

عليه الحاشية الجليلة آخر مؤلفات شيخ الاسلام الشيخ البيهقي رضى الله عنه التي جمعها
الاستاذ الشيخ نصر أبو الوفا من أجل قلة ما منه في هذا الجدول المرتب على السنين

١ حاشية على رسالة أستاذنا وشيخنا الفضائي في لآله الا الله سنة (١٢٢٢)

١ حاشية على رسالة الاستاذ المذكور المسماة كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام
سنة (١٢٢٣)

١ فتح القريب المجيد بداية المريد بشرح الشيخ السباعي سنة (١٢٢٤)

١ حاشية على مولد الامام ابن حجر الهيتمي سنة (١٢٢٥)

١ حاشية على مختصر السنوسي في فن المنطق في التاريخ المذكور

١ حاشية على السلم في المنطق ايضا سنة (١٢٢٦)

١ حاشية على الصغر قندية في فن البيان في التاريخ السابق

١ فتح الخبير الطيف شرح نظم التصريف في التصريف للشيخ عبد الرحمن بن عيسى سنة
(١٢٢٧)

١ حاشية على السنوسية في التاريخ المتقدم

١ حاشية على مولد الدردير

١ شرح على منظومة العمر بطي في العوسنة (١٢٢٩)

١ حاشية على البودة في التاريخ المتقدم

١ حاشية على بابت سعاد سنة (١٢٣٤)

١ حاشية على الجوهر في هذا التاريخ

١ نسخ الفتاح على ضوء المصباح في أحكام النكاح في عهد التاويخ بعينه

١ حاشية على انتشاري سنة (١٢٣٦)

١ الدور الحسن على فتح الرحمن فيما يحصل به الاسلام والايمن لاريدى سنة (١٢٣٨)

١ حاشية على الشهاب النبوية في سنة (١٢٥١)

١ رسالة صغيرة في التوحيد

١ هذه الحاشية على ابن تيمية سنة (١٢٥٨)

وله مؤلفات أخرى لم تتم على المطبع في استرجاع الجوامع والعقائد السنية ونحوه
سيقتها الشيخ العبادي في التوحيد

(فهرسة الجزء الأول من حاشية العلامة البيجورى على شرح ابن فاسم)

صفحة

(كتاب احكام الطهارة)

٢٩

٤٧ فصل في ذكر كثر من الاعيان المتنجسة وما يطهر منها باليداع وما لا يطهر

٥١ فصل في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز

٥٤ فصل في استعمال آلة السواك

٥٨ فصل في قروض الوضوء

٧٧ فصل في الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة

٨٥ فصل في نواقض الوضوء

٩٢ فصل في موجب الغسل

٩٧ فصل في فرائض الغسل وسننه

١٠٢ فصل في جهل من الاغسال المستنونة

١٠٦ فصل في المسح على الخفين

١١٣ فصل في التيمم

١٢٨ فصل في بيان النجاسات وازالتها

١٣٩ فصل في الحيض والنفاس والاستحاضة

(كتاب الصلاة)

١٥٣

١٦٧ فصل في بيان صفات من يجب عليه الصلاة وبيان السور

١٧٦ فصل في شروط صحة الصلاة

١٨٦ فصل في أركان الصلاة

٢٢٣ فصل في أمور يختص فيها المرأة الرجل في الصلاة

٢٢٧ فصل في عدد مبطلات الصلاة

٢٣٣ فصل في عدد ركعات الصلاة

٢٣٨ فصل والمتروك من الصلاة ثلاثة أشياء الخ

٢٤٥ فصل في الاوقات التي تكره الصلاة فيها

٢٤٩ فصل في احكام الجماعة

٢٦٠ فصل في قصر الصلاة وجعلها

٢٧٢ فصل وشرائط وجوب الجمعة الخ

٢٩٠ فصل في بيان احكام صلاة العيدين وما يطلب فيها

٢٩٦ فصل في صلاة الكسوف وما يطلب فيها

٣٠٠ فصل في احكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها

٣٠٦ فصل في كيفية صلاة الخوف

٣١٠ فصل في اللباس

٣١٤ فصل في الحائض

٣٢٧ * (كتاب أحكام الزكاة) *

٣٤٦ فصل في مقدار نصاب الأبل وما يجب إخراج عنه

٣٤٩ فصل في بيان مقدار نصاب البقر وما يجب إخراج عنه

٣٤٩ فصل في بيان مقدار نصاب الغنم وما يجب إخراج عنه

٣٥٠ فصل في زكاة الخلطة

٣٥٢ فصل في بيان مقدار نصاب الذهب والفضة وما يجب إخراج عنه

٣٥٦ فصل في بيان مقدار نصاب الزروع والثمار وما يجب إخراج عنه

٣٥٧ فصل في بيان زكاة عروض التجارة والمعدن والركاز وما يجب إخراج منه من كل

٣٦٠ فصل في زكاة القطر

٣٦٤ فصل في قسم الزكاة على مستحقها

٣٧١ * (كتاب بيان أحكام الصيام) *

٣٧٢ فصل في بيان أحكام الاعتكاف

٤٠٠ * (كتاب أحكام الحج) *

٤٢٠ فصل في بيان أحكام محرمات الأحرار

٤٢٩ فصل في بيان أنواع الدماء الواجبة وأحكامها

٤٤٠ * (كتاب أحكام البيوع) *

٤٤٦ فصل في الربا

٤٥١ فصل في بيان أحكام الخيل

٤٥٨ فصل في أحكام السلم

٤٦٧ فصل في أحكام الرهن

٤٧٣ فصل في حجر السقمه والمفاس

٤٨٢ فصل في أحكام الصلح

٤٨٩ فصل في الحوالة

٤٩٢ فصل في الضمان

٤٩٦ فصل في الكفالة

٤٩٧ فصل في أحكام الشراكة

٥٠١ فصل في أحكام الوكالة

الجزء الاول من حاشية العلامة الفاضل والقدوة الكامل
الشيخ ابراهيم البيهقي على شرح العلامة
ابن قاسم العزّي على متن الشيخ
أبي شجاع في مذهب الامام
الشافعي رضي الله
عنه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الطريقه القويمه * وفقهنا في دينه المستقيم * وأشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له شهادة قوسنا الى جنات النعيم * وتكون سببا للظفر لوجهه الكريم * وأشهد أن
سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله السيد السند العظيم * صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه
أولى الفضل الجسيم * (أما بعد) * فيقول العبد الحقير الى رب القدير * ابراهيم الجبوري
ذو التقصير * انه قد كثرت النعم والانتفاع * شرح ابن قاسم القرى على أبي تمام * وكذا
بما شبهه التي للامامة البرماوى * الذي هو لكل خير حاوى * لكنها مشغلة على بعض عبارات
صعبة * مع أن المناسب للمبتدئين انما هو عبارات عذبة * فلذلك حملنى خلق كثير من المترجمين
المترمة والكثرة بعد الكثرة * على كتابة حاشية عليه سبب المرام * وعدبة الكلام * فأجبتهم بذلك
* والله أعلم بما هالك * طابا من الله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم * وأن يتقحم الفتح
العميم * وهذا أن الشروع في المقصود * بعون الملك المعبود * فأقول وبالله التوفيق *
لاحسن طريق * (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه البسملة بسملة الشارح وسأفنى بسملة
المترجم وكان ينبغي لوضع الديباجة أن يأتي بسملة ثالثة لهذه الديباجة لانها أمر ذو وبال وقد
قال صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبق وأجزم
أو أقصر لكن وأصح الديباجة اكتفى بسملة الشارح ولذلك قدمها عليها لتعبر كتم عليها
واعلم أن البسملة تفسر على كل أمر ذي بال أي حال بحسب محتم * شرعا لعذبة المترجم
على المترجم لانه ككثير من المترجمين على المكروه لانه كالظفر لوجهه الكريم * وجهه بخلاف
المترجم لعراض كالوضوء بسمه معصوب والمكروه لعراض كالكل البصل ففسر على ما وجب
في الصلاة لانها آية من القاطعة عندنا فاعتبرها أحكام أربعة وقبيل الإباحة وقيل انها باح
في المساحات التي لا شرف فيها كمثل مناع من مكان الى آخره فلي هذا فاعتبرها الاحكام الثلاثة

قال الشيخ
الامام العالم
العلامة

(قوله قال الخ) هذه الديباجة من وضع بعض التلامذة مدحة لشيخه وهي ماقطة في بعض
النسخ وأصل قال قول على وزن فعل بالفتح بمعنى أن حق التعلق أن يكون هكذا والألف العرب
لم تنطق بذلك فالفتاح ظا الكلمة والواو عين الكلمة واللام لام الكلمة ثم يقال تجزأت الواو
وافتح ما قبلها فقلت ألفا وليس أصله قول على وزن فعل بالكسر لأنه لو كان كذلك لكان
مصارعهم يقال كخاف ولاقول على وزن فعل بالضم لأنه لو كان كذلك لكان لازما ولاقول على
وزن فعل بالكون لأنه لو كان كذلك لم يأت قلب الواو ألفا لسكونها على أن ذلك ليس من
أوران الفعل وغير الماضي دون المضارع لأن القول قد وقع فيما مضى وهذا حكاية عنه من
بعض التلامذة كما عرفت وما قاله البرماوى من أنه غير الماضي دون المضارع لتحقيقه فكأنه
واقف مردود لأن القول ماض حقيقة قد بر (قوله الشيخ) هو في الأصل مصدر شاخ يقال
شاخ شيخ شيخا ثم وصف به ما علة ويصح أن يكون صفة مشبهة وهو في اللغة من جاوز الأربعين
لأن الإنسان ما دام في بطن أمه يقال له حين لا جسنانه واستداره وبعد الوضع يقال له طفل
وذرية وصى وبعد السلوغ يقال له شاب وفتى وبعد الثلاثين يقال له كهل وبعد الأربعين
يقال له كشيخ ولا في شيخه وفي الاصطلاح من بلغ خمسة أهل الفضل ولو صباه أحد عشر
سنة أو خمسة مبدوءة بالثمن وهي شيوخ يضم الثمن وكسرها وشيخة يفتح الياء وسكونها وشيخان
كعلمان وخسة مبدوءة بالميم وهو مشايخ بالياء لا بالهمز وشيخة يفتح الميم وكسرها ومنشوخة
بأشياء الواو بعد الياء بخذوها أو اخدموها بالهمز وهو أشياخ وكلها شاذة لا جين أحداهما
شيوخ كما يقتضيه قول ابن مالك في ألفيته كذلك يطرد في فعل اسماء طاق ألفا والثاني أشياخ
كما يقتضيه قوله فيها

وغير ما فعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بأفعال يرد

(قوله الامام) هو لغة المتبع بفتح الباء واصطلاحا من يصح الاقتداء به ويطلق على اللوح
الحق و كافي قوله تعالى وكل شئ أحصناه في امام مبين وقد بر ادبه صحائف الاعمال وقد يطلق
على الامام الاعظم ويجمع كثيرا على أمته وأصله أمية على وزن أفعلة نقلت حركة الميم الأولى إلى
الهمزة الثانية وأدعت الميم في الميم ويوزن قلب الهمزة الثانية ياء وقد يجمع على امام فيكون
مفردا تارة وجماعة أخرى تظهر هيان فقال مائة هيان فوق هيان فيشتك القادة فيلاحظ
أن حر كات الامام المفرد حر كات كتاب وحر كات الامام الجمع حر كات عباد ومن استعمل الجمع
قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما فلا حاجة لما كتبه بعضهم في الآية من أن توحيد الدلالة
على الجنس أولا مصدر في الأصل أولان المراد واجعل كل را حذمتا للعتيق اماما ولا نهم
لا تضاد في رتبهم واتفاق كلمتهم كانوا كشخص واحد (قوله العالم) أي المتصف بالعلم ولو بمثله
واحدة سواء كان بطريق التكسب أو بطريق الفيض الإلهي وهو العلم الذي قد نقل
العارف الشمراني أنه يقاص على المريد في أول ليله من ليلتي الفتح بحسنة وعشرين عملا منها
على أهل السعادة وأهل الشقاوة ومنها علم عدد الرمال والنسب والجمادات وما يخص كلاما
أودعه الله فيه من المنافع والمضار (قوله العلامة) صيغة مبالغة كساية والتأنيب لتأكيد
المبالغة لا لاضمارها لأنه مستمد من الصيغة ومعناه كثيرا العزم وأما قولهم من جمع دين المعقول

شمس الدين أبو عبد الله محمد
ابن قاسم الشافعي تقدمه
الله برحمته ورضوانه آمين
هـ الحمد لله

والمتقول كالقطب الشوازي فقصه قصور (قوله شمس الدين) أي كالشمس للدين من حيث
انبساطه للأحكام بتأليفه وتقديره وهذا القلب الشارح وهو ما أشعر به كزين الدين وأدتم
كاتب الدافقة قيل لم تقدم القلب مع أنه يجب تأخير عن الاسم صاعدا كما قال في الخلاصة
وأخرن دان سواء صعبا والمراد بسوا متخصا بالاسم ولذا قال في بعض نسخها
وذا الجبل آخر إذا انما صعبا وهذه الصفحة الأولى لأنه إذا اجتمع القلب مع الكنية كنت
بالخيار في تقديم أيها شئت وكذا إذا اجتمع الاسم والكنية أوجب بأن ذلك ما لم يشتره والاجار
تقديمه كما في قوله تعالى المسيح عيسى ابن مريم على أن المؤمن خبير لا يألون بتقديم القلب على
الاسم فالجواب عما هو عند الصانع قوله (قوله أبو عبد الله) هذه كنية الشارح وهي ماضية بأن
أوام أو ابن أو بنت أو عم أو عمة أو نال وقوله محمد اسم الكرم وقوله ابن قاسم صفة لخدم
وقاسم اسم أبيه وميزة ابن تحذف إذا وقعت بين غير مذكرين ناسبا إلى الأول ولم تقع أول
سطر (قوله الشافعي) نسبة للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه لا كونه كان يتبعه على
مذهبه والتسمية إلى الشافعي "شافعي" لا تنفعي وإن قال به بعضهم لأن القاعدة أن المتسوب
للمتسوب يؤول على صورة المتسوب اليه لكن بعد حذف اليا من المتسوب اليه وإثبات بدلها
في المتسوب ولذا قال في الخلاصة "ومثله مما حو ما حذف" (قوله تعمد الله) أي غمزه ٤٠
لأن التعميد في الأصل ادخال البسب في العمود والمراد منه لازمه وهو التعميم (قوله برحمته)
أي أحسانه فهي على هذا صفة فعل أو بارادة أحسانه فهي على هذا صفة ذات فعل الأول يجوز
أن يقال اللهم اجعنا في مستقر الرحمة لأن مستقرها يعني الأحسان الجبته وعلى الثاني لا يجوز
ذلك لأنها بهذا المعنى قائمة بذاته تعالى ولا اجتماع فيها والرحمة في الأصل رقة في القلب فتشفي
التفضل والأحسان وهذا المعنى مستعمل في حقه تعالى باعتبار مسدتها في حقه تعالى
باعتبار غايته (قوله ورضوانه) بكسر الراء وضعها كإقراء في قوله تعالى قل أو نبشكم خبر من
ذلكم للدين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وأزواج مطهرة ورضوان
من الله ومن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن الله تبارك وتعالى يقول لا هل الجنة يأهل
الجنة فيقولون ليسك وبعدك والخير في يدك يقول هل رضيت فيقولون ما لنا إلا نرضى برب
وقد أعطيتنا ما لم نعط أحدا من خلقك فيقول ألا أعطيكم أفضل من ذلك فيقولون برب وأي
شيء أفضل من ذلك فيقول أهل عليكم رضواي فلا أعطيكم بعدكم أبد أو معاد أما
عدم السخط فيكون عطفه على الرحمة من عطف العام على الخاص لأن عدم السخط أعم من
أن يكون معه أحسان أولا وأما القرب والمحبة فيكون عطفه عليها من عطف الخاص على العام
لأن الرحمة أعم من أن تكون بالقرب والمحبة أو بغيرهما وأما الثواب فيكون عطفه عليها من
عطف المراتب لأن الأحسان والثواب بمعنى واحد وقد يقال إن الأحسان أعم من الثواب
لأن الثواب مقدار من الجزاء يعطيه الله تعالى لعباده في مقابلة أعمالهم والأحسان أعم من
ذلك وأما الجنة فيكون عطفه عليها من عطف المحل على الحال فيه وبهذا يعلم ما في عبارة
البرماوي من الأجمال والابهام (قوله آمين) اسم فعل بمعنى استجب يا الله ويجوز فيه المذ
والقصير والتشديد وإن كان المشددا في معنى فاصدين (قوله الحمد لله) جملة الحمد مستأنفة

فلا يحصل لها من الاعراب بالنظر لكلام الشارح وأما بالنظر لكلام واضع الحديث فبهي
 مقول القول فتكون في محل نصب بل مقول القول من هنالك آخر الكتاب وقد اشتمل كلامه
 من هنالك إلى قوله أجدد على ثلاث مصححات آخر الأولى الكتاب وآخر الثانية بحجاب وآخر الثالثة
 الثواب فتقرأ بالسكون لأجل الصحيح وهو وفاق الفاصلة من التثنية حرف واحد كما في
 قول الحريري فهو يطبع الإجماع بمجواهر لقطه ويقرع الاسماع بزواج وعظه (قوله
 تبركا) مفعول لأجله كما في قولنا تفت اجلا لا لعمرك ولكن العامل هنا مقدرا أي ذكرت الحمد
 لأجل التبرك أو بمعنى تبركا كما في فعل الفعل المقدرا أي ذكرت الحمد حال كوني متبركا
 (قوله ضاحكة الكتاب) أي بما افتتح الله به كتابه وهو صيغة الحمد لكن المراد الافتتاح الإضافي
 ولا ينافي أن الله افتتح كتابه بالجملة لكن افتتحا حقيقيا وإن حصل بها الإضافي أيضا لكنه
 حاصل غير مقصود والاولى أن يراد بفتح الكتاب ما يشتمل بالجملة والحمد لانه المناسب لكلام
 المؤلف لوقوع البسطة والحمد لجمعها معه ويحتمل الافتتاح على ما يشتمل الحقيقي والإضافي ولا
 ينافي هذا أن الصريح في قوله لانها الخ راجع لصيغة الحمد فقط لان عود الضمير على بعض العام
 سابق ولا يخصه وليس المراد بفتح الكتاب سورة الفاتحة بتمامها لانه ربما يسميها بغيره
 (قوله لانها الخ) عليه لقوله تبركا فهو ص باب التدقيق وهو اثبات الدليل بديل آخر أو ذكر
 الشيء على وجه فيه دقة وقد اشتملت هذه العبارة على ثلاثة أمور والضمر راجع لصيغة الحمد لكن
 مع زيادة ضرب العلبان أخذ من قوله وآخر دعوى المؤمنين في الجنة ذرا الثواب لان آخر
 دعواهم فيها الحمد قرب العلبان (قوله ابتداء كل الخ) وقوله وخاتمة كل دعاء الخ وقوله وآخر
 دعوى المؤمنين الخ أخبار ثلاثة عن أن في قوله لانها ومعنى كونها ابتداء كل أمر الخ ما يطلب
 ابتداءه من ابتداء محققين لم يتسبها بالبسطة أو اضافيا من سبقها لحديث كل أمر ذي بال
 لا بد منه بالحمد لله فهو ابتداء أو قطع أو أجزء والابتداء الحقيقي ما تقدم أمام المقصود ولم
 يستسبقه والإضافي ما تقدم أمام المقصود سواء سبقه شيء أو لا وكل حقيقي إضافي ولا عكس
 وقوله ذي بال أي حال بحيث يترتب شرعا بان لا يكون محزوما ولا مكرها ولا من سفاسف الأمور
 ويراد على ذلك وليس ذكر المحض والاحتمال الشارح لم يبدأ بغير البسطة والحمد لغيره لغيره المذكور
 المحض ونحو الصلاة فان الشارح جعل ابتداءها بالكسرة كما ساقى (قوله وخاتمة كل دعاء
 الخ) عطف على ابتداء ما تقدمت الإشارة إليه ومعنى كونها خاتمة كل دعاء الخ أنه يطلب ختم
 الدعاء بما كما يطلب بدوها وبذلك قال في العلبان وإن سبدا الدعاء ويحتمل بالحمد اه ومثل
 الحمد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم طبع لا يتبعون كفتح الراكب بل اجعلوني في أول
 كل دعاء في آخر وقوله بحجاب أي ترشح اجابته لانها علامة على اجابته وقد قالوا كل دعاء
 بحجاب لكن ما يعني ما طلب أو يجبر على طلب اما لا أو ما لا أو يشوب يحصل للداعي أو يدفع
 ضرر عنه قال تعالى ادعوني أستجب لكم ولذلك قال في الجوهرة

تبركا كخاتمة الكتاب لانها
 ابتداء كل أمر ذي بال وخاتمة
 كل دعاء بحجاب وآخر دعوى
 المؤمنين

وعند أن الدعاء شيع كس القرآن وعدا لجمع

(قوله وآخر الخ) عطف على ابتداء ما تقدمت الإشارة إليه ومعنى حصولها آخر دعوى
 المؤمنين الخ أن المؤمنين في الجنة إذا شئوا شيئا طلبوه بأن يقولوا سبحانك اللهم ويحمدك فاذا

في الجنة دار الثواب
احدها أن وفق

ماطلوه بين أيديهم على الموائد كل مائدة قبل في ميل على كل مائدة سبعون ألف صحيفة في كل
صحفة لون من الطعام لا يشبه بعضها بعضا فإذا فرغوا من ذلك قالوا الحمد لله رب العالمين كما
أخبرنا الله عنهم في قوله دعواهم فيها الخ وقال بعضهم المراد أنهم يشتغلون في الجنة بالتسليم
والقدوس لله تعالى ويحتمون ذلك بالتحمد والثناء عليه بما هو أهل وفي هذا الذكر سرورهم
وكمال لذاتهم وهذا أولى من الأول لأن الأمام الرازي شنع على قائل الأول بأنه ناظر في سياه
وأخره لما كوله والمنشروب وحقيق يشمل هذا أن بعد في زمرة الهائم ولا تنفي هذه المبالغة
فقد قاله البعوي وتسعه جماعة من المفسرين (قوله في الجنة) هي لغة البستان واسطلاحا
دار الثواب بجميع أنواعها وهي سبع جنان مجاورة أو وسطها وأفضلها الفردوس وجنة
الأوى وجنة الخلد وجنة النعيم وجنة عدن ودار السلام ودار الجلال كاذب اليباب
عباس وقيل أربع ورجمه جماعة لقوله تعالى ولن يخاف مقام ربه جنان ثم قال ومن دونها
جنان كاذب اله الجهم وورقيل واحد وكل الأسماء محققة فيها اذ يصدق عليها جنة
عدن أي أقامة وجنة الخلد وجنة النعيم وهكذا ولا كثرون على أن الجنة فوق السموات
السبع وتحت العرش والتلوت الاربع السبع والحق تقويص ذلك الى علم الطيف
الخبير (قوله دار الثواب) يدل من الجنة وأضيفت الى الثواب لان محلها فالاصافة من
إضافة اسم العمل فله قول البرماوي وإضافته الى الثواب لكونه سببا في دخولها فيه فظهر
لانه نافي الحديث المشهور وهو لن يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا ولأنت يا رسول الله قال
وإذا أنا إلا أن يتغمدي الله برحمة الآن يقال انه ناظر لما هو في العمل سبب في الظاهر كما هو
ظاهر قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون والحق في الحديث الاستحقاق وهو ما علم أنه
لا تنافي بين الحديثين والاثية وقيل معنى الا إذا دخلوا الجنة بقضاي وقتهم وهو ما علم كنتم
تعملون (قوله أحدها) أحدها بالجنة الفعلية بعد أحدها بالجنة الاسمية تأسيسا بحديث أن الحد
فه فعمله هو أحدها في مقابلة نعمته وهي متحدة شيئا بعد شيئا فناسب أن يأتي هنا بالجنة الفعلية
المتحدة بالحدوث وذلك في مقابلة الذات وهي دائمة متحدة فناسب أن يأتي هنا
بالجنة الاسمية المتقدمة للدوام والاستقرار وجهه الجملة خبرية لفظا انشائية معنى فالقصد منها
إنشاء الجملة فلا تنافي في الانشاء لا القصد فقوله البرماوي وإن لم يقصد بها الانشاء ففيه نظر لانها
موضوعية لا اختيارية فكيف يقصد بالانشاء من غير قصد الا أن يطرأ كونها تقلت في عرف الشارع
الى الانشاء يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى لا يقال اذا كانت خبرية لفظا ومعنى لم يحصل
مفعول والشارع وهو اتصاف الخلق بالحمد لا تقول الاخبار بالحمد لانه من جملة النماء
لكن المشهور الأول وقد اشقل كلامه من هنا في مراده على جمع بين على الهام والناية أطول
من الأولى وهو حسن لأن أحسن السجح ما تساوت فقره ثم ما طالت فيه الثانية على الأولى
ومن قوله وأصلي وأسلم الى سهر العافلين على ثلاث سمعات على النون وتقدم ثلاث سمعات
على الباء (قوله أن وفق) يفتح الهمزة على تقدير اللام وأن وما بعده هائي تأويل مصدر وفاعل
وفق ضمير مستتر يعود على الله تعالى أي أحدها لاجل توفيقه مجاه وتعالى ويصح كسر الهمزة
ويجعل ان في معنى اذ قد يكون التعليق فتعبد على كل وقوع الحمد لاجل التوفيق

ولو جعلت التعليق لم تقصد وجود الجذر فالله يصير معلقا على التوفيق وهذا تعلم ما في قول
 البرماوى وبكسرهما التقضى لوجود المعلق عليه اللهم الا ان يريد به ما ذكرنا من كونها حالة
 الكسر للتعليل ويكون مرادها لمعلق عليه العلم وهي التوفيق لانه معلق عليه معنى والمراد
 بالتوفيق هنا صرف الهمة لخلق قدرة الطاعة في العبد كما اشهر لان كل مقام له مقال (قوله
 من اراد من عباده) أى من اراد توفيقه من عبادته والمسلم داخل في عموم كلامه هنا للقرينة
 الدالة على ذلك فاشار من جملة من وفقه الله تعالى للتفقه في الدين فيكون جمده في مقابلة
 التوفيق الواصل له ولغيره (قوله للتفقه) أى للتفهم شيئا فشيئا لان التفقه معاملة الله بهم كما
 ساقى وقوله في الدين متعلق بالتفقه والدين ما شرعه الله تعالى من الاحكام على لسان فيه صلى
 الله عليه وسلم معنى ذلك لا يدين أى يتقاده ويسمى لله لانه على على الرسول وهو عليه علينا
 ويسمى شرعا وشريعة لانه الله سرع عليه فالدين والملة والشرع والشرعية بمعنى واحد
 (قوله على وفق مراده) متعلق بالتفقه أى على طبق مراده تعالى ازا فالضمير في مراده الله
 تعالى (قوله وأصل وأسلم) جملة له لانه والسلام خبرية لفظا انشائية بمعنى ان تصدق الانشاء
 فلا تصد الانشاء الانا قصد لان الجملة المصارعية موضوعه لاخبار فتوقفها بها الانشاء
 على القصد وهذا تعلم ما في قول البرماوى وما للقلوبى اختار صيغة المضارع المقيدة بالانشاء
 من غير قصد ليقال انه ناظر لتمام الابتدائه فانه يجعل فيه الكلام على الانشاء وليس غير قصد لانه
 نقول اذ انظرنا للمقام فلا فرق بين المضارعية والمضاربة والاسمية (قوله على أفضل خلقه)
 أى مخلوقاته فهو صلى الله عليه وسلم أفضل المخلوقات على الاطلاق كما قال صاحب الجوهرة
 وأفضل الخلق على الاطلاق • نيتنا على التفاق
 فان قيل يدخل في المخلق بمعنى المخلوقات الناقص مع أن تفضيل الكامل على الناقص نقص كما
 قال بعضهم

اذا أنت فضلت امرأ ذابها • على ناقص كان المديح من النقص
 ألم تر أن السيف ينقص قدره • اذا قل هذا السيف خير من العصى

أجيب بان محل ذلك اذا فصل الكامل على الناقص بخصوصه كمثل الذي في البيت بخلاف
 ما اذا فصل عليه في العموم ألا ترى أنه اذا قال شخص السلطان أفضل من الرمال كان ذلك نقصا
 واستحق ذلك الشخص العقوبة من السلطان بخلاف ما اذا قال السلطان أفضل الناس فلا
 يكون ذلك نقصا ولا يستحق العقوبة بل الاكرام (قوله محمد) عطف بيان على أفضل خلقه
 فهو مجرور وعلى المتقدمة أو بدل منه فهو مجرور على مقذرة لان البطل على نية تكرار العمل
 ولا رد على هذا ان المبدل منه في الطرح والرى لان ذلك من حيث عمل العامل وأما بالطر
 للمعنى فهو مقصود وليس التسمية بمحمد محبة فيه صلى الله عليه وسلم وفيه اكرام من احد
 محمد تعطى له معنى الله عليه وسلم (قوله سيد المرسلين) أى أشرف المرسلين وادان سيد المرسلين
 كان سيد غيرهم بالترتيب الاوى والسيد من ماضى قومه أى كثر واده أى حيث به وخر
 الحليم الذى لا يستغزه الغضب ولا شاك أن هذه الاوصاف اجتمعت فيه صلى الله عليه وسلم
 والمرسلين جمع من رسل الله سبحانه وخلافان فالجمع رسول بمعنى مرسل لان المرسلين اعيان يكون

من اراد من عباده للتفقه
 في الدين على وفق مراده
 وأصل وأسلم على أفضل
 خلقه محمد سيد المرسلين

جمع من سئل على أنه لم يأت بقول يعقوب مفضل إلا نادرا فان قيل ان أفضل خلقه يعقوب عن قوله سيد المرسلين أجب بأن قوله سيد المرسلين أقدم ما لم يقله سابقه من حيث أنه أشعر بمحصل وصف الامارة والسيادة صلى الله عليه وسلم قبله السلطة والغلبة عليهم فساد الاول الاخبار بالصفة الباطنة والثاني الاخبار بالصفة الظاهرة (قوله القائل) صفة لمجدوا في ذلك المناسبة للمقام (قوله من يرد الله به خيرا الخ) تمة الحديث وانما آتاهم والله يعطي وان يرأل أمر هذه الامة مستقيما حتى تقوم الساعة وفي رواية ولن تزال هذه الامة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله والمراد من يرد الله به خيرا كاملا بشهادة تورين التعظيم فخرج من لم يرد الله به خيرا أصلا وهو الكافر ومن أراد به خيرا لكنه غير كامل وهو المؤمن الذي لم يفقه في الدين فانه دفع ما يقال ان الحديث يقتضي أن من لم يفقه في الهدى حرم الخير ولو كان مؤسسا وليس كذلك بل أعطى أصل الخير وفي هذا الحديث كآله الولي العراقي وغيره إشارة للشغل بالفتنة من حيث ان فيه اعلاما بسيادة بشرط أن يكون طلبة خالصا لوجه الله تعالى بخلاف ما اذا كان مشوبا بآراء أو نحوه والمراد بصكونه صلى الله عليه وسلم فاعلم كونه مبعلا لشر يعقوب غير تخصص واقه يعطي كل واحد من الفهم ما أراد لان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء حتى ان غير الصحابي قد يستنبط من لفظ الامة ما لا يخطر ببال الصحابي كما ثبت هذا في قوله صلى الله عليه وسلم ربه مبلغ أو من سامع وقيل المراد كونه قاسما الاموال بينهم لان سبب ايراد ما صلى الله عليه وسلم قسم ما لا بينهم يخص بعضهم بزيادة فقال بعض من صحبت عليه الحكمة ما سبب ذلك فقال صلى الله عليه وسلم يرد الله به خيرا ببقته في الدين أي ببقته في الدين لا تخفى عليه الحكمة ولا يعترض على لان الله هو المعطي للمنافع وانما آتاهم فليست بمعط حقيقة حتى تنسب الى الريادة والنقص والمقصود من قوله حتى يأتي أمر الله التأييد كمنافي قوله تعالى ما دامت السموات والارض كذا قبيل والاولى باقوا على طاهر من الغاية لان المراد بأمر الله الرحمة اللبية التي تأتي قبل يوم القيامة يموت بها كل مؤمن ومؤمنة فلا ينفي الاشرار انطلق (قوله وعلى آله وصحبه) عطف على قوله على أفضل خلقه لا على محمد والازن أن أفضل خلقهم محمد وآله وصحبه أو أنه مبطل منه محمد وآله وصحبه وهذا لا توهم الاعلى احتياط على من المعطوف وأما مع وجوده على فلا توهم ذلك وفي بعض النسخ وأصحابه بدل صحبه (قوله ممة الخ) ظرف لقوله أصلي وأسلم والعرض من ذلك تصدير الاوقات بالسلطة والسلام على النبي وعلى آله وأصحابه السادة الكرام اذ لا يحال وقت عن وجود كراؤه غفلة وقوله ذكر الذاكرين أي هؤلاء الرسول وأولها ما قوله وهو العاطلين أي عن ذكراهم أو ذكرا الرسول أو هم الاول أن تكون آل في الذاكرين والعاطلين للنفس والمراد بالسوء عدم الدار ولو عدا وأما عبرة للإشارة الى أن عدم الدار كعدم الكون غير لائق كما به غير واقع وهذه التسمية عبرة للعالمين والمراد بهم غير الذاكرين ولو عدا (قوله هذا كتاب) هكذا في كثير من النسخ وفي بعض النسخ وبعد بهذا كتاب والواو نائمة عن أما الثانية عن مهمما والاصل مهمما يكن من شيء بعد هذا كتاب تخلفت مهمما ويكن من شيء وأقيمت أمان مقام ذلك ثم ان بعضهم يقول أما بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتي في كسبه وسرسلاته وقد

القائل من يرد الله به خيرا
يفقه في الدين وعلى آله
وصحبه متذكر الذاكرين
وهو العاطلين وبعد هذا
كتاب

صح أنه صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد وبعضهم يحذف أ ما أو ياقبأ أو يبدلها ويقول
وبعد كما هنا على ما في بعض النسخ والظرف سابق على الضم لحذف المضاف اليه ويتضمن
الإضافة والمراد به النسبة التقيدية التي هي معنى جزئي حقه أن يؤدى بالحرف فان لوى لفظ
المضاف اليه نصبت على الظرفية أو جزئي من كما إذا أضيفت وان حذف المضاف السه ولم ينو
شي فثبتت مع التنوين فلها أحوال أربعة وتستعمل للزمان كثيرا وللمكان قليلا وهي صالحة
هنا للزمان باعتبار أن زمن الطبق بما فيها بعد من النطق بما قبلها والمكان باعتبار أن مكان
رقم ما بعد ما بعد مكان رقم ما قبلها وقد اشتهر الخلاف في أول من نطق به أقبل داود عليه
السلام وقبل قس بن ساعدة وقبل مصعب بن وائل وقبل كعب بن لؤي وقبل يعرب بن قحطان
وقد نظم بعضهم ذلك فقال

حري الخلف أ ما بعد من كان قائلا • لها خمس أقوال وداود أقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعد • فقس فصحا فكعب فيعرب

في غاية الاختصار والتمهيد
• وضعه على الكتاب
المسمى بالتقريب • ليتبع
به المحتاج

واسم الإشارة راجع للمؤلف المستحضر في ذهنه وهو اللفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على
المعاني المخصوصة سواء كانت اللفظة سابقة على التأليف أو متأخرة عنه خلافا لما قال إن كانت
اللفظة متأخرة عن التأليف فاسم الإشارة راجع لما في الخارج لان اللفاظ أعراض سبالة
تتقضى بمجرد الدلالة بها فان قيل كيف صحت الإشارة لما في الذهن مع أن اسم الإشارة موضوع
للمشار إليه المحسوس بحاسة البصر أجيب بأنه نزل ما في الذهن لثبته استحضاره منزلة
المحسوس واستعمل فيه اسم الإشارة على طريق الاستعارة فان قيل ما في الذهن لا يكون إلا مجالا
ومسمى كالألف لا يكون إلا مقصلا فكيف يصح فصل عن مجمل أجيب بأن الكلام على تقدير
مصاف والاصل مقصلا هذا كالألف فان قيل بلزم أن لا يقال كتاب لعرب ما في ذهن المؤلف له وهو
الذي أخبر عن مقصده بكتاب أجيب بتقدير مصاف أيضا والاصل مقصلا فوجع هذا كتاب
والتعقيب أنه لا حاجة لتقدير المضاف الأول لارالحق أن الذهن كما يقوم به الجمل يقوم به
المفصل ولا لتقدير المضاف الثاني لأن الذي لا يتعدى تعدد محله لأن ذلك تدقيق فلسفي لا بد منه
أرباب العربية وأعمال قال كتاب ولم يقل شرح لاستعارة لانه لم يأت فيه بدل ولا
تقليل تسهيل على المتدبرين (قوله في غاية الاختصار) صفة أولى لكتاب والعبارة آخر الشيء
والاختصار تقليل اللفاظ كما سبقت فالحق أنه في آخر مراتب تقليل اللفاظ وقوله والتمهيد
أي التفسيرية والتفصيل من الخو (قوله وضعه) صفة ثانية لكتاب وفي الكلام استعارة
مصرحة بتعبية بأن سمة تأليف الشرح على التقين بوضع جسم على جسم بجامع شدة الاتصال
واسم تعبيرة الوضع واشتقاق منه وضع معنى ألف بمعنى وضعته ألقته (قوله على الكتاب) المراد
بالكتاب هنا المتن بخلاف الكتاب السابق فان المراد به الشرح وأعمال يقل على المختصر مع أنه
الموافق لقول المصنف أن أحسن مختصرا تعطى للمتن (قوله المسمى) أي في طائفة لا في خطبته
كما سبقت وقوله بالتقريب هو أحد أسميه واختاره لأجل الصريح وهو اتفاق كل مقربين
أحرف الأخير ولا لاجل التأويل الحسن فنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التألف الحسن (قوله
ليتبع به) عليه للوضع معنى التأليف وقوله المحتاج ناعلي يتبع وشرح به غير المحتاج ليس

مقصود بالابوضع وان كان قد ينفع به مراجعة أو تفحصها (قوله من المبتدئين) بيان الحجاج
ويجوز في المبتدئين المسموع وعنده هو الانسب بقوله يوم الدين وهو جمع مبتدئين من ابتدأ
يبتدئ فهو مبتدئ وهو الاخذ في صغار العلم والمتوسط هو الاخذ في أواسطه والتمتت هو
الاخذ في كبارها وان شئت قلت المبتدئ هو من لم يقدر على تصوير المسئلة والمتوسط هو من قدر
على تصوير المسئلة ولم يقدر على إقامة الدليل عليها والتمتت هو من قدر على تصوير المسئلة وعلى
إقامة الدليل عليها ومن قدر على ترجيح الأقوال فهو مجتهد الفنون كالسوى والرافعي ومن
قدر على استنباط القروع من قواعد عامة فهو مجتهد المذهب ومن قدر على استنباط الاحكام
من النكاح والسنن فهو مجتهد اجتهاد مطلقا قال تعالى وموفق كل ذي علم علمه (قوله لقروع
الشريعة والدين) متعلق بالاحتجاج وأما اصول الشريعة والدين فليس موضوعا له هذا التأليف
بل في كتب التوحيد وتقدم الكلام على الشريعة والدين (قوله وليكون) عطف على لينتفع
وهو على تأنيه ولا يعني أن اللام موجودة فلا يصح تقديره بقول الجرماني فتقدم معه اللام غير
ظاهر الآن تكون النسخة التي وقعت له ليس فيها الام وهو كذلك في بعض النسخ (قوله وسيلة
لحجاي يوم الدين) أي وسيلة للاحصاء من المكروه يوم الجزاء فالمراد بالوسيلة السبب الكافي في
الاصل ما يكون سببا لتحصيل شيء والنجاة وان كانت بمعنى الخلو من المكروه أو كثر يلزم منها
هذا القوز بالمطلوب وهو دخول الجنة فلذلك ساء الايمان بالوسيلة فيها وهذا الاروم اعماها
بالطريق العال بالافيعوز ان يفهم من المكروه ولا يدخل الجنة بأن يكون من أهل الاعراف
والمراد من الدين الجزاء كما هو أحد مدعاياه القوية في يوم الدين هو يوم القيامة وله أسماء كثيرة
مد كورة في المحولات (قوله ونفعا) عطف على وسيلة أي وليكون نفعا أي ناعما أو ذا
نفع أو حله نفس النفع ما لعله النفع هو اتصال الخير للغير وقوله لعباد المساكين يشعل المبتدئين
وغيرهم فهو أعظم مما تقدم والنفع أعظم أن يكون بالاعمال والتعليم والوقوف بالهبة أو غير
ذلك من كل ما فيه ثواب أو روى وقوله المسكين يرى على العال والافقر المسكين قد يتبعه من
به لكن المسكين هم المصدرون بالوضع وغيرهم اعملوا بطريق التبعية (قوله انه) ينفع الهمة
على تقدير اللام ويكرها استئنا فالكن فيه معنى التعديل لمنعه ما قبله من الدعاء وليس
هذا ندعا صريح بل بالقوة فكانه قال اللهم اشفع به المحتاج من المبتدئين واجعله وسيلة لنجاة
يوم الدين واشفع به عبادك المسلمين وانما دعوت الله بذلك لانه الخ (قوله سميع دعاء عبادهم)
يتقون سميع ونصيب دعاء وبعدهم توشه وجزء دعاء كما قرئ بذلك في قوله تعالى ان الله بالغ أمره
والمراد سميع دعاء عبادهم سمع قبول وقوله وقريب أي قربانه أو بالاحسان فهو قريب من عباده
يعلم وقوله محجب أي محجب دعاء عبادهم (قوله ومن قصده) أي في حوائجه تحصيلا لما ينفع
ودفع لما يضر وقوله لا يحجب أي لا يحصل الخشية وهي عدم الموز بالمطلوب يقال حجب يحجب
خيبة إذا لم يزل ماطل وفي المثل الهمة خيبة أي الهزيمة من النفس سبب في الخيبة (قوله
وإذا سألت عبادي عن الخ) المراد إلى آخر الآية ببيان المقصود والاستدلال على القرب والالاجية
لكه اقتصر على ذلك مراعاة للجمع وسبب نزول هذه الآية أن اليهود قالوا يا محمد كيف يسمع
ربنا دعاءنا وأنت ترعنا أن ينزل الوحي السما عجمنا فقام وأن عطف كل ما هو بين كل معناه بل ذلك

من المبتدئين • لقروع
الشريعة والدين • وليكون
وسيلة لحجاي يوم الدين •
وتنفع لعباده المسكين • انه
سميع دعاء عباده وقريب
محجب • ومن قصده لا يحجب
• وإذا سألت عبادي عن
فاني قريب •

وقيل ان اعرايا قال يا رسول الله اقر بيبنا فما يجيبه اى يدعو مسرا أم بعيد فتناذه اى
 مدعوه جهرا فقل واذا سألت عبادى عنى الخ قال اليسأوى وهو غشيل لكلال على بأفعال
 العباد وأقوالهم وإطلاعه على أحوالهم بحال من قرب مكانه منهم شبه حاله تعالى فى خلقه
 بأحوال عباد بحال من قرب مكانه منهم واستعير اللفظ الدال على الحال المشبه بها الفعل المشبه
 (قوله واعلم) أى بامن يتأق منك العلم من كل واقصلى هذا الكتاب فالخطاب به غير معين
 وان كان موضوعا لان الخطاب به المعين وهذا اللفظ يؤق به لشدة الاعتناء به (قوله أنه)
 أى الحال والشأن وجمله نو جد خبر أن وهى مفسرة لتعريف الشأن وقوله بعض الخ الجار
 والمجرور متعلق بوجهه كذا قوله فى غير خطبته فيلزم عليه تعلق حرف جر بحى واحد يعامل
 واحد وهو ممنوع ويحاج بان الاول تعلق به وهو مطلق والثانى تعلق به وهو مقيد وبأن الثانى
 يدل من الاول وتطيرد للثقة تعالى كذا ررقوا منها من غمرة رقها قالوا الخ وقوله نسخ جمع نسخة
 وهو ما ينسخ من السمع وهو النقل وقوله هذا الكتاب أى المتن (قوله فى غير خطبته)
 أى فى طرته أو على هامش الورقة الاولى (قوله تسميته) أى دال تسميته لان التسمية معنى
 مصدرى لا وجوده فى الخارج واعلم الموجد بالقوش الاله عليه وقوله نارتأى فى نارة وقوله
 وقوله بالتقريب فيه مبالغة حيث جعله نفس التقريب (قوله نارة) أى فى نارة وقوله
 يعا به الاختصار فيه مبالغة حيث جعله نفس غاية الاختصار (قوله فلذلك) أى لاجل تسمية
 هذا الكتاب باسمين وقوله سميت باسمين أى سميت الشرح باسمين ليوافق اسم الشرح اسم المتن
 فان شرط الموافقة الموافقة والمراد احدا سمير لانه لا يسمى بالاسمين معاً (قوله أحدهما فتح الخ)
 فيه مبالغة حيث جعله نفس الشرح وقوله التقريب المحجب حقان لموصوف محذوف أى فتح
 الله التقريب من عباد يعلمه المحجب دعاهم كما علم علمت وقوله فى شرح متعلق بفتح وهذا قبل
 العلمية وأما بعد العلامة فلا تعلق لانه حر علم وجز العلم لا تعلق له بقوله ألقاها التقريب أى
 ألقاها هى التقريب فالاصافة للسان اومن اضافة المسمى الى الاسم (قوله والثانى) أى
 ثابتهما أى الاسمين وقوله القول المختار أى الذى اختاره العلماء الاخبار وقوله فى شرح غاية
 الاختصار فيه ما تقدم من التعلق وعدمه (قوله قال الشيخ الخ) هذا من كلام الشارح مدحة
 للمصنف وما تقدم من كلام بعض التلامذة مدحة للشارح وتقدم الكلام على الشيخ وعلى
 الامام لا عدود ولا إعادة (قوله أبو الطيب) كسبة أولى للمصنف وقوله ويشتر أيضا أى كما
 اشترى باي الطيب وأيضا مصدر أى اد ارجع فصار رجوعا الى الاخبار بكسبة نائية للمصنف كما
 أخبرت بكسبة أولى وشروطها أن تستعمل مع شيئين بينهما تناسب ويقضى أحدهما على الآخر
 ولا يقال حاسر يد أيضا ولا جسر يدومات عمر وأيضا ولا اشترى زيد وعمر وأيضا (قوله باي شجاع)
 مثلث الشين ولذلك قال فى القاموس الشجاع كعرباب وشعاب وكأب الشجيد للقلب عند
 السأم وهذه كسبة نائية للمصنف وكى ما غمره من العلماء حتى طس الجاهلون أب المراد به رجل
 حتى تشار كفى هذه الكسبة وليس كذلك وهو امام باسك عابدا الخ واشترى فى الا قاق بالعلم
 والديانة وولى القضاء ثم الواروة وكان له عشرة أشراف يقرقون على الساس الصدقات ويتصرفونهم
 بالهات بصرف على بالواحد منهم مائة وعشرين ألف دينار فم احسانه الصالحين والابرار

واعلم أنه يوجد فى بعض نسخ
 هذا الكتاب فى غير خطبته
 تسمية تارة بالتقريب وتارة
 بغاية الاختصار فلذلك
 سميت باسمين أحدهما فتح
 التقريب المحجب فى شرح
 ألقاها التقريب والثانى
 القول المختار فى شرح غاية
 الاختصار قال الشيخ الامام
 أبو الطيب ويشتر أيضا
 باي شجاع

ثم صار هذا الدنيا وأقام بالدينونة الشريعة وكان يكتسب المصداق الشريف ويشتغل بالمصالح
ويخدم اخوة الشريعة وعاش مائة وستين سنة ولم يحتل له محض من الاعضاء فسئل عن
سبب ذلك فقال حفظها في الصغر فحفظها الله في الكبر ومات سنة ثمان وثمانين وأربع مائة
ودفن بالمسجد الذي بناه ورأسه قريش اخوة النبوة ليس بينهما الا خطوات يسيرة (قوله
شهاب الملة والدين) لقب المصنف وقدمه على الاسم لشهرته ومحل من تقديم القبط على الاسم
ما لم يشتهر كما تقدم والشهاب في الاصل الصكوك أوما يتصل عنه والمراد أنه كالشهاب
في الاضاءة لاهل الملة والدين وتقدم الكلام على الملة والدين وقد اشتهر عند المؤرخين لقب
من اسمه أحمد بالشهاب وتلقب من اسمه محمد بالشمس وذلك يقولون الشيخ الرملي الكبير
الشهاب لان اسمه أحمد والشيخ الرملي الصغير الشمس لان اسمه محمد (قوله أحمد) هو اسم
المصنف وأول من سمى به بعد النبي صلى الله عليه وسلم أحمد أبو الخليل شيخ سيديوه (قوله ابن
الحسين) بال الداخية على العلم للمع الاصل كما قال في الخلاصة

وبعض الاعلام عليه دخلا * للمع ما قد كان عنه نقلا

فهي زائدة كما في اسم سيدنا الحسين بن سيدتنا فاطمة بنت سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فقول
البرماوي بان الحسين يعرف هكذا كاسم سيدنا ابن سيدنا بنت سيدنا فاطمة نظر لان آل فيه رائدة
للمع الاصل كما علمت (قوله ابن أحمد) بغير نقلا ابن لانه صفة للحسين وأما لفظ الاقول فهو بالرفع
لانه صفة لأحمد ومن تتبع الاحكام وجد اسم الابن موافقا لاسم جده غالباً كما هنا (قوله
الاصمغاني) نسبة لاصمغان بفتح الهمزة وكسر هاو الفتح أقصم وبالقاف والياء وهي بلدة
بالبحر وأصلها في اللغة الاحمية بالياء مشوبة بالقاف ثم سبها العرب فسطقوا بالياء نازق بالياء
نارة أخرى (قوله في الله) جملة خبرية لفظا تشابها معنى فسد الشارح بها الدعاء للمصنف
وقوله نراه القري بالقصر التراب الندي وأما القراملة فهو ثروة المال مأخوذة من الثروة
والضخيم عائد على المصنف وقوله صيب الرحمة والرضوان من اضافة الصفة للموصوف أي
الرحمة والرضوان المصوبين وصيب ياء من موحدين ياء من ياء امتنانة من تحت مأخوذة من
الصب وهو ازال الشيء من أعلى الى أسفل ومنه قوله تعالى انا صبينا الماصحيا هكذا صبطه
البرماوي أو ياء امتنانة شدة أو مخففة كما في قوله تعالى أو كصب وتقدم الكلام على الرحمة
والرضوان والمراد أنه تعالى ينزل عليه ذلك حتى يتم جسده ويفيض عنه الى التراب الذي تحت
مبالة في التعصيم والكثرة أو أن القري كناية عن جنته (قوله وأسكنه) جملة خبرية لفظا
انتمائية معنى كافي عليها والمستعانة بالله تعالى والبارز عائد على المصنف وقوله أعلى
فرا ديس الجنان أي أعلى درجات الجنان بالنسبة لاقران المصنف فهو على نسي لا مطلق لأن
الأعلى المطلق لا يكون إلا لله صلى الله عليه وسلم والمراد بالقرا ديس الدرجات لكن على سبيل
الجاز أو التعليل لانه ليس في الجنان الفردوس واحد والشارح في غيره من الدرجات
بالفردوس مجازا علاقة الجاورة أو غلب الفردوس على غيره وسمى كلاهما فردوسا (قوله بسم
الله الخ) مقول القول التي قدره الشارح فهو في محل نصب باعتباره وان كان مستأخرا لا محل له
من الاعراب بالنظر لكلام المصنف وابتدأ بالبسملة ثم بالجملة اقتداء بالكتاب العزيز ولا يجبر

شهاب الملة والدين أحمد بن
الحسين بن أحمد الاصمغاني
سقى الله تراه صيب الرحمة
والرضوان وأسكنه أعلى
فرا ديس الجنان *

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء وأقطع أو أجزئ والمعنى على كل
 أنه ناقص وقليل البركة فهو انتم حسلا لا يتم معنى مع خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد
 لله الخ وإنشائه إلى أنه لا تنافي بين الحمد شين يحمل حديث البسلة على البسلة الحقيقي وحديث
 الحمد لله على البسلة الإضافي هذا هو المشهور في دفع التنافي بينهما وهناك أبيجه أخرى يقع
 الثاني بينهما كونه في المطولات والمراد الأمر ذي البال التي صاحب الحال الذي هم
 به شرعاً بحيث لا يكون محروماً لذاته ولا مكروهاً كذلك ولا من مقاسف الأمور أي محقراتها
 فحرم على المحرم لذاته كالزنا خلافاً للقول في حيث قال ~~تكرره~~ عليه بخلاف المحرم لعارض
 كالوضوء بماء مغسوب وتكرره على المكروه لذاته كالنظر للفرج بالإحاجة بخلاف المكروه
 لعارض ككل البصل ولا تطلب على محقرات الأمور ككس زبل صواباً لاسمه تعالى عن اقترانه
 بالمحقرات وتخفيفاً على العباد فأرسل بردي ذلك طلبها عند دخول الخلاء وهو مستقدر
 أحسب بأنهم اطلعت عنده للفظ من الشياطين وهوليس من المحقرات بل أمر ذوالو يشترط
 أن لا يكون ذلك الأمر ذكراً محضاً بأن لم يكن ذكراً أصلاً وكان ذكراً غير محض كالقرآن قدس
 التسمية فيه بخلاف الذكر المحض كالأله الا انه لا يجعل له الشارع عبداً غير البسلة والحمد لله
 كالمسألة فإنه يجعل لها عبداً غير البسلة والحمد لله وهو التكبيرة (فائدة) ومعاني كل الكتاب
 مجموعة في القرآن ومعاني القرآن مجموعة في الفصاحة ومعاني الفصاحة مجموعة في البسلة ومعاني
 البسلة مجموعة في بابها ومعناها الاشاري كل ما كان وبني يكون ما يكون ومعاني الباء في
 نقطتها والمراد بها أول نقطة تنزل من القلم التي يسبق منها الخط لا النقطة التي تحت الباء خلافاً
 لمن زعمه ومعناها الاشاري أن ذاته تعالى نقطة الوجود المسبق منها كل موجود (واعلم) أن
 البسلة قد اشتملت على خمس كلمات الأولى الباء وقد شرحها الشارح بذكر متعلقاتها ومعناها
 الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك والأولى جعلها للمصاحبة على الوجه المذكور لأن
 جعلها للاستعانة بهم أن اسمه تعالى آله للشيء وفيه اسما قديم وأوجب عنه بأن المقصود أن
 البدء في الشيء متوقف على اسمه تعالى كوقوف الشيء على آله الثانية الاسم ولم يشرحه الشارح
 ومعناه ما دل على محسوس وهو مشتق عند المصريين من السموة وهو العلو لأنه يعلو سماء فأصله
 عندهم معجوزون فعل تخفف بحذف هـ وزوسكس أو له أو في حمزة أو وصل توصلا إلى الطق
 بالساكن فصار وزيه أفع وعند الكوفيين من ومعنى علم لأنه علامة على سماء وانما قلنا
 ذلك ولم نقل من السمة وهي العلامة كما اشتهر لأن الاشتقاق عندهم من الاعمال فاصله عندهم
 ومن وزن فعل حذف الواو وعوض عنها الهـ من وزن فعل ففهم من الاسماء المحذوفة
 الانحياز على الاقوى من الاسماء المحذوفة الصدور على الثاني الثالثة لفظ الجملة الرابعة
 الرحمن الحامسة الرحيم وقد تكلم عليها الشارح (قوله أبتدئ) هذا بيان يتعلق بالباء
 على أنها أصلية وقيل إنها رائدة فلا تتعلق بشيء لأن حرف الجر الزائد لا يتعلق بشيء كالباء
 في بحسب زرعهم وكذلك الشيء بالزائد كرب في قولك رب رجل كريم لقبته وأقسام المتعلق
 غلبة لأنه إما أن يكون محلاً أو ما هو على كل ما أن يكون خاصاً وعماماً وعلى كل ما أن يكون
 مقدماً ومؤخراً والأولى أن يكون فعلاً لأن الأصل في العمل للأفعال وما عمل من الاسماء كالمصدر

ابتدئ

واسم المصدر فهو يعطى الجمل على الافعال وأن يكون خاصا لأن كل شارع في شيء يضيق
نفسه فقط ما حصل التسمي مبدأ له فالمسافر اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم كان المعنى أساس
والا كل اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم كان المعنى آكل وهكذا وأن يكون مؤنثا ليقيد
القصر أى قصر افراد ان خوطب به من يعتقد الشريعة في الحكم فالمقصود به الرد على من يعتقد
من المشركين أنه يتبدأ بأسماء آلهتهم واسمته تعالى وهذا هو الظاهر وأقصر قلب ان خوطب به
من يعتقد خلاف الحكم فالمقصود به الرد على من يعتقد من الكفار أنه يتبدأ باسم غيره تعالى
لا باسمه وهذا بعيد أو أقصر تعيين ان خوطب به من يتردد في الحكم فالمقصود تعيين من يتبدأ
باسمته لمن يتردد ويشك هل يتبدأ باسمه تعالى أو باسم غيره وهذا بعيد أيضا والشارح قد رغب فعلا
مؤنثا وفاته تقدير مخصصا وكان الاولى أن يقول أو لقب الملائكة من أن الاولى أن يكون خاصا
ولتم البرصكة جميع التأليف بخلافه على تقدير أن يتبدأ فان البركة خاصة بالابتداء وأوجب
عن الشارح بأنه أشار الى جواز تقديره عاما وان كان الاولى تقدير مخصصا (قوله كذا هذا)
المراد به المتن لأنه حكاه من الشارح عن لسان المصنف كآية بقوله من ادعى المصنف ذلك (قوله
والله اسم الذات) أى بوضعه تعالى لأنه هو الذى معنى نفسه بنفسه ثم علمه لعماده الاولى أن يقول
والله علم على الذات لأن الاسم يشعل اسم الذات واسم الصفة وأما العلم فهو خاص باسم الذات
فهو علم شخصى جزئى وان كان لا يقال ذلك الا في مقام التعليم وليس فيه غلبة أصلا لا لتحقيق
ولا تقديرية فالاولى أن ينطبق للكل استعمال في غير الفرد الذى غلب عليه كالجميع فانه اسم
لكل كوكب بلبل ثم غلب على الثريا بعد سبق استعماله في غيرها والثانية أن لا يسبق للكل
استعمال في غير الفرد الذى غلب عليه لكن بتقدير ذلك كالألف المعرف بالفاء لم يستعمل في غيره
تعالى ثم غلب عليه بعد تقدير استعماله في غيره وأما لفظ الجلالة فليس فيه شيء من تلك على
التحقيق والله ولى التوفيق (قوله الواجب الوجود) هذا بيان وتعيين للمسمى وليس معتبرا
من المسمى والالكان المسمى مجموع الذات والصفة وليس كذلك بل المسمى هو الذات وحدها
ومعنى كونه واجب الوجود أنه لا يجوز عليه العدم فلا يصفه عدم ولا يلحقه عدم وخرج
بذلك واجب العدم كالشرىك وجاز الوجود والعدم وهو الممكن فانه جاز الوجود والعدم
لذاته وان كان واجب الوجود لغيره كالممكن الذى علم الله وجوده في وقت كذا فانه واجب
الوجود لتعلق علمه بذلك لذاته بل لغيره وانما لم يقل المستحق لجميع الماهات إشارة الى أن
هذا كفى في المعنى لانه يلزم من كونه واجب الوجود أنه مستحق لجميع الماهات والاول إشارة
الى صفات التثنية والثاني إشارة الى صفات الكمال فتقدم عليه في عبارة بعضهم من قبل
تقديم التثنية على الصلابة (قوله والرحمن أبلغ من الرحيم) أى لأن زيادة المبنى تدل على زيادة
المعنى غالباً فالاول معناه المنعم بما لا تلزمه والثاني معناه المنعم بما لا تقهرها وجمع بينهما إشارة
الى أنه ينبغي طلب العلم الجليل والخصيرة منه تعالى وخرج بغالب نحو حذر وما ذكرنا من الاول
أبلغ من الثاني لأن الاول حقيقة مشبهة وهي تدل على الدوام والاستقرار والثاني اسم فاعل وهو
لا يدل الا على الاتصاف بالثبوت ولو مرة وأعلم أن الرحى الرحيم صفتان مشبهتان نيتا للماهية
من مصدر رحم بعد تقديره معرفة اللزوم أو بقله من فعل بالكسر الى فعل بالضم فلا يرد ما يقال أن

كأن هذا والله اسم للذات
الواجب الوجود والرحمن
أبلغ من الرحيم

الصفة المشبهة لاتصاغ من المتعدي ورحمته فانه يقال رحل الله (قوله الحمد لله) لم يعمها
 على البهولة اشارة الى استقلال كل منهما في حصول التسبوك به وألحق الحمد اما الاستغراق
 أو البين أو العهد واللام في هذه اما الاستحقاق أو الاختصاص أو المالك والأولى أن تكون آل
 الجنس واللام للاختصاص فالهني حيث لا جنس الحمد مختص بآله وبأنهم من اختصاص الجنس
 اختصاص الأفراد اذ لو خرج فرد منها لغيره من جنس الجنس في ضمنه فهو في قرآنه يقتضي أن
 الأفراد مختصة بآله بدليل اختصاص الجنس به فهو كدعوى النبي في قوله لا دعوى هي
 اختصاص الأفراد والبيئة هي اختصاص الجنس والمشهور أن جملة الحمد له خبره لفظا
 انشائي بمعنى ويصح أن تكون خبره لفظا ومعنى لان الاخبار بالحمد في فصل الحمد هي وان
 قصد بها الاخبار بأن كان الحمد خمسة حامد ومحمود ومجود عليه وصيغة فإذا قلت زيد
 عالم لكونه أكرمك نانت حامد وزيد محمود والعلم بمجوده والكرم بمجوده والصيغة هي قولك
 زيد عالم والمجود به والمجود عليه قد يختلفان ذاتا واعتبارا كما في هذا المثال وقد يتحدان ذاتا
 ويختلفان اعتبارا كما إذا قلت زيد كرم لكونه أكرمك فالمجود به الكرم من حيث أنه مدلول
 الصفة والمجود عليه الكرم من حيث أنه باعث على الحمد واعلم أن أفضل الحمد الحمد لله جدا
 يوافي بحمده ويكافئ من يده فالوصف أو يتولى حمد الله بأفضل الحمد بربك وإعالم يأتي به
 المصنف اقتصارا على ما يجب الله كآله العزيز (قوله هو) أي لله وأما معرفة فعله يعني أن
 تعظم المم بسبب كونه منعمًا على الحامد أو غيره وكذلك الشكر لعملة لكن بأبدال الحامد بالشار
 سواء كان عملا بالاركان أو قولًا باللسان لا به عمل لسان أو اعتقادًا بالجنان كما قال بعضهم
 أفادتك المنة معنى ثلاثة هـ يدى ولساني والضمير المحب
 فان قيل لا اطلاع لسان على الاعتقاد فكيف يعني عن تعظيم المم أوجب بأنه يطلع عليه بالرائ
 كتمامه له ووضع يده على رأسه تعظيما له فيجتمع حينئذ حمدان فالحمد الأول وهو القيام مثلا دل
 على الحمد الثاني وهو الاعتقاد وبأنه تطلع عليه أو باب البصائر وبأنه يعني لو اطلع عليه وأما
 الشكر اصطلاحا فهو صرف الحمد بجمع ما أتم الله عليه به من سمع وبصر وغيرهما فيخلق
 لاحد (قوله الثناء) بتقديم المثلثة على الون معدودا وهو الذي يتغير وقيل الاتيان بما يدل على
 اتصاف الحمد بالصفات الجميلة فعل الأول لاحاجة له ياد بعضهم باللسان لان الذي لا يكون الا
 باللسان فهو بيان الواقع وعلى الثاني لا بد من زيادته ذلك لان الاتيان أعم من أن يكون باللسان
 أو بغيره فهو على هذا أقيد حتر وأما الثالث فمقدم الون على المثلثة فهو الذي بالشر (قوله
 على الله تعالى) اعترض عليه بأنه لا حاجة الى هذا التقييد بل هو مضر لاحراج ما جدد بعض
 المخولقي لبعض وأوجب بأنه اعتمد بذلك لكونه اراد تعريف حمد الله لا مطلقا لان المقام مقام
 حمد الله تعالى وبأن الحمد في الحقيقة راجع اليه تعالى وان كان لغيره صورة لانه هو المولى للم
 كما لا يخمس الحمد لله تعالى لكن ينبغي شكر من حرت على يده النعم ولذلك ورد في شكر الله
 من لم يشكر الناس أو كما قال (قوله بالجميل) ان كانت البه للتعدي كان يبالى الحمد به وهو
 لا يشترط فيه كونه اختياريا حتى لو قلت زيد حسن أو جميل الوجه لكونه كرمك كان
 حمدا وان كان المجود به الحسن أو جمالا الوجه فهو أو ورد على الشارح أنه لا حاجة

(الحمد لله) هو الثناء على
 الله تعالى بالجميل

قوله فهو الذكر بالشرط
 أنه خاص بذلك وهو مخالف
 لما في الصباح ونصه والثناء
 وزان المحصى اطهارا فيج
 والحسن اه معجمه

على جهة التعظيم (رب) أي
مالك

حينئذ لقوله الجليل بعد قوله الشاء بناء على رأى الجمهور أن الشاء لا يكون إلا في الخبر لا على
رأى ابن عبد السلام أنه يكون في الخبر وفي الشرع عليه لا يضمن التعميد بقولنا الجليل
وأوجب بأنه لم يكف بدلالة الالتزام لانها محسوسة في التعريف على أن الشاء قد يستعمل
في الشرع مشاكاة كافي الحديث وهو أن صلى الله عليه وسلم لم عليه بجنابة فأتوا أعلمهم أخبروا
فقال وجبت ثم مر عليه بأخرى فأتوا أعلمهم بشر فقالوا وما وجبت يا رسول الله
يقال أما الأولى فوجبت أي الجنة لأنكم أنتم عليها أخبروا أما الثانية فوجبت أي النار لأنكم
أنتم عليها شرأ أو كما قال وأورد عليه أيضاً أنه حينئذ أدخل بكراً المحمود عليه وأوجب بأنه تركه
للتلاف فيه أنه هل يشترط أن يكون اختيارياً كما هو رأى الجمهور أو لا كما هو رأى الزمخشري
وذلك جعل الحد والمدح أخوين وإن كانت الباطنية أوسع معنى على كان ساء للجمهور وعليه
فقول العمراوى وإن كانت الباطنية فالمراد المحمود به غير ظاهر لأن الباطنية تؤذى مؤذى
التي معنى على فقوله هو حسن ليس بحسن واستشكل كون المحمود عليه لا بد أن يكون اختيارياً
عند الجمهور الجدل على ذاته تعالى وصفاته فان ذاته تعالى وصفاته لا يقال لها اختيارية كالاتفاق
لها اضطرارية وأوجب بأن المراد اختياراً باحقيقة أو حكماً والمراد بالشئ ما كان مثلاً للأنفال
اختيارية كذاته تعالى وصفاته التأثير كالقدرة وما كان ملازماً للمثبات كبقية الصفات وبأن
المراد بالاختيارى ما ليس اضطرارياً يشتمل ذاته تعالى وصفاته والمراد الجليل عند الحامد أو
المحمود وإن لم يكن جليلاً عند الشارع فيشمل ما لو أتى عليه بالقتل كما في قوله

نهبت من الأعمار ما لوصيته • لهنت الدنيا بأفك خاله

ولا فرق بين أن يكون ذلك الجليل من الفضائل وهي السم القاصرة كالصلاة ومن القواضل
وهي النعم التعبدية كالكرم وذلك يقولون سواء تتعلق بالفضائل أم بالقواضل (قوله على جهة
التعظيم) أي مع جهة هي التعظيم فعل بمعنى مع والإضافة للبيان والعطف بقول بعضهم على
جهة التجميل والتعظيم للتفسير والمراد التعظيم ولو ظاهر بأن لا بد من عن الجوارح ما يحافظه
فلذلك أقم فقط جهة فهو إشارة إلى أنه لا يشترط التعظيم بالفعل بل الشرط عدم المنافي فار
صدوع الجوارح ما يحافظه كالموقف لئلا يذات عالم وضرته بالقلم ذلك استهزاء وسخرية
(قوله رب) أصله رب بناء على أنه اسم فاعل حذفت الألف وادعت الباء في الباء ويصح
أن يكون صفة مشبهة فلا حذر فهو من الترية وهي تبليغ الشئ حالاً غالياً إلى الحد الذي
أراد به المرئ ويختص المحلى بال وهو الرب بآله بخلاف المصافى لعمد العاقل كما في قولهم رب العار
وأما المصافى للعاقل فهو مختص بكامل ما ورد في صحيح مسلم لا يقل أحدكم ربى بل سيدى
ومولائى أى لا يقل أحدكم ربى غير الله تعالى ربى بل سيدى ومولائى ولا يرد قول سيدنا يوسف
صلى الله عليه وسلم أنه ربى أحسن مثواى لأن ذلك مختص بزمانه كالموجود لعمده تعالى فكان
ذلك جازاً في شريعته (قوله أى مالك) أى المالك الرب لأنه ربى ما يملكه وقد أتى الرب
لعماد قطعه بعضهم في قوله

قريب محيط مالك وسيدى • عرب كثر الخيل والمول النعم
وخالفنا المعبود حار كسرتنا • ومصطننا والصاحب الثابت القدم

ويعلمنا والسيد اسحق فهدى • معان أنت لرب قادر على تعلم
رحمة الله تعالى (قوله العالمين) أصله من العلامة كما قاله أبو عبيدة لأنه ما من نوع من العالم
الواقعية علامة على وجوده قاله أو من العلم كما قاله غيره فيقتضى بأولى العلم وهم الانس والجن
والملائكة لا اختصاص العلم بهم (قوله بفتح اللام) احتراز من العالمين بكسر اللام فإنه جمع عالم
بالكسر أيضا وليس مراد هنا (قوله هو) أى لقطة العالمين (قوله كما قاله ابن مالك) أى
في قوله

اولو وعالمون علمونا • وارضون شذوا السكونا

ويعترض عليه بأن فيه اتحاد المشبه والمشبّه به لأن التشبيه هو أن العالمين اسم جمع والمشبّه به
وهو ما قاله ابن مالك كذلك ويجاب بأنهما مختلفان بالنسبة للقاتل فالاول باعتبار أنه مقول
الشراح والثاني باعتبار أنه مقول لابن مالك وهذا كافى في اختلاف المشبه والمشبّه به وهذا
الاعتراض والجواب يجريان في مثل هذه العبارة (قوله اسم جمع) أى اسم دال على الجماعة
كدلالة المركب على اجرائه كقوم ورهط واما الجمع فهو ما دل على الاتحاد المتجمعة كدلالة
تكرار الواحد يعرف العطف كالزبد في قول الشماخ الزبدون فإنه في قوة جازم زبد وزيد وريد
واسم الجنس الافرادى ما دل على الماهية بلا قيد أى غير دالة على قلة أو كثرة كقوله
وزاب واسم الجنس الجمعى ما دل على الماهية بقيد الجمعية كقوله التحقيق أن العالمين جمع لعالم
لأنه كما يطلق على خاصوى يطلق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف فيقال عالم الانس وعالم
الجن وعالم الملك وبهذا الاطلاق يصح جمعه على عالمين لكنه جمع لم يستوف الشروط لانه يشترط
في المفرد أن يكون علما وصفة وعالم ليس بعلم ولا صفة بل قبل انه جمع استوفى الشروط لأن العالم
في معنى الصفة لانه علامة على وجود خلقه وقد صفت على ذلك جماعة منهم شيخ الاسلام في شرح
الشافية (قوله خاص من يعقل) والراجح أنه شامل لما قل وغيره تغلبا لما قل على غيره أو تغزى ولا
غير العاقل منزلة العاقل (قوله لاجمع) عطف على قوله اسم جمع وقد علمت ان التحقيق أنه جمع
(قوله بفتح اللام) احتراز من عالم بكسر ها وقد تقدم انه يجمع على عالمين بكسر ها (قوله لانه)
أى عالم بفتح اللام وقوله اسم عام الخ قد علمت أنه كما يطلق بهذا الاطلاق يطلق على كل جنس
وعلى كل نوع وصنف وبهذا الاطلاق يصح جمعه وقوله والجمع خاص من يعقل أى فيلزم
أن يكون المفرد أعين من جمعه وهو باطل وقد يقال هذا كما يبطل كونه جمعا يبطل كونه اسم جمع
لانه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجمع أحسن من مفرده (قوله وصلى الله الخ) أى
بالعاطف هنا الإشارة الى عدم الاستقلال وانما يظهر العطف اذا جعلنا كلامنا الجملتين خبرية
لقطة انشائية معنى بخلاف ما لي جعلت جملة الجملة خبرية لفظا ومعنى وجملة الصلاة خبرية لفظا
انشائية معنى فإن الصحيح عدم جواز عطف الانشائية على الاخبار كعكسه فيجعل الواحد
لاستئناف والصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم ومن الملائكة الاستعظام ومن غيرهم
التضرع والدعاء ودخل في العبر جميع الحيوانات والجمادات فإنه ورد أنها صلت وسلمت على
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كما صرح به العلامة الحلبي في سيرته كالعلامة الشافعى في شرح
البيجلة خلافا لمن منع ثبوت الصلاة من الحيوانات والجمادات وعلى هذا انتهى من قبيل المشتك

العالمين بفتح اللام هو كما
قال ابن مالك اسم جمع خاص
من يعقل لاجمع ومفردة عالم
بفتح اللام لانه اسم عام لما
سوى الله والجمع خاص من
يعقل (وصلى الله) وسلم

اشتراكا لقلبها وهو ما اتحد لفظه وتعد معناه ووضعه كلفظ عين فانه وضع للباصرة بوضع
 وللباصرة بوضع والذهب والقضة بوضع وهكذا واختار ابن هشام في حفته أن معناها واحد
 وهو العقب بفتح العين لكنه يختلف باختلاف العاطف فهو بالتسعة للرجل وبالتسعة
 للملائكة الاستغفار الخ وعلى هذا فهي من قبيل المشترك اشتراكا معنويا وهو ما اتحد لفظه
 ومعناه واشتركت في خمسة أفراد كما سددان لفظه واحد ومعناه واحد وهو الحيوان المقدس
 واشتركت في خمسة أفراد ولم يأت المصنف بالسلام لكونه من المتقدمين الذين لا يرون كراهة
 الأفراد وروح النور ومن تبعهم المتأخرين كراهة الأفراد بشرط ثلاثة الأول أن يكون
 من اختلاف ما إذا كان عنه صلى الله عليه وسلم فانه سقه الثاني أن يكون في غير الواو أو ما فيه
 فلا يكره الأفراد الثالث أن يكون من غير داخل الطرفة الشريفة أما هو فيقتصر على السلام
 بأن يقول بأدب وخشوع السلام عليك يا رسول الله فلا يكره في حقه الأفراد وقد أقر الشارح
 بالسلام لكونه من المتأخرين والسلام بمعنى التسليم وهو التبعة أو بمعنى السلامة من النقص
 قال بعضهم وإثبات الصلاة والسلام في صدور الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم
 ثم مضى العمل على اعتباره ومن العلماء من يختم بها كتابه أيضا فيجمع بين الصلاةين وجاء
 لقبول ما بينهما فان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست حرمة ودونها كما كرم من
 أن يقبل الصلاةين ويرتقما بينهما (قوله على سيدنا) أي جميع المخلوقات والسيد من ساد
 في روم أو من كثر سواده أي جيشه أو من تفرع الناس إليه عند الشدة أو أولاد الخليفة الذي
 لا يستقر غضبه ولا خافه هذه الأوصاف اجتمعت فيه صلى الله عليه وسلم وعلم من ذلك جواز
 إطلاق السيد على غيره تعالى فقد قال صلى الله عليه وسلم أنا سيد آدم ولا نفر واحد حديث
 السيد الله فعنه السيد بالسادة المطلقة الله تعالى وأصل سيد سيد سود اجتمعت الواو والياء
 وسبقت أحدهما بالسكون فلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار سيدا (قوله محمد) بدل
 أو عطف لأن فهو مجرور وعلى الأول بعلى مقدرة لأن البدل على نية تكرار العامل وعلى الثاني
 بعلى المذكورة لأن غير البدل من التوابع ليس على نية تكرار العامل وليس فعلا السيد لأن
 العلم لا يعتبه وبعضهم جوز كونه نعتا نظرا لأصله وقولهم العلم لا يعتبه بحمله ما لم يكن مشتقا
 بحسب الأصل والالفاظ لا يعتبه بنظر الأصل ويسن التسمية بمحمد محبة فيه صلى الله عليه وسلم
 لأنه أشهر أسمائه بين المسلمين وألها معا عند العالمين وقد حكى بعضهم أن الله ملائكة مساجين
 في الأرض يزورون كل بيت فيه شخص مسمى بمحمد أو أحد (قوله النبي) اختاره على الرسول
 تبع لقوله تعالى أن الله وملائكته يصلون على النبي وإن كانت الرسالة أنزل من النبوة على
 الراس خلافا لقول ابن عبد السلام القائل بأن النبوة أفضل من الرسالة لأن النبوة فيها تعلق
 بالخلق والرسالة فيها تعلق بالخلق فإن النبوة فيها انصراف من الخلق إلى الحق والرسالة فيها
 الانصراف من الحق إلى الخلق ليدلهم عليه وورد بأن الرسالة فيها التعلقان كما صرح به الشيخ
 ابن حجر في شرح الأربعين والكلام في سورة رسول ورسالته والاقوال رسول أفضل من النبي قلنا
 والنبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية لشي أو لغيره وقد اشهر أن الانبياء مائة ألف
 وأربعة وعشرون الفا وقيل مائتا ألف وأربعة وعشرون الفا والرسالة منهم ثمانية وثلاثة

عشر أو أربعة عشر أو خمسة عشر ولكن الصحيح عدم صرحهم في عدد فقرته تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك (قوله بالهزم) أي على آمنين النصارى هو الخبر لا محذور بكسر الباء لئلا يمتد الشرائع والاحكام وهذا ظاهر ان كان نبياً ومولاً فان كان نبياً فقط قبل في التعليل لانه خبر للناس بأنه نبي ليحترم ويخبر بفتحها الاخبار بجعل عليه السلام لهم ما عن الله فهو اما جنى اسم الفاعل او اسم المفعول وقوله وتركه أي ترك الهزم على أنه من التبرؤ وهي الرخصة لانه من فروع الرتبة وواقع رتبة من اتبعه فهو أيضاً اما جنى اسم الفاعل والمفعول والمهموز اصل لغیر المهموز وقبل بالعكس وقيل كل منهما اصل برأسه وهو الظاهر (قوله انسان) أي حرّذ كمن بنى آدم سليم عن منقرطعاً بكذا م ويرص وعن دنانير أي خسته ككونه جاعلاً وزبالاً وحقى أم بالقصر أي غشها وزباها ومحل الاحتياج للتشديد بالذات ان نظرنا لما اشهر من ان الانسان يطلق على الذكر والانثى دون ما اذا اظهر النافعة من يقول للأنثى انسانة كما في قوله

انسانة فتارة • يدور الجنى منها جمل

هو بالهزم وتركه انسان
أوحى اليه بشرع يعمل به
وان لم يؤمر بتبليغه فان امر
بتبليغه فنبى ورسول أيضاً
والمعنى ينشئ الصلاة
والسلام عليه ومحمد لم
مفعول من اسم مفعول
المصنف العين

(قوله أوحى اليه بشرع) أي أعلم به لان الإيحاء الاعلام سواء كان بإرسال ملكاً أو بالهام أو رؤيا منام فان رؤيا الأنبياء حق سواء كان له كتاب أم لا وقوله بعمل به أي في حق نفسه (قوله وان لم يؤمر بتبليغه) أي ان امره بتبليغه وان لم يؤمر بتبليغه فهو نبى على كل حال فالأول لل غاية والتعظيم وذكرها أولى من سقوطها كما قاله بعضهم وقال غيره الأولى اسما لها وهو يكون قيداً في كونه نبياً فقط بدليل مقابلته بقوله فان امره بتبليغه الخ (قوله نبى ورسول) فكل رسول نبى وليس كل نبى رسولاً فينبغيهما المصوم والنصوص المطلق يتحققان فيمن كان نبياً ورسولاً كسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويتردد النتي فيمن كان نبياً فقط ولا يتردد الرسول فان قلنا بانفراد الرسول في الملائكة تجبر بل لقوله تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلاً مما يري الناس كان بينهما العموم والنصوص الوجهى والتصديق الأول ومعنى كون الملائكة رسلاً أنهم واسطة بين الله وبين المخلوق من البشر (قوله أيضاً) أي رجوعاً الى الاخبار بأنه رسول بعد الاخبار بأنه نبى (قوله والمعنى ينشئ الصلاة الخ) أشار بذلك الى ان جملة الصلاة خبرية لقنطاً انشائية معنى ولا يصح ان تكون خبرية لفظاً ومعنى لان الاخبار بالصلاة ليس بصلاة وان تكلف بعضهم صحة ذلك بخلاف جملة الجملة لان الاخبار بالحمد حمد (قوله والسلام) كان الأولى حذفه لانه ليس في كلام المصنف حتى يأتيه في تفسير مضاه وانما زدتم عنده كما تقدم التنبيه عليه وعلقتوهم في حال التفسير انهم من كلام المصنف وان كان بعيداً (قوله ومحمد لم) أي لا وصف وقوله منقول أي لا مرجع بل وضابط المفعول انه الذي سبق له استعمال في غير العلمية ثم نقل اليها وضابط المرجع لانه الذي لم يسبق له استعمال في غير العلمية فالأول كحمد والثاني كسعاد وقوله من اسم مفعول المصنف العين أي الفعل المكرر العين وهو جند بالتشديد فانه على وزن فعل بالتشديد أيضاً فالجزم عن الكلمة وهي مكررة واسم المفعول منه محمد ومضاه من كثر حمد الناس له لكثرة خصاله الحميدة فلذلك جئ به نبياً صلى الله عليه وسلم وقيل لانه عبد المطلب وقدماء في سابع ولادته لموتاً به قبلها لم حيث ابتك محمد وليس من اسماء آبائك ولا قولك فقال رجوت ان يحمدا في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه

(قوله) والتى يدل منه أو عطف بيان (كان الأولى أن يجعله نعتاً لا شقاً من النبا
أو البوة كما تقدم فهذا على ما في قول الرواوى أى لانت بعد اشتقاقه (قوله) وعلى آله
أشار الشارح بن بادت على أن أخصه مطوف على سيدنا وليس معطوفاً على محمد ولا كان بدلاً
من سيدنا وهو لا يصح وأشار أيضاً إلى الرضى الشيعية الزاعمين وروى حديثه مكتوب عنه
صلى الله عليه وسلم وهو لا يتصلوا بين وبين أى على وجه الرد أو رد فى العيصين أن العصاة
قالوا له كيف صلى عليك يا رسول الله؟ فأصلنا عليك فى صلواتنا فقال لهم قولوا اللهم صل على
محمد وعلى آله كما ذكره الجلال الهللى فى شرح المنهاج ولا يضاف آل إلا إلى ما فيه شرف فلا يقال
آل الاسكاف وأصله أول بحسب دليل تصغيره على أول وقيل أصله أهل بدليل تصغيره على
أهل ورد به أى يحتمل أنه تصغير أهل وأن أحجب عنه بأن تحسب التلن بالنقله بدفع ذلك لأنهم
لم يقولوا ذلك إلا عند علمهم بأنه تصغير آل بتران دلتم على ذلك (قوله الطاهرين) أى الخالصين
من النقائص الحسية والمعنوية والمراد بالطاهرين ما يشعل الطاهرات فصبه عليه (قوله هم)
أى أهل صلى الله عليه وسلم وقوله أى طاربه أى فى مقام الركون وقيل واختاره النووي الخ
أى فى مقام الدعاء لأن المناسب له التعميم وأما مقام المدح فكل قى فحصل أنهم مختلفون
باختلاف المقامات وقال بعض المحققين نظر القرينة فإن دل على أن المراد بهم الأفاضل
عليهم كقول اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم فظهر
أن ذلك على أن المراد بهم الاتصاف بهم عليهم كقول اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين
اخترتهم لماعتك وأن دل على أن المراد بهم كل مسلم ولو عاصوا جعل عليهم كقول اللهم صل
على سيدنا محمد وعلى آله سكان جنتك والحاصل أنه لا يطلق القول فى تفسيره إلا كل بل يقول على
القرينة (قوله المؤمنين) هو بالعمى الشامل المؤمنين فصبه عليه والمراد بالبينى فى قوله من
يقى هاشم ويقى المطلب ما يشعل البنات فصبه عليه أيضاً وأما أولاد البنات فلا يدخلون وإن كان
لهم بعض شرف حتى يجوز بعضهم ليسهم للعمامة الخضراء وخروج بقوله يقى هاشم ويقى المطلب
بنو عبد شمس ونوفل فليسوا من آل لأنهم كانوا يؤذونه صلى الله عليه وسلم وأما بنو هاشم وبنو
المطلب فكانوا يصرونه وبنوهم عنه وذلك قال صلى الله عليه وسلم نحن وبنو المطلب هكذا
وشك بيننا صابغة صلى الله عليه وسلم والحاصل أن عبد مناف خلف أربعة هاشم جده صلى الله
عليه وسلم والمطلب جده الإمام الشافعى وإلى ما يقال للبنى صلى الله عليه وسلم الهاشمى وللامام
الشافعى المطلبى فهو ابن عمه صلى الله عليه وسلم وبنو هاشم ونوفل قال صلى الله عليه وسلم
بنو هاشم والمطلب بنو بنى عبد شمس ونوفل (قوله) وقيل عطف على مقدركه قبل هكذا
قل وقيل الخ (قوله كل مسلم) أى ولو عاصوا لأنه أخرج إلى الدعاء من غيره (قوله) ولعل
قوله الخ لا يجوز بذلك بل أى بصيغة الترجيح لا احتمال أن المصنف لم يرد ذلك (قوله مترج) أى
مقتبس فلا تراعى هو الاقتباس وهو أن يضمن المسكلم كلامه شيئاً من القرآن أو من السنة
لاعلى أنه منه كما فى قوله

والذى يدل منه أو عطف
بيان عليه (و) على (آله)
الطاهرين) هم كما حال
الشافعى طاربه المؤمنين
من يقى هاشم ويقى المطلب
وقيل واختاره النووي
أنهم كل مسلم ولعل قوله
الطاهرين مترج من قوله
تعالى

لئن أخطأت فى مدحهم • لأنما أخطأت فى مني
لقد أثرت حاجتي • بواحد غيرى ذرعت

وهو جازع عند الامام الشافعي اذ المصل يتعظيم ما اقتبس منه بخلاف ما اذا اخل بتعظيمه بان كان فيه اسم جنان كما في قوله

وردفه بمن ضمن خلقه • لئلا يفعل المعلمون

(قوله ويظهر كم تطهيرا) أي من الرذائل فالمراد به التطهيرا المعنوي (قوله وعلى مصائبه) عطف على آله من عطف الاعم عوما وجها على القول الاول في الاكل لاجتماع الاكل والعصاية فيمن كان من آثاره واجتمع به كسب ذنابه على واقراد الاكل فيمن كان من آثاره ولم يجتمع به كشراف زما شاهد او انحراد العصاية فيمن اجتمع به ولم يكن من آثاره كلبى بكر الصديق ومن عطف الخاص على العام على القول الثاني في الاكل فاعنى بهم لشرفهم (قوله جمع صاحب)

فالعصاية بمعنى الاصحاب وان كانت تطلق بمعنى العصبة فيكون مصدر العصب من باب سلم والاصحاب في اللغة من طالت عشرته به والمراد منه هنا العصاي ولذلك قيد الشارح بقوله صاحب النبي وهو من اجتمع مؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد نبوته في حال حياته اجتماعا متعارفا بان يكون في الارض على العادة بخلاف ما يكون في السماء وبين السماء والارض والموت على الاسلام شرطا لدوام العصبة للافلاها فان ارتدوا العباد باقعة تعالى انقطعت عصبة فان عاد للاسلام عادت له العصبة لكن بمجرد عن الثواب كعبدا لله بن أبي سرح وفائدة عود العصبة بمجرد عن الثواب كون من اجتمع عليه يقال له تابعي وكون ابنه كقول البت الصحابي وكونه يحشر تحت راية العصاية بخلاف ما اذا مات مرتدا كعبدا الله بن خنابل قائم ارتد ولحق بالمشركين واشترى اما فقهين به جاسر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلذلك قال في فتحه اقلوه ولو كان متعلقا باستار الكعبة فقتله عبد الله بن الزبير فمات مرتدا واعلم ان عيسى عليه السلام اجتمع به صلى الله عليه وسلم في بيت المقدس بجسده وروحه فهو صحابي وكذا الخضر يفتح الخلاء وكسر الضاد وسكونها ولقب بذلك لانه ما جلس على ارض الا اخضرته واسمه بليان ملك كان يفتح الباس وسكون اللام بعده امشاة تحية وفتح الميم وسكون اللام واخره فون قيل ان من عرف اسمه واسمه دخل الجنة وهو من الاتباع وقيل من الاولياء وهو المراد بالعبد في قوله تعالى فوجد اعبيدا من عبادنا آتيناهم رجف من عندنا وعلما من لدنا علما فان الله اعطاه علم

الحقصة ومن ذلك ما وقع له مع موسى عليه السلام من قصة السفينة والغلام والجدار (قوله وقوله) مبتدا أخسره وقوله تأكيد (قوله أجمعين) اختص فيه قبيل ان التأكيد به بقيد الاجتماع في زمن واحد وقيل بقيد الشغل وحل الاول على ما اذا سبقه لفظ يدل على الشغل كما اذا قلت جاء القوم كلهم أجمعين والثاني على ما اذا لم يسبقه ذلك كما اذا قلت جاء القوم أجمعين وهذا الجمع يحيل الخلف ويرفعه كآية عليه السعد (قوله تأكيد لصاحبه) أي ولا تة أيضا وانما اقتصر على الاقرب (قوله ثم ذكر الخ) أي قال ما تقدم ثم ذكر الخ فهو عطف على مقدمه ويحتمل أن ثم للاستئناف لانها قد ترد للاستئناف فائدة هذا الدخول كثرة

الاعتناء ببيان أحوال السؤل الاتي (قوله انه مسؤول في تصنيف هذا المختصر) أي لانه مستغنى من تلقا نفسه عن غير ان يسأله فيه أحد والتصنيف ضم من الكلام الى منصف آخر وان لم يكن على وجه الاتية بخلاف التأنيف قائم بشرطه ان يكون على وجه الاتية

ويظهر كم تطهيرا (و) على
(صاحبه) جمع صاحب
النبي وقوله (اجمعين)
تأكيد لصاحبه ثم ذكر
المصنف انه مسؤول في
تصنيف هذا المختصر

فالتأليف أخص من التصنيف (قوله بقوله) متعلق بذكر (قوله سألني) أي طلب مني والطلب
يصدق بأن يكون من الأعلى أو الأدنى أو المساوي والاول يسمى أمرا والثاني دعاء والثالث
التمساع على الطويق التي جرى عليها صاحب السلم حيث قال
أمرهم استعلا وعكس دعاء * وفي التساوي فالتماس وتساوي

ولما لم يقل أمرني ولا التمس مني ولا دعاني وإن كان الصريح أن طلب الفصل يسمى أمرا وطلب
الترك يسمى نهيا وكل منهما يسمى دعاءا والتماسا لا فرق بين أن يكون من الأعلى أو الأدنى
أو المساوي ولكن الأدب أن لا يقال في نحو اغفر لنا ولا تؤاخذنا أمرا ونهيا بل ينبغي أن يقال
دعاء تأتي (قوله بعض الأصناف) يصدق هذا البعض بالواحد والمتعدد (قوله جمع صديق)
وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك يعني بذلك الصديق في محبتك وضده العدو قال صلى الله
عليه وسلم قلباي بجلي في أمي في آخر الزمان درهم حلال وأخ يوثق به وقال الامام الشافعي
رضي الله عنه من طلب صديقا من غير عيب فقد أقعب نفسه ومن عاتب أخوانه على كل ذنب
فقد أكرهما دعاء وقال بعضهم

صادا الصديق وكاف الكجيا معا * لا وجدان فدع عن نفسك الطمعا

واما الخليل فهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتختلف محبته في أعضائك والخييب من
يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتختلف محبته في أعضائك ويشد بجماله وعلى هذا الأهمية أفضل
من الخلة وهو الصديق ولهذا كان على الله عليه وسلم محبيا وكان سيدنا ابراهيم خليل (قوله
وقوله) مبتدأ خبره قوله بجملة الخ (قوله حفظهم الله تعالى) أي سهرهم من الشدائد وكل
مكرهه ولا يقال مثل ذلك عرفا إلا لأحياه فيستفاد من ذلك أن السائل حتى وقت الدعاء لا به
يقال بحسب العادة في الأموات رجعهم الله تعالى وإن كان الحفظ من الشدائد يصلح للأموات
أيضا والرحمة تصلح للأحياء كذلك الضمير في حفظهم يصح عوده على الأصناف وهو أن يسد وان
كان فيه عود الضمير على المضاف إليه أو على البعض وهو أن قد دلان فيه عود الضمير على المضاف
وعلى هذا فأنما جمع الضمير نظر المعنى البعض لأنه وإن كان مفرد القضا لكنه يصدق بالمتعدد
معنى (قوله بجملة دعائية) فهي خبرية لفظا انشائية معنى فكانه قال اللهم احفظهم (قوله
أن أعمل) أي أتوقف وإن وما بعد ها في تأويل مصدر مقول نان لسأل وبالبا هي المقول
الاول (قوله مختصرا) اسم مقول من الاختصار وهو الإيجاز وقد اختلفت عباراتهم فيه
مع تقارب المعنى فقبل هورد الكلام إلى قلبه مع استيفاء المعنى وتخصيصه وقبل الإقلال بلا
إخلال وقبل تكثير المعاني مع تقليل المباني وقبل حذف الفضول مع استيفاء الأصول وقبل
تقليل المستكثر وضم المنقشر إلى غير ذلك من العبارات الرشيقة وأنما سمى اختصارا لما فيه من
الاجتماع كما سميت الدرر مختصرة ولا اجتماع السور فيها وجب الإنسان خصر الاجتماع ودقته
(قوله هو ماقال لفظه) ولذلك قال بعضهم الكلام مختصر ليحفظ ويبسط ليهتم وقوله وكثر
معناه أي غالبًا فلا ينافي أن بعض المختصرات يقل معناه كلفظه بل هذا المختصر كذلك فأنفع
ما في الحمى من النظر لكن أناد النسخ السجاعي في حاشيته على الخطيب أن المختصر لغة
ما قل قلته وكثر معناه واصطلاحا ما قل لفظه سواء كثر معناه أو قل أو ساوى فالقيد معتبر لغة

بقوله (أني بعض الأصناف)
جمع صديق وقوله (حفظهم
الله تعالى) بجملة دعائية (أن
أعمل مختصرا) هو ما قبل
لنقله وكثر معناه

ما يقال ان فيه نسبة الشيء الى نفسه لان هذه الاحكام يقال لها شرع (قوله العملية) قيد ثالث
 خرج به العلم بالاحكام الشرعية الاعتقادية ككسوت الوجوب للقدرة في قولنا القسرة
 واجبة لله تعالى وهكذا بقية الصفات فيسمى ذلك علم الكلام وعلم التوحيد والمراد بالعملية
 المتعلقة بكيفية عمل ولو قليلا كالنسبة للصلاة في قولنا الصلاة واجبة عمل وكيفية الوجوب
 والحكم هو ثبوت الوجوب للصلاة والنسبة في قولنا النسبة في الوضوء واجبة عمل فلي وكيفية
 الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب للنسبة (قوله المكتسب) بالرفع على انه صفة العلم وهو
 قيد رابع خرج به علم الله تعالى فانه ليس مكتسبا وانك قال صاحب الجوهرية

وعلمه ولا يقال مكتسب • قاتع بيد الحق وأطرح الرب

ويعضهم أخرج به علم جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم بناء على انه ليس مكتسبا بل بالهام والحق
 أنه مكتسب لان علم النبي صلى الله عليه وسلم يكتسبه من جبريل وعلم جبريل يكتسبه من الروح
 المحفوظ ويثبت فعلم كل منهم ما خرج بقوله من أدلتها وهذا القسمة المالم يكن باجتهاده
 صلى الله عليه وسلم بناء على انه مكان يجتهد وهو الراجح فقال لعلمه بالاحكام التي استنبطها
 باجتهاده من الأدلة فقه بالقسمة له صلى الله عليه وسلم وان كان من أدلة الفقه بالنسبة لنا
 (قوله من أدلتها) أي من أدلة الاحكام أي من الأدلة المحصلة لها وهذا قيد خامس خرج به
 علم جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم بناء على انه مكتسب كما مر في غير ما اجتهد نفسه صلى الله
 عليه وسلم كالمكت (قوله التفصيلية) أي المقصلة المعينة وهذا القيد سادس خرج به علم الخلافي
 وهو من ينسب نفسه للذهب عن مذهب امامه كأن يقول المزي النية في الوضوء واجبة لما قام
 عند امامي والوتر مندوب لما قام عند امامي وهكذا فان هذه الادلة التي قالها ليست مقصلة
 معينة والتحقق أن الخلافي لا يستعمل من هذه الادلة علماء حتى تفصل وتبين فلا يظهر خروج
 علم الخلافي بذلك وكيفية أخذ الاحكام من الادلة التفصيلية أن تقول أقيموا الصلاة أمر
 والامر للوجوب ينتج أقيموا الصلاة للوجوب ولا تقربوا الزنا نهى والنهي للتحريم ينتج
 لا تقربوا الزنا للتحريم وهكذا وأخصر من هذا التعريف وأوضح منه أن يقال الفقه هو العلم
 بالاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد (قوله على مذهب الامام) صفة للفقه أي
 في الفقه الكائن على مذهب الامام من كينونة العام على الخاص أو صفة تختصرا أي يختصرا
 كالتأني مذهب الامام من كينونة الدال على المدلول والمذهب في اللغة اسم لمكان الذهاب
 ثم استعمل فيه مذهب اليه الامام من الاحكام مجازا على طريق الاستعارة التصريحية التبعية
 وتقريبها أن تقول شينا اختيار الاحكام بمعنى الذهاب واستعمل الذهاب لاختيار الاحكام
 واشتق منه مذهب بمعنى احكام مختارة ثم صار حقيقة عرفية (قوله الاعظم) أي من أئمة
 مذهبه لاطلاق (قوله المجتهد) أي اجتهدا مطلقا لانه المتصرف اليه اللفظ عند الإطلاق
 والاجتهاد في الاصل بذل الجهود في طلب المقصود ويراد فيه التحري والتوخى ثم استعمل
 في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة وقد انقطع من نحو التلمذة ودعى الجلال
 السوطي بتمامه الى آخر الزمان واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم بعث الله على رأس كل مائة
 سنة من يجد لهذه الامة امر دينها ومنع الاستدلال بأن المراد من يجد أمر الدين من يقرر

العملية المكتسب من
 أدلتها التفصيلية (على
 مذهب الامام) الاعظم
 المجتهد ناصر السنة والدين

الشرائع والاحكام لا يجتهد المطلق وتخرج به مجتهد المذهب وهو من يستنبط الاحكام من
قواعد امامه كالزنى ومجتهد القوي وهو من يتقدم على الترجيح في الاقوال كالرافعي والنووي
لا كالرملی وابن حجر فانهم عالم يطعنونه الترجيح بل هما مقلدان فقط وقال بعضهم بل لهما
ترجيح في بعض المسائل بل والشراعي مسلبي ايضا (قوله أبي عبد الله) كتبه رضي الله عنه ولا ينزح
من هذه الكنية أن يكون له ولد يسمى بعبد الله لان الكنية لا تستلزم ذلك كما في قوله صلى الله عليه
وسلم ما قبل التغيير أبا عبد الله صغير كان معه طائر يقال له التغيير فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم ذلك ليس له (قوله محمد) هو اسم الكرم وادريس اسم أبيه والعباس اسم جده الاول
وعثمان اسم جده الثاني وشافع اسم جده الثالث وعليه اقتصر الشارح لانه هو الذي نسب اليه
الامام الشافعي والاشافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف
في جميع الامام الشافعي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف لانه صلى الله عليه وسلم سيدنا
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وما أحسن قول بعضهم

باطل بالاحق أصول الشافعي * مجتهدا مع النبي الشافع
محمد بن ادريس عباس ومن * فوقهم عثمان بن شافع
وسائب ثم عبيد سلس * عبيد بن هاشم الجانيح
مطلب عبد مناف عاشر * أكرمهم هاشم نسبة لشافعي

ولا يخفى أن هاشم الذي في نسب الامام غير هاشم الذي في نسبه صلى الله عليه وسلم لان الثاني
عم الاول (قوله الشافعي) نسبة لشافع المذکور وانما نسب اليه لانه جانيح ابن جانيح
لنبي النبي صلى الله عليه وسلم وهو متروك والتقاليد بالشافعة (قوله ولديغزة) وقيل بمسقلان
وقيل بنو وقيل بالبن ونشأ مكة وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وثقله
على مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة وأذن له في الافتاء يعني الاجتهاد وهو ابن خمس عشر سنة
ثم لانهم مالكا بالدين وأذن له في الافتاء ايضا وقدم بغداد فاجتمع عليه علماءها واخذوا عنه
وصنف فيها مذهبه القديم ثم عاد الى مكة ثم خرج الى بغداد فقام بها شهر ثم خرج الى مصر
وصنف فيها مذهبه الجديد بجامع عمرو ثم لم ينزل بها مالم يعلم مستغلا به الى أن وفاة الله تعالى
رضي الله عنه وتبعه بابه (قوله ومات) وسبب موته أنه أصابته ضربة شديدة فمرض بها اباما ثم مات
قال ابن عبد الحكم سمعت أبا شهاب يدعو على الشافعي بالموت فكان يقول اللهم أمّت الشافعي
والاذهب علم ما أخذت كرت ذلك الشافعي فقال

تمنى الناس أن أموت وان أمّت * تتلست سبيل لست فيم يا وحيد
فقل لا الذي يعني خلاف الذي مضى * تمهلا أخرى مثلها وكان قد

توفي بعد الشافعي بثلاثية عشر مافكان ذلك كرامة لا امام (قوله يوم الجمعة) حضوره بالباد
ودفن بعد العصر بالقراة المعروف بقرية أولاد عبد الحكم وفنائه لا تحصى وثمايله لا تستقصى
(قوله سلم برب) أي آخر يوم منه ووجب هنا منع من الصرف لان المراد به معبر وحينا
أريد به معين فهو مجموع من الصرف للعلمية والعدل واذا أريد به غير معين صرف لفقد العلمية ولا
يضاف اليه شهر فلا يقال شهر رحل لانه لم يسع ولا قال بعضهم

ابن عبد الله محمد بن ادريس
ابن العباس بن عثمان بن
شافع (الشافعي) ولديغزة
سنة خمس مائة ومات
(رحمة الله عليه ورضوانه)
يوم الجمعة سلم برب

ولا تفسد شهرا الى اسم شهر * الالما آوله الزاقد
واسستن من ذار جيا فمتنع * لانه فيمارو به مامع

كذا قيل والصحيح أنه يجوز إضافة شهري الى كل الشهور (قوله سنة أربع ومائتين) فعمل من
يأت سنة مائة وسنة مائة أن جله عمر أربع وخمسون سنة وقيل بآله في عمره مع قلته
رضي الله عنه وتغنيهاه آمين (قوله ووصف المصنف الخ) دخول على ما بعده لكن هذا
الصنيع ربما هو من هذه الاوصاف ليس المصنف مسؤولا عنها وليس كذلك بل هو مسؤول فيها
(قوله مختصره) الاولى كليه ليخرج من شبه تحصيل الحاصل لان من جله الاوصاف أنه
في غاية الاختصار فيقول المعنى الى أنه وصف مختصره بالاختصار وهذا موضع مراد المعنى
وفيه ما لا ينبغي ان لا يضرب أنه يصف المختصر بأنه في غاية الاختصار لان الاختصار متفاوت
(قوله بأوصاف) المراد بالجمع ما فوق الواحد أخذها ذكره الشارح حيث قال منها أنه في غاية
الاختصار الخ ومنها أنه يقرب الخ وكان الاولى للشارح أن يقول وهي الخ ويحذف لفظ منها
ومنها الذي سبق منها غير ما ذكره كذا اعترض الرمادي وأجاب الشيخ عطية بأنه أراد الاوصاف
السابقة واللاحقة فالسابقة هي قوله في الفقه على مذهب الامام الشافعي واللاحقة هي قوله
في غاية الاختصار الخ وحيث شذجع الاوصاف على ظاهره وصح قول الشارح منها ومنها لأنه قد
بقي منها السابقة لكس اعادة السابقة هنا بعيدة كما هو ظاهر (قوله منها) أي الاوصاف وقوله
أنه أي مختصره (قوله في غاية الاختصار) أي في آخر مراتب الاختصار الذي هو تقبيل
الانقاط وأورد عليه أنه يمكن اختصاره بل هناك ما هو أخصر منه وأجيب بأن ذلك على سبيل
المبالغة وهي لا تعد كذبا كما في قول أبي الطيب يدح سلطانا

وأخفت أهل الشرك حتى أنه * لتفاد النطف التي لم تخلق

اذ لا يتصور أن تخافه النطف التي لم توجد لكن قصده المبالغة وهي جائزة وجواب المحشى بأنه
بالنسبة الى ما هو أطول منه غير ظاهر لانه لا يتم مع وصفه له بأنه في غاية الاختصار فانه لا شيء بعد
الغاية قد عوى أن الغاية تنسبية غير مسلمة (قوله ونهاية الایجاز) أي ما ينهي اليه الایجاز
الذي هو تقبيل الانقاط فهو قريب من معنى ما قبله كما أفاده الشارح (قوله والعالية ونهاية
مستقاربان) أي لان الغاية آخر الشيء والنهاية ما ينهي به الشيء والحق أسما مترادفان على معنى
واحد وهو آخر الشيء فيقال لغاية ونهايته وقوله وكذا الاختصار والایجاز أي مستقاربان لاد
الاختصار الحذف من عرض الكلام وهو تكرير الكلام والایجاز الحذف من طول الكلام
وهو الانطاب ووجه التقارب انهما اشتركا في حذف شيء من الكلام لاحاطة اليه والحق أنهما
مترادفان على معنى واحد وهو تقبيل القطع مع كثرة المعنى أو سواء كثر المعنى أم لا على الخلاف
السابق فان قيل اذا كانت الغاية والمهاتمة تدفين وكذا الاختصار والایجاز لم يجمع بينهما
المصنف وكيف يصح العطف مع انه يقتضي المعاصرة أجيب بأنه جمع بينهما للتاكيد في صفة
المختصر وانما صح العطف مع الاتحاد معنى لاختلاف العنوان أعني اللفظ المعنوي به أي المعبر
به (قوله ومنها) أي الاوصاف التي وصف مختصره بها وقوله أنه أي مختصره (قوله يقرب)
أي يسهل فالمراد اقرب المعنوى وهو السهولة (قوله على المتعلم) أي مراد المتعلم لا المتعلم

سنة أربع ومائتين
ووصف المصنف مختصره
بأوصاف منها أنه (في غاية
الاختصار ونهاية الایجاز)
والغاية ونهاية متقاربان
وكذا الاختصار والایجاز
ومنها أنه (يقرب على المتعلم)

بالقول قال بعضهم المختص بالتعلم من التوفيق أربعة أشیاء كما التزم بمحنة وطبيعة صحيحة
ومعناه ملحة ومعدونصة وبعضهم جعلها ستة ولذلك قال

أخى نال العلم الأبيسة • سأنيك عن تفصيلها بيان
ذكاء ومرح واجتهاد وبلغة • وارشاداً ستاد وطول زمان

واذا جمع التعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المعلم والعقل والادب وحسن التفهم وإذا جمع
المعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المتعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق (قوله لتروغ
الفقه) أى لمساته التفصيلية للأصول وهى دلائل الاجالية المبينة فى كتب الأصول والجلل
والجهر ومعلق بالتعلم (قوله درسه) أى قرأه على الشيخ ليعلم معناه كما قاله الشيرازى
(قوله ويسبل) أى يستر وقوله على المبتدئ متعلق بيسبل وقد تقدم معنى المبتدئ مع معنى
التمهيد والمتوسط (قوله حفظه) المراد به تفضيل النسيان لا حفظه عن المتفان مثلاً كما أشار
إليه الشارح بقوله أى استحضاره الخ (قوله على ظهر قلب) أى قلب شبيه بالظهر فى القوة
والصلاحية لأن يحمل عليه وإن كان القلب يحمل عليه المعاني والظواهر يحمل عليه الأجسام
أو أن لفظ ظهر مقسم أى زائد (قوله لمن يرغب الخ) أى وهذا بالنسبة لمن يرغب الخ لا بالنسبة
لغيره من يرغب ٣ فى ذلك (قوله وسأنى) أشاء الشارح بتقدير ذلك إلى أن قوله لو أن أكثر الخ
عطف على قوله أن عمل الخ وقوله أيضاً قد تقدم الكلام عليه فلا تعقل (قوله أن كثره)
انما يقال أن أقسم فيه لأنه لا يشعر بالكثرة مع أنها مطلوبة وقد أكثر المصنف من ذلك كما زاء
باجتماع كلامه (قوله من التقسيمات) من زائد فى الأقول والتقسيمات جمع تقسيم وهى المرة
من التقسيم ووضوح قبوله فى أمر مشترك ليصل منه أقسام متعددة بعد ذلك القيود فالأمر
المشترك كالماء فإذا ضمت إليه قيد الاطلاق بأن قلت ما مطلق حصل قسم وإذا أضمت إليه
قيد الاستعمال بأن قلت ماء مستعمل حصل قسم وهكذا (قوله للأحكام الفقهية) أى لمحلها
كالماء فالتقسيم ليس لنفس الأحكام بل لمحلها (قوله ومن حصر) عطف على قوله من التقسيمات
لحصر الخصال غير التقسيمات وقوله أى ضبط أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بالحصر معناه
الحقيق من جمع أفراد الشيء من غير إخلال بشئ منها بل المراد به الضبط بالعقد مع ما فيها كما ذكره
فى سنن الوضوء حيث قال وسنن الوضوء عشرة أشیاء وينها وهو ذلك من غير استيعابها فى
الواقع تسهيل لا على المبتدئ لأن ذلك أجمع للفكر وأمنع من الانتشار (قوله الحساب) جمع
خصلته وهى الحالة سواء كانت فضيلة أو مذلة وذلك يقال خصلتك حمداً وذمياً وقوله الواجبة
أى ككفره وفروض الوضوء خمسة أشیاء وقوله والتدوية أى كقوله وسننه عشرة أشیاء
وقوله وغيرهما أى كالحرمات كقوله ويحرم على الحرم عشرة أشیاء (قوله فأجبت) أى بالوعد
أو بالنسوع فى تأليفه والفاء للتعقيب فالمعنى فأجبت السائل فوراً ولكن التعقيب فى كل
شئ بجسبه فلا يضر بخل ما يتوقف عليه الحال (قوله إلى حواله) أى المتقدم فى قوله سألنى الخ
وقوله فى ذلك أى فى ذلك المسؤل من كونه مختصراً بصغره وكثرة التقسيم وحصر الخصال
(قوله طالباً) حال من التام فى أجبته أى حال كونه طالباً وهذه هى الحالة الوسطى من أحوال
الاحلاس الثلاث الأولى أن يعمل لوجه الله تعالى لا طمعاً فى الثواب ولا هرباً من العقاب

لتروغ الفقه (درسه)
ويسبل على المبتدئ حفظه
أى استحضاره على ظهر قلب
لمن يرغب فى حفظ مختصر
فى الفقه (و) سألنى أيضاً
بعض الأصناف أن أكثر
فيه أى المختصر (من
التقسيمات) للأحكام
لفقهية (و) من (حصر) أى
ضبط (الخصال) الواجبة
والتدوية وغيرهما (فأجبت
إلى حواله) ذلك طالباً

٣ قوله لغيره من يرغب
الأولى حصة غير أول
تأمل اه معجبه

وهذه هي العليا الثانية أن يعمل طلبا للثواب وخوف من العقاب وهي الوسطى الثالثة أن
يعمل لتحصيل الدنيا كمن يقرأ سورة الواقعة للثمن ويحرقه وهي الدنيا فاذا عمل للرب والسمعة كان
سرا عليه لفقد الاخلاص (قوله للثواب) متعلق بطلبها والثواب مقداره من الجزاء بعينه
الله لعباده في تقدير أعمالهم الحسنة تفضل لاسمه وقوله جزاء الخصال من الثواب أي حال كون
الثواب جزاء الخ (قوله راغب) حال ثلثه التام أي أجبت فتكون حاله مترددة وأمن الضمير
في طلبها فيكون حاله مترددا ومعنى راغب اساتلا ومتوجها (قوله سبحانه) أي تنزيها له عما
لا يليق به وقوله وتعالى أي ارتفع عما يحق له الكادرون علوا كبيرا (قوله في الاعانة) أخذ الشارح
ذلك من السياق فدل ذلك زام في كلام المصنف كما ترى ومعنى الاعانة الاقدار وقوله من فضله أي
لا يوجب عليه فيه رد على المعتزة القائلين بأنه يجب على الله فعل الصالح والاصح وقوله على
تمام هذا المختصر أي على كماله ويتوخذ من ذلك أن الخطيب سابقا على التأليف (قوله
وفي التوفيق) عطف على في الاعانة والمراد بالتوفيق هنا أن يذ كر الاحكام موافقة للصواب
لامتناء المعروف وهو خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه وقوله للصواب
المراد به ما هو مذهب الشافعي في الواقع وان لم يكن صوابا في نفس الامر لان المطلوب من
الشخص موافقة امامه لاموافقة ما في الواقع لانه لا اطلاع لنا عليه (قوله وهو ضد الخطأ)
أي بحسب الاصل يقال صاب واصاب اذا لم يخطئ وقد علمت المراد بهما (قوله انه) بهن
الهزة على تقدير اللام وبكسر هاء استنفا لکن القصد منه التعليل لقوله طلبا لراغب والضمر
عائد لقوله قال الشارح تعالى أي تنزه عما لا يليق به (قوله على ما يشاء) متعلق بقدر وقدمه
عليه مر اعانة السمع وما اسم موصول والعائد محذوف أي على الذي يشاء (قوله أي يريد)
فسر المشيئة بالارادة لانها أظهر والارادة صفة وجودية فاعلمت بذلك تعالى تفضل المكن
بعض ما يجوز عليه كالوجود والعدم واليباض والسواد والعلم والجهل والخلق والفقير وغير
ذلك (قوله قدر) فعل بمعنى فاعل كما أشار اليه الشارح بشو له أي قادر وليس معنى مفعول
والاولى أن يقول أي تام القدرة كما يفيد قدر لان فعله من صيغ المبالغة الا ان يقال المراد
أي قادر قدره تامة والقدرة صفة وجودية فاعلمت بذلك تعالى يتأق بها المباد كل يمكن واعدا
على وفق الارادة (قوله وعبادة) متعلق بلطف خير وقدمه مر اعانة السمع كما تقدم فيما قبله
وظاهر كلام الشارح أنه متعلق بلطف فقط ومتعلق بخير محذوف قدره بقوله بأحوال عبادة
والعباد جمع عبد وهو الانسان حرا كان أو رققا والعبودية ترك الاختيار وعدم منازعة
الاقدار والنقبة بالقاعل المختار (قوله لطيف) من لطف بلطف من باب ظرف يظرف وقوله خير
من خير بخير من باب نصير نصير (قوله بأحوال عبادة) متعلق بالثاني على ما يظهر من صيغ
الشارح (قوله والاول) هو لطيف وقوله مقتبس أي مأخوذ وتقدم معنى الاتمسك (قوله
والثاني) هو خير وقوله الخ أي مقتبس من قوله الخ (قوله واللطيف والخير اسمان الخ)
يان لما اشتركت فيهما الاسمان وهما انهما اسمان من اسمائه تعالى الحسنى المذكورة في حديث ان
له تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة (قوله ومعنى الاول) أي الذي هو لطيف وقوله

لثواب) من الله تعالى جزاء
على تصنيف هذا المختصر
(راغباً إلى الله سبحانه
وتعالى) في الاعانة من فضله
على تمام هذا المختصر وفي
التوفيق للصواب) وهو ضد
الخطأ (انه) تعالى (على
ما يشاء) أي يريد (قدر)
أي قادر (وبعبادة لطيف
خير) بأحوال عبادة
والاول مقتبس من قوله
تعالى الله لطيف بعباده
والثاني من قوله تعالى وهو
الحكيم الخبير واللطيف
والخبير اسمان من اسمائه
تعالى ومعنى الاول

العالم بدقائق الامور رأى بخصائصها قاله قاتق بمعنى الخفيات وقوله ومشكلاتها أى خفياتها فهو
 بمعنى ما قبله فيكون عطفه من قبيل عطف المرافق واذا لم يأت من غير خفيات الامور لم يعلم غوامضها
 بالاولى (قوله ويطلق) أى اللطيف المعبر عنه بالاول وقوله ايضا أى كما أطلق بمعنى العالم بدقائق
 الامور ومشكلاتها وقوله بمعنى الرفيق بهم أى على معنى هو الرفيق بعباده فالباب بمعنى على
 وازداده بمعنى الرفيق للبيان والضمير في بهم للمباد (قوله فافهم الخ) تفرع على المعنيين على
 القسوة التشر المرب فتقوله عالم بعباده وجواضع حوائجهم راجع للمعنى الاول وقوله رفيق بهم
 راجع للمعنى الثانى (قوله عالم بعباده) أى عالم بذواتهم واقرارهم وانفعالهم وغيرها وقوله
 وجواضع حوائجهم أى قد الدنيا والاخرة وكذلك عالم باوقات قضائها لا يخفى عليه شئ سبحانه
 وعلى وقوله رفيق بهم فلا يكلفهم مالا يطيقون قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها أى
 طاقتها (قوله ومعنى الثانى) أى الذى هو خير وقوله قريب من معنى الاول أى لانه بمعنى
 العلم يواطىء الاشياء فهو وان كان غير ممكنه قريب منه (قوله ويقال الخ) غرضه بيان
 معنى الثانى الذى عبر عنه بانه قريب من معنى الاول وقوله خبرت الشئ يفتح الباب وقوله اخبره
 بضمها لما تقدم انه من باب نصر نصر وقوله فاباه خبراى فاباه هذا الشئ خبر وقوله أى
 علم اى يباينه كظاهره (قوله قال رحمه الله تعالى) دخول على كلام المتكلم وجمله
 رحمه الله تعالى خبره فقط انشائية بمعنى قصد بها المعنى المصنف بالرجعة (قوله كآب
 احكام الطهارة) أى هذا كآب بيان احكام الطهارة فكآب خبر بليت المحذوف ويصم ان
 يكون مبتدأ وان لم يحذف كآب يصح ان يكون مفعولا لاتصل محذوف الاول هو المشهور
 واما كونه مجرورا يعرف بحر محذوف والتقدير انظر في كآب احكام الطهارة فهو شاذ لانه
 يلزم عليه حذف حرف الجر وابقاء عمله وفي ذكر الشارح الاحكام اشارة الى انه ليس المراد بيان
 الطهارة قصها بل بيان احكامها فهو على تقدير مضاف ولا بد من تقدير مضاف آخر وهو بيان
 كآب الشرائع البسيطة في التقدير لان المقصود بالكتاب بيان الاحكام وكان ينبغي ان يقول وكيفيتها
 ايضا لم يكتف بها عما سبى في فهمي مقصودة ايضا واعلم ان الفقهاء اقدموا العبادات على
 المعاملات اعماما بالامور الدنية دون الدنية وتوقعوا منها الطهارة لانها مفتاح الصلاة التى
 هى اهم العبادات ولذلك ورد مفتاح الجنة الصلاة ومفتاح الطهور (قوله والكتاب
 الخ) لا يخفى ان قول المصنف كآب الطهارة مضاف ومضاف اليه فتكلم الشارح على كل من
 المضاف والمضاف اليه لعله واصطلاحا فقال والكتاب لعله كذا واصطلاحا كذا والطهارة لعله
 كذا وشرا كذا (قوله لغة مصدر) كان الاولى ان يقول والكتاب مصدر ومعناه كذا الخ
 لان المصدرية تتعلق بلفظه واللغة تتعلق بمعناه كذا قال الحشى وغرو وجواب عن الشارح
 بانه لو قال ذلك لا وهم ان الكتاب باقى على مصدرية بعد نقله للمعنى الاصطلاحى وليس كذلك
 فلهذه التكنة عدل عن هذه العبارة مع ظهور المراد من عبارته ادخاها في ان المصدرية
 تتعلق بلفظه والعمية تتعلق بمعناه وهو مصدر لكتب يقال كتب بكتب كساو ككاه وكابة
 فكذلك ثلاثة مصادر الاول مجرود من الزيادة والثانى من يذهب صرف والثالث من يذهب صرف
 وقد قالوا ان الكتاب مشتق من الكتب واعتبرهم ابوسيان بان المصدر لا يشق من

العالم بدقائق الامور
 ومشكلاتها ويطلق أيضا
 بمعنى الرفيق بهم فافهم تعالى
 عالم بعباده وجواضع
 حوائجهم رفيق بهم ومعنى
 الثانى قريب من معنى
 الاول ويقال خبرت الشئ
 اخبره فاباه خبراى علم
 قال رحمه الله تعالى

(كتاب) احكام (الطهارة) *
 والكتاب لغة مصدر

المصدر واجب بان المصدر المترادف مشتق من المصدر ويجعل قولهم المصدر لا يشتق من المصدر اذا كانا مجزئين او مترادفين فلا ينافي ان المترادف مشتق من المجزئ (قوله بمعنى الضم والجمع) أى متلبسا بمعنى هو الضم والجمع قالوا للعلامة واضافة معنى لما بعده للبيان ومنه بهذا المعنى تكسبت شولا ان اذا اجتمعوا وضم بعضهم الى بعض ومنه أيضا كتب اذا خط بالقلم لما فيه من اجتماع الكسفات والخروف وانضمام بعضهما الى بعض وعطف الجمع على الضم من عطف الاعم على الاخص لان الضم جمع مع تلاصق ولا يشترط في الجمع التلاصق فيبينهما العموم والنسب والخاص المطلق فكل ضم جمع ولا عكس وقيل من عطف المرادف يتأصل في أنه لا يشترط في كل منهما التلاصق فيبينهما الترادف (قوله واصطلاحا) عطف على لغة (قوله اسم الجنس من الاحكام) هو اولى من قول بعضهم اسم للجملة من الاحكام لان تعبيره بالجنس يشهد بشموله لما قبله أو كثر من الاحكام بخلاف التعبير بالجملة ولا بد من تقدير مضاف فيهما الى الال للجنس من الاحكام أو الال للجملة من الاحكام لان التحقيق ان التراجم أسماء للالفاظ الخصوصية باعتبار دلالتها على المعاني الخصوصية زاد بعضهم مشتق على ابواب وفصول وفروع ومساائل غالبا وقد لا تشغل على ذلك وجميع الكتب التي ذكرها المصنف في هذا المختصر مشتملة على فصول الا كتاب السبق والرمي فليس فيه فصل أصلا (قوله أما الباب الخ) مقابل لمخدوف فكأنه قال هذا معنى الكتاب أما الباب الخ وكان الاولي للشارح ان يشكلم على الفصل بدل الباب لانه الواقف في هذا الكتاب لكن عذر الشارح ان الباب هو الذي يلي الكتاب فلما تكلم على الكتاب تكلم على ما يليه وهو الباب والحاصل ان عندهم لغة كتاب وباب وفصل وفروع ومسئلة وتبيين وخاتمة وتمة فالشارح تكلم على الكتاب لغة واصطلاحا وعلى الباب اصطلاحا وترك الكلام على البقية انكالا على المطول ومعنى الباب لغة فريحة في سائر توصيل منها لمن داخل الى خارج وعكسه ومعنى الفصل لغة الحاجز بين الشئين واصطلاحا اسم لالفاظ مخصوصة الدالة على معان مخصوصة مشتملة على فروع ومساائل غالبا والقرع لغة ما تبقى على غيره ويقابل الاصل واصطلاحا اسم لالفاظ مخصوصة مشتملة على مسائل غالبا والمسئلة لغة السؤال واصطلاحا مطلوب خبري يدرهن عليه في العلم كما في قولنا الوتر مزدوب فشوت الذئب للوتر مطلوب خبري يقام عليه البرهان في العلم والتسمية لغة الايقاظ واصطلاحا عنوان البحث اللاحق الذي تقدمت له اشارة بحيث يفهم من الكلام السابق اجالا أى اقط عنوان به وعبر به عن البحث اللاحق الخ والخاتمة لغة آخر الشئ واصطلاحا اسم لالفاظ مخصوصة الدالة على معان مخصوصة جعلت آخر كتاب أو باب ومعنى التمة ما تم به الكتاب والباب وهو قريب من معنى الخاتمة (قوله فاسم لنوع مما دخل تحت ذلك الجنس) أى اسم للجملة من الالفاظ شبيهة بالنوع حال كونها مما دخل تحت الكتاب التسمية بالجنس في العبارة مساهمة اذ ليس المراد الجنس والروع الحقيقي بل المراد ان الباب يشبه النوع كما ان الكتاب يشبه الجنس لان الكتاب يشتمل على الباب كما ان الجنس يشتمل على النوع والافعال قاعدة أنه يصح أن يخبر بالجنس عن النوع كما يقال الانسان حيوان ولا ينافي ذلك هنا اذ لا يصح أن تقول باب الوصو كتاب الطهارة وبالجملة فالكتاب أعم من الباب وهو أعم من الفصل وهو أعم من

بمعنى الضم والجمع واصطلاحا
اسم للجنس من الاحكام
اما الباب فاسم لنوع مما
دخل تحت ذلك الجنس

الشرع وهو أعم من المسئلة (قوله والطهارة الخ) لما تكلم على المضاف وهو التكليف شرع
يتكلم على المضاف إليه وهو الطهارة فقال والطهارة الخ (قوله يفتح الغاء) سابق مقابل في قوله
وأما الطهارة فنضم الغاء الخ (قوله التظافة) أي من الاقدار والوطاخر كالتطاول والبصاق
حسية كانت كالابحاس أو معنوية كالادناس وهي العيوب من الخسوف والمخدو والمسد وغيرهما
(قوله وأما شرعا) مقابل لقوله لفظة أي وأما الطهارة عند أهل الشرع وهم الفقهاء وكان
الاولى أن يقول وأما اصطلاحا لأن هذا اصطلاح لهم وأجيب عنه بأنهم قد يعبرون عن اتفاق
الفقهاء بقولهم شرعاً لأنهم جملة الشرع كما تقدم التنبيه عليه فتنبيه (قوله فقها تقاسير
كثيرة) الفاء واقعة في جواب أما والجار والمجرور خبر مقدم وتضامير يمنع الصرف للصيغة
منعنى الجوع عندئذ مؤخر والجملة جواب أما فهي كما ما كما قال ابن مالك
أما كما ما ينس شئ وفا * لتأويلها وجوباً للقاء
والتفاسير بمعنى التعارض لكن بعضها بإعشار الفعل وبعضها باعتبار الوصف القريب على
الفعل وهو المفسود أصالة فإطلاق الطهارة عليه حقيقة أو ما إطلاقه على الفعل فهو مجاز من
إطلاق اسم السبب وهو الوصف المستتر على الفعل على السبب الذي هو الفعل وبعضهم
جعلها مشتملة كدبرين الفعل وما ينشأ عنه فتكون حقيقة فيهما وأعلم أنهم جمعوا الطهارة إلى
عبية وحسية فالعينية هي التي لها وز محل موجبها كطهارة النجاسة فإنها لا تجاوز
أي لا تعدى المحل الذي حل فيه موجبها وهو النجاسة إذ لا يجب غسل غير محلها والحكمية
هي التي جاوزت محل حلول موجبها كالوضوء فإنه يتجاوز إلى تعدى المحل الذي حل فيه
موجبها وهو خروج شئ من أحد السيلين مثلاً إذ لم يقتصر على فعل ذلك المحل بل وجب غسل
الأعضاء الخارجة (قوله ما يقولهم الخ) أي من تلك التفاسير يقولهم الخ ومنها قول القاضي
حسين أنها زوال المنع القريب على الحدث أو الخسوف وان شئت قلت ارتفاع المنع القريب على
ذلك وهذا باعتبار إطلاقها على الوصف القريب على الفعل وأما تعريف المشرح فهو باعتبار
إطلاقها على الفعل وكل منهما خاص بالطهارة الواجبة دون المسدوبة وعرفها الشيخ ابن حجر
بتعريف يشمل الواجبة كالغسله الأول في طهارة الحدث والحديث والمسدوبة كالإغسال
المسدوبة والوضوء المجدد والعلل الثلاثة والتامة وهو أنها فعل ما تترتب عليه الإباحة ولو من
بعض الوجوه فهو التيمم أو نوابج مجرد الوضوء المجدد ولو زيد غير هذا على ما ذكره المشرح
لوفي بالمراد وهذا أخص من تعريف النوى بأمر رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناه ما
أدعى صورتهما فإدى في معنى رفع الحدث التيمم ونحوه كوضوء صاحب الضرورة لكونه
يبيح الإباحة خصوصاً بالنسبة لقرص ونوافل والذي في معنى إزالة النجس الاستبراء بالماء لكونه
يبيح الإباحة خصوصاً بالنسبة للصلاة فاعله والذي على صو وترفع الحدث الأعمال المسدوبة
والوضوء المجدد والغسل الثاني والثالثة في طهارة الحدث والذي على صورة إزالة النجس
الغسل الثانية والثالثة من غسلات النجاسة (قوله فعل ما تسبىح به الصلاة) أي فعل الذي
أرشدني تسبىح به الصلاة لتمامه موصول وإنكره موصوفة وعلى كل فهي بمعنى الفعل فاصافة
الفعل إليها هي إتمامها واجب بان الإضافة للبيان أي فعل هو ما تسبىح به الصلاة فلا تهافت

والطهارة يفتح الطهارة
التظافة وأما شرعاً فقها
تقاسير كثيرة منها قولهم
فعل ما تسبىح به الصلاة

وبأنه راداً لتقل المعنى المصدري وهو وضع الماعلى الوجه متلاوياً استباح به الصلاة للمعنى
الحاصل بالمصدر وهو الأثر الناشئ عن ذلك (قوله لمن وضوء وغسل وتيمم وازالة نجاسة) - إن
لما استباح به الصلاة وهذه الأربع معنى مقاصد الطهارة وأما وسائرها فهي أربعة أيضاً الماء
والتراب وجهر الاستحباب والداغ وأما الأواني والاجتهاد فمجانس وسائل الوسائل فاطلاق
الوسيلة عليهما مجاز والمصنف تكلم على المقاصد والوسائل وذكر من وسائل الوسائل
الأواني وترك الاجتهاد وصورة أنه يشبه عليه ما طاهر أو طهور بغير فيجهد ويستعمل ما ظنه
طاهر أو طهوراً (قوله أما الطهارة بالضم الخ) مقابل لقوله والطهارة بفتح الطاء وأما الطهارة
بكسر الطاء فاسم لما يضاف إلى الماعن سدر ونحوه كذا نقله المحقق عن شيخه وعن العلامة
القشيري في شرح نظم هذه المختصر للعرطيي ولم يرضه الشيخ الطوسي لعدم وجوده في الكتب
المتداولة من كتب الفقهاء وكتب اللغة وإن كان مستندهم في ذلك القياس على الفصل الآتي
بأنه فلا يصح لأن اللغة لا يدخلها القياس (قوله فاسم لبقية الماء) أى ما فضل من ما طهرته
كله يبقى فيبقى الابرقي لافي نحو يترأى وجهر (قوله ولما كان الماء الخ) دخول على كلام
المصنف والغرض من هذا الدخول الجواب عما قد يقال الترجمة للطهارة لأنه قال كلب الطهارة
فكان عليه أن يتكلم عليها عقب الترجمة باب يتكلم على الوضوء ونحوه فلم يتكلم على الماء أولاً
وحاصل الجواب أنه وإن كانت الترجمة للطهارة لكن الماء آلة لها فهو مقدم عليها (قوله
استطرد المصنف) جواب لما لا استطرد ذكر الشيء في غير محله المناسبة كما هنا فان الحمل للطهارة
لكن المصنف ذكر الماء المناسبة كون الماء آلة لها كما هو حقيقفة الاستطردا فانه مع ذلك
اعتراض المحقق بأن ذكر الماء هنا في محله لأنه آلة للطهارة فلا استطرد إلا أن يرايه بطلان
الذكر فيكون قوله استطرد بمعنى ذكر وجه الاندفاع أن ما ذكره من التعليل هو المناسبة
المتخصصة للاستطردا كما تقرر (قوله لا أنواع المياه) اللازم زائدة في المفعول وفي بعض النسخ
أنواع المياه بأسقاط اللام وهو ظاهر وكان الأولى أن يقول أنواع المياه بالأدرا لأن إضافة أنواع
إلى المياه بصيغة الجمع تقتضي أن كل فرد من أفراد مقتضى أنواع وليس كذلك وجوابه أن اللفظ
واللام في المياه للمعنى المتخصص في الواحد والمراد بأنواعه أقسامه التي تحصل بتعددته بحسب
المضاف إليه كأن يقال ماء السماء وماء البحر وهكذا في ذاته (قوله فقال) عطاف على استطرد
(قوله المياه) أصله الماء قلبت واوياً لوقوعها بعد كسرة كالصيام أصله صوم قلبت واوياً
لذلك وهو جمع ما بالمد على الألف وفيه قصر تقول شربت ما بالقصر وهو جهر لطيف شفاف
يتلون بآلوان أو ما يحلق الله الري عدة تناوله فلا لون له على المشهور وما يطهر فيه لو نظر فيه وقيل
له لون فقبل أيحى لذلك إذا صيته تراءى أيضاً وإذا جد في البرد ترى بياضه شديد وأقبل أسود
بدليل قول العرب الأسودان الخمر والماء واجب بأنه من باب التعليل وأصله موه بالتعريف
لأن جمعه في القلة أمواه وفي الكثرة ميماء ولأن تصغير موهيه وكل من الجمع والتصغير يرد الأشياء
إلى أصولها يتم يقال حركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الواو وأدت الهاء همزة قصارها ومن
يجيب بلفظ الله وأرقته بخلقته أنه أكثر منه ولم يجوز فيه إلى كثير معاملة لعموم الحاجة إليه
وإتمامه المصنف وإن كان اسم جنس يصدق على القليل والكثير لا اختلاف أنواعه لكنه

أي من وضوء وغسل وتيمم
وازالة نجاسة أما الطهارة
بالضم فاسم لبقية الماء ولما
كان الماء آلة لها طهارة
استطرد المصنف لأنواع
المياه

أق جميع الكثرة وهو ما زاد على العشرة دون جمع التطهر وهو من ثلاثة إلى العشرة تدخول الغاية
مع أنه أخير عنه بأنه سبع مما فكأن الأولى التعبد بالأمور بعد الملة لصفة الأخيار عنها السبع
واجب بأنه استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة على أن التصديق أن جمع الكثرة وجمع
القلة يشتركان في المبدأ وهو ثلاثة واختصاص كل واحد في المنتهى وهو العشرة بالتسبيل لجمع القلة ولا
منتهى لجمع الكثرة (قوله التي يجوز إلخ) فلا يجوز التطهير بغيرها من المائعات فمن استعمال
غيرها في الوضوء أو الغسل فقد تقرب بما ليس موضوعا للتقرب فيعصى ثلاثا مع عدم الملة
واختصاص الطهارة بالماء فيل تعبد لا يعقل معناه أي أمر تعبدنا الشارح به لا تفهم حكمته
وقيل محمول المعنى لأنه حوى الطهارة والرفقة التي لا توجد في غيره فلذلك لا يقاس عليه غيره
خلافا للنفية (قوله أي يصح) انما قصر الجواز بالصحة دون أصل دفع أمر دفعه المصوب
كما سبل الشرب فإنه يصح التطهير به مع حرمة استعماله لعروض العصب ونحوه ولكن في
اقتصاره على الصحة محل المشترك على أحد من غير ضرورة فهو بالصحة أشبه فالأولى
تفسير الجواز بالصحة وأصل معافيكون من قيل استعمال المشترك في معنیه ولا يرد في
المعصوب لأن الشرط فيه لعروض نحو الغصب كما علمت (قوله التطهير) المراد به التطهر الذي
هو أثر التطهير فأطلق المصدر وأراد به أثره لأنه لا يشترط فعل الفاعل ولأن المعنى الحاصل
بالمصدر هو المكلف به قسدا وإن كان المعنى المصدرى مكلفا به أيضا لكن على سبيل الوسيلة
اتوقف المعنى الحاصل بالمصدر عليه وهذا يجمع بين القولين فمن قال المكلف به هو المعنى
الحاصل بالمصدر أراد المكلف به قسدا ومن قال المكلف به هو المعنى المصدرى أراد المكلف به
وسيلة في قباض الصلاة مثلا يسمى المعنى المصدرى والهيئة المنتظمة من الأركان تسمى المعنى
الحاصل بالمصدر وهكذا (قوله بها) أي بكل منها على انفراد أو مع غيره حتى لو خلط السبعة كلها
جاز التطهير بها (قوله سبع) كذا في نسخ يحدف التام القياس سبعة بآياتهم وقوله ما زاده
لأننا كيد نقط والافلا حاجة إليه ولا يفتي أن الحكم بالسبع على مجموع المياه كما في قولهم رجال
البلد يحملون الحضرة العظيمة لأعلى كل فرد من أفراد المياه واللكائن الأقسام تسعة وأربعين
لأنه قد حكم جنته على كل فرد من أفراد السبعة بأنه سبعة كما تقتضيه عبارته لأن الماء يجمع على
بالفقيه العموم فإن قيل ظاهر عبارته الحصر في السبعة مع أنه يجوز التطهير أيضا بغيرها
كالماء النابع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم فإنه عليه الصلاة والسلام دعا بر كوة فوقه
الحديدية لما عطشت الصحابة كثيرا فألقى بر كوة فقاما قليل فوضع فم يده فصار الماء يثور
من بين أصابعه حتى سقوا وهو يجلس معدوم لا تكثير موجود وكالماء الذي يؤخذ من ندى
الزروع وإن قيل بأنه نفس دابة في الأرض فيكون نجسا لأنه في وهو ممنوع لأنه لا دليل عليه
وكالماء المسخى بالزلال لأنه ليس بحيوان بل على صورته واجب بأن الحصر اضافي لأنه بالإضافة
أي بالنسبة إلى ما عداها من المائعات فلا تافى أنه يجوز التطهير بغيرها من المياه على أن مراده
بيان ما يجوز التطهير به من المياه المشهورة العامة الوجود (تنبيه) أفضل المياه ما تبع
من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم ثم ما عزم ثم ماء الكثر ثم بل مصر ثم باقي الأنهر
كبحون وحيضون والجلية والقرات وقد نظمت ذلك التاج السبك فقال

التي يجوز أي يصح
(التطهير بها سبع مياه)

وأفضل المياه ماء قدسيع • من بين أصابع النبي المتبع

يليه ماء زمزم فالكوثر • فتسيل مصر ثم باقي الأنهر

(قوله ماء السماء) الاضافة على معنى من كما يشهد به قول الشارح أى النازل منها قال تعالى
وأترتلنا من السماء ماء مطهرا وهل المراد بالسماء الجرم المعهود أو السحاب لان السماء لغة اسم
للمعلا أو فتحة قولان ولا مانع من أن ينزل من كل منهما فينزل من الجرم المعهود أولا قطعا كما
فيقال كما السحاب فيفتح وينزل من عيون فيه كعيون الغربال وما قيل من أن السحاب ينزل
في البحر الملح فيعترف منه كالسبح ثم يرفع ونعصر فينزل منه الماء وتقصره الرياح فيصاوي زعم
العرب ولذلك قال الشاعر • شر بين ماء البحر ثم ترفع • البيت وهو كلام المستزلة وإنما قدم
المستفهماء السماء لشرها على الأرض كما يحسنه التنوير في مجموعها وهو المعهود أن كان ظاهر
كلام القليوبي اعتقاد أن الأرض أفضل والخلاف في غير البقعة التي أشقت عليه صلى الله
عليه وسلم لأنها أفضل من غيرها اتفاقا حتى من العرش والجنة فإن قيل يرد على ذلك أنه صلى الله
عليه وسلم ينزل منها إلى الجنة فيلزم أنه ينزل من أفضل لقضول أجيب بأنه ينزل ذلك المثل
بعينه إلى الجنة كما قاله بعضهم وربما يشهد له ما بين قبرى ومنبرى ووضعه من رياض الجنة أى
ما بين ايندا وقبرى ومنبرى ليذهب في ذلك القبر الشريف وهل بقية بقاع الانبياء كذلك
أو لا خلاف فنزل بعضهم عن ابن حجر الأثر ولكن في شرحه على المنابع ومثله شرح الرملى
ما يقتضى الثاني لانها اقتصر على الاستثناء على بقعته صلى الله عليه وسلم (قوله وهو المطر)
اقتصاره عليه للأغلب والافضل منه السدى وان قيل بأنه نفس دابة كما تقدم وينزل منها
الشقان أيضا وهو ما يتيقن يكون مع ربح ليلة وفي الحديث ما من ساعة من ليل أو نهار إلا
والسماء مطر الآن الله يصرف حيث شاء (قوله وماء البحر) الاضافة للبيان أى ماء البحر
ففى القاموس البحر الماء الكثير وسبحى بحر العمقه واتساعه وفى الحديث هو الطهور وماءه الحل
صيته (قوله أى الملح) أى لانه المراد عند الإطلاق ويقال للمالح كما فى قول الشاعر

ولو تفلت في البحر والبحر مالح • لاصبح ماء البحر من ريقها عذبا

فمن اعترض على الشافعى في قوله المالح فقد أخطأ على أن كلام الشافعى جملة في اللغة وكان
البحر المحيط حلوا إلى أن قال الله تعالى للأرض ابلى ماء له فتعاصى عن ابتلاع الأرض فصار
ملحا (قوله وماء النهر) الاضافة على معنى فى أى الماء الجارى في النهر فيض الهاموسكونها
والأولى أقصم وأل فيه النفس فهو شامل للنيل والقرات ونحوهما وأصله من الجنة كما هو
منصوص عليه فانه نزل من الجنة نيل مصر وسبحون نهر الهند وجيخون نهر بلخ وهما غير سيجان
وجيخان على الأرجح خلافاً لى زعم ترادفها فسيجان نهر أرنه وجيخان نهر المصيصة وديله
والقرات نهران بالقرب من أصل صدره المنتهى وذلك معنى قوله تعالى وأترتلنا من السماء ماء
بقدر فاذا كان عند خروج ما جوج وما جوج رفعت هذه الانهار وذلك معنى قوله تعالى وأنا
على ذهابه لقادرون (قوله أى الحلو) انما يفسر بذلك لبقائه بالمح في البحر المصروف اليه
الاسم عند الإطلاق ولو أتبعه بالعذب لكان أولى لان العذو به طعم الماء كذا قال الحشى ولعل
مراده أن العذو به طعم الماء الخاص به والا فالحلاوة أيضا طعم الماء ألا ترى أنهم يفسرون

ماء السماء أى النازل
منها وهو المطر (وماء البحر)
أى الملح (وماء النهر) أى
الحلو

العذب بالحلولة كمنه غير محصن به بل مشترك بينه وبين الاشياء بالحلولة (قوله وماء البحر بالاحتلال)
 على معنى من اى الماء التاسع منها والبر هو النبق المستدير النازل في الارض سواء كان مطويا
 أو لا فالطوى هو المبنى وغير المطوى غير المبنى ويقال له عند المثلثة وأل في البر ليس فمثل كل
 بر وان كره استعمال ما فيها كأياء أرض غودقانه يكره استعمال ما فيها لأنه مقبوض على أهلها
 الا بترافقه فلا كراهة في استعمال مائه وكذا المياه مدن قوم لوط وبابل ويروى التي بالعين
 وبترذروان التي بجر فيها النبي صلى الله عليه وسلم ومثل المياه القرباب في القيم وكل ما يتعلق
 ببلادهم وأما بر زمزم فالعقد أنه لا يكره استعمال مائه ولو في إزالة الجحاسة لكنه خلاف
 الاول وجزم بعضهم بصرته ضعيف بل شاذ ومثل ما في زمزم الماء التاسع من بين أصابعه على
 الله عليه وسلم فاستعمله في إزالة الجحاسة خلاف الاول بل قال بعضهم نفي أن يقال بالكره
 فيه لشرفه (قاعدة) حكمه كونه ماء الا بارحاز في الشتم وبارد في السيف أن الشمس
 تغرب تحت الارض وتختل إلى طالع الجبر فيسبب طول الليل في الشتاء مع استمرار الشمس فيها
 يكون الماء حاراً وبسبب قصره ليالي الصيف يكون بارداً (قوله وماء العين) الاضافة على معنى
 من كسابقه أى الماء التاسع من العين وهي التوق في الارض وفي الجبل ينبع منه الماء على
 سطحها من غير استدارة كعين الصبر والمعر وفق في القرافة (قوله وماء الثلج) بالمثلثة وهو النازل
 من السماء ما تأخر ثم يجتمع على الارض من شدة البرد ومنه ماء الزلال وهو على صورة حيوان
 يكون داخله فاذا خرج منه صار ماء وقوله وماء البرد يقع الرء وهو النازل من السماء ما إذا
 كالمثلث يقع على الارض وقال بعضهم ان كلام الثلج والبرد ينزل من السماء ما ان الثلج
 يعرض للجمود في الهواء ويسقط البرد يعرض للجمود في الهواء وينسحق فان قيل هاهنا ماء
 السماء فلا حاجة الى ذكرها مع دخولها فيه أجيب بأن وصفه بالجمود منزها عنه خصوصاً
 بالتسمية المذكورة (قوله ويجمع الخ) اى يقضي هذا القول عن تعددها تفصيلاً وقوله
 هذه السبعة اى غيرها ما عدا الماء التاسع من بين أصابعه على الله عليه وسلم فإنه لا يظهر
 دخوله في هذا الضابط (قوله قولنا ما نزل الخ) اى هي ما نزل الخ فهو خير من ثلثه مخدوف
 والجملة مقول القول ودخل تحت ما نزل من السماء ثلاثة الطار المعر عنه هاهنا ماء السماء وماء
 الثلج وماء البرد وقوله او يجمع من الارض دخل تحتها اربعة ماء البحر وماء النهر وماء البر وماء
 العين وهذا انما هو بحسب ظاهر العيان الان والجميع المتماثل من السماء قال الله تعالى
 أنزلنا من السماء ماء فتنبه يسابيع في الارض وقال مجاهد ليس في الارض ماء
 الا وهو من السماء ولعله في غير الماء الذي كان قبل خلق السموات والارض وقبل ما نزل من
 السماء اصله من البحر رفعه الله تعالى بطقه وحسن تقديره حتى طاب بذلك الرفع ثم انزله الى
 الارض ليتقرب به وهذا قول الحقرة كما تقدمت الاشارة اليه (قوله على اى صفة كانت)
 اى حال كونه على اى صفة كانت ستم ككونه حلواً ومثلها اولون ككونه ايضاً او احمود
 او اسمر او سمح ان يكون له اربعة طيبة وقوله من اصل الخلقة اى من اصل الوجود واحتج
 به عما يعرض لمن تغير بها اتصال به من مانع او جاعل على ما يأتي (قوله ثم) هي الاستئناف
 اوله ترتيب في الذكر والاخبار اى بعد أن اخبرتك بأن المياه التي يجوز التطهر بها سبعة اقسام

(وماء البر وماء العين وماء
 الثلج وماء البرد) ويجمع
 هذه السبعة قولنا ما نزل
 من السماء أو ينبع من
 الارض على اى صفة
 كانت من أصل الخلقة

اخبرنا بانهم تنقسم تقسيما آخر الى اربعة اقسام (قوله الماء) اى كل واحد منهما لا يجمعها
 كما هو ظاهر فتصير الاقسام ثمانية اعتبارا وعشرين من طرف اربعة في تسبعة والى في
 الماء الملعقة الذكرى اى الماء المتخذ كرها (قوله تنقسم) اى ينقسم وعقدها الطاهرة
 والطهور ينقسم عن ذلك اربعة اقسامها الطاهر بدون الطهورية او النجاسة وهذا من تقسيم
 الكل الى جزئين فوضايله ان يصح الاخبار بالنقسم عن كل قسم من الاقسام فالتقسيم
 هذا الماء الذى هو مفرد الماء والطاهر الطاهر غير المكر ونقسم فلو قلت الطاهر الطاهر غير
 المكر وما لم يصح الاخبار وهكذا الامن تقسيم الكل الى اجزائه وضابطه ان لا يصح الاخبار
 بالنقسم عن كل قسم من الاقسام كما فى قولك الحصى خيط ومعارف لا يصح ان تقول الخيط حصى
 مثلا (قوله على اربعة اقسام) لو اسقط المصنف لفظ على لكان اخصر ولا حاجة لتأويلها
 بمعنى الى وسأبقى فى كلام الشارح قسم خامس وهو الطاهر الطاهر الحرام (قوله احدها)
 اشار بقدره الى ان قول المصنف طاهر الخ خبر يتبدل بمحذوف وهكذا الى فيما يأتى وهذا غير
 متعين ان يجوز فيه البر على اليدوية من اربعة والنسب بتقدير فعل وان يساعده الرسم بطوار
 جريه على طريقه فمن يرسم المنسوب بصورة المرفوع والمجروز (قوله طاهر فى نفسه) اى
 فى ذاته اى يقطع النظر عن غيره كما تقول هذا الصديق نفسه قيمته كذا اى فى ذاته بقطع النظر
 عن غيره (قوله طاهر لغيره) اى يحصل الطهارة لغيره من رفع حدث او ازالة نسيب او نحوهما
 كالطهارة المتدوية (قوله غير مكره) الصكرامة ثبوتها وعدمها انما تنسب للافعال كما فى
 الاحكام لانه لا تكلف الاشعل فذلك احتاج الشارح الى تقدير استعماله فقوله استعماله اى
 لادائه (قوله وهو) اى الطاهر الطاهر غير المكر وما لا قيود لثلاثة (قوله الماء المطلق) هو
 ما يصبى ماء بلا قيد لازم عند العالم بجماله من اهل العرف واللسان ليخرج المستعمل والنسب
 بمجرد الملافة لان من علم بها لمسا من ذكر لا يصبى ماء بلا قيد وليدخل التقدير كثيرا
 فى المخر والمز مشافان اهل العرف واللسان يطلقون عليه اسم ماء بلا قيد منع علم بجماله
 فهو مطلق خلافا لمن يجعله غير مطلق وانما على حكمه تسهيل على العباد فظهر من هذا
 الفرق بين قولهم الماء المطلق وقولهم مطلق الماء فالاول هو جامع الاوصاف الثلاثة التى
 ذكرها المصنف ولا يصدق باقى الاقسام والثانى يشمل الطاهر والنسب وغيرهما وهذا انما هو
 اصطلاح الفقهاء فلا ينافى ان قولهم الواسط المطلق الجمع مسا وقولهم الواسط المطلق غاية
 الامر ان العبارة الاولى فيها تقديم الصفة على الموصوف والثانية بالعكس (قوله عن قيد لازم)
 بان لم يقيد اصلا او قد قيد بمنفك فهو صادق بصورتين الاولى ما لم يقيد بما لا ينافى هذا
 ما هو الثانية ما قيد بمنفك كما ان تقول ماء البحر او ماء النروى يخرج بذلك المقيد بقيد لازم
 كالاصادة فى قولهم ماء المطير او الصفة فى قوله تعالى من ماء دافق اوال التى العهد فى قوله
 الله عليه وسلم لما قالت لىام سلمة هل على المراتس غسل اذا هى احتملت نعم اذ ان الماء يعنى
 الحى والتقدير باللازم لا ساجدة اليه فهو مستبعد لانه المنصرف اليه الاقصد عند الاطلاق
 فذكره للايضاح (قوله فلا يضر الخ) تفريع على قوله عن قيد لازم ولم يفرع الصورة الاولى
 وهو ما لم يقيد اصلا للطهورها واعمال فرغ الصورة الثانية لانها هى محل التوهم (قوله القيد

ثم الماء تنقسم على
 اربعة اقسام احدها
 طاهر فى نفسه مطهر
 لغيره غير مكره استعماله
 وهو الماء المطلق عن قيد
 لازم فلا يضر القيد

المتنك (اي في بعض الاوقات انقذ يظله عليه ماء بلا قيد (قوله كما الهجر) مثال للتحديد المتقد
ولوى بالجهة اى بالنظر لكونه قد يطلق عليه ماء بلا قيد (قوله كما الهجر) مثال للتحديد المتقد
المتنك (قوله في كونه مطلقا) متعلق بقوله فلا يضر (قوله والثاني) كان المناسب بقوله هنا
والثاني ان يقول فيما تقدم الاول (قوله ظاهر مطهر) لم يقل ظاهر في نفسه مطهر لغيره انكالا
على علمه مسبق وتالي بعضهم لم يقل في نفسه لانه انضم اليه تأثير الشمس فيه وثو قال في نفسه
لا يقتضي انه لم ينضم اليه شيء وقيل بهد لان قوله ظاهر في نفسه في حقايله قوله مطهر لغيره
كما لا يقتضي (قوله مكره استعماله) قد عرفت نكته تقديره استعماله ولو ترك تقديره هنا انكالا
على علمه مما تقدم لكان انحصار وعمل اطلاقه استعماله في الطهارة وغيرها وهو الراجح واما
كلامه كراهته وان لم يداوم على استعماله وهو المعتمد فلا ينافي سراقته في تقديره ولا فرق
في الكراهة بين القليل والكثير والمغلي والمكشوف لكن المكشوف أشد كراهة لشدته
تأثير الشمس فيه (قوله في البدن) اى بدن من يحشى عليه البرص وزيادته واستحكامه فمثل
البرص لانه قد يدرسه أو يستحكم ومثل أيضا بدن غير الآدمي كخنيل البلق بخلاف بدن
من لا يحشى عليه ذلك كغير الخيل اللبن ولا فرق بين ظاهر البدن وباطنه فلو شرب به ولو في مائع
كره بخلاف تناوله في جام من الطعام لاستهلاكه (قوله لافي الثوب) اى ولا يطين وأرض
وآية ولحومها ولو غسل ثوبه بالماء المتشبع ثم لبسه فان كان ذلك ساقط وطوبى وسواؤه كره
والادلا ولا تعود الكراهة ان عرف فيه على المعتمد خلافا لما نقله المحقق عن القمولى وأقره
(قوله وهو الماء الخ) هو من حصر انفس في المبتدأ فلا ينافي كراهته غيره كشد البرودة
والصفرة والماء النقي غضب الله على أهلها كما تقدم التمس عليه ولو حصل من حصر المبتدأ في
الخبر لا يقتضي أن غيره لا يكره ويصير الشارح القائل من الاول بقوله ويكره أيضا الخ (قوله
المتشبع) اعترضه بعضهم بانه كان الاول أن يقول المتشبع لان عبارة تقتضي اعتبار فعل
القائل فانه غير باسم المفعول مع أنه لا يشترط فعل القائل في كره استعماله سواء تشبع بفعل
فاعل أم لا وأجيب بان القائل المشبع فهو مشبع بتأثير الشمس فيه كما أشار اليه الشارح
بقوله بتأثير الشمس فيه فلا يشترط فعل فاعل غير الشمس (قوله بتأثير الشمس فيه) اى بحيث
تفصل من الاناء زهومة تظهر على وجه الماسمع كونه مانعة فيه أيضا ولما نقلت لو خرق الاناء من
أسفله واستعمل الماء كره ولا عبرة بمجرد انتقاله عن البرودة الى الحرارة وان نقل في الجرع عن
الاصحاب الاكتفاء بذلك (قوله وانما يكره الخ) محل كراهته اذا وجد غيره والا فلا كراهة
حيث احتاج لاطهاره بل يجب استعماله اذا خاف الوقت ولم يجد غيره وترتب الضرر على
استعماله غير محقق ولا مغلون ثم لو غلب على ظنه حصول الضرر واستعماله ولو يعرفه نفسه
في الطبع حرم عليه استعماله (قوله شرعا) اى وطبالا سيما أمر أو نادى من الطب وهو
أن الشمس تفصل من الاناء زهومة تغلو الماء فاذا لاقت البدن وبما حبت اهم فيحصل
البرص أو يزيد أو يستحكم فهذه الكراهة شرعية وطبية فينبأ تارك ذلك ان قصد الامتنال
ولذلك قال بعضهم قد يكره الشيء طبيا وشرعا كما هنا وكالشرب فاعلموا قد يكره طبيا ويستحب شرعا
كقيام الليل وقد يستحب طبيا ويكره شرعا كالنوم قبل صلاة العشاء وقد يستحب طبيا وشرعا

المتنك كما البثر في كونه
مطلقا (و) الثاني (ظاهر
مطهر مكره) استعماله في
البدن لافي الثوب (وهو
الماء المتشبع) اى السخن
بتأثير الشمس فيه وانما
يكره شرعا

كأنه طر في الصوم على القولا أنه رد ما ذهب من البصر من أثر الصوم (قوله بقطر سار) أي
 كالحصى السعيد واليمن والجنافي الصبي لا بقطر معتدل كصرا أو بارد كالشام فلا يكره
 المشتمس فيهما ولو في الصيف الصافي كما هو ظاهر كلامهم لأن تأثير الشمس فيه ما ضعف
 ولو خالفت ببلدة قطر حار مرة أو برودة اعتبرت دونه كخوردان بالشام والطائف بالبحار فيكره
 المشتمس في الأول دون الثاني (قوله في أنما منطبع) أي قابل للانطباع أي الطريق بالمطارق
 وإن لم ينطبع بالفعل كالحديد والنحاس والرصاص بخلاف غيره كالنور والشمس وبالجلد
 فلا يكره المشتمس فيها (قوله إلا أنه النكدين) أي الذهب والفضة فلا يكره المشتمس فيهما
 حيث هو مشتمس أصفا بغيرهما وإن حرم من حيث استعمل آية الذهب والفضة إلا أنه
 المذموم بأحدهما كالثمن ما إن كثر المذموم به فلا يكره حيث ذكرا (قوله وإذا برد) يضم الراء
 من باب سهل أو يفتحه من باب قتل لكس على هذه القصة يستعمل لازما ومعنى يقال برد الماء
 وبردته (قوله زالت الكراهة) أي وإن ضمن بالثابت بعد ذلك فلا تعود الكراهة بخلاف ما لو
 ضمن بالثابت قبل أن يبرهن الشمس فلا كراهة باقية كالوطيخ به طعام مانع فإذا تم تزل الكراهة
 بنار الطبخ فلا تزل بنار التسخين من باب أولى ولو برده ضمن بالنس في ما عجزه منطبع فهل
 تعود الكراهة أولا الأقرب الأول لأن الرطوبة باقية فيه وانما جددت بالبرودة فإذا ضمن
 بالشمس أثرت تلك الرطوبة كما قاله الشيرازي وإن اقتضى إطلاقهم الثاني (قوله واختار
 النووي) أي من حيث الدليل وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها انطلقى
 بإجرامه فانه ضعيف عند بعض المحدثين فاختار النووي من أجل ضعفه عدم الكراهة لكن
 الأرجح الكراهة لأنه أقوى بكرهه من المشتمس مع أنه أدى إلى الطلب وقوله مطلقا أي وجدت
 الشر وطأ ولا يلحقه الكراهة عند وجود الشروط وهي أن يكون في البدن لاقى الثوب
 وقصوره وأن يكون بقطر سار في زمن حار وأن يكون في أنما منطبع غير أنما النكدين وأن لا يبرد
 وأن يجرد غيره وأن لا يضاف ضررا والاحرم كما تقدم (قوله ويكره أيضا) أي كما يكره المشتمس
 وقوله شديد السخونة والبرودة أي بخلاف قليل السخونة أو البرودة ولو كان مضحا بقبضة
 مغلطة لعدم ثبوت شئ من عنده واختلف في علل كراهة شديد السخونة والبرودة فتقبل لمنعهما
 أسباب الطهارة وقيل لخوف الضرر وقضية الأولى اختصاص الكراهة بالطهارة وقضية الثانية
 الكراهة مطلقا وهو المعتمد ولا ينافي الكراهة طلب أسباب الوضوء على المكروه فإن علله عند
 عدم شدة السخونة أو البرودة والكراهة مقسدة بها (قوله والقسم الثالث) انما صرح
 الشارح بلفظ القسم في الثالث والرابع دون الأول والثاني لأن كلا من الثالث والرابع
 قسمان فالثالث ينقسم إلى المستعمل والمتغير ومجموعهما هو القسم الثالث والرابع ينقسم إلى
 القابل الذي حلت فيه نجاسة والكثير المتغير بالنجاسة ومجموعهما هو القسم الرابع (قوله
 طامع في نفسه) أي في ذاته بقطع النظر عن غيره فيحل استعماله فيما يوقف على الطهارة فقط مع
 الكراهة كالشرب والطبخ (قوله غير مطهر لغيره) أي غير محصل الطهارة لغيره (قوله المستعمل)
 هو ما أدى به ما لا يمينه أن الشخص يتركه أم لا عبادة كان أم لا فحل ما هو موضوعه ولو غير غير
 بأن وضأه وليه للطواف فهو مستعمل لأنه أدى به ما لا يمينه وإن كان لا يتم عليه بتركه ومثل

بقطر سار في أنما منطبع إلا
 إزاء النكدين أصفا بغيرهما
 وإذا برد زالت الكراهة
 واختار النووي عدم
 الكراهة مطلقا ويكره
 أيضا شديد السخونة والبرودة
 (و) القسم الثالث (طاهر)
 في نفسه (غير مطهر) لغيره
 (وهو الماء المستعمل)

أيضا ما غسل الكافرة لجل وطورها ولو لم يغسلها المسلم بعد استطاع غسلها أو قضمها أو
 مستعمل لانه أدى به ما لا بد منه وان لم يكن غسلها عبادة (قوله في دفع حدث) متعلق بالمستعمل
 ولا فرق في الحدث بين الأصغر والكبير والمراد في دفع حدث غسله مستعمله فعمل ما هو مرسوم
 الخلق بلانية لاستعمل في دفع حدث عنه وان لم يرفع الحدث عنه لعدم التبع والاستعمل
 في دفع الحدث هو ما المرة الاولى في وضوء واجب أو غسل كذلك بخلاف ما خفي المرة الاولى
 وما هو الوضوء المتدوب والغسل كذلك فهو غير مستعمل فعلم من ذلك أنه يشترط في المستعمل
 أن يكون استعماله في فرض الطهارة بخلاف تغلها وان قدره لأن الوجوب غرض ويشترط أيضا
 أن يكون قلبا بخلاف الكثير ابتداء بان كان قلتين فأكثر من أول الامر وانها بان جمع الماء
 المستعمل حتى صار قلتين فأكثر فهو غير مستعمل وان قل بعد تفرقه ويشترط أيضا أن يتصل
 عن العضو بخلاف قبيل الاتصال فهو غير مستعمل لأن الماء مادام مترددا على العضو لا يثبت له
 حكم الاستعمال ولذلك قال الشيخ الخطيب فائدة الماء مادام مترددا على العضو لا يثبت له حكم
 الاستعمال فلو انقضى الحدث في ما قبل ناي الوضوء ارتفع الحدث ولا يصير الماء مستعملا
 ما لم يتصل عنه كما صرح به امام الحرمين وأقره في شرح المهذب وما منى عليه ما بن المقرئ من
 أنه لا يرتفع غير حدث الوجه لوجوب الترتيب بخلاف الجنب مدفوع بتقدير الترتيب في لحظات
 اطقمة بخلاف ما لو اعتدل بغير الاثمهاس فان انفصل عنه ولو باسقاطه من عضوا الى آخر حكم
 ما به محالة ثم ما يوجب التقاض اليه كمن كف التوضي الى ساعده ومن رأس الجنب الى صدره
 مثلا فلا يحكم باستعماله ولا بد من تيقن المتفرغ من ما قبل للاعتراف ومحلها في الفصل بعد تنبيه
 وعند عبارة المأثور التي من يده وفي الوضوء بعد غسل الوجه وعند ارادة غسل اليدين فلو لم يشر
 الاعتراف حينئذ صار الماء مستعملا (قوله أو ازاله نجس) أي ولو كان معقوا عنه كدم
 البراغيش فالما المستعمل في ازالته غير طهر وان كانت ازالته غير واجبة ابتداء لانها لا تقع
 الا واجبة والمستعمل في ازالة النجس هو ما المرة الاولى في غير النجاسة الكلية وما السابعة
 فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها والنجس يفتح التون وكثير ما مع كسر الجيم وسكونها
 ويقضه ما معا وزاد في القاموس لغة أخرى وهي ضم الجيم كضد وقدر كرا الشارح للحكم
 بطهارة المستعمل في ازالة النجاسة وهو المسمى بالعسالة شريطة وتزك شريطة وهما أن يكون
 الماء واردا على النجاسة فلو كان مورودا كان وضع أول الماء ثم وضع فيه الثوب المتنجس
 نجس وان يطهر الخ ليل بان يمسح النجاسة طم ولا لون ولا دمج ولا فو نجس وهذا كله
 في العسالة القلبية المفصلة كما قال في المنهج وغسالة قلبه منفصلة بلا تغير وبلا رابة
 ورن وقد طهر الخ طهارة (قوله ان لا تغير) فان تغير ولو يسيرا فهو نجس (قوله ولم يرد
 وزنه) أي بان ساوى أو نقص وقوله بعد انفصاله أي عن الخ المتسول وأشار بذلك الى
 أنه لا يحكم على الماء بشي قبل انفصاله وقوله عما كان أي عن القدر الذي كان عليه قبل
 الفصل به وقوله بعد اعتبار ما يشر به الخ أي وبعد اعتباره ما يحبه المتسول من الوضوء فإذا
 كان قدر الماء عشرة ارطال وفرغنا ان الثوب المتسول يشر بطلان جميع من الوضوء
 اوقيتين ثم بعد الفصل صار قدر الماء تسعة ارطال واوقيتين واقل فهو طاهر وان زاد على ذلك

في دفع حدث أو ازاله نجس
 ان لم يتغير ولم يرد وزنه بعد
 انفصاله عما كان به
 اعتبار ما يشر به المتسول
 من الماء

فهو يقسم لأن ما زاد من الصبغة (قوله والتغير) عطف على المستعمل لما تقدم من أن
القسم الثالث فصل المستعمل والتغير كما أشار إليه الشارح بقوله أي ومن هذا القسم الماء
التغير الخ لا يقال كلام الشارح بشي إلى أنه صفة لموصوف محذوف وأبعد أن يغير محذوف وهو
الجار والمجرور لا تقول هذا حل معنى لأحل أرباب (قوله الماء المتغير الخ) فلزال
تغير بنفسه أو بما انضم إليه أو أخذ منه صار طهورا وهذا في التغير الحسي ظاهر وأما
التقديري فزوال المانع ينفي عليه زمن لو كان تغيره حسي زال أو بان ينضم إليه ماء أو يؤخذ منه
وكان بحيث لو انضم إلى ما تغيره حسي أو أخذ منه زال تغيره أو يكون بحيث يغيره في نفسه ماء
متغير حسا قولنا تغيره بنفسه بصفة أو بما صلب عليه أو أخذ منه وفعل بما تغيره تقديري
كذلك فيعلم أن هذا زال تغيره أيضا (قوله أحد أوصافه) أي التي هي الطعم واللون والريح
فقط لا نحو حرارة وبرودة فإن تفسير ذلك لا يضر وعلم من قول الشارح أحد أوصافه أن ذات
الماء لا تتغير وإنما تغير أوصافه وإن أوهم كلام المصنف خلافه (قوله بما) متعلق بالتغير
وما ذكره موصوفة كما أشار إليه الشارح بقوله أي بشي وجملة خالطه الخ صفة فعل وقد ذكر
المصنف شرطين من شروط التغير الأول أن يكون التغير به خليطا وهو الذي لا يمكن فصله وهو
الذي لا يفرق بيني وبين الصين والثاني أن يكون من الطاهرات وترك شرطين أحدهما أن يكون
التغير كثيرا بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه وقد أشار الشارح إليه بقوله تغير الخ وثانيهما
أن يكون الخالط مستغنى عنه كما أشار الشارح إليه ببيان مفهومه بقوله وكذا التغير بمخالط
لا يستغنى الماء عنه الخ وعبارة المنهج مستوفية لشروط الأربعة ونصها بالتغير بمخالط طاهر
مستغنى عنه تغير يمنع الاسم غير مطهر انتهى ولعل الشارح لم يضمن ذلك التقيد لما ذكر من
القبول أنه يستغنى عن قوله تغير يمنع إطلاق اسم الماء عليه بعد اعتبار علم الشخص بجماله
مع كونه من أهل العرف واللسان وهذا الغما يكون حيث كان الخالط مستغنى عنه (قوله
خالطه من الطاهرات) أما ابتداء ودواما كالصل أو دواما فقط كثره الشجرة أو ابتداء فقط
كالبير والبص وهو المعنى عند العامة بلجس وصل وزعفران ودقيق وقطران لادنية نفسه
مأم بكن لأصلاح نحو القرب والألا كان مما في المقر فلا يضر فإن كان فيه دهنية كان مجاوزا فلا
يضر أيضا (قوله تغيرا) أي كثيرا كما أشار إليه بقوله يمنع إطلاق اسم الماء عليه فإنه الغما يمنع
ذلك كثره بحيث يقول كل من رآه هذا ليس ما تخاف أن التغير قليلا لا يمنع إطلاق
اسم الماء عليه لا يضر كما سيذكره الشارح وكذا الوشك هل التغير كثيرا أو قليل فإنه لا يضر لا
لأنسب الظهور في النك (قوله فانه) أي المتغير سواء كان قليلا أو كثيرا وقوله طاهر أي
في نفسه وقوله غير مطهر محله بالنسبة لغیر ما خالطه أما بالنسبة إليه فانه مطهر كالواريد بطهیر
بحين أو طين فصب عليه الماء فتغير به ولو كثيرا قبل وصوله للجميع فانه يطهر جميع أجزائه
بوصوله لها وإن كان متغيرا كثيرا للضرورة لأنه لا يصل إلى جميع أجزائه إلا بعد تغيره كما قاله
الشيرازي ملحقا بالطلاوي (قوله حسبا كان التغير) أي بان كن يترك بأحدى
الحواس والمراد بها هذا الشم والذوق والصر وما السمع واللمس وإن كانا من الحواس فلا
مدخل لهما هنا فيترك بالشم والذوق الطعم وبالبصر اللون (قوله أو تقديريا)

أو التغير) أي ومن
القسم الماء المتغير أحد
أوصافه (بما) أي بشي
(خالطه من الطاهرات)
تغيرا يمنع إطلاق اسم
الماء عليه فانه طاهر غير
ظهور حسبا كان التغير
أو تقديريا

اى بان كان لا يدرك باحدى الحواس المتقدمة ولو حلق لا يشرب بهما فشراب المتشبه
 الذى كور لم يمتد لانه لا يصبى ماء ولا فرق بين الحلق بالهواء والحلق بالماء ولو كان التغير
 تقدير يا ككما اثنى به الطلاب وقله عنه الشبراوى (قوله كان اختلط الخ) الاولى
 الايمان بالياء الهاء على المحصر كما سنعه العبادى في شرحه لان تغييره بالكاف يؤهم ان هنالك
 مثالا آخر غير ما ذكر يكون التغير فيه تقدير يا وليس كذلك وقد جعل الكفاية استقصائية
 وحى التام متى مشالا آخر (قوله ماوافق في صفاته) اى ماوافق الماء في صفاته كلها التى
 هى الطعم واللون والريح فيقدر بخلافها وسطابين أعلى الصفات وأدناها الطعم طعم الرمان
 واللون لون العصير والريح ريح اللادن يفتح اللادن وهو اللبان الذر كما هو المشهور
 وقيل هو رطوبة تغلوشعر العز ولها فاذا كان الواقع في المتقدر وطل من ماء الورد الذى
 لا طعم له ولا لون له ولا ريح له فنقول لو كان الواقع فيه قدر وطل من ماء الرمان هل يغير طعمه
 أولا فان قالوا لا يغيره سلبنا ظهوره وان قالوا لا يغيره فنقول لو كان الواقع فيه قدر وطل من
 عصير القصب هل يغير لونه أولا فان قالوا لا يغيره سلبنا الظهور به وان قالوا لا يغيره فنقول لو كان
 الواقع فيه قدر وطل من اللادن هل يغير ريحه أولا فان قالوا لا يغيره سلبنا ظهوره وان قالوا
 لا يغيره فهو باق على ظهوره به وهذا اذا قلنا الصفات كلها كما تقدم فان فقد بعضا او وجد
 البعض الآخر كفى بضرر المقود فقط بخلاف وسطا لال الموجود اذا لم يغير فلا معنى لقرضه
 خلافا لما قاله الشيخ البرماوى من فرض الثلاثة حيث قد وماذا كمن فرض الخصال الوسط هو
 ما قاله ابن ابي عمرو بن واعمر الرويانى الاشبه بالخلط فاذا وقع في الماء الورد المنقطع
 الرائحة فعلى كلام ابن ابي عمرو يضرر الخصال الوسط وهو اللادن وعلى كلام الرويانى
 يضرر ما موده لانه لا يشبه بالخلط وهذا التقدير مندوب لا واجب كما قلناه الشيخ
 الطوخى عن ابن قاسم فاذا تعرض عن التقدير وهم واستعمله كفى اذا غاية الامر انه شاك
 في التغير المضرب والاصل عدمه وظاهر ذلك جريه فيما اذا كان الواقع يجتمع ان الشيخ
 الطوخى كان يقول بوجوب التقدير في الجيب فراجع (قوله كما الورد المنقطع الرائحة)
 اى والطعم واللون ايضا حتى يكون موافقا للماء في صفاته كلها فلو كان منقطع الرائحة فقط
 ا كفى بتقدير المقنود دون الموجود كما تقدم ولذلك قال الرملى عريض وصف الخلط المقنود
 فاذا به لا يقدر الموجود (قوله الماء المستعمل) فيفرض مخالفا ووسطا بالاجوبا كما تقدم
 ثم لو ضم الماء المستعمل الى ماء قليل فبلغ به قلتي صار ظهورا وان اترى الى الماء بقرضه مخالفا
 ووسطا ومثل ما ذكرنا لو كان معه ما آن كل منهما مستعمل فضم أحدهما الى الآخر وصارا
 قلتي فانه يصير ظهورا ويضع ذلك يقال لنا ما آن لا يصح التطهير بكل منهما على انفراد ويصح
 التطهير بكل منهما مجتمعا مع الآخر (قوله فان لم يمنع الخ) شروع في أخذ معتزلات القيد
 السابقة لى قدم معتزلات القيد الذى زاده على المصنف (قوله بان الخ) تصوير لقوله لم يمنع
 الخ او الباء السميعة وهو أظهر (قوله او بماوافق الماء في صفاته) اى كما الورد المنقطع
 الرائحة والماء المستعمل كما هو المعنى او اختلط بماوافق الماء في صفاته فهو متعلق بمخوف
 وهو عطف على كان التغير يسيرا وليس المعنى او كان التغير بماوافق الماء في صفاته كما قد يتوهم

كان اختلط الماء ماوافق
 في صفاته كما الورد المنقطع
 الرائحة والماء المستعمل
 فان لم يمنع اطلاق اسم الماء
 عليه بان كان تغييره بالظاهر
 يسيرا او بماوافق الماء في
 صفاته

لاية تأتي قوله بغيره وقوله وقد عرفنا القاي وسما وقد تقدم بيانه (قوله فلا يسلب طهوريته)
 بل هو باق على طهوريته في المصوتين كما أشار إليه بقوله فهو مطهر لغيره ولأنه اعتزل صلى
 الله عليه وسلم هو ومعه ثمن قصعة فيها أثر العينين (قوله واحترق) أي المصنف وهذا بيان
 لاحتراق زيد المصنف بعد بيان محترق زعيمه الذي زاده كما مر (قوله من الطاهر الجاوره) أي من
 التقدير بالطاهر الجاور والماء وهو ما يمكن قوله أو ما ينبغي أن رأى العين كدهن ولو لم تأتوا عود سواء
 كما مضى بين أولاء الكلام في الجاور الذي لا يتصل منه شيء والافهم من المخاطب وذلك كل من
 والعرقسوس والكانوب وما تعلم ان ما ميلات الكان غير طهور وقد وهم من ادعى طهوريته
 بل قد يصبر اسودت ساه (فرع) هو وقع في الماء مجاور ومخاطب وغيره وشككنا في تغيره بالآل
 أو بالآل في طهوره ولا لا أنسب الطهورية بالشك (قوله فانه باق على طهوريته) أي فان
 الماء المتغير بالطاهر الجاور ولما بقي على كونه مطهر لغيره (قوله ولو كان التغير كثيرا) أي سواء
 كان التغير قليلا او كثيرا فهو غاية في بقائه على طهوريته وظاهره ولو كان التغير بالعلم والوعد
 والبرح معا وهو كذلك وظاهره وان حدث له اسم آخر لكن الذي انخط عليه كلام العبادي
 انه ان حدث له اسم آخر كان أذنب فيه خصم ضار يسمى باسم المرقه ضرر ذلك وهو الظاهر بل
 المتعين (قوله وكذا المتغير الخ) محترق زيد ملحوظ وهو ان يكون المخاطب مستقي عنه كما تقدم
 التنبيه عليه (قوله لا يستغنى الماء عنه) أي بان يشق صوت الماء عنه ومنه أو راق الاختيار
 المتناثرة ولو ربيعة وان تفتت واختلط بخلاف المتشورة وهي المطروحة قائما ان تفتت
 واختلط ضرر التغير بها والافلالان التعرير بانقر عجاور كما قاله ابن حجر وبضر التغير بالشار
 ولو كانت ساقطة بنفسها ولو كانت على صورة الورق كالورق لا مكان التضرع ثم اغلح حتى لو تعذر
 الاحتراز عنها ضرر نظرا للغالب (قوله كمين) أي وان طرح بعد دقه وقوله وطالب أي ان لم
 يطرح بعد دقه فان أخذ ودق ثم طرح ضرر كما في شرح الرمي وقضيه انه لو أخذ ثم طرح صحيحا ثم
 تفتت بنفسه لم يضر وقد اس ما تقدم عن ابن حجر في الأوراق المطروحة الضرر به صرح ابن
 قاسم في شرحه على الكتاب والطالب بضم آوله وثلثه أو كسرهما أو ضم آوله وفتح ثلثه شيء
 أخضر يعمل الماء من طول المكث (قوله وما في محقره) أي موضع قراره وقوله ومعه أي وضع
 حره وسواء كما خلقين أو مصنوعين بحيث يشبهان الخلقين ولأنه قال الرمي والمراد بجافي
 القمر والمرما كان خلقا في الأرض أو مصنوعا في بحيث يشبه الخلق بخلاف المصنوع لا يفتق
 الخبيثة فان الماء يستغنى عنه ١١ ويؤخذ منه ان الماء انقضى والصم اريج ونحوهما المعمولة
 بالجبر ونحوه طهور وان ماء القرب التي تعمل بالقطران لا صلاحها كذلك ولو كان من المخاطب
 بخلاف ما اذا كان لا صلاح الما هو كان من المخاطبوس ذلك ما يقع كثيرا من وضع الماء في شحيرة
 وضع فيها الحبوب لتغير فلا يضر ويغني ان يكون منه طونس الساقية وسلية البئر الحاجة إليها
 (وهنا مسئلة تقبسة) وهي مسئلة ابن أبي الصيف هو ما لو طرح ما متغير بما في محقره ومعه
 على غير متغير متغير سلب الطهورية لاستغناء كل منهما عن خلطه بالآخر وبالعز ويقال لما
 ما أن يصح التطهير بما انفراد الا اجتماعا كذا قاله الرمي وثالثه ابن حجر حيث قال لا يسلبه
 الطهورية لانه طهور رفيع كالتغير بالماء والماء أو ما لو طرح غير المتغير على المتغير المذكور فلا

وقد عرفنا القاي ولم يغيره فلا
 يسلب طهوريته فهو مطهر
 لغيره واحترق زعيمه
 من الطاهر الجاوره فانه
 باق على طهوريته ولو كان
 التغير كثيرا وكذا المتغير
 بمخاطب لا يستغنى الماء عنه
 كمين وطالب وما في محقره
 ومعه

يسلب الطهورية على الرابع لانه ان لم يرد في قوله ليضعفه كما تحله بعضهم عن الشيخ الباقي خلافا
لما تحله بعضهم عن ابن تاسم في سائته على ابن حجر (قوله) والتغير بطول المكث (خرج
بقوله) واستغنى عنه فان الماء لا يستغنى عن طول المكث كذا قال الشيخ عطية والظاهر انه
خرج بقوله المصنف ما اطلعه فان الماطم يحاط له شي هنا والمكث بثلاث الميم مع اسكان الكاف
وفي المطلب لفة رابعة وهي فتح الميم والكاف وعلى كل فهو مصدر مكث بفتح الكاف واضعها
(قوله) فانه طهور) وكذا الاستقيل من التثنية في قوله وكذا المتغير فانه يستفاد منه انه
طهور وهذا اظهره على القول بان المتغير شي من ذلك مطلق وهو الرابع واما على القول بانه غير
مطلق فهو مستغنى من غير المطلق فهو على الصباد في جواز الطهيرة (قوله) والقسم
الرابع) تقدم ان الشارح صرح بلفظ القسم هنا لانه قسمان فاشار الى ان مجموع القسمين
قسم واحد (قوله) ما نجس) ليس المراد نجس العين بل المراد الذي عرضت له النجاسة
كما اشار اليه الشارح بقوله اي متنجس فبما المصنف المتنجس بالنجس بجامع حرمة استعمال
ككل في طهر او شرب آدمي بخلاف نجاسة اوطاء ما وروى اشجارا وزرع واستعارة اسم
المشبه به لانه شبه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله) وهو قسمان) اي نوعان وكثيرا
ما يصحان تحت القسم الواحد قسمين فاندفع قول المحشي كان الاولى ان يقول نوعان
اذ لا يكون جزء القسم قسمه تامل (قوله) احدى ما قليل) اخذ من قول المصنف
وهو دون القلتين واذا كان الماء جاريا فالصيرة بالجهرية بنفسها لانها حارة على مذهبها
طالبة لاما ما هي منفصلة حكوان اصلت حسا فاذا كانت النجاسة واقعة نجست
كل جزء من علمها اذا كانت قليلة ولو طالت القصة المعروفة بخلاف ما قبلها فانه لا ينجس
نم ان اجتمع الجريات كلها في نجوسية وكانت قلتين فاكثروا لتغيرها طهورا ولو تفرقت
بعد ذلك فان كانت النجاسة سائرة نجست الجارية التي هي فيها فقط والتي ترمي بعدها على محلها
حكم القصة (قوله) وهو الذي حلت فيه) هو قيد في مفهومه تفصيل فان لم يحل فيه ولا قته
وهو قليل نجس ايضا وان لم يحل فيه لكن تغير بريح النجاسة التي على الشط لم يضر لانه مجرد
استرواح (قوله) نجاسة) اي نجاسة بخلاف غير النجاسة وهي المفقوعة كما اشار اليه
الشارح بقوله ويستغنى الخ (قوله) تغيرا م لا) اخذ هذا التعميم من الاطلاق هنا والتقييد
في القسم الاخر بقوله تغير وهذا التعميم عندنا واما عند الامام مالك فلا ينجس الماء ولو قليلا
الا بالتغير واختاره كثير من اصحابنا وفيه فسخة (قوله) وهو الخ) الجملة خالية كما اشار اليه
الشارح بقوله والحال انه الخ وقوله انه ما بالذوالرفع على انه حبران وقوله دون القلتي اي
يقبلا فلو شئ في كونه دون القلتي فلا ينجس (قوله) ويستغنى الخ) اعاد ذكره الشارح هنا
مع انه سابق في محله عند قول المصنف ولا يعني عن شي من النجاسات الا البسمة من الدم والقيح
لتنقيده كلام المتوفكا قال هذا اذا كانت النجاسة نجاسة بخلاف غير النجاسة كما تقدم
التثنية عليه فاندفع قول المحشي هو تكرار لانه سابق في كلام المصنف (قوله) من هذا القسم
لا يعني ان هذا القسم الماء القليل الذي حلت فيه نجاسة وكيف يصح استدعاء المذكرة
وقوله انه مع انهم من الاعيان النجسة ولو قال ويستغنى من النجاسة الخ لكان اظهر وجواب

والتغير بطول المكث فانه
طهور (و) القسم الرابع
(ما) نجس) اي متنجس
وهو قسمان احدى ما قليل
(وهو الذي حلت فيه
نجاسة) تغيرا م لا (وهو)
اي والحال انه ماء (دون
القلتين) ويستغنى من هذا
القسم

انه على تقدير مضاف والتقدير ويستفي من نجاسة هذا القسم الخ لكنه اتى على وضوح
المعنى وتلوه والمراد (قوله الميتة) يجوز فيها التقفيف والتشديد وقوله انى لادم لها سائل
اى شأها ذلك ولوقر ان لها دما يسيل بخلاف القى لها دم سائل بحسب الشأن وان لم يكن
لها دم سائل الصغر هامشلا كالشدة وعواقرها وانما ذلك فى سبيل دمه وعلمه فنهى يجرى شق
عضومه أولا قال بالاول الرملى بما للقرانى لانه لم يجز انى يجرى بها لادم
الحرمن لم يقم من التعذيب وله حكم ما لا يسيل دمه فيما يظهر من كلامهم مما يكون الاصل
فى الماء الطهارة فلا تنجسه بالشك ويحتمل عدم العضولان العضو رخصة فلا يصر اليها الا يقين
(قوله عند قتلها) عطف لقوله سائل وقوله او شق عضو منها اى فى حياتها والعضو يضم
العين وكسر هاء هو واحد الاغصه كما قاله فى المختار (قوله كالتباب) المراد به المعروف
او ما يشبهه الخ والخل والقمل والبق ومثله هو النفس والعقرب والسحلى والبراغيث
والوزغ والتمير يثاوى الكبير منه يسمى بام ارض والغبار كمن ذب أب اى طرد رجع
لانه كلما طرد رجع ولا يبعث أكثر من أربعين يوما وكذا فى النار التعذيب اهلها لا تعذبها وكان
لا يفتح على جسده صلى الله عليه وسلم ولا على ثيابه وهو اجهل الخلق لانه يلقى نفسه على ما فيه
هلاكه واسمه أبو حمزة واسم البرغوث ابو عدى واسم القمل أم عقيقة وروى انه صلى الله عليه
وسلم سمع رجلا يسب برغو فاقبال لانه سمع فاجبه يخطئ نيا الصلاة الفجر وهو يتولد أولا من التراب
لا سيما فى الاماكن المظلمة وله آيات بعضها وخرطوم يمس به والقمل يتولد من العرق
والوسخ وهو من الحيوان الذى اناؤه كبر من ذكوره ومن طبعه ان يكون فى الاجسام أجسام
وفى الاسود اسود وفى الأبيض أبيض وهكذا (قوله ان لم تطرح فيه) اى بان وقعت بنفسها
او كانت ناشئة منه كدود الخ والجن والكلام فى الميتة ومثلها الحية اذا ماتت فيه فان
طرح حية لم يقضى قبل وصولها اليه بحسبه وان لم تعبره ولو كان الطارح لها غنم غنم او بهيمة
على الراجح نعم لا يضر طرحها بالريح فقط فان طرح حية ولو ماتت قبل وصولها اليه او ميتة
فأحييت قبل وصولها اليه لم يضر فى الحالتين على الراجح ولو ماتت فى الثانية قبل وصولها اليه
فتكون طرح حية وميتة وصلت ميتة لكن أحييت ميتة فلا تنقض أيضا على المعتد خلافا لما قاله
الشبرا على لان حياتها صيرت لها اختيارا فى الجثة ولو وجدت فى الماء وشق فى انما وقعت
بنفسها او طرح فيه فهل يعنى عنها ولا الذى أجاب به الرملى عدم العضول لانه رخصة فلا يصر
اليها الا يقين وبعضهم أجاب بالعضو هلا بالاصل المتقدم (قوله ولم يغيره) فان غيرته ولو يسيرا
تنحس ولا يضر بغير زوال نعم مادام قديرا (قوله وكذا النجاسة الخ) اى فهمى مستثناة أيضا
ولو كانت من معطوفه التى لا يدرى كمها الطرف بسكون الزمان اى البصر والمراد الطرف
المعتدل بخلاف كل من الضيق والشد اى القوى ولو كان الطرف لا يدرى كمها الطرف والا
موافق لما وقت عليه ولو كانت مخالفة لادر كمها لا يعنى عنها ولو شق هل يدرى كمها الطرف والا
عنى عنها علا بالاصل كما قاله ابن حجر ومقتضى ما تقدم عن الرملى عدم العضو ومقتضى كلام
الشارح انه لا فرق فى النجاسة المدكورة بين ان تكون فى محل واحد او محال لكن قيد
بعضهم العضو مما لا يدرى كمها الطرف بما اذا لم يكثر بحيث يتجمع منه ما يحس قال الرملى فى شرحه

الميتة التى لادم لها سائل
عند قتلها او شق عضو منها
كالتباب ان لم تطرح فيه ولم
تغيره وكذا النجاسة التى
لا يدرى كمها الطرف

وهو كما قال اى حيث كثر عرقوا الا ينعق عنه كما قاله الشبرا المسمى عليه وأطلق الشيخ عليه
العقولان العبرة بكل موضع على حدة فان قيل كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها
الطرف أجب بأنه يمكن تصويرها اذا غلب الغياب على النفس وطب ثم وقع فيما قبله او ما وقع
فانه لا ينحس مع انه علق في رجليه نجاسة لا يدركها الطرف ويمكن تصويرها ايضا اذا رأى قزى
البصر دون معتدله فانه لا ينحس ايضا (قوله فكل منهما) اى من المنة التي لا دم لها سائل
والنجاسة التي لا يدركها الطرف وقوة لا ينحس المانع كان الاولى ان يقول لا ينحس الماء القليل
لان الكلام فيه ولعله عبر به اشارة الى ان حكم المانع حكم الماء القليل في ذلك المصاوم
بالاولى (قوله ويستثنى ايضا) اى كما استثنى ما تقدم ومما دامه نستثنى هذه الصور من
حيث العقول عنها لا يقيد كونها في الماء (قوله صور مذكورة الخ) منها قليل دخان النجاسة
وهو المتصاعد منها بواسطة نار ولومن يحور يوضع على نحو سرجين ومنه ما جرت به العادة
في الحمامات وقيد ابن حجر العسقلاني اذا لم يكن يغسله ولم يكن من مغلط ونظائر كلام الرملى
الاطلاق ونحوه بدخان النجاسة بجوارها وهو المتصاعد منها بالواسطة فانها هو ظاهر ومنه الريح
الناخرج من الكفوف ومن المبرق هو ظاهر فالوصلا منه قرينة وجعلها على ظهره وعلى يها صحت
صلاؤه ومنها قليل شعر من غير ما يحول يقيد ان يكون من غير المغلط ويعنى عنه في نحو
التصاص أ كرم غير وهذا بعد اقصاه وأما مع اتصاله فهو ظاهر ومنها ما تلقى به القيران
في بيوت الاخلاصة وان شرد فيها ومنها الاقضية في الجبن ومنها الزبل الواقع من البهجة حال حملها
في اللبن ومنها السرجين الذي يتخذه فيعق عن الخبز سواء كله منقردا او في مائع كان وطبخ
ومثله الخبز المقمر في الدبس فانفت في اللبن وغيره عني عنه وهل يعنى عنه في الصلاة أو لا قال
الرملى لا يعنى عنه جهله في الصلاة وحال العلامة الخطيب فقال يعنى عنه فيها ومنها ما يقع
في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقشتمو الضابط في ذلك ان جميع ما يشق الاحترازه غالبا
فهو مفر عنه (قوله وأشار القسم الثاني الخ) قال المحقق فيهما من اى من ان جزء الشئ
لا يكون قسما له فكان الاولى تسميته بالتويع لكن تقدم لك ما فيه فلا تغفل (قوله بقوله)
متعلق بأشار (قوله او كان كثيرا) أشار بتقدير كثيرا الى ان المدار على الكثرة وتلك قال
قلتین فأ كثر وأشار الى ان قول المصنف قلتین ليس يقيد بضابط الكثرة ان يكون قلتین فأ كثر
لكن بشرط ان يكون من محض الماء ولو مستعملا ولو كان معه مادون القلتین وكله بما مرود
او نحو فهو في حكم مادون القلتین في تحسبه بمجرد الملافة وان جاز التطهير به لان الاول من
قبيل الدفع والثاني من قبيل الزحف والدفع أقوى من الزحف غالبا وقولنا غالبا احتراز من الاحرام
فانه يدفع السكاح ولا يرفع لانه اذا كان محرما ونكح فلا يصح السكاح فقد دفع الاحرام السكاح
واذا نكح وهو حلال ثم أحرم لم يطل السكاح فلم يرفع فيه يكون الرفع أقوى من الدفع هاهنا
(قوله فتعبر) اى عقب حلول النجاسة فيما أخذ من الماء الدال على التعقب فلو تغير بعد عدة
لم يضر ما يعلم ان سمة تعبر بها والمبادىء ان المراقبة كماله ما اذا تغير بعضه فالتعبر بنحو وكذا
الباقي ان لم يبلغ قلتین فان بلغها فهو ظاهر ولا فرق في التعبر بين ان يكون حسبا او تقديرها
بان وقع في الماء بنحو وان وقع في حلقه كالبول المقطع لراثة واللون والطعم فيسود ومخالفا

فكل منهما لا ينحس المانع
ويستثنى أيضا صور
مذكورة في المبسوطات
وأشار للقسم الثاني من
التقسيم الرابع بقوله (او كان)
كثيرا (قلتین) فاكثرا
(فتعبر).

أشد الطم طم النخل والقرن لون الحبر والريح ريح المسك فلو كان الواقع قدر رطل من البول
 المذكور فنقول لو كان الواقع قدر رطل من النخل هل يغير طم الماء أولا فان قالوا بغيره حكمنا
 بنجاسته وان قالوا لا يغيره فنقول لو كان الواقع قدر رطل من الحبر هل يغير لون الماء أولا فان
 قالوا بغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره فنقول لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير
 ريحه أولا فان قالوا بغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره حكمنا بطله وهو هذا اذا كان
 الواقع فقلقت فيه الاوصاف الثلاثة كان فقلدت واحدة فرض الخصال المناسبة لها فقط ومثله
 يجرى في الطاهر على المعقد خلا للمجشي ولو زال تغيره لا يثنى او يمس ولو متجسسا او عاينا
 صفة النجاسة كان زال الطم بالمسك زال تغيره او بما وافق صفة الواقع كان زال الطم بالنخل
 لم يزل نفسه لان التغير لم يزل بل استمر وخرج بقول المصنف فتغير ما اذا لم يتغير فانه لا يتبين
 لان الماء الكثير لا يتبين بمجرد الملافة سواء كان في محل واحد او في محال مع قوة الاتصال
 بحيث لو سرك واحد منها تخر كاعتيقا بصره الاخر ولو ضعيفا ومنه يعلم حكم حضان بيوت
 الاطعمة فاذا وقع في واحد منها نجاسة لم يتغيره فان كان بحيث لو سرك الواحد منها تخر كاعتيقا
 بصره لم يجاوره وهكذا وان الجموع قلتن فما كثر لم يحكم بالتجسس على الجميع والاحكام
 بالتجسس على الجميع ان كان ما وقعت فيه النجاسة متصلا بالباقي والاتجسس هو فقط (قوله
 يسيرا او كثيرا) بجوار ومخالط وانما ضرر هذا التغير اليسير بالجوار دون ما تقدم في الطاهر
 لغلط امر النجاسة (قوله والقلتان) اي المتقدم ذكرهما قال فيها العهد الذي كرى والقلتان
 في الاصل الجمرتان العظيمتان فالتفة الجرة العظيمة سميت بذلك لان الرجل العظيم يقلها اي
 يرتفعها والواحد منهما اتسع قربين ونصف من قرب الحجاز والقربة لا تزيد على ما قدر رطل بقدر ادى
 وفي عرف الفقهاء اسم الماء المعلوم ولذلك قال المصنف جسمته رطل فلا حاجة لان يقال
 ومقدار وزن مظهر القلتين جسمته رطل لا بالنظر للاصل وهذا بيان لمقدارهما بالوزن
 وبيان مقدارهما بالمساحة ان تقول اذا كان محلها مائرا فضايطه ان يكون ذراعا ورعا
 بذراع الا دعى طول او عرضا وعمقا فيبسط الذراع من جنس البيع فيكون كل منها خمسة
 ارباع ويعبر عنها بالاذرع القصيرة فتضرب خمسة الطول في خمسة العرض تبلغ خمسة وعشرين
 ثم تضرب الحاصل وهو خمسة وعشرون في خمسة العمق يحصل مائة وخمسة وعشرون ذراعا
 يخص كل ذراع اربعة ارباع ففي المائة رطل في المائة ذراع اربع مائة رطل وفي الخمسة والعشرين ذراعا
 مائة رطل فالجموع جسمته رطل وهو مقدار القلتين من غير زيادة ولا نقص واذا كان محلها
 مدورا كتم البئر فضايطه ان يكون ذراعا عرضا وذراعا عمقا ومتى كان العرض ذراعا
 كان المحيط ثلاثة اذرع وسبعه لان المحيط لابد ان يكون ثلاثة امثال العرض وسبع مثله
 فيبسط كل من الطول وهو العمق والعرض والمحيط ارباعا لوجود الربع في مقدار القلتين
 في المربع ونسبى اذرع قصيرة كما علمت فيكون العرض اربعة اذرع والطول عشرة والمحيط
 اثني عشر واربعة اسباع فتضرب نصف العرض في نصف المحيط يخرج اثنا عشر واربعة
 اسباع عا لا يقتضى فاعتد بهم وان لم يظهر لها هنا فائدة لانها كانت قبيل الضرب اثني عشر
 واربعة اسباع ثم تضرب الحاصل في عشرة الطول يحصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة اسباع

فان ضرب الاثنى عشر في العشرة بمائة وعشرين وضرب الاربعة اسياع في العشرة بأربعين
 سبعمائة وثلاثون سبعمائة صحيحة يبقى خمسة اسياع وهي زائدة قال بعضهم وهم اصل
 التقريب لكن الراجح ان معنى التقريب يظهر في النقص لا في الزيادة واذا كان مغلما مائتة
 فضايله ان يكون ذراعا ونصفه ذراعا ونصفه طولا وذراعا عينا فليس كل من العرض
 والطول والعرض اربعة او يعبر عنها بالاذرع القصيرة كما سبق فيكون العرض ستة اذرع ومنه
 الطول ويكون العرض ثمانية اذرع فتضرب ستة العرض في ستة الطول يحصل ستة وثلاثون
 نأخذ ثلثها وعشرها ويجمعها خمسة عشر وثلاثة اسياع وتضرب ذلك في عملية العنق يحصل
 مائة وأربعة وعشرون وأربعة اسياع لان ضرب العشرة في الثانية بمائتين وضرب الخمسة
 في الثمانية بأربعين وضرب ثلاثة اسياع في عملية بأربعة وعشرين خصاصون منها بأربعة
 صحيحة والباقي أربعة اسياع فالجميع مائة وأربعة وعشرون وأربعة اسياع وذلك مقدار
 الفنتين الا خمس ربع وهو قدر التقريب قد سببر (قوله خمسة مائة رطل بغدادى) هذا
 بالبغدادى وأما المصرى مائة رطل وستة واربعون رطلا وثلاثة اسياع رطل وبالدمشقى
 مائة وسبعة اوطال وسبع رطل وكل هذا على تصحيح النووى والرطل بكسر الراء على الاصح
 ويجوز القبح (قوله تقريبا) تميز بحول عن المضاف والاصل تقرب خمسة مائة رطل بغدادى
 اى مقربا بمعنى ما يقرب منها فلا يضر نقص رطل او رطلين على الانهر في الروضة (قوله في
 الاصح) اى على القول الاصح وهو المقد (قوله فيما) اى في كونها خمسة مائة رطل وكونها
 تقريبا ومقابل الاصح في الاقل ما قيل من انها مائة رطل وما قيل من انها مائة رطل
 ومقابل في الثانى التحديد وعليه فيض النقص وان قل (قوله والرطل البغدادى الخ) وأما
 الرطل المصرى ثمانية وأربعة واربعون درهما وقد علمت مقدار الفنتين عليه (قوله عند
 النووى الخ) وأما عند الراعى ثمانية وثلاثون درهما وهو خلاف المقد (قوله وزلزال المصنف
 قسما خامسا) اى من حيث التصريح بموقعه والافهود اخل في الماء المطلق وأشار الشارح
 الى انه كان الاولى للمصنف ان يكرهه كالمكره الا ان يقال انما علم المكره وما يشاع عنه من
 الضرر لكن الحرام فيه ضرر ديني والمكره وفيه ضرر ديني وانظر أيها ما هم اعتناء به كره
 وقوله علم الابدان مقدم على علم الاديان يقتضى ان الثانى أشد اعتناء (قوله وهو) اى القسم
 انما هو الذى تركه المصنف وقوله الحرام اى استعماله كما هو ظاهر وأشار اليه الشارح بالتشديد
 حيث قال كالوضوء الخ ولم يقل كلمة الخ مع انه مقتضى التشديد والحاصل ان الماء يقترب
 الاحكام الخمسة فيجب استعماله في القرض ويندب استعماله في النقل ويحرم استعمال
 المغسوب والمسبل ويكره استعمال المشتمى ويكون خلافى الاولى كما مر من ان الزالة نجاسة
 ويكون مباحا وهو ما يطلب استعماله ولا تركه

(فصل ل)

اى هذا فصل ومناسبة هذا الفصل للذى قبله مشاركة الله ابيغ للماء في التطهير وذلك قال في
 التصرير المپهرات اربع ما هو تراب ودابغ وتقتل (قوله في ذكر كثرى) اى بالصرح في قوله
 وعظم الميتة وشعرها نجس وبالزوم كما في قوله وجلاود الميتة تطهر الخ فانه يستلزم انها نجاسة

خمس مائة رطل بغدادى
 تقريبا (في الاصح) في سبعا
 والرطل البغدادى عند
 النووى مائة وعشرون
 وعشرون درهما وأربعة
 اسياع درهم وترك المصنف
 قسما خامسا وهو الماء المظهر
 الحرام كالوضوء مما يشعوب
 او مسبل للشرب
 (فصل ل)

في ذكر كثرى

قبل الدبغ وقوله من الاعيان المتخصة بيان لشيء المهم ولوعبر بالمتخصة بدل المتخصة لكان
 اولى لان ما ذكره المصنف هنا يخص العين وله غير بالمتخصة لغيره الخاصة علم بالمولد لانها
 كانت طاهرة في الحقيقة على ان جلود المتخشين بالثياب المتخصة يجامع ان كلا يظهر بما يعتبر
 في تطهيره وفي كلامه حذف الواو مع ما عطف والتقدير في ذلك كرشى من الاعيان المتخصة
 وأحكامها فان قوله يظهر بالدباغ حكم من أحكامها وقديرة اليعنى عن ذلك قوله وما يظهر منها
 بالدباغ فان المقصود من ذلك الحكم كما لا يخفى (قوله وما يظهر منها بالدباغ) أي وذ ك ما يظهر من
 الاعيان المتخصة بسبب الدباغ وقد ذكر ذلك بقوله وجلود الميتة تظهر بالدباغ وقوله وما لا يظهر
 أي وذ ك ما لا يظهر منها بالدباغ وقد ذكر ذلك بقوله الاجلد الكلب الخ (قوله وجلود الخ)
 الواو في ذلك وفي نظيره للاستئناف والمصنف يستعملها كثيرا كما سيأتي في قوله وفروض
 الوضوء الخ ونواقض الوضوء الخ والاعمال المستنوعة الخ وهكذا يخرج بالجلود غيرها كالشعر
 فلا يظهر بالدبغ على المعتمد لكن يعنى عن قلبه وقبل يظهر بها وان لم يتأثر بالدبغ كذن الخمرة
 فانه يظهر بها لوانه يوردها في الدبغ يظهر بها للضرورة لانه لو لم يظهر لجس النحل والضرورة الى
 طهارة الشعر (قوله الميتة) انما عبر بالمتنطر للاغلب والمراد الميتة حقيقة او حكما فلا
 يرد ما لو سلخ جلد حيوان مع بقاء حياته فان ذلك يادوا وحيوانه في حكم الميتة (قوله كلها)
 بالرفع نو كيد للجلود وليس بالجرح نو كيد الميتة لانه لا يتكرر مع ما بعده وهو قوله سواء في ذلك
 ميتة ما كول اللحم وغيره وقد أخذ الشارح ذلك التعميم من جعل الاضافة في جلود الميتة
 للاستغراق ومن الاستثناء أيضا في قوله الاجلد الكلب الخ فانه معيار العموم يعنى انه لا يكون
 الا من عام (قوله تظهر) أي ظاهرا وباطنا والمراد بالظاهر ما ظهر من وجهه وبالباطن
 خلافه وهو ما لوشق يظهر وقيل الظاهر ما لا في الدبغ والباطن ما لم يلاقه وعليه جرى المحشى
 تبع الشئ الخطيب وهو ضعيف والمعتقد الاول دليل قوله ما اذا قلنا بطهارة طاهره دون باطنه
 جازت الصلاة عليه لاقية فان ذلك يصدق بما وصى على كل من وجهه قال الزركشى فتنبه
 لذلك فقد رأيت من يغفل فيه وواعلم ان الجلد بعد ديقه يصير كوثب تحس الاقائه للدباغ الجص
 او الذي تحس به فلا يصلح فيه ولا عليه قبل غسله (قوله بالدباغ) نوعه بالدباغ لكان اولى
 لتأويلهم اشتراط الفصل مع انه ليس كذلك فالواقع الجلد على الذابح او بالعكس فالدبغ طهر
 (قوله سواء في ذلك) أي في الحكم بطهارة الجلد بالدباغ ولا يخفى ان سواء غير مقدم وميتة
 ما كول اللحم وغيره مبتدأ مؤخر والاصل ميتة ما كول اللحم وغيره سواء في ذلك (قوله ميتة
 ما كول اللحم) كنية الشاة والخليل وقوله وغيره أي وميتة غير ما كول اللحم كنية الخبز والذئب
 (قوله وكيفية البئخ) أي وصفة الدبغ المتق ودفن من فكاكه قال مقصود الدبغ ولوعبر
 بذلك لكان أظهر لان المتبادر من الكيفية ان ياتي بالدباغ ويضعه على الجلد معن ولا ليس
 مرادا (قوله ان ينزع الخ) وضابطه ان لا يعود اليه المتق لو وقع في الماء عرفا ولا ينظر
 للنقع مدة طويلة على خلاف العرف فان ذلك قد يترتب عليه التثنية ولو لشيء الصلب كالخشب
 (قوله فصول الجلد) أي زوائده وقد بينها بقوله مما يعقنه أي من الاشياء التي تجعل فيه
 عنقوة وقد بين تلك الاشياء بقوله من دم ونحوه كقطعة لحم فهو بيان لبيان قلبه (قوله بئش)

من الاعيان المتخصة وما
 يظهر منها بالدباغ وما لا يظهر
 (وجلود الميتة) كلها (تظهر
 بالدباغ) سواء في ذلك ميتة
 ما كول اللحم وغيره
 وكيفية البئخ ان ينزع
 فصول الجلد مما يعقنه من
 دم ونحوه بئش

مستحق ينزع ولا يدمن توسط الماء ان لم يكن هناك وطوبه في الخلد او في الحمام ينزع والاذ لا يفتطرط
 وشبه بطهرها الماء والقرنط محمول على التسبب او الطهارة الكاملة وقوله لم يصب بكسر الماء
 وتشديد الراء مكسورة أي فيه سرافة أي الذبح في اللسان عند ذوقه بخلاف ما ليس حرقا كتراب
 ولم يخلو كني وكذا في التشبب ويتحقق به الواء لانه وان يخفف ظاهر الكن فساد مستوفيه
 (قوله كفض) أي وشبه بالوحدة وشبه بالثلاثة شجر طيب الزاوية من الطعام بدخ بورقه
 فيضرح المذبح غايض (قوله ولو كان الخ) جعلها شرطية وان ذلك كرها جوازا وهو قوله كني
 في المذبح ولو جعلها غاية لكفاء كقوله صلى الله عليه وسلم لم يرد التزويج النفس ولو خاف من حديد
 لكن قدما السارح التوضيح المجتدي (قوله نجسا) ولومن معلق والنفس وان كان لا يظهر
 بمعنى انه لا يرفع ولا يذبح لكسب محيل لان الذبح احالة لا ازاله التوضيح التسخين به اذا جعلها يقوم
 مقامه ويفصل من المخلط سبعا احدها من التراب ويفصل من غيره ولو طاهر امره فانه اذا كان
 نجسا تنجس به واذا كان طاهرا تنجس بوضعه عليه فيعود عليه بالنجاسة فيصير كتراب تنجس
 كاس (قوله كذوق جام) بالزال او بازاي فهم الفتان والجام ليس شقيد وسارة غيره كذوق
 طير (قوله كني في الذبح) جواب لو بناء على جعلها شرطية كاس (قوله الاجلدة الكلب)
 استثنى من الجلود والكلب ما خوذ من التسكيب وهو النباح ويجمع على كلب وكلاب ويجمع
 اكلب على اكلب ويجمع كلاب على كلابات (قوله والخنزير) أي والجلدة الخنزير ولو قرض له
 جلده والاذ لا جلده ولو شرد في لحمه كما تنقل عن صاحب العدة وقيل هو نوتان نوع له جلده نوع
 لاجلده وكلام المصنف محمول على أحدهما والخنزير ما خوذ من الخنزيرة وهي الفتوة ويجمع على
 خنازير (قوله وما تولد منهما) كأن أحصل خنزير كلة او كلب خنزير فقتلوا ولم يولد
 جلد به الذبايح كانه وما أحسن قول بعضهم

حرق تنجس ولو كان
 الحرق نجسا كلب ذوق جام
 كني في الذبح (الاجلدة
 الكلب) والخنزير وما تولد
 منها او من أحدهما مع
 حيوان طاهر

اذا طاب أصل المرء طابت فروعه • ومن يجب جادته الشوك بالورد
 وقد يصح القرع الذي طاب أصله • لم يظهر مرآته في العكس والطرد
 (قوله او من أحدهما مع حيوان طاهر) كأن أحصل كلب أو خنزير شافقا ولم يولد
 لا يظهر جلد به الذبايح سبعا الاخص الاصليين كافي القاعدة المشهورة وهي
 يتبع القرع في اقتساب أباه • ولائم في الرق والحسرية
 والازكاة الاخف والذين الأعلى • والذي اشتد في جرائمه
 وأخص الاصليين رجسا ونجسا • وكاسا والاكل والاضحه
 فيتبع الولد في التسبب وتوابعه أباه ويتبع أمه في الرق ان كانت دقيقة ولو كان أبوه حرا الا ان
 كان من أمته أو أمه فرعه او من أمه فخرجه بها ووطنها زوجته الحرة وأمهه ويتبع أمه
 في الحرية ان كانت حرة ولو كان أبوه رقيا اعتبأ بأمهه ويتبع في الزكاة الا ان فولد بين
 يفرقوا بل ذكر كذا بالقرآن الاخف ولولو لم يبرز كوى وغيره فلاز كذا اعتبأ بالاخف
 ويتبع في الدين الاعلى فلولو لم يبرز مسلم وكافرة فهو مسلم لان الاسلام يعمل ولا يبلى عليه ويتبع
 الاشدة في الحر او فولد بين ما كولى يرى وحشى وغيره أو تلقه الحرة فله في الدين فلولو لم
 بين كلبى وشجوى وقوله شخص قد يتهدية الكلبى ومثلها الغرة ويتبع أخص الاصليين في

الحياسة كما هنا وفي الذبح فالوفاة بين من يحل ذبيحته ككتابي ومن لا يحل ذبيحته كوثني لم يحل
ذبيحته وفي الشكاح فالوفاة بين من يحل منا كته ككتابي ومن لا يحل منا كته كوثني لم يحل
منا كته وفي الكل فالوفاة بين ما كوله وغيره لم يحل أكله وفي الاخصية فالوفاة بين ما يضي به
وما لا يضي به لم يتجزأ التضحية ومثلها العقيقة وشمل كلام المشرح ما لو كان الحيوان الطاهر
آدميا كالواجل كلب آدمية فالوفاة بين من ولو كان على صورة الآدمي نعم يحل عنه وهكذا قال
الشيخ ابن حجر والمحقق عند الرمي انه طاهر لكونه على صورة الآدمي وقد قال الله تعالى ولقد
كرمنا نوحا آدم واما اذا اجبل ما كوله ما كوله كان اجبل نوحا وبقرة لغيره الولد على صورة
الآدمي فانه طاهر ما كوله فلو حفظ القرآن وعمل خطيبا وصلى بنا بعد الانشعاب جازان انشعبي
به بعد ذلك به بلغة فيقال للنا خطيب صلى بنا العبد الا كبر وضحيته به (قوله فلا يظهر بالباغ)
تفريع على الاستئناس واغلام يظهر بالباغ لان الحياة اذا لم تنقذ الطهارة فالباغ أولى (قوله
وعظم الميتة) ومثله قرنوا وطفرها وقلها وايضا ان لم يسلب فان تسلب بحيث لو حسن
لقرع فهو طاهر ومسكه ان لم يته بالوقوع فان تهيا له فهو طاهر ومن العظم القران شق فانها
عظم وهو (قوله وشعرها) ومثله صوفها وبرها وورثها ولو شل العظم والشعر والاشعر
او الريش من مذكة او لا فالامس الطهارة لا لا تعجب بالشك ويحرم شق شعر الحيوان
لما قسم تعذيبه وقيل بكرهته وهو مجمل على ما لو حصل به اذى بمحل عادة (قوله نجس)
أي كل من ما والاعتكاف مقتضى الظاهر ان يقول نجسان (قوله وكذا الميتة) من ذكرا لعمام
بعد الخاص لا فادع نجاسة بقية اجزائها وقوله ايضا أي مثل العظم والشعر وهذا معلوم من
التشبيه في قوله وكذا فهو تركه وقوله نجس لاجابة اليه لانه معلوم من التشبيه
لكن آتي به توضيحا (قوله وأريد بها) أي الميتة وغرضه من ذلك تعريفها (قوله الزائلة)
الحياة الخ) وليس المراد الميتة الملوثة مطلقا والاشمال المذكة وقوله بغيره كاتر شرعية
أي بغيره مع شرعي بان لم يترك أسلاؤه كيت ذكاة غير شرعية كذبح غير المأكول كبقل
وجار أهلي وهو حرام ولو لا راحته من الحياة ولا أخذ جلده وكذبح المأكول ذكاة غير شرعية
كان ذبحه عظم او ذبحه نجوسا ويحرم وكان المذبوح حصيدا (قوله فلا يستغنى الخ)
تفريع على قوله وأريد بها الخ ووجه عدم الاستئناس عدم دخوله حيث في الميتة لانه زائل
الحياة كاتر شرعية وقوله حيث في أي حين اذا أريد بها الزائلة الحياة بغيره كاتر شرعية (قوله
حين المذكة) أي الذي حلقه الروح وأما الذي لم يحل الروح فهو ملحق عافيا بطهارة ويحل
الحسن ولو على صورة كلب ما لم يمتد له الكلب فط عليه لان الله قادر على ان يخلق القرع على
خلاف أصله (قوله اذا خرج من بطن أمه ميتا) أي بسبب موت أمه لا بسبب آخر كوقعتها
على الارض وأما اذا خرج حيا فان كان فيه حياة مذبوح حل ايضا وان كان فيه حياة مستقرة
فلا بين ذبحه (قوله لان ذكاه في ذكاه أمه) أي بسببها ذكاه أمه ذكاهه ولتلك قال صلى
الله عليه وسلم ذكاه الحنظل ذكاه أمه (قوله وكذا غيره) أي وغير الجنين كذلك أي لا يستغنى
ايضا لعدم دخوله في الميتة بالتعريف السابق وقوله من المستثنيات أي كاصيد الميت بضعة
البارحة أي شئ منها في مضمين او بقرها وكلب غير المأدب أي الشارد اذا رمى بالسهم فأت به

فلا يظهر بالباغ (وعظم
الميتة وشعرها نجس) وكذا
الميتة ايضا نجسة وأريد
بها الزائلة الحياة بغيره كاتر
شرعية فلا يستغنى حيث
حين المذكة كذا اذا خرج من
بطن أمه ميتا لا في ذكاه في
ذكاه أمه وكذا غيره من
المستثنيات

وتحذرك (قوله المذكورة في المسولات) أي المحذورات (قوله ثم استثنى من شعر الميتة) ظاهره صيغة الاستثناء من الشعر فقط مع أن ظاهر كلام المصنف أن الاستثناء من العظم والشعر معاً أي أن الحكم ليس قاصراً على ما بل مئة إلا أنه في طاهره يجمع أجوانها كما أشار إليه الشارح بقوله يكتبه قال تعالى ولقد كرمنابى آدم وقضية التكرم أن لا ينجس بالموت وقال صلى الله عليه وسلم سبحانه أقم المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً والمؤمن ليس يقبل بل الكافر كذلك وأما قوله تعالى إنما المشركون نجس فالمراد منه شخصاً لا اعتقاداً لا نجاسة الأبدان ومثل الآية الأولى والثلث بناء على أن الملائكة أجسام كثيفة والحق أنهم أجسام لطيفة لأنهم أجسام نورية لا يبق لهم يعلمونهم صورة وشبه أيضاً السمك والجراد (قوله إلا الآية) أي الشعر إلا الآية على مقتضى صنيع الشارح ولذلك قال كان شعره طاهر وعلى مقتضى كلام المصنف يقال الاعتظم الآية وشعره وقد عرفت أن الحكم ليس قاصراً على ما بل يمتنه طاهرة كلها ولذلك قال الشارح يكتبه

• (فصل) •

هذا الفصل ساقط في بعض نسخ المتن وعليه ما شرح الشيخ الخطيب وهو معقول بيان وسيله الوسيلة لأن الآيات وسيله الماء الذي هو وسيله للطهارة (قوله في بيان ما يحرم استعماله من الآيات) ذكره بقوله ولا يجوز استعماله وآيات الذهب والفضة والآيات جمع آية وهي جمع آناه كسقاء وأسقية ورداءه وآيات في جمع الجمع (قوله وما يجوز) أي بيان ما يجوز استعماله من الآيات وما لا يجوز وما لا يجوز ما قبل الحرام فيصدق المكره ولو قال وما لا يحرم لكان أظهر لكنه عبر بما يجوز لبيان كلام المصنف (قوله وبدأ بالآيات) أي لأن المقصود بالآيات التنبه على ما يحرم استعماله لأنه على خلاف الأصل ولذلك كانت أفراداً مخصصة بخلاف ما يجوز استعماله فإن الأصل في الآيات الحل ولذلك كانت أفراداً لا تكتد وتخصر ولهذا آتى المصنف بعبارة عامة حيث قال ويجوز استعمال غيرها من الآيات (قوله فقال) عطف على بدأ (قوله ولا يجوز) عدم الالتصاق وكذا المسمى من التكاثر ونقل الأذى عن الجمهور أنه من الضمائر وهو المعتقد وقال داود الظاهري بتركها استعمالاً وآيات الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول الشافعي في القديم وقيل الحرمة مختصة بالآكل والشرب دون غيرها أخذاً بظاهر الحديث وهو لا تنسب وآيات الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما وعند الحنفية قول يجوز أنظر وفي القهوة وإن كان المعتقد عندهم الحرمة يقتضي أن يبتلى بشئ من ذلك كما يقع كثيراً تقليد ما تقدم ليختص من الحرمة (قوله في غير ضرورة) فإن دعوت ضرورة إلى استعمال ذلك كروى بكسر الميم من ذهب أو فضة يكحل به الجلاء عنه كأن أخبره طبيب عدل رواية بأن عنه لا تبلى إلا بذلك جزأ استعماله ويقدم المروءة من القضية على المروءة من الذهب عند وجودهما معاً وبعد جلاء عنه يجب كسره لأن الضرورة تقدر بقدرها ولو عبر بالحاجة بدل الضرورة لكان أولى بدليل المثال المذكور (قوله لرجل أو امرأة) دخل في كلامه الخشني لأنه أعمد كراواتي خلافاً لما قاله صنف تلك (قوله استعمال شئ) الخ أي ولو قليلاً وصغيراً فيحرم المروءة في غير الضرورة السابقة والمكحلة والخلال والابرة والمعلقة والمنشط

المذكورة في المسولات
ثم استثنى من شعر الميتة
قوة (إلا الآية) أي
فإن شعره طاهر يكتبه
(فصل) في بيان ما يحرم
استعماله من الآيات
وما يجوز

وبدأ بالآيات فقال (ولا يجوز)
في غير ضرورة وتبرجل أو امرأة
(استعمال شئ)

والنجاسة وضوحا من ذهب وقنصة فيحرم التجبر بالنجاسة المذكورة وهم لو نسبوا التهمة من بعده
 بحيث لا بد من استعمالها لم يحرم ويحرم اخذ نحو ما ورد من التعميم المذهب او القنص
 وما يقاوم من النجاسة وهي الاخذ منه لشحاله ووضع الماقي عنه ثم استعماله انما يمنع حرمه
 مباشرة الاستعمال من انما التقدير اما حرم استعماله في موضع فهو ما ورد فيه واتخاذ منه
 فليس لها حكمة كما قال ابن حجر (قوله او انى الذهب والقنصة) اى الاوانى المعقولة من الذهب
 والقنصة فالإضافة على معنى من كانى قوله من حاتم جديد ويحرم الاستئثار لتعمل او انى الذهب
 والقنصة واخذ الابوة على صنعها ولا غرم على كسرها كالكسرها كالكسرها كالكسرها كالكسرها
 السقوف والجدران بالذهب او القنصة سواء حصل منه شيء بالعرض على النار ام لا واما
 استعماله والجوارس تحته فحما تفصيل فان كان يحصل منه شيء بالعرض على النار وما
 والا فلا واما القنصة فهي حرام مطلقا وهي غير التقوية لانها ترق قطع على نحو السقف ويحرم
 قنصة الكعبة وما اقر المساجد بالذهب او بالقنصة ويحرم كسوتها بالحرير الممزوج كس بالذهب
 او بالقنصة ويحرم التفرج على الحمل المعروف وكسوة مقام ابراهيم والحجر ونقل عن البلقيني
 جواز ذلك لما فيه من التعظيم لشعائر الاسلام واغاية الكفار وهكذا كسوة ثابوت التولى
 وعساكره (قوله لافى كل ولا في شرب) لا يثبت ان التعميم انما هو لاستعمال او انى الذهب
 والقنصة لاذن الاكل والشرب لان ذلك حلال (قوله ولا غيرهما) اى كسوه وغسل
 وازالة نجاسة لكن الطهارة محضه كالا يثبت ويحرم غير الاكل والشرب ثبت بالقياس عليها
 لان الحديث السابق انما صرح بالنهي عنهم لانهم اظهروا وجوه الاستعمال واغلبها (قوله
 وكما يحرم الخ) اشارة الى ان الاستعمال فى كلام المصنف ليس يقيد بل مثله الاتخاذ على الاصح
 ولتوقه الخلاف فيه اقصر المصنف على الاستعمال (قوله ما ذكر) اى من او انى الذهب
 والقنصة (قوله يحرم اتخاذ) اى اقتنائه لان اتخاذه يحرم الى استعماله وغلظه ولو للتجارة
 لان آية الذهب والقنصة ممنوع من استعمالها لكل احد وهذا فارق الجور حيث جاز اتخاذ
 للتجارة فيه لانه ليس ممنوعا من استعماله لكل احد فيصور اتخاذه للتجارة فيه بان يبيعه لمن يجوز
 له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذه للتجارة لمن يصوغه حليا او يجعله دراهم او ذنابير (قوله
 فى الاصح) هو الحق ومقابل القول بجواز اتخاذ او انى الذهب والقنصة لان النهى انما ورد
 عن الاستعمال دون اتخاذيه قال ابو حنيفة ومثل الاتحاد بين البيوت والجبال بالذهب
 او بالقنصة (قوله ويحرم ايضا) اى كما يحرم انما الذهب والقنصة (قوله انما المطلق) يفتح الميم
 وكسر اللام وتشديد اليا من طلى فى المختار طلاء الذهب وغيره من باب دوى ولم يذ كر فيه اطلاق
 وقاسه مطلق كرمى ومثله المغلى والمقلى والشوى وقال الشيرازي فى المغلى انما يقضى الميم
 وفتح اللام من اغلى ولسنا مطلقى بفتح الميم وكسر اللام لانه لا يقال عليه وضبط العلامة البكرى
 المطلق بضم الميم وفتح اللام وقد عرفت سابقه (قوله ان حصل الخ) فان لم يحصل منه شيء بعرضه
 على النار اقلته لم يحرم والتفصيل فى استعماله واتخاذه واما المطلق نفسه الذى هو الفعل فحرام
 مطلقا وكذلك دفع الابوة عليه واخذها ولا يحرم انما الذهب والقنصة المطلق بضم اللام
 حصل منه شيء بالعرض على النار والاحرام فهو عكس التفصيل السابق ومثل هذا ما لودى

قوله وما يقاوم هكذا يجهل
 والقنصة المشهورة ثبوت
 التورنوع له معصية

(او انى الذهب والقنصة)
 لافى كل ولا في شرب ولا
 غيرهما كما يحرم استعمال
 ما ذكر يحرم اتخاذ من غير
 استعمال فى الاصح ويحرم
 ايضا انما المطلق بذهب
 او قنصة ان حصل

انا الذهب والفضة بحيث ستر الصدأ جميع ظاهره وباطنه ففيه التفصيل المذكور (قوله من
 الظلام) بالمد ككسامة وردا وهو ما يطل به كالمقاموس (قوله من) اي يقول بخلاف غير
 القول فهو كعدم (قوله ويجوز استعمال الخ) وكذا الاختا من باب اوى (قوله انا
 غيرهما) اي الا الذهب والفضة من غيرهما واشار الى ان كلام المصنف على تقدير مضاف
 يدل عليه قوله من الاوى وتشمل ذلك اوائى الكفار لكن يكره استعماله لعدم فهم من
 النجاسة وقوضه صلى الله عليه وسلم من من ادعش كذبيان الجواز ثم ان كانوا يتدينون
 باستعمال النجاسة كطائفة من الجوس يقتلون بابوال البقرة تعالى الى الله تعالى فنى استعمال
 اوائهم وجهان اخذ من القولين في تعارض الاصل والغالب والراجح الجواز على الاصل
 لكن مع الكراهة كملت واوائها مع اخف كراهة ويجرى الوجهان في اوائى مدعى الخمر
 جمع مدمن وهو القم عليه اي المداوم على شربه (قوله النجاسة) كان الاولى ولو نجاسة
 وان كان يمكن ان يقال انما نجاسة النجاسة لعدم جواز غيرهما من باب اوى ولكن جواز النجاسة
 مع الكراهة ان كانت نجاسة لذاتها كائما يافوت لامن حيث الصنعة كائما ينجح يحكم انظرط
 والنفس ما يفتاخر فيه ويرغب في تحصيله وهو الجدم من كل شئ (قوله كائما يافوت) اي
 وز يربطه ومرجان وعقيق وياور (قوله ويجرم الاناء المصنوع) اي استعماله واختاذه واصل
 التصيب ان يكون تلغلل في الاء والمراد هنا الا ان يجرى في جواب الاناء وحواله
 صائح الذهب والفضة بشيئا ونحوه وهل التصيب حرام مطلقا كالتقوية او لا ولعل الثاني
 اقرب فانه ابن قاسم على ابن جرير (قوله بنية فضة) اي بضم ن فضة فالاضافة على معنى من
 وحاصل مسئلة الضبة انها ان كانت كبيرة كالهالزية او بعضها لينة وبعضها حرة
 في الصورتين وان كانت كبيرة كلها الحاجة او صغيرة كلها لينة او بعضها لينة وبعضها
 الحاجة كره في هذه الصور الثلاث وان كانت صغيرة كلها الحاجة ابصت في هذه الصورة
 ولو شك في الصغر والكبر كرهت وقول الحنفي فالاصل الاباحة ضعفه الشيخ عليه ويمكن
 ان يكون مراده بالاباحة عدم الحرمة فيصدق بالكراهة فجميع الصور مباحة بصورة الشك
 وقد يلعبها بعضهم كمن ذلك ولو تعدت ضبات صغيرة لينة فان لم يكن مجموعها بقدر ضبة
 كبيرة لينة كرهت والاحرم لماتهما من انخلاء (قوله كبيرة عرفا) اي في عرف الناس
 وهو ما تعرض على العتول لتلقته بالقبول (قوله لينة) اي موضوعا كلها او بعضها
 فهاتان صورتان تحرم فيهما (قوله فان كانت كبيرة) اي عرفا كما علم مما قبله وقوله الحاجة
 اي موضوعا الحاجة كلها فهذه صورة تتركها والمراد بكونها الحاجة ان تكون لغرض
 الاصلاح لا للغير عن غير الذهب والفضة لان ذلك يعد ضرورة ويجوز فلا نال الذي كله ذهب
 او فضة فضلا عن المصنوع وقوله ياراي الا ما جعني استعمالها واختاذه وفي بعض التسع جازت
 اي النسبة لكن كلام الشارع في الاء كما هو ظاهر (قوله واصغيرة عرفا) اي او كانت
 صغيرة في عرف الناس فجميع الصغر والكبر العرف (قوله لينة) اي موضوعا لينة كلها
 او بعضها فهاتان صورتان تتركها فيها وكذا لو شك في الصغر والكبر كما تقدم (قوله كرهت)
 مقتضى كون الكلام في الاناء المصنوع ان يقول كره (قوله والحاجة) اي كراهته بصورة

من الظلام منى بعرضه على
 التاد (ويجوز استعمال)
 اناء غيرهما اي غير الذهب
 والفضة (من الاوائ)
 النجاسة كانه يافوت
 ويجرم الاناء المصنوع
 فضة كبيرة عرفا لينة
 فان كانت كبيرة الحاجة
 جائز مع الكراهة واصغيرة
 عرفا لينة كرهت والحاجة

تباح فيها (قوله فلا تتركوه) أي ولا تحرم بالاولى بل هي مباحة (قوله اما ضبة الذهب الخ) مقابل لقوله ضبة فضة وقوله قصر مطلقا أي كبيرة كانت او صغيرة لحاجة اولية كلها وبعضها (قوله كما يصحبه التروى) وهو المعقولان التبعين لاشد من التبعين للقصة ولان القصة اوسع من الذهب بدليل جواز انما ظم للرجل منها دونه واجرى اراخى التفصيل في ضبة الذهب ايضا وهو منصف

• (قصة) •

مناسبة هذا الفصل هات السوالين مطهر كان كلام من الماء والذباغ مطهر ولكن كل منهما مطهر عن النجس والسوالين مطهر عن القدر فلا يقال كان الاول اشد كراهية في الوضوء لانه من سئل على انه اشار بقدره عليه الى انهم سئلوا المتقدمة عليه كاسأني وهو لغة الدلائل وآلته وشرا عاستعمال عود وشجرة في الاسنان وما حولها الاذهب التغير وشجرة وبنه واركانه ثلاثة مسائل ومسألة به ومستاك فيه وهو من الشرائع القديمة كابدل بقوله صلى الله عليه وسلم هذا سراكى وسوالك الاقيام من قبل اي من عهد ابراهيم لا مطلقا لانه قول من استاك ونص بعضهم على انهم من خصائص هذه الامة بالنسبة للام السابقة لالانبياء لانه كان للانبياء السابقين من عهد ابراهيم دونهم (قوله في استعمال الخ) أي في حكمه لانه هو المقصود كاذكر ما لصف بقوله والسوال مستحب الخ (قوله آلة السوال) أي الآلة المتسوية بمعنى الاسفالك الذي هو المعنى الشرعى فالاضافة على معنى الام وليست بيانية خلافا لبعضى حيث جعلها بيانية شبه على أن المراد بالسوال العود وشجرة وليس كذلك بل المراد به الاسفالك الذي هو المعنى الشرعى كما علمت ويدل لذلك قول الشارع ويطلق السوال ايضا على ما يستاك به على سلباني (قوله وهو من سنن الوضوء) أي القطعة الخارجة عنه يتيم على ما قاله الرضى من أنه قبل غسل الكفين فيحتاج الى بيعة لانه سابق على بيعة الوضوء فلم تستعمله والداخله فيه يتيم على ما قاله ابن حجر من أنه بعد غسل الكفين فلا يحتاج الى بيعة لشعور بيعة الوضوء والمعقد الاول وعليه قال السوال اول سنن الوضوء القطعة الخارجة عنه وما غسل الكفين فأول سنن الوضوء القطعة الداخلة فيه وأما التسمية فأول سنن القولية الداخلة فيه وأما ذكر المشهور بعدد فاول سنن القولية الخارجة عنه فلا تنافي (قوله ويطلق السوال ايضا) أي كايطلق على الاستيكان للمعلوم من قوله فيما تقدم آلة السوال فهذا يدل على أن الاضافة في ذلك ليست بيانية ولما جعلها المعنى بيانية جعل هذا مستدرا كالعلم على سيق على كلامه والحق أن السوال له اطلاقان الاول بمعنى الاستيكان الذي هو المعنى الشرعى وهذا هو المراد مما سبق والثاني بمعنى ما يستاك به وهو المراد هنا فلا استدراك (قوله من أراك وشجرة) بيان لما يستاك به والاراك كصاحب شجر طويل ناعم كثير الاغصان يستاك بقضائه قال الشاعر

تألفه ان جرت يداى الاراك • وقبلت أغصانه الخضرفاك
فأبعت الى الملوك من بعضها • فأتى والله مالى سواك
وروى أن سيدنا عليا كرم الله وجهه رأى السيدة فاطمة تستاك فقال
حطيت يا عود الاراك بشعرها • ما حطت يا عود الاراك أراك

فلا تتركوه اما ضبة الذهب
قصر مطلقا كما يصحبه التروى

• (فصل) في استعمال آلة السوال •

وهو من سنن الوضوء ويطلق
السوال ايضا على ما يستاك
به من أراك وشجرة

قوله حطيت الخ هكذا يحطه
والعرف في النيتين هكذا
هتبت يا عود الاراك بشعرها
ما حطت مني يا أراك أراك
لو كان غيرك يا سواك قتلت
ما فازني يا سواك سواك
وهما من الكامل مضمر
أغلب الحشر مقطوع
الضرب بضم لا فهما على ما
أنشد فان الجزء الاول من
الشطر الاول عليه يكون
موقوفا ا هـ صحيحه

لو كنت من اهل القتال قتلته * ما كان مني بأسواك سؤالك

والمراد بضوء كل خشن ظاهر من بل القلم اى صفة الاسنان ولو نحو خرقه او اصبع غير المنقشة المتصلة من حي ياذنه بخلاف اصبع نفسه ولو خشنه على المعقد لان زوال الاسنان لا يصبى سوا كما له واصبع غيره غير المنقشة لانها لا تزال بل القلم والمنقشة لانه يطلب هو اوتاهوا وكذلك اذا كانت من ميت واذا كانت من غير اذنه حرم مع الاجزاء عند عدم علم رضاه والاعتبار بالاراك افضل ثم يجزى التخل ثم الزيتون ثم ذى الرمح الطيبة ثم غيره من بقية العيدان وفي معناه ان شرقه فتهتم خمس مرات وبجوزى فى كل واحدة من هذه الخمسة خمس مرات فبالجدة خمسة وعشرون لان افضل الاراك المنقى بالماء ثم المنقى بالورد ثم المنقى بالريق ثم اليابس غير المنقى ثم الزبيب يفتح الرامسكون الطاموس بعضهم يقدم الرطب على اليابس وكذا يقال فى البحر بنوعه هكذا ثم نحو الخرقه لابنائى فيه المرتبة الخامسة ويستقى من ذى الرمح الطيبة عود الرمحان فانه يكره الاينيك لما قيل من انه يورث الجذام والعيادة بقية على (قوله والسؤال الخ) يحتمل ان السؤال بمعنى الاستياك وهو ظاهر ويحتمل انه بمعنى ما يستاك به من عود ونحوه فيحتاج لتقدير مضاف اى واستعمال السؤال عليه جرى الشارح حيث قال (٢) اى استعماله والا قول احسن لعدم احتياجه الى التقدير ولو عبر المصنف بالاستياك كما عبر به فى الشهبس لكان اولى (قوله مستحب) اى استحبه الشارع وطلبه على وجه الاستصحاب لو انظرت صلى الله عليه وسلم عليه وزكر المصنف استحبابه فى كل حال ثم ذكر كراهته للصائم بعد الزوال ثم ذكر كراهته فى ثلاثة مواضع وقد يجب كما اذا تقرر او وقف عليه زوال نجاسة او ربح كره فى شوجعة وعلم انه يؤذى غيره وقد يجرى كان استاك بسوا غيره بلاذنه ولا علم رضاه فان كان ياذنه او علم رضاه لم يجرى ولم يكره بل هو خلاف الاولى ان لم يكن للتعبد به والا كان كان صاحب السؤال عالما او لئلا يكره خلاف الاولى وما كان اصله التدب لا تعتر به الاباحية وانه مرهوا ككله ثلاث مرات عالم يكن لتفسير القدم والا فلا بد من زواله (قوله فى كل حال) اى كقيام وقعود واضطجاع وغيره لان الحال ما عليه الانسان من خيرا وشرو فى كلام المصنف حذف والتقدير وفى كل زمان لاجل الاستثناء الذى ذكره بقوله الابد الزوال الخ فهو استثناء من محذوف وبهذا التقدير يصير الاستثناء متصلا وان لم تلاحظ ذلك فهو استثناء منقطع (قوله ولا يكره تنزيها) اى كراهة تنزيها وانما ذكر الشارح ذلك مع انه معلوم من الاستصحاب لان ظاهر كلام المصنف ان الاستثناء من الاحتجاب فيفيد انه بعد الزوال للصائم لا يستحب ولا يقيدانه يكره فأفاد الشارح ان الاستثناء من عدم الكراهة المقيد يقيدانه بعد الزوال للصائم يكره ولو جعل الاستثناء من الاحتجاب كما هو ظاهر المتن وادفنه بالكراهة كان يقول الابد الزوال للصائم فلا يستحب بل يكره لكان أولى (قوله الابد الزوال) اى زوال الشمس عن وسط السماء اى ميلها الى جهة المغرب ولو تقرر كما فى أيام النجى والمحل التمسيد بقوله بعد الزوال اذ لم يكن مواصلا والا فبكره من قول التها لان عدم الكراهة قبل الزوال لكونه تغريما لنفس اثر الطعام الذى يتعاطاه ليلا وهو مفقود فى المواصل ويكره بعد الزوال او قبله فى المواصل ولو لم يوضو وضوءه او صلاة مثله اعادة للاقل الذى هو الصوم فانه اقل من نحو الوضوء والصلاة

(والسؤال مستحب فى كل حال) ولا يكره تنزيها (الابد الزوال)

(٣) قوله وعليه جرى الشارح حيث قال الخ اهل ذلك فى النسخة التى كتب عليها شيخنا المؤلف والا فلا وجود لذلك فى نسخ الشارح التى يردى فراجع اه

ومن قواعدهم مراعاة الأقل ثم ان تغير النعم بنحو كل نسيان ونوم لم يكره لان التغير حثيث وليس
من أثر الصوم (قوله الصائم) اي ولو حتى يدخل المسك كان نسي النية ليلا في رمضان
فأمسك فهو في حكم الصائم على المعقول فاما قال ابن عبد الحق وان طيب من عدم الكراهة
للمسك لانه ليس في صيام وانما كره السواك للصائم لاطيئة خلوة بعض انشاء اي ربح منه
يكافي خبثا ولو فقم الصائم اطيب عند الله من ربح المسك اي اكثروا عند الله من ربح المسك
المطاول في نحو الجملة وانه عند الملائكة اطيب من ربح المسك عندكم واطيئته تقيد بطلب
ايقاضه وانما قد يكون بعد الزوال لانه يدل عليه خبرا حصلت أم في شهر رمضان فحسبوا يعطون
احد قبل اما الاولى فانه اذا كان أول ليلة منتهى طهر الله اليهم اي نظروا منة ومن نظر اليه لا يعذبه
ابدا واما الثانية فقامت بمسكون وخلاف اقوالهم اطيب عند الله من ربح المسك واما الثالثة فان
الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة واما الرابعة فان الله يامر جهنم فيقول لها استغفري وتزني
اي ابدى اوشك اي قرب ان يستريحوا من تعب الدنيا دار كرامتي واما الخامسة فانه اذا كان
آخر ليلة من رمضان غفر الله لهم جميعا فقال يدل اهل ليلة القدر بارسل الله قال لا تمزق
العامل يعملون فاذا فرغوا من اعمالهم وقوا أجورهم ورواه الحسن بن سعيد وغيره فقيدي
الحديث بالمساو وهو انما يكون من بعد الزوال فان قيل الكراهة لا تكون الا بنهي مخصوص
وهو مستف هنا اجيب بانه غير معتبر عند المتقدمين مع انه قد يقوم مقامه اشتداد الطلب كما يعلم
من كلامهم في مواضع والا قرب لسلامتهم كراهة ازالته ولو تغير السواك كما هو مقتضى طلب
ايقاضه ومحل الكراهة اذا سواك الصائم نفسه فان سواك الغير بغير اذنه حرم لتقوية الفضيلة
على غيره ومثل ذلك ازالته دم الشهيد فان ارادته بوجع جرحا يقطع جوده منه فانزال الدم
عن نفسه قبل موته كره وان ازاله غيره في حياته بغير اذنه او بعموته حرم لتقوية الفضيلة على
غيره (قوله فرضا وقتلا) تعميم في الصوم المعلوم من الصائم (قوله وتزول الكراهة بفروب
الشمس) وكذا بالمولد لانه الا ان ليس بصائم كذا قال الشيخ الطوسي وقال غيره لا تزول بالموت
بل بقيام دم الشهيد الحرمه قال الرمي (قوله واختار النووي) اي من جهة الدليل لانه لم
يصرح فيه بالكراهة وانما هو بطريق القموى لان من جهة المذهب (قوله عدم الكراهة
مطلقا) اي قبل الزوال وبعد (قوله وهو اي السواك) اي بمعنى الاستنائه كما هو ظاهر (قوله
في ثلاثة مواضع) اي بحسب ما ذكره المصنف والافقي تزيد على الثلاثة كما اشار اليه الشارح
بقوله ويتا كذا ايضا في غير الثلاثة المذكورة الخ (قوله اشد استعجابا) اي اقوى نديا وقوله من
غيرها اي منه في غيرها فهو في هذه المواضع كدمنه في غيرها (قوله احدها) اي احد المواضع
الثلاث ولو قال الاول لكان أنسب بقوله مما يأتي الثاني والثالث (قوله عند تغفر الله) اي
لوناو ويحيا وأنهم قوله عند تغفر الله انهم ليس لتغير النعم ولولم لاسن لهو هو كذلك (قوله من
الزمن) اي من اجل انهم في تعليقه والازم بفتح الهمزة وسكون الزاي المعجمة مصدر انهم قال
في الصحاح ازمعن الشيء امسك عنه قال ابو زيد والازم بالمد الذي ضم شقيقه وفي الحديث
ان عمر اسأل الحرف من كلمة ما الدوا محتمل الازم يعني الحجة وكان طبيب العرب اذا دلوا بالجملة
فأصله في اللغة الاسالك واختلف فيه الاصحاب فقال بعضهم هو السكون الطويل وقال

للصائم فرضا وقتلا وتزول
الكراهة بفروب الشمس
واختار النووي عدم
الكراهة مطلقا (وهو)
اي السواك (في ثلاثة)
مواضع اشد استعجابا من
غيرها احدها عند تغفر
الله من الزمن قيل هو
سكون طويل وقيل ترك
الاكل

بعضهم ترك الأكل وأشار المشرح للنفاء بقوله قبل هو سكوت طويل وقبل هو ترك الأكل
 وكان ينبغي أن يقول ترك الأكل والشرب عما طالع في شرح المذهب (قوله وغيره) أي ما عدا
 النوم لأنه سبب ترك الأكل والشرب (قوله) كما كل ذي رية كرهه مثال لغرض الأزم وقوله من قوم الخ بيان لغرض
 الرية الكرية وقوله وغيرهما أي كالغليل والكراث فبما كل من أكل شام من ذلك السواك
 لازالة أقمته خيبة إذا أدمع أو الملائكة (قوله عند القيام) أي الاستيقاظ من
 النوم وإن لم يحصل تغير لانه ظننت لما فيه من السكوت وترك الأكل وعدم سرعة خروج
 الانفاس ولذلك كان صلى الله عليه وسلم إذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك أي يلكبه
 ولا فرق بين النوم ليلا والنوم نهارا (قوله عند القيام إلى الصلاة) أي أراد أن يقبل أو لو من
 قعود وان تكررت ولو صلاة بخاترة مثل الصلاة الطواف ومعهود الصلاة والشكر
 وخليفة الجماعة وغيرهما فإن أحرمت الصلاة قبله لم يقبله عند العلامة الخطيب ويسس بأفعال
 خفيفة عند الرمي (قوله فرما وقلنا) تعمير في الصلاة وقد ورد ركعتان بسواك خير
 من سبعين ركعة بالسواك وهذا لا يقتضي تفضيل صلاة المنفرد بسواك على صلاة الجماعة
 وإن كانت درجاتها سبع وعشرين أو ثمان وعشرين بخبر صلاة الجماعة أفضل من صلاة
 القضاى المنفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس وعشرين درجة لأن درجات صلاة
 الجماعة قد تعدل الواحدة منها كثيرا من الركعات بسواك (قوله ويتأكد أيضا) أي
 كما تأكد في هذه الثلاثة فتقول المصنف في ثلاثة مواضع ليس بقصد (قوله مما هو
 مذكور في المطولات) بيان لغرض الثلاثة المذكورة وقد مثل للثلاث بآيتين وأشار بالكاف
 إلى بقية الكلامة النوم وعند الوضوء قراءة الحديث ودروس العلم والذكر وعند دخول
 السجدة وعند دخول الإنسان بيته وعند جملته ووجهه وأمنه وعند اجتماعه بأخوانه وعند
 العطش والجوع وعند الاحتضار ويقال أنه يسهل خروج الروح في السجدة وإرادة الأكل
 وبعد الوضوء وإرادة السفر وعند القدوم منه فإن لم يقدر على جميع ذلك استألف في اليوم واليلة
 مرة وفيه فضائل كثيرة وخصاله عديدة أعلمها أنه مرضاة الرب مضطلة للشيطان مطهرة
 للقلب مغيب للشبهة مصفحة للخلق مهلكة للأفظة والنماسة طالع للرطوبة بمحمد البصر مبطل
 للشيب مزيل لظهور مضاعف للأجر مرجع للعدوم مضمحل للطعام مرغ للشهوان مذكر للشهادة
 عند الموت وداو صلبا بعضهم إلى سبع وسبعين خصلة (قوله كقراءة القرآن) ويكون له
 اتع وذلة لقراءة (قوله) وأصرار الإنسان وهو المسمى بالقطع بفتح القاف واللام (قوله) ويس
 أن ينوي بالسواك (السنن) بأن يقول نويت سنة الاستياك فلا أمانا اتفاقا من غير أن يحصل
 السنن فلا نوب له وحمل ذلك على ما يمكن في ضمن عبادة كأن رقع بعدنية الوضوء أو بعد الاحرام
 بالصلاة على ما طالع العلامة الرمي والادلا يحتاج لنية لانية ما وقع فيه شمله (قوله) وإن استألف
 يمينه) أي لأنها للتكرمة وليست معاشرلة لقدمه وأخافق الاستقاء ونحوه ويسر
 أن يجعل الخنصر من أسفله والبنصر والوسطى والسبابة فوقه والإبهام أسفل رأسه ثم يضعه
 بعد أن يستألف خلف أذنه اليسرى خلف فيه واقتداءا بالصباية واستحب بعضهم أن يقول في قوله
 اللهم يضره أسناني وشده لثاتي وثبت به لهما في يار الله في نية ما أرحم الراحمين ويسر بلع الريق

واتما قال (وغیره) لبشعل
 تغير القوم بعد أن تم كمال
 ذي رية كرهه من قوم
 وبصل وغيرهما (و) الثاني
 (عند القيام) أي الاستيقاظ
 (من النوم) الثالث عند
 (القيام إلى الصلاة) فرضا
 أو تقلا ريتا كذا أيضا في
 غير الثلاثة المذكورة مما
 هو مذكور في المطولات
 كقراءة القرآن وأصفران
 الأسنان ويسر أن ينوي
 بالسواك السنة وإن يستألف
 يمينه

عند ابتداء فعل السؤال وان لم يكن العود بغيره او بكرة أن ينطول السؤال على شبر لم يقل
ان الشيطان يركب على الزناد ويسن الضلل قيل السؤال وقوله ومن آثار الطعام ما قبل من
الحسن واظرب على الخشيتين أي الخلال والسؤال أمن من الكلبتين يستحب كون الخلال
من عود السؤال أمن انظر المعروف وقوله بكرة فهو المبدئ (قوله وسيد بالجابب الايمن من فمه)
أي الى شفه فهو يفتي بالجابب الايسر الى شفه أيضا من داخل الاسنان وتخرجها (قوله)
وان يمر على شفه حلقه أي بعد امر او على كراسي أضراسه طولاً وعرضاً وعلى بقية
اسنانه عرضاً وعلى لسانه طولاً فالشارح لم يربط ولم يكمل وقوله امر اراطة أي لا شديداً
بحيث لا يتأذى بذلك (قوله وعلى كراسي أضراسه) أي طولاً وعرضاً وعلى بقية اسنانه عرضاً
وعلى لسانه طولاً ولا عرضاً فذكر في طول الاسنان وعرض اللسان لما وقع في الخشيتين من قوله
وعلى لسانه عرضاً بخلاف الصواب لان استعماله في اللسان عرضاً مكرراً كما علمت

• (فصل) •

هذا الفصل هو أول مقاصد الطهارة وتوابعها مقدمه على بقيتها لانه أكثرها باو فرض الوضوء
مع الصلاة تلبس الاسراء لكن مشروعيته سابقة على ذلك لانه روي أن جبريل أتى فعلى الله
عليه وسلم في ابتداء بعثة فعله الوضوء ثم صلى به ركعتين وهو من الشرائع القديمة نسب هذا
وضوء في الوضوء الايمان من قبل والخاص بها الكيفية المخصوصة والفرق في التحصيل الحديث
أتمت العزم المجلوبين يوم القيامة من آثار الوضوء من استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل وظاهر
هذا الحديث اختصاص هذا الوصف وجعله وضوء الكس طرده بعضهم حتى في السقط
ومن رماه الغاسل لوجهه متقبلة لهذه الامة مطلقاً (قوله في فروص الوضوء) أي وسننه لان
المسنة كالم عليه أيضاً في كلام الشارح حذف الواو مع ما عطف فادفع ما قبله أو أسقط لفظ
الفرص لكان أولى وانسب بما بعده (قوله وهو) أي الوضوء هو ما خوض الوضوء
وهي الحسن والنظافة والخلوص من ظلة الذنوب وهو اسم مصدر وقياس المصدر التوضؤ
وزن التكلم لان الفعل وضأ بوزن تكلم (قوله بضم الواو في الاظهر) جرى الشارح على
أنه بضم اسم للفعل وبالفتح اسم لما يتوضأ به وهو الاظهر كما ذكره مقابلته بالضم فيها وقيل
بالفتح فتح ما وقيل بعكس الاول وهذه الاقوال تجري في كل ما كان على وزن فاعول كالغفور
والصبور (قوله اسم للفعل) أي الذي هو استعمال الماء في اعضاء مخصوصة متقبلة
ولا سائر اذ قد لعل الى وجه مخصوص ليسهل الترتيب لان المراد بقولنا في اعضاء مخصوصة
انها مخصوصة ذات كونهما الوجه والدين والراس والرجلين ومقنة من تقديم المقدم وتأخير
المؤخر فيعلم الترتيب بدو تلك الزيادة وحكمة اختصاص الوضوء بهذه الاعضاء كما قيل ان آدم
عليه السلام توجه الى الشجرة فوجهه وتناول منها يده وكان قد وضع يده على رأسه وشئها
برجله فأمر بتطهير هذه الاعضاء والتعير بالفعل والاستعمال للغالب والمدا على وصول الماء
الى الاعضاء الثمانية ولومن غير فعل وهذا معناه شرعاً واما معناه لغة فهو اسم لفعل بضم
الاعضاء سواء كان بنية الام (قوله وهو المراد هنا) أي في الترجمة وفي قول المصنف وفروض
الوضوء الخ (قوله وفتح الواو الخ) معطوف على قوله بضم الواو (قوله لما يتوضأ به)

وسيد بالجابب الايمن من
فمه وان يمر على شفه
حلقه امر اراطة وعلى
كراسي أضراسه
• (فصل) • في فروص الوضوء
وهو بضم الواو في الاظهر
اسم للفعل وهو المراد هنا
وفتح الواو اسم لما يتوضأ به

أي لما يبعد وجهها الوضوء به كلها التي في الأبريق أو في المشاة لأن يصح بيعة الوضوء بها البصر
خلافاً لبعضهم لأنه لم يسمع إطلاقه على ماء البصر مثلاً وقول الغشي أي بالتعليل ليس ظاهر لأنه
لا يشترط التوضوء بالفعل بل الشرط أن يعد وجهاً ذلك (قوله ويشغل الأول) أي الذي هو
التعليل وهو من الشغل الكلي على أجزائه (قوله على فروض وسق) أي وشروط ومكروهات
أما الشروط فقد نظمها بعضهم في قوله

أيا طالبا متى شروط وضوءه • نخذهاء إلى الترتيب إذا كنت سامع
شروط وضوء عشرة ثم خمسة • نخذهاء والتعليل للظهر جامع
• طهارة أعضاء تقاوعه • بحكفة المشرع والعلم فافع
وترك مناف في الدوام وصارف • عن الرقع والاسلام قد تم سامع
• وغيره واستغن فعل وليه • إذا طاف عنه وهو المهد واضع
ولاحل نحو التضع والوضوح المي • سوى ظفر والرص في العين مانع
• ويرى على عضو وبسال مائه • وويل لأعقاب من السار واقع
وتخليل ما بين الأصابع واجب • إذا لم يصل الأيدي فاعلم
• وما مظهر والرتاب شابة • وبعد دخول الوقت انقأت واقع
كتطير بولي فاض واستحاضة • وودي وسقى أو منى يذامع
• وليس بضر البول من ثقبه عت • بكسح على عضو به الدم فافع
• ونضه للاعتراف عملها • إذا تم الأول من الوجه تابع
• ونية غسل بعد هذا فافوا غترف • والأقلاستعمال لاشك واقع
وقد صحوا غلغلام البول أن يرى • خلاف وضوء مخذه والعلم واسع
ووشم بلا صكوره وعظمة يابر • تنشق بالأخوف ويكشط مانع

وأما المكروهات فالأمر في الماء بتقديم اليسرى على اليمنى والزيادة على الثلاث يقينا
والنقص عنها ولو احتقالا والاستعانة بيمين يطرأ أعضاء بلا عذر بخلاف الاستعانة في صب الماء
فإنه لا خلاف لأدنى وأما الاستعانة في احضار الماء فلا بأس بها والمبالغة في المفضضة
والاستنساخ فإلصاقها كما قال بعضهم

مكروهه في الماء شئ أسرفا • ولوس البصر الكبير اعتدقا
أوقدم اليسرى على اليمنى • أو بأوز الثلاث باليمين

(قوله وذ كر المصنف القروض في قوله) أي بقوله في معنى الباطن حتى ظهرها ويضمي
بكرمه في أنقاد وأودع (قوله وفروض الوضوء الخ) استشكل بأن مجازته تقيد أن كل
فرض من فروضه ستة أشياء فيكون المجموع ستة وثلاثين متصلة من شروطه ستة في ستة لأن
الجميع المعروف من قبيل العام ودلالة العام كلية أي محكوم بها على كل فرد فرد واجب بأن
القاعدة أغلبية وقد يكون من قبيل الكل أي الحكم على المجموع أو أن يحمل ذلك تمام تقدم
قريضة على إرادة المجموع كافي قولهم رجال البلدي يحملون الضربة الضالعة وكلام المستغنى من
هذا القليل على أنه قد صدق العمل بالقاعدة الإجماع (قوله ستة) وزاد بعضهم ساجا وهو

ويشغل الأول على فروض
وسق وذ كر المصنف
القروض في قوله (وفروض
الوضوء ستة

الماء الطهور وتلزم بعدهم التراب ركناً في التيمم ورد بالتفريق بأن التيمم طهارة ضعيفة فغيرت بعد التراب ركناً بخلاف الوضوء طهارة قوية فجعل الماء الطهور شرطاً فيهما كما هو شأن الماء غير خاص بالوضوء فلم يحسن عدم ركائفه بخلاف التراب فإنه خاص بالتيمم بحسن عدم ركائفه ولا يرد أنه لا يقدسه في القياس المغلظة لأن الطهارة هو الماء بشرط امتزاجه بالتراب (قوله أشياء) هي اسم جمع شئ لا جمع هو التصديق في قصر شفعاءا لسيديو بمن أن أصلها أشياء كحمر انقلبت حمزة الأولى قبل الشين كراهة اجتماع حمزتين بينهما ألف فوزنها حيث نزل لقراء وقد تعلق بعضهم اختلاف في وزنها فقال

في وزن أشياء بين القوم أقوال * قال الكسائي إن الوزن أفعال

وقال يحيى يحدف اللام فهي أذن * أفعاء وزي وأفي القولين أشكال

وسيدويه يقول القلب صبرها * لقعاء فاقهم فذا تفصيل ما قالوا

ووجه الأشكال في قول الكسائي أنه لا وجه لمنع الصرف حيث أنه لا أفعال لا يمنع من الصرف إلا أن يقال منع من الصرف الحائفا لأفعال بفعلاء لكثرة الاستعمال ووجه الأشكال في قول يحيى أنه يقول أصلها أشياء على وزن أفعلاء فحذفت اللام فصارت أفعاء مع أن الأشياء يجمع على أشياء كهادى وأفعلاء لا يجمع على ذلك (قوله أحدها) أي أحد الأشياء الستة ولو قال أفعال كان أنساب (قوله النية) ويتعلق بها أحكام ستة تعلقها بعضهم في قوله

حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن

أشياء أحدها (النية)
وحقيقة شئ عاقد الشئ
مقتزاة به فكان تراخي عنه

فحقيقة العلة مطاق المقصد وشئ عاقد الشئ مقتزاة به وحكمها الوجوب غالباً ومن غير الغالب قد تنبذ كما في غسل الميت وغسلها القلب لكن ينسب النطق به إلى الساعد والسان القلب وزنها أول العبادة إلى الصوم فإنها مقدمة عليه لعسر من أقبه الفجر والصبح أنه عزم فام مقام النية وكيفية مختلف باختلاف الموى كالصلاة والصوم وهكذا شرطها الإسلام والتمييز العلم بالموى والخبر فلو قال نويت الوضوء أن شاء الله لم يصح أن قصد التعليل أو أطلق فان قصد التبرك أو أن كل شئ واقع بمشئة الله صرح وعدم الأيمان بما ياقبها بأن يستحبها حكماً ومقصودها تمييز العبادات من العادات أو ترتيب العبادة بعضها من بعض فالأول كتمييز غسل الجنابة عن غسل التبرك والثاني كتمييز العمل الواجب من الغسل المندوب ولتلفظ حسن في البيت تيمم ووجهه إشارة إلى أنه يحسن أنه يقصد الإخلاص في العبادة (قوله وحقيقة) أي النية لا بقيد كونها في الوضوء بل من حيث هي وقوله شرعاً أي وأما لعل فطلق المقصد سواء فارت الفعل ولا (قوله قصد الشئ) أي كالوضوء والصلاة والطواف وقوله بمقتضى حال من المقصد لأم الشئ وقوله بفعله أي فعل ذلك الشئ فيجب اقتصرهما بفعل الشئ الموى إلى الصوم فلا يجيب فيه الاقتراح بل لو فرض وأوقع النية فيه معقارئة للفجر لم يصح لوجوب التيب في القرص فهو مستثنى من وجوب الاقتراح وأن الشارع أطام فيه الزم مقام النية كما هو (قوله فان تراخي الخ) ليس من علم التعريف بل هو مختار فزوله بمقتضى فعله والضمير المستتر في تراخي يعود على الفعل والصبر في قوله عنه يعود على المقصد وعكس ذلك خلاف الظاهر وإن قاله الجلي في حاشية المنهج لأن الظاهر أن التراخي هو المتأخر دون المتقدم (قوله

سمى عزما) أى معنى ذلك القصد عزما وكثيرا ما يطلق عليه لأنه من أفراد التسليطة التى هى
 مطلق القصد كأمير (قوله وتكون التبة) أى المد كورة التى هى الركن وينبى أن ينوى
 سبق الوضوء عند غسل الكفين ليصل له ثواب السبق التى قبل غسل الوجه كغسل الكفين
 والمهضة والاستشفاء فان لم ينفذ التبة لم يصل له ثوابها (قوله عند غسل أول بر من
 الوجه) الا واضح عند أول غسل بر من الوجه فكان الأولى ان يقدر أول قبل غسل لان المعتبر
 قرنها بأول الغسل ولومن وسط الوجه وانفذه لا يفضل أول الوجه الذى هو اعلا لان ذلك
 ليس بشرط بل هو الأولى فقط واعتبار اقترانها بأول غسل الوجه ليصنعه فلا يغسل بر آمنه
 قبلها اعاده بعدها وما يعتبر قرن التبة بما يجب عليه من شعوره ولو الشعر المترسل لاما ينسب
 غشه كباطن لبنة كسفة ولوقص الشعر التى نوى معه لم يقب التبة عند الشعر الباقى او غيره
 من باقى اجزاء الوجه ولو تعدد الوجها اعتبر قرنها بالاصلى لا بالزائد وان وجب غسله لكونه على
 صفة الاصل وان اشبهه الاصل بالزائد وجب قرنها بكل منهما وان كانا اصلين كتنى فقرنها
 بأحدهما (قوله أى مقترنة بذلك) أى بفضل أول بر من الوجه وهذا توضيح لمعنى عند ودفع
 لما قد يتوهم من معنى عند الذى هو ما عارب التبة قبله كفى قولك دار زيد عند دار عمرو أى
 قرينة منها قبلها (قوله لا يجتمع) أى لا يشترط دوامها الى غسل جميع الوجه لانه يمكن بجزئه (قوله)
 بأول غسل بر منه بل يضر فلا يشترط دوامها الى غسل جميع الوجه لانه يمكن بجزئه (قوله)
 ولا يجاقبه) أى ولا يكتفى بقرن التبة بما قبل الوجه من غسل الكفين والمهضة والاستشفاء
 ان لم يغسل معها بر من الوجه كقرنة الشقين والاكتفى بمطلقا فانه ثواب التسليم مطلقا
 والتسليم فى وجوب عادة غسل ذلك الجزء فان قصد غسله عن الوجه فقط لم يقب اعادته
 والا بان قصد السنة فقط او قصد ما وغسل الوجه واطلق وجبت اعادته وهذا هو المعتقد وقبل
 لا يصحده الا ان قصد السنة فقط لان قصد الوجه فقط او قصد السنة أو أطلق فان قصد تفصيل
 الثواب جئت داخل الماهية بآية مثلا والاحسن أن ينوى اولا السنة فقط كأن يقول نويت
 سبق الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه السنة المعتبرة والحاصل ان الكلام فى ثلاث
 مقامات الأولى فى الاكتفاء بالتبة الثانية فى فوات ثواب السنة الثالثة فى وجوب اعادة غسل
 ذلك الجزء مقابل (قوله ولا يجاقبه) أى كالدين فلا يكتفى قرنها بهما الا ان قصد غسل الوجه
 بان عمته الجراحة ولا جيرة والا اعتد بها عند الدين ليقط غسل الوجه محقق فان كان
 عليه جيرة وجب معها ما لم يقرن التبة وبأنى ذلك فى بقية الاعضاء ولو فرق التبة على
 اعضاء الوضوء اعتبر قرنها بكل عضو على حدة (قوله ينوى الخ) فربح على قوله التبة عند
 غسل الوجه والمراد به ينوى ذلك عليه ويسس السبق لمسانة ليساعد اللسان التلب كأمير
 (قوله المتوضى) أى مراد المتوضو فنه يجوز وليس المراد المتوضى بالتعل حقيقة (قوله عند
 غسل ما ذكر) أى اقول بر من الوجه (قوله دفع حدث) أى دفع حكمه الذى هو المنع من
 الصلاة ونحوها وان لم يقصد ذلك ولم يعرفه وتقدير المضاف المشار اليه بقوله سم أى دفع حكمه
 اعتبارا لما فيه اذا حصل الحدث على السبب الذى يفتوجه الظاهر فان حصل على الامر الذى
 يقوم بالاضا من غير من جهة الصلاة حيث لا مخصص او على المنع المترتب على ذلك لم يخرج الى

سمى عزما وتكون التبة
 عند غسل) اقول بر من
 الوجه) أى مقترنة بذلك
 الجزء لا يجتمع ولا يجاقبه
 ولا يجاقبه فتوى المتوضى
 عند غسل ما ذكر دفع
 حدث

من احدا انه او ينوي
استباحة مقتر الى وضوء
او ينوي فرض الوضوء
او الوضوء فقط او الطهارة
عن الحدث فان لم يقل عن
الحدث لم يصح واذا نوى
ما يعتبر من هذه التيات
وشرك معه نية تنظف
او تبرج وضوءه (و)
الثاني (غسل)

تفسير المضاف المذكور والمحال ان يحدث لها طلاق ثلاثة الالهي السبب الذي ينهي به
الطهر الثاني الامر الذي يقوم بالاغتسال يمنع من صحة الصلاة حيث لا امر شخص الثالث المتع
الترتيب على ذلك فلا يحتاج لتقدم المضاف الاعلى الاول وعلى انه توقع الحدث في غير الوضوء
الجبلة لانه ليس لرفع الحدث بل التعبد بدخول النوى المجدد ورفع الحدث ولا الطهارة عن الحدث
وكذلك لا ينوي الاستباحة لانه مستحب للصلاة بدون الوضوء المجدد يحصل تيسر رفع الحدث
أيضا في غير دأه الحدث لان وضوءه مباح لا رافع ثم لو أراد رفعه مقيدا بالنية لكانت
وفاء في صحت نية (قوله من احداه) أي التي عليه كانت اجتمع عليه حدث التوهم حدث
اليوم وحديث العرس فنوي واحد امتهما ولو وجدت منه مرة - وان نوي السابق والمتأخر
فان نوي غير ما عليه كان مخالفا ولم يتم نوي رفع - حدث اليوم فانه كان مخالفا صح او عامدا فلا يشمل
كلامه ما لو نوي رفع حدث من احداه ونفي باقيهما فانه يصح ويغفره بغيره بل فيها (قوله او ينوي
استباحة مقتر الى وضوء) أي كصلاة وصلاة تلاوة وخليفة جمعه وكلامه متماثل لان نوي
هذه النية به فاما الصيغة بأن يقول نويت استباحة مقتر الى وضوء ولا نوي فردا من
افرادها كان يقول نويت استباحة الصلاة او صلاتا تلاوة وضوءها ومخيلة الاستباحة
في غير المجدد كاتقدم التسمية عليه (قوله او ينوي فرض الوضوء) أي أو الوضوء المقروض
او الواجب او اذا عزم الوضوء وضوءا ولو استمكن المتوضي صيدا او يجده او قبل دخوله
الوقت لانه فرض في الجملة ولا يقد أن يستعذر دات الوضوء المركبة من الاو كان وبصدد فعل
ذلك المستعذر كما قالوا في الصلاة فلو نوي رفع الحدث كفي وان لم يتحصر ما ذكره كقضى
رفع الحدث لمثل (قوله او الوضوء فقط) أي لو ادا الوضوء وانما كقضية الوضوء فقط
ولم تنكفية الصل فقط لان الوضوء لا يكون الا عبادة والفعل يكون عبادة وعادة (قوله
او الطهارة من الحدث) أي أو الطهارة للحدث لو فرض الطهارة أو ادا الطهارة او اذا فرض
الطهارة او الطهارة للصلاة وضوءها (قوله فان لم يقل عن الحدث) أي بأن قال نويت
الطهارة فقط وقوله لم يصح أي لان الطهارة لعمدة مطلق النطاق (قوله واذا نوي ما يعتبر من
هذه التيات الخ) أي ان هذه المسئلة للمهارة لا يضر أن يشرك مع نية الوضوء وغيرها من نية
تبرج او تنظف (قوله وشرك معه الخ) بخلاف ما اذا غسل عن نية الوضوء ونوي تبرج
او تنظف فانه لا يصح لان ذلك حادف عن النية وليس مستصفا لها حكما يلزمه اعادتها غسله
بنية التبرج او التنظف فقط دون استئذان الطهارة (قوله صح وموه) أي لان كلامه
التنظف والتبرج حاصل وان لم ينو كالنوي الصلاة ودفع العزم فانه يصح لان دفع العزم
حاصل وان لم ينو وهذا بالنسبة للصحة واما بالنسبة للثواب فقد اختار الفزاري فيما ذكره
في العبادة غيرها كجارية روح اعتبارا بالباعث على العمل فان كان الصل الذي هو
الاجل لم يكن فيه أجر وان كان القصد الذي هو الغلب كان له بقدره من الاجر وان تساوى
تساقت واستار ابن عبد السلام انه لا أجر لمطلقا وكلام الفزاري هو الظاهر (قوله والثاني)
أي من فروض الوضوء (قوله غسل) المراد به الاصل ولو بغيره حتى لو سقط في ما ونوي
كفي وكذا يقال فيما يأتي ولا يضمن جري المصلا يكتفي من المصلي غير بيان لانه لا يسي

غسل بخلاف الغمس فإنه يمكن لأنه يسمى غسلا (قوله جميع) إنما غاده للتأرجح لم يفتح
 الا كفتاة بغسل البعض وإشارة الى أن ألقى الوجه للاستغراق أي جميع الوجه فغسل الغمس
 استعماله بالغسل ولو قلنا فلا يشترط اليقين بل حتى غلب على ظنه ذلك كفي (قوله الوجه) يسمى
 بذلك لأنه تقع به المواجهة وإن تعدد وجب غسل الجميع إلا إذا ايقنا ليس على سمت الأصلي
 فالوجه كان له وجهان ويجب غسلهما إن كانا أصليين أو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا
 واشتبهه ولا يشبهه لكنه سامت بخلاف ما إذا لم يشبهه ولم يسامت فعم لو كان أحدهما من جهة
 قبله والا سحر من جهة تدبره وجب غسل الأول دون الثاني إن استويا فلا كان في أحدهما
 الخواص دون الآخر فالعامل هو الواجب غسله فإن وجد فعم الخواص وأحدهما كعقول
 عليه وينبغي أن يكون في صورة ما لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبهه بغسلهما على
 واحد بأن غسل أحد الوجهين بما هم غسل به الثاني لأن الاعتبار في نفس الأمر أحدهما ويحتمل
 عدم الاكتفاء بذلك لوجوب غسل كل منهما ماطهر ولا يجب غسل الباطن من الوجه كداخل
 القدم واللقب والعين وإن وجب غسل ذلك في الخاصة لعلظ أمرها فعم لقطع أفعه واشتبهه وجب
 غسل ما يباشره السكين فقط وكذا لو كشط وجهه فيجب غسل ماطهره بالكشط لأنه صار في حكم
 الظاهر (قوله وحده) أي عده من التصديدهود كراخه وقوله طولاً منصوب على التغيير
 المحول عن المضاف والأصل وحده طولاً وكذا يقال في قوله وحده عرضاً (قوله ما بين منابت
 شعر الرأس) أي الذي بين المنابت وهي جمع منبت يفتح الباب كقعد أو يكسرهما يحسرها والأفصح
 الأول كما في القاموس وقوله غاباً أي في الغالب وإنما قال ذلك ليدخل في الوجه غسل العنق
 وهو الشعر النابت على الجبهة مأخوذ من غم الشيء الشيء إذا ستره ويقال رجل أغمر وأمر أغمره
 والعرب تذهب به وقدح بالترخ لأن العنق يدل على الجنب والشعر والبلادة والزع بضد ذلك ولخرج
 عند عمل الملع وهو انحسار الشعر عن الناصية (قوله وآخر العينين) يفتح اللام في الأشهر
 عكس الوجه فأنها بكسر اللام في الأفصح وهو على حذف مضاف أي وتحت آخر العينين
 ليدخل في الوجه آخر العينين وظاهر العبارة يتخير به وليس مراداً (قوله وهما) أي العينان
 وقوله العظمان الخ وهما كقوس موج (قوله عليهما الأسنان السفلى) وأما الأسنان العليا
 فهي في الرأس وكل إنسان لم يكن فكاً اعلى وفكاً أسفلاً (قوله يجمع مقدمهما الخ) من غم
 تمر في العينين وقوله في الذقن بالذال المجهمة وفتح القاف ويجوز تنسيتها ولا يلزم من وجود
 الذقن وجود الجمجمة بخلاف العكس وقوله ومؤخرهما في الأذن أي جنس الأذن الشامل
 للأذنين وفي نسخة في الأذنين وهي أسس والطرفية فيها مجازية ولو عكس الشارح عبارته
 بأن قال يجمع مؤخرهما في الذقن ومقدمهما في الأذن لكان أولى بنظر القامة الإنسان لأن
 وضع الإنسان على الانتصاب قوائمه من جهة الأعلى وآخره من جهة الأسفل فيكون مقدمهما
 في الأذنين ومؤخرهما في الذقن وعبارة الشارح تفيد خلاف ذلك والامر في ذلك سهل (قوله
 وحده عرضاً) أي وحده عرضاً كما تقدم تنبيهه عليه (قوله ما بين الأذنين) يضم الذال
 المجهمة أفصح من سكونه أي الذي بين الأذنين ومنه البياض الملاصق للأذن التي يتمايز
 العذرا ولو تقدمت أذنه عن مجملها وتأخر أعنه فالعبرة بمجلها المتبادر فيجب غسلها

جميع (الوجه) وحده
 طولاً ما بين منابت شعر
 الرأس فالأخر العينين
 وهما العظمان اللذان
 يثبت عليهما الأسنان
 السفلى يجمع مقدمهما في
 الذقن ومؤخرهما في الأذن
 وحده عرضاً ما بين الأذنين

في الاول دون الثاني لانهم ناطوا الحكم بما تقع به المواجهة بخلاف المرفقين والكهفين
والخشفة فانهم ناطوا الحكم بها ولو خرجت عن حد الاعتدال حتى لو لامس المرفق المتكسر
والكعب الركبة فهو المتكسر كافي الخشفة خلافا لما اعتبر عمله المعتدل من غالب الناس
(قوله) وإذا كان على الوجه شعرا (الخ) حصل شعورا الوجه سبعة عشر وهي الشعران الثابتان
على التدين والسمالان ثنية سبال بكسر الهمزة يعني مسلول ككتاب يعني مكتوب من سله
إذا أرتخاه وهما طرقات الشاوب والعارضان ثنية عارض حتى بذلك تعرضه لزال المرادئسة
وهما الخشفتان عن الاذن الى الدفن والعداران وهما الشعران الثابتان بين الصدغ
والعارض الخاذيان للاذنين والحاجبان وهما الشعران الثابتان على أعلى العينين مما يلي ذلك
لانهم يتجهجان عن العينين شعاع الشعر والاعدا بالاربعة وهي الشعور الثابتة على جفون
العينين والعيه بكسر الهمزة أقصص من قصها كاه وهي الشعران ثابت على النقي والنفقة
وهي الشعران ثابت على الشفة السفلى والشاربيوه الشعران ثابت على الشفة العليا يسمى بذلك
لما لقاه الماء عند شربه الانسان فكاكه يشرب معه وذاقوا الاشياء المنفكتين وهما الشعران
الثابتان على الشفة السفلى حوالى العنقه قوسين تطبقهما لما قيل من أن المكيين يطلسان
عليهما قصير الشعور بهما القسعة عشر ويجب غسل جميعها طاهرها وباطنها الا الكثيف الخارج
عن حد الوجه فيجب غسل ظاهره ودور باطنه سواء كان من رجل او امرأة والاحية الرجل
وعارضه الكشفة فيجب غسل ظاهرها دون باطنها وان لم تخرج عن حد الوجه بخلاف الحية
المرأة وان شئت وعارضها فيجب غسل طاهرها وباطنها وان كثفت ما لم تخرج عن حد الوجه
والاوجب غسل الظاهر دون الباطن كما علت (قوله خفيف) هو ما يرى الخاطب البشر من
خلاله وقوله او كيف هو ما لا يرى الخاطب البشر من خلاله (قوله وجب ايصال الماء اليه)
اي الى باطنه ما لم يكن الكشيف خارجا عن حد الوجه والاوجب غسل طاهره ودور باطنه ولو لم
امرأة ونسئ كما علت والمراد بكونه خارجا أن يتلوى بنفسه الى غير جهة تزول كان تتلوى
العيه الى الشفة او الى الخلق او يتلوى الخاطب الى جهة الرأس خلافا لما قاله القليوبي
فقول الخس من جهة استرساله صوابه من غير جهة استرساله لان يجعل من معنى عن قصير
المعنى أن يتلوى بنفسه عن جهة استرساله الى غيرها (قوله مع البشرة التي تحت) أي تحت
الشعر والمراد بالبشرة طاهر الجلد (قوله وأما الحية الرجل الخ) مقابل المحذوف تقديره هذا
في غير حية الرجل الكشفة والمراد بطيئة الرجل ما يشعل عارضه وكان الاولى أن يصرح بها
والمراد بالرجل ما قبل المرأة ونسئ فيشمل الصبي اذا اتفق لذلك ولا يقال لحية الصبي نادرة
كلعبة المرأة لأنه شذب في حقها ازالها ولا كذلك الصبي (قوله الكشفة) بالثلاثة من
الكثافة وهي الخن والعلط معنى الكثيفة الخفية العليطة بحسب اللغة وفسرها الفقهاء
بما لا يرى الخاطب بشرتهم من خلاليها في مجلس الخطاب عرفا وكانت لحية صلى الله عليه وسلم
علطة ولا يقال كشفتا فمعنى الشاعة وكان عدد شعرها مائة ألف واربعة وعشرين ألفا
بعدد الانبياء كافي رواية (قوله بان لم يراخ) تصوير لكونها كتيبة وقوله الخاطب بفتح الطاء
ومكسرها أي من يخاطبها صاحبها ومن يخاطب صاحبها لان الخاطب من الجانبين وقوله

قوله ناطوا هكذا بضمه
وصوابه ناطوا لانه ثلاثي
كايه ليراجعه كتب اللغة
اد معصمه

وإذا كان على الوجه شعر
خفيف او كيف وجب
ايصال الماء اليه مع البشرة
التي تحته وأما الحية الرجل
للكشفة بأن لم يراخ

بشرتها أي البشرة التي تحتها بالإضافة لادق ملايسة وقول من خلالها أي اثابها (قوله)
 فيكني غسل ظاهرها أي دون باطنها والمراد بظاها الطبقة العليا وباطنها الطبقة السفلى
 وما بينهما وبين العليا كذا نقل عن تقرير الرمي وخوفاً خيل الظاهر الطيبتان والباطن
 ما بينهما والمقعد الأول واعقد الشيخ الطوسي الثاني (قوله بخلاف الحقيقة) أي غيب غسل
 ظاها وباطنها ولو كان بعضها خفية وبعضها كشفاً لكل حكمه حيث غيروا لأوجب غسل
 الجميع نظراً وباطناً والمراد بعدم القبر كما قال ابن العماد عدم إمكان تغييره بالغسل وحده
 والافهم معتزلي نفسه (قوله وهي) أي الحقيقة وقوله ما يرى الخطاب بفتح الهمزة كسرهما
 كما تقدم وقوله بشرتها أي البشرة التي تحتها كما تقدم أيضاً (قوله وبخلاف لحد أصراً وخشني)
 المراد بها ما يشعل عارضهما وهذا محترز الرجل في قوله ما ملية الرجل الخ وقوله قبل ذلك
 بخلاف الحقيقة محترز الكسفة وقوله بشر مشوت (قوله فيصا بال الماء لبشرتها) أي
 لندرة ذلك مع كونه ثوباً المراد أنزالها لأنها مائلة في حقها والاصل في أحكام الغننى العمل
 باليقين ومحل ذلك أن لم يخترنا من حد الوجه مع الكسفة والأوجب غسل ظاهرهما فقط
 كما تقدم (قوله ولو كسفاً) أي سواء كسفاً أو كسفاً (قوله ولا بد مع غسل الوجه من غسل جزء
 الخ) أي اتحقق غسله من باب ما لا يم الواجب الأبه وهو واجب وقد ذكر في حقه في التامع
 أن غسل الوجه يشغل على ثلاثين فرضاً فرجعه (قوله والثالث) أي من فروض الوضوء
 (قوله غسل) المراد به الانفصال كما علم عامر (قوله البدن) مثني به ويح عند الفقهاء من
 رؤس الأصابع إلى الكف وعند الفقهاء في باب الوضوء من رؤس الأصابع إلى المرفقين وفي
 باب السرة ونحوها من رؤس الأصابع إلى الكوعين ولو وادت الأيدي ويحب غسل الجميع
 إلا زائدة بقية البتة على ممت الأصابع ويجري مثل ذلك في الرجلين ولم يذكر الشارح هنا لفظة
 جميع كما فعل في نظيره في الوجه ولعله للاستغناء عنه بما تقدم لأنه يعلم بالانفايسة ولو كان فاقده
 اليدين فمسح رأسه بعد غسل وجهه وتعم وضوءاً ثم ثبت يداً بدل المقودتين لم يجب غسلهما
 لأنه لم يخطب به حين الوضوء لفتقدهما حينه فمسحه الرأس وقع معتد به فلا يطله ما عرض
 من نبات البدن ولو قطعت يمين محل القرض بعد الوضوء لم يجب غسل محل القطع مادام
 على تلك الظاهرة ولهذا قال في شرح المهذب اتسقت أصابعنا على أن من نواضت قطعت يده
 من محل القرض أو وجهه كذلك أو كسحت جلده من وجهه أو خلق رأسه لم يلزمه غسل ما ظهر
 ولا مسحه مادام على تلك الظاهرة وأما لو قطعت من محل القرض أو كسحت جلده المد كورة
 قبل الوضوء وجب غسل محل القطع وغسل العظم الذي وضع بالكشط ويجب غسل موضع
 شوكة بقر مفقوداً بعد غسلها ولا يصح الوضوء مع بقائه إذا كانت بحيث لو أزيلت بقي محلها
 مفقوداً والأصح الوضوء مع بقائه لكن إن غارت في اللحم واختلطت بالدم الكثير لم تصح
 الصلاة بها وإن صح الوضوء وكل هذا إنما إذا كانت رؤسها ظاهرة فإن استترجعهما لم تنضر
 لأن الوضوء لا في الصلاة على المقعد لأنها في حكم الماطن (قوله إلى المرفقين) أي مع المرفقين
 كما في نسخة قال يعني مع الغاية داخله في المعيار وإن كان الأصبع أن العاية مع إلى لا تدخل
 بخلاف حتى وإنك قال بعضهم

بشرتها من خلالها فيكني
 غسل ظاها وبخلاف
 الحقيقة وهي ما يرى الخطاب
 بشرتها فيصا بال الماء
 لبشرتها وبخلاف حقيقة
 أصراً وخشني فيصا بال
 الماء لبشرتها ولو كسفاً
 ولا بد مع غسل الوجه من
 غسل جزء من الرأس والرقبة
 وماتت الذنن (و) الثالث
 (غسل البدن إلى المرفقين)

وفي دخول الغاية الأصح لا • تدخل مع الوسخ دسلا
 ويجوز ذلك عند عدم القربة فان وجدت قربة عمل بها كما هنا فانه وجبت قربة وهي فحله
 صلى الله عليه وسلم على دخول الغاية والجمعة بالمرققين عند وجودهما ولو في غير محلها المعتاد
 حتى لو اتصفا بالمتكئين اعتبرهما كأعلم عامر والمرققان تنبيه مرفق بكسر الميم ورفع القاف على
 الأصح ويجوز العكس وهو جمع الضم الثلاث عطف العطف وأية الفذاع الدخلة بينهما
 وهو بذلك لأنه رقيق به في الاستكشاف فهو (قوله فان لم يكن له من فقل الخ) مقابل لمخدوف
 تقديره هذا ان كان له من فضان ولو في غير محلها المعتاد فهو له اعتبر قد رعا أي قد رعا محلهما من
 معتدل الحلقة من اقاربه بالنسبة كان فستبدله معتدل الحلقة من رؤس الاصابع الى المنكب
 ثم من رؤس الاصابع الى المرفق فما بلغه من المقادير الثلاثة أو راع ذلك وجب غسله من فاقد
 المرفقين وما زاد عليه الى المنكب لا يجب غسله (قوله ويجب غسل ماعلى اليدين الخ) ويجب
 ازالة ما على سمان الماثل كالوسخ المتراكم من خارج ان لم يتعد فصله والالم بشر كونه صار
 كلبز من البدن وخرج بالادراج ما لو كان من العسوق فلا يضر مطلقا وكذلك شجرة الدمل
 وان سهلها ازالها ويجري ما ذكره في سائر الاعضاء (قوله من شعر) أي ظاهره وباطنه
 وان كثف وطال ومثل ذلك جلد متعلقة في محل القرص فيجب غسلها وان طالت (قوله
 ولعنه) بكسر السين وهي غدة تنخرح بين اللحم والجلد وايتداؤها من الحسنة الى البليغة
 واما بالفتح فهي أشعة البائع كما قال ابن جرير الزواجر والشهور أن سلعة المتاع بالكسر أيضا
 واما بالفتح فالشعبة وذلك قال بعضهم

فان لم يكن له مرققان اعتبر
 قد رعا ويجب غسل
 ماعلى اليدين من شعر
 وسلعة واصبع زائدة
 واظانير ويجب ازالة
 ما تحتها من وسخ فمخ وصول
 الماء اليه (د) الرابع
 (مسح بعض الرأس)

وسلعة المتاع سلعة الجسد • كل بكسر السين هكذا ورد
 أما التي بالفتح فهي الشعبة • عبارة المصباح فاسلطت مجه
 (قوله واصمغ) بثلاث كل من الهمزة والباء كأن الائمة بثلاث كل من الهمزة والميم في
 كل نوع اثنتان وفي الأول لغة عائرة وهي أصبوع كصغور وذلك قال بعضهم
 باصبع ثلث مع ميم الائمة • والميم أيضا روى واشتم بأصبوع
 (قوله واظانير) جمع ظفر يضمين أو يضم فكون أو بكسرتين أو بكسر فسكون فهذه أربع
 لغات والخامسة أظفوره كصغور ولو توضأ ثم بين أن الماء لم يصب ظفروه فقل لم يجز بل عليه
 أن يغسل محل الظم ثم يمسح رأسه وغسل رجليه مراعاة للتقريب ولو كان ذلك في الفصل
 كما فعل محل الظم لأنه لا ترتيب فيه (قوله ويجب ازالة ما تحتها) أي تحت الاظفار وقوله
 من وسخ يمان لما تحتها ويعني عن القليل في سقم من ابتلى به وعندنا قول بالغة وعنه مطلقا (قوله
 يمنع وصول الماء اليه) أي الى ما تحتها من البدن وان كان المتقدم في كلام الشارح ما تحتها من
 الوسخ فيكون فيه استخدام فان كان لا يمنع وصول الماء اليه لتجب ازالته (قوله والرابع)
 أي من فروض الوضوء (قوله مسح) المراد به الاتساح وان لم يكن يفعله كأعلم عامر (قوله
 بعض الرأس) أي وان قل ولو بالجزء الذي يجب غسله مع الوجه تبعاً والمراد مسح بعض بشرة
 الرأس بدليل قول الشارح ومسح بعض شعر في حد الرأس وطاهره أنه يكفي المسح على البشرة
 ولو خرجت عن حد الرأس كسلعة بيت فيه وخرجت عنه وبه قال الجمهور وقال

الشبر الملى لا يكتفى بالمسح على البشرة الخارجية من حد الرأس كالشعر الخارج عن حده شيئا
تفصيل الشعر واستوسهه بعضهم لان الرأس اسم للراس وعلا فلا يصدق بذلك ولو كان له
راسان فان كانا أصليين كفى منعه بعض أحدهما وان كان أحدهما أصليا والآخر زائدا وفتح
وجب مسح بعض الأصل دون الزائد ولو سامت أو اتبعت وجب مسح بعض كل منهما والرأس
مذكر تقول الرأس حلقته ولا تقول حلقته. وكذا كل عضو ليس متعدد غالبا كالأنف وقد
يكون نموذجا كالعروة وقد يجوز فيه التذكير والتأنيث كاللسان والقصا وكل عضو متعدد فهو
مؤنث كلبد الرجل والعز والاذن (قوله من ذكر أو أنثى أو خنثى) تعمير في الرأس أى
سواء كان من ذكر أو أنثى أو خنثى (قوله أو مسح بعض شعر) أى ولو شعرة واحدة أو بعضها
ولو مسح شعرا رأسه ثم حلقه لم يجب إعادة المسح كما تقدم (قوله في حد الرأس) بأن لم يخرج من
حدده فإنه من جهة استبرائه فان خرج منه لم يكتف بالمسح على النازل عن حد الرأس
ولو بالبقية على المقد كالو كان معقوصا أو متلبدا أو لم يخرج (قوله ولا تتعین البدل المسح)
أى لأن المدا على وصول الماء إلى عجزه يد أو غيرها ولو لم يدا أو ما تلى لكن فيه حشدة
تفصيل الجرموق على المحلة خلا قال ابن حجر حيث قال بأنه يكتفى مطلقا (قوله بل يجوز بخرقة)
أى كخشقة وقوله وغيرها أى كمود (قوله ولو غسل رأسه جاز) كان الانسب أن يقول
ولو غسل بعض رأسه جاز لان الكلام في مسح بعض الرأس الذى هو الواجب لا في مسح كله الذى
هو المندوب ويحصل بذلك سنة الاستيعاب والشعر قوله جاز أن المسح أفضل وان كان لا يكره
الغسل كما قاله في شرح الحاروى وانما جاز ذلك لان المقصود من المسح وهو البطل حاصل بالغسل
وزيادة وهذا هو المراد بقوله لان فيه مسحا وزيادة قوله الحقيقة المسح غير حقيقة الغسل (قوله
ولو وضع به المبالوة ولم يمسحها جاز) أى لان ذلك مسح اذ لا يشترط فيه تتركب وانما خاص عليها
لانه قد يتوهم عدم كفاية ذلك (قوله والخامس) أى من فروض الوضوء (قوله غسل) المراد به
الانفصال كما مر غير مرة وينبى أن يتبناه لما يقع كثيرا أن الشخص بغسل رجله في محل من
المضام مثلا بعد الوضوء في محل آخر بنية ازالة الوضوء مع الغفلة عن بنية الوضوء مما لا يصح
كما تقدم في بنية التبرؤ والتطهر ويجب عليه إعادة غسله بنية الوضوء بخلاف ما اذا لم يغسل
عن بنية الوضوء فإنه لا يضر ولو أطلق فكذلك (قوله الرجلين) وفي تعددهما ما مر في اليدين
كما تقدمت الإشارة اليه ولو تشقق رجله لم يجعل في محل تشققها نحو شمع وجب ازالة عنه
ولا يضر بقاؤه حتى لا تقع جري الماء على العضو ولو قطع ولم يثبت كالو كان عليه دهن مانع
فانه لا يضر (قوله مع الكمين) أى وان لم يكونا في محلهما المعتاد كما تقدم والكعبان هما
العظمان التان أي الباربان عند مفصل الساق والقدم وكل رجل فيها كعبان فان لم يكن
لرجله كعبان اعتبر قدمه من معتدل الخلق من غالب امثاله بالنسبة نظير ما تقدم في اليدين
(قوله ان لم يكن الخ) تفصيل لكون غسل الرجلين معينا أخذ اعماعه (قوله فان كان
لا يسهما) أى فان كان المتوضى لابس الخفين وقوله وجب الخ أشار بذلك الى ان الواجب عليه
حينئذ أحد الأمرين ولكن الفصل في سعة أفضل كما قاله الرملى (قوله ويجب غسل ما عليه
الخ) الكلام على ذلك كاللزام عليه في اليدين رقا بخرق فلا عود ولا إعادة ولو شق في غسل

من ذكر أو أنثى أو خنثى أو
متنح بعض شعور في حد الرأس
ولا تتعین البدل المسح بل
يجوز بخرقة وغيرها ولو
غسل رأسه جاز ولو وضع
يده المبالوة ولم يمسحها جاز
(و الخامس) غسل الرجلين
مع الكمين) ان لم يكن
المتوضى لابس الخفين
فان كان لا يسهما وجب
عليه مسح الخفين وغسل
الرجلين ويجب غسل
ما عليه من شعر وملعة
واصبغ زائده كما سبق في
اليدين

عضو قبل القراغ من الوضوء طهره وما بعده ما بعده القراغ منه لم يؤثر بخلاف ما لو شك في النية
فانه يؤثر ولو بعد القراغ الا ان تذكر ولو بعد مدة تقول الحنبي حالي ليس بيقيد (قوله
والسادس) أي من فروض الوضوء (قوله الترتيب) أي وضع كل شيء في مرتبته ويؤخذ
وجوب الترتيب من قوله صلى الله عليه وسلم لانه لم يتروأ الامر بتابع قوله في حجة الوداع
لما قالوا له ابتدأ بالصلاة بالرواية وبأجل بدأ الله به والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
ومن كونه تعالى ذكره محسوسا في مفولات العرب لا ترتكب تقريبي المجانس الا لقاعدة وهي
هذا وجوب الترتيب لانه بقراءة الامر في الخبر ولان الآية وردت لبيان الوضوء الواجب
وعمل وجوب الترتيب ان لم يكن هناك حدث أكبر والاسقط الترتيب لاندواج الاصغر في الأكبر
حتى لو اغتسل الجنب الاعضاء وضوءه لم يجب عليه ترتيب فيها ولو اغتسل الجنب الارجله
مثلا ثم أحدث حدثا أصغر ثم وضوءه تقدم غسل الرجلين وتأخيرهما وتوسطهما فلو غسلهما من
الجنبه ثم وضوءه لم يجب غسلهما في الوضوء به بل غفر فقال لنا وضوءه من غسل عضو مكشوف
بلا ضرورة ولو انفس المحدث حدثا أصغرا نأى بالوضوء اجزاء وان لم يترك لحول الترتيب في
الخطات لطيفة لكن لا بد أن تكون النية مقارئة لاصابة الموضع لانه يجب أن تكون النية
عند غسل الوجه كما تقدم (قوله في الوضوء) أي فيه توضيها والا لكان الكلام في الوضوء (قوله
على ما الخ) أي حال كونه على ما الخ وقوله أي الوجه الذي أشار به الى ان ما اسم موصول
يعني الذي هو مصفة لموصوف محذوف وهو الوجه وقوله ذكرنا أي ما عاشر القضاة المصنف
وبغيره وبعد أن الضمير المصنف نفسه وقوله في هذا القروض أي من البداهة بالنية مقرنة بغسل
جزء من الوجه ثم غام غسل الوجه ثم غسل اليدين ثم مسح بعض الرأس ثم غسل الرجلين وعلم
من ذلك انه لا ترتيب بين النية وغسل جزء من الوجه لوجوب اقتنائها به (قوله فلو نسي الترتيب
الخ) تفريع على قوله والسادس الترتيب ومن جهة التفريع قوله ولو غسل أربعة الخ لأن
المعطوف على التفريع تفريع أيضا ومثل نسيان الترتيب الا كراه على تركه أو ما قبله صلى الله
عليه وسلم يرفع عن أمي اتلعأ والتسان وما استكرهوا عليه فجعله في غير خطاب الوضع وأما فيه
فلا يؤثر نسيان ولا كراه وهذا من خطاب الوضع وهو خطاب الله المتعلق بجعل الشيء شيئا
أو شرطاً أو مانعاً أو محيياً أو فاسداً (قوله لم يكف) أي لم يعتد بما وقع في غير محله فلا ينال أنه
حصل له غسل الوجه فقط ان اقترن بالنية أخذاً بما ذكره بعد (قوله ولو غسل أربعة الخ) ومثله
ما لو نكس وضوءاً فترقع حدث وجهه فقط ولو نكسه أربع مرات أجزاء لحصول تغطيه كل
عضو في مرة ففي الأول حصل غسل الوجه وفي الثاني غسل اليدين وفي الثالث مسح الرأس
وفي الرابع غسل الرجلين وهكذا يقال فيما لو غسل أربعة أعضاء معاً أربع مرات (قوله
اعضاءه) أي الأربعة حتى الرأس فالمراد بالعسل ما يشمل المسح على ان النفس في الرأس كال
كما تقدم (قوله لدفعه واحدة) أي ما (قوله بآذنه) ليس بيقيد على المعقليل المدار على نيته
(قوله ارتفع حدث وجهه) أي ان نوى عند غسل الوجه كما علم بحاصر وقوله فقط أي دون
بقية الاعضاء (قوله ومنه الخ) لما قرع من القروض شرع في السبق فقال ومنه الخ (قوله
أي الوضوء) سواء كان واجبا أو مندوبا (قوله عشرة أشياء) أي بحسب ما ذكره المصنف

(و) السادس (الترتيب)
في الوضوء (على ما) أي على
الوجه لدى (ذكرناه) في
عدا القروض فلو نسي
الترتيب لم يكف ولو غسل
اربعة أعضاء دفعة واحدة
بآذنه ارتفع حدث وجهه
فقط (ومنه) أي الوضوء
(عشرة أشياء)

والأهلي تزيدي على ذلك حتى عليها يصحهم نحو خمسين سنة وقد أشاروا الشارح لذلك بقوله يرقى
 للوضوء سنة أخرى مذمومة وفي المطولات واعترض على المصنف بأن المذكور في كلامه
 أحد عشر فكيف يقول عشرة أثماناً واجباً بأن في بعض النسخ حذف الموالاة وعليه يصح
 العدد وأبانه عند التخليل بقسميه سنة واحد وان تصدحله (قوله وفي بعض نسخ المتأخر)
 انما اختلفت نسخ المتأخر لان المصنف املاه على الطلبة فربما اختلفت بعض الكلمات (قوله
 التسمية) ويسن التعمد قبلها وان يزيد بعدها الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل
 الماء طهوراً والاسلام نوراً رب اعوذ بك من هزات السماطين واعوذ بك وبأن يحضرون
 ويسن الامرارها كما يؤخذ من كلام بعضهم (قوله أوله) فطرف التسمية أي في قوله
 والمراد به أول غسل الكفين ويسن أن ينوي بقلبه سنة الوضوء حينئذ كما تقدم فيجب
 في الغسل بين قلبه ولسانه وجوارحه فيكون قد شغل قلبه بالنية ولسانه بالتسبية واعضاءه
 بالغسل في آن واحد ثم يتلفظ بعد ذلك بالنية وان لم يتلفظ بها حاله النية لا يشغال لسانه بالتسبية
 (قوله وأقلها بسم الله) فيحصل أصل التسقية ولا يحصل بغيره من الاذكار لطلب التسبية
 بخصوصها (قوله وأقلها بسم الله الرحمن الرحيم) فأقلها كالأول يأتي بذلك ولو جنباً
 وحائضاً ونفساء كان يرضى كل منهم لسنة الغسل لكن بقصد بها الذكر (قوله فان ترك
 التسبية) أي ولو عدداً وقوله في أيها أي بالتسبية أقلها أو أقلها ويريد عليها أوله وآخره
 والمراد بالآخر مع عدد الأول والمراد بالاول ما عدا الاشر فدخل الوسط وقوله في اثنائها أي قبل
 القراخ منه بخلاف الجاع فانه ان تركها في أوله لا يأتي بها في اثنائه لانه يكره الكلام في اثنائه
 الا الحاشية على أي هرة اذا جامع أحدكم أهله فلا يطرأ الى الفرج فانه يورث العمى ولا يكره
 الكلام فانه يورث الخرس (قوله فان فرغ من الوضوء) أي من افعاله ولو بقي الدعاء بعده على
 احد قولين ارتضاء الرمي ولكن نقل عن الزايد والشجر الملبس أن المراد فان فرغ من
 نوايه حتى الذكر بعده بل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسورة انا أنزلناه وهذا أقرب
 (قوله لم يأت بها) أي لا نقضاً بخلاف الاكل فانه يأتي بها ولو بعد التسراخ منه لتقايها
 الشيطان ما أكله ولا يلزم من ذلك تجسس الامام لعدم تحقق كون التقاير فيه بل يمكن أن يكون
 خارجاً والغرض ايذاء الشيطان فقط فلا يريد ما قال اذا كمل التقاير خارجاً منه لما قلناه ذلك
 (قوله وغسل الكفين) أي وعمام غسل الكفين لما علمت من أنه يتدنى في غسلها وقت
 التسبية والنية ليقرب بين الثلاثة ثم يتم غسل الكفين واما الاستياك فتقدم أنه قبل غسل
 الكفين بالكلية او بعد بالكلية على الخلاف بين الرمي وابن حجر فقول الحنفي وبأني حال
 غسلها ما بالتسبية والنية والاستياك فيه نظر لانه لم يوافق قولاً من القولين ولو عبر بالقائم بدل
 الواو وكان لا فائدة لترتيب لانه ما مضى لا مستحب وضابط المستحق أن يكون التقديم
 شرطاً للحصول السنة كما في تقديم غسل الكفين على الخضة فانه ان قدم المؤخر وآخر المقدم
 فات ما آخره فلا نواب له فيه ولو فعله وضابط المستحب أن لا يكون التقديم شرطاً لذلك بل مستحب
 فقط فان آخره وقدم اعتبر بفعله كما في تقديم المني على اليسرى ففرق بين المستحق والمستحب
 (قوله الى الكوعين) نقية كوع وهو العظم الذي في ارجلهم واليد والكروم وهو العظم الذي

وفي بعض نسخ المتأخر عشر
 خصال (التسمية) أوله
 وأقلها بسم الله وأقلها
 بسم الله الرحمن الرحيم
 فان ترك التسبية أو لا في
 بها في اثنائه فان فرغ من
 الوضوء لم يأت بها (وهو
 الكفين) الى الكوعين

بلى خنصره او الرسخ بالسین أفصح من الصاد هو ما بينهما او البوع هو العظم الذى بلى ايهام
الزجل وانك قال بعضهم

فكروا على ايهام بدو ما بلى • تلنصره الكرسوع والرسخ ما وسط
وعظم بلى ايهام رجل ملتب • بوع فخبيا العلم واحد من الغلط

وقال بعضهم النبی هو الذى لا يعرف كونه من بوعه (قوله قبل المضمضة) أى لا بعدا
فالوقم المضمضة على غسل الكفين فانت سنة غسل الكفين لان الترتيب مستحق لاحسب
كما علت (قوله ويغسلهما ثلاثا الخ) هذه سنة أخرى غير سنة الوضوء وانك قبلها الشارح
بقوله ان ترد الخ فان سنة الوضوء لا تصدقك بل يسن غسلهما ثلاثا ولو تبين طهرهما
فالمحصل انهما مستثناة من مستثناة ثم يمكن اجتماعهما كما اذا اراد الوضوء من اتاه بهما
دون الفلتين وتردد في طهر كفيه فسن غسلهما ثلاثا قبل ادخالهما الا لا قبل ترده
في طهرهما وليس غسلهما ثلاثا للوضوء ايضا خارج الاناء او ادخله هذا ان اراد الاكل
والا كفى غسلهما ثلاثا من الستير فقول المستف قبل ادخالهما الا انما هو قيد في سنة
غسلهما ثلاثا من حيث التردد في طهرهما لا في سنة الوضوء وان ادعه كلامه (قوله ان ترد
في طهرهما) فان تبين نجاستهما حرم عليه غسلهما الا في ماء كثير غير مسيل
لما فيه من التضع بالنجاسة وان تبين طهرهما فبأق في كلام الشارح فالاحوال ثلاثة وهي
التردد في طهرهما وتبين النجاسة وتبين الطهارة (قوله قبل ادخالهما الا انما) قد عرفت
انه قيد في سنة غسلهما ثلاثا فعند التردد في طهرهما لا في سنة الوضوء فلا فالما هو به كلام
المصنف (قوله اشتر على ماء دون الفلتين) ومنه المانع وان كثر بخلاف الماء الكثير (قوله
فان لم يغسلهما) أى ثلاثا بان لم يغسلهما أصلا او غسلهما دون الثلاث وقوله كره الخ أى
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اشتق أحدكم من فومه فلا يغمس يده في الايام حتى يغسلها ثلاثا
فانه لا يدري أين باتت يده ويؤخذ من قوله فانه لا يدري أين باتت يده ان المدار على التردد في
طهرهما لا على الاستيقاظ من النوم (قوله وان تبين طهرهما الخ) أى مستندا لسلامتهما
ثلاثا ولا كرهه القسم قبل اتمام الثلاث لان الشارع اذا غيا حكايا به فلا يصرح الشخص
من عهدته الا بيقينها (قوله والمضمضة) مأخوذة من المض وهو وضع الماء في الفم ولو تعدد
القسم فينبغي أن يأتي فيه ما في تعدد الوجه فان كانا اصلين فمضمض في كل منهما وان كان
أحدهما أصليا والآخر زائدا وتبعا لأصلي من الزائد ولم يسمت بالعبارة بالأصلي دون الزائد
وان اشبهه الأصل بالزائد فمضمض في كل منهما وكذا ان غمر لكن سامت (قوله يغسل
الكفين) أشار بذات الى الترتيب بين المضمضة وغسل الكفين لكن قد علم ذلك من قوله فيما
تقدم قبل المضمضة ولذلك قال المحقق هو مستدرك فتأمل (قوله ويحصل أصل السنة)
أى يقطع النظر عن الأكل وقوله فيما أى في المضمضة وقوله سواء ادا رقه أى سواء كثر في فمه
على جوارحه وقوله وجه أى طهره وقوله لم لا أى بان لم يدركه ولم يجبه بأن ابتاعه (قوله فان
اراد الاكل) مقابل لمخوف أى هذا ان اراد الاكل وقوله وجه أى بعد ادا رقه على جوانب
فمه ويندب أن يبالغ في المضمضة والاستنشاق الا في حق الصائم فتكرهه المبالغة خشية افساد

قبل المضمضة ويغسلهما
ثلاثا ان ترد في طهرهما
(قبل ادخالهما الا انما)
المتخل على ماء دون الفلتين
فان لم يغسلهما حكره
عسهما في الايام وان تبين
طهرهما لم يكرهه غسلهما
(والمضمضة) بعد غسل
الكفين ويحصل اصل
السنة فيما ادخل الماء في
الفم سواء ادا رقه وجهه
ام لا فان اراد الاكل في وجهه

الصوم وانما صوم قبل الصائم المحركة للصوم تقع ان العلة في كل خمسة الساعات الصيام لان
 بالمعنى المطلوبة في الجملة واصله لطلب بخلاف القلة ولا في القبلة بل في عليه قطر تعيين
 بخلاف المبالغة وايضا التي ما وافق فلا يمكن منه اذا اقل بخلاف هذا المخفضة فيمكن منه
 بسد حقه وبعضهم سوي بينهما لانه كالتحرر القبلة عند ظن الجماع والا تزال لصائم القرض
 تحرم المبالغة عند ظن سبق الماء الى جوفه فلا فرق بينهما عند بر (قوله والاستثناء)
 مأخوذ من القش وهو شئ الماء وهو افضل من المخفضة لان ما تور من اعتنا قال ويحرب
 الاستساق دون المخفضة او اجاب عن الامام احمد وجعل المخفضة افضل من محل
 الاستساق لان محل الذكر والقراءة ونحوهما (قوله بعد المخفضة) اشار به الى الترتيب بين
 الاستساق والمخفضة (قوله ويحصل اصل السنة) أي قطع الظن عن الاكل وقوله
 أي في الاستساق (قوله سواء) أي معده وقوله بنفسه بغير ان القاء لا يسكنها
 وقوله الى خاشع أي اعلى اتفه وقوله وقره أي رمله وقوله لا يبان ليحييه او لم يستقر
 (قوله فان اراد الاكل) أي هذا اذا لم يرد الاكل وقوله ثم ما بعد جده ويسن أن يستقر
 بان يخرج ما في اتفه من ما واذي ظهر من مسلم ما منكم من أحد يغمض ثم يستنشق فيستقر
 الاخرت خطا بوجهه وخاشع هو المراد بخطا بوجهه وشيئا به الصفات كالاسقاء بالاذنين
 لا يحرم وكشم راحة امرأه اجنبية فان لم يوجد الصفات وحسن الكاثر ويسن أن يكون
 ذلك باصبعه المغمض من يده اليسرى (قوله والجمع بين المخفضة والاستساق الخ) ضابط
 الجمع أن يجمع بين المخفضة والاستساق بفرقة وفيه ثلاث كليات الاولى ان يغمض
 ويستنشق بثلاث غرف يغمض من كل منها ثم يستنشق وهي التي اقتصر عليها الشارع لانها
 الافضل الثانية أن يغمض ويستنشق بفرقة يغمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها كذلك
 الثالثة أن يغمض ويستنشق بفرقة يغمض منها مرة ثم يستنشق منها مرة وهكذا (قوله
 بثلاث غرف الخ) لو قال وبثلاث غرف الخ لكان أولى لمبدأ ذلك افضل من الجمع بينهما
 بفرقة بالكيفيتين السابقتين (قوله افضل من الفصل) وضابطه أن لا يجمع بين المخفضة
 والاستساق بفرقة وفيه ثلاث كليات الاولى أن يغمض ويستنشق بفرقتين يغمض
 من الاولى ثلاثا ثم يستنشق من الثانية ثلاثا الثالثة أن يغمض ويستنشق بست غرفات
 يغمض واحدة ثم يستنشق بأخرى وهكذا الثالثة أن يغمض ويستنشق بست غرفات
 يغمض بثلاث متوالية ثم يستنشق كذلك وهذه اضعفها وانظروا واعلم أن كليات الجمع
 ويسمى الوصل افضل من كليات الفصل وافضل كليات الجمع جمعها بثلاث غرف
 يغمض ثم يستنشق من كل منها وهي التي ذكرها الشارع وافضل كليات الفصل فصلها
 بفرقتين يغمض من الاولى ثلاثا ثم يستنشق من الاخرى ثلاثا • (قائلة) الحكمة في غيب
 غسل الكفين والمخفضة والاستساق معرفة اوصاف الماس لون وطعم وريح محل تغبرت أولا
 وقال بعضهم شرع غسل الكفين لانه كل من مواث الجنسة والمخفضة لكلام رب العالمين
 والاستساق لشم روائح الجنة وغسل الوجه للنظر الى وجه الله الكريم وغسل البدن
 لبس السواقي الجدة ومسح الرأس لبس التاج والاكيل مياومع الاذن لسمع كلام الله

(والاستساق) بعد المخفضة
 ويحصل اصل السنة فيه
 بادخال الماشي الانفس سواء
 يجذب نفسه الى خاشع
 وتقام لان اراد الاكل
 تدور والجمع بين المخفضة
 والاستساق بثلاث غرف
 يغمض من كل منها
 يستنشق افضل من الفصل
 بينهما

تعالى وغسل الرجلين للشيء في الجنة انتهى (قوله ومسح جميع الرأس) أي الاتباع وغروبا
 من خلاف من أوجبه والأفضل في مسحها أن يضع يده على مقدم رأسه ويلصق إحدى سبائحه
 بالأخرى وإبها مسحه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى المكان الذي ذهب منه إن
 كان له شعر يتقاب فيكون الخفاف والرد مسحة واحدة لعدم قيام المسحة بالذهب وإن لم يكن له
 شعر يقلب فلا حاجة إلى الرد فالرد يجب بثبته لا تحال ماء المسحة الأولى على الماء الذي مسح
 به البعض الواجب ويؤخذ من ذلك أنه لو ردت المسحة الثانية يجب ثالثه وهو كذلك لكن
 ألا تكل أن يأتي بمسح جديد ويسن مسح الفواجب المسترسلة وإن جاوزت حد الرأس وعده
 مسح جميع الرأس من السنن بالنسبة لما زاد على القدر الواجب فلا ينافي وقوع أقل مجزئ
 منه فرضا والباقي سنة لأن القاعدة أن ما تمكن تميزته بكسح جميع الرأس ولعل ويل الكوع
 والصود يقع بعضه واجبا وبعضه مندوبا ولا يمكن تميزته كغيره كذا المخرج مما دون
 الخمس والعشرين يقع كله واجبا (قوله وفي بعض نسخ المتن واستعاب الرأس بالمسح) أي
 تعميمه بالمسح عليه (قوله أما مسح بعض الرأس) مقابل لقوله ومسح جميع الرأس على
 التسعة الأولى ولقوله واستعاب الرأس بالمسح على التسعة الثانية وقوله كما سبق أي في غرض
 الوضوء (قوله ولولم يرد نزاع على رأسه الخ) أشعر تعبير بذلك بأنه لا يتوقف على مشقة وهو
 كذلك وقوله من عامة الخ بيان لما على رأسه وقوله ونحوها أي كطائفة وطلسان وقلنسوة
 (قوله ككل بالمسح عليها) أي على ما على رأسه من عمامة ونحوها فالضريح عائد على ما على رأسه
 من عمامة ونحوها وبكل بالمسح عليها ولو لم يسهل حدث والتكميل شروط خمسة الأول أن
 يمسح الواجب من الرأس قبل مسح ما على رأسه من العمامة ونحوها كما أشعر به قوله ككل فالو
 مسح على العمامة ونحوها ألا ثم مسح الواجب من الرأس لم تحصل السنة خلافا لما لا
 الخطيب الثاني أن لا يمسح الهادي لما مسح من الرأس لأنه لا يجمع بين العوض والمعووض
 والمحقق أن هذا ليس بشرط بل قال الهندي إن مسح جميع العمامة أكمل الثالث أن لا يرفع
 يده بعد مسح الواجب من الرأس وقبل أن يكمل على العمامة ونحوها والاحتياج إلى ماء جديد
 وهو شرط لتكميله بالماء الأول الرابع أن لا يكون عاصيا باللبس لأنه إن لا يكون عاصيا به
 أصلا أو عاصيا به لآذانه كان كان عاصيا لها فأكمل بالمسح في هاتين الصورتين بخلاف ما لو
 كان عاصيا باللبس لذاته كالحرم فيتمتع التكميل في هذه الصورة الخامس أن لا يكون على
 العمامة أو نحوها غطسة معقوها كدم براغيث والامتنع التكميل لما فيه من التعوض
 بالعمامة ومقتضى إطلاقهم جواز التكميل على العمامة مثلا وإن كان تحتها عرقية ونحوها
 ويؤيد مجوزهم المسح على اللبسان (قوله ومسح جميع الأذنين) أي بعد مسح الرأس لأن
 تأخير مسحهما عن مسح الرأس شرط لحصول السنة فلو مسحهما قبل مسح الرأس لم تحصل
 السنة وظاهر قسمة الشارح بالجميع أن استعاب الأذنين بالمسح شرط لأصل السنة لكن
 الأقرب أنه شرط لكلها حتى لو مسح البعض فقط حصل أصل السنة ومسحهما استتلا
 منظوفيه لكونهما عضوين مستقلين وهو الرابع ويسن مسحها مع الرأس نظرا لقول
 بأنهما من الرأس ويسن غسلها مع الوجه نظرا لقول بأنهما من الوجه فيسن غسلها ثلثا

(ومسح جميع الرأس)
 وفي بعض نسخ المتن
 واستعاب الرأس بالمسح
 أما مسح بعض الرأس
 فواجب كما سبق ولولم يرد
 نزاع على رأسه من عمامة
 ونحوها ككل بالمسح عليها
 (ومسح جميع الأذنين)

مع الوجه ومعهما ثلاثا مع الرأس ومعهما ثلاثا مستقلا لا يوصل كفه وهما مباينتان
بهما استظهارا ثلاثا فيجب ما يطلب فيهما ثمانية عشرة مرة ثلاث غسلات مع الوجه والباقي تسع
مصاصات ولا ينسج المسح الرقية خلافا للرافعي بل هو بدعة وأما خبر مسح الرقبة أو ما من الغل
فموضوع كآله انطيط كشج الاسلام في شرح التقيج واثر ابن عمر رضي الله عنهما من وضأ
ومسح عنقه وفي الغل يوم القيامة غير معروف والغل يضم العين طوق من حديد يوضع في العنق
ويغل يدا الى عنقه ويجعلان فيه (قوله ظاهرهما وباطنهما) بالجر بدل عن الاذنين لا عادة
التعميم والمراد بظاهرهما ما يلي الرأس وبباطنهما ما يلي الوجه (قوله بعه جديد) اي يحصل
الاكل والافضل السنة يحصل بيل الرأس في المسحة الثانية أو الثالثة بخلاف الاولى يسه عليه
الزركشي (قوله اي غير بيل الرأس) تفسير الماء الجديد ولا يشترط الترتيب في اخذ الماء لمسح
الرأس ومسح الاذنين فلو بل اسبابه ومسح راسه بعضها ومسح اذنيه ياتهما كنى (قوله
والسنة في كيفية مسحهما) اي السنة الكاملة فلو مسحهما بغير تلك الكيفية كنى في اصل
السنة (قوله ان يدخل مسجبه) اي ادأ سهاقه وكثرة تعالي يحصلون أصابعهم في آذانهم
اي رؤسها وقوله في صماخه ثنية صماخ بكسر الصاد ويقال بالسين أيضا شرف الاذن ووضع
رأس المسجبتين فيهما متاكد حتى ان القصاب عاتب بعض العلماء على تركه (قوله
ويديرهما) اي يديرهما وقوله على المعاطف اي يلبات الاذنين (قوله ويدير اجسامه) اي يجرهما
وقوله على ظهرهما المراد على ظهرهما بالتسبي لكن الجمع باعتبار ما فوق الواحد (قوله
ثم يمسح كفيه) اي ادأ يسه وقوله وهما مباينتان اي والحال انهما مباينتان وقوله بالاذنين
لو قال يسطوئهما لكان اظهر على ان في كلامه الاظهار في مقام الاضمار (قوله استظهارا) اي
طلبا لظهور التعميم (قوله وتخلل الخ) اي بعد غسلات الوجه الثلاث وبعد كل واحد منها
كما نقله بعضهم عن ابن حجر وقال الخشني وقياس ما في الغسل تقديم التخليل على غسل الوجه
لانه ابعد من الاسراف وشغل كلام المصنف نفسم التخليل للمعبر فيخلل لكن يرفق وهو مقتضى
كلام غيره ووجه الزركشي وغيره لكن مرسح المتولى بانه لا يخلل ويحزم به صاحب الروض
واعقده الرملي وتبعه الزنايدي وحمل الاول على ما لا يتم ترتيبه على التخليل لتساقط شعره والشارح
على خلافه وهذا جمع بين القولين (قوله النجبة) المراد بها ما يشغل العارضين وهي بكسر
اللام على الاصح وجعلها الخي بكسر هاء وضما ومنها كل شعر يكتفي بفصل طاهره كما يعلم
مما مر (قوله الكثرة) بفتح الكاف بمعنى الكثرة كما في بعض النسخ وتقدم ضابطها (قوله
بثلاثة) اي لا بثلاثة فوقية وقوله من الرجل اي حال كونها من الرجل (قوله اما لية الرجل
انقصه) مختار الكثرة وقوله وليسة المرأة وانقصه مختار الرجل نفسه فونشر مرت
وتندب ازالة نسبة المرأة وانقصه ان لم تكن مثله (قوله فيصيب تخليلهما) اي لية الرجل
انقصه وليسة المرأة وانقصه ليجعل الشارح لية الرجل انقصه فردا وليسة المرأة وانقصه
فردا وحق خبرهما ولو نظر لكونها ثلاثة لجمع الضمير ويحل وجوب تخليلهما الى يصل الماء الى
باطنهما بالابتصال والافه ومنسوب (قوله ويصيبه) اي اقتطعه فكيف غيرهما من
الكيسيات وقوله ان يدخل الرجل ومثله غيره واعقده به لانه هو الذي يس في التخليل بخلاف

ظاهرهما وباطنهما
جديد اي غير بل الرأس
والسنة في كيفية مسحهما ان
يدخل مسجبه في صماخه
ويديرهما على المعاطف ويدير
اجسامه على ظهرهما ثم
يبلغ كفه وهما مباينتان
بالاذنين استظهارا وتخلل
اللية الكثرة بثلاثة من
الرجل اما لية الرجل
انقصه وليسة المرأة وانقصه
فصيب تخليلهما وكيفيته
ان يدخل الرجل

غيره فيجب عليه التخليل اى وسياق الكلام انما هو في التخليل المسنون كما عرفت قوله اصابعه
 من اسفل البنية) ويكتفى بغير اصابعه ومن اعلى البنية والافضل ان تكون اصابعه من يده
 اليمنى (قوله وتخليل اصابع اليمين والرجلين) اى من رجل او امرأة او سخي فلا فرق هنا
 (قوله ان وصل الماء اليها) اى الى الاصابع وهذا تعييد ليكون سنة (قوله فان لم يصل الماء
 الى الخ) يحتمل التقيد اى فان لم يصل الماء الى الاصابع الا بالتخليل (قوله كالاصابع الملتفة)
 مثال للاصابع التي لا يصل الماء اليها الا بالتخليل وقوله وجب تخليلها اى لصل الماء الى
 ما استمرمتها (قوله وان لم يأت بتخليلها الخ) مقابل لقد راى هذا ان تأتى بتخليلها وقوله حرم
 قتلها اى ان خاف محذوراً يمنع التعم كآفة الرمي في شرحه وقبل مطلقاً لانه تعذيب بلا
 ضرورة (قوله وكيفية الخ) اى الفاصلة فيكنى غيرها وقوله بالتشبيك اى باى كيفية
 من كيفية والاولى ان يجعل اصابع اليمنى في اصابع اليسرى من طهرها او عكسه او ظهر
 اصابع اليمنى في ظهر اصابع اليسرى او بالعكس لاجل اصابع احداهما من بطنها في اصابع
 الاخرى من بطنها لتخالف العبادة الصلاة وان جازت أيضاً للتشبيك هنا مندوب ومحل
 كراهته من جلس بالسجد فينظر الصلاة (قوله بان يدا الخ) فهو يختصر من خنصر اى
 خنصر اى فهو يختصر يده اليسرى مبتدأ يختصر رجله اليمنى خاتماً يختصر رجله اليسرى
 (قوله يختصر يده اليسرى) وهذا هو المختار وقبل يختصر يده اليمنى وقبل هما سواء والمعتقد
 الاول (قوله من اسفل الرجل) ويكتفى من اعلاها وان كان الافضل من اسفلها (قوله
 مبتدأ يختصر الخ) اى حال كونه مبتدأ يختصر الخ وهكذا يقال في قوله انما يختصر الخ
 والاولى كافي التحقيق مبتدأ بالياء بعد ابدال المهملة ويجوز بالهز ايضا وقد سبق نظراً للحشى
 فقال كلاماً لا محل له هنا حيث قال اى الافضل ان يداً باصابع اليمين والرجلين ان يغسل
 بنفسه فان حب عليه غيره بدأ على اليمين والرجلين وهذا كما ترى انما هو فيما بدأ به عند غسل
 الاعضاء وكلاماً فيما بدأ به في تخليل اصابع رجليه ولا فرق فيه بين ان يغسل بنفسه او يعصب
 غيره عليه (قوله وتقديم اليمنى الخ) ويكره تقديم اليسرى على اليمنى وكذا الوضوء لهما معاً فيما
 يظهر كافي شرح التقريب (قوله من يديه ورجليه) اى وان سهل غسلهما ما كان كان في
 بحر لان شأنهما ان لا يسهل غسلهما معاً (قوله على اليسرى منهما) اى من يديه ورجليه
 (قوله اما العضوان الخ) مقابل لقوله من يديه ورجليه لان شأنهما ان لا يسهل غسلهما معاً
 كما عرفت وان شئت جئت بمقابل المحذوف تقديره هذا في العضوين اللذين لا يسهل غسلهما
 معاً (قوله كالندين) اى والكفين والاذنين (قوله فلا يقدم اليمنى منهما) فيكره تقديمهما
 منهما كما نقل عن شرح الروض وقبل خلاف الاولى فقط ولولم يأت له الا بالترتيب كان اراد
 غسل كفيه بالصبر من نحو ايق فيجبه تقديم اليمنى منهما وهذا كله في السليم واما نحو الاثمل
 والاقطع فيقدم اليمنى منهما ولو من شق رأسه او من خديه والا كره وهذا ان كان يظهر نفسه فان
 طهره غيره طهرهما معاً ويكره تقديم اليمنى كالسليم (قوله بل يظهر ان الخ) اضرب استعالي
 لا باطالي وثله دفعة بفتح الدال المرة الواحدة وهي المارة هنا واما الدفعة بضم الدال فهي
 الشئ المدفوع من الماء وهو وه وليست مرادة هنا (قوله وذو المصنف سنة ثلث الخ) اى

اصابعه من اسفل البنية
 وتخليل اصابع اليمين
 والرجلين) ان وصل الماء
 اليها من غير تخليل فان لم
 يصل الا به كالاصابع الملتفة
 وجب تخليلها وان لم يأت
 بتخليلها لالتصامها حرم
 قتلها التخليل وكيفية تخليل
 اليمين بالتشبيك والرجلين
 بان يداً يختصر يده اليسرى
 من اسفل الرجل مبتدأ
 يختصر الرجل اليمنى خاتماً
 يختصر اليسرى (وتقديم
 اليمنى) من يديه ورجليه
 (على اليسرى) منهما اما
 العضوان اللذان يسهل
 غسلهما كالندين فلا
 يقدم اليمنى منهما بل يظهر ان
 دفعة واحدة وذو
 المصنف سنة ثلث

كون التثليث سنة وقوله العضو المفسول أى غسل العضو المفسول كالوجه هو البدن وقوله
 والمسح أى ومسح العضو المسح كالأصابع واليدين ونحو العمامة بخلاف الخفاف الملا
 يصيبه خلافاً للزكوى حيث قال والظاهر الحاق الجبيرة والعمامة بالخفاف المفسول
 تثليثاً له وقوله ومثل غسل المسح من التثليث التخليل والنية على قول والمعتقد أنه لا يسبغ
 تثليث النية والتسمية ودعاء الأضغاس هو أن يقول عند غسل الكفين اللهم احفظ يدي من
 معاصيكم كلها وعند الغضفة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاعتساق
 اللهم ارحني واجمعه الجنة وعند غسل الوجه اللهم عفر وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه
 وعند غسل البدن اللهم أعطني كافي يميني وحسيني حساباً يسيراً وعند غسل البدن اليسرى
 اللهم لا تعطيني كافي شمالي ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وشري
 على النار وعند مسح الأذن اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند
 غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام والتسكع عقبه وهو أن
 يقول بعد قراءته منه وهو مستقبل القبلة رافعا يديه إلى السماء شهد أن لا إله إلا الله وحده
 لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
 المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرُك وأتوب إليك وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وقراءة سورة فاتر لناموا إلى حل السراخ على التقيد
 بالمسح والمسح قول المصنف والطهارة ثلاثاً ثلاثاً من التبادر من الطهارة الأفعال من
 الغسل والمسح فإن أريد بها ما يطلب في الطهارة ولو قولاً شاملاً مع ذلك وقول المصنف في
 بعض النسخ والتكرار ثلاثاً ثلاثاً طاهر في ذلك فهو أولى ولكن قصده المشرح بقوله أى
 للمفسول والمسح ليوافق القصة الأولى ولكن الأولى أن لا يقصر بل يجمله على إطلاقه
 (قوله ثلاثاً ثلاثاً) التكرار لإفادة التحميم ويحصل التثليث في الماء الجارى بمجرى ثلاث
 جريات وفي الماء الراكد بالتصريك ثلاث مرات وتكرره الزيادة على الثلاث والنقص عنها لأنه
 صلى الله عليه وسلم نوا ثلاثاً ثلاثاً وقال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا ونقص فقد أساء وتظلم
 وأما وضوء صلى الله عليه وسلم مرة مرة ومرتين مرتين فأنما كان ليبيان الجواز وعلى كراهة
 الزيادة في غير المسبب ونحوه وأما في غرام يأخذ الشاة باليقين فإذا شك هل غسل ثلاثاً أو اثنين
 أخذ بالقل وغسل الأخرى لا يقال ربما يكون بأربعة فتكون بدعة وترك سنة أهون من
 ارتكاب بدعة لأننا نقول بحل كونها بدعة إذا ثبت أنها بأربعة وقد يطلب ترك التثليث كان
 ضائق الوقت بأن كان بحيث لو ثبت نكح الرجوع الوقت أو قل المبدأ كان بحيث لو ثبت لا يحتاج إلى
 التيمم أو احتياجاً للفاضل من الماء لمطس وكان بحيث لو ثبت لم يفضل للشرب شيء وإذا رد الجماعة
 التي يحاف فوثها بإسلام الإمام ولم يرج غيرها أفضل من تثليث الوضوء وسائر آدابه إن لم يحصل
 في وجوبها كمع جمع الرأس والأقدام على الجماعة (قوله وفى بعض النسخ والتكرار الخ)
 قد عرفت أن هذا هو الأولى لشعوره بالأفعال وقد عرفت أيضاً أن الأولى المشرح
 أن لا يقصر على المفسول والمسح (قوله والمالاة) هي مصدر وأى إلى إذا تابع بين
 الشيتين فأكثر ولذلك قال المشرح ويعبر عنها بالتتابع وبعبارة المصنف تشمل المالاة بين

العضو المفسول والمسح
 في قوله (والطهارة ثلاثاً
 ثلاثاً) وفى بعض النسخ
 والتكرار أى المفسول
 والمسح (والمالاة)

الاعضاء والمواالات بين الغسلات والمواالات بين اجزاء العضو الواحد وقد اقتصر الشارح على
الاولى حيث قال وهي ان لا يحصل بين العضوين الخ فرق فزاد عليه وكذا بين العسلات وبين اجزاء
العضو الواحد فبعث الشرع في الغسل الثانية قبل جفاف الاولى والشرع في الثالثة قبل
جفاف الثانية ويعتبر غسل كل جزء من العضو قبل جفاف الجزء الذي قبله اضمن ابعد البعد
تحقق مواالات الطاهر من الجف من عضو وشرع في غسل باقيه وان وصله بما بعده فان هذا
خلاف الطاهر من المواالات المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ولولم
يؤال بان فرق تصرفا كثيرا لم يحجج بصديقية عند غروبها لان حكمها ما في (قوله ولا يصبر عنها
بالتابع) فيقال هي التتابع بين الاشياء (قوله وهي ان لا يحصل بين العضوين الخ) اي وكذا
بين العسلات وبين اجزاء العضو الواحد كما عرفت وقوله بل يظهر العضو الخ اضرابا يتقلى سما
فيه (قوله بحيث لا يصح الخ) تصوير لتطهير العضو بعد العضو او لقوله ان لا يحصل بين
العضوين تقريب كثير وقوله المغسول قبله اي قبل ذلك العضو الذي يظهر ويقتد بالمسح
مغسولا لان المسح يسرع اليه الجفاف فلا يعتد بل بقدر مغسولا (قوله مع اعتدال
الهواء) اي توسطه بحيث لا يكون شديدا ولا ضعيفا بل متوسطا والهواء المدامم الريح التي
تهب بين السماء والارض وتسير بها السمن واما القصير فيل النفس الى ما يليق شرعا وقد
يطلق على ميل النفس نحو كقول عائشة رضي الله عنها ما روى ربك الا يسمع في هو الى اي
فيما قيل اليه نفسك ولا تغفل نفسه صلى الله عليه وسلم الى المعدوح وقد اجتمع المدود
والمقصود في قول الشاعر

جمع الهواء مع الهوى في مهبتي • فتكاملت في اضلعي ناران
فقصرت بالسدد عن نيل النقي • ومددت بالمقصود في اكفائي

(قوله والمزاج) اي ومع اعتدال المزاج اي توسطه بحيث لا يكون شديدا الحرارة ولا البرودة
والمزاج يكسر الميم الطبيعية (قوله والزمان) اي ومع اعتدال الزمان اي توسطه بحيث
لا يكون الزمن زمن شدة الحرارة ولا زمن شدة البرودة (قوله واذا نلت الخ) اي هذا اذا
لم يثلث واذا نلت الخ فهو قابل لمخدوف وقوله فالاعتدال بتوسطه اي في مواالات الاعضاء
كما هو ظاهر فلا يشاي اعتبار غير آخر غسله في المواالات بين الغسلات بحيث يشرع في الثانية
قبل جفاف الاولى وفي الثالثة قبل جفاف الثانية كما مر (قوله وانما تنادب المواالات غير وضوء
صاحب الضرورة) اي مع اتساع الوقت امام ضيقه فتيب اكل لاعلى سبيل الشرطية فاولم
يؤال حيث نذرهم عليهم الصحة (قوله اما هو) اي صاحب الضرورة وهو مقابل لما قبله وقوله
فالمر الاو اجبة في حقه اي تقيد بالحدث وفي المذهب القديم انها اوجبة حتى في حق السليم
وكذا عند الامام مالك (قوله وبقي للوضوء سنن اخرى مذ كورة في المطولات) منها اطالة العرد
والتعجيل لنذر ائمة العرا المحبون يوم القيامة من آثار الوضوء في استطاع منكم ان يطيل غرته
فعله ولعل المراد بالعره ما يشعل التعجيل او الكلام فيه حذف الواو مع ما علقه والتقدير
ان يطيل غرته وتحبيله ومنها ترك الاستعاة بالصبر عليه بعبر عذرته في خلاف الاولى اما
بعد ركض فلا تكون خلاف الاولى بل قد تجب ادا اليه كنه التطهير الاله اولو باجرة مثل فان

ويعبر عنه بالتتابع وهي
ان لا يحصل بين العضوين
تقريب كثير بل يظهر
العضو بعد العضو بحيث
لا يصح المغسول قبله مع
اعتدال الهواء والمزاج
والزمان واذا نلت فالاعتدال
باعتداله وانما تنادب
المواالات في غير وضوء
صاحب الضرورة اما هو
فالمر الاو اجبة في حقه
وبقي للوضوء سنن اخرى
مذ كورة في المطولات

استعان فالاولى ان يقف الصاب عن سائر المتوضي لانه امكن واحسن ادبا واما الاستعانة
 في غسل الاعضاء فمكرهه بلا عذر والاستعانة في تحصيل الماء لا بأس بها فمضى مباحة ومنها
 ان يضع يده الماهن بعينه ان كان يفتقر منه وعن يساره ان كان يصيب عنه على يده كالبريق
 لان ذلك امكن فيهما كما قاله في المصروع ومنها تقديم التيمم مع اول السجدة المتقدمة على غسل
 الوجه ليحصل له ثوابها بكمه ومنها التلطف بالتوضي ليعايد اللسان القلب كما تقدم ويسرهما
 بحيث يسمع نفسه فقط ومنها استصحاب التيمم كرا قلبه الى آخر الوضوء ومنها ترك الكلام
 بلا حاجة ومنها توقي الرشاش ومنها البداءة بأعلى الوجه ومنها تحريك شافته فان لم يصل الماء
 لما تحته الا به وجب ومنها ذلك الاعضاء من الخ في العقب خصوصا في الشتاء فقد ورد في
 الا عقب من النار ومنها ان يتهدم وقفه وهو طرف العين مما يلي الاذن والباط وهو طرفها
 مما يلي الاذن وكذا كل ما يحاط اغضاه ومنها ان يبدأ بأصابع يديه ورجليه ان غسل نفسه فان
 صب عليه غيره بدأ بأغلاها على المعتد ومنها الدعاء المشهور عقبه وقد تقدم والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم بعده ومنها ان يصلي ركعتين بعده ومنها ترك التثقيب بلا عذر لانه ينزل اثر
 العبادة اما بعد تركه وخوف التصاق شيا به او اذاعة تيمم عقب الوضوء فلا كراهة وان شئت
 فالاولى ان لا يكون بطرف ثوبه ولا يذبل لثقله انه يورث القفر والسيان ومنها ترك التقصير لانه
 كالتميز من العبادة واما خبر انه صلى الله عليه وسلم اتته موءنة بمذبل فرده وجعل يقول بالماء
 هكذا ينقضه فليسان الجواز ومنها غير ذلك وتقدم ان بعضهم عدل نحو خسين سنة * (قمة) *
 يس الوضوء لقراءة القرآن ومعاينه والحديث ومعاينه وروايته وحل كتب الحديث
 والتفسير والفقه وكما بينها وقراءة العلم الشرعي والاذان والجلوس في المسجد ودخوله
 والوقوف يعرفه والسي وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وقبره ومن جل الميت ومسه ومن
 القصد والجماعة والقي هو كل لحم الخنزير وقهقهة المصلي ولتوهم والبطنة وعند القصب وكل
 كلمة قبيحة ومن قص الشارب وحلق الراس وخطبة غير الجمعة ومن لمس الرجل والمرأة بدن
 الخنثى او احد قبله اذا مس كل منهما غير ما له بان مس الرجل آله النساء وانما يجب حينئذ
 لاحتمال ان الخنثى رجل وهذا عضو رائد ومث المرأة آله الرجال وانما يجب حينئذ لاحتمال
 ان الخنثى اثنى وهذا عضو رائد واما اذا مس كل منهما مثل ما له فالوضوء حينئذ واجب لان
 الخنثى في صورة الرجل ان كان رجلا فقد مس ذكره وان كان اثنى فقد لمس وفي صورة المرأة
 بالعكس والغالب انه يس من كل ما فيه خلاف كس الامر بالحسن ويتبدد ادامة الوضوء
 ليكون على طهارة دائمة ولا يندب له دخول على نحو امير وعقد نكاح وليس ثوب وشروح لسفر
 ولقاء قادم وزياة والدود يقي وعبادة مريض وتشميع جنازة ودخول سوق

(فصل)

آخر هذا الفصل عن الوضوء تبعا للروضة اشارة الى جواز تأخير الاستنجاء عنه بشرط ان يكون
 هناك حائل يمنع التقصير بخلاف التيمم فانه لا يجوز تأخير الاستنجاء عنه ومثله وضوء صاحب
 الضرورة على المعتد لان كلامه ما طهره من قسمة فلا تصح مع قيام المانع ومن قدمه عن
 الوضوء فمثل لاصل والغالب وشرع مع الوضوء ليله الامراء وقبل في قول اليه شة وهو بالخارج

(فصل)

رخصة ومن خصائصنا واما بالنسبة فليس من خصائصنا واول من استعجب به سيدنا ابراهيم عليه
 الصلاة والسلام والليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما انتم كنتم مثل الودع اعلمكم اذا انتم
 الغائط فلا يستقبل احدكم القبلة ولا يستدبرها ولا يستنج بثلاثة اجزاء وليس فيها روث ولا اومة
 اى عظم وراكته او بربعة مستنج وهو النجس ومستعجب منه وهو الخارج النجس الملوث
 ومستعجب فيه وهو القبل او الدبر ومستعجب به وهو الماء او الحجر وهو طاهر مستقسط فليس من
 ازالة النجاسة وقيل انه منها وعليه المتأخرون وشرح الاستنجاء لوطه الحور العين كما قاله ابن
 عباس وبن ان يقول بعدما لهم طهر قلبي من النفاق وحسن فرجى من القوا حش (قوله
 في الاستنجاء) اى فى احكامه كما يعلم من قول المصنف والاستنجاء واجب الخ ويعبر عنه بالاستطابة
 اى طلب الطيب لان المستعجب يطلب طيب نفسه ويعبر عنه ايضا بالاستنجاء ما يؤخر من الجمار
 وهو الحساء السغار لكن الاولان يسمان الممازج والثالث خاص بالمزج (قوله وآداب
 قاضى الحاجة) اى الامور المطلوبة منه على وجه التدب او الوجوب فالمراد بالآداب ما يشمل
 المذوبات والواجبات خلافاً من قصره على الاولى فان بعض ما ذكره هنا واجب وهو اجتناب
 الاستقبال والاستدبار عند عدم الساتر كما سياتى فى قوله ويجب وجوباً قاضى الحاجة
 استقبال القبلة واستدبارها الخ والحاصل ان الادب لغة الامر المسخوب والمراد به هنا مطلق
 المطلوب ليشمل الواجب وفى اصطلاح الصوفية ان لا تنظر الى من فوقك ولا تنظر من دونك
 (قوله والاستنجاء) على وزن الاستفعال وقوله من نجوت النجى اى قطعه اى ما يؤخذ من
 نجوت النجى اى قطعه فغناء لغة طلب قطع الذى واما شرحه فاولا ازالة الخارج النجس الملوث
 من القرح عن القرح بجماء او بجر بشرط من كونه طاهراً فالاعا غير محتم كسائى وخرج
 بالنجس الطاهر كالدود والحصاد والريح فلا يجب الاستنجاء منه بل ينسب من الاولين وصرح
 الجرجاني بأنه يكره الاستنجاء من الريح واعقده الشيخ نصر المقدسى والمالوث غير كايبر الحاف
 ويقولنا من القرح الخارج من غير القرح فلو طرأ على القرح فلا تسمى ازالته استنجاءً وقولنا
 عن القرح ازالته من غير القرح كان استقل الخارج من القرح الى غيره فلا تسمى ازالته استنجاءً
 ايضا واولى قولنا عا او محرقتين بيع فاحدا النوعين مجزئ وحده ولو مع تسير الآخر ويست
 التفسير لان الجسج جائز (قوله فكان المستعجب بقطعه الذى عن نفسه) انما فى بكان النجى
 لقن مع ان قطع الذى يحقق لان القطع الحقيقى انما يكون فى متصل الاجزاء الخمسة كالليل
 والادى ليس كذلك على انها قد تاقى للتحقق (قوله واجب) اى فى حق غير الانبياء لان
 فضلاتهم طاهرة ويجب لاعلى القور بل عند ارادة القيام الى الصلاة فوضوها فلم يلزم عليه
 نضج بالنجاسة والا كان على القور وقد ينسب كما اذا شرب منه غير ملوث كدودا وبصر وقد
 يكره كالاستنجاء من الريح وقد يجزى مع الاجزاء كالاستنجاء بالعصوب ومع عدم علم الاجزاء
 كالاستنجاء بالماء ومع قد يساح كما اذا عرق المهل فاستعجب لازالة العرق فالاستنجاء بتسرية
 الاحكام الخمسة كما قاله الشيخ عطية لكن فى صورة الاباحة نظر لان هذا الابهى استنجاءً شرعا
 (قوله من خروج البول والغائط) اى وغيرهما من كل خارج نجس ملوث ولو نادا كدم وودى
 وانما قصر عليها لكونها ما غلبت معاديين واشاء الشارح تقدير خروج الى ان التروح

فى الاستنجاء وآداب قاضى
 الحاجة (والاستنجاء) وهو
 من نجوت النجى اى قطعه
 فكان المستعجب بقطعه
 الذى عن نفسه (واجب
 من خروج البول
 والغائط)

موجبة لكن بشرط الانقطاع (قوله بالله) أي ولو كان مطعوما كالماء العذب ويوجب استعمال قدوم الماء بحيث يغلب على التلن زوال النجاسة وعلامة ظهوره الحسنة بعد التعمية في الذر أو ما لا يثنى فيها العكس ولو شرب من جهة النجاسة لم يحكم بقاء النجاسة على المحل وإن حكمنا على يده بالنجاسة فيفضل يده فقط قال بعضهم ما لم يتحقق أنهما في باطن الأصبع الملاقى للمحل والأوجب غسل المحل أيضا لكن إطلاقهم يخالفه ولا بد أن يستترخى ثلاثين النجاسة في أنصاع الفرج فيستترخى حتى تغسل أنصاع المقعد فمن كل من الرجل والمرأة وأنصاع فرج المرأة (قوله أو الحجر) أي الحقيقي بدليل قوله وما في معناه الخ ولو جله على الحجر الشرعي لم يحتج إلى أدق قوله وما في معناه لأن الحجر الشرعي هو كل جامد ظاهر الخ وسئل الحجر يحرم الحرم والموقوف فيصح الاستجمام وإن سحر في الموقوف الأجر المصعد فلا يصح الاستجمام به لمسه ولو انفصل نعم إن انقطعت نسبه عن المصعد كان بيع وحكم بعهده يعطى كمن يرى ذلك كفى الاستجمام كذا ذكر ابن حجر في شرح العباب وتصله عن الشامل وأقره (قوله وما في معناه) أي في معنى الحجر الحقيقي فلا ينافي أنه من الحجر الشرعي كما علم عامر والمراد بكونه في معناه أنه مقبس عليه لمحصل المقصود بكل منهما قوله من كل الخ) بيان ما في معناه، وذكره شروطا أربعة في ذاته وهي أن يكون جامدا ظاهرا فالأغبر يحترم وسيد كثر ثلاثة شروط ليست في ذات الحجر ولا في المقيس عليه بل في الخارج من حيث أجزاء الاستجمام بالحجر وما في معناه وهي أن لا يفيض وأن لا يتلذذ وأن لا يطأ عليه اجنبي (قوله جامد) قيد أول خروج به المانع كما أوكد الخلل وقوله طاهر قيد ثان خرج به النجس كالبرص والمتنجس كالخمر المتنجس وقوله طاهر أي العين النجاسة وهو قيد ثالث خرج به غير القاتح فهو النعم الرخو والقراب المتناثر ويحوى القصب الأمس ما لم يثقب والأصاغر فالعالم وقوله غير محترم أي غير معظم من الاحتكام بمعنى التعظيم وهو قيد رابع خرج به المحترم كطعوم الأديمين كالنخيل ما لم يحرق فإن أحرق بحيث صار كالنعمان لم يرق فيه طعم الخبز جازا الاستجمام لانه خرج بذلك عن كونه مطعوما لا أديمين هو حرقه حرام لانه تضييع مال وكطعوم الجن كالعظم وإن أحرق لانه لا يخرج بإحراقه عن كونه طعام الجن وهو قماز والجن لا يأكلون العظم نفسه وإنما يكسب لهم لما أوفرا كان أو ما مطعوم الهام كالخبث فيجوز الاستجمام به وإنما جاز بالله العذب مع انه مطعوم لانه يدفع الجبس عن نفسه في الجلسة بالنظر للسما الكبير بخلاف غيره ومن المحترم كتب العلم الشرعي وما ينتفع به نفسه كالحدوث والفتوة والتعو والصلب والطب والعروض لا كملقة ومطلق مشتمل عليها وكتب التوراة أو التيسيل غير المبدلين وما كتب عليه اسم معظم ما لم يقصد به غير العظم ويطلق بذلك جلها المتصل به دون المنفصل عنه ثم جلد المحض يمنع الاستجمام به مطلقا ومن المحترم أيضا جرد المسجد ولو منفصلا إذا انقطعت نسبه عنه بأن يبيع وحكم ما كرم بعهده يبيع كاهر وجزء الأديمي ولو هلكا كالخرف لانه محترم من حيث الخلقة وإن كان غير محترم من حيث الأهدار (قوله ولكن الأفضل الخ) جملته الشارح استدارا على قوله بالله أو الحجر وما في معناه لانه قد يوهن أن المطلوب الاقتصار على أحدهما مع استوائهما في التفضيل وكان الأولى للمصنف أن يؤخر قوله والأفضل الخ بعد قوله ويجوز

بالله أو الحجر وما في معناه
من كل جامد ظاهر فالع
محترم (و) لكن (الأفضل

ان يستحي (اولا) بالاجار
ثمة بقية ثانيا (ثالثا)
والواجب ثلاثة مسجات
ولو بثلاثة اطراف حجر واحد
(ويجوز ان يقتصر)
المستحي (على الماء وعلى)
ثلاثة اجار حتى بين الحمل)
ان حصل الاتقاء بها والا
زاد عليه احقر حتى ويسن
بعد ذلك التثليث

الخ ويجعله كالاستدراك عليه وافضلها الجمع لا فرق فيما بين البول والقاطط على المعقد وان
بحزم القفال باختصاصها بالقاطط ولا يشترط في حصول فضله الجمع لها مرة بالخر فصل فضله
الجمع ولو كان نجسا ولو من مغفل وان وجب التسميع بعد ذلك ويكتفى فيها دون الثلاث مع
الاتقاء لكن هذا بالنسبة لاصل الفضلة واما كمالها فلا بد فيه من سائر شروط الاستنجاء بالخر
(قوله ان يستحي) اولاً بالاجار ثمة بقية ثانياً بالماء اي لان الاجارة بل العين والماء من بل الاثر
من غير حاجة الى مختصة عين النجاسة ولا يصح عكس ذلك بان يستحي اولاً بالماء ثم بقية ثانياً
بالاجار لانه لا معنى للاجاء بعد الماء فانه من بل العين والاخر جميعا وان كان معه مختصة عين
النجاسة ولا يفتي ان اولاً ثانياً للايضاح فليدر لهما كبير فائدة لان الترتيب فهم من قوله ثم
يتبعها (قوله والواجب ثلاث مسجات الخ) اي فالعبرة بتعدد المسح لا بتعدد الخرج ولذلك قال
الشرح ولو بثلاثة اطراف حجر واحد وكان الاولى للشارح ان يوضح هذه العبارة بعد قوله او
على ثلاثة اجار حتى بين الحمل لانه يظهر الوجوب هناك ولا يظهر هناك عند الجمع لا وجوب
وانما هو الاولى كما علم محاسن وانما لم يكتفى بذكر الاجار بحره ثلاثة اطراف عن ثلاث وميات لان
القتد هناك عدداً الذي بخلافه فان القصد عدداً المسحات ويجب تعميم الحمل بكل مسحة
كما قاله الرمي تعالى الشيخ الاسلام وهو المعقد وان لم يمتد بعضهم (قوله ولو بثلاثة اطراف حجر
واحد) اي سواء كان بثلاثة اجار او بثلاثة اطراف حجر واحد فان لم يمتد في الشاية جازت
هي والثالثة بطرف واحد ولو غسل الخرج وجف جاز له استعماله ثانياً كدوا بدع به (قوله
ويجوز) اي يحمل ويجوز وقوله ان يقتصر المستحي على الماء اي لانه الاصل في ازالة النجاسة
ويقدم في الاستنجاء بالماء القبيل لثلاثين يدهن من البول لو قدم الحجر وفي الاستنجاء بالخر
يخدم الدبر لانه يسرع اليه الخفاف (قوله وعلى ثلاثة اجار حتى بين الحمل) اشار بذلك الى
انه يجب في الاستنجاء بالخر امران احدهما ان يكون بثلاثة اجار ولو حصل الاتقاء بدونهما لم
مسلم نهياً رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستحي بأقل من ثلاثة اجار وفي معاهها ثلاثة
اطراف حجر كما مر وثانيهما اتقاء الحمل بحيث لا يبق الاثر لا يزيله الا بالماء او صغار الخرف ولو لم
يحصل الاكثر من الثلاث وجبت الزيادة عليها كما صرح به الشارح وبقى يضم اليها من اتقى
الرباى والقاعل ضم مستغواً والحمل بالنصب مفعول او يفتح اليها من اتقى الثلاث والحمل بالرفع
فاعل والسنة في كيفية الاستنجاء بالاجار ان يبدأ بالاول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره قليلاً
قليلاً الى ان يصل الى الخيط يدانه ثم بالثاني من مقدم الصفحة اليسرى كذلك ثم بالثالث
على الصفحتين والمسر يتبعها (قوله ان حصل الاتقاء بها) فقييد لاكتفاء بثلاثة اجار فقط
وقوله والا زاد عليها اي وان لم يحصل الاتقاء بثلاثة اجار زاد عليه او جوبا وقوله حتى حتى يرضى
اليه اي الشخص الحمل او يقتضيه اي الحمل على الضبطين السابقين قد سدر (قوله ويسن
بعد ذلك) اي بعد الاتقاء وقوله التثليث صوابه الايتار كما في بعض النسخ لان الذي يسن بعد
الاتقاء ان لم يحصل بوتر الايتار لا التثليث كأن حصل باربع فسن الاتقان بخمسة فان
حصل بوتر لم يسن بعد منى قال صلى الله عليه وسلم اذا استجمر اسجدكم فليستجمر وتر وصرفه
عن الوجوب وقوله صلى الله عليه وسلم من استجمر فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا خروج

(قوله فان اراد الاقتصاد الخ) أى فان اراد الجمع فهو الأفضل كما تقدم وان اراد الاقتصاد الخ وقوله على أحدهما أى الماء والأجبار وقوله فالأفضل أى ما لم يرغب نفسه عن الأجبار فلم تعلق اليها والانهى أفضل وكذا يقال فى سائر الرخص (قوله لانه يزيل عين الجماعة وأثرها) أى بخلاف الأجبار فانها تزيل عين الجماعة دون أثرها (قوله وشرط الاستصحاب الخ الخ) أى ان اراد الاقتصاد عليه والام بشرط ذلك (قوله أن لا يصف الخارج) فان جف كاه أو بعضه تعين الماء لم يخرج بعد مخرج آخر ولو من غير نفسه ويصل الى ما وصل اليه الا قبل كان يخرج فهو مدي وودي ودم وقيح بعد جفاف البول والا كفى الاستصحاب بالخبر وتقيد بعضهم بما اذا خرج بول للغالب وقيد بعضهم بما اذا كان الخارج الشافى من جنس الاول لكن قال بعض الفضلاء والمراد بكونه من الجنس أن يكون الثاني بحيث لو خرج ابتداء المكفى فيه الخبر وهو تأويل بعيد ومع ذلك فالمعقد الاول وان كان الشيخ عطية ضعه (قوله الجنس) ذكره للايضاح لا للاحتراز عن المني كما قيل لأن المني لا يدخل فى كلامه السابق والمجنس كاللود والحاصل حكمه حكم الجنس عند التلويث (قوله ولا تقتل من محل خروجه) أى عن المحل الذى أصابه عند الخروج واستقر فيه وان اقتصر حول المخرج فوق عادة الانسان بشرط أن لا يتقطع وأن لا يجاوز صفعة وحشفة فان تقطع بأن خرج قطعا فى محال تعين الماء فى المتقطع وكفى الخفى المتحل وان جاوز صفعة أو حشفة تعين الماء ايضا فى الجوار فقط ان لم يكن متصلا والاتعين فى الجميع وكذا يقال فى المتحل فان كان متصلا تعين الماء فى الجميع أو متصلا تعين فى المتحل فقط (قوله ولا يطرأ عليه نجس آخر) وكذا اطأطر وطب بخلاف الطاهر الجاف ففهم نجس فيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به فان طرأ عليه نجس سواء كان رطبا وبافا وطأطر وطب تعين الماء (قوله فان اتنى شرط من ذلك) أى المذكور من الثلاثة شروط وقوله تعين الماء أى فمهما حرا الخبر حيث أخذ (قوله ويحجب الخ) هذا شروع فى آداب قاضى الحاجة بعد أن تكلم على الاستصحاب فيه مع الترجعة لنشره من تفقد ذكر فى الترجعة أن هذا الفصل معقود للاستصحاب وآداب قاضى الحاجة (قوله وجوبا) لما كان قول المصنف ويحجب محتملا للوجوب والتدب صرح الشارح بقوله وجوبا لكن لا يجب الا اذا لم يكن مائرا وكان ولا يبلغ ثلثي ذراع أو يلفه ما بعده عنه أ كثر من ثلاثة أذرع ولما قبله الشارح بقوله ان لم يكن الخ فيصير الاستقبال والاستدبار فى هذه المدة الثلاثة فان كان مائرا يبلغ ثلثي ذراع ما كثر ولم يده عنه أ كثر من ثلاثة أذرع لم يجب الاجتناب بل يندب ويكون كل من الاستقبال والاستدبار حيث شئت خلاف الاولى على المعقد وقيل يكون كل منهما مكرها وكل هذا فى غير المبدأ ما فى المعقد فلا حرمة ولا كراهة ولا خلاف الاولى مطلقا ثم يكون كل منهما مخالفا للأفضل كما قاله ابن حجر حيث أمكن الميل عن القبلة بلا مشقة (قوله قاضى الحاجة) أى المتلبس بقضائها بالنهال اد لا يجب عليه الاجتناب الا فى حال قضائها باقتل يقول المحشى أى من يريد قضاءها لا يناسب الاجتناب الذى كلاً مناهيه وان كان يناسب بعض الآداب كتقديم اليسار على اليمين عند دخول الخلاوة وتعوذ ونحو ذلك والحاصل ان بعض الآداب يناسب المتلبس بقضاء الحاجة باقتل كالاغتصاب المذكور وبعضها يناسب من يريد

(فان اراد الاقتصاد على أحده ما فالأفضل) لانه يزول عين الجماعة وأثرها وشرط الاستصحاب بالخبر أن لا يصف الخارج الجنس ولا يقتل من محل خروجه ولا يطرأ عليه نجس آخر اجنبى عنه فان اتنى شرط من ذلك تعين الماء (ويحجب) وجوبا بقاضى الحاجة

فخاضها كالموتوخووه بعضها بناس من فرغ من قضائها كتقديم الدين على اليسار عند
 الخروج وكثرة الحمد لله تعالى إذا بقي له شيء وأبقى في منفعة وأخرج عن أداء مثل كلامهم غير
 المكلف لكن الوجوب في الاجتناب والتدبر في غيره من بقية الآداب بالنسبة لوليها فيجب
 عليه أن يأمره بالاجتناب والاستقبال والاستدبار وتدبره أن يأمره بالاجتناب ما بقي (قوله
 استقبال القبلة) أي عينا يقينا في القرب وتلفا في البعد وكذا يقال في استدبارها ويحتمل
 أن المراد بالجهة لقوله في الحديث ولكن شرفوا وغزروا واستوجه بعضهم وقاله الرلي ثم
 اعتد الأول والمراد باستقبالها الاستقبال الشخص بوجهها بالبول أو العائط على الهيئة
 المعروفة باستدبارها جعل ظهرها بالبول أو العائط على الهيئة المعروفة أيضا وان لم يكن
 بعين الاندراج فيها خلافاً لمن قال لا يكون مستقبلاً إلا إذا جعل ذكره جهة القبلة واستقبالها
 بعين الاندراج ولا يكون مستدبراً إلا إذا تقوط وهو قائم على هيئة الر كع وعلم على كراهة أنه
 يحرم الاستقبال بكل من البول والعائط وكذلك الاستدبار بكل منهما خلافاً لمن خص
 الاستقبال بالبول والاستدبار بالعائط وقال بأنه لا يحرم عكس ذلك والمعتد أنه يحرم كما يؤخذ
 من قوله صلى الله عليه وسلم إذا أتيت القبلة أي المكان الذي تقضي فيه الحاجة فلا تستبوا
 القبلة ولا تستدبروها ببول ولا عائط ولكن شرفوا وغزروا وطاهر كلامهم أنه لا يحرم
 استقبال المصنف واستدبار ببول وعائط مع أنه أعظم حرمة من القبلة وقد وجه بأنه قد يشبه
 للفقهاء ما لا يثبت للفاضل نعم إن كان استقباله أو استدباره على وجه بعد از رايه حرم ذلك
 بل قد يكرهه وكذا يقال في استقبال القبر المكرم واستدباره كما قاله ابن قاسم على ابن حجر وقوله
 عنه الشبراوي على الرلي (قوله الآن) أي التي يجب استقبالها الآن وسبب في محترزه
 في كلام الشارح وقوله وهي الكعبة صحت بذلك لتكبرها وارتفاعها وتسمى قبله لأنها قبلها
 (قوله واستدبارها) أي القبلة الآن وهي الكعبة (قوله في الحضراء) أي القضاء وهو ليس
 بقيد كما أشار إليه الشارح بقوله والبيان في هذا كالحضراء فقبر الحضراء كلها في ذلك (قوله
 أن لم يكن الخ) اعتماداً على هذا التقيد لكونه محله على الوجوب وجه الشرح الخطيب على
 التدبر ولذلك قيد بما إذا كان مع ساتر ترفع ثلثي ذراع فأكثر منه وبينه ثلاثة أذرع فأقل
 ولا بد أن يكون ساتر عرض بحيث يستردن قاضي الحاجة على ما قاله الرلي وشافه ابن حجر
 فقال لا يشترط أن يكون له عرض وارتفاعه كاف في ذلك ويكفي محورية من ترفعه وتكفي يده
 إذا جعلها ساتر أو مناهل الدابة وطاهر كلامهم تعيين كونه ثلثي ذراع فأكثر أو لعله للقال قال
 كفادون الثلثين كتنفي به واحتجاج إلى زيادة على الثلثين وجبت ولو بالارتفاع فاعلم
 أن يكون ساتر قدمه إلى سرته لأن هذا حريم المودة (قوله أو كان) أي أو كان بينهما وبين
 القبلة ساتر وقوله ولم يبلغ ثلثي ذراع أي إلا أن كفادون الثلثين له غرض قاضي الحاجة كما علم
 مما مر (قوله أو بلغها) أي أو بلغ ثلثي ذراع (قوله والبيان في هذا) أي في وجوب
 اجتناب استقبال القبلة واستدبارها وقوله كالصرا أي التي اقتصر عليها المصنف هي ليست
 بقيد كما مر (قوله بالشرط) أي المرددين ثلاثة أشياء وقوله المذكور أي في قوله أن لم يكن
 بينهما وبين القبلة ساتر أو كان ولم يبلغ ثلثي ذراع أو بلغها ما بعده ما بعده أكثر من ثلاثة أذرع

(استقبال القبلة) الآن
 وهي الكعبة (واستدبارها
 في الحضراء) أن لم يكن بينه
 وبين القبلة ساتر أو كان ولم
 يبلغ ثلثي ذراع أو بلغها
 وبعد عنه أكثر من ثلاثة
 أذرع ذراع الأدمي كما قال
 بعضهم والبيان في هذا
 كالصرا بالشرط المذكور

(قوله الا لبناء المعتد) لو اسقط البناء كان أولى ليشمل المعتد العبري او يصير معناه بقضاء الحاجة فيه ولو حرمة مع العزم على العود اليه وهذا في غير الكشف واما هي فتصير معنة ببيتها لقضاء الحاجة فيها وان لم تقض فيها بالفعل (قوله فلاحرمة فيه) اى بولا كراهة ولا خلاف الاولى نعم هو خلاف الا فضل كما قاله الشيخ ابن حجر حيث امكن الميل عن القبلة بلا مشقة وقوله مطلقا اى وجدما ترأى ولم يجد بلغ نقي ذراع أو لا بعده باكثر من ثلاثة أو لا (قوله ونخرج بقولنا الان) اى حيث قال استقبال القبلة الان وهى الكعبة واستدبارها (قوله ما كان قبله أولا كبيت المقدس) اى كخضرة بيت المقدس فهو على تقدير مضاف والمضاف كاستقصائية لانه لم يكن قبله سابقا الايت المقدس فانه على الله عليه ولم استقبل بيت المقدس ثم نسخ بالامر باستقبال الكعبة (قوله فاستقباله واستدباره مكروه) وتزول الكراهة بما تزول به الحرمة فى الكعبة المنصرف من السائر بشرطه (قوله ويجتنب ادبا) اى ادبا وقوله فافى الحاجة اى التلبس بقضاها بالفعل ولو غير مكلف لكن التدب بالنسبة لوليه كما تقدم (قوله البول والعائط) وكذا الباقى والمخاط (قوله فى الماء الراكد) اى الساكن الذى لا يجرى ولا فرق فيه بين القليل والكثير كما يدل عليه تفصيل الشارح فى الجارى نعم الكثير المستجر كالجر الخ والماء الكار لا كراهة فيه الايلا فيكره لما ورد ان الماء الايلا ماوى الجن والاستعداده مع التسمية لا ترفع شرعياتهم وهذا فى المباح أو المملوك له بخلاف المسجل أو المملوك لعبره من شرع علم رضاه فيجوز ولو مستجر فيجوز على الشخص البول فى معطس المسجد وكذا فى معطس الحمام من غير علم رضاه صاحبه وان كان نافعاً عند الاطباء فقد قالوا ان بولته فى الحمام فى الشتاء فاما خبير شرب دواى ولو كان مباحاً لم يخلو كما وقع عليه الطهارة بان دخل الوقت ولم يجد غيره موم عليه البول أو العائط فيه (قوله اما الجارى الخ) مقابل لما ركد وصحت المناقاة لان فيه تفصيلا (قوله فيكره فى القليل) محله اذا لم يلزم عليه تصحيح بالتباعدة والاحرم وقوله دون الكثير اى فلا يكره الا ان يكون لبلا فيكره لما تقدم من ان الماء لا يكره ماوى الجن ولو بالى فى البحر مثلا فارقت رغوته منه وهى طاهرة خلا لما فى الباب ما لم يتحقق كونها من البول كان وجد فيه اراحة البول (قوله وجبت التوى تحريمه الخ) اى لانه يتنجس بذلك وزياده يمكن طهره بالمسكارة وهو ضعف الا ان يعمل على ما اذا كان هناك تصحيح بالتباعدة فانه يجرى حينئذ لاجل اولى من التضعف (قوله ويجتنب) اى ادبا وقوله اى ما لا يجتنب ما تقدم (قوله تحت الشجرة) اى بحيث فصل بين الثمرة ومحل الكراهة اذا كانت الارض مباحة ومخارجه والاحرم ما لم يعلم أو يظن رضاه صاحبه ولو علم او ظن ورود ما على الارض يزيل النجاسة لم يكره والشجرة واحدة الشجر وهو ما ساق يقوم عليه واما الجيم فهو ما لا ساق له كالقمح والبرسيم والمراد بالشجرة هنا ما يشبه ذلك كله (قوله المثمرة) اى التى شأها الاثمار وان لم تكن مثمرة فبالفعل ولذلك قال الشارح وقت الثمرة وغيره نعم اذا لم يكن علمه ثمر وكان يجرى عليها الماء من مطر أو غيره قبل أن تهرق لم يكره والمراد بالثمر ما يقصد من الشجرة اكلا كالتماح أو شأها كما يسمي أو استعمالا كالقمرط (قوله وقت الثمرة وغيره) وفى بعض النسخ وعبرها والضعف راجع لوقت اعمالى الاولى فطاهر وما على الثانية فلا كسبه التابى من المضاف

الا لبناء المعتد لقضاء الحاجة فلاحرمة فيه مطلقا ونخرج بقولنا الان ما كان قبله أولا كبيت المقدس فاستقباله واستدباره مكروه (ويجتنب) ادبا فافى الحاجة (البول) والعائط (فى الماء الراكد) اما الجارى فيكره فى القليل منه دون الكثير لكن الاولى اجتنابه ووجبت التوى تحريمه فى القليل جازيا كان او راء كذا (و) يجتنب ايضا البول والعائط (تحت الشجرة المثمرة) وقت الثمرة وغيره

اليه (قوله ويحجب) اي اديا وقوله ما ذكر اى البول والغائط (قوله فى الطريق المسلول للناس) نظيرا لقوله تعالى وما للعائنين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى طريق الناس وفى ظلمهم اى انقوا سبب لعنهما كثيرا وهو الضل في طريق الناس وفى ظلمهم وبما تسببوا لعن الناس لهما كثيرا سبب العنا بصفة الجبال والقلاع فلهما ملعونان كثيرا من الناس للعائنان ونخرج بالسلك المهجور فلا كراهية فيه ولو راق احد بسبب الحاجة اتى قضاها فى الطريق وتلف لم يضمن وان غطاها بتقريب أو نحوه لانه ضرر ولا يمكن بسبب أن لا يقطعها التراها الناس فتشقى عن اختلاف القمامات اذا طرحها فى الطريق وتلف بها شي فانه يضمن لان الاستفاد بالطريق مشروط بسلامة العاقبة (قوله وفى موضع الظل صفا وفى موضع الشمس شتاء) منها محل حديث الناس ان كان مباحا والابان كوا يفتابون فيه أو يحترقون للعكس ونحوه فلا يكره بل قد يجب ان افشى الى صنع العصبة (قوله وفى الثقب) بفتح المثناة وفتح القوب وضبطه الخطيب بضم المثناة والذى فى المختار أن الثقب بالفتح واحد القوب واحد القوب وثقبه ومنه السرب بفتح السين والراء يقال له الشق وهو ما استطال وقال العلامة المناوى السرب بيت فى الارض وشبه الغار والكهف لانه قد يكون فى ذلك حيوان ضعيف فينادى أقوى فيؤذنه وان غلب على ظنه اذى له أو ما يهيمس الحيوان المحترم حرم عليه ذلك (قوله وهو البازل المستدير) يشمل ما حرمه الا وفيه بعد لان العلة المتقدمة لا تأتى فيه (قوله ولا يتكلم) اي لا يدكر ولا غيره ولو عطف جده اقبل عليه ويثاب عليه وان كان لا يثاب على الذكر القليل فيكون هذا مستثنى ولا يكره الهمس ولا التمجع وظاهر كلامهم أن القراملة لا تحرم حيث هو ككلمة وان قال الاذوى اللاتى بالتعظيم المنع (قوله اديا) اي نجا (قوله لعن ضرورة) تقيده للكره (قوله فاضى الحاجة) ظاهره أن هذا الادب محتمل بقاضى الحاجة وليس كذلك بل يعم المدخل للصوت أو وضع ما لا نهى هذا الادب متعلق بالمكان فقاضى الحاجة ليس يقيد (قوله على البول والغائط) ظاهره أن الكراهة حال خروج اندراج فقط وبه قال الشيخ الخطيب وسبعة ابن قاسم فى شرح الكتاب والمعتد أن الكراهة تكون فيما قبله وما بعده ولو كان سر دابة طويلا جدا (قوله فان دعت الخ) محترز قوله لغير ضرورة وقوله كن رأى الخ مثال ان دعت ضرورة للكلام وقوله انسا ليس يقيد بل مثله كل حيوان محترم (قوله لم يكره الكلام حيثنذ) اي حين اذ دعت ضرورة ذلك الكلام بل يجب ان يحق الاذى تحذير الانسان من الضرر منه الحيوان المحترم كما علمت (قوله ولا يستقبل الشمس الخ) اي عند طلوعهما وغروبهما دون ما اذا صار فى وسط السماء فانه لا يحبس استقبالا لهما حيثنذ الا اذا نام على قفاه وحيثنذ يبول على نفسه (قوله والتسمير) ظاهر كلام المصنف كغيره ولو فى النهار ويبحث بعضهم التقييد بالليل وهو الممتنع لانه محل سلطانه بخلاف النهار (قوله ولا يستديرهما) ضعيف فانه قد عدم كراهة الاستديار (قوله اي يكرهه ذلك) اي المدكر ومن الاستقبال والاستدبار وهو مسلم فى الاستقبال دون الاستدبار وتقتضى الكراهة الباسر (قوله لكن النووى الخ) استدراك على ما قبله لانه وما يؤم انه لم يخالف فى ذلك النووى ولا غيره وقوله قال ان استدبارهما ليس بمكروه اي بخلاف استقبالهما فانه

(و) يحجب ما ذكر (فى الطريق) المسلول للناس (و) فى موضع (الظل) صيفا وفى موضع الشمس شتاء (و) فى (الثقب) فى الارض وهو التال المستدير واقتل الثقب ساقط فى بعض نسخ المتن (ولا يتكلم) اديا لغير ضرورة فاضى الحاجة (على البول والغائط) فان دعت ضرورة الى الكلام كن رأى حية تقصد انسانا لم يكره الكلام حيثنذ (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستديرهما) اي يكرهه ذلك حال قضا حاجته لكن النووى فى الروضة وشرح المذهب قال ان استدبارهما ليس بمكروه وقال فى شرح الوسيط

مكروه وهذا هو المختار (قوله ان ترك الخ) اي وعنده لم يصح الاخبار بقوله سواء (قوله اي
فكون مباحا) ضعف بالنسبة للاستقبال (قوله وقال في التحقيق الخ) غرضه بهذه العبارة
تأنيلا لما قلناه في الجمله وهو ضعيف كما علمت (حجته) بقي من الاداب ان لا يتحرر في فرجه
ولا الى الخارج منه ولا الى السماء ولا يبعث يده ولا يلتفت يمنا وشمالا وان يسوع من الناس
الى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح فان تعذر عليه الابعاد عنهم لم يسم
الابعاد عنه وان يستقر عن اعينهم ولو بارنا من ذيله او راحله او وهدية وان لا يول في موضع
هو يريح لئلا تعود عليه بالرشاش ولا في مكان سلب لئلا يعود عليه الرشاش منه لصلاته
وان لا يول فاما وانما فعله صلى الله عليه وسلم لبياض الجوارح على ان عاقبة كانت من حدثكم
ان النبي بالفاطمه لانه قدوة وان لا يدخل الخلاء ساقيا ولا مكشوف الرأس وان يرفع يديه
لقضاء حاجته شيئا فشيئا ويسله كذلك ويعد بيساره في قضاء حاجته لانه اعمل له ان يقول
عند وصوله لمكان قضاء حاجته عند الباب باسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخسث والخبائث
ولا يقيم البسمله وانما انى باسم الله حيث دلان حفظه من الشياطين امر ذوال ولا يقال كيف
ياقني باسم الله مع ان دخول الخلاء ليس يا مري ذي والى حيث يصمتين جمع خيث والخمائل جمع
خبثه والمراد ان الشياطين وانما هم وعقب انصرافه غفرا ان لا تالنا الحمد لله الذي اذهب
عن الاذى وعافنا وروى ان قضا عليه السلام كان يقول الحمد لله الذي اذاني قدته واني في
منقته واذ بعني اذاه وبقي له آداب اسر تطلب من المطولات (فصل)

آخر المصنف هذا الفصل عن الوضوء فطر الى ان الوضوء هو جد اول ثم نظر اعلمنا الواقع
وبعضهم قد مر عليه فطر الى ان الانسان يولد كذا في حكم الحديث يعني انه يولد غير
متطهر (قوله في نواقض الوضوء) اعترض التعبير بالنواقض بان النقص ازالة الشيء من
اصله فتقول بقتل الجدار اذا ازلته من اصله فيقتضي التعبير بالنواقض اهم من ازالة الوضوء من
أصله فيلزم بطلان الصلاة الواقعة به لانه كما لم يكن والتعريف بالمطلات يقتضي اشتراط تقدم
الطهارة وليس شرطها فالحدث السابق على الطهارة لم يتقدم له وضوء طه والتعريف بأسباب
الحدث يقتضي ان الاسباب غير الحدث الان يجعل الاصافه بيانية اي اسباب هي الحدث
فالتي تعبر بالاحداث اولى من ذلك كله ولذلك عبر بها في المنهج حيث قال باب الاحداث والمراد
بها الاسباب التي شأنها ان تنتهي بها الطهر وانما عبر بالشارح بالنواقض مجازا لتلك كلام المصنف
حيث قال والذي ينقض الوضوء الخ (قوله المسألة ايضا) اي كما هي مسجلة بالنواقض وقوله
باسباب الحدث قد علمت ما في هذا التعبير من كونه يقتضي ان الاسباب غير الحدث الان جعل
لاصافه بيانية اي اسباب هي الحدث والمراد به الاصغر المتصرف اليه اللفظ عند الاطلاق
والاسباب جمع سبب وهو لفظ ما يتوصل به الى غيره وعرفا لما يميز من وجوده الوجودي وسببه
العدم لانه يقال له وصف ظاهر مضط معترف بالحكم وهو ناقص الوضوء والحدث
اسم الشيء الحادث وقال بعضهم المكسر الذي ليس بمعتاد ولا معروف وعرفا يطلق على السبب
الذي شأنه انه ينتهي به الظاهر وعلى امر اعتباري يقوم بالاغصاء يمنع من جهة الصلاة حيث
لا مريض وعلى المسح المترتب على ذلك اي على الامر الاعتباري المدكور والمراد بالامر

ان ترك استقبالهما
واستبداهما سواء اي فيكون
مباحا وقال في التحقيق ان
كرهه استقباله لاصل
لها وقوله ولا يستقبل الخ
ساقط في بعض نسخ المتن
(فصل في نواقض الوضوء)
السماء ايضا باسباب الحدث

الاعتبارى الامر الذى اعتبره الشارع مانعاً من الصلاة ونحوها لا الامر الذى يعتبر به
 الشخص في ذهنه ولا وجوده في الخارج لان هذا امر موجود قديم شاهد اهل البصائر وقد
 حكى أن الشيخ الخوافى كان يشاهد ذلك في المظن (قوله الذى ينقض الخ) هو وان كان
 مفرد اللفظ لا يكتفى في حقه بالتعدد لانه عام معنى فلذلك صح الاخبار عنه بقوله خمسة اشياء
 فاندفع ما يقال لم يتطابق المبدأ والخبر مع أنه يجب تطابقهما على أنه على تقدير مضاف اى احد
 خمسة اشياء (قوله اى يطل) اشار الى أنه ليس المراد من قوله ينقض معناه الاملى وهو أنه
 يزىل الشيء من اصله بل المراد أنه يطله من حينه لكن التعبير بقوله يطل يقتضى اشتراط
 تقدم الطهارة وليس شرطاً ولا يشمل غير الحدث الاول فيما اذا وقع منه أحداث متعددة لان
 غير الاول لم يطل الوضوء الا ان يقال المراد يطله لو طرأ عليه أو بحسب الشأن (قوله خمسة
 اشياء) اى احد خمسة اشياء وعدها في المنهج اربعة اشياء نظراً الى أن النوم من جهة زوال
 العقل والمصنف لم ينظر لذلك بل جعله سبباً مستقلاً واعاقرده بالترك مع دخوله في زوال العقل
 لانه قد يزول العقل بكونه يسكراً أو مرضاً وزاد الشرح أو جنوناً أو انجماً أو غيباً ذلك اى
 ما عدا النوم يقر منه ذكره قيل ذلك مستقلاً لاجل الاستئناس منه والنقص به غير معقول المعنى
 فلا يقاس عليها غيرهما فلا تنقض بالسباغ والسنن ولا جماع الامر بالجبل ولا جماع فوج البهمة
 ولا باكل لحم جزوعى المذهب في الارملة ولا بالهتفه في الصلاة وما روى من أنها تنقض
 فضيف ولا يضر ورجح نجاسة من غير الفرح كالصد وطامة ولا بشقاء دائم الحدث لان طهره
 لم يرفع حدثه ولا يرفع الخلف لانه يوجب غسل الرجلين فقط (قوله احدها) اى الخمسة اشياء
 (قوله ما خرج) اى خروج ما خرج فهو على تقدير مضاف لان الحدث انما هو خروجه لاقص
 ما خرج والمراد خروجه بيقيناً وهكذا ما بعد من الاسباب يعتبر فيها اليقين فالو يتقن الطهر ثم
 شك هل حدث أو لا يضر لان الاصل بقاء الطهارة فلا عبرة بالشك في راقعها فالو يتقن حدثاً
 للاحتياط ثم يحقق الحدث لم يكفه ذلك الوضوء بخلاف ما لو يتقن الحدث وشك في الطهارة فانه
 يضر لان الاصل بقاء الحدث فالو يتقن حدثاً حينئذ يبين أنه كان محدثاً مع وضوءه وذلك واحترز
 بقوله ما خرج عما دخل فلما دخل عوداً في دبره فلا تنقض به حتى يخرج (قوله من السيلين)
 اى من احدهما وفسر الشارح السيلين بالقلب والدبر لان كلامه ما سئل اى طريقاً يخرج
 الخارج منه وان كان في القلب سيلان سبيل للبول وسبيل للمق والتعبير بالسيلين جرى على
 العالاب لانه لو خلق له رجل ذكران أو لمرأته فرجان تنقض الخارج من كل منهما كما ذكره في
 المجموع (قوله من متوضئ) انما قيد بذلك نظر الكثرة فاقض بالثقل ولو اسقطه لكان أولى
 لان المتصور اليه الشأن فالو يخرج من المحدث يقال له حدث أيضاً كما علم مما مر وقوله حتى يخرج به
 البت فلا تنقض طهارته بخرج شيء منه وانما تجب ازالة النجاسة عنه فقط وقوله واضح اخذ
 الشارح بحقه فذكره بقوله والمشكل الخ (قوله معاً اذا كان الخارج الخ) تعمم في الخارج وبني
 نعمه ان اخروجه سواء خرج طوعاً أو كرهاً عداً أو سهواً أو جافاً أو رطباً انقضت أولاً وانما ذكرهما
 الشارح للاختصار (قوله أو نادياً) المراد به ما لا يسمع وقوعه بان يخرج على خلاف
 العادة (قوله كدم) اى ولو من الباسور قبل خروجه بخلافه بعد خروجه فالو يخرج الباسور

(والذى ينقض اى يطل
 الوضوء خمسة اشياء)
 احدها (ما خرج من) احد
 (السيلين) اى القلب والدبر
 من متوضئ حتى واضح
 معاً اذا كان الخارج كبول
 وعاطاً أو نادياً كدم

ثم نوضاً ثم خروج منه دم فلا يقض وكذا الخروج من الباسور الثابت خارج الدبر وينقض خروج
نفس الباسور أو زيادة خروج وجه وكذا خروج المقعدة ولا يضر دخولها ولو بقطنة (قوله
وحصى) حواً المتقدمين الخاصة بأن أخبرنا بقاعدة من أجل أن طيدان ويكون حبساً أولاً
كان استلهم ثم خرج من فرجه ويصكون ظاهراً (قوله حبساً الخ) تعميم ثان وقوله كهذه
الأمثلة أي التي هي البول والغائط والدم والحصان المتقدمين الخاصة والافه ومن قسم
الظاهر وان كان يقض أيضاً (قوله كدود) وان لم يتصل فيمكن خروج رأس الدودة
وان عادت (قوله الالامني) أي من الشخص نفسه الخارج منه أول مرة ومثله الولد
الحاف على المعقد لان الولادة مربية للفصل فلا توجب الوضوء ومعنى كونه جافاً أنه خرج
منها بلا بلل ولو لوقت بعده ولو جافاً فنقض وخروج بقولنا متى الشخص نفسه متى غيره كان
جامعاً لسان في دبره فإذا اغتسل ونوضاً ثم خرج ذلك المني من دبره فنقض وبقوله الخارج
منه أول مرة ما إذا خرج منه ثانياً كان خروج منه المني فأعاده في ذكره ثم نوضاً فخرج منه ثانياً
فانه يقض (قوله الخارج باحتلام) ليس قيداً بل كذلك إذا نظرنا في أو تفكر فامني وبما
خص الاحتلام بالذكور كراهه الغالب والحاصل أن الذي يجب الفصل ولا يقض الوضوء ستة
نظمها بعضهم في قوله

ان الوضوء مع الحجاب يتحقق * في ستة اخبارها لا تدحض
تطروا وكررت ثم نوم يمكن * ايلاجه في خرقة هي تقبض
وكذا في ذكره فخرج بجمعة * ستات في روضة لا تقبض

وزيد الحرم والصعرة ونظمها بعضهم في بيت فقال

وكذا الزوط صغيرة وأوحرم * هنئ ثمان نقضها لا يعرض

(قوله متوضي يمكن معه) بخلاف ما إذا كان غير ممكن فان وضوءاً ينقض بالتوم وعلى كل
حال المني غير ناقض فالتمييز بذلك لتصور لبقاء الوضوء مع خروج المني لا لكونه غير ناقض
(قوله فلا يقض) لانه أوجب العسل فلما أوجب اعظم الامر من بخصوصه وهو خصوص
كونه منياً فلا يجب أدونهم ما بعمومه وهو هجوم كونه خارجاً كزنا المحصن فانه لما أوجب اعظم
الامر من وهو الزم بخصوصه وهو خصوص كونه زناً للمحصن فلا يجب أدونهما وهو الجلد
بعمومه وهو هجوم كونه زناً وانما أوجب الحبض والتفاس مع ايجابهما العسل لانهما يتبعان
من جهة الوضوء اذا طرأ عليهما فلا يجامعانه اذا طرأ عليهما بخلاف خروج المني يصح معه
الوضوء في صورته سلس المني فيجاء به (قوله والمشكل الخ) مختار الواضح المتقدم في كلامه
وقوله بالخارج من فرجه جميعاً فان خرج من أحدهما فلا يقض وضوءه وهذا في المشكل
الذي له آلة الرجال وآلة النساء فان كان له قيمة لا تنسبه آلة الرجال ولا آلة النساء فنقض الخارج
منها كالثنية المتخفة في أي موضع من البدن فيما إذا كان يخرج من ثدي أو ثدياً أو ثدياً
أو من تحت المعدة فيما إذا كان مقسداً انسداداً عارضاً والمراد بالمعدة هنا السرة وان كانت
في اللقمة والطبيب يستقر الطعام من المكان المتخفف تحت الصدر إلى السرة (قوله والثاني)
أي من نواقض الوضوء (قوله النوم) أي يقينا فلو شك هل نام أو نعى فلا يقض ومن

وحصى حبساً كهذه الأمثلة
أو ظاهراً كدود الالامني
الخارج باحتلام من
متوضي يمكن معه من
الأرض فلا يقض والمشكل
انما يقض وضوءه بالخارج
من فرجه جميعاً (و) الثاني
(النوم)

أعلامات النوم الرقيا ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه وعرفوا النوم
بأنهم زال الشعور من القلب مع استرخاء أعصاب الدماغ بسبب الايقظة المساعدة من الجوف
ولو نام غيره ممكن وانخبره ما صوم بأنه لم يخرج منه شيء وجب عليه الوضوء لأن النوم على هذه
الحالة ناقض فانه مظنة لخروج شيء منه وتزول المظنة منزلة المنة وان كان يجب عليه تصديق
المعصوم ومن خصائصه على الله عليه وسلم أنه لا ينتقض وضوءه بتمومه ومثله بقية الانبياء
عليهم الصلاة والسلام لانهم لا يستغرقون في نومهم كما يشهد به حديثه عن معاشرة الانبياء تمام
اعتدائه واتمام قلوبنا (قوله على غير هيئة المتكهن) اما اذا نام على هيئة المتكهن فلا ينتقض
وضوءه ولو كان مستندا لما ولده لاسقط لا من خروج شيء من دبره حينئذ ولا عبرة بحال خروج
شيء من قلوبه وان اعتاده لان شأه الذنوة ولو اخبره معصوما أو عدد التواتر بأنه خرج منه شيء
حال تمكنه انتقض وضوءه تبين الخروج حينئذ بخلاف ما لو اخبره عدل بذلك فانه لا ينتقض
لان خبره انما بقيد الظن ويقين الطهارة اقوى فيستحب كما قاله الرمي خلافا لابن جرير
ودخل في ذلك ما لو نام محتبلا ولا فرق بين الضيق وغيره كما صرح به في الروضة وغيره نعم ان
كان بين مقدمه ومقره تنجاف انتقض وضوءه ما لم يمشي بخروجه ولو زالت احدي أليمه عن
مقره فان كان قبل اقباله قبضا انتقض وضوءه والا فلا ويسن لنا من ممسك الوضوء
خروج يمينه من خلاف ولو نام ممسكا في الصلاة لم يضرب ثم ان كان في ركعي قصير وطال بطلت
صلاته كما قاله الرمي في مسطرات الصلاة (قوله وفي بعض نسخ المتن زيادة من الارض) واسقاط
هذه الزيادة أولى لان الارض ليست بقصد كذا ذكره الشارح فلو نام ومكس مقعده
على طهر دابة أو على فرش أو نحو ذلك لا ينتقض غسل الارض غيرها ملامته هوم لها (قوله
بمقعده) متعلق بالتمكن وليس من المتن وقد يقبل رن الشارح أنه من المتن على ما في بعض
النسخ (قوله والارض ليست بقصد) غرضه بذلك الاعراض على النسخة التي فيها الزيادة
ويجوز بان ذكرها في بعض النسخ للعالم (قوله ويخرج بالتمكن الخ) هذا اذا دخل في
منطوق المتن لانه من صور غير هيئة المتكهن فتعبر الشارح بالحرج بانظر لعله هوم وكان
الاطهر ان يقول ودخل في غير هيئة المتكهن الخ (قوله ما لو نام قاعدة غيره ممكن) اي لكونه
ما تلا على احد شق وقوله وانما قائما أو على قفاه لقال لو نام غير قاعد لكان أولى واعلم (قوله
ولو ممسكا) غاية في كل من القائم ومن نام على قفاه كان ان الصق كل منهما ماقعده بخو مححدة
أو عود وقال الشيخ عطية الصواب رجوع العاية للاخير فقط وأما الاول وهو من نام قائما
متمكلا لا ينتقض وضوءه اه وقد تصيد عبارة الشيخ الخطيب وهي ولا تمكيد لم نام على قفاه
ملاصقا مقعده بخو فقد اقتصر على من نام على قفاه فبقي اختصاص العاية بهاية قائما
(قوله والثالث) اي من فاقض الوضوء (قوله روال العقل) اي ولو ممسكا لان التكبير
مرفوض ما بخلاف النوم والعقل لعل المع وبرع باطلاق معنى التمييز يعرف بأنه صفة يميز بها
بين الحسن والقبيح وعلى العريزي ويعرف بأنه صفة غير رية يقيها العلم بالضروريات عند
سلامة الآلات التي هي الخواص الجسدية وهو قسمان وهي تركي في قالوهي ما عليه مناط
التكليف والكسبي ما يكتسبه الانسان من تجارب الدهر وانما معنى عقلا لانه يمنع صاحبه

على غير هيئة المتكهن) وفي
بعض نسخ المتن زيادة من
الارض بمقعده والارض
ليست بقصد ويخرج بالتمكن
ما لو نام قاعدة غيره ممكن
او نام قائما أو على قفاه ولو
ممسكا (و) الثالث (زوال
العقل)

من ارتكاب القواحي ولهذا يقال لا عقل لتركيب القواحي والناس متشابهون فيه فمهم
من معه منه وزن سبعة أوسيتين ومنهم من معه منه وزن ددهم وأددهم من وهـ كذا واختلاف
العلماء في مقدر فقل القلب وقيل الرأس والأصح أنه في القلب له شعاع متصل بالعماع ولذلك
قال بعضهم هو شجرة في القلب واخصانها في الرأس وسيأتي في الجنائيات أنه لا قصاص فيه
للاختلاف في مجرى رجل هو أفضل من العلم والعلم أفضل منه فقال ابن حجر بالاول لأنه منبعه
رأسه والعلم يجري منه مجرى النور من الشمس والزوينة من العين وقال الرمي بالثاني وهو المعتمد
لاستلزامه ولأن الله يوصف بالعلم لا بالعقل ولذلك قال بعض الأكابر يا كائنك عى
لسان حالهما

علم المعلم وعقل العاقل اختلفا * من ذا الذي منهما قد أجرنا شرقا
فالمعلم قال أنا أرزرت غايته * والعقل قال أنا الرحمن بن عرفا
فانصع العلم انصاعا وقاله * ياينا الله في فرقانه انصعا
فبان العقل أن العلم سيده * فقبل العقل رأس العلم وانصرفا

وهذا الخلاف مما لا طائل منه (قوله أي الغلبة عليه) انما اصر الشارح زوال العقل بالغلبة
عليه لان العقل يعني الصفة الغريزية لا ينزله السكر والمرض والانغماء بل لا ينزله الا الجنون
نعم يتغير بذلك فيعطب عليه فيستتر وهذا انما يحتاج له اذا اريد العقل الغريزي وأما اذا أريد
التمييز كما هو أحد اطلاقيه فلا حاجة لذلك لان التمييز يله جميع ذلك وهذا هو الاحسن
واما قول المحشي انما اصره بذلك لان اوج الترم فلا يشكره فقيه بطر لان هذا التفسير يشمل
الروم لأنه يغلب العقل ولذلك قال الغزالي الجنون ينزل العقل والانغماء بغيره والروم يستمر
وأما التكرار فيندفع بان المراد زوال العقل بغير الروم كما تقدمت الإشارة اليه (قوله بسكر)
أي ولو لم يتعبد به فينتقض وضوءه وان لم يأثم به وهو زوال الشعور مع بقاء القوة والحركة
في الاعضاء مع علم ذلك ان أوائل السكر التي لا ينزل فيها الشعور لا تقض الوضوء وهو كذلك
(قوله أو مرض) أي بحيث يكون كالانغماء فاذا غلب على عقله من المرض انتقض وضوءه
(قوله أو جنون) ومنه الخليل والماليضولي وغيرهما من بقية أنواعه وهو زوال الادراك
بالكلية مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء (قوله أو انغماء) أي بغير المرض ذكره قبل والانه
من المرض ولذلك جاز على الانبياء وهو زوال الشعور من القلب مع القنور في الاعضاء وهو غير
نافع في حق الانبياء كالنوم ومن الانغماء ما يقع في الحمام وان قل فتقص الوضوء فليقتبه
فانه يعقل عنه كغيره من الناس (قوله أو غير ذلك) كالسكر وما يحصل من تناول دواء
أو شقوة (قوله والرابع) أي من نواقض الوضوء (قوله لمس الرجل المرأة) هكذا في بعض
النسخ والاضافة فيه من اضافة المصدر لقضاءه ان يعمل الرجل فعلا والمرأة مقعولا راس
اضافة المصدر لفعوله على عكس ذلك وفي بعض النسخ لمس المرأة ناسقاط الرجل من كلام المتن
لكن زاد الشارح ويجري فيه ما ذكر من اضافة المصدر لقضاءه ومفعوله وزيادة الرجل
على بعض النسخ مغيرا لمراب المتن اللغظي وهو معيب عندهم وهناك قول يجوز ان يكون
الشرح والمتن كالشي الواحد لكن غالب النسخ فيها لفظ الرجل من المتن وينتقض وضوءه كل

أي الغلبة عليه (يسكر أو
مرض) أو جنون أو انغماء
أو غير ذلك (و) (الرابع) (لمس
الرجل المرأة)

منهما مع لذة ولا عدا أو سهوا أو كرها ولو كان الرجل حرما أو محسوبا أو كان أحدهما من الجن
ولو كان على غير صورة الأذى حيث تحققت الخالقة في الذكورة والأوثة التي هي أول شروط
النقض بالمس وهو أن يكون بين محققين ذكورة أو ثبوت نفخ بذلك الرجل والمرأتان
والنقبتان والخنف والرجل والخنف والمرأة ثانیها أن يكون بالنفخ نفخ الشعر واللس
والنفخ فلا نقض بشئ منها بخلاف العظم إذا كسح فانه نقض ثالثها أن يكون كل منهما بالغ
حد الشهوة عرفا عند أرباب الطبائع السليمة فالمرء يبلغ أحدهما حد الشهوة فلا نقض رابعها
عدم المحرمية فالمرء كان هناك محرمية ولو احتسب فلا نقض خامسها أن لا يكون بمجال فلا كان
بمجال ولو رقيقا فلا نقض وسلم غالبهم كلام المتن والشارح ولو تصور الرجل بصورة المرأة
أو عكسه فلا نقض في الأولى وينقض الوضوء الثانية للقطع بأن العين لم تنقلب وإنما انحطت
من صورة إلى صورة والمواسخ الرجل امرأ أو عكسه فان قلنا بأنه تبدل عين تغير الحكم
وان قلنا بأنه تبدل صفة لم يتغير ولو مسخ جفرا فكذلك ويحتل الجرم بعدم النقض ولو مسخ
النصف بجردون النصف الآخر فجبه النقض بالنصف الباقي وفي النصف المسوخ جفرا
ما تقدم ويحتل أن يجعل النصف الظرفي كالظفر ولا يتقض العضو الميان ولو وجد جفرا امرأة
فان كان بحيث يطلق عليه اسم المرأة نقض والا فلا (قوله الاجنبية) أي قريبا وقد فسرها
الشارح بقوله غرا الحرم فخرج الحرم فلا نقض بلسها ولو شك في المحرمية فلا نقض لان الظاهر
لا يرفع بالشك وذلك كالأختاطت بحرمه باجنبيات غير محصورات وتزوج واحدة منهن فلا
نقض أيضا على المحقق خلافا لابن عبد الحق كالخطيب و— إذا زوجته إذا استلحقها أبو ولوم
بصدقه فان التبع يثبت ولا ينسخ نكاحه ولا يتقض وضوءه على المحقق ولا مانع من تبعض
الاحكام قال بعضهم وليس لنامس نسك أخته في الاسلام الا هذا (قوله ولو لميته) وكذا
عكسه فالمرء ولو كان أحدهما ميتا كان أعم ووقع للنووي في رؤس المسائل أنه يخرج عدم
النقض بلس الميت والميتة وعدم من السهو ولا يتقض وضوء الميت (قوله والمراد بالرجل
والمرأة ذكر أو أنثى الخ) أي وليس المراد بهما الذكر البالغ والاشي البالغة وان كان ذلك حقيقة
والانخرج الصبي والميتة وان بلغا أحد الشهوة (قوله بلعاحد الشهوة) أي يقينا فالمرء فلا
نقض وضابط الشهوة انتشار الذكورة في الرجل وميل القلبية في المرأة وقوله عرفا أي عند ارباب
الطبائع السليمة كالامام الشافعي والسيد التنفسي ولا يتقض صغيرة ولا صغیر لم يبلغ كل منهما
حد الشهوة بخلاف ما لو بلغاها واربانت بعد ذلك لصورهم لانه ما من ساقطة الا ولها الاقطة
(قوله والمراد بالحرم) أي الذي هو مفهوم الاجنبية (قوله من حرم نكاحها) خرج بذلك
لا يحرم نكاحها وهي الاجنبية السابقة وقوله لاجل نسب أي قرابة كالأب والأم والابنت
والأخت وقوله أو رضاع كالأم من الرضاع والاخت من الرضاع وقوله أو مصاهرة أي ارتباط
بشبه القرابة كالأب الزوجة ونحوها وروضة الاب وزوجة الاب ونحو ذلك أخت الزوجة
وعما وثالثها وام الموطأ بنسبه وقوله أو زوجه صلى الله عليه وسلم فان كانا من ليس محرما
لان قصره نكاحه من ليس لاجل نسب ولا رضاع ولا مصاهرة ولا لاجل التوضيح عدل عن قولهم
في تعريف الحرم من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمتها فخرج بقوله سلم على التأييد

الاجنبية غير المحرم
ميتة والمراد بالرجل والمرأة
ذكر أو أنثى بلعاحد الشهوة
عرفا والمراد بالحرم من حرم
نكاحها لاجل نسب أو
رضاع أو مصاهرة

أخت الروجة وعنها وحالتها فان تعزيمهن ليس على التأيد بل من جهة الجمع ويقولهم بسبب
 مباح بف الموطأ شبهة وأما لان تعزيمهما ليس بسبب مباح اذ طوة الشبهة لا ينصف باناحة
 ولا غيرها ويقولهم لم تهازوا جانه صلى الله عليه وسلم فان تعزيمهن لم يترتب على الله عليه وسلم
 وأما زوايا بقية الانبياء فهل يحرم من على سائر الامم ولا تيسر خلاف والذي نقل عن الشيخ
 الحنفى أنهم يحرم من على الامم لا على الانبياء بخلاف زوجات نبينا صلى الله عليه وسلم فانهن
 يحرم من على الانبياء كما يحرم من على الامم لانهم من أمته ولولم يدخل بين بخلاف اماه فلا يحرم
 على غيره الا ان كن موطأ له صلى الله عليه وسلم (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يخرج الم
 وقوله ما لو كان هنالك حائل أى ولو لم يقض بالغ المس ولو كثر الوضوح على البشارة كان من العرق
 بقض له لانه كما يلزم من البدن بخلاف ما اذا كان متعمدا من غير (قوله وانما للمس
 وهو آخر التناقض) انما قال وهو آخر التناقض للاشارة الى أن قوله ومن حلقته بر من
 بحله انما للمس كما سيأتى لكن انما ينقض وضوء المس دون الممسوس بخلاف المس فانه
 ينقض وضوء كل من الامم والمس وهذا أحد الامور الثمانية التي يخالف فيها المس الامم
 فانه لا يشترط في المس اختلاف النوع كدورة وأتونة بخلاف المس فانه يشترط فيه
 ذلك ثلثا أن المس قديم يكون في النقص الواحد بخلاف المس فانه لا يكون بأى جزء من البدن
 رابعها أن المس لا يكون الا باطن الكف بخلاف المس فانه يكون بأى جزء من البدن
 خامسها أن المس يكون في المحرم وغيره بخلاف المس فانه يختص بغير المحرم سادسها أن المس
 الفرج المان ينقض بخلاف المس العضو المان سابعها المس بالفرج بخلاف المس فانه
 لا يختص به ثامنها أن المس لا يتقيد بلوغ حد الشهوة بخلاف المس فانه يتقيد بذلك كما تقدم
 (قوله من فرج الأذى) أى ولو سهوا وانما يفرج الأذى قوله ولو سهوا فاحتسب من فرجا
 ولو أشرف وهو في الرجل جميع الكسر لا ما ثبت عليه العانة وفي المرأة ملق شفر من أى
 شفرها الملتصقان وهما قالا الفرج لا ما فوقهما مما ثبت عليه الشعر وأما البظر وهو البعثة
 القائمة في أعلى الفرج فهو ناقض على المعتقد الرملى بشرط كونه متصلا بخلاف ما لا يجر
 في قوله بأنه غير ناقض ومجمله بعد قطعه ناقض ايضا كما قاله الشهاب الرملى في حواشي الروض
 وقال الشمس الرملى كتابنا علم في شرح الكتاب انه لا ينقض ويحل قطع الفرج المهادى
 لما كان ناقضا ناقض ايضا والتقيد بالأذى يفرج البهية واما الجنى فهو كالأذى مما على حل
 منا تحتنا لهم وهو المعتقد ولو من الخلق ذكره وصلى ثم بان أنه رجل لزمه الاعادة كمن طن
 العاهرة فعلى ثوبان محدثا (قوله ياطن الكف) أى ولو سلا وتهدت الا زائدة ليست على
 سمت الاصلية ولو اشبهت الزائدة بالاصلية كان النقص منوطا بهما لا باحدها لا لا تقتض
 بالشك وان اوهم كلام المحشى خلاف ذلك ولو خلق في بطن كته سلعة تقض المس بجميع
 جواربها بخلاف ما لو كانت في ظهرها ولو خلق في اصبع رائدة في بطن الكف فان كانت غير
 مسامة تقض المس ياطنها واطرها كالسلعة وان كانت مسامة تقض ياطنها دون ظاهرها
 أرقى ظهر الكف فان كانت غير مسامة لم تقض لاطنها ولا ياطنها وان كانت مسامة تقض
 باطنها دون ظاهرها على المعتقد في ذلك وانما سميت كما انها تكفى الاذى عن البدن (قوله

وقوله (من غير حائل) يخرج
 ما لو كان هنالك حائل فلا
 يفسد حيثن (و) انما للمس
 وهو آخر التناقض (مس)
 فرج الأذى ياطن الكف

من نفسه وغيره) تعميم في فرج الآدمي فلا فرق بين أن يكون من نفسه تلعب من مس فرجه
فليتوضأ أو من غيره لانه أحسن له تسكع حرمته غيره بل ثبت أيضاً في رواية من مس ذكر أظلمت وضاً
وهو شامل لنفسه وغيره وأما خبر عدم التقصير عن الفرج فنسوخ كما قاله ابن حبان وغيره
(قوله ذكر أو أقر) هو وما بعده تعميم في الآدمي (قوله وانقط الآدمي ساقط في بعض نسخ
المتن) لكن ذكره وأولى بخرج البهجة وان كان لا يظهر بالقصة التي على ما مر فعل المضموم
فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله وكذا قوله) أي ساقط من بعض نسخ المتن أيضاً وهو أولى لأن
ذكره لا فائدة فيه فان الفرج شامل له لكن نص عليه الخلاف فيه فهو من جملة التماس من
التواضع (قوله من حلقة دبره) يكون الألام على الأفصح وحكي أن دوس فخصها قال
الدميري ومنها حلقة العلم والذكور والحديث (قوله أي الآدمي) تفسير للغير ومثله الجني
على ما تقدم (قوله ينقض) ظاهره أنه خبر عن قوله من حلقة دبره فله مبتدأ وقدره خبراً
لشكون مستغلة مستقلة لاجل الخلاف فيها وظاهر المتن أنه عطف على ما قبله (قوله على القول
الجديد) هو المحذور قوله وعلى القديم ضعف (قوله والمراد بها) أي بالحلقة وقوله ملحق المنفذ
بفتح الفاء كفتح دأ المنفذ المتن كعم الكيس لا ما فوقه ولا ما تحته (قوله ويأمن الكف)
أي والمراد يأمّن الكف وقوله الراحة تعني بذلك لأن الشخص يرتاح عند الانكسار على ما مثلاً
وقوله مع بطون الاصابع وكذلك سلعة تأتي في بطن الكف كما تقدم (قوله وتخرج يباطن
الكف ظاهره) كان الأولى ظاهره أنها ثابت لأن الكف مؤنثة وعند الامام أحمد ينقض
اظهاره كالباطن (قوله وسرفه) أي سرف الكف وكان الأولى التأنيث لما عطف وهو شامل
لطرف الراحة وسرف الاصابع (قوله ورؤوس الاصابع) فاذا هز الإنسان ذكرها فلا
نقض (قوله وما فيها) أي من الثمر المعروفة ومن أصل الاصابع إلى رؤوسها (قوله فلا تنقض
بذلك) أي بخلاف من ظهر الكف وسرفه ورؤوس الاصابع وما بينهما لظهور جهات تحت الكف
(قوله أي بعد التماس السبر) اعني بذلك ليقول غير الناقض من رؤوس الاصابع إذا التماس
هو ما يستتر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير فلو كان مع تحامل كثير
لكثر غير الناقض وقل الناقض وفي الإيهام بضع باطن أحدهما على باطن الآخر (تجة) من
القواعد المحترمة التي ينبغي عليها كثير من الأحكام استصحاب الأصل وطرح التلويح وإبقاء
ما كان على ما كان ومن ذلك أن لا يرتفع يقين حدث أو ظهر بظن ضده كما تضمنت الإشارة إليه

• (مصل) •

لما تسكع على أول مقاصد الطهارة وهو الوضوء مشروع بتسكع على ثلثها وهو العسل وهو بصم
العين على الأشهر عند الفقهاء في غسل جميع البدن ويقصها في غسل بعضه أو غيره كالشوب
والفتح هو الأضع عند اللغويين مطلقاً وهو القياس كما يقتضيه قول الخلاصة
فعل قياس مصدر المعدي • من ذي ثلاثة اليث ويطلق العسل بالضم على الماء الذي يقتل
منه وأما الفضل بالكسر فاصم لما يضاف إلى الماء من سدروا شتان وصابون ونحوها (قوله في
موجب العسل) بكسر الجيم أي السبب الذي يترتب عليه وجوبه فالسبب هو الموجب بالكسر
والفضل هو الموجب بالفتح وموجب العسل مفرد مضاف فيعم مساوي التعبير بوجبات العسل

من نفسه وغيره ذكر أو أقر
صغير أو كبير أحبا
أومناً وانقط الآدمي ساقط
في بعض نسخ المتن وكذا
قوله (ومن حلقة دبره) أي
الآدمي ينقض (على القول
الجديد) وعلى القديم
لا ينقض من الحلقة والمراد
بها ملحق المنفذ ويأمن
الكف الراحة مع بطون
الاصابع وتخرج يباطن
الكف ظاهره وسرفه ورؤوس
الاصابع وما فيها فلا تنقض
بذلك أي بعد التماس السبر

• (مصل) •

في وجوب الفضل

(قوله والفصل لغسيلان الماس على الشيء مطلقا) أى سواء كان ذلك الشيء نقاء ولا وسواء كان
 بنية أو لا فالعنى القوي فيه عموم من وجوب (قوله وشعر عسلانه) أى الماس يتوحد من
 تعبيرهم بالسيلان دون الاسالة أنه لا يشترط فصل الفاعل فالمراد بالفصل الاتصال وان لا يمكن
 بفعل فاعل كما لو وقع في التروى الفصل فانه يكتفى وقوله على جميع البدن بخلاف غيره من
 بعض البدن وغيره بالكلية فهذا أول خصوصية في المعنى الشرعى وقوله بنية مخصوصة أى
 ولومندو يقتضى كما في غسل الميت فان النية مندوب بقبه وأما النية في وضوءه فواجبة مع
 ان وضوءا مندوب ولا فاعل لاشئ واجب وقبته سنة ولناشئ مندوب وقبته واجبة وهذه
 ثانی خصوصية في المعنى الشرعى فقبه خصوصيتان وبالجملة فكل غسل شرعى غسل لغزى ولا
 عكس عكس لغزى وان كان ينعكس عكسا منطوقا قال بعض العسل القوي غسل شرعى
 (قوله والذي الخ) هو مفرد لفظا متعددا معنى فلذلك صرح الاخبار عنه بقوله ستة أشياء على أنه
 على تقدير مضاف أى احده ستة أشياء مفصل التتابع بين المبتدأ والخبر كما تقدم قطره وقوله
 يوجب العسل أى يقرب عليه وجوبه لكن على التراخي وتضييق بالواحد فهو الصلاة ولا يجب
 على الفور اصاله ولو على الزاوى كما قاله الرمي خلافا لابن العماد ولا تقرر لكونه عامسا يراى لان
 المعصية قد انقضت ويحب في خروج الخي وضوء الجنب بالتزويج بشرط الانقطاع (قوله
 ستة أشياء) أى احده ستة أشياء كما علمت واستشكل عدله ستة فانه ان اعتبر ما يتوقف على نية ففى
 خمسة لاسنة لان غسل الميت لا يجب فيه نية وان اعتبر ما هو اعين ذلك فيشمل ما لا يتوقف
 على نية ففى سبعة لاسنة بعد تبصير كل البدن وبعضه واشبه وأوجب بالاختار الثاني ونعم
 كون تبصير جميع البدن أو بعضه مع الاشتباه موجبا للفصل لان الواجب فيه ازالة النجاسة
 ولو بكتط الجلد (قوله ثلاثة منها) أى من الستة (قوله تشتركت فيها الرجال والنساء) أى
 يكون كل من الرجال والنساء محصلا لها والمراد بالرجال الذكور وان لم يكونوا بالعمى والقداء
 الاناث وان لم يكن بالصلوات لان التقاء الختان ينافى ولومن العمى والصبي ويجب عليه ما
 الفصل بعد الكمال بالبلوغ لكن يؤمر ان به قبله كالوضوء اما انزال الخي فلا ينافى الامع
 البلوغ والموت يكون قبل البلوغ وبعد (قوله وهى) أى الثلاثة التى تشتركت فيها الرجال
 والنساء وقد اخبر عن ذلك بقوله التقاء الختانين وما عطف عليه وقول الشارح ومن المستتر
 انزال الخي محل معنى لاجل اعراب ومثله ما صله فليس اشارة الى تقدير خبر ذلك (قوله التقاء
 الختانين) أى تحاذيها يقال التقى القارسان اذا تحاذيا فالمراد بالتقاء الختانين تحاذيها بسبب
 الدخول لا بمجرد انضمامهما من غير دخول لصدمة ليجاب ذلك للفصل بالاجتماع والمراد بالختانين
 ختان الرجل وهو محل قطع الخلق فخرستان المرأة ويسمى خضا وهو محل قطع البظر والتعبير
 بهما جرى على الغالب والافعال والخ فزدا وشعره على الحشفة في فرج أدى أو أوالج الرجل
 حشفته وأقدوها من مقطوعها في فرج جهة أو بروجيب الفصل مع أنه لم يلق الختانين معا
 ذكر وانما عبر به المصنف بغيره كالبخديت وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان
 فقد وجب الفصل وهو موجب للفصل وان لم ينزل والاشبار اذا التقى اعتبارا لانزال كبراء
 الماس المان من وخة وجهه ابن عباس على أنه لا يجب الفصل بالاحتلام لان انزل (قوله

والفصل لغسيلان الماس
 على الشيء مطلقا وشرا
 سيلانه على جميع البدن بنية
 مخصوصة (والذى وجب
 الفصل ستة أشياء ثلاثة)
 منها (تشتركت فيها الرجال
 والنساء وهى التقاء الختانين)

ويعرض هذا الالتباس بالاجل الخ وهو المراد من اللفظة على سبيل الجوارح التعبير بالملزوم
 واداءه اللازم والمراد بالايلاج الولوج والدخول ولو بلا قصد ولو حالة النوم ولا تفرق في الموضع
 بين ان يكون آدميا ولو غير عجزا وبهية كقرد وتعتبر شقته بشفقة الادعى المعتدل ان لم يكن
 لها شقة (قوله حتى واضح) فكذا يساقى محترضا في كلامه لكن ربما خرج من العبارة
 حال استدخال امرأة حشفة الميت في فرجها مع ان ذلك لا يوجب الفسل عليها فكان الاولى
 استقاما لفظي نعم الميت لا يصادغله كجاساقى (قوله غيب) لاحاجة له لاغنا بالايلاج عنه
 (قوله حشفة الذكر) أي كلها وان طالت ولا اعتبار بعيرها مع وجودها كالوثني ذكره وأدخل
 قدرها منه خلا فالعض المتأخرين ولو كان الذكر بصورة الحشفة فلا يتوقف وجوب
 الفسل على ادخال جميعه بل على قدر الحشفة فقط نعم ان عجز من أمه لا يصور عجزا بالحشفة
 فالعجز قبالزوال الحشفة ما فرق الثنتان كما في القلموس ومشبه في الصحاح ولو شق ذكره فصفين
 فادخل أحدهما في زوجة والآخر في زوجة أخرى وجب الفسل عليه دونهما ولو أوج
 أحدهما في قبلها والآخر في دبرها وجب الفسل عليه ما ولو كان أن أصلان أجنب بكل
 منهما الواحد حهما أصلي والآخر زائد فان لم يمتز فالعورة بهما معا وان عتقتا لعورة بالأصلي ولا عورة
 بالزائد ما لم يمسست ومثل ما ذكره لو كان الذكر أشل أو غير متشتر أو كان عليه خرقه ولو
 غلبت أو كان مباحا بحيث يسمى ذكر المكن لا يجب الفسل على صاحب الذكر المقطوع منه
 وانما يجب على المولج فيه وكذا القرح من المرأة إذا كان مباحا فانه يجب الفسل على المولج
 لا على المرأة المقطوع منها ولو دخل شخص فرج امرأة وجب عليها الفسل لانه صدق عليه
 دخول حشفة فرجها لا اعتبار بكونه دخل تبعا (قوله منه) أي من الحي الواضح (قوله
 أو قدرها من مقطوعها) أي وان جاوز حد الاعتدال فلا يعتبر قدر حشفة معتدل لان الاعتبار
 بصاحبها أو بمن الاعتبار بعيره ويعتبر قدرها من الملاحق المقطوع ان كان متصلا والا فم
 أي بهية كان وهذا ظاهر اذا علم قدرها من مقطوعها فلو لم يعلم قدرها منه اجتهد فان لم ينظر له
 شيء عمل بالاحوط على الاقرب ويعتبر في فائدة حشفة أقرانه بالنسبة فاذا كانت
 حشفته ربع ذكركم كانت حشفته ربع ذكره وهكذا (قوله في فرج) أي قبل أو دبر ولو لم
 نفسه كأن ادخل ذكره في دبره فيجب عليه الفسل لكن لاحد عليه على المعتدل لانه لا يشبه فرج
 نفسه ولو ادخل ذكره في ذكر آخر وجب الفسل على كل منهما كما أتى به الرمي لصوم القرح
 لذلك كله لانه من الانزراج وهو الانفتاح بكل منفق يسمى فرجا وكما استعمله عرفا في القبل ولو
 غيب حشفته في شفرها كان كائنا طرأ عليه لم يجب الفسل فلا بد ان يغيب حشفته في داخل
 القرح وهو ما لا يجب شفه في الاستبصار (قوله وبصر الادعى الخ) ومنه الجني بخلاف غيرها
 كالبهية (قوله أما الميت) محذور الخي وقوله فلا يصادغله بالايلاج فيه أي وكذا استدخال
 ذكره كأن استدخلت امرأة ذكر الميت بل هذه الصورة هي المناسبة لقهوم الخي المتقدم
 في كلامه لانه ذكر في الياج لاق الياج فيه (قوله واما الخني المشكل) محذور الواضح
 وقوله فلا غسل عليه لكن يستحب ولو حذف لفظة عليه لكان أولى لانه لا غسل على غيره أيضا
 (قوله بالايلاج حشفته ولا بالايلاج في قبله) ولو اجتمع الياج حشفته في غيره وياج غيره في قبله

وبيعر عن هذا الالتباس
 بالايلاج حتى واضح غيب حشفة
 الذكر منها وقد رها من
 مة ما وعها في فرج وبصير
 الادعى المولج فيه جنباً
 بالايلاج ما ذكره واما الميت فلا
 يصادغله بالايلاج فيه واما
 الخني المشكل فلا غسل
 عليه بالايلاج حشفته ولا
 بالايلاج في قبله

وجب عليه الفسل لانه أجنب ولا بد فان كان رجلا فقد أجنب بإيلاج حشفته في غيره
 وان كان امرأته فقد أجنب بإيلاج غيره في قبله وقوله في قبله يخرج ما اذا أوجع غيره في غيره
 فانه يجب الفسل عليهما لانه لا شك كمال فيه (قوله ومن المستحل الخ) تقدم أنه حل
 معنى لأجل لأعراب (قوله انزال) المراد بالانزال التزول ولو من غير فعل فاعل كأشار إليه
 الشارح بقوله أي خروج ولا يقن خووجه الى ظاهر الفرج في البرك والى محل يجيب غشته
 في الاستجماع في الثيب والى خارج الحشفة في الرجل فان لم يخرج من القصة فلا غسل لكن
 يحكم بالبلوغ بتزوله اليها وان لم يخرج منها حتى لو كان في صلاة أو غيرها أو أجزأه عن فرضه (قوله
 المتى) معنى مني لانه متى أي يصيب قال تعالى من نقطة اذا تقي أي نصب ويعرف المتى يتدفق أي
 تدفع أو دفعة وان لم يتدفق فقلته أو يكون ربحه كرح البعير أو ربح الطلع ان كان المتى رطبا
 أو ربح سائل البصر اركان المتى جافا وان لم يتدفق ان لم يتدفق ولو شذبه حل هو مني أو
 ودى فله أن يختار كونه منيا وبغسل أو ودى وبغسله ويتوضأ وله الرجوع عن الاختيار الاول
 ويختار خلافه ولا يبعد أقصاه الاول لان كلاهما طين ولا ينقض ظن بطلان من ان تيسر خلافه
 فمض اختياره الاول ولزمه إعادة ما قبله ولا فرق في العلامات المذكورة بين الرجل والمرأة
 على المعتمد خلافا لقول الامام والغرائ أن مني المرأة لا يعرف الا بالتلفد وقول ابن الصلاح
 انه لا يعرف الا بالتلفد والرجوع الاول هو قول الاكثر (قوله من شخص) أي من الشخص
 نفسه الخارج مني أو من غيره بخلاف مني غيره فاذا خرج من فرج المرأة مني جماعها بعد غسلها
 فلا تبيدها ان لم تنكس لها شهوة كصغرة أو لها شهوة ولم تقضها ككافة وكذا ان وطئت في
 دبرها فاعتسفت ثم خرج منها مني الرجل فان كان لها شهوة وقتها وخرج المتى من قبلها وجب
 عليها العسل لانه مختلط من منيا ومني الرجل ولو استدخل منيه بعد غسله ثم خرج منه لم يجب
 عليه العسل بخروجه في امرءة ولو امتن المتى من أحد فريجه لم يجب الفسل لاحتمال أن
 يكون زائدا مع افتتاح الأصلي فان امتن منهما أو من أحدهما وحاض من الآخر وجب
 عليه العسل (قوله بعير ايلاج) قيد لك ليس يكون الوجوب يستند الى الانزال خاصة
 فقوله بعد ذلك ولو كان الخارج بجماع أو غير ليس في محله فالصواب حذف لما فات هذا
 التقيد ولعله غفل عنه بعد ان كسبه (قوله وان قل المتى) اي سواء كثر أو قل فهو تعميم أول
 وقوله كقطرة يفتح القاف (قوله ولو كانت على لون الدم) لكن عرف بخواصه السابقة
 (قوله ولو كان الخارج بجماع أو غيره) كان الصواب حذف لما فات التقيد السابق كما مر
 (قوله في يقطلة أو نوم) أي ولو بغيرا احتلام ولو رأى في فراشه أو ثوبه منيا لا يحتل اغمن غيره
 لزمه العسل وان احتل كونه من غيره وكونه منه من لهما العسل (قوله بشهوة أو غيرها)
 لكن لا بد من وجود علامة أخرى من علاماته السابقة (قوله من طريقة المعتاد) اي المعتاد
 حروجه منه سواء كان المتى مستحكما بكسر الكاف بأن خرج لغيره أو غير مستحكما بأن خرج
 لعله (قوله أو غيره) أي غير طريقه المعتاد بشرط أن يكون مستحكما فان كان غير مستحكم لم يجب
 العسل فتقول الشارح كان انكسر عليه طريق منيه ليس في محله لانه حيث لا يجب العسل
 الا ان يقال هو خصوص طريقه من غير طريقه المعتاد بقطع النظر عن إيجاه العسل أولا

(و) من المستحل (انزال) أي
 خروج (المتى) من شخص
 بغير ايلاج وان قل المتى
 كقطرة ولو كانت على لون
 الدم ولو كان الخارج بجماع
 أو غيره في يقطلة أو نوم
 شهوة أو غير هاهن طريقه
 المعتاد أو غيره كان انكسر
 عليه يخرج منه

أو يقال ان المني خرج بسبب الشهوة مثلا بسبب الكسر وإن كان بعده لكنه خلاف الظاهر
من عبارة الشارح ويشترط أن يكون من صلب الرجل وترايب المراتقى الانسداده العارض
بخلاف الانسداده الاصيل فيمكن خروجه من أي منفذ من البدن لامن المتأخره الاصيله عند
العلامة الرمل خلافا للعلامة ابن حجر (قوله ومن المشترك الخ) حل معنى لاجل اعراب كما
تقدم (قوله الموت) أي عدم الحياة عما نأه أن يكون حيا وقبل عرض ضاها الحيا لقوله
تعالى خلق الموت والحياة (قوله لاني الشهيد) أي فلا يجب غسله بل يحزم والا الكافر فانه
لا يجب غسله بل يجوز والا سقط اذا تعلم حياته ولم يظهر خلقه كما سيأتي تفصيله في الجنائز
(قوله وثلاثة يختص بها النساء) أي تنفرد بها النساء من الرجال فالوجبات للفصل في حق
الرجال ثلاثة فقط وفي حق النساء الثلاثة المشتركة والثلاثة المختصة (قوله وهي) أي
الثلاثة التي يختص بها النساء (قوله الحيض) انما واجب الغسل لقوله تعالى فاعتزلوا النساء
في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ووجه الدلالة من الآية على وجوب الغسل أن المرأة
يلزمها تمكين زوجها من الوطء وهو لا يجوز الا بالغسل ولا يتم الواجب الا به فهو واجب
(قوله أي الدم الخارج الخ) أي على سبيل الصحة من غير سبب الولادة وقوله بلغت تسع سنين
أي تقريبا تقريبية (قوله والنقاس) أعما وجب الغسل لانه دم حيض مجتمع قبل فتح الروح
في الولد وأما بعده فهو غذاء كما قيل وانما ذكره موجبا للغسل مع أنه يكون عقب الولادة
وهي موجبة أيضا لبيان صحة اضافية الغسل اليه على أنه قد يجب به غسل غير غسلها كالأولاد
ولدت ولدا جافا واعتقلت ثم تول عليها الدم قبل مضي خمسة عشر يوما فيجب عليها الغسل
بسببه ولا يبقى عنه الغسل السابق (قوله عقب الولادة) أي بحيث يكون قبل خمسة عشر
يوما منها فان كان بعد خمسة عشر يوما منها فهو حيض ولا نقاس لها (قوله فانه موجب للغسل
قطعا) أي حرما وهذا لتعليل لعدم المنجيات (قوله والولادة) أي ولولادة التوأمين فيجب
الغسل ولولادة أحدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم إذا ولدته وجب الغسل أيضا ومثل الولادة
القضاء العلقه والمخقة لكن لا بد في العلقه ان يتناول القوايل بانها اصل آدمي ويكني واحدا منهن
خلافا لما ذهبه بعضهم ولولاقت بعض الولد وجب عليها الوضوء من الغسل وكذا لو خرج بعضه
ثم رجع فيجب الوضوء من الغسل ولو خرج الولد مقطعا في دفعات وكانت تتوضأ في كل مرة
وذهلى ثم ثم خروجه وجب الغسل ولا تنقض الصلوات السابقة لانها وقعت قبل وجوب
الغسل ويقام خروج الولد ولو ولدت من غير الطريق المعتاد الذي يظهر وجوب الغسل أخذها
عما بينته الرمل فيما لو قال ان ولدت فانت طالق فولدت من غير طريق المعتاد وقال بعضهم قد
يتجه عدم الوجوب لان علته ان الولد في منعقد ولا عبرة بفروجه من غير طريق المعتاد مع
افتتاح الاصيل وروايات الولادة نفسها صارت موجبة للغسل فهي غير خروج المني ولو عرض كلب
رجلا وأمر أن يخرج منه حيوان على صورة الكلب كما يشق كثيرا في بلاد الشام فلا غسل
لان هذه الايتى ولادة عرفا كما لو خرج شحود من جوفه ولما لم يولد الحيوان طاهرا لانه لم يتولد من
ماء الكلب وبمنتهى نجاسة (قوله المحصونة بالليل) قبل هومي المرأة الذي كان محتوشا
في الكيس وفيه بعد (قوله موجب للغسل قطعا) أي جبرما بخلاف وكان الاولى أن يقول

(و) من المشترك (الموت)
الذي الشهيد (وثلاثة تختص
بها النساء وهي الحيض)
أي الدم الخارج من امرأة
بلغت تسع سنين (والنقاس)
وهو الدم الخارج عقب
الولادة فانه موجب للغسل
قطعا (والولادة) المحصورة
بالبلل موجبة للغسل قطعا

فهى موجبة لان الولادة فى كلام المستفصولة على ما قبله يصح الاشبايع النهر
العائد الى الثلاثة وليس مبتدأ كما هو ظاهر من غير النادر (قوله والجردة عن البلل) أى بان
مساكن الولادة وقوله موجبة للفصل فى الاصح ومقابلته أنها غير موجبة للفصل لقوله صلى
الله عليه وسلم انما المائمن الما ويربان الحديث فى الاحتلام فحتم ورضا الجنب الفصل
وقطر رجا المرأة الصائغة على الاصح ويجوز زواجها ولو طهرها بعد الاغتسال بغير الجنابة وهى لا تمتنع
الوطء وهذا فى غير المحصورة بالبلل اما المحصورة به فلا يجوز وطؤها بعد ما حلق تقبل

• (فصل فى فرائض الفصل وسننه) • وفى بعض النسخ اسقاط لفظة فصل فيكون الفصل
السابق معقودا لثلاثة أشياء موجبات الفصل وفرائضه وسننه واقتصارا للشارح فى الترجمة
السابقة على موجبات الفصل تناسب النسخة الاولى (قوله وفرائض الفصل) أى أركانها
التي تقتضى بها ما هيته واجبا كالنفل أو مندوبا كالمراد الفصل من حيث هو (قوله ثلاثة
أشياء) أى على طريقة الراقى من ان ازالة النجاسة من فرائض الفصل وهى مرجوحة وان
جرى عليها المصنف وأما على طريقة التروى من أن ازالة النجاسة ليست من فرائضه فسيار
فقط (قوله احدها) أى احد الثلاثة أشياء التي هى فرائض الفصل (قوله التنية) أى فى فصل
الحى وأما فى غسل الميت فهى مندوبة وس اجتمع عليه افعال فان تحتمت واجبة كغسالة واحدة
منها او مندوبة وكذلك اوبعضها واجب وبعضها مندوب كغسل الجنابة وغسل الجمعة فان
نواها حصل ما أو احدهما حصل ما أو ولدك قال فى المنهج ومن اغتسل لقرض ونقل حلا
أو لاحدهما حصل فقط (قوله فينبى الخ) أى اذا اردت بيان كيفية التنية فأقول لك ينبى الخ
فالغرض بيان كيفية التنية (قوله رفع الجنابة) أى رفع حكمها وهو المانع من الصلاة ونحوها
وتصرف التنية الى ذلك وان لم يقصد ولم يعرفه وحمل الاحتياج الى تقدير المضاف ان ارد
بالجنابة الاسباب كالقتل لثلاثين وانزال الى لانها لا ترتفع فان اردتها الامر الاعتبارى
القائم بالبدن الذى يمنع من صحة الصلاة حيث لا مرض أو اريد بها المانع نفسه فلا حاجة
لتقدير (قوله والحدث الاكبر) بالجرأى أو رفع الحدث الاكبر أو الحدث فقط وينصرف
للا كبر بقرينة كونه عليه فذكر الاكبر لتأكيد وهو اهل من تركه (قوله وهو ذلك) أى
كيفية استباحة الصلاة أو فرض الفصل أو اداء فرض الفصل أو الفصل المقرض أو الفصل
الواجب ولا تنكيتة الفصل فقط لانه يكون عبادة وعادة بخلافية الوضوء فقط فانما تنكيت
لانه لا يكون الاعادة كما هو ولا ينكيت ايضا الطهارة فقط بخلافية الطهارة والصلاة وعن
الحدث فانما تنكيت ولو نوى غير ما عليه كان نوى الجنب رفع حدث الحصى أو بالعكس فان كان
غالطا صح وان كان مأثرا لا يتصور وقوعه منه كأن يكون خشي مشكلا لبعض من فرجه ونحو
من ذكره ثم اتضع بالذكورة واجب واعتقد ان ما عليه حدث الحصى غلطا بحسب ما كان
يعده قبل انضاحه وان كان متعمدا لم يصح تلاعبه كما صرح به فى المجموع (قوله وينوى
الحائض او النفساء الخ) عطف على قوله فينبى الجنب الخ وقوله رفع حدث الحصى او النفساء
ظاهر كلامه انه على الف والتشر المرتب فيكون قوله رفع حدث الحصى راجعا للنفساء وقوله

والجردة عن البلل موجبة
للفصل فى الاصح

• (فصل) •

(وفرائض الفصل ثلاثة
أشياء) احدها (التنية)
فنوى الجنب رفع الجنابة
أو الحدث الاكبر ونحو
ذلك وينوى الحائض أو
النفساء رفع حدث الحصى
أو النفساء

أو النقص راجعاً للنفسا ويحتمل رجوع كل من النقص لكل من الخافض والنقصا فتنوى
 الخافض رفع حدث الحيض أو النقص وتنوى النفسا رفع حدث الحيض أو النقص ولومع
 العمل على المعتمد عند الرعي ومن تبعه زاد ابن حجر ما لم قصد المعنى الشرعي والالام يصح لتلاعها
 حيثئذ (قوله وتكون النية مقرونة بأول القرض) ويندب أن يقدم مع النية المقرنة
 ككسواله والبسلة وغسل الكفن لثياب عليها لكن انقزرت النية المتبعة بما يقع
 غسله فرضاً فانه ثواب السنن المدكورة وكفته هذه النية فالاحسن أن يقول عنده هذا السنن
 فويت سنن القفل لثياب عليها ثم تنوى النية المتبعة عند غسل ما يقع غسله فرضاً كما تقدم فظير
 ذلك في الوضوء (قوله وهو) أي أول القرض وقوله أول ما يغسل أي غسل أول ما يغسل فهو
 على تقدير مضاف لأن أول القرض هو غسل أول ما يغسل لأنفس أول ما يغسل وهذا أوضح
 من كلام الحمسي (قوله من أعلى البدن) أي كراهه وقوله وأما غسله أي كراهه وأراد
 بالأمي ما عدا الأيمن أو بالأقل ما عدا الأعلى فيدخل الأوسط أو أن في الصارحة فأي أو
 أوسطه وبالجملة فتكنى النية عند أي جزء كان لأن بدن الجنب كله عضو واحد (قوله فلا تنوي بعد
 غسل جزء الخ) فترجع على مفهوم ما قبله فكانت له قال فان لم تكن مقرونة بأول القرض
 لم يعتد بما قبله قبلها وقوله وجب اعادته أي إعادة غسل ذلك الجزء لهدم الاعتدال به قبل النية
 فله أن وجوب قرنها بأوله انما هو للاعتدال به للصحة والافاقية صحيحة ولو لم يقرنها بأوله
 لكان يجب اعادته (قوله وإزالة الخ) كأنه مقتضى القناهر أن يقول وثانها إزالة الخ ليكون على
 عط ما سبق حيث قال احدها البية والمراد بإزالة الزوال ولو لم يغير فعل فاعل كان وقع عليه
 ما فرقت النجاسة عن بدنه وقوة النجاسة أي ولو معقروا عنها كالتقليل من الدم ولا يتعين غسل
 كلام المصنف على طريقة الرافعي وإن جله الشارح عليها لتبادره فيها بل يصح جله على طريقة
 النووي ويكون معناه وإزالة النجاسة ولو في ضمن الغسل فلا يشترط تقدم إزالتهما وحده فلا
 تضعيف في كلام المصنف (قوله أن كانت على بدنه) فان لم تكن على بدنه فليس عليه سوى النية
 وتعميم بدنه بالماء (قوله أي المقتل) تفسير للضمير في بدنه (قوله وهذا) أي وجوب إزالة
 النجاسة قبل الغسل على ما فهمه الشارح وتقليل جله على طريقة الرافعي وقد علمت أنه يصح جله
 على طريقة النووي (قوله ما رجعه الرافعي) هو مرجوح (قوله وعليه فلا يصح كفى الخ)
 أي وإذا جرحه عليه فلا يكتفى الخ والضمير في عليه يعود على ما رجعه الرافعي وقوله غسلة واحدة
 أي لا بد من غسلة للنجاسة أن لم تكن مغلظة وسبغ غسلة مع الترتيب أن كانت مغلظة
 وغسلة الثلث ورعاية الاعتدال بالنية عند الغسلة الأولى قال بعضهم وهو كذلك لكن فيه
 بعدل لأنها لا بد أن تكون مقرونة بأول الغسل وهذا قبله سابق عليه إلا أن وجهه بأنه لما كانت
 الغسلة الأولى من فرائض العمل سمح قرن النية بها ومع ذلك فالأقرب خلافه (قوله ويرجع
 النووي الخ) هو الرابع (قوله الاكتفاء بغسلة واحدة منهما) أي في غير النجاسة المغلظة وأما
 فيها فلا بد من سبع مع الترتيب في احدها والسبع فيها كالواحدة في غيرها ولذلك تكنى
 النية في أي غسلة منها عند الشبر المسمى وقال بعضهم لا تكنى إلا في السابعة لأنها هي التي
 يزول بها النجاسة ويرتفع بها الحدث (قوله ومعه) أي الخلاف بينهما وقوله ما إذا كانت

وتكون النية مقرونة بأوله
 القرض وهو أول ما يغسل
 من أعلى البدن أو أسفله فلو
 نوي بعد غسل جزء وجب
 اعادته وإزالة النجاسة أن
 كانت على بدنه أي المقتل
 وهذا رجعه الرافعي وعليه
 فلا يكتفى غسلة واحدة عن
 الحدث والنجاسة ويرجع
 النووي الاكتفاء بغسلة
 واحدة منهما ومعه ما إذا
 كانت النجاسة مكمية

الجاسة حكمية ومثلها العينة اذا زالت واصفا بالصفة الواحدة فيها الخلف ايضا والمراد
 بالحكمة ليس لها طعم ولا لون ولا ريح ولا يروح وبالعينة ما لها شيء من ذلك (قوله اما اذا
 كانت الجاسة عينية الخ) مقابل لقوله اذا كانت الجاسة حكمية (قوله وجب غسلان)
 أي اذا لم تزل واصفا بالصفة الواحدة والافضل الخلف السابق كما علمت وقوله عني ما أي
 عن الحدث والجاسة وفي نسخة عندهما أي عند التورق والراشي وهي أولى (قوله وايصال
 الماء الخ) كان مقتضى القيام على ما تقدم أن يقول وثالثها ايصال الماء الخ والمراد بالايصال
 الوصول ولومن غير فعل فاعل (قوله الى جميع الشعر) يفتح العين وسكونها فلو بقيت شعرة
 لم يكف غسلها وان قلها بعد فلا يمتن غسل موضعها ولا يضركلها بعد غسلها ومثلها الظفر
 ويعني عن باطن عقد الشعر وان كثر حيث تعقد نفسه والاعني عن القليل فقط على
 ما قاله الحنفية بما للقلوب ونقل الاطفيحي عن الشيرازي أنه اذا كان بقية لا يمتن عنه
 وان قل وهو الحنفية يعني عن محل طبع صمغ زوايه ولا يصحج الى تيمم عنه خلافا لما في شرح
 الروض وغيره (قوله والبشرة) أي وجميع البشرة فهو عطف على الشعر ولفظ جميع مطلق
 عليه فلو لم يصل الماء الى بعض البشرة لماتل شئ أو وضع تحت الاظفار لم يكف الغسل وان
 أزاله بعد فلا يمتن غسل محله ومثل البشرة الاظفار وجعلها في الصفة سلسلة لها فتكون
 البشرة هنا أهم منها في التواضع ومثلها أيضا عظم وضع بالكشط ومحل شوكه انفتح وظهرت
 أو أصح من تحقن قد يتكفي بقرن البية ذلك لانه فاه مقام ما تحته كما عزي للزلي (قوله وفي
 بعض النسخ بدل جميع أصول) أي ومثلها الاطراف من باب أولى لانه اذا وجب ايصال الماء
 الى أصول الشعر وجب ايصاله الى أطرافه بالاولى لكن نسخة جميع أولى لانها تفيد وجوب
 ايصال الماء الى أصول الشعر وأطرافه المنطوق وتلك تصدده بالمفهوم الاولوى الى الاطراف
 (قوله ولا فرق بين شعر الرأس وغيره) ثم لا يجب غسل شعر نبت في العين أو في الانف لانه من
 الباطل لاس الظاهر لان طال فيجب غسل ما ظهر منه كما به في الذمعي وانما وجب غسله
 من الجاسة لعلها (قوله ولا يمتن الخفيف منه والكشف) وانما وجب غسل الكشف هنا
 طاهر أو لظنا بصلاف الوضوء لانه المشقة هنا بسبب عدم تكرره كل يوم وكثرة ما في الوضوء
 لتكرره كل يوم كما في شرح الروض (قوله والشعر المضمفون) بالضم على الصواب وضبطه
 باظهار المشقة يسو ولا يمتن أن ترويه والشعر مبتدأ خبره الجمله الشرطية بعده (قوله ان لم يصل
 الماء الى باطنه الا بالقرص) أي لشفة ضفرو وقوله وجب نقضه أي لصل الماء الى باطنه فان
 وصل الماء الى باطنه من غير نقض لعدم شدة ضرره لم يجب نقضه (قوله والمراد بالبشرة ظاهر
 الجلد) ومنه جلدة تنقص بخلاف باطن عبي أو أف وكذلك الشعر التابت فيها كما مر (قوله
 ويجب غسل ما ظهر الخ) هو موضع لما يستفاد من كلام المصنف لشعول البشرة التي هي ظاهر
 الجلد لذلك كله (قوله من معاني اذنيه) أي خرقها (قوله ومن أتق مجذوع) بالذال
 والعين المهملة أي مقطوع فيجب غسل ما ظهر بالقطع مما ابتثته السكين فقط بخلاف الباطن
 الذي كان منقعا قبل القطع فلا يجب غسله وان ظهر بعد قطع ما كان ساترا (قوله ومن شقرق
 بدن) كشقرق الرجلين (قوله ويجب ايصال الماء الى ما تحت القلفة) أي لاه طاهر

أما اذا كانت الجاسة
 عينية وجب غسلان عنها
 (وايصال الماء الى جميع
 الشعر والبشرة) وفي بعض
 النسخ بدل جميع أصول ولا
 فرق بين شعر الرأس وغيره ولا
 بين الخفيف منه والكثيف
 والشعر المضمفون ان لم يصل
 الماء الى باطنه الا بالانقض
 وجب نقضه والمراد بالبشرة
 ظاهر الجلد ويجب غسل
 ما ظهر من معاني اذنيه
 ومن أتق مجذوع ومن
 شقرق بدن ويجب ايصال
 الماء الى ما تحت القلفة من

الاقلف

حكوا وان لم يظهر حسا لانها مستحقة الازاله من ثم لو ازالها تخضع فلا ضمان عليه ولو لم يمكن
 غسل ما تحته الا بالانزالها وجبت فان تعذرت على كفها قد الطهورين وهذا في السلي وأما الملبس
 فثبت لم يمكن غسل ما تحته الا بالانزال لان ذلك بعد انزاعه ويدفن بلا صلابة على العقد عند الرمي
 وقال ابن حجر يجمع عاتقها ويصل عليه للضرورة ولا بأس بتقليده في هذه المسئلة شرعا في الميت
 والفقعة ينضم القاف واسكان اللام ويقتسمهما يقال لها غزاة يفتن مجعته مضمومة ورا
 سا كنتم ولا م مقشوخة وهي ما يقطعها الخاتم من ذكر القلام (قوله والى ما يدوم فرج المرأة
 الخ) أي لانه يظهر في بعض الاحوال فصدق عليه أنه من الظاهر فهو شبه بما بين الاصابع يجمع
 ان كلاله لانه يظهر فيها (قوله ويمسح بحبله المسرية) بفتح الميم وضم الزاء وضم الميم مع فتح
 الراء وضوا وهي ملتقى المنفذ فيستخرج قلدا ليعسل الماء الى ذلك وينبغي لمن يعتدل من نحو
 ابريق أن يشوي رافع الحبل بعد الاستحمام لتلاصيح الى حسه بعد ذلك فيقتضيه وضوءه والى
 كفاة في قلب خرقة على يده وهذا هي المسألة الدقيقة التي تحصل على يده حدث أصغر بالمس لحلقه
 دبره وان ارتفع الحبل عنها ولا فيجب غسلها بقية رفعه بعد غسل وجهه من الجنابة لعدم
 اندجاسه في الجنابة لا نراه منها وهذا هي المسألة الدقيقة فالخلاص من ذلك ان يقيد
 النية بالقبل والذكر كأن يقول توبت رفع الحبل عن هذين الحليين فينتهي حديثه حيث تدوير تقع
 بالعسل بعد ذلك كبشيقته (قوله فتصير من ظاهر البدن) أي ولو في بعض الاحوال (قوله
 وسننه) لما تكلم على فوائده شرع يشكك على سننه (قوله أي الصل) أي من حيث هو واجبا
 كان او مندوبا كما هو (قوله خمسة أشياء) أي باعتبار ما ذكره هنا والافهي كثيرة كما اشار اليه
 الشارح بقوله فيما يأتى من سنن الفسل امور مذكورة في المبسوطات (قوله السجدة)
 أي مقرونة بنسبة سنن العسل كما هو وأقلها اسم الله وأكملها كالماء ولا يقصد بها الجنب والمجمر
 القرآن بل الله كرفق أو يطلق فان قصد القرآن وحده أو مع الله كحرمه ويأتى بها في آية وفي
 اثباته ولا يأتى بها بعد فراغه كما تقدم في الوضوء (قوله والوضوء) ومنه المضمضة والاستنشاق
 ويسمى الفسل مضمضة واستنشاق غير التبر في وضوئه ولو وضأ قبل غسله ثم حدث قبل ان
 يغتسل لم يصح الى اعادته كما قاله الرمي وقال ابن حجر تطلب اعادته وحسب الاول على انه لا يبيده
 من حيث سنة الفسل والثاني على انه يبيده خوفا من خلافه قال بعدم الاندراج (قوله
 كاملا فيه) انما اقتصر على ذلك لانه الاصل والاجمع الكيفيات من تقديم الكل او توسطه
 او تأخيرها وتقديم البعض وتوسط البعض الآخر وتأخيرها او توسط البعض وتأخير البعض
 الآخر تحصل السنة ولذلك قال في المجموع فتلا عن الاصحاب وسواء قدم الوضوء كله أو بعضه
 أو آخره وقعه في شأن العسل فهو محصل السنة لكن الاصل تقديمه (قوله وينوي به المقتل)
 أي من يد العسل وقوله سنة الفسل أي كان يقول توبت الوضوء لسنة العسل (قوله ان
 تجردت جنباً تبعن الحدث الأصغر) أي انفردت عنه كأن نظرت فأمي أو تفكرت فأمي (قوله
 والا) أي وان لم تجرد جنباً تبعن الحدث الأصغر بل اجتمعت معه كاهو الغالب وقوله نوى به
 الاصغر أي رفع الحدث الأصغر ومثلها غيرهما من النيات المتقدمة في الوضوء وهذا الظاهر ان

والى ما يدوم من فرج المرأة
 عند تعذره القضاء حاجبها
 ويمسح بحبله المسرية
 لانها تظهر في وقت قصير
 من ظاهر البدن (وسننه)
 أي الفسل (خمس أشياء)
 التسمية والوضوء) كملا
 (قوله) وينوي به المقتل
 سنة الفسل ان تجردت
 جنباً تبعن الحدث الأصغر
 والآخرى به الأصغر

قدمه على الغسل فان أخره فؤى سنة الفصل ان لم يرد ان خروج من خلاف من قال بعدم الاندراج
والأوى وقع الحدث أو غيرهما من الثببات المعتبرة (قوله وأما إرار الدخال) ويندب كونه
عقب **كل** امرئ ان ثلث وقوله على ما وصلت اليه من الجسد اعتقاد بذلك لان المفرد عند
المتألف أنه لا يجب عليه الاستنابة فيما تمل اليه من نصيب الماء عليه ويجزئ له ولم ينظر لضعف
المتألف بوجوب الاستنابة في ذلك فان نظرنا لمستحق ذلك ما ذكر فهو جليل وأصله من وجوب
الاختلاف (قوله ويعبر عن هذا الأمر بالدلك) أى فعبارة مساوية لعبارة من غير بالدلك
(قوله والمواالة) وتجب في حق صاحب الضرورة كإفى الوضوء (قوله وسبق معناها فى
الوضوء) أى وهو السابغ بحيث لا يحصل بين العضوين تقرىق كثير بل يظهر العضو بعد
العضو بحيث لا يجب المنسول قبله مع اعتدال الهواء والزمان والمزاج (قوله وتقديم البنى
الح) أى وتقديم الجهة اليمنى من جسده نظرا وبطنا على الجهة اليسرى كذلك فيقبض الماء
على شقه الأيمن من قدام ومن خلف ثم على الأيسر من قدام ومن خلف وكل ذلك بعد غسل
رأسه وهذا فى غسل الحى وأما غسل الميت فيغسل شقه الأيمن من قدام ثم الأيسر كذلك ثم
يجرفه ويغسل شقه الأيمن من خلف ثم الأيسر كذلك لأنه أسهل على الميت والعاسل (قوله
من شقيه) أى الأيمن والأيسر وقد نظرا للحشى ذلك فقال **كان** الأولى أن يقول وقد قدم
الأيمن على الأيسر ويجاب عنه بان الموصوف المقدومون وهو الجهة كما أشرنا اليه فى الأصل
السابق والمراد شقيه المتقدمين والمؤخرين كما تقدم بانه (قوله ويقى من سق الفصل الح) أشار
بذلك الى أن قول الصنف خمسة أشياء باعتبار ما ذكره هنا والافهى يزيد على ذلك كما مر (قوله
منها الح) ومنها إزالة القصد كساقونى ومنها التوجه القبلة وكونه بجمل لا يتلفه وشاش
وتعهد معاطفه كبط وقد ضون بطن وهى مكاسر الجلد والستر فى الخلوة وأعظم من يجوز نظره
الى عورته ويجوز أن ينكشف للغسل حيث دلل السرا أفضل وان تسمع المرأة غوا الهمة على
زوجها وغيره فمرمة بعد غسلها من شحوض مسكتطيا فطينا فان لم يجد ماء فالتف فصيل
المسك أو نحوه على قطنه وتدخلها فربها الى الملى الذى يجب غسلة تطيبا للمحل واسرا على الجبل
أما المهددة على زوجها فيحرم عليها استعمال المسك والطيب فم تستعمل شيأ يسيرا من قسط أو
اطفار وأما الحرمه فيمتنع عليها ذلك القصر زمن الاحرام ولا ينفى **كفى** فى الاحياء ان يعلق
أو يقبل أو يستعد أو يخرج دما أو يمين من جسده جزأ قبل الفصل لأنه يرد اليه سائر اجزائه
فى الآخر وقيل ان كل شعرة طالاب مجنبا بها لكن تعاد اليه مفصولة وقيل لا يعود اليه
الا اجزاء الأصلية وهى الموجودة حين تنفخ الروح فيه (قوله التثليث) فيغسل رأسه ثلاثا
ثم شقه الأيمن ثلاثا من قدام ثم خلف ثم شقه الأيسر **كذلك** ولو غسل كلا مرة ثم ثابته
وثالثة كذلك حصل التثليث فلا يتوقف تثليث واحد على تثليث ما قبله بخلاف الوضوء لان
بدن الجنب كله كالعضو الواحد ولو انغمس فى الماء كان جاريا كفى فى التثليث جرى الماء
عليه ثلاث جريات لكن قد يفوته ذلك لأنه لا يتمكن منه غالبا نص الماء وان كان ذا **كدا**
حر لا يجتمع يده حتى قدميه فلا ولا يحتاج الى انفصال جلته أو رأسه لان حر كتهفت الماء
يجرى الماء عليه (قوله وتخليل الشعر) أى قبل غسله لان ذلك أبعد من الاسراف فى الماء

(وأما إرار الدخال) ما وصلت
اليه من (الجسد) ويعبر
عن هذا الأمر بالدلك
(والمواالة) وسبق معناها
فى الوضوء (وتقديم البنى
من شقيه) على اليسرى
ونفى من سق الفصل أمور
مذكورة فى المبسوطات منها
التثليث وتخليل الشعر

«خاتمة» لم تكلم المصنف على مكروهات الفسل وشروطه فذكر وهاته هي مكروهات الوضوء
 كل زيادة على الثلاث والاسراف في الماء وشروطه هي شروط الوضوء كعدم النفاق وعدم
 الحائل الى غير ذلك ولا يسن تعديد الفسل لانه لم يتقل ولم يافيه من المشقة بخلاف الوضوء يباح
 لرجل دخول الحمام ويجب عليهم غرض البصر عما لا يصل لهم النظر اليه وموسون عورتهم عن
 الكشف بغير ثمن لا يصل له النظر اليها فتدري أن الرجل اذا دخل الحمام عاريا فله من كل
 ويكره دخوله فله بلا عذر ولا من أمر من مبي على المبالغة في الستر ولم يافى خروجه من
 الفتنة والشهوة ودفعه من أمره قطع ثيابه في غير بيتها الا حثت ما بينها وبين الله والخفاف
 كالتسبيح في بيته اذا دخله أن يغسل التطهر والتنظيف لا التزهر والتسم وان يتذكر بجموده
 حرافة جهنم ولا يندى في الماء على قدر الحاجة والحد ولا بأمن بقوله لعبد عاتق الله ولا بالمصاغة
 ويغني عن مخالطة الناس التنظف بازاء التريح كرهية وشعر وضوء واستعمال السواك وحسن
 الادب معهم «(فصل في جملة من الاغسال المسنونة)» وذكرها هنا استطراداً في المناسبة
 ذكر واجبات الفسل وسننه والافضل كل واحد منها باب الذي يناسبه فعمل غسل الجمعة
 باب الجمعة وعمل غسل العيدين باب العيدين وهكذا اولوا اجتمعت هذه الاغسال على شخص كفى
 لها غسل واحد في سقوط الطلب وأما الثواب الكامل فانهما يرتب على التعرض لهما في النية
 فرد افراد الجمعة المصنف لا فائدة أنها تجتمع على الشخص (قوله والاضغالات) جمع
 اغتسال ولو قال والاضغالات كان أولى وأخصر أما كونه أولى فلان جمع المؤنث السالم لا يتقاس
 في مثل ذلك وأما كونه أخصر فزيادة الاغسال بالثاء والالف وقوله المسنونة وفي بعض
 النسخ المسنونات وهي أولى لما فيه من المطابقة بين الصفة والموصوف كما هو الافصح ومن
 المعلوم أن الاغسال المسنونة تجب بالتدريج وقد رويها بالاضغالات الواجب والاضغالات
 المنسوبة فقلوا كل غسل تقدم عليه فهو واجب وكل غسل تأخر عليه فهو مندوب ويستثنى
 من الاول الفسل من غسل الميت وغسل الكافر اذا أسلم والجنون والغبي عليه اذا أفاقا فانها
 مندوبة مع تقدم أسبابها (قوله سبعة عشر) أي على ما ذكره هنا بعد غسل الجمار الثلاث
 ثلاثاً وبعد غسل الطواف ثلاثاً وبعد غسل العيدين اثنين ويكون السابع عشر ما وجد في
 بعض النسخ وهو الفسل للدخول بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان ما قلنا من بعض
 النسخ وسأفي التبيه على أنها تزيد على ذلك بقول الشارح وبقيّة الاغسال المسنونة مذكورة
 في المجلدات وآ كده هذه الاغسال غسل الجمعة ثم غسل الميت ثم ما ذكرت أحاديثه ثم
 ما اختلف في وجوبه ثم ما حثت أحاديثه ثم ما تصدى فقعه ومن فوات معرفه الا كدفعه
 فيها لو وصى بجملة الاولى للناس به (قوله غسل الجمعة) انما قدمه المصنف لانه كذا الاغسال
 كما هو للاختلاف في وجوبه ويدل على عدم وجوبه خبر من يومها يوم الجمعة فيها ونعمت أي
 بما رخصه أخذ ونعمت انصلة الوضوء ومن اغتسل فاعسل أفضل وأما قوله في الحديث
 غسل الجمعة واجب على كل محتلم فقول بان المعنى ما كدليل الخبر السابق فلا يجب كبقية
 الاغسال المسنونة الا بالتدريج كمره كد بلا عذر وعلى الاصح ولو تعارض غسل والتبكير فزاعه
 الغسل أولى لانه محتلف في وجوبه ولا يبطل بالحديث ولا بالحاجة فيتموضاً أو يغتسل ولا يبعده

«(فصل)»

(والاضغالات المسنونة)
 سبعة عشر غسل الجمعة
 الجمعة

ومن يجز عن المأخض وفي بقية الأغالي تيم بقية البدلية عن الفصل المراد وسيد
 الشارح ذلك في بعضها لأن غيب تقاطع عبادته فأقامت الطائفة فلا تقوت العبادة (قوله
 لحاضرها) وفي نسخة لحاضرها بصيغة الجمع وعلى كل فالمراد من يريد حضورها وإن لم يجب
 عليه بل ولو سمع عليه الحضور كالحضرة المرتبة في أدنى زوجها الحديث من أني أجمع من
 الرجال والنساء يغتسل ومن لم يأتمها فليس عليه شيء (قوله ووقته من الغبير الصادق) أي
 ابتداء وقته من الغبير الصادق بخلاف الكاذب فلا يدخل به وقته فإنه يطلع قبل الصادق
 بخمس دوح غالباً وآخره وقت الدخول في الصلاة ولذلك قال بعضهم وينتهي وقته بالدخول
 في الصلاة كذا يؤخذ من الحنفى والعقد أن وقته لا ينهي إلا بالأس من فصل الجمعة
 وهو يحصل بسلام الإمام وتقر به من ذهابه أفضل لأنه أبلغ في المقصود من استقاء الراحة
 الكريمة حال الاجتماع (قوله وغسل العبدین) أي سواء أراد الحضور أو لا ولذلك أطلق
 الشارح هنا وقد يفيد قبله سواء كان راءاً وعبداً بالعلم وصحياً بالبرادلة في اليوم (قوله
 القطر والاضحى) بدل من العبدین فقوله في الأول نو يتسنة الغسل لصدا القطر وفي الثاني
 نو يتسنة الغسل لعبد الاضحى وإذا أطلق التسمية كأن قال نو يتسنة غسل العبد انصرف
 للعبد الذي هو فيه بقرينة حاله (قوله ويدخل وقت هذا الفصل الخ) ويخرج وقته بالعروب
 لأنه منسوب باليوم وهو لا يخرج إلا بالعروب وقوله نصف الليل والافضل فله بعد الغبير وانما
 جاز فيهم نصف الليل لأن أهل الرواية يكررون إلى العبدین فلو لم يجز القيل لهما قبل الغبير
 لشيء عليهم ولا يصح أن يعقل قبل نصف الليل بل يحرم عليه أن قصد ذلك لأنه تلبس بعبادة
 فاسدة (قوله والاستسقاء) أي وغسل الاستسقاء ويدخل وقته لمن يريد الاستسقاء بالمرادة
 المصطفون يريد بها جماعة باجتماع الناس لها ويخرج بانفروا من الصلاة (قوله أي طلب
 السقيا) أشار بذلك إلى أن السبيل والتأ للطلب (قوله والخسوف للشمس) أي وغسل
 الخسوف للشمس ويدخل وقته بابتداء التغير ويخرج بالانجلاء التام وكذا يقال في قوله
 والكسوف للشمس وتضمين الخسوف بالشمس والكسوف بالشمس هو الانقاص كما سبق
 (قوله والغسل من أجل غسل الميت) لوقته عقب غسل الجمعة لكان أول لأنه يليه في
 التأكد كما مر ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ويخرج بالأعراض عنه وأشار الشارح
 بتقدير جاز إلى أن من تعليلية ومثل غسل الميت تيممه فليس لمن يمه الغسل لأنه من جسد
 حالي يمس الروح فيحصل له نصف الماء بقوي (قوله مسلماً كان أو كافراً) تعميم في الميت فكأنه
 قال سواء كان الميت مسلماً أو كافراً كما صرح به الشيخ الخطيب وسواء كان العاقل
 طاهراً أو حائضاً لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً فغسل ومن جهل فليتوضأ وصرفه
 عن الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلكم ووبس
 الوضوء من مسه (قوله وغسل الكافر إذا أسلم) لو قال وغسل من أسلم لكان أولى لأن الغسل
 يدخل وقته بالسلام كما يقيد قوله إذا أسلم ويقوت بطول الزمن وبالأعراض عنه ليس
 إطلاق الكافر عليه حيثما يجاز باعتباره ما كان فلا يصح غسله إلا بعد الإسلام لعدم صحة تيم
 قبله ولأنه لا يسلب إلى تأخير الإسلام بعده بل صرحوا بكفر من قال لكافر جاءه لم يذهب

لحاضرها ووقته من الغبير
 الصادق (و) غسل العبدین
 القطر والاضحى ويدخل
 وقت هذا الفصل نصف
 الليل (والاستسقاء)
 أي طلب السقيا من الله
 تعالى (والخسوف للشمس
 والكسوف للشمس
 والغسل من أجل غسل
 الميت) مسلماً كان أو كافراً
 (و) غسل (الكافر إذا
 أسلم)

فانقسل ثم أسلم رضاه يقا نه على الصفر نكاح العطف وشمل الكافر إذا أسلم للمرة إذا أسلم
ولافرق بين من أسلم استقلا لا من أسلم تبعا لاحد أو أسلمه أو أسلمه فأمرا ما لولي بالفصل ان
كان مجزوا والاضه وكذا السابى المسلم ويسن له ولأولأى ان اشتهر قبل النكاح ان لم يحدث في
كفر محدثا كبر والاقبعه وبهذا يجمع بين كلايين للمناظرين في ذلك ويستثنى من ذلك
مخروطية رجل كحاج فلا يسن ازالته ولا يسن حلق الرأس الا في الكفر إذا أسلم وفي
الولد وفي النكاح وقد حلق على اقه عليه وسلم رأسه أربع مرات في النكاح الاولى في عمة
الحديبية والثانية في عمة القضاء والثالثة في الجعرانة والرابعة في حجة الوداع كاتل عن
الحلقا الضاوى وحلق الرأس في غير ذلك مباح وقبل بدعة حسنة (قوله ان لم يصب الخ)
ظاهرا انه لا يطلب الفصل المندوب منه مع الغسل الواجب عند الحنابلة والحنض وليس
كذلك فيجتمع عليه غلاتن أحدهما مندوب والاخر واجب ولا يصلح ان لا تؤاها فان
نوى أسدها حصل فقط فلا تنكح في الواجب عن المندوب ولا عكسه كاعلم عامر فلو قال
وان اجنب الكافر وأجنت الكافر فكان أولى ويحب عنه بان هذا تقييد لانفراد الفصل
المندوب بقوله والواجب الفصل بعد الاسلام في الاصح أى مع الفصل المندوب فلا ينفرد
الفصل المندوب بحتن ذبل يجمع الفسلان وان كان خلاف ظاهر عبارته (قوله أو لم تقصض)
أى ولم تنقض ولم تلد (قوله والا) أى بان اجنبى الكفر وأجنت الكافر وقوله واجب
الصل أى ولا عمة الفصل في الكفران حصل على الاصح لعدم جهة الكفر (قوله
في الاصح) هو المحدث وقوله وقبل المضعف وذلك كسابعه القريض وقوله بسقط اذا
أسلم أى لعدم قوة تعالى قل الذين كفروا ان يتموا ويعقروهم ما قل سلفو يرد استدلاله بذلك
لامعام مخصوص بمرض من فهو الفصل لا لا يشق فقه بخلاف الصلاة وهوها (قوله
والجنون والغنى عليه اذا أفاقا) كان الاولى أن يقول وغسل من أفاق من الجنون أو الاغنى
لان الفصل انما هو بعد الافاقة كاجنبه قوله اذا أفاقا لكن اطلاق الجنون والمعنى عليه
عليها بعد الافاقة مجاز باعتبار ما كان قبلها امر ويسن في حقهما ان يتوارعا الجنبه بقول
الشافعى رضى الله عنه قل من جن أو أنجى عليه أو الزلوه هذا ظاهر في الباب العين فان كانا
صبيين فقتل عن الرمل أنهما كذلك لاحتمال انه لو نج فمما وقيل انهما يشوبان السبب يحتن
واما غيرهما فتوى سبب الفصل الذي يده كان يقول نوبت فصل الجمعة وهكذا ولو قطع
جنونه أو انما هو طلب منه الفصل بعد كل افاقة بخلاف التوم لوجود المشقة فيه لتكرره
بجيب الشأن (قوله ولم يتحقق منهما الزال) أى أو نحوه مما وجب الفصل وهذا اقد
لانفراد الفصل المندوب عن الفصل الواجب فقرة فان تحقق منهما الزال وجب الفصل أى
مع الفصل المندوب فيجتمع العسلان تلذير ما مر (قوله والصل عند ارادة الاسرام) أى يجمع
أو بعمرنا أو هما أو مطلقا ويدخل وقت هذا الصل بارادة الاجرام كايؤخذ من قول المصنف
عند ارادة الاسرام ويخرج بفعل الاسرام (قوله ولا فرق في هذا الفصل) أى في طلبه وقوله
بين بالغ وغيره أى ولو غير مجزى بفسله ولبه ومثله الجنون المذكور وبعد وهذا هو الحكمة
في ذكر التعميم في العسل هادون ما تقدم (قوله ولا يبين جنون وغافل) أى ولا يبين ذكواتى

ان لم يثبت في كل واحد اول
تخص الكافرة والواجب
الفصل بعد الاسلام
في الامم وقيل بسقط اذا
اسلم (والجئون والنسي
عليه اذا افاقا) ولم يثقف
منهم انزال فان تحقق منهما
انزال وجب الفصل على كل
منهما (والفصل مند
اودة الاحرام) ولا فرق
في هذا الفصل بين بالغ
وقهر ولا بين مجنون وعائل

ولا ينحصر رقيق وقوله ولا ينحصر ظاهره وانما أى ونفساء (قوله فان لم يجد المحرم) أى من يريد
 الاحرام كما يؤخذ من قوله عند اعادة الاحرام ولعل ذلك كذا هنا دون غير ملطنة فلهذا فى سفر
 الحج دون غيره ولو اسقط لفظ المحرم لكان أولى ليعقبه الاعمال عند فقد الماء (قوله نيم)
 فيقول نيمت النيم بدلا من غسل الاحرام وهكذا يقال في غيره (قوله والغسل بالخول مكة)
 أى والخول حرهما أيضا وليس أن يكون غسلها بئس طوى وهو اسم مكان سمى باسم بئر فيه
 مطوية أى بنية واستثنى المأوردى من خرج من مكة فأحرم بعمرته من محل قريب كالنسيم
 واعتدل للاحرام فانه لا يسقط له الغسل حقيقة لقرب عهده به (قوله لم) وكذا الحلال
 فلا يسقط قوله لم لكان أولى اللهم الا ان يقال وبما تبوه من ذلك غسل الاحرام قلنا ان هذا
 لغیر المحرم فمدفع ذلك التوهم بالنسبة على المحرم (قوله يجمع او مرة) أى او سمما او مطلقا
 فأولست مانعة جوع ولا مانعة خلوجوا الاحرام ما عدا وجواز الاحرام مطلقا فعمل المحسنى
 لهامانة خلافه نظر الا ان يعتبر ما يؤلى اليه الامر فى الاطلاق فانه امان يؤلى الى حج او مرة
 او هما (قوله والوقوف بعرفة) أى والغسل للوقوف بعرفة ويدخل وقته بالتحر كغسل الجمعة
 والافضل تقرى به من الروال كقترى به من ذهابه فى غسل الجمعة بل الافضل هنا كونه بعد
 الروال ويكون هذا الغسل بكرة او غيرها فقول بعرفة متعلق بالوقوف وكذا قوله فى ناسع ذى
 الحجة وانما اقتصر عليه لانه مبدأ وقتها ولكن من الروال لان وقت الوقوف من زوال يوم التاسع
 الى سفر يوم العاشر (قوله ولا ميت بمزدلفة) أى والغسل للميت بمزدلفة على رأى مرجوح
 والارواح لا تسب الغسل للميت بمزدلفة لانه قريب من غسل عرفة وهكذا كل غسلى تغاربا
 نعم بسن الغسل للوقوف بالمشعر الحرام هو وجب بطرف المزدلفة يسمى قرح ولا يمكن جعل كلام
 المصنف عليه لانه عبر بالميت وهذا وقوف لا ميت وبهذا تعلم ما فى كلام المحسنى ويدخل وقت
 الغسل للوقوف بالمشعر الحرام نصف الليل واما غسل الميت بمزدلفة على القول به فيدخل
 وقته بالغروب والمرا بالبيت بمزدلفة حصول لحظة فيها من نصف الليل الثانى كما سأتى (قوله
 ولرى الجمار الثلاث) أى والغسل لرى الجمار الثلاث التى هى الجرة الكبرى وهى التى تلى مسجد
 الخيف ثم الوسطى ثم جرة العقبة (قوله فى ايام التشريق الثلاث) سميت بذلك لتشريق اللحم
 فيها أى تقديده بالشرقة التى هى الشمس (قوله فيغتسل لرى كل يوم منها غسلا) ويدخل
 وقته بالبحر ولكن الافضل تأخيره بعد الروال وعليه يحمل كلام القلوبى (قوله أما رى
 جرة العقبة فى يوم النحر) مقابل لرى الجمار الثلاث فى ايام التشريق الثلاثة وقوله فلا يغتسل له
 أى لرى جرة العقبة فى يوم النحر وقوله اقرب منه من غسل الوقوف كان الاولى أن يقول من
 غسل المزدلفة الا ان يقال اراد الوقوف بالمشعر الحرام وقصة ذلك انه لو ترك ذلك الغسل س
 له هذا الغسل كما قاله ابن تاسم (قوله والغسل للطواف) أى على قول مرجوح والارواح
 لا يسب الغسل لانه وقته موسع فلا يلزم اجتماع الناس لقلعة فى وقت واحد المقتضى ذلك لطلب
 الغسل (قوله الصادق) حصة للطواف قطاى الطواف شامل لاناؤه الثلاثة (قوله بطواف
 قدوم) وهو سنة ويختص به حلال وجاح دخول مكة قبل الوقوف وقوله وافاضة أى وطواف
 افاضة وهو ركس وقوله ووداع أى وطواف وداع وهو واجب وفى بعض النسخ والخول

ولا ينحصر ظاهره وانما أى من يريد
 يجسد المحرم الماء نيم (و)
 الغسل (لخول مكة) لم
 يجمع او مرة (والوقوف
 بعرفة) فى ناسع ذى الحجة
 (ولا ميت بمزدلفة) ولرى
 الجمار الثلاث فى ايام
 التشريق الثلاث ويغسل
 لرى كل يوم منها غسلا ما
 رى جرة العقبة فى يوم النحر
 فلا يغتسل له تقرب منه من
 غسل الوقوف (و) الغسل
 (لطاواف) الصادق بطواف
 قدوم وافاضة ووداع

مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تكمل السبعة عشر غسلا (قوله وبقي الاغسال المستوفى مذكورة في المطولات) منها الغسل المذبذبة الشربة وقد عرفت أنه مذكور في بعض النسخ والغسل حرما والفرج من الجماع بما متوسط بين الحرام والبول لأنه يشهد البدن والجماعة ونقص الشارب وحلق العانة واللباغ بالسن اما اللباغ بالاحتلام فيطلب له غسلا وانما واجب ومنسوب لكل ليلة من رمضان وقبده الاذرى عن بعض الجماعة والمعد عدم التقيد بذلك ولو كان اجتماع من يجامع من غير ولد سيلان الوادي وتغير رائحة البدن والغسل المسجود ولو غير الحرام كما قاله العلامة ابن حجر وغير ذلك (فصل في المسح على الخفين) *
 لو تركه عقب الوضوء لكان أولى والنسب لانه حرمة منه واعلم انه لا يوجب له غسل ولا يوجب له مسح وقبده عليه لكونه بالية والتميم بالتراب والكلام عليه محصور في خمسة اطراف اطراف الاولى في حكمه وذكره بقوله والمسح على الخفين جائز والاطراف الثمانية في شروطه وذكرها بقوله بثلاثة عشر اقطاف والاطراف الثالث في مدته وذكرها بقوله وبمسح المقيم الخ والاطراف الرابع في مبطلاته وذكرها بقوله وبمسح الخ والاطراف الخامس في كيفية ولا يذرها المصنف وأشار لها الشارح بقوله والسنة في مسحه ان يكون خطوطا فالمصنف تكفل بجمعيها الا الكيفية فاشأنا لها الشارح وشرع المسح على الخفين في السنة الخامسة من الهجرة في غزوة تبوك وهو مكان بالشام في طريق الحاج وقبل شرع مع الوضوء ليله الامر اقبل البصرة بسنة وهو ثابت عنه صلى الله عليه وسلم قولونه روى ابن المنذر عن الحسن البصري انه قال حدثني سبعون من الصحابة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ومن ثم قال بعضهم اخشى ان يكون ابتكاره كفر او هو من خصائص هذه الامة ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم صلوا في خفافكم فان الهدى لا يصلوا في خفافهم وهو رخصة ورفع الحديث رفعامة بسبب ادعاء بيع الصلاة من غير محصر (قوله والمسح على الخفين الخ) تعبير بالخفين اولى من تعبير بغيره بالخفاف لانه جوار المسح على رجل واحدة وغسل الاخرى وليس كذلك وان كان الخلف يطلق على الفردتين وعلى احدهما بل وعلى الاكثر من الفردتين فيجوز ان الخلف للرجل فيشمل ما اذا كان له رجل واحدة فقطع الاخرى او فترها خلفة ويشمل ما لو كان له اكثر من رجلين وكانت كلها اصلية او بعضها اصليا وبعضها زائدا واشتبه الزائد بالاصلى واسمات فيلبس كلا منها اخفا ويمسح على الجميع فان كان بعضها اصليا وبعضها زائدا ولم يشبهه ولم يسمه فالبصرة بالاصلى دون الزائد فيلبس الاول خفا ودون الثاني الا ان توقف ابي الاصلى على ليس الزائد فيلبس ايضا والمصنف اعماط رداءه الب وهو ان الشخص له رجلان فغير بالخفين والخلف معروف وجمعه خفاف ككتاب وأما خف العير فجمعه اخفاف كقفل وأما الفارق بين ما هنا وما للعير (قوله جائز) اى من حيث العدول عن غسل الرجلين اليه فلا يأتى به بغير واجب دائما حتى قيل انه من الواجب التحير ورد بان شرط الواجب التحير ان لا يكون بين الشئ وبينه كما هنا فان المسح على الخفين يدل على غسل الرجلين وجوار العدول هو الاصل عند القدرة على كل من المسح والعمل وقد يجب فما اذا كان مع لابس الخف ما يكفي للمسح ولا يكتفيه العمل أوصاف الوقت من العمل أو كان يترب على المسح اذا دشغو غريق اراد له عرفاً وشهو ذلك

وبقي الاغسال المستوفى
 مذكورة في المطولات
 * (فصل) *
 والمسح على الخلف - جاز

وقد يحرم مع الاجزاء فيما اذا كان الخلع منصوبا أو من حرير رجل أو من جلد آدمي ومع
عدم الاجزاء فيما اذا كان لا يمس الخلع محرما وقد سلب كأن رغبته نفسه من المسح ومالت
الى الفصل الخامس من التناقة لا لكونه افضل من المسح والا فلا سلب حيث قد كان طراثة
شبهة في جوار المسح كان يقول يحتل أنه مسح فيشكل في ذلك لأنه يشك هل يجوز فعله أولا
والا فلا يجوز له المسح حيث قد كان يكون عن مقتضى به وقد يكره فيما اذا كرر المسح لانه يعيب
الخلع وبؤس قد من ذلك أنه لو كان من خشب أو قهوه لم يكره لانه لا يعيبه (قوله في الوضوء)
أى ولو منسوبا كالوضوء المجدد فيمسح فيه على الخلقين بدلا عن غسل الرجلين وان لم تكن
ساجدة اليه فليس من الواجب الخير لانه لا يكون بين الشيء وبينه كما عرفت (قوله لا في غسل)
بالتنوين وقوله فرض أو نقل بدل منه ويصح قراءته بلا تنوين وضافته الى ما بعده من اضافة
الوصف الى الصفة فالقصر كغسل الخبايا والنقل كغسل الجمعة (قوله ولا في ازالة
نجاسة) أى ولو لمعقروا عنها ولم يقل فرض أو نقل كسابقه لانها لا تكون الا فرضا ولو كانت
النجاسة معقروا عنها لانه متى شرع في غسلها وقع فرضا (قوله ولو أجنب) أى مثل الخلع ما لو
حاضت أو نفست وهذا اقرار على قوله لا في غسل فرض وكان عليه ان يقول أو اغتسل
لتصريحه ليكون تقر به على قوله أو نقل فيكمل التقرير على قوله لا في غسل فرض أو نقل
وقوله أو دميت بجعله أى مثل الخلع ما لو نجست بغیر الدم وهذا اقرار على قوله ولا في ازالة
نجاسة وقوله فأراد المسح الخ أى في العورتين وقوله لم يجز جوابا لوجوبه يضم اليه وسكون
الجمع من الارواح بل من عدم الاجزاء لعدم الجواز بخلاف العكس فالوضوء بفتح الواو ضم
اليه من الجواز لم يعدم الاجزاء الذي هو المقصود (قوله بل لا يضمن الغسل) أى لان
الفصل وازالة النجاسة لا يتكرران مثل تكرار الوضوء فلا يشق فيه ما التزمه خلاف
الوضوء فانه يتكرر كل يوم فالترك لكل وضوء شئ عليه (قوله وأشهر قوله الخ)
الاشهاد وهو الالة الخفية وقوله أن غسل الرجلين أفضل من المسح أى فيكون المسح خلاف
الأفضل لانه مقصور كما يقتضيه التعبير بأفضل التفضيل فلا يكون مبيها ويؤخذ من كلام
الرملي وغيره أنه يكون مباحا وارتضاء الطوخى قال وأفضل بمعنى فاضل فيكون المسح لأفضل
فيه اصلا بل يكون مباحا (قوله وانما يجوز الخ) دخول على كلام المصنف (قوله
لا احدهما فقط) أى مع غسل الرجل الاخرى ان كانت مهيضة او التيم عنها ان كانت عليه
(قوله الا ان يكون فاقد الاخرى) أى يقطع او خلفة فانه يصح على الموجودة فقط دون
المفقودة الا ان يتي بعضهما فلا بد ان يلبس ذلك البعض خفا ويصح عليه ايضا (قوله بثلاثة
شرايط) العدد لانه هو الذي ياتي فيها أربعة كما يشهد قول الشارع ويشترط ايضا
طهارتهم ما وشرايط جميع شريطة معنى مشروطة وهى مؤثقة فكان عليه حذف التامس لفظ
العدد وهو ثلاثة الا ان يجاب بأنه اراد بالشرايط الشروط وهى جميع شرط وهو مذكر (قوله
أى يتبدى أى الشخص) عبارة الخطيب هي يد المسح على الخلقين وعلى كل شئ الذي ذكره الا ان
وقوله لبسهما أى الخلقين وقوله بعد كمال الطهارة أى بعد غسلهما بالصل أو الوضوء او التيم
ولو مع احدهما لكن يكون التيم لعله لا تقدر المنه والالط بل هو حود ما مسح ومسح جبيرة

في الوضوء لا في غسل مرس
أو نقل ولا في ازالة نجاسة
فلو أجنب أو دميت رجليه
فأراد المسح بدلا عن غسل
الرجلين لم يجز بل لا يضمن
الغسل وأشهر قوله جائز ان
غسل الرجلين أفضل من
المسح وانما يجوز مسح
الخصفين لأحدهما فقط
الا ان يكون فاقد الاخرى
(بثلاثة شرايط أن يتبدى
أى الشخص) لبسهما بعد
كمال الطهارة

ان كانت فلو كان عليه الحدثان وغسل أعضاء الوضوء عنهما وايس الخفين قبل غسل باقي يديه
لم يعتمد بهذا اللبس لانه ليس ما قبل كمال الطهارة فان قيل لاجابة الى التقييد بالكمال لان
حقيقة الطهارة لا تكون الا كاملة فمن لم يغسل رجله أو واحداهما لم يتطهر فيه ان يقال انه
ليس على طهارة وبمثل ذلك اعترض الرافعي على الوجيز أجيب بأن ذلك لما كبده ولو منع توهم
ايراد البعض (قوله فلو غسل رجلا والبها خفه الخ) فترجع على مفهوم الشرط وكذلك
لو ليس الخفين قبل غسل الرجلين ثم غسلهما في الخفين فلا يكفي ذلك الا ان يزعمهما من موضع
القدم ثم يدخلهما في الخفين (قوله ثم فعل بالآخرى كذلك) أي غسلها ثم البها خفه ما وقوله
لم يكف أي لانه ابتداء البها ما قبل كمال الطهارة فلا يكفي الا ان يزعم الاول من موضع القدم
ثم يعيدها لو قطعت كفاه عن تزعمها والمراد انه لا يكفي بالنسبة للمسح في المستقبل والافهذه
الوضوء يميز في الصلاة ونحوها (قوله ولو ابتداء البها ما بعد كمال الطهارة الخ) فترجع
أضاع على مفهوم الشرط لان المعتبر في اللبس وصول الرجل قدم الخلف ولذلك لو لبسها ساق
الخفين وغسلهما فيه ثم أدخلهما موضع القدم كفي فما كتبه المحقق من أن هذه الصورة ليست
من مقدار المقت وما قاله غيره من أنه مستثنى من كلام المصنف اتعاهو بحسب الظاهر نظرا
لكونه ابتداء البها ما بعد كمال الطهارة لكن قد عرفت أن هذا اللبس غير معتبر وانما الاعتبار
لبسهما في موضع القدم (قوله ثم أحدث قبل وصول الرجل) أي الاولى والثانية (قوله
ليجبر المسح) بضم الياء ويكون الجبر أي لانه اعلم البها اللبس المعتبر الذي هو لبسهما في موضع
القدم مع الحدث ولا عبرة بلبسهما في الساق مع الطهارة (قوله وأن يكونا الخ) لا يعني أن
الافتخيرة عائد على الخفين في محل رفع على أنه اسم يكون فلذلك صرحه الشارع بالخفين لكن
وجد فيه مقتضيان الاولى أي الخفان وهي طاهرة والثانية أي الخفين وهي غير طاهرة لانه يلزم
عليها تسخير الصغير الذي هو في محل رفع بالمصوب ولا وجه له (قوله ساترين الخ) أي بحيث
يمنعان نفوذ الماء لمصوب عليهما من غير محل الحرز فلا يجزي منسوج لا يمنع نفوذ الماء من غير
محل انحرز لمصوب عليه لان الله البعير الخفاف أنها تمنع النفوذ فتصرف اليها المصوب
والله على الترخص فلا يكفي ما عداها (قوله غسل القرض) أي غسل القرض فلاضافة
بابية وقوله من القدمين بيان محل غسل القرض ولما كان في بيان المصنف قصور ولان
الكعيعين لا يبدل في القدمين مع أنهم من محل غسل القرض كله الشارع بقوله يكسهما
أي مع كسهما ما قالوا بمعنى مع فاشار الى أن في العبارة حذفنا (قوله فلو كانا دون الكعيعين
الخ) فترجع على مفهوم الشرط وكذلك لو كان به تحرق في محل القرض ولو تحققت الطهارة
أو الطهارة فان كان الباقي حقيقا لم يضر والاضر ولو تحققتا من موضعين غير متجاذبين لم يضر
(قوله كالمداس) بكسر الميم كأصطه الرمي في شرحه فان المداس يستتر العقب والقدم دون
الكعيعين (قوله لم يكف المسح عليهما) أي اللذين دون الكعيعين وفي نسخة لم يكف المسح عليه
أي المداس والاوى أقعد (قوله والمراد بالساترها) أي في الخلف وقيد الشارع بذلك
استحوا زاع الساتر في العورة فان المراد به فمما منع الرؤية لالحائل فقط وان لم يمنع الرؤية فالسائر
ها عكس ساتر العورة لان القصص حشمة منع نفوذ الماء ومنع الرؤية ولذلك كفي الشفافها

فلو غسل رجلا والبها
خفه ثم فعل بالآخرى كذلك
لم يكف ولو ابتداء البها
بعد كمال الطهارة ثم أحدث
قبيل وصول الرجل قدم
الخلف لم يجز المسح (وأن
يكونا) أي الخفان (ساترين
يحمل غسل القرض من
القدمين) يكسهما فلو
كانا دون الكعيعين كالمداس
لم يكف المسح عليهما والمراد
بالساترها

لأنه (قوله الخائف) أي ما يحمل بين الماهويين الرجل بحيث يمنع نفوذ الماء لوصب عليه
من غير محل الخرز ولومن زجاج أن أمكن تتابع المشي عليه وقوله لا مانع الرؤية أي فلا يشترط
أن يكون مانع الرؤية فيكون الزنج حيث أمكن تتابع المشي عليه كما عرفت (قوله وأن يكون
الستر الخ) أي والمراد أن يكون الستر الخ وقوله من جوارب الخفين أي للمشي الشامل
لا سفلهما وعقبهما فالمراد بالجوائب ما قابل الأعلى بليل قوله لأن اعلاهما فوقى القدم من
أعلى الخف بأن كان واسع الرأس لم يضر عكس ستر العورة فانه يكون من أعلى وجواب
لأن أسفل الخريفات عورتين من ذيله لم يضر لأن القمص مثلاً يتخذ ستر العورة ستر أعلى
البدن وجوابه والخف يتخذ ستر أسفل الرجل وجوابها (قوله وأن يكونا) أي الخفان
وسكت عنه الشارح لعلم من سابقه (قوله عما يمكن تتابع المشي) أي عما يسهل وإلى المشي
فالمراد بإمكان ذلك سهولته وإن لم يوجد بالثقل بل وإن كان لا يسر الخفين مقعد وليس المراد به
جوازوه ولو على بعد بحيث يكون مستبعد الحصول والتتابع يعني التوالى عادة في المواضع التي
يلعب المشي في مثلها بخلاف العورة أي الصعبة لكثرة الجسارة ونحوها فخرج ما يفسر بذلك
لثقله ولا يتعدى إلى أوشحة أوسع وأضيق فلا يصح المسح عليه نعم إن أقبح الضيق عن قرب
أوضاع الواسع كذلك لم يضر والمراد إمكان ذلك بلا مداس والأفقل شيء يمكن مع المداس
(قوله علمها) أي فهمها لأن المشي فهمها لا علمها أعلى يعني في قال الحنفى ولو أبدل المصنف
عليه ما بعلمه لكان أولى وأوضح أي لأن الصبر عائد على ما لا على الخفين ويمكن تفسيره بما بالمشي
بأن يقال من الذين يمكن تتابع المشي علمها (قوله لترتد مسافر في حوائج) متعلق بالمشي
وأفاد ذلك أنه يعتبر ترتد المسافر في حوائجه ولو بالعبء لم يقيم لكن يعتبر في حق المقدم ترتد
المسافر في حوائجه فوما لوله على المحذور لترتد المقصير في حوائجه وفي حق المسافر ترتد في
حوائجه ثلاثة أيام بلياليه فإن كثر دونها كيوم وليله صح المسح عليه فيها ولو كثر دون يوم
وليس له لم يصح المسح عليه لأنه خلاف المتبادر من لفظ الخف الوارد في النصوص (قوله من
خط) أي نزول وقوله وترحال أي سر (قوله ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوبين)
وجه الأخذ أن الذين يمكن تتابع المشي علمها يلزم أن يكونا قوبين فهذا علم من كلامه التراما
وقوله بحيث يمنع نفوذ الماء إلى انضباط كونهما قوبين والمراد بنفوذ الماء إلى انضباط كونهما قوبين
عن قرب لأن بعد ولا يضر نفوذ من محل الخرز فالمراد بمنع نفوذ من غير محل الخرز (قوله
ويشترط أيضاً) أي كاش شرط ما تقدم وقوله طهارتهما وكذا طهارتهما ما تحتها فلا يكتفى بنجس
ولا متنجس ولا مانع نجاسة على الرجل نعم لو كان عليه نجاسة معقوفة عنها أفسح منه ما لا نجاسة
عليه صح المسح ولا يضر سيلان الماء إلى النجاسة بخلاف ما لو مسح على ما فيه النجاسة فانه يضر
ولو عتته النجاسة المعقوفة عنها مسح عليه ويعني عن يده الملاية للنجاسة بخلاف ما لو عتت النجاسة
المعقوفة عنها العمامة فلا يكمل بالمسح عليها لأن المسح عليها مذهب طهارة وضرباً وماها واجب
فلا يحمده عنه ولو حررقه شعر نجس كشعر الخمر يرمع الرطوب يقطر طاهره بالعسل بجامع
التبريد دون محل الخرز لكن يعني عنه فلا ينجس الرجل المتهل ويصلى فيه القرائن والنوازل
لعموم البواب به خلافاً لما في التحقيق من أنه لا يصل فيه لكن الاحتياط تركه وسكت المصنف

الخائف لا مانع الرؤية وأن
يكون الستر من جوارب
الخفين لأن اعلاهما (وأن
يكونا عما يمكن تتابع المشي
عليهما) لترتد مسافر في
حوائجه من خط وترحال
ويؤخذ من كلام المصنف
كونهما قوبين بحيث
يمنع نفوذ الماء ويشترط
أيضا طهارتهما

عن كونهم محالين وفي ذلك تفصيل فبقي المسح على المعصوب والمتضمن الديارح الصديق
والذهب والقضبة حيث أمكن تسابح المني عليه ولا يكتفى المسح على خف الهرم إذا لبسه لانهذر
لانه محرم لانه فانه منهى عن اللبس من حيث هو لیس فكأنه لا يمكنه تسابح المني عليه بخلاف
ما قبله فانه محرم لعارض وأعلم أن شرط الطهارة معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس
خفين نجسين أو متنجسين ثم طهرهما قبل المسح أجزأ المسح عليهما أو ما بقية الشروط فتعتبر
عند اللبس على المتقدمين خلاف ما قيل (قوله ولو لبس خفافاً فوق خف) خرج به هذا ما لو
لبس خفافاً فوق خف وجبها المسح فانه لا يصح المسح عليه وهذه المسئلة تسمى بمسئلة الجر موق
بضم الجيم والميم وهو فارسي معرب وأصله بلغة القر من جر موك فقصره العرب وقالوا جر موك
وهو خوف فوق خف فهو اسم لثقب الاعلى وحاصل مسئلته أنهم ما تارة يكونان قوين بين تارة
يكونان ضعيفين وتارة يكون الاعلى قويا والاسفل ضعيفا وتارة بالعكس وقد ذكر الشارح
حكم الآخرين ولم يذكر حكم الأولين في حكمنا ضعيفين لا يصح المسح عليهما مطلقاً وأما
القويان فتكفيهما حكمهما ما إذا كان الاعلى ضعيفاً والاسفل قويا فيجوز فيهما التفصيل الذي
ذكره الشارح (قوله لشدة البرد مثلاً) أي لو كثرة الخفاف عنده أو لعله (قوله فان كان
الاعلى صالحاً للمسح) أي لكونه قويا وقوله دون الاسفل أي لكونه ضعيفاً وقوله لصح المسح
على الاعلى أي لانه الخف وما تنجسه كالقفاز فكذا لا يلبس خفاً واحداً على إقامته على قدميه
(قوله وان كان الاسفل صالحاً للمسح) أي لكونه قويا وقوله دون الاعلى أي لكونه ضعيفاً
وهذا ليس بقيد بل الحكم كذلك وان كان الاعلى صالحاً للمسح أيضاً فيجوز فيهما التفصيل
الذي ذكره الشارح (قوله فصح الاسفل) أي كان وضع يده بين الخفين ومسح الاسفل منهما
(قوله أو الاعلى) أي أو مسح الاعلى وقوله فوصل البلل للاسفل أي ولو من محل انخرز (قوله
ان قصد الاسفل) أي وحده وقوله أو قصد هما أي الاعلى والاسفل فهما ان صوراً ان يصح
فيهما المسح (قوله لان قصد الاعلى فقط) أي لا يصح المسح ان قصد الاعلى دون الاسفل وكذا
ان قصد واحد الا بعينه لان الواحد المهيم يصدق بالجزئى وغير الجزئى فهما ان صوراً ان لا يصح
فيهما المسح (قوله وان لم يقصد واحد منهما بل قصد المسح في الجملة) هذه هي صورة الاطلاق
خلافاً لمن جعلها غير هاجت قال ان صورة الاطلاق لا قصد فيها أصلاً بخلاف هذه فقها قصد
وهذه صورة يصح فيها المسح قصوراً لثلاث صور وعدم الصفة صوراً ان (قوله أجزأني
الاصح) أي لانه قصد اسقاط القرض بالمسح وقد وصل الماء الى الاسفل ومقابل الاصح انه
لا يجوز لأن قصد مسح صالح للاعلى وهو لا يجوز (قوله ويصح المقيم) أي ولو عاشباً باقاً منته
كثيرة من زوجها أو ابن من سيده ويلحق بالمقيم المسافر سفر قصر أو العاصي بسفر أو الهائم
(قوله وما ولبس) مواءمة للبدن على اليوم أو تأخرت عنه فالاول كان احدث وقت
الترويب والثاني كان احدث وقت التبريد فان احدث في أثناء اليوم أو في أثناء الليل كل
المسكرف قوة وما ولبس أي ولو لم يقف في غايتهما يستحب المقيم من الصلوات سبع أن جمع
بالمطر جمع تقديم وست ان لم يجمع وذلك كان احدث بعد الظهر فيتروأ ويصح وبصلى
الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح والظهر وكذا العصر ان جمعه مع الظهر جمع تقديم

ولو لبس خفافاً فوق خف
لشدة البرد مثلاً فان كان
الاعلى صالحاً للمسح دون
الاسفل صح المسح على
الاعلى وان كان الاسفل
صالحاً للمسح دون الاعلى
فصح الاسفل صح أو الاعلى
فوصل البلل للاسفل صح
ان قصد الاسفل أو قصد هما
معاً لان قصد الاعلى فقط
وان لم يقصد واحد منهما
بل قصد المسح في الجملة أجزأ
في الاصح (ويصح المقيم يوماً
وليلة

بالطهر (قوله وجميع المسافر) أي قصر وعناية ما يستعمله المسافر قصر قصر الصلوات
سبع عشرة صلاة إن جمع بالسر وستة عشر إن لم يجمع وذلك كان أحدث بعد الظهور بموضا
ويعلم ويصلى الظهر وهكذا إلى الظهر من ثالث يوم فحصل الظهر والعصر معاً إن جمع
والظهر فقط إن لم يجمع (قوله ثلاثة أيام ليلتين) وفي نسخة ولياليتين بالنصب عطفاً على ثلاثة
فقول الشارح المتصلة بها يقرأ بالجر على النسخة الأولى بالنصب على الثانية وأشار به إلى أن
إضافة الليالي إلى الأيام لاتصالها بما وإن لم تكن ليلتين حقيقة فالإضافة لأدنى ملازمة وثانيتها
الضمير مع عوده على الأيام لأنه جمع غير المائل فيعامل معاملة المؤقت أو لأن كل جمع مؤنث
كما قال الزمخشري إن قرئ فتحهوا * وقضى فحدثوا

لأن الليالي يجمع مهم * كل جمع مؤنث

(قوله سواء تقدمت) أي الليالي على الأيام كان أحدث وقت الغروب وقوله أو تأخرت أي
المبالي عن الأيام كان أحدث وقت الفجر فتعصب الليلة المتأخرة بالنصب على ما في الحديث
تحدث أرخص صلى الله عليه وسلم للمسافر ثلاثة أيام ولياليتين وللمقيم وما وليله إذا ظهر
فليس خفيه أن يمسح عليه ما وبذلك فارق عدم حسابها في شرط الخيار ثلاثة أيام ولو أحدث
في أثناء يوم أو ليلة كمل المكس من اليوم الرابع أو الليلة الرابعة وأعلم أن الليل سابق على
النهار حتى ليلة عرفة وأما لطفوا ليلة النحر يوم عرفة في حكمه ما من حيث إجراء الوقوف
(قوله وابتداء المدة الخ) ويجوز للأبس انقضاء يجدد الوضوء قبل حدثه بل يستحب كعبه
ويعلم على الخفين في كل تجديد ما دام مطهر أو لو سنين ولا تعصب المدة لأنه لم يشرع فيها (قوله
من حين يحدث) يجوز حين بركته ظاهره وأيضاً ما على الفتح في محل جواز إضافتها للجملة القطعية
قال في الخلاصة

وقيل فعل معروف أو مبتدأ * أعرب ومن يقي فليفتد

وعادة المذهب ما حله لأن تعصب المدة من انقضاء الحدث كما جرى عليه الشارح وهو ما عليه
جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين وصالحه لأن تعصب من ابتداءه واعتبر العلامة
الرمي بحساب المدة من أول الحدث الذي شأنه أن يقع باختاره وإن وجد بعد اختياره كالنوم
واللهو والمس سواء انقضى وحده أو اجتمع مع غيره ومن آخر الحدث الذي شأنه أن يقع بغير
اختياره كالبول والعانة ويمكن جعل المقابلة (قوله أي من انقضاء الحدث) ظاهره مطلقاً
وقرعت ما فيه من التفصيل (قوله الكائن بعد غام لبس الخفين) بخلاف الكائن قبل ذلك
(قوله لأن ابتداء الحدث) لأنه ربما يستغرق غالب المدة وهذا ما قبله للانقضاء الذي ذكره
الشارح (قوله ولا من وقت المسح) أي وقت المسح بالفعل لا وقت جوازه كما فهمه المحقق
فاعتز على الشارح حيث قال لو أسقطنا هذا الوقت لكان أولى لأن مره هو وجوده ما فعل
وأما وقت جوازه فمفسر في ابتداءه اتفاقاً (قوله ولا من ابتداءه اللبس) أي وإن جاز له المسح
لوضوء المجدد كما تقدم وجهه ما فاه الشارح ثلاثة أشياء (قوله والعاصي بالسفر) إن شاء الله
معصية كان مسافر لقطع الطريق أو أنشأه طاعة ثم قلبه معصية ويقال له العاصي بالسفر
في السفر في هاتين الصورتين يمسح مع مقيم وأما العاصي في السفر وهو الذي يسافر لطاعة

(و) جميع المسافر ثلاثة أيام
لياليتين إلا معصية هم أسوأ
تقدمت أو تأخرت (وابتداء)
المدة) تعصب (من حين
يحدث) أي من انقضائه
الحدث الكائن (بعد) قيام
(لبس الخفين) لأن ابتداء
الحدث ولا من وقت المسح
ولا من ابتداء اللبس
والعاصي بالسفر

والهائم يسبحان مسبح مقيم
ودائم الحدث اذا حدث
بعد ليس الخلف حدثا آخر
مع حدثه الدائم قبل أن
يصل به فرضا يسبح ويستنج
ما كان يستنج له لو بقي طهره
الذي ليس عليه خفيه وهو
فرض ووافل فلو صلى بطهره
فرضا قبل ان يحدث مسبح
واستباح وافل فقط (فان
مسبح الشخص في الحضر
ثم سافر أو مسبح في السفر
ثم أقام) قل مضى يوم وليله
(اتم مسبح مقيم) والواجب
في مسبح الخلف ما يطلق عليه
اسم المسح اذا كان على
ظاهر الخلف ولا يجوز المسح
على باطنه ولا على عقب
الخلف ولا على حرقه ولا ساقه
والسنة في مسحه أن يكون
خطوطا

كروا ويسجدى احد البدوي لكنه بعض فيه كأن يشرب الخمر أو يترك بعض الصلوات فيمسح
ثلاثة أيام بلياليها لانه ليس عاصيا بنقض السفر الذي هو السبب في الرخصة (قوله والهائم)
وهو الذي لا يدري أين يتوجه فان انضم الى ذلك عدم التزام طريق سعى راكب التعاسيف
فهو داخل في الهائم فقطعه عليه في بعض العبارات من عطف الخاص على العام (قوله
يسبحان مسبح مقيم) فهما ملحقان به وكذلك المسافر سقرا قصيرا كما تقدم (قوله ودائم الحدث)
ومثله التيمم لانه قد المانان تيمم لمن أوجرح ثم لبس الخفين ثم تجسم المشقة ونوضا ومسح
الخفين وأما التيمم لفقده المانان فيسقط تعمير بزيه الماء واعلم أن دائم الحدث كثير في المدة فإذا
ارتكب الحرمة ولم يصل القرائن مسح التوافل وما وليله ان كان مقبلا ثلاثة أيام ولياليها
ان كان مسافرا وإذا صلى القرائن لم يسبح الا للقرض ووافل ان لم يكن صلى بطهره الذي ليس
عليه الخفين فرضا ولا مسحا للتوافل فقط وهذا الاعتبار يكون تقيد المسح المتقدم من كونه يسبح
جميع المدة السابقة (قوله حدثا آخر مع حدثه الدائم) كأن حدث حدث اللبس والانس مع
حدث البول الدائم وأما حدثه الدائم وحده فلا يحتاج معه الى استئناف طهره نعم ان آخر
الدخول في الصلاة ولا عند بطل طهره فيجب عليه المداينة بالهالة عقب طهره (قوله قبل
أن يصل به) أي بطهره الذي ليس عليه الخلف وكان الاولى الاطهار لانه لم يتقدم نصيحه به
(قوله ما كان يستنج له لو بقي طهره الذي ليس عليه خفيه) أي لان مسحه مرتب على ذلك
الطهر وقوله وهو أي ما كان يستنج له لو بقي طهره وقوله فرض ووافل أي لانه محدث بالنسبة
المأزلة على فرض ووافل فان اراد فرضا آخر وجب عليه التزاع والطهار الكامل (قوله فلو صلى
بطهره فرضا آخر) محترز قوله قبل ان يصل به فرضا (قوله واستباح ووافل فقط) أي دون
القرض لانها هي التي يستنجها لو بقي طهره الذي ليس عليه الخفين (قوله فان مسح الخ) علم
من اعتبار المسح انه لا عبادة بالحدث وان لبس بالمد فلو سافر بعد الحدث وقيل المسح ثم مسح
في السفر قل ان يتم مدته سافرا وبسطا أوها من الحدث الذي في الحضر وقوله الشخص أي المقيم
في هذا دليل قوله في الحضر وقوله ثم سافر أي بعد المسح وقوله أو مسح أي المسافر في هذه دليل
قوله في السفر وقوله ثم أقام أي بعد المسح والمداينة مسح خفيه أو أحدهما على الراجح كما قاله
بعضهم (قوله قل مضى يوم وليله) هو قيد في المسحين فيضرب في الاولى بالو مسح في
الحضر ثم سافر بعد مضى يوم وليله فانه يجب عليه التزاع لفرغ المدته ويخرج به في الثانية
ما لو مسح في السفر ثم أقام بعد مضى يوم وليله فانه يجب عليه التزاع أيضا وهذا القيد أخذ به
الشافع من قول المصنف أتم مسبح مقيم الذي هو جواب الشرط في السمتين (قوله والواجب
في مسح الخلف ما يطلق عليه اسم المسح الخ) فلو وضع يده الجثة عليه ولم يمر بها أو قطر عليه
جزءا وقوله اذا كان على ظاهر الخلف أي ظاهره على الخلف فهو على حذف مضاف كما صرح
به غيره وقوله فاعلى محل الرخصة فانه ورد الاقتصار على ظاهره اعلاه (قوله ولا يجوز المسح على
باطنه ولا على عقب الخلف ولا على حرقه ولا ساقه) أي لانه لم يرد الاقتصار على شيء منها كما ورد
الاقتصار على الاعلى (قوله والسنة في مسحه ان يكون خطوطا) والاولى في كيفية
ان يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليسرى الى اطراف الاصابع

والجنى الى آخر ما فيه كآفة شيخ الاسلام والمراد الى آخر الساق مما يلي انهم لم يسموا على ان يكون
 لان اول الساق مما يلي الركبة وأخوه مما يلي الرجل فان وضع كل شيء على الاستساق فلا ينس
 في الخلف العجيب خلافاً لما قال بنسبه فيه تفهمه ان المراد الى آخر الساق مما يلي الركبة ويكره
 استيعابه وجعله الشيخ الخطيب خلافاً لاولي قال وعليه يصح قول الروضة لا ينبغي استيعابه
 ويكره ايضا تكراره وغسله وتلبينه لانه يعيبه ويؤخر ضمن الطهارة لو كان من حليداً وضرب
 لا يكره لانه لا يعيبه حيث قد (قوله بان يفرج الماسح الخ) تصوير لكونه خطوطاً وقوله لا يضهما
 بالنصب عطف على يفرج من قبل عطف التفسير (قوله ويظل المسح) اى حكمه فهو على
 تقدير مضاف ويكره ان كان يظهر المسح غسل رجله بنية جديدة على العقد لا طراً عليها
 حدث جديد لم تطله النية السابقة حتى لو كان في حلة طلت ولو هككان واقفاً ما وجد
 غسلهما (قوله بثلاثة أشياء) اى بأحد ثلاثة أشياء إما لطل واحد منهما وان لم يتجمع الثلاثة
 (قوله بجلعهما) التثنية ليست بقيد وذلك قال وأخلع أحدهما والقول ليس بقيد وذلك قال
 أو تخلعهما والمراد على ظهوره حتى يمسح به من رجل أو لثافة أو غيرهما (قوله أو تخرج الخلف
 عن صلاحية المسح كحرقه) اى لانه لا يقمن دوام صلاحيته للمسح في جميع المدة (قوله
 وانقضاء المدة) اى ولو أحق لا فلا مسح لثا في بقا المدة كان نسي استدما لان المسح
 رخصة فلا يصرار اليه الا يقين ولو زال شك على عطفه كآفاه الشرا لمسح (قوله وفي بعض
 النسخ مئة المسح) واليه ترجع النسخة الاولى يجعل ال بدلا عن الخلف اليه ولو لم يمت
 المسح مائة وكعة فاحرم ما ذكر من ركعة لم تنفد صلاته كآفاه السبكي واستوجهه الرمي
 وقرئ بين هذا وبين من كانت تنكشف هو ركنه ما كان يصح تلك دون هذه وقال
 الخطيب بأنها تعد لانه على طهارة في المال (قوله من يوم وليه الخ) بيان لمدة المسح (قوله
 ويعرض ما وجب الغسل) اى أصالة فلا يطل المسح ما وجبه عروضا اذا غسل رجله في
 الخلف كالغسل المند وروضة الغسل التدب وازالة النجاسة عن رجله ان أمكن غسلهما
 في الخلف والاوجب الغرض ويظل المسح (قوله بكنابة الخ) اى أو ولادة لان ذلك لا يتكرر
 تكرار الحدث الأصغر وفارق الجبيرة بان الحاجة ثم أشدوا الغرض فيها اشق بخلافه هنا (قوله
 للابس الخلف) متعلق بعروض (تممة) قال في الاحياء تصيب لن أراد ليس الخلف ان ينقضه
 للاب يكون فيه نجاسة أو عرقاً أو شوكاً أو نحو ذلك لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم دعا نفسه فليس
 أحدهما ثم ما عراب فاحتل الآخر ورواه نفي عنه حجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى يتوضأ وكان على الله عليه وسلم
 اذا أراد الحاجة أبعد المني فاطلق ذات يوم حاجته تحت شجرة ثم توضأ وليس أحد خفيه
 فحاطا ثم أخضر فأخذ الخلف الاثر فارتفع به ثم القاه فخرج منه أسود ماخ فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هذه كرامة أكرمني الله بها اللهم انى أعوذ بكن من شر ما ينشئ على يدي ومن
 شر ما ينشئ على رجليه ومن شر ما ينشئ على أذني (تمت) حكمة على الثاني من
 مقاصد الطهارة وهو الغسل شرع يتكلم على ثالثها وهو التيمم والاصل فيه قبل الإجماع قوله
 تعالى فتيمموا صعيدا طيبا أى ترابا طاهرا والمراد بالطاهر الطهور كإساق وخبر مسلم جعلت

بأن يفرج الماسح بين أصابعه
 ولا يضهما (ويظل المسح)
 على الخفين (بثلاثة أشياء
 بجلعهما) أو خلع أحدهما
 أو تخلعه أو تخرج الخلف
 عن صلاحية المسح كحرقه
 (واقضاء المدة) وفي بعض
 النسخ مدة المسح من يوم
 وليه تقديم ثلاثة أيام
 بلياليه المسافر (وم) يعرض
 ما وجب الغسل بكنابة
 أو حوض أو قفاس للابس
 الخلف

• (فصل) •

قوله سطح المصوم في
 كتب اللغة ضبطه بإجماع
 العلماء اه

الأرض مسجداً وترتبعها أي ترابها مطهراً وهو من خصائص هذه الأمة كما يدل عليه الحديث
المذكور وفرض سننته كما عليه الأكرهون وقيل سنة أربع وأختلف فيه فقيل خمسة مطلقاً
وقيل من غير مطلقاً وقيل إن كان اقتداً بالمعتمد عتوا لأربعة وهو الذي اعتمد الشيخ الحنفى
(قوله في التيمم) أي في بيان شرائطه وشرائطه وسننه ومبطلاته بما على النسخة التي ليس فيها
ترجمة مستقلة للمبطلات فالكلام عليه منصرف في أربعة أطراف الطرف الأول في شرائطه
والطرف الثاني في قرائنه والطرف الثالث في سننه والطرف الرابع في مبطلاته (قوله
وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذى قبله) أي نظر الكون التيمم طهارة كاملة
ومعنى التيمم ليس طهارة كاملة وتقديم مسح الخفين على التيمم أولى وأنسب لأن الأول بالماء
والثاني بالتراب كإحدى (قوله والتيمم لغة التقصد) يقال تيممت فلاناً أي قصدته ومنه قوله تعالى
ولا تيمموا الخشع منه تنفقون ومنه قول الشاعر جبر الصباطين

تيممتكم لما عقدت أوى انتهى • ومن لم يمسح بما تيمم بالتراب

(قوله وشرعاً) عطف على لغة (قوله أيضاً تراب الخ) استيفاد أنه لا يجب فعل الفاعل فلو
وتقف في مهبط من قوم الربة التراب بنفسه فرتده ونوى لم يكتف وقوله طهوراً أي مطهراً ويلزم
من ذلك أنه طاهر فتقول الحنفى طهوراً أي طاهر ليس على ما غنى (قوله للوجه واليدين)
وأجوعاً على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان الحديث أكبر (قوله بدلاً) أي حال كونه بدلاً
وقوله عن وضوء أو غسل أي ولو مندوب كالوضوء المجدد وغسل الجمعة وقوله أو غسل عضو
أي واجب فلا تيمم عن غسل عضو مندوب كغسل الكف قبل الغضفة (قوله بشرائط
مخصوصة) مرادها شرائط الأمور التي لا بد منها في شمول الأمر كأن لا يعترض بأنه أهمل النية
والترتيب (قوله وشرائط التيمم الخ) فيها قلبه الشرط كدخول الوقت على السبب كوجود
العذر يسفراً ومرض ونجاسة الكل شرائط وعدها بعضهم كالصنف خمسة وسأق الكلام
عليها وعدها النووي ثلاثة فقد الماء والماء الحاجة إليه والخوف من استعماله وعدها صاحب
الطراز الذهب سبعة وتلقها في قوله

يا سائل أسباب حل تيمم • هي سبعة بسماها تراب

فقد وخوف حاجة اضلاله • مرض يشق جيرة وترواح

وعدها شيخ الإسلام في قصر بر ما أحد أو عشرين وكلها ترجع إلى سبب واحد وهو الجهل من
استعمال المأمراً أو شرعاً أو الأسباب التي ذكرها أصحاب ذلك السبب (قوله خمسة أشياء)
كذا في أكثر النسخ وقوله وفي بعض نسخ المتن خمس خصال وهي بمعنى خمسة أشياء (قوله
أحدها) أي الأشياء الخمسة (قوله وجود العذر) أي تحققه وحصوله والعذر كأيض الجهل
عن استعمال الماء وقوله يسفراً أي بسبب سفر وعن السفر بالذکر لأن فقد الماء يغلب فيه
والأفالمادرا على فقد المانع السفر أو في الحضر وهذه الإشارة للعذر الحسى وهو فقد الماء
وقوله أو مرض أي حصوله أو زيادته أو بطلانه أو شين فاحش في عضو ظاهر بخلاف البسير
ككتيل سراد أو بخلاف الفاحش في عضو باطن فلا تراه ولا تراه ما يدور عند المهمة كالوجه
واليدين والباطن بحالهما ويعتقد في ذلك قول الطبيب العدل في الرواية ويعمل بمقرته

في التيمم وفي بعض نسخ المتن
تقديم هذا الفصل على الذى
قبله والتيمم لغة التقصد وشرعاً
أي سأل تراباً مطهراً بالوجه
واليدين بدلاً عن وضوء أو
غسل أو غسل عضو بشرائط
مخصوصة (وشرائط التيمم
نجسة أشياء) وفي بعض نسخ
المتن خمس خصال أحدها
(وجود العذر يسفراً
مرض

ان كان قاروا في الطيب لا يتبرئ منه على ما قاله الرمي وقال ابن حجر يعمل بغير تبرئه وصاحقه قد
الطيب في محل يجب طلب المصنوع وهذا لان العذر الشرعي فاشارة المصنف لكل من العذر
الحسي والشرعي ولو كان في السبينة وخاف من أخذه المصنوع من البحر غرا او نحوه يعم وصلى
ولا اعاد عليه ان لم يطلب وجود المصنوع بحيث لو زال ذلك البحر لانه كالمصنوع وقد انقضت
بعضهم في ذلك حيث قال

وما راجل لما ليس فاقده • سليم لعضوين معي تيم
تيم لا يقضى صلاة وهذه • لعمرى خفا في حجاب مكتم
واجابه شيخنا رحمه الله بقوله

لقد كان هذا جالسا في سبينة • وشق عليه الماء قبل الصرم
وكان بحيث البحر لو زال لم يكن • له وجود غالباً ثم قافهم

(قوله والثاني) اي من الاشياء الخمسة (قوله دخول وقت الصلاة) اي يقبضون تيم شاك فيه
لم يصح وان صادفه والوقت شامل لوقت العذر فيقيم العصر صب الطهر اذا جمعها معها وكذلك
العشاء مع المغرب ويقيم للصلاة بعد دخول وقتها ولو قبل الايمان بشرطها كسر وخطبة الجمعة
واعمال يصح التيم قبل ازالة النجاسة عن يده لكونه طهارة حقيقة فمع التمسح بها لا كونهما
شرطا للصلاة اي بخلاف ثوبه والامام الصالح التيم قبل ازالة النجاسة عن الثوب والمكان ويشل وقت
صلاة الجنائز قاطعة طهر الميت من غسل او تيم ووقت صلاة الاستسقاء بارادة فعلها وقت
صلاة الكسوف والخسوف بغير الكوكب ووقت صلاة تغفل مطلقا بارادة في اي وقت كان
الوقت الصكرامة اذا اراد اتمام الصلاة فيه ووقت وجود تلاوة بارادة وهكذا (قوله)
فلا يصح التيم لها قبل دخول وقتها اي لانه طهارة ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت وهذا
تفريع على مفهوم الشرط (قوله والثالث) اي من الاشياء الخمسة (قوله طلب الماء) بفتح
اللام على المشهور ويجوز اسكانها ويحل اشتراط طلب الماء ان لم يتيقن فقدته في محل طلبه
والا فلا فائدة لطلبه حيث يتيم في هذه الحالة بالاطالب (قوله بعد دخول الوقت) ظرف
لطلب الماء لطلبه قبل دخول الوقت لم يكف (قوله بنفسه) متعلق بالطلب وقوله اربعين اذن له
اي ان كان ثقة ولو واحدا عن جمع فلو ثبت النازلون واحدا ثقة بطلب لهم كفي ولا فرق بين اذنه
له في الوقت او قبله لطلبه فيه او يطلق بخلاف ما لو اذن له قبله لطلب قبله او لطلب فيه (قوله)
من رحله) هو مسكن الشخص من حجر او مدر او شعر او نحوه يطلق ايضا على ما يستحب
مع من الاثاث وقوله ورقفته بتثنية الراء والمراد ورقفته للسرور اليه في الخطو والترحال
سواء ذلك لا اتفاق بعضهم من بعض ويستوعبهم ولو بان ينادي بهم من معناه يجوز به
او يثمه وهو قادر عليه ولا يقتصر على قوله يجوز به لان السامع قد يكون بغير فلا يصح الا
بقته ولا بد ان يكون بغير مثله زمانا ومكانا (قوله فان كان منفردا الخ) هذا مقابل لقوله ورقفته
لكن لا فقر ليس بقدر لان النظر الا في عام في المنرد وغيره وعبارة غيره ثم ان لم يجد الماء
في ذلك نظر الخ لكن الترتيب المستفاد من ثم التي في تلك الصان ليس بقدر فلو نظر حواله ثم
طلبه من رحله ورقفته صح (قوله تفرحو اليه) اي من غير تردد كما لو خذ ما بعده وحواليه

(و) الثاني (دخول وقت
الصلاة) فلا يصح التيم لها
قبل دخول وقتها (و) الثالث
(طلب الماء) بعد دخول
الوقت بنفسه او بمن اذن له
في طلبه فطلب الماء من
رحله ورقفته فان كان
منفردا نظر حواله اليه من
الجهات الاربع

سفر بصورة الشيء يقال حواله حوساله وحوله يعني وهو جانب الشيء المحطة به وبعضهم جعله
 جمع حوال على غير قياس والقياس أحوال كبيت وأبيات وقوله من الجهات الأربع أي عينا
 وشمالا وأماما وخلفا ونحو موضع الخضر والطير عز يد احتياط (قوله ان كان يستومن
 الارض) تقيده بقوله فطر حواله ولا بد أن لا يكون ثم مانع من النظر كاشجار أو نحوها (قوله
 فان كان فيها ارتفاع وانخفاض) بمقابل لقوله ان كان يستومن الارض (قوله ترد قد نظرته)
 أي المتبدل وهو قد غلظتهم أي غايه رمية وهذا هو حد القوث لكونه اذا استغاث برفقته
 لا من ترل به أفاقومع تشاغلهم بأشغالهم فالمراد من العبارات الثلاث واحد ومقتضى
 ذلك أنه يجب عليه التردد في جميع الجهات قد نظرته المذكور وخالف ذلك في المجموع وقال
 ان كلامهم يخالفه لقوله وان كان يقر به جيل معه ونظر حواله حال الشافي في البيوطى
 وليس عليه ان يدور لطلب الماء لان ذلك أمر عليه من اتيانه الماء في الموضع البعيد وليس
 ذلك واجبا عليه صندا حدوي بشرط امنه على نفس وعضو ومنفعة ومال وان قل واستنصاح
 سواء كان له أو لغيره وان لم يلزمه الذبح عنه وعلى خروج الوقت سواء كان يسقط القرض بالقيم
 أولا وهذا كله عند التردد في وجود الماء في ذلك الحد فان تحقق وجوده اشترط الامن على النفس
 والعضو والمنفعة والمال اما يجب بذه في ماء الطهارة ان كان يحصله بلا مقابل والا اشترط
 الامن عليه أيضا والامال المغيرة التي لا يجب النية عنه ولا يشترط الامن على خروج الوقت
 ولا على الاختصاص فان تردد في الماء فوق ذلك الى نحو نصف فرسخ وبسعي حد القرب
 لم يجب عليه مطلقا فان تحقق وجوده فيه وجب عليه من ان أمن غير اختصاص ومال يجب
 بذه في ماءها وتوأم ما خرج الوقت فقال النووي يشترط الامن عليه وقال الرافعي لا يشترط
 وجع الرمي بينهما يصل كلام النووي على ما اذا كان في محل يسقط فيه القرض بالقيم وجل
 كلام الرافعي على خلافه فان كان فوق ذلك وبسعي حد البهائم لم يجب عليه مطلقا ولو خاف
 من استعمال الماء البارود يحجز عن تخصيصه في الحال لكنه علم بوجوده طيب في مكان اذا ذهب
 اليه لا يرجع الا بعد خروج الوقت قال في يظهر انه يجب عليه قصد الخطب وان خرج الوقت
 كما استقر عليه كلام الرمي وقوله عنه ابن قاسم (قوله والرابع) أي من الاشياء الخمسة
 (قوله تعذر استعماله) أي شرعا وحسبا كما اشار اليه الشارح بقوله اولان يخاف من
 استعمال الماء الخ وثانيا بقوله ويدخل في العذر ما لو كان يقر به ماء الخ بناء على ان هذا من
 العذر الحسي كما صرح به عبارة الخطيب وغيره وبعضهم جعله من العذر الشرعي ويقترب
 على ذلك انه على الاول يفصل في وجوب الاعادة بين كون المحل يغلب فيه الوجود ولا يغلبه
 على الثاني وهذا اعلم من قوله وجود العذر بسفر او مرض لتقصيده فيه بالسفر او المرض
 واطلافة في هذا فهو يغني عن المتقدم لكن من قواعدهم انه لا يعترض بأثناء المتأخر عن
 المتقدم (قوله أي الماء) تفسير للضمير (قوله بان يخاف الخ) تصوير للعذر قاله بالتصوير
 ويحمل أهم السببية والمعنى عليه بسبب خوفه ويعتبر في الخوف قول طبيب عدل في الرواية
 ويعمل بحرقته لا يتخير به على المتقدم كما تقدم في المرض (قوله على ذهاب نفس او منفعة
 عضو) بان يخاف على نفسه الهلاك أو على منفعة عضو التلق (قوله ويدخل في العذر الخ)

ان كان يستومن الارض فان
 كان فيها ارتفاع وانخفاض
 ترد قد نظرته (و) الرابع
 (تعذر استعماله) أي الماء
 بأن يتناف من استعمال
 الماحل ذهاب نفس او منفعة
 عضو ويدخل في العذر

لا تصيب بقطة التين ان يقول ويشمل في التعدد الخ وقد علمت شهوة الشرعي والحسي في كلام
 الحنفى تأمل ويدخل فيه ايضا ما لو جدد خايمته مسجلة للشرع مثلاً لا يغيره الوضوء منها
 كافي الزايد بل يتيمم وهذا من الصدر الشرعي كما هو ظاهر (قوله ما لو كان بقرية ماء) صادق
 بما لو كان في حد الفتوى او في حد القرية بخلاف حد البدل لانه لا يجب عليه الذهاب اليه
 بحدته ولو لمع الأمن (قوله وخاف لو قصد على نفسه الخ) وكذا لو خاف انقطاعا عن رقة
 ومثل نفسه نفس غيره وعضوه عضو غيره (قوله او على ماله) اي ضيق ماله الذي يجب بذله
 في ماء الطهارة ان كان يحصله بلا عوض وخرج عما له من غير الذي لا يلزمه الذهاب بحسنه فانه
 لا يشترط الأمن عليه ولا يشترط ايضا الأمن على الاختصاص كما تقدم (قوله ووجد
 في بعض نسخ التين) وعلى هذا البعض شرح الطبيب وجعل هذه الزيادة وهي قوله واعاوزه بعد
 الطلب الشيء الخامس وجعل قوله والتراب الخ الشيء السادس ولقد قال عند قول المصنف
 وشرايط التيمم خمسة أشياء والمعدود في كلامه ستة كما ستعرفه والظاهر عدم جعله شيئا
 مستقلاً من جهة الاعتذار الشرعي فتكون الاشياء خمسة فقط كما يشترط اليه قول الشارح
 في هذا الشرط الرابع وهو تعدد استعماله (قوله زيادة) بالتبوين وقوله بعد تعدد
 استعماله اي بعد قول المصنف وتعد استعماله (قوله وهي) اي تلك الزيادة وقوله واعاوزه
 بعد الطلب اي احتياجه بعد طلبة لعن حيوان محترم وهو الاياح قتله كشره أو شرب
 دابته ولو كانت حاجته لتلك في المستقبل موانع روح عن التلف فتيه مع وجوده ويحرم
 التطهير به ان غلظ محتاج اليه في القافة وان كبرن كالحياض فن الجبل كونهم يتوضون
 بالماء مع أن ركب الحياض لا يتوضون محتاج اليه ولا يكفل التطهير به ثم جبه وشربه لغير دابة لانه
 مستقذرة عادة ماله فانكف ذلك وللعائن ان اخذوا من ماله كقهقهه عليه يسد له ان لم يسد له
 والعطش المبيح للتيمم يعتبر فيه قول الطبيب العدل وله أن يعمل بقرقته كما هو مخرج بالحق
 غيره كالخري والمردون تارك الصلاة بعد أمر الامام فلا يتيمم لاحتياجه بل يتوضأ بالماء ولو أدى
 الى حلاكه ولو احتاج الى الماء ليل كعكأ وشهوة فان لم يمكن تناوله الايلة تيمم لاحتياجه للماء في
 ذلك والامتنع عليه التيمم ومثل احتياجه للماء احتياجه لفته في مؤنة مؤنة من نفسه ومجابه
 وهذا كله من الاعتذار الشرعي كما هو (قوله والخامس) اي من الاشياء الخمسة وفي بعض
 النسخ والشرط السادس والاصح صرح بالشرط هنا الرصد صريحاً على من جعل التراب ركناً
 (قوله التراب) اي يجمع انواعه حتى ما يدوى به وهو الطين الارضى والخرق فصفه عالم بصر
 رماداً كافي الروض وغيره طين مصر وهو المسبي بالطفل اذا دق وصار مغبار بخلاف ما اذا
 كان مستحجراً او غليظاً وهذا يجمع بين الكلامين في ذلك وما أخرجه الأروسة من المد
 لامن الخشب وان اختلط بطعام بعد حرقه كيجون بعانج جف وان تغمر لونه أو طعمه أو ريحه
 والطعام هو ما في سبيل الماء والسج الذي لا يفت ماله يطعم ملح فجميع ما يصدق عليه اسم
 التراب كاف من اي محل أخذ ولو لم يظهر كلب اذ لم يعلم يقص التراب المأخوذ منه واعلم ان
 التراب اسم جنس امر ادى بخلاف الرمل فاسم جنس جمعي فاذا قال ز وجته أنت طالق بعدد
 التراب وقع واحدة بخلاف ما لو قال بعدد الرمل فانه يقع ثلاث (قوله الطاهر) يرد عليه انه

ما لو كان بقرية ماء
 لو قصد على نفسه من سبع
 او عدوا وعلى ماله من سارق
 او غاصب ووجد في بعض
 نسخ التين في هذا الشرط
 زيادة بعد تعدد استعماله
 وهي (واعاوزه بعد الطلب
 و) الخامس (التراب الطاهر)
 اي الطهور

يشكل المستعمل فانه ظاهر لكنه غير ظهور ذلك احتاج الشارح لقوله أى الطهور ويفصل
 أنه تفسير الطاهر فيكون المراد من الطاهر الطهور ويحتمل أنه زيادة قيد على كلام المصنف
 وهذا هو الظاهر من منضمه في أخذ المتروكات فانه أخذ بغير الطاهر بقوله ونخرج بالطاهر الخ
 ثم أخذ بغير الطاهر بقوله وأما التراب المستعمل الخ ويحجب عن المستغنى بأنه عبر بالطاهر
 موافقة لتفسيره بقوة تعالى فيمواصعدا لطباى أى ترابا طاهرا كما فسره ابن عباس وغيره
 والمراد بالطاهر في هذا التفسير الطهور (قوله غير المتدى) أى لان المتدى يلمص بالعضو
 ولا غبار له (قوله ويصدق الطاهر بالمقصور) أى بالمسروق والموقوف ومنه تراب المسجد
 الداخل في وقفته يصح التيمم به مع الحرمة (قوله وتراب مقبرة) بقليل الباء وقوله لم تنبش
 أى ولو احتالا فلا تؤمن في كونها نبشت أو لصح التيمم بها لان الأصل الطهارة بخلاف التى
 نبشت بيقينا كترافق مصر فان ترابها مستحب لاختلافه بسد الموق لكن يعنى عن القليل
 من الداخل في النعال (قوله ويوجد في بعض التسخير زيادة) بالتوسين وقوله في هذا الشرط
 أى الخسيس وقوله وهى لغبار وهى إيضاح لان من شأن التراب أن يكون لغبار هكذا قال
 المحشى لكن قال في شرح المنهج ونخرج به غبارا لا غبارا أى كالتراب المتدى والطفل
 المستحبر كما تقدم (قوله فان خالطه الخ) هذه الإشارة الى أنه لا بد أن يكون خالصا من الخلط
 الذى يلمص بالعضو (قوله حص) بكسر الحيم وقصه وهو الخسيس والجبر وقوله أو رمل وكذا
 غيره من كل مخالط كدقيق وإن قل الخلط وقوله لا يجوز يضم اليه وسكون الجسيم من الاجزاء
 ويقتضى الباء وضم الجسيم من الجواز الاول أولى وإن كان قول الشارح فيما بعد جواز ذلك
 مناسب الثاني (قوله وهذا) أى عدم الاجزاء وعدم الجواز الى الضبطين السابقين وقوله
 موافق خبر اسم الاشارة الواقعة مبتدأ (قوله لكنه في الروضة والقتاوى الخ) استدراك
 على ما قبله لانه وجباؤه أنه أيضا كذلك وقوله بوزن ذلك أى التيمم بالتراب الذى خالطه رمل
 لا حص فان خلافا في مسئلة الرمل لا في مسئلة الحص وإن كان ظاهر منضم الشارح أن
 اختلافهما أيضا ويحمل القول بعدم الاجزاء على ما إذا كان الرمل ناعما يلمص بالعضو
 والقول بالاجزاء على ما إذا كان غير ناعم لا يلمص بالعضو فلا تنافي بين القولين للجمع بينهما
 بذلك (قوله ويصح التيمم ايضا برمل فيه غبار) أى بأن كان لا يلمص بالعضو لانه من طبقات
 الارض ولا يجزئ ان هذه المسئلة غير التى قبلها لان الرمل فيما قبلها كان خالطا للتراب وفى هذه
 كان منفردا (قوله ونخرج الخ) شروع في أخذ المتروكات وقوله يقول المصنف التراب أو رد
 عليه أن التراب اقرب وهو لامة فهو له وأجيب بان محل ذلك ما لم توجد قرينة على اعتباره
 وقد وجدنا القرينة هنا وهى تخصيصه بالحد كفى حديث جعلت لنا الارض مصداقا وثر بها
 طهورا والتراب لغة فى التراب (قوله غيره) أى غير التراب وقوله كنوزة يضم النون وهى
 الجبر المحرق قبل طمسه وقبل حجر الكلس وهو حجر الجبر ثم غلبت على اخلاط تصاف الى الكلس
 من زونج وغيره وتستعمل لازالة الشعر (قوله وصحافة الخرف) أى ما يحق من الطين المحرق
 كالواوى ونحوها وذلك قال في القاموس الخرف الجراوكل ما يشوى من الطين حتى صار
 نفاذا لكن قال في المسباح الخرف هو ما يتخذ من الاوانى قبل طبعها وبعد طبعها يقال لها الخار

غير المتدى ويصدق الطاهر
 بالمقصور وتراب مقبرة لم
 تنبش ويوجد في بعض التسخير
 زيادة في هذا الشرط وهى (له)
 غبار فان خالطه حص او رمل
 لا يجوز وهذا موافق لما قاله
 النوى في شرح المذهب
 والتصحیح لكنه في الروضة
 والقتاوى جواز ذلك ويصح
 التيمم ايضا برمل فيه غبار
 ونخرج بقول المصنف التراب
 غير كنوزة وصحافة الخرف

وقال في المصاح الخرف الجراد واقتصر عليه (قوله ونخرج الطاهر النجس) أي والمتنجس
 (قوله وما التراب المستعمل الخ) مقابل لقوله فيما تقدم أي الطهور والمستعمل هو الذي
 استعمل في إزالة النجاسة المخلطة وان غسل وجفف وصار له غبار أو في التيمم وهو ما بقي بصفوه
 أو تثار منه طائفة التيمم بعد مسح العضو أو ما تثار من غير مسح العضو فإنه غير مستعمل ولو رجع
 يده في أثناء مسح العضو ثم وضعها صحت على الأصح ويؤخذ من حصر المستعمل في ذلك صحة تيمم
 الواحد أو الجمع الكثير من تراب يسير مرات كثيرة وهو كذلك (قوله وفرائضه) لما تكلم
 على الشرائع ع يشكم على الفرائض وهي جمع فريض فمراد بفرائضه أو كونه التي هي
 أبرامهايته (قوله أربعة أشياء) أي يحسب ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وعدها في
 المنهاج خمسة فزاد على ما هنا التثقل وهو محل القرب إلى العضو الممسوح ولومن الهواء فلو
 تلقى التراب من الهواء يسده أو يكدر مسحه وجهه أجراً وعدها في المجموع ستة فزاد على
 النجاسة القصد وهو قصد التراب لينقله فهو غير النجاسة التي هي نية الاستباحة كما سياتي وعدها
 في الروضة سبعة فزاد على الستة التراب واعتدلت الخس في المنهاج تبعاً للشج الطليب لأن
 القصد لازم للنقل الواجب قرن النية ولاه لو حسن هذا التراب ركناً في التيمم لحسن عد الماء
 ركناً في الوضوء واعتدلت الشج عطية ما في الروضة لأن القصد وان كان لازماً للنقل لكن لا يكتفي
 في عد الأركان بدلالة الالتزام وقد تقدم الفرق بين الماء في الوضوء والتراب في التيمم فاعتد أنه
 ركن فيه فان قيل يرد على عد التراب ركناً في التيمم أنه يصير الجوهر الذي هو التراب جزءاً من
 ماهية العرض الذي هو التيمم أحيب بأنه على قدر مضاف أي استعمال التراب في مسح الوجه
 واليدين (قوله أحدها) أي أحداً لأشياء الأربعة (قوله التنية) أي نية استباحة الصلاة
 وضوؤها لا يقتصر على طهارة أطراف وجبوتها وتوحيش مصحف ويصح أن ينوي التنية
 العامة كأن يقول نويت استباحة مقتصر إلى طهر ولا يتكفي نية التيمم مالم يقل عقبها فصلادة
 والأصح وصله إلى النقل فقط مالم يقل فصلادة أو وضوءه والأصل به القرض والنقل ولأنه قرض
 التيمم لأنه طهارة ضرورية لا يصلح أن يكون مقصوداً ولهذا لا يسن تجديد من أن أراد القرض
 البدلي لا الأصلي صح وفعل به مادون الصلاة وما في معناها فرضاً وتلاوة لا يرفع الحدث لأنه
 لا يرفع من قصد الحدث المنع من الصلاة ونوى رفعاً مقصداً بقرض ونواقل صح لأنه يرفع
 المنع من الصلاة برفعاً مقيداً بذلك ولا يجب أن يعين الحدث بكونه أصغر أو أكبر حتى لو تيمم نية
 الاستباحة ظناً فأنه حدث أصغر فبان أكبر وبالعكس لم يضر لأن موجبه محال واحد وهو
 التيمم بخلاف ما إذا تيمم تارة وتارة فاستباحة الصلاة فيها فلا بعد صلاة التيمم وبعد صلاة
 الوضوء لأن الوضوء لا يقوم مقام الغسل بخلاف التيمم وهذا ألزم الجلال السيوطي بقوله
 أليس يحسب أن شخصاً سافراً * إلى غير محضان تباح له الرخص
 إذا ما وضوءاً الصلاة أعادها * وليس معيداً التي بالتراب خص

وأجابه بعضهم بقوله

لقد كان هذا الجنابة ناسياً * وصلى مراراً بالوضوء أتى بنس
 كذلك مراراً بالتيمم ياتني * عليك يكتب العلم يا خير من خص

ونخرج الطاهر النجس وأما
 التراب المستعمل فلا يصح
 التيمم به (وفرائضه أربعة
 أشياء) أحدها (التنية)

قضاء التي فيها نوا أو واجب * وليس مع هذا التي بالترتيب شخص
لأن مقام القسمل فلم يتم * خلافاً وضوءه بالترتيب فاقطع

(قوله وفي بعض النسخ أربع خصال في القرض) أي بدله قوله أربعة أشياء النية وقتل أو
الشارح قوله وفي بعض النسخ الخ من قوله أحد هذا النية فاندفع قول الشيخ عطية وكان على
الشارح أن يقدم قوله وفي بعض النسخ أربع خصال على قوله أحد هذا النية والآخر في مثل
ذلك سهل (قوله فان نوى التيمم الخ) بيان لما يستبيحه التيمم بعمه والحاصل أن المراتب ثلاثة
المرتبة الأولى فرض الصلاة ولو مندورة وفرض الطواف كذلك وخطة الجمعة لأنهم لم يزلوا
متركة تركعتين فهي كصلاتهم عند الرمي ويحاط فيها عند ابن حجر كشخ الإسلام فلا يصح
بالتيمم لها فرضاً ولا يجمع معها فرضاً آخر ولو سلمها فلا يخطب ثلثاً بعد أن خطب أولاً بالتيمم
واحد ولو كان في المرة الأولى زاد على الأربعين خلافاً لابن قاسم وله جمع الخطبتين على
المتبر الواحد بالتيمم واحد لهما فرض واحد المرتبة الثانية نقل الصلاة ونقل الطواف وصلاة
الحنافة لأنهم لو أن كل فرض من كفاية فالأصح أنها كالتفعل المرتبة الثالثة ما عدا ذلك
كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن من الجنب ونحوه ولو مندور وموس المصنف وعكس
الحليل فإذا نوى واحد من المرتبة الأولى استباح واحد منها ولو غير ما نواه واستباح معه جميع
الثانية والثالثة وإذا نوى واحداً من الثانية استباح جميعها وجميع الثالثة دين شيء من
الأولى وإذا نوى شيئاً من الثالثة استباحها كلها وامتنعت عليه الأولى والثانية (قوله
القرض والنقل) أي استباحتهما كما كان يقول نويت استباحة فرض الصلاة ونقلها
أو فرض الطواف ونقله فهو على تقدير مضاف وقوله استباحتهما أي القرض والنقل عملاً
بنيته (قوله والقرض فقط) أي أو نوى استباحة القرض فقط كأن يقول نويت استباحة
فرض الصلاة أو فرض الطواف فهو على تقدير مضاف فليعلم ما قبله (قوله استباحة مع النقل)
أي لأن النقل تابع للقرض فإذا صليت طهارة للأصل فلتتابع أولى وقوله وصلاة الحنافة أي
لأنهم بمنزلة النقل كما تقدم (قوله والنقل فقط) أي أو نوى استباحة النقل فقط كأن يقول
نويت استباحة نقل الصلاة ونقل الطواف فهو على تقدير مضاف فليعلم ما قبله (قوله لم يستبح
معه القرض) أي العيني بخلاف الكفائي فيستبيح معه لأنه بمنزلة النقل كما مر (قوله وكذا
لو نوى الصلاة) أي فلا يستبح معه القرض لأن الصلاة عند الإطلاق تنزل على أقل درجاتها
وهو النقل ولقد تلوأ حرم الصلاة فإن صلاته تنه قد قلنا وكان على الشارح أن يقول
أيضا أو نوى سجود التلاوة أو الشكر أو جل المصنف أو قراءة القرآن من الجنب ونحوه أو عكس
الحليل من الحائض ونحوه لم يستبح معه القرض ولا النقل فيكون مشيراً لل مراتب الثلاثة كما
منع غيره كالشيخ الخطيب (قوله ويجب قرن نية التيمم بنقل التراب الخ) أي لأنه أولى الأركان
وأن أسقطه المصنف والمراد بالنقل تحويل التراب إلى العضو الذي يريد مسحه ولو من الهواء
كما مر في قول الحنفى والمراد بالنقل وجود النية حال كون التراب على الدين قبل مس الوجه
به تيمم لا يجزئ (قوله واستدأمة هذه النية إلى مسح شيء من الوجه) ضعيف والمعهذ لا كفاية
باعتضادها عند مسح شيء من الوجه ولو عزيت بينه وبين النقل فلا يتم وجودها عند هذا

وفي بعض النسخ أربع
خصال في القرض فان نوى
التيمم القرض والنقل
استباحهما والقرض فقط
استباح معه النقل وصلاة
الحنافة أيضاً والنقل فقط
لم يستبح معه القرض وكذا
لو نوى الصلاة يجب قرن
نية التيمم بنقل التراب للوجه
والدين واستدأمة هذه
النية إلى مسح شيء من الوجه

وذلك يقولون لها محلان عند النقل وعند المسح ولم يكتب وجودها عند النقل لأنه وإن كان
 ركناً فهو غير مقصود في نفسه بل وسيلة للصنع والتعبير بالاستدانة في كلامهم جرى على القالب
 لأن هذا الزمن يسير لا تعز فيه النية غالباً (قوله ولو أحدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك
 التراب) ضعيف والمقدان أن يمسح به بشرط أن يجدد النية قبل المسح ويكون هذا أقل
 جديداً كما نقل التراب من الهواء ولو عجمه غيره لأنه مع نية إلا أن عند النقل وعند المسح
 لم يضر حدث أحدهما بعد النقل وقبل المسح ولا عزوب النية حيث استعصرها إلا أن عند
 المسح كالنقل ولا يشترط عذوق ذلك لأهمية فعل ما ذونه ولو كافر أو سائماً ونفساً مقام
 فعله لكن ينبغي أن لا يأن للغير في ذلك مع القدرة خروجه من الخلاف بل يكره ذلك ويجب
 عليه عند الحجر ولو بأجرة عند القدرة عليها (قوله بل ينقل غيره) من جرح والراح أنه لا يتعين
 نقل غيره كما قلت (قوله والثاني والثالث) أي من الأسماء الأربعة (قوله مسح الوجه ومسح
 اليدين) أي لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم وإصابعكم إلى منابت الشعر
 بل ولا شئ ولو شققا المسح من الشقة بخلاف الماء وقوله مع المرفقين خلافاً للإمام مالك
 القائل بعدم اشتراط مسح المرفقين (قوله وفي بعض نسخ المتن إلى المرفقين) أي مع المرفقين كما
 في النسخة الأولى فالعامة هنا داخله (قوله ويصكون مسحهما بضرتين) أي لغوا إلحاقهما
 التيمم ضربين ضرب به لوجهه وضرب يمينه ولأن الاستيعاب لا ينافي غالباً بدونهما فلا بد من
 ضربتين وإن أمكن بضرب بجزء فلو ضرب بجزء فواسعة على التراب ووضعها على
 وجهه ويديه معاً ومسحهما وجهه وبه يد يكف بل لا بد من نقله أخرى يمسح بها من يديه ولو
 أصبعاً واحداً (قوله ولو وضع يده على تراب ناعم الخ) أشار بذلك إلى أنه لا يتعين الضرب بل
 المدار على نقل التراب ولو من غير ضرب (قوله والرابع الترتيب) أي في المسح لافي أخذ التراب
 بدليل التفرغ مع قوله وأما أخذ التراب الخ لأن الفرض الأصلي المسح والقل وسيله المولا
 يشترط تعيين العضو في النقل خلافاً للفقهاء وإن جرى عليه الخطيب ولو أخذ التراب لم يمسح به
 وجهه فتدكر أنه مسحه جاز أن يمسح بذلك التراب يديه على المعتقد كذا لو أخذ يديه فلما كان
 مسح وجهه فتدكر أنه لم يمسحه فيجوز له أن يمسحه به (قوله فيصيب تقديم الخ) تقديم على
 جعل الترتيب دكاً (قوله وما فهم الخ) تعميم في وجوب الترتيب وقوله عن حدث أصغر أو أكبر
 أي أو غسل مسنون أو وضوء مجتهد وغير ذلك مما يطلبه التيمم فإن قيل لم يجب الترتيب في التيمم
 الذي هو بدل عن العمل مع أنه لا يجب فيه الترتيب أصح بان الغسل وجب في جميع البدن
 وهو كعضو واحد فليجب فيه ترتيب والتيمم وجب في عضوين لافي جميع البدن فأشبه الوضوء
 فوجب فيه الترتيب على أن البدل لا يطلى حكم البدل منه من كل وجه (قوله ولو ترك
 الترتيب لم يصح) أي بالنسبة لمسح البدن وأما مسح الوجه فمصحح فيعيد مسح اليدين كما يؤخذ
 مما مر في الوضوء (قوله وأما أخذ التراب الخ) مقابل للمقد الذي ذكره بعد قوله الرابع
 الترتيب وهو قولنا أي في المسح وقوله فلا يشترط فيه ترتيب أي بل لو شرب مسح الوجه وبعض
 البدن في نقلة واحدة كفي مع الاحتياط لنقله أخرى لباقي يديه (قوله فلو ضرب الخ) تخريج
 على قوله فلا يشترط فيه ترتيب وقوله جازاً أي ولا بد من نقلة أخرى ليمسح بها اليسرى فتصدق

ولو أحدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك التراب بل ينقل غيره (و) الثاني والثالث (مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض نسخ المتن إلى المرفقين ويكون مسحهما بضرتين ولو وضع يده على تراب ناعم ففان هاترأب من غير ضرب كفي (و) الرابع (الترتيب) فيصيب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء تيمم من حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب لم يصح وأما أخذ التراب لوجه والبدن فلا يشترط فيه ترتيب فلو ضرب يديه دفعة على تراب ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه جاز

عليه انه لم يرتب في أخذ التراب والوجه واليد في نقلة وجعل
النقطة الاخرى بعد الاخرى (قوله وسننه) لم تنكلم على فرائض شرع يتكلم على سننه وقوله
أي التيميم تقسم القصر (قوله ثلاثة أشياء) أي حسب ما ذكره المصنف هنا والافهي تريد على
ذلك كما يشهد قول الشارح وبقي التيميم من اخرى الخ وكذلك يقال في قوله وفي بعض نسخ المتن
ثلاث خصال (قوله التسمية) وتقدم اقلها وأكملها وما يأتي بها ولو كان جنباً أو حائضاً لكن
يقصد الذكر أو يطلق ولا يقصد القرآن وحده أو مع الذكر (قوله وتقدم اليق من اليدين
على اليسرى منهما) فضع أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمنى سوى الإبهام
بحيث لا تخرج أطراف اليمنى من مسجدة اليسرى ويجريها على اليمنى فإذا بلغ الكوع ضم أطراف
أصابعه إلى طرف الذراع ويجريها إلى المرفق ثم يدير باليمن كفة اليمن إلى الذراع ويجريها عليه مرافعا
إليه لمعها فإذا بلغ الكوع أعرض إبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم مسح
أحدى الراشدين الأخرى ثم يأتى بفرضه ما مضى من مسجدة الوجه وانحياز مسجدة الذراعين
بترابهما لعدم انفصاله (قوله وتقدم على الوجه على أسفله) ليس ذلك من مدخول كلام
المصنف وإنما ذكره هنا للمناسبة وهي التقديم فيه كلفه قبله والأخا لاولى تأخير عنه عند ذكر
السنن التي زادها (قوله والموالة) أي لغير دائم الحدث أما هو فتجب الموالة في تيممه كما يجب
في وضوءه فتحيث المانع (قوله وسبق معناها في الوضوء) عبارة هنا لتوابعها بالتتابع
وهو ان لا يحصل بين العضوين تفريق كثير إلى آخرها ويقدر ان ترتابها فيمسح يده عقب
مسح الوجه بحيث لو قدر ان ترتابها لم يصف (قوله وبقي التيميم سنن اخرى مذكورة
في المحولات) أشار بذلك إلى ان جعلها الثلاثة باعتبار ما ذكره المصنف هنا (قوله منها نزاع التيميم
خاتمة الخ) ومنها تخفيف التراب من كفه ولو بنصفه منهن أو منها تفرق في أصابعه في كل ضربة
لانه يبلغ في إمالة الغبار وتخليلها ان فرق في الضربتين وفي الثانية فقط والأوجب التخليل
ومنها ان لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه ثم يمسح خلاف من أوجبه ومنها التوجه
للقبلة والفرق والتجمل ومنها السوا للقبلة ومثل ذلك النقل والتسمية بناء على انه يطلب مقارنة
التسمية للنقل على قياس ما في الوضوء من مقارنة التسمية لفعل التكفين وقيل بين التسمية
والنقل بناء على انه لا يطلب مقارنة التيميم من التيميم المذكور المشهور بعد الوضوء وصلاته وكثير
بعده وجميع سنن الوضوء مما يمكن مجتبهها الا التلبيت (قوله أما الثانية الخ) مقابل للاولى
وقوله فيبزرع الخاتم فيها أي الا ان اتبع بحيث يصل الضاب للمنتصب به لان زعافه لا يجب
حينئذ لكنه يسكن كما هو ظاهر (قوله والذي يبطل التيميم الخ) وفي بعض النسخ والذي يبطل
التيميم ولم تنكلم على سننه شرع يتكلم على مبطلاته وغيره بقوله يبطل دون يتقصر الذي عبر به
في نواقض الوضوء لانها عبارة الاصحاب فتبعهم (قوله ثلاثة أشياء) أي أحد ثلاثة أشياء
(قوله احدها) أي أحد الثلاثة أشياء (قوله ما يبطل الوضوء) أي الذي يبطل الوضوء أو وثق
أبطل الوضوء بما اسم موصول والجملة صلة أو نكرت موصوفة والجملة صفة وعدما يبطل الوضوء
شيء واحد اجمالا وان كان خمسة أشياء فتصليلا كما تقدم في قوله والذي يقضى الوضوء خمسة
أشياء (قوله وسبق بيانه) أي فلا حاجة لاعادته فتصليلا هنا والضمير عائداً إلى يبطل الوضوء وقوله

(وسننه) أي التيميم ثلاثة
أشياء وفي بعض نسخ المتن
ثلاث خصال (التسمية)
وتقدم اليمنى من اليدين
(على اليسرى) منهما وتقدم
أعلى الوجه على أسفله
(والموالة) وسبق معناها
في الوضوء وبقي التيميم سنن
اخرى مذكورة في المحولات
منها نزاع التيميم خاتمة في
الضربة الاولى اما الثانية
فببزرع الخاتم فيها (والذي
يبطل التيميم ثلاثة أشياء)
احدها كحل (ما يبطل
الوضوء) وسبق بيانه

في أسباب الحدث أي في فصل أسباب الحدث التي هي نواقض الوضوء كما قال هناك فصل في نواقض الوضوء السبعة أيضا بأسباب الحدث فاذفع ما يقال ان الذي تقدم التعبد به نواقض الوضوء لأسباب الحدث (قوله نقي كان منيما الخ) أي سواء كان منيما فقد الماء أو المرض ونحوه وهذا قريب على قول المتن ما بطل الوضوء وقوله بطل تيممه أي عن الحدث الأصغر فإن كان عن حدث أكبر لم يطل بالنسبة للأكبر وإن بطل بالنسبة للأصغر كما لو أحدث بعد غسله فيصير عليه ما يحرم على الحدث ولا يحرم عليه ما يحرم على الجنب فيصير عليه الصلاة والطواف ومس المصحف وسجدة دون قراءة القرآن والمكث في المسجد وبلغزبه فية الائمة التامة حدث ولم يطل تيممه وصورة ما ذكر (قوله والثاني) أي من الاشياء الثلاثة ويختص هذا الثاني بنعيم لغو الرض ونحوه بان تيمم بقدم الماء كتابه عليه الشارح (قوله روية الماء) أي العلم به وان قل حتى لو قال واحد لجمع شيعين اجتنبكم هذا الماء وهو يكفي احدهم فقط بطل تيمم الكل ولا يتوقف البطلان على قولهم ومثل العلم به توهمه كما ذكره الشارح وان زال سر يعالج وجوب طلبه ومن التوهم روية السراب وهو ما يرى وسط النهار كأنه ماء وليس بماء ورؤية نجاسة مطبقة بقره أو روي ترك طلع أو نحو ذلك مما توهم معه الماء ومحل البطلان بذلك ما لم يقترن بمانع متقدم أو مقارن فان اقترن به مانع كسبح أو عطش لم يطل تيممه لان وجوده والحالة هذه كالعدم بخلاف المانع المتأخر فلو سمع قائلا يقول عند سعيه لعائب أو ماء ورد أو نحو ذلك بطل تيممه لتأخر المانع اما لو قال عند سعيه ماء فلا يطل تيممه ولو قال عند سعيه لانه لم يعلم شيئا ولا حضوره بطل تيممه لوجوب السؤال عنه وطلبه (قوله وفي بعض نسخ المتن وجود الماء) أي علم وجوده فهو على تقدير مضاف لان المداد على العلم بوجوده لا على وجوده في نفس الامر وهذه النسخة مفسرة للنسخة الاولى لان المراد من الرؤية العلم كما مر (قوله في غير وقت الصلاة) أي في غير وقت التلبس بالصلاة بان كان قبل قيام الراي من أكبر أو معه على المعقد لا وقتها المحدود لها شرعا ولو ضاق وقتها بالاجماع ولو رأى الماء في أثناء قراءة قد تيمم لها بطل تيممه ولو نوى قراءة قدر معلوم لعدم ارتباط بعضها ببعض ولو رأته الحائض التي تيمم لتكفين حليلها الماء بطل تيممه ما حرم عليها تكفينه ووجب عليه الترع ان صدقها ولو رأته هودونهم لم يجب عليه الترع لبقا لمهرها (قوله فن تيمم فقد الماء الخ) تقرير جرى تجري التقيد لانه انما به لتقيد كلام المصنف به يكون تيممه للقد (قوله ثم رأى الماء أو توهمه) أي ولم يقترن بمانع متقدم أو مقارن كما مر (قوله قبل دخوله في الصلاة) أي بان كان قبل تمام الراي من أكبر أو معه كما مر أيضا (قوله بطل تيممه) أي لانه لم يشرع في المقصود فصار كالوراء في أثناء التيمم ولذلك قال صلى الله عليه وسلم التراب كالميت ولو لم تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فأفسه جلدك (قوله فان رآه) أي بخلاف ما اذا توهمه من غير رآه لا اثر لتوهم في الصلاة طلاقا وقوله بعد دخوله أي بان كان بعد علم الراي من أكبر وهذا محترز لقوله في غير وقت الصلاة وفيه تفصيل بين كون الصلاة تسقط بالتيمم أولا كما يعلم من كلام الشارح (قوله وكانت الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم) أي بان كان محل الذي صلى فيه يعلف وجود الماء فالعبرة بتيمم الصلاة لا بتيمم التيمم وقوله كسلة مقبم

في أسباب الحدث نقي كان
تيمما ثم أحدث بطل تيممه
(و) الثاني (رؤية الماء) وفي
بعض نسخ المتن وجود الماء
(في غير وقت الصلاة) فن
تيمم للقد الماء ثم رأى الماء
أو توهمه قبل دخوله في
الصلاة بطل تيممه فان رآه
بعد دخوله فيها وكانت
الصلاة مما لا يسقط فرضها
بالتيمم كسلة مقبم

اتخاذها للقيم لان الغالب في الاقامة وجود الماء والا فلما دعى على كون الصلاة بجعل يغلب فيه وجود الماء حضرا أو مقرا (قوله بطلت في الحال) اذ لا فائدت في الاشتغال بها لانه لا يعمن اعادتها (قوله أو بما يسقط فرضها بالتيمم) أي بطلت كان الغسل الذي صلى فيه يغلب فيه التقدر أو يستوى فيه الامر ان قال المصنف بجعل الصلاة لا يجعل التيمم كإمرا وقوله كصلاة مسافر اتخذها بالمسافر لان الغالب في السفر فقد الملة أو استواء الامر بين والا فلما دعى على كون الصلاة بجعل يغلب فيه فقد الملة أو يستوى فيه الامر ان مقرا أو حضرا (قوله فلا تبطل) لانه شرع في المقصود مع اغنائها عن القضاء لكن الافضل قطعها بالصلية بالماء ان اتسع الوقت ليخرج من خلاف من حرم اتعمالها فان ضاق الوقت حرم قطعها كما جزم به في التحقيق وعلم أن تيمم الميت مثل تيمم الحي في التخصيل المذكور فلو عيم الميت ثم وجد الماء قبل الصلاة عليه بطل تيممه ويجب غسله وان كان بعد الصلاة عليه أو في أثناءها فان كان الغسل يغلب فيه وجود الماء وجب غسله والصلاة عليه ولو أدرج في كفته ما لم يدفن والا صلى على قبره ولا ينش الميت ولا يصل وان كان الغسل يغلب فيه التقدر أو يستوى فيه الامر ان لم يجب غسله ولا الصلاة عليه كالحى (قوله فرضا كانت الصلاة) أي ككثير وصلاة جنازة وقوله أو تغلأ أي كعدو وتر ولو رأى المسافر الملة في أثناء صلاته وهو فاسر ثم نوى الاقامة أو الاتمام بطلت صلاته لحدوث ما لم يستصم فهو كالتحاش صلاتا أخرى (قوله وان كان تيمم الشخص لمرض الخ) يحترق وقوله التقدر الماء وقوله ونحوه أي كطه بمرور زيادة أو شين فاحش في عضو طاهر وقوله ثم رأى الماء أي أو توجهه بالاولى وقوله فلا أثر لربته أي لأن المريض يصح تيممه ولو شاطي بالجرى وقوله بل تيممه باق بجعله أي في الصلاة وخارجها وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كبريدان الماء فيها فان كانت مما لا يسقط بالتيمم كان وضع الجديرة على حدث وأخذت من الصحيح شيئا ثم تيمم بطلت وان كانت مما لا يسقط بالتيمم كان وضع الجديرة على طهر ولم تأخذ من الصحيح زيادة على قدر الاستسكان ثم تيمم لم تبطل صلاته (قوله والثالث) أي من الاشياء الثلاثة (قوله الردة) أي ولو حكما كما لو سقى الكافر في بطل تيممه لانه طاهر ضعيفه ولذلك لا يبطل الوضوء بالردة ولو في أثناءه فلو غسل وجهه ويديه ثم ارتد ثم عاد للاسلام كل وضوءه لكن يجدد التيمم لما بقي (قوله وهي قطع الاسلام) أي قطع استمراره والردة الحقيقية هي قطع من يصح طلاقه الاسلام بخلاف من لا يصح طلاقه كالصبي والمجنون فردة ليست حقيقية بل بحكمة لكنها تبطل التيمم كإمرا (قوله واذا امتنع الخ) دخول على قول المصنف وصاحب الجباة الخ وامتنع بمعنى حرم وذلك بان علم أن استعمال الماء مضرة بأن أخبره الطبيب العدل بذلك أو كان عالما بالطب فانه حينئذ يحرم عليه استعمال الماء ويجب عليه التيمم وهذا هو الموافق لقول الشارح وجب التيمم ويصح تقصير امتنع بسقط ويقدر مضاف في كلامه والتقدير واذا سقط وجوب استعمال الماء الخ وذلك بأن خاف من استعمال الماء ضررا ولم يعلم ذلك فانه يسقط وجوب استعمال الماء ويجوز له التيمم حينئذ لكن هذا لا يوافق قول الشارح وجب التيمم إلا أن يقال وجب التيمم ان لم يرد استعمال الماء وجهه بعد (قوله شرعا) أي من جهة الشرع أو بالشرع وان لم يمتنع حسافه منصوب على التيمم أو يرفع الخلاف (قوله في عضو) أي جنس عضو فيصدق بالواحد والمتعدد

بطلت في الحال أو بما يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضا كانت الصلاة أو تغلأ وان كان تيمم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى المسافر الملة أو ترزوتيه بل تيممه باق بجعله (و) الثالث (الردة) وهي قطع الاسلام واذا امتنع شرعا استعمال الماء في عضو

ويجب تعدد التيم بعدد الاعضاء ان وجب فيها الترتيب ولم تعهها الجراحة فاذا امتنع استعماله
 في عضو من وجب تيمان أو في ثلاث فثلاث أو في اربع وعنت الرأس الجراحة فاربعة فان بقي
 من الرأس جزء سليم وجب مسح مع ثلاث تيمات فان لم يجب الترتيب فيها كاليد من أو الرجلين
 لم يجب تعدده بل يشد فقط وان عنت الجراحة كتي تيم واحد حيث نواله حتى لو عنت الاعضاء
 الاربعة كتي عنهما تيم واحد وهذا في الحديث واما غسل الجنب فكفيه لجهها تيم واحد لان بدنه
 كله كعضو واحد (قوله فان لم يكن الخ) هذه الجملة قائمة بمقام الجوارب المحذوف والنافذة يرقبه
 تفصيل أو ان الجملة نفسها هي الجوارب (قوله عليه) أي على العضو أي على محل العلة منه وان
 تعدد (قوله وجب عليه التيم) أي بدلا عن محل العلة فان كانت في محل التيم فلا بد من امر اراد
 التراب على محل العلة ما أمكن وظاهر ان التيم في الوسخ والبدن ولو كانت العلة في غيرهما
 كالأرجل ولا إعادة عليه ولو كانت العلة في أعضاء التيم (قوله وغسل الصحيح) ويطلق في
 غسل الجوارب محل العلة ما أمكن (قوله ولا ترتيب بينهما الجنب) أي لان بدنه كالعضو الواحد
 وكذلك الخاض والنفقة فالجنب انما هو مثال فله أن يتيم أو لا عن العليل ثم يغسل الصحيح وله
 أن يغسل أو لا الصحيح من بدنه ثم يتيم عن العليل لكن الأولى تقديم التيم ليزيل الماء اثر التراب
 (قوله اما الحديث الخ) مقابل الجنب (قوله فانما يتيم وقت دخول الخ) فلا ينقل من عضو
 حتى يتم ظهروا ملاوذا على الصحيح ولا ترتيب بين التيم عن عليه وغسل صحيحه والأولى تقديم
 التيم كما مر فاذا كانت الجراحة في يديه مثلا وجب غسل وجهه ولا يتم اختيار بين التيم عن العليل
 من يديه أو لا ثم يغسل الصحيح منهما أو عكسه ثم يمسح رأسه ويغسل رجله وليس له أن يقدم التيم
 على غسل الوجه أو يترجمه عن مسح الرأس ويغسل الرجلين لانه لا بد من الترتيب في طهارة
 الحديث حديثا أصح (قوله فان كان على العضو سائر الخ) مقابل لقوله فان لم يكن عليه سائر الخ
 وقدم الشارح المفهوم على المنطوق لان قوله فان كان على العضو سائر الخ هو منطوق المتن
 وقوله فان لم يكن عليه سائر الخ مفهومه وانما قدم المفهوم لقوله الكلام عليه بالنسبة للمنطوق
 (قوله تخكمه مذكور) أي داله لان الحكم لا يذكروا عايد كداله (قوله وصاحب الجباة تر)
 أي جنبها الصادق بالواحدة والا كثر نال فيها لبعض فتقول الشارح جمع جملة انما هو بالنظر
 لظاهر القظ وحاصل مسئلة الجبرة انما ان كانت في أعضاء التيم وجبت الاعادة مطلقا لتقص
 البسول والمبدل جميعا وان كانت في غير أعضاء التيم فان اخذت من الصحيح زيادة على قدر
 الاستسالة وجبت الاعادة سواء وضعها على حدث أو على طهر وكذا ان اخذت من الصحيح
 بقدر الاستسالة ووضعها على حدث فجب الاعادة ايضا فان لم تأخذ من الصحيح شيئا لم يجب
 الاعادة سواء وضعها على حدث أو على طهر وكذا ان اخذت من الصحيح بقدر الاستسالة
 ووضعها على طهر فلا تجب الاعادة ايضا قصورها خمس ثلاثة فيها الاعادة واثنان لا اعادة فيها
 واما ما ورد عدم السائر فليست منها معد الحشى لها ليس في محلها ومذاعلم ما في قوله حملة الصور
 ستة ثلاثة لاعادة تيم او لا ثقلها الاعادة وقد نظم بعضهم صورها بقوله

ولا تعدوا السائر قدر العلة هـ أو قدر الاستسالة في الطهارة

وان يزعم قدرها فأعد هـ ومطلقا وهو وجه أو يد

فان لم يكن عليه سائر وجب
 عليه التيم وغسل الصحيح
 ولا ترتيب بينهما الجنب اما
 الحديث فانما يتيم وقت
 دخول غسل العضو العليل
 فان كان على العضو سائر
 تخكمه مذكور في قول
 المصنف (وصاحب الجباة تر)
 بجمع جبرية يفتح الجيم

(قوله وهي) أى الجبيرة التى هى مفرد الجبائر سميت بذلك تضافاً إلى الجبائر كما سميت القارورة بذلك
تضافاً إلى القارورات منها (قوله أخشاب) أى ألواح وقوله أو قصب أى الذى هو البوص القاصى
وبعبر عن ذلك بالطائبات وقوله تسوى أى تجعل مستوية وقوله توشد أى تراط (قوله يجمع عليها)
أى على جميعها وجوب الماء ونسباً إلى التراب أن كانت يجمع التيمم ولو اختلط ما لم يمسح به من الجرح
عنى عنه ويحمل المسح عليها أن أخذت من الصحيح شيئاً أو الأفاضل من صحيحها واقع بلا عا
أخذت من الصحيح (قوله أن لم يمكنه نزعها الخ) فإن أمكنه نزعها وجب ولا يبقى المسح حيث نذ
وقوله تخوف ضرر عاصق أى من ذهب نفس أو عضو أو منفعة (قوله ويقيم) أى ويعمل
الصحيح إن كان فيجب عليه ثلاثة أشياء ثم إذا صلى فربما أراد فربما آخر ولم يحدث له بعد غسل
ولا مسح بل يقيم فقط فإن أحدث أعاد جميع ما مر ولو كان في يده جبار تركه فربما وجب وأراد
العسل كراهه يقيم واحد من الجميع لأن يديه كعضو واحد وقوله صاحب الجبار يدل من الضمير
أو نفسه عليه على حذف أى وقوله فى وجهه ويديه أى أن كانت الجبيرة فى غيرهما وقوله كاسبق
أى فى قوله إصا لتراب طهور إلى الوضوء والسبدين أى فى قوله وصمغ الوجه ومسح السبدين
(قوله ويصلى ولا إعادة عليه) ظاهر كلام المصنف عدم الاعادة ولو كانت فى أعضاء التيمم فيكون
مواضع الجميع وفى إطلاقهم وإن كان ضعيفاً لكن الشارح يقده بقوله وكانت فى غير أعضاء
التيمم ليكون جازعاً على المعتمد (قوله أى الجبار) أى جنبها الصادق بالواحد فبأنه لا يكره كاسبق
(قوله على طهر) أى كامل من المحدثين الأصغر ولا أكبر وأما الحديث بعد وضعها على طهر
لم يضر كالحف (قوله وكانت فى غير أعضاء التيمم) يقده الشارح بذلك ليكون جازعاً على المعتمد كما
من (قوله وال) أى بأن وضعها على حدث مع كونها أخذت من الصحيح شيئاً أو الأفاضل وإعادة وإن
وضعها على حدث أو كانت فى أعضاء التيمم مطلقاً فتؤهل أعاد أى فى صورة وضعها على حدث مع
أخذها من الصحيح شيئاً أو فى صورة كونها فى أعضاء التيمم سواء وضعها على طهر أو على حدث
أخذت من الصحيح شيئاً ولو قد رد الاستسقاء أو لم تأخذ والفرق بين أعضاء التيمم وغيرها أنها إذا
كانت فى أعضاء التيمم يلزم نقص البدل وهو التيمم والمبدل وهو الفسل بالماء جميعاً لعدم وصول
شيء يحصل للجبر من الماء والتراب وإذا كانت فى غيرهما فليس فيه الاتقص المبدل دون البدل
لاختصاص التيمم بالوجه واليدين ولا جبيرة فقيماً (قوله وهذا) أى عدم وجوب الاعادة إذا
كانت فى غير أعضاء التيمم ووجوبها إذا كانت فى أعضاء التيمم وقوله ما فالة النوى فى
الروضة هو المعتمد وقوله لكنه قال فى المجموع الخ ضعيف (قوله يقتضى عدم الفرق) أى
يجزى التفصيل بين وضعها على طهر أو على حدث وبين كونها أخذت من الصحيح بقدر
الاستسقاء أو لا فى أعضاء التيمم وغيرها (قوله ويشترط فى الجبيرة) أى لعدم الاعادة بمسح
وقوله أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا يمتنه الخ فإن أخذت زيادة على ذلك وجبت الاعادة سواء
وضعها على طهر أو على حدث (قوله واللصوق) بفتح اللام وهو ما يلصق بالجرح من خرقة
أو قطعة أو نحو ذلك وقوله والعصاية بكسر العين وهى ما يعصب على محل الكسر من أحبوة
ونحوها وقوله والمرهم هو أدوية تدر على الجرح وقوله ونحوها أى كتراب التمسك على الجرح
أردم تحب مد عليه وكذلك ما يوضع على الفلوح التى تكون فى الرجل ولو خطها بخيط مثلاً فإن

وهى أخشاب أو قصب تسوى
وتشد على موضع الكسر
ليجمع عليها بالماء أن
لم يمكنه نزعها تخوف ضرر
عاصق (ويقيم) صاحب
الجبار ترقى وجهه ويديه كما
سبق (ويصلى ولا إعادة عليه)
أن كان وضعها أى الجبار
(على طهر) وكانت فى غير
أعضاء التيمم ولا أعاد وهذا
ما فالة النوى فى الروضة
لكه قال فى المجموع أن
إطلاق الجهور يقتضى عدم
الفرق أى بين أعضاء التيمم
وغيرها ويشترط فى الجبيرة
أن لا تأخذ من الصحيح
إلا ما لا يمتنه للاستسقاء
والله فوق العصابة والمرهم
ونحوها

كان الماء يصل الى ما ظهر له يجب عليه التيمم والا وبيد عليه التيمم والمسح على الخيطه وتسل
 الصبي ولا إعادة ان كل خطاها على ظهره والا وجبت الاعادة وقوله على الجرح راجع للجميع
 وقوله كالجيرة تنبع عن الموقد وما عطف عليه (قوله ويقيم لكل فرضة) أي من الصلاة
 والطواف وخبطه بالجمعة فقط لان التيمم طهارة ضعفة فلا يقوى على اداها فريضة ولا ان
 الوضوء كان واجبا لكل فرض ثم نسخ ذلك وبقي في التيمم والصبي لا يؤديه بيمينه غير فرض
 كالبالغ لكن لو تيمم للفرض ثم بلغ لم يصل به الفرض لان صلاة تفل وانما جعل كالبالغ في انه
 لا يجمع بينهما بين فرضين احسبا للعبادة (قوله ومنذورة) أي لتعينها على التأذير فاشبهت
 المنكوبة فليس له ان يجمعها مع فرض آخر يتيمم واحدا وعطفها على الفريضة من عطف
 الخاص على العام لانها من جملة الفريضة ما لم يرد الفريضة بالاصالة والا كان من عطف المعابر
 والمراد المنذورة من الصلاة ونحوها بخلاف المنذورة من غيرها لان منذورة وغيرها كقوله ولو نذر
 التراب مع تيمم لها عشر سمات لو حوب السلام فبما من كل ركعتين وان لم ينفذها لانها لم ترد الا
 كذلك بخلاف ما لو نذر التراب والاضحية فيكني تيمم واحدا لان نذر السلام من كل ركعتين فتيمم
 لكل ركعتين (قوله فلا يجمع الخ) تقرب على قوله ويقيم لكل فرضة ومنذورة (قوله بين
 صلاتي فرض يتيمم واحد) وله ان يصل الاصلية والمعادة بتيمم واحد لان المعادة تفل والفرض
 الاولى فقط وان يصلي الجمعة والظهر بعدها بتيمم واحد لان اللازم له في الواقع شي واحد أما
 الجمعة وأما الظهر وانما صلاهما معا احسبا لوليتيمم للفرض وأحرم به تيمم بطل فلو جبه جواز
 إعادة ذلك الفرض بالتيمم الاول لانه لم يؤديه الفرض خلافا لما نقل عن بعض شراح الحاوي ومن
 نصي احدي الجنس ولم يعط منها كفاية لهم تيمم واحد لان الفرض واحد ومما هو وسيلة له
 (قوله ولا بين طوافين) أي فرضين ولو قال ولا بين طوافي فرض تطير ما قبله لكان أولى وقوله ولا
 بين صلاة وطواف أي فرضين ومن تيمم لفرض الطواف ولم يطفيه له ان يؤديه فرض الصلاة
 وبالعكس (قوله ولا بين جمعة وخبطة) أي لان الخبطة وان كانت فرض كفاية لكتها فائنة
 مقام ركعتين على ما قبله والرايع لا يقطع النظر عن الضعيف فالضعف بقراءة الاعيان فلو تيمم
 للخطبة ولم يحط به ان يصلي به الجمعة كما قاله الرمي وخالفه ابن حجر كشخ الاسلام فقال كل
 منهما لا يصل به لانه دون الصلاة وانما يجمع بين الخطبتين الاولى والثانية المتماثلتين بتيمم مع
 انهما فرضان لا مع ما كلف فرض الواحد لانهما واحد ولو خطب بعمل ولم يصل به ثم انتقل لجل آخر
 فليس له ان يحط بالتيمم الاول على التحقيق كما تقدم (قوله وللمرأة اذا تيممت لتكبير الحليل
 ان فصله مرارا) كأن كانت حائضا ونفساء وانقطع دمها ولم تجد الماء لتغتسل به وامتنع
 عليها استعمال الماء شرعا لم يضر ويحوى قيمته لتكبير الحليل الذي هو زوجها أو سيدها سمي
 بذلك لحله لها ونسبى هي لحله ايضا لحله لها فلها ان تحسكه مرارا كثيرة بتيمم واحد (قوله
 وتجمع بينه وبين الصلاة بذلك التيمم) ظاهره انها اذا تيممت لتكبير الحليل يجوز لها ان تجمع بينه
 وبين الصلاة بذلك التيمم وليس كذلك لانه يمتنع عليها اذا تيممت لتكبير الحليل ان تصلي الثانية
 فضلا عن الفريضة وفلا عن الجمع بينهما فمن المرة الثالثة وتقدم انه اذاؤى شيأ من
 الثالثة امتنع عليه الاولى والثانية وصور بعضهم كلام الشارح بما اذا تيممت بقصد الصلاة

على الجرح كالجيرة (ويقيم
 لكل فرضة) ومنذورة
 فلا يجمع بين صلاتي فرض
 يتيمم واحد ولا بين طوافين
 ولا بين صلاة وطواف ولا
 بين جمعة وخبطة والمرأة
 اذا تيممت لتكبير الحليل أن
 تقبله مرارا وتجمع بينه
 وبين الصلاة بذلك التيمم

فلهما ان جميع حثثه وبين الصلاة بذلك التيمم فهذا صورة الجمع بين التمكن والصلاة وانت
 خير بان هذا بعيد من كلام الشارح لان فرضه فيما اذا تمت لتكن الحليل وقد قال بذلك
 التيمم اى الذى هو لتكن الحليل فحمله على هذه الصورة بعيد جدا (قوله وقوله) مبتدأ خبره
 ساقط من بعض النسخ (قوله ويصلى بنهم واحشا من التوافل) اى لان التوافل ~~تستمر~~
 فتودى ايجاب التيمم لكل نافلة منها الى الترك او الى الحرج العظم تخفف في امرها كما خفف
 في تركه القيلم فيها مع القدرة ولو تداعى كل صلاة دخل فيها فهي باقية على النقلة لان الذى
 التزمه بالذراع ما هو اعلمها لانفسها (تم) على فاقد الطهورين وهما الماء والتراب ان يصلى
 القرض لمرة الوقت ويعيده اذا وجد احدهما فاذا وجد الماء أعاد من غير تفصيل واذا وجد
 التراب فلا يعيده الا في محل يسقط فيه القرض التيمم اذا فادته في الاعادة في محل لا يسقط فيه
 القرض بالتيمم ان وجد في الوقت اعاد به ليفعل الصلاة باحد الطهورين في الوقت وان
 وجبت الاعادة ثانيا بان كان المحل يتقلب فيه الوجود ونحو بالقرض النقل فلا يشمله فاقد
 الطهورين لان صلاته للضرورة ولا ضرورة في النقل * (فصل) * لماتكم على الثالث
 من مقاصد الطهارة شرع يتكلم على الرابع منها وهو ازالة النجاسة وهو المقصود بالترجعة فذكر
 الاعيان النجسة وسيلة للمقصود وازالتها بالماء من خصائص هذه الامة واماعبرها فكارين بالها
 بقطع محلها والمراد كما يحيط بعض الفضلاء بقطع ذلك من التوب والقوة والتلف لاس البدن
 خصوصا محل خروج الحاجة عند قضائها اذ يبعد كل المعدن يجب عليه قطع ذلك كما قاله الشيخ
 الحضاوى وان كان له تعالى تكليف عبده عيشا ولو بما لا يطبق (قوله في بيان النجاسات) اى
 الاعيان النجسة وقد بين المصنف النجاسات بقوة وكل مانع اجمع قوله والمدة كلها نجسة وقوله
 وازالتها اى النجاسات ~~لكن~~ بمعنى الوصف القائم بالمحل لا بمعنى الاعيان النجسة ففى كلامه
 استخدم حيث ذكر النجاسات بمعنى وأعاد الصبر عليها بمعنى آخر على حد قول الشاعر
 اذ انزل السماء بأرض قوم • رعبه وان كانوا غضايا

فذكر السماء بمعنى المطر واعاد الضم - رعبا بمعنى النبات مجازا وقد بين المصنف ازالة النجاسة
 وغسل جميع الابوال الخ (قوله وهذا الفصل) اى الذى هو فصل النجاسة وازالتها وقوله
 مذكور في بعض النسخ قيل كتاب الصلاة اى قبله بلا فاصل فيكون بعد فصل الحيلص لان قيل
 تضع رقبك معاه الزمن القريب كبعد مقدم بعد وعلى كل من التسخين فذكره بعد التيمم
 للاشارة الى ان التيمم لا يكون بدلا عن ازالة النجاسة وبعضهم قدم ازالة النجاسة على التيمم
 للاشارة الى ان ازالة النجاسة شرط في تقديم الشرط على الشرط (قوله والنجاسة لعد الشيء
 المستقدر) اى ولو طاهرا كالبصاق والخاط والمخ وان كان هذا ليس نجاسة شرعا فلهذا
 التغوى اعم من المعنى الشرعى كما هو العال والعكس (قوله وشرعا الخ) هذا التعريف
 خلاصته كثر من الملولات فذكرها غير لائق بهذا المختصر لطوله فكان الانسبان يقول
 وشرعا مستقدر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج من أى لا يجوز بخلاف ما لو كان هناك
 مخرج من أى يجوز كما فى فاقد الطهورين وعليه نجاسة فانه يصلى لمرة الوقت وعليه الاعادة
 وهذا التعريف باعتبار اطلاقها على العين كتعريف الشارح واماعبرها اطلاقها على الوصف

وقوله (ويصلى تيمم واحد
 ماشاء من التوافل) ساقط
 من بعض النسخ
 * (فصل) في بيان
 النجاسات وازالتها *
 وهذا الفصل مذكور في
 بعض النسخ قبيل كتاب
 الصلاة والنجاسة لعد الشيء
 المستقدر وشرعا

فنعرف بأنها الوصف القابل للمحل عند ملاقة العين البصمعة فوسط وطويق من أحد الجانبين
 فحصل أنها الاطلاق (قوله كل عين) أي كل فرد فمن أفراد العين فادخل كل في التعريف
 لشمول جميع الأفراد واستدراك العين عن الرشح فهو طاهر وان لا في النجاسة كالرشح الخارج من
 الدبر فلم يدخل في التعريف لأنه ليس من أفراد العين (قوله حرم تناولها) أي قطاطها كالأدوية
 شراباً وغيرهما وخرج بذلك ما يحرم تناوله كتلبيز ونحوه فإنه طاهر وقوله على الاطلاق متعلق
 بحرم ومعنى الاطلاق عدم التقييد بجهة أو كثرة ولذلك قال الشارع ودخل في الاطلاق قليل
 النجاسة وكثيرها وخرج بذلك ما يحرم قليله ويحرم كثيره كالخبث والقيح والحشيش وجوزة
 الطيب فهو طاهر (قوله حالة الاختيار) منصوب على القرينة أي في حالة الاختيار وان أبيع
 في حالة الاضطرار كالمتة فالاضطرار انما يباح تناولها ولم يضر جهان النجاسة فهذا القيد
 للدخول لا للخروج وان كان ظاهر كلام الشارع خلافه (قوله مع سهولة التيقين) متعلق بحرم
 فمدخل في النجاسة ودو القاكهة والخبث ونحوهما وان أبيع تناوله مع ذلك لصعوبة تيقنه بحسب
 الشأن وان سهل الفصل خلافه بعض المتأخرين فهذا القيد أيضاً للدخول وان كان ظاهر كلام
 الشارع خلافه (قوله لا لحرمها) أي ليس يحرم تناولها لاحترامها وتعليلها فالمراد من
 الحرمة الاحترام والتعظيم لا الحرمة الشرعية وهذا القيد لاخراج ميتة الأدي كالمسد كره
 الشارع فإنها وان حرم تناولها ~~لكن~~ لم يجرم تناولها وهذا القيد لاخراج الخبيث ونحوه من الخطأ
 لاستفادتها) أي وليس يجرم تناولها لاستفادتها وهذا القيد لاخراج الخبيث ونحوه من الخطأ
 والبراق كالمسد كرهناه وان حرم تناولها ~~لكن~~ لاستفادته فليس بنفسه وحصل حرمة تناوله
 اذا خرج من معناه فان لم يخرج الخطأ من معناه وهو الاثم ولا البراق من معناه وهو القم
 يحرم تناوله واذا لم يقصد التبرك كخطأ في وزان غفاته يجوز تناوله تبركاً به وعالم بسهل في نحو
 ماء والجار تناوله لسهولة كدوم لم يقصد به الاستلذاذ كريق حليته والاجازوني الاستفاد في
 هذا التعريف لا ينافي ثبوته في قولهم مستفاد يمنع من جهة الملاحة حيث لا مخرج لان المنق
 الاستفاد والعرفي والمثبت الاستفاد انما شرعي على أن قولهم للاستفادها لا يقتضي أنها
 ليست مستفادة بل ان حرمة تناولها ليست لاجل استفادتها وان كان ثابتاً (قوله ولا
 لضررها في بدن أو عقل) أي وليس يجرم تناولها لاجل ضررها في بدن أو عقل وهذا القيد لاخراج
 الحرج والنبات المضرين بالبدن أو العقل كالمسد كره فالحجر والطين والنباتات السامة المضرة
 بالبدن طاهرة وكذا المضرة العقل كالقيح والرقعان والسج والحشيش وجوزة الطيب
 قطرها مخرجه ان بعض القيود للدخول وبعضها لاخراج (قوله ودخل في الاطلاق) أي
 ودخل في النجاسة بسبب الاطلاق عن التقييد بجهة أو كثرة وقوله قليل النجاسة وكثيرها يحرم
 تناول الشيء الذي يحرم النجاسة كقطرة نول والكثير منها كارب يقبول وهذا لا ينافي أن هذا
 القيد لاخراج لا يخرج به ما لا يحرم الا بكثيره كالمسد (قوله وتخرج بالاختيار الضرورة) أي
 خرجت الضرورة عن الحريم كما هو صريح قوله فانما يبيع تناول النجاسة فلا ينافي أن هذا القيد
 للدخول لأنه أدخل في النجاسة الممتة وان أبيع تناولها في حالة الضرورة (قوله وبسهولة
 التيقين) أي وخرج بسهولة التيقين عن الحرمة فلا ينافي أن هذا القيد للدخول كالذي قبله فالمراد

كل عين حرم تناولها على
 الاطلاق حالة الاختيار مع
 سهولة التيقين لا لحرمتها ولا
 لاستفادتها ولا لضررها
 في بدن أو عقل ودخل في
 الاطلاق قليل النجاسة
 وكثيرها وخرج بالاختيار
 الضرورة فانما يبيع تناول
 النجاسة وبسهولة التيقين

١ كل الدود الميت في جبين
 اوفا كهة ونحو ذلك ويخرج
 بقوله لا يلزم تمسكه الادنى
 وبعدم الاستعداد الى المني
 ونحوه وينبغي الضرر الجبر
 والنبات المضري دون العقل
 ثم ذكر المصنف ضابطا
 للنبس الخارج من القبل
 والذبر بقوله (وكل ما يقع
 خرج من السيلين نجس)
 هو صادق بالخارج المعتاد

الخرج عن الحرمه لاعتقاسه (قوله اكل الدود) أي مع ما هو فيه من جن ونحوه لا وحده
 وقوله الميت يخرج به الحي فهو طاهر بالنجس وقوله في جن بضم الجيم وقوله اوفا كهة أي كين
 وقوله ونحو ذلك أي كالقول والمنس (قوله ويخرج بقوله لا يلزمها) أي لا لاحترامها وعظمها كما
 هو وقوله مستلاد أي ولو كان ولو مر تدافاه محترم من حيث انه وان كان غير محترم من
 حيث الرقة والخراية قال تعالى ولقد كرمنا بني آدم (قوله وبعدم الاستعداد) أي ويخرج
 بعدم الاستعداد وعرفا كما تقدم وقوله المني أي الامني الكلب ونحوه كما ساقى وقوله ونحوه أي
 من الخناط والبراق (قوله وينبغي الضرر) أي ويخرج بنى الضرر وقوله الجبر والنبات المضر
 يدين أو عقل أي كالتبائن السمة والاقبون والزعفران والبنج وهكذا (قوله ثم ذكر المصنف
 ضابطا) أي قاعدة كلية قال الحنفى نقلنا عن شيخه في جعل ذلك من الضوابط بحيث يظهر لكل
 وجه البعث انه ليس بجامع لجميع افراد الجساسة حتى يكون من الضوابط ويحجب عنه باه ضابط
 لنوع منها كما يدل عليه قول الشارح ضابط للنفس الخارج من القبل والذبر (قوله بقوله)
 متعلق بذكر (قوله وكل ما يقع) بالهمز كقائل وبأنه مفهوم ما يقع فيه تفصيل فان كان دودا
 أو متعلبا لم يتله المعدة كجب بحيث لو زرع ثبث فليس نجس بل متنجس يظهر بالتفصيل كما
 سيذكره الشارح وان كان بريا أو نحوه نجس وإذا كان المفهوم فيه تفصيل لا يعتز به فهو
 اولى من عموم النسخة الاخرى وهي وكل ما يخرج الخ لان عومها يشغل الدود وكل متصلب
 لم يتله المعدة مع أن ذلك ليس نجسا بل متنجس يظهر بالتفصيل كما علمت واختلاف المتأخرون في
 حماة يخرج عقب البول في بعض الاحسان وتسمى عند العامة بالحصىة هل هي نجسة او
 منجسة والاظهر ما قاله بعضهم وهو ان نجس طيب عدل بأنهم منعقدة من البول فهي نجسة
 والافحصية (قوله خرج من السيلين) أي من احد السيلين القبل والذبر وجهه خروج صفه
 لما خرج ويخرج بقوله من السيلين الخارج من بقية المنافذ فهو طاهر الا اني ان الخارج من القم
 بعد وصوله الى المعدة وان لم يتغير وان خرج حالا معاد المتصلب الذي لم يتله المعدة والماء
 الخارج من قم النائم طاهر الا ان علم انهم المعدة كأن خرج منتقبا صفرة فهو نجس لكن
 يعفى عنه في حق من ابتلى به (قوله نجس) فقد روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم لما جى له
 بجبرين وروثة ليستنجي بها اخذ الجبرين ورد الروثة وقال هذا ركس والركس النجس وروى
 مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال في حديث القبرين اما احدهما فكان لا يستبرئ من البول واما
 امره صلى الله عليه وسلم العرين بشرب ابوال ابل فاعا كان للتداوى والتداوى بالنجس جائز
 عند فقهاء الطاهر الذي يقوم مقامه واما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل الله شفاء امتي فما حرم
 عليها فجعلوا على الحجر ويستثنى من ذلك فضلاته صلى الله عليه وسلم فهي طاهرة على المعتدلان
 بركة الحبشية شرب بوله صلى الله عليه وسلم فقال ان قل النار بطنك صحبه الله ارقطى ولان ابا
 طيبة شرب دمه صلى الله عليه وسلم وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين اعطاه النبي صلى
 الله عليه وسلم دم جمامته ليدفنه فشربه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خلط دمه دمي لم
 تمسه النار وكذا فضلات بقية الانبياء كما قاله الزوكشي وازعه في ذلك الجوزي (قوله هو)
 أي كل ما يقع خارج من السيلين وقوله صادق بالخارج الخ وصادق بالخارج من حيوان أو كول

وغیره کما یسیر الیه الشارح بقوله فیما یأتی ولو کان من ماء کول اللحم (قوله کالبول والغائط)
عطف الفاعل علی البول يقتضی اختصاصه بالفضلة الغلیظة وان کان یשל البول کما قاله
السیوطی لانه اسم لفضلة الا دی ومثله العذرة لکنهما لا یتم الا بشمل البول والعذرة والروث
مترادفان وقیل العذرة مختصة بالادی والروث اعم (قوله وبالنادور) أي وصادق بالخارج
النادور قوله کالم والنجی أي والمذی وهو بالجمعة ماء یض رقیق یخرج بلاثمه وقوة عند
ثورانها والودی وهو بالمهمل ماء یض کدور یخرج عقب البول أو عقب جمل شیء یقبل
(قوله الا المني) أي فهو طاهر فی حد ذاته لکن یستحب غسله خوفاً من الخلاف وللإخبار
بالصحة فیه وقوله من آدی أو حیوان الخ أمافی الا دی فلیدین عائشة رضی الله عنهما انها
کانت تحکم الخی من نوبیر رسول الله صلی الله علیه وسلم ثم یصلی فیه ولا یرد أن فضله علی الله
عليه وسلم طاهرة فلا یدل ذلك علی طهارة المني لأن المراد المني المختلط بقی أنوارحه لانه
وحدانه صلی الله علیه وسلم کان لا یحتمل أن الاحتلام تلاعب من الشیطان وهو یصلی علیه
سبیل وأما فی غیر الا دی فلا تمسک بأسئل حیوان طاهر فاشبهه فی الا دی (قوله غیر کاب
وخزیر وما تولد منهما) أي کان نزاحز برعی کلمة فتولد منها اولها وکاب علی خنزیرة فانت تولد
وقوله أو من أحدهما مع حیوان طاهر أي کان نزاکباً وخنزیر علی شدة فنی ذلك فیس
(قوله وخرج عما نزع الودج الخ) بخلاف نحو البعرقی مفهوم مانع تفصیل کامر (قوله وکل
منضلب) ای کبب لوزرع لنب و یض و حوض لفرخ وهذا فی الماخوذ من المیتة أما البیض
الماخوذ من غیر المیتة فهو طاهر ولو لم یصلح فی لواستحالت البیضة فمافیه طاهرة علی
ما یصحبه النوری فی تنقیضه هنا و یصح فی شروط السلامة انها نجسة والاربعه جمل هذا علی
ما لم تستحل حیواناً والاولی علی خلافه ولا یجب غسل البیضة والولده اذا خرجا من القرح ان لم
یکن معهما وطوبیة نجسة کافی فی الروض وشرحه (قوله لا یغسله المعدة) الاولى لم یغسله المعدة لان
المراد لم یغسله بالمقل بخلاف ما حالته المعدة فانه یجس ولو أکل لحم مقل لم یجب تسبیح الخ
منه لان شأه الاحالة بخلاف ما لو أکل عظما فانه یجب تسبیح الخ منه لان شأه عدم الاحالة
(قوله بل منجس یطهر بالعل) ای ان کان متلوثر بطوبیة نجسة والانهو طاهر (قوله وفی
بعض النسخ وکل ما یخرج بلفظ المضارع وکل ما یغسل بالماء) والسخة الاولى ولی لانه لا یجزم علیه
بالنجاسة الا بعد خروجه بالقل کما یقیده التعریر بالماضی بخلاف المضارع ولا یرد علی عموم
هذه النسخة الدود وکل منضلب لم یغسله المعدة کامر (قوله وغسل جمیع الاوال الخ) أي
غسل مصاب ذلك یعنی المحل الذی أصابه شیء من ذلك فهو علی تقدیر مضاف لان ضم الاوال
والاروات لا تغسل واما یغسل مصابها سواء کان قویاً أو دناً أو غیرهما (قوله ولو کان من
ماء کول اللحم) غایة للرد علی الامام مالک الناقل بأن ما أکل لحمه قبوله وروثه طاهران وکان
الاولی ان یقول ولو کان من ماء کول اللحم لان کلامن الاوال والاروات جمیع لکن الشارح
جعل الاوال اقوالاً والاروات قسماً لثمة باعتبار صکونها فممن (قوله واجب) أي
لا فوراً ان لم یغسل بالنجس کان أصابه بلا قصد ولو من مقل خلافاً للزکشی أو من نحو
فصد أو وطء مستحاضة ولو فی حال حیوان الدم أو یس قویاً یستحب ففرق فیه فلا یجب غسل ذلك

کاللول والغائط وبالنادور
کالم والنجی (الا المني) من
آدی أو حیوان غیر کاب
وخنزیر وما تولد منها أو من
أحدهما مع حیوان طاهر
وخرج عما نزع الودج وکل
منضلب لا یغسله المعدة فلیس
بمنضلب بل منجس یطهر
بالغسل وفی بعض النسخ
وکل ما یخرج بلفظ المضارع
واسطة مانع (وغسل
جمیع الاوال والاروات)
ولو کان من ماء کول اللحم
(واجب)

فورا بل عند ارادته فوالا الصلاة ويتضح بضييق الوقت فان عصي بالتجسس كان طلع المكمل
 به بالنجاسة بلا حجة كما يفعل بعض العوام حيث يظنون ابدانهم يدم الضحايا ووجب غسله
 فورا وخروجه من المعصية بخلاف الفسل من الجنابة فانه لا يجب فورا وان عصي بالجنابة كان
 حصلت الجنابة من زوال الفرق بينهما انهما المعصية في الجنابة لان المعصية حصلت بالزوال وقد
 انقضت بخلاف التضييق بالنجاسة لانه مادام متضايقا بالنجاسة فهو في معصية (قوله وكيفية
 غسل النجاسة الخ) أي وصفة غسل النجاسة الخ فالكيفية بمعنى الصفة والحاصل ان النجاسة على
 قسمين عينية وهي التي لها جرم أو طم أو لون أو ريح وحسية وهي التي لا جرم لها ولا طم
 ولا لون ولا ريح وقد ذكر كيفية غسل كل منهما ولا يشترط العصر بعد الفسل لان البلل
 بعض التفصيل وقد فرض طهره ولكن يسخر واما من الخلاف (قوله ان كانت مشاهدة
 بالعين) اعترض بأن صوابه ان كانت محسوسة ليسهل التي لها طم أو لون أو ريح وأوجب
 بأن المراد يكون مشاهدة بالعين كونها محسوسة بالجملة بدليل مقابلاتها بالحكمة (قوله
 وهي المحسوسة بالعينية) وضابطها ان يكون لها جرم أو طم أو لون أو ريح كالماء (قوله تكون
 بزوال عينها) أي جرمها وقوة ومحاول زوال اوصافها أي معالجته زوال اوصافها ولو نحو
 اشتان وصاويين فيجب ان ترقف زوال الاثر عليه حيث كان يسيرا بشرط كونه قاضيا لا يعتري
 القطرة ويجوز استعمال دقيق الحبوب في غسل الايدي بقدر الحاجة بطريان العادة ومنه
 الدقاق المعروف (قوله من طم أو لون أو ريح) بيان للاوصاف (قوله فان بقي طم النجاسة
 ضر) فلا يفي عنه الا ان تعذر فبقي عنه مادام متعذرا فيكون المثل نجسا معوقا عنه لا طاهرا
 وضابط التعذر ان لا يزول الا بالقطع فان قدر بعد ذلك على زواله وجب ولا يجب عليه إعادة
 ما سلا به على المقدود الا فلا معنى للعفو (قوله أو لون أو ريح عسر زواله لم يضر) فلا يجب
 زواله بل يظهر المثل وضابط التعسر أن لا يزول بالاحت بالماء ثلاث مرات فتي حته بالماء ثلاثا
 ولم يزل طهر المثل فاذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لان المثل طاهر ثم ان بقية امعاء محل
 واحد من نجاسة واحدة فيصير زوالها لا ان تعذر كما مر في بقاء الطم لقوة لانه على
 بقاء النجاسة فان بقيت متفرقة أو من نجاستين وعسر زوالهما لم يضر (قوله وان كانت
 النجاسة غير مشاهدة) أي غير محسوسة على ما مر وقوله وهي المسماة بالحكمة وضابطها
 أن لا يكون لها جرم ولا طم ولا لون ولا ريح كبول الجف ولم تدركه صفة (قوله فيكني
 جرى الماء على المتجسس بها) أي سلا به عليه ولو من غير فصل فاعل كالطمر وقوله ولو مرة
 واحدة أي لم يدر كانت الصلاة نجسة صلاة والعسل من الجنابة والبول سبع مرات
 فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل الله حتى جعلت الصلاة نجسا والعسل من الجنابة
 مرة وغسل البول مرة رواء أو بودا ودول يصفه والتلثة أفضل كما سبق ولو أوجب السكب
 في النار ثم صببت بماء نجس كفي جرى الماء على طاهرهاو يعني عن باطنها وكذلك لو وقع الحب
 في بول حتى انتفخ أو طبخ اللحم في بول فيكني جرى الماء على ظاهرهماو يعني عن باطنهما (قوله
 ثم استغنى المصنف عن الاوال) أي دون الاروات فلم يستغن منها شيئا وقول المحنثي لو قال من
 غسل الاوال للكان اولى وأحسن غير ظاهر لان المستغنى بول الصبي فليكن المستغنى منه الاوال

وكيفية غسل النجاسة
 ان كانت مشاهدة بالعين
 وهي المسماة بالعينية تكون
 بزوال عينها ومحاول زوال
 اوصافها من طم أو لون
 أو ريح فان بقي طم النجاسة
 ضر أو لون أو ريح عسر
 زواله لم يضر وان كانت
 النجاسة غير مشاهدة وهي
 المسماة بالحكمة فيكني
 جرى الماء على المتجسس بها
 ولو مرة واحدة ثم استغنى
 المصنف عن الاوال قوله

لاغسلها اذا المستقى يكون من جنس المستقى منه كما هو ظاهر (قوله الاول الصبي الخ)
البول قبل اكل الصبي قبل ثلثين والذى لم يأكل كل الطعام قبل ثلثين وقوله على جهة التغذي قصد
في القصد فيصدق حيث يتناول في كل الطعام أصلاً والذى تناوله على جهة التغذي كصنعه
بقر وقوده وتناوله السوفوف وقوده للاصلاح وبني قيد آخر وهو ان يكون دون الحولين يخرج
بالبول غيره كالغائط والدم والقيح والصبي غيره من الصبية والخشني والذى لم يأكل كل الطعام على
جهة التغذي من أكله للتغذي ولومروان عاد الى الامن ويقل الحولين ما بعدهما والاصل
في ذلك حديث الشيخين عن أم قيس انهما جابن لهما صغير لم يأكل الطعام فأجلس رسول الله
صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه فغاصلى الله عليه وسلم على ففضضه ولم يبعثه وخبر الترمذي
يفسر من بول الحار يدور برش من بول القمام وقبيل في حجره صلى الله عليه وسلم سنة اطفال
نظمه بعضهم بقوله

قديلاً في حجر النبي اطفال • حسن حسين ابن الزبير بالوا

كذا سليمان بن هشام • وابن أم قيس جاء في الخشام

ويؤخذ من الحديث السابق نيب حسن المعاشرة والبر والتواضع والرفق بالأطفال وغيرهم كما
في شرح مسلم (قوله أي لم يتناول ما كولا ولا مشروباً) أي غير اللبن ولحم مغلط ومعنى لم يتناول
ما كولا ولا مشروباً لم يتناول ما يتناول واحد منهم ما أشار الى أن المراد بالكل مطلق التناول الشامل
لتناول الماء كولا والمشروب وبالطعام ما يشرب الماء كولا والمشروب (قوله على جهة التغذي)
أي على جهة هي التغذي فالإضافة لليسان ومعنى التغذي التفتت ومنه الغذاء بمعنى الفتوت
(قوله فانه الخ) بيان لقاد الاستثناء وقوله أي بول الصبي تفسير للصبي ولا بد من تقدير مضاف
أي يحمله وأوصافه لأنه هو الذي يظهر برش الماء عليه لا نفس البول وقوله يظهر برش الماء عليه
أي بان برش عليه ما بهمه وبعمه بلا سلاسل فلا يكتفي الرش الذي لا يعمه ولا يغمره كما يقع من
كثير من العوام ولا يدمع الرش من زوال أو صفاته كبقية الحماصات وانما سكتوا عن ذلك لان
الغالب زوالها خلافاً للزكشي القائل بأن بقاء اللون والريح لا يضر ولا بد من عصر محل البول
أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تفصل بخلاف الرطوبة التي لا تفصل (قوله ولا يشترط في
الرش سلاسل الماء) لو قال بلا سلاسل كما تقدم كان أولى لان كلامهم وهم ان حقيقة الرش توجد
مع سلاسل الماء وليس كذلك اذ هو مع السلاسل غسل لاوش (قوله فان أكل الصبي الطعام
الخ) محترز قوله الذي لم يأكل الطعام على جهة التغذي وقوله غسل بوله أي مصابه وقوله قطعاً أي
جرزاً من غير خلاف (قوله وخرج بالصبي الصبية) والفرق بينهما ان بول الصبي لا يدمع بول
الصبية والاختلاف بجمعهما أو كثر من الاختلاف يجعلها تخفف فيه دونها أيضاً أصل خلقته من ماء
وطين وأصل خلقتهما من لحم ودم فان حواء خلقت من ضلع آدم القصري وإيضاً يلوغ الصبي
بمائع طاهر وهو المني فقط وبلوغها ذكاً وبمائع نجس وهو الحيض والخفق بم الحثي (قوله
في غسل من بولهما) أي الصبية والخشني (قوله ولا يشترط في غسل المتنجس الخ) كان
الأولى تأخير هذه العبارة عند قوله وأعلم ان غسالة الحماصة الخ (قوله ورود الماء عليه ان كان
قليلاً) ولذا قال في المنهج بشرط ورود ما قبل (قوله فان عكس) أي بان كان الماء موروداً

(الاول الصبي الذي لم يأكل
الطعام) أي لم يتناول
ما كولا ولا مشروباً على
جهة التغذي (فانه) أي بول
الصبي (يظهر برش الماء عليه)
ولا يشترط في الرش سلاسل
الماء فان أكل الصبي الطعام
على جهة التغذي غسلى
بوله قطعاً وخرج بالصبي
الصبية والخشني فيغسل من
بولهما ويشترط في غسل
المتنجس ورود الماء عليه
ان كان قليلاً فان عكس

وقوله لم يظهر أى لصفت الماء بسبب قلته مع كونه مورداً فليس له قوة أن يدفع عن نفسه
التنجس بخلاف ما إذا كان وارداً (قوله أما الكثير الخ) مقابل لقوله ان كان قليلاً وقوله
فلا فرق الخ أى بل يظهر الحمل على كل حال (قوله ولا يعنى عن شئ من التماسات) أى من
الاعتناء بالنجاسة (قوله الا اليسير الخ) أى الا ان كان من مغلط فلا يعنى عنه وخرج بما ليسير
الكثير فان كان من النجس نفسه ولم يكن بفعله ولم يحتلط بأجنبى ولم يجاوز محله عنى عنه
والافتلا والضايق في اليسير والكثير العرف (قوله من الدم والقحج) ومنهما الصديد
وما يخرج من البقايا والفمطل والجروح ودم البواغث ووزم الغباب وقوله يعنى عنهما
بيان لقاد الاستثناء (قوله في قوب أو بدن) أى ما لم يكن بفعله فان لم يلخ نفسه به لم يدفع عنه
ويحمل العقوبة عن شئ من التوب ان احتاج اليه ولو لتجمل وكان ملبوساً بخلاف ما لو لم يحتج اليه
وما لو قرشه وصلى عليه أو حمله وصلى به فلا يعنى عنه (قوله ونصح الصلاة معهما) أى مع الدم
والقحج اليسيرين (قوله والا ما الخ) اشار الشارع بتقدير الا الى أن قول المصنف وما الخ عطف
على اليسير فتكون الاسطحة عليه وقوله أى شئ بل يرتفع لما يجوز ان الحمل بالمطعم على
اليسير الجور على البدلية من شئ في قوله ولا يعنى عن شئ من التماسات لان الاستثناء من كلام
تام متنى والمختار فيه الاتباع ويجوز النصب على الاستثناء كما هو مقرر في محله (قوله لا نفس له
سائلة) أى لا دم له سائل بحيث لو شق عضو من الجسد لم يسل لها دم وسعى الدم قد لا ينفع في قوام النفس
بخلاف ما له نفس سائلة ولو تولد حيوان بين ما لا نفس له سائلة وما له نفس سائلة تسع ما له نفس
سائلة كما لو تولد بين طاهر ونجس فانه يتبع النجس كافي القاعدة (قوله كذاب وبخل) أى
وعقرب وزنبور وهو الدوروز وغ وهو البرص وقل وبرغوث لاشجوية وضفدع وفأرة (قوله
اذا وقع في الاناء) أى اذا وقع حساني الاناء الذي فيه ماء قليل أو مائع وكذلك اذا وقع ميتا
بشرط ان لا يطرحه طارح ولو غير عجزى لم يضره اذا طرحه الهواء لا يضر ولو طرحه حيا
لم يضر وان وصل ميتا فلا يضر الا ان طرح ميتا وصل كذلك (قوله ومات فيه) وكذا
لو وقع ميتا كاعلى (قوله فانه لا ينجسه) ولو صب ما هو فيه على غيره لم ينجسه أيضاً ولو صب
بصورة لم يضره يعنى من وقوعها عند ترعها بأصبع أو عود وان تكرروا عن وضع نحو زيت
على نحو حبن هو فيه لا لكل (قوله وفي بعض النسخ اذا مات في الاناء) أى بدون قوله وقع
فتشمل هذه النسخة ما لو طرحه طارح ومات فيه فانه لا يضر كالواقع بنفسه (قوله وأنهم
قوله وقع الخ) أى لان المسألة من قوله وقع انه وقع بنفسه ولذلك قال الشارع أى بنفسه وان
كان محتمل ان يقال وقع بنفسه أو بطرح طارح وفي هذا الاتهام نظر لان كلامه في وقوعه
قبل موته بدليل قوله ومات فيه والطرح فيه كالواقع بخلافه بعد الموت فبضر الطرح دون
الواقع كما تقدم فاشتبه على الشارع ما قبل الموت بما بعده فانتقل نظره (قوله في المانع)
المراد مما يشتمل الماء القليل أو هو مفهوم بالاولى (قوله ضر) غير مسلم فيه اذا طرحه حيا
كما هو مقتضى صنعه الشارع بخلاف ما اذا طرحه ميتا ووصل كذلك (قوله وهو) أى
ضر بذلك (قوله ولم يتعرض لهذه المسألة) أى التي هي ما لو طرحه ميتا لا نفس له في المانع (قوله
واذا كثرت الخ) أشار بذلك الى تقييد كلام المصنف فكأنه قال بشرط أن لا تغيره وقوله وغيرت

لم يظهر أما الكثير فلا فرق
بين كون المتنجس وارداً او
مورداً (ولا يعنى عن شئ
من التماسات الا اليسير من
الدم والقحج) يعنى عنهما في
قوب أو بدن ونصح الصلاة
معهما (ر) الا (ما) أى شئ
لا نفس له سائلة) كذاب
وبخل (اذا وقع في الاناء
ومات فيه فانه لا ينجسه)
وفي بعض النسخ اذا مات
في الاناء وأنهم قوله وقع
أى بنفسه أنه لو طرحه ميتا
نفس له سائلة في المانع ضر
وهو ما جزم به الرافعي في
النسخ الصغير ولم يتعرض
لهذه المسألة في الكبير واد
كثرت ميتة ما لا نفس له سائلة
وغيرت

ما وقعت فيه أي ولو تقديرها وقوله فخصته أي القدر شرط العفو وهو ان لا يشترط (قوله واذا
نشأت) أي تخطت ووجدت وقوله لم تخصه أي ما لم تخرج منه ثم طرح فيه بعد علمتها وما لم تقدر
كما قاله الشيخ عطية وان لم يجده في التقرير (قوله قطعاً) أي جوماً (قوله ويستثنى مع ما ذكر)
أي في قوله الا ليس من الدم والقيح والانس لسانه وقوله مسائل مذ كورة في المبسوطات
منها يسر شعر فخص من غير نحو كلب وكثرة في حق القصاص والراكب فعني عنه لشدة
الاحترار عنه ومنها روث حبل لم يغير الماء ولم يضعه فيه عبثاً ومنها ما لا يدركه الطرف المعتدل
بنفسه فعني عنه ولو أدركه حديد الصرا ومعتدلة بواسطة شمس ولو لم يدركه الطرف لكونه
مواضع اللون ما وقع عليه وكان بحيث لو قدر بخلافه أدركه لم ينف عنه ومنها غير ذلك (قوله
والحيوان **كله طاهر**) أي وكذا الجهاد كله طاهر الا المسكر والمراد بالحيوان ما له روح
والمراد بالجهد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منقصل عن حيوان وأصل
كل حيوان وهو الخي والعققة والخفزة تابع لمواضع طهارته ونجاسته وجزء الحيوان كجذبه
كذلك والمنفصل من الحيوان النخس نجس مطلقاً ومن الطاهر ان كان رشحاً كالعرق
والريق ونحوهما طاهر وأعماله استخفاف في الباطن نجس كالبول ثم ما استعمل اصلاح كالبول
من الماء كولد والادى وكالبض طاهر والحاصل ان جميع ما في الكون اما جاد او حيوان
او فضلات فالحيوان كله طاهر الا الكلب والنخزير وفرع كل منهما والجهد كله طاهر الا المسكر
والفضلات قد علت تفصيلها (قوله الا الكلب) أي ولو كلب صيد ويستثنى منه كلب اهل
الكهف فانه طاهر ويدخل الجنة وتوقف بعضهم في معنى طهارته هل أوجده الله طاهر او سلبه
النجاسة والظاهر الثاني ولا تدخل الملائكة بنتافيه كلب ولو تصور حراسة على العقد لا يطلق
الاحاديث ونحوه بعضهم بغير الكلب التحذير حراسة والمراد بالملائكة ملائكة يطوفون
بالرحمة لا الحفظه ونحوه **هل لازمهم في كل الاحوال** والمراد باليت المكان الذي يستقر فيه
الانسان سواء كان بيتاً او خيمة او غيره **هما (قوله والنخزير) بكسر الخاء (قوله وما تولد**
منهما) أي بان ترا كلب على خنزيرة او خنزير على كلبة فتولد منهما ولد فخصه صورتان (قوله
او من أحدهما مع حيوان طاهر) كأن ترا كلب او خنزير على شاة فتولد منهما ولداً او ترا
ذكر الصان على كلبة او خنزيرة فتولد منهما ولداً فخصه اربع صور وشمل كلامه المتولد بين كلب
وادى فان كان على صورة الكلب نجس وان كان على صورة الادى طاهر عند الرمي ونجس
مع وقوعه عند بدن بحرقه بل ولو اصاب ما يدخل المساجد ويخال الناس ولا نجسهم طهسه مع
رطوبة ولا نجس الماء القليل ولا المائع ويتولى الولايات كالقضاء وولاية النكاح وخالف الشيخ
الخطيب في ذلك وله حكم النص في الانكحة والنسرى والديعة والتوارث وجوز له ابن حجر
التمسرى ان خاف العنت والمتولين كلبين نجس ولو كان على صورة الادى والمتولين
آدميين طاهر ولو كان على صورة الكلب فاذا كان يخطو ويعقل فهل يكلف قال بعضهم يكلف
لان مناط التكليف العقل وهو موجود وكذا المتولد بين شاتين وهو على صورة الادى
اذا كان يخطو ويعقل ويجوز ذبحه واكله وان صار خطيباً واماماً ولذا قيل لنا خطيب من ذبح
ونزل كافي رسالة البرماوى المشهورة في المتولد (قوله وعارته تصدق الخ) أي لان قوله

ما وقعت فيه فخصته واذا
نشأت هذه المستثنى المائع
كذلك دخل رفا كلبه لم تجسه
قطعاً ويستثنى مع ما ذكرنا
مسائل مذ كورة في
المبسوطات سبق بعضها في
كتاب الطهارة (والحيوان
كله طاهر الا الكلب
والخنزير وما تولد منهما او من
احدهما) مع حيوان طاهر
وعبارته تصدق بطهارة
الدوا المتولد من النجاسة

والحيوان كله طاهر يشمل ما لو تخلق من النجاسة ولو من غلظة وقوله وهو كذلك أى فهو مسلم
 (قوله والميتة) تقدم فترى بها بأنها الزائلة للحياة بقدر كذا شرعية بأن لم يترك أصلاً أو ذكبت
 ذكبت شرعية كذبيحة الجوى (قوله إلا السمك) أى الامتنة السمك وأما السمك الجوى فهو
 داخل في الحيوان وقد تقدم الكلام عليه والمراد به كل ما لا يعيش إلا في البحر بحيث يكون
 عينه في البحر كعش مذبح ولوعلى صورة الكلب (قوله والجراد) أى والامتنة الجراد وأما
 الجراد الجوى فهو داخل في الحيوان كما مر في سابقه والجراد اسم جنس جى يقرق بينه وبين
 واحد ما تائه (قوله والآدى) أى والامتنة الآدى وأما الآدى الجوى فهو داخل في الحيوان
 كما سبق في نظيره ومثل الآدى الجن والمك بناء على أن الملائكة أجسام لها امتنة وهو
 الراجح وأما أن قلنا بأنها أشباح نورانية فتطهر بموتها فلا امتنة لها (قوله وفي بعض النسخ
 وابن آدم) أى يبدل والآدى وإذا كان القرع وهو ابن آدم طاهراً فالأسل وهو آدم طاهر
 بالاولى فأن دفع ما يقال لا تصيد هذه النسخة طهارة آدم على أنه يمكن جعل ابن آدم عبارة عن
 النوع الانساني فيشمل آدم (قوله أى ميتة كل منها) أشهد بذلك إلى تقدير مضاف في الثلاثة
 كما قدرناه فيما تقدم وقوله فأنما طاهراً تصريح بمقتضى الاستثناء والدليل على طهارة ميتة السمك
 والجراد حديث أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والحبال وعلى طهارة ميتة
 الآدى قوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم وأدخيتهم السمك بأن لا يحكم بنجاسته حياً وميتاً سواء
 المسلم وغيره وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان
 والمعنى انما اعتقاد المشركين كالتجسس في وجوب الاجتناب فلا ينافي طهارة ابدانهم ولهذا
 ربط النبي صلى الله عليه وسلم الامسقى المسجد وخبر الحاكم لا تجسسوا موتاكم فان المسلم لا نجس
 حياً ولا ميتاً جرى على الغالب (قوله ويفس الخ) شروع في بيان كيفية غسل النجاسة وقوله
 الاياه ليس بقيد بل مشبه الثوب والبدن ونحوهما وهل يخصصه بالذ كر التبرك بالحدوث
 وكذلك الولوغ ليس بقيد وتخصيصه بالذ كر (قوله من ولوغ الكلب الخ) الولوغ أخذ
 الماء بطرف اللسان وهو ليس بقيد كما علمت (قوله سبع مرات) منه وب على أنه مقول مطلق
 معين لعدد القسول وكونه سبع مرات امر تعبدى لا يعقل معناه (قوله بماء طهور) أى لا
 نجس ولا متنجس (قوله احداهن) أى احدى السبع ولو السابعة كما يبدل له رواية اخرها
 بالتراب والاولى أولى كما يبدل له رواية اولاه بالتراب واختار المصنف التعبير باحداهن للاشارة
 الى جواز في أى واحدة كما يبدل له رواية احداهن بالتراب وأما رواية وعقروه الثامنة بالتراب
 فثبته ان التراب يكون بمنزلة الثامنة مع كونه مع الماء في السابعة (قوله مصحوبة) وفي بعض
 النسخ مصحوب وهو غير مناسب لان المبتدأ مؤتمن بل المتناسب مصحوبة أى بمنزلة الأمان
 يقال المراد مصحوب الماء فيها وحصل كيفية المزج ان يمزج الماء بالتراب قبل وضعهما على
 الشيء المتنجس أو يوضع الماء أولاً ثم يمسح بالتراب أو بالعكس وهذه ثلاث كيفية فمن لم يكن
 في الحبل جرم النجاسة وكان جافاً كنى كل من الثلاث ولومع بقاء الاوصاف وان كان في الحبل
 جرم النجاسة لم يكن بغير واحد من الثلاث ولو زال الجرم فان كان الحبل رطباً كفى في كل من
 الاوليين ولا يكتفى بوضع التراب ولا تم اتباعه بالماء كذا في تقرير الشيخ عوض وارضاءه شيئاً

وهو كذلك (والميتة كلها
 نجسة إلا السمك والجراد
 والآدى) وفي بعض النسخ
 وابن آدم أى ميتة كل منها
 فأنما طاهراً (ويعمل الآياه
 من ولوغ الكلب والخنزير
 سبع مرات) بماء طهور
 (احداهن) مصحوبة

واستظهر بعضهم أنه يكفي حيث لا أوصاف لأن الواردة قوة يدل على ذلك ظاهر كلام الشيخ
 الخطيب ونقله عنهم عن الشيخ الحنفى (قوله بالتراب) أى ولو بالقوة فيعزى الطيب والطفل
 والرمال الناعم الذى يغشاها بكثاها والتراب المختلط بخودقنى حيث كدرا الماء وكذا
 المتنير نحو خل أن لم يغير طعم الماء ولونه أو ريحه وشيخ بالتراب غيره كالأسنان والصابون
 وقوة الطاهر وخرج به النجس والتنجيس والمستعمل فى النجس وغسل النجاسة المعلقة ولو غسل
 كلب داخل حمام مثلاً وانشرت النجاسة فى فوطه وحصره فغابت عن أصابته النجاسة فنجس
 وما لم يقين أصابته لها فظاهر لا لا تنجس بالكل ويظهر الجمل يمرور الماء عليه سبع مرات
 أحداهن يطفى لأنه يحصل به التزيب كأمز ويطين ولو الذى تنفصل من فعال داخله حيث
 لم يحكم بنجاسته ولو مضت مدة يحتمل فيها أنه مر عليه ذلك لم يحكم بنجاسته داخله مع بقائه الجمل
 على نجاسته كما قاله فى الهرة التى تنجس فها تم غابت واحتمل ورودها ماء كثير أتم ولست فى ماء
 قليل فإنه لا يتنجس مع الحكم مقامها على النجاسة (قوله ييم الحمل) المتنجس أى يعمه
 التراب بواسطة الماء (قوله فان كان المتنجس الخ) فإنه محذوف تقديره وان كان فى ماء
 را كدكنى فمر به سمع تكبيره بالطين فى واحدة ويحسب القهاب مرة والعود أى ولو لم
 يجره فواحدة (قوله عاذ كر) أى بولوع الكلب والخنزير ومثل الولوج غيره من سائر
 ما يتعلق بهما (قوله فى ماء جار كدر) أى كما النيل فى أيام زيادته وماء السيل المترب (قوله
 جريان) بكسر الجيم ومكون الراجح جرية كذلك (قوله بلا تغصير) أى لأنه كدر فكدورته
 كافية عن التزيب (قوله واذن المزل عن النجاسة الخ) هذا فى العى التى هى الجرم وأما
 الوصف فالمراد بالصب حسب سماء لا تقارض بينهما وقوله الاست مثلا أى أو أكثر ولو
 بألف فلا تنجس كلها المرة واحدة (قوله والارض الترابية) أى التى فيها تراب ولوس هوب
 الرميح وان كان متصباً على المعقود وقوله لا يجب التراب فيها أى لأنه لا معنى لتزيب التراب فهذا
 مستثنى من وجوب التزيب ولو اتقل منها شئ الى غيره هانك أن يد تطهير المستقل من الطيب
 لم يجب تنجيره وان أراد تطهير المستقل اليه وجب تنجيره يوم - هذا يدفع التماس فى كلامهم
 ولو تطهير من غلات غير الارض الترابية شئ الى نحو ثوب غسل المطاير اليه بقدر ما بقى من
 الفضلات فان كان من الاولى وجب غسله سناً وهكذا مع التزيب ان لم يكن قرب والا فلا
 تزيب فالوجه فى الثلاث كلها فى نحو طشت ثم تطاير منها شئ الى نحو ثوب وجب غسله سناً
 لاحتمال أن المطاير من الاولى فان لم يكن قرب فى الاولى وجب التزيب والا فلا (قوله
 ويغسل) أى الاناء على ما هو الظاهر من سياق المصنف وان كان الاناء ليس بقيد وان شئ
 المتنجس مطلقاً يقطع النظر عن الاناء (قوله من سائر) من السور وهو النجس فذلك قال
 الشارح أى باقى المراد بالباقي ما عدا النجاسة المعلقة والخففة (قوله مرة واحدة) أى حيث
 أزالته واصاف النجاسة فيصير بقاء العظم الان تغدو وكذلك بقاء اللون والريح يصعب بخلاف
 كل منهما مفرد لأنه يكفي فيه التعصير (قوله وفى بعض السحرة تأنى عليه) أى تم الحمل مع
 السيلان (قوله والثلاث) أى بلاناه لان المهدود مؤتمتع كونه محذوفاً والاولى حيث تزلز
 التام وان جار ثباتها كما فى بعض السحرة ولذا قال الشارح وفى بعض السحرة والتسخ والتلثة بالتسه

(التراب) الطهور ييم الحمل
 المتنجس فان كان المتنجس
 بماء كرفى ماء جار كدكنى
 مرور جميع جرات عليه
 بلا تغصير واذن المزل
 النجاسة الكلية لا يثبت
 مثلاً حيث كلها غسلة
 واحدة والارض الترابية
 لا يجب التراب فيها على
 الاصح (ويغسل من سائر)
 أى باقى النجاسات صر
 واحدة) وفى بعض السحرة
 مرة تأنى عليه والثلاث
 وفى بعض السحرة والثلاث
 بالاناء (افضل)

واعلم ان غسالة الجباسة
بعد طهارة اهل المغسول
طاهرة ان انفصلت غير
متعبة ولم يزد وزنها بعد
انفصالها عما كان بعد
اعتبار مقدار ما يتغير به
المغسول من الماء اذا
لم يبلغ ثلثين فان بلغها
فالشرط عدم التغيير ولا
فرق المصنف عما يظهر
بالفصل شرع فيما يظهر
بالاستحالة وهي انقلاب
الشيء من صفة الى صفة
اخرى فقال (واذا تخللت
الجرة) وهي المتخذة من ماء
الجرة محترمة كانت الجرة
أم لا ومعنى تخللت صارت
خلا وكانت صيرورتها خلا
(بنفسها طهرت) وكذا
لو تخللت بتقلها من شمس
الى ظلال وعكسه (وان لم
تقلل الجرة بنفسها بل
خللت بطرح شيء فيها

وظاهر كلامهم انه لا يسن التلث في غسل الجباسة المعلقة به صرح الرمي وغيره عملا
بقاعدة ان السكر لا يكبر كما ان المغر لا يصغر وقيل بين التلث فيها من اذقة ربع بعد السبع
وقيل بين اذقة سبعين بعدها وهذا ان القولان ضعيفان والمعتقد الاول (قوله واعلم ان غسالة
الجباسة الخ) ولما قال في المنهج وغسالة قليلة منفصلة بلا تغير ولا زيادة وتكون وقد ظهر اهل
طاهرة اه وقوله طاهرة أى في نفسها غير مطهر تفهيم مستعملة (قوله بعد اعتبار مقدار
ما يتغير به المغسول) أى وما يجتمع من الوسخ الطاهر فاذا كانت الغسالة قبل الفصل بها قد
دطل وكان مقدارا ما يتغير به المغسول من الماء قدرا وقيمة وما يجتمع من الوسخ نصف أو ثلث
وكانت بعد الفصل دطلا الا نصف أو قيمة صدق أنه لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما يتغير به
المغسول من الماء وما يجتمع من الوسخ الطاهر (قوله هذا اذا لم يبلغ ثلثين) أى محل اشتراك التلث
الشرط اذا لم يبلغ ثلثين وتقدم أنه بشرط حيقن وروى الماء (قوله فان بلغها) أى الثلثين
وقوله فالشرط عدم التغير أى دون بقية الشروط (قوله ولم يفرغ الخ) دخول على كلام
المصنف (قوله عما يظهر بالفصل) وهو المتبصر بشئ مما مر (قوله شرع فيما يظهر بالاستحالة)
أى كدم الظبية فانه يظهر باستحالة تمسكها بالجر فانه يظهر باستحالة خلا وهذا هو الذى تكلم
عليه المصنف هنا (قوله وهى) أى الاستحالة وقوله انقلاب الشئ أى كالجرة وقوله من صفة
أى كالجرة وقوله الى صفة اخرى أى كالثنية (قوله فقال) عطف على شرع (قوله واذا
تخللت الخ) وقد يصير العصور خلا من غير تغير فى ثلاث صور واحدة ان يصب فى الذن المعتق
بالخل فيقلب خلثا ثانياً ينها أن يصب عليه خل أكثر منه أو مساو له فيصير الجميع خلثا ثالثا ان
يخرج حبات الغنم من عناء قدمه ولا منه اللبن ويطين رأسه حتى يصير خلا (قوله الجرة)
اثبات التام فيها القليلة والا يصح ترك التام فتكون من الاقفاص المؤتممة معنى بغير تاحكوب
ودرج ويعرف تأنيها بعد الضمير عليها مؤتممة كأن يقال انجر أرقمتا (قوله وهى) أى لصة
وأما شرعا فالمراد بها كل مسكرو لو من نبيذ القمح أو القصب والعسل أو غيره هل يمسك كل مسكر
خمر وكل خمر حرام (قوله المتخذة من ماء الغنم) أى من عصيره وجبت خمر الضميرها العقل
أولاً لأنها تحمى أى تغطى (قوله محترمة كانت الجرة) هى التى عصرت لا بقصد الجرة بل بأن
عصرت بقصد التلثية أولاً بقصد شئ وقوله لا أى لم تكن محترمة وهى التى عصرت بقصد
الجرة فوجب اراقتهما حيث نزل الخل ويتغير الحكم بتغير القصد بعد هذا التفصيل فى التى
عصرها المسلم وأما التى عصرها الكافر فهى محترمة مطلقا (قوله ومعنى تخللت صارت خلا)
انما قال ذلك لأن ما كان على وزن تفلت يأتى لعمان آخر لا تناسب هنا ككلمات هندجعى
انفصل عنها الكلام (قوله وكانت صيرورتها خلا بنفسها) أى من غير مصاحبة عين فيها
(قوله طهرت) أى وظهرتها تباعها كما سذكره الشارح (قوله وكذا لو تخللت بتقلها الخ)
الاولى اخذ ذلك غاية بان يقول وان تفلت الخ لانه مما صدق كلام المصنف لما علمت من ان
معنى بنفسها من غير مصاحبة عين لها وانما عليه الشارح للتلث فيه هل هو حرام
أو مكروه والراجح الكراهة (قوله وان لم تغسل الجرة بنفسها الخ) مفهوم قوله بنفسها (قوله
بل خللت بطرح شئ فيها) الطرح ليس بقيد بل المدعى على مصاحبة عين لها حين تغسلها ولو من

غير طريح فلو نزع العيص منها قبل التظلل كان كانت طاهرة ولم يخلل منها شيء لم يضر والاضر
وان كانت نجسة لم تطهر وان نزع منها قبل تحللها لان النجس قبل التحميم فلا نجست
وقوع النجس فيه لم تطهر بعد ذلك ومن العين المضرة ما قارن من دنس فوقها يفسد عليها
فيعود عليها بالتحميم اذا تحللت ثم ان وضع حجر ووصل الى ما وصل اليه التلوث قبل تحللها
طهر بشرط أن يكون ذلك قبل جفاف الدن كما اعتمد البغوي قال الرمي وبه اتفق والاول
يضر فهو غسل وسكر وماء ورد لطيب وان نجس ما حدث وضع قبل التضر ويستثنى ما يشق الاحتراز
عنهم حبات يسيرة وبعض يزد (قوله لم تطهر) لتنجسها بالشيء الواقع فيها ان كان نجسا
ومرود عليها بالتحميم ان كان طاهرا لانه نجس منها قبل التظلل فيعود عليها بالتحميم بعينه
(قوله واذا ظهرت النجاسة) أي لكونها تحللت بنفسها وقوله طهرتم اتباعا لها أي لتلاي يعود
عليها بالتحميم فلا يكون لناخل متخذه غير طاهرا وصحت في ذلك بأنه كان يكفي أن يفي عنه
الضرورة لانه لا وجه لطهارة الدن فانه لا تورثه الاستحاضة كما لا يخفى

• (فصل في الحيض والنقاس والاستحاضة) • اى بيان تعريف كل من الثلاثة وبيان
قدرك من الحيض والنقاس والمدة التي تحيض فيها المرأة وبيان حكم الحيض ومنه
النقاس ولم يذ كر أحكام الاستحاضة وانما ذكر تعريفها والاصل في الحيض قوله تعالى
ويسألونك عن المغيض اى الحيض قل هو اذى وغيره المغيضين هذا هو كسبه الله على بنات آدم
وحاضن حواء يوم الثلاثاء وانما اخر هذا الفصل عما قبله لانه مختص بالنساء وما قبله مشترك بين
الرجال والنساء (قوله ويخرج من القرح) اى خروجا مبتدئا من القرح فن لا يندم او المراد
بالقرح الفصل فهو طريق القروح وقوله ثلاثة دماء اى فقط ولا يورد دم النفس الخارج قبل
التسع ودم الآيسة لان الاصع انه دم استحاضة فهو داخل في الثالث والكلام فيما يخرج من
القرح من الدماء فلا يشافى انه يخرج منه البول والمذى والودى ايضا (قوله دم الحيض)
اى دم هو الحيض فالاضافة للبيان لان الحيض دم مخصوص ويصح ان يكون من اضافة
المسمى للاسم وهكذا يقال فيما بعد (قوله فالحيض) اى اذا اردت بيان كل من الثلاثة فاقول
لث الحيض كذا والنقاس كذا والاستحاضة كذا فالقارعة في جواب شرط مقدور للحيض
عشرة اسماء تظلمها بعضهم في قوله

حيض نفاس داس طمت اعصار • ضحك عر الثمر الطمس ا بكار

واوصلها بعضهم خمسة عشر وتظلمها بعضهم في قوله

للبيض عشرة اسماء ونجسها • حيض مغيض محاض طمت ا بكار

طمس عر الثمر النمع ادى ضحك • درس داس نفاس قراء اعصار

وما قبله من ان كثرة الاسماء تدل على شرف المسمى امر اغلي وقد عمل على الخمسة كما هنا
(قوله هو) اى شرعا وما لفة فهو السيلان يقال حاض الوادى اذا سال ما و حاضت الشجرة
اذا سال صفها وقوله الدم هذا جنس يشمل الثلاثة دماء وقوله الخارج على سيل العصاة
قيد اقول يخرج الاستحاضة لانها الدم الخارج على سيل العصاة وقوله من غريب الولادة
قيد ثلث يخرج النقاس لانه الدم الخارج بسبب الولادة (قوله في س الحيض) كان الاولى

لم تطهر واذا ظهرت النجاسة
طهرتم اتباعا لها
• (فصل في الحيض
والنقاس والاستحاضة •
(ويخرج من القرح ثلاثة
دماء الحيض والنقاس
والاستحاضة فالحيض هو)
الدم الخارج في سن
الحيض

أن يقول في تسع سنين ما كثر لان قوله في سن الحيض موجب للدور حيث أخذ المعرف في
التعريف واحترز بذلك عن الدم الخبيث قبل التسع فانه دم فساد وهو داخل في الاستحاضة
(قوله وهو تسع سنين) أي تقرى بما لا يضرقص ما لا يسع حيضاً وطهر اوهي خرية نسبة الى
القمر أي الهلال والسنة القمرية ثلثمائة يوم وأربعة وخمسون يوماً وخمسة يوم وسدسه لان
كل ثلاثين سنة تزيد أحد عشر يوماً بسبب الكسوف فإذا قطعت على الثلاثين سنة شخص كل
سنة خمس يوم وسدسه لان ستة منها في خمسة وثلاثين نجسا والجلسة الباقية في ستة وثلاثين سجسا
فيخص كل سنة ثمن الثلاثين خمس يوم وسدسه وأما السنة الشمسية فهي ثلثمائة وخمسة
وستون يوماً وربع يوم الا بجزء من ثلثمائة جزء من اليوم والسنة العدديّة ثلثمائة يوم وستون يوماً
لا تزيد ولا تنقص (قوله من فرج المرأة) أي من عرق في أقصى رجليها ولو حامل لان الأصح
أن الحامل تحيض وتصلت المرأة الجنينة فحكمها حكم الأدمية في ذلك على الصحيح وأما غيرها
من الحيوانات فلا تحيض لها شعرا وما يرى لها من الدم فهو من الحيض الغفوي ولا يتعلق به
حكم الأنثى التعليق في نحو الطلاق والعق كان قال ان سال دم فرسي فزوي حتى طالق أو فعبدى
سحر والذي يحيض من الحيوانات أذ بيع قطعه بعضهم في قوله

أذ انبى يحض النساء • ضمح وخفاش لها دواء

وزيد عليها أربعة أخرى فصارت ثمانية وثلثمائة بعضهم في قوله

يحض من ذى الروح ضمح امرأة • وأزب وثاقفة وكلبة

خفاش الوزغة والجرف فقد • جانت غلبا وهذا المعقد

وزاد بعضهم أيضاً بنت وردان وهي المعروفة عند العامة بالجندب (قوله على سبيل العصة) أي
سبيل هو العصة فالأضافة للبيان وعلى تعليلية بمعنى اللام فكأنه قال لاجل العصة وقوله أي
لأنه لا يلازم من يقتضي ذلك وقوله بل العدة أي الطبيعة وخرج بذلك دم الاستحاضة فانه
يخرج من فرج المرأة لا على سبيل العصة بل العلة وقوله من غير سبب الولادة أي سبب هو الولادة
فالأضافة للبيان وخرج بذلك التماس فانه يخرج من فرج المرأة بسبب الولادة (قوله وقوله)
مبتداً أخبره ليس في أكثر نسخ المتن وقوله ولونه مبتداً وقد أخبر عنه بثلاثة أخبار على الصحيح
من جواز تعدد الخبر كما قال ابن مالك

وأخبروا بأثنين أو بأكثر • عن واحد كهم امرأة شعرا

(قوله أسود) كان الأولى أن يقول الأسود لان الأسود هو النسي المتصف بالأسود فاللون
ليس بأسود وإنما اللون هو الأسود ورد عليه ان لونه لا يتعصر في الأسود ويحاج بان المراد
اللون الأقوى والاصلي والحاصل ان الألوان خمسة اقواها الأسود ثم الحرة ثم الشقرة ثم
الصفرة ثم الكدرة وقبل الكدرة مقدمة على الصفرة بل هو الذي اعتمدته الشيخ عطية وان
الصفات غير الألوان اربعة الخنثى او الثقب او هما او التجرد عنهما فالأسود الخنثى اقوى من غير
الخنثى والمتن منه اقوى من غير الخنثى والخنثى المتن اقوى من الخنثى فقط او المتن فقط وكذا
وقال في بقية الألوان فان استوت الصفات كأسود وخنثى واجم فخنثى تقدم السابق منها لقوته
بالتقدم (قوله محتمل) بضم الميم وسكون الحاء وفتح التاء وكسر الدال أي شديد الحرارة

وهو تسع سنين فأكثر (من)
فرج المرأة على سبيل العصة
أي لا لعله بل العدة (من غير)
سبب الولادة) وقوله (ولونه)
أسود محتمل

ما خوذ من احتدام النار وهو اشتداد حره وهذا أولى من قول الشارح فقل عن العصاح
احتدم الدم اشتدت حرته حتى اسود لانه يقتضى تفسير الاحتدم بالاسود فيلزم تكرير مع ما قبله
ولا تكرار على الاول مع قوله لاذاع لان معنى لاذاع محرق أى موحج وقوله لاذاع بالذال المجبة
ثم العين المهمة لانها كان بغية الحيوان كالتأريه ولان بالذال المجبة والعين المهمة وما كان
بالحيوان ذى السم كالتحريق فهو لاذاع بالذال المهمة والعين المجبة ولم يرد احما لهما معنا
ولا اجها لهما كذلك وقد نظم ذلك سدي على الاجهورى بقوله

فلذع لى سم باهمال أول * وفي النار بالاهمال لثان فاعرفا
والاجها فى كل الاحمال فيهما * من المهمل المتروك حقا بلا خفا

وقد عرفت أن معنى لاذاع محرق أى موحج ومؤمل (قوله ليس فى اكثر نسخ المتن) اى بل فى أقلها
والاولى والى الحافى التايمن القصور وان اجيب عنه كما مر (قوله وفى العصاح الخ) غرضه
ينقل عبارة العصاح تفسير كل من محتم ولا على القلب والتشرب المرتب بقوله احتدم الدم
اشتدت حرته حتى اسود اشارة لتفسير محتم وقوله ولذع النار حتى احرقت اشارة
لتفسير لاذاع بالحرق والعصاح بفتح الصاد كايتمشهو وفى اللغة تأليف الجوهري وهو امام
جليل وسخطه بضرب به المثل كخط ابن مقفع ونحوه (قوله احتدم الدم اشتدت حرته حتى
اسود) اى الى ان اسود فيؤخذ منه أن الاحتدم بمعنى الاسود وقد عرفت ما قبله من التكرار
(قوله ولذعته النار الخ) من جهة كلام العصاح كما تقدمت اشارة اليه (قوله والنقاس)
يكسر النون سمى بذلك لانه يخرج عقب نفس غالبا ويقال فى فصله فست المرأة بضم النون
وقصها مع كسر القاف فيهما والضم اقصع وفى فعل الحيض نفس بالفتح لا غير على ما ذكره
المجموع وفى فتح المولى انه فى الحيض بالفتح والضم ومثله فى شرح مسلم وتقول أوصاح عن
الاصمى الوجهين فى كل من الحيض والنقاس وذلك غير واحد فتنه (قوله هو) اى
شرعا وما لفته فهو الولادة (قوله الدم) جنس فيشمل الدماء الثلاثة وقوله الخارج الخ فصل
يخرج كلام الحيض والاستحاضة (قوله عقب الولادة) اى بأن يكون قبل معنى خمسة
عشر يوما منها فهذا ضابط العقبة والا كان حياضا ولا نقاس لها لكن لو زل عليها الدم بعد
عشرة أيام منها مثلا كانت تلك العشرة من النقاس عدد الاحكام فيجب عليها الصلاة ونحوها
فيها كما قاله المبين واعقده الرملى وكان الاولى أن يقول عقب فراغ الرحم من الحمل ليخرج
به ما بين التوأمين ومثل الولادة القاء علقته وهى الدم القليل المستحصل من المني سميت بذلك
لانها تعلق بحالته ومضعفه وهى القطعة من اللحم المستصلحة من العلقه سميت بذلك لانها بقدر
ما يمتنع (قوله فالخارج مع الولد أو قبله الخ) تفريع على مفهوم قوله عقب الولادة وقوله
لا يسمى نقاسا اى بل هو دم فسادان لم يحصل بخص قبله والافه وحض بتأثير اى ان الحمل
تخص وهو الاصم (قوله وزيادة الباقى عقب) اى بأن يقال عقب وقوله لفته لآى دارة
وقوله والاكثر سدنها وهو الاصم (قوله والاستحاضة) هى لفة السيلان وشرا عما ذكره
المصنف وقوله أى دمها لاحياها لانه اى الدم (قوله الخارج) اى من عرق فى أذن جسم
المرأة يقال له العاقل بالذال المجبة وباللام على المشهور وحكى ابن مبيد العاقل بالذال المهمة

لذاع) ليس فى أكثر نسخ
المتن وفى العصاح احتدم الدم
اشتدت حرته حتى اسود
ولذع النار حتى احرقت
(والنقاس هو الدم الخارج
عقب الولادة) فالخارج
مع الولد أو قبله لا يسمى
نقاسا وزيادة الباقى عقب
لفته قليلة والاكثر سدنها
(والاستحاضة) أى دمها
(هو الدم الخارج)

مع الايام وفي الصحاح بحجة واداء (قوله في غير ايام الحيض) أى كأن يكون أقل من يوم و ليلة أو يكون مجاوزا للنمسة عشر يوما وقوله والنفس أى وفي غير ايام النفس بأن يكون مجاوزا لستين يوما ولا يتصور ان يكون ناقصا عن أقل النفس لأن ما وجد منه يكون نقاسا وان قل وشمل قوله في غير ايام الحيض والنفس ما تراه الصغيرة والايسة فهو استحاضة ولا يتبع الاستحاضة الصلاة والصوم وغيرهما مما يمنع الحيض لأنه حدث دائم فتغسل المستحاضة فريحتها فتشوهه وتقصعه فتشوبها بعد دخول وقت الصلاة بعد ما ذكره تبارك بالصلاة تقايلا للسلطان فلو انخرت فان كان لمصلحة الصلاة كستر عورة واستطاب جماعة لم يضر لانها لا تعد بذلك مقصورة وان كان لغیر مصلحة الصلاة فترقبه الوضوء والاحتياط ويجب الوضوء عليها لكل فرض ولو مندورا كالتيهم وكذا يجب عليه الكل فرض تحييد العمل والحشو والعصب قاسا على تحييد الوضوء ولو انقطع دمها قبل الصلاة حكمتا بطلان طهرها ظاهر انما ان طال زمن الانقطاع بحيث يسع الوضوء والصلاة استمر الحكم بالبطلان ويجب ازالة ما على الفرح من الدم والوضوء وان لم يطل بان عاد الدم عن قرب تبين عدم بطلان طهرها لانكم بالبطالان كان منفا على الطاهر لان المتبادر من انقطاع الدم عدم عوده فلما تبين خلافه حكمتا بعدمه (قوله وأقل الحيض المخرج) اعترض بأن أقل افعال التفضيل وهو بعض ما يضاف اليه وهو مضاف هنا الى الحيض ومعه الدم وهو يشبه أى ذات لا معنى فيكون أقل جنة أيضا لأنه بعض الحيض الذى هو جنة فكيف يصح الاخبار عنه بقوله يوم و ليلة مع أنه اسم زمان ولا يخبر باسم الزمان عن الجنة وأوجب بابه على تقدير مضاف أى وأقل زمن الحيض المخرج كما أشار إليه الشارح بقوله زنا فهو غير محمول عن المضاف فصار افعال التفضيل مضافا للزمن فيكون زمنا لأنه بعض ما يضاف اليه كما تقدم وحديثه فيكون في كلام المصنف الاخبار بالزمان عن الزمان وهكذا يقال في انقضاء (قوله زنا) قد عرفت أنه غير محمول عن المضاف وان دفع بتقديره الاعتراض المتقدم (قوله يوم و ليلة) سواء تقدمت الليلة على اليوم او تأخرت عنه وأما خبر أقل الحيض ثلاثة أيام واكثره عشرة أيام فضعيف كافي المجموع ولو اطردت عادة امرأتها بانها تحيض أقل من يوم و ليلة أو أكثر من خمسة عشر يوما لم يتبع ذلك على الأصح لان بحث الأولين أتم واحتمال عرض دم فساد للمرأة اقرب من خرق العادة المستقرة (قوله أى مقدار ذلك) أى قدوا المذكور من اليوم والليله وانما قصر الشارح كلام المصنف بذلك لبشعل ما لو طرأ الدم في أثناء اليوم الى منزله وفي أثناء الليلة فكذلك فيكون هناك تلقين في اليوم او الليلة فاندفع ما يقال كلام المصنف لا يظهر الا اذا نزل الدم مع القيح والغروب حتى يتم قوله يوم و ليلة وقول الحنفى بعدد قوله لبشعل ما لو طرأ في أثناء يوم و ليلة وما لو وجد ذلك المقدار فى أكثر من يوم و ليلة ينافيه قول الشارح على الاتصال لأن شرط الاتصال انما هو في الأقل وحده وما لا يقل الاثنى مع غيره فليس فيه اتصال بل يفصله فقام بيان ترى وقدما ووقتا تقام وهو حيض بتمامه بشرط ان لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم يتم نقص الدم عن أقل الحيض وهذا يسمى قول السجدة لا تاحسبنا الحكم بالحيض على التقا ايضا وجعلنا الكل حيضا وهو المعتقد وقبل ان النفا طهر لان الدم اذا كان حيضا كان النفا طهرا وهذا يسمى قول الأقط لانا قطعنا اوقات النفا وجعلنا طهرا

في غير ايام الحيض والنفس
اعلى سبيل العصة (واقل
الحيض) زنا (يوم و ليلة)
أى مقدار ذلك

والحاصل ان الاقل له صورتان الاولى ان يكون وحده وهتدهى القدر شرطها الاتصال
 والثانية ان يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها (قوله وهو) اى مقدار ذلك اعنى اليوم واليلة
 وقوله أربع وعشرون ساعة اى ذلكية وهى خمس عشر درجة (قوله على الاتصال) اى مع
 اتصال الدم وانما قيل بذلك لانه لا يتصور الاقل وحده الامع الاتصال اذ لو تخله نفاه فالكل
 حيض اذ اليجاز وخمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن اقل الحيض على قول السحب وهو
 المقد كامر (قوله المعتاد فى الحيض) اى يبحث بكون لو وضعت قطنة ونحوها لتولدت فلا
 يشترط نزولها بشدة قد انما حتى يوجد الاتصال (قوله واكثر خمسة عشر يوما) اى وان
 لم تنصل الدماء وقوله بلباها اى مع لبها مساواة تقيمت أو تأخرت أو تلتقت (قوله فان زاد
 عليها فهو استحاضة) اى ذلك الزائد من استحاضة وتسمى المرأة التى زاد دمها على الخمسة عشر
 مستحاضة وهو ما سبعة لانها ما مستداً بغيره أو مستداً بغيره ما مع زيادة غيرته أو مع زيادة
 غيرته اذ كره لعادتها قدر او وقتا او باسبغها قدر او وقتا او ذا كره للقدردون الوقت أو
 بالعكس وتسمى التاسعة له اذ تم قدر او وقتا او قدر الاوقات او بالعكس المتغيرة لغيرها فى امرها
 والمغيرة بصيغة اسم الفاعل لانها حيرت النفس فى امرها وبصيغة اسم المفعول لان النفس
 حيرها فى امرها الصورة الاولى هى المدة اى اول ما يتبدأها الدم الميزة وهى التى ترى قويا
 وضعيفا كالاسود والاحمر الضعيف وان طال استحاضة والقوى حيض بشرط ان لا ينقص
 القوى عن اقل الحيض وان لا يبعثا كثره وان لا ينقص الضعيف عن اقل الطهر وان يكون
 ولا بان يكون خمسة عشر يوما فاما كثرته فانه نقص القوى عن اقل الحيض او عجز
 اكثره او نقص الضعيف عن اقل الطهر او لم يكن ولاه كالأوراث وما اسود يوما واحدا
 فهى فاقدة شرط من شروط التميز وساقى حكمها * الصورة الثانية هى المدة اى اول
 ما يتبدأها الدم كما تقدم غير الميزة وهى التى تراه بصفة واحدة ومثلها الميزة التى تفقد شرطها
 من شروط التميز فبعضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون ان عرفت وقت ابتداء الدم والا
 فبصورة وساقى حكمها * الصورة الثالثة هى المعتادة وهى التى سبق لها حيض وطهر الميزة
 وهى التى ترى قويا وضعيفا كما تقدم فيحكم لها بتفسير لاعادة مخالفة ان لم يتخلل بينهما اقل
 الطهر ولو كانت عادت خمسة من اول الشهر وبقيته طهر لما رل عليها الدم واسقررات عشرة
 اسود من اول الشهر وبقيته اجر كان حيفها العشرة لا الخمسة فقط لان التميز اقوى من العادة
 لانه علامة فى الدم وهى علامة فى صاحبته ولو كانت العادة غير مخالفة للقيز كالجو كانت عادت
 خمسة ايام من اول الشهر فغا التميز كذلك حكم لها بهما معا ولو يتخلل بينهما اقل طهر كان ذات
 بعد خمسة عشر من ضعفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقدر العادة حيض المعتادة وقدر التميز حيض
 آخر للقيز * الصورة الرابعة هى المعتادة بان سبق لها حيض وطهر كما مر غير الميزة بان تراه
 بصفة كما مر ايضا اذ كره لعادتها قدر او وقتا فقدر اليها قدر او وقتا ولو حاضت فى شهر خمسة ايام
 من اوله مثلا لم استحضت فحيفها هو الخمسة من اول الشهر وطهرها بقية الشهر علام عادت
 وان لم تسكر ولان العادة تثبت بمرقن لم تختلف فان اختلفت فلا تثبت بغيره * الصورة الخامسة
 هى المعتادة غير الميزة بالسبب اى عادت قدر او وقتا بان سبق لها حيض وطهر ولم تلم عادت

وهو اربع وعشرون ساعة
 على الاتصال المعتاد فى
 الحيض (واكثر خمسة
 عشر يوما) بلباها فان
 زاد عليها فهو استحاضة

قدرا وقتا قيس كائن في احكام كرمه المتع بها والقراءة في غير الصلاة احتسابا لان كل زمن يمر عليها يحتمل الحيض وكذا في احكام كالصلاة والصوم احتسابا لان كل زمن يمر عليها يحتمل الطهر وتقتل لكل فرض في وقته لاحتمال الانقطاع حيث ان جهلت وقت انقطاع الدم فان علمته كان عرفته انه كان يتقطع عند الغروب ولا يلزمها الفصل الا عند الغروب وتوضا لباقي القرائن لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما علمه وتوضا ان شهر احكام لا يثبت عليها يومان لاحتمال ان يطرا عليها الحيض في اثناء اليوم الاول مع احتمال كونها نحيضا اكثر الحيض فيرتفع على هذا الاحتمال يوم السادس عشر فيصبح لها اربعة عشر من كل الشهر ينقض ثمانية وعشرين يوما فيبقى عليها يومان مقصوم لهما من ثمانية عشر ثلاثة اولها وثلاثة آخرها فيحصلان الصورة السادسة هي اذا كررت بعدتها قدرا لا وقتا كان تقول كان حيض خمسة في العشر الاول من الشهر لا علم ابتداءها واعلم ان في اليوم الاول طاهر يمين فالسادس حيض يمين والاو طهر يمين كالعشرين الاخيرين والثاني الى آخر الخامس يحتمل للحيض والطهر دون الانقطاع والسابع الى آخر العاشر يحتمل للحيض والطهر والانقطاع فليقتن من حيض وطهر حكمه وهي في المحتمل كخاتمة لهما فيما مر ومع ما علم انه لا يلزمها الفصل الا عند احتمال الانقطاع ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه وما لا يحتمل فيه ضام مشكوكا فيه . الصورة السابعة هي اذا كررت بعدتها وقتا لا قدرا كان تقول كان حيض يتدفق في اول الشهر ولا علم قدومه فيوم وليله منه حيض يمين ونصفه الثاني طهر يمين وما بين ذلك يحتمل للحيض والطهر والانقطاع فليقتن من حيض وطهر حكمه وهي في المحتمل كخاتمة لهما كما مر في التي قبلها (قوله وغالبه ست اوسبع) أي من الايام بلهايا وانما حذف التام من العدد لحذف المعدود فيجوز اثبات التام وحذفها وان كان اثباتها اولى فلا حاشية امر اربعة ايام او ثلاثة او غانية او عشرة تمسك لا يمكن من الاقل ولا من الاكثر ولا من الغالب كما قررنا في بعضهم (قوله والمعتد في ذلك الاستقراء) اي المعقول عليه في كون الاقل كذا والاكثر كذا والغالب كذا التبع والفحص من الامام الشافعي رضي الله عنه لتساء العرب ومعلوم انه لم يسمع نساء العالمين حتى يكون استقراء تاما بل ولانساء زمانه كلهن بل تتبع بعضهن حتى غلب على ظنه عموم الحكم فهو استقراء ناقص وهو انما يفيد الظن فهو دليل ظني بخلاف الاستقراء التام كما لو تتبعنا افراد الحيوان كلها فوجدناه يموت فانه يقيد القطع فهو دليل قطعي وبهذا ظهر لك ما في كلام المحققين تعالى لقلوبهم من كون ما هنا استقراء تاما هو سبق قلم كما هو ظاهر بل في المصنف من المتطوع (قوله واقل النكاح) اي زمانا يديل قوله لحظة لانها اسم للزمن اليسير وفي عبارة حجة اي دفعة من الدم وهي لا تكون الا في اللحظة وفي رواية لا حد لا قاي لا يتقدر بقدر بل ما وجد منه عقب الولادة يكون نقاسا ولو قيل لا ولا يوجد اقل من حجة فتؤدى عبارات الثلاث واحدا واختار المصنف الاول لتأنيده لقوله واكثره ستون يوما وغالبه اربعون يوما في اعتبار الزمان في الجميع (قوله وايد بها) أي باللحظة وقوله زمن يسير أي بقدر ما يلحق (قوله وابتداء النكاح من انفصال الولد) أي من انفصاله لا من زمن خروج الدم اذا تأنخر وجبه من انفصال الولد لكن بشرط أن يكون

(وقال به ست اوسبع)
والمعتد في ذلك الاستقراء
(واقل النكاح لحظة)
وايد بها زمن يسير
وابتداء النكاح من انفصال
الولد

حروح الدم قبل مضي خمسة عشر يوما منها فمن القاسم ينقص القاسم عدد الاستحالة
 المحققان كان يعلم مضي خمسة عشر يوما فأكثر فهو حيض ولا تقاس له أصلا على الأصح
 في المجموع كما مر (قوله) أو أكثر من يومين أي بلبا لها سواء تقيمت أو تأخرت أو تفتت وقد
 أبدى أبو سهل الصواب كما معنى لطيفاً فيكون أكثر القاسم ستين يوماً وهو أن الدم يجمع
 في الرحم مدة تخلق الحمل وقبل تنقيح الروح فيه أربعين يوماً فلهذا علة ثم مثلها علة ثم مثلها ماضية
 فذلك أربعة أشهر وأكثرا لحض خمسة عشر يوماً في كل شهر فالحمل ستون يوماً ولا يحضر ذلك
 الدم إلا بعد فراغ الرحم من الحمل فذلك كان أكثر النفاس ستين يوماً وأما بعد تنقيح الروح فيه
 فيقتضى بالدم سرته لأن فيه لا ينفتح مادام في بطن أمه كما قيل لا يجمع في الرحم دم من حين
 تنقيح الروح فيه وأنت خبير بأن ذلك لا يظهر إلا بالنسبة لمن كان حاضماً خمسة عشر يوماً
 إلا أنها حكمة لا يلزم إيرادها (قوله وغالبه أربعون يوماً) أي بلبا لها كما مر في تقريره (قوله)
 والمعد في ذلك الاستقراء أي المعول عليه في الأقل والأكثر والغالب التسع لئلا العرب
 من الامام الشافعي رضي الله عنه كما مر (قوله أيضاً) أي كأنه المعد فيقاس (قوله) وأقل
 الطهر (الخ) لما ذكر أقل الحيض والنفاس وأكثرهما وغالبهما استطرفد كما قلنا الطهر (قوله)
 الفاصل بين الحيضين) تبدل بدنه وقد أخذ الشارع محترزه (قوله خمسة عشر يوماً) أي
 بلبا لها وإنما كان أقل الطهر خمسة عشر يوماً لأن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً والله تعالى
 لا يصلح من حيض وطهر فزمن أن يكون أقل الطهر خمسة عشر يوماً (قوله) وأكثر نصف بقوله
 بين الحيضين) أي لأنه قد كما مر وقوله عن الفاصل بين حيض ونفاس أي أو بين نفاسين كان
 ارتكبت الحُرمة ووطئ مع النفاس عقب الولادة فحملت ومضى أكثر النفاس وطهرت ثم بعد
 يوم مثلاً ألت علة ونزل القاس بعد ما فهدا طهر بين نفاسين وهو أقل من خمسة عشر يوماً
 (قوله) إذا قلنا بالاصح أن الحمل تخص أي وهو المعقد وهذا تقيد لقوله بين حيض ونفاس
 لكن لا حاجة لهذا التقيد إذا تقدم الحيض على النفاس بأن حاضت وهي حامل وانقطع
 الدم ثم بعد يوم مثلاً ولدت ونزل النفاس فهذه الطهر بين حيض ونفاس وهو أقل من خمسة
 عشر يوماً مع تقدم الحيض على النفاس إن قلنا بأن الحمل تخص وأما إذا تقدم النفاس على
 الحيض فلا وجه لهذا التقيد فيه بأن نقست أكثر النفاس ثم طهرت يوماً مثلاً ثم حاضت فهذا
 طهر بين حيض ونفاس مع تقدم النفاس على الحيض فالخامس أن الفاصل بين حيض ونفاس
 صادق بصورتين أن تقدم الحيض على النفاس وأن يتقدم النفاس على الحيض والتقيد بقوله
 إذا قلنا إلخ أحاطوا بالله لا لا في فقط (قوله) فإنه يجوز أن يكون دون خمسة عشر يوماً بل
 يجوز أن لا يصلح بينهما فاصل فينصل أحدهما بالآخر (قوله) ولا حدلاً (كثرة) أي بالاجتماع
 ولا يتقدر بقدر (قوله أي الطهر) أي لا يتيسر كونه بين الحمتين بل مطلقاً لا الضمير عائداً على
 مطلق الطهر (قوله) فتفتتكت المراءة دهرها بلا حيض أي كسدت تنافطعها عليها السلام
 وحكمت عدم فوات زمن عليها بلا مادة ولذا لم يثبت بالهرأ وقبل أنها ولدت وقت العروب
 ونزل عليها النفاس محجة ثم طهرت وصات (قوله) ما عتاب الطهر (الخ) بمقابل لحدوف تقديره
 أما أقل الطهر فقد عرقه وأما عتاب الطهر (الخ) (قوله) فيه تميز بعاب (الحيض) أي فيكون

(أو) أكثر من يومين أو ما
 أربعون يوماً) والمعد في
 ذلك الاستقراء أيضاً (وأقل
 الطهر) الفاصل بين
 الحيضين خمسة عشر يوماً
 وأكثر من نصف بقوله بين
 الحيضين عن الفاصل بين
 حيض ونفاس إذا قلنا
 بالاصح أن الحمل تخص
 فإنه يجوز أن يكون دون
 خمسة عشر يوماً (ولاحد
 لا كثره) أي الطهر
 فقد عتكت المراءة دهرها بلا
 حيض ما عتاب الطهر فيه
 يغالى الحيض

هو الذي بعد غالب الحيض وقد تقدم أنه ست أو سبع وذلك قال فان كان الحيض ستا فالطهر
 أربع وعشرون وان كان الحيض سبعا فالطهر ثلثة وعشرون فقال غالب الطهر اما أربعة
 وعشرون أو ثلثة وعشرون وهذا ظاهر ان كان الشهر كاملا فان نقص يوما فلا يكون الطهر
 ما ذكر (قوله وأقل زمن قصص فيه) أي بعده ولم يتعرضوا البيان غالب من الحيض ويؤخذ
 من كلامه في الرد العلب أن غالبه عشرون سنة فاتهم قالوا اذا بلغت الحائض عشرة
 سنة ولم تحض فاته عيب تركه ولا حذلا كعرق من الحيض لموازاة ان الحيض المرأة اصلا
 كما مر (قوله المرأة) أي الاتي وقوله وفي بعض النسخ الحائض أي الشابة عيب ذلك لكثرة
 جرمها في قضاء حيوانها وليس المراد بها الامة (قوله تسع سنين) بالرفع على أنه خبر اقل
 لا بالنصب على أنه طرف لتلازم ان الدم الخارج فيها ولو قبل تمامها بسبع حضا وطهرها
 حيض وهو غاسد ولا فرق بين البلاد الباردة والساكنة قال الامام الشافعي ونفى الله عنه أن يجعل
 من محض من النساء حيض فاستهامة حيض لتسع سنين والمراد تسع سنين تقريرا لا لتحديد
 كما اشار اليه الشارح بقوله فلوراته قبل تمام التسع الخ (قوله قريه) أي هلاله وقد فهم
 منها (قوله فلوراته قبل تمام التسع الخ) فخرج على مفهوم قوله تسع سنين وأشار بذلك
 الى أن فيه تضييلا وهذا هو معنى التقريب (قوله بزمن يضيق عن حيض وطهر) أي بان
 مكان اقل من ستة عشر يوما ولو بلفظة فهو لا يصح حضا او طهرا (قوله فهو) أي الدم
 المرق في ذلك وقوله حيض أي لانه في سنه التقريب (قوله والا فلا) أي وان لم يضق عن
 حيض وطهر بان كان ستة عشر يوما كافر فلا يكون المرق في ذلك حضا فلوراته أياما بعضها
 قبل زمن الاسكان وبعضها فيه كان راته والباقي غائبة عشر يوما واستقر الى ان بقي عشرة أيام
 جعل الاول استحضارة والثاني حضا ان وجدت شروطة (قوله واقل الحمل) أي واقل زوجه
 كما اشار اليه الشارح بقوله رمنا كما تقدم فطير (قوله ستة اشهر) أي عديدة كما قاله القسطنطيني
 والاشهر جمع شهر ما اخو من الشهرة وهي الطهر والشهرة وطهره وقوله ولحظة ان أي لحظة
 للوطم ولحظة للوضع من امكان اجتماعهما بعد عقد النكاح (قوله وكثره) أي أكثر زوجه
 كما اشار اليه الشارح بقوله رمنا كما سبق فطيره وقوله أربع سنين أي كما خبر بوقوعه نفسه
 الامام الشافعي وكذا الامام مالك وحكي عنه ايضا انه قال بارتا امرأه صدق وزوجها رجل
 صدق حلت ثلاثة ابلن في اثني عشر سنة يحصل كل بلن اربع سنين وقد روى هذا عن غير
 تلك المرأة ايضا (قوله وغالبه) أي غالب زوجه كما مر وقوله تسعة اشهر أي عديدة (قوله
 والمعتق في ذلك الجود) أي الم قول عليه في الاقل والاكثر والغالب وجود النساء كذلك بعد
 التسبع فلا اعتراض عليه في التعبير بالوجود لانه مترتب على الاستقراء فكأنه عبر به (قوله
 ويحرم الخ) هذا شروع في احكام الحيض ومثله النكاح فحكمه حكم الحيض مطلقا الا في شئين
 الاول ان الحيض يحصل به البلوغ والنكاح لا يحصل به لحصوله قبله بالانزال الذي حلت
 منه المرأة الثاني ان الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنكاح لحصولهما قبله
 بغير الولادة واعلم ان الصلاة ونحوها من المفاض كبيرة بل يغني كما قاله ابن قاسم انها لم تكن
 استحللت شيئا من ذلك كقرت ويجب على المرأة أن تعلم ما تحتاج اليه من احكام الحيض والنكاح

فان كان الحيض ستا
 فالطهر اربع وعشرون
 يوما وكان الحيض سبعا
 فالطهر ثلثة وعشرون يوما
 (واقل زمن تحيض فيه
 المرأة) وفي بعض النسخ
 المباركة (تسع سنين) كقوله
 فلوراته قبل تمام التسع
 بزمن يضيق عن حيض
 وطهر فهو حيض والا فلا
 (واقل الحمل) رمنا (سنة
 اشهر) ولحظة ان (وا كثره)
 رمنا (اربع سنين وغالبه
 تسعة اشهر) والمعتق في
 ذلك الجود (ويحرم

والاستحاضة فان كان زوجها عالماً لم يعلمها والا فله الخروج لسؤال العلم بل يجب عليها
 وليس له منعه الا ان يسأل هو ويخبرها فتستحي بذلك وليس لها الخروج بالسر ذكره وقيل خير
 البراءة (قوله بالحض) ومنه النفاس وفي بعض النسخ ويحرم بالحض والنفاس وهي ظاهرة
 والباطنة أي ويحرم بمسببه ولو باقية في زمنه أو بعد انقطاعه الى الطهر نعم يحرم الصوم
 والطلاق والطهر بعد الانقطاع وان كانت تحرم قبله فيحرم عليها قبله الطهر بقصد التعبد
 مع علمها بالحرمة لتلاصها فان كان بقصد التغطية كغسل الحج لم يمنع (قوله غنية أشياء)
 العدد لا مقهور له بل باعتبار ما ذكره هنا لا يحرم به أيضاً الطهر والطلاق كعلمه بغيره ولكن
 يحرم به كغيره يسمى حدثاً كبريولكون الجنابة يحرم بها أقل مما يحرم بالحض وأكثرها
 يحرم بالحدث الأصغر تسمى حدثاً أوسطاً ويكون ناقضاً للصوم يحرم به أقل من ذلك يسمى حدثاً
 أصغرو على هذا فليعدن ثلاثة أقسام اكبر وأوسط وأصغر وبعضهم يدخل الجنابة في الأكبر
 فيجعل الحدث قسمين فقط اكبر وأصغر (قوله وفي بعض النسخ ويحرم على الحائض) أي وعلى
 النساء أيضاً كاعتلته بغيره وهذه القصة هي المناسبة لقوله بعد ويحرم على الحب كذا ويحرم
 على الحدث كذا (قوله أحدها) أي احداً الثانية (قوله الصلاة) ولا يلزمها قضاء ما فلو قضتها
 كره وتعتقد فلا مطلقاً لأواب فيه على العقد خلافاً للطبيب وفارقت الصوم حيث يجب قضاؤه
 شكرها كثيراً فيشق قضاؤها ولا كذلك الصوم فلا يشق قضاؤه ولذلك قالت عائشة رضي الله
 عنها: كانوا يرضوا الصوم ولا يؤمر بقضاء الصلاة (قوله فرضاً) أي عينا أو كفاً ثانياً دخلت
 صلاة الجنابة (قوله وكذا صعدة التلاوة) أي صعدة سبها التلاوة وبعض القراءات لا تضاف من
 إضافة المسبب الى السبب وقوله والشكر أي وسجدة الشكر أي سجدة هي الشكر فلا إضافة
 ثانية (قوله والثاني الصوم) فتي نوت الصوم حرم عليها وأما إذا لم تنو وتعت نفسها الطعام
 والشرب فلا يحرم عليها لأنه لا يسمى صوماً ويحرمه عليها معقول المعنى خلافاً للإمام لأن خروج
 الدم مذهب للبدن والصوم كذلك فالوصامات معه لا يجتمع عليها مضيقان والشارع ناظر لصحة
 الإيدان ما أمكن ويجب عليها قضاء ما هو جديد لأنهم يؤمر به حالة الحيض كيف وهي متنوعة
 منه والمتع لا يجامع الأمر من جهة واحدة فلا ينافي أنه يجامع من جهتين مختلفتين كالصلاة
 في أرض منصوبة (قوله فرضاً أو قلاً) تعميم في الصوم (قوله والثالث قراءة القرآن)
 أي بأن تنطق وتسمع نفسها حيث كانت معدلة السمع ولا مانع فلما جرت القرآن على قلبها
 أو نظرت في المصحف أو حرك لسانها وهست همساً بحيث لا تسمع نفسها لم يحرم ذلك ليس
 بقراءة نعم إشارة إلى آخره كالنطق كما قاله القاضي في فتاويه قال ابن قاسم وقد نزع فيه ولا بد
 أن يفهمها كل أحد والا فلا يحرم ويحل الحرمة ان قدمت القراءة ولمع غيرها فان قصدت
 الذكر أو أطلعت لم يحرم لأنه لا يسمى قرأاً ما عدا الصارف لكونها حادثة لا بالانحصار هو ما عدا
 عدم الصارف فيسمى قرأاً ولو بلا قصد ولا نطق في التتميل المذكرين ما وجد تعلقه في غير
 القرآن كقوله عند الركب سبحان الذي مضى لنا هذا وما كاله مقرباً أي مطبقين وعند المصيبة
 ألقاه وباليه راجعون وما لا يوجد تعلقه بالذم كاية الكرسي وسورة الاخلاص وان قال
 لزكري لا تلي في قريحهم ما لا يوجد تعلقه بالقرآن فالعقد جريان المفصيل في أحكامه

بالحيض) وفي بعض النسخ
 ويحرم على الحائض (غنية
 أشياء) أحدها (الصلاة)
 فرضاً أو قلاً وكذا سجدة
 التلاوة والشكر (و) الثالث
 (الصوم) فرضاً أو قلاً
 (و) الثالث قراءة القرآن

وسمى اعظمه واذا كثره واخباره سواء ما كثر منه او قل ولو حرفا واحدا لان تعلقها بحرف واحد
 بقصد القرآن شروعي في المعصية فالتحريم لذلك لا يكونه يعني قرأنا لان الحرف الواحد لا يسمى
 قرأنا لانه من القوم هو الجمع ويحذف في المسئلة اما الكافرة فلا تعرض لها لانها لا تعتقد حرمته
 والمراد بالقرآن ما لم تنسخ تلاوته ولو نسخ حكمه فكتوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
 أزواجا وصية لآزواجهم الآية بخلاف ما نهضت تلاوته ولو بقي حكمه كالشجر والشجرة اذا
 زينا قاربوها البتة (قوله والرابع من المصحف) بثلاث مئة ولكن القفح غريب والانصح
 الضم ثم الكسر بل القياس يقتضي تغير الضم لانه من المصحف جمع في جمع لانه جمع فيه سائر
 المصحف والمراد منه بأي جزء لا ياطل الكف فقط كما توجه بعضهم ويصرح به ولو بمائيل
 حيث عدم مساعرافا مثل المصحف خرقة ومنه صدقة ان كان فيهما وكرسه وهو عليه وجلده
 المتصل وكذا المتصل عنه على المقدمات تنقطع عنه كأن جعل جلد الكتاب والافلا
 يصرح به حيثئذ (قوله وهو) أي المصحف وقوله اسم لا يكتب من كلام الله بين الدفتين أي
 بين دفتي المصحف وهذا التفسير ليس مراداهما وانما المرادها كل ما كتب عليه قرآن
 لدراسة ولو عودا أو لوعا ونحوهما وخرج بذلك القيمة وهي ما يكتب فيها من القرآن
 للترك وتعلق على الرأس مثلا فلا يصرح به ما لاحها ما لم تسم مصفرا فاعلى ما قاله الرمي
 وقال الخطيب لا يصرح بذلك وان سميت مصفرا فواتمقل القيمة عن كونها قيمة بقصد الدراسة
 وبالمكس والعبارة قصد الكاتب ان كان يكتب لنفسه والا قصد الاخرى والمستأجر (قائده)
 يستحب القيام للمصحف لانه يستحب القيام للعلماء فالمصحف أولى كافي البيان خلافا لبعضهم
 (قوله وحده) أي المصحف لانه ابلغ من المس ويحل حله في متاع بعهاله اذ لم يكن مقصودا
 بالحل وحده بان له قدوة شيئا أو قدما للمتع وحده وكذا اذا قصده مع المتاع على العبد بخلاف
 ما اذا قصده وحده فانه يصرح ويحل حله في نفسه اكرمه فقينا بخلاف ما اذا كان القرآن
 أكرما ومساويا أو شريكا وانفرد به وبين الحر مع غيره حيث حل عند القساوي والشك ان
 باب الحر راويع بدليل جواز له للنساء وفي بعض الاحوال للرجال كبر (قوله الا اذا خافت
 عليه) أي من عرف أو عرف أو شجاعة أو وقوعه في يد كافر فيجب حله حيثئذ ويجوز حله تلوف
 بخوفه أو سرقة فان قدرت على التيمم وجب (قوله وانما من دخول المسجد) ولو لم يزد
 العبور لعلقا حدثها وبهذا فارت الجنب حيث لم يصرح في حقه بحد العبور واما المكث فحرام
 عليه ما ومثله التردد داخله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لخافض ولا لجنب رواء أو دواء
 عن عائشة ومن المسجد سطحه ورحبته وروشته وخرج به غيره كالربط والدايس والخاتمة
 وهي معبد الصوفية ولا يصرح بدخولها الا ان يحجبها بالقبة على امامة ملك العير فيجوز تخصيصه
 بغيره به العادة كناية دجاج ونحوه بخلاف تخصيصه بعمال تجز به العادة (قوله للمأفوض)
 لاجابة الله لان الكلام في الحضي لكنه صرح به فلا يصحح وليست هي مخالفة الجنب في مجرد
 الدخول كما قلت (قوله ان خافت تلاوته) بالثلاثة لا بالتون لانها متى خافت التلاوة يصرح عليها
 الدخول وان لم يصب التلاوة بل الدم والمراد بالخوف ما يشعل التوهم فان لم تصف تلاوته بل
 امته لم يصرح بل يكره لها حيثئذ وهو خلاف الاول للسبب الاول لاعتذارها فمقتضى الكراهة لها

(و) الرابع من المصحف
 وهو اسم للمكتوب من
 كلام الله بين الدفتين
 (وحده) الا اذا خافت عليه
 (و) انما من دخول
 المسجد للمأفوض ان خافت
 تلاوته

وكونه خلاف الأولى للجنب العذو ومثلها كل ذي قياسية فان خلاف ثلوث المسجد حرم
والا كره الحائضه (قوله والسادس الطواف) تنبيه الطواف بعزلة الصلاة الا ان اقامه حل
فيه المطلق فمن نطق فلا ينعق الا بصير واداء الحاء كم وصحه (قوله فرضا) دخل تحته الركن
كلواف الاضاهة الواجب كلواف الوداع وقوله أو فضلا كلواف التمدد (قوله
والسابع الوطء) ولو في المبر ولو بعد انقطاع الدم وقبل الفسل وحكي الغزالي أن الوطء قبل
العسل يوث الحزام قبل في الواطئ وقيل في الولد وأما بعد الفسل فله أن يطأه في الحلال من
غير كراهة ان لم يخف عوده والاستصحاب التوقف في الوطء احتياطاً ووطئها في التخرج كبرية
من الماعذ العالم بالصريح المختلرون التامس والجاهل والمكروه ويكفر مستحله في الزمن الجمع
على الجنب فيه خلاف غير الجمع عليه كالأندلسي العشر فان ما حقيقه يقول أكثر الجنب
عشرة أيام دون ما زاد فانه لا يكثر مستحله سينتد ومحل ذلك كله ما يصفى الوقوع في الرنا
والاجازة الوطء ولو قبل انقطاع الدم (قوله ويسن الخ) وانما يجب لانه وطء محرم للإيداء
فلا يجب به شيء كالوطء وقوله في وطئ أي دون الموطوءة كما صرح به ابن حجر في شرح العباب
وذلك لخبر اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان كان الدم أحمر فليصدق بداروان كان أصفر
فليصدق بصف داروان ومثل الحائض النفسا وغير الزوج مقيس عليه ويستثنى من ذلك
المختصة فلا يصدق من وطئها بداروانه وان حرم وطئها فان في الجموع ويسن لكل من
فعل مخصصة التصديق بداروانه أو نصفه أو ما يوازي ذلك (قوله في اقبال الدم) أي تزايد
وقوله التصديق بداروانه ولو على غير واحد والمراد بالداروان المتقال الاسلاي وهو اثنان
وسبعون حبة (قوله ولين وطئ) أي دون الموطوءة كما عرفت وقوله في ادبارها أي تنافسه
ونفله ما بعد انقطاعه الى الطاهر وقوله التصديق بصف داروانه ولو على واحد كما صرح
والثامن الاستمتاع كان الأولى مباشرة لان الاستمتاع بفصل النظر بشهوة مع أنه لا يحرم
اذا ليس هو بأعظم من قبيلها في فها بشهوة والمباشرة لا تشبه ويحرم على المرأة وهي حائض أن
تباشر الرجل بما ليس سرتها أو كبتها في أي جرم من بدنه ولو غير ما بين سره وركبته (قوله
بما بين السرة والركبة) أي بوطء ما وغيره لان الغير ولو بلا شهوة عما يدعو الى الجماع فحرم خبر
من حرم حول الجنب وذلك ان يقع فسه (قوله فلا يحرم الخ) تفرع على مفهوم قوله بما بين
السرة والركبة (قوله بما) أي بالسرة والركبة وقوله ولا يجامعها أي ولا يجامعها اذا هما
ولا ماتت ما وذلك لانه على الله عليه وسلم مثل مما جعل للرجل من امراته وهي حائض فقال
ما فوق الا اذا وخص بفهمه عوم خبره لم اصنعوا كل شيء الا النكاح (قوله على الخبر
في شرح المذهب) هو المذهب (قوله ثم استطرد الخ) الاستطرد ذكره في غيره لماسبة
بما كما اشار اليه الشارح وثقت المناسبة أن كلاً حرام بالحدث فتأمل (قوله لا كراهية
في كراه الخ) أي لا جازة كراهية ان يذ كراه الخ او يجعل اللام بمعنى الباء والمعنى يذ كره
ما حقه ان يذ كراه وقوله فيما سبق متعلق بقوله يذ كراه وقوله في فصل يدل من قوله فيما سبق يدل
بعض من كل وقوله لموجب العسل يكسر الجنب أي يجب وجوب العسل وقد تقدم في قوله فصل
والذي يجب الفصل ستة أشياء وقوله فقال عطف على استطرد (قوله ويحرم على الجنب)

(د) السادس (الطواف)
فرضا وتقل (د) السابع
(الوطء) ويسن لمن وطئ في
اقبال الدم التصديق بداروان
ولمن وطئ في ادبارها التصديق
بصف داروان (د) الثامن
(الاستمتاع) بما بين السرة
والركبة من المرأة فلا يحرم
الاستمتاع بها ولا بما
فوقها على الخبر في شرح
المذهب ثم استطرد المذهب
في كراهية ان يذ كراهه سابق
في فصل موجب العسل فقال
(د) ويحرم على الجنب

أى المسلم غير النهرى في المكث في المسجد فلا يحرم على النبي المكث في المسجد جنباً وإن لم يقع
شه لانه اعظم حرمتين المسجد والنبي كغيره في القراة على المعتد كما نقل عن الشرح المسمى
وشمل الجنب الذي كروا لا ويحتمل لفظ واحد في الله كروا الموتى والتمني والجمع فيقال رجل
جنب وامرأة جنب ورجلان جنب ورجال جنب ورجل جنب ورجل جنب ورجل جنب ورجل جنب ورجل جنب
ووجلسان جنبان ورجال جنبون وانما سمي جنباً ليقينه الصلاة والمسجد والقراة ونصوها
وقد ورد في الخبر الصحيح ان الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا جنب ولا كلب والمراد
بالملائكة الرحلة لا الحفظة لانهم لا يقارون جنباً ولا غيره (قوله خمسة اشياء) العدد لا مفهوم له
لانهم يشبهون خمسة وسبعة والتلاوة والشكر وانما سكبت عنها المصنف لانها في معنى الصلاة
(قوله احدى) أى الخمسة اشياء (قوله الصلاة) وفي معناها خطبة الجمعة وسبعة التلاوة
والشكر كما مر (قوله فرضاً) أى ولو كفاً كما صلاة الجنازة على المعتد (قوله والثاني
قراة القرآن) ثم فاقد الطهورين يقرأ الفاتحة في الصلاة الواجبة ومثلها القراة الواجبة
خارج الصلاة كان تذران يقرأ سورتي يس في وقت ~~كذا~~ فكان في ذلك الوقت جنباً فاذا
للطهورين قاته يقرأها للشرورة (قوله غير منسوخ التلاوة) أى ولو نسخ حكمه كما ينال حول
في العدة ما منسوخ التلاوة فلا يحرم قراة ولو بقي حكمه كآية الشج والشجعة اذ انزيا
فأرجوهما البتة تكال من القوا لله عز حكيم (قوله آية كانت) أى القراة بمعنى المقر
وقوله اورق أى لانه شروع في المعصية لا لكونه يسمى قرأاً كما مر (قوله سرا) أى بحيث
يسمع نفسه حيث اعتدل سمعه ولا مانع وقوله اوجهر أى بحيث يسمع غيره (قوله وسرج
بالقرآن التوراة والانبيل) أى فلا يحرم على الجنب قراتهما ولا تركهما انما كاهوطا هر كلام
الاصحاب لعدم احترامهما الا ان يكونا منسوخين (قوله اما اذ كرا القرآن الخ) مقابل
لهذوف تقدير هذا في غير اذ كرا القرآن وهذا ضعيف والمخدة انه لا فرق بين اذ كرا القرآن
وغيره في هذا الفصل وهو انه ان قصد القرآن فقط او مع اذ كرم وان قصد كرا واطلق
فلا يحرم وانواع القرآن تسعة قلها بعضهم في قوله

الا انما القرآن تسعة احرف • ما تنسكها في بيت شعربلاخل

حلل حوام محكم متشابه • يشير تذرقة عظة مشل

(قوله لا يقصد قرآن) أى بان قصد كرا واطلق فان قصد القرآن وحده او مع اذ كرم
(مائدة) لا يحرم ان يراى بشئ من القرآن كلام آخر كقوله لمن يستأذنه في الدخول ادخلوها
بسلام آمنين لكنه يكره ثم ان استعماله في نحو الخلاعة كوصف المرد كان حراماً ويرى عاير الى
الكفر والعبادة بالله تعالى (قوله والثالث عشر المصحف) أى بأى جزء كما مر (قوله ووجه
من ياب اولى) أى لانه اعظم من المس فهو حرام بالقياس الاولوى (قوله والرابع الطواف)
أى لانه بمنزلة الصلاة كما في الخبر السابق (قوله فرضاً) شمل الركن والواجب كما تقدم (قوله
وانما من المكث في المسجد) وفي نسخة اللب وهو جمع المكث أى ولو بقدر الطمأنينة وقد
اجاز الامام احمد المكث في المسجد جنباً اذا قضاها ولو لم يكن حاجة وبه قال المزني من اعتنف
(قوله لجنب) لاحاجة اليه لان الكلام فيه دلالة كره فوضحة الوصف الذى بعده (قوله

خمس اشياء) احدها
(الصلاة) فرضاً او قلاً
(و) الثالث قراة القرآن
غير منسوخ التلاوة آية
كانت اورقاً او سجراً
ونخرج بالقرآن التوراة
والانبيل اما اذ كرا القرآن
فصل لا يقصد قرآن
(و) الثالث (مس المصحف
وجله) من ياب اولى
(و) الرابع (الطواف)
فرضاً او قلاً (و) الخامس
(المكث في المسجد) لطلب

(صلى) خرج به الكافر فلا يمنع من المكث في المسجد جنباً لأنه لا يستدحر متجاوزاً ثم عليه من حيث أنه مكلف الخروج ولا يجوز له دخول المسجد ولو غير جنب إلا بأذن مسلم بالغ مع الحاجة أو جلوس فاض فيه الحكم وكذلك جلوس المقي فيه للاقتناء (قوله) الضرورة أي فلا يحرم لا بد منها وقوله كن أحتمل الخ مثال لصاحب الضرورة لأن النفس الضرورة كمال لا يخفى (قوله) وقد شدخ وجهه) أي شق عليه فالمراد بالشدخ المشقة لا حقيقة وهي عدم الامكان لكن يجب حتمه لأن يغسل ما تسرع له لأن المسير لا يسقط بالمسور فان يتيم عن الباقي فيغير تراب المسجد امامه فيصير مع العصة والمراد بتقريب المسجد الدخول في وقتها لا ما طرأ فيه بسبب هبوب الريح فلا يحرم (قوله) تلطف غلى نفسه اوامه) أي اوعضوه او منفضه ولعل في بوابه (قوله) اما عبور المسجد الخ) مقابل للمكث والالتصاق بالنسبة السابقتين والعبور هو الدخول من باب والخروج من آخر حيث عبر فلا يكفى الاسراع في المشي بل ينبغي على العادة (قوله) ماراه) أي سال كونه ماراه وهي حال مؤكدة لأن العبور بمعنى المرور وكذلك قوله من غير مكث فهو كذا أيضاً (قوله) فلا يحرم) قال تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل (قوله) بل ولا يكره في الاصح) أي بل هو خلاف الأولى ومقابل الاصح أنه يكره وهو ضعيف وفي بعض النسخ بل يكره في الاصح وهذه النسخة ضعيفة والمحدث الأولى لأن فصل الكراهية على النسخة وهي خلاف الأولى كما اشار اليه في التقرير (قوله) وتردد الجنب في المسجد بمنزلة التمسك) فيصير كالتمسك ومنه ان يذهب الجنب الى تنزواته ثم يرجع الى المصاة كما يقع الآن ولا بأس باليوم في المسجد ما لم يسبق على مصلي أو يتوش عليه والاحرم واخراج الريح فيه خلاف الأولى (قوله) وخرج المسجد المدارس ولبط) أي واقتناء فلا يحرم المكث ولا التردد فيها على الجنب (قوله) ثم استورد المصنف أيضاً) أي كما استورد بما تقدم وقوله احكام الحديث الا كبر متعلق بقوله استورد لتمييزه معنى انتقل وكذلك قوله الى احكام الحديث الاصغر وكان حقه ان تذكر في نواقض الوضوء كما فعل في المنهج (قوله) فقال عطف على استورد وقوله حدثاً أصغر أي لأنه المراد عند الإطلاق غالباً (قوله) سئلته ان شاء) ويزاد اليها خطبة الجمعة وصيغة التلاوة والشكر وسكت عنها المصنف لأنها في معنى الصلاة كاحرم (قوله) الصلاة) أي فزاد وقوله لا وكذلك قوله والطواف وانما سكت عن ذلك الشارع لعل به عامر (قوله) ومن المصنف) ومثله جلد مولود منفصلاً ما لم تنقطع نسبه عنه والا كان جعل جلد كالب فلا يحرم مسه ولو توشأ قبل ان يستحي واراد من المصنف لم يحرم عليه لصحة وضوئه حيث كان سليماً وبغايته انمس المصنف بعض طاهر مع نجاسة عضو آخر وهذا الأثر في جواز المس بل قال النووي أنه لا يكره خلافاً للموتى (قوله) وحله) بخلاف حل حاله فلا يحرم مطلقاً عند العلامة الرمي وقال العلامة ابن حجر فيه قصص الامتعة وقال الطبراني ان نسب الحمل اليه بان كان الحمل للمصنف صغيراً حرام والا فلا (قوله) وكذا خرطة) أي كمين ان عدته عرفاً ولا يقبه لا تخوئليس وغرامة فلا يحرم الاص اصم المهادي للمصنف فقط وقوله ومندوق يضم الصاد وقصها ويقال بالسين والراي كما حكي عن ابن سيدة وغيره ولا بد ان يعده ويطبق به عرفاً بخلاف مندوق أمته وخرائفة ولو في غير حاله ولو وضع

مسلم الا للضرورة كن احتمل في المسجد وقد شدخ وجهه تلطف على نفسه اوامه اما عبور المسجد ماراه من غير مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الاصح وتردد الجنب في المسجد بمنزلة التمسك وخرج المسجد المدارس والربط ثم استورد المصنف ايضاً من احكام الحديث الا كبر الى احكام الحديث الاصغر قال (ويحرم على المحدث) حدثاً اصغر (ثلاثة اشياء الصلاة والطواف ومن المصنف وحله) وكذلك خرطة وحذوق

المحصف على كرمي من خشب أو جريد لم يحرم من شيء من الكرمي على ما قاله ابن قاسم ونقله
عن الرمي والطبلاوي وأحمد الزبدي كابن حجر أنه يحرم منه وقال الحلبي والقلوبي يحرم
من ما قرب منه دون غيره ويحرم وضع شيء على المحصف كيجز ويعل لأن نفسه أجزاؤه وأجزاءه
ولو وضع المحصف في الرف الأسفل من الخزانة والتعل وتحوط في الرف الأعلى لم يحرم وإن شله
ما للورع التعل وفوقه حائل كثرة ووضع المحصف فوق الحائل يختلف ما لو عكس لأن ذلك
بعد أهانة المحصف ويحرم تصغير المحصف والسورة الخمسة من إيهام التعل وإن قصد به
التعظيم وقال بعضهم لا يحرم لأن ذلك من جهة اللفظ فقط (قوله فيه أمصفت) بخلاف
ما لم يكن فيما قاله لا يحرم سهما (قوله ويحل حله في امتعة) أي معها في معنى فالتأخرية
ليست قيدا وكذلك الجمع ليس قيدا فيبقى المتاع الواحد ولو صغيرا جذا كالأبرة كما قاله الرمي
ومن تبعه وقال الشيخ الخطيب لأبدان يصلح للاستمتاع عرفا ويحمله معه معافا حذرا من المس
والأحرار عليه حيث عدم مساله عرفا ويشترط أن لا يقصد المحصف وحده بأن يقصد المتاع
أو يطلق فلو قصد المحصف وحده حرم عليه ولو قصد المحصف مع المتاع لم يحرم عند الرمي
ويحرم عند ابن حجر كخطيب (قوله وفي تفسيره كرمي القرآن) أي يقينا ما إذا كان
التفسير أقل أو مساويا أو مشكوكا في قلته وكثرته فلا يحل والورع عدم جعل تفسيره الجلايل
لأنه وإن كان زائدا بصرفين ربما غفل الكاتب عن كتابه حزين أو كثرة أو لم يحرم المداوى
والمشكوك في كثرة وقلته في باب الحرير لأنه أوسع ما يبدل أنه يحل في الداء بل والرجال
في بعض الأوقات والعبر في الكثرة والقله بالتخط العثماني في المحصف وبقاعدة التلطي في التفسير
والمطو والبسطة القرآن والتفسير في الجمل كما هو فرض كلامه وأما في المس فإن من الجملة
فكذلك والأفاد ظورا إليه وضع وضعه مثلا (قوله وفي دراهم ودنانير) أي كالأحذية
وهي المكتوب عليها قول الله أحذوهم ونحوها وكذا ثياب ونحوها ويحل لبس الثياب التي
نقش عليها شيء من القرآن والنوم فيها ولو للجنب ويكره كتابة القرآن على السقوف والجدران
ولو كالمسجد وكذلك كتابة على الطعام ونحوه ويجوز هدم الجدار الذي كتب عليه شيء من
القرآن وكل الطعام كذلك ولا يضر ملاقاته ما في المعدة لأن ملاقاته بعد انقضاءه بخلاف
ابتلاع قرطاس عليه شيء من قرآن أو اسم من أسماء الله تعالى فإنه يحرم للملاقاته ما في المعدة
بصورته فإن أذابه بما شربه لم يحرم ولا يكره كتابة شيء من القرآن في الماء لم يصبى به ماء ثم نسق
لشفاء مثلا فالواقع لابن عبد السلام ويكره كتابة التهمة وتعلية بها إلا أن يجعل عليها شيئا
أو نحوه ويكره إحراقه خشب نقش عليه شيء من القرآن إلا أن قصد صيائه فلا يكره وعليه
يجعل يحرق عثماني المصاحف ويحرم المنشي على فراش أو خشب نقش عليه شيء من القرآن
ولا يجوز تزيق الورق المكتوب عليه شيء من قرآن ونحوه لما فيه من تزيق الحروف وتفرق
الكلمات وفي ذلك أثر ما لم يكتب ويكره قراءة القرآن بغير متحنين وكذلك قراءة العلم
وأما كتابه بالنسب فحرام ويندب تأدي التوبة لقراءة واستقبال القبلة والتدبر والتضع
والترنيل والبكاء عند القراءة فإن لم يقد على البكاء فله تليق والافضل قراءة تقرأ في المحصف
إلا أن زاد خشوعه في القراءة عن ظهر قلب فتكون أفضل في حقه ويندب شغفه قول التبار

في سماء مصف ويحل حله
في امتعة وفي تفسيره كرمي
القرآن وفي دراهم ودنانير
ونحوها

أو البسل وأن يكون يوم الجمعة أو ليلة أو بين الجمعة عقبه وحضوره والشرع في تحفة أخرى
بعده وقتاً كدصوم يوم خمسه يندب كتبه وإيضاحه وتقطعه وشكله وكثرة تلاوته وهو في الصلاة
لنقد أفضل منه شاربها ونسيانها أو شيء منه كبيرة ويقين أن يقول أنسيت كذا أنسيته
ويحرم تفسير القرآن والحديث بالأعلام (قوله نقش على كل منها) أي من القراءهم والقائمين
والقراء وفي نسخة كل منهما وهو قصر (قوله ولا ينسج الميز) أي لا يضعه عليه بخلاف غير
الميز فينبه عليه لأنه لا ينسج كما لم يكن ملاحظاً ولا يترجى به البالغ فإنه يحرم عليه ذلك مطلقاً وإن
تعددت عليه الطهارة دائماً لا فرق بين الذكر والأنثى وقوله المحدث أي ولو حداً كما كبر وقوله
من مصنف ولو ح أي ونحوهما من كل ما كتب عليه قرآن لدرسه وكان الأولى أن يقول لمن
من مصنفه ولو حداً لأن مصنف غيره ولو ح أي يمنع منه فيحرم على التقيح يمكن ولا يحدث من من
المصنف والألواح وجعلها مع كونها الغيرة كما يقع الآن (قوله لدراسة) أي قراءة وقوله وتعلم
لوقال لدراسة وتعلمه بالصبر فسمي لكان أولى بالخروج دراسة غيره وتعلمه والتعلم على وزن
التفعل كالتكلم وهو عطف عام على خاص وفي نسخة وتعلم على وزن التفعل كالتكليم
وهي غير ظاهرة لأنه لا يجوز ذلك لتعليم غيره لكن أفتى ابن حجر بأنه يساغ لمؤذن الأطفال
الأنثى لا يستطيع أن يقيم على الطهارة في منسج الألواح لما فيه من المشقة لكن يقيم لأنه أسهل
من الموضوعان استمرت المشقة فلا حرج

(كتاب أحكام الصلاة)

أي هذا كتاب دال على أحكام الصلاة فكتاب خبر مبتدأ محذوف وإضافته لأحكام من إضافة
المدال للمدلول لأنه اسم الالفاظ والأحكام اسم للمعاني وهي التلب التامة كثبوت كون
الصلاة المقرضات خصالاً في قوله الصلوات المقرضات خمس والأصل فيها قوله تعالى وأقيموا
الصلاة أي اتواها مقومة معتلة بحيث تكون مستوفية للشرائط والأركان وغيرها فرض الله
علي وعلى أمي تحسين صلاة فلم أزل أراجعها وأما التقيص حتى جعلها خمساً فكان في وقت
الصبح عشر صلوات وفي وقت الظهر كذلك وهكذا فتصفت بحرجته صلى الله عليه وسلم
حتى صارت خمساً وكانت المراجعة تسعاً وفي كل مرتبة سبعة وتعالى خمساً وفرضت
الصلاة ليلة الأسراء قبل الهجرة قبسنة وقبل بسة أشهر وأما ما يجب صبرها بالاحتلال أن
يكون صريحاً بأن أول واجب صلاة الظهر ويؤيده ما جبريل لما نزل ليله الكسبية أجم
فهو أول صلاة ظهرت في الإسلام وفيه إشارة إلى أن دينه يستظهر على سائر الأديان فكثيرها
على سائر الصلوات وكانت عبادته صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في غار حرا بما يتكسر في مصنوعات
ألقوا كرام من حجر عليه من الضفان فكان تعدد فيه إلى ذات العدد واختار التعدد فيه
دون غيره لأنه تجاه الكعبة وهو يجب رؤيتها وجب عليه وعليها قيام الليل ثم نسج في حقنا
وحقه أيضاً على المعقد بفرض الصلوات الخمس وهي أفضل العبادات البدنية الظاهرة ثم الصوم
ثم الحج ثم الزكاة فظهر أنها أفضل القروض وتقلها أفضل التواضع وأفضل الصلوات صلاة الجمعة
ثم عصرها ثم عصر غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وظاهر كلامهم
استواء كل من هذه الثلاثة من الجمعة وغيرها وقد يظهر خلافه وأفضل الجاعات جماعة الجمعة

نقش على كل منها قرآن ولا
ينسج الميز المحدث من من
مصنف ولو ح دراسة وتعلم
(كتاب أحكام الصلاة)

ثم جماعة يصيها ثم جماعة صبح غيرها ثم جماعة العشاء ثم جماعة العصر ثم جماعة الظهر ثم جماعة
 المغرب والعبادات البينة الباطنة كالصوم والصبر والرضا بالقضاء والتصدق أفضل من
 العبادات البينة الظاهرة حتى من الصلاة فقد ورد تفكير جماعة خير من عبادتين سنة
 وأفضل الجميع الإيمان (قوله وهي لغة الدعاء) قبل مطلقا وقبل مجزئيا وفي بعض النسخ
 التثنية بقوله مجزئيا فلا يشغل على هذه النسخة الاقوال ولا واحد بخلافه على النسخة الاولى فانها
 تشمل القولين (قوله وشرا الخ) ومناسبة المعنى الشرعي للمعنى القوي استعماله عليه فهو
 من تعبئة الكل باسم الجزء هذا ان كانت الصلاة مأخوذة من صلى اذا دعا كما اشتهر وقيل
 مأخوذة من صلى اذا سلك الصلوات وهما معرطان في حاصر في المصلي يضمنان عند انخراطه
 في الركوع والسجود ويرتفعان عند ارتفاعه منهما وقبل مأخوذة من صليت العود بالانذار
 قومنها بالصلاة تقوم الانسان للطاعة ومن ثم ورد في الخبرين لم تنه صلواته عن الفحشاء
 والمسكر فلا صلاة له اي كلمة ولا يضر كون الصلاة واوية لان اصلها صلوة على وزن فعلة
 تضر كت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاقصار صلاة وصليت باي لانهم يأخذون الواو من
 الياء والعكس فهو البيع فانه مأخوذة من الباع (قوله كما قال الرافعي) اي نقلا عن غيره
 لا ابتكارا من عند نفسه لانه مسوق به (قوله اقوال) اي خمسة وقوله وافعال اي ثمانية
 فاجله ثلاثة عشر التي هي اركان الصلاة واما العلم بنية فهيئة تابعة للركن فلا تذكر كالصلاة
 انما يتبع خلافا لما جرى عليه المصنف فيلسا في الاقوال فكيفية الاحرام وقرعة الفاتحة
 والتشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد هذا التسليمة الاولى والافعال النية
 لانها قبل قلبي والقيام والركوع والاعتدال والسجود مرتين والجُلوس بين السجدين
 والجُلوس الذي يقبضه السلام والتهنئة وبهم سدا تعرف ما في عدة الحشى لها خمسة كالاقوال
 وجعلها النية عقدا جامعيا بينهما وسكونه عن الترتيب وادراجها الاستدال في القيام واعتراض
 على هذا التعريف بما غير جامع لخروج صلاة الاخر من لعدم الاقوال فيها وصلادة الجنازة
 والمريض الذي يجري ان كان الصلاة على قلبه والمربوط على خشية لعدم الافعال فيها واجيب
 بان اجتماع الاقوال والافعال انما هو بحسب الغالب ولذلك زاد بعضهم في التعريف غالبا
 فلا تزد المذكورات لندرتها واجيب ايضا بان المراد اقوال وافعال حقيقة او حكما فان صلاة
 الاخرس فيها ما هو يدل على الاقوال لان خروجه ان كان طارئا لم يتركه صلى الله عليه وآله والاشارة به
 الى الخروق او اجراء الاقوال على قلبه وان كان اصلها له القيام بقدر الفاتحة والقعود
 بغير التشهد وهكذا يدل على الاقوال وهذه اقوال حكما وصلادة الجنازة فيها اقوال وهي طاهرة
 وافعال وهي القيامات وهي اعمال متعددة حكما لجعل القيام لفاتحة فعلا والقيام للصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم فعلا وهكذا وان كانت في الحس فعلا واحدا وصلادة المريض والمربوط
 على خشية فيها افعال حكما لانه يجري في الافعال على قلبه واجيب ايضا بان التعريف للصلاة
 بحسب الاصل فلا يضر عرض مانع من الايمان بالاقتوال كما في صلاة الاخرس او بالافعال
 كما في صلاة المريض والمربوط على خشية واعتراض عليه ايضا بانه غير مانع لدخول سجدة للتلاوة
 والشكر فيه فان فيها اقوالا وافعالا فالاقوال هي تكبيرة الاحرام بها وتكبيرة الهوى للسجود

وهي لغة الدعاء وشرا كما
 قال الرافعي اقوال وافعال

والرفع منه والتسليم في السجود والسلام والافعال هي السنة والمهوى السجود والرفع منه
والسجود واجب بان المراد الاقوال والافعال الواجبة فانها هي المقصودة والمنسوبات
تابعة لها بدليل أن حقيقة الصلاة لا توقف عليها الكن تعتبر لكمالها وليس في سجدة السلاوة
والشكر الاقوال وان واجباً وهما تكبيرة الاسماء والسلام وفعلان كذلك وهما التنية
والسجود وكل من هو به والرفع منه غير مقصود فهي خارجة بالتعبير بصيغة الجمع
في الاقوال والافعال (قوله مقتضى التكبير بحقيقة التسليم) اعترض بأن مقتضى ذلك أن
التكبير والتسليم ليسا متماثلين فان خارجين عن حقيقة الصلاة وليس كذلك ويجب بان الشيء
قد يقع ويختص بما هو منه كما هنا وقد يقع ويختص بما ليس منه كطيلة العبد فقامتفتق
بالتكبير وليس منها ويختص بالدعاء السلطان وولاية المسلمين وليس منها ومن افتتاح الشيء بما ليس
منه ما في الحديث مفتاح الصلاة الطهور (قوله بشرائط) أي مخصوصة كما في بعض النسخ
وهذا ليس من قلة التعريف لان الشرط خارجة عن المصلحة ولكن أتى به الشارح إشارة
لتوقف صحة الصلاة على التشرائط الخصوصية (قوله الصلاة المقرضة) أي جنس الصلاة
المقرضة الصادق بالمسند فساوت ما في بعض النسخ من قوله الصلوات المقرضات فصع
الاخبار عنه بقوله جنس وان دفع ما يقال يلزم على الصحة الاولى الاشياء بالجمع عن المفرد
بغلافه على ما في بعض النسخ والتساوي بينهما بالتأويل ثم التخصة الاولى احتاجت لتأويل وما في
بعض النسخ لا يحتاج لتأويل وما لا يحتاج لتأويل اولى بما يحتاج اليه والمراد المقرضة امانة
على الاعيان فخرجت المذكورة لان اصلها الدب واعمالاً وجبها الانسان على نفسه فعرض لها
الوجوب بسبب النذر وخرجت صلاة الجساة لانها مقرضة على الكفاية فاذا قامها البعض
كفى عن الباقي وفرضها معلومة من الدين بالضرورة فبكت جاحدها ولا بعداً أحد في تركها
مادام في عقله (قوله خمس) أي في كل يوم وليلة ولو تقدر اشتمل الايام الثلاثة من ايام الدجال
فانه يخرج في آخر الدنيا ويمكث أربعين يوماً اليوم الاول كسنة والثاني كسنة والثالث
كسنة وباقي الايام كايامكم هذه فسأت العصابة النبي صلى الله عليه وسلم لحادث ذلك فقالوا
اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم قال لا اقدر والقدره قصر زلاوات ينصو الساعات
للصلوات والصوم وسائر العبادات الزمانية بل وغير العبادات كطول الاجال ويقاس به
اليومان التاليتان وليلة طلوع الشمس من مغربها فانه لا يقدر ثلاث ليل في ليلة الاولى
قد صلى الناس معها وعاشوا وأما اللتان الباقيتان فيقدران بيوم وليلة فيجب معهما خمس
صلوات فتتضي لان الناس لا تعلم الا بطلوع الشمس من مغربها صحتها وقال ابن قاسم
والوجه أنها ليلة واحدة طالت حيث لم تنقص ايام الشهر ولا ليلته بجلاد ايام الدجال لانه قد
فان فيها عدد من الايام والليالي ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس عند قوم مقدم من غير غروب
وأكثر العلماء على أن اختصاص الصلوات الخمس بأوقاتها تعبدى وأبدي بعضهم حكمته وهي
تذكر الانسان بهائشاته فكأنه في البطن وتمم وجهه ومنها كطلوع القمر الذي هو مقدمه
اطلوع الشمس فوجب الصبح حيث تدرك ذلك ولادته كطلوع الشمس ومشو كالارتفاعها
وشبابه كوقوعها عند الاستواء وكهولته كبلها فوجب الظهر حيث تدرك ذلك والملك وشيخوخته

مقتضى التسليم بحقيقة
بالتسليم بشرائط الصلاة
المقرضة وفي بعض
النسخ الصلوات المقرضات
(خمس)

كثير بها العروب فوجب العصر حديثه تذكري ذلك وموته كثر وبها فوجب المغرب
تذكري ذلك وقته جميعه كاتفاقاً أو أثار الشمس بغيث الشفق الأجر فوجب العشاء حديثه
تذكري ذلك وسحكة كون الصبح ركعتين بقاء كمل التوم وسحكة كون كل من الظهر
والعصر أربعاً فوجب التماسط عندهما وسحكة كون المغرب ثلاثاً إلا شاة إلى أنهما وتر النهار
وحكمة كون العشاء أربعاً غير نقص الليل عن النهار أذ فيه فريضة وفي النهار ثلاثاً وأيضاً
فقد جعل الله للملائكة أخصه مني وثلاث ورباع فتوصل بها إلى الملا الأعلى فجعل سبحانه
وتعالى ثلاثاً مدين الصلوات مني وثلاث ورباع كاختصة الملائكة في صلواتها إلى الله تعالى
وحكمة كونها خمساً أن أولاد الدنيا خمسة جبال التي بيننا الكعبة فالصلوات الخمس أو تاد
الدين كأن الجبال الخمس أو تاد الدنيا واجتماع الخمس من خصوصيات هذه الأمة ليغفر لها
الاجر ولم يتسرع في قبلنا من الام فقد ورد أن الصبح كانت لا تدم والظهر لداود والعصر
لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس ذكراً الرافعي واسمه عبد الكريم في شرح مسند
الشافعي وهو مجلدان فضمننا وقد قلتم ذلك بعضهم في قوله

لا تدم صبح والعشاء ليونس • وظهر لداود وعصر ليعقوب

ومغرب يعقوب كذا شرح مسند • لعبد الكريم فاشكرنا لفضله

يجب كل منها بأول الوقت
ويجوز باموسعاً

وتخصيص كل بالصلوة في هذا الوقت لعله لكونه قبلت فيه قسماً وحصلت فيه نعمة وظاهر
هذا أنها كانت على الكيفية المعروفة في هذه الاوقات مع أنهم ذكروا ان الكيفية المخصوصة
من خصوصيات هذه الأمة فعلها لم تكن على هذه الكيفية وعن بعضهم ما فيه مخالفة لذلك
فقبل كانت الظهر لاراهيم وكنت العصر ليونس وقبل للعزيز وكانت المغرب لداود وقبل
لعيصى فقبل ركعتين كفارة لما نسب اليه وركعة كفارة لما نسب لاهه وكانت العشاء لموسى
وقيل من خصوصيات نبينا وهو الاصح ويحباب عاورد عن انها كانت ليونس اولوسى بان
المراد بالصلاة الواقعة منه حديث الدعاء وعلى هذا فيكون الله جميع لنبينا ولا معة ما تترق
في الانبياء واعمهم وميرينا بزادة عليهم تشريقاً له وتعظيماً لاجره زاده الله تشريقاً وتعظيماً
وتكريراً (قوله يجب كل منها بأول الوقت) أي بأول وقته المحدث له شرعاً وقوله ويجوز باموسعاً
أي موسعاً فيه لأنه لا يجب فعل الصلاة بأول الوقت على القبول ويجوز تأخيرها إلى أن
يتق من الوقت ما يسعها لكن ان لم فعلها في أول وقتها يجب عليه العزم على فعلها قبل خروج
الوقت فيجب عليه بدخول الوقت أحداً من أين اما الفعل أو العزم عليه في الوقت فان لم يفعل
ولم يعزم أتم فاذ عزم على الفعل فيه ولم يفعل ومات مع اتساع الوقت لا يموت عاصياً لانها وقتنا
محدود بحيث لو أخرجه عنه لآثم وجه هذا غارقت الخ فانه لو أخره شخص مع الاستطاعة ثم مات
يموت عاصياً لان وقته العزم وقد أخر جمعه والعزم المذكور خاص وأما العزم العام فهو أن
يعزم الشخص عند بواوجه على فعل الواجبات وترك المحرمات فان لم يعزم على ذلك عصي ويصح
تدبره كمن فانه ذلك ككثير من الناس ولا يخفى أن العزم هو التمسك والتصميم على الفعل وهو
أحد هراتب التصديق المتظومة في قول بعضهم

هرا تيب التصديق حاجس ذكره • فحاطر قد ثبت النفس فاستمعا

عليه من فحزم كلها رفعت • سوى الأخيرة فيه الاختلاف

(قوله الذي من الوقت ما يسعها) أي ويستقر كذلك إلى أن يتق من الوقت قدر يسعها
 باختصا يمكن وقوله فيضيق حيثما أي من أدنى من الوقت ما يسعها فحب الصلاة هو واستند
 فان شرع في الصلاة والباقي من الوقت ما يسع الواجبات والسنة جازية المد وان خرج الوقت
 ولذلك روي عن الصادق أنه طوّل لهم في صلاة الضحى فقبل له بعد أن فرغ كانت الشمس ان
 تطلع فقال لو طلعت لم تصبداً فاعلموا فيه صورة المد الجائز ومع ذلك فالأولى تركه إن أدرك
 ركعة في الوقت فالحل اداء والاقتضاء لا ثم فيه وان شرع فيها والباقي من الوقت ما يسع
 الواجبات فقط فالأفضل له الاتيان بالسبق وهذه الصورة وتغير صورة المد الجائز وان شرع فيها
 والباقي من الوقت ما يسع الواجبات فيصحب عليه الاقتصاد على القرائن ثم إن أدرك ركعة
 في الوقت فالحل اتمامه والاقتضاء كذلك (قوله الظهر) ومنها الجمعة فانه خمسة
 يومها وانما يأخذ كرها المصنف لانه اتخذ كرهاً واجباً في كل يوم وليلة والجمعة لا تصحب في كل يوم
 وليلة وانما تصحب في يوم الجمعة فقط وأولاً الظهر هو الذي وجب ابتداءه وفرن الجمعة متأخر
 وأولاً الظهر هو الواجب على كل مكلف من ذكر أو أنثى بخلاف الجمعة فانه لا تصحب على الاثني
 أو لانه جرى على القول بأنما يهدى عن الظهر وإن كان قولنا ضعفاً فلانه كذا الظهر التي هي بدل عنه
 فكانه ذكرها وانما يبدأ المصنف بكثرة بالظهر لان الله قد بدأ بها في قوله تعالى أقم الصلاة لذكر
 الشمس الآية يتولاهن أول صلاة تطهرت في الاسلام فانه أول صلاة صلاها جبريل بالنبي
 وأصاحبه فكان جبريل أمام النبي وأصحابه لكن كان النبي راوية بينهم وبين جبريل لعلم
 رؤيتهم ولا يضر في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم افضل من جبريل قطعاً لانه يصح ان يأتيه
 القاض بالمقتول خصوصاً الضمير ورتعلم الكيفية ولا يضر أيضاً صكون جبريل لا ينصف
 بالذ كونه لأن شرط الامام عدم الاثنية وان لم تصفق الذ كونه فذلك فالجلى الله عليه وسلم
 أصنى جبريل عند البيت مرتين صلى في الظهر حين زالت الشمس وكان في مقداره الشرب والعصر
 حين كان ظلمة منه والمغرب حين افطر الصائم والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام
 والشرب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظلمة منه والعصر حين كان ظلمة منه
 والمغرب حين افطر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والفجر فاسفر وقال هذا وقت الاقامة من
 قبل والوقت ما بين هذين الوقتين واما ابوداود وغيره وظاهر الحديث اشتراك الظهر مع العصر
 في قدر أربع ركعات وأوله الشافعي بأن قوله والعصر حين ما وظلمة منه معناه شرع فيها عجب
 هذا الحين وقوله في المرة الثانية صلى في الظهر حين كان ظلمة منه معناه فرغ منها حيثما أراد
 الشافعي بذلك في الاشتراك بينهما في الوقت الذي قاله الامام مالك ويدل لما قاله الشافعي خبر
 مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس لم يحضر العصر (قوله أي صلاته) لاجابة تقدير هذا
 المضاف الأول كان المراد بالظهر الوقت مع ان المراد به الصلاة ليدل قوله بحيث بذلك الخ فليعلم
 عليه اضافة الثاني لنفسه فلا حاجة لهذا التفسير هو مضر الا ان يجب ان يفسر الآية تفسيراً لا يوضح
 والاضافة فيه للبيان أي صلاة هي وذكراً للضمير وانه فيما بعده إشارة إلى جواز التذكير
 والتأنيث في كل (قوله قال النووي الخ) غرضه بذلك بيان حكمته تسميته بالظهر (قوله سميت)

إلى أن يتق من الوقت
 ما يسعها فيضيق حيثما
 (الظهر) أي صلاته قال
 النووي سميت

أى الظهور بمعنى الصلاة وقوله بذلك أى بلفظ الظهر وقوله لأنها ظاهرة وسط النهار وقيل لأنها
 أول صلاة تظهري في الإسلام كأمير وقيل لأنها تقبل وقت الظهيرة ولا مانع من مراعاة جميع
 ذلك (قوله وأول وقتها الخ) انما يذكر الوقت لأن الاكثريين مذكرونها بينهم تعالى انتهى
 وانما هو لذلك لأنها أهم ما يدخلها من الصلاة ويجزئها بقوت ادائها والاصل فيها
 حديث أمي جبريل الخ كما سبق وقوله تعالى فتحيان الله حين تسبحون وحين تفسونون ولما جئكم
 بالسجود والارضوعشا وسبحن تطهرون أريد بالتسبيح حين تسبحون وفي قول ابن عباس صلاة
 المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وعشا صلاة العصر وحين تطهرون صلاة الظهر
 وبعضهم يحكى ما قاله ابن عباس في قوله حين تسبحون وقوله وعشا فقال المراد بالتسبيح حين
 تسبحون صلاة العصر وعشا صلاة المغرب والعشاء وعلى كل فني الآية اجال لانها من تين مقدار
 الارضات لكنها مبنية بالسنة (قوله زوال) أى عقب وقت زوال فهو وعلى تقدير مضايق لان
 الزوال معناه الميل كما فسره الشارح فلا يصح أن يكون أول الوقت ولا يصح أن يكون وقته
 أيضا أول الوقت لان وقت الظهر انما يدخل بالزوال فلا بد أن يتقدم وقت الزوال على وقت الظهر
 لأنه لا بد من تقدم السبب على المسبب في عبارة المصنف فصاحبة وعشاة المنهج وقت ظهرين
 زوال ومصير ظل الشيء منه وهى الأولى من عبارة المصنف لكن قوله ومصير أى زيادة مصير لان
 وقت مصير ظل الشيء منه من وقت الظهر واما وقت الزيادة فهو من وقت العصر على الصحيح
 ولذلك قال فيصاحبا في العصر وأول وقتها زيادة الخ (قوله أى ميل الشمس) تفسيره الزوال
 والشمس عند المتقدمين من أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وهو الرابع كما يقتضيه قول
 بعضهم في ترتيب الكواكب زحل شمس ثم عطارد ثم شمس * فتراثرت لعلل هذه الأقوال
 وهذه هي السبع السيارة وقال بعض محقق المتأخرين في السادسة وهى أفضل من القمر لكثرة
 انقضاء الشمس قدر النسيان أربع مرات والقمر قدرا النسيان مرة واحدة والحكمة في كون الشمس
 لا تزيد ولا تنقص وكون القمر يزيد وينقص أن الشمس قبل طلوعها تؤثر بالسجود كل ليلة فلا
 تزيد ولا تنقص والقمر يومه بالسجود ليلة أربعة عشر فبزيادة في أول الشهر فحال ذلك إلى أربع
 عشر ليلة ثم ينقص إلى آخر الشهر حتى يأتى ذلك (قوله عن وسط السماء) متعلق بزوال أى ميل
 (قوله لا بالنظر لنفس الامر) أى لما في علم الله لوجود الزوال فيه قبل ظهوره لتأخر كثر فقد قالوا
 ان انقضاء الاعظم المحرك البعيد يحرك في قدر النطاق يحرك متحرك أربعة وعشرين مرة فوضوا وقال
 بعضهم ان الشمس تقطع في خطوة القوس في شدة عدد واحد عشرة آلاف فرسخ وذلك لئلا يسأل
 صلى الله عليه وسلم جبريل هل زالت الشمس قال لا نعم فلما لم تكن زالت علما قال لا تحرك
 القوس أربعة وعشرين مرة فوضوا زالت الشمس فقال نعم (قوله بل لما ينظر لنا) أى بل بالنظر لما
 يظهر لنا فلو شرع في التكبير قبل ظهوره لانا من طهر ولو في شاة التكبير لم يصح وان كان التكبير
 حاصلا بعد الزوال في نفس الامر وكذا الكلام في القمر وغيره (قوله ويعرف ذلك الميل الخ)
 فإذا اردت معرفة الزوال فاعتبره بقامتلك بلا علامة غير متعل أو شاخص تقيمه في ارض
 مستوية وعلم على رأس الظل فما زال ينقص فهو قبل الزوال وان وقف بحيث لا يزيد ولا ينقص
 فهو وقت الاستواء وان أخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت وقد ذكر السيوطي لفظ

بذلك لانها ظاهرة وسط
 النهار (وأول وقتها زوال)
 أى ميل (الشمس) عن
 وسط السماء لا بالنظر لنفس
 الامر بل لما يظهر لنا
 ويعرف ذلك الميل

الاستواء في الاقليم المصري اقدم امامه يعلو الشمس والقطبية لكونه الاقصى بمختلف
العرية قائم تدور في السنة تحت ظل

جسمها في قولي المشرح * جعلها طرزيبا ابدوس

فهذه اثنا عشر حرفة لكل شهر حرف فخطوه اشار لها بالطاء وهي تسعة فيكون لها تسعة اقدم
وامسرها اشار لها بالزاي وهي تسعة فيكون له تسعة اقدم وبرمها اشار لها بالهاء وهي خمسة
فيكون له خمسة اقدم ورموده اشار لها بالميم وهي ثلاثة فيكون لها ثلاثة اقدم ويشنس
اشار لها بالياء وهي باثنين فيكون له قدمان وبزوة اشار لها بالالف وهي واحد فيكون لها قدم
واحد وابسب اشار له بالهمزة وهي واحد ايضا فيكون له قدم واحد ومسرى اشار له
بالياء وهي باثنين فيكون له قدمان مثل يشنس وبوت اشار له بالذال وهي باربعة فيكون له
اربعة اقدم وبابه اشار له بالواو وهي ستة فيكون له ستة اقدم وهاتوا اشار له بالحاء وهي ثمانية
فيكون له ثمانية اقدم وكيم اشار له بالياء وهي عشر فيكون له عشرة اقدم فاذا نبت على ذلك
قد رقامت قد فرغ وقت الظهور ويدخل عقبه وقت العصر وقد رقامت الانسان ستة اقدم
وقبل سبعة وقبل ستة ونصف ولا اختلاف في المعنى لان من قال سنة فقد اتى الكسر ومن قال
سبعة فقد جهر الكسر ومن قال ستة ونصف فقد نظر للصفة (قوله بتقول) بصيغة التثنية
وفي نسخة التعديل على صيغة التثنية والاولى اظهر وقوله الظل اي ان كان هنالك ظل وقت
الاستواء او بعده ووجوده بعد علمه ان لم يكن وذلك يقع عكس قبل اطول ايام السنة ستة
وعشرين يوما بعده كذلك فهو في يوم واحد هما قبل الاطول والاخر بعدهما بقدر المذكور
هذا هو المواب وليس في اطول ايام السنة كما وقع في عبارة الشيخ الخطيب (قوله الى جهة
المشرق) اي من جهة المغرب والجار والمغرب ومتعلق بالتحول وقوله بعد تنهاى قصره ظرف
للتحول (قوله الذي هو الخ) صفة لتنهاى قصره فالضحية وقوله غاية ارتفاع الشمس اي آخره
والاستواء هو وقوف الشمس في وسط السماء حينئذ (قوله وآخره اي وقت الظهور اذا صار
الخ) قل قد ذكره الوقت وقد ذكر والمهامة اوقات وقت فضيلة اي وقت لا يقع الصلاة فيه
فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده وهو اول الوقت بحيث يسع الاشتغال باسبابها وما يطلب فيها
ولا جعلها ولو كمالا كما مضطوه في المغرب ووقت اختيار اي وقت يختار اتيان الصلاة فيه بالنسبة
لما بعده وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه الى ان يتي من الوقت ما يسعها على
ما اعتدوه في حواشي الخطيب فيكون مساويا لوقت الجواز الا في وقت قبل النصفه كما حكا
الخطيب عن القاضى وهو ضعيف فاقاله الخشعي من انه الى نحو ربع الوقت غير صحيح اضعف
ووقت جواز بلا كراهة اي وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت
الفضيلة وان دخل معه ومع وقت الاختيار الى ان يتي من الوقت ما يسعها الثلاثة تدخل
ويخرج وقت الفضيلة اولا ويستمر وقت الاختيار وقت الجواز بلا كراهة الى القدر
المذكور فمما حثنا ان ابتداء واتمام وليس له وقت جواز بكرة اهوه وقت حرمة اي وقت يحرم
التأخير اليه فالاضافة فيه لادنى ملاسة والافاقاع الصلاة فيه واجب وهو آخر الوقت بحيث
يتى من الوقت ما لا يسعها وان وقعت اداء بان ادرك ركعة في الوقت فهو اداء مع الامم وقت

يحول الظل الى جهة المشرق
بعد تنهاى قصره (الذى هو)
غاية ارتفاع الشمس (واخره)
اي وقت الظهور (اذا صار)
ظل كل شيء مثله

ضر وقت وهو آخر الوقت اذا زالت الموانع والباقي من الوقت قد و التكبيرة فاكثر قسب هي
وما قبلها ان جفت معها وقت عذاي وقت سبب العذر وهو وقت العصر من جميع جمع تأخير
وزاد بعضهم وقت الادراك وهو الوقت الذي طرأت الموانع بعد قبضت يكون معنى من الوقت
ما يسع الصلاة توطنها قسب عليه حيث وزاد بعضهم أيضا وقت القضاء عليها اذا أحرم بالصلاة
في الوقت ثم أقصد ما قلنا انصرف قضاء على ما نص عليه القاضي حسين في تعليله والمتولى في الثقة
والرواية في البصر ولكن هذا رأي ضعيف والمعتقد انما اداء حجت كانت في الوقت (قوله بعد)
اي حال كونه بعد وقوله اي غير معنى بعد غير وقوله ظل الزوال اي الظل الموجود وقت الزوال
ان كان كاهو الضالاب فالإضافة لادى ملاسمة والاقل واللاظل له بل الظل للشئ عسده لاله
(قوله والظل له الست) وظل الليل سواده لانه يست كل شئ وظل الشمس ما يظنه والاشياء
عند تنحوصها سواء كان قبل الزوال أو بعده والتي مختص بعلمه الزوال لانه ظل فاعلم
جانب الى جانب وقال بعضهم ان ظل من الطلوع الى الزوال والتي من الزوال الى الغروب وروى
ثم قيل الشمس تفسخ الظل والتي تفسخ الشمس (قوله تقول) أي قولاً موافقاً للغة وهو
استدلال على المعنى اللغوي وقوله أنا في ظل فلان أي كالسدان مثلاً وقوله أي ستره وقسبه
أقله (قوله وليس الظل عدم الشمس كقديتوهم) ألا ترى ان في الجنة ظلال كما في القرآن
والسنة مع أنه لا شمس فيها وضع ان آخر أهل الجنة دخولاً اذا رأى شجرة طلب القرب منها
يستظل به (أ) ليصل له روح وراحة (قوله بل هو أمر وجودي) أي عرفاً والمادة خيال الشئ
لانه وجودي كما تقرر وقوله يحلقه الله تعالى لنفع البدن أي بدفع ألم المرح عنه مثلاً وقوله وغير
أي كالفواكه (قوله والعصر) كالاولى ان يقول فالعصر بالقاء المقيدة للتعقيب اشارة الى
انه لا فاصل بينهما وهي الصلاة الوسطى على الاصح من اقوال ائمة الحديث به وقرائة عائشة
رضي الله تعالى عنها وان كانت شاذة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر والذى
في شرح انطليب انها قالت لمن يكتب لهما مصفا كتب والصلاة الوسطى وصلاة العصر ثم قالت
سمعتنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهما مدار وياتن لكن الرواية الاولى صريحة في ان
الصلاة الوسطى هي صلاة العصر فحصل الرواية الثانية على ان العطف للتفسير وان كان طاهره
الغايرة حتى استدلل به على انها غير العصر وقيل انها الصبح لقوله تعالى حافظوا على الصلوات
والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين اذ لا تقوت الا في الصبح وهذا معنى على ان القنوت بمعنى
الدعاء والشاخن قلنا انه بمعنى العباداة والطاعة فلا دلالة فيه على ذلك (قوله اي صلاتها) اي
صلاة هي هي فالإضافة للبيان وانما الضمير هنا مع ذكره فيعقب اشارة الى جواز التذكير
والتأنيث في كل كاهم (قوله وسببت بذلك) وفي بعض النسخ حيث بذلك بلا واوى وسببت
الصلاة بلغة العصر وقوله تعاصرها وقت الغروب اي مشارستها تقول فلان عاصرها فلانا
اذا قارنه لكن المراد بالمقارنة هنا المقاربة قال ابن حجر ولو قيل انما خص ضوء الشمس منها حتى
تقضى كتناقص النور وبالعصر حتى تقضى لكان اوضح (قوله وأول وقتها الزيادة)
أي وقت الزيادة فهو على تقدير مضاف فوق الزيادة من وقت العصر على المعتقد وقيل من
وقت الطهر وقيل فاصل وشرقي على القول بانها من وقت الطهر أن الجمعة لا تقوت حينئذ وعلى

(بعد) اي غير (ظل الزوال)
والظل لغة الست تقول أنا
في ظل فلان اي ستره وليس
الظل عدم الشمس كما قد
يؤول به بل هو امر وجودي
يخلق الله تعالى لنفع البدن
وقسبه (والعصر) اي
صلاتها وسببت بذلك
لما عاصرها وقت الغروب
(وأول وقتها الزيادة)

القول والاخير قوت وقوله على نخل المثل اى غير نخل الاستواء ان كان عنده نخل (قوله والعصر
خسة اوقات) واسقط سادسا وهو وقت الضرورة وهو آخر الوقت بحيث تزل المواضع والباقي
منه قدر التكبير فاكثر وسابعا وهو وقت العذابي وقت الظهري لم يجمع جمع تقديم فلها سبعة
اوقات كما في شرح الخطيب وزاد بعضهم ثلثا وهو وقت الاداء وقد تقدم وزاد بعضهم تاسعا
وهو وقت القضاء على قول ضعيف كما مر (قوله احدها) اى احد الاوقات الخمسة التي ذكرها
الشراح (قوله وقت القضية) اى وقت فصل القضية على فعلها فيه والمراد بالقضية الثواب
الزائد على ما يحصل بفعلها بعده (قوله وهو فعلها ازل الوقت) كان الاولى أن يقول وهو اقل
الوقت لان وقت القضية ليس فعلها بل هو اقل الوقت بقدر فعلها وما يتعلق بها كما سيأتي في
المغرب (قوله والثاني) كان المناسب لذلك أن يقول فيما تقدم الاقل لكن الخطيب يسر (قوله
وقت الاختيار) اى وقت يختار ايقاع الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وقال ابن دقيق العيد في
الاقلدسي بذلك لاختيار جبريل الياء (قوله وأشار له) اى لوقت الاختيار وقوله بقوله اى
المصنف (قوله واخره) اى وقت العصر وقوله في الاختيار اى المنسوب الى الاختيار في معنى
المسئلة محذوف تقديره المنسوب (قوله الى نخل الثلثين) اى ينتهي الى وقت نخل الثلثين
غير نخل الاستواء ان كان عنده نخل فيفسر وقت الاختيار الى ذلك وان دخل مع وقت القضية
(قوله والثالث وقت الجواز) اى وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه لانه لم يكرهه لانه ذكر
وقت الجواز بلا كراهة بعد ذلك وكان الاولى العكس لان وقت الجواز بلا كراهة يدخل باقول
الوقت كوقت القضية ووقت الاختيار ثم انتهى وقت القضية أولا ويستقر وقت الاختيار
الى ما يصير نخل الشيء مثله ويستقر وقت الجواز بلا كراهة الى الاصفر اوقات الصلاة ثم دخل معا
وتخرج متعاقبة فيدخل وقت الجواز بلا كراهة ويستقر حتى يرق من الوقت ما يسمعها وعنى
كونه وقت جواز بكرهه أنه وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه مع كراهة التأخير اليه (قوله وأشار
له) اى لوقت الجواز وقوله بقوله اى المصنف (قوله وفي الجواز) اى بكرهه كما جعل عليه
الشراح وان كان كلام المصنف صادقا بالجواز بلا كراهة ايضا لان قوله وفي الجواز الخ عبارة
بجملة صادقة بوقت الجواز بلا كراهة وبالجواز بكرهه وقوله الى غروب الشمس اى وان تأخرت
لما رضى والمراد الغروب الذي لا هو دبعده فلو عادت بعد غروبها تين بقا وقت العصر ففعلها
حينئذ اذ امتنع عدم دخول وقت المغرب فيصيب على من صلاها اعادتها بعد الغروب ويجب
على من أنظر قضاء الصوم على ما قاله المحقق وقتل بعضهم عن الشيخ سلطان عدم وجوب قضاء
الصوم لان هذا بغيره من كل ناسيا ويجب عليه الامسالة اقتضاها ولا يحتج أن في عبارة المصنف
تسمعا لانه يدخل فيه وقت الحارمة ووقت الضرورة الا أن يجعل على تقدير مضى اى قرب
غروب الشمس بحيث يرق من الوقت ما يسمعها (قوله والرابع وقت جواز بلا كراهة) كان
الاولى جعله الثالث وجعل وقت الجواز بكرهه الرابع كما تقدم التنبيه عليه فالشراح عكس
الترتيب الخارجى والذى دعاه الى ذلك قول المصنف الى غروب الشمس اى الى قرب غروبها
كما مر (قوله وهو من مع مراقتل مثلين) اى غير نخل الاستواء طهره اى وقت الجواز بلا
كراهة ابتداء من عصر الظل مثلين مع أنه يدخل من أول الوقت كما تقدم ولعل مراده أنه

على نخل المثل) والعصر
خسة اوقات احدها وقت
القضية وهو فعلها أول
الوقت والثاني وقت الاختيار
وأشاره بقوله (وأخره في
الاختيار الى نخل الثلثين)
والثالث وقت الجواز
وأشاره بقوله (وفي الجواز
الى غروب الشمس) والرابع
وقت جواز بلا كراهة وهو
من عصر الظل مثلين

يكون منقردا من صير الظل مثلين فلا ينافي به يدخل من أول الوقت لكن مع غيره بقوله الى الاصفرار) اى اصفرار الشمس كالورس وهو نبت اصفر يصبح به ولذا قال بعضهم

منع البقاء لقلب الشمس • وطلوعها من حيث لا تقى

وطلوعها جزا صافسة • وغروبها اصفرار كالورس

(قوله والخامس وقت قصر يوم) اى وقت يحرم التأخير اليه فانه نفع استكمال بعضهم تسمية هذا الوقت بوقت الحرمة مع ان ابتداء الصلاة فيه واجب لحرمة اتمامها على وقتها ووجه ادفعاه ان الاضافة لادنى ملايسة مع ان هذا معنى مشهور ومطروق فكان هذا المستشكل ليقع معنى الاضافة وهو تعالى ما بين المصاف والمضاف اليه وهو موجود هنا في هذا الوقت والحرمة ملايسة لحرمة التأخير اليه (قوله وهو تأخيرها الخ) كان الاولى ان يقول وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسع الا التأخير ليس هو وقت الغريم بل هو الذى يحرم كالا يخفى فيه تسع (قوله الى ان يبقى من الوقت ما لا يسعها) وفي بعض النسخ الى ان لا يبقى من الوقت ما يسعها والمخفى واحد لكن الاولى اظهر (قوله والمغرب) هو فى الأصل اسم لزمان الغروب ثم سميت الصلاة المخصوصة لتعلقها عقبه فالحالقة المجاورة وبذلك تعلم وقتها بعضهم ان يقول نوبت أملى المغرب مثل لانه اسم للزمان والزمان لا يصلح ووجه الرق أنه صار اسم الصلاة المخصوصة ويكره تسمية المغرب عشا مولوع الوصف بالاولى لورد واللهى عنها نهي لا يكره مع التغليب كان يقال العشا أن فى المغرب والعشا مشافا للشيخ الاسلام وقتل التسمية بذلك خلاف الاولى والمعتقد الاول (قوله اى ملايتها) فيه ما تقدم (قوله سميت بذلك) اى وسميت الصلاة بلفظ المغرب (قوله لتعلقها وقت الغروب) اى عقب وقت الغروب لانها لا يدخل وقتها والعقب وقت الغروب والحالقة المجاورة كما مر لا الحالية والحالقة خلافا لبعضهم (قوله وقتها واحد) اى لا تعد فيه فليس فيه وقت فضيلة ووقت اختيار ولا وقت جواز وهكذا الآن جبر بل صلاها فى اليوم فى وقت واحد لكن هذا امر جرح والراجح ان وقتها ليس واحد بل لها سبعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهو بحسب الاشتغال بها وما يطلب لها فالثلاثة هي تدخل معا ويخرج معا ويدخل بعدها الخوازم يكره مراعاة القول بجروج الوقت وان كان ضعفا الى ان يبقى من الوقت ما يسعها ثم وقت حرمة ثم وقت ضرورة ولها وقت عذر وهو وقت العشا لمن يجمع جميع تأخير فان ذلك وقت الادراك كانت غايته وأما وقت القضاء فضعيف كما مر تأخير مرة (قوله وهو غروب الشمس) اى عقب وقت غروب الشمس فهو على تقدير مصاب والمزاد الغروب التام كما أشار اليه الشارح بقوله اى يجمع جميع قرصها فلغروب بعضها فقط لم يدخل وقت المغرب الحاقا لغير الظاهر بالظاهر فكان الشكل طاهر ولو غربت الشمس على شخص فى بلد فصل المغرب فيه ثم سافر الى بلد آخر وجد الشمس لم تقرب فيه وجب عليه إعادة المغرب كما نقله الرملى عن ائمة والده (قوله اى يجمع جميع قرصها) اى ويحصل غروبها يعرب جميع قرصها كما قاله الشرح المسمى (قوله ولا يضرب بها شعاع بعده) اى بعد الغروب وفى نسخة بعدها اى بعد الشمس اى بعد غروبها فهذه النسخة على تقدير مضاف لكن لا بد من زوال الشاع من رؤس الجبال والحيطان واقبال الاطلام من

الى الاصفرار والخامس وقت قصر يوم وهو تأخيرها الى ان يبقى من الوقت ما لا يسعها (والمغرب) اى صلاتها وسميت بذلك لتعلقها وقت الغروب (وقتها واحد وهو غروب الشمس) اى يجمع جميع قرصها ولا يضرب بها شعاع بعده

المشرق لأن ذلك علامة الغروب هذا ان كان هناك جبال أو سيطان والافريقي تكامل سقوط
القرص فقط (قوله ويحسد اراخ) خبر ثان عن قوله وهو الباء ما تدنو يصح أنها أصلية
وتكون متعلقة بحذف والتقدير ويحسد اراخ كما قدره الشيخ الحطاب ولا يخفى أن
المراء اعتبار وقت هذه المذكورة وان لم يفعلها الشخص أو فعل منها شيئاً قبل الوقت أو لم
يخرج لها أو لم يطلب منه كذا ان المراء يتبعاً بضامه قد اطلب الماء واجتهد في قبلة وقتها حاجته
واكمل وشرب لمافي العصيين اذا قدم العشاء فادوا به قبل صلاة المغرب ولا تنهوا على
عشاءكم وهو محمول على الشيع الشري وهو بقدر الثلث ولا ينقصه لقيمت يكسر بها حدة
الجوع كما توجه في التنقيح وغيره خلافاً لمافي الشرحين والروضة وعلى كل فلا يتبع بر الشيع
الزائد على الشري لأن هذا معلوم ولذلك قال بعض الخلفاء تصبونه عشاءكم ان لم يثبت انما
كان اكلم لقيمت وقد ورد حساب ان آدم اقميت يقين صلبه قال كان ولا يقفنا اطعماه
وثلاث الشرايه وثلاثا لنفسه وورد ما لا ابن آدم وعاشراً من بطنه والمعتبر في جميع ما ذكره اوسطا
المعتدل من الناس على المعتدل من فعل نفسه مثلاً للقتال والازمان يخرج الوقت في حق
بعض ويبقى في حق بعض ولا تقبله (قوله ما يؤذن) اي التأذين في الصلاة ولو قال بقدر
الاذان لكان اولى لأن كلامه لا يشعل الا انما التأذين فان شرط الاذان المذكورة (قوله)
الشخص) بدل من الضمير القائل اولى تقدير اى ووجدنا الصريح فيها في بعض التفسير فلا رد
انه يلزم على كلامه أن المنصف حذف القائل (قوله ويترضاً أو شيع) اى او يجمع بينهما ما
ما فيه من يجوز الجمع ولو قال ويظهر لكان اولى ليشعل لعل واليهم وادارة التماسه التي تزول
عن قرب ولا فائدة لا يزول طعم التماسه مثلاً بالاحتواء القرص والاستماع عليه فهو ما يؤذن
واثنان وربما ينفرد ذلك وقت المغرب (قوله ويسترا العورة) لو قال ولبس الثياب لكان
أولى ليشعل ما يسترا برئته وما يلبسه ولو لتبديل فيشعل العزم والتقص لاه مستحب لمصلحة
قال تعالى شدوا فرقتكم عند كل مسجد (قوله ويقيم الصلاة) اى بقدر ذلك وان صلى بغير
اقامة كما تحققت الاشارة اليه (قوله ويصلي خمس ركعات) المراد بها المغرب وبقيتها البعديه
وذكر الامام سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها بناء على أنه يسن لها ركعتان قبلها وهو
ما رجحه النووي (قوله وقوله) مبتدأ خبره ماقطع مع أنه لا بد منه اذ لا يصح أن وقت المغرب
هو غروب الشمس فقط (قوله فان انقضى المقدار المذكور) اى في قوله ويحسد اراخ يؤذن الخ
مع ما اعتبرناه من زيادة عليه فيما سبق (قوله خرج وقتها) اى وصارت حينئذ قضاء من لم يدخل
وقت العشاء اذ قال يلزم على ذلك امتناع جمع التقديم لأن وقت الاولى التي هي المغرب حيث
كان محصوراً فعمله كزلايغ الثانية التي هي العشاء وشرط جمع التقديم وقوع الصلاة في
وقت الاولى لا نقول لا يلزم ذلك لأن الشرط قد تكون مجمعة قبل الوقت فيسقط وقت الاولى
حينئذ الصلاة فان فرض ضيقه منها الاشتغال بالاسباب امتنع الجمع لقوان شرطه (قوله)
وهذا هو القول الجديد) لكه ضعف (قوله والتقديم) هو المقدم هذا من المسائل التي هي
بها من المذهب القديم بل هذا قول جديد لأن الشافعي رضي الله عنه علق القول به في الأحكام
وهو من كتبه الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبت الحديث في مسلم وقت المغرب ما لم يبق

(ويحسد اراخ يؤذن)
الشخص (ويترضاً) أو
يديم (ويسترا العورة) ويقيم
الصلاة ويصلي خمس
ركعات وقوله ويحسد اراخ
ماقط في بعض نسخ المخطوط
فان انقضى المقدار المذكور
خرج وقتها وهذا هو القول
الجديد والقديم

الشفق وهو أصح من حديث جابر بن عبد الله السابق على أنه يكره على الوقت المختار وهو أول الوقت الذي هو وقت التضيئة ووقت الجواز بلا كسر أو ما وقت الجواز بكرة فلا تعرض فيه (قوله ورجحه النووي) وهو كذلك (قوله أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر) أي إلى غام مغيبه وذكر الأحمر للإيضاح لأنه المنصرف إليه لا فقط عند الإطلاق أما الأصفر والأبيض فلا يمتد وقتها إلى مغيبهما وما ذكره وجهه الوقت وتقدم أن لها سبعة أوقات كالصبر (قوله والعشاء) لم يقل أي صلاتها كما في تقاضيه لأنه أهم مضيقها مع بيان مضاعفها الغوى حيث قال بكسر العين الخ احترازاً من العشاء بفتحها ويكره تسمية العشاءة لورود النسي عنها ويكره قولهم قبلها وأول قبل دخول وقتها بخلاف غيرها فإنه لا يكره النوم قبله إلا بعد دخول وقته ويحل الكراهة بعد دخول الوقت أن وثق بقطعة منه قبل خروج الوقت بعباسها أو الصبر وحديث بعدها إذا كان مباحاً فإنه كان مكروهاً اشتدت كراهته وإن كان محرماً كالمسكيات الكاذبة كقصة عترة والدلومة انضم إلى الحرمة الكراهة فإن كان في خبر كونه ضيقاً فطلبه وإن سئله بحلاف القاسم وموافقة الوجه وطاعة علمه وهو ذلك كان سنة لحديث عمران بن حصين كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدثنا عامة ليلة من في إسرائيل (قوله اسم لاول الظلام) ظاهره أنه اسم لاول الظلام فقط ومصره الحشى يقول أي اسم للظلام من أول وجوده عادة وظاهره يشمل غير أول الظلام (قوله ومجيئ الصلاة بذلك) أي بلفظ العشاء قوله لتعلمناه أي لتعلم الصلاة في أول الظلام أي في وقته فالهلافة الحالية والمجيئة (قوله وأول وقتها إذا غاب الشفق) أي عقب وقت غيوبة فلا يدخل إلا بعد ذلك في كلامه نسخ وقوله الأحمر للإيضاح كما تقدم أن الصبر أفاضل المقطع البعد الإطلاق قال الأسنوي وإذا لم يقع التعرض في أي كراهة الحديث والاولى الصبر حتى يغيب الشفق الأصفر والأبيض وجامن الخلاف (قوله وأما البلد الخ) أي هذا في البلد الذي يعيب فيه الشفق فهو مقابل لحدوف تقديره ما سبق (قوله الذي لا يعيب فيه الشفق) أي حتى يطلع الخبر فيغيب حيث ذلك البلد الذي لا تنفق له أصلاً والمراد الشفق الأحمر لما علمت أنه المراد عند الإطلاق ويلزم من عدم غيوبة عدم غيوبة الأصفر والأبيض بل هما غير موجودين وبذلك تعلم ما في قول الحشى أي مطلق الشفق وأما البلد الذي لا يلي له كأن يطلع القمر مع غروب الشمس فيجب على أهله قضاء كل من المغرب والعشاء على الأوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين وأما في الصوم فيقتدروا لهم بقضاء كلهم وشربهم بالضرورة (قوله فوق العشاء في حق أهله أن يصوم بعد الغروب الخ) أي عقب أن يصوم بعد الغروب الخ لأن وقت العشاء لا يدخل إلا عقب ذلك وظاهره أنهم يصومون حتى يصوم من يعيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم بالفضل وليس من أراد الله رجاء استعرق إليهم كآية عليه في الحاد بل المراد أنه يعتبر بالتسعة مثلاً إذا كان ليل أهل مصر غائبين درجة يعيب شفقهم بعد عشر من درجة فسيب ذلك إليهم به وكان ليل أهل بولاق عشر من درجة فماذا مضى ربعة فقد دخل وقت عشايتهم فالقصد بذلك بيان ابتداء وقت العشاء ليان وقت المغرب يبدل مصدر العبارة وهو قوله فوق العشاء في حق أهله الخ فاندفع قول الحشى بعبارة القبر في لا ينجى ما في هذه

ورجحه النووي أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر (والعشاء) بكسر العين محدود اسم لاول الظلام ومجيئ الصلاة بذلك لتعلمناه (وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر) وأما البلد الذي لا يعيب فيه الشفق فوق العشاء في حق أهله أن يصوم بعد الغروب فمن يعيب فيه شفق أكثر بلادهم

العبارة من عدم الاستقامة وعدم الدلالة على المقصود لأن المقصود أن يحصل لهو لا محذور عنه
من ليلهم فسمية وقت العشاء من ليل أولئك حالها إذا كان ليل هو لا فعيامين غروب الشمس
وطولها عشر بن درجته وليل أولئك فعيامين ذلك ثلاثين درجته منها وقت العشاء فعيامين مخيب
الشفق وطولها عشر درجته فعي ثلث ليلهم فيكون وقت عشاء هو لا ثلث ليلهم الأوسط
فأما ليلهم فعيامض عليه بالتوازي ما عدم الاستقامة في حيث الاخبار وقد علمت محض بقولنا
عقب أن يحضى الخ هو ما عدم الدلالة على المقصود في حيث كونه المقصود بيان وقت العشاء مع
أن عبارة مدينة لوقت المغرب وقد علمت أنها الشارح لم يقصد بيان وقت المغرب بالذات بل بيان
آخر وقته ليعلم ابتداء وقت العشاء الذي الكلا في تمام (قوله وله وقتان) أي اجابا فلا
يبقى أن لها سبعة أوقات تفصيلا كالصبر والمغرب وقت فضيلة بمقدار ما يسيبها وما يتعلق
بها وقت اختيارا إلى ثلث الليل ووقت جواز بلا كراهة إلى القبر الكاذب ووقت جواز بكرة
وهو ما بعد القبر الأول حتى يبقى من الوقت ما يسيبها ثم وقت حرمة وهو آخر الوقت بحيث
يبقى من الوقت ما لا يسيبها ووقت ضرورية وهو وقت زوال الموانع والباقي قدرا للتكبير فأكبر
ووقت عذر وهو وقت المغرب بل يجمع جميع تقديم فان زدت وقت الادراك وهو وقت طروق
الموانع بعد أن يدرك من الوقت ما يسيب الصلاة كانت غلبة أو ما وقت القضاء فقد تقدم
ضعفه مرارا (قوله أحدهما اختيار) أي أحد الوقتين وقت اختيار (قوله وأشار) أي
وقت الاختيار وقوله بقوله أي المصنف (قوله وأخره) أي آخر وقت الاختيار وقوله يمتد في
الاختيار إلى ثلث الليل أشار بذلك إلى أن قوله إلى ثلث الليل متعلق بمحذوف تقديره يمتد
وقبه أن الذي يمتد إلى ذلك وقت الاختيار لا غيره لأن الجزاء لا يخرجه إلا امتداد فيه والمراد إلى
تمام ثلث الليل ولا يفتي أنه اندرج في ذلك وقت الفضيلة وهو أول الوقت لكن انتهى وقت
الفضيلة ويستقر بعده وقت الاختيار إلى ما ذكر (قوله والثاني جواز) أي والثاني
من الوقتين وقت جواز (قوله وأشار) أي وقت الجواز وقوله بقوله أي المصنف (قوله
في الجواز) أي طالع القبر الثاني) شمل ذلك وقت الجواز بقسمه وهو ما وقت الجواز بلا كراهة
وهو يستقر إلى القبر الأول ووقت الجواز بكرة وهو ما بعد القبر الأول حتى يبقى من الوقت
ما يسيبها ثم وقت الحرمة ثم وقت الضرورة نفسه ونسح والقبر من الانقباض يسمى بذلك لا فقبار
الضوء وطوره (قوله أي الصادق) أي في دلالة على وجود الهاء وأما الأول فهو كاذب
في ذلك ونسبة الصادق والكذب الهما مجازا على والاقا صادق والكاذب انما هو الخبر
بوجودها وبسببهما فإذا أخبر بذلك بسبب القبر الثاني فقد صدق وإن أخبر به بسبب القبر
الأول فقد كذب (قوله وهو) أي القبر الصادق وقوله المتشترض هو أي المتسرع نوره
وقوله معتبرا بالافق أي حال كونه معترضا ناحية السامعيين الجنوب والشمال من جهة
المشرق (قوله أما القبر الكاذب) مقابل القبر الصادق وقوله فيقطع قبل ذلك وما أحسن
قول بعضهم

ولها وقتان أحدهما
احتبار وأشهره بقوله
(وأخوه) بمحنة (في
الاستبصار إلى ثلث الليل)
والثاني جواز وأشهره
بقوله (وفي الجواز إلى طلوع
الفجر الثاني) أي الصادق
وهو المنتشر صورة معترضا
بالائق أما القبحر الكاذب
فمطلع قبل ذلك

وقوله لا معتز بل مستطيل اي محتمل الى جهة العلو كذب النحران بكسر السين وهو الذئب
وهو المسمى عند علماء الهيئة بالجزء منقح الميم والميم وهي نجوم بمجموعة تظهر قبل الفجر الصادق
وقوله ذاهبا في السماء اي الى جهة العلو وهذا كالتفسير لقوله مستطيل (قوله ثم يزل
وتعقبه غلظة) اي غالبا وقد يدل الفجر الصادق بالكاذب (قوله ولا يتعلق به حكم) اي تحريمه
تأخير صلاة العشاء عنه وجواز فعل صلاة الصبح عقبه وسرعة الاكل والتسرب في الصوم
وتحذرك ذلك (قوله وذ كرا الشيخ أبو حامد) اي العزالي (قوله ان الله شامق كراهة) اي وقت
جواز بكرة كراهة التأخير اليه وقد علمت أن كلام المصنف يشبه (قوله وهو ما بين
الفجرين) وهو خمس درج وفيه قسم لانه يشمل وقت الحرمة ووقت الضرورة فكان الاولى
أن يقول وهو بعد الفجر الاول حتى يبقى من الوقت ما يصحها (قوله والصبح) يضم الصاد
وكسر هاء تقول العرب وجه صبحي لم يصب بياض وجرة وقال النهار يجمع بياضا في ابتدائه
وسمر في انتهائه فذلك هو صبحه ولا يكره قسمه عند اكله اختلاف الاولى ويسمي غرا
كما يسمى صبحا في الكتاب والسنة بذلك (قوله اي صلاته) اي صلاته هي هو فالاضافة للبيان
كما ترى في نظائره (قوله وهو لغة أول النهار) اي لاشقة على بياض وجرة كما مر (قوله ومعت
الصلاة بذلك) اي بلفظ الصبح (قوله لعله في أوله) اي في أول النهار لا في أول الاول فاضهر
عائدي النهار لا في الاول ولو قال انه ما فيه لكان أظهر وعلم من ذلك أن الصلاة الحسنة
والخالية (قوله ولها كالمصر خمسة أوقات) وزاد اساداسا وهو وقت الضرورة فلها سبعة
أوقات كما أن الظاهر لها ستة أوقات لكن الظاهر لاسطة أوقات لانه ليس لها وقت جواز بكرة
مع كونها لها وقت عذر وهو وقت العصر بل يجمع والصبح لها ستة أوقات لانه ليس لها وقت
عذر مع كونها لها وقت جواز بكرة وأما العصر والمغرب والعشاء فلكل منها سبعة
أوقات بقطع النظر عن زيادة وقت الادراك ووقت القضاء (قوله أحدها) اي الأوقات
التي (قوله أول الوقت) اي بعد ما يصحها وما يتعلق بها كما مر في المغرب (قوله وذ كره)
الاولى وذ كرها اي الوقتين فإنه ذ كرا في قوله وأول وقتها طلوع الفجر وذ كرا في قوله
وأخره في الاختيار الى الاسفار ومحجبا بأن الضمير راجع للمذكورين الوقتين (قوله في قوله)
أي المصنف (قوله وأول وقتها طلوع الفجر) اي عقب وقت طلوع الفجر وهو على تقدير
مضايق والمراد طلوع بعضه فيدخل وقت الصبح بطلوع بعض الفجر (قوله الثاني) وهو
الصادق بخلاف الاول وهو الكاذب كما مر قريبا (قوله وآخره) اي آخر وقت الصبح وقوله
في الاختيار اي حال كونه مفسوبا الى الاختيار وقوله الى الاسفار اي فتمشي الى الاسفار بكسر
الهمزة يقال أسفر الصبح اي أضاء كما قاله الجوهري ولذلك قال الشارح وهو الاضامة وقال
أشرفت المراتع - وهما اذا كسفته وأغمرته (قوله والثالث وقت الجواز) اي بكرة
لانه ذ كره وقت الجواز بلا كراهة بعد ذلك وكان الاول العكس لان وقت الجواز بلا كراهة هو
الثالث لبقائه في الوجود ووقت الجواز بكرة هو الرابع لتأخره في الوجود كما تقدم فظهر
في العصر (قوله وأشار به) اي لوقت الجواز وقوله اي المصنف (قوله وفي الجواز)
كلام المصنف مجمل لانه صادق بالجواز بلا كراهة وبالجواز بكرة لكن الشارح جعله على

لامعتز بل مستطيل
ذاهبا في السماء ثم يزل
وتعقبه غلظة ولا يتعلق به
حكم وذ كرا الشيخ أبو حامد
أن للعشاء وقت كراهة وهو
ما بين الفجرين (والصبح)
اي صلاته وهو لغة أول
النهار ومعت الصلاة بذلك
فعله في أوله ولها كالمصر
خمس أوقات أحدها وقت
القضلة وهو أول الوقت
والثاني وقت الاختيار
وذ كره في قوله (وأول وقتها
طلوع الفجر الثاني وآخره
في الاختيار الى الاسفار)
وهو الاضامة والثالث وقت
الجواز وأشار به بقوله (وفي
الجواز) اي بكرة

الجواز بكرة والذي جعله على ذلك قوله الى طلوع الشمس اى الى قرب طلوعها كما سأتى
 (قوله الى طلوع الشمس) فيه تسميح لانه يشعل وقت الحرمة وقت الضرورة فكان الاوليان
 يقول حتى يق من الوقت ما يسهلها ويجاب بأنه على تقدير مضاف اى الى قرب طلوع الشمس
 بحيث يق من الوقت ما يسهلها والمراد بطلوعها هنا طلوع بعضها الحاصل لما يظهر من الظاهر
 فكان الكل ظاهراً ولا وقت الصبح يدخل بطلوع بعض الشجر فاسب أن يخرج بطلوع
 بعض الشمس قياساً على وجهه على دخوله وخروج بقولنا هنا الايمان والتعاليق فان حلف أن
 الشمس لم تطلع فلا بحث الا اذا طلعت كلها واذا حال لبعده ان طلعت الشمس فانت حر لم يعتق
 الا بطلوع جميعها (قوله والرابع جواز بلا كراهة) اى وقت جواز بلا كراهة وقوله الى طلوع
 الحجرة اى يستقر الى ظاهرها والحجرة التى تظهر قبل الشمس ويستدأه من اول الوقت كوقت
 انقضاءه ووقت الاختيار فتدخل الثلاثة معا وتخرج متعاقبة كما مر في العصر (قوله
 وانما من وقت تفرغ) اى من حيث التأخير اليه كما تضمنت الاشارة اليه (قوله وهو تأخيرها
 الخ) كان الاول ان يقول وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما يسهلها كما مر

• (فصل) • اى في بيان صفات من يجب عليه الصلاة بيان التوافل فهذا الفصل معقود

لشئين (قوله وشرايط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء) ويزاد عليها ثلاثة أشياء ايضا الاول
 العقل من الحيض والنفاس فلا يجب على حائض ونفساء ولا قضاء عليه ما يل ولا يندب لهما
 لكن يصح ويعتقد تقلا لا ثواب فيه على ما اعتقه الرملى ولا يصح عند الشيخ الخطيب لأن
 الاصل في العبادة اذا لم تطلب دم الصحة والثاني سلامة الخواص فلا يجب على من خلق اعى
 أصم ولو ناطقاً وكذا من طرأه ذلك قبل التمييز بخلافه عند القيرلا لا يعرف الواجبين حيث
 ولو ردت اليه حواسه لم يجب عليه القضاء والثالث بلوغ المعتبر فلا يجب على من لم تبلغه كان
 نشأ في شهر جيل فلو بلغه بعد مدة لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرملى لانه كان غير
 مكلف بها وقال ابن قاسم يلزم القضاء لانه مكلف في ترك ما حقه أن يعلم في الجلة فحصل أن
 شرائط الوجوب ستة (قوله أحدها) اى الاشياء الثلاثة (قوله الاسلام) اى ولو فاعصى
 ففعل اسلام من ارتد وانما عدوا الاسلام من شروط الوجوب ولم يعد من شروط الصحة مع
 أنه شرط لها الا أن الوجوب سابق على الفعل فصلاح الصحة (قوله فلا يجب الصلاة الخ)
 يفرع على المفهوم والمنتهى انما وجوب المطالبة منها في الديار فلا يشافي أنها يجب عليه
 وجوب عقاب عليها في الدار الاخرى عقاباً زائداً على عقاب الكفر لانه مكلف بمشروع
 التوبة (قوله على الكافر الاصل) يخرج به المرتد كما سيذكره الشارح بقوله وأما المرتد
 الخ (قوله ولا يجب عليه قضاؤها اذا أسلم) تخففها عليه لقوله تعالى قل الذين أسكفوا
 ان ينتموا يعرفهم ما قد سلف وهذا في وجوب القضاء ما قبله في وجوب الاداء وكما لا يجب
 قضاؤها لا يسأل ولا يعتقد على معتقد الرملى وجرم غير ما لانه قد استوجبه ابن قاسم وعلى
 الاول فيفرق بينه وبين الحائض والنفساء منهم ما أهل للعبادة في الجلة (قوله وأما المرتد الخ)
 مقابل لقوله الكافر الاصل وليس مثل المرتد المنقلب من دين غير دين الاسلام الى دين آخر
 حكمه حكم الكافر الاصل فلا يجب عليه الصلاة اداء ولا قضاء اذا أسلم (قوله يجب عليه

(الى طلوع الشمس) والرابع
 جواز بلا كراهة الى طلوع
 الحجرة وانما من وقت
 تفرغ وهو تأخيرها الى أن
 يبقى من الوقت ما يسهلها
 • (فصل) •

(وشرايط وجوب الصلاة
 ثلاثة أشياء) أحدها
 (الاسلام) فلا يجب الصلاة
 على الكافر الاصل ولا
 يجب عليه قضاؤها اذا أسلم
 وأما المرتد فجب عليه

الصلاة) اى اذ اؤها لكن ليس المراد أنه يطالب بها مع الرقة بل يقال له أسلم وصل وانما طوب
 بها لانه التزمها بالاسلام فلا تسقط عنه بطوره حتى لا يجرى فانه يلزمه بالاقرار به ولا يسقط عنه
 بالحدود (قوله وقضاؤها ان عاد الى الاسلام) تعليل عليه ولو اردت تمجن ولو من غير تعدد قضى
 زمن الجنون الواقع فيها حيث لم يحكم بالاسلام تبعاً لاول اسلم الاب في حال جنون ابنه الواقع في
 زمن وقته لم يقض من حين الحكم بالاسلام حيث لم يكن منه عدل بخلاف ما لو ادعت ثم سحقت
 أو تقست قاتنها لا تقضى زمن الحيز أو التماس الواقع في الرقة والفرق أن اسقاط الصلاة
 عن الجنون رخصة لانه انتقل من وجوب الفعل الى جواز الترك والمزلة من اهل الرخص
 لأن الرخص لا تنطاط بالهوى وعن فهو الحائض عزيمة لانها انتقلت من وجوب الفعل الى
 وجوب الترك ولا يشك على هذا أن كل الميتة للمطر رخصة مع انه انتقل من وجوب
 ترك الأكل الى وجوب فعله لان الأكل وان كان واجباً على الميتة انتفى بخلاف ترك الصلاة
 فلا يعمل اليه النفس غالباً وما وقع في المجموع من قضاء الحائض المرتدة تنسب فيه الى الموم
 وأجاب عنه بعضهم بأن المراد بالحائض التي بلغت سن الحضانة ولم تقض بالفعل وهو أولى من
 نسبته الى النهر (قوله والثاني البلوغ) اى بالسن او بالاستلام او بالحض فلا فرق بين
 الذكر والانثى والنسب (قوله فلا يجب على صبي وصبية) فربيع على المفهوم ولا قضاء عليها
 بعد البلوغ نعم تدب قضاء ما قامت حائض التمييز دون ما قبله فلا ينعقد قضاء ولو بلغ الصبي في
 أثناء الصلاة السن او بالاستلام بان أحس بيزول متى في القصة فربطه كره بمائل وجب
 عليه اتمامها كماله ولو بلغ وهو صائم فانه يجب عليه اتمامه حيث كان من رمضان ووقوع
 أو لها تقاضا لا يمنع من وقوع آخرها واجباً وأجزأه ولو جمعة ولو بلغ بعد فعلها أجزأه أيضاً فلا
 يجب عليه اعادةها بخلاف الحج فيجب عليه اعادةه لأن وجوبه في المعصرة فاشتراط وقوعه
 في حال التكامل بخلاف الصلاة (قوله لكن يزعم انهما) اى بالصلاة ومثلها ما توقف عليه
 كوضوؤه وهو يجب الامر على أصولهما الذكور والاثاث على سبيل فرض الكفاية
 وللعلم أيضاً الامر لا الضرب الا بالاذن والى ومثله الزوج في زوجته فله الامر لا الضرب الا بالاذن
 والى وان كان له الضرب للتشوز لا يتعلق بحقه هو بخلاف حق الله تعالى والوصى والقيم
 والمقط ومالك الرقيق في معنى الاب وكذا الوديع والمستعرب العبد ونحوهما كالوقوف عليه
 ولا يقتصر على مجرد الصيغة بل لا بد من بعض التاميد كان يقول له صل والاضرب منك وشرا فاع
 الدين الظاهرة فهو الصوم لمن أطاقه والسواك كالمسلاة في الامر والضرب وحكمة ذلك
 التمرين على الصادة ليعتادها لا يتركها ان شاء الله تعالى واعلم أنه يجب على الآباء والأمهات
 على سبيل فرض الكفاية تعليم اولادهم الطهارة والصلوة وسائر الشرائع وسوية تعليمهم في
 أموالهم ان كان لهم مال فان لم يكن في مال آباءهم فان لم يكن في مال أمهاتهم فان لم يكن
 في مال المال فان لم يكن ففي أعتياء المسلمين (قوله بعد سبع سنين) اى بعد تمامها اثنا عشر
 حتى لو حصل التمييز قبل استكمال السبع لم يجب الامر لكن ينسب حيث ذكر كما هو مقتضى كلام
 المجموع وقال في الكفاية انه المشهور وروى مع وجهها أنه يكفي التمييز وحده في وجوب الامر
 (قوله ان حصل التمييز) اى معها والباء معنى مع وأحسن ما قيل في حد التمييز أن يصير لصبي

الصلوة وقضاؤها ان عاد
 الى الاسلام (و) الثاني
 (البلوغ) فلا يجب على صبي
 وصبيته لكن يزعم ان
 بها بعد سبع سنين ان
 حصل التمييز!

ومثله الصبية بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستضيء وحده وقيل بأن يعرف عنه من
شماله من عينه وقيل بأن يفهم الخطأ ويرد الجواب وقيل بأن يعرف ما يضره وما ينفعه
(قوله والاف بعد التمييز) أي وإن لم يحصل التمييز بالسبع بأن تأخر عن المسح فلا يؤمر أن يقرأه
ولو بعد المسح بل بعد التمييز لا غير الأمر لا تصح عبادة مكيف يؤمر بها (قوله ويضرب) أي على
تركها (أي وجوباً يصيب الضرب على الولي أيا كان أوجداً ونحوهما معاً وهو ضرب تأديب
التمرين لا ضرب عقوبة قال بعضهم ولا يجاوز الضارب ثلاثاً وكذا المعلم فيسن له أن لا يتجاوز
الثلاث لقوله صلى الله عليه وسلم لم يدراس المعلم للاطفال إلا ثلاثاً أو أن تضرب فوق الثلاث فإنك
إن ضربت فوقها أقص الله منك وهذا ضعيف كآية عليه الاستوى في النور وإن اقتضاه
حديث غط جبريل النبي صلى الله عليه وسلم فإنه كان ثلاثاً مرات والمعتقد أن يكون مقدار
الحاجة وإن راد على الثلاث لكن بشرط أن يكون غير مريح حتى لو لم يقدر إلا المرح تركه على
المعقد خلافاً للفقهي ولو تلف الولد بالضرب ولو مع تاديبه الضارب لانه مشروط بسلامة
العاقلة ولأنه يتأذى تأديسه بالكلام وبهذا اتفاق ما لو استأجر دابة وضربها الضرب المعتاد
فماتت حيث لا يصح (قوله بعد كمال عشر سنين) هكذا قال الشيخ ابن حجر وهو ظاهر كلامهم
لكن قال الحصري أنه يضرب في أثناء العاشرة يعني بعد تمام التسع وصححه الأسنوي وجرم به
ابن المقرئ وهو الذي اعتمد الرملي كالتطبيب لانه مظنة البلوغ (قوله والثالث العقل)
وتقدم أنه يرد عليه الدعوى من الحيض والنقاس وسلامة الحواس وبلوغ الدعوة فتنبه (قوله
فلا تجب على مجنون) تفريع على المفهوم ومثل الجنون المفقى عليه والسكران ولا قضاء عليهم
إذا أفاقوا فلا يجيب عليهم لكن يستحب على المعقد لكن محل ذلك أن لم يوجد منهم تعدد فان
وجد منهم تعدد نشأ من ذلك وجب القضاء ولو سكر ثم عذو وقال أهل المدينة إن مدة السكر شهر
مثلاً ثم جن بالاعتد واستمر مجنوناً به مدة الشهر وقضى مدة سكره لا مدة جنونه بعد ما جازى من
ارتد ثم جن فإنه يقضى مدة جنونه مع ما قبله لا تغلط عليه لأن من جن في رذته ثم ارتد في جنونه
حكموا من جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه حكماً (قوله وقوله) مبتدأ خبره مساقط
في بعض نسخ المتن (قوله وهو) أي ما ذكر من الثلاثة المذكورة لكن يرد عليه أنه الكافر
مكلف بقرع الشريعة فالاحسن أن يقال أي ما ذكر من الآخرين وهم البلوغ والعقل
ويجيب بأن المراد التكليف المتفق عليه أو التكليف الذي يظهر أثره في الدنيا بالمطالبة فها
(قوله حد التكليف) أي ضابطه ومدار ولا يرد أن الحائض غير مكلفة بالصلاة ونحوها لأنها
مكلفة ببعضها دائماً لا توقف على الطهارة من العبادات كدأه لركافته لا والتكليف الزام
ما فيه كادته (قوله والصلاة المسنونات) وفي بعض النسخ والله الصلاة المسنونة وبشكل على هذه
النسخة الأخبار بقوله خمس فإن فيه الأخبار بالجمع عن المفرد ويجيب بأن اللفظ ليس بكامل
عليه النسخة الأولى ويرد على كل من السخفي أن الصلاة المسنونة كثيرة لا تقتصر في الجنس
ويجيب بأن المراد الصلاة المسنونة التي تشبه القرائن من كدها وطلب الجماعة فيها وزيادة
فصلها على غيرها واستعمالها بدليل أراد المتن التابعة لفرائض بعد ذلك وذكره أن التوافل

والاف بعد التمييز ويضرب بان
على تركها بعد كمال عشر
سنب (و) الثالث (العقل)
فلا تجب على مجنون وقوله
(وهو حد التكليف) ساقط
في بعض نسخ المتن (والصلاة
المسنونات

المؤكدة ثلاثة تحصل أنه جعل صلاة النفل ثلاثة أقسام فذكر القسم الأول بقوله والصلوات
 المستوفات الخ وذكر القسم الثاني بقوله والسنة التابعة للقرآن الخ وذكر القسم الثالث
 بقوله وثلاث نوافل مؤكدة الخ (قوله خمس) وأفضل صلاة عبد الاضحية ثم صلاة عيد القطر
 ثم صلاة كسوف الشمس ثم صلاة خسوف القمر ثم صلاة الاستسقاء وسأقي الكلام عليها تفصيلا
 في أبوابها (قوله أي صلاة عيد الخ) أشار بذلك إلى أن قول المسنف العيدان على تقدير
 مضاف وكذا يقال مما بعده (قوله وعيد الاضحية) كان الأولى للشارح أن يقدمه لأنه أفضل
 من عيد القطر كما عرفت (قوله والكسوفان) نفسه تعليل الكسوف على الخسوف كما أشار
 إليه الشارح بقوله أي صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر (قوله والاستسقاء) أي
 طلب السقيا (قوله والسنة الخ) ظاهر كلام المسنف أن السنة مبتدأ خبره سبعة عشر
 لكن الشارح جعل سبعين عشر خذ من المبتدأ المحذوف حيث قال وهي سبعة عشر فكانه
 جعل قوله والسنة معطوفا على قوله خمس وجعل الجملة من المبتدأ المحذوف وخبره الذي
 هو سبعة عشر سنانة (قوله التابعة للقرآن) أي في المشرعية فيشمل القبليّة والبعديّة
 فهي تابعة لها في الطلب - ضم أو قرأ والحكمة في مشروعيّتها في حق الاتيان - ثمرة الاجر
 والثواب وفي حق غيرهم تكميل ما تنقص من القرآن ينقص خشوع ومحور كسند بقرآن
 فلا تقوم مقام القرآن وعليه فلا يدخل محو النصي لأنها ليست تابعة للقرآن وقيل هي ماله
 سبعين ركعة من النفل مقام ركعة من القرآن اعتبارا بفصله عليه وكالصلاة غير ما نحو
 الصوم (قوله ويعبر عنها أيضا بالسنة الراتبية) علم من ذلك أن السنة الراتبية هي السنة
 التابعة للقرآن وعليه فلا يدخل محو النصي لأنها ليست تابعة للقرآن وقيل هي ماله
 وقت وعليه فيدخل نحو النصي لأن أيها وقتا (قوله وهي سبعة عشر) انما يظهر على القصّة
 التي فيها وثلاث بعد العشاء بوتر واحدة منهن فتكون اثنتان منهن سنة العشاء وتكون
 الواحدة وتر أو ما على القصّة التي فيها وثلاث بعد سنة العشاء بوتر واحدة منهن فهي تسعة
 عشر لأنه علم منه أن العشاء سنة فكانه قال وركعتان بعد العشاء وثلاث بعدهما فتكون الثلاثة
 وتر أو معنى قوله بوتر واحدة منهن يفصلها جملة الوتر على معناه القوي إلا أن يجب أن لا يلفظ
 سنة متحمم أي زاد على كل فكان الأولى عدم عقد الوتر من السنة التابعة للقرآن لأنه ليس
 منه دليل عدم صحة أصاحه بها إذ لا يصح أن يقول فيه نوب أصل سنة العشاء مثلا وان وقف
 فله في فعل العشاء وبعضهم جعله منها نظر ذلك التوقف وعليه يقتضي كلام المسنف لكنه لم
 يستوف السنة التابعة للقرآن وبالجمله فكان الأولى أن يجعلها اثنين وعشرين من ركعة عشرة
 مؤكدة واثناعشرة غير مؤكدة بزيادة ركعتين بعد الظهور وركعتين قبل المغرب وركعتين قبل
 العشاء واسقاط الوتر لأنه ليس من التابع للقرآن كما عرفت (قوله ركعتا الفجر) بما قدمهما
 لأنهما أفضل الرواقب بعد الوتر وذلك قال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا
 وما فيها وبعد ما بقي الرواقب المؤكدة ثم غير المؤكدة في فتيحه ما عشر ركعات فينبوي
 بهم صلاة الفجر أو ركعتي الفجر أو سنة الصبح أو ركعتي الصبح أو سنة الفداة أو ركعتي الفداة
 أو سنة البرد أو ركعتي البرد أو سنة الوسطى أو ركعتي الوسطى بناء على القول بأنها الصلاة

خمس العيدان أي صلاة
 عيد القطر وعيد الاضحية
 (والكسوفان) أي صلاة
 كسوف الشمس وخسوف
 القمر (والاستسقاء) أي
 صلاته (والسنة التابعة
 للقرآن) ويعبر عنها أيضا
 بالسنة الراتبية وهي (سبعة
 عشر ركعة ركعتا الفجر

الوسلى فباتى بلفظ سنة في خمسة ويحذف في خمسة ويس تحذفهما وأن يقرأ فيها بآية البقرة
وهي قوله تعالى قولوا آمنا بالله الى قوله مسلمون وآية آل عمران وهي قوله تعالى قل يا اهل الكتاب
تعالوا الى كلمة سواء يبتنا ويسلمكم الى قوله مسلمون هذا هو الصواب خلافاً لما قالوه في قوله
تعالى قل آمنا بالله الى قوله مسلمون والابسورى المشرح والمترصف والانيسورى
الكافرون والاخلاص لا اتباع في ذلك فاجمع بين ما ذكر كان أولى ولا ينافى التفتيف
لان ضابطه أن لا يزعم ما ورد ويس أن يفصل بينهما وبين الصبح ولو قضا بضميمة والاولى
أن تكون على جنبه الايمن ويتذكر فيها ضبعة القبر ولو أخرهما عن الفرض اضطلع بعد
السنة كافى وشاى الخطيب خلافاً لما قاله الحنفى وغيره من أنه يضطجع بينهما وبين الفرض
فالاعتدال ان اضطلع بعد السنة سواء قدمها أو أخرها فان يضطجع أى بذكر أو دعاء
غير نبوى فان لم يأت بذلك استقل من مكانه (قوله وأربع قبل الظهر) ويس تطويلها كما
في الاحياء ولجميع القبيلة المؤكدة وغيره باحرام واحد وسلام كذلك يشهد أو تشهد دين
والافضل أن يفصلها باحرامين وتشهدين وسلامين ولا بد من بية القبيلة والبعدية في كل صلاة
لها قبلية وبعدية كالظهر والادلاءحاة لذلك وان لم يذكر كذا انصرف التمسك اليه (قوله
وركعتان بعدها) ويسن أن يركعتين ايضاً بعدها خديش من حافظ على أربع ركعات قبل
الظهر وأربع بعدها سمع الله على النار رواء الترمذى وصححه وجميع البعدية المؤكدة وغيرها
باحرام واحد الى آخرها تقدم في القبيلة وهما ايضا جميع القبيلة والبعدية معا باحرام واحد
الفرض بأن يقول نوبت أصلى على ثمان ركعات سنة الظهر والقبيلة والبعدية والجمعة كالظهر
فما يسن لها ما يسن قبلها أربع وبعدها أربع تلجزم اذا صلى احدكم الجمعة فليصل قبلها
أربعاً وبعدها أربعاً وشيخ الترمذى أن ابن مسعود كان يصلى قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً
والظاهر أنه يتوقف من البى صلى الله عليه وسلم ويحل سن البعدية للجمعة ان لم يصل الظهر
معها والا قامت قبلية الظهر قام بعدية الجمعة قبل قبيلة الجمعة ثم قبلية الظهر ثم بعديته
ولا بعدية الجمعة حينئذ واعلم أنه يدخل وقت القبيلة بدخول وقت الفرض والبعدية بعده
ويخرج وقت النوعين بخروج وقت الفرض ويندب قضاؤه ما بعده لانه اذا فات فقل مؤقت
ندب قضاءه وألحق به التمسك (قوله وأربع قبل العصر) اي تلجزم عزاءه صلى الله عليه وسلم
قال رسم الله امرأى قبل العصر أربعاً رواه ابن حبان وصححه وجميعها باحرام
وسلام وفضلها باحرامين وسلامين كما مر (قوله وركعتان بعد المغرب) ويسن أن يقرأ فيها
بسورة الكافرون والاخلاص ويسن ايضاً ركعتان خفيفتان قبل المغرب في الضعيف من
حديث انس أن كزار الصابي كانوا يتدرون اي يستقبلون السواوى اي الصغيلة كما
للكركتين اذا أذن المغرب (قوله وثلاث بعد العشاء) هكذا في نسخة وفي نسخة أخرى بعد
سنة العشاء والاولى هي الاولى لما يلزم على التامس عدم استقامة العدد ولا قضاها
أن الثلاثة وتزولس مراد الا أن يجاب كما مر بأن لفظ سنة مقم اي راء ويسن ركعتان
قبل العشاء تلجزمين كل ذاتين صلاة والمراد الاذان والاقامة (قوله وتزولس واحدة منهن)
اي يوى بها سنة الوتر والوتر فقط (قوله والواحدة هي أقل الوتر) ولا يكره الاقتصار عليها

وأربع قبل الظهر وركعتان
بعدها وأربع قبل العصر
وركعتان بعد المغرب
وثلاث بعد العشاء وتزولس
واحدة منهن) والواحدة
هي أقل الوتر وأربعة إحدى
عشرة ركعة

وقته بين صلاة العشاء
وطلوع الفجر فأوتر قبل
العشاء عمداً وسهواً لم يند
به والراغب المؤكدين
ذلك كله عشر ركعات
ركعتان قبل الصبح وركعتان
قبل الظهر وركعتان بعدها
وركعتان بعد المغرب
وركعتان بعد العشاء
(وثلث نوافل مؤكدة)
غير تابعة للفرائض أحدها
(صلاة الليل)

خلافاً لما في الكفاية عن أبي الطيب نعم هو خلاف الأولى وأدنى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس
ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة وهي أكثر ولذلك قال الشارح وأكثر إحدى عشرة ركعة
ويدل على ذلك الأخبار المصنوعة كعشر ركعة ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزدي
رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة فلا تصح الزيادة عليها ولو نوى الوتر وأطلق فالعقده
يصل على الثلاث كما قال الرمي لأنه أدنى الكمال وقال ابن حجر والخطيب يفيض بين الثلاث
وغيرها ووضع بعضه ولن زاد على ركعة الفصل والوصل وضابط الفصل أن يقبل الركعة
الآخرة عما قبلها حتى لو صلى عشر أباحه وصل الركعة الأخيرة بأحرام كان ذلك فصلاً وضابط
الوصل أن يقبل الركعة الأخيرة بما قبلها أو الفصل أفضل من الوصل وله في الوصل أن يشهد
في الأخيرة فقط أو يتشهد في الأخيرة ثم ينصرف على تشهد واحد أفضل للنهي عن تشييد الوتر
بالمغرب وليس له في الوصل غير ذلك وله في الفصل التشهد في كل ركعتين أو أكثر (قوله ووقته
بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) أقوله صلى الله عليه وسلم إن الله أمركم بسلامة نبيكم من
سحر النعم وهي الوتر فجعلها لكم من العشاء إلى طلوع الفجر والمراد صلاة العشاء ولو جموعة مع
المغرب تفصيلاً والمراد طلوع الفجر الثاني ويسن جعله آخر صلاة الليل غير المصنوع أجمعوا
آخر صلاتكم من الليل وترها كان تشهد آخر الوتر إلى أن يتشهدات أو ثم تشهد نذبه
أعادته بل لا يصح تسليلاً وتراد في ليلة وفعله آخر الليل أفضل وذلك لأن وقت ينقضي آخر الليل
وأما من لم يمشي ينقضي آخره فيوتر أو لا يغير مسلم خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن
طامع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاة آخر الليل مشهودة فإن فعله بعد نوم كان وترًا
وتشهداً (قوله ملأ وتر قبل العشاء) أي قبل فعلها ولو بعد دخول وقتها أو بعد فواته وقوله
لم يتعد به أي لا وتر ولا غيره بالنسبة للعمد ولا يعتد به وترامع كونه بنقطة فلا مطلقاً بالنسبة
للسهو ومثله الجهل (قوله والرواتب المؤكدة الخ) أما غير المؤكدة فثلاث عشرة ركعتان قبل
الظهر وركعتان بعد وأربع قبل العصر وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء (قوله
من ذلك كله) أي من التتابع للفرائض غير الوتر (قوله عشر ركعات) خبر المبتدأ الذي هو
الراغب الموصوف بالمؤكد وقوله ركعتان الخ يدل من عشر ركعات يدل مفصل من مجمل (قوله
وثلاث نوافل) مبتدأ وقوله مؤكدة خبر وأفضل هذه الثلاثة صلاة التراويح ثم صلاة الصبح
ثم صلاة الليل وعكس المصنف الترتيب للاهتمام بها هو أقل وجوداً من الناس (قوله غير تابعة
للفرائض) أشار الشارح بذلك إلى وجه إفرادها بالذكري كما قاله الشرح المسمى (قوله أحدها)
أي أحد الثلاث نوافل المؤكدة (قوله صلاة الليل) أي صلاة في الليل فالإضافة على معنى
في ولو عبراً بالتشهد لكان أولى وهو أضعف فرفع النوم بالتكليف واصطلاحاً صلاة بعد فعل العشاء
ولو جموعة مع المغرب جمع تقديم وبعد نوم ولو كان النوم قبل وقت العشاء سواء كانت تلك
الصلاة مثلاً راتباً أو غيره ومنه سمة العشاء والقيل المطلق والوتر أو فرضاً أو نذراً أو تذكيراً
بالتفعل جرى على العباد وكذلك قول الخطيب واصطلاحاً صلاة التطوع في الليل بعد النوم كما
قاله القاضي حسين ويكره ترك التهجد لاعتاده بلا عذر ورسن للتهجد أقواله وهي النوم
قبل الروالي وعند المحدثين أنها الراحة قبل الروالي ولو بلا نوم وهي بمنزلة السجود للصائم لقوله

على الله عليه وسلم استعينوا بالقول على قيام الليل والسجود على صيام النهار ويكره قيام ليل
 يضرب أم قيام ليل لا يضرب ولا يكره ولو في ليل كاملة فقد ~~كان~~ على الله عليه وسلم إذا دخل
 العشر الاواخر من رمضان أحيا الليل كله ويكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي
 أما أحياؤها بغير صلاة فلا يكره خصوصاً بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قائداً) ذكر
 بعضهم أن المتعبد يستق في أهل بيته (وسكن) أن الحنابلة يروى في المسام قبل تمامه ما فعل الله بأن
 ما يجنبه فقال طاحت تلك الاشارات اى هلكت ولم تنفع تلك الاشارات التي كان يشير بها الناس
 فلم يجنبوا بها وغابت تلك العبارات اى ذهبت ولم تنفع تلك العبارات التي كان يشير بها المعريدين
 فلم يجنبوا بها وقبضت تلك العلوم اى اضمحلت ولم تنفع تلك العلوم التي كان عليها التلازمة فلم يجنب
 نوابها ونفذت تلك الرسوم اى فرغت ولم تنفع تلك الرسوم التي كان يوسم بها المترددون في السافل
 فحجداها نوابها وما نفعنا الاركيعةات كان تركها عند السحر والباس ينام فوجدنا نواب تلك
 الركيعةات فالمقصود من ذلك أن هذه الامور لم يجنبها نواب الاقتران بربها او بقوله الاركيعةات
 المذكرة لا لاخلص فيها وانما قال ذلك شاعرا على التمسيد وبيان الشرف والاخيصة على منسله
 اقتران ~~عده~~ بربها وهو موع كونه سيد العوفاة (قوله والنقل) هو لغة الزيادة وشرعاً ما رجع
 الشرع فعله وجوز تركه وقوله اطاع اى اتقى لم يجنب وقت ولا سبب وقوله في الليل اى حال
 كونه في الليل وان لم يكن تمسداً كان لم يكن بعد نوم وقوله افضل من النقل المطلق في النهار
 اى اكثر نوابها من النقل المطلق حال كونه في النهار لكونه في الليل أبعد عن الزمان والافضل
 أن يسلم فيه من كل ركعتين واذا نوى عدداته تشهد في كل ركعتين أو أكثر ولا يجوز أن يقع
 ركعة منه بين تشهدين غير الركعة الاخيرة فيسقط بشر وعنه في التشهد الثاني عمد الا أن ذلك
 لم يعمد فيه وأما غير النقل المطلق من القرائن والنقل غير المطلق فقال الرمي يطل أيضاً بملك
 وقال ابن حجر لا يطل به في القرائن لانه عهد فيها في الجملة كما في المغرب (قوله والنقل وسط
 الليل افضل) اى النقل في وسط الليل افضل منه في طرفيه فوسط منصوب على الظرفية وقوله
 ثم آخره افضل اى ثم النقل في آخر الليل افضل منه في أوله (قوله وهذا) اى كون النقل وسط
 الليل افضل وفي آخره كذلك وقوله لمن قسم الليل اى أئلا وأملس قسمه أصفاً فالنقل في آخره
 افضل منه في أوله والافضل من ذلك كله أن يقسمه أسداً ما فنم ثلاثة أسداس ويقوم السدس
 الرابع والخامس وينام السادس ليقوم للصبح ينشاط (قوله والثاني) اى من الثلاث نوافل
 المؤكداً (قوله صلاة الضحى) اى الصلاة الواقعة في الضحى وهو وقت ارتفاع الشمس
 فالإضافة الى الضحى لعلها فيه وهل هي صلاة الاشراف او غيرها الذي في شرح الرمي أم هي
 وعبارته وهي صلاة الاشراف كما أتت به الوايدان ووقع في العباب أنها غيرها وقال ابن حجر أنها
 غيرها ووقعه ابن قاسم عن الرمي أيضاً في غير الشرح وعليه فصلاة الاشراف ركعتان يحرم بهما
 بقية سنة اشراف الشمس ويتاكد على الشخص قضاؤها اذا قامت لانها ذات وقت وهو وقت
 طلوع الشمس ولا تذكر حينئذ علمت من انها ذات وقت ودعا صلاة الضحى اللهم ان الصلاه
 ضحاؤك واليهاء هاؤك والجمال بجالك والقوة قوتك والقدرة قدرتك والعصه عصمتك اللهم
 ان كان دورى في السماء فأزله وان كان في الارض فأخرجه وان كان معسر فيسره وان كان

والنقل المطلق في الليل
 افضل من النقل المطلق في
 النهار والنقل وسط الليل
 افضل ثم آخره افضل وهذا
 لمن قسم الليل أثلاثاً
 (و) الثاني صلاة الضحى

سوا ما ظهره وان كان بعد اخره حتى ضمانك وبها لك وجهك وقولك وقد نك آتيت
صايدك الصالحين وما يقال من أن صلاة النقص تقطع الذرية لأصله وانما هي زخعة القساها
السلطان في أذهان العوام ليصلهم على تركها ويستحب القراءتها للكافرون والاخلاص
وهنا أفضل من الشمس والقمر وان وردت في حديث لان الكافرون تعدل ربع القرآن
والاخلاص ثلثه بلا مضاعفة كما قاله الرمي (قوله وأقلها ركعتان) وأدنى الكمال أربع
وأفضل منه ست وأفضلها واحد كثرها ثمان ركعات على الصحيح المحدث خلافا لمن قال أفضلها
ثمان وأكثرها عدا اثنا عشر ركعة وهو الذي مشى عليه الشارح وهو ضعيف فلا حرم
بأكثر من الثمان لم ينعقد اسراره المشتغل على الزائد ان كان عامدا والا فسد تقبلا مطلقا
وله أن يجمع الخاتمة في اسراره واحد والأفضل أن يصرم بكل ركعتين (قوله وأكثرها ثمان
عشرة ركعة) ضعف كما عك (قوله ووقت من ارتفاع الشمس) أي كرم الاختيار فعملها
عند من ربح التها ربحه كون في كل ربيع صلاة (قوله والثالث) أي من التوافل
الثلاث المؤكدا (قوله صلاة التراويح) أي ولو فرادى وتسن الجماعة فيها وفي الوتر
بعدها وعلها بالقرآن في جميع الشهور بأن يقرأ فيها كل ليلة جزءا أفضل من تكرير سورة
الرحمن أو هل أتى على الإنسان أو سورة الاخلاص بعد كل سورة من السكاثر الى المسد
كاعتاده أهل مصر وقد ورد في فضلها آثار شهيرة منها ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنه
صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل في رمضان وصلى في المسجد فصلى الناس به صلاة
فأصبحوا يتعدون بذلك وكثر الناس في الليلة الثانية فصلى وصلا به صلاة فلما كانت الليلة
الثالثة كثروا لئلا حتى ضاق المسجد عن أهله فلم يخرج اليهم حتى خرج لصلاة الفجر فلما صلى
الفجر أقبل عليهم وقال لهم انه لم يصف على شأنكم الليلة ولكن خشيت أن تقرض عليكم صلاة
الليل فتعجزوا عنها ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر
خلافة عمر رضي الله عنهما ثم جمع عمر الرجال على أبي بن كعب والقاسم على سليمان بن أبي حنيفة
ولذلك قال عثمان في خلافة عمر رضي الله عنهما كانوا مرساجا ومقتضى هذا الحديث أنه صلى الله
عليه وسلم خرج لهم ليلتين فقط والمشهور أن يخرج لهم ثلاث ليلال وهي ليلة ثلاث وعشرين
وخمسة وعشرين وسبع وعشرين ولم يخرج لهم ليلة تسع وعشرين وانما لم يخرج صلى الله
عليه وسلم على الزمان فقامهم وكان يصلي بهم ثمان ركعات لكن كان يكملها عشرين في بيته وكانت
الضجاء تركها كما في بيوتهم بدليل أنه كان يسمع لهم أزيزا في الليل وانما يكمل
بهم العشرين في المسجد ثقة عليهم واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم ولكن خشيت أن
تفرص عليكم بقوله تعالى في ليلة الايام خمس والثواب خسون لا يسدل القول لدى
وأجيب بأجوبة أحسنها أن ذلك في كل يوم وليلة فلا ياتي فرضية غيرها في السنة فاعلم أن
زيادة الوتر عندها جائزة ان كان فيها تمع ولم تكن من مال محبور عليه ولا من وقف لم يشترطها
الواقف فيه ولم تطرد العادة بها في زمانه مع علمه بها والافهي حوام (قوله وهي عشرون
ركعة) أي حتى غير أهل المدينة الشريفة أما في حقهم فهي ست وثلاثون وسبب ذلك أن
الاصحاب في مكة كانوا يصلون بين كل ترينين بطوافي يستريحوا بسطوا بذلك لان

وأقلها ركعتان وأكثرها
اثنا عشر ركعة ووقت من
ارتفاع الشمس الى زوالها
كما قاله النووي في التوضيح
ونشر المذهب (و) الثالث
(صلاة التراويح) وهي
عشرون ركعة

في الاشتغال من عبادة إلى عبادة أخرى واحدة ونشاطاً ولتلك سميت التراويح ومع سكان ذلك
 باجتماعهم لا يأمر صلى الله عليه وسلم ولم تقدر الطواف على أهل المدينة للشرقة إذا هم
 اجتمع ادهم إلى أن يصعدوا مكان كل طواف أربع ركعات فصارت عندهم ستاً وثلاثين لكن
 فعلهم لها عشر من أفضل لأنه لو اورد منه صلى الله عليه وسلم والمراد بأهل المدينة من كان فيها
 أو في حواضرها وقت أدائها ولهم قضاءؤها ولو في غير المدينة بقسوتها ولثلاثين بخلاف غيرهم فلا
 يقضيها كذلك ولو في المدينة فإن القضاء بمكي الاداء قال الحلبي والسر في كونها عشر من ركعة
 أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات كما فرضت عنه لأنه وقت جسد وتنعيم
 (قوله بعشر تسليمات) أي وجوباً فلا يصح أربع منها أو أكثر بتسليماتها لأنها وردت هكذا
 وأثبتت المقرآن طلب الجماعة فيها فلا تغير عما وردت عليه (قوله في كل ليلة من رمضان)
 أي بعد صلاة العشاء كما ساقى ولو مجموعة مع المغرب جمع تقديم (قوله وجعلنا خمس
 ترويحيات) جمع ترويح من الراحة لأنهم كانوا يستريحون بالطواف بين كل أربع ركعات فسمي
 كل أربع ركعات ترويحاً لذلك (قوله ونوى الشخص بكل ركعة من التراويح) أي سنة
 التراويح وقوله ونيام رمضان أي أوسنة قدام رمضان فلا تصح خفية مطابقة (قوله ولو صلى
 أربع ركعات أي أو أكثر كما لا يلا في وقوله لم تصح أي أصلاً أن كان عامداً على الإحصاء
 بخلاف مطلقاً ذلك لأنها أثبتت المقرآن طلب الجماعة فيها فلا تغير عما وردت عليه كما تقدم
 (قوله وقتها من صلاة العشاء مطروح القبر) فهي كالزق في الوقت وينتأخر عن غيرها
 (خاتمة) بقى من النفل تحية المسجد غير المسجد الحرام فداخلة إذ لم تشهد من الجماعة ولم ينفذ
 موت رامة ولا اشتغال بالجماعة أو بالارتقاء يحصل له ثواب التحية وإن أضاف على العقد
 ولذلك قال بعضهم • فضلها بالقرن والنقل حصل • ثوبت أولاً وإن تعاقبها سقط الطلب عنه
 وبكره فعلها إذا وجد المكتوبة تقام ولا تنقض التحية للطلب إذا دخل الطيبة وخروج بقبر
 المسجد الحرام ما لو دخل المسجد الحرام من باب الطواف فإن تحيته بالقصة للبيت الطواف
 والقصة لبقية المسجد الصلاة ويؤثرها من الطواف فلو ندمها عليه كرهه فان لم يرد الطواف
 فالتحية الصلاة فقط وسكت التحية بسكت راحة الخول ولوع قرب وتصل بركتين فأكثر
 في أحرام واحد وبذلك علم أنه لا تحصل بأقل من ركعتين ولا بصلاة جنازة ولا بصحبة في تلاوة
 وشكرو ونفوت بالجلوس إلا أن يكون سهواً أو جهلاً وقصر الفصل واعتقد بعضهم أنها تقفوت
 بالقيام كما في الجلوس وقال غيره لا تقفوت بالقيام إلا إذا طال وعلم من ذلك أن تحية المسجد بالصلاة
 وتحية البيت بالطواف وتحية الحرم بالاحرام وتحية من يرى الجوار وتحية عرفة بالوقوف وتحية
 المؤمن بالسلام وتحية الخطيب الخطبة • ومنه صلاة الأوابين وتسمى صلاة الغفلة ففعله
 الناس عنها بشاءاً ونحوه وأقلها ركعتان وغالبها ست ركعات وأكثرها عشر وثلاث ركعات • ومنه
 ركعتا الاحرام وركعتا الطواف وركعتا الوضوء ولو لم يجز ذلك ونسبته من معاتب التيمم والصل
 • ومنه ركعتا الزوال عقبه وركعتا التوبة وركعتان عند الخروج من المنزل وركعتان عند
 دخوله وركعتان عند الخروج من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعتان عند
 الخروج من الحمام وركعتان عند القدوم من السفر في المسجد وركعتان عند المرور

بشر تسليمات في كل ليلة
 من رمضان وجعلنا خمس
 ترويحيات ونوى الشخص
 بكل ركعة من التراويح
 اوقيام رمضان ولو صلى
 أربع ركعات منها بتسليم
 واحدة لم تصح وقتها بين
 صلاة العشاء وطاوع القبر

بعضها وجعله أشراط كائن على الشخص البرأوى في شرح ألتية الأصول (قوله قبل
 الدخول فيها) أي وفي دوامها فلا مفهوم له حال القلي في غيرها كنه على هذا الكتاب ولو لم يذكر
 قبل الدخول فيه الكائن أو لم يذكر أي لايامه أنه بشرط تقدمها على الصلاة وليس كذلك يجب
 بأنه انما اعتبر القلية لتحقق المقارنة فانها لا تتحقق غالباً إلا بالتقدم والافلاو أمكن المقارنة
 كت كسرة ألتية عليه مقاومة لا قول التكبير مجتلاً فما لو طارن أو لها نجاسة ثم أزيلت قبل
 تمامها فانها الانصع خلافاً لما ذكره بعض المتوسين إلى الصل كما افاده القلي في حاشيته على
 الخطيب (قوله خمسة أشياء) وفي بعض النسخ خمس وعلى كل فالعدد لا مفهوم له أو الحصر
 باعتبار ما ذكره المصنف والأفهم تريد على التمس فزاد عليها الإسلام وان كان شرطاً للوجوب
 أيضاً على أي شرط الوجوب الإسلام ولو فيما مضى وشرط الصحة الإسلام بالفعل ومعرفة كيفية
 الصلاة بأن يعرف أوضاعها من سنن والمدا على أن لا يعتقد بغير خمسة وعدم تطويل وكن
 قصير عدا (قوله والشروط جمع شرط) انما عدل عن قول المصنف شرائط مع استوائها
 وعة وعرفا لان التعريف الذي ذكره لم يذكره إلا الشرط الذي هو مفرد الشرط لا للشرطة
 التي هي مفرد الشرائط فنكتة العدول التوطئة للتعريف المذكور وأما قول المحقق انما عدل
 عن قول المصنف شرائط مع استوائها لفة وعرفا لان الشرائط جمع شرطة وليست مرادتها
 لان معناها حصة مشروطة فنية نظراً لانه جعلها في أول كلامه مستويين لفة وعرفا وما علم به
 لا يصح على لعدم الإرادة هنا فان كل واحد مما يأتي يقال له حصة مشروطة فقدر (قوله
 وهو لغة العلامة) وكذلك الشرطة لغة العلامة ومنه أشراط الساعة أي علاماتها ويطبق
 الشرط لفعل على تعليق أمر بأمر كل منهما في المستقبل كما لو قال الرجل لزوجته ان دخلت
 المدا فانت طالق والتعليق هنا تحقيق فكأن الشارع يقول اذا وجدت الشروط صحت الصلاة
 ويطبق أيضاً على الزام الشيء والزامه فالإزام من جهة الشارع وهو هنا الشارع والالتزام
 من جهة الشرط عليه وهو هنا المكلف فالشارع ألزمه بالطهارت مثلاً اذا أراد الصلاة
 والمكلف التزمها (قوله وشرعا ما تنوقف صحة الصلاة عليه الخ) أي أمر تنوقف صحة
 الصلاة عليه الخ وهذا تعريف للشرط بالنظر لخصوص المقام وليس ذلك من شأن التعاريف
 فالوقال ما تنوقف صحة الشيء عليه وليس جزءاً منه لكان أولى لما في تعريفه من القصور فانه
 قاصر على شرط الصلاة ولا يشمل شرط غيرها كالصوم ونحوه من تعريف الشرط التولية كقول
 الاكل ونحوه فليست بشرط كما صوبه في المجموع لتخصيص الشرط بالأمور الوجودية وقيل
 انها شروط كما قاله العزالي وعليه جرى المحقق حيث قال وهذا شامل لعدم المانع وهو صحيح
 ولقرب هذا التعريف وسهولته عدل إليه عن التعريف المشهور للشرط بأنه ما يلزم من عدمه
 العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وعكس المانع الذي هو لغة الحائل وشرعا
 ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته ويعايرهما معاً السبب الذي
 هو لغة ما يتوصل به إلى غيره وشرعا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وقولهم
 لذاته راجع للشقين فتقولهم في تعريف الشرط ما يلزم من عدمه العدم أي لذاته فلا يرد فاقد
 الطهورين لانه وان لم يلزم من عدم الطهارت فيه عدم الصلاة لكن ليس ذلك لذات الشرط بل

قبل الدخول فيه خمسة
 أشياء والشرط طبع شرط
 وهو لغة العلامة وشرعا
 ما تنوقف صحة الصلاة عليه

لحرمة الوقت وقولهم ولا يلزم من وجوده وجود اى لذاته فلا يرد ما اذا ضاق الوقت فانه وان
 لزم من وجود الشرط وجود الصلاة حيث ذلك لانه لا ذات الشرط بل الضيق الوقت وقولهم ولا
 عدم لذاته اى ولا يلزم من وجوده عدم لذاته فلا يرد ما لو كان هناك مانع كنجاسة فانه وان لزم من
 وجود الشرط عدم الصلاة لكن لانه بل لوجود المانع وكذا به الى على ذاته في تعريف المانع
 وتعرف السبب تأمل (قوله وليس بركن) اى لانه خارج من الماهية التى هى حقيقة
 الصلاة مثلا (قوله وخرج بهذا التقيد) اى قوله وليس بركناتها وقوله لركن فاعل خروج
 وقوله فانه جرمين الصلاة لتعليل لقوله وخرج بهذا التقيد لركن والحاصل ان الركن يمكن مجامع
 الشرط فى أن كلاهما متوقف عليه صحة الصلاة وبما رقه فى أن الشرط ليس بركناتها والركن
 بركناتها وقال انما يطيب الركن كالشرط فى أنه لا يقتضيه ويخافقه فى ان الشرط هو الذى يقدم
 على الصلاة ويجب استقراره فيها كالظاهر والستر والركن ما تشغل عليه الصلاة كالر كوع
 والسجود اه فاشارة الى أن منهما اجتماعا واقترافا (قوله الشرط الاول) اى من الشرط
 الخمسة (قوله طهارة الاعضاء) كان الاول أن يحذف الاعضاء يقول الطهارة لانه هو هم
 ان المراد طهارة أعضاء الوضوء من الحدث الاصفر لان المتبادر من الاعضاء أعضاء الوضوء فقط
 الاربعة التى هى الوجه واليدان والرأس والرجلان وليس كذلك بل المراد طهارة جميع البدن
 من الحدث الاصفر واعضاء الوضوء من الحدث الاصفر وفى كلامه ايما الى أن المراد
 بالحدث الامر الاعتبارى لانه هو الذى يحل بالاعضاء فتظهر منه فلا يصح بالحدث مع القدرة
 على الطهارة لم تتعد صلاته ابتداء وبطلت وما ولو بسبب الحدث وتظهر عن قرب خلافا
 لقول فى المذهب القديم بأنه ان سبقه الحدث وتظهر عن قرب بى ولو صلى ناسيا للحدث اشيب على
 قصده لاعلى فعله الاقراء وتوضوها كاذ كر الر كوع والسجود فانه يثاب على فعله وقصده
 (قوله من الحدث) اى من اجل الحدث فن تعليلية متعلقة بطهارة وقوله الاصفر والا كبر
 اشار به الى أنه ليس المراد بالحدث هنا الاصفر فقط وان كان هو المراد بالحدث عند الاطلاق
 غالبا لانه من غير العالب (قوله عند القدرة) ظرف متعلق بطهارة وهو قيد فيها سواء كان
 من الحدث الاصفر أو لا كبر بل ومن النص ايضا فكان الاولى أن يؤخر عن قوله وطهارة
 النص الآن يقال انه حذف من الثانى دلالة الاول عليه (قوله اما فاقد الطهورين) اى
 الماء والتراب وهذا مقابل لقوله عند القدرة لافرق فى فاقد الطهورين أن يكون
 حدثه اكبرا واصغرا (قوله فصلاته صحيحة) كان الانسب بالمقابلة أن يقول فلا تشترط
 الطهارة فى حقه الا أنه عذر بما قصود لانه اذا تشترط الطهارة فى حقه فصلاته صحيحة وهى
 صلاة شرعية يظهرها ما يطل غير ما على المعتمد ولا يصح ما دام يرجو احد الطهورين الا اذا ضاق
 الوقت فان ايس منها صلى ولو من اول الوقت واذا كان فاقد الطهورين جنباً اقتصر على
 قراءة الواجب من الفاتحة او بدها من سبع آيات عند العجز عنها ولا يقرأ السورة لانه انما
 ايجز قراءة الواجب لتوقف صحة الصلاة عليه ومثل قراءة الواجب هنا ما لا يتقدم سورة
 مثلا فى وقت معين فانه يقرأها فيه ولو كان جنباً اذا كان فاقد الطهورين لانه واجبة عليه
 فى هذا الوقت المعين بالتذرع صارت قراءة الفاتحة او بدها هنا ولا يصح الا فى فرض حرمة

وليس بركناتها وخرج بهذا
 التقيد الركن فانه جزء من
 الصلاة الشرط الاول
 (طهارة الاعضاء من الحدث)
 الاصغر والا كبر عند القدرة
 اما فاقد الطهورين فصلاته
 صحيحة

الوقت فلا يصلي التوابع (قوله مع وجوب الاعادة عليه) ولا يلزم من كونها صحيحة ان تكون
مغتنية عن القضاء كما سلا التيمم بعمل يغلب فيه وجود الماء فانها صحيحة مع وجوب الاعادة
عليه بخلاف التيمم بعمل لا يغلب فيه وجود الماء فانه لا يجب عليه الاعادة ويلزم من ذلك ان
صلاته صحيحة وحيث يلزم من كون الصلاة تفتي عن القضاء ان تكون صحيحة ولا عكس ومعنى
وجد الماء اعاده مطلقا واما التراب فان وجدته في الوقت اعاده وان لم تسقط الصلاة لم يرد
الصلاة بأحد الظهورين في الوقت وان وجدته بعد الوقت فلا يعيده الا بعمل تسقط الصلاة فيه
بالتيمم بان يغلب فيه التقدير ويستوى الامر ان يخلاف الحمل الذي لا تسقط الصلاة فيه
بالتيمم بان يغلب فيه الوجود فلا يعيده فيه بعد الوقت بالتراب حيث لا وجوب اعادته بعد (قوله
وطهارة النجس) اي والظهور من النجس فالإضافة على معنى من ولو قال ومن النجس لكان
اولى لان قول المصنف والنجس عطف على قوله من الحدث فيكون المعنى وطهارة الاعضاء من
النجس فكلامه في طهارة البدن تقدير الشارح لفظ طهارة في قوله وطهارة النجس لبيان
التعميم بقوله في ثوب او بدن او مكان خلاف المرامع انه موقع في التكرار بالتسعة للثوب
والمكان فان طهارة الثوب مستفادة من قوله وستر العورة بلباس طاهر وان كان ذلك لا يقيد
اشراط طهارة ما زاد على سائر العورة وطهارة المكان من قوله والوقوف على مكان طاهر المشار
اليه بقوله وسيد كر المصنف هذا الاخير قريبا ولو صلى بنجس لم يعلمه او علمه ونسي ثم صلى وتذكر
وجب الاعادة لكل صلاة يتقن فعلها معه بخلاف ما احتل حدوته بعدها ولو رآها بنجس في
ثوب من صلى أو بدنه او مكانه لم يعلمه وجب علينا اعلامه ان علمنا ان ذلك مبطل في مذهبه
وان لم يكن عليه اثم لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتوقف على الاثم الا ترى انما
لورا بنا صياغة في بنية وجب علينا معهما وان لم يكن عليها اثم ازالة المنكر صورة ولا تصح
صلاة فابيض يده طرف جيل متصل بنجس وان لم يتحرك بجزءه لانه حامل متصل بنجس فكانه
حامل له ولا يضر جعله تحت رجله لعدم حمل له ولو كان طرف الجبل الذي قبض عليه مشدودا
بساجور ركاب مثلا وهو ما يجعل في عنقه او يصحار به بحاجه في محل آخر نطقت صلاته لانه متصل
بمتصل بنجس بخلاف ما لو اتى عليه من غير شد قائم الا بطل ومثله السفينة فتبطل صلاته ان
كان الجبل مشدودا بها وفيها نجس في محل آخر ان كانت تجز بجزءه والا لا تبطل ولو وصل
عظمه بنجس لا يصلح للوصل غيره من الطاهرات لحاجه عذري ذلك فتصح صلاته مع ما صلح
للوصل غيره من غير ادنى أو لم يتحج للوصل لم يعد ولا تصح صلاته ووجب عليه نزعته ان آمن
ضررا بين التيمم ولتيمم والا فلا يزع ومثل الوصل بالنجس فيادى كراوشم وهو الغرز بالابرة
في محل حتى يخرج الدم ثم يذر عليه بخونه فيفضل الجبل فقه التفصيل المدكوك ولكن عمله
ان فعله بعد التكليف فان فعله قبله فلا يضر ولا يجب اداؤه مطلقا (قوله الذي لا يعنى عنه)
اي بخلاف الذي يعنى عنه كعمل استبراء في الصلاة فانه يعنى عنه في حق نفسه ولو عرف اذالم
يجاوز الصفحة والحشة وما عسر الاحترار عنه غالب المكن طين شارع نجس بقينا العسر مجتبه
ودم فهو براغت ودم اميل ودم فسد وجميجهما وروث ذباب وان كرماد كرا لان كان
بقوله كأن قتل البهائم أو عسر الدم فلا يعنى عنه الكثير عرفا وقيل دم اجنبى بشرط

مع وجوب الاعادة عليه
(و) طهارة النجس الذي
لا يعنى عنه

أن لا يكون من مغلظ وكالم فمأذ كرقم وصديد وماء قروح رمت سقط لم يرحم (قوله في ثوب
 وبدن ومكان) متعلق بطهارة النجس وأشار الشارح بذلك إلى أن طهارة النجس عامة للسلامة
 لكن قد عرفت أنه خلافه إراد المصنف مع أنه موقوف في التكرار مع ما ساقى الآن يجاب بأن
 الشارح عم هنا فقيل للثبوت والمراد بالثوب ملبوسه وبالمكان ما يلاق شيئا منه أو ملبوسه
 وشمل البدن داخل أنه أوقعه وبه نصيب غلبه من النجس بخلافه من الحدث لفظا وأمر
 النجاسة (قوله وسيد كالمصنف هذا الأخير) أي الذي هو طهارة المكان وسيد كالأول
 أيضا الذي هو طهارة الثوب وسكت عنه الشارح لأنه لا يشيد الاطهارة سائر العورة فقط وهذا
 لا يدفع الاعتراض المتقدم (قوله والثاني) أي من الشروط الخمسة (قوله ستر الخ) أي من
 أعين الناس حتى عن نفسه وأعين الجن والملائكة فان السترة ثوب متلائع من رؤية الجن
 والملائكة والمراد السترة من أعلى وجوانبها لو كانت بحيث ترى من طوقه أو كفة لاعتنى بركوعه
 أو وجوده ضرورة من اسفلها وان رقت بالعلم من ذلك لا ارتفاعه على رجله في سجود أو تكبته
 يصلي على ذلك فيها ستر وقربتها وما هنا عكس الخفاء فان السترة من اسفل وجوانب
 لا من أعلى نظرا لاصلاحها غالبا واستر عورته يده إذا كان في سائر عورته خرقوا واحتاج السترة
 وعند السجود دل برأي السجود أو السترة رجع الرمي تعالى والله تقديم السجود لان الشارح
 اوجب عليه وضع الأعضاء السبعة فيه فصار عاجزا عن السترة ورجع اليه بقية السترة لانه
 حقيق عليه عند الشيطان ووضع اليد في السجود مختلف ومراعاة التعلق عليه أولى من مراعاة
 المختلف فيه وهناك قول بانه يصير بينهما وبين المعلى أن يلبس الصلاة أحسن ثيابا لظاهر قوله
 تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وإن يصلي في ثوبين فلبس إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فان
 الله أحق أن يزنيه ويكره أن يصلي في ثوب فيه صورة أو نقش لانه وبما شغل صلته وأن
 يصلي الرجل متلفا والمراد منعتة إلا أن تكون بحضرة اجنبى لا يصترض عن نظره لها لا يصح
 لها رفع النقاب (قوله لوب العورة) فقد الشارح لوب ليقيد الاكتفاء بما يمنع اللون دون الحرم
 كالسراويل الضيقة لكنه يكره (قوله عند القدرة) ظرف للثوب لا يجب الاعلى القادر
 (قوله ولو كان الشخص خاليا غلظة) غاية في وجوب السترة وجعل الشارح العاية ما إذا كان
 خاليا غلظة والاولى ما إذا كان خاليا فقط أو في غلظة فقط (قوله فان هجر الخ) مقابل لقوله عند
 القدرة وصورة الهجران لا يجهد ما يستربه عورته أصلا أو وجدته متجسسا أو بقدره على ما يطهره
 به أو يحبس في مكان نجس وليس معه الأتوب بقرشه على الجماعة فصل ما عاين في هذه الصور
 الثلاث ولا إعادة عليه ولا يلزمه قبول هبة الثوب للتمتع على الأصح ويلزمه قبول عارته لضمف
 المنعة فان لم يقبل لم تقع صلته لقدرة على السترة لا يجب عليه سؤال الاعارة ممن طس منه الرضا
 بها أو يحرم عليه أخذ ثوب غيره منه قهرا لكن تصح الصلاة مع الحرمة ولو لم يجد الرجل الأتوب
 سوى رمله السترة ولا يلزمه قطع ما راد على ستره العورة وثوبه على المتجسس في الصلاة أو يقدم
 المتجسس عليه في غيرها مما لا يحتاج إلى طهارة الثوب ولو وجد نحو العطين كالخشب لم يصلي في
 الحرير نعم أن لا يعمروته جائزة الصلاة في الحرير مع وجوده اما إذا لم يجد الاثوب العطين وكان
 يحمل بمرواته فاته يجب عليه السترة كما استظهره الشرح المسمى على الرمي قال وفي هذه الحالة

في ثوب وبدن ومكان
 وسيد كالمصنف هذا
 الأخير قريبا (و) الثاني
 (ستر لون) العورة عند
 القدرة ولو كان الشخص
 خاليا غلظة فان هجر

لا بعد حملهم ومنه فان وجد من السترة ما يكفي قبله ودينه تعين سترهما للاتفاق على أنهما عورة
ولأنهما اغتسقا من غيرهما فان لم يجد الا ما يكفي احدهما قدم قبله وجوبا لا مضمونا به قبله
او بدلها كالمولى صوب مقصده في نافذة السور ولان الدبر مستتر غالبا بالاندين يستتر الغنى
قبله فان كفى احدهما فقط فغبروا الاولى ان يسترا لهما الرجال ان كان محضرة امرأ أو لهما النساء
ان كان محضرة قبحا ويستويان ان كان محضرتهما او محضرة خلق مثله (قوله عن سترها) اي
العورة والجوارح والبرص وستره بقوله جزم (قوله صلى عاريا) اي ولا إعادة عليه كما سيذكره
الشارح وقد مر (قوله ويكون ستر العورة الخ) قد اوضح ذلك ايضا حال المعنى والافضل
المستحب لباس متعلق يستترى كلامه لا بمخدوف كما قد يروى من منيع الشارح (قوله لباس
طاهر) هو شامل لكل جرم طاهر يعترض ادر الثوب البشري يتخلف لون نحو الخنا ومهلل النسج
ودخل في ذلك نحو الطين والماء والكدر والصابغ المتراكم عليه منضرة بحيث يمنع الرؤية ثم ان
قد رعى الركوع والسجود عليه بلا مشقة وسب عليه ذلك او على الخروج الى الشط عند الركوع
والسجود بلا مشقة من غير افعال مبطله وجب عليه ذلك وان شق عليه كل منهما فخير بين أن
يصل عاريا على الشط ولا إعادة عليه وان يقف في الماء عند الركوع والسجود يخرج الى الشط
من غير افعال مبطله كما في حاشية ابن قاسم على المنهج وواقفه الرمي فقول الغنى واذا صلى في
الماء جاز له الخروج الى الشط ليجديه وان لم يبق عليه السجود في الماء ضعيف ولو استقر
يجب وسقرة ضيق الرأس بحيث يستران الوقت فيهما كتي بل يجب عند تقديمه بختلاف
نحو خيمه ضيقة الا ان خرجها واخرج رأسه منها وصارت محيطه فانه يكتفي بسترها حتى
(قوله ويجب سترها) اي العورة لا يثبت كونها عورة الصلاة كما هو ظاهر ولا يفتي أن ذكر
ذلك استطراد لحاشية ستر العورة في الجملة وقوله ايضا اي كاي يجب سترها في الصلاة (قوله عن
الناس) اي الذين يصوم عليهم النظر اليه وان لم يمتنع بغير افعالهم فلو لم يمتنع بغير افعالهم
الكشف وأما البعض بالثعل فيجوز بختلاف من يجوز له النظر اليه كزوجته (قوله وفي الخلوة)
اي ولو في الخلوة فان قيل ما قاندة السترة في الخلوة لاسيما في الظلمة ان لا يراه فيها احد الا الله
وهو لا يحجب شيئا عيبا بان الله احق أن يستحي منه وهو يرى عبدا مستترا مذابون وغيره كما
في شرح الخطيب على المهاج (قوله الحاجة) واجب للثعلوة كاي لم يمتنع بغير افعالهم
قوله من اغتسل ونحوه ويحتمل رجوعه للناس ايضا فثعل ما لو احتاج الى كشف عورته
للاستبراء بمحضرة الناس فانه يجوز له بل يجب عليه ان يتأخر في الوقت بخلاف ما لو احتاج
موت اوله أو قوت الجماعة او الجماعة فيكون ذلك عذرا فيها (قوله من اغتسل) بيان الحاجة
وقوله ونحوه اي كالتبريد وصيانة الثوب من الادناس ولذلك قال في المختار يجوز كشف
العورة في الخلوة لادنى غرض قال الشرح المسمى وايضا من ذلك حال الجماعة لان السنة فيه أن
يكونا مستترين ورتبه تليده الرشد ويوجب حال الجماعة من الحاجة (قوله واما سترها) اي
نفسه فلا يجب اي بل يجوز له أن ينظر اليها من طوعه مثلامع كونه ساترا فلا ياتي ما تقدم من
وجوب سترها في الخلوة (قوله لكه يكره الخ) استدلال على قوله فلا يجب ويحل الكراهة
اذا كان لغير حاجة اما لاهلاك رتبه (قوله وعورة الذكر) وفي نسخة وعورة رجل وهو عصى

عن سترها صلى عاريا ولا يوي
بالركوع والسجود بل
ينهسا ولا إعادة عليه
ويكون ستر العورة لباس
طاهر ويجب سترها ايضا
في غير الصلاة عن الناس
وفي الخلوة الحاجة من
اغتسال ونحوه واما سترها
عن نفسه فلا يجب لكنه
يكره نظرها لغير عورة
الذكر

الذكر كافي النسخة الاولى والمراد بالذكر الواضح اما الخفي فهو كل سرأة فيجب عليه سترها
 الوجه والكفين فان اقتصر على ستر ما بين سرته وركبته لم تصح صلاته على الاصح وصح في
 التحقيق العترة واعتقد الرمي الاقل وجمع الخطيب بين القولين فحمل الاقل على ما اذا دخل
 في الصلاة مقتصر على ذلك فانه لا تصح صلاته حتى يستر الشك في الانسداد والاصل عدمه وحمل
 الثاني على ما اذا دخل مستورا كستره ثم طرأ كشفه شيئا مما عدا ما بين السرة والركبة فانه
 حينئذ لا يضر للزمن بالانسداد والشك في البطان والاصل عدمه قال وهذا اقبح من العزير
 الرحيم فتح الله على من تظاهرت بقلب سليم وقد تقيناه بقلب سليم ليشتمل ادعاء الشيخ فانه كان
 محجبا الدعاء (قوله ما بين الخ) اي شي بين أوالى بين الخ فانكره موصوفة واسم موصول
 وهذه عورة الرجل في الصلاة وكذا عند الرجال وعند النساء المحارم وأما عورته عند النساء
 الأجنبية فجميع بدنه وفي الخلو السواك ففصل أن له ثلاث عورات (قوله سرته
 وركبته) السرة وضع ما يقطع من المولد وهو السرة ولا يقال له مرة لان السرة لا يقطع
 والركبة مفصل ما بين طرفي الفخذ والساق وكل حيوان ذي اربع ركبته في بدنه وعسر قوامه
 في رجله وعلم من كلامه أن السرة والركبة يستأبورة وهو الصحيح لكن يجب ستره من كل
 منهما من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب (قوله وكذا الامة) اي ولو بمحضة أو شئ
 فهو رتبا كعورة الرجل في الصلاة وعند الرجال المحارم وفي الخلو وكذا عند النساء فحرمتها
 في جميع ذلك ما بين سرته وركبته وأما عورتها عند الرجال الاجانب فجميع بدنها كالخوة
 فتخلص ان لها عورتين (قوله عورة الخوة) اي كلمة الخوة تنو قد عرفت ان مثلها الخفي وقوله
 في الصلاة حال اي حال كونها في الصلاة (قوله ما سوى وجهها وكتفها) اي حتى شعر رأسها
 وباطن قدميها ويكنى سترها بالارض في حال الوقوف فان ظهر منه شيء محرم مصودها أو ظهر
 عجزها عند ركوعها أو سجودها بطلت صلاتها وأما الوجه والكفان فليس بأعورة وانما يكونا
 عورة لان الحاجة تدعو الى ابرازهما (قوله ظهرها وبطنها) راجع الى الكفين كما لا يخفى وكذلك
 قوله الى الكوعين وهو بيان لغاية الكفين (قوله أما عورة الخوة خارج الصلاة الخ) مقابل
 لقوله وعورة الخوة في الصلاة والخوة في هذا وما بعده ليست بقيد بل مثلها الامة ولذلك قال
 الخفي ولو قال أما عورة الاتي في هذا وما بعده لكان أولى ٨١ ويجب عن الشاويح بأن تقييده
 بالخوة لاجل مقابلة قوله فيما تقدم وعورة الخوة في الصلاة فتدبر (قوله فجميع بدنها) اي عند
 الرجال الاجانب وأما عورتها عند النساء الكافرات فاعدا ما يد عند الهيئة اي الخدمة
 والاشتغال بقضاء محروجا (قوله وعورتها في الخلو) اي عورة الخوة حال كونها في الخلو
 وكذا عند النساء المسلمين وعند الرجال المحارم وقوله كاذ كراي كعورة الذكر في الصلاة وهي
 ما بين السرة والركبة لا في الخلو كما قد توهم فخلص أن لها اربعة عورات (قوله والعورة)
 بفتح العين المهمة وقوله لعة النقص اي فكل نقص يطلق عليه عورة لعة (قوله وتطلق شرعا
 على ما يجب ستره) اي في الصلاة فتبطل دليل قوله وهو المراد هنا فان معنى قوله هنا في قول المصنف
 ستر العورة بلباس طاهر فلا تقول المحشى في الصلاة وعورتها وحمله على ذلك ذكر الشارح
 للعورة في غير الصلاة وتأت خبرياته انما ذكرها لاستطراد كما تقدم وايضا فالشارح قد ذكر

ما بين سرته وركبته وكذا
 الامة وعورة الخوة في الصلاة
 ما سوى وجهها وكتفها
 ظهرها وبطنها الى الكوعين
 اما عورة الخوة خارج
 الصلاة فجميع بدنها وعورتها
 في الخلو كما ذكره العورة
 لعة النقص وتطلق شرعا
 على ما يجب ستره وهو المراد
 ها

العورة في غير الصلاة بقوله وعلى ما يحرم نظره وذكره الاصحاب في كتاب النكاح فاذا علمت ذلك
 علمت أن قول المحقق في فصلهم له على خصوص الصلاة بعيد من كلامه هو البعيد
 المتنافي لكلامه والحاصل أن الشارح ذكر أن العورة شرعا تطلق بالطلاق الأول على
 ما يجب ستروى خصوص الصلاة وهو المراد في قول المستفتى العورة بلباس طاهر والطلاق
 الثاني على ما يحرم النظر اليه وذكره المحقق في كتاب النكاح (قوله والثالث) أي من
 الشروط الخمسة (قوله الوقوف) المراد به مطلق الاستقرار الشامل للقيام والقعود والركوع
 والسجود كما يترتب اليه قول الشارح في قيام أو قعود الخ ويصح أن يقال الوقوف ليس بقيد كما
 يرشد اليه قول الشارح المذكور (قوله على مكان طاهر) أي ولو غشاو المدار على عدم ملاقة
 شيء من بدن المني أو ثيابه نجاسة كما أشار اليه الشارح بالتفريع حتى لو فرش شعر بساط طاهر
 على مكان نجس وصلى عليه صحت صلاته ويستلحق ما لو كثر ذرق الطير في المكان فإنه يعني عنه
 لمصلحة الاحتراز عنه لكن بقيود ثلاثة الأول أن يشق الاحتراز عنه بحيث لو كلف الدلول عنه
 إلى غيره لشق عليه ذلك وإن لم يشق على المحقق الوقول المحقق بشرط أن يتم العمل بضعف الثاني
 أن لا يتعمد الوقوف عليه وقول المحقق أن لا يتعمد المشي عليه فيه تسمع لأن الصلاة لا تشق
 فيها والمراد بذلك أن لا يقصد مكانه بالوقوف فيه مع امكانه في مكان خال عنه ولا حاجة لتصوير
 بعضهم له بأن يصلي من غير شعور به ثم يعلو حتى لو صلى عليه عالم به ولم يعدل اليه من غيره لم يضر
 الثالث عدم دوطو من الجانبين بحيث لا تكون وجهه مثله ولا الذرق وطبا وتذكر الرمي
 أن ذرق الطير إذا عم المشي عني من المشي عليه لمع الرطوبة بالضرورة كما قلناه الشيخ عطية
 (قوله فلا تصح صلاة شخص الخ) تفريع على المفهوم وهو عدم الوقوف على مكان طاهر
 (قوله يلاق) أي مع العاسة فإن ساذجاً مديون عاسة كان حاذي صدره في حال سجود مقباسة مع
 عدم العاسة لم يضر ويقتصر ملاقة نجاسة جافة فارقتها حالاً بحيث لم يمس قدر الطعام أجنة أو رطبة
 وألقى ما وقعت عليه حالاً من غير حل بانزاله يده وضعها على مكان طاهر منه بخلاف ما لو
 وضعها على النجاسة فإنه يضر ويلتزم ولو في المصلي فممن أن لم يمس على قائمها فيه تجسسه فإن اتسع
 الوقت قطع الصلاة وأما خارجها وان ضاق قائمها فيه وكل صلاته ثم يغسله بعد ذلك (قوله
 أو لباسه) أي وإن لم يتحرك بحركته كطرف عاصته الطويل لأنه لا يبدأ أن لا يكون ثوبه المتسبب
 اليه ملاقة النجاسة بخلاف سجود على ما لا يتحرك بحركته فإنه لا يضر لأن المداير في السجود
 على وضع جبهة على قرار (قوله نجاسة) أي غير معتقوعها (قوله في قيام أو قعود الخ)
 أشار به إلى أن الراد بالوقوف مطلق الاستقرار وأى أنه ليس بقيد كما تقدم (قوله والرابع)
 أي من الشروط الخمسة (قوله العلم بدخول الوقت) أي العلم بتقسيم دخول الوقت المحدود
 شرعاً للصلاة وهذا هو المرتبة الأولى التي هي العلم بالنفس ومثله أخبار الثقة عن علمه في معناه
 أذان المؤذن العارف في الصور فيجتمع عليه الاجتهاد معه ويجوز له تقليده في العلم لأنه لا يؤذن
 إلا في الوقت غالباً من علم أن أداته من اجتهاداً متنع تقليده لأن الجهد لا يقدح في جده ولو
 كثر المؤذنون وغلب على الظن أصابهم جازاً اعتمادهم مطلقاً ما لم يكن بعضهم أخس من
 بعض والأفهم كالؤذن الواحد ومثل العلم بالنفس إضاروة المراحل الصحيحة والمتساكب

وعلى ما يحرم نظره وذكره
 الاصحاب في كتاب النكاح
 (و) الثالث (الوقوف على
 مكان طاهر) فلا تصح صلاة
 شخص يلاق بعض بدنه
 أو لباسه نجاسة في قيام
 أو قعود أو ركوع أو سجود
 (و) الرابع (العلم بدخول
 الوقت)

لخصه والساعات المجرية وبت الامر لعار فيه فانه قد يدل على الوقت فهذا كله في مرتبة واحدة وقوله او نزل دخوله الاجتهاد اشارة الى المرتبة الثانية التي هي الاجتهاد بدرس قرآن او درس او مطالعة علم ونحو ذلك كسباطة وصوت دينك ونحوه كما هو معروف وهو يقول في صحاحه بانما قولن ذكره واقتويست اقتناءه ونحوه ومعنى الاجتهاد بذلك ان يتأمل فيه كأن يتأمل في التلمذة هل امر فيها ولا وفي اذان الحديث هل هو قبل عاقته أو لا وهكذا ولا يجوز ان يصلي مستند الا ذلك من غير اجتهاده ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية أنه ان حصل العلم بالنقص او ما في معناه من المرتبة الاولى امتنع عليه الاجتهاد لانه ربما اذام الى خلاف ذلك وان لم يحصل العلم بالنقص بالتحمل ولا شيء مما في معناه كان له الاجتهاد ولو لمع امكان العلم بالنقص او اخبار الثقة او نحو ذلك وبكت عن المرتبة الثالثة وهي تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد فلا يقلد المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق الصبر واما الايجي فله تقليد المجتهد ولو لمع القدرة على الاجتهاد لان شأنه العجز عنه والحاصل ان امر آتيا الوقت ثلاثة العلم بالصبر وماعى معناه والاجتهاد وتقليد المجتهد (قوله فلو صلى بشي ذلك) اى العلم والاطن بالاجتهاد وهذا تفريع على المفهوم وقوله لم نصح صلاته اى لعدم الشرط بخلاف ما لو صلى بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فانه ان كان عليه فائت من جنسها وقعت عنها والوقت له تقلا مطلقا فلو كان يصلي الصبح كل يوم بالاجتهاد لمدة ثم تبين انه كان صلا كل يوم في ذلك المدة قبل الوقت لم يجب عليه الاقتصار بالصبح اليوم الاخر فقط لان صبح كل يوم يقع عن التمسك به (قوله وان صادف الوقت) اى وافقه وهكذا كل عبادة لها نية واعلم نصح حينئذ لانه لا بد في العبادة التي لها نية من العمل بما في نفس الامر وظل المكلف فيه بتقديم الالية لانه صادف الوقت كالاذان والخطبة (قوله وانما خمس) اى من الشروط الخمسة (قوله استقبل القبلة) اى استقبل عينها لاجتماعها على المعتقد في مذهبا يقينا في القرب وظل في البعد والمراد بعينها اجزائها او موافقها الهادى وان لم يكن المصلي فيها والا فلا يكتفى هو اوها بل لا بد من يومها حقيقة او حكا حتى لو استقبل شخصها ثم اثنى دراعا فاكفر تقر يا جاز فلو نزع من محاذتها ولو يعض يده لم نصح صلاته ولو امتد نصف طويل بقرب الكعبة ونزع من محاذاتها باطلت صلاة التلاد حينئذ عن المحاذات بخلافه في البعد فنصح صلاتهم وان طال الصبح جدا لم يندم المشرق الى المغرب والا فلا بد من الانحراف من طرق المصيف ومن أمكنه الصلاة الى القبلة فاعدا والى غيرهما فاعلم وجب عليه الاول كما في شرح الرملى لان فرض القبلة آكد من فرض القيام بدليل سقوطه في النفل مع القدرة لكن يجب عليه أن يقوم ليركع ان لم يحرك عن القبلة في قيامه ليركع لكونه قصيرا ومن أمكنه علمها ولا حائل منه ويهتم بالعمل بغيره ومن ذلك قدرة الاعي على من سبغة الخراب حيث سهل عليه المالك في العمل يقول غيره ولا يجتأده فان لم يمكنه اعتد ثقة بغيره عن علم كقوله انما شاهدت الكعبة هكذا وليس له ان يجتهد مع وجود اخباره وفي معناه روية بيت الابرار المعروف بحار باب المسير يله كبيرا وصغيرا بغير طرقه فلا يجوز الاجتهاد فيها جهة بل يجوز يسرا ومجته ولا يجوز فيما ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى الى المصطفى فان فقد الثقة المذكورة اجتهد لكل فرض ان لم يترك الدليل الاول * ومن علامتها القطب المعروف ويختلف باختلاف الاقاليم في مصر يجهله المصلي خلف اذنه

او نزل دخوله والاجتهاد
فلو صلى بغير ذلك لم نصح صلاته
وان صادف الوقت (و)
انما خمس (استقبال القبلة)

البصري وفي العراق خلف أذنه اليمن وفي اليمن قبائليه مما يلي جانيه الاسير وفي الشام وراءه
وفي سران وراء ظهره ومن علامتها أيضا الشمس والقمر والريح ويجب فعلها حيث يمكن هناك
عارف سقرا وحضر افان جزم عن الاجتهاد كما هي البصر أو البصيرة فلدجته هذا اقتلص أن
مراتب القبلة أربعة العلم بالنفس وأخبار الثقة عن عزو الاجتهاد وتقليد اجتهاد (قوله أي
الكعبة) أشار به إلى أن المراد القبلة الآن لا ما كان قبله فقد كان الاستقبال لبيت المقدس
ثم حوّل إلى الكعبة وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يجعل الكعبة أمامه حتى يكون
مستقبلا لها وليست المقدس وهي مما تكرهوا النسخ لها كما قاله السيوطي في فقهه المشهور
وأربع تكرهوا النسخ لها • باطن بها النصوص والآثار
فقبلة وممنوعة وخبرة • كذا الرضو مما خمس النار

(قوله ومميت) أي الكعبة وقوله لأن المصلي يقابلها أي وقبالة (قوله وكعبة) عطف على قبلة
أي ومميت كعبة وقوله لا ارتفاعها وقيل لارتفاعها في القاموس كعبت ربعته فكل شيء متربع
يقال له كعب (قوله واستقبالها بالصدر) أي حقيقة في الواقع والمجالس وحكي في الرأى
والساجد ويجب استقبالها بالصدر والوجه كان مضطجعا بالوجه والاختصاص أن كان
مستقبلا خلاف لما وقع في كلام الحنفى (قوله لم يقدريه) أي ما من جزم عنه كبريوط على خشية
فانه يصلي على حسب حاله ويعيد (قوله واستثنى المصنف) أي في المصلي لأن قصده بذلك
الاخراج مما تقدم فالمراد بالاستثناء معناه العمري وهو الاخراج والافلاحيات المصنف بالاولا
احدى أخواتها (قوله من ذلك) أي من اشتراط الاستقبال وقوله ما ذكره أي من الحالتين
الاثنتين (قوله ويجوز ترك استقبال القبلة في الصلاة) أي فرضا وتقالا في الأولى ونقل
في الثانية (قوله في حالتين) متعلق بترك وقوله في شدة الخوف بدل من قوله في حالتين فيصلي كيف
أمكنه ولا إعادة عليه قال تعالى فان خفتهم فرجالاً أو بكاءا قال ابن عمر في مقام تفسير الآية
مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال نافع لا يرى ابن عمر ذلك إلا على رسول الله صلى الله
عليه وسلم أي لأن مثل ذلك لا يقال من قبل الرأي بل يتوقف من الشارع (قوله في قتال) أي
بسبب قتال في السبيعية على حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة وقوله ما
أي ليس بمنع وذلك كقتال المسلمين للكفار وقاتل أهل العدل بغاة بخلاف غير المباح كقتال
الغاة لأهل العدل ومثل القتال المباح القرار المباح كالفرار من ظالم أو سبع أو نار أو كقار
زادوا على ضغنا ومقتض يرجع عنه عند سره به ومنه ومنه ما لو خلفه إنسان فبصر
وراءه لطلبه منه فإذا رماه لم يمت الصلاة كما به (قوله فرضا) كانت الصلاة أو نقلا أي بما
يحتاج فونه كصلاة الصدين والكسوفين بخلاف الاستسقاء وقضيه كما قال الأذرى أنه
لا يجري في القائمة إلا إذا كانت قائمة بلا عذر ولا يصلي مادام يرجو الأمن إذا ضاق الوقت
(قوله وفي النافذة) أي ولو موقفة لكن على التفصيل الآتي في الرأى والمثل لا مطلقا
وتخرج بها الضرر ولو من ذرة صلاة جنازة فلا يجوز ترك الاستقبال فم أفوضه لاهل دابة
واقفة ويوجه للقبلة وأتم الفرض جازوا لم تكن معقوفة والافلاحيون (قوله في السفر)
خرج به النقل في الحضر فلا يجوز فيه ترك الاستقبال وإن احتج إلى التردد كما في السفر لعدم

أي الكعبة ومميت قبلة
لأن المصلي يقابلها وكعبة
لا ارتفاعها واستقبالها
بالصدر شرط لمن قدر عليه
واستثنى المصنف من ذلك
ما ذكره بقوله (ويجوز ترك)
استقبال القبلة في الصلاة
(في حالتين في شدة الخوف)
في قتال مباح فرضا كانت
الصلاة أو نقلا (وفي النافذة
في السفر

وروده والخسمة في التصفيف على المسافر أن الناس يحتاجون إلى الاسفار والوفور فيها
 الاستقبال في النافلة لا أدى إلى تركه أو إرداهم أو مصالح معانيهم (قوله على الرحلة) انما
 ذكرها مع انها ليست بقيد تعبر كالحديث وهو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على
 راحلته حينما توجهت به إلى أي جهة مقصده فإذا أراد القريضة نزل فاستقبل القبلة وهي في
 الأصل النافذة التي تفتح للرحل وقيل كل ما يركب من الابل ذكرها كان أو أتى حكاها
 الجوهرى والمراد بها كل حيوان وان لم يكن من الابل (قوله فالمسافر الخ) تنفر على كلام
 المستنف (قوله سفر امسا) أي لقاصد محل معين فخرج العاصي بشهره والهائم فليس لكل
 منها ما فعل ذلك (قوله ولو قصيرا) فلا يشترط طوله قياسا على ترك الجمعة وأنه لا يسافر إلى محل
 لا يسمع فيه الجمعة وقيل أن يسافر إلى قرية مسيرتها ميل أو شهره وهما متقاربان (قوله
 صوب مقصده) أي جهته ولا يتصرف عنه إلا إلى القبلة لأنها الأصل فان انحرف إلى غيرها
 عمدا عالما بطلت صلاته محتارا كان أو مكرا وان وقع التقيد بالاختيار في عبادة الخشوع بها
 للشيخ الخطيب بدليل ما قاله من أنه لو سرقه غيره فصره بطلت صلاته فان انحرف إلى غيرها
 لتسليان أو خطأ أو لاجاداة فان طال الزمن بطلت والافلا ولكن يسن أن يسجد لهما ولأن
 عد ذلك مبطل (قوله وراكب الدابة الخ) أي ولو راكبي شوهر وحج خلافا لما وقع في الهنسي
 كما يعلم من شرح الرمل وغيره بخلاف ركب السفينة غير الملاح فانه أنتم جميع الأركان
 واستقبل القبلة في جميع الصلوات جازية النقل والافلا على العقد لانه كالجالس في بيته فقول
 الخطيب كهودح وسفينة ضعيف بالنسبة للسفينة معقدا بالنسبة للهودح أما الملاح وهو من له
 دخل في تسيير السفينة فلا يلزمه التوجه وظاهر كلامهم ولو في التحريم لأن تكليفه ذلك يعطله
 عن العمل أو عن النقل والحاصل انه ان سهل فوجه ركب غير ملاح جرح في جميع صلاته
 وانما الأركان كلها وبعضها الذي هو الركوع والسجود لزمه تسريده عليه وان لم يسجل عليه
 ذلك فلا يلزمه الا توجه في تحريمه ان سهل بأن تكون الدابة واقفة وامسكن المحرافه عليها
 أو تحرك فيها أو تكون سائرة ويده زمامها وهي سهلة فان لم يسجل ذلك بأن تكون الدابة صعبة
 أو لم يمكن المحرافه عليها ولا تحريكها أو كانت مقطوعة لم يلزمه للمسقة واختلال امر السري عليه
 ولا تصح صلاته الا أخذ بزمام الدابة اذا كان بها نجاسة واذا وطئت نجاسة رطبة بطلت صلاته
 وكذا جاقته لم يفرقه احالا (قوله لا يجب عليه وضع جبهته) أي في ركوعه أو سجوده وقوله على
 سرجهام لا أي ومعرفة نها (قوله بل يومئ) بالهمز في آخره أي يشير (قوله لو يكون سجوده
 اخفض من ركوعه) أي وجوبا (قوله وأما الماشي الخ) مقابل لراكب (قوله فسم ركوعه
 وسجوده) أي ولا يكفيه الايمان بهما (قوله ويستقبل القبلة فهما) أي في الركوع والسجود
 وكذا في آخره ويحلو بين السجدين لهولة ذلك عليه كإراتيه في بعض النسخ فيستقبل
 في أربعة أشياء الأحرار والركوع والسجود والجلوس بين السجدين (قوله ولا يشي الأفي
 قيامه) أي ولا يشي في شيء من الأركان الا في قيامه والمراد به ما يشي الاعتدال وقوله وثمنه
 المراد به ما يشي السلام في شيء من الأربعة القيام والاعتدال والتشهد والسلام وما عدا ذلك
 قولهم انه يستقبل في اربع وعشي في اربع (فه) لفي الأركان الصلاة) أي وسبقها

على الرحلة) فلهما سفر
 سفر امسا ولو قصيرا
 التفضل صوب مقصده
 وراكب الدابة لا يجب عليه
 وضع جبهته على سرجهام
 مثل الابل يومئ بركوعه
 وسجوده ويكون سجوده
 أخفض من ركوعه وأما
 الماشي فيتم ركوعه وسجوده
 ويستقبل القبلة فيه ما ولا
 يشي الا في قيامه وتشهد
 (فه) لفي الأركان الصلاة

نفسه كنفاء على حد قوله تعالى سرايل تفكيكم الحزاي والبرد فالمصنف تفكيكم في هذا الفصل على
الاركان والسبب في سواه كانت يتبعها بالسجود وهي الابعاض ولا يتبعها وهي الهياك وقدم
الكلام على شروط الوجوب وشروط الصحة وبالجملة فالمقصود بهذا الفصل بيان اركان الصلاة
التي تتكسب منها حقيقتها وما يتبعها (قوله وقد سمعنا الصلاة لغة وشرا) اي فلا يعود
ولا إعادة (قوله واركان الصلاة) اي اجزاؤها التي تتكسب منها حقيقتها وانما يتبعها بالاركان
وفي الموضوعات فروض اشادة الى انه لا يجوز تضييق افعال الصلاة بخلاف الموضوع (قوله
غاية عشر ركعا) لا يعني ان ركعاتها موزنة كدلالة استفادته من قوله واركان الصلاة ثلاثة يدل على ان
الثمانية عشر من الاركان وعقد الاركان ثمانية عشر طريقته من جعل الطمأنينة في محالها
الاربع وفي الخروج اركانها كما يجب التنبيه وعدها في الروضة سبعة عشر باسقاط طمأنينة الخروج
لانها سنة على الصحيح وعدها بعضهم اربعة عشر يجعل الطمأنينة في محالها الاربع ركعا واحدا
لا اتحاد بينهما وبعضهم خمسة عشر بزيادة قرن التسمية الكبير ومنهم من جعلها تسعة عشر
بجعل الخشوع ركعا ومنهم من جعلها عشر بزيادة المصلي والمعتد في المنهاج وغيره كالخروج من
جعلها ثلاثة عشر يجعل الطمأنينة عشرة تابعة للركن وعلى كل من القولين فلا بد منها فالخلاف
في الطمأنينة انفي لانه خلاف في التسمية فصيل يسمى ركعا وقيل لا تسمى وبعضهم جعله معنويا
لا له لوشك وهو السجود هل اطمأن في اعتداله او لا فان قلنا بانها تابعة لم يوترشك كالوشك
في بعض حروف الفاتحة بعد قراؤها وان قلنا انها ركن زمه العود لا اعتداله فورا كالوشك
في اصل الفاتحة بعد الركوع فانه يعود اليها كما يأتي ورد ذلك بان الشك في الطمأنينة يوترشك ولو
قلنا بانها تابعة فلا يمتن تداركها على كل حال ويفرق بينها وبين الشك في بعض حروف الفاتحة
بعد قراعتها بانهم اعتقروا ذلك فيها لكثرة ترويضها وغلبة الشك فيها فالحق ان الخلاف
انفي كما انخط عليه كلام الرمي وابن حجر (قوله احدها) اي احد الثمانية عشر ركعا (قوله
الثبة) قد اجعت الامة على اعتبار الثبة في الصلاة وانما جلد اياها المصنف كغيره لان الصلاة
لا تنعقد الا بها ولذلك قيل انها شرط لان الشرط ما كان خارجا عن الماهية وهي تتعلق بالصلاة
فتكون خارجة عنها والاتعلق بنفسها او افتقرت الى ثبة اخرى ورد بانه لا يعد ان تكون من
الصلاة فتعلق بماعداها من الاركان لان الثبة لا تنوي ولا تنقتر الى ثبة لانها كالثبات من
الاربعين تركت نفسها وغيرها وسوز بعضهم تعلقاتها بنفسها كالعلم فانه يتعلق بنفسه فيعلم صحته
وتعالى بطلانه له علما (قوله وهي) اي السنة شرعا واما لغة فهي مطلق القصد كما هي (قوله
قصد الشيء مقترنا بفعله) اي قصد الشيء الذي يريد فعله كالوضوء والصلاة حال كون القصد
مقترنا بفعل ذلك الشيء وقولهم في بعض عبارات فان تراخي عنه سمى عزما ليس من التعريف
بل زائدا لانه قد تم عند قوله مقترنا بفعله ولو قال نويت احدى الطهراة كما نويت طهراة واحدة
لان قوله نويت بعد التكبير كلام اجنبي وقد طرأ بعد انعقاد الصلاة فأبطلها ولو نوى الصلاة
ودفع العزم مثلا صحت صلته لان دفعه حاصل وان لم يشو كالنوى بصلته فربما وسنة غير
مقصودة كحبة وسنة وضوءه بخلاف ما لو نوى فريضة وسنة مقصودة كسنة الطهراة لشره يكتفي
عبادتين مقصودتين لا تندرج احدهما في الاخرى ولو قال احدى الطهراة او الهروب من

وقدم معنى الصلاة لغة
وشرا (واركان الصلاة
ثمانية عشر ركعا) أحدها
(الثبة) وهي قصد الشيء
مقترنا بفعله

عقاب الله صحت صلاته خلافا للفقير الرازي ولو قال شخص لا تحرم فرضك ولست على دينك
فصل في هذه النية صحت صلاته ولا يتحقق الدينار (قوله ومجمل القلب) أي فلا يجب التعلق بها
باللسان لكن يسبغ لسان القلب ولا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما في القلب كان نوى
الظهر بقلبه وسبق لسانه إلى غيره وسبغ القلب قلبا تقليم في الأمور كلها وأولاه خالص البدن
وخالص كل شيء قلبه وأولاه وضع في الجسد مقلوبا كقطع السكر وهو لم ينو يرى الشخص قار
في الجانب الأيسر من الصدر (قوله فان كانت الصلاة الخ) بيان لمراتب النية لكن الشارح لم
يبين الأمرين هذين وترك الثالثة فالخامس أن المراتب ثلاث بحسب أقسام الصلاة فأنها قارة
تكون فرضا وتارة تكون تقلا مقيد بالوقت أو السبب وتارة تكون تقلا مطلقا (قوله
فرضا) أي ولو فرض كتابه صلاة الجنازة أو قضاء كافتات أو معادة نظر الأصلها وتذكر الكس
يقوم مقام نية الفرضية فيه التذنية (قوله وجب الخ) فيصفيه ثلاثة أشياء المقصد
والعين ونية الفرضية ولذلك قال بعضهم

يأتي عن شروط النية • المقصد والعين والفرضية

ومجمل القلب فان كانت
الصلاة فرضا وجب نية
الفرضية وقصد فعلها
وتعينها من صبح أو ظهر
مثلا وكانت الصلاة تقلا
ذات وقت

ولا يجب الاضيق إلى الله تعالى لان العبادة لا تكون إلا بسيماه وتعالى لكن تسبب ليتحقق
معنى الاخلاص ويسبب نية استقبال القبلة وعدد الركعات ولو أخطأ في العدد كان نوى
الظهر ثلاثا وخمس لم تعد صلاته وبصح الأداء بنية القضاء وعكسه مع العذر كأن غل
خروج الوقت بسبب غيم أو نحوه فنوى القضاء ثم تبين بقاء الوقت أو غل بقاء الوقت فنوى
الأداء ثم تبين خروجه أو مع عدم العذر لكي قصد المعنى القوي كما قلنا في الأنا ولا استعمال
كل معنى الآخر قول قضيت الدين وأذنيه معنى واحد وهو دفعه أما إذا قل ذلك بلا عذر ولم
ينو المعنى القوي لم تصح صلاته لتلاعبه كما قلنا في المجموع عن نصريحهم ولا يشترط التمرص
لوقت فلو عين اليوم أو غلط لم يضرب كما هو قضية كلام أصل الروضة ومن عليه فوائد لا يشترط
أن ينوي ظهر يوم كذا بل يكفي نية الظهر مثلا ولا ينبغي ذكر اليوم أو الشهر أو السنة على
المعقد فابري عليه المحض تعالى للقلوب من تدب ذلك ضعف كما في البليسي (قوله نية
الفرضية) أي ملا حظتها وقصد ما قبلها حفظ وقصد كون الصلاة فرضا ولا تجب نية الفرضية في
صلاة الصبي على المعقد لان صلاته تقع تقلا فكيف ينو الفرضية وقارفت المعادة بان صلاته
تقع تقلا اتفاقا بخلاف المعادة ففيها خلاف أذقل ان فرضه الثانية وقيل بحسب الله ما شاء
منها وان كان الأصح أن فرضه الأول ويفرق بين نية الفرضية في صلاة الصبي حيث لا تجب فيها
وبين القيام حيث وجب فيها بأن ترك القيام يحق صورتها ولا كذلك ترك نية الفرضية (قوله
وقصد فعلها) أي فعل الصلاة التي استحضرها ولو أجاز الأعل المعقد عند التأخر من كما سيأتي
وانما اشترط قصد فعلها التبرع مائة الافعال (قوله وتعينها) أي لتعين من سائر الصلوات
(قوله مثلا) أي أو مغرباً أو عشاء أو عصر (قوله ذات وقت الخ) أما النقل المطلق وهو
الذي لا يقيد بوقت ولا سبب يمكن فيه قصد الفعل فقط ويلحق به ذو سبب بغنى عنه غيره كعبية
وسنة وضوموا استخارة وإحرام ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك ولا حاجة إلى التعيين لجهة
على المطلق ولا يشترط نية التقية لان التقية ملازمة له بخلاف الفرضية فانها غير ملازمة لنحو

الظهور لانها قد تكون فرضا وقد لا تكون كما في صلاة الصبي (قوله كراتيه) أي كسنة الظهور
 وسنة المعاص وقوله كالاستسقاء أي والكسوف (قوله وجب الخ) فيجب فيه شيان التقصد
 والتعيين (قوله وتعيينها) ومنه التقلية والبعدي في صلاة له تخيلية وبعدي كما مر (قوله لانية
 التقلية) أي لا يجب بل تسن خلافا لمن أوجبها وأغما يجب على المعقد لان التقلية تلازمة
 للتقليل بخلاف الفرضية فانها ليست ملازمة لتصور الظهور كما تقدم (قوله والثاني) أي من
 المتيقن عشر ركعا (قوله القيام) أي الاتصاف بحيث لا يكون ما تلا أصلا أو ما تلا لكن لم يكن
 إلى أقل الركوع أقرب منه إلى القيام بأن كان إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع أو اليها
 على حد سواء بخلاف ما لو كان إلى أقل الركوع أقرب منه إلى القيام ولو صار ركعا كركب
 أو نحو موقف وجوبا كذلك أقرب منه من الاتصاف ولو استند إلى شيء بكدار أجزأه مع السكراهة
 ولو كان بحيث لو أنزل اسقط لوجود اسم القيام بخلاف ما لو كان بحيث يرفع قدميه إن شاء
 لأنه لا يسي قاعا بل هو معلق بنفسه ولو توقف على معنى وجب ولو بأجرة فاضلة عما يستحق
 القطرة لكن لا يجب إلا أن احتاج إليه في ابتداء القيام لافي دوامه كذا قيل والمعتد الفرق بين
 العكازة والآدمي فإن احتاج إلى العكازة في الابتداء أو الدوام وجبت وإن احتاج إلى الآدمي
 في الابتداء وجب وإن احتاج إليه في الدوام فلا يجب وعلى كون القيام بركلي القرض
 ولو مشدورا أو على صورة القرض فتعمل المعاد وتلا صلاة الصبي بخلاف الفقل فيحوز فيه القعود
 والاضطباع دون الاستسقاء سواء الرواتب وغيرهما وإنسن فيه الجماعة وما لا تنسن فيه لكن
 القاعد نصف أجر القائم والمضطبع نصف أجر القاعد تلحق من صلى قاعدا فله نصف أجر
 القائم ومن صلى ناعما أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد لكن محله عند القدرة والآن ينقص من
 أجرهما شي ولو يلزمه أن يقعد للركوع والسيود فان استلقى مع إمكان الاضطجاع لم تصح صلاته
 فان قبل لم تقدم النية على القيام مع أنه لا ينوي إلا بعد القيام أوجب بأن النية ركن مطلقا وهو
 ليس ركنا في القرض كما علمت وبأن القيام لا يكون ركنا إلا بعد النية وقبلها يكون شرطا
 للاعتدائا بالنية ومقتضى ذلك أن الأولى تقدم تكسيرة الاحرام على القيام لانها ركن مطلقا
 وهو ليس ركنا في القرض وأيضا القيام لا يكون ركنا إلا بعد تكسيرة الاحرام وقبلها يكون
 شرطا وهو أفضل الاركان ثم السجود ثم الركوع وظاهر كلامهم تساوي بقية الاركان (قوله مع
 القدرة عليه) أي على القيام (وله فان همز عن القيام) أي بحيث يلحقه به مشقة تذهب
 خشوعه أو كإلهي المرادة بالمشقة الشديدة في عبارتهم عبر بها ولو أمكن المريض القيام في
 جميع الصلاة تنفردا بالمشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة إلا بالقعود في بعضها فلا يفضل الأفراد
 ونصهم الجماعة وإن قعد في بعضها كما في زيادة الروضة ولو خاف من كسب القبضة فقرأ
 أو دون رأسه صلى من قعود ولا إعادة عليه ولو كان به سلس بول وكان لو قام سال بوله ولو قعد
 لم يسلم صلى من قعود على الأصح ولا إعادة أيضا ولو قال طيب نفسي لمن بعثه ما إن صليت
 مستلقيا أمكنت مداواتك كأنه ترك القيام على الأصح من غير إعادة ولو كان للفراة قريب
 يرتقبه القعود ولو قام رآه العدو وقعد تدبير الحرب صلى من قعود ويجب الإعادة لتدبر ذلك
 وكذا لو جلس الغزاة فيمكن ولو قام إلى أهم العدو وقعد تدبير الحرب صلوا قعودا أو وجبت

قوله وتعيينها هكذا بطله
 والذي في نسخ السلاج
 وجب قصد فعله وتعيينه اه

كراتية أو ذات سبب
 كالاستسقاء وجب قصد
 فعله وتعيينه لانية التقلية
 (و) الثاني (القيام مع
 القدرة) عليه فان همز من
 القيام

الاكبر واقه الجليل اكبر واقه الرحمن الزمى أكبر بخلاف ما لوطال الوصف بأن كان ثلاثاً
 فأكثر كقوله الجليل العظيم الخليل أكبر واقه الذى لا اله الا هو الملك القدوس أكبر وبخلاف
 غير الوصف كالمصير في قوله الله هو أكبر والسند في قوله الله ما رجع أكبر وإن يسمع نفسه
 جميع سر وهما ان كان صحيح الصبح ولا مانع ودخول الوقت لتكبيره القرائن والنقل المؤقت
 وذى السبب وايضا حال الاستقبال حيث شرطنا ما أخرجهما عن تكبيره الامام في حق
 المقدس ولو كرر الرامن أكبر يضرب لأن الزامه في تكرارها في الزمان وهو المعتمد ولو أبدل
 همزة أكبر واواض من الهاء دون الجاهل ولو لم يحزم الرامن أكبر يضرب وما روى التكبير
 بزم فلا أصل له كما قاله ابن حجر العسقلاني وانما هو قول القاضي وعلى تقدير وروده فعنده عدم
 التردد فيه فلا يصح مع التعليق بخلاف ما قاله الا ان قصد التبرك فقط وليس أن لا يقصر
 التكبير بحيث لا يفهم ولا يحطه بأن بالغ في مدله بل يتوسط وأن يحجر بكثرة الاعوام وتكبير
 الانتقال الامام وأن يسر غيره من مأثور ومنفرد ثم ان يبلغ صوت الامام جميع المأمومين من
 التسليخ يحجر بعضهم لكن قصد ذلك ولومع الاعلام في تكبير الانتقال فان قصد الاعلام
 فقط وأطلق ضرر لكن هذا في حق العالم وأما في حق العاقل فلا يضرب مطلقاً ولا يندب تكرار
 التكبير فان كرهه ونوى بكل منها الاقتراح دخل في الصلاة الا انوار وخروج منها بالاشفاق لأن
 من اضيق صلاة ثم افتتح صلاة أخرى بطلت صلاته هذا ان لم ينو في كل تكبير من الغرض من
 الصلاة او لدخول فيها والاخر بجهد النية ودخل في كل تكبير سواء كانت من الاوتار
 او الانشراح فان لم ينو الاقتراح بكل تكبير بل بالاول فقط لم يضرب لان ما زاد على الاول مجرد
 ذكر الواسوسة عند تكبيره الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل على خجل في العقل
 او نقص في الدين (قوله فلا يصح الركن أكبر) أي لعدم لفظ الجلالة وقوله ونحوه كقوله كبير
 أو عظيم أو أعظم فلا يمكن كل ما فيه تغيير أسد القطنين (قوله ولا يصح فيها تقديم الخبر على
 المبتدأ) أي ان ذلك يجعل التكبير بخلاف نظيره في السلام فلا يضرب فيه تقديم الخبر على المبتدأ
 لانه لا يجزى بالسلام (قوله كقوله أكبر الله) مثال لتقديم الخبر على المبتدأ فان أن لفظاً أكبر
 ثانياً كان قال أكبر الله أكبر فان قصد عند لفظ الجلالة الابتداء صحيح والا فلا (قوله ومن يجوز
 عن النطق بها العربية الخ) هذا محذور القادر ومن عجز عنها بالعربية وغيرها فهل يجب عليه ذكر
 بدلها كالقراءة وتكفيه النية بالقلب قال الشيرازي قيس القرائن أن يأخذ كل بدلها
 انتهى أجهوى (قوله ترجمتها بأى لغة) أي سواء كانت الفارسية أو العربية أو غيرها
 وان لم تكن لغة الناطق وترجمة التكبير بالفارسية عند أي بركة ترغداى بمعنى الله وبركة تر
 بمعنى أكبر وهو يضم الياء والزاى وسكون الراء وسكون الكاف وفتح التاء وسكان الراء كافى
 كتاب نعمة الله في اللغة الفارسية ولا يمكن خد أي بركة لانها بمعنى الله كبير فيغوث التفضيل
 المستفاد من ترهفهم معها بمعنى الله أكبر (قوله ويجب قرن النية بالتكبير) أي قرنا حقياً
 بعد الاستحضار الحقيقي بأن يستحضر الصلاة تفصيلاً مع تعنها في غير النقل الطلق ونية
 القرنية في القرص وقصد الفعل في كل صلاته بقرن ذلك المستحضر بكل التكبير من أولها
 الى آخرها هذا ما قاله المتقدمون وهو أصل مذهب الشافعي واختار المتأخرون الا كقوله

فلا يصح الركن أكبر ونحوه
 ولا يصح فيها تقديم الخبر على
 المبتدأ كقوله أكبر الله
 ومن عجز عن النطق بها
 بالعربية ترجمتها بأى لغة
 شاء ولا يعمل عنها الى ذكر
 آخر ويجب قرن النية
 بالتكبير

بالمقارنة العرفية بعد الاستحضار العرفي بأن يستحضر الصلاة أجا لا بحيث يعد أنه مستحضر
 للصلاة مع أوصافها السابقة ويقرن ذلك المستحضر بأي من التكبير ولو الحرف الأخير
 ويكتفى بقرينة الأوصاف على الإبراء وهذا السهل من الأول لأن الأول فيه مخرج وقد قال تعالى
 وما جعل عليكم في الدين من حرج فالمراد بالثاني قال بعضهم ولو كان الشافعي حبالاً فثبته
 وقال ابن الرقعة أنه الحق وصوبه السبكي قال الخطيب وفيهما أسوة والحاصل أن لهم
 استحضاراً حقيقياً واستحضاراً عرفياً وقرنا حقيقياً وقرناً عرفياً والواجب أنما هو العرفيان
 لا الحقيقيان (قوله وأما التووي الخ) مقابل لمحدوف وتقديره أما غير التووي فقد اختار أنه
 لا يثبت القرن والاستحضار الحقيقيين (قوله بالمقارنة العرفية) أي بعد الاستحضار العرفي
 (قوله بحيث يعد الخ) ظاهره أنه تصوير للمقارنة العرفية وليس كذلك بل هو تصوير للاستحضار
 العرفي فيكون في كلام الشارح حذف تقديره كما اختار الأكتفاً بالاستحضار العرفي
 والحاصل أن الشارح ذكر المقارنة العرفية ولم يصرحاً وصوراً بالاستحضار العرفي ولم يذكره
 ولا يجب استحباب التنية بقلبه بعد التكبير للعسر لكن يسن فم يشترط عدم التنية فان توى
 انخروج من الصلاة أو تردد في أن يخرج أو يستقر بطات صلاته (قوله والرابع) أي من
 الأركان الفاتحة عشر ركناً (قوله قراءة الفاتحة) أي حفظاً أو تلقيناً ونظراً في المحض أو نحو
 ذلك ولو بواسطه سراج في ظلمة وتوقف قراءة الفاتحة عليه وتجب في كل ركعة سواء
 الصلاة السرية والجمهورية وسواء الإمام والمأموم والمفرد والمصلون لم يقرأ بفاتحة
 الكتاب نعم المسبوق بجميعها أو بعضها يتحملها عنه إمامه كلاً أو بعضاً كان أهلاً لتحمل
 وشروط الفاتحة أحد عشر إن يسمع نفسه أن كان صحيح السمع ولا علة وإن قرب القراءة وإن
 بالياء وإن رأى حرمها وتشدیداتها الأربع عشرة وإن لا يسمع لنفسه يسمع المعنى وإن لا يقرأ
 بقراءة شاذة صغيرة المعنى وإن لا يسئل أنظاراً لفظاً آخر وإن يقرأ كل آياتها ومنها البسلة وإن
 يقرأها بالعربية ولا يترجم عنها القرات الأربعة ومنها بدلها إن كان قرأاً بالخلاف ما لو كان
 ذكر أو دعاء فترجم عنه عند الترجمة العربية وإبقاها كلها في القيام وبه (قائدة) ما قرئت
 فاتحة الكتاب على وجه أربعين مرة الأذهب ولها نحو الثلاثين اسمها كالفاتحة والناحية
 والكافية وتكرار الأسماء تدل على شرف المسمى غالباً واسماء السور توقيفية وأثبت اسمها في
 المحققين بدع الخاطم وما يشبهه الناس من قراءة الفاتحة إذا عدها ومجلساً أو قارعه وغيره سنة
 والسنة قراءة سورة العصر لما فيها من التوسعة بالصبر والحق وغير ذلك (قوله أو بدلها) أي
 بدل الفاتحة من سبع آيات أو سبعة أنواع من ذكر أو دعاء يحصل الوقفة بقدرها عند المخرج
 ذلك فلا تصح أو أداتها لانه لا يصح تسليط القراءة على البدل يعني الوقفة المذكورة
 ولو حذف أو بدلها كان أولى لأنه يبقى عنه قوله الآتي ومن جهل الفاتحة الخ الآن يجاب بأنه
 تفصيل للثالث مع أنه قد دعي شيئاً وهو الوقوف بقدر الفاتحة ثم لو اخرج عن قوله ورسوم الله الرحمن
 الرحيم أي منها لكان أولى (قوله لمن لم يحفظها) أي ولم يجد ممثلاً يلقنهم الله ولا معصفاً يقرؤها
 فيها ويحذف ذلك تعصيه بالمحفظ جرى على الغالب أو يقال مراده بالمحفظ المعرفة بأي طريق
 من الطرق فتعلمه لم يحفظها أي لم يعرفها بطريق أصلاً (قوله فرضاً كانت الصلاة أو ضلاً)

وأما التووي فاختار
 الاكتفاء بالمقارنة العرفية
 بحيث يعد عرفاً أنه مستحضر
 الصلاة (و) الرابع (قراءة
 الفاتحة) أو بدلها من لم
 يحفظها ففرضاً كانت الصلاة
 أو ضلاً

تعميم في وجوب قراءة الفاتحة أو غيرها (قوله وبسم الله الرحمن الرحيم أي منها) بل ومن كل
سورة الارامة فليست آية منها فتكره البسملة في أولها وتسن في آياتها كما قاله الرمي وقيل
تخير في أولها وتكره في آياتها كما قاله ابن حجر كابن عبد الحق والشيخ الخطيب والليل على أنها
آية من الفاتحة أنه صلى الله عليه وسلم عند الفاتحة سمع آيات وعدها بآية من أولها وعلى ذلك على أنها
آية من كل سورة الارامة إجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على إثباتها في المصحف بخطه
أوائل السور سوى رامة دون الاعشار وترجم السور فلولا تكن آية من كل سورة سوى رامة
لما أجازوا ذلك ولو كانت لفصل كما قيل لثبت في أول السور لم تثبت بالتواتر أوجب بأن محله في بيت
القرآن لا يثبت بالاتواتر والبسملة في أوائل السور لم تثبت بالتواتر أوجب بأن محله في بيت
قرأنا فلما اعتقاد أن ما يثبت قرأنا حكما أي ظنا وعمل لا فيكي فيه الطن وأيضا
إثباتها في المصحف من غير تكبير كالنور فان قيل من جانبهم قال بأنها ليست آية من أوائل
السور لو كانت قرأنا ما كثرنا فيها مع أنه لا يكثر نعارضه بالمثل فيقال ولو لم تكن قرأنا لكثرة
مشتبه مع أنه لا يكثر وجوبنا وجوبهم أن التكثير لا يكون بالظنيات والخلاف انما هو في بسملة
أوائل السور وأما آية الفل وهي امة من سليمان وابه بسم الله الرحمن الرحيم فهي آية من القرآن
قطعا فيكرهانها (قوله كلمة) انما قال ذلك ليرى على من قال انها بعض آية كما قاله الشيخ عطية
(قوله ومن أسقط الخ) كان المقام للتفريع لأن ذلك يتفرع على سابقه وكان الاوضح أن يقول
كما قال غيره ويجب مراعاة حرفها ونونها وتشديداتها فيقول من أسقط الخ وقوله حرفا أي كان قال
اياله تعبد بالان لا تشعب باسقاط الواو كما قوله كثير من العوام وقوله أو تشددة كان قال بالان
تعبد بتثنية الياء وار قصد المعنى كقولنا لا ياله تشددة الشمس ولو شدد المصحف أسما أو أجزأ كما
قاله الماوردي ولا يخفى أن التشديد ههنا للعرف وليست حرفا فخطها على الحرف من عطف
المعابر مثلا فان قال امة من عطف الخاص على العام (قوله وأبدل حرفا من الجهر) أي كان
قال الرين أو الذين بالزاي أو بالال المهملة بدل الدال المجهمة أو قال المهملة بالله ابدل الحاء
أو قال الظالين بالطاء المشددة بدل الصاد أو قال المستقيم بالهمزة قبل الفاق بصلا في ما لو تعلق
بالفاق مترددة منها وبين الكاف كما ينطبق بها العرب فالحق تصحح ما جرم به الروائي وغيره لكن
نظري في الجموع (قوله لم تصح قراءته ولا صلاته) جواب الشرط وهو من قوله ومن أسقط
الخ فهو راجع للثلاث صور (قوله ان تعد) أي وعلم وغير الخ فهي قيود ثلاثة ومثل الابدال
السن فتبطل صلاته وقراءته ان كان عامدا طالما كان السن مغيرا للمعنى كان قال ان تعد
عليهم بضم التاء أو كسرهما فان كان ناسبا واجها لا يطل قراءته لتلك الكلمة وأما السن الذي
لا يعبر المعنى كان قال تعبد بكسر الباء أو فتحها فلا يضر مطلقا لكنه يجرى مع العمد والعلم
وقوله والآي وان لم تعد وكذا ان لم يعلم أو بغير المعنى كان قال الماوردي بالواو ابدل الياء
وقوله ويجب عليه إعادة القراءة أي لتلك الكلمة وما بعده قبل الركوع فان ركع قبل إعادة تها
بطلت صلاته ان كان عامدا عالما والالتصاف ركعتيه (قوله ويجب ترتيبها) فلو لم يرتبها بان قدم
كلمة على أخرى وجب استئناف القراءة نعم لو بدأ بنفسها الثاني أو في نصفه الأول واستمر فيها
الى آخرها اعتد بها ان لم يقصد بأولها التكميل ولم يطل الفصل منه وبين النصف الاخير الذي

(وبسم الله الرحمن الرحيم
أي منها) كلمة ومن أسقط
من الفاتحة حرفا أو تشددة
أو ابدل حرفا من الجهر فلم
تصح قراءته ولا صلاته ان
تعمد والاوجب عليه إعادة
القراءة ويجب ترتيبها

قراءة ما شئتوا ويستأنف ان قسدا بآية التكميل أو طال الفصل منه وبين النصف الأخير (قوله
 بأن يقرأ الخ) تصور القريب وقوله آياتها أي وكل آياتها وقوله على قلمها المعروف أي على صورتها
 المعروفة (قوله ويجب أيضا) أي كما يجب ترتيبها (قوله موالاتها) أي متابعتها وقوله بأن يصل
 الخ تصور الموالاة ولو كرر آية أو كلمة من الفاتحة فإن استحسب ما بعدهم بالضر والاضر وقوله
 من غير فصل تاكيد للوصول (قوله لا بقدر التنفس) أي وإلا حتى فإن ذلك يقتصر بخلاف
 السكوت الطويل عرفا في قطعها ان كان بلا عذر وكذا سكوت قصير فقصده قطع القراءة فإن
 سكت طويلا لعذر من جهل أو سهو أو أعياء لم يضرب مثله ما لو نسي آية فسكت طويلا ليندكرها
 فانه لا يضرب وكذا لو سكت قصيرا ولم يقصده قطع القراءة (قوله فان تخطل الخ) أي وان قل
 كالوعطس غمدا الله تعالى في أثناء الفاتحة فانه يتفطع قراءته ويستأنف (قوله بين موالاتها)
 صوابه بين كلماتها أو آياتها لان الموالاة بمعنى من المعاني فلا معنى لتخطل بينها وأيضا عند التخطل
 المذكور في الموالاة (قوله قطعها) أي حيث كان بلا عذر أمان كان بعذر من جهل أو سهو
 لم يقطعها (قوله الآن يتعلق الذكر بمصلحة الصلاة) أي فانه لا يقطعها (قوله كتمان
 المأمور في أثناء فاتحة لقراءة الملمه) أي وان لم يؤمن امامه بالفضل يحصل غير امامه فإذا
 أم لقراءته قطعها وكفها على امامه اذا توقف بقصد القراءة ولو مع التفتت بخلاف ما لو قصد
 التفتت فقط أو أطلق فتبطل صلاته على المحذور ولو فتح عليه قبل الوقوف قطع قراءته فاستأنف
 ولا فرق في التفتت بين الفاتحة والسورة وكسوال الحنيفة اذا سمع من امامه آية فيها ذكر الجنة
 والاستعاذ من النار اذ سمع منه آية فيها ذكر النار وصلاته على النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع
 منه آية فيها اسمه أو نحو ذلك (قوله ومن جهل الفاتحة) أي لم يحفظها وقوله وتعذر عليه قيد
 لا بد منه بخلاف ما اذا جهلها لكن لم تعذر عليه لوجود معلم متلافاه يجب عليه قراءتها وقول
 الهنسي هو عطف تفسير خلاف الطاهر (قوله لعدم معلم مثلا) أي أو معصفا أو نحوه ومثله
 ما لو لم يجد أجرة تعليمه أو لم يقدر على ما وصله اليه قبل خروج الوقت بما يجب صرفه في الخ
 (قوله وأحسن غيرها) أي غير الفاتحة وقوله من القرآن بيان للغير مشرب ببعض (قوله
 وجب عليه سبع آيات) أي بعدد آيات الفاتحة فلو نقص عن السبع لم يجزئه وان طال لرعايته
 العدد واخصن الشافعي رضي الله عنه أن يقرأ ثمانية ثم يكون بدلا من السورة (قوله
 متوالية أو متفرقة) أي وان تم تعد المتفرقة معنى منظوما على المحذور وان كان يحفظ غيرها
 خلافا لمن قال انما تجزئ المتفرقة التي لا تقيد بمعنى منظوما اذا لم يحسن غيرها أما اذا أحسن
 غيرها فلا وجه لاجرائها وقد علمت أن المحذور اجزاؤها مطلقا (قوله فان يجوز القرآن) أي بأن
 لم يحفظ ولم يجد معلما ولا معصما أو نحوه (قوله أيا) أي بسبعة أنواع منه نحو سبحان
 الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ماشاء الله كان
 وما يشاء لم يكن ثم يذكر ذلك أو يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة والاعلوم أن ذلك ينقص عنها
 والدعاء كالتكبير لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخر ولو بغير العربية ومنه اللهم ارفعني زوجة
 حسنا على ما خلق بالدينا كالمهم ارفعني دنياوا (قوله بدلا عنها) لكنه لا يجب أن يقصد
 البديلة بل الشرط أن لا يقصد غيرها حتى لو استفتح أو تعوذ بقصد تحصيل سببها فقط لم يجزئه

بأن يقرأ آياتها على قلمها
 المعروف ويجب أيضا
 موالاتها بأن يصل بعض
 كلماتها ببعض من غير فصل
 الا بقدر التنفس فان تخطل
 الذكر بين موالاتها قطعها
 الآن يتعلق الذكر بمصلحة
 الصلاة كتمان المأمور في
 أثناء فاتحة لقراءة ما لمسه
 فانه لا يقطع الموالاة ومن
 جهل الفاتحة وتعذر
 عليه لعدم علم مثلا أو حين
 غيرهما من القرآن وجب
 عليه سبع آيات متوالية
 موصلا عن الفاتحة أو
 متفرقة فان يجوز القرآن
 أن يبدلها عنها

خلافاً لـ ابن حجر (قوله بحيث لا ينقص عن حروفها) أي حال كون البدل متلباً صاحب
 لا ينقص مجموعهم عن مجموع الفاتحة سواء كان البدل قرأ أو لا وادعوا لما يستلزم مساواة
 الآيات والأشكال المذكورة والهاء والحرف المشدّد من البدل كالخرف المشدّد من الفاتحة
 والحرفان منه كالخرف المشدّد منها لا يحسبه وحروف الفاتحة ما نون وسته وخون بآيات ألف
 مالم تخس وخس وحذفه وكان بعض العلماء يقرأ في الركعة الأولى مالم بآيات الألف
 وفي الثانية مالم بحذفها لأنه بسن تطويل الأولى على الثانية ولو يحرف كذا قالوا والحق أنها مائة
 وغاية وثلاثون بالابتداء بالفتات الوصل كما قاله الزبائدي ووجه ما قالوه عند الشدائد الأربعة عشر
 سرفاً مع عدد آتي صراط في الموضعين وألف الضالين لم تكن مقفولة بها وإن كانت
 محذوفة رسمها فإزديت هذه السبعة عشر على المائة والثانية والثلاثين كانت الجملة مائة
 وستة وخمسين بآيات ألف مالم وخمسة وخمسين بحذفها ووجه ما قاله الزبائدي إسقاط الشدائد
 الأربعة عشر لكونها أصناف الحروف المشدّدة وليست بحروف حقيقة وإسقاط آتي صراط في
 الموضعين وألف الضالين لكونها محذوفة رسمها وإن كانت مقفولة بها (قوله فإن لم يحسن قرأنا
 ولا ذكرنا) أي وادعوا فإن قيل فيما إذا دخل في الصلاة وكف أفعقت صلاته أوجب بأنه يصور
 ذلك بما إذا قلته شخص السكينة فأحوم بها ثم ذهب أو كان يعرفها ثم نسيها فإن كان لا يعرفها
 بوجه أبداً دخل في الصلاة بدونها كالآخرس (قوله وقف قدر الفاتحة) أي بالنسبة للوسط
 المعتدل في طئه ويشدب أن يقف وقفة بعد هاء لا عن السورة ولا يجب عليه تحريك لسانه
 بخلاف الآخرس الذي طرأ آخرسه ولو قدر على بعض الفاتحة وبعض غيرها في يديه منها في عمله
 وبعض غيرها في عمله تقدم أو تأخر أو توسط ولو قدر على بعض الفاتحة فقط كزوره وكذا
 لو قدر على بعض القرآن وأما لو قدر على بعض الدكر أو الهماء فقبل يكمل عليه بالوقوف والمقدّر
 أنه بذكره أيضاً وهو واضح ولو شرع في البدل ثم قدر على الفاتحة قبل فرائضه لم يمتد إلى العباب
 وغيره فإن كان بعد فرائضه ولو قبل الركوع أبراه ومثل ذلك يقال في قدرته على الذكر والهماء
 فإن كان قبل أن يخفى وقفة بقدر الفاتحة لم يمتد إلا فلا (قوله وفي بعض النسخ وقراءة الفاتحة
 بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها) بعضهم اختار هذا البعض لما في غيره من إيهام جهة
 قراءة البسملة في غير محلها وأما هذا البعض فتبينه بالمراد لكن ربما تضيي صدره وهو
 قراءة الفاتحة بعد الخاتمة البسملة ليست منها إلا أن يجعل على أن المعنى وقراءة معظم الفاتحة
 بعد الخاتمة بقراءة قوله وهي آية منها (قوله والخاص) أي من الأركان الخمسة عشر (قوله
 الركوع) هو لغة مطلق الأشخاص وشرعاً أن يخفى بعيراً أو شخصاً قدر بلوغ رأيته وكتبته كما
 سيذكره الشارح وقبل معناه لغة انخضوع وهو من خصائص هذه الأمة فإن الأمم السابقة لم
 يكن في صلاتهم ركوع وأما قوله تعالى واركع مع الراكعين فعناه صلى مع المصلين من باب
 إطلاق اسم الجرم أو إرادة الكل كذا قيل ونظيره بأنه أدم لم يكن في صلاتهم ركوع فكيف يقال
 بأنه صلى إطلاق الجزئية وإرادة الكل مع أنه لم يكن الركوع برأس صلاتهم فالأحسن التأويل
 بأن المراد انخضعت مع الخاصين كما هو المعنى المعوي على القول الثاني وشرع في صلاة العصر
 لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال أول صلاة ركعتيها العصر فقلت يا رسول الله ما هذا

بحيث لا ينقص عن حروفها
 فإن لم يحسن قرأنا ولا ذكرنا
 وقف قدر الفاتحة وفي بعض
 النسخ وقراءة الفاتحة بعد
 بسم الله الرحمن الرحيم وهي
 آية منها (و) الخامس
 (الركوع)

فقال هذا امرت بكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر قبل ذلك وقيام الليل قبل فرض
الصلاة بلار كوع وهذا قرينة على خلاصة الامم السابقة عن الركوع واما علم ان يجب في
الركوع ان لا يقبضه غيره فقط فلهو في قصد مصدق تلاوة فلهو وصل لحق الركوع على ان
يجعله عن الركوع لم يكف بل يجب عليه القيام ليركع منه ثم ان كان تابعا لاما له كئاما لا يجوز له
العود للقيام كالوقوف امامه آية معدة فهو في ذلك انه هو لسجود التسلاوة فهو في ذلك ثم اتم
يسجد بل هو في الركوع فبنيته هو يقتصر على ذلك المأموم ويكفيه للمتابعة (قوله واقل فرضه)
مستند اخبره قوله ان يضي الخ وكان الاولى ان يقول واقله يصفى فقط فرض لانه يقتضي ان
فرضه اقل واكمل مع ان اقله هو الفرض فقط واكمله مندوب كما سبق فالأقل والاكمل انما
هما وصفان للركوع عن حيث هو لا فرضه الا ان يجب بان الاضافة للبيان اي اقل وفرضه
ويعمل على ان الاكمل للركوع لان فرضه قوله قيامه واكمل الركوع ولم يقل واكمل فرضه
فيه عليه الشيخ عطية (قوله لقائم) واما اقله لقاعد فهو ان يضي بحيث تحاذي جهته ما علم
ركبته واكملها ان تحاذي جهته موضع سجود مع غير ماسته والا كان سجود الاركوعا
وقوله قادر على الركوع سباني محترمه في قوله فان لم يقدر الخ فقد اخذ محترزا القادر وتوكل محترزا
القائم وقد علمه (قوله معتدل الخلق) وغيره كصبرا اليدين وطوي لهما يقدر معتدلا وقوله سليم
يده وركبته وغيره السليم كقطع اليد من قدر لهما (قوله ان يضي) اي المحاذية فان وما بعدهما
في تاويل مصدر كما هو ظاهر (قوله تغير الخفان) بخلاف ما لو خفي بالخفان وهو ان يطأ في
خفيه ويرفع راسه ويقدم صدره ثم ان كان فعل ذلك عادعا لما بطلت صلاته والام بطل ويجب
عليه ان يعود للقيام ويركع ركوعا كاملا ولا يقبضه هو الا الخفان (قوله قدر) اي الخفان قدر
في منصوب على انه مضافة لموصوف محذوف هو المفعول المطلق ليخفي وقوله باوع اي وصول
وقوله راحته هما بطا الكفسي ماعدا الاصابع وقوله ركبته اي موصل ساقيه ونفذه وهو وصلت
اصابع ركبته لم يكف (قوله لو اراد وضعهما عليهما) اي لو اراد وضع راحته على ركبته
لوصلنا جواب لو محذوف يدل عليه ما قبله وفي ذلك ثلاثا ثم هم انه لا بد من وضعهما بالفعل
(قوله فان لم يقدر الخ) قد عرفت انه مفهوم القدر السابق (قوله الخفي مقدوره) واما بطرفه
عبارة الطبيب والعاشر يعني قدرا مكانه فان عجز عن الاختناء اصلا واما راسه ثم بطرفه
انتهت ومنها اتصل ان الشارح اسقط حرف تبة بعد الاختناء مقدوره وقبل الابعاء بطرفه وهي
الابعاء براسه وان قوله واما بطرفه اشارة للمرتبة الثالثة فكان الاولى ان يعرفها يتم بدل
الاولا لانه ربما عجز عن الاختناء والابعاء بطرفه حرف تبة فوجه لاضحه لابقه وبالجملة
ففي عبارة غير محترزة الطرف يسكون الرء الصبر والمراذه هنا الاحقان ولو عجز به المكان
اولي لانها هي التي يوشى بها دون البصر (قوله واكمل الركوع الخ) ذكره ثلاثة اشياء
التسوية والسب والاخذ فلهذا خبرا عن اكمل الركوع وهو مندوب ويكره تركه وكان
الاولي ان يقدم ذلك على قوله فان لم يقدر الخ لان ذلك حق القادر فقط (قوله تسوية
الركوع) من اضافة المصدر لفاعله وسواء كان الركوع ذكر او اتي واخفى وقوله طهره مفعول
للتسوية وقوله وعنه معنوف عليه وقوله بحيث يصير اي طهره وعنه وهذا تصوير

وأقل فرضه لقائم قادر على
الركوع معتدل الخلق
سليم يديه وركبته ان يضي
بعين الخفان قدر باوع
واخفيه ركبته لو اراد
وضعهما عليهما فان لم يقدر
على هذا الركوع الخفي
مقدوره واما بطرفه واكمل
الركوع تسوية الركوع
ظاهر وعنه بحيث يصير ان

للسوي بتوحيدها لفظها وقوله كصفيحة واحدة أي كروح واحد من نفس لا أعوجاج فيه
 (قوله ونصب سابقه) عطف على تسوية وكان الأولى أن يقول ونصب ركبته لانه يترجم نصب
 ركبته ونصب سابقه ولا عكس (قوله وأخذ ركبته بيديه) أي بالفعل للإتباع في ذلك مع تقرير
 أصابعه تفرقا ومطالبة القبله لانها أشرف الجهات والأقطع لا يأخذ ركبته بيديه بل
 يرسلهما أن كان مقنطرها أو أحدهما أن كان مقطوعا واحدة ومثل الأقطع قصير البدن
 (قوله والسادس) أي من أركان الصلاة الثلاثة عشر (قوله الطمأنينة) ولا تقوم زيادة
 الهوى مقام الطمأنينة وأقلها أن تستقر أعضاؤه كما يجب بقصر رفعه عن هوى (قوله
 وهي سكوت بعد حركة) أي سكوت الأعضاء بعد حركة الهوى للركوع وقبل حركة الرفع منه
 ولذلك قيل هي سكوت بين حركتين ولوعبر الشارح بذلك لكان أوضع والمراحم العبارتين واحد
 (قوله فيه) متعلق بالطمأنينة وقوله أي الركوع تفسير الضمير (قوله والمصنف يجعل الطمأنينة
 في الأركان ركعة مستقلة) أي فذلك عدها من الأركان وقوله وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة
 للأركان أي هيئة تابعة للأركان الموصوفة بها وعلى كلا القولين لا تنص الصلاة بتوحيدها فالتلف
 لفظي وقيل معنوي كما هي (قوله والسابع) أي من أركان الصلاة لكن محط الركبة على
 الاعتدال وأما الرفع من الركوع فهو مقدمة له كالهوى للركوع والصبر فكان الأولى حذفه
 وبعضهم جعل عطف الاعتدال على الرفع للتفسير فيكون المراد الرفع هو الاعتدال وقال
 بعضهم - م الركوع مجموع الرفع والاعتدال لأنه يترجم من الاعتدال الرفع دون عكسه فتقدير
 ولا يصل لهذا الاعتدال (قوله والاعتدال) هو لغة المساواة والاستقامة وشرعاً لا يعود لها كان
 عليه قبل ركوعه من قيام أو قعود والاعتدال ركن ولو في النافذة كما صرح في التحقيق وقيل
 لا يجب الاعتدال في النفل ويجب أن لا يقصد الاعتدال غيره فقط كما تقدم في الركوع فلو اعتدل
 خوفاً من حية مثلاً لم يكف لأنه صارف (قوله قائماً) لو أسقطه لكان أولى لأنه ساقى قوله بعدم
 قيام قادر وقعود عاجز ويمكن أن يجعل في كلامه حذف والتقدير قائماً أو قائماً كما يدل عليه
 ما بعده (قوله على الهيئة التي كان عليها) أي على الصفة والحالة التي كان عليها وقوله من قيام
 قادر الخ بيان لتلك الهيئة ولم يذكر من ذلك الاضطرار لأن المضطرب يجلس للركوع فيعتدل بعوده
 بالجوارح الذي ركع منه (قوله وقعود عاجز عن القيام) أي والقادر على القيام في النفل إذا
 فعله من قعوداً واضطرب لما علمت من أن المضطرب يقعد للركوع فكان الأولى حذف التقيد
 بالعجز عن القيام لأن يقال انما يقعد نظر الغالب من أن القادر يصلي المقل من قيام (قوله
 والثامن) أي من أركان الصلاة (قوله الطمأنينة فيه) أي بأن تستقر أعضاؤه على ما كان عليه
 قبل ركوعه بحيث يقصر ارتضاعه للاعتدال عن هوى السجود ولو سجد ثم شك في أنه اعتدله
 أو لا اعتدل وأطمأن وجوابه مصدر (قوله والتاسع) أي من أركان الصلاة (قوله السجود) هو لغة
 النطام والميل وقيل الحضور والتدليل وشرعاً مباشرة بعض جهة المصلي ما يصل عليه من أرض
 أو غيرها كما سيذكره الشارح ويجب أن لا يقصد به غيره كما مر في الركوع بل هو سقط على وجهه من
 الاعتدال وحسب العود إليه ثم يسجد لائقاً الهوى في السقوط ويجب أن يرفع أسافه وهي بحجرته
 وما حولها على أعاليه وهي رأسه ومنه كما فلو صلى في سفينة مثلاً ولم يتحرك من ذلك ليلها صلى

كصفيحة واحدة ونصب
 سابقه وأخذ ركبته بيديه
 (و) السادس (الطمأنينة)
 وهي سكوت بعد حركة (فيه)
 أي الركوع والمصنف
 يجعل الطمأنينة في الأركان
 ركعة مستقلة ومشي عليه
 التوحي في التحقيق وغير
 المصنف يجعلها هيئة تابعة
 للأركان (و) السابع
 (الرفع) من الركوع
 (والاعتدال) قائماً على
 الهيئة التي كان عليها قبل
 ركوعه من قيام قادر
 وقعود عاجز عن القيام (و)
 الثامن (الطمأنينة فيه)
 أي الاعتدال (و) التاسع
 (السجود)

على حسب حاله ولزمه الاعادة لانه عذرنا في اختلاف ما لو كان به علم لا يمكن معها السجود الا كذلك
فانه لا اعادة علمه فان احسنته السجود على تقوى وسادة يضعها تحت جبهة مع التنكيس لزمه
الحصول هيئة السجود بذلك وان كان بلا تنكيس لم يلزمه السجود على ساقوات هيئة السجود بل
يكفيه ما أمكنه من الانحناء ومثل ذلك يقال في تقوى الحبل التي لا يمكنها السجود الا بوضع تقوى
وسادة وفيها الوطال الله وصار يتبعه من وضع الجبهة على الارض مثلاً ولا يكلف سحر تقرة للقف
لما فيه من المشقة (قوله مرتين في كل ركعة) انما عذرنا كما واحد الاتحاد جنسهما وعذا
ركنين في الجماعة لان الحمد ارفها على ما تله به الخالق وانما كرا السجود دون غيره من الاركان
لما فيه من زيادة التواضع وضع اشرف الاعضاء على مواضع الاقدام ولهذا كان أفضل من
الركوع ولما فيه من انعام الشيطان واذ لا يستعمل سجوداً دماً وأمر ابن آدم بالسجود فسجد
مرتين ولما ورد أنه اذا سجد العبد اعزل الشيطان يركي ويقول يا ولي أمر ابن آدم بالسجود
فسجد فله الجنة وأمر بالسجود فلم يسجد في النار ولما فيه من شدة القرب بين العبد وربه كما
ورد أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقال بعضهم الحكمة في كون السجود مرتين أن
الركوع فيه دعوى العبودية والسجدين كالشاهدين عليها (قوله وأقله) أي أقل السجود
(قوله مباشرة الخ) فيجب كشف الجبهة ويسن كشف اليدين والرجلين ويكره كشف الركبتين
ماعد اما يجب ستره من ماع العورة فلو سجد مع حائل على جبهته بحيث يعمها كان كان
في موضع سجوده ورقة أو تراب فالتعق أحد هما يجنبه لم يصح سجود معه وكذا لو سجد على
متصل به لا يتحرك بركته في قيام أو قعود ولو بالقوة على المعتقد حتى لو صلى من قعود وسجد على
متصل به لا يتحرك بركته في القعود وكان بحيث لو صلى من قيام لم يتحرك بركته ضرراً خلافاً
للشيخ الخليلي حيث قال بعدم الضرر باعتبارها بالحالة الراهنة ولو سجد على متصل به لا يتحرك
بركته كطرف عظمته الطويل جداً فيضرب لانه في حكم المنفصل وهكذا لو سجد على تقوى
منديل بيده فلا يضرب لانه لا يعلم منه الا في العرف ولو سجد على عصا بخرج أو تقوى وشق عليه
ازالتها ولم يكن تحتها نجاسة غير معقوتها وكان متطهر بالماء لم يلزمه الاعادة لانها اذا لم تلزمه مع
الايحاء للعذر فعدم لزومها لهذا أولى ولو سجد على شعر نبت بجبهته كفي لان ما نبت عليها مثل
بشر تها ذكره الشافعي في فتاويه وصحة السجود على سبعة نبت بجبهته لانه اجز منها بخلاف
ما لو سجد على تقوى فانه يضرب (قوله بعض جهة المصلي) هي ما بين الصدغين طولاً وما بين
شعر الرأس وشعر الحاجبين عرضاً يخرج بالجبهة الجبين وهو جانب الجبهة من الجهتين فلكل
شخص جبينان فلا يمكن وضعه وحده لكن يسن وضعه مع الجبهة وانما اكتفى ببعض الجبهة
لانه بذلك يصدق عليه أنه سجد على الجبهة ويجب وضع جزء من ركبة ومن باطن كفيه ومن
باطن أصابع قدميه مع الجبهة في السجود نظير الشين أحسن ان سجد على سبعة اعظم الجبهة
والدين والركبتين وأطراف القدمين ولو خلق له رأسان واربع أيدي واربع أرجل فان عرف
الرائد لا اعتباره وان سامت وانما الاعتبار بالاصلي وان كانت كلها الأصلية اكتفى في الخروج
عن عهدة الواجب بوضع بعض إحدى الجهتين ويدين وركبتين وأصابع رجليه والمراد أنه
يضع يدا من جهة اليدين ويبدأ من جهة اليسار وركبة من هذه وركبة من هذه وقد ما من هذه

مرتين في كل ركعة وأقله
مباشرة بعض جهة المصلي

وقد علم ان هذه فلا يكتفى وضعها من جهة واحدة فان انشبه الاصل بالزاوية وجب وضعه من
كل من سواها ولا يكتفى بوضع من من بعضهما لاحتمال زيادته ونقل عن الرمي في الدرس انه يكتفى
بوضع من من بعض الان المأمور به السجود على سبعة أعظم وهو حاصل بذلك ونقد عن والده
أيضا لكن العقد الاول لان وضع الزاوية في ذلك انما هو لتصديق وضع السبعة الاصول كما هو
ظاهر ولو خلق كصعقوا با وسب وضع ظهر كنه لانه في حقه بمنزلة البطن بخلاف ما لو عرض له
الانقلاب فالأقرب انه ان أمكنه وضع البطن ولو بعين وجب والا فلا ولو خلق بلا كف فقياس
النظر انه يتقدم مقداره ما (قوله موضع سجوده) مقبول للمباشرة وقوله لمن الارض الخ
بيان لموضع سجوده وقوله أو غيرها أي كسفينة وقطن وتين وصداة ونحوها ولو سجد على شيء
خشن يؤذى وجهه مثلا فان زجرهما من غير وقوع لم يضروا ن رفعهما ثم أعادهما فان لم يكن
الطمان لم يضروا لان الزيادة سجود ولو رفع وجهه من غير عذروا أعادهما منطلقا (قوله
وأكله) أي أكل السجود من حيث التكبير لهويه وتزيب الاعضاء في الوضع (قوله ان
يكبر لهويه) فيبتدئ التكبير مع اول الهوى ويديمه حتى ينهى الى السجود والهوى يفتح الهاء
وضمها معناه السقوط وقيل بالفتح السقوط وبالضم الصعود وعليه فيتمتع الفتح هنا لان المراد
السقوط يقال هوى بهوى كضرب يضرب اذا سقط بخلاف هوى بهوى كعلم يعلم فانه يقال ذلك
اذا أحب (قوله بلا رفع يديه) فلا يسن رفعهما لذلك بخلاف هويه فركوع والرفع منه (قوله
ويضع الخ) أي وان يضع الخ فهو عطف على يكبر فيكون من الاكمل لكن من حيث الترتيب
في الوضع فلا يشافي ان وضع هذه الاعضاء مع الاثمن الواجب بخلاف الترتيب بينها
في الوضع هكذا بان يضع الركنين أولا ثم اليمين ثم الجبهة والاثمن معا فانه من الاكمل (قوله
ثم جهته وأنته) أي مما كما أشار اليه بتعبير بالواو فوضع الاثمن مع الجبهة ولا يكتفى وضعه
وحده لان المعتبر هو الجبهة (قوله والعاشرة) أي من أركان الصلاة (قوله الطمانينة فيه) تقدم
تفسيرها بانها تسكون بعد ركعة أو تسكون بين ركعتين بحيث يتفصل رفعه عن هويه وقوله أي
السجود تنفسه للتعبير (قوله بحيث الخ) ظاهره أن هذا تصور للطمانينة وليس كذلك بل هو
تصور للتصالح في الجبهة فمثل هذا حذف التقدير ويجب التصالح في الجبهة بحيث الخ ولا يجب
التصالح في غير الجبهة على المعتد فيجب تمكينها فقط لما إذا صعدت فكن جهتك ولا تنفرق
(قوله ينال) أي يصيب وقوله موضع سجوده مقبول ومقدم وقوله تنال رأسه فاعل مؤخر (قوله
ولا يكتفى أساس الخ) أي لعدم التصالح ولو مع وجود الطمانينة فليس ذلك من مفهوم
الطمانينة وان كان قد يتوهم من كلام الشارح خلافه (قوله بل يتصالح) أي بالجبهة فقط لانه
لا يجب التصالح في غيرها كما علمت (قوله بحيث لو كان الخ) تصور للتصالح وهو وصح
للتصور السابق أعني قوله بحيث ينال الخ وقوله تنفسه قطن مثلا أي أو تين أو نحو وقوله
لا تكتسب أي انك وهذا ظاهر اذا كان تنفسه قطن أو نحوه فقليل والا كنى انكسار الطبقة العليا
منه فقط وهي التي تلي جبهته بخلاف التي تلي الارض فلا يشترط انكسارها (قوله وظهور أثره)
أي أثر التصالح والمراد بآثره الثقل وقوله على يدي لدفعه على اللام فالمعنى وظهور الثقل الذي
هو أثر التصالح ليدكن بحسب بده الثقل وتسميه به وقوله لو فرض تنفسه أي تحت ذلك القطن

موضع سجود من الارض
او غيرها واكلة ان يكبر
لهويه للسجود بلا رفع
يديه ويضع ركبتيه ثم يديه
ثم جبهته وأنته (و) العاشرة
(الطمانينة فيه) أي
السجود بحيث ينال موضع
سجوده قطن راسه ولا يكتفى
بأساس راسه موضع سجوده
بل يتصالح بحيث لو كان
تنفسه قطن مثلا لا تكتسب
وظهور أثره على بدنه لو فرضت
تحت

مثلان كان قليلاً والطبقة العليا منه ان كان كثيراً (قوله والحادي عشر) أي من الأركان
 الثانية عشر (قوله الجلوس بين السجدين) أي ولوفى النقل وقبل لا يجيب في النقل وقال أبو
 حنيفة يكنى أن يرفع رأسه من الأرض أدنى ورفع كذا السيف لكن في الصحيحين أنه كان صلى الله
 عليه وسلم إذا رفع رأسه لم يسجد حتى يستوي بالساق فيه رذلي أبي حنيفة ويجب أن لا يقصد
 به غيره كما جرى في الركوع وغيره فلو رفع فزع من شيء لم يكف فيه عليه ان يعود للسجود ثم يجلس
 (قوله سوا على قائماً ومضطجعا) أي لانه اذا صلى مضطجعا يجب عليه أن يجلس ليسجد ثم
 يجلس بين السجدين ثم يسجد (قوله واقله سكون الخ) لا يخفى أن سكون حركة أعضائه ليس
 تعريفاً للجلوس بل هو تعريف للطمأنينة كما تقدم فلو قال واقله أن يستوي بالسكان
 أظهر (قوله حركة أعضائه) من إضافة الصفة للموصوف أي أعضائه المتحركة لانه هي التي
 تنصف بالسكون بخلاف الحركة فانها لا تنصف بالسكون (قوله وأكمله الزيادة على ذلك) أي
 سكون حركة أعضائه وقوله بالدعاء الوارد فيه أي وهو رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني
 وادعني واحددني وعافني زادا الغزالي واعف عن زائد التولي أيضاً روي في قلباً بقيا شيامن
 الشرح بريالاً كافراً ولوشقياً ولو طوله عن الدعاء الوارد فيه بقدر أقل التشهد بطلت الصلاة
 كالمطول الاعتدال زيادة عن الدعاء الوارد فيه بقدر القاطعة الا في محل طلب فيه التطويل
 كاعتدال الركعة الأخيرة لانه طلب فيه التطويل في الجلسة بالقبول وانما بطلت الصلاة
 بتطويلها لانها لم تكن قصيرة ان فلا يطولان (قوله فلو لم يجلس) أي يستوي بالساجد ليل
 ما بعده وقوله بل صارت إلى الجلوس أقرب أي منه إلى السجود ومثله بالاولى ما اذا كان
 إلى السجود أقرب واليهما على حد سواء وقوله لم يصح أي لا يلا بد من الاستواء كما يدل عليه
 خبر الصحصين السابق وان كان مقتضى القياس على ما اذا كان إلى القيام أقرب منه إلى أدنى
 الركوع أو إليه ما على حد سواء حيث اكتفى بهما في القيام أن يكتب فيهما الجلوس ويمكن ان
 يفرق بأن ذلك يسمى قياماً في العرف ولا يسمى ذلك جلوساً في العرف كما هو صريح كلام
 الشارح لكن جرى الشيخ الجوهري في شرح المهج على أن ذلك يكتب في الجلوس فانطرح
 (قوله والثاني عشر) أي من الأركان (قوله الطمأنينة فيه) وتقدم تعريفها وقوله أي
 الجلوس بين السجدين تفسير للضمير (قوله والثالث عشر) يفتح الجزاير لانه مر كب تركبا
 عدداً وكذا الرابع عشر وضوءه (قوله الجلوس الأخير) برده عليه ان الأخير وهو سبق غيره
 وهو الجلوس الاول مع أن نحو الصبح والجمعة ليس فيه الا جلوس واحد وأشار الشارح إلى
 الجواب عن ذلك بقوله أي الذي يعقبه السلام فالمراد بالجلوس الأخير ما يعقبه السلام سواء
 تقدمه غيره أم لا وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي أن جلوس السلام ليس داخل في الجلوس
 الأخير لانه لا يعقبه السلام فالاولى الجواب بان الجلوس الأخير صار علماً ما كان آخر الصلاة
 وان لم يتقدمه جلوس أو قل (قوله والرابع عشر) أي من أركان الصلاة (قوله التشهد) هو
 في الأصل اسم للشهادتين فقط ثم أطلق على التشهد المعروف لاشتماله على الشهادتين فهو من
 إطلاق اسم الجزء على الكل وفرض في السنة الثانية من الهجرة وقبل غيره ذلك ويبدل على
 فرضية خبر ابن مسعود كما تقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام

(و) الحادي عشر (الجلوس
 بين السجدين) في كل
 ركعة سوا على قائماً أو
 مضطجعا واقله سكون بعد
 حركة أعضائه واكمله
 الزيادة على ذلك بالدعاء
 الوارد فيه فلو لم يجلس بين
 السجدين بل صارت إلى
 الجلوس أقرب لم يصح (و)
 الثاني عشر (الطمأنينة فيه)
 أي الجلوس بين السجدين
 (و) الثالث عشر (الجلوس
 الأخير) أي الذي يعقبه
 السلام (و) الرابع عشر
 (التشهد فيه)

على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام
 على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا الصلوات لله الخفقوه قبل ان يرض عنا التشهد
 دليل على فرضيته وكذلك الامر به في قوله ولكن قولوا الصلوات لله الخ فان الامر لا يوجب
 فائدة لا في الحديث على الفرضية من وجهين والاراد فرضه في الجاوس آخر الصلاة ويشترط
 في التشهد ان يسمع نفسه به والموا لا فان تحمله غيره لم يستدبه الاما ورد فيه من الاكمل
 ولا يضرب زيادة التسمية قبل أي النبي ولا الميم في عليك ولا وحده لا شريك له وقراءته
 قاعدة الاعداد وان يكون بالعربية عند القدرة عليها ولو بالعلم وعدم الصارف ومراعاة
 الحروف والكلمات والتشديدات فلا بد من التشديد أو الهسم في قوله أي النبي ولا يجوز
 ترك التشديد والهمز معا وصلوا وقفا على العقد خلافا لزيادة الفائل يجوزوه وقفا وهو
 ضعيف ويضرب اسقاط شدته ان لا اله الا الله وكذلك اسقاط شدته الزاء من محمد رسول الله على
 العقد وقال شيخنا انه يقتصر في الثانية لعوام ولا يشترط ترتيب التشهد اذ الم يلزم على عدم الترتيب
 تغير معناه كما قال السلام عليك أي النبي الصلوات لله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 فان غير المعنى لم يصح وبطل به الصلاة ان تعمد كأن قال الصلوات عليك السلام لله (قوله
 أي الجاوس الأخير) تفسير للصير (قوله وأقل التشهد داخ) وسكت عن أكمله لانه معروف
 وهو موجود في بعض النسخ وهو الصلوات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن
 محمد رسول الله أو أشهد أن محمد عبده ورسوله أو أشهد أن محمد رسول الله فهذه ثلاث مع أشهد
 أو أن محمد رسول الله أو أن محمد عبده ورسوله أو أن محمد رسول الله فهذه ثلاث من غير لفظ
 أشهد فالجمله ستة ولا بد من الروافق جمعها فقول القلوب زيادة الواو مع أشهد من الاكمل
 فيكون أحدهما يقتضي الاكتفاء بأشهد من غير الواو وليس كذلك ما يختلف في الاذان
 والاقامة فكان عليه أن يقول ذكر أشهد مع الواو من الاكمل فلو أني بالواو كفي (قوله الصلوات
 لله) أي مستحقة له والصلوات جمع تحية وهي ما يصيبه من قول أو فعل أو قصص من ذلك التناء على
 الله بأنه مستحق لجميع الصلوات الصادرة من الخلق المأولة لأن كل ملك من مائة الأرض كانت
 رعيته تحية بخصية مخصوصة ذلك العرب كانت رعيته تحية بأنهم صبا حاقبل الاسلام وبالسلام
 بعد الاسلام وملك الاكسرة كانت رعيته تحية بالعبادة وتقبل الأرض وملك القرس
 كانت رعيته تحية بطرح اليد على الأرض قدامه ثم تقبيلها وملك الحبشة كانوا يحيمونه بوضع
 اليدين على الصدور مع سكبنة وملك الروم كانوا يحيمونه بكشف الرأس وتكبسها وملك النوبة
 كانوا يحيمونه بجعل اليدين على الوجه وملك حمير كانوا يحيمونه بالايما بالاعمال الاصابع وملك
 العجم بوضع اليد على كتفه فان بالغ رفعها ووضعها ردا رجعت اشارة إلى أنه تعالى مخلق
 جميعها وزاد في الاكمل كما علم عامر المباركات الصلوات الطيبات وهي على حذف حرف
 العطف في الثلاثة أي والمباركات وهي التسميات أي الأسماء التي تجوز تزيين الصلوات أي
 الصلوات الخمس وقيل مطلق الصلوات ولو تميزت الخمس والطيبات أي الاعمال الصالحة وقيل المراد
 بالطيبات من الغنم وقد ذكر القسطنطين في شرح الاربعين انه ورد ان في الجنة شجرة أحياها الصلوات

أي الجاوس الأخير وأقل
 التشهد الصلوات لله

(قوله ملك الاكسرة الخ)
 فيه ان الاكسرة مأولة
 القرس وليس هو كهم
 ملك كاهر معلوم من كتب
 اللغة والتاريخ اه

وعليه اطراحه المباركات وصحها عين اسمها العلييات فاذا قال العبد ذلك نزل الظاهر المذكور
 عن الشجرة تالذ كورثوا تقسم في تلك العين ثم يخرج منها وهو يقص اجضه فستطرا الما
 منه فيضلق القمن كل قطر تمل كايستغفر الله انك العبد الى يوم القيامة والله على كل شيء قدير
 (قوله سلام عليك) بالتون فلو اسقطه مع عدم التعريف بالالق واللام ضر خلافا لابن
 حجر والامان بالالف واللام من الاكل فلو اقي بالالق واللام وبالتون لم يضروا ان كان لحنا
 ونكتة التسكرو في رواية ابن عباس ان يأخذ كل مصل منه على حسب حاله من مقام السلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم ومقام السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وانظر هل كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول في تشهد السلام عليك ايها النبي او يقول السلام على فان كان الاول
 وهو الظاهر فيحصل انه جرد من نفسه مفضا وخاطبه بذلك ويحتمل انه على سبيل الحكاية عن
 الحق سبحانه وتعالى فيكون المولى عز وجل هو مخاطبه بذلك ومعنى السلام السلامة من
 السقائص والافات او اسم الله تعالى ويكون المعنى اسم الله عليك بالحفظ لكنه بعد فالتبادر
 الاول (قوله ايها النبي) بالتشديد وبالهمزة فتلاوت كما مضى كما مضى وقوله ورحمة الله وبركاته
 اي عليك ومعنى بركاته خيرا انه لان معنى البركة الخير الالهي في النبي (قوله سلام علينا)
 بالتكريم والتنوين والتعريف من الاكمل والضمير في علينا للماضين من امام وماموم
 وملائكة وانس وجن او لجميع الامة وقوله وعلى عباد الله الصالحين اي القائمين بحقوق الله
 وحقوق عباد لان الصالح هو القائم بحقوقه وحقوق العباد وقال البيضاوي هو الذي
 صرف عمره في طاعة الله وماله في مرضاته وهو ناظر للصالح الكامل فلا ينافي ان من صرف مدة
 عمره في عمل العاصي ثم تاب توبة صحيحة وسلك طريق السالك وقام بمقدمة ملائ الملك يسمى
 صالحا فتدفع اعتراض الحشئ عليه بأنه يقتضي ان من ذكر ليس صالحا ومن الدين أنه في حيز
 السقوط (قوله شهد ان لا اله الا الله) اي اقرأ دس بأنه لا معبود بحق يمكن الا الله وتعين
 لفظ أشهد فلا يقوم غيره مقامه لان الشارع تعبدنا به (قوله وأشهد) قد علمت أن الواو لا بد منها
 وذكر أشهدهما من الاكل خلافا لما تضمنه عبارة القليلي وقوله ان عمدا الاول ذكر
 السيادة لان الافضل سالك الادب خلافا لمن قال الاول ترك السيادة اقتصارا على الوارد
 والمعتقد الاول وحديث لا تسردوني في صلاتكم بالواو لا يسامطل وقوله رسول الله الاتيان
 بالاسم الظاهر من الاكل فيكون رسوله كما تقدم وانما قال رسول الله ويلق بنقل الله لانه لو قال
 نبي الله لاحتاج الى أن يقول ورسوله لان الرسالة أخص من النبوة فلا يلزم من كونه نبيا كونه
 رسولا فيحتاج للتصميم على كونه رسولا ليلظهر فضلته على من ليس له مقام الرسالة من النبيين
 (قوله وانما خمس عشر) أي من اركان الصلاة (قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه) أي قوله تعالى صلوا على محمد فقد ذاك على الوجوب لان الامر للوجوب وقد أجمع العلماء
 على أنها لا تحب في غير الصلاة والقائل بوجوبها في غير ما تحجب بوجوبه من قبله والماسب لها
 من الصلاة آخرها لانها عاموا لعاب لمواقيم النبي واداو جيت الصلاة عليه صلى الله عليه
 وسلم وجب التقدير لها با تبعية وبوجوب وجوب الله ودلهام عبارة المصنف حيث قال الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يه به بناء على تعديرا الضمير بالخلاص الاخير كما فعل شارحا وهو

سلام عليك أيها النبي
 ورحمة الله وبركاته سلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين
 أشهد ان لا اله الا الله
 وأشهد ان محمدا رسول الله
 (و) انما خمس عشر الصلاة
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم فيه

أولى من تفسيره بالتشهد الموحى إلى أن فيه معنى بعد مع كونه لا يؤخذ عليه ويجوز التعود لها
 من عبادة المصنف كإفصل الشيخ الخطيب (قوله أي الجلوس الأخير) تفسير للصغير وهو أولى
 من تفسيره بالتشهد كما علمت (قوله بعد القراغ من التشهد) لأنه لا بد من التعريف بينهما وبين
 التشهد فلا يكتفى بها قبل القراغ منه (قوله وأقل الصلاة الخ) وأكملها اللهم صل على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم 'وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين انك
 جدير بمحمد وشعر إبراهيم بالذكر لأن الرحمة والبركة لم يجتمعا في القرآن لشي غيرهما قال تعالى رحمة
 الله وبركاته عليكم أهل البيت وأجمعنا في القرآن لأن كل نبى اجتمعت له الرحمة والبركة قطعا
 وآل سيدنا محمد وشعره أشم وينو المطلب وآل سيدنا إبراهيم أجمعين واصلق وأولادهما وكل
 الأنبياء بعد إبراهيم من ولدهما حتى الأنبياء صلى الله عليه وسلم فن ولده أجمعين ولعل الحكمة
 في ذلك كما قاله محمد بن أبي بكر الرازى الإشارة إلى انفراد القسطة فهو أفضل الجميع وقد
 استشكل التشبيه في هذه الصيغة بأن سيدنا محمد أفضل من إبراهيم فتكون الصلاة والبركة
 المطلوبتان له أفضل وأعظم من الصلاة والبركة لهما صلتين لإبراهيم فكيف يشبه ما يتعلق بالنبى
 بما يتعلق بإبراهيم مع أن التشبيه يكون أعلى من التشبه وأجيب عن ذلك بأجوبة منها أن التشبيه
 من حيث الكمية أي العدد دون الكيفية أي القدر ومما أن التشبيه راجع لآل فقط
 ولا يشك بأن آل النبى يسوا بأنبياء فكيف يساويون بال إبراهيم وهم أنبياء مع أن غير الأنبياء
 لا يساويونهم مطلقا لأنه لا مانع من مساواة آل النبى وإن كانوا غير أنبياء لآل إبراهيم وإن كانوا
 أنبياء بطريق التبعية لصلى الله عليه وسلم وقولنا في العالمين متعلق بمذوق تقديره وأدرك ذلك
 في العالمين وقولنا انك جدير بمحمد فاعلم انك المذوق وأقولنا صل الخ ومعنى جدير محمود
 ومعنى جدير ما جدد وهو من كل شرفا وكرما وقد علمت أن المعقد طلب زيادة السيادة لأن فيه
 سلوك الأدب خلافا لمن قال بتركها امتثالا للأمر (قوله اللهم) أي يا الله فالتمس عوض عن
 حرف النداء وقوله صل على محمد أي انزل الرحمة المقرونة بالتعظيم على سيدنا محمد ولولا قال
 على النبى والرسول لكانا مدون بقية الاسماء كالماسى والخامس والعاقب وإن كانت تكتفى
 في الخطبة لانها أوسع بابا من الصلاة (قوله وأشعر كلام المصنف الخ) أي دل دلالة خفية
 حيث قال والصلاة على النبى ولم يقل وعلى الله وقوله وهو كذلك أي والحكم مثل ما أشعر به
 كلام المصنف (قوله بل هي سنة) أي فى الجلوس الأخير دون الأول فلا تنس فيه لأنه يطلب
 تحقيقه (قوله والسادس عشر) أي من أركان الصلاة (قوله التسليمة الأولى) أي خير مسلم
 خسر بها التكبير وتحليلها التسليم والحكمة في طلب السلام من الصلوات كان مشغولا
 عن الناس ثم أقبل عليهم (قوله ويجب إيقاع السلام حال التعود) هذا أحد شروط السلام
 النطومة في قول بعضهم

أي الجلوس الأخير بعد
 القراغ من التشهد وأقل
 الصلاة على النبى صلى الله
 عليه وسلم اللهم صل على
 محمد وأشعر كلام المصنف
 أن الصلاة على الآل
 لا يجب وهو كذلك بل هي
 سنة (و) السادس عشر
 التسليمة الأولى ويجب
 إيقاع السلام حال التعود

عزف وخاطب وصل واجمع والواكن • مستقبلا ثم لا تنصده الخيرا
 واجلس وأجمع به نفسا فان كنت • تلك الشروط وتمت كان معتبرا
 فالشرط الأول التعريف بالآل واللام ولا يقوم التتويمة فإياك سلام عليكم بخلاف

ما تقدم في قوله سلام عليكم أي التي وقوله سلام علينا لوروده هنالك بخلافه هنا ولا سلامي
عليكم ولا سلام الله عليكم بل تبطل بذلك إذا قصد علم والشرط الثاني كاف الخطاب فلا يكفي
السلام عليه أو عليها أو عليهم أو عليهما أو عليهن والشرط الثالث وصل إحدى كنيته بالآخرى
فلا فصل بينهما بكلام لم يصح فصح السلام الحسن أو التام عليكم والشرط الرابع ميم الجمع
فلا يكفي نحو قوا السلام عليكم أو عليه بل تبطل به الصلاة أن قصد علم في صورة الخطاب والشرط
الخامس الموالاة قالوا له إن كان سكت سكوناً لم يلا أو قصر قصده التقطع ضرر كافي القاصحة
والشرط السادس كونه مستقبلاً للقبلة به دونه فلو تحول به عن القبلة ضرر بخلاف الالتفات
بالوجه فإنه لا يضر بل يسن أن يلتفت به في الأولى عينا حتى يرى خداه الأيمن وفي الثانية يسارا
حتى يرى خداه الأيسر والشرط السابع أن لا يقصده التبرع فقط بل يقصده التحلل فقط أو مع
التبرع أو يطلق فلو قصده التبرع لم يصح والشرط الثامن أن يأتي به من جلوس وهو الذي ذكره
الشارح فلا يصح الاتيان به من قيام مثلاً والشرط التاسع أن يسبح به نفسه حيث لا مانع من
السبح فلو لم يسبح به نفسه لم يكف ولا بد أن يكون بالعربية أن قد رويها والآن لم يرد عليها إلا قوله
وأقوله السلام عليكم فلا يجوز إسقاط حرف من هذا ولا بد الحرف منه بغيره ثم إن قال السليم
بكسر السين أو قصدها مع سكون اللام أو فقع السين واللام وقصده السلام كفي على المعتمد
وإن كان يطلق على الصلح كما في قوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ويخبر بالسلم عليكم
بالواو ولأنه سبقه ما يصلح للعطف عليه بخلاف التكبير فإنه لا يصح لعدم تقدم ما يصلح للعطف عليه
ويجزئ عنكم السلام مع الكراهة كأنقله في المجموع عن النص فلا يشترط ترتيب كنيته لتأدية
المعنى ولو من غير ترتيب وهو الأمان عليكم على الأظهر وإن صحح المحشى أن المعنى اقتنعكم من
أقوال غالية فيكون المراد بالسلام اسمه تعالى ولا يخفى ما فيه من البعد إذ تبعد إرادته هنا قوله
مرة واحدة) ويصحها اتفاقاً وجهه حيث اقتصر عليها ولا يلتفت بحفاظته على العدل بين ملكه
(قوله وأكله السلام عليكم ورحمة الله) ولا ينبغي هنا ويركاه على المعتمد وكذا في صلاة
الجنار على المعتمد أيضاً وحكى السبكي فيها ثلاثة أوجه أشهرها الاتسن فأنهم اتسن ثلاثاً تسن
في الأولى دون الثانية ويسن لأموم أن لا يسلم إلا بعد فراغ الإمام من تسليمته ويتولى السلام
على من سلم عليه من أموم ملائكة ومؤمنين انس وجن إلى منقطع الدنيا ويتولى الرأيا على
من سلم عليه من أموم (قوله مؤتين) أي يقول ذلك مؤتين فهو معصوم لا يخطئ وقوله
عينا وشعلا أي عينا في الأولى وشعلا في الثانية يتبدى كلامهما بجهة القبلة وبنهجهما مع
انتهاء الالتفات فلو سلم الأولى على يساره سلم الثانية على يساره أيضاً وقبل على يمينه ولو سلم الثانية
معتقدا أنه سلم الأولى لم يكفه ويسلم الأولى وجوبا وبعد الثانية ندباً ومجده لله هو ويسن عند
اتباعه بالترتيب أن يفصل بينهما بسكتة كما سرح به الفزاري في الاحياء وقد تحرم الثانية بأن عرض
مناف للصلاة عقب الأولى كحدث وتخرج وقت جعة وهي وإن لم تكن من الصلاة لكنها
من توابعها ومكملاتها (قوله والسابع عشر) أي من الأركان على الوجه المرجوح كما ذكره
الشارح وعلته إذا السلام ذكر واجب في أحد طرفي الصلاة فيجب معه في الخروج كأن
التكبير ذكر واجب في الطرف الآخر فوجب معه نية الدخول وأجاب من لم يوجب بالقياس

واقفه السلام عليكم مرة
واحدة وأكله السلام
عليكم ورحمة الله مرتين عينا
وشعلا (و) السابع عشر

على سائر العبادات مع ان النية تليق بالاقدام على الفعل دون الترك له وبان النية السابقة
منصبة على جميع الصلاة (قوله نية الخروج من الصلاة) ويجب قربها بالتسليمة الاولى فان
قدمها على اعمدائها بطلت ملامتها اتفاقا وان اخرها عنها بطلت على القول بوجودها لانه ترك
وكأن الصلاة على هذا القول ولا تبطل على القول بعدم وجوبها ولو راجع القول بوجودها لانه ترك
من صلاة غير التي هو فيها بطلت ملامته ان كان عمدا لانه يبطل ما هو فيه بنية الخروج من غير
(قوله وهذا) اي القول بوجود نية الخروج وقوله وبجسمه جرح قد علمت على وجه تقديم
ردها (قوله وقبل لا يجب ذلك) لكن يسر رعاية القول بالوجوب فالقول بالخروج فانت السنة
ولم تبطل على هذا القول وهو المعقد (قوله اي نية الخروج) تفسير لاسم الاشارة فيكون بمعنى
المدكور من نية الخروج لانه اسم اشارة فلا بد كما لا يخفى (قوله وهذا الوجه) اي القول
بعدم وجوب نية الخروج وقوله والاصح الى القياس على سائر العبادات مع ان النية تليق
بالاقدام دون الترك ولان النية السابقة منصبة على جميع الصلاة من اولها الى آخرها فلا حاجة
لنية الخروج (قوله والثامن عشر) اي من ادرك الله بالافعال القريب من الاركان بحيث
القروض صحيح من غير احتياج الى تغليب لانه فرض من القروض وبمعنى الاجراء فيه تغليب
لان القريب ليس سوا اذ الجواهر وجودى قولنا صكنا او قلنا مثل قراءة الفاتحة ومثل
الركوع والترتيب ليس كذلك فغلب ما هو سر على ما ليس يميز وجعل الكل اجزاء وصبر عنها
بالاركان هكذا قال الشيخ الخطيب ويحتمل ان قاسم بان القريب فعل من الافعال لانه جعل
كل شيء في مرتبة والمبطل فعل الفاعل وان كان خفيا وان ادعى من القريب معنى القريب وهو
وقوع كل شيء في مرتبة كان ضرورة الصلاة وصورة الشيء بمرئته فلا تغليب على كلا الامرين
(قوله ترتيب الاركان) وفي بعض النسخ ترتيبها بالضمير على الاركان فالقول برب بين الاركان
بان قدم ركائزها على محلها بطلت ملامته ان قدم فعلا على فاعل أو قول عمدا لانه كان محصدا
قبل ركوعه وكان ركع قبل قراءة الفاتحة فان لم يكن عمدا لانه لم تبطل ملامته لكن يغيب
اعادته في محله ان لم يبلغ مثله والافعال مقامه وتدرك الباقي من صلاته وان قدم قوليا غير السلام
على فاعل أو قول كان قدم التشهد على السجود وكان قدم الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم على التشهد فلا تبطل صلاته بذلك وان كان عمدا لانه لا يستبعد المقدم فيعبد في محله
ولا يصح له السجود بتقديم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد وان قدم قوليا غير
السلام على محله عمدا بطلت ملامته (قوله حتى بين التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم فيه) فبينما ترتيب وان لم يكن بين كل منهما وبين الجواهر الاخير ترتيب فمهما مرتبان
وغير مرتبان باعتبار بين (قوله وقوله) مبتدا خبره قوله يستثنى منه الخ وقوله على ما ذكرناه
اي على الوجه الذي ذكرناه في عدم الاركان (قوله يستثنى منه الخ) اي لان قوله على ما ذكرناه
يشمل النية وتركيب الاحرام فيقتضي وجوب الترتيب بينهما لم يسلط كذلك بل يجب قرن الية
بالتكبير كإقصاء عليه الشارح فمما سبق وهكذا يقال في الام مع الجواهر وأما التشهد الاخير
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع الجواهر في كل منهما فيستقدم كلام المصنف عدم
الترتيب فيما حيث قال والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيهما فان الصغير فيما

(نية الخروج من الصلاة)
وهذا الوجه صحيح وقيل
لا يجب ذلك اي نية الخروج
وهذا الوجه هو الاصح
(و) الثامن عشر (ترتيب
الاركان) حتى بين التشهد
الاخير والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم وقوله
(على ما ذكرناه) يستثنى منه

راجع للجلبوس الأخير كإفسره الشارح هناك فلا حاجة للاستثناء في ذلك والحاصل أنه يحتاج للاستثناء بالنسبة للتمتع بالكبير والسلام مع الجلبوس له ولا يحتاج له بالنسبة لكل من التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع الجلبوس لكل وهذا التحقيق نعم ما في قول الحنفى كان الأولى إسقاط هذا الاستثناء لأن ما ذكره المصنف مشغل عليه صريحاً واضحاً ولو قال المشغل على كذا لكان أولى وأحسن اهـ (قوله وجوب مقارنة النية لتكبيره الاحرام) فيه مسامحة لأن المستثنى هو التمتع بتكبيره الاحرام فلا يجب الترتيب بينهما بل يجب مقارنة النية لتكبيره الاحرام وكذلك جعلها مع القراءة في القيام كما في عبارة الخطيب وإن كان القيام الركن بقدر الطمأنينة فقط وما زاد على ذلك فهو شرط للاعتداد بقراءة الفاتحة ولا يضر قراءتها في الركن (قوله ومقارنة الجلبوس الأخير الخ) قد علمت أن مقارنة الجلبوس الأخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مستقادة من كلام المصنف دون مقارنته للسلام فليست مستقادة منه لكن به عليها الشارح فيما مر فالترتيب مراد فيما عد ذلك (قوله والصلاة منها الخ) لما فرغ من الأركان شرع في السنن وقد رشح الشارح لفظ الصلاة كما في بعض النسخ ليكون مرجع الضمير قرىبا وليس بمعارضة الأسلوب إلى أن هذه السنن للصلاة الخاصة وهي المكتوبة أصالة على الأعيان فالإتيان بالصلاة بعد الشرع والمعهود شرعا هو الصلاة المذكورة لأن الأذان والأقامة إنما يسنان لها بخلاف الصلاة السابقة في قوله وأركان الصلاة فان المراد بها مطلق الصلاة الشاملة للقرض والنفل قال فيها المجلس والمراد بالمجلس المجلس المتحقق في فردين ليصير الأخبار عنه بقوله شيان (قوله قبل الدخول فيها) حال من السنن وأوصفتها لأن المراد بها المجلس كما علمت والمراد بالدخول فيها التلبس بها (قوله شيان) وهو لمن سنن الكفاية التي قلها شياناً في قوله

أذان وقنوت وفعل يجت • إذا كان مندوباً ولا لكل يسلم
وأخصية من أهل بيت تعدوا • ويدع السلام والأقامة فاعقلا
فدى سبعة إن جابها البعض يكتفى • ويسقط لوم عن سواء تسكعلا

وأقول ما تحصل به السنن في الأذان بالنسبة لأهل البلاد أن يتشرف في جميعها حتى إذا كانت كبيرة أدنى في كل جانب واحد فان أذن واحد في جانب فقط لم تحصل السنن إلا لأهل ذلك الجانب دون غيرهم ويسن الأذان للمفرد وهو سنة عين في حقه وإن بلغه أذان غيره حيث لم يكن مدعوا به فان كان مدعوا به بأن جمعهم مكان وأراد الصلاة فيه وصلى مع أهلها بالفعل فلا يندب له الأذان حتى يفرغ من رفع صوته به الإجماع وقت الصلاة فيه ولو فرادى فالجماعة ليست بجدان لم ينصرفوا على المقعد فلا يرفع صوته به لأنه راجع إليهم إن صلاتهم وقت قبل الوقت أن كان ذلك في أول الوقت أو بعدهم دخول وقت صلاة أخرى أن كان ذلك في آخره (قوله الأذان) ويقال الأذين والتأذين بالذال المجعلة في الجمع والأصل فيه قوله تعالى وإذا ناديت إلى الصلاة فخبروا العصمين إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم أو خبر أي داود عن عبد الله بن زيد بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال لما أمرني النبي صلى الله عليه وسلم بالاقوم يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجلي

وجوب مقارنة النية
لتكبيره الاحرام ومقارنة
الجلبوس الأخير للتشهد
والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم (و) الصلاة منها
قبل الدخول فيها شيان
(الأذان)

يحمل ناقوسا في يده فقلت له يا عبد الله أتبيع هذا الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعوه
إلى الصلاة فقال أولادك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر إلى آخر
آخر الأذان ثم تأخر عن غير بعد ثم قال وتقول إلى الصلاة الله أكبر الله أكبر إلى آخر
الأقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال إنها لرؤيا حق
إن شاء الله تعالى قم مع بلال فألق عليه ما رأيت فإنه أئدى صوتا منك فقمتم مع بلال وبعثت
ألقى عليه كلمة وكلمة وهو يؤذن فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو في بيته فخرج يجر
رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رأى فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لله الحمد واستشكل ذلك بأن الأحكام لا تثبت بالرؤيا وأجيب بأن الرؤيا واقعها نزول الروح
فالحكم ثبت به لا به أو بلال هو أول مؤذن في الإسلام ولم يؤذن بعد النبي صلى الله عليه وسلم
الأمرة واحدة أذن في محله الذي كان يؤذن فيه من سطح المسجد يطلب من العصابة قماروى بعد
مقارفته صلى الله عليه وسلم للدنيا أكفربا كيا بأكمة من ذلك اليوم حتى أنه لم يمت الأذان
لما غلب عليه من الكبر وشعر الأذان في السنة الأولى من الهجرة وقبل في الثانية وهو معلوم
من الذين بالنصرة بكفر جاحده وهو الأقامة من خصائص هذه الأمة كآذ كره الجلال
السيوطي ويشترط في الأذان والإقامة الإسلام والتمييز والترتيب والولامتين كلماتهما وعدم
بناء غيرهما لجماعة جهري بحيث يسمع منهم واحد ولو بالقوة ودخول وقت ولو في الواقع الأذان
صحيح من نصف الليل ويشترط في الأذان وحده المذكوكة بقينا فلا يصح أذان الكافر ولو مرتدا
ويحكم بإسلام الكافر إذا أذن لأنه أقر بالشهادتين ما لم يكن عيسويا والعيسوية طائفة من
اليهود ينسبون إلى أبي عيسى اسحق بن يعقوب الأصماني كان يقول إن محمدا رسول إلى
العرب خاصة وهو مردود جماع عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أرسلت إلى الناس كافة
العرب والمجم فلا يحكم بإسلام العيسوي حتى يقول بعد الشهادتين إلى الناس عامة ويسن
في الأذان والإقامة القيام على حال إن احتيج إليه والتوجه للقبلة وأن يلتفت بعينه يمينا مرة
في حق على الصلاة قائلا لها مرتين في الأذان ومرة في الإقامة وثم الأمرة في حق على القلاح
كذلك وإن يكون كل من المؤذن والمقيم عدلا في الشهادة على الصوت حسنه ويكرها
من فاسق وصبي يزواجي وحده ومحدث والكراهة في حق الجنب أشد وفي الإقامة أغلظ
لقرين من الصلاة ويس مؤذنان للمسجد ونحوه ومن فوائدهما أنه يؤذن واحد قبل الصبح
وآخر بعده ويس اسمع المؤذن والمقيم أن يقول مثل قولهما لا في جعلات وتشوب وكلتي
أقامة فيقول في الجعلات ويقول في الثاني صدقت وبروت وفي الثالث أقامها الله وأدامها
وجعلني من صالح أهلها ويس لكل من المؤذن والمقيم والسماع والمستمع وهو من يتصد
السماع أن يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من الأذان والإقامة ثم يقول
اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة أنت سيدنا محمدا الوسيط والقضيل والدرجة
الرفيعة وابنه مقام محمود الذي وعدته زاد بعضهم وأوردنا حوضه واستقنا من يده الشريفة
شربة هنيئة مريئة لا يطامأ بعدها أبدا يا أرحم الراحمين ويسن أن يتحول من محل الأذان إلى
محل الإقامة وأن يقعد بينهما بقدر ما تجتمع الناس إلا في المغرب فلا يترحلان حتى وقتها لكن

يسن منه جافصل يسريوسن الدعاء بينهما خبر الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة وكده سؤال
 العاقبة في الدنيا والآخره واعلم ان الاذان وحده افضل من الاقامة وقيل الاذان والاقامة
 افضل من الامة فان قيل اتم صلى الله عليه وسلم اشتغل بالامامة ولم يشغل بالاذان والاقامة
 ومثله الخلق بعده اجيب بأنه كان مشغولاً بما هو أهم من مصالح المسلمين ولو اذن لكانت
 بالاذان وكذا الخلق الراشدون بعده على انه لو اذن بنفسه صلى الله عليه وسلم لوجب الحضور
 على كل من سمعه حتى المذور كالذي يتخلف في التنوير ولو ادى حضوره الى تلف الخبز وهذا فيه
 حرج وضيق شديد واستدب بعضهم من قوله صلى الله عليه وسلم من دل على خرفة مثل آخر
 فاعلم ان المؤذن يكون له مثل اجر من صلى باذنه ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم المؤذن أطول
 الناس أعنا فاهم بالقيامه أنهم أطول رجا وقيل أطول أعنا فاحقيقة وماتسك فيه الرأس
 (قوله وهو لغة الاعلام) ومنه قوله تعالى واذن من الله ورسوله أى اعلام من الله ورسوله
 وقوله واذن في الناس بالجمع أى أعلمهم (قوله وشراً) عطف على لغة (قوله ذكر مخصوص)
 أى هو الله كبر الله كبر الخ وهو كمال الثاني عيان كليات جامعة لعقيدة الایمان
 مشتقة على نوعيه العقلية والسمعية فأولها فيه اثبات ذاته تعالى وما تستحقه من الكمال
 بقوله الله كبراً اعظم من كل شيء ثم الشهادة بالوحدة تعالى بقوله لا اله الا الله
 وبالرسالة السيد فاعلم صلى الله عليه وسلم بقرينة شاهدان محمد رسول الله ثم الدعاء الى الصلاة
 بقوله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله وأقبلوا عليا ولا تمكسوا عنها حتى اسم فعل امر بمعنى أقبلوا ثم الدعاء
 الى الفلاح بقوله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله وأقبلوا على حب الفلاح وهو الفوز والظفر بالمقصود
 وسببه هو الصلاة وتأكيدها بقوله بعد تأكيده كبر بر بعد تكرير نفسه اشعار بأمور
 الاخرة من البعث والجزاء فنص الفلاح لذلك ثم كرر التكبير ليعلم من التعظيم له تعالى
 وختم بكلمة التوحيد لان مدا والامر عليه جعلنا الله وأحبنا عبد الموت ناطق بينهما عاين
 بعضها (قوله للاعلام بدخول الخ) هذا معنى على ان الاذان حق للوقت للصلاة وهو قول
 مرجوح والراجح انه حق للصلاة المكتوبة اصالة على الاعيان كالاقامة ولذلك قال الشارح
 وانما يشرع كل من الاذان والاقامة للمكتوبة فقد اشار الشارح للقولين وينبغي على القولين
 انه لا يؤذن لفاتحة على القول المرجوح لان وقتها قد فات ويؤذن لها على الراجح لان الادان
 حق للصلاة للوقت ويكره ان يروج من المسجد بعد الاذان وقبل الصلاة الا لضرورة قد بين
 الاذان لغیر الصلاة كالآذان في اذن المموم والاضمان ومن ساء خلقه ولو بهيمة وعبدت احم
 الجبر وشهد الحريق وفي اذن المصروع وكذا اذا تقولت العيان أى تصورت مرده الجلى
 والمشايخ بصور مختلفة بتلاوة اعماء يرفعون لانه يدفع شرهم ويطهر صبحهم وردده ويسر
 الادان في اذن المولود البسنى والاقامة في اليسرى ليكون قول ما يقرع سمعه ذكر الله تعالى
 ويس الاذان والاقامة ايضا خلف المسافر ولا يس الاذان عند ازال الميت القبر خلافا لما
 قال بسننه حيث قد بان خروجه من الدنيا على دخوله فيها قال ابن حجر وردت في شرح العباد
 لكن ان وافق انزال القبر لادان خفف عنه في السؤال والمعتمد اشتراط الكورة في جميع ذلك
 كاهومته حتى كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشوري على المنع من انه لا يشترط في

وهو لغة الاعلام
 ذكر مخصوص من اعلام
 بدخول وقت

الاذان في اذن المولود الذكورة وبواقته ما استظهره بعض المشايخ من انه تحصل السنة باذان
 القابلة في اذن المولود (قوله صلاة مفروضة) اي اصالته على الاعيان فخرجت المندوبة
 وصلاة الجنائزة قال المحشي وقوله مفروضة اولى من قول بعضهم بكتوبة لانها تشمل الواجب
 والمندوب اه وفيه نظر لان المكتوبة بمعنى المفروضة كما سيأتي في قول الشارح وانما يشرع
 كل من الاذان واداءة المكتوبة ويؤذن للاولى فقط من صلوات والاها ويقوم لكل منهما
 (قوله والقائلة معنى) اي اثنان اثنان واما الفاظ الامة فهي فرادى الالكبير اولها
 وآخرها وكلمة الامة ثنتي وثلاثين للصحيحين امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الامة اي
 معظم الاذان لضريح التوحيد آخره ومعظم الامة لضريح التكبير اولها وآخرها وكلمة
 الامة والحكمة في ذلك ان المقصود من الاذان الاعلام للعابدين والتكرير ابلغ في
 اعلامهم والامة لاستنهاض الحاضرين فلا حاجة الى التكرار ولذلك يسبق وقع الصوت
 في الاذان اعلى من رفعه في الامة ويسبق الاسراع بالامة مع بيان حروفها فيجمع بين كل
 كلمتين منها بصوت الالكلمة الاخيرة فقدرها بصوت والترتيل في الاذان فيقرب كل كلمتين
 كلمته بصوت الالكبير فيجمع بين كل تكبيرتين بصوت للامر بذلك ويسبق الترتيب في
 الاذان وهو ان يأتي بالشهادتين مرتين سرّاً قبل الاتيان بهما جهر الاشارة الى ان الذين كان
 خفيّا ثم ظهر ويسبق التثويب في اذان الصبح وهو ان يقول بعد الحيلتين الصلاة خير من اليوم
 مرتين اي البقطة للصلاة خير من راحة النوم والافعال ان الصلاة تفسيها خير من النوم نفسه
 فيكون اخبارا بجماعهم لاقامة فيه وكلمات الاذان بالترتيب تسع عشرة وبالتثويب احدى
 وعشرون وكلمات الامة احدى عشرة (قوله الالكبير اوله) اي في اقله وقوله فاربع
 اي فهو اربع مرات وقوله والا التوحيد آخره اي كلمة التوحيد في آخره وقوله فواحد اي فهو
 واحد (قوله والامة) عطف على الاذان وهي كالاذان في غالب الشروط والسبق كما علمته
 محامير (قوله وهي مصدر اقام) اي لعة يقال اقام بغير اقامة لان المصدر هو الذي يقيم
 ثالثا في تصرف الفعل مثل اجاز بغير اجازة (قوله ثم يميها الذكر المخصوص) فهو اسم
 منقول من المصدر الى الذكر المخصوص وهذا الشاوة قلنا حاشا وهو ذكر مخصوص شرع
 لاستنهاض الحاضرين الى الصلاة ومعنى قد قامت الصلاة تقرب قيامها لان قد حرف تقريب
 (قوله لانه يقيم الى الصلاة) عطف لقوله ثم يميها الذكرا لانه يقيم الحاضرين الى الصلاة (قوله
 وانما يشرع) اي يطلب وقوله للمكتوبة اي اصالته على الاعيان فخرجت المندوبة وصلاة
 الجنائزة كما مر (قوله واما غيرها) اي من كل نقل تطلب فيه الجماعة وصلّى جماعة بالفعل وان
 بدوه بخلاف صلاة الجنائزة فلا ينادى لها الا ان احبب اليه فيقال الصلاة على من حضر من
 اموات المسلمين كما يقع الآن وبخلاف النقل الذي لا تطلب فيه الجماعة كالضحي ومنه المندوبة
 ان لم تطلب فيها الجماعة قبل التذويع عليه يجعل قول المحشي وكذا المندوبة فلا ينادى ان التذويرة
 التي تطلب فيها الجماعة قبل التذويرة ينادى لها كما علمت وبخلاف النقل الذي تطلب فيه الجماعة
 اذا لم يفعل جماعة بالفعل فلا ينادى له حيثئذ والمحال انه تارة يطلب الاذان والامة وذلك
 في المكتوبة اصالته على الاعيان الا ما كان بعد الاولى من صلوات والاها وتارة تطلب الامة

صلاة مفروضة وألفاظه
 مشى الا التكبير اوله
 واربع والتوحيد آخره
 فواحد (والامة) وهي
 مصدر اقام ثم يميها الذكر
 المخصوص لانه يقيم الى
 الصلاة وانما يشرع كل من
 الاذان والامة للمكتوبة
 واما غيرها

دون الاذان وذلك في غير الاولى من صلوات والاها وتارة ينادي بان يقال الصلاة جامعة وذلك في النفل الذي تطلب فيه الجماعة وقيل جماعة بالقول وتارة لا يطلب شيء من الامور الثلاثة وذلك في صلاة الجنائز الا ان احتيج الى التداء كما تقدم وكذا القل الذي لا تطلب فيه الجماعة أو تطلب فيه لكن فعل فرادى كما مر (قوله فينادى لها) أي لا يجلهما وقوله الصلاة جامعة يرفع الجوازين على أن الاول مبتدأ والثاني خبر ونصبهما على أن الاول منصوب على الاضراء أي الزموا الصلاة وأحضروها والثاني على الحال أي حال كونها جامعة ويرفع الاول على أنه مبتدأ خبره متحذف تقديره أحضرها ونصب الثاني على الحال كما مر ونصب الاول على أنه منصوب على الاضراء كما مر ورفع الثاني على أنه خبر لابتداء محذوف أي هي جامعة ويقوم مقام التداء المدكور قولهم في التراويح صلاة القيام ثابكم الله وهل التداء المدكور يدل عن الاذان والاقامة أو يدل عن الاقامة فقط مشي ابن حجر على الاول فيوفي به مرتين المرة الاولى يدل عن الاذان تكون عند دخول الوقت لتكون سببا لاجتماع الناس والمرة الثانية يدل عن الاقامة تكون عند الصلاة ومشي الرمي على الثاني وهو المشهور ولا يرد عدم طلبه للمتفرغلان المراد أنه يدل عنهما في الاصل والغالب (قوله وسننها) أي الصلاة المعهودة شرعا وهي المكتوبة أصالة على الاعيان لكن يرد على ذلك القنوت في الوقت فالاول جعل الضمير واحدا للصلاة لا يفيد المكتوبة ليشمل ذلك والمراد بالسنن الجنس ليسع الاختراع عنه بقوله شيئا كما تقدم نظيره (قوله بعد الدخول فيها) أي التلبس بها كما مر (قوله شيان) يرد على المصنف كما قاله المصنف في شرحه أشياء أخر تن في الصلاة كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والقعود لكل منهما والصلاة عليه في القنوت والقيام لها وبالجملة فالأبعاض عشرون التشهد الاول والقعود والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والقعود لها والصلاة على الاك بعد الاخير والقعود لها والقنوت والقيام لها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والقيام لها والصلاة على الاك والقيام لها والصلاة على الضمير والقيام لها والسلام على النبي والقيام له والسلام على الاك والقيام له والسلام على الضمير والقيام له ويمكن أن يقال أراد بالتشهد الاول ما يشمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده واستغنى به عن القعود لهما لأنه تابع لهما فهدأ أربعة ابعاض وأراد بالقنوت ما يشمل الصلاة على النبي وآله وصحبه والسلام على كل واستغنى به عن قيامهما لأنها تابعة لهما فهذه أربعة عشر تضمم للاربعة السابقة يكون المجموع عناية عشرون في عليه آسان وهما الصلاة على الاك بعد التشهد الاخير والقعود لها بالجملة عشرون بعضها ومعهما أبو خذم كلامه بالوجه المدكور واتصفت هذه السنن بأبعاض لانها الماطب جميعها بالسجود أشبهت الأبعاض الحقيقة التي هي الاركان وكلها يجبر تركها أو ترك شيء من السجود وكيف يتصور السجود وترك الصلاة على الاك مع انه ان تركها عمدا وسلم قامت وان تركها سهوا أو تركها ولو بعد السلام وقبل طول الفصل يأتي فيها ولا سجود ويتصور السجود تركها امامها فانها أخبره بعد سلامه بأنه تركها أو كتب له أني تركتها أو رجعه يقول اللهم صل على محمد السلام عليكم محمد السهو لجبر الخلل الذي تعلق الى صلواته من صلاة امامه (قوله التشهد الاول) والمطلوب فيه ما يجب في الاخير ولا يندب بعده

فينادي لها الصلاة جامعة
(و) سننها بعد الدخول
فيها شيان التشهد الاول

الصلاة على الآل بل قيل بكرامتهم فيه وتكروه الزيادة فيه لبنا على التخصيف الا ان فرغ منه
 قبل الامام فبسن له الصلاة على الآل ونوابها (قوله والقنوت) ويكره اطالة القنوت
 كالشتم الاول لكن يستحب له الجمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وسيد كره الشارح
 وبين قنوت عمر كافي شرح الرمل وفي بعض العبارات قنوت ابن عمر ولا مانع من صحة نفسه
 لكل من عمر وابنه وهو الهم ان انستينك ونستديك ونستغفرك ونؤمن بك ونشكرك عليك
 ونثنى عليك الخبر كله نكرك ولا تكفر ولا تقطع وتقرئ من يكفرك اللهم يا المتعبد ولك تعبد
 ونسجد واليك نسعي ونخضع اى نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الخذلان لك انا
 ملحق بكسر الحاء على المشهور اى لاق بهم ويجوز فتحها لان الله الحق بهم الهم عذب
 الكفرة والمشركين اعداء اعداء الذين الذين يصدون عن صديك ويكذبون رسولك
 ويقاثلون اولياءك اللهم اغفر له وثنين والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم
 والاموات اللهم اصلح ذات بينهم والقب بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على
 ملة رسولك وارفعهم اى الهمهم ان وفوا بعهدهم الذى عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك
 وعدوهم الله الحق واجعلنا منهم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم فان جمع بينهما
 فالافضل تقديم قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وان اقتصر فليقتصر عليه واستحب الجمع
 في حق المقدور وامام قوم محصورين راضين بالتطويل ليسوا بآجرا ولا ارقاء ولا مترجات
 (قوله في الصبح) ويستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال الركعة الاخيرة منها لتزلة
 لا تزل لكن لا يسن السجود لانه ليس من الابعاض والنزلة كتحط وطاعون وعدو
 على المعتد في الطاعون لان في مشروعيته عندهما خلافا والاوجه طلبه وان كان الموت
 به ثم ادة قياسا على ما لو نزل بنا كفارقاه بشرع القنوت وان كان الموت يقتلهم شهادة وقد
 مكث صلى الله عليه وسلم بقنت شهر ابدعوى قاتلى اصحابه القزافي بترعونة ويقاس بالعدو
 غيره وسكتوا عن لفظ قنوت النزلة وهو مشهور بانه كقنوت الصبح لكن الذي يظهر كما قال
 ابن حجر انه يدعوى كل باربعين ساعة وهو حسن ويسن رفع يديه في القنوت ويجعل بطنهما
 لجهة السماء عند طلب تحصيل الخير وظهرهما الها عند طلب رفع الشر وهكذا سائر الادعية
 ولا يسن مسح الوجه عقب الدعاء في الصلاة بل الاولى تركه بخلافه خارجها فبسن مسح الوجه
 لا الصدول خارجها (قوله اى في اعتدال الركعة الثانية منه) اى بعد مسح الله لم حده
 ربنا لك الحمد وقبل بعد ما شئت من شئ بعد قال الرمل ويمكن حل الثاني على المقدور وامامهم
 من الاول على خلافه ولو فعله في غير اعتدال الركعة الثانية خيبتهم سجد السهو ومن ذلك
 ما لو فعله مع امامه المالكى قبل الركوع ولو تركه امامه الحنفى سجد السهو ولو فعله هو لم يضر
 الخلل من صلاته اليه بخلاف ما لو اتي به في محله وان لم يعتقد ولم يفعله هو فلا يضره حيث سجد
 (قوله وهو اعادة الدعاء) قبل يضر وقيل مطلقا كافي الصلاة (قوله وشرا) عطف على قوله
 اعدوه قوله ذكر بخصوص اى مختل على دعاء وشاء كقوله اللهم اغفر لي يا غفور وقوله اغفر لي دعاء
 وقوله يا غفور وشاء وكذلك قوله وارحمني يا رحيم وقوله والطف بي يا لطيف وهكذا اوه هذا تعلم
 ما في الحصر الذى في قول الشارح وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ فكان

والقنوت في الصبح اى في
 اعتدال الركعة الثانية منه
 وهو لفة السماء وشرا ذكر
 مخصوص

الاولى أن يقول كاللهم اهدني الخ وأجيب بان مراده خصوص ما تلقى عن الشارع وحديثه فلا يشك في الجهر (قوله وهو اللهم) أي يا اقم فيه عوض عن حرف النداء وقوله اهدني أي داني على الطريق التي توصل اليك والاتبان بضمير الافراد في حق المفرد اما الامام فيندب في حقه الاتيان بضمير الجمع والتفرقة بينهما خاصة بالقنوت أما في غيره كالسجود فيفرد كل منهما وقوله فيمن هديت أي مع من دلته الى الطريق التي توصل اليك ففي معنى مع ومع ذلك لو ابدلها بها لمجدلهم وتبعن كلمة بالشروع فيه فلا يبدل كلمة بأخرى ولا يسجد للسهو وقوله وعافني فيمن عافيت أي وعافني من البلايا مع من عافيته منها وقوله الخ أي واته الى آخر القنوت وهو وتوكل فيمن توليت أي تولي أمورى وحفظني مع من توليت أمورى وحفظه وبارك اللهم لي فيما أعطيت أي أنزل يا الله البركة وهي اتق الله الالهى فيعطيه في وقى حما على حقيقته لا بمعنى مع وقى شر ما قضيت أي احفظني مما تبت على ما قضيت من السخط والجزع والا فالقضاء المحتم لابد من تقوده وهذا آخر الدعاء وما بعده الثناء وهو قائل تقضى ولا يقضى عليك أي تحكم ولا يحكم عليك لا معقب لحكمه والقاء ثابتة في رواية محدودة في أخرى فلا يسجد له كهاواته لا يذل من والت أي لا يصل لمن واليت من عادي أي لا يحصل لمن عاديته عز تباركت وتعالى وتعاليت أي تزايد برك واحسانك وارتفعت عما لا يليق بك وبقول تباركت وتعالى بضمير الجمع ولو كان مفردا اتبع الوارد وساء في رواية البيهقي بعد ذلك ذلك الحمد على ما قضيت أي من حيث نسبته اليك لانه لا يصدر عنك الا الجليل وانما يكون شرا يستقبله لما استعفرك واوجب اليك أي استعفرك من القلوب وأوجب اليك منها وصى الله على عبده ناعمة وعلى آله وصحبه وسلم بصيغة الماضي فيما او الامر فيها ولا يشك على تأخير الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم قوله لا تجعلى في كدح الركب اجعلوني في أول كل دعاء وآخره لانه محمول على غير الوارد وما هنا من الوارد ويحجر الامام بالقنوت حتى قنوت النازلة ولو كانت الصلاة سرية بخلاف المفردة فانه يسريه في غير النازلة اما فيها فيجهر به ولو كانت الصلاة سرية واما المأموم فان سمع قنوت الامام من جهر للدعاء وشاوره سرافى الثناء أو يستمع له بلا مشاركة أو يقول أشهدوا اقل اولى كان نقل عن المنهج وان جعل الخشى الثاني أولى وسكت عن الثالث وهل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الدعاء فيؤمن فيها أو من قبيل الثناء فيشارك فيها فالمعتقد الاول لكن الاول الجمع ولا رد على اقتضائه على التأمين قوله صلى الله عليه وسلم رغبتا امرأتين امرأتين ذكرت عنده فلم يصل علي لانه في غير المنهج على أن التأمين في معنى الصلاة عليه (قوله والقنوت في آخر الوتر) أي في اعتدال الركعة الأخيرة منه وقوله في النصف الثاني وفي نسخة في النصف الأخيرة لوقت في غير النصف الأخير من رمضان وتره في النصف الأخير منه كره ذلك وحسد السهو قال بعضهم ويستحب فيه قنوت عمر وابن عمر على ما تقدم ويكون بعد قنوت النبي صلى الله عليه وسلم اها وأنت خير بان لا خصوصية بذلك بل كما يستحب ذلك فيه يستحب في غيره كما يعلم من المنهج وقد نبهنا عليه سابقا (قوله وهو) أي قنوت الوتر وقوله كقنوت الصبح المتقدم في محله أي وهو اعتدال الركعة الأخيرة وقوله ولفظه أي وهو اللهم اهدني فيمن هديت الخ (قوله ولا يتعين كلمات القنوت السابقة)

وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ (د القنوت في آخر الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان) وهو كقنوت الصبح المتقدم في محله ولفظه ولا يتعين كلمات القنوت السابقة

اى كاذب ويهجم من عبارته السابقة فغرضه بهذا دفع الابهام السابق وحمل عدم تعيينه امام
 يشترع فيها والافتقار لاداء السنة ويجوز السهو لترك شي منها ولا بدال كلمة باخرى كما تقدمت
 الاشارة اليه (قوله فلو قنت يا به تمنع دعاء) اى وشه كقول تعالى وشا اغفر لنا ولاخواننا
 الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم فان هذه الآية
 اشتملت على دعاء وشه والا به ليست بقيد بل كل ما تمنع دعاء وشه ولو اللهم عثرى يا غفور
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم يكتفى في القنوت فلو قال الشارح فلو قنت بما
 يتضمن دعاء وشا ما لم يكن أعم وأنسب وبالجملة فيحصل سنة القنوت بكل ما تمنع دعاء وشه
 لكن الافضل القنوت بما ورد وهو اللهم اهدني فيمن هديت الخ (قوله وقصد القنوت)
 بخلاف ما اذا لم يقصد فانها لا تحصل سنة القنوت لأن القراءة صارفة عنه (قوله حصلت
 سنة القنوت) اى اصلها والاقبال لكل ما ورد كما علت (قوله وهياتها) جمع هيئة وهى
 فى اللغة الصفة التى يكون عليها الشيء كالبيض القائم بالجسم وفى الاصطلاح السنة التى
 لا يجبر تركها بسجود السهو لعدم ورود وجوبها به فلو سجد ذلك عامدا عالما بطلت صلاته (قوله
 اى الصلاة) أى مطلق الصلاة الشاملة للمكثوبة وغيرها ولو قال على وزان ما سبق والصلاة
 هياتها الخ لشر بتغير الاسلوب الى أن هذه السن تطلق الصلاة على العكس من سابقه لكان
 أولى (قوله وأراد بها هياتها الخ) غرضه تفسير المضاف بعد تفسير المضاف اليه (قوله ما ليس
 وكافيا ولا بعضا) اى مطلوبا فى الصلاة ليس وكافيا ولا بعضا يجبر بسجود السهو وقوله يجبر
 بسجود السهو صفة لقوله فضلا لان الجلب بعد الكران صفات وهى صفات موصفة لأن البعض
 هو ما يجبر بالسجود (قوله خمسة عشر) اى بحسب ما ذكره المصنف هنا ولا يهوى زيده على
 ذلك وقوله خمسة تقدم فى أول الكتاب بأنها الخمسة سواء كانت شخصية أو زمنية ولذلك يقال
 خمسة خمسة وخمسة خمسة لكن المراد هنا الأول (قوله رفع الدين) أى اليقين وقادحها
 رفع ما بيني منها ولو تعذر ذلك احداهما رفع الباقية ويكره الاقتصاء على واحدة بلا عذر
 وحكمة رفع الدين الاشارة الى طرح ما سواه تعالى والاقبال بطلته على صلاته او الاشارة
 الى رفع الحجاب بين العبد والمعبود وقيل حكمته أن يراه الاصل فيعلم انه دخل فى الصلاة كما
 أن الاعى يعلم ذلك بجماعه التكبير فلذلك طلب البهر به وقيل حكمته أن الكفار كانوا اذا
 صلوا جعلوا أصنامهم تحت أيادهم فشرع رفع الدين تبرا من ذلك كما يحفظ المداين
 (قوله عند تكبيرة الاحرام) فيبتدى الرفع مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه بقائدها وهما
 معارنهما وهما كذلك فما يقع الآن من الرفع قبل التكبير بخلاف السنة وان فعله كثير من
 أهل العلم والاصل فى ذلك خبر ابن جرير على الله عليه وسلم كان يرفع يديه محدو منكبيه اذا
 افتتح الصلاة قال البخارى روى الرفع سبعة عشر صحيا ولم يثبت عن احدهم العبادة بخلافه
 (قوله الى حدو منكبيه) أى مقابلهما بان يحد أى أطراف أصابعه أعلى أذنيه وأيديهما
 شخصيهما وكفاه منكبيه مع جعل يدهما الى القبلة وإمالته أطرافها شيئا فلا يبالى بالحدو
 الرفع الا زيادة على المشروع وانقص عنه فى الممكن فان قدر عليه ما أتى بالزيادة لان فيها
 الاتيان بالشرع ومع زيادة هرومه وهو عليها ولا فرق فى الرفع الى حدو منكبيه يبرأ أن يكون

فلو قنت يا به تمنع دعاء
 وقصد القنوت حصلت
 سنة القنوت (وهاياتها)
 اى الصلاة وأراد بها هياتها
 ما ليس وكافيا ولا بعضا
 يجبر بسجود السهو (خمس)
 عشر خمسة رفع الدين
 عند تكبيرة الاحرام) الى
 حدو منكبيه

المصلي رجلاً أو امرأة وقيل المرأة ترفع اليدين (قوله ورفع اليدين عند الركوع) أي عند
 الهوى للركوع فيبدئ الرفع مع ابتداء التكبير عند ابتداء الهوى للركوع وعند التكبير
 بعد الرفع حتى يصل إلى الركوع قائماً ثم يركع (قوله وعند الرفع منه) وكذا
 عند القيام من التشهد الأول كما هو في المجموع ويزعم في شرح مسلم بخلاف القيام من جلسة
 الاستراحة ولو صلى من قعود استحب الرفع عند التكبير عقب التشهد الأول فالتعبير بالقيام
 للغالب ويكره تركه في محله وفعله في غيره (قوله ووضع اليدين على الشمال) أي وضع يمين كعب
 اليدين على ظهر الشمال وكيفية القضي أن يقبض يمين كعب يسار وبعض ساعدها ورسها
 للأصابع في ذلك وقيل يقبض بين بسط أصابع اليدين في عرض المصلي وبين ثمرها صوب الساعد
 والمقعد الأول والقصد من ذلك تسكين اليدين فإن أرسلهما ولم يعبث فلا بأس لكن السنة
 الوضع ليكون مختلفاً على الأيمان في القلب فإن الإنسان إذا خاف على شيء شغلته يديه (قوله
 ويكونان تحت صدره وفوق سترته) أي ما تلا إلى جهة يساره لأن القلب في جهة اليسار وأشار
 بذلك إلى أن هذا المصل كلّه محل الوضع لآخره وصحت الصدر فقط (قوله والتوجه) هو
 في الأصل الإقبال على الشيء وجهه وهو يشمل التوجه إلى القبلة بل هو أظهر فيها وليس
 مراد هنا بل المراد دعاء التوجه الذي هو دعاء الافتتاح وهو مستحب في القرض والنفل
 للمفرد والامام والمأموم وإن شرع امامه في الفتاحه أو أمن هو لتأمين امامه قبل شرعه فيه
 لكن لا يستحب الإشرط خمسة أن يكون في غير صلاة الجنازة ولو على القبر بخلاف التعوذ
 فإنه يسبق في صلاة الجنازة وإن لا يحاف فوت وقت الأداء فلو كان يسبق ما يسع ركعة ولو أتى به
 لم يسبق بخلاف ما إذا كان لو أتى به لم يسبق ركعة فله يأتي به وأن لا يحاف المأموم فوت
 بعض الفتاحه فإن خاف ذلك لم يسبق وإن لا يترك الإمام في غير القيام فلو أدركه في الاعتدال
 لم يفتح ثم إن أدركه في التشهد دوّل الإمام وأقام قبل أن يجلس معه س لا ينفتح وإن لا يشرع
 في التعوذ أو القراءة ولو سهواً أو ألبسده (قوله أي قول المصلي الخ) لا فرق بين أن يكون
 اماماً أو مأموماً أو منفرداً أو لواحدة وتأتي بالقاطعة نحو وما أنا من المشركين ونحو ما أنا من
 المسلمين للتغليب ونحو حشيتا على إرادة الشخص بحافظة على لفظ الوارد كما قال الرمي (قوله
 عقب التسميم) أي على سبيل الأولوية والأفهم مطاوب وإن طال الزمن ما لم يشرع في التعوذ
 أو القراءة لأنه يفتوت بهما وفسر القليوبي ومثله المحض قوة عقب التسميم بأن يكون بعده وقيل
 التعوذ أو القراءة أي وإن طال الزمان لكنه خلاف معنى العبسية الحقيقي فلهذه تفسير مراد
 (قوله وجهت وجهي) أي اقبلت بذاتي فهو من إطلاق الجزاء وإرادة الكل وقيل معناه
 قصدت بعبادتي وقوله للذي ذكر السموات والأرض أي الله الذي أوجد السموات والأرض
 على غير مثال سبق بل اخترعها وأبدعها ما يقدره وأعاجم السموات وأفرد الأرض مع
 أنها مثل السموات قال الله تعالى ومن الأرض مثلهن لاتنقاعاً بجميع السموات لأن الجيوم
 السبعة السيامر متمثلة فيها على ترتيب قوله

(و) رفع اليدين (عند
 الركوع) (عند) الرفع منه
 ووضع اليدين على الشمال
 ويكونان تحت صدره
 وفوق سترته (والتوجه)
 أي قول المصلي عقب التسميم
 وجهت وجهي الذي تضرع
 السموات والأرض

فزل شرى مزيحه من شمسه • فتراهت له طارد الاقار

فزل في السماء السابعة والمشتري في السادسة وهكذا وأما جميع الكواكب معاً السبعة

السجادة فثبتة في القلبي الثامن وهو الكرسي ولذلك يقال له ذلك الثواب واما الارض فاستأ
تتبع بالطبقة العليا منها واختلف حل السماء افضل من الارض او عكسه والذي اعتمدته الرمي
ان الارض افضل من السماء لانها محل الايحاء والعلماء ونحوهم والذي اعتمدته ابن جرير
السماء افضل من الارض لان الله لم يعص فيها قط واختلف في غير البقعة التي ضمت اعضاءه
صلى الله عليه وسلم اما هي فهي افضل من غيرها اتفقوا على من العرش والكرسي وكذا بقية
الانبياء عليهم الصلوات والسلام (قوله الى آخره) أي وائتته الى آخره وهو حنيفة مسلما وما آمن
المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك احصت وانما من
المسلمين أو يقول وانما قول المسلمين قلنا لا شيء ولا يقصد بذلك أنه أول المسلمين حقيقة
والا تكفروا العبادة لله تعالى لانه يستلزم في الاسلام عن تقدمه من المسلمين ومعنى حنيفة ما تلا
عن الانبياء الباطلة الى الدين الحق والحنيف عنده العرب من كان على مله ابراهيم عليه الصلاة
والسلام وقولنا مسلما زائد على لفظ الآية كما في شرح المنهجي لو روده في الرواية والنسك
المادة وعطفه على الصلاة من عطف العام على الخاص والمباهمات الاحكام والامانة بهذه
الذكورات مستحقة لله رب العالمين (قوله والمراد أن يقول الخ) لمفسر التوجه ادعاء
التقدم بخصوصه لكونه هو المتبادر من التوجه وكان ليس مراد بخصوصه بل المراد ادعاء
الافتتاح سواء كان بهذه الآية أو غيرها قال والمراد ان يقول الخ (قوله بعد التزم) أشار الى
ان العسقية فيما تقدم ليست قدما بل المدار على عدم الشروع في القراءة أو التعمد كما مر
(قوله دعاء الافتتاح) أي الدعاء الذي يأتي به عند الافتتاح وقوة هذه الآية وغيرها بل من
قوة دعاء الافتتاح وقوة مما ورد في الافتتاح بيان لغيرها وذلك فهو سبحانه الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر ونحوه **الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا**
ونحو اللهم باعدين بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من الخطايا كما تقني
الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد ويستحب الجمع بين جميع ذلك
للمشقة ولما قام قوم محصورين راضين بالتطويل خلافا لادعي وينبذ كراهتهم أنت
المالك لا اله الا أنت أنت ربى وأنا عبدك خلقت نفسي واعترف بذنبي فاغفر لي ذنوبي جمعا فانه
لا يعثر الذنوب الا أنت واهدني لاسن الاخلاق فانه لا يهدي لاسن الا أنت واصرف عني
سنيها فانه لا يصرف سنيها الا أنت لسبك وسعديك واغفر لي ذنوبيك والسريليك اليك أبابك
والسبك تباركت ربى وتعاليت فلما الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك (قوله)
والاستعاذة أي الاستعاذة الى ذي منعة على جهة الاعتصام به من المكروه وهي سنة في كل
ركعة لانه يتبدئ في كل ركعة قراة الاولى كذا لاتفاق عليها وتقوم بالشروع في القراءة
ولو هو واويسر بها في الصلاة ولو جهرية وكذلك دعاء الافتتاح بخلافه خارج الصلاة فانه على
سنة القراة ان جهر او خفي وان سافر ولم يمكنه الا أحد الامر من الافتتاح أو التعمد في به
محافظة على المأمورة بما أمكن ولا يسن التعمد الا بشرط الافتتاح السابقة الا انه يسن
في صلاة الخنساء كما مر ويسن ولو بعد جالس المأموم مع الامام فلو جلس معه ثم قام بعد سلامه
أو قيامه معه تعوذ لانه للقراة ولم يشرع فيها ومثل القراة تبدلها فاذا عجز عن الفاتحة وانتقل

الى آخره والمراد أن يقول
المسلم بعد التزم دعاء
الافتتاح هذه الآية أو
غيرها مما ورد في الافتتاح
(والاستعاذة)

الى غيرها من القرآن تعوذ ولو يهز عن القرآن وأتى بدعاء أو ذكر تعوذ أيضاً على المعتمد خلافاً
 للاسنوي وهو م كلام المصنف يشهد وان قد الشخ الخطيب بقوله القراءة (قوله بعد التوجه)
 أي ان أتى به وبعد تكبير صلاة العبد أيضاً ويسكن سكتة لطيفة بين التوجه والتعوذ كما تنس بين
 التجهيز والتوجه وبين التعوذ والسجدة وبين القاشحة وآمين وبين آمين والسجدة وبين السجدة
 وتكبيره الركوع فهذه ست سكات تنس في الصلاة وكلها يقدر بها الله الاتي بين آمين
 والسجدة فهي في حق الامام في الجهرية بقدر قراءة المأموم القاشحة ويسل للامام أن يشتغل
 فيها بقراءة أو دعاء سرّاً والقراءة أولى لمعنى السكوت فيها عدم الجهر والان لا يطلب
 السكوت حقيقة في الصلاة (قوله ويحصل بكل لفظ يشغل على التعوذ) قبله أكثر من راح
 الشاطبية عما إذا كان وارداً حال بعضهم وهو غير بعيد اه لكن الظاهر انه بالنسبة لاصل
 الكمال والافاضل السنن يحصل بأى صفة كانت وان لم تكن واردة كما هو مقتضى اطلاق
 الشارح (قوله والافضل الخ) أى موافقة لفظ القرآن في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أى
 أردت قرأته فاستعد بالله من الشيطان الرجيم وعن بعض اصحابنا زيادة السميع العليم بعد
 أعوذ بالله خير الناس في ذلك ومعنى أعوذ بالله أعصم به والنجى اليه واستعبر به وقوله من
 الشيطان متعلق بما عوذوا الشيطان اسم لكل معتز قيل المراد به الجنس وقيل ابليس وقيل
 القرين وهو اما من شاط اذا احترقاً ومن شطن اذا بعد عن الرحمة وقوله لرجيم صفة للشيطان
 أتى بها الذم والتحقير ورجيم اما بمعنى مرجوم ففعل بمعنى مفعول لانه مرجوم باللعنة واما بمعنى
 راجم ففعل بمعنى فاعل لانه راجم للناس بالسوسة (قوله والجهر) أى بالقراءة لغير مأموم
 من امام ومنفرداً ما المأموم فيسكن في حقه الاسرار ومحل الجهر في حق المرأة والخشني حيث
 لم يسع اجنبى والايقين لهما الاسرار ويسن اسرار الاتى بمحضرة الخشني لاحتمال ذلك كونه
 وسكناً اسرار الخشني بمحضرة الخشني لاحتمال أنونه الاول وكورة الثاني وعلم من ذلك
 أن الخشني كالمراة يجهر بمحضرة النساء ووقع في المجموع ما يحالفه في الخشني حيث قال يسر
 بمحضرة الرجال والنساء حال الرمي والزبدي والظاهر انه لا مخالفة لانه اذ اده أنه يسر بمحضرة
 الرجال والنساء معاً فلا ينافى أنه يجهر بمحضرة النساء فقط ويجهر الجهر عند من يتأذى به ويعتمد
 بعضهم انه يكره فقط ولعله محمول على ما ذكره المحقق التأذى يستدب التوسط في نوازل الليل
 المطلقة بين الجهر والاسرار ان لم يشوش على نائم أو مصل أو نحوهما كطالع العلم وحدث الجهر
 أن يز يدعى اسماع نفسه بحيث يسمع من يقربه وحده الاسرار أن يسمع نفسه فقط ولا يكتفى
 بقرينه لانه من غير اسماع قال بعضهم والتوسط يعرف بالمقايبة مما بان يز يدعى ما يسمع
 نفسه ولا يصل لسماع غيره قال الزركشي والاحسن في تفسيره أنه يجهر تارة ويسر أخرى
 ولا يستقيم تفسيره بهذا ذلك لعدم تعقل الوساطة بينهما على تفسيرهما السابق والحكمة في ذلك
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقرآن في الصلوات وكان المشركون يسبون من أنزله
 ومن أنزل عليه فأنزل الله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها واتبع بين ذلك سبيلاً أى
 طرقتاً وسطاً فلا تجهر بصلاتك فكلمها ولا تخافت بها كلها بل اجهر في البعض وتواف
 في البعض (قوله في موضعه) أى الجهر وإذا أسرى في موضع الجهر أو جهر في موضع الاسرار

بعد التوجه ويحصل بكل
 لفظ يشغل على التعوذ
 والافضل أعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم (والجهر
 في موضعه)

ذكره الأعداء (قوله وهو الخ) عبارة تقيد صرح موضع الجهر فيها ذكره وليس يسد
 اثني منه الاستقام ولو تم لها وصلاته خسوف القمر والقراوى وهو وتر رمضان وركعتا
 الطواف ليلاً أو وقت صبح والمجربة في القصر مئة المصنعة وقت القضاء لا وقت الاداء فيجهر
 في قضاء الظهر مثل اللال أو يسر في قضاء العشاء مثل انهار أو علم من ذلك أهلوا أدرك ركعة
 من الصبح في وقتها والآخرى خارجة جهر في الأولى وأسر في الثانية ثم يجهر في الامام فيها القنوت
 قال الأديجي وبشبه أن يلحق بالقريضة العبد فالعبرة فيه بالقضاء لا بالاداء والمعد خلافه
 فالعبرة فيه بالاداء لا بالقضاء عملاً بقاعدة أن القضاء يبيح الاداء لكن القريضة خرجت
 له دليل ونظر الكون الشرع ورد بالجهر في صلاة العبد في محل الاسرار فلا تقرب جوارودت عليه
 بل تستحب كما وردت (قوله الصبح) انما طلب الجهر فيها مع أن الكفار كانوا حين صياهم
 القرآن في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم يسبحون من أنزلهم من أنزل عليه كما مر لأنهم يكونون
 في هذا الوقت ناظرين ولذلك طلب الجهر في العشاء ايضاً وفي نهار بمقتضى ليلاً أو وقت صبح
 واما المغرب فطلب الجهر فيه لأنهم كانوا يشتغلون في وقته بالعشاء أو بالجمعة والعبد خلافه
 صلى الله عليه وسلم أظهم بالادية ولم يكن للكفار فيها قوة ولما كانوا مستمعين للاداء في وقت
 الظهر والعصر طلب الاسرار فيها بل وفي الليلة المنصية منها وهذا السبب وإن زال لكن
 الحكم القريب عليه ما في لانه حكمته المشروعية والحكمة لا يلزم دوماً (قوله وأولتا المغرب
 والعشاء) أي دون الركعة الثالثة من المغرب والآخرتين من العشاء فانه يسر فيها فان قيل
 هل اطلب الجهر فيهما لانها من الصلاة البلية أسيب أن ذلك رحمة لضعفاء الأمة لا تقبل
 الله على قلوبهم بالعظمة يزاد شيئاً فشيئاً فيكون في آخر الصلاة أثقل منه في أولها ولذلك خفف
 في آخرها ما لم يخفف في أولها كما يفيد كلام الشعرا في الميزان ولو ترك الجهر في أولي المغرب
 والعشاء لم يترك في الباقي لان النسبة فيه الاسرار في الجهر تغير صفته بخلاف ما لو ترك
 السورة في الأولتين يتركها في الباقي لعدم تغير صفته (قوله والجمعة بالرفع عطفاً على الصبح
 لا بالتر عطفاً على المغرب وكذا العبدان اذ ليس لذلك أولتان ولو أدركنا مؤمراً مع الامام ركعة
 ثم تدارك الأخرى أسرى في الأولى لانه كان مؤمراً فيها وجهر في الثانية لانه صار فيها منفرداً بعد
 سلام الامام (قوله والعبدان) بالرفع كما علمت (قوله والاسرار في موضعه) أي في موضع
 الاسرار وتقدم هذا الاسرار وهو أن يسبح نفسه فقط (قوله وهو ما عدا الذي ذكر) أي
 كالأرباب مطلقاً حتى البلية والظهر والعصر وأخيرة المغرب والآخر في العشاء وصلاته كسوف
 الشمس ونوافل النهار المطلقة بخلاف نوافل الليل المطلقة فانه يسر في الوسط فيها كما هو عبارة
 الشارع تشمل الاستقام وصلاته خسوف القمر والقراوى وهو وتر رمضان وركعتي الطواف
 ليلاً أو وقت صبح اذ يصدق عليه ما عدا الذي ذكره فتقتضي عبارة أنه يسر فيها وليس كذلك
 لانها من موضع الجهر كما علم عمامي (قوله والتأمين) هو السورستانان لاحتقان القاطنة كما
 أن الافتتاح والعتودستانان سابقتان عليها فلهما ستان سابقتان ومقتان لاحقتان (قوله أي
 قول آمين) تفسير للتأمين يقال آمن الرجل اذا قال آمين عند الهزيمة ويخفيف الميم مع الهمزة
 وعدمها وبالقصير لكن المذاق فصوح ويجوز تشديد الميم مع المد والقصير فميم خش لغات وجعل

وهو الصبح وأولتا المغرب
 والعشاء والجمعة والعبدان
 (والاسرار في موضعه)
 وهو ما عدا الذي ذكر
 (والتأمين) أي قول آمين

الرمي القصد بطلان حال وقبل شأنه منكر لكن لا يبطال به الصلاة الا ان قصد به معناها الاصلية
 وحده وهو قاصدين بخلاف ما لو قصد الدعاء ولو مع معناها الاصلية او أطلق فلا يطل صلاته على
 المحقق حيث اختلف في أمين على أقوال كثيرة أشهرها انه اسم فعل بمعنى استجب والله وقيل
 انه اسم من أسماء الله تعالى وقال وهب بن منبه أمين أربعة أسرف يخلق الله تعالى من كل حرف
 ملكا يقول اللهم اغفر لي يقول أمين (قوله عقب القاضية) أي أو بدلها ان تضمن دعاءه على
 المعتقد والتقيد بالعقبة بعيدا عما يقوت بالتلفظ بغيره وان قل ولو سهوا ثم يستغنى وب اغفر لي
 وشعوره لوروده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقوت بالشروع في الركوع ولو نودى بالاسكوت
 وان زاد على السكنة المطالبة وهي بقدره سبحانه الله كما تقدم وفي نسخة بعد القاضية بدل عقب
 القاضية (قوله لقارنها) وكذلك اسمها ككلماته بعضهم عن الطوحي (قوله في صلاة
 وغيرها) لا يفتي أن ذكر غيرها استطراد او الاولي عدم ادخاله في شرح كلام المصنف لانه موقوف
 في هاتئ الصلاة (قوله لكن في الصلاة الخ) استدلاله على ما قبله لا يهاجمه التسوية بين
 الصلاة وغيرها وقوله آكد بعد الهمزة أصله آكد من تزئين قلبت ثانيا ثم على الفاعل حذفه
 ومذا البدل ثاني الهمزة من البيت (قوله ويؤمن المأموم مع تأمين امامه) أي في الجهرية
 بخلاف السرية فلا يؤمن معها وليس في الصلاة ما تطلب فيه المقاربة غير التأمين وانما تطلب
 فيه المقاربة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا آمن الامام فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة
 غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية وما تأخر فان لم يؤمن الامام أو آخره من وقته المندوب فيه آمن
 هو لا تأمين قوله في الحديث اذا آمن الامام فامنوا اذا دخل وقت تأمينه فامنوا وان لم يؤمن
 بالفعل أو آخره من وقته ولو فاته التأمين مع تأمين الامام آمن عند تأمينه هو ولو قرأ القاضية مع
 قراءة امامه وقرأها مع كفاء تأمين واحد من تأمينه لقراءة نفسه وعن تأمينه لقراءة امامه
 أو فرغ قبله آمن هو لقراءة نفسه ثم يؤمن لقراءة امامه خلافا للبعوى حيث قال ينتظره حتى
 يؤمن معه ومقتضى الحديث المذكور أن الملائكة تؤمن مع تأمين الامام وقد ورد التصريح
 به في بعض الاحاديث واختلف في المراد بالملائكة فحصل المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من
 الملائكة وقيل المراد بهم الحفظة وقيل المراد بهم سائر الملائكة وهل الملائكة تقول فقط أمين
 أو ما هو بمعناه نقل النسخ الباقى عن بعض شروح البخارى أنهم يقولون هذا اللفظ وهو
 التبادر (قوله ويجهر به) أي يجهر المصلي اماما كان أو مأموما ومنفردا بالتأمين لكن
 المأموم انما يجهر بالتأمين مع تأمين امامه ومجمل الجهر بالتأمين في الجهرية وأما السرية فلا
 يجهر بالتأمين فيها (قوله وقراءة السورة) أي شيء من القرآن وان لم يكن سورة كاملة
 لكن السورة الكاملة أفضل من بعض سورة ان كان لا يزيد عليها والافضل أفضل على المختار
 عند الرمي خلافا لابن حجر قاية الذين وهي يا أيها الذين آمنوا اذا تدابروا بينهم فليسمعون
 أفضل من سورة الكوثر وشعرها والسورة بالهمزة وتركه والترك أشهر وبها القرآن وهي
 القطع من القرآن أقلها ثلاث آيات لها أول وآخر سميت بذلك تشبيها لها ببلد لها سور لتحدد
 طرفها والمراد هنا ما هو أعظم من ذلك وهو الشيء من القرآن وان لم يكن سورة كاملة كما تقدم
 ويندب تقويل قراءة أو على ثالثة الا ان ورد نص بتقويل قراءة الثانية على الاولى كما

عقب القاضية لقارنها في
 صلاة وغيرها لكن في
 الصلاة آكد ويؤمن المأموم
 مع تأمين امامه ويجهر به
 (وقراءة السورة)

في صلاة الجمعة فيسن الإمام تطويل الثانية عن الأولى لحتمه منتظر السجود وتكون السورة
غير الفاتحة فلا تسن قراءتها مرة ثانية لأن الشيء الواحد لا يؤدى قرصاً وتقرأ ثلاثاً يشبه تكرير
الركن ثم ان لم يحفظ غيرها سن له اعادة ما على الوجه ويسن كون القراءة على ترتيب المصحف
ويؤاياه حتى ولو قرأ في الأولى سورة الناس قرأ في الثانية أو في البقرة فالقرء على خلاف ذلك
كان خلاف الأولى ومثل سنها في غير صلاة الجنازة وغيره من صلاة فاقد الطهورين اذا كان
جنباً ولا يسن قراءة آية سجدة بقصد السجود بل تكرار في غير وقت الكراهة ويحرم فيه فالقرء
آية سجدة بقصد السجود ومجيبات صلواته الا في صبح يوم الجمعة بالتمتع بل فقط عند الرمي
او بآية سجدة مطلقاً عند ابن حجر فيقرأ في الأولى بالتمتع وفي الثانية بهل أو ولو قرأ في الأولى
هل أو قرأ في الثانية لم تنزل واحد لأن صبح يوم الجمعة محل السجود في الجلالة ويسن في صبح
طوال المفصل وفي طهر قريب منها وفي عصر وعشاء أو ساطه وفي مغرب قصاره وأول من الحجرات
على المختص معنى بذلك لكثرة الفصل فيه بين سورة والحكمة فيما ذكر أن وقت الصبح طويل مع
قصر صلواته فتناسب تطويلها ووقت الطهر طويل مع طول صلواته وكونه وقت نشاط فتناسب
فيه مقرب من الطوال ووقت العصر والعشاء طويل مع طول صلواتيهما وكون وقتهم مالمس
وقت نشاط فلما تعارضنا بينهما التوسط ووقت المغرب قصير فتناسبه القصار وهذا في غير المسافر
أما هو فيقرأ في صلاة الصبح وقيل في جميع صلواته بالكافرون والاخلال من تحفة عليه ويكره
ترك قراءة السورة كاملة ابن قاسم في شره (قوله بعد الفاتحة) لكن بعد سكتة وقتهم أنها
في حق الإمام في الجهرية بقدر ما يسمع فاتحة المأموم ويستغل الإمام بها دعاء أو قرأته وهي
أولى وقد تمت بقية السكات الست (قوله لا امام ومنفرد) أما المأموم فلا تسن له سورة التهي
عن قراءته لها ولأن قراءة الإمام قراءة المأموم فيسمع قراءته ما يسمع ويقرأ الفاتحة في سكتة الإمام
المقدمة ولا يقارن الإمام في قراءة الفاتحة الا ان خاف فوات بعض الفاتحة فان لم يسمع قراءة
امامه لصح أو بعد أو لا سرا امامه ولو في جهرية أو جمع صوتاً ولم يفهمه قرأ السورة اذا لمعنى
لسكونه ولو سبق المأموم بالاولتين من صلواته امامه وتداركها بعد سلامه قرأ السورة فيما
تداركه ان لم يكن قرأها فيما أدركه مع الإمام ولم يكن سقطت عنه لكونه مسجوراً فلا تتخلو
صلواته عن السورة بلا عذر فان كان قرأها فيما أدركه مع الإمام لم يقرأها فيما تداركها وكذا
اذا كانت سقطت عنه لكونه مسجوراً كان وجد الإمام راكعاً فاسم ركع معه ثم بعد قيامه
من الركعة فوى منه المارقة ووجد اماماً آخر راكعاً فادخل نفسه في الجماعة وركع معه
فقد سقطت عنه السورة في الركعتين كالفاتحة لكونه مسجوراً فلا يقرأها في باقي صلواته
(قوله في ركعتي الصبح) وكذا الجمعة ويحويهما وصلاة التطوع فيقرأ السورة في جميع
الركعات ان صلاه يشهدوا وحده أو لم يقرأها بعد التشهد الاول على وجه الوجهين (قوله
وأولتي غيرها) وهو الظهور والعصر والمغرب والعشاء ولا فرق بين الصلاة السرية والجمهرية
ولو فاتته السورة في الاولتين تداركها في باقي صلواته (قوله ويكون قراءة السورة بعد الفاتحة)
انما ذكر ذلك تأيلاً لاجل التفرع التي بعده وهو قوله فالوقت السورة الخ فلا يقال هذا تكرار
من غير نكتة (قوله ولو قدم السورة الخ) تفرع على ما قبله وقوله لم تحسب أي السورة التي

بعد الفاتحة لا امام ومنفرد
في ركعتي الصبح وأولتي
غيرها ويكون قراءة السورة
بعد الفاتحة فالوقت
السورة عليها لم تحسب

فتمها على القاعدة ويعيدها بعد أن اراد تحصيل السنة (قوله والنكيرات) ويسن متها حتى يصل الى الركن المنقل اليه وان أتي بحيلة الاستراحة لئلا يتجاوز من صلاته عن الذكر فلو لم يترك التكبير وقت جلوسه للاستراحة لم يأت بتكبيره ثانية بل يشتغل في ركوعه ولا يقوم ما كان لأن الصلاة لا يطلب السكون فيها حقيقة وهذا في تكبيرا الاستغالات وأما تكبيرة الركوع فانه يندب الاسراع به ثلاث زوايا النية ويجهز بالنكيرات ان كان اماما يسجد المأمومون أو مصلوا ان احتج اليه بان لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين كذا قال الحنفى وظاهر ما ان الامام يجهز وان لم يجهز اليه وقصد الشعر المسمى كذا الاحتياج وهو الظاهر ويقصد ان الذكر وحده ما ومع الاعلام لا الاعلام وحده لانه يضر وكذا الاطلاق في حق العالم بخلاف العالمى ولا بد من قصد الله كعند كل تكبيرة عند الرمي وبكى قصد في التكبيرة الاولى عند الخطيب اما المنفرد والمأموم غير المبلغ فيسيران بالتكبيرات ويكره لهما الجمهور ولين المرأة ولو أتمت المرأة قضاء جهوز بالتكبيرات أقل من جهوز الرجل بحيث لا يسهما أبجنى كما قاله في الجواهر (قوله عند الخفض) أى الهوى للركوع والسجودين يقول الشارح للركوع ليس يقيد ولو سجد كلام المصنف على اطلاقه أو محمله للركوع والسجودين لكان أولى واحسن وقوله والرفع أى النوى من السجودين فدخل في كلام المصنف التكبيرات الخمس في كل ركعة يقول الشارح أى رفع المصلى من الركوع صوابه من غير الركوع وذلك الغير هو كل من السجدين والتشهد الاول ولعل لفظة غير سقطت من قلم النسخ والاعلوم أنه يقول عند الرفع من الركوع مع اقله من جده كما صرح به بعد (قوله وقول مع اقله من جده) أى قول المصلى ذلك اماما كان أو مأموما او منفردا فيستوى الكل في سن ذلك وأما خبر اذا قال الامام مع اقله من جده فقولوا ربنا لك الحمد فعند قولوا ذلك مع ما علمت من قولكم مع اقله من جده ويجهز الامام بمع الله لمن جده ويسر ربنا لك الحمد ويسر غيره من مأموم ومنفرد به ما نتم المبلغ يجهز بما يجهز به الامام ويسر بما يسره الامام لانه ناقل ومبلغ ما يقول كما قاله في المجموع فبايقع الا ان من كون المبلغين يجهزون بقولهم ربنا لك الحمد فهو ناشئ من جهلهم وجهل الاثمة حيث أقروهم على ذلك وبالغ بعضهم في التشنع على تارك العمل بذلك ويحل التشنع عليهم ان كانوا فاسقة والا فتعد الامام ما لا يجهز الامام بالتسبيح والمبلغ بالتصعيد (قوله حين يرفع المصلى) ظرف للقول المذكور ويبين ذلك ان أياكرك تأخر بواجب الصلاة فوجد النبي صلى الله عليه وسلم لم يركع كما فقال الحمد فترك جبريل وقال مع اقله من جده وأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعله عند الرفع من الركوع (قوله مع) أو سمعه كما قاله قل على الضرير (قوله كفى) لكن الاول أفضل كما هو ظاهر (قوله ومعنى مع الله) فسمع الله ذلك كناية عن قبوله والجزاء عليه (قوله وقول المصلى) كان الاثنى أدب كرام المصلى في قول المصنف وقول مع اقله من جده ويجزئه هالكون على القاعدة التى هي الخذف من الثاني لدلالة الاول دون العكس واجب بانه انما ساق القاعدة لانه لو قال في قوله ربنا الخ وقول ربنا الخ لاوهم أن القول مضاف لربنا فتوهم الاضافه معنى ليس مراداً (قوله ربنا لك الحمد) وربنا لك الحمد والحمد لله ربنا لك الحمد والحمد لله ربنا لك الحمد ربنا أول ربنا لك الحمد فالصريح سبع والاول أفضل عند الله ربنا ولك الحمد

(والتكبيرات عند الخفض للركوع (والرفع) أى دفع المصلى من الركوع (وقول) مع اقله من جده) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قال من جده مع كفى ومعنى مع الله من جده قبل الله منه جده وجزاه عليه وقول المصلى (ربنا لك الحمد)

الشيخين لورود السنة به وان قال الشافعي رضي الله عنه في الامم في الثاني اعني وشاؤك الحمد
وهو الاجب اني لانه يجمع بين معنيين الدعاء والاعتراف لان التقدير وما استجب لنا والله
على هدايتك اياها وبنينا طعنك ولك الحمد على توفيقك لنا ومن زيادته قل العجوات ومن
الارض ومن ما ننته من شيء بعد أي حال كون الحمد لجسم ملائمة السموات وملا الارض
وملا ما شئت من شيء بعدهما كالكرمى قال تعالى وسبح كرمه السموات والارض ومن يد
المنقرد وامام المنقردين الرايين بالتطويل اهل الثناء والحمد احق ما حال العبد وكلنا لك عبد
لما قيل لا تعطيت ولا عطي لما منعت ولا اذ لم اقبضت ولا يقض ذال الحمد منك الحمد اى باهل
الثناء فهو بالنسبة على أنه منادى يحذف منه حرف التداء وانت اهل الثناء فهو بالرفع على أنه
خبر مبتدأ محذوف والحمد الشرف وأحق مبتدأ خبره لا مانع الخ وما بينهما اعتراض وانما قيل
وكلنا لك عبد ولم يقل وكلنا لك عبد لان القصد أن يكون الخلق على قلب رجل واحد فكان الكل
عبد واحد ولا معنى لقوله وكلنا وكل واحد منكم فاعبر بالافراد ما عاقل ذلك (قوله اذا تصب
فائما) اى واعتدل قاعدة فائما اذا صلى من قعود (قوله والتسبيح) ويكره تركه حتى قالوا من
داوم على ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت شهادته كما ذكره ابن قاسم في باب الشهادات
ويستلزم المنقرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل زيادة اللهم لك ركعت ولك آمنت ولك
أسلمت خشع لك سمى وبصرى وعشى وعظمى وعصى وشعرى وبشرى وما استقلت به قدمى لله
رب العالمين والسكنة في تقديم الجوارح والجور في قوله لك ركعت دون خشع لك سمى الخ أنه لما
كانت العباد من المشركون لغير الله يجمع ذواتهم قدم الجوارح والجور في الاول والركعة عليهم
ولما تم فصل العباد منهم بالشرع بالسمع وهو لم ينجح لتقديم بل بقى على اصل تأخير العمل
والخشوع حضور القلب وسكون الجوارح واستاد له هذه الجوارح لكونها تابعة للقلب وانما
قدم السمع لانه افضل من البصر على الرابع ويقول ذلك وان لم يكن متصفا بالخشوع لانه متعبد
به لانه لا يكون خيرا لفظا انما معنى كما قاله الرملى وقال ابن حجر ينبغي أن يضرب الخشوع عند ذلك
لأنه لا يكون كذا بما لم يرد أنه بصورة من هو كذلك وقوله وما استقلت به قدمى وهو عبارة عن
ذاته خبره لله رب العالمين وقدمى بالافراد ولو كان معنى اقل فدعاى والقدم مؤنثة قال تعالى
فترلى قدمي بعد شويتها ولذلك قال استقلت بانه التأنيت وتفكره القراءة في الركوع وغيره من
بقية الاركان غير القيام فان اراد الاقتصار على التسبيح أو الدعاء فالتسبيح افضل (قوله وأدى
الكمال في التسبيح الخ) وأما اصل السنة فيصل بمرقة وذلك قال في الروضة أقل ما يحصل به ذكر
الركوع تسبيحة واحدة (قوله سبحان ربى العظيم) اى أسبح سبحان فهو قول الله لم يحذف
وجوبه وهو اسم مصدر لسبح بالتشديد ومصدر لسبح بالتخفيف وهو علم على التنزيه والعظيم صفة
للرب ومعناه الكمال ذاتا وصفة (قوله ثلاثا) اى حال كون ذلك ثلاثا وثلاث سنه للامام
والأموم والمنقردين والزيادة على الثلاث للمنقرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل اى
احدى عشرة ولا يزيد احد على ذلك (قوله والتسبيح في السجود) وليس أن يزيد من مراتبهم لك
سجدت ولك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله
احسن الخالقين اى المصورين والا فلا خالق غيره تعالى وتبارك كد طلب الدعاء في السجود وتلعب

اذا تصب فائما (والتسبيح
في الركوع) وأدى الكمال
في التسبيح سبحان ربى
العظيم ثلاثا (والتسبيح
في السجود)

مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا كثر والدعاء في أي سجودكم فمن أي حقيقة
 أن يستجاب لكم (قوله وأدنى السكال الخ) وأما أصل السنة فيحصل بمرّة كما تقدم (قوله
 سبحان ربي الأعلى) أي علو مكانة ورفعة لاهل مكان لا يستحال عليه سبحانه وتعالى والحكمة
 في اختصاص العظم بالركوع والأعلى بالسجود أن السجود أفضل من الركوع والأعلى أبلغ
 من العظم فجعل الأعلى للأعلى وغير الأعلى للأعلى (قوله ثلاثا) أي حال كونه ثلاثا
 وثلاث سنّة في حق الإمام والمأموم والمنفرد وتسبّح الزيادة على ما علمنا عزالي إحدى عشرة كما
 مرّ في تسبيح الركوع (قوله والاكمل في تسبيح الركوع والسجود مشهور) أي وهو إحدى
 عشرة لكن الزيادة على الثلاث اثنتان المنفرد وإمام قوم محصورين راضين بالتطويل كما مر
 (قوله ووضع اليدين) أي السكتين وقوله على الفخذين أي طرفيها وقوله في الجالوس أي وان
 لم يحسن التشبه بدل أن أمكن فالتشبه على مضطجعا أو مستلقيا من له لأن الميسر ولا يسقط
 بالمسور وللتبعية بالقادر فتبعية به بالجالوس الغالب (قوله للشهد الأول والآخر) أي
 والاستراحة والجالوس بين السجدين وإنما اقتصر الشارح على التشبهين لأجل قوله يسقط الخ
 فإن هذه الكيفية مختصة بهما وفي الجالوس للاستراحة والجالوس بين السجدين يسقط اليدين
 معا (قوله يسقط اليد اليسرى) أي مع ضم أصابعها إلى جهة القبلة على الأصح فلا يخرج بينها
 لتسريحها إلى الأوتار فيخرج بينها تفرجها وسطا (قوله أصبحت تسمت رؤسها الركبة) أي حال
 كونها متباعدة بحالة وتلك الحالة هي مسامتة رؤس أصابعها الركبة (قوله ويقبض اليد
 اليمنى) أي بعد وضعها أولا مشدودة وقبضها أولا مشدودة ثم يقبضها كما في شرح الرمي وابن حجر
 (قوله أي أصابعها) أشار إلى تقديره ضاف في كلام المنصف ويدل عليه الاستثناء الذي بعده
 (قوله إلا المسجدة) بكسر الباء وهي التي بين الأقدام والوسطى سميت بذلك لأنها يشار بها عند
 التسبيح وتسمى السبابة أيضا لأنها يشار بها عند السب والشاهد أنها يشار بها عند الشهادة
 وقوله من اليمنى بخلاف المسجدة من اليسرى فإنه لا يشير بها ولو عند قد عينا لأنه لا يفتوت
 السنة المطلوبة فيهما من اليسر (قوله فلا يقبضها) هذا هو مفاد الاستثناء والأفضل قبض
 الأقدام مجتمعا بأن يضعها تحتها على طرف راحته للاتباع في ذلك ولو أراهم معا أو قبضها
 فوق الوسطى أو طاق بينهما في الصلح وجهان أحدهما أن يخلق بينهما موضع رأس أحدهما
 في رأس الأخرى وثانيهما أن يضع أغملة الوسطى بين عقد الأقدام في بالسنة لكنه خلاف
 الانصل (قوله فإنه يشير بها الخ) وخفت المسجدة بذلك لأن فيها عرقا متصلا بالقلب بخلاف
 الوسطى فإن لها عرقا متصلا بالصدر ولولا هذا يحصل العبط عند الإشارة بها ونوى بالإشارة
 بالمسجدة التوحيد فيجمع فيه بين قلبه ولسانه وجوارحه (قوله رافعا لها) أي حال كونه
 رافعا لها فاعا مقصدا مع ميل رأسها فلا إلى القبلة ويديم رفعها إلى القيام في التشهد الأول
 وإلى السلام في التشهد الأخير ولو كان له سببان أصليا كفي رفع أحدهما (قوله حال
 كونه مقصدا) فهو حال من فاعل يشير ولو هو من التشهد وقعد بقدر سنّة الرفع أيضا كما لو
 جهر عن القنوت وقام قدره فإنه يستقر في رفع يديه (قوله وذلك) أي المذكور من الإشارة بها مع
 الرفع وقوله عند قوله الإاقة في تدنّي الرفع عند نقطة بالهجرة ولا يرفعها قبله على الأصح وقبل

وأدنى السكال فيه سبحان
 ربي الأعلى ثلاثا والأكمل
 في تسبيح الركوع والسجود
 مشهور (ووضع اليدين)
 على الفخذين في الجالوس
 للتشبه الأول والآخر
 (يسقط) اليد (اليسرى)
 بحيث تسمت رؤسها
 الركبة (ويقبض) اليد
 (اليمنى) أي أصابعها (إلا
 المسجدة) من اليمنى فلا
 يقبضها (فإنه يشير بها)
 ورافعا لها حال كونه
 مقصدا وذلك عند قوله
 الإاقة

يرفعها من أول التشميد كما يحكمه ابن النقيب (قوله ولا يحركها) أي لا يسن تحريكها وقبل
 يسن وقد ورد كل منهما في خبر قال البيهقي والسيوطي وصحاحان وانما قلدهما الأول على الثاني
 لأن عدم التحريك أنسب بالصلاة المطلوب فيها الخشوع الذي قد يذهب التحريك مع احتمال
 أن يكون المراد ينحصر يكفها في غير رفعها مرة واحدة على أنه يمكن أن يكون الحركات جميعاً
 المنعزلة (قوله فان حركها) رواه تامل صلته في الأصح) هو المحقق لأن حركتها خفيفة وقيل
 تبطل صلته إن حركها ثلاثاً للمتنوالية وظاهر أن محل الخلاف ما لم تحرك الكف والأبطلت
 الصلاة جزمنا (قوله والافتراش) والحكمة فيه أن الحركة عنه أخف (قوله في جميع
 الجلطات) يفتح اللام أقصع من أسكنها حتى يجلس المصلّي فاعدا للقرعة (قوله بكف
 الاستراحة) وهو يجلس لطيف عقب سبعة ثلثة لا يقصدها ويستحب المواظفة عليه ولا
 يستحب عقب مجرد الاستراحة في الصلاة والأفضل أن لا يزيد على قدر يجلس التشميد الأول
 ولا يضرب تطويله وإن كرر عند الرمي خلافاً لابن حجر وأدخل بالكف جالس المصلّي فاعدا
 للقرعة وجلس المسبوق والساحي وهومن طلب منه مجرد السهم ولم يقصد تركه بأن قصد
 السجود أو أطلق على المحققان قصد تركه فإن عنده السجود بعد ذلك افتقر وعكسه
 بعكسه على الوجه المحقق (قوله والافتراش أن يجلس الشخص الخ) سمي بذلك لأنه افتقر
 فيه رجليه (قوله جاعلاً) أي حال كونه جاعلاً وقوله ويستحب بالنصب عطف على يجلس وكذلك
 قوله ويضع وقوله بلجهة القبلة أي وجهها بالجهة القبلة (قوله والتورك) وحكمة القبر
 بين التشميدين ليعلم المسبوق حال الامام وقوله في الجلسة الأخيرة أي التي يعقبها السلام (قوله
 والتورك مثل الخ) سمي بذلك لأنه يلصق فيه وركب بالأرض (قوله ألا أن المصلّي الخ) أي الكسر
 المصلّي الخ وهو استدراك على قوله مثل الافتراش (قوله ويلصق) بضم الهمزة معارضة
 (قوله أما المسبوق الخ) مقابل لمخدوف تقديره هذا في غير المسبوق والساحي (قوله
 فيفتراش) يستثنى من المسبوق ما لو كان خليفة فانه يتورك نحو كاتبة الصلاة امامه ويستثنى
 من الساحي ما لو قصد ترك سجود السهو فانه يتورك حينئذ كما مر (قوله والتسلية الثانية) أي
 الأولى يعرض عقب التسليّة الأولى ما منع كثر روج وقت الجمعة وانقضاء مدة المسح والمخوذ ذلك
 فلا تن الثانية في هذا الصور (قوله أما الأولى الخ) مقابل لقوله الثانية (تمة) • • • • • يندب أن
 يعود بعد تشميد الأخيرين العذاب والفتن بغير إذ تشميد أحدكم فليست بعد ما قلنا أربع فقول
 اللهم افأعزبك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة الحيا والممات ومن فتنة المسيح
 الدجال ويسن الدعاء بغير ذلك كاللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت أنت
 المقدم وأنت المؤخر لا اله الا انت فاعف عني مغفرة من عندك وأرجئ تلك انت الغفور الرحيم
 ويسن أن يجلس بعد الصلاة ليأتي بالدعاء الواردين بعد الصلاة لأن ترك ذلك جفوة بين
 العبد وربه ولأن الدعاء مستجاب بعد الصلاة • • • • • (فصل) • • • • • أي هذا فضل في بيان
 ما تطلب فيه الخافعة بين الذكر والأتى وانما ذكر هذا الفصل عقب الهيات لأن غالب ما فيه
 هتاف الصلاة وأفرده بترجمته أن غالباً من الهيات لأن المقصود التفرقة بين الرجل وغيره
 وأما تلك الهيات فتعامة (قوله في أمور) أي في بيان أمور وهي خمسة وأربعة على اختلاف

• (فصل) •

في أمور

ولا يحركها فان حركها
 صكره ولا تبطل صلاته
 في الأصح (والافتراش في
 جميع الجلطات) الواقعة في
 الصلاة بجالس الاستراحة
 والمجوس بين السجدةتين
 وجالس التشميد الأول
 والافتراش أن يجلس
 الشخص على كعب اليسرى
 جاعلاً ظهره للأرض
 ويستحب قنعه البني ويضع
 بالأرض أطراف أصابعها
 بلجهة القبلة (والتورك
 في الجلسة الأخيرة) من
 جلسات الصلاة وهي جالس
 التشميد الأخير والتورك
 مثل الافتراش إلا أن المصلّي
 يخرج يداه على هيئة
 الافتراش من جهته
 ويلصق وركب بالأرض أما
 المسبوق والساحي ففتراش
 ولا يتورك (والتسلية
 الثانية) أما الأولى فتسب
 أهل من أركان الصلاة

تختلف فيها المرأة الرجل في
الصلاة وذكر المصنف ذلك
في قوله (والمراة تختلف
الرجل في خمسة أشياء
قال الرجل يجافي) أي يرفع
(مرقبه عن جنبه ويثقل)
أي يرفع (بطنه عن تغذيته في
الركوع والسجود)
ويجهر في موضع الجهر
وتقدم بيانه في موضعه

الصحيح (قوله تختلف فيها المرأة الرجل) أي تختلف في هذه الأمور التي ولو صغيرة الذكر
ولو صغيرة فالمرأة التي ولو صغيرة والذكر ولو صغيراً وأشد الخلق لها مع أن كلا
مخالف فلا تلتزم في الرجل عليها وهكذا يقال في كلام المصنف (قوله في الصلاة) أي من
حيث الهيئة والصلة لا من حيث المكان والشروط واعتبر عليه بأن كلامه يتعلق بحرفي
جرعني وأحدهما مل واحد لان قوله فيما يتعلق بتخالف وكذلك في الصلاة تتعلق بتخالف أيضاً
واجب بأنهم ما ليس بجني واحد لان الأول للسمية والثاني للتعديني بأن الأول يتعلق به وهو
مطلق والثاني يتعلق به وهو مقيد (قوله وذكر المصنف ذلك) أي المذكيون من المخالفة المتهومة
من الفعل أو ما يتعلق فيه المرأة الرجل (قوله في قوله) أي بقوله ففي معنى الباء متعلق بقوله
ذكر (قوله والمرأة تختلف الرجل) أي حالة الصلاة كأنه عليه الشارح سابقاً بقوله في الصلاة
وتختلفه أيضاً في الصوم حيث لا تصوم في الحيض والنفس وفي الحج حيث يجب عليها انغطية
رأسها وكشف وجهها ولا تختلف في الزكوة لانه لا يصح للمرأة ان تخرج من البيت من غير ذلك من الاستحباب
(قوله في خمسة أشياء) وفي بعض النسخ اربعة أشياء فعلى النسخة الاولى تعد الجافاة واحداً
والاقلال ثانياً والجهر في موضع الجهر ثالثاً والتسبيح اذا نابه شيء في الصلاة رابعاً وكون عورته
ما بين سرته وركبته خامساً وعلى الثانية تعد الجافاة والاقلال واحداً والجهر في موضع الجهر
ثانياً والتسبيح اذا نابه شيء ثالثاً وكون عورته ما بين سرته وركبته رابعاً فكل من النسختين صحيح
(قوله فالرجل الخ) أي اذا اردت بيان ذلك فأقول للرجل الخ وانما قدم ما يتعلق بالرجل
على ما يتعلق بالمرأة اعلم ما شأنه لشرقه عليها (قوله يجافي الخ) أي ان كان ساتراً لعورته والا
ضم بعضه البعض كمرأة ولو في الخلوة (قوله أي يرفع) تفسير بالانزاع والاولى أن يقول أي
ياعد لان الجافاة المباحة تقول يقال عند فلان جفوة أي بعد (قوله مرقبه عن جنبه) أي في
الركوع والسجود أخذ أعما بعد قوله في الركوع والسجود راجع للقيام قبله قال القلوبي
ولو عمه لكان أولى وأحسن وعليه فيجافي مرقبه عن جنبه في قيامه لكن كتب المذهب
كنسح الرمي وابن حجر وشرح المنهج وشرح الخطيب ما كتبه في ذلك ولذلك لم يعبده بعض
المشايع وعليه فلا يجافي مرقبه عن جنبه في قيامه لكن ما قاله القلوبي هو الظاهر (قوله
ويثقل) يضم حرف المضارعة لانه مضارع أقل بمعنى رفع يقال أقل الشيء قبله وقوله أي يرفع
بطنه عن تغذيته أي لانه أنشط للعبادة وابتعد عن هيئة الكسالى وأبلغ في عكس الجبهة والانف
من محل السجود كما في شرح مسلم عن العلماء (قوله في الركوع والسجود) هكذا في بعض
النسخ وعليه فتقدم الركوع على السجود لكونه مقدماً عليه في الخارج وفي بعض النسخ في
السجود والركوع وعليه فتقدم السجود على الركوع لشرقه عليه وفي بعض النسخ في
السجود فقط وعليه فاقصده على السجود لانه مظنة الاصلاق ولانه أفضل من الركوع فكان
أهم منه كما يحفظ السيداي وعلى هذا البعض الأخير شرح الشيخ الخطيب (قوله ويجهر في
موضع الجهر) أي ويسر في موضع الاسرار لكن اقتصر على الاول لانه محل المخالفة بين
الرجل والمرأة (قوله وتقدم بيانه في موضعه) عبارة ثم وهو الصحيح وأولنا المغرب والعشاء
والجمعة والعيد ان انتهت وتقدم أن فيها قصوداً اذ في منه الترويح والترفيه وضمان وركعتا

الطواف بالامسالة خسوف القمر والاستسقاء ولو لم ارا كما مر (قوله واذا نابه اى اصابه
 شيء) سواء كان مباحا كان في دخول الدار المستأنة عليه أو مستدوبا كتبته ماله ما فيها
 أو واجبا كذا راعى أو نحو كذا قل من الوقوع في هذه فان لم يحصل الا بالكلام أو القتل
 المبطول وجب وتطبل به الصلاة على الاصغر أو ما كتبه على قتل انسان عدوا أو مكرها
 كاتبه على النظر الى شيء مكره النظر اليه وكذا يقال في قوله واذا نابه حتى لا يخفى التسبيح
 والتصديق بامان المباح وبسلمان المستدوب وبمجان للواجب وبصرمان للبرام ويكرهان
 للمكره فتعذر بهما الاحكام الخمسة فتقوله من التسبيح للرجل والتصديق للمرأة صراهم به
 بيان حكم التفرقة بين الرجل والمرأة لا يسان حكم التنبيه (قوله سبع) اى قال سبحانه اقل تسليما
 المحصنين من نابه شيء في صلاته فليس سبع وانما التصديق للنساء ولو جنى الرجل وسبب المرأة كان
 خلافا الاولى لمقتضى السنة ولا يكره على المعقد خلافا لما وقع في الحنفي ويمكن جعله على
 الكراهة الخفيفة وطاهر قول المصنف سبع انما لا تحصل السنة بغير التسبيح كلاله الا انه ونحوها
 وهو مقتضى الحديث السابق ولا مانع منه لانه لم يرد (قوله فيقول سبحانه الله قصد المذكر
 الخ) ويشترط قصد المذكر في كل تسبيحة كما انه يشترط في المبلغ قصد في كل تكبير على المعقد
 عند الرمي وقبل يشترط قصد عند التسبيحة الاولى فقط كما انه يشترط في المبلغ قصد عند
 التسبيحة الاولى فقط على قول الخطيب ولا بد من قرن قصد المذكر بجميع التقط لا ضيق من
 كتابة الاطلاق كما نقل عن الرمي وابن حجر ان خلاصه عن قصد بطلت صلاته (قوله اومع
 الاعلام) اى او قصد المذكر مع الاعلام اى الانهزام وهو عطف على فقط (قوله او اطلق) في
 تركه فلا خلاف انه لا يظهر عطفه على ما قبله فكان الاطلاق وان يقول فان اطلق الخ وقوله لم تطل
 صلاته ضعيف والمعقد انما يطل في صورة الاطلاق خلافا للشارح ومن تبعه لم يكن لباس
 يتقلده وان كان ضعيفا لان ذلك قد يتقو ويتقو على الشخص قصد المذكر جميع التقط عند
 كل مرة (قوله او الاعلام فقط) اى او قصد الاعلام دون المذكر وقوله بطلت اى ما لم يكن
 عامسا او الاطلاق على قياس ما تقدم في المباح فعل التفصيل في العالم (قوله وعوده الرجل)
 اى الذي كروا وديا وان كان غير مجزأ بالنسبة للطواف اذا وضاه ولبه وطاف به بخلاف الصلاة
 فلا تصح الا من الميز في كلامه اظهار في مقام الاختيار فكان مقتضى الظاهر ان يقول وعوده
 خصوصا وقد اضرب في قوله واذا نابه الخ (قوله ما بين سرته وركبته) اى في نحو الصلاة
 كالطواف وكذلك عند الرجال وعند النساء المحارم واما عند النساء الاجانب فعورته جميع
 بدنه وفي انما قوله وان فقط كما تقدم (قوله اماهما) اى السر والركبة وقوله فليس
 العورة ولكن يجب ستر جميعها بالتيقن من العورة من باب ما لا يمت الواجب الا به فهو واجب
 (قوله ولا ما فوقهما) اى فوق السر والركبة فليس من العورة ايضا (قوله والمرأة) لو قال
 وغيره لمثل انثى لانه كالانثى كما سبذ كراه الشارح بقوله وانثى كالرأة ويمكن ان يقال
 مراد المصنف المرأة ولو احتمل لا يدخل في عبارته (قوله في الخمسة المذكورة) هكذا
 في بعض النسخ وعامة من عددهم بعض الى بعض شيك ضم مرقتها لجنبها او الساق بطمها
 بشخصها وان اقتصر الشارح على الثاني وكان الاولى ذكر الاول ايضا وفي بعض النسخ

(واذا نابه) اى اصابه شيء
 في الصلاة سبع فيقول
 سبحانه الله بقصد المذكر
 فقط اومع الاعلام او اطلق
 لم تطل صلاته او الاعلام
 فقط بطلت (وعودة الرجل
 ما بين سرته وركبته)
 ما هما فليس من العورة
 ولا ما فوقهما (والمرأة)
 انما الساقين في الخمسة
 المذكورة

في الاربعة المذكورة وعليه في بعضهم بعضها الى بعض شيئا واحدا فكل من التسعين صحيح
(قوله فانما تضم بعضها الى بعض) أي لانه استولها ومقتضى المطلق المستفاد منها انها تضم بعضها
الى بعض حتى ركبتهما وقدمها والتفريق بينهما انما هو في النكح فقط كما تدل عليه عبارة
الرمي وهي ويقرب المذكور ركبته ويكون بين قدميه نحو شراستها خلافا لقول ابن قاسم
بانها تفرج بينهما كل رجل (قوله فتعلق بطنها بفخذها) أي وتضم مرفقيها جنبها وكان من
حق الشارح أن يذكر كمالته المتأصلة لما تقدم في الرجل (قوله ويقتصر صوتها) أي بحيث
لا يسمعها من صات بحضرة من الرجال الا جانب دفعا للفتنة وان كان الاصح أن صوتها ليس
بمورد فلا يحرم سماع صوت المرأة ولو معنية لا عند خوف الفتنة بأن كان لو اختلج الرجل بها
توقع بينهما محرم (قوله ان صلت بحضرة الرجال الاجانب) أي جسداهم ولو واحدا ومثلهم

فيها (تضم بعضها الى بعض)
فتعلق بطنها بفخذها في
ركوعها أو سجودها (وتقتصر
صوتها) ان صلت بحضرة
الرجال الاجانب فان صلت
منفردة عنهم جهرت (وإذا
تأخرت في الصلاة صفت)
بضرب بطن العين على ظهر
الشمال فلا ضرت بطنها
ببطن

الثنائي فلورفت صوتها حينئذ كره والحضرة يقتلث الحامو الخ في يسران صلي بحضرة
الرجال الاجانب كالمرأة بل يسر بحضرة خفي مثله لاحتمال أفضة القارئ وكورة السامع ومن
قال يجوز في هذه فقدسها وأما بحضرة التسامع فيهر لانه اما ذكر أو أتى وعلى كل من الحالتين
يسن له الظاهر في المجموع من أنه يسر بحضرة الرجال والتسامع حول على ما إذا اجتمع الصنفان
معا كما تقدم (قوله فان صلت منفردة عنهم) أي عن الرجال الاجانب ومثلهم الانثى في كافر
بأن كانت في النكاح أو مع النساء أو الرجال الحارم وقوله جهرت أي في موضع الجهر كما هو
ظاهر (قوله وإذا فليها) أي أصابها ولم يقصر الشارح لعله عما تقدم وقوله شيء أي مباحا كان
أو مندوبا أو واجبا أو حراما أو مكروها كما مر (قوله صفت) أي وإن كانت خالية عن
الرجال الاجانب على المعتمد لانه وطيفتها خلافا للزكشي ومن جمع صفت قال انها تسبح حينئذ
ولا يضرب التصفيق وان كثر وتوالى حيث كان بقدر الحاجة وكذا الوصف الرجل فانه لا يضرب
وان كثر وتوالى والفريق بينه وبين دفع المتروا فاذن للفريق أن الفعل هنا خفيف فأنشبه
تصريك الاصابع في سمعة أو تصوير بجلالة في ذنك ولا تطل الصلاة بالتصفيق ولو بقصد
الاعلام ولويس الرجل على المعتمد بخلاف التسليم بقصد الاعلام فانه يطل الصلاة والفرق أن
التسليم لفظ يعطى لقصد الذكر والتصفيق فعل لا يصلح له واختلاف في التصفيق خارج الصلاة
فقبل يحرم بقصد اللعب ويكره بلا قصد اللعب وهذا هو المعتمد عند الرمي وقيل يكره ولو بقصد
الألعاب وان كان فيمنوع طرب وهذا هو المعتمد عند ابن حجر في شرح الارشاد وقيل يحرم ان
قصد به التشبه بالنساء لأنه من وليفتن والا كره وهذا كله مما إذا أجمع اليه فان أجمع اليه
لجميع الذكر كما يفعله الفقراء أو لضبط الانقام كما يفعله الفقهاء في القبايل أو لتدريس كما يفعله
المدرسون في الدروس أو يحرم بل ربما كان مطلوبا (قوله بضرب بطن العين على ظهر الشمال)
ليس قيلا بل مثله عكسه وكذلك ضرب ظهر العين على بطن الشمال أو عكسه أو ضرب ظهر
العين على ظهر الشمال أو عكسه بخلاف ضرب بطن العين على بطن الشمال أو عكسه فالحاصل
أن الكيفيات ثمان المألوف منها ستة وغير المطلوب كفيتمان وانما يكونا مطلوبا بين لانهما
يرهما أن اللعب بطريقتان العادة بهما فبعضه وهذا لأن تحت قول الشارح فلا وضرب بطن
ببطن الخ لانه صادق بضرب بطن العين بطن الشمال وعكسه (قوله فلا وضرب بطنها بطن

بقصد اللعب الخ) فلو لم يقصد اللعب لم يطل صلاتها ويجزى ذلك في بقية الكتب ما بقي قصدت
 اللعب بطلت صلاتها لأن قصد اللعب مناف للصلاة وانما نحن نثبت عدا كزان شاهه اللعب
 بلربان العادة وبعبارة الخطيب فان فعلته على وجه اللعب ولو ظهر على ظهر الخ فانتقاه
 قد صرح بالتعميم (قوله ولو قليلا) أي لان الفعل اذا جازاه منافض وان قل وقوله مع علم
 التعريم أي بخلافه مع جهل التعريم فلا يطل صلاتها بالعذر بالجهل (قوله بطلت صلاتها)
 لما خافه الصلاة حتى لو أشادت بأصبعها بقصد اللعب بطلت صلاتها (قوله وان الخنى كل المرأة) أي
 في الضم وغيره مما مر ومنه التصديق المذكور ولو أن ذلك من قوله وجميع بدن المرأة الخ
 لكان أولى لان الخنى كل المرأة فيه أيضا فالأخره عنه لم يرجع له أيضا (قوله وجميع بدن المرأة)
 أي حتى باطن قدميها على المعتقد ولا يخفى أن هذا هو الخامس من الامور التي تختلف المرأة فيها
 الرجل وجعله المحض مستورا ولعل وجهه أنه تقدم ذكره في شروط الصلاة وأنت خبير بأن
 ذكره هنا من حيث مخالفة المرأة للرجل فيه فلا استدلال وقد عرفت أن الخنى مثلها فلا
 اقتصر الخنى الحر على ستر ما بين سرته وركبته لم يصح صلاته على الأصح للسبب في المستور وقبل
 نصح السبب في عورته وجميع بينهما الشيخ الخطيب يجهل الاقل على ما إذا شرع في الصلاة وهو
 مقتصر على ستر ما بين سرته وركبته والثاني على ما إذا شرع فيها وهو ساتر لجميع بدنه الا وجهه
 وكنبه ثم عرض في انكشاف غايد ما بين السرة والركبة فلا يطل حينئذ ما يتقنا الانقضاء
 وشك كل في البطلان والاصل عدمه وهذا الجمل وان كان بعيدا لان الفرض انه دخل
 مقتصر على ستر ما بين سرته وركبته كما هو التبادر من قوله فلو اقتصر الخنى الحر على ستر ما بين
 سرته وركبته أولى من التناقض وتقدم أنه قال وهذا فتوح من العزير الرسيم فتح الله على من
 تلقاه بقلب سليم لكن ضعف ذلك الرمي واعتد البطلان مطلقا كما مر في شروط الصلاة (قوله
 عورة) أي في الصلاة كما عليه الشارح بقوله وهذه عورتها في الصلاة (قوله الاو وجهها
 وكفها) أي من رؤس الاصابع الى الكوعين طهرا وبطننا نقرة تعالى ولا يدنين زينهن
 الا ما طهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين (قوله وهذه) أي العورة المذكورة وهي جميع
 بدنها الا وجهها وكنفها وقوله عورتها في الصلاة أي عورة المرأة في الصلاة (قوله اما
 خارج الصلاة فعورتها جميع البدن) أي عند الرجال الاجانب واما عند النساء المسلمات
 او الرجال المحارم فعورتها ما بين السرة والركبة وكذلك في الخلوة وعورتها عند النساء
 الكافرات ما عدا ما يد وعنده المنة كما تقدم (قوله والامة) أي الجارية ولو مبصرة وقوله
 كل رجل أي في الصلاة اما خارجها فكل حرة وكا جدي بعض نسخ الشارح وهذا مستثنى
 من الاطلاق السابق في قوله والمراتخا قال الرجل في خصة اشيا فان المرأة فيه مشاملة للامة
 (قوله فتكون عورتها الخ) تنص على قوله والامة كل رجل والحقت بالرجل بجماع ان راس
 كل منهما ليس بعورة للاتفاق على ان راس الامة ليس بعورة فلذلك خص بكونه جامعا
 دون صدرها مثلا فان قيل شرط الجامع في القياس ان يكون على في الحكم كالاسكار
 في قوله سم التبيذ حرام كالتبر بجماع الاسكار في كل والراس ليست كذلك اوجب بان ذلك انما
 هو في قياس العلة وما نحن فيه من قياس الشبه وهو لا يشترط فيه ذلك (فصل) * أي

بقصد اللعب ولو قليلا مع
 علم التعريم بطلت صلاتها
 والخنى كل المرأة (و جميع
 بدن) المرأة (الحره عورة
 الا وجهها وكنفها) وهذه
 عورتها في الصلاة اما خارج
 الصلاة فعورتها جميع
 البدن (والامة كل رجل)
 فتكون عورتها ما بين سرته
 وركبته

• (فصل) •

هذا فصل في بيان مبطلات الصلاة ولما ذكرنا منه عقبه الصلاة عقبه بذكر ما يبطل به (قوله في عدد مبطلات الصلاة) فالمقصود من هذا الفصل بيان عدد المبطلات وان لم يكن مستوفيا لها كما يأتي وقد علم أن قول المحقق لو سكت عن إقفاد عدل كان أولى وأحسن غير ظاهر لما حملت من أن المقصود بيان عدد المبطلات وأما أحكامها نحو بطلان الصلاة بها فاستفاد من كلامه ضمنا كما يفصح عن ذلك قول المصنف والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئا وهذه المبطلات ان خارت ابتداء الصلاة منعت انعقادها وان طرأت بعد انعقادها بطلانها (قوله والذي يبطل الخ) لا يخفى أن الذي عتد أخبره أحد عشر شيئا وعشرة أعقاب على اختلاف النسخ ولما كان الذي يجعل في المعنى لكونه من قبيل العام وإن كان مقروا في القضاة صحيح الأخبار عنه بذلك ورمزاد المصنف بالإبطال ما يشل منع الاعتقاد كما تقدمت الإشارة إليه (قوله به) لا حاجة إليه بل هو مضر لأن لفظ يبطل في كلام المصنف يضم المثناة النحوية مضارع يبطل وقاعده صغير مسترعا على الذي والصلاة معقول به وزيادة التامع لفظ به تسدي قرامته يبطل ويضغ المثناة القوقية مضارع يبطل وكون الصلاة قاعلا وهذا أقصر مما يجب عندهم ومحل ذلك إذا كان لفظه من كلام التامع كما في بعض النسخ فإن كان من كلام المصنف كما في بعض آخر فلا إشكال حينئذ وتعبت قراة تبطل ويضغ المثناة القوقية وكون الصلاة قاعلا والعاد هو الضعيف في لفظ به على هذه النسخة (قوله الصلاة) أي فرضا كانت أو قسلا ومثلهما سجدة التلاوة والشكر وصلاة الجبازة (قوله أحد عشر شيئا) أي بعد الأكل والشرب شيئين وفي بعض النسخ عشرة أشياء أي بعدهما شيئا واحدا وعلى كل فالمراد التقريب للمبتدئ والافهم تردي على ذلك فإن منها تطويل الركع القصر عمدا وهو الاعتدال والجلوس بين السجدة تين وتحقق المأموم عن امامه وقصد مصلحته بركعتين بلا عذر ولا يتلوا صلاة واحدة ويقال لها الجماعة وصلت لهذا الظاهر وأمكنه مجيها ولم يفعل وكذا الوضوء الفاحشة ونحوها (قوله الكلام) أي قوله صلى الله عليه وسلم إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والمراد به النطق ولو يعرفين وإن لم يفهما أو عرف منهم شقوق من الوقاية وع من الوعى بخلاف حرف غيرهم هم عالمين بكن فاصدا الاتيان بكلام مبطل ولا يبطل صلاته لأنه نوى المبطل وشرعه والحرف المعتمد ومع مدته حرفان فتبطل بهما الصلاة سواء كانت هذه القاء أو يا أو واو أو ولو كان الناطق بذلك حركها لندرة الأكرام فيها ويستثنى من ذلك التلطف بذكر التبر فقط لا تعلق ولا خطاب كقوله لله على صلاة أو صوم أو عتق فلا تبطل به الصلاة لأن ندرة التبر نجا الله بخلاف غيره ولو تفرقة على المعتمد ويستثنى أيضا إجابة تيننا محمد صلى الله عليه وسلم عن ناداه ولو بعد موته خلافا لتقييد بعضهم بقوله في حياته فإنه يجب عليه ولا تبطل بهما الصلاة بخلاف ما لو خاطبه ابتداء كقوله يا رسول الله فتبطل به الصلاة وهل تلحق إجابة سيدنا عيسى وقت زوجه بإجابة تيننا محمد صلى الله عليه وسلم ولا لأنه قد أنها تلحق بها في الوجوب لكون تبطل بهما الصلاة وإجابة الوالدین حرام في القرض لأن قطعهما حرام جازة في النقل ثم إن شق عليه سماعهما قالوا في الإجابة وتبطل بهما الصلاة وتقييد المحقق بغير القلب في الجواز بقوله إن شق عليه سماعهما فأنزى يقتضى أنه إن لم يشق عليه سماعهما لا يجوز الإجابة وليس كذلك لأن قطع الفصل جائز

في عدد مبطلات الصلاة
(والذي يبطل به) الصلاة
أحد عشر شيئا الكلام

ولو لا سبب فكان الصواب أن يقول والاولى الاجابة ان شق علم جاعلها كما في عبارة الرطل
وغیره ونشرج الكلام الصوت الغلظ أي الخالي عن الحروف كما تنهق نهي الجهر أو سهل
صهيل الخيل أو ما كشي من الطيور ولم يظهر من ذلك حرفان ولا حرف مقصود فلا تطلب به
صلاته ما لم يقصده بالقلب وكذا الواشوا الاخر من يشقيه ولو اثنافه فحمة للظن أو فخره
والتمتع والضعف والبكاء ولومن خوف الآخرة والالتين والتأوه والنهق من القه والالغف
والسعال والغصاس ان ظهر شيء من ذلك حرفان أو حرف مقصود بطلت الصلاة والا فلا تنعذر
في التيسير عرفا عن ذلك عند غلبته وان ظهر منه حرفان ولومن كل مرة إذا لا تقصر بطلت
الكثير عرفا من ذلك فلا بد من عرفه بل تطل به حاله ان ظهر مقصود فان أو حرف مقصود ولو عند
الطمية لان ذلك يقطع كلام المستلحا لانداء امره ضاملا فله بحيث لا يتصوره زنا يسع
الصلاة فانه لا يضركم يسلم بول ونحوه بل اقله ويعتد في خصوص التيمع ولو كثر تعدد
ركن قولي كالتأخذه ولا يعتد في التيمع لسنة كالجهر والسورة وتكرير الانقالات الا ان
احتيج اليه ليعلم المأمومون باقتالات الامام وكانت الصلاة توقف صحتها على الجماعة كل ركعة
الاولى من الجمعة وكالعادة فمعدونه فلذلك (قوله العمدة) أي مع العلم بالتحريم وبأنه في الصلاة
امام مع عدم العمدة بان سبق اليه اسامته أو مع عدم العلم بالتحريم أو مع عدم العلم بأنه في الصلاة
فان كان ما أتى به كلاما قديلا عرفا وضبطت كلمات عرفية فأقل أخذ من قصة ذي البدين
لم يضرب ان كان في صورة عدم العلم بالتحريم قريب عهد بالاسلام أو شاعيدا عن العلم ان يكون
حالا لا معدورا بخلاف ما لم يكن ذلك لتقصيره ترك العلم فيكون غير معدور وان كان
كثيرا عرفا وضبطا كثر من ست كلمات عرفية ضرورة لانه يقطع نظم الصلاة ولان سبق اللسان
والسبب في الكثير نادو في المفهوم تفصيل فلا يعترض بان القيد المذكور دائما يحتاج لها
في القليل دون الكثير والتقييد بتلك القيود يقتضي خلاف ذلك فقد اشتهر أن المفهوم
اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به ولو جهل بطلانها بالتيمع عذر في القليل منه دون الكثير
ولو مع علمه بتحريم الكلام لان هذا مما يلحق على العوام ولو جهل بتحريم ما أتى به من الكلام
مع علمه بتحريم جنس الكلام المتحقق في غيره كان قال لامامه اقمه أو قم وجهل بتحريم ذلك
لتعلقه بجملة الصلاة مع علمه بتحريم ما عدا ذلك من الكلام فهو معدور كما شاهد كلام
ابن المقرئ في فروضه وكذا لو سلم ناسبا كان سلم من وكنتين طائفا بآل صلته ثم تكلم بغيره
بشرط ان لا يأتي بأفعال مبطله وان لا يأتى بحاجة ولو سلم امامه فسلم معه وسلم الامام ناسبا
وقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال الامام كنت ناسبا لم تبطل صلاة واحد منهما ما أمال الامام
فلا ان كلامه بعد فراغ صلاته لانه بعد سلامه الثاني وأما سلامه الاول فكان ناسبا نافلا
يضره وأما المأموم فلا نه يقن أن الصلاة فرغت فهو غير عال بما في الصلاة لكن يس في حدود
السهر ثم سلم لانه تكلم بعد انقطاع القدوة فلا يتصله عنه الامام ولو علم تحريم الكلام
وجعل كونه مبطلا لم يعدد وكالو علم تحريم شرب الخمر دون ايجابه الخمر فانه يعدد ولا يعدد
اذ سمع بعد العلم بالتحريم الارتداد والكف عن ذلك ولو تكلم ناسبا بالتحريم الكلام في الصلاة
بطلت صلاته كالو نسي الحساسة على ثوبه (قوله الصالح خطاب الامميين) أي الذي شأه

الصلوة الصالح خطاب
الامميين

بالصلاة بخلاف الكلام العمد وأما غير العمد فقد سبق أنه لا يصرف عليه (قوله المتوالي) أي
التابع عرفاً بحيث لا يبدؤ العمل الثاني منقطعاً عن الأول ولا الثالث منقطعاً عن الثاني وقيل
بأن لا يكون بين الفعلين ما يسع ركعة بأخف يمكن وقيل بأن لا يطبق بينهما والعقد الأول وان
اقضى كلام المحقق أن ضابط التوالى أن لا يسكن بين الفعلين خروج بالتوالى غير المتوالى
عرفاً بحيث يعد العمل الثاني منقطعاً عن الأول والثالث منقطعاً عن الثاني وهكذا في العقد
المتقدم ولا يكتفى التسكين خلافاً للحشي فلا يصرف غير المتوالى بالضابط المذهب ~~كرو~~ ولو كثر
جداً (قوله ثلاث خطوات) جمع خطوة يفتح الخاء بمعنى قتل الرجل مرة واحدة وأما بضم
الخاء فهي اسم لما بين القدمين وليس مرادها ولا تفرق في البطولات بين أن تكون الثلاث
خطوات بقدر خطوة واحدة وبين أن لا تكون كذلك ولو فعل واحدة نية الثلاث بطلت
صلاته لأنه العقد المبطول وشرع فيه بخلاف ما لو نوى الأمان بثلاث خطوات مثلاً فلا يبطل
صلاته بمجرد نية ذلك بل بالشروع فيه ولا تفرق في البطولات أيضاً بين أن تكون الأفعال من
جنس كالخطوات المذكورة وبين أن تكون من أجناس كخطوة وضربة وخلع فعل (قوله
عمداً) خبر كان مقدم وذلك اسمها مؤخر وهو عائد على العمل الكثير وقوله أو سهواً عطف على
قوله عمداً فسهو الفعل المبطول كعمده (قوله أما العمل القليل الخ) مقابل للكثير والمراد
القليل ولو احتسلاً فيشمل ما لو شك في فعل هل هو كثير أو قليل فلا يصرف على العقد كإمراء ومحل
عدم البطالان بالعمل القليل إذا لم يكن من جنس الصلاة فإن كان منه ركعة يتركع بطلت به
أن كان عمداً نعم لو تعد بعد المهرى للسهو قدمه قصير المبطول صلاته لأن القعود عمداً
في الصلاة غير ركن كالقعود للاستراحة فلم يكن القصير منه فاطعاً للنظم الصلاة بخلاف قعود
الركوع فإنه لم يعد في الصلاة إلا إذا كان كان فاطعاً للنظم الصلاة لأن قصيرها إذا زاد شيئاً شد (قوله
فلا تبطل الصلاة) أي بالعمل القليل ولو عمداً فعمده كسهو في عدم إبطال الصلاة ثم إن
قصده اللعب بطلت صلاته (قوله والحدث) أي ولو من فاقده الطهورين على العقد لأن صلاته
شرعية يطلها ما يطل غيرها كإظهار كلام الأصحاب خلافاً لما جرى عليه الاستوى من عدم
بطالان صلاته لتقديسها وأنه بالكيفية ومن الحدث نوم غير يمكن مقعده فتبطل صلاته به ويحتمل
بطلانها بالحدث إذا كان قبل التسليمة الأولى أما إذا أحدث بعدها ولو قبل التسليمة الثانية فإنه
لا يصرف لأن عروض المنسدة بعد التحلل من العبادة لا يؤثر ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ
بأنفه ثم ينصرف ليبرهم الناس أنه وعفى ستره على نفسه وكذلك إذا أحدث وهو منتظر للصلاة
خصوصاً إذا فرغت أقدامه أو أقيمت بالفعل (قوله الأصغر والأكبر) عمداً أو سهواً ولو من دأب
الحدث غير حدثه الدائم (قوله وحدوث النجاسة) لاجبة إلى لفظ الحدوث إلا لاجل
مرعاة البطالان مع أنه لم يراع ذلك في سابقه فلو قالوا النجاسة لكان أنسب بقوله والحدث
وسواء كان حدث النجاسة على قوته وإن لم يصرف لغيره كطرف جعلته الطوبى بل أو بدنه حتى
داخل أنفه أو فمه أو عينه أو أذنه أو أنفه أو أنفه داخل ذلك كظاهره هنا بخلاف غسل الجبابة
ونحوها فقلت أمر النجاسة كإمراء (قوله التي لا يعنى عنها) أما التي يعنى عنها فلا تبطل الصلاة بها
(قوله ولو وقع الخ) هذا كاستثناء من قوله وحدوث النجاسة وقوله على قوته أي أو بدنه

المتوالي ثلاث خطوات
عمداً كان ذلك أو سهواً
أما العمل القليل فلا تبطل
الصلاة به (والحدث)
الأصغر والأكبر (وحدوث
النجاسة) التي لا يعنى عنها
ولو وقع على قوته للنجاسة

فما احالوا وقوله ليس يقيد بل مثلها الرطوبة اذا انقأها بما وقعت عليه حال من غير قرض
 ولا حال لمجان وضع يده على الطاهر ودفعه ثم يصحم القاء وان لم يتيمس بها فيقطع
 الصلاة ويرمى خارجا ثم يستأنفها حيث اتسع الوقت والارماها وأتم الصلاة ثم يجب عليه
 تطهير المسجد (قوله) فنقض فوبه (حالا) أي قبل مضى أقل الطمأنينة ومثل نقض الثوب
 القاءها فلو شهاها بده طائف صلاته أو بعد فيها فكذلك في وجهه الوجهين وهو المعتد (قوله)
 وانكشف العورة) أي كلها أو بعضها مما يجب ستره لصحة الصلاة وانما عير بالانكشاف دون
 الكشف إشارة الى أنه لا يشترط ان يكون بقعه كالوطيت الرشح ستره الى مكان بعيدا وقريب
 ولم يستر عورته في الحال (قوله عدا) فيضرك كشفها عدا ولو سترها حالا وبضر كشفها
 سهوا لم يسترها حالا ولا لم يضر وأعلم أن وصف الانكشاف بالعد لا يظهر الا باعتبار
 ما ينشأ عنه وهو الكشف كما قال بعضهم (قوله فان كشفها الرشح الخ) خرج بالرشح غيره
 ولو بجمعة كقرد أو غيرهم فيضرك ولو سترها حالا فالرشح قديم معتبر بخلاف المجرى عليه المشي
 من أنه ليس قيدا بل غير الرشح منه فالحق المتلقى عن الاشياخ قديما وحديثا خلافة لان غير
 الرشح له اختيار في الجلة (قوله فسترها في الحال) أي قبل مضى أقل الطمأنينة وقوله لم يطل
 صلاته أي لانه يقتصر هذا العارض اليسير على التكرار والاحتياج يحتاج في الاستمرار
 الى حر كات كثيرة متوالية والابطال صلاته (قوله وتغير رائحته) أي ولو لى صلاة أخرى فلو
 قلب صلاته التي هو فيها صلاة أخرى عالماء ما بطلت صلاته الا اذا قاب وضعا فقلنا مطلقا
 ليدرك جماعة مشروعة وهو مقرر فسلم من وكفتين ليدرك كما لم يطل صلاته بل يندر في القلب
 ان كان الوقت واسعا فان كان ضيقا بان كان بحيث لو قلب لم يدرك الصلاة بقائه في الوقت
 حرم القلب فلو قلبها فاعلمنا كركعتي الضحى لم تنقض أو كانت الجماعة غير مشروعة كما لو كان
 يصلي الظهر فوجد من يصلي العصر فلا يجوز له القلب كاذ كره في المجموع وكالو كان الامام من
 يكره الاقتداء به فلا يندب القلب بل يكره ولو قام للثلاثين من الثلاثية او الرابعة لم يندب
 القلب بل يباح وكذا لو كان في الاولى ولومن الثمانية لان العقل المطلق يجوز فيه الاقتصاد
 على ركعة (قوله كأن ينوي الخروج الخ) أي أو يتردد فيه أو يعلق قطعها بشئ وان لم يعلم
 وجوده فيها لما قلنا ذلك كله التيسر وقوله من الصلاة بخلاف ما لو نوى الخروج من الصوم
 أو الاعتكاف أو الحج أو العمرة فلا يطل شئ منها بذلك لان الصلاة اضيق بانها (قوله)
 واستنداب القبة) أي جعلها جهة دبر وهو ليس يقيد بل المداورة الى القبول عنها بده ولم يوجب
 أو برة حتى لو عرفه انسان قهر اعنه بطائ صلاته ولو عاد عن قرب لندوة ذلك في الصلاة
 بخلاف ما لو انحرف عنها اجاهلا أو ناسيا وعاد عن قرب فلا يطل صلاته نعم يجوز ذلك في المأفلة
 في المشروقة صلاتة تلخوف كما تقدم في شروطه لانه لا يكره الالتفات بالوجه بينة
 أو برة لا الحاحا فتلا يكره (قوله كأن يجعلها خلف ظهره) أي ويخبر عرفه بصدور
 فالاستدبار ليس يقيد كما علمت (قوله والا كل والشرب) بضم الهمزة والشين بضم في المأكل
 والمشروب كائنا بهما قول الشارح كثيرا كان المأكل والمشرب أو قليلا وأما الاكل
 والشرب بمعنى القليل فيحماوان بهما في الصلاة عند كثرتهما ولو لم يصل الى الجوف شئ من

يايسة فنقض فوبه حالا لم
 تطل صلاته وانكشف
 العورة عدا فان كشفها
 الرشح فسترها في الحال لم
 تطل صلاته (وتغير الرائحة)
 كأن ينوي الخروج من
 الصلاة واستدبار القبة
 كأن يجعلها خلف ظهره
 (والا كل والشرب)

الما كول والمشروب فهما داخلان في العمل الكثير المذكور آنفا (قوله كثيرا) خبر كل
مقدم والمأكول اسمها مؤنر والمشروب عطف عليه ولا فرق في الكثيرين الجاهل
والناسي وغيرهما فيبطل الصلاة مطلقا بخلاف الصوم فإنه لا يبطل بالكثير من الجاهل
والناسي وفرقوا بين الصلاة والصوم بأن الصلاة هينة مذكرة بخلاف الصوم وهذا اتقا
يصلح فرقاً في الناس دون الجاهل والفرق الصالح فيهما أن الصلاة ذات أفعال متقومة
والكثير من ذلك يقطع ثقلها بخلاف الصوم فإنه كف (قوله أو قليلاً) أي ولو من الرقيق
المختلط بغيره ولو كان بقمه سكره متلاً قذاً بقطع ذوبها بطلت صلاته إذا القاعد أن كل
ما يبطل الصوم يبطل الصلاة غالباً ويخبر بقوله غالباً ما لوأ كل قليلاً ناسياً ظن البطلان ثم
أ كل قليلاً عامداً فإن ذلك يبطل الصوم لأنه كان من جهة الأساكت وإن طس البطلان عاماً كل
يبطل صومه قطعاً فاعليه ولا يبطل الصلاة لأنه معذور بظنه البطلان ولا أساكت فيها (قوله إلا
أن يكون الشخص في هذه الصورة) أي صورة التقليل بخلاف الكثير فلا استثناء فيه وقوله
جاهلاً أي وأناسيا الصلاة بخلاف المكره فإنه سطل صلاته لندرة الأكرام فيها ولا بد في الجاهل
أن يكون معذوراً بأن قرب عهده بالاسلام وأنشأ بعد ادعى العلماء بخلاف غير المعذور (قوله
تخريم ذلك) أي التقليل من المأكول والمشروب (قوله والقهقهة) هي ضحك مع صوت
والمراد هنا مطلق الضحك ولذلك قال الشارح ومنهم من يعبر عنها بالضحك ويحمل البطلان بها أن
طهرها سرعاناً كثيراً وحرف معقدها بالبطلان فيها من جهة الكلام المشقة عليه ولو غلبه
الضحك لم تبطل صلاته إلا أن كثيراً يعتمر اليسر القلبية كما علم مما روي عن صاحب الضحك التيسر فلا
تبطل به الصلاة لأنه صلى الله عليه وسلم تبسم في الصلاة فليدلم سئل عن ذلك فقال من يصلي كثيراً
فضحك في تسبته كما يحض المبدائي (قوله والردة) أي ولو صورية كالأقعة من الصبي فتبطل
به الصلاة كما نقل عن والده الر وياتي ثباتها بالصلاة وإن لم تكن ردة حقيقية (قوله وهي قطع
الاسلام) أي استقراره ودرامه وقوله يقول وأقول أي أو عزم قال أول كان يقول الله ثالث ثلاثة
والثاني كان يسجد لصنم والثالث كان يعزم على الكفر عدا

● (فصل) أي هدفصل فيما تشتمل عليه الصلاة من عدد الر كعات وغيرها وما يجب عند العجز
عن القيام أو التعود أو الاضطجاع فهذا الفصل معقود لبشقين وغالب ما فيه خلاصة غالب
الكتب المخطوطة واتخذ كما المستعمل زيادة الإيضاح للبشدي شفقة عليه وقد جرى على طريقة
المقلمين من ذكر الشئ أجمالاً بعد ذكره تفصيلاً فإنه ذكر أولاً أن كان الصلاة وأبعضها
وهما سبهما تفصيلاً ثم ذكرها ثانياً أجمالاً بخلاف طريقة المتأخرين فإنهم يذكرون الشئ أولاً أجمالاً
ثم يذكرونه تفصيلاً (قوله ور كعات القرائن) أي وعدد كعات القرائن فهو على تقدير
مضاف كما في بعض النسخ التي فيه عليها الشارح بقوله وفي بعض النسخ وعدد كعات القرائن
والمراد القرائن بحسب الأصل ليخرج المذوق عنه ولا حصر له وفي بعض النسخ المقررة بدل
القرائن (قوله أي في كل يوم وليلة) أي ولو تقدير العمل الأيام الثلاثة من أيام الحال وليلة
طلوع الشمس من مغربها كما تقدم (قوله في صلاة الحضر) قيد أول وقوله في يوم الجمعة
استثناء من قوله في كل يوم وليلة وهو بمنزلة تيسر ثان وعبارة انطيطب غير يوم الجمعة وجب

كثيراً كان المأ كول
والمشروب أو قليلاً إلا أن
يكون الشخص في هذه
الصورة جاهلاً بغير ذلك
(والقهقهة) ومنهم من يعبر
عنها بالضحك (والردة)
وهي قطع الاسلام بقول
أوفعل

● (فصل)

في عدد ركعات الصلاة ●
(ور كعات القرائن)
أي في كل يوم وليلة في صلاة
الحضر الأ يوم الجمعة

قوله التي فيه عليها الشارح
بقوله الخ لعل هذا موجود
في النسخة التي كتب عليها
شيفنا المؤلف والأول موجود
لذلك في النسخ التي يسدي
أ مصححه

ما ذكره المصنف مقيد بدين القيدين وان لم فيه الشارح عليهما فمأيد (قوله سبعة عشر ركعة) كان القياس سبع عشرة ركعة لان المحدثين أخذوا كورثوا وقع في عبارة المصنف على خلاف القياس ولعله قصر من القياس والحكمة في كونها سبع عشرة ركعات قال الامام الرازي ان زمن المقتطف من اليوم والملة سبع عشرة ساعة فجعل لكل ساعة ركعة لتكون كفارة لما وقع فيها من الذنوب وانما كان زمن القطة من اليوم والملة سبع عشرة ساعة لان النهار المعتدل اثنا عشر ساعة وزمن سهر الانسان من أول الليل ثلاث ساعات ومن آخره ساعتان فالجمله سبع عشرة ساعة لكن لا يفتي ان اعتدال النهار انما هو في يومين من السنة فقط كما يقوله أهل الميتات وسهر الانسان من أول الليل ومن آخره انما هو لبعض ناس قليلين ولذلك قيل هذه حكمة كالورثتها ولا تدعكها (قوله اما يوم الجمعة الخ) هذا يحتمل القيد الثاني وقوله بعد ما عُدَّ ركعات صلاة السفر الخ يحتمل القيد الاول فاخذ الشارح يحتمل القيدين السابقين على القيد والنشر المشهور (قوله بعد ما عُدَّ ركعات القرائن في يومها خمسة عشر ركعة) كان القياس خمس عشرة ركعة لما في الان الشارح صنع مثل صنيع المصنف بجاءاته وانما كان عدد ركعات القرائن في يوم الجمعة خمس عشرة ركعة لان الجمعة خامسة يومه ولكن هذا اذا لم يجز صلاة الظهر أيضا والا كانت تسع عشرة ولا يفتي ان الخمس عشرة ركعة فيها ثلاثون سجدة وثلاثون غشوة تكبيرة ومائة وخمسون وثلاثون تسبيحة وثمان تسهيدات وأما عدد السلام فلا يختلف في كل الاحوال (قوله وأما عدد ركعات صلاة العشر في كل يوم) اي وليلة وقوله للقاصر اي بالنسبة للقاصر وأما بالنسبة للمتم فهو كعدد ركعات صلاة الحضر وقوله فاحدى عشرة ركعة اي لان كلاً من الظهر والعصر والعشاء ركعات عند القصر كالصبح فهذه ثمان تضم اليها ثلاثة المغرب تصير احدى عشرة ركعة ولا يفتي ان الاحدى عشرة ركعة فيها اثنان وعشرون سجدة واحدى وستون تكبيرة وتسعون تسبيحة وست تسهيدات وأما عدد السلام فلا يختلف في كل الاحوال كما عرفت (قوله وقوله) اي قول المصنف وهو مبتدأ خبر ظاهر غنى عن الشرح ولعله بالنسبة لما طهره والا فني كلام المصنف ما يفسر فيه على كثير من الطلبة (قوله فيها) اي القرائن او ركعات القرائن فالصبر عائد اما للمضاف او للمضاف اليه وقد علمت ان جميع ما ذكره المصنف مقيد بصلاة الحضر وغيره يوم الجمعة (قوله اربع وثلاثون سجدة) اي لانها سبع عشرة ركعة في كل ركعة سجدتان فاذا ضربت اثنين عدد السجدتين في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل ما ذكره وهو اربع وثلاثون وفي الصبح اربع سجدات وفي الظهر ثمان سجدات وفي العصر كذلك وفي المغرب ست سجدات وفي العشاء ثمان سجدات (قوله واربع وتسعون تكبيرة) بتقديم المثناة على السين لان في كل ركعة خمس تكبيرات تكبيرة عند الهوى للركوع وتكبيرة عند الهوى للسجود الاول وتكبيرة عند الرفع منه وتكبيرة عند الهوى للسجود الثاني وتكبيرة عند الرفع منه فاذا ضربت خمسة عدد التكبيرات في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل خمسا وعشرين تكبيرة تضم اليها خمس تكبيرات الاحوال للصلوات الخمس واربع تكبيرات عند القيام من التشهد الاول فاجمعا الصبح فالجمله اربع وتسعون تكبيرة منها خمس واحدة وهي تكبيرات

(سبعة عشر ركعة) اما يوم الجمعة فعُدَّ ركعات القرائن في يومها (٣) خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للقاصر فاحدى عشرة ركعة وقوله (فيها) اربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة

(٣) قول الشارح في يومها اطهار في موضع الاضمار والاختصاص الطاهر ان يقول فيه اي في يوم الجمعة المتقدم ذكره تأمل اه محضه

الاحرام والباقي هي ث في الصبح احدى عشرة تكبيرة وفي المغرب سبع عشرة تكبيرة وفي كل رابعة ثمان وعشرون تكبيرة (قوله وتسع تشهدات) بتقديم المناذلة على السين لان في الصبح تشهدا واحدا وفي كل من الاربع الباقية تشهدين فالجمله تسع تشهدات منها خمس واجبة وهي تشهدات الاخيرة واربع مندوبة وهي تشهدات الاول في غير الصبح من الصلوات الاربع (قوله وعشر تسليعات) اي لان في كل صلاة تسليعتين منها خمس واجبة ومنها خمس مندوبة (قوله وما فوق ثلاث وخمسون تسبيحة) اي باعتبار اذني الكمال فان في كل ركعة تسع تسبيحات ثلاث في الركوع وثلاث في السجود الاول وثلاث في السجود الثاني فاذا ضربت التسع عددا التسبيحات في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل ماذ كروهو مائة وثلاث وخمسون في الصبح ثمان عشرة تسبيحة وفي المغرب سبع وعشرون وفي كل رابعة ستون تسبيحة تسبيحة واحدة باعتبار اذني الكمال فهي تسعة مائة وخمسون تسبيحة لان في كل ركعة ثلاثا وثلاثين في الركوع احدى عشرة وفي السجود الاول كذلك وفي السجود الثاني مثل ذلك فاذا ضربت ثلاثا وثلاثين عددا التسبيحات في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل ماذ كروهو (قوله وجه الاركان في الصلاة) اي المقرب وضعت في الخمس لئلا يكتفى بالصف انما اعتبر الرابعة من حيث هي وجعل السجود كثير لاختلاف محلها وان جعله ركعا واحدا في فصل الاركان لانهما جنسهما واسقط هذا الترتيب ليكون ليس فصلا محسوما واسقط ايضا تسبيحة الخروج لان كونها كذا ضعيف كما مر فلا يستقيم كلامه الا بذكر ولو اعتبر كل الرابعات لعددها اثنين واربعه وثلاثين او اثنين وتسعة وثلاثين ركعا بعد الترتيب في كل صلاة (قوله مائة وست وعشرون ركعا) اي لان في كل ركعة اثني عشر ركعا القيام وقرائة الفاتحة والركوع والطمانينة فيه والاعتمال والطمانينة فيه والسجود الاول والطمانينة فيه والجلوس بين السجودين والطمانينة فيه والسجود الثاني والطمانينة فيه فهذه تسكر وفي كل ركعة مائة وست مائة ستة اركان لا تسكر اوقها وهي النية وتكبيرة الاحرام في اول الصلاة والجلوس الاخير والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتسليمة الاولى وعلى هذا في الضم ثلاثون ركعا كما قال المصنف لان الركنين فيهما اربعون وعشرون ركعا وتضم اليها الستة التي لا تسكر مع اسقاط الترتيب فاذا عدته كان في الصبح احدى وثلاثون ركعا وفي المغرب اثنتان وأربعون ركعا كما قال المصنف لان الثلاث ركعات فيها ستة وثلاثون ركعا وتضم اليها الستة المتقدمة مع اسقاط الترتيب فاذا عدته كان في المغرب ثلاثة وأربعون ركعا وفي الرابعة اربعون وخمسون ركعا كما قال المصنف لان الاربع ركعات فيها ثمانية وأربعون ركعا وتضم اليها الستة السابقة مع اسقاط الترتيب فاذا عدته كان في الرابعة ثمانية وخمسون ركعا وكلام المصنف مبني على اسقاط الترتيب مع اسقاط النية والخروج كما علمت (قوله الى آخره) كان الاولى حذفه لانه لا يظهر الا لولا يستوف كلام المصنف وهذا قد استوفاه فلا يحل لهذه الكلمة (قوله طاهر غرضي الشرح) غير مسلم وله باعتبار ما ظهره كما مر (قوله ومن يجهز عن القيام الخ) شروع في الشئ الثاني من المقودة هذا الفصل ومناسبة ذلك لها لما عدا الاركان وحوص على معرفتها كان ذلك مظنة ان يروم ان الصلاة لا تزدى الاعلى هذا الوجه المعروف فاشأوا الى

وتسعة تشهدات وعشر
تسليعات ومائة وثلاث
وخمسون تسبيحة وجملة
الاركان في الصلاة مائة
وست وعشرون ركعا في
الصبح ثلاثون ركعا وفي
المغرب اربعون ركعا وفي
الزواجر اربعة وخمسون
ركعا الى آخره طاهر غرضي
عن الشرح (ومن يجهز عن
القيام

بيان انهم اتفقوا على الوجه المذكور وعليه عند العجز عن غيره وانما خص القيام دون بقية الاركان لان الغلب العجز عنه ولو طرأ العجز في أثناء الصلاة في بعده كالمطرد في القدرة في انشائها فانه ما في مقدوره وبأشياء وجب القراءة في هوى العاجز لانه أكل عمله بخلاف من هو من القادر فلا يجزئه القراءة لغيره عليه ان يهاجروا كل منه فلو قرأ فيه شيئاً أعادوه ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيامه بالطمأنينة ليركع منه وانما لم يجب الطمأنينة لانه غير مقصود لنفسه وان قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة تصبب الى حد الركوع ليتمكن فان تصبب ثم ركع عامدا عالما بطلت صلاته او بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه الانتقال الى حد الركوع كافي أصل الرخصة ومقتضاها به يجوز له ذلك وبه صرح الرافعي وقوله بما اذا انتقل منحنيا بخلاف ما اذا انتقل مستقبلا وعلى الاول يحمل اطلاق الرخصة الجواز وعلى الثاني يحمل اطلاق المجموع المتع ولو قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأنينة فأمروا طمأن وكذا بعد هاتان أراد قنوتاً في سجده وهو اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح والأفلا يلزمه القيام لان الاعتدال ممكن قصير فلا يطول وقضية العمل وهو عدم لزوم القيام جواز وقضية التعبد وهو ان الاعتدال ركن قصير فلا يطول لمنعه وهو وجه فالمحقق عدم جواز القيام حينئذ أخذ بعقضي التعبد فان قنوتاً عالما عامداً بطلت صلاته لانه أحدث جلوساً للقنوت مع القدرة على القيام وبقيت بقية ما اذا طال جلوسه لانه لا يضر حلية يسيرة بين الاعتدال والسجود (فائدة) سئل الشيخ عن الذين من وجلت في الشبهات ويقتصر على ما يسهل الرمي من نبات الارض ونحوه فضعف بسبب ذلك عن القيام في القرائن وعن الجمعة والجماعات فأجاب بانه لا يخفى في روعه يؤدي الى تركه فرائض الله تعالى (قوله في القريضة) اي ولو فاته في العصة فيقتضي اعالي حسب حاله وخرج بالقريضة النافذة فانه يجوز له القعود في قيامه القدرة على القيام والاصطباح مع القدرة على القعود ولا يجوز الاستلقاء وان أتم ركوعه ومجوده لانه لم يرد كافي بالمنهج (قوله لم يشقة لمحق في قيامه) اي بحيث تذهب خشوعه او كماله وهو مراد من عبرة بالمشقة الشديدة لان اذهاب الخشوع او كماله ينشأ عن مشقة شديدة ولذلك قال الرافعي ولا تعجز بالعجز عدم الامكان فقط بل ما يشمل خوف الهلاك او العرق او دوران رأس في حق راكب السفينة او زيادة مرض او طول مشقة شديدة كما تقدم في بعض ذلك (قوله صلى جالساً) لحديث عمران ابن حصين السابق وهو انه قال كانت بي واسير فسات النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى جالساً فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد القسافي فان لم تستطع فستلقياً لا تكلف الله تعالى الاوسعها (قوله على اي هيئة شاء) اي من اقتراش او تورك او قعودهما (قوله ولكن اقتراشه) اي جلوسه مقترشاً سمى بذلك لاقتراشه وجله كما مر وقوله في موضع قيامه ليس بقيداً منه سائر الجلسات مع اعد الجلوس الاخير وقوله أفضل من تربعه اي وهو أفضل من بقية الكيفيات قبله من كون الاقتراش أفضل من التربع ان يكون أفضل من بقية الجلسات لان الأفضل من الأفضل من شيء أفضل من ذلك الشيء والتربع مع روف سمى بذلك لان الجلوس أدخل أو بعته اي سابقه ونحوه بعضها في بعض (قوله في الاظهر) اي على القول الاظهر وهو المعتقد (قوله ومن عجز عن الجلوس) اي بان حصل لمن الجلوس المشقة

في القريضة) المشقة تلحقه في قيامه (صلى جالساً) على اي هيئة شاء ولكن اقتراشه في موضع قيامه أفضل من تربعه في الاظهر (ومن عجز عن الجلوس

المقدمة في القيام (قوله صلى مضطجعا) أي لحديث عمران السابق والافضل ان يكون على
 جنبه الايمن ويكره على اليسر بلا عدد كما جزم به في المجموع ويستقبل القبلة بوجهه ومقدم
 يده وجوبه واجب ان يجلس للركوع والسجود ان لم يشق عليه (قوله فان هجر عن الاضطجاع)
 أي العروق المشقة السابقة لمن الاضطجاع (قوله صلى مستقبلا على طهره) أي لحديث عمران
 السابق على رواية التستاق (قوله ورجلاه بالقبلة) عبارة الخطيب وأخصاه للقبلة والانحصار
 تنبيه أخص وسبقته المتخفف في باطن القدم لكن المراد به هنا جميع باطن القدم ولعل
 ذلك هو السر في قول شارحنا وجلاه للقبلة (قوله فان هجر عن ذلك كله) أي المذكور من
 القيام والقعود والاضطجاع والاستلقاء وقوله أو ما بهز في آخره وقوله بطرفه يسكون الزا
 أي بصره أو أما الطرف فبغض الزا فهو آخر الجبل مثلا ولو عبر باخائه لكان أولى وقد أسقط
 الشارح قيل ذلك من تنبيهه أي بهز برأسه مع جعل سجوده أخفض من ركوعه على ان
 هذه العبارة يقتضي عنها قوله ويؤتى برأسه الخ مع ما فيها من المزاخنة فالاولى امقاطها
 (قوله ونوى بقلبه) هذه معلوم لان النية لا تكون الا بقلبه ولعل مراده انه ينوى بقلبه
 من غير نقطه بالنية لتكون عاجزا عن الاقوال وان كان التلظظ بالنية سمة عند القدرة
 (قوله ويجب عليه استقبالها بوجهه) وضع شئ تحت رأسه (أي ان قدر عليه فان هجره
 وجب الاستقبال بالانحناء فقط ومحل ذلك كله اذا لم يكن في الكعبة وهي مسقوفة والا فلا
 يجب عليه وضع شئ تحت رأسه لانه كيفما توجه فهو مستقبل لجزء منها حتى لو كان في الكعبة
 كئي ان يتكبد على وجهه وان لم تكن مسقوفة لانه مستقبل لارضها (قوله ويؤتى برأسه
 في ركوعه وسجوده) ويجعل حينئذ سجوده أخفض من ركوعه وقوله أو ما باخائه ولا يجب
 حينئذ ان يجعل سجوده أخفض من ركوعه على التبع خلافا للجوي وسبقه لعدم ظهور
 التميز بينهما احد في الايماء بالاجفان بخلافه في الايماء بالرأس فانه يظهر التميز بينهما فيه
 (قوله فان هجر عن الايماء) أي بالاجفان وقوله أجرى أو كان الصلاة على قلبه أي أخطرها
 بقلبه قولية كانت او فعلية ان هجر عن الاقوال كالافعال ويسن له اجراء السنن أيضا على قلبه
 فيجوز الصلاة على قلبه وجوبا في الواجب ونحوها في المندوب فيسوي بقلبه ومحل نفسه قائما
 وفارغا وراويا كما وهكذا ولا يلزم نحو الحائض والموتى اجراء الا ان كان على قلبه كما تقتضيه الرمي
 عن الامام (قوله والمصل على قاعدة الاقصاء عليه) وكذا المصلي مضطجعا ومستقبلا مع الايماء
 برأسه أو باخائه أو اجراء أو كان الصلاة على قلبه ثم ان كان ذلك لا كراهية وجبت الاعادة لثبوت
 الا كراهية الصلاة كذلك من صلى وهو مضطجعا على خشبة مثلا فقيب عليه الاعادة (قوله ولا
 ينقص أجره لانه معذور) وكذلك المصلي مضطجعا ومستقبلا ولو مع اجراء الصلاة على قلبه
 لانه معذور أيضا (قوله وأما قوله صلى الله عليه وسلم الخ) هو وارد على قوله ولا ينقص أجره
 وحاصل الجواب ان كلامنا في العاجز والحديث في القادر (قوله من صلى قاعدا) نصف
 احراقا (القائم) أي مع تساوي صفات الصلاةين بان لم تر احدا هما بخوض خضوع وتبدير قراءة
 اود كرا ونحو ذلك واعتد الرمي تبعا لاقتناء القدمان شرر كمات من قيام أفضل من عشرين
 ركعة من قعود مع استواء الزمان والصفات لكن مقتضى الحديث حيث قال من صلى قاعدا

صلى مضطجعا) فان هجر عن
 الاضطجاع صلى مستقبلا
 على طهره ورجلاه للقبلة
 فان هجر عن ذلك كله أو ما
 بطرفه ونوى بقلبه ويجب
 عليه استقبالها بوجهه
 بوضع شئ تحت رأسه
 ويؤتى برأسه في ركوعه
 وسجوده فان هجر عن الايماء
 برأسه أو ما باخائه فان هجر
 عن الايماء بها أجرى أو كان
 الصلاة على قلبه ولا يترى كرها
 مادام عقله فانيا والمصلي
 قاعدا لا قضاء عليه ولا ينقص
 أجره لانه معذور وأما قوله
 صلى الله عليه وسلم من صلى
 قاعدا فله نصف أجر القائم

فله نصف أجر القائم ان العشرين ركعة من قعود مساوية في الاجر للعشر ركعات من قيام
(قوله ومن صلى نائما) اي مضطجعا الاستلقاء المدمور ورويه كاهن وذلك يقل ومن صلى
مستلقيا فله نصف أجر المضطجع (قوله فله نصف أجر القاعد) مقتضاه ان العشرين ركعة من
اضطجاع مساوية للعشر ركعات من قعود وعلى قياس ما تقدم عن الرمي ان العشرين ركعات
من قعود أفضل من العشرين من اضطجاع (قوله فعمول على النقل عند القدرة) اي على
القيام في الاول والتعود في الثاني وهذا في حقا وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا يتنص
أجره من خصائصه ان تطوعه قاعدا مع قدرته وكذا مضطجعا كتطوعه قائما في الاجر

• (فصل) • اي هذا فصل في ان ما يطلب من ترك شيئا من الصلاة قولاً أو فعلاً فرضاً كانت
الصلاة أو نقلاً وترجم بعضهم عن هذا الفصل بقوله فصل في سجود السهو اي في السجود الذي
سببه السهو فهو من اضافة الحب السبب السهو لصفة نسيان الشيء والفعله عنه والمراد به
هنا ما نطق الخلل الواقع في الصلاة سواء كان هذا او شيئا ناقصا حقيقة تعريفية في ذلك وسجود
السهو من خصوصيات هذه الامة ولم يعلم في اي سنة شرع وانما شرع جبر الملل وادغامها
الشيطان ولم يجب تجبر الحج لأنه لم يشرع تركه واجب بخلاف جبر الحج ولا يدخل صلاة الجنابة
بجدة في سجدة في التلوة والشكر فانه يدخلها على التقدير ولا يضركون الجاهل كثر من المجهور
ولسهو ما تروى في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام وذلك وقع منه صلى الله عليه وسلم فقد ذكر
ابن العربي رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم نها في الصلاة خمس مرات احداها انه شك في
عدد الركعات فاتها انه قام من ركعتين ولم يشهد ثالثها انه سلم من ركعتين ثم عاد رابعها انه سلم
من ثلاث ركعات ثم عاد خامسها انه قام لخامسة سهواً فان قيل كيف سهواً على الله عليه وسلم مع
انه لا يقع السهو الا من القلب الغافل الا الهى أجيب بانه غاب عن كل ما سوى الله فسهواً من
غيره تعالى واشتعل بتعظيم الله فقط وما أحسن قول بعضهم

يا ساتي عن رسول الله كيف سهواً • والسهو من كل قلب غافل لاه

فغاب عن كل شيء سرفسها • عما سوى الله فالتعظيم لله

(قوله والمتروك) اي الذي يترك كالمصلي عدا او سهواً كما شمله كلامهم وقوله من الصلاة اي
ماعد أصلاً الجنابة كاهن ومن تبعضه فخرجت الشروط لانها خارجة عن ماهية الصلاة فلا
يقال عمومها يشمل نحو الاستقبال ولا يلائمه التفصيل الا في (قوله ثلاثة أشياء) اي أحد
ثلاثة أشياء (قوله فرض) المراد به الركعتين فقط لا ما يشمل الشرط كما يشترط قول الشارح
ويسمى بالركن البصالي كما يسمى بالفرض (قوله وسنة) اي بعض فالمراد بها هنا خصوص
البعض دليل ذكر الهية بعدها والافالسنة تشتمل البعض والهيئة كما علم مما تقدم (قوله وهيئة)
اي سنة لا يجزى كها بسجود السهو (قوله وعما) اي السنة والهيئة وقوله ماعد الفرض
اي من السنة التي تجبر بالسجود وهي البعض والسنة التي لا تجبر به وهي الهيئة (قوله وبين
المصنف الثلاثة) اي أحكام الثلاثة التي هي الفرض والسنة والهيئة وقوله في قوله متعينين
(قوله بالفرض) اي اذا أردت بيان ذلك فأقول لك الفرض قائم واقع في جواب شرط مقدر
والمراد بالفرض المتروك سهواً الان المتروك عداً بطل الصلاة بتركه فلا يلزم قوله بل ان ذكر

ومن صلى نائماً فله نصف أجر
القاعد فعمول على النقل
عند القدرة

• (فصل) •

(والمتروك من الصلاة ثلاثة)
أشياء مفرض) ويسمى
بالركن أيضاً (وسنة وهيئة)
وهما ماعد الفرض وبين
المصنف الثلاثة في قوله
(فالفرض)

والزمان قريب الخ (قوله لا يثوب عنه معبود السهو) أي لا يقوم مقامه ولا يكتفي عنه (قوله بل إنذره الخ) اضرب استغنى عن قوله لا يثوب عنه معبود السهو وكلام المصنف فيها لو تذكروا بعد السلام يدل قوله والزمان قريب قل ذلك حاله الشارح على ذلك لكن أدرج في شرحه لكلام المصنف لو تذكروا قبل السلام كالأجنبي والمراد به أنه يتركه ويخرج به الشك فيه فان كان القرض الذي شك فيه هو النية أو تكبيرة الأحرام استأنف الصلاة لأنه شاك في الاعتقاد والاصل عدمه ما لم يتذكر قبل مضى أقل العلية والنية والابتن على صلاته ان كان الشك في ذلك قبل السلام فان كان الشك فيه بعد مضى ما يصح ما لم يتذكر ولو بعد طول الزمان وان كان غير النية وتكبيرة الأحرام لم يؤثر الشك فيه بعد السلام وان قصر الفصل لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام وان كان قبله تذكركم كما لو علم تركه والمعتدان الشك في الشرط كالطهارة بعد السلام لا يؤثر في الشك كالركن خلافا لما في المجموع من أنه يؤثر فإبطال الشك في الركعة يتركه بخلافه في الشرط وبأن الشك في الركعة حصل بعد تيقن الاعتقاد والاصل استمراره بخلافه في الشرط قال في الخادم وهو فرق حسن لكن المتقول عدم الإعادة وهذا هو المصنف وان كان الشك في الشرط قبل السلام ضرر ما لم يتذكر عن قرب كالنية وتكبيرة الأحرام وكذا إذا شك فيه قبل الصلاة فلو شك هل تطهر أم لا قبل الصلاة فليس له الدخول فيها لأنه لا يسبيل إلى الصلوات مع الشك في الطهارة ما لم يتذكر كراهة منطهره والإجازة الدخول فيها وعلى هذا يجعل ما نقل عن الشيخ أبي حامد من جواز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه فصورته أنه يتذكر كراهة منطهره والإجازة تنعقد (قوله أي القرض) تفسير للضيق المتقول وقوله وهو في الصلاة أي والحال أنه في الصلاة (قوله أتقبه) أي فوراً وجوباً في غير المأموم أما المأموم فتدركه بعد سلام امامه برصحة ومحل كونه ياتى به ان لم يستمر على سهوه حتى فعل مثله والأحكام المتقول مقامه ولغما ما ينهض وتدارك الباقي من صلاته (قوله وقت صلاته) ثم ان كان هناك زيادة لم يجد السهو كان سجدة قبل ركوعه وسواهم وان تذكروا أنه يقوم ويركع ثم يسجد في آخر صلاته للسهو ويظهر هذه الزيادة وان لم يكن هناك زيادة لم يسجد للسهو كان ترك السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة ثم تذكروا قبل سلامه فانه ياتى بها ولا يسجد للسهو لعدم الزيادة وكما لو كان المتروك هو السلام فتدكر ولو بعد طول الفصل ولم ينتقل عن موضعه فانه اذا تذكروا ياتى به من غير سجود (قوله اودكره بعد السلام) مقابل لقوله وهو في الصلاة (قوله والزمان قريب) أي والحال ان الزمان الذي بين سلامه وتذكركم قريب عرفاً فيعتبر القرب بالعرف وقيل يعتبر بالتقدير الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي البدن وهو انه صلى الله عليه وسلم بعد ان سلم من ركعتين سهواً من صلاة الظهر مشى الى جانب المسجد واستند الى خشيعة فيه كالغصبان فقال لذي البدن أقصر من الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال لذي البدن بل بعض ذلك قد كان قالت صلى الله عليه وسلم الى الصحابة وقال أحق ما يقول ذو البدن قالوا نعم فتدكر صلى الله عليه وسلم فقام مستقبلاً وصلى الركعتين الباقيتين وسجد للسهو ثم سلم قال لم يكن الزمان قريباً رآه فان زاد على القدر المتقدم استأنف الصلاة وكذا لو طوى بحجاسة رطبة أو باسطة ولم يشارفها حالاً فانه يستأنف الصلاة (قوله أتقبه) أي وسواً أو قوله ياتى عليه ما ياتى

لا يثوب عنه معبود السهو
بل إنذره (أي القرض وهو
في الصلاة أتقبه وقت صلاته
أو تذكره بعد السلام
و) والزمان قريب أتقبه وبقي
عليه ما بقي

من الصلاة اي وان تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد من غير افعال مبطلة سهوا
كان ذلك واحدا اعتقاده انه ليس في صلاة وتعارف هذه الامور وطء الحجاسة بانهم تقتصر
في الصلاة في الجملة (قوله وسجد للسهو) اي لانه سها بما يبطل عده وهو السلام قبل تمام
الصلاة كما هو القرض فتقول انحشى تعالى القليل في قوله وسجد للسهو اي ان ابقى ما يبطل عده
والا فلا ليس في عمله لان القرض انه بعد السلام ثم تقدم التفصيل فها لولئذ كره وهو في الصلاة
فعله انتقل نظره (قوله وهو) اي سجود السهو المقهور ومن قوله وسجد للسهو وقوله سنة اي
لا واجب فلا يبطل الصلاة بتركه (قوله كما سابق) اي في قول المصنف وسجد السهو سنة وانما
فيه علة الشارح هنا فعمله لا للقائده ووطئته لما بعده (قوله لكن الخ) استند الى على عموم قوله
وهو سنة فكانه قال لكنه ليس سنة مطلقا بل في مواضع مخصوصة (قوله عند ترك ما موبه
في الصلاة) اي من الابعاض بخلاف الهيئات وقوت النازلة وسجود التلاوة ولو قال ما موبه
من الصلاة لكان اولى بغير خروج فهو قنوت النازلة فانه سنة في الصلاة لانها ودخل تحت
قوله عند ترك ما موبه ما لو يتيقن ترك بعض من الابعاض ولو شك في ترك بعض معين لان المراد
بقوله عند ترك ما موبه ولو بالشك فلو شك في ترك بعض معين كقنوت سجدة لان الاصل عدم
الفعل بخلاف الشك في تركه عند سبب في الجملة كان يقول هل آتيت بجميع المندوبات او تركت
منه وبما هو بخلاف الشك في ترك بعض منهم كان ترك مندوب او شك هل هو بعض او لا وكان
شك هل ترك بعضا او لا فلا يصدق في هذه الصور وانما لا يصدق في الاخرة مع ان الاصل عدم
الفعل لانه لا يوجب بالا بهام مع الشك فعلم من ذلك ان المهم ليس كالمعين خلافا لمن زعم خلافه ثم
لو علم ترك بعض وشك هل هو التشهد الاول او غير من الابعاض كان المهم هنا كالمعين فيسجد
لعله يقتضي السجود على كل حال وانما لا يصدق بالا بهام لتقوية بيقن الترك (قوله او فصل
منهي عنه فيها) اي وعي فعل شيء منهي عنه في الصلاة بما يبطل عده فقط كمن زاد ركوع
او سجود بخلاف ما لا يبطل عده ولا سهوه كالتفات بالوجه والخطوة والخطوتين فلا يصدق
لذلك لعدم ورود السجود له وبخلاف ما يبطل عده وسهوه كالعمل الكثير والكلام الكثير
فلا يصدق لذلك لانه ليس في صلاة وليس هناك ما يبطل سهوه ولا يبطل عده كما تقتضيه القسمة
العقلمة ودخل تحت قوله او فصل منهي عنه فيما لو يتيقن فعل منهي عنه سهوا بما يبطل عده فقط
وما لو شك في فعل منهي عنه مع احتمال الزيادة لان المراد بقوله او فصل منهي عنه فيما لو بالشك
لو شك في عده ما أتى به من الركعات كما سابق ويقي من الاسباب المتضمنة لسجود نقل مطاوع
قولي غير مبطل الى غير محله بنبته كقراءة التلاوة في الركوع ويكن دخوله في قوله عند ترك ما موبه
لان ذلك فيه ترك ما موبه وهو التحفظ في الصلاة والحاصل ان اسباب السجود خمسة تفصيلا
الاول يتيقن ترك بعض من الابعاض الثاني الشك في ترك بعض معين الثالث يتيقن فعل منهي
عنه سهوا بما يبطل عده فقط الرابع الشك في فعل منهي عنه مع احتمال الزيادة الخامس نقل
مطالع قوي الى غير محله بنبته في كلام الشارح اجمال (قوله والسنة) قد عرفت ان المراد بها
ها البعض كما سيذكره الشارح بقوله واراد المصنف بالسنة هنا الابعاض الخ (قوله ان تركها)
اي عدا وسهوا وقوله المصل اي المستعمل بان كان اماما او منفردا فان كان ماء وما وجب

من الصلاة (وسجد للسهو)
وهو سنة كما سابق لكن
عند ترك ما موبه في الصلاة
او فصل منهي عنه فيها
(والسنة) ان تركها الذي

عليه العود بالتابعة امامه كما سيذكره الشارح بقوله وان كان ما عدا وجوب المتابعة امامه
 لكن هذا عند الترتيب هو او اما بعد اذ لا يجب عليه العود بل يس وجب له فاما ما عدا وجوبه تفصيل
 يأتي (قوله لا يعود اليها الخ) أي لا يجوز له العود بعد التلبس بالقرض بل يحرم عليه العود
 حينئذ لما من قطع القرض للسنة فان عاد عاذا عالما بتصريم العود بطلت صلاته أو ناسيا
 أو جاهلا فلا تطل كما سيذكره الشارح (قوله بعد التلبس بالقرض) أي كالقيام في صورة ترك
 التشهد الاول وكالصلاة في صورة ترك القنوت وضابط التلبس بالقرض في الاول أن يصل الى
 محل تجزئ فيه القراءات فيكون بصره الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع أو اليها على حد
 سواء كما قاله الرملي كالطبيب مثلا لا يذكر في موضع ومن تبعه وفي الثاني أن يضع أعضاء السجود
 كلها مع التكبير والتصال وان لم يطعمته فان كان قبل التلبس بالقرض بأن لم يصل الى محل
 تجزئ فيه القراءات في الاول أو لم يضع أعضاء السجود كلها مع التصل والتكبير في الثاني جاز له
 العود حيث ترك السنة فهو أو بعد السهوان صار الى القيام أقرب منه الى القعود في الاول
 أو بلغ أقل الركوع في هو في الثاني فان تعمد الترتيب بعدوان التلبس بالقرض فان
 عاد عاذا عالما بالتصريم بطلت صلاته (قوله في ترك التشهد الاول الخ) تفريع على قول
 المصنف والسنة لا يعود اليها بعد التلبس بالقرض (قوله مثلا) أي أو القنوت في تركه سواء
 فذكره بعد التلبس بالسجود لا يعود اليه فان عاد اليه عاذا عالما بالتصريم بطلت صلاته أو ناسيا
 أو جاهلا فلا تطل وبإزمنة الهوى للسجود عندئذ كما دله فان كان قبل التلبس به ولو بعد
 وضع اليه فقط أو بعض الأعضاء أو قبل التصل والتكبير جاز له العود وهذا كما في الامام
 والمفرد كما هو فرض المسئلة (قوله فذكره) أي ترك التشهد الاول مثلا (قوله بعد اعتداله
 مستويا) أي أو بعد وصوله الى محل تجزئ فيه القراءات كما علم عامر ولو ذكر الشارح ذلك لكان
 أولى لعلم ما ذكره منته بالاولى بخلاف العكس (قوله لا يعود اليه) وكذلك المصلي قاعدا
 اذا نسي التشهد الاول وشرع في القراءة لا يعود اليه فان عاد عاذا عالما بطلت صلاته كما قاله
 ابن حجر ومثله الرملي ولم يلتفت لافتقار والده بعد عدم البطان فان عاد ناسيا أو جاهلا لم تطل وان
 سبق لسانه الى القراءة وهو ذا كراهة لا يشهد جاز له العود الى التشهد لا تسبق للسان غير
 معتد به (قوله فان عاد اليه) أي فان عاد بعد اعتداله الى التشهد الاول وقوله عاذا أي قاعدا
 مع علمه بأني الصلاة وقوله عالما بتصريمه أي بتجريم العود (قوله بطلت صلاته) أي لانه زاد
 قعودا عاذا عالما فان قعود التشهد فاق هذا قعودا زاد (قوله أو ناسيا) أي أو عاد ناسيا
 في الصلاة وقوله أو جاهلا أي بتصريم العود ولو غير مذكور لانه مما يحق على العوام (قوله فلا
 تطل صلاته) أي لم يذره بالنسيان أو بالجهل ولكنه يجب دله السهوان كما سيذكره الشارح لانه زاد
 جالوسا في غير موضعه وترك التشهد والجلوس في موضعه (قوله ويلزمه القيام عندئذ كره) أي
 في السامى وكذا اعتد على الجاهل كأن قال له شخص ان عودك هذا حرام عليك فذرته القيام
 فورا (قوله وان كان ما عدا الخ) هذا ما قبله في تقديره هذا ان كان اماما أو منفردا
 (قوله عاد وجوب المتابعة امامه) أي لان المتابعة آكد من التلبس بالقرض فان لم يعد عاذا عالما
 بطلت صلاته اذا لم يشرع في المراقبة فان نواها لم تطل فان قيل اذا نسي المصلي سلام الامام فقام ثم

(لا يعود اليها بعد التلبس
 بالقرض) فمن ترك التشهد
 الاول مثله فذكره بعد
 اعتداله مستويا لا يعود
 اليه فان عاد اليه عاذا عالما
 بتصريمه بطلت صلاته أو ناسيا
 أو جاهلا فلا
 تطل صلاته ويلزمه القيام
 عندئذ كره وان كان ما عدا
 عاد وجوب المتابعة امامه

تين أنه لم يسلّم زعمه العود ولو بعسلام الامام وليس له أن ينوي المقارقة أوجب بأن المأمور هنا
 فعل فعلا لا مأمرا أن يفعله بخارجه المقارقة لذلك ولا كذلك مستثله المسبوق فانه فعل فعلا ليس
 للامام أن يفعله لانه قارب فراغ الصلاة اذ لم يبق منها الا السلام ويحل وجوب العود عليه
 ان كان قيامه سهوا وان كان عند انقضاء العود ما لم يقم الامام كاربعة التووي في التحقيق وغيره
 وان صرح الامام بتصريحه حيث تفرق الزكشي بأن العاد ففعله معتد به رقداً انتقل الى واجب
 وهو القيام بخارجه الاستمرار عليه مع جوار العود للمتابعة لانها واجبة ايضا والناسي فعل
 غير معتد به لكونه ناسيا فكان قيامه كالمقدم فلهذا لم يزل زعمه العود للمتابعة وأيضا العاد كالمقوت
 على نفسه تلك التصلية بتعمده بخلاف النامي لانه مذكور في مقامه فأمر بالمتابعة لعظم أجره
 ولا يشكّل عليه ما ذكره قبل امامه ناسيا بحيث يجزى بين العود والانتظار بخلافه عامه اذ انه
 يس له العود لتقص الخلق في قيامه ناسيا دون تركه كذا في نقد فرق الزكشي بذلك وهذا
 فيما اذا ترك المأموم التشهد الاول دون الامام فان تركه الامام دون المأموم فلا يجوز له ان يركع
 الخلف له عن امامه فان خلفه له عاددا عالما بطلت حاله فبقي فيه الحوافرة تركه لا فعلا لانه
 اذا فعله الامام جاز للمأموم أن لا يفعله بأن يقوم عدا بخلافه ما اذا تركه الامام فانه يجب على
 المأموم أن يتركه ايضا وان عادله الامام قبل قيام المأموم فلا يسهو له وجوب القيام عليه
 باتصاف الامام فان قل قد صرحوا بأنه لو ترك امامه القنوت نذر أن يتخلف لم يفتن ان أدركه
 في السجدة الاولى وبخارجه ان لحقه في الجلوس بين السجدين وأما اذا علم أنه لا يحقه الابد هو به
 السجدة الثانية وجب عليه تركه وأنية المقارقة فلا تخلف هذا التشهد كما يتخلف للقنوت أوجب
 بأنه في تخلفه للقنوت لم يحدث وقوفه له لانه الامام وهذا يحدث في تخلفه لنفسه جلوس تشهد
 لم يفعله الامام وان فعل جلوس الاستراحة فانه صدق عليه أنه لم يفعل جلوس التشهد ولو تركه كل
 من الامام والمأموم واتصافا لم يعد المأموم وان عاد الامام لانه اما خطي فلا يرافقه في الخطا
 أو عاد فصلا به باطله والاولى مفارقة ويجوز انتظاره جلا على أنه عاد ناسيا فان عاد عاددا عالما
 بطلت مسلاته والافلا تطل فخلص أنه تارة يتركه المأموم وتارة يتركه الامام وتارة يتركه كله معا
 وقد عرفت ففصلها (قوله لكه يسجد السهو) استدرك على قوله لا يعود اليه بعد التلبس
 بالعرض لانه وجب عليهم أنه لا يتركها حتى يسجد السهو (قوله في صورة عدم العود)
 في صورة حتى عدم العود فلا إضافة للبيان وقوله والعود ناسيا أي أوجاهه فيسجد السهو
 فيها كما مر (قوله وأراد المصنف بالسنة هنا) أي في هذا الموضع بخلافه فيما تقدم فان المراد
 بالسنة فسه ما ينحل البعض والمهتة وقوله البعض السنة لعل اذ صار عليه لكونه ناسيا
 الواقعة في كلام الامام الشامي وأصحابه والا فلا بعض عشرون كما تقدم (قوله وهي التشهد
 الاول وتعوده) ويصور السجود لتلك قعوده وحده بما اذا كان المصلي لا يحبس التشهد فانه
 يطلب منه أن يجلس بقدره فإذا لم يجلس فقد ترك القعود للتشهد الاول وحده لان الفرض أنه
 لا يحبس التشهد فلا يقال انه تركه ايضا وهكذا يقال في القنوت وقيامه (قوله وانقضت)
 حتى لو جمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وقنوت عمر وترك شيئا من قنوت عمر فالتجبه السجود
 ولا يقال بل التجبه عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يذهب على تركه بجملة وهو لا يجوز

(لكنه يسجد السهو عنها)
 في صورة عدم العود والعود
 ناسيا وأراد المصنف بالسنة
 هنا البعض السنة وهي
 التشهد الاول وقعوده
 والقنوت

لا تناقوله بل اورد اجنصه صم جامع جمعه لها ماصدا كالتقوت الواحدة والتقوت الواحد يطلب
 السجود وترك بعضه بخلاف ما لعزم على الاتيان به ما عاتم ترك أحدهما فالأقرب عدم السجود
 لانه لا يتعين الا بالشرع نفسه ولو ترك التقوت تعالى امامه الحق بسجدهم وكذا الوتر كما
 المذكور واني به هو فان أبي بهذا الامام فقال الشرا ملسى لا يسجد المأموم لانه أتى به في محله
 في اعتقاد المأموم وقال غيره بسجود أنى به كل منهما لانه خلل في اعتقاد الاجام ويتطرق
 الخلل العام وم بخلاف ما لو ترك التقوت في الصبح لاقتداء به صلى سنته لان الامام بمحله عنه ولا
 خلل في صلاته وهو المأموم حال قدوته ولو الحكمية كما في ثلثة الفرقة الثانية في صلاته ذات
 الزايع بمحله امامه بخلاف سهوه قبل القدوة كالوسها وهو مشرد ثم اقتدى به فلا يحمله لعدم
 اقتداءه به حال سهوه وبذلك لا يسجد بعده كما لو سها بعد سلام الامام سواء كان مسبوفا أو
 موافقا لانهما القدوة لو سلم المسبوق بسلام الامام قد تركه لا يني على صلاته وسجد السجود لان
 سهوه بعد انقضاء القدوة وكذا لو سلم معه على المعتمد لا خلل القدوة بالشرع في السلام
 ريلقى المأموم سهوا ما لم تطرق الخلل من صلاته تاما الى صلاته وتصل امامه عنه سهوه ومحل
 هذا كما اذا لم يكن امامه محمدا فان كان امامه محمدا فلا يلحقه سهوه ولا يتحمل هو عنه سهوه
 اذا لا قدوة في الحقيقة (قوله في الصبح) أى في ثابته فلو قنت في الاولى ثابته التقوت محمدا للسهو
 واحقر بقلوب في الصبح وفي آخر الوتر الخ من قنوت التايلة فلا يسجد لتركه كما مر (قوله والقيام
 للقتوت) ويتصور ترك قيام القنوت وحده اذا كان لا يحسن القنوت فانه يسنه القيام
 بقدره فان لم يقم بقدره فقد ترك القيام للقتوت وحده دون القنوت لان الفرض أنه لا يحسنه كما
 تقدمت الإشارة اليه (قوله والصلاة على الآل في التشهد الاخير) بجلاها في التشهد الاول
 والائسن واستشكل تصور السجود ترك الصلاة على الآل في التشهد الاخير بأنه ان علم تركها
 قبل سلامه أتى به أو بعده وقبل طول النفل فكذلك أو بعد طول النفل فانت ولا يسجد
 وكذا الوتر كما عدا وسلم وأجيب بأنه تصور السجود ترك امامه اذا سمعه يقول اللهم صل
 على سيدنا محمد السلام عليكم أو كتب له أى ترك الصلاة على الآل وأخير بذلك سجده السهو
 جبر البطل الذي تطرق الى صلاته من صلاة الامام كما مر تصويره في الكلام على الابقاض (قوله
 والهيئة) وتقدم أنها السنة التي لا يجبر بسجود السهو (قوله كالتسبيحات) أى في الركوع
 والسجود وقوله ونحوها أى كالكبيرات للاستغالات وقراءة السورة والتعوذ ودعاء الانتحاح
 أى آخر الهيئات المتقدمة وله على الايجز بالسجود بيان لحواله وقيل متناهك (قوله لا يعود
 المصلى اليها) اماما كان أو مأموماً ومفردا وقوله بعد تركها أى عدا أو سهوا كما سيذكره
 الشارح (قوله ولا يسجد للسهو عنها) فان سجدها عنها عدا ما لم يطل صلاته ولا فلا لكي حصل
 منه السجود دخل فيه بسجود آخر لانه لا يجبر نفسه وانما يجبر ما قبله وما بعده وما منه فسورة
 ما قبله أن يتكلم كلاما قبله لا فاصلا ثم يسجد وصورة ما بعده أن يسجد ثم يتكلم كلاما قليل ناسبا
 وصورة ما فيه أن يتكلم بكلام قليل ناسبا في سجود فلا يسجد ثانيا لانه لا يأم من من وقوع مثل
 ذلك في السجود الثاني وهكذا امتداسل وكذلك لو سجده ثلاث سجود فلا يسجد ثانيا لتعدد
 المذكور وهذا المسئلة هي التي سألت عنها أبو يوسف صاحب أبي حنيفة الكسافي امام أهل

في الصبح وفي آخر الوتر في
 النصف الثاني من رمضان
 والقيام للقتوت والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 في التشهد الاول والصلاة
 على الآل في التشهد الاخير
 (والهيئة) كالتسبيحات
 ونحوها على الايجز بالسجود
 (لا يعود) المصلى (اليها) بعد
 تركها ولا يسجد للسهو عنها
 سواء تركها عدا أو سهوا

الكوفة كما أن سميويه امام أهل البصرة حين ادعى أن من يتصرف في علمه انتهى به الى سائر العلوم
فقال له أبو يوسف أنت امام في الصو والادب فهل تهتدي الى الحق فقال سل ما شئت فقال لو وجد
سجود السهو ثلاثا هل يسجد ثانيا قال لا لان المصغر لا يصغر وتوجيهه أن المصغر يزديه حرف
التصغير كدريم في درهم ونصوا على أن المصغر لا يصغر ثانيا ومعلوم أن سجود السهو وسجودتان
فاذا زيد فيه سجود فقد أشبه المصغر في الزيادة فمتنع السجود ثانيا كما يتنع التصغير ثانيا وهذا
توجيه دقيق كما نقل عن الاستاذ الجفتاوى (قوله واذا شك الخ) غرضه بذلك بيان أن من
أسباب سجود السهو الشك في فعل منهي عنه مع احتمال الريادة والمراد بالشك مطلق التردد
الشامل للوهم والظن ولومع الغلبة كما أشار اليه الشارح بقوله ولا يتقعه غلبة الظن وليس
المراد خصوص الشك المصطلح عليه وهو التردد بين أمرين على السواء ومن الشك في عدد
الر كعات فالو أدرك الامام ركعة واحدة وشك هل أدرك الركعة معه ولا فالاصح انه لا تقسب
في الركعة لان الاصل عدم الادراك فمتدارك تلك الركعة ويسجد للسهولة في ركعة مع
احتمالها الزيادة كي شك هل صلى ثلاثا أو ربعا وهي مسئلة يعقل أكثر الناس عنها طبقه لها
(قوله من الركعات) بياننا (قوله كن شك الخ) هذا مثال للشك ولو قال كالمشك
الخ لكان مثالا للشك (قوله هل صلى ثلاثا أو ربعا) اى في الرابعة أو اثنين أو ثلاثا
في الثلاثة أو واحدة أو اثنين في الثانية (قوله بخ على اليقين) اى المتيقن بدليل قوته وهو
الاقول لانه المتيقن لا اليقين (قوله وهو الاقل) اى وهو اى اليقين بمعنى المتيقن العدد الاقل
لان الاصل عدم الزيادة عليه (قوله كالثلاثة في هذا المثال) اى وكالاثنتين وكالواحدة
في المثالين الزائدين على ذلك المثال (قوله واى ركعة) اى لا بالاصل عدم فعلها (قوله
ويسجد للسهو) اى وان زال شكك قبل سلامه لكن ان كفت فتسجد الزيادة كما تذكرك
في الركعة التى اى بها مع الشك انما اراها لان ما فعله قبل التذكر كالمسح للزيادة فان كانت
لا تتحمل الزيادة كانت شك في ركعة اى ثالثة او اربعة ثم تذكر فيها قبل القيام لغيرها ثالثة
او اربعة فلا يسجد لان ما فعله منها وان كان مع التردد لكن لا بد منه على كمال الحالين (قوله
ولا يتقعه غلبة الظن الخ) دفع ذلك ما قد يتوهم ان المراد باليقين ما يشمل غلبة الظن لان غلبة
الظن تقوم مقام اليقين وواضح كثيرة (قوله أنه صلى اربعا) اى في المثال السابق
(قوله ولا يعمل بقول غيره الخ) اى ولا يفعلها ايضا فان قيل قد راجع صلى الله عليه وسلم
الحصاة في قصدي السيد فلما قالوا له نعم عادلة الصلاة اجيب بان ذلك مجهول على انه تذكر حينئذ
كما حثت الاشارة اليه (قوله ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر) ضعيف والمعتقد ان اذ بلغ ذلك
القائل عدد التواتر يعمل بقوله لانه يقيد اليقين وهل فعلهم كقولهم ولا اعتد ابن حجر
الاول وتبعه الخطيب واعتقد الرملى الثانى لان دلالة الفعل ليست بالوضع فليست قطعية
ولا تصيد اليقين بخلاف دلالة القول واختلاف في عدد التواتر على أقوال اصحابها عدد دئوس
نواطوهم على الكذب كالحج الكثير في يوم الجمعة ونحوه (قوله وسجود السهو وسنة) اى
الاقول المأمور اذا فعله الامام فانه يجب عليه وصير كالركن حتى لو لم يعد سلام امامه ساهيا
عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل والا اعد سلامه كالتواتر منها ركعا وليس لاصورة يجب

(واذا شك الخ) المحلى (في عدد
ما أتى به من الركعات) كى
شك هل صلى ثلاثا أو اربعا
(بخ على اليقين وهو الاقل)
كالثلاثة في هذا المثال واى
بركعة (ويسجد للسهو) ولا
يتقعه غلبة الظن أنه صلى
اربعا ولا يعمل بقول غيره
لانه صلى اربعا ولو بلغ
ذلك القائل عدد التواتر
(ويسجد السهو وسنة)

فيه سجود السهو الا هذه على الرابع نعم السجود لا يستقر عليه بفعل الامام لقوات المتابعة كما
 صرح به ان هاشم على ابن حجر ومحل وجوبه على المأموم بفعل الامام ان فعله قبل السلام فان
 فعله بعد السلام كان كان خفيما يرى السجود بعد السلام لم يستقر على المأموم لا تقطاع القوة
 بسلام الامام ويرى على منتهى ~~كما~~ وسلم الامام ولم يستقر عليه المأموم مذبا ولا تعدد
 سجود السهو وان تعدد سجده وقد تعدد صورة كالوطن سهوا فسيجد ثم بان علمه فسيجد ثانيا لانه
 راد مجديتين سهوا وكالوسها امام جمعة فسيجد ثم بان قوته فافتحها ظهر او مجديا لان سجوده
 الاول بين أنه في غير محله وكالمجدي آخر صلاة مقصورة فقلز به الاتمام فافتحها وسجد ثانيا لثبوت
 أن الاول في غير محله فلا تعدد في الحقيقة ~~وكما~~ فيه كسجود الصلاة واجبا ومندوباته
 كوضع اليد في رقبته والاعضاء على الارض والطعن بينه وبينه والتكبير وذ كسجود
 الصلاة واللائق بالحال أن يقول فيه سبحان من لا يشاء ولا يسهو الا اذا تعدد مقصده فحين
 الاستغفار ولا بد لمن يمتنع غير تلفظ به او بوجه بلائيه وتلفظ به باطلت صلاته نعم المأموم
 لا يحتاج الى تسعة تسعة للامام ومعلوم أن سجود السهو سجدة فان سجدة واحدة فان روى
 الاقتصار عليها ابتداء بطلت صلاته ان كان عامدا عالما انه قصد المبطول وشعره وان لم يقصد
 ذلك بل عن له بعد الاولى أن يترك الثانية لم تبطل صلاته وله أن يفعل الثانية ان لم يطل الفصل
 عرفا والا فله فصله كاملا بان يأتي بسجدة تين (قوله كما سبق) أي في قوله وهو سنة كما سباني
 (قوله ومحل قبل السلام) أي لا فعل قبل السلام هو آخر الامر من فعله صلى الله عليه
 وسلم ومعلوم أن التأخر ينسخ المتقدم روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام من
 الاولين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانظر الناس تسليمه كبر وهو جالس
 فسيجد سجدتين قبل ان يسلم ثم ولا بد من كونه بعد اتمام التشهد والصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم فان سجدة قبل اتمامها باطلت صلاته حتى لو كان مأموما ولم يكمل تشهدا وصلاته
 على النبي صلى الله عليه وسلم وجب عليه التخطف لهما ثم يسجد وجوب الاستقرار عليه بفعل
 الامام كما مر (قوله فان سلم المصلي عامدا عالما بالسهو) أي ولو قصر الفصل عرفا فقوله وطال
 الفصل عرفا لم يرجع لقوله واسأها (قوله فان سجدة) أي فلا سجود (قوله وان قصر الفصل
 عرفا) أي والقصر اسلم سهايا (قوله وحققه) أي وحين اذ قصر الفصل وقوله فله السجود
 أي بعد قصد العود الى الصلاة ويتبين بذلك انه لم يخرج من الصلاة فلا شك في تركه ولكن حينئذ
 وجب عليه تدركه قبل السجود به بغير ويقال لنا نحن عادل سنة لم فرض وقوله تركه
 أي ترك السجود

• (فصل في الاوقات التي تكره الصلاة فيها) •

أي هذا فصل في بيان الاوقات التي تكره الصلاة فيها ولا تعدد ان قلنا الكراهة للتركة لان
 النهي اذ ارجع لذات العبادة ولا زعمها اقضى الفساد سواء كان للقصر او للتركة يأنم ما علمها
 ولو قلنا بان الكراهة للتركة للتركة بعبادة فاسد يأنم ايضا من حيث ايقاعها على وقت
 الكراهة على القول بان الكراهة للقصر بخلافه على القول بانها للتركة به فهداهو المترتب على
 الخلاف ولو أحرمت قبل دخول وقت الكراهة بالصلاة فدخل وهو فيها فان كان عين قد روا

كما سبق (ومحل قبل السلام)
 فان سلم المصلي عامدا عالما
 بالسهو أو ناسيا وطال الفصل
 عرفا فان سجدة وان قصر
 الفصل عرفا لم يثبت وجبة
 فله السجود وتركه
 • (فصل في الاوقات
 التي تكره الصلاة فيها) •

استوفاه والافله أن يصل ما شاء على المعتمد خلافا لقول القلوب بأنه يقتصر على ركعتين
 (قوله تحريرا) أي كراهة التحريم وقوله وتزجها أي وكراهة تزجها فهو منصوبان على
 المفعولية المطلقة على تقدير مضاف والفرق بين كراهة التحريم وكراهة التزج به أن الأولى
 تقتضي الائتم والثانية لا تقتضيها وإنما هم هنا حتى على القول بأن الكراهة للتزج به التلبس
 بالعبادة الفاسدة والفرق بين كراهة التحريم والحرام مع أن كلا يقتضي الائتم أن كراهة التحريم
 ما ثبت بدليل يحتمل التأويل والحرام ما ثبت بدليل قطعي لا يحتمل التأويل من كتاب أو سنة
 أو إجماع أو قياس (قوله كافي الروضة وشرح المذهب) كلاهما للتزج وقوله هنا أي
 في باب الأوقات التي تكره الصلاة فيها (قوله وتزجها) أي وكراهة تزجها كما مر وهذا ضعيف
 والمعتمد الأول (قوله كافي التحقيق) هو لا يرى أيضا وقوله وشرح المذهب في نواقض
 لوضوء أي في الكلام على نواقض الوضوء فيكون قد ذكر هذه المسئلة ههنا استطرادا
 (قوله وخمسة أوقات الخ) هو أولى من عدة غيره لما لا يبيح من مابعدا الصبح إلى الارتقاء
 وقتا واحدا ومابعد العصر إلى الغروب كذلك لأن من لم يصل الصبح حتى طلعت الشمس أو لم
 يصل العصر حتى غرت الشمس تكره الصلاة وهذا لا يستفاد على عددها لأنه يزاد عليهم
 وقتين آخرين وهما بعد طلوع الفجر إلى صلاة وبعد المغرب إلى صلاة ولشهور في المذهب
 أن الكراهة فيها للتزج به مع أنه قد ادعى ذلك وقت إقامة الصلاة فيكره الدفن فيه تزج به مع
 الانقضاء ولابد من وقوعه وانطباعه على التبرع بطلبة الجمعة لا كرهه له في باب الجمعة كما سيأتي
 إن شاء الله تعالى (قوله لا يصل في الخ) لما رواه مسلم عن عتبة بن عامر ثلاث ساعات كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نصلي فيهن أو نقترب منهن موتا حين تطلع الشمس بازغة
 حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى يغيب الشمس وحين تضيف للغروب وقائم الظهيرة هو
 البعير يكون باركا يقوم من شدة حر الأرض وتضيف بفتح السين المثناة فوق ثم ضاد مبدية ثم
 بيمشدة فتحة وفاء في آخره لا فاء وأصله تضيف أي غلبت إحدى التامير فتصيفا
 والنهي عن الدفن في هذه الأوقات للتزج به ومحل النهي أن ترقبنا هذه الأوقات للدفن فيها وقد
 جاء في الحديث أن الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فإذا ارتفعت فأوقها فإذا استوت فارتها
 فإذا زالت فأوقها فإذا دنت للغروب فارتها فإذا غربت فأوقها رواه الشافعي بسنده والمراد
 بقرن الشيطان رأسه فإنه يدينه من الشمس في هذه الأوقات ليكون الساجد لها كالساجد له
 وقيل المراد به قومه وهم عباد الشمس الذين يسجدون لها في هذه الأوقات والمذكور
 في الحديثين لأنه أوقات فقط فلو قيل الآخرين دليل آخر وهو النهي عنه في خبر الصحيحين
 (قوله الصلاة) بالرفع على أنه نائب فاعل يصل إلى المسمى للمفعول وقوله لها سبب أي غير
 متأخر فيه صدق بالتقدم والمقارن كما أشار إليه الشارح بقوله أمامة قدم أو قارن بخلاف
 ما لا سبب له أصلا كالفل المطلق ومنه التسامح أو لها سبب متأخر كصلى الاحرام
 والاستحارة فان سببهما الاحرام والاستحارة وهما متأخران عنهما وهل المراد بالتقدم وتوجيه
 وهذا المقارن والمتأخر ما كان كذلك بالنسبة إلى الصلاة كافي المجموع أو إلى الأوقات كافي أصل
 الروضة رأينا أنه أظهرهما الأول كما قاله الأسنوني وعليه جرى ابن الرعة ومحل صحة الصلاة

تحريرا كما في الروضة وشرح
 المذهب هنا وتزجها كافي
 التحقيق وشرح المذهب في
 نواقض الوضوء (وخمسة
 أوقات لا تصل فيها الصلاة
 لها سبب)

ذات السبب المتقدم أو المقارن إذا لم يصر بها وقت الكراهة بأن يقصد إيقاعها فيه من حيث
 أنه وقت كراهة والالتصاع ما لم يقطع عن التعرّي للأخبار الصحيحة لا تحترق بإصلا تكتم طلوع
 الشمس ولا غروبها وليس من التعرّي ما لو كان عليه فوائت وصلى فرضا عقب فرض وكذلك
 ليس من التعرّي تأخير صلاة الجنازة بعد صلاة العصر رياء كراهة المصلين وإن كان الأولى تقديمها
 على صلاة العصر وكذلك على صلاة الجمعة فابقع الاثنين تأخيرها عن صلاة الجمعة خلاف الأولى
 وليس من التعرّي أيضا ما لو أخر العصر وأتمها الوقتها وقت الاصفرار لأنهم أصاحبه الوقت
 قوله إمامنا تقدم أي على الصلاة أو على وقت الكراهة على الخلاف في ذلك (قوله كالتائتة)
 مثال لما له سبب متقدم فإن جميع الوقت الماضي سواء كانت التائتة فرضاً أو نقلاً عنه صلى الله
 عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين وقال هما التان بعد الظهر ومثل التائتة صلاة الجنازة
 والمنذور والمعدة وسنة الوضوء والتجبة ما لم يدخل المسجد في وقت الكراهة بينها فخطو طبق
 بذلك سجدة التلاوة والشكر إلا أن قرأ آية سجدة يسجد لها في وقت الكراهة ولو قرأها قبله
 (قوله أو مقارن) أي للصلاة أو للوقت عن الخلاف السابق يسكن المقارن للوقت ظاهر
 كالسكوف الواقع في وقت الكراهة وأما المقارن للصلاة فغير ظاهر لأنه لا يضمن تقدمه عليها
 ولذلك قيل إن ظهر السبب مع الصلاة في المقارنة لكن المراد أنه مقارن باعتبار زمانه وإن
 كان متقدماً باعتبار ابتدائه فصح اعتبار المقارن للصلاة لكن دوا ما لا يشاء (قوله كصلاة
 الكسوف والاستسقاء مثالان لما له سبب مقارن فإن سبب الأولى تغير الشمس أو القمر وسبب
 الثانية الحاجة إلى السقي (قوله فالأول من خمسة الخ) أي إذا أردت بيان الأوقات المذكورة
 ما قولك الأول من خمسة الخ فالقافاء القصبة وفي بعض النسخ والأول بالواو (قوله
 الصلاة الخ) لا يخفى ما في تقدير الشارح لذلك لأن المراد بالاول الوقت الأول للأصباح الأخبار
 عنه بالصلاة يمكن الأول أن يحذف ذلك ويقول فالأول من خمسة بعد صلاة الصبح ويمكن
 الجواب بأنه على تقدير مضاف والاصل وقت الصلاة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه منه
 وهكذا يقال فيما بعد (قوله التي لا سبب لها) أي غير متأخر بأمر لم يكن له سبب أصلاً أو لها سبب
 متأخر كما علم مما مر (قوله إذا جعلت بعد صلاة الصبح) أي أداءه فتنه عن القضاء لو كانت نضاً
 أو لم تكن عن القضاء كان كان متبهما يعمل بقلب فيه وجود ما لم يحرم الصلاة حينئذ عرف علم
 قوله بعد صلاة الصبح أن النبي في هذا الوقت متعلق بالفعل ومثله يقال في قوله وبعد صلاة العصر
 فالنهي فيه أيضاً متعلق بالفعل وأما باقي الأوقات فالنهي فيه متعلق بالزمان ويتجمل مع الكراهة
 فينعمل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت كالوصلي الصبح وطلعت الشمس فتسكروا الآية
 حيث قل من جهة الفعل ومن جهة الزمن (قوله وتسفر الكراهة) أشار الشارح بتقدير ذلك إلى
 أن قول المصنف حتى تطلع الشمس غاية في مقدرة (قوله حتى تطلع الشمس) أي وترتفع لأن
 الكراهة من جهة الفعل تسفر إلى الارتفاع لكن في الطلوع تكون وحدها بعده تكون مع
 الكراهة من جهة الزمان كما علمت (قوله والثاني الصلاة) فيه ما تقدم من جهة عدم صحة الأخبار
 اشكالاً وجواباً (قوله عند طلوعها) أي ابتدائها أو ماضي الصبح ولا لكن إذا مضى الصبح
 اجتمع الكراهة وانما لم يصل انقردت الكراهة من جهة الزمان (قوله فإذا طلعت)

إمامنا تقدم كالتائتة أو
 مقارن كصلاة الكسوف
 والاستسقاء فالأول من
 خمسة الصلاة التي لا سبب
 لها إذا فعلت (بعد صلاة
 الصبح) وتسفر الكراهة
 (حتى تطلع الشمس) الثاني
 الصلاة (عند طلوعها)
 فإذا طلعت

وفي قصعة وإذا طلعت وعلى هكلك فالاولى اسقاطه لانه واجب معوية في الكلام ولولا قال
بعضهم لا يفتي ما في هذه العبارة من الحرارة وعدم الاستقامة ولولا وتسفر الكراهة حتى
تتكامل وترتفع الخ لكان أولى وأوضح (قوله حتى تتكامل) أي في الطلوع وقوله وترتفع أي
بعد ذلك وهو من جملة الغاية وقوله قدر وهو وسبعة أذرع بذراع الايدي تقر يا قوله في رأى
العين أي والا فالحاق في نفس الامر ببعدة (قوله والثالث الصلاة) فيه ما مر اشكالا وجوابا
(قوله اذا استوت) أي بأن تزلت في وسط السماء وقت الاستواء لطيف جدا بحيث
لا يشوبه لكون ان صادقه الاحرام لم تنعقد الصلاة (قوله حتى تزول) أي وتسفر الكراهة
حتى تزول فهو غاية في مقدار كما في نظيره (قوله عن وسط السماء) أي الى جهة المغرب (قوله
ويستثنى من ذلك) أي من الوقت الثالث بالنسبة ليوم الجمعة لان استثناءه بالنظر
لوقت الاستواء فقط أما غير وقت الاستواء فالكراهة ثابتة فيه ولو في يوم الجمعة ومن
المذكور من الاوقات الثلاثة بالنسبة لمكة لان استثناءه بالنظر للاوقات كلها فصار
الحديث في تفسير اسم الإشارة على المذكور من الاوقات الثلاثة انما هو بالنسبة لمكة
لان النسبة ليوم الجمعة لانه مستثنى من وقت الاستواء فقط كما أشاره الشارح بقوله فلا كره
الصلاة فيه وقت الاستواء (قوله يوم الجمعة فلا كره الصلاة فيه وقت الاستواء) أي
لاستثنائه في خبر أي داود وغيره ونبه أن جهنم لا تنسحر يوم الجمعة بضيق التاء وفتح السين
وتسديد الجيم أو باسكان السين وفتح الجيم المحققة ويقال تسعر العين بدل الجيم بالضبطين
المذكورين ومعناه اشتداد ليلها ولا فرق بين من حضر الجمعة وغيره فصح الصلاة في هذا الوقت
يوم الجمعة مطلقا وقيل يختص بحضرها وصح جماعته والمعتقد الاول (قوله وهكذا حرم
مكة) أو نحو هذا من الاوقات الخمسة لكان أولى وأحسن لانه مستثنى من جميعها لكن
الشارح أراد ضمه لما قبله لكون كل منهما مستثنى وان كان ذلك مستثنى من وقت
الاستواء فقط وهذا مستثنى من جميع الاوقات (قوله المسجد وغيره) نعم في الحرم لانه
أوسع من المسجد بل ومن مكة لانه محدد بحدود معلومة كما ذكره في كتاب الحج (قوله فلا
تكره الصلاة فيه) أي نظريا بل عينا فالتعريف أحد أطراف هذا البيت وعلى فيه أية شاهدة
شامخة ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره ونحوه يحرم مكة حرم المدينة فهو كبير وكذلك بيت
القدس فلا تستثنى الصلاة فيه ما تم الصلاة في حرم مكة بخلاف الاولى في هذه الاوقات
المكرهه وتروى من خلاف الامام مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما (قوله في هذه الاوقات
كلها) أي حتى الآية كما في شرح الرزلي وغيره (قوله سواء صلى سنة الطواف أو غيرها) أي
خلافا من حمل الصلاة في الحديث السابق على سنة الطواف قال الامام وهو بعيد لان سنة
الطواف لها سبب وهو الطواف فلا وجه لاستثناءه او تخصيصه (قوله والرابع من بعد صلاة
العصر) أي إذا مضى من القضاء كما في الصبح ولو جمع وعجم تقديم في وقت الظهر وتقديم
أن انتهى في هذه امة على الفعل (قوله حتى تغرب الشمس) أي وتسفر الكراهة حتى تغرب
الشمس فهو غاية في مقدار نظرا لما تقدم ودخل بهذه الغاية وقت الاضطرار لان الكراهة المتعلقة
بالفعل تسفر الى العروب وان كانت تجتمع بعد الاضطرار مع الكراهة المتعلقة بالزمان كانت مقدم

(حتى تتكامل وترتفع
قدر روح) في دأى العين
(و) الثالث (الصلاة اذا
استوت حتى تزول) عن وسط
السماء ويستثنى من ذلك يوم
الجمعة فلا تكره الصلاة فيه
وقت الاستواء وكذلك حرم
مكة المسجد وغيره فلا تكره
الصلاة فيه في هذه الاوقات
كلها سواء صلى سنة الطواف
أو غيرها (و) الرابع من
(بعد صلاة العصر حتى
تغرب الشمس)

وبهذا أقلم ما في تأويل المحقق وغيره بقوله أي بقرب غروبها ويدل لما قلناه قول الشيخ الخطيب
 حتى تقرب الشمس بكالها (قوله والخامس عند الغروب) أي عند قرب الغروب وهو وقت
 الاصفرار وإن لم يصل العصر فهذا متعلق بالزمان سواء وجد الفعل أو لا لأن كان على
 العصر فالكرامة حيثئذ من جهتين وإن لم يصح صلاها فالكرامة من جهة الزمن فقط كما مر
 (قوله فاذا دنت للغروب) وفي نسخة وأذا دنت للغروب وعلى كل فالأولى حسنة لأنه يجب
 صعوبة في الكلام وكان الأوضح أن يأتي بأي التفسير بنوع حذف الفاء أو الواو وعلى اختلاف
 النسخ ويقول أي إذا دنت للغروب ويكون تفسير القول عند الغروب لأن معناه عند قرب
 الغروب كما علمت (قوله حتى يتكامل غروبها) أي وتستقر الكرامة حتى يتكامل غروبها فهو
 غاية التقدير (في نظيره) (فصل) أي هنا فصل في بيان أحكام الجماعة في الصلاة والاصل
 فيها قبل الإجماع قوله تعالى وإذا كنتم في سبيلهم فلا تأكلوا أموالهم من طاعة الله معك الآية
 فدل ذلك على طلبها في الخوف في الأصل وأولى وقوله صلى الله عليه وسلم كما في خبر العيصين
 صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية يجمع
 وعشرين درجة أي صلاة الجماعة بين الروايتين لأن الأثر بالقليل لا يفي الكثير أو يكون
 الله تعالى أخبره أو لا بالقليل ما أخبر به ثم أخبره تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها أولان ذلك يختلف
 باختلاف أحوال المصلين من خشوع وتذبر قرآن وغيرهما ولو كان بحيث إذا صلى منفردا شفع
 وإذا صلى في جماعة لم يشفع فالانفراد أفضل من الجماعة هكذا أفتى العزالي وبعه ابن عسدر
 السلام قال الزركشي واختار بل الصواب خلاف ما قالوه وهو كما قال وفي الأحكام أي
 سليمان الداراني أنه قال لا يقوت أحد صلاة الجماعة إلا بذنب ارتكبه وقد كان السلف الصالح
 يعزى بعضهم بعضا سنة أيام إذا فاتهم صلاة الجماعة وثلاثة أيام إذا فاتهم تركيبة الأرواح مع
 الإمام وصيغة التعزية ليس المصاب من قارق الاحباب بل المصاب من حرم الثواب وهي من
 خصائص هذه الأمة كما نقل عن ابن سرة وأول فعلها كان بالمدينة الشريفة ومكث صلى الله
 عليه وسلم مدة مقامه بمكة صلى بعد جماعة فقهر الصحابة رضي الله تعالى عنهم فيها فكانوا يصلون
 في بيوتهم فلما هجروا إلى المدينة أقاموا الجماعة واطبوا عليها واستكمل صلاته صلى الله عليه
 وسلم وأصحابه صليحة الأسرار جماعه جبريل وبصلاته صلى الله عليه وسلم بعل وتبجيحة
 وكان أول فعلها بمكة وكان يصلي بها صلى الله عليه وسلم جماعة وأجيب بأن المراد أول أفهار
 فعلها مع المواظبة عليها كان بالمدينة فلا ينافي ما ذكره الجماعة لعة الطائفة وشرعاً ط صلاة
 المأموم صلاة الإمام فمحققا بين ما ذكره لغيره الاثنان فافوقهما جماعة فمكتة الجمع وقتها سواء
 في حصول الجماعة لكن ما كثر جمعه أفضل عما قل جمعه كذا وقد راجع الكمال وعدا ولذا ذكر
 في المجموع أن من صلى مع عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين كذلك لكن
 درجان الأول أكمل وقد يكون قليل الجمع أفضل من كثرة في صورتهما ما لو كان إمام الكثير
 مستغفرا حتى أو معتقدا نذير بعض الواجبات كتحني ومالك فان الصلاة مع قليل الجمع
 أفضل حيثئذ ومنها ما لو كان إمام قليل الجمع سادر بالصلاة في وقت العسرة فان الصلاة معه
 أفضل وإذا نف يقولون الصلاة مع الإمام المسجل أفضل من الصلاة مع الإمام الراتب ومنها

(والخامس عند الغروب)
 للشمس فإذا دنت للغروب
 (حتى يتكامل غروبها)
 • (فصل) •

حالو كان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع بخلافه فالسلامة من ذلك أولى وينسب
 أن يحذف الإمام لكن مع فعل الإيعاض والهيأت إلا أن يرضى بتطويله لمحدوث لا يصلي
 وراءهم ويكره التطويل ليلحق آخرون ولو كانت عادتهم المحصورة ثم لو أحس الإمام
 في ركوع أو تشهد ما خير بداخل محل الصلاة من ذلك لا قد أمهت انتظاره تعالى أن يبالغ
 في الاستطاعة لعين بين الدخيل والأكبر والجماعة في المسجد وان قل جمعه أفضل منها في غير
 المسجد كالبيت فغير صلوأها الناس في يومكم فان أفضل الصلاة صلاة المرعى ينسبه
 إلا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل لأنه مشغل على الشرف وكثرة الجماعة غالبها وظاهر
 التعارض بكرة لقوات الهيأت حضور المسجد مع الرجال لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله
 عنها أنها قالت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لم يكن المسجد كما كانت
 نساء بني إسرائيل ولما في ذلك من خوف القسنة فصلاة المرأة في بيتها أفضل منها في المسجد ومثلها
 الخشوع ويؤمر الصبي بحضور المسجد وجبات الصلاة ليعتادها إلا أن يكون أمراً وجبلاً
 يحسن في خروجه القسنة فيكون كالمراة وتحصل فضيلة الجماعة بصلافة في بيته بزوجته
 أو نحوها بل تحصل الجماعة لأهل بيته أفضل (قوله وصلاة الجماعة الخ) في العبادة قلب
 والاصل جماعة الصلاة والاصافة على معنى أي الجماعة الصلاة وأما قوله كذلك ليصح
 الإخبار بقوله سنة والافا صلاة مرض لاسنة (قوله للرجال) إمامة لديهم لكنهم محل
 الخلاف أما النساء ففي سنة في حقهن قطعاً وهذا المدفع قول الخشوع صريح هذا يؤهم أنها
 لاسنة لاسما وليس كذلك ولو أسقطه ها وقيد به عدد القول بأنها فرض كفاية لكان أولى اه
 وقد يقال إمامة للرجال على القول بالسنة لأن سبقتها في حق الرجال موقنينها في حق النساء
 كما قال وعلى القول بسبقتها فتناً كدلل رجال موقناً كدها للنساء (قوله في الفرائض)
 انما قيل سبقتها محل الخلاف نظير ما تقدم أما الموافيل فها مائت في الجماعة اتفاقاً كالعدين
 والكسوفين والامسقا والترايح ومنه ما لاسن فيه اتفاقاً بل يس فيه عدمها كالخشوع
 والرواتب وقيام الليل فأنفع ما يقال إمامة لاسن في التقييد بالفرائض على القول بأنها فرض كفاية
 فتأمل (قوله غير الجمعة) ينصب غير على الاستعانة لانهما على الافتعاب اعراب المستثنى وقضاة
 اليه في غيرهما كما تقرر في النحو وقيل على الحالة والازل أقعد لبعده المقام عن الحالة وقيل بغير
 غير على أهم اصفة وفيه ضعف لانما لا تعرف بالاضافة الا اذا وقت بين حدثين كما في قوله تعالى
 اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المعصوب عليهم فان غير الآية أعرب
 صفة للذين مع كونه معرفة لان الإيهام في غير ارتفع بكونه لثالث للذين ولو على الجر هنا على
 البدلية لكان أصوب وسأخذ الشارح بحتر ذلك بقوله أما الجماعة في الجمعة ففرض عين (قوله
 سنة مؤكدة عند المصنف والرافعي) أي سنة عين وقيل سنة كفاية وقيل انها فرض عين وقيل
 فرض كفاية وهو الاصح كما قال الشارح والاصح عند النووي أنها فرض كفاية بحمله
 الاقوال أربعة اربع منها أنها فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية أو بدو
 لا تقام فيهم الجماعة الا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب قلوبهم بالجماعة فانما كل الدنوب
 من البعث القاصية أي البعيدة ودل قوله لا تقام فيهم الجماعة على أنها فرض كفاية ولو كانت

(وصلاة الجماعة) للرجال
 في الفرائض غير الجمعة (سنة
 مؤكدة) عند المصنف
 والرافعي

فرض عند القبال لا يعقون ولا يدين ظهور الشعار بأقامتها يحل في المرأة الصغيرة ويجعل
 في القرية الكبيرة والبلد والمدنة بحيث يظهر بجوارها شعار الجماعة فلا يطبقوا على أقامتها
 في البيوت ولم يظهر بها شعار لم يسقط القرص فان امتنعوا من أقامتها على ما ذكرنا فاعلمهم الامام
 أو نائبه دون الاحاد (قوله والاصح عند النووي أنها فرض كفاية) وقد تعين لعارض
 كالوجود عند الامام را كما وعلم أنه لو ائقدي به أدركك كعق الوقت ولو صلى مفردا لم يدركها
 والمراد أنها فرض كفاية على الرجال الاحرار المقيمين المستورين غير المعذورين في أداء المكتوبة
 في الركعة الاولى منها فلا تجب على النساء ومثلهن الخائفات لكن تسنهن ولا على الارقاء
 لاشغالهم بخدمته سادتهم ومثلهم المبعوضون لكن تسن لهم ولا على المسافرين كما حرم به
 في التحقيق لكن تسن لهم وان نقل السكي عن نص الامام أنها تجب عليهم ولا على العراة بل هي
 والاتقرا في حقهم سواء الا أن يكونوا عيالا وفي ظلة فتسحب لهم ولا على المعذورين بعد من
 أعداد الجماعة كشقة مطر وشدة ريح بليل وشدة وجل وشدة حر وبر وشدة جوع وشدة
 عطش يصحرمه ما كولا ومشروب وشقة مرض ومدافعة حدث وخوف على معصوم
 وخوف من غريم له وبالخائف اعمار يعسر عليه اثباته وخوف من عقوبة يرجو انقاذ
 العقوبة بعينته وخوف من تخلف عن رفقة وقد لباس لائق أو كل ذي ريح كره يعسر
 انزاله وحضوره مرض بلا منه أو كان نحو قريب محض أو يأنس بالسنة المفرط كما روى
 في خبره ذكر ابن جبان في صحيحه وزفاف زوجته في الصلوات الليلية وغلبة النوم عمدا انتظار
 الجماعة الى غير ذلك يحصل للمعذور فضل الجماعة اذا كان قد علم أن يصلي جماعة لولا العذر كما
 حرم به الرواية وان قال في المجموع بعدم حصول فضله له وقائده العذر سقط الام على قول
 الفرض والكرامة على قول السنة ويدل لذلك خبر أبي موسى كارياء البخاري اذا مرض
 العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل به صحيحا مقبلا ولا تجب في مقضية لكن تسن في مقضية حلف
 مقضية من نوهها كظهر خلف ظهر بخلاف مقضية خلف مؤذنا وبالعكس أو خلف مقضية
 ليست من نوعها كظهر خلف عسر فلا تسن في ذلك بل تكون خلاف السنة وقيل تكره
 ولا تجب في النقل بل تسن في بعضه كالعبد والكنسوف والاستسقاء والتراخي ويحسن
 عدمها في بعضه كالرواتب والضحى وترغب في رمضان ولو نذر كان حكمه كما كان قبل النذر
 فتس في البعض الاقل ولا تسن في البعض الثاني ولا تجب في غير الركعة الاولى (قوله ويدرك
 المأموم الجماعة) أي فضلتها بعد ذلك جميع فضلتها ولو لم يلحظه كمن أدركها من أولها في عدد
 الدرجات لكن درجات من أدركها من أولها كبر قدره وتدرج فضله التحريم بالاستعانة به
 عقب تحريم الامام مع حصول تكبيره فاحرامه لم يثبت التكبير انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر
 فكبروا فاعتبروا بالقامد على طلب العقبة فلا يطأ ولو لمصلحة الصلاة كالظاهرة أو لم يحصر
 في كبيرة احرام امامه فاته فضله التحريم مع الامام نعم لو اخطأ الوسوسة خفيفة بالانكسار بقدر
 ما يسع ركعتي على المعتد عذر فيها بخلاف غير الحقيقة وهي الوسوسة الطاهرة فلا عذر فيه وليس
 أن يقب المأموم على عيب الامام فانجا آخر فترفع يساره ثم تقدم الامام وابتأخر وان يصطب
 ذكر ان خلفه كما أنه ذكر وان يقف خلفه رجال فمعيان ان استوعب الرجال الصف حشائي

والاصح عند النووي أنها
 فرض كفاية ويدرك المأموم
 الجماعة مع الامام

فقساموكره الاقتراد عن الصفان وجدسة والا احرم غير اليه شخصان الصغ ليصطف معه
 ومن يجوز وساعده وانما كان الوقوف على عين الامام افضل لقوله صلى الله عليه وسلم الرحمة
 تنزل على الامام ثم على من على عينه الاول فالاول هو ابو الشيخ في الثواب عن ابي هريرة رضي
 الله عنه (قوله في غير الجمعة) قيد في ادراك الجماعة فعدم سلام الامام وسياخذ بخبره بان
 جماعة الجمعة لا تحصل بأقل من ركعة وتعبه القليوبى كما نقله المحشى بان الكلام في ادراك
 الجماعة وهي لا توقف على ركعة واعا التوقف على ركعة ادراك الجماعة لا الجماعة له لو ادرك
 الامام قبل السلام من الجماعة فانه بالجمعة مع كونه أدرك الجماعة وأجيب بأنه لم يندل جماعة الجمعة
 في هذه الصور تلقوا الجماعة فالجمعة بالمقدمة متوقفة على الركعة كما قاله الشارح (قوله
 ما لم يسلم التسليمة الاولى) أى ما لم يشرع في السلام فان شرع فيه انقضت صلاة المأموم فردى
 وقيل لا تنعقد أصلاً وما لم يتم السلام فلا أحرم المأموم مع شروع الامام في السلام انقضت
 صلاة الجماعة فالتأويل الاول على كلام الشيخ الرملى والتأويل الثانى على كلام الشيخ ابن
 حجر في المسئلة أقوال ثلاثة قيل تعقد فردى وهو ظاهر كلام الرملى وقيل لا تنعقد أصلاً وهو
 ما نقله عنه تلميذه المبدانى وقيل تنعقد جماعة وهو كلام ابن حجر (قوله وان لم يشعده) عابدة
 في ادراك الجماعة مدة عدم سلام الامام فالمعنى سوا تعقد معه أو لم يقعد معه لأنه قد سهرم أنه
 اذا لم يقعد معه لا تحصل له فضلة الجماعة (قوله أما الجماعة في الجمعة الخ) مقابل لقوله غير
 الجمعة ولقوله في غير الجمعة فتدأخذ بخبره القديين في هذه العارة فقوله ففرض عن محذور الاول
 والمراد أنهم فرض عين في الركعة الاولى منها وقوله ولا تحصل بأقل من ركعة محذور الثانى وقد
 علمت ما فيه تعقباً وجواباً (قوله ويجب على المأموم) أى الذى يؤلف أمره الى كونه مأموماً
 نفسه مجازاً لا ول وقريب من ذلك قول المحشى أى مرید الاقتراف قوله أن ينوى الخ أى لان
 التبعة عمل فافتقرت الى بينة فان لم ينو انقضت صلاته فردى الجماعة وضوها مما يتوقف
 صحتها على الجماعة فلا تنعقد لا شراط الجماعة فيها بخلاف ما لا يتوقف صحتها عليها فتعقد فردى
 كما علمت فوجوب بينة الاقتراف وقضوه فيها لا يشترط لا فقدانها بل المتابعة فلو تابع في فعل
 ولو واحداً وسلام بعد انتظار كثير للمتابعة ولم يشو هذه البينة أو شك فيها بطلت صلاته لأنه
 ربطها على صلاته غيره بلا رابط بينهما متيقن بخلاف ما لو تابع في قول غير سلام أو من غير انتظار
 أو بعد انتظار يسيراً وكثيراً للمتابعة ولو نوى المأموم الاقتراف في أثناء صلاته صحت الكراهة
 ولا تحصل له فضلة الجماعة لأنه صير نفسه تابعاً بعد أن كان مستقلاً ويجب عليه أن يتبع الامام
 فيما هو فيه وان خالف نظم صلاته نفسه ثم انوى القدوة وهو في السجود الاخير بعد الطمأنينة
 أو في التشهد الاخير امام قائم مشال لم يجز له متابعتها بل ينتظر وجوباً ان لم ينو المرافقة
 ويجب له ما فعله قبل الاقتداء فيما تكرر فعله مع الامام كان ركع معه بعد أن ركع قبل
 الاقتداء به واتما فعل الثانى للمتابعة ولو كان في ركع قصير تابعه فيما هو فيه ولا يفترق لفظيه
 (قوله الاقتراف) كأن يقول مؤتمراً وقوله والاقتداء كأن يقول مقتدياً ومثل ذلك أن يقول
 مأموماً أو جماعة وان صلت بين الامام أيضاً والتعيين بين الامام والمأموم بالقرائن كتقدم
 وتأخر ولا يرد أن القرائن لا تكفى في البيات لان محل ذلك اذا كانت مستقلة بخلاف

في غير الجمعة ما لم يسلم التسليمة
 الاولى وان لم يقعد معه أما
 الجماعة في الجمعة ففرض
 عين ولا تحصل بأقل من
 ركعة (ويجب على المأموم
 أن ينوى الاقتراف) أي
 الاقتداء

ما إذا كانت تابعة (قوله بالامام) راجع لكل من الاتقان والاعتدال (قوله ولا يجب تعيينه)
 أي باسمه ونحوه (قوله بل يكفي الاعتدال بالحاضر) أي في الواقع ونقص الامر وان لم يلاحظ
 ذلك في نيته (قوله وان لم يعرفه) أي باسمه مثلاً (قوله فان عينه وأخطأ) أي كان قال نويت
 الاعتدال بزيد فان عرفت قوله بطلت صلاته أي لانه لم يربط صلاته بغيره ليس في صلاة ولان التسامحة
 أن ما يجب التعرض له لا اجبالاً وقصصاً ولا واجبالاً لا تفصيلاً يضرب الخطأ فيه بفصله ما لا يجب
 التعرض له لا اجبالاً ولا تفصيلاً (قوله الا ان انضمت اليه اشارة) أي ولو قلبت كمال خطئه
 شخصه (قوله كقوله نويت الاعتدال بزيد هذا) أي أو الحاضر أو من في الحراب أو بهد مقتدا
 أنه زيد وقوله فتصح أي لانه لم يربط صلاته بشخص الحاضر وأخطأ في ظن أن اسمه زيد ولا عبرة
 بالمثل السين خطؤه (قوله دون الامام) أي حال كون المأموم متجاوزاً الامام في الرجوع
 (قوله ولا يجب في صحة الاعتدال به الخ) أي في حصول فضله الجماعة فلا بد من التيقن لم يوسو
 لم تحصل له اذ ليس المراد الاماوى وان حصلت لمن خلفه خلافاً للقاضي حسين ولو نوى الامامة
 في أثناء صلاته حصلت له الفضيلة من حين نيته ولا يكره لانه لا يصير تابعاً بغير خلاف المأموم
 ولا تنعطف نيته على ما قبلها بغير خلاف الصوم فتستغفر نيته على ماضى اذا واه في أثناء النهار
 قبل الزوال في النقل لعدم تجزئه وأما الصلاة فانها تجزئ اجاعة وغيرها وعلم من ذلك أنه لا يجب
 على الامام تعيين المأموم بل ولا يطلب منه ذلك فان عينه وأخطأ في غير الجماعة ونحوه لم يضرب
 لان ما لا يجب التعرض له لا اجبالاً ولا تفصيلاً لا يضرب الخطأ فيه ككامل ولو كان الامام يعلم
 بطلان صلاة المأموم ونوى الامامة به بطلت صلاته لانه لم يربط صلاته بصلاته باطلاً فكس قال
 الشيخ الجوهري لا يبطل صلاته الا ان قال اماماً بهذا (قوله في غير الجمعة) أي ما فيها يجب
 عليه نيته الامامة مع تحريمه ولو تزكعها معه لم تصح جهته سواء كان من الاربعين أو زائداً عليهم
 وان لم يكن من أهل وجوبها ثم ان لم يكن من أهل الوجوب ونوى غير الجمعة لم يجب عليه نيته
 الامامة وطاهران المعادة والمجموعة بالمطرح تقديم والتنذور رجاعتها كالجمعة في رجوع نيته
 الامامة فيها لكن التنذور رجاعتها ولو تزكعها هذه النية انعقدت مع الحرمة ولو عين المأمومين
 في الجمعة وما أحقهم أو خطأ ضرت بالمبشر اليهم لان ما يجب التعرض له يضرب الخطأ فيه ككامل
 ثم ان أخطأ فيما زاد على الاربعين لم يضرب كما استظهره ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر (قوله
 نيته الامامة) أي والجماعة فالجماعة صالحة كلها ماضية للمأموم والتعيين بالقرآن ككامل
 (قوله بل هي متسببة) وتصح نيته لها مع تحريمه وان لم يكن اماماً في الحال لانه يصير اماماً
 وفاعلاً للمعصية وخلافاً للعمري في عدم العصة حيث تدنس التوبة المذكورة وان لم يكن
 خلفه أحد حيث دامن يقتدى به والا فلا تنجب لكن لا تضرب كذا الجهد المدداني ونقل
 عن ابن قاسم أنها تضرب لتلاعبه الآن جوذاً اقتدأ بملك أو حتى به فلا تضرب (قوله فان لم ينو
 فصلاته فرادى) أي فلا تحصل له فضيلة الجماعة وان حصلت لمن خلفه على العقد (قوله
 ويجوز أن يأتي الحزب بالعدد) أي شعره بغيره بالجويزان الأفضل خلافاً لان الامامة متسببة جليل
 حاله به أولى الآن بغير العبد بزيادة الفقه مضى ما حينئذ ثلاثة أوجه احصاها أنهم ما سوا
 الا في صلاة الجنازة لان القصص منها الدعاء والشعاع والحزب ما ألقى والمبعض أولى من كمال

بالامام ولا يجب تعيينه بل
 يكفي الاعتدال بالحاضر وان
 لم يعرفه فان عينه وأخطأ
 بطلت صلاته الا ان انضمت
 اليه اشارة كقوله نويت
 الاعتدال بزيد هذا فبان
 عر اقتصر (دون الامام)
 فلا يجب في صحة الاعتدال
 به في غير الجمعة الامامة
 بل هي متسببة في صحة فان
 لم ينو فصلاته فرادى
 (ويجوز أن يأتي الحزب
 بالعدد)

اعراب (قوله بأى) نسبة الى الام فكأنه باقى على الحال التى كان عليها حين ولادة الام له
وكان في تلك الحالة لا يعلم شئاً قال تعالى والله أنخر حكيم بطون أمهاتكم لاتعلمون شئاً وأصله
لعنم لا يقرأ ولا يكتب ثم أشعر فيه أنه النشار بقوله وهو من يحل بحرف الخ فصار حقيقة
عرفية في ذلك ولا فرق في عدم صحة اقتداء القارئ به بين أن يكون يمكنه التعلم أو لا فاقداً فيه
بأصل مطلقاً وأما صلته وهو فصل فيها فإن أمكنه التعلم ولم يتعلم لم تصح ولا تصح كقتدائه
مثله فيما يحل به وفي محله وإن اختلف في الحرف الثاني (قوله وهو من الخ) أى في اصطلاح
العلماء والافهوف الاصل من لا يقرأ ولا يكتب كما مر (قوله يحل بحرف) أى أما باب فاطمة
كاسقاط الواو في الالف تبعداً وبالالف تسعين وأما بابه كإبدال الحاء باله احوال الذين العجمة
بالالف المملة أو الزاى وبإبدال ضاد الضالين بالطاء المشافو نحو ذلك ومنه أيت وهو من يدغم
في غير محل الادغام مع إبدال كات يقول المتقيم بإبدال السين تاً موادغامها في التواضع وهو
من يدل بلا ادغام نعم لو كانت الهمزة يسيرة بأن يخرج الحرف غير صاف لم تؤثر وحكى الروائي
عن مقرئ ابن سريج قال انتهى ابن سريج الى هذه المسئلة فقال لا تصح امامة الالف وكأن به
لثمة يسيرة وكان في الهمزة مثلاً فاستحييت أن أقول هل تصح امامة الالف فقلت هل تصح امامة
فقال نعم وأما قى أيضاً اه (قوله أو تشديد) هو من عطف المعيار لار التشديد بدهية هينة
للعرف وليست بحرف فليس العطف هنا من صطف الخاص على العام وإن وقع في كلام المحقق
والاحول بالتشديد كتحقيق الالف فان حققه واعقه فمعه كقر والصاد بالله تعالى لأن الالف
أصله الضمة فالتشديد كما مر في الآراء كان وكراهه اقتداء بضوئاً كقفاً ولا حرج بما لا يغير المعنى
كضم هاملاً فلا يضر ذلك اللبس لكن يحرم على العامد العالم فإن غير المعنى في الفاتحة
كانت بضمهم أو كسرها كاتى فلا يصح اقتداء القارئ به سواء أمكنه التعلم أم لا وأما
صلته في نفسه فإن أمكنه التعلم لم تصح ولا تصح كقتدائه مثله فإن كان المعنى غير الفاتحة
فإن لم يعبر المعنى لم يضر لكن يحرم على العامد العالم كما مر وإن غير المعنى فإن كان عادداً عالماً
فأدرا على الصواب بطلت صلاته وإن كان ناسياً أو جاهلاً أو عاجزاً عن الصواب صحته صلاته
والقدوة مع الكراهة وينبغي لغير القادر تركه كالفاتحة بما ذكره لها (قوله من الفاتحة)
هو قيد للمراد من الآية ها وخرج به غيرها كالتكبير والتشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والسلام فبالإختلاف بحرف من التكبير مع العجز عن الصواب لا يضر صحة
اقتداء القارئ به بخلاف مع القدرة على الصواب فإنه يصح حتى لو علم به بعد فراغ الصلاة
وجبت الاعادة وأما الإختلاف بحرف من التشهد أو بما بعده فإن كان مع العجز عن الصواب
لم يضر أيضاً وإن كان مع القدرة عليه ضرراً لكن لو علم به بعد الفراغ لم تجب الاعادة وهذا هو
المعتمد من كلام طويل (قوله ثم أشار المصنف لشروط القدوة) أى لبعضها صريحاً وهو على
تقدير مضاف وما لم يذكر فيه أخذ من كلامه صماً وتقدمتها شرط وهوية الاقتداء في قوله وعلى
المأموم أن ينوي الاتتمام وقد تظلمها بعضهم في قوله

(بأى) وهو من يحل بحرف
أو تشديد من الفاتحة ثم
أشار المصنف لشروط
القدوة

وافق الظن وتابع وأعلن * أفعال متبوع مكان يجتمع
واحذر خلف فاحش تأخر * فموقف معنية غفرد

فالاول توافق نظم صلاتيهما في الافعال الطاهرة فلا يصح الاقتداء مع اختلافه ككتوبة
 خلف كسوف وبالعكس أو مكتوبة خلف جنازة وبالعكس أو جنازة خلف كسوف وبالعكس
 لتعذر المتابعة فيها فم ان كان الامام في القيام الثاني من الركعة الثانية من صلاة الكسوف
 صحت القدوة به كما يحثه ابن الرفعة بخلاف صلاة الجنازة ومثلها سجدة التلاوة والشكر فلا
 يصح الاقتداء بالامام في شيء منها على المعتد ولا يصح اختلاف فية الامام والمأموم فيصيح اقتداء
 المفترض بالمتنقل والمؤدى بالقاض وفي طويته بقصيرة كلهم يصح وبالعكس * والثاني
 تبعيته لامامه بأن تأخر تحريمه عن جميع تحريم امامه وأن لا يسبقه بركعتين فعليين ولو غير
 طويلين وان لا يتخلف عنه بما بلا عذر فمما كان خالف في الاول بأن تقدم تحريمه على تحريم
 الامام وفارته فيه لم تنعقد صلاته أو خالف في السبق أو التصف به بما بلا عذر كأن هوى
 للسجود والامام قائم للقراءة أو هوى امامه للسجود وهو قائم للقراءة بطلت صلاته بخلاف
 المقارنة في غير التحريم فانها لا تضرب لكنها في الاعمال مكروهة مقوفة لقضية الجماعة فيما قارن
 فيه فقط لاني جميع الصلاة بخلاف سببه أو يتخلف بهما بعذر فلا تطل صلاته والعذر في السبق
 هو التسيان أو الجهل فقط والعذر في التصف كأن يكون المأموم يظن القراءة والامام
 معتدلاً فيختلف المأموم حينئذ لا تلام قراءته ثم يسبق خلف امامه على نظم صلاته مالم يسبق
 بأكثر من ثلاثة أدراك طويته وهى الركوع والسجود ان فلا يصحب مهم الاعتدال والالجلوس
 بين الصديتين لانهم ساركان قصيران فان سبقيا كثر منبأ بأن لم يفرغ من قراءته الا والامام
 في الرابع تبعه فيها وفه ثم تدارك بعد سلام امامه ما فاتته كالسجود فان شرع الامام
 في الخامس قبل أن يتم المأموم قراءته بطلت صلاته وكان يشتعل المأموم بسنة كدعاء افتتاح
 فلم يتم قراءته فيتحلف لا تمامها كبلى القراءة فبأق في فيه ما مر هذا اذا كان موافقاً ما اذا كان
 مسجوداً وهو لم يدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة فيسن له أن لا يشتغل بسنة بل بالفاتحة الا
 أن يظن ادراكها مع اشتغاله بالسنة فان لم يشتغل بسنة تبع امامه في الركوع وجوبا وسقط
 عنه ما بقى عليه من الفاتحة فان تخلف لا تمام قراءته سبق رفع الامام من الركوع فاتته الركعة
 ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف عنه بركعتين فعليين من غير عذر وان اشتغل بسنة تخلف وقرأ
 بقدرها من الفاتحة وجوبا ثم ان فرغ مما عليه وأدرك الركوع مع الامام أدرك الركعة وان
 فرغ مما عليه والامام في الاعتدال وافقه فيه وفاتته الركعة وان لم يفرغ مما عليه وأراد الامام
 الهوى للسجود تبعت فية المقارنة لانه ان هوى الامام للسجود ولم ينو المقارنة بطلت صلاته
 وان هوى معه بطلت صلاته أيضا وكان يعلم أو يشك قبل ركوعه وبعد ركوع امامه أنه
 ترك الفاتحة فتخلف لقراءتها ويسمى خلقه مالم يسبق بما تقدم يظن القراءة وان علم بذلك
 أو شك فيه بعد ركوعه لم يعد لقراءتها بل يتبع امامه وياق بعده بركعة * والثالث العلم
 باتقالات الامام كرويته له أو بعض الصف أو سماع صوته أو صوت مبلغ أو نحو ذلك ليقطن
 من متابعتها * والرابع اجتماعهما مكان كما عهد عليه العصر الخالية وسبأ في قصصه
 * والخامس أن لا يخالفه في سنن ففحص المخالفة فيها كسجدة التلاوة فيصيح الموافقة فيها فلا وتركا
 وكسجود سهو فوجب فيه الموافقة فلا تراكها فاذا ترك الامام س للمأموم أن يسجد بعد سلام

امامه وقبل سلامه وكالتشهد الاول فيصحبه الموافقة ~~تصحيحا~~ لان الامام اذا تركه
وجب على المأموم تركه واذا فعله الامام جاز للمأموم أن يتركه ويقوم عامدا وان كان بسن له
العود كما مر واما القنوت فلا يجب الموافقة فيه لافعل ولا تركه كذا في المسألة الاولى جاز للمأموم
أن يتركه ويسجد عامدا واذا تركه الامام من المأموم فله ان يحلقه في السجدة الاولى ويجاز ان
يحلقه في الخلو بين السجدين فان كان لا يلحقه الا في السجدة الثانية امتنع فله بخلاف المتن
التي لا تنضم الخاتمة فيها بحسب الاستراحة والسادس ان لا يتقدم على امامه في المكان فان
تقدم عليه فيه بطلت صلاته الا في صلاة شدة الخوف فان الجماعة فيها جميعا مع تقدم بعضهم
على بعض بل هي افضل من الانفراد الا ان يكون الحزم والرأي في الانفراد ولا تضر مساواته
لامامه لكنها مكرهة موقوفة تفضلها الجماعة فينبغي ان يتأخر عنه قليلا لفرادي في التزم السابق
بقوله فاجزى في موقف عدم التقدم والافظا ههنا المساواة تضر وليس كذلك والسابع
نية الاقتداء وقد تقدم الكلام عليها ويراد على ذلك لمن وهو ان تكون صلاة الامام صحيحة
في اعتقاد المأموم فلا يصح اقتداؤه بمن يعتقد بطلان صلاته كشافعي اقصى يقتضي من
فرجه وكجهدين اختلافنا في ان من الماء أحدهما طاهر والاخر متنجس فلا يقتدي احدهما
بالآخر وتابع وهو ان تكون صلاة الامام مغنية عن الاعادة فلا يصح اقتداءه بمن تلزمه
الاعادة تخيم لبرده وعاشر وهو ان لا يكون الامام مقدما لانه تابع فلا يكون متبوعا وحادي
عشر وهو ان لا يكون الامام اخص من المأموم بالاثونة او الخنونة وقد تقدم ذلك وثاني
عشر وهو ان لا يكون الامام اتميا والمأموم قارئا وقد تقدم الكلام عليه بجملة الشروط اثنا
عشر شرطا بالشروط المعترقة في الامام (قوله بقوله) متعلق بقوله أشاروا الضمير راجع للمصنف
وغرضه انه يشترط اجتماع الامام والمأموم مكان واجتماعهما اربعة احوال لانها امان
يكونا بالمسجد واما ان يصحوا فغيره من فضاء او بينا واما ان يكون الامام في المسجد والمأموم
خارجا او بالعكس (قوله وأي موضع الخ) أي اسم شرط جازمه مبتدأ أخبر به بجملة فعل الشرط
وهو صلى والرباط مقدر تقديره في أي موضع كقولهم السبع منوا بدوهم أي منه
وقوله في المسجد بدل من هذا الملة ووقوله بصلاة الامام متعلق بمحذوف أي رابطا بصلاته بصلاة
الامام وهذا المحذوف حال من الضمير المستتر في صلى العائد على المأموم والمصلى وقوله في نفسه
متعلق بصلاة الامام أي في المسجد نهذا بيان للعائلة الاولى وهي أن يكونا بالمسجد وقوله وهو
عالم بصلاة أي والحال ان المأموم عالم بصلاة الامام فالجملة حالية وقوله اجزأه جواب الشرط
وهو أي وقوله ما لم يتقدم عليه أي ما لم يتقدم المأموم على الامام فتقدم كالمصنف هذه الحالة
وهي ان يكونا بالمسجد شرطين الاول العلم بصلاة الامام والثاني عدم التقدم عليه ويشترط ايضا
أن يمكن الاستطاعة عادة الى الامام ولو باز وراو وانعطاف أي المحرق عن القبلة واستدبار
ايها فلا يضر ذلك في المسجد وان بعدت المسافة وحالت ابينة فافقه له ولوردت ابوابها او اغلقت
ما لم تسير في الابتداء ولو سمرت في الانتهاء فلا يضر على المعتمد ومثل ذلك في السلم المذكور لمن صلى
عليها لانه كالمعنى الصلاة فالجتهون فيه يجتمعون لا عامة الجماعة مؤدون لشهادتها فان حالت
اجبة غير نافذة ضرورات لم تمنع الروية فيضرب النبال وكذلك تسير الابواب في الابتداء وزوال

بقوله (وأي موضع)

سلم الذم كذلك لانه لا يعد الحامم لهما حقتن مسجد واحد او المساجد المتلاصقة المتناذرة
 بان كان يقع بينهما الى بعض كافي الاخر والجمهورية كالسجد الواحد وان اقررت كل منها امام
 وجماعة ولا يضر كون أحدهما أعلى من الآخر كان كان أحدهما في سطح المسجد وسائرته
 والآخر في سردابه أو يرفقه لانه كله مبنى للصلاة كما علت ثم يكره ارتفاعه على امامه وعكسه
 حيث أمكن ورفعه على مستوى الحاجة كبسج فلا يكره (قوله صلى) أي المأموم أو المصل
 كما تقدم شرر (قوله في المسجد) أي الخالص ولو بالاجتهاد بان ظهر له بقرينة أن هذا مسجد
 ومنه وجبته (قوله بصلاة الامام) متعلق بمحذوف تقديره رابطا صلاته بصلاة الامام كما علت
 مما تقدم (قوله فيه) متعلق بصلاة الامام والضمير للمسجد كما علم مما مر (قوله وهو عالم بصلاته)
 أي والحال ان المأموم عالم بصلاته الامام أي باتقائه فيها ليسكن من سابقته فتحلوه أي
 المأموم نفس الضمير المتصل الواقع مبتدأ وقوله أي الامام نفس الضمير المتصاف اليه (قوله
 بمشاهدة المأمومة) أي الامام وقوله أو بمشاهدة بعض صف أي أو بتوحيده كجماع صوت
 الامام أو صوت مبلغ ولو فاسقا وقع في قلبه صدقه فلا يشترط كونه عدلا وان اوجهه كلام المحقق
 بل المدار على وقوع صدقه في قلبه وان لم يكن مصليا مثل ذلك هذا بمن غيره (قوله احرام)
 تقدم أنه جواب الشرط وهو أي (قوله أي كفاه) تفسير لاجرا لأن الاجراء والكفاية
 بمعنى واحد وقوله ذلك أي ربطه صلاته بصلاته وهو عالم به وقوله في صحة الاقتداء به أي وان كان
 حصول ثواب الجماعة يتوقف على كونه لا يتأخر عن الامام باكثر من ثلاثة أذرع وهو كونه
 لا يساوي الامام وكونه لا يتقدم من الصف والافاقته فضيلة الجماعة فتقول المحقق والمراد هنا
 صحة الاقتداء وحصول فضيلة الجماعة فيه نظر لان فضيلة الجماعة تتوقف على أمور أخرى (قوله
 ما يتقدم عليه) أي ما يتقدم المأموم بجميع ما اعقد عليه على جزمها اعقد عليه الامام بقضا
 فلا يضر الشك لان الأصل عدم المقصد (قوله فان تقدم عليه بعقبه) أي مثلا لان العبرة في
 القائم بعقبه وهما مؤخر قدسية وان تقدمت اصابعه ما لم يتقدم عليها وفي القاعدة باليه وفي
 المضطجع يتجنبه وفي المستلق برأسه والضابط الكلي أن يتقدم بجميع ما اعقد عليه المأموم
 على جزمها اعقد عليه الامام كما اشرنا اليه فلو اعقد على عقبيه وقدم أحدهما لم يضر كما لو اعقد
 على المؤخر قدس المقعدة (قوله في جهته) احتزبه مما لو كانوا عند الكعبة واستداروا
 حولها لانه لا يضر كون بعضهم اقرب منه اليها في غير جهته كما لو وقفوا في الكعبة واختلفوا
 جهة قائم لا يضر تقدم المأموم على الامام في غير جهته بخلاف ما لو اتحد اجهة ولو وقف الامام
 فيها والمأموم خارجها لاجاز والمأموم التوجه لاي جهة شاء ولو وقف بالعكس جاز أيضا لكن
 لا يتوجه المأموم الى الجهة التي توجه اليها الامام لئلا يكون متقدما عليه في جهته (قوله
 لم تنعقد صلاته) أي ان كان ذلك في ابتداء الصلاة والابان كان في الانتهاء بطلت (قوله ولا تنظر
 مساواة الامام) أي في صحة الاقتداء وان كانت مكرهة معقولة لفضيلة الجماعة فيما سوى
 فيه كما لو فاته في شيء من افعال الصلاة وافعالها التي يطلب فيها عدم المخالفة كالقائه في
 الأولتين والسلاو جميع أفعال الصلاة في ابتداءها كان يتدنى الركوع معه ويسلم
 السجود معه وهكذا في خلاف ذلك وما هو معلوم ان الحرم لا بد ان يتأخر فيه عن تحرر امامه

فصل في السجدة صلاة الامام
 فيه أي المسجد وهو أي
 المأموم عالم بصلاته أي
 الامام بمشاهدة المأموم
 أو بمشاهدته بعض صف
 (اجزاء) أي كفاه ذلك في
 صحة الاقتداء به (ما لم يتقدم
 عليه) فان تقدم عليه بعقبه
 في جهته لم تنعقد صلاته
 ولا تنظر مساواته لامامه

احتمالاً (قوله) ينبغي تخلفه عن امامه (أي استعمال الادب والاتباع وقوله قليلاً اي بان
 يكون ثلاثة أذرع فأقل فانه زاد على ثلاثة أذرع فانه فضيلة الجماعة (قوله ولا يصير بهذا
 التخلف منقرداعن الصف) أي لانه مطلوب وقوله حتى لا يجوز فضيلة الجماعة تقريخ على المتخلف
 وهو صيرورته منقرداعن الصف لأعلى التي وهو عدم صيرورته منقرداعن الصف ويؤيد منه
 أن التفراد عن الصف مقبول فضيلة الجماعة كاهو مقبول لفضيلة الصف فهو مكروه مقبول
 للفضيلتين أي فضيلة الصف وفضيلة الجماعة وقيل انه مقبول لفضيلة الصف دون فضيلة
 الجماعة وهذه المسئلة هي المشهورة بمسئلة تنحرف المقوف وقد عرفت الباري ما خصوصاً في
 الجامع الأزهر يوم الجمعة (قوله وان صلى الامام في المسجد والمأموم خارج المسجد) ويشل
 ما ذكره كونه بان صلى المأموم في المسجد والامام خارج المسجد فلا يجعل خبره على عائداً على
 أحدهما فيكون التقدير على أحدهما في المسجد والاخر خارج المسجد لشل الموردين
 وسلم من كونه عن صورة العكس فهذان الموردان مستويان في الحكم (قوله حال كونه
 الخ) اشادوا شارح إلى أن قوله في رايه حال أي حال كونه المأموم قرياً منته (قوله أي
 الامام) لوجعل الخبر رايها المسجد كما سمعته غيره كالشيخ الخطيب لكان أولى وأحسن
 وكان يستغنى عن قوله إلا فو تعتبر المسافة المذكورة فمن آخر المسجد (قوله بان تزد الخ)
 تصور بل كونه قرياً وإذا كثرت الصفوف أو الانحصاص فالشرط أن لا يزيد ما بين كل صفين
 أو شخصين على ثلثا ذراع تقريباً ويان صار بين الاخير وأخر المسجد فاسخ لكن مع العلم
 باتصالات الامام كاهو معلوم (قوله مساقتا بينهما) أي الامام والمأموم على مقتضى قول
 كلامه وان كانت المسافة معتبرة فيها الحقيقة بين آخر المسجد والمأموم كما سذكره الشارح
 (قوله على ثلثا ذراع تقريباً) فلا تضرب بأكثر من ثلاثة أذرع أو أقل لان المسافة تقريبية
 لا تشييدية (قوله وهو أي المأموم عالم بصلاته أي الامام) أي باحد الامور المتقدمة كالروية
 للامام أو لبعض صف وسماع صوته أو صوت حيلنج (قوله ولا حائل هناك) أي بحيث يمكن
 الوصول إلى الامام وبشرط هنا أن يمكن الوصول اليه من غير زور أو انعطاف بخلافه فبما
 تقدم هو يضر هنا الباب المردود في الابتداء بخلافه في الاشياء فانه لا يضر لانه يتقرر في الدوام
 ما لا يتقرر في الابتداء ويضر هنا أيضاً الباب المغلوق ابتداءً مردواً على المعتقد خلافاً لظاهر
 كلام الخطيب حيث قال نعم قال البغوي في فتاوى له لو كان الباب مفتوحاً وقت الاحرام فانطلق
 في أثناء الصلاة فبضر انتهى فاجرى عليه ضعيف وبعضهم قال المراد بالعلق الرق وقوله بعداً ما
 الباب المفتوح فيصور اقتداء الواقع بمذاته والصف المتصل به وكذا من خلفه ويكون ذلك
 الواقع في حد ذاته رابطة بينهم وبين الامام وهو في حقهم كالامام فلا يجوز تقدمهم عليه كما لا يجوز
 تقدمهم على الامام بخلاف العادل عن محاذاته فلا يجوز اقتداءه بالابا رابطة المذكورة للماتل
 ينمو بين الامام (قوله أي بين الامام والمأموم) تخيير لقوله هناك (قوله جاز الاقتداء) جواب
 ان في قوله وان صلى الخ (قوله وتعتبر المسافة المذكورة) أي الثلثا ذراع تقريباً وقوله من آخر
 المسجد أي من الطرف الذي يلي المأموم فيها اذا كان الامام في المسجد والمأموم خارجاً من آخر
 الطرف الذي يلي الامام فيها اذا كان المأموم في المسجد والامام خارجاً فعلى كل من الصورتين

ويستحب تخلفه عن امامه
 قليلاً ولا يصير بهذا التخلف
 منقرداعن الصف حتى
 لا يجوز فضيلة الجماعة وان
 صلى الامام في المسجد
 والمأموم خارج المسجد
 حال كونه قرياً منته (أي
 الامام بان تزد مسافة
 ما بينهما على ثلثا ذراع
 تقريباً وهو) أي المأموم
 عالم بصلاته أي الامام
 (ولا حائل هناك) أي بين
 الامام والمأموم (جاز)
 الاقتداء وتعتبر المسافة
 المذكورة من آخر المسجد

لا يحسب المسجد من المسافة لانه محل الصلاة فلا يدخل في الحد القاصل (قوله وان كان
 الامام والمأموم في غير المسجد) هذه هي الحالة الرابعة وتحتها أربع صور لانها مما أمان نكون
 في ضاموا تمانا يكونا في بناء وانما ان يكون الامام في ضاموا المأموم في بناء وانما العكس كما أشار
 اليه الشارح بقوله انما ضاموا أو بناء فهو تصحيح في غير المسجد ويصدق ما صورنا لأربعة المقدمة
 (قوله فالشرط أن لا يزيد بينهما) أي بين الامام والمأموم وكذا بين كل صفيين أو شخصين من
 اثنتي بالامام خلفه أو بجانبه وقوله على ثلثمائة ذراع أي بذراع الا ذراع تقريفا فلا يضر زيادة
 ثلاثة أذرع كما مر (قوله وان لا يكون بينهما حائل) أي عاصم كالسبب المردود ابتداء بخلافه
 دوامو كالسبب المعلق مطلقا وانما الباب المفتوح فيصير اقتداء الواقف بهذا انه وكذا من خلقه
 أو بجائيه كما مر ولا يضر في جميع ما ذكرنا ولو كثر طرقه ولا يضر وان أحوج الى سباحة وهي
 يكسر السبب العموم وهو علم لا ينسى لانهم عالم بعد الصلوة (قصة) أفضل الجماعات الجماعة في
 الجمعة ثم في صبيها ثم في صبح غيرها ثم في الصلوات في العصر وانما الجماعة في الظهر والجماعة في
 المغرب فها هو ما سوا من تنقطع الجماعة بفرج امامه من صلاته يحدث أو غيره وللمأموم قطعها بينه
 والمشاركة لكنه يكره الا ان يكره وتطويل امام وتر كسنة مقصودة كشهادة أو لم أدركه
 مسبوق فهو أول صلاته فيعيد في ثلثة صبح القنوت وفي ثلثة مغرب التشهد ولو أدرك
 المسبوق الامام في ركوع محسوب للامام وطمان يقينا قبل ارتفاع امامه من أقله أدرك
 الركعة ويكره في هذه الحالة تكبيرة تقصرم واخرى الركوع فلو كبر واحدة فان قوريه التصرم
 فقط وانما قبل هويه انعقد صلاته والالم تنعقد ولو أدركه في اعتداله لم يبعد عنه وانتهى فيه وفي
 ذكره وذكر انتقال عنه لاذكر انتقال اليه واذ سلم امامه وقام المسبوق كبر لقامه ان كان في محل
 جلوسه والا فلا ويجوز الاستتابة في الإمامة ونحوها من سائر الوظائف ولو غير ان الواقف
 ولو بدون عذر اذا استتاب مثله أو خيرا منه ويستحق المستتبع جميع العلوم ويستحق النائب
 ما التزمه المستتبع وان اقر ابن عبد السلام بانه لا يستحقه واحده من مالان المستتبع لم يباشر
 والنائب لم يأذن له الناظر فلا ولاية له بخلاف مالو باشر شخص الوظيفة بلا استتابة من صاحبها
 فلا يستحق المباشر شيئا اعدم التزام صاحب الوظيفة له عوضا ولا يستحق صاحب الوظيفة لعدم
 مباشرته مع عدم تنبيهه حيث لم يباشر صاحب الوظيفة لم يستحق المعلوم الا ان منه الناظر
 او نحو من المباشره فيستحق لعذره حيث • (فصل) أي هذا فصل وهو معقود لثنتين
 كما اشار اليه الشارح بقوله في قصر الصلاة وجعلها ولا يعني ان جعلها شاملا لجعلها بالسفر وجعلها
 بالمطر كما يعلم من استقراء كلام المصنف وانك جعل بعضهم الفصل معقودا لثلاثة اشياء والاصل
 في القصر قبل الاجماع وقوله تعالى واذا حضرتم في الارض أي سافرت فيها ومثلها الجبر فليس
 عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة قال يعلى بن أمية رضي الله عنه قلت لعمر بن الخطاب رضي
 الله عنه انما قال تعالى ان تقصروا وقد امن الناس فقال بعثت بمحبتي منه فسألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته رواد مسلم أي جواز
 القصر مع الأمن صدقة أي زائدة على ما فادته الآية فيكون قوة تعالى ان خفف ليس
 بشيء والاصل في الجمع الاشياء الواردة فيه وشرع القصر في السنة الرابعة من الهجرة كما

وان كان الامام والمأموم
 في غير المسجد انما ضاموا
 بينه فالشرط ان لا يزيد
 ما بينهما على ثلثمائة ذراع
 وان لا يكون بينهما حائل
 • (فصل) في قصر
 الصلاة وجعلها

قال ابن الاثير وقيل في السنة الثانية فهدى سبغ الشافعيها كما قاله الولائي وقيل بهذا الهجرة
 باربعين يوما وشرع الجمع في السنة التاسعة من الهجرة في غزوة تبوك بالصرف وعنده اسم
 مكان في طرف الشام وهي آخر غزواته عليه الصلاة والسلام وما بعد هاسرايا (قوله له ويجوز
 الخ) وانما يجوز الشارح لذلك تخفيفا عليه لما يلحقه من مشقة السفر غالبا ولأنه ورد في
 الحديث السفر قطعة من العذاب والمراد بالعذاب كما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني المشقة
 الحاصلة فيه من الركوب والمشقة مع الالم الناشئ من ترك المألوف من الوطن وغيره ولذلك لما
 سئل امام الحرمين حين جلس موضع والده لم كان السفر قطعة من العذاب اجاب على الفور
 بشوة لا ذنبه فراق الاحباب واستعير تعبيرا لمنصف بلجوا ان الافضل الاعمال ثم ان بلغ سفره
 ثلاث مراحل ولم يختلف في جواز قصره فالأفضل التقصر للاتباع وغروبلن خلاف أبي
 حنيفة فإنه يوجب التقصر حينئذ بخلاف الصوم فإنه أفضل من الفطر مطلقا الا ان تضطر به لما
 فيه من براءة الذمة فلا تؤطر لقت ذمته مشغولة ولو تعارض التقصر والجماعة حينئذ تقدم
 التقصر لوجوبه عند أبي حنيفة كما علمت ونرجح بقولنا ولم يختلف في جواز قصره من اختلف في
 جواز قصره كإصلاح سافر في البحر ومعه عبالة في سفينة ومن يديم السفر مطلقا كالساحي فان
 الاتمام أفضل له فهو جاز من خلاف من أوجب كالأمام أحمد رضي الله عنه وروى مذهبه دون
 مذهب أبي حنيفة في ذلك لموافقته الاصل وهو الاتمام ثم انه أورد على التيسير بالجواز انه
 قد يجب التقصر كالأخر الصلاة الى أن يتي من وقتها لا يسعها الا مقصوده فانه يجب عليه
 حينئذ التقصر لانه لو اتها لزم اخراج بعض الصلاة عن وقتها مما يمكنه من ايقاعها في الوقت
 وقد يجب التقصر والجمع مما كالأخر الظهر الى وقت العصر بنسبة الجمع ولم يعمل حتى بقي من
 وقت العصر ما يسع أربع ركعات فإنه يجب عليه حينئذ التقصر والجمع وأوجب بان المراد بالجار
 ما قابل الامتناع فيتم للوجوب (قوله للمسافر) من السفر وهو قطع المسافة حتى يبلغ ذلك لانه
 يسفر عن أخلاق الرجال أي يكشف عنها وقيل لامكان الرجل بنفسه عن البيوت والعمران
 وابتداء السفر بحجاءة سور صوب مقصده مختص بباب افرونته كبلد وقرية فان لم يكن لسور
 صوب مقصده مختص به بأن لم يكن سور أصلا أو سور في غير مقصده أو كان له سور غير مختص
 به كقرى متفصلة جمعها سور واحد فابتدأه محجاءة الخندق ان كان فان لم يكن فالله طرقات
 كانت فان لم تكن فالعمران وان تخلل خراب بخلاف خراب جبر بالقصير على التمام أو روع
 أو اندرس بأن ذهب أصول حيطاته وأما التراب الذي ليس كذلك فلا يقمن بمجاوزته كما حكمه
 في المجموع ولا يشترط مجاوزة نباتين ومزارع وان اتصلتا بجماعة منهن حتى لو كان بالسيائر
 قصورا وودور تسكن في بعض فصول السنة أو في جميعها لم يشترط مجاوزتها على الظاهر في
 المجموع خلافا لما في الروضة وأصلها انتهى ليست من البلد أو القرية والقرى التي المتصلتان أو
 القرى المتصلة بعضها ببعض كالقرية الواحدة وابتداء أو لساكن خيام كالاعراب بمجاورة الحلة
 ومراقبها كمارح الرماذيل لعب الصبيان مع مجاوزة عرض وادان سافر في عرضه ومجاورة
 مهبط ان كان في ربة ومجاورة مصعدان كان في واحدة ان اعتدلت الثلاثة فان افرطت سعتا
 اكتفى بمجاورة الحلة عرفا وينتهي سفره يلو غمدا أحقر من سور وغيره مما ذكره ان كان مبدأ

(ويجوز للمسافر)

السفر المذكور من وطنه انتهى سفره مطلقا وسواء أوى الإقامة به أولا كان فيه حاجة أو لا وان
كان من غير وطنه سواء رجع اليه من سفره كان أطاقه أو لا مع كونه غير وطنه كما هو القرض
ثم ابتداء السفر منه ثم رجع اليه من سفره لم يرجع اليه كان سافر إلى محل غير الذي ابتداء سفره
منه فبقي سفره يلوغ السور وقصوره أن يولى قبل بلوغه وهو مستقل ما كتب إقامة به أما
مطلقا وأما أربعة أيام صحاح غير يوى الدخول والخروج فإن لم ينو قبل ذلك انتهى سفره بقايمته
أى بنزوله وتوسيره أن كان له حاجة وعلم أنها لا تنقضى فى أربعة أيام صحاح فإن لم يكن له حاجة
أصلا انتهى سفره بقايمته أربعة أيام صحاح غير يوى الدخول والخروج أو كان له حاجة وعلم
أنها لا تنقضى فى أربعة أيام صحاح لم ينته سفره بل يقصر مع إقامته بالبلد أو المقر به لأنه ليست
قاطعة للسفر هذا كله إذا لم ينو قفها كل وقت فإن وقعها كل وقت قصر فثبته عشر يوما صحاحا
ونتهى سفره أيضا بنية وجوعه كما لو طئنه مطلقا وغير وطنه لغرض حاجة فلا يقصر فى ذلك
الموضع فإن سافر بعده قصر حديثا كان طويلا قصر أو اقلان كان لغرضه حاجة
لم ينته سفره بذلك وكيفية الرجوع التردد فيه كإلى المجموع (قوله أى التلبس بالسفر) أى
لا العازم عليه ولم يلبس به لأن صفة اسم الفاعل حقيقة فى التلبس بالفعل فالمسافر حقيقة فى
التلبس بالسفر والصارب حقيقة فى التلبس بالضرب وهكذا وأشار الشارح بذلك إلى أنه يجوز
له القصص من حين تلبسه بالسفر ولا يتوقف على قطع المسافة بالفعل فالجواز من ابتداءه لأن
انتهائه (قوله قصر الصلاة) أى المهددة شرعا على المكتوبة مائة قال القهيد الشرعى وخروج
بالمكتوبة النافذة والاصالة التذوية وأما المعادة فله قصرها أن قصر أصلها وصلها خالف
من يصلح مقصورة وصلها ما سواها على الأولى جماعة أو فرادى كما صرح به العلامة الرملى
وغيره وقول الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر وإن لم أر من صرح به لا ينافى تصريح غيره به لأنه
انضافى رؤيته لا التصريح به فى الواقع (قوله الرابعة) نسبة لرباع الأربع ركعات وقوله
لا غيرها أى لا غيرها إلى رابعة وقوله من ثمانية وثلاثية بيان لغیرها وعندنا قول فى المذهب أن
الثلاثية يجوز قصرها وهو ضعف غير مشهور (قوله وجواز قصر الخ) أشار بتقدير ذلك إلى أن
قول المصنف بخص شرائط قصره لم يمتد المحذوف دل عليه قوله ويجوز لأنه مصدر ولكن لا حاجة
لهذا لأن الكلام مستلزم بدونه فإن قوله بخص شرائط متعلق بقوله ويجوز ويحجب عن تقدير
الشارح بأنه حل معنى لأجل إعراب (قوله بخص شرائط) أى على ما ذكره المصنف والافتقد
ترشيد وطاقه الأول دوام السفر يقتضى جميع ملاته فلأنه انتهى سفره فيها كان بلغت سببته
دارا قائمه أو شفى فى انتهائه أم لا زال سبب الرخصة فى الأولى والثالثة فى الثانية والثالثة
قصد موضوع معلوم بالجهة سواء كان معينا بالشخص أو لا فى قصد قصره حلين من جهة من
الجهات كالشاهج أو قصد بجهة معينة كالقدس أو لا قصر بخلاف الهام وهو من لا يدور إلى
يتوجه فإن لم يسلط طريقا معينا ركب التعاسيف فلا قصر له وإن طال سفره وكذا طالب غريم
أو أتى لا يعلم موضعه يرجع متى وجد نعم إن علم أنه لا يجد مطلوبه قبل حلين قصد سفرهما
جازه القصر كفى الروضة وأصلها وكذا قصد الهام سفره حلين لغرض صحيح كإشغاله بحارة
المحترق وفى تسمية هذا هاتما نظرا ولو كان أسيرا ونوى الهرب متى تمكن منه لم يقصر ولو لم يطول

أى التلبس بالسفر (قصر
الصلاة الرابعة) لا غيرها
من ثمانية وثلاثة وجواز
قصر الصلاة الرابعة
(بضم شرائط)

السفر ما يبلغ من حلتين والاقصر ومثل ذلك يأتي في الزوجة النسوية انما متى فصلت عن زوجها رجعت والعبد الناري انه متى رجع فلا يقصر ان قبيل من حلتين و يقصر ان بعدهما ولو تبعت الزوجة زوجها او العبد سيده او الجندي وهو المقاتل للكفار نسبة للجنود وهم المقاتلون الامير في السفر ولم يعرف كل واحد منهم مقصده فلا يقصر لقليل بلوغه من حلتين فان بلغهما قصر كما رمى الامير فلو نوى كل واحد منهم مسافة القصر وحده دون متبوعه لم يقصر لان يقفه كالعدم ثم الجندي غير المثبت في الحيوان لا يقصر لانه ليس تحت يد الامير وقهره بخلاف المثبت في الحيوان لانه مقهور تحت يد الامير كبقية الجيش والثالث الترخص بها في نية القصر في دوام الصلاة كنية الاغنام والتردد في نية القصر او يتم والشك في نية القصر وان تذكر في الحال انه نواها لو نوى الاقام بعد نية القصر او تردد في انه يقصر او يتم فعليه القصر مع الاحواض والشك في نية القصر فلا يقصر في جميع ذلك والرابع ان يكون سفره لغرض صحيح كزيارة وتجارة وسج لا مجرد التزود ونية البلاد فانه ليس من الغرض الصحيح لاصيل السفر بخلاف ما لو كان مقصده طرقات طول بل وقصر وسلك الطويل لغرض التزود فانه يكون غرضاً صحيحاً للعدل عن القصر الى الطويل فيقصر حتى يكتفي بالوسلك الطويل لغرض ديني كزيارة وسنة رحم او ديني كسهولة الطريق وامنه لان سلكه لجرد القصر ولم يقصد شيئاً كافي المجموع لانه طول على نفسه الطريق من غير غرض معتد به والخامس العلم بجواز القصر ولو راى الناس يقصرون قصر معهم جاهلاً لم تصح صلاته كإثني الزوجة واسلمها (قوله الاول) كان الاولى ان يقول الاولى لان الشر انما يجمع شريطة بمعنى مشروطة وهي مؤثثة كما هو ظاهر وانما حذف المصنف التام من العدد وبحسب بيان الشارح راعى المعنى فان الشر انما يجمع الامور المشروطة وهي مذكرة فلذلك قال الاول (قوله ان يكون سفره الى) ان يكون سفره الى الخ فان ما بعده حرفي تأويله بل مصدر (قوله اي الشخص) كان مقتضى سياق كلام المصنف ان يقول اي المسافر فيكون الضمير واجبا للمسافر لانه قدمه في كلامه ولكن عدل الشارح عنه وان كان مقتضى السياق ما يلزم عليه من التماثل والركن في العبارة لان تقديره عليه ان يكون سفره للمسافر كما افاده المبدأ في هذا هو الذي يظهر في نكتة العدل بخلاف ما نقله المصنف عن القليوبي من ان نكتة العدل اعتبارا بطوازين ابتدائه فان هذه النكتة لا تظهر هنا وقد تقدم التمسك عليها في قوة ويجوز للمسافر ان يتلبس بالسفر تقدير (قوله في غير معصية) اي بسبب غير معصية فكلمة في سببية على حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة رأتها بسيماها فاشترط ان يكون السفر بسبب غير المعصية وان عصى فيه كالمسافر لزيارة او زيارة وعصى فيه بزاوش او شر غير مثلاً ويسمى حينئذ عاصياً في السفر فيؤزله القصر وغيره من الرخص لان المعصية في السفر لا تمنع الترخص واما قوله لم الرخص لانتباط بالمعاصي فحشاء لاتعلق بها حيث يكون سببها معصية ولو كان المسافر كافر اثم في اثناء الطريق فخص وان كان الباقي دون مسافة القصر لان سفره ليس بسبب معصية وان كان عاصياً بالكفر (قوله هو) اي غير المعصية او السفر في غير المعصية بل الاول قوله كقضاء من وقوله كسنة رحم ويدل الثاني قوله او سفره وقوله كسفره بالتأخر ويمكن التفسير في الاول بان يقال كسفره قضاء

الاول (ان يكون سفره)
اي الشخص (في غير معصية)

هو

دين وكسرة صفة رحم وقوله شامل للواجب الخ اى وشمل اى ايضا للمكروه كالسفر للتجارية
 في امكنه الموقر وسفر الشخص وحده او مع آخر فقط لقوله صلى الله عليه وسلم
 المسافر سلطان والمسافران شيطانان والثلاثة ذكوب ومحمل الكراهة ما لم يأمن بالله
 تعالى والا فلا كراهة ويمكن ان الشارح ادخل المكروه في المباح لذكره اراديه
 الجائز اعم من ان يكون مستوى الطرفين وهذا القبول والترك اولا فيحمل المكروه
 (قوله كقضاء دين) اى كسرة قضاء دين فهو على تقدير مضاف على ما هو ويدل ذلك قوله
 او سفر ج كما في بعض النسخ (قوله والمندوب) اى وشامل للمندوب وقوله كصلة الرحم اى
 كسرة صلة الرحم على ما هو ايضا ومعنى صلة الرحم الاحسان الى الاقارب بما يمكن فالكلام
 على تقدير مضاف اى صلة ذوى الرحم بمعنى القرابة ويحتمل ان يراد بالرحم الاقارب مجازا
 فلا حاجة الى تقدير المضاف (قوله والمباح) اى وشامل للمباح ويحتمل ان الشارح ادخل
 فيه المكروه كما هو (قوله اما سفر المعصية الخ) مقابل لقول المصنف ان يكون سفره في غير
 معصية ولا فرق فحقر المعصية بين ان يكون انشاء معصية من قوله ويسعى حيث شاء عاصيا بالسفر
 وان يكون قلبه معصية بعد ان انشاء طاعة ويسعى حيث شاء عاصيا بالسفر فلا يترخص
 كل منهما فان تاب الاول وهو العاصي بالسفر فاول سفره محمول بونه فان كان الباقي طويلا
 في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر كالتقصير والجمع او قصيرا في الرخصة التي لا يشترطها
 ذلك كما كل المنة للمضطر ترخص وان كان الباقي قصيرا في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر
 لم يترخص واما الثاني وهو العاصي بالسفر فان تاب ترخص مطلقا وان كان الباقي
 قصيرا اخلافا لظاهر كلام الشيخ الخطيب اعتبارا بآوله وآخروه والحق بسفر المعصية سفر من انصب
 نفسه او دأبه بالركن بلا عرض شرعي وان كان سفره لطاعة ذكره في الرخصة كما صلها
 واما العاصي في السفر فلا يمتنع عليه الترخص كما هو والحاصل ان العاصي ثلاثة اقسام الاول
 العاصي بالسفر وهو الذي انشاء معصية والثاني العاصي بالسفر في السفر وهو الذي قلبه معصية
 بعد ان انشاء طاعة والثالث العاصي في السفر وهو الذي يسافر لطاعة لكن عصى فيه بشئ من
 المعاصي كما هو ظاهر (قوله كالسفر لقطع الطريق) اى وكسرة ايق وناشرة وخرج لم يستاذن
 اصله حيث وجب استئذانه بان سافر للجهاد ومضى عليه دين حال يقدر على وفائه بغير اذن
 مستحق ولم ينبسمن بؤده عنه (قوله فلا يترخص فيه) اى في سفر المعصية وهذا جواب
 اما في قوله اما سفر المعصية وكان مقتضى المقابلة ان يقول فلا يجوز ان القصير لكن الشارح
 اراد زيادة القسامة لذلك قال فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع لكن نقول له حيث اردت زيادة
 القائد فكان الاولى ان يقتصر على قوله فلا يترخص ليقيد انه لا يترخص لا بقصر ولا بجمع
 ولا غيرهما من سائر الرخص سواء كانت تختص بالطويل وهي اربع القصير والجمع وانقطرت
 رمضان والمسح على الخفين ثلاثة ايام ولا تختص بالطويل بل تجوز في القصير ايضا وهي اربع
 ايضا ترك الجمعة اذا سافر قبل فجر يومها او كل المنة للمضطر وليس يختص بالسفر لكن لما كان
 لا يؤجد قابلا الا في السفر عدو من رخص المفروضة استقبل القبلة في القل والتيمم مع
 اقطا القرص وهو لا يختص هذا بالسفر ايضا لكن لما كان السفر يفتل فيه فقد الماء بخلاف

شامل للواجب كقضاء دين
 والمندوب كصلة الرحم
 والمباح كسفر تجارة اما
 سفر المعصية كالسفر لقطع
 الطريق فلا يترخص فيه

القصر كان الغالب فيه وجود الماء بحسب الشان فيها عتوه من رخص الشرف وزيد على ذلك
 صوراً أخرى (قوله قصر ولا جمع) أى ولا غيرهما كما علمت مما آتينا (قوله والثالث)
 التذكير باعتبار ما مر من تأويل الشرط بالأمور المشروطة فلذلك قال الثالث ولم يقل الثانية
 (قوله أن تكون مسافته الخ) ولو قطع هذه المسافة لحظة لكونه من أهل النبط سواء
 قطعها في بر أو بحر لا يقال إذا قطع المسافة لحظة لا يأتى القصر لأخطته بل ذلك لأن القول
 لا يلزم من قطعه المسافة الأقامة القاطعة للسفر لا احتمال أن يقيم في المقصد إقامة غير قاطعة
 للسفر فيأتي القصر حينئذ (قوله أى السفر) يعنى السفر المتقدم وهو السفر في غير مصيبة
 (قوله ستة عشر فرسخاً) وهى أربعة برداً ذكلاً يرد أربعة فراسخ ويكون مجموع الستة
 عشر فرسخاً أربعة برد فقط كان ابن عمرو ابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد ومثله
 إنما يعمل يتوقف على النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل أن المسافة بالبعد أربعة برد وبالفراخ
 ستة عشر فرسخاً وبالأصابع الهاشمية ثمانية وأربعون ميلاً لأن الفرسخ ثلاثة أميال كما سيذكر
 الشارح وبالنظرون مائة وثمان وتسعون الف خطوة لأن الميل أو بعبارة آلاف خطوة كما
 سيذكر الشارح وبالأقدام خمسمائة الف وستة وسبعون الف قدم لأن الخطوة ثلاثة أقدام
 كما سيذكر الشارح وبالأذرع مائتا الف وثمانية وثمانون الف ذراع لأن كل قدمين ذراع
 وبالأصابع ستة آلاف الف وتسعمائة الف وأشبع الف أصابع لأن الفراع أربع
 وعشرون أصبعاً معترضاً بالشعيرات أحدوا ربعون الف القوار بصمات الف وأثنان
 وسبعون الف شعيرة لأن كل أصبع ست شعيرات معتدلات معترضات والشعيرات مائتا
 الف ألف وثمانية وأربعون الف الف ومائتا الف وأثنان وثلاثون الف شعيرة لأن كل شعيرة
 ست شعيرات من شعر البرذون أى البغل وأما بقوانين ضبط مسافة القصر حتى بالأصابع
 والشعيرات والشعيرات لأن القصر على خلاف الأصل فاحتط لهجهذاً ولذلك كانت المسافة
 هنا قيدية بخلاف المسافة بين الامام والمأموم فأنما تقرية كما مر ولا ينافى تصديق مسافة
 القصر بذلك جعلهم لها مرحلتين وهما سيرة يومين معتدلين وأوليتين معتدلتين أو يوم وليلة
 وإن لم يعتدلاً بسيراً لا يقال وهى الأبل الحملة مع اعتبار النزول المعتاد لكل والقرب والصلابة
 والراحلة لأن ذلك يندفعها وضبط مسافة القصر من مصر القاهرة إلى محلة روح والهجرة
 الكبرى إلى طسندة التي فيها السيد البدوى رضى الله عنه ولا إلى محلة مرحوم التي فيها
 أبوهرى رضى الله عنه لأن هذه المسافة لا تبلغ مسافة قصر في سقرا بل بخلاف سقرا البحر
 فليس لمن سافر في البر إلى يار تسدى أحد البدوى القصر والجمع وإن قصد زيارة الجوهري
 وإن كان بعض العلماء يجوز ذلك ونهله فإن النفس لا تقبل إليه ولن سافر في البحر إلى يار تسدى
 القصر والجمع لأن المسافة في البحر تبلغ مسافة قصر كذا نقلوه عن تقرير الاستاذ الحنفى
 (قوله تحديداً) أى حال كون الستة عشر فرسخاً محددة فبعض النقص ولو شأ يسيراً ولا تضر
 الزيادة وقوله فى الأصح أى على القول الأصح ومقابل القول بأنها تقرىب التحديد والمحدد
 الأول لما علمت أن القصر على خلاف الأصل فيصحا لهجهذاً ولذلك بالموافى تقديره بما مر لكن
 لا يشترط بتقرير التحديد بكون النظر بالاحتياط خلافاً لما هو منه تمييز المحشو كغيره بمقتضى تقدير

يقصر ولا جمع (و) الثالث
 (أن تكون مسافته أى
 السفر) ستة عشر فرسخاً
 تصديقاً فى الأصح

المسافة وأن أمكن أن يقال المراد بالتحقق ما يشعل الطن المنكسور (قوله ولا تحسب مدة الرجوع منها) أي فلا بد من كونها ذهابا فقط لأنها باو اياها حتى لو قصدهم خلا على صرحه فبقية أن لا يقسم قبله بل يرجع لم يقصر لأذهابا ولا اياها وان حصل له مشقة صرحنا معقولين لأنه لا يسمى سقراط ولا مع كون القطب في الرخص الاتباع وان كان تقليد خيلها القياس فكيف ماقى معنى الخبر عليه في الاستنباط (قوله والقصر في ثلاثة أميال) فتضرب الثلاثة أميال في ستة عشر فربطها بمائة واربعين ميلا وذلك قال الشارح وحيد فتجموع القرايع في ستة واربعين ميلا وحيث كان ذلك كان القصر في ثلاثة أميال فتجموع القرايع في ستة عشر ميلا واربعة عشر غانية واربعون ميلا لان ذلك هو الحاصل من ضرب ثلاثة في ستة عشر (قوله والميل أربعة آلاف خطوة) يضم الخطوط بالضم ما بين المقسمين وهو المراد هنا بالفتح نقل القدم والمراد أربعة آلاف خطوة بخطوة البعير لا بخطوة الأدمى (قوله والخطوة ثلاثة أقدام) أي يقدم الأدمى على الصواب خلافا لما نقل عن مرأة الزمان لابن الجوزي حيث قال يقدم البعير لأن البعير لا يقدم له وإنما المنف لأن ذلك من هو القصر يسعى حائرا ومن هو البقر نلقا ومن هو الجمل خفا ومن هو الأدمى قدما فهو المراد كما هو المتبادر من كلامهم (قوله والمراد بالأميال الهاشمية) أي النسبية لتي هاشم لتقديرهم لها في زمن خلافتهم لا التي هاشم حجة التي على الله عليه وسلم كما قد يتوهم واحترنا الشارح بذلك عن الأموية بضم الهزة النسبية لتي أمة لتقديرهم لها في زمن خلافتهم فإن المسافة بها اربعون ميلا فقط اذ كل خمسة أميال أموية ستة أميال هاشمية (قوله والثالث) قد تقدم و هو أنه ذكره فتنبه (قوله ان يكون القاصر مؤذيا للصلاة) أي فاعلاها في وقت ادائها في مفهوم هذا الشرط تفصيل بين فائتة الحضر وفائتة السفر كما اشار إليه الشارح اما فائتة الحضر فلا تقضى الا تامة سواء اقتضاها في الحضر أو في السفر لانها رتبة تامة فلا يبرأ منها الا بتمامها اما فائتة السفر فتقضى في السفر مقصورة وان كان غير السفر الذي فائت فيه بشرط أن يكون كل من السفرين مسفر قصر والا فتقضى تامة كالوقضا في الحضر ولو شك في أنها فائتة سفر أو حضر قضاها تامة احتياطا ولأن الأصل الاقام ولو اقر والباقى من الوقت ما يسع ركعة فله القصر لانه ان شرع فيها حينئذ كانت مؤذاة سفر وان لم يشرع فيها حينئذ كانت فائتة سفر بخلاف ما لو سافر والباقى من الوقت ما لا يسع ركعة فمنع عليه القصر لانها حينئذ فائتة حضر (قوله الرابعة) أشار بذلك الى ان المراد الصلاة الموهودة في قوله ويجوز للمسافر قصر الصلاة الرابعة (قوله اما الفائتة حصر الخ) هذا مفهوم الشرط لكن أشارنا شراح الى ان في المفهوم تفصيلا والمراد فائتة الحضر بيقينا أو شكيا ما لم تكن أنه لو شك في كونها فائتة سفر أو حضر قضاها تامة (قوله فلا تقضى فيه مقصورة) أي بل تقضى تامة وقوله ليس بقدر فلا تقضى الا تامة سواء اقتضاها في الحضر أو في السفر لانها رتبة تامة (قوله والفائتة في السفر تقضى فيه مقصورة) أي ولو كان السفر الذي قضاها فيه غير السفر الذي فائت فيه بشرط أن يكون كل من السفرين مسفر قصر والمراد تقضى فيه مقصورة وان اراد القصر والافهم قضاها تامة وقوله فمعه قد وذلك اخذ بمحترزه بقوله لا في الحضر (قوله والرابع) فيه ما تقدم من جهة التذكير فلا تغفل (قوله ان ينوى

ولا تقسب مدة الرجوع منها والقصر في ثلاثة أميال وحيث تجموع القرايع ثمانية واربعون ميلا والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام والمراد بالأميال الهاشمية (و) الثالث ان يكون القاصر (مؤذيا للصلاة الرابعة) أما الفائتة حضرا فلا تقضى فيه مة صورة والفائتة في السفر تقضى فيه مقصورة لا في الحضر (و) الرابع ان ينوى

المسافر القصر (الخ) أى كان يقول نويت أصلى الظهر مقصورة ومثل ذلك ما نوى الظهور مثلا
 ركعتين وإن لم ينو ركعها ومثل قال أودى صلاة السجدة فلازمه ركعها ذكره بأن نوى الإتمام
 أو أطلق أتم لأنه النوى فى الأولى والأصل فى الثانية كذلك هل نوى القصر أو الإتمام
 فيجب عليه الإتمام وإن تذكر عن قرب لتأدى جزم من الصلاة حال التردد وفارق تنظير وهو
 ما لو شك فى أصل التمة وتذكر عن قرب بأن ذمته غير محسوب وإنما عفى عنه لثبوت وقوعه مع
 زواله عن قرب غالباً فسلم من ذلك أنه يشترط النقص زعم سابقية القصر فى دوام الصلاة وأنه
 لا يشترط استدعاء ما يعنى أنه يلاحظها إذا عمل ولم ينو القصر ثم قدمت صلاته لم يحجزه قصرها
 لأنه لزومه الإتمام فاستقرت الصلاة فى ذمته تامة وطر ومقادها لا بد من ذلك ولو فقد الطهورين
 وشرع فى الصلاة بنية الإتمام ثم قد وعلى الطهارة فالأول جمعه عند الرأى أنه القصر لأن صلاته
 الأولى وإن كانت صلاة شرعية على التحقيق لكن لما لم يسقطها طلب فعلها كانت كالأدوم
 وإن سقط بها الحرمه فليس القصر مبيهاً على جعلها غير صلاة شرعية كما هو منه الأذوى فقال
 وأصل ما قاله بناء على أنه لا يستبطل صلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه ٥١ وكذا يقال فى
 صلى يتعم مع لزوم الإعادة فالأول وجه أنه القصر أيضاً عند الرأى (قوله مع الاحرام) أى مع
 تكبير الاحرام **ك** أصل السنة نفلوا بعد الاحرام لم يقع وقوله أى بالصلاة (قوله
 والخامس) فيه ما مر فى نظائره (قوله إن لا يأتى الخ) فإن أتم به فى جزم من صلاته كان أدركه
 آخر صلاته أو أحدث هو عقب اقتداء به لزومه الإتمام بغير الإمام أحد من ابن عباس مثل ما بال
 المسافر صلى ركعتين إذا انفردوا أو بعدا إذا أتم بغيره فقال تلك السنة أى الطريقة لا يقال هذا
 قول حشاش وقول الحشاش ونحوه لا يبيح به سالنا نقول قول الحشاش تلك السنة أو من السنة
 كذا أو نحو ذلك فى حكم المرفوع وكذا قوله امرنا أو نهينا لأن المعنى تلك السنة التى تلقيناها
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا الباقي (قوله فى جزم من صلاته) أى وإن قل كان
 أدركه آخر الصلاة أو أحدث هو عقب اقتداء به كما مر (قوله عقيم) كان الأولى أن يقول بعم
 ليشمل المسافر المتم وأما الشارح بقوله أى بنى يصلى صلاة تامة إلى الجواب عن المصنف بأنه
 استعمل المقيم فحين يصلى صلاة تامة لأنه يلزم من كونه مقيماً أنه يصلى صلاة تامة فيكون قد
 أطلق المزموم وأراد اللزوم ولو اقتضى من جهل كونه مسافراً أو مقيماً أنه الإتمام وإن بان
 مسافر أقصر أو لو اقتضى من ظنه مسافراً أن يقصر مقيماً بأن أخبره شخص بأنه مقيم أو بان
 مقيماً بمحدثان أخبره شخص بأنه مقيم ثم أخبره شخص بأنه محدث لزومه الإتمام فى صورتين لأنه
 اقتضى بغيره ولو بحسب الصورة فى الظاهر ما لو بان محدثان مقيماً بأن أخبره شخص بأنه محدث
 ثم أخبره شخص بأنه مقيم أو بان مقيماً بأن أخبره الشخصان معاً ذلك فلا يلزمه الإتمام لأنه لا قوة
 فى الحقيقة مع **ك** كونه طنه مسافراً فى الظاهر ولو اقتضى بمسافر وشك فى نية القصر فنوى
 هو القصر جائزة القصر إن بان الإمام قاصر الآن الظاهر من حال المسافر القصر فإن بان أنه
 متم ولم يقبض حاله لزومه الإتمام ولو علق نية القصر على نية الإمام **ك** كان قال إن قصر
 قصرت ولا أتمت جائزة القصر إن قصر الإمام لأن هذا قصر بغير الواقع ولزومه الإتمام إن
 أتم الإمام ولم يظهر ما نواه الإمام فيلزمه الإتمام احتياطاً (قوله ليشمل المسافر المتم)

المسافر (القصر) للصلاة
 مع الاحرام (ب) (و) الخامس
 (أن لا يأتى) فى جزم من
 صلاته (عقيم) أى بنى يصلى
 صلاة تامة ليشمل المسافر
 المتم

(و يجوز للمسافر) سفر
 طويلا مباحا (أن يجمع
 بين) صلاقي (الظهر
 والعصر) تقديمًا وتأخيرًا
 وهو معنى قوله (في وقت
 أيهما شاء) (أن يجمع
 بين) صلاقي (المغرب
 والعشاء) تقديمًا وتأخيرًا
 وهو معنى قوله (في وقت
 أيهما شاء) ويشروط بجمع
 التقديم ثلاثة

عنه لتأويله بما ذكره بخلاف ما لو بقي كلام المقل على ظاهره فانه لا يشمل المسافر المتم فيكون فيه
 قصور (قوله ويجوز الخ) شروع في الشق الثاني من الترجمة وهو الجمع وأشعر تعبيرا بالحوار
 بأن ترك الجمع أفضل مراعاة للعلاقة فيه ولأن فيه إخلاء أحد الوقتين من وظيفة العكس
 يستقنى من ذلك الحاج بعرفة أو من دلالة ومن إذا جمع صلى جماعة أو خلا عن حده المدايم
 أو كشف العورة وإذا لم يجمع على فرادى ولم يقل عماد كرفان الجمع أهم أفضل وتقدم أنه قد
 يجب الجمع مع القصير وذلك كان آخر الظاهر ليجمعها مع العصر جمع تأخير وهو قد ضاق وقت
 العصر عن الاتيان جسمًا تامين فيجب عليه حصة ذلك العصر والجمع كما مر (قوله سفرًا طويلا
 مباحا) لوقال بطل ذلك سفر قصر كما عبره الشيخ الخطيب لكان أخصر وهو ظاهر وأحسن لأن
 كلامه لا يشمل الواجب والمندوب والمكروه وقد يجب بان مراده بالمباح غير المعصية كما أشار
 إليه المحقق (قوله أن يجمع بين صلاقي الخ) أي يضم إحدى الصلاتين للأخرى في وقت
 واحدة فتعني ما سواه كاتاتين أو مقصودتين أو واحدات عامة والأخرى مقصورة (قوله
 الظهر والعصر) ومثل الظهر الجمعة في جمع التقديم فقتل بشرط أن تقتنى عن الظهر بان لم تعدد
 في البلد زيادة على قدر الحاجة فإن لم تقتن عن الظهر بان تعددت في البلد زيادة على قدر الحاجة
 فلا يصح جمع التقديم معها لأن شرطها أن تكون في وقت الظهر (قوله تقديمًا وتأخيرًا) أي جمع
 التقديم أو جمع تأخير فهو سمانه وبأن على المتعولة المطلقة لكنه على تقدير مضاف والواو بمعنى
 أو كما أثرنا إليه وهل الأفضل جمع التقديم أو التأخير في ذلك تفصيل وهو أنه إن كان نازلًا
 في وقت الأولى سائر في وقت الثانية فالأفضل جمع التقديم وإن كان سائر في وقت الأولى نازلًا
 في وقت الثانية أو ما أفرغ ما أوزانها فالأفضل جمع التأخير لأن الأولى تصح في وقت الثانية
 ولو من غير عذر بخلاف العكس وهذا هو العقد عند العلامة الرمي كما في شرحه وشافه
 العلامة ابن حجر فيما إذا كان سائرًا فيها أو نازلًا فيها فقال جمع التقديم فهو الأفضل كالأولى
 لما فيه من تهييل برامة القيمة لأنه بما اخترته المنية فالخامس أن جمع التقديم أفضل في صورة
 وجمع التأخير أفضل في ثلاث صور عند الرمي وجمع التأخير أفضل في صورة وجمع التقديم
 أفضل في ثلاث صور عند ابن حجر (قوله وهو) أي التقديم أو التأخير وقوله معنى قوله أي
 المصنف وإذا كان هدام معنى قول المصنف المذهب وفكر الأولى أن يؤخر عنه ليكون
 تفسيره كما صنع الشيخ الخطيب (قوله في وقت أيهما شاء) أي فان شاع جمعها في وقت
 الظهر فيكون تقديمًا أو تأخيرًا أو شاع جمعها في وقت العصر فيكون تأخيرًا (قوله وإن يجمع بين
 صلاقي المغرب والعشاء الخ) عطف على قوله أن يجمع بين صلاقي الظهر والعصر بالنظر لكلام
 الشاوح وإحاطة نظر لكلام المصنف فلا يعني أن قوله والمغرب والعشاء عطف على قوله الظهر
 والعصر وتقدير الشاوح لما قد ما شارة إلى ذلك فلا يخالفه (قوله تقديمًا وتأخيرًا) أي جمع
 التقديم أو جمع تأخير كما مر وفيه ما تقدم في أفضلية جمع التقديم أو التأخير من التفصيل
 والخلاف (قوله وهو معنى قوله) فيه ما تقدم في نظيره وهكذا قوله في وقت أيهما شاء (قوله
 ويشروط بجمع التقديم ثلاثة) ويزاد عليها دوام السفر إلى عقد الثانية بأن يحرم به أو لو أدام

في اثباتهم ان خلايا شرط دوامه الى تمامها فلو اقام قبل عقد الثانية فلا يرجع الى وال سببه وهو السفر
 ويزاد ايضا ان لا يدخل في وقت الثانية قبل فراغها على ما قاله بعضهم والمحقق خلافه في غير زيج
 التقديم وان دخل وقت الثانية قبل فراغها وان لم يدرك منها في وقت الاولى الا بعض وكما لا ي
 لها في الجبع وقتين فلم يخرج عن وقتها فتكون اذا قطعها كما قاله الر ويا في غيره ويزاد ايضا صحة
 الاولى بقيا وقتها ولو لمع لزوم الاعادة فيجتمع فاقد الطهورين والمتميم ولو لم يعمل بغلبه وجود
 الماس على العقد لوجود الشرط كما قاله الرمي وابن حجر خلافا لزر كشي وان اعقد من طاهر
 في بعض كتاباته واستقر به الشرا لمس ولا يجمع التسمية بجمع تقديم لاسماء صحة الاولى بقينا
 أو لا فيها اذ يحتمل أنها واقعة في الجبض وكذلك من صلى الجمعة مع كونه لا يتبع عن الطور
 فلا يجمع معها العصر بجمع تقديم كملت (قوله الاول) اي الشرط الاول (قوله ان يدأ الخ)
 وهذا هو الترتيب ولو عي به لكل اخضر لكنه راعى الا وضعا وانما اشترط الترتيب لان الاولى
 هي المتبوعة والثانية تابعة لها فتمت الاولى على الثانية لتحقق التبعة بخلاف ما لو عكس
 (قوله فلو عكس الخ) تفريع على مفهوم الشرط (قوله كأن يدأ بالعصر الخ) اي إذا كان يدأ
 بالعشاء قبل الغروب كما اشار اليه بالكاف وقوله متلاوة كيدلا كاف والا فلا حاجة اليه (قوله
 لم يصح) اي العصر والمرد لم يصح فرضا ولا تغلانا كان عامدا عالما فان كان ناسيا او جاهلا
 وقتت فلا مطلقا ان لم يكن عليه فاقتمت نوعها والوقت عنها (قوله ويصدها) اي العصر
 وانت الضمير باعتبار كونها صلاة وهكذا يقال في قوله يصدها اي الطهر والمرد بعد هانورا
 وقوله ان اراد الجبع اجمع التقديم فان لم يرد الجبع اخر العصر الى وقتها لاجع (قوله والثاني)
 اي الشرط الثاني (قوله في الجبع) اي ليقترن التقديم المشروع عن غيره وهو التقديم سهوا
 او سهوا (قوله اول الصلاة الاولى) اشاع به بالاول مع انها تجوز في الائمة كما سيذكر لكنه
 مجمعا عليه ولذلك قال فيما يأتي على الاظهر ولانه محلها القاضل فالاولى ان تكون اول الاولى
 وان جازت في اثباتها ولو لمع القطل منها وعبارة الشيخ الخطيب في اولي ولو لمع تحلقه منها (قوله
 بان تقترن الخ) تفريع على مفهوم الشرط مع ملاحظة ان الاول محلها القاضل فقط والاقصو
 في اثباتها ولو لمع السلام منها وذلك قال في التفريع ولا تأخير هان السلام من الاولى (قوله
 وتجوز في اثباتها) اي في اثناء الاولى والمرد بالائمة ما يشمل السلام فيمكن في مقارنته له
 وشغل ذلك ما لو كان اول الاولى قبل السفر كان شرع في الاولى وهو في السنة فسارت ثم
 نوى الجبع ولو لمع السلام منها فيجمع الجبع لوجود السفر وقت التبة كما قاله في المجموع نقل
 عن المتوفى واقر وهو المحقق ولو نوى ترك الجبع بعد السلام من الاولى وأردت بعد مواسم فورا
 او بين ووافق كذلك أو تردد في انه نوى الجبع في الاولى وتذكر قبل طول الفصل أنه نواها فالتب
 انه ان اراد الجبع ناسيا جاز له في السور كلها بالتقديم المذكور كما في شرح الرمي خلافا لابن حجر
 (قوله على الاظهر) ومثابه يقول لا يجوز في الائمة بل لا بد ان تكون مع الصرم وهناك قول
 لها يمكن في الائمة ولا يمكن مع التحلل وهذا القول آخر بانها تنفي بعد التحلل من الاولى
 وقبل الصرم بالثانية رفقاء في شرح المذهب وفيه صحة (قوله والثالث) اي الشرط الثالث

الاول ان يدأ بالطهر قبل
 العصر وبالمغرب قبل
 العشاء فلو عكس كأن يدأ
 بالعصر قبل الطهر مثلا
 لم يصح ويصدها بعد هان
 اراد الجبع والثانية
 الجبع اول الصلاة الاولى
 بان تقترن بنية الجبع بقصرها
 فلا يمكن تقديمها على الصرم
 ولا تأخير هان السلام
 من الاولى ويجوز في اثباتها
 على الاظهر والثالث

(قوله الموالاة بين الاولى والثانية) فلوئذ كره بعده ما تركه من الاولى اعاده او جوبا
 لبطلان الاولى بتركه الركن منهل مع تعذرا لتدارك بطول الفصل وبطلان الثانية فقد انقلب ترتيب
 وجهيهما فتدعي وتاخرا ان اوارده لوجود المرتص او من الثانية ولم يطل الفصل بين سلامه
 منها ولو كره تدركه وصحت الصلاتان وان طال الفصل بطلت الثانية واعادها في وقتها الاصل
 لامتناع الجمع بفقد الاولاء بفعل الباطلة ولم يعلم ان الترتيب من الاولى او من الثانية اعادهما
 وجوبا بالجمع تقديم بان يصلى كل واحدة في وقتها او يجمعهما جمع تقديم فلا احتمال ان الترتيب
 من الثانية فتكون الاولى صحيحة والثانية باطلة فيطول الفصل بالثانية الباطلة والاولى
 المعادة بين الاولى الصحيحة والثانية المعادة فتدبر (قوله بان لا يطول الفصل الخ) فتصور
 لهو الاة وتضر الصلاة بينهما مطلقا ولو اربعة فلا تصلى الثالثة بينهما بل بعدهما ومثل
 الثالثة صلاة الجنازة ولو باقل بجزئ قال الميداني واظهر من انهما اربعة التلاوة والشكر
 ١١ والتناهي انه ليس كذلك حيث لم يطل الفصل بعرفا بل قال بعضهم انه لو صلى ركعتين
 وخففهما من التقدير المعتاد لم يضر (قوله فان طال) أى الفصل وقوله عرفا فى الفرف
 وضبطه وعما يسر ركعتين باخف يمكن على الوجه المعتاد ولو شك في طوله ضرر لان الجمع رخصة
 ولا يضر اليه الا يبين وقوله وجب تأخير الصلاة الثانية الى وقتها المعتاد أى لقد شرط الجمع
 وهو الموالاة (قوله ولا يضر فى الموالاة الخ) أى لا ينافي ذلك وهذا علم من قوله بان لا يطول
 الفصل بينهما لكانه أراد الايضاح (قوله فصل بسيرة عرفا) أى ولو لم يفرم لمصلحة
 الصلاة وضبطه وعما يسر ركعتين باخف يمكن على الوجه المعتاد فلا يضر الفصل
 بوضوئها ولو لم يجد اذنا وتميم وطلب خفيف وان لم يحتم اليه وزن اذان وان لم يكن مطلوب او وزن
 اقامة على الوسط المتعادل في ذلك حتى لو فصل بمجموع ذلك لم يضر حيث لم يطل الفصل (قوله
 واما جمع التأخير الخ) مقابل لقوله وشروط جمع التقديم ثلاثة (قوله فيجب فيه ان يكون
 الخ) ويجب فيه ايضا دوام السفر الى فراغ الصلاتين معا وموتب او لم يرتب فلو اقام قبله
 صارت التابعة قضاء لانها تابعة لصاحبة الوقت في الاداء للعذر وقد زال وخالف في
 المجموع في صورة القرب فقال اذا اقام في اثناء الثانية ينبغي ان تكون الاولى اداء بلا خلاف
 ١٢ واما جمعه محال فاطلاقهم وخالف السبكي وسعه الاسنى في صورة عدم الترتيب حيث
 حال وتعليقهم منطبق على تقديم الاولى فلو عكس واقام في اثناء التابعة فقد وجد العذر
 في جميع التبعوة واقل التابعة وقياس ما مر في جمع التقديم من الاكتفاء بدوام السفر الى
 عقد الثانية الاكتفاء بذلك هنا ايضا فتكون التابعة اداء كما افهمه التعليق وابرى الطاموس
 الكلام على اطلاقه حتى اقام قبل تمامهما صارت التابعة قضاء مساو مرتب اولها قال وانما
 اكنى في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتب فيه في جمع التأخير لان وقت الاولى
 ليس وقت الثانية الا في السفر فتصرف للسفر باق صارف وايضا لو لم نكتف بذلك لبطلت
 لانها لا تصح حيث نشد الا لم يضر السفر كما كنى بدوامه الى عقد الثانية مراعاة لعدم البطلان واما
 وقت الثانية فيصح فيه الاول بعدد السفر وغيره فلا تصرف الى السفر الا اذا وجد السفر

الموالاة بين الاولى والثانية
 بان لا يطول الفصل بينهما
 فان طال عرفا ولو بعدد
 كثر وجب تأخير الصلاة
 الثانية الى وقتها ولا يضر
 في الموالاة بينهما فصل
 يسير عرفا واما جمع التأخير
 فيجب فيه

فيهما اه بتوضيح وكلام الطائوسى هو المحقق (قوله ان يكون نية الجمع) أى ليقترن التاخير
تقنيا (قوله وتكون النية هذه) أى نية جمع التأخير وقوله فى وقت الاولى أى لاقبله خلافا
لاحتمال نفسه عن والد والى بالاصح تقنيا بما قبله قياسا على نية الصوم وبيان نية الصوم
خارجة عن القياس فلا يقاس عليها كإثبات النية (قوله ويجوز تأخيرها الى ان يتي من وقت
الاولى زمن لو ابتدئت فيه كانت اداء) أى اداء محققا بان يتي ما بعدها نامة لم يرد القصر
ومقصود ان أراد لا اداء مجازا بان يتي ما يسر ركعة فقط وان اكتفى شيخ الاسلام بذلك
فى صحة الجمع لكن مع العسبان بالتأخير الى هذا الوقت وانك قال وتظاهرها لو أخر النية الى
وقت لا يسعها معنى وان وقت اداء فلا يلزم من صحة الجمع عدم العسبان على طريقته وهى
مرجوحة لان ادراك الزمن ليس كادراك الفعل والازم انه لو احرم بها والباقي من الوقت
ما يسر ركعة فأكثروا موقع من ركعة نفسه بالفعل كانت اداء وليس كذلك فالراجح اخلافا
يكون الباقي يسعها نامة ومقصود ما علمت (قوله ولا يجب فى جمع التأخير الخ) لكن يسر
ففيه الترتيب والمواالات انما يجب ما ذكر ان الوقت صالح للاولى ولومن غير تسمية بخلافه فى
جمع التقديم فلا يصلح الوقت للثانية الا على وجه التبعية (قوله ولا نية جمع) أى فى الصلاة
الاولى واثنية الجمع فى وقت الاولى فهو شرط كما هو ظاهر (قوله على الصحيح فى الثلاثة) أى
التي هى الترتيب والمواالات ونية الجمع فى الصلاة الاولى (قوله ويجوز الخ) شروع فى جواز
الجمع بالمطر بعد ان تم الكلام على جواز الجمع بالسفر (قوله للعاشر) ليس بقيد فيجوز الجمع
بالمطر للمسافر ايضا وهل يجب عليه عند نية الجمع تعيين منيه او يكتفى بطلاق نية الجمع قال الشورى
واعل الاول اقرب اه قلت بل الظاهر الثانى (قوله أى المقيم) دفع به ان يراد بالعاشر
ساكن الحاضرة أو المستوطن بل المراد به المقيم مطلقا (قوله فى وقت المطر) وشبه الثلج
والبرد ان ذابا حلزولهما أو كانت قطعهما كآرام مثله الشفان ايضا وهو يشق الشين وتشديد
القاسم يتون بعد الاصرح بارد فمطر خفيف وخرج بذلك الوحل وغيره من الاعذار
المحيطة تترك الجمعة والجماعة فلا يجوز الجمع بها واختار فى الروضة جوازها بالمرض وجرى عليه
ابن المقرئ قال فى المهمات وقد طرقت بنفسه عن الشافعى اه وهذا هو اللاتق بمحاضر
الشريعة وقد قال تعالى وما جعل عليكم فى الدين من حرج فيجوز تقليد ذلك ويسن ان يراعى
الافق بنفسه فمن جمع فى وقت الثانية يقدمها بشرط جمع التقديم او فى وقت الاولى يؤخرها
بشرط جمع التأخير (قوله ان يجمع بينهما) لمانى المصنفين عن ابن عباس رضى الله عنهما
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسبة الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا زاد
مسلم من غير خوف ولا عرق قال الشافعى كالتأخير فى ذلك فى المطر (قوله أى الظهر والعصر)
وكذا الجمعة مع العصر خلافا لرواى كاتى شرح الخطيب (قوله والمغرب والعشاء) فى نسخة
أو المغرب والعشاء او بدل الواو (قوله لافى وقت الثانية) فلا يجوز ان يجمع بالمطر جمع تأخير
لان استدامة المطر ليست محفوفة لشخص الجامع فلا اختيار فيها فلو أخر الصلاة الاولى الى
وقت الثانية فقد قطع المطر فؤدى الى اخراج الاولى عن وقتها من غير عذر بخلاف السفر
(قوله بل فى وقت الاولى منهما) اضرب عن قوله لافى وقت الثانية وهو تعالى لا البطالى لانه

ان يكون نية الجمع
وتكون النية هذه فى وقت
الاولى ويجوز تأخيرها الى
ان يتي من وقت الاولى
زمن لو ابتدئت فيه كانت
اداء ولا يجب فى جمع
التأخير ترتيب ولا المواالات
ولا نية جمع على الصحيح فى
الثلاثة (ويجوز للعاشر)
أى المقيم (فى وقت
المطر ان يجمع بينهما)
أى الظهر والعصر
والمغرب والعشاء لافى وقت
الثانية بل (فى وقت
الاولى منهما)

ليصل ما قبله وبالجمله فلا يجوز الجمع بالمطر الا عندما تقط (قوله ان بل المطر اعلى الثوب
 واسفل النعل) الواو بمعنى او كما قاله الشيرازي فاشترط احداهما وعلم من ذلك انه لا يشترط
 ان يكون المطر فوق ابل يكتفى بوضع ما بحيث يصل اعلى الثوب أو أسفل النعل (قوله ووجدت
 الشروط السابقة في جميع التقديم) وهي أن يبدأ بالمطر قبل العصر وبالمطر قبل الصلوة
 الجمع في الاولى والمواالاتين الاولى والثانية فهذه هي السابقة في كلام الشارح (قوله ويشترط
 ايضا) اي كما شرطت الشروط السابقة (قوله وجود المطر في اول الصلاتين) اي حينئذ او غنا
 لاشكال هذا الشرط بل قوله فيما تقدم ودوام الغر الى عقد الثانية (قوله ولا يكتفى بوجوده
 في اثناء الاولى منهما) بخلافه في الشرح فانه يكتفى بوجوده في اثناء الاولى كما لو شرع في الاولى وهو
 في سفينته ثم سادس فتوى الجمع في اثنائها (قوله ويشترط ايضا) اي كما شرط وجوده في اول
 الصلوات وقوله وجوده عند السلام من الاولى اي ليصل بالاول الثانية فيؤخره عند الشرح
 استقره بينهما وهو كذلك والحاصل انه يشترط وجود المطر في اول الصلاتين وحينئذ وعند
 التحال من الاولى ولا يضر انقطاعه في اثناء الاولى والثانية او بعدها (قوله سواء استقر المطر
 به ذلك ام لا) قديس هو رجوع اسم الشارح في كلامه الى السلام من الاولى فيقيده على هذا
 انه لا يشترط استقره بين الصلاتين وليس مراد بل اسم الاشارة واجمع لاول الصلاتين باعتبار
 اشتغاله على اول الثانية فيقيده على هذا انه لا يشترط استقره بعد عقد الثانية وهذا صحيح فلا
 اعتراض على الشارح على هذا (قوله ويقتصر رخصة الجمع بالمطر الخ) اي فلا يجوز الجمع بالمطر
 الا ان تصف به الشروط والخصة لمعنى السهولة وشرعا بالحكم المتعلق اليه السهل
 (قوله بالمعنى في جماعة) بخلاف من يعلى فرادى ولا يجمع (تبيينه) قد اشترطوا الجماعة
 في الجمع بالمطر كما تقرر ولكن هل هي شرط في كل من الاولى والثانية أو يكتفى بوجودها في الثانية
 والتجبه الثاني لان الاولى في وقتها على كل حال فلا توقف صحتها على الجماعة وهل هي شرط
 في جميع الثانية أو يكتفى بوجودها في اول بر صحتها والجمعة الثاني ايما فيكتفى بوجودها عند
 الاجرام بالثانية وان اتفرد في باقيها ولو قبل تمام الركعة ولا بد من ثبوت الامام الجماعة والامامة
 في الثانية والالتصقة به لانه وان علم المأمورون بذلك لم تتعقد صلاتهم سم ايضا والافتقار
 ويشترط ان لا يتباطأ المأمورون عن الامام فان تباطؤا عنه بحيث لم يدركوا معه ما يبع
 القاطعة قل ركوعه ضرر كما ذكره ابن قاسم نقل عن الرمي (قوله بمسجد وغيره) أي كدوسة
 او رباط او نحوهما من مواضع الجماعة بخلاف من يعلى بيته ولو جماعة فلا يجمع بالمطر
 (قوله بمسجد عرفا) اي بعيد عن باب دار عرفا بخلاف القريب وما واجهه صلى الله عليه وسلم
 بالمطرح من ابيوت أو واجهه كانت يجنب المسجد فاجابوا عنه بان يوتن كانت مختلفة وكثرا
 كان بعيدا فقله حين جمع كان بالمسجد واجابوا ايضا بان الامام ان يجمع بالمأمورين وان لم يكن
 بعيدا وهو محمول على الراتب او على غيره وتعمل المسجد بغيره عنه وقال القليوبي يجوز لمام
 المسجد ويجوز له ان يجمعوا معه القريب لهم لكنه مضاف بالنسبة للعباد (قوله ويتأذى الخ)
 اي بان يذهب خشوعه او كاله بخلاف من يمتنع في كثر فلا يجمع لاستفاه التأذى قال المحب
 الطبري ولن اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد ان يجمع والاستباح الى صلاة الثانية في جماعة

ان بل المطر اعلى الثوب
 وأسفل النعل ووجدت
 الشروط السابقة في جميع
 التقديم ويشترط ايضا
 وجود المطر في اول
 الصلاتين ولا يكتفى بوجوده
 في اثناء الاولى منهما
 ويشترط ايضا وجوده
 عند السلام من الاولى
 سواء استقر المطر بعد ذلك
 ام لا يقتصر رخصة الجمع
 بالمطر بالمعنى في جماعة
 يمسجد وغيره من مواضع
 الجماعة بعيدة قاصدة
 المذهب للمسجد وغيره
 من مواضع الجماعة بالمطر
 في طريقه

وقد استعفى رجوعه الى بيته ثم عوداً الى القامصة في المسجد وكلام غيره يتشبهه ومن ذلك
يعلم أنه لا يشترط وجود المأذون في بيته الى المسجد بل يستكتفي بالواقع وجوده وهو
بالمسجد (فصل) • أي هذا الفصل في بيان شرائط وجوب الجمعة وشرائط صحة فعلها وأثراتها
وهي ما يجب على كل مسلم من الوقوف على كلام المصنف والجمعة بضم الميم واسكانها وقصها وبكى
كسر هاء وجهاً جاءت بضم الميم ان كان المقرض فيها واسكانها ان كان المقرض اسكانها وقصها
ان كان المقرض بقصها وبكسر هاء ان كان المقرض بكسر هاء فالجمعة تابع للمقرض في لغاته المذكوكة
وزيد المقرض اسكان الميم بجمعها على جمع وهذه الفئات في اسم اليوم وأما اسم الاسبوع فهو
بالسكون لا غير وانما يسمى اليوم بذلك لما جمع فيه من الخير وقيل لا لما جمع فيه خلق آدم عليه
السلام وقيل لاجتماعه في مع حواء في الارض يسر تدبيره على الرابع بعد اربعين يوماً وقيل غير
ذلك وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة أي اليان العظيم ولذلك قال بعضهم

فسمى القداة لا قراوم هو خلطوا • يوم العروبة أو راداً بأوراد

• (فصل)

• (شرائط وجوب الجمعة)

وأول من سماها الجمعة كعب بن الزرقي وهو أول من جمع الناس بمكة وخطبهم وبشرهم بعث النبي
صلى الله عليه وسلم وأمرهم باتباعه ونسب أيضاً يوم الميزان زيادة التبريرات فيه وهو أفضل أيام
الاسبوع يفتق الله فيه صفاته العتيق من النار من مات فيه كسبه أجر شهيد ووفى فيه القبر
وكذلك لبته فهي أفضل ليالي الاسبوع وأما أفضل الأيام على الإطلاق فيوم عرفة وأفضل
الليالي على الإطلاق ليلة المولد الشريف قبل ترتيب على ظهوره صلى الله عليه وسلم في عام
لنبح الهيم والخير العظيم وعند الامام أحمد أن يوم الجمعة أفضل الأيام مطلقاً حتى من يوم عرفة
وأن ليلة أفضل الليالي مطلقاً حتى من ليلة القدر والحاصل أن أفضل الأيام عندنا يوم عرفة ثم
يوم الجمعة ثم يوم عيد الاضحي ثم يوم عيد الفطر وأن أفضل الليالي عندنا ليلة المولد الشريف ثم
ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة الاسراء وهذا بالتسوية لنا وأما بالتسوية له صلى الله عليه وسلم فليدة
الاسراء أفضل الليالي لأنه رأى فيها ربه بصيق رأسه على الصفيح والليل أفضل من النهار وكما
يسمى اليوم بالجمعة لما تقدم فسمى الصلاة به لاجتماع الناس لها وقدمت لأنها أفضل الصلوات وهي
لهذه الامة من الخصوصيات ورضت بمكة ليلة الاسراء ولم يصلها بمكة لأنه لم يكمل عددها
عنده أولان من شعارها الاطهار وكان صلى الله عليه وسلم بمكة مستغنياً لا يمكن من اظهارها
وأول من فعلها بالمدينة الشريف قبل الهجرة أسعد بن زيار ترضى الله عنه جعل يقاله تنصع
انضضات على ميل من المدينة وهي بشرطها الا ان تفرض عين قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فأمر بالسعي وطافه الوجوب
واذا وجب السعي وجب ما يسى اليه ونهى عن البيع وهو مباح ولا ينهى عن المباح الا الواجب
والمراد بذكر الله الصلاة وقيل الخطبة وانما صلى الله عليه وسلم رواج الجمعة واجب على كل محتمل
واذا وجب الرواح اليها وجبت هي الطريق الاولى ومعلوم أنها ركعتان وليست ظهر امصودة
وان كان وقتها وقتها وتداولته اذا غابت بل هي صلاة مستقلة لانه لا يفتى عنها عند عدم وقتها
وتقول عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وقد تخلف من اقترى
أي كتب رواه الامام أحمد وغيره (قوله وشرائط وجوب الجمعة الخ) فهذا شرط لوجوبها

سبعة أشياء الاسلام
والبلوغ والعقل وهذه
شروط أيضا لغير الجمعة
من الصلوات (والحرية
والد كورية

وان كان الاسلام شرط الصحة وانعقادها وكذلك العقل فلا يصح من كافر ولا يجنون ولا تنعقد
بهما واما البلوغ والحرية والذكورة فهي شروط لانعقادها كما هي شروط لوجوبها واوليت
شروط الصحة فلا تنعقد بصبي ولو عجز او وقت وغيره كراذ كذا من الاربعين كالا يجب عليهم
وان كانت تصح من الصبي المميز ومن بعده واما الصحة فليست شرط الصحة وانعقادها تصح
من المريض ونحوه وتنقسم ما حيت كانا من البالغين العاقلين المستوطنين واما الاستيطان
فهو شرط لانعقادها للصحة والوجوب تصح من المسافر والمقيم غير المستوطن وتجب على
الثاني كما يرى الاظهر فوجب عليهم الجمعة لانهم يحملها وان لم يكن مستوطنين ولذلك
اعترضوا على المصنف في ذكر الاستيطان من شروط الوجوب فلما ايدى بها لاقامة كان اولى
واجابوا عنه بان مراد بالاستيطان مطلق الاقامة ويدل لذلك اقتصار الشارح في فهمه ومعه على
المسافر ولم يذكر المقيم ويمكن ان يجاب بال مفهوم الاستيطان فيه تفصيل فان كان غير
المستوطن مسافرا لم يجب عليه وان كان مقيما وجبت عليه واذا كان في المفهوم تفصيل
لا يعترض به وعلم من ذلك ان الناس في الجمعة ستة أقسام اولها من يجب عليه وتنعقد به وتصح
منه وهو من توفرت فيه الشروط كلها وثانيها من يجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وهو المقيم
غير المستوطن ومن مع نداء الجمعة وهو ليس بمحملا وثالثها من يجب عليه ولا تنعقد به ولا تصح
منه وهو المرتد فوجب عليه معنى اساقول له اسلم وصل الجمعة والا فلا تصح منه ولا تنعقد به وهو
باق بمحله ورابعها من لا يجب عليه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو الكافر الاصلي وغير المميز
من صغير ومجنون ومغشى عليه وسكران عند عدم التعدي وخامسها من لا يجب عليه ولا
تنعقد به وتصح منه وهو الصبي المميز والرقيق وغيره كمن نساء وخائف والمسافر وسادسها
من لا يجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وهو المريض ونحوه ممن له عذر من الاعذار والمرخصة
في ترك الجماعة (قوله سبعة أشياء) الاولى ما في بعض النسخ من قوله سبع خصال لان المبتدأ
وهو شرائط مؤثثة لا تجمع شرطا لخصال التطابق بين المبتدأ والخبر على هذا بخلافه على
الاول الا ان تؤزل الشرائط بمعنى الاشياء المشروطة وهي ذكورة فيحصل التعلق عليه
أيضا (قوله الاسلام) قد علمت انه شرط لانعقاد الصحة كما هو شرط للوجوب وقوله والبلوغ
قد علمت انه شرط لانعقادها كاهو شرط للوجوب وليس شرط للصحة الصحتان الصبي المميز وقوله
والعقل قد علمت انه شرط لانعقاد الصحة كما هو شرط للوجوب وهذا التفصيل قد علم ما في
كلام المحققين من الاجمال والايهام حيث قال وشرائط وجوب الجمعة أي وصحتها وانعقادها ٨١
لانها ليست كلها شروط الصحة وانعقادها على التفصيل السابق (قوله وهذه شروط أيضا
لغير الجمعة من الصلوات) غرضه الاعتراض على المصنف بان هذه ليست خاصة بالجمعة بل هي
شروط لغيرها ايضا مع ان الغرض هنا انها ذكورة الشروط الخاصة بها واجيب بأنه اعتماد كرها
أيضا لمبتدئ (قوله والحرية) أي الكلمة ليخرج المذهب فلا يجب عليه وان كان يشه
وبين سيدهما بآية ووقت الجماعة في نوبته وتبين العتق كاتصاف الخنثى بالذكورة فيما يأتي (قوله
والد كورية) هكذا في بعض النسخ بالياء لئلا يكتفى بالحرية وفي بعض النسخ والد كورية بلا ياء
وهي الاصح والمراد الذكورة بخلاف الخنثى فلا يجب عليه نعم ان الصحة لا كورية قل

فعلها وسبب عليه ان تمكن منها ولو بدفعه الظهور والاجب عليه الظهور ولا يكتفه ظهرو
الاول ان كان نفعه قبل نوات الجمعة (قوله والجمعة) المراد به عدم المرض ونحوه من الاعذار
المرصصة في ترك الجماعة كليل عليه كلام الشارح في المصهور وان شئت قلت هي بمعنى عدم
العدوكا قاله المحقق (قوله والاستيطان) كان الاولى ان يعبر بالاطمة بدل الاستيطان لانه
ليس شرطاً للرجوع وانما هو شرط للانقضاء لان يجب بالاطمة اراد الاستيطان الاطمة اوبان
المفهوم فيه تفصيل بين المقيم والمسافر كما مر (قوله فلا تجب الجمعة الخ) تفريع على مفهوم
القيود السبعة على القلب والقشر المرتب وقوله على كافر اى لا تجب عليه وجوب خطا بقصا
فلا ينافى انما تجب عليه وجوب عقاب من الله فالمنفى عنه انما هو وجوب المطالبة من الدنيا
لا وجوب العقاب عليها في الدار الآخرة (قوله اولى) خرج المرتد تجب عليه وجوب
مطالبة بحيث تقول له اولى وصل والا فلا تتعبد به ولا تصح منه مادام في حاله (قوله ويصير) اى
ولو لم يزل وان صحت من المميز (قوله ويجنون) ومثله المعصى عليه والناثم والسكران غير
المتعدى اما المتعدى تجب عليه صلواتها طهر او كذا في الباقي ثم ان تأم قبل دخول الوقت فلا تأثم
عليه وان علم انه يستغرق الوقت ولو جمعة على الصميم ولا يلزمه القصاص وراوان تأم بعد دخول
الوقت فان غلب على ظنه الاستقطاء قبل خروج الوقت فلا تأثم عليه ايضا وان خرج الوقت
لكنه يكره ذلك الا ان غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه وان لم يغلب على ظنه الاستقطاء
أثم ويجب على من علم بها ان يقاطعه حينئذ بخلافه فيما سبق فانه يندب بقاطعه (قوله ورقيق)
اى لنفسه ولا شغاله بحق السدس التبرؤا والمراد من فيه رقيق ولومضاه مكاتب لانه
عبد ماني عليه درهم (قوله ورائي) اى ولو احتمالا فشملت الخسنى فلا تجب عليه الجمعة كما مر
(قوله ومرريض ونحوه) من كل معذور بمرخص في ترك الجماعة عما يتصور هنا بخلاف ما لا
يتصوره او هو الریح الباردة لئلا يؤا ما يتصوره فكالمرور والبرد والوحل والجوع والعطش
والخوف على معصوم من مال أو عرض أو بدن ولو اقره فيها والتضرر ينخلعه عن الرفقة بخلاف
بجرد الوحشة فلا تكتفى هنا وان كفت في التيم لانه وسيلة والعري وأكل ذى ریح كره لم يقصد به
استقاطها وحاجته للاستصحاب محضرة من يحرم عليه نظاره اليه وحلف غيره عليه ان لا يخرج من خوف
عليه مثلاً وتطول الامام لمن لا يصر والاشتغال بتجهيز ميت وتشييعه والاسهال الخى لا يشبط
نفسه معه ويحتج منه تأويل المسجد والحبس الخى لم يقصره وأقوى القوى بأنه يجب
اطلاقه لقوله الاول ما قاله الفز في من ان القاضى ان رأى المسحطة فيمنعه منع والاطلاق
ولو اجتمع في الحبس أربعون فصاعد الزتم الجمعة واذ لم يكن فيهم من يصلح لاقامة بان لم يحسن
الخطبة والامامة فهل لواحد من أهل البلد اقامة الجمعة لهم أم لا وانظر ان ذلك كما قاله
بعض المتأخرين ويكون ذلك من التعدد لاجابة وقدم كواب لان فان وجد من كواب بالانتخاب
ولو اتمسوا بوجبت عليه قتلهم شيئا وزمنا وجد امر كواب بالانتخاب ما جلت أو اجارة أو اعاز ولم
يشن الركوب علم ما كشفة الخسنى في الوحل ولا يجب قبول الموهوب لما فيه من المنة وقد قاض
لاعى فلو وجد له رمة ولو باجر قتل مجدها فان لم يجده لم يلزمه الحضور وان أحسن النسي بالعصا
خلافاً للقاضى حسبي لاحتقال حدوث نفرة في الطريق فيضطر بالوقوف معيائهم ان كان قريبا

والجمعة والاستيطان) فلا
تجب الجمعة على كافر أصلي
وسبي ويجنون ورقيق وأق
ومريض ونحوه

من الجامع بحيث لا يتضرر بذلك وجبت عليه ويمكن جعل كلام الماضي حسين على هذا ويحمل
كون المريض ونحوه معذوراً أن لم يحضر بجله أو الأقليل له أن ينصرف أن دخل وقتها ولم يزد
ضرره بانتظاره فعلها أو أقيمت الصلاة وله الانصراف قبل دخول وقتها ولم يحصل له ضرر وبعد
دخوله وإن أضر به انتظاره فعلها ولم تقم الصلاة كان أقيمت امتنع الانصراف نعم لو أقيمت وكان
ثم مشقة لا تحتمل عادة فالمتبع أن لا الانصراف ولو بعد صومه لكن لا ينصرف بعد صومه إلا
لا أمره شديداً وأما المرأة التي في الرقيق ونحوهم فلهن الانصراف قبل أن يأمروهن بهن
غير تفصيل والفرق بين نهي المريض وهو لا أن المانع في نهي المريض مشقة الحضور وقد حضر
مقصراتها والمانع في هؤلاء صفات ثابتة لهم لا تزول بالحضور ويسن أن لا تزمه الجمعة جماعة في
ظهورها وظواهرها إلا أن شئ عذر فيسبب له اختصارها لا يتيمم الرغبة عن صلاة الإمام ومن
لا يزول عذره الأقل له تعجيل الظهر لصرف فضيلة أول الوقت بخلاف من يبرح زوال
عذره كعبد رجو العتق فإنه يسبب له تأخير طهره إلى فوات الجمعة وأعلم أن كل من صحت ظهره
عن لا تزمه الجمعة تصح منسه الجمعة وتقضى عنه ظهره لأنها إذا صحت عن تزمه فمن لا تزمه أولى
لأن الأول أن في الإمام عليه والثاني أن في القبر وفرق بين من يؤتى ما عليه من الدين ومن
يتبرع وهذا أولى ما قيل في هذا المقام (قوله ومسافر) أي سفره إما حوا أو قصر الاشتغال
بأحوال الضر وقدرى من فروع الجمعة على مسافر لكن قال المصنف الصحيح وقضى على ابن عمر
ويحرم على من تزمه الجمعة السفر بعد فجر يومها إلا إذا أمكنه فعلها في مقصده أو طريقه أو
تضرر بخلقه من الرقعة وانحصر قبل الزوال مع أنه لم يدخل وقتها لأنها منسوبة إلى اليوم
وذلك يجب السعي لها على بعيد الدار قبل الزوال وقد ورد أن المسافر يوم الجمعة عليه
ملكاً يقولان لأصحابنا ممن سفره (قوله وشرائط صحة فعلها الخ) أشار الشارح بتقدير صحة
إلى أن كلام المتن على تقدير مضاف وهو الصحة ويلزم من صحتها انعقادها في ذاتها وإن كان
لا يلزم من صحتها شخص انعقادها به لما تقدم من أنها تصح من الصبي والميزور والرقيق وغير
الذين هم أحرار وخشي والمسافر ولا تنعقد بهم فتقول المحشى أي اللازم لها انعقادها الصلوات
به ما قلنا من أنه يلزم من صحتها انعقادها في ذاتها بقطع النظر عن الشخص القاعلي لها (قوله
ثلاثة) وساقى ثلاثة أخرى في قوله وفرائضها ثلاثة لأنها شرائط لصحة فعلها أيضاً ولذلك قال
الشارح هناك ومنهم من عبر عنها بالشروط فالجمل ستة ولو جعلها المصنف وجعلها ستة بحيث
يقول وشرائط فعلها ستة ثم بعد ذلك كان وضع وزيد على الشيطان فيكون المجموع ثمانية
ولذلك قال الشيخ الحلي بل ثمانية كما سترها وأراد شرطين على كلام المصنف أحدهما وجود
العدد كاملاً من أول الخطبة إلى انقضاء الصلاة وقصوى الخطبة لم يحسب دكن منافع
حال تقصم لعدم معامهم له فإن عادوا قريبا عرفا وجب أعاد ذلك الركن الذي فعل حال تقصم
دون الاستئناف وإن عادوا بعد طول الفصل عرفا وضبطوا بما يسع ركعتين بأشرف يمكن ويجب
الاستئناف لانتفاء الواوالة كالتقصوين الخطبة والصلاة فابعدوا قريبا لم يجب الاستئناف
والأول حلت ولو نقصوا في الصلاة بطلت لا شرط العدد في دوامها كالوقت وقد فتنها

ومسافر (وشرائط)
صحتها ثلاثة

الباقيون ظهر احتياجه لوتأخروا حتى لا يحدق المسجد وانصرف غيره الى بيته ثم أحدث من في المسجد قبل
سلامه بطلت صلاتهم في البيت وبذلك يلحق يقال لتأخرهم أحدث في المسجد بطلت صلاة
من في البيت وحصل بطلانها اذا لم يكمل العقد قبل انقضاء الاولين فالأحرار أربعون قبل
انقضاء الاولين فتمت لهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة بشرط أن يكون ذلك قبل وقوع
الامام بأربعين ركوع الركعة الثانية وان أحراروا عقب انقضاء الاولين استقرت الجمعة
بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة وأن يصحكون ذلك في الركعة الاولى وأن يدركوا اثناسبع
الفاضة قبل ركوعها وثانيها أن لا يسبقها ولا يقارنها في الحرم جمعة أخرى في محلها لانه صلى
الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يقموا سوى جمعة واحدة ولان الاقتصار على واحدة انضى
الى انظها شعار الاجتماع واتفاق الكلمة الا اذا عسر اجتماعهم فكان كان يكون أهل البلد
نصفين بينهم مادم ويكونوا كثيرين ولم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة ولو غير مسجد
فيجوز التعدد حينئذ للحاجة بحسبهم على أظهر القولين وهو المعقد وقيل لا يجوز التعدد ولو
لحاجة وهو ظاهر النص فالاحتياط على جمعة مع التعدد بحسب الحاجة ولو لم يسبق
جمعة أن يعيدها ظهر امرها عاقلة ذلك والمعقد عند الرمي أن العبرة في العسر عن يقبله لها
وقيل العبرة بمن يصلي بالمعقل وهو الذي استظهره الشيخ الخطيب وقيل العبرة بمن تزيه وار لم
يحضر وقيل العبرة بمن تصح عنه وان لم تزيه وان لم يفعلها فلو تعددت الجمعة بعمل يتنع فيه
التعدد وازادت على قدر الحاجة في محل يجوز فيه التعدد بقدر الحاجة كالقصة خصة
أحوال . الحالة الاولى أن يقامها في بلدان فيجب أن يعيدوها جماعة عند اتساع
الوقت . الحالة الثانية ان يقامها في بلدان فيجب عليهم أن يعيدوها جماعة
صلاة ظهرها . الحالة الثالثة ان يشك في السبق والمعية فيجب عليهم أن يعيدوها جماعة
عند اتساع الوقت لان الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل منهم قال الامام وحكم الاقعة
أنهم اذا عادوا الجمعة برئت ذمتهم مشكل لاحتمال تقدم احدهما فاليقين ان يقموا جماعة ثم
ظهر أو جاز عنه في المجموع بأن الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة فذهب ذلك
لاحتمال فلم ينظر له لانه كالعدم فالجمعة كافية في البراءة لكن الظاهر مستحب . الحالة الرابعة أن
يعلم السبق ولم يعلم عن السابقة كان مع صريضان أو مسافران تكبيرتين متلاحقتين فأخبرا
ذلك مع جهل المتقدمين بما فيجب عليهم الظاهر لانه لا دليل الى اعادتها لجمعة مع ينقص وقوع
جمعة صحيحة في نفس الامر لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعتها غير معلومة وجب عليهم
ظهور . الحالة الخامسة أن يعلم السبق وتعلم عن السابقة لكن نسبت وهي كالحالة الرابعة في
مصر يجب علينا فعل الجمعة ولا يقال أن تكون جعستان من العدد المحتاج اليه ثم يجب علينا
الظاهر لاحتمال ان تكون من العدد غير المحتاج اليه مع كون الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة
(قوله الاول) أي الشرط الاول (قوله دار الاقامة) أي محل الاقامة بحيث تكون في محل
لا تنصرف الصلاة فيه لكن ربما عمل ذلك الخيام ويؤتى الأعراب فيصدق عليها أنها دار اقامتهم
ومع ذلك لا تصح فيها الجمعة فكان الاول ان يقول في خطة اينية أو طان الحصة عن فلو لازم أهل
الخيام موضعا من العراء لم تصح الجمعة في تلك الخيام ويجب عليهم ان سمعوا النداء من محلهما

والأفلا لاتهم على هيئة المستوفزين وليس لهم أبنية المستوطنين ولأن مقاتل العرب كانوا مقبضين
 حول المدينة الشريعة ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالكونهم لاسمحون تدها (قوله
 التي يستوطنها العدد المجمعون) أي التي يقيم فيها العدد القاعلون للبيعة بحيث لا يظعنون عنها
 شتاء ولا صيفا الحاجة كالمساكني (قوله سواء في ذلك) أي المذكور من صحة فصلها وقوله
 المدن والقرى أي والبلدان أيضا فالمدن جمع مدينة وهي ما اجتمع فيها كم شرعى وما كشرطى
 وسوق للبيع والشراء ونسعى مصر والقرى جمع قرية وهي ما خلت عن جميع ذلك والبلدان
 جمع بلد وهي ما وجد فيها بعض ذلك وملت عن البعض الآخر ولا فرق بين ما يكون من حجر وما
 يكون من خشب أو قصب أو نحو ذلك سواء الرحاب المسقفة والساحات والمساجد وغيرها
 ويجوز أن يجمع في القضاء المعدود من خطة البلد بحيث لا تقصر الصلاة فيه قال الأذوى وأكثر
 أهل القرى يؤخرون ساجدهم عن جدار القرية فلا يصح أن لها من الجماعة فتعقد فيها
 الجمعة بشرط أن لا تقصر الصلاة في ذلك المثل وقول القاضي أبي الطيب قال أصحابنا لو بنى أهل
 البلد مسجدا هم خارجها لم يقرب فيه الجمعة لا تقصاه عن البناء محمول على ما إذا كان لا يدمن
 البلد لكونه في محمل تقصر الصلاة فيه وما في فتاوى ابن البرزى من أنه إذا كان البلد كبيرا
 ونزح ما حوالى المسجد يزل حكم الوصل عنه استعمال الأصل ويجوز إقامة الجمعة فيه ولو
 كان بينهما فاصح ضعيف والمعتقد أنه لا يجوز إقامة الجمعة فيه ولا تنكفي الوصل بحسب الأصل
 والشايط المعتقد أن لا تقصر الصلاة فيه نعم فيه الجمعة وما تقصر الصلاة فيه لا تصح فيه
 الجمعة ولو تعبان أقيمت الجمعة في محلها وامسدت الموقوف حتى خرجت من العمران واعتقد
 بعضهم الصحة حينئذ لأنها تابعة لجمعة صحيحة (قوله التي تتخذونها) أي التي يتخذها العدد
 المجمعون وطنا بحيث لا يظعنون عنها شتاء ولا صيفا الحاجة (قوله وعبر المصنف عن ذلك)
 أي عن ذلك الشرط الذي ذكره الشارح بقوله الأول دار الإقامة (قوله أن تكون البلد الخ)
 ليس السلداسم تكون يجعلها ناقصة وعصر أخبرها لأن اسمها وأخبارها أصلها المبتدأ والخبر
 وهذا ليس كذلك إذ لا يصح أن يقال البلد مصر لأن البلد غير المصر فلا يصح الأخبار بل البلد
 فاعل يتكون يجعلها تامة والمعنى أن توجد البلد ومصر أخبرهم مقدم لكاتب التي بعدها وقوله أو
 قرية تعطف عليه وهو تعميم في البلد لا يمكن يرد عليه أن البلد غير المصر وغير القرية فلا يصح
 التعميم فيها بما وجب أن المراد بالبلد الأبنية مطلقا فكانه قال أن توجد الأبنية ثم عم فيها
 يتوهم مصر كانت أو قرية أي سواء كانت تلك الأبنية مصر أو قرية بل أولها أيضا ولو أنعمت
 الأبنية وأقام أهلها عازمين على عمارتها صحت الجمعة فيها استعمال الأصل ولا تعقد في غير بناء
 إلا في هذه الصورة بخلاف ما لو زلوا مكانا أو أقاموا فيه ليعمره قرية ولا تصح جمعهم فيه قبل
 البناء استعمال الأصل أيضا (قوله مصر كانت البلد أو قرية) قد عرفت أنه تعميم في البلد
 بمعنى الأبنية (قوله والثاني) أي الشرط الثاني (قوله أن يكون العدد الخ) قد اختلف العلماء
 في العدد الذي تتعبد به الجمعة على خمسة عشر قولا الأول تنعقد بالواحد وهو قول ابن حزم
 وعليه فلا تشترط الجماعة كما هو ظاهره الثاني بائني كالأربعة وهو قول الخنفي الثالث بائني
 مع الإمام عند أبي يوسف ومحمد واليثة الرابع بثلاثة مع الإمام عند أبي حنيفة وسفيان

التي يستوطنها العدد
 المجمعون سواء في ذلك المدن
 والقرى التي تعقد وطنا
 وعبر المصنف عن ذلك بقوله
 (أن تكون البلد مصر
 كانت) البلد (أو قرية
 والثاني) أن يكون العدد

النوري: الخامس بسبعة عند عكرمة: السادس تسعة عند ربيعة: السابع ثاني عشر وهو
 مذهب الامام مالك: الثامن مائة غير الامام عند اسحق: التاسع عشر في رواية ابن حبيب
 عن مالك: العاشر ثلاثين كذالك: الحادي عشر ما روي عنهم الامام وهو اصح القولين عند
 الامام الشافعي: الثاني عشر ما روي عن غير الامام وهو القول الاخر عند الامام الشافعي وبه
 قال عمر بن عبد العزيز وطائفة: الثالث عشر بخمسين في رواية عن الامام: اربعة عشر
 غانون حكمه المازري: الخامس عشر جمع كثير من غير حصر ولعل هذا الاشياء رويها من
 حيث الدليل قاله في فتح الباري (قوله في جماعة الجمعة) ظاهره انه يشترط العدد في جماعة الجمعة
 فقط وهي اثنا عشر في الركعة الاولى بخلاف العدد فانه يشترط من اول الجمعة الى آخرها قالوا
 قال في الجمعة وأما فقط لجماعة فكان أولى (قوله اربعين) اي ولو بالامام ولو كانوا مئة صحت
 كما قاله الرحاني نقل عن الرمي ولو كانوا اربعين فقط وفيهم اى فان قصر في التمتع لم تصح صلاتهم
 بطلان صلاة فيمنعون عن اربعين فان لم يقصر في التمتع صحت صلاتهم كالواحد اربعين
 درجة واحدة فيشترط كل ان تصح صلاته لنفسه كما في شرح الرمي وان لم يصح كونه اماما لقوم
 وقول القليوبي وتبعه المحقق يشترط في الاربعين ان تصح امامة كل منهم بالبيعة صحت
 والمقدمة تقدم وتصح الجمعة خلف الصبي المميز والمسافر والعبد والمحدث ولو حداً ما كبر كغيرها
 ان تم العدد بغيرهم بخلاف ما اذا لم يتم الايم فلا يحسبون من الاربعين والحكمة في اشتراط
 الاربعين ان الاربعين لا صلوا عن وثيقتهم وان الاربعين كل الاعداد وان الانسان يفترى الى
 الاربعين وان كل نبي يعث على رأس الاربعين ومحمل الاكتفاء بالاربعين غير صلاتها
 الرقاع امامها فيشترط ان يزهدوا على الاربعين ليحرم الامام بالاربعين بقى الزائد في وجهه
 العدو يحرسهم ولا يشترط في الزائد ان يكون اربعين على الرابع لانهم تسع الاولين ولو كان
 الاربعون من الجن صحت بهم الجمعة كما في الجواهر حيث علمت كودتهم وكانوا على صورة
 الاتمين وقال بعضهم لا يشترط كونهم على صورة الاتمين وكذا لو كان الاربعون من الجن
 ومن الانسان ان علم وجود الشرط فيهم بخلاف ما لو كانوا الملائكة لانهم غير مكلفين (قوله
 رجلا) فلا تصح وفيهم امر أو أوشق نعم لو كان معهم حتى زائد عليهم وبعد احوالهم بطلت
 صلاة واحلهم لم تبطل صلاتهم لانه قضا الاتقاد وشكك في البطلان والاصل عدمه (قوله
 من اهل الجمعة) اي ولو مرضي وان كان منهم الامام كامر (قوله وهم) اي اهل الجمعة وقوله
 المكفون الخ لا يشترط تقدم احوالهم على احوالهم خلافا لما قيل في الكفاية عن القاضي
 من انه يشترط تقدم احوالهم تعقد بهم تصح لغيرهم واشترطه بغوى ايضا وقال الركني
 الصواب انه لا يشترط تقدم احوالهم من ذكر وهذا هو الحق وذلك صحت الجمعة خلف الصبي
 والعبد والمسافر اذا تم العدد بغيرهم مع تقدم احوالهم (قوله المستوطنون) فلا يشترط
 في بلدين بان كانا لمساكنهما فالعبرة بما كثر فيه اقامته فان استوت اقامته فيهما فالعبرة
 بما فيه اهل وماله فان كان اهل وماله في كل منهما فالعبرة بما في كل منهما (قوله المستوطنون) هو فيه اقامة الجمعة
 (قوله بحيث لا يخ) تصور لكونهم مستوطنين وقوله لا يطلعون يفتح العين يقال طلع يطلع
 طعنا يفتح العين واسكنهم في الصدور ترى بها في قوله تعالى يوم نطعنكم قال في المختار طعن - ار

في جماعة الجمعة (اربعين)
 رجلا (من اهل الجمعة)
 وهم المكفون الذكور
 الاحرار المستوطنون بحيث
 لا يطلعون مما استوطنوه
 شاة ولا صيفا

وبالله التمساع (قوله الالاحاجة) كجاءه ويجوزها (قوله الثالث) أي الشرط الثالث (قوله أن يكون الوقت باقيا) وفي بعض النسخ الوقت باق بعد الباء منه وهو على لفظ من يهدف اليا منه ولو من غير ما كان في قوله

ولو أن وأما العامة فاداره • ودأى بأعلى حضرموت اهدى لها

والمراد أن يكون الوقت باقيا مينا فلو شكوا في بقائه قبل الاحرام بها صاوا ظهورا بختلاف ما لو شكوا في ذلك بعد الاحرام بها فانهم عرفوا جماعة كما سيذكره الشارح (قوله وهو وقت الظهر) أشار بذلك إلى أن في الوقت طعمه وهو وقت الظهر أي وقت ظهر يومها فلا تنقض جصه بدفعه ولو في يوم جمعة أخرى (قوله فيشترط أن تقع الجمعة الخ) تفريع على قول المتن أن يكون الوقت باقيا وإذا ادلنا المسوق ذكره مع الامام وعلم أنه ان استمر معه حتى يسلم ليدرك الركعة الثانية في وقت وان فارقه أدركها فيه وجب عليه نية المقارنة لتقع الجمعة كلها في الوقت فان خرج الوقت قبل سلامه وجب عليه الظهر شاه لا استثناءا كغيره وان كانت جمعة تابعة لجمعة مخصصة ولا بد أن يكون الوقت باقيا حتى يسلم الا وهو من فيه فلو سلم الامام ومن معه خارج الوقت قامت الجمعة ولمهم الظهر شاه لا استثناءا ولو سلم الامام التسليع الاولى ونسعه وثلاثون فيه وسلمها بالوقت خارج جمعة الجماعة الامام ومن معه من التسعة والثلاثين بخلاف المسلمين خارجه فلا تصح جمعهم وكذلك الوقت قص السلطان فيه من الاربعين كالسلم الامام فيه وسلم من معه خارجه أو سلم به منهم معه ولا يظنون اربعين فلا تصح جمعهم حتى الامام فان قيل لو: بن حدث المؤمنين دين الامام صحت جمعة كما قلنا الشبان عن البيان مع عدم انعقاد صلاتهم فها كان هنا كذلك اوجب بان الحدث تصح جمعة في الجمعة أي في بعض الصور وهو ما لو كان فاقد الطهورين بان لم يصح ما لو اترابا وكان زاد على الاربعين لانه يشترط في كل واحد من الاربعين أن تكون صلاته مفسدة عن القضاء بخلافه خارج الوقت فلا تصح خارجه في الجملة (قوله فلو ضاق وقت الظهر عنها) أي ولو شكوا وقوله بان لم يبق منه ما يبيع الخ تصوير لما سبق وقت الظهر عنها فاعلم منه ان المراجعة ان يبق منه ما يبيع الذي لا يتسمن من خطبتها وركعتيها (قوله الذي لا يبق منه) أي لا غنى عنه وهو الواجب بخلاف التدوير وقوله من خطبتها وركعتيها بان لذي لا يبعه (قوله صليت ظهرا) فيجب عليهم أن يخرجوا بالظهر ولا يعتقد احرامهم بالجمعة وانما قال صليت ظهرا اقيام الظهر مقامها والاقلا معنى صلاتها بالجمعة فها كان الظاهر أن يقول على الظاهر ويكر أن يقال المراد صليت الصلاة ظهرا (قوله فان خرج الوقت الخ) فلو تعدد الاولى حتى تصحوا ألم يبق ما يبيع الثانية لم تنقلب ظهر الا بعد خروج الوقت على الصحيح عند الرمي كما شله كلام المصنف فما سأل ما لو حلف بياكل في الطعام فدا فأنقذه قبل الدفاعة لا يفتت الا بعد دجي • الفسد وقال ابن حجر ان قلت ظهر لمن الآن والمحدث الاول عند النسخ الزاوي وقول الشارح أي جمع وقت الظهر وما يؤيده (قوله او عدت الشروط) وفي بعض النسخ وعدت الشروط بالواو وهي بمعنى او كافي للجمعة الاولى والمراد عدت شروط صومها أو بعضها فكانت تعدد العدد والاستيطان او الابنية (قوله يثبتها وظننا) بغير عدل وقوله وهم فيها أي والحال أنهم فيها (قوله صليت

الالاحاجة (و) الثالث أن يكون الوقت باقيا) وهو وقت الظهر فيشترط أن تقع الجمعة كلها في الوقت فان ضاق وقت الظهر عنها بان لم يبق منه ما يبيع الذي لا يبعه فيها من خطبتها وركعتيها صليت ظهرا (فان خرج الوقت او عدت الشروط) أي بجمع وقت الظهر يثبتها وظننا وهم فيها (صليت)

ظهوراً) أي أتوا الصلاة فظهر اقتضاب الصلاة ظهر من غيرية منهم لها وقوله الخ أي على ما مضى منها فلا يستأنفون أو يسرا الإمام بالقراءة تحتد (قوله سواء أدركوا منها ركعة أم لا) أي لم يلدركوا منها ركعة فلا يتوهم من أدراك الركعة أدراك الجماعة بل متى خرج الوقت ولو قبل السلام أتوها ظهراً (قوله ولو شكوا في خروج وقتها الخ) هذا مختار وقوله يقيناً وظناً وقوله وهم فيها أي والحال أنهم فيها بخلاف ما لو شكوا في خروج وقتها قبل الدخول فيها فأنهم يصلون ظهراً كما مر (قوله أتوها جماعة) أي أتوا الصلاة جماعة لأن الأصل صلوات الوقت مع تلبسهم بها قالوا لا استترأوها (قوله على الصحيح) هو المعتقد وقيل تمنعها ظهر أو هو خلاف الصحيح (قوله وفرأضها الخ) تعبير هذا بالقرائن وفيما تقدم بالشرائط فتقن لأن المراد بالقرائن الشرائط فإن العرض والشروط يتحققان في أن لا يلبسها وبإجلاله قاله كل شرط فلو جعل المصنف فيها شرطاً فعلها استعطف ما احتاج على ما تقدم لكان أولى وأنسب كما تقدم التسمية عليه لكنه فعل هكذا تشبهاً بالطلب لأنه إذا انتقل عما يحثونه عنه بالشرائط إلى ما يحثونه عنه بالقرائن حصل له نشاط (قوله ومنهم من عبر عنها بالشروط) وهو الجمهور وتعبيرهم بها هو الوجه الوجه لكن قد عرفت أن تعبير المصنف بالقرائن التفتن لأن المراد به الشرائط فلا اختلاف في المعنى بل في مجزأ التعبير (قوله ثلاثة) تضم الثلاثة السابقة فصير لجملة سنة وقدم أنه زيد عليها شرطان فيكون المجموع غاية (قوله أحدها وثانها الخ) جعل الشارح الأول والثاني الخطبتين والثالث أن تصلي ركعتين في جماعة وجعل الشيخ الخطيب الأول الخطبتين والثاني أن تصلي ركعتين والثالث أن تقع في جماعة ولو في الركعة الأولى وفي منيع الشيخ الخطيب كما قاله بعضهم فطر لأن العدد لم يعد وشرط في صلاة من الصلوات ويجعل الشرطية في كلام المصنف قوله في جماعة فتدبر (قوله خطبتان) خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما وكان في صدر الإسلام بعد الصلاة تقدم دحية الكلبي بجماعة من الشام والتي صلى الله عليه وسلم يخطب الجمعة وكانوا يستقنوا العير بالهسل والتمقيق فأتوا إلى ذلك وتركوا النبي فأتوا لم يبق منهم الاثناعشر وقيل ثمانية وقيل أربعون فقال والذي نفسي بيده لو أنصرفوا جميعاً لأضرم الله عليهم ناراً وتزلت الآية وإداراً وتجارة وألهو انقضوا إليهم تركوا فأتوا إلى آخرها وخص من رجع الضمير بالتجارة لأنها المقصودة وقيل في الآية حذف والتقدير وألهو انقضوا الله وحوادث الخطبة قبل الصلاة من حيث قول الشيخ الخطيب ولم يصل صلى الله عليه وسلم إلا بعد هذا أي بعد نزول الآية وأما قبله فكان يصلي قبلهما قال أئمتنا وجه الخطب المشروعة عشرة خطبة الجمعة وخطبة عبد القدر وخطبة عبد الأضي وخطبة الكسوف وخطبة الخسوف وخطبة الاستسقاء وأربع في الحج أحداها مكة في اليوم السابع من ذي الحجة المعنى يوم الزينة ثانياً بمنزلة في اليوم التاسع المعنى يوم عرفة ثالثاً بمنزلة في اليوم العاشر المعنى يوم التروية رابعاً بمنزلة في الثاني عشر المعنى يوم النحر الأول وهكذا بعد الصلاة الاخطبتين الجمعة وعرفة قبلها وأما خطبة الاستسقاء فيجوز قبل الصلاة بعد هذا وكلها ثمان الا الثلاثة السابقة في الحج فترادى ويسن في الخطبتين كونهما على منبر فإن لم يكن فعلى

ظهوراً) بناء على ما فعل منها
وقالت الجمعة سواء أدركوا
منها ركعة أم لا ولو شكوا في
خروج وقتها وهم فيها أتوها
جمعة على الصحيح
(وفرأضها) ومنهم من عبر
عنها بالشروط (ثلاثة)
أحدها وثنائها (خطبتان)

مررتع واتخاذ المرقى بدعة حدثت بعد الصدر الاول على الله وورد انه صلى الله عليه وسلم
أمر من يستنصت له الناس في خطبته في حجة الوداع وهذا شأن المرقى فلا يدخل في حدة
البدعة أصلا . ومن الخطيب أن يسلم على من عند المنبر أو المرتفع وأن يقبل عليهم أقامه
المنبر أو يقوم وانهى الى الدرجة التي تسمى بالمستراح وأن يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن واحد
للاستماع في الجميع . ويسن أن تكون الخطبة فصيحة بوجه قربة للفقير لا مبتذلة وكيفية
ولا غريبة وحشة اذ لا يتقرب بها أكثر الناس متوسطة لان الطول يمل والقصر يحل ولا ينافي
ذلك خبر مسلم أطالوا الصلاة والقصر والخطبة لان المراءى قصرها بالنسبة للصلاة مع كونها
متوسطة في نفسها وان لا يلتفت في شيء منها بل يستقر مقلا عليهم الى فراغها ويسن لهم أن يقولوا
عليه مستعين له لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا لهوا أنصتوا اياه على أنها زائفة في الخطبة
ونجيت قرأ بالاشتغال عليه والامر في الآية محمول على الندب فلا يحرم الكلام في حال الخطبة
لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن سأله متى الساعة ما أعددت لها فقال حب الله ورسوله فقال
صلى الله عليه وسلم اتق مع من أحبت ولم تنكر عليه الكلام ولم تسعه له وجوب السكوت فذل
ذلك على جواز الكلام بل قد يجب كذا رأيي ونحوه عند خشية وقوعه في مهلكة ولم تقعه
الاشارة بركة السلام وان كان ابتدأه مكروها لان عدم مشروعيته لعارض . وقد يسن
كثمت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند قراءته الخطيب ان
الله ولا تكثره يصالح على النبي وكذا عند ذكر اسمه ولو من غير الخطيب وان صرح القاضي
أبو الطيب بكراهته والمعتمد ما اقتضاه كلام الروضة من اباحتها وهذا ممن يسمع الخطبة أمامه
لم يسمعها لعمري بعد ذلك لا ولي له ان يشتغل بالذكر أو القراءة . يسن أن يشغل يسره بنحو يوسف
ويخامع جوف المنبر وان يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص وأن يقرأها فيه
أيضا وان يقيم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة ويسأله الخطيب ليبلغ الخراب مع فراغه من
الاقامة فيشرع في الصلاة وان يقرأ في الركعة الاولى بعد القنطرة الجامعة وفي الثانية
بعد القنطرة المتأقن جهر أو سحر اسم ربك الاعلى في الاولى وهل أتاك حديث العاشية في
الثانية لانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها تين في وقتها تين في وقت فهاستعان ومثل
الامام في ذلك لم يسمع قراءته بعض السور المذكورة أو في غيره الا ان اشغل على ثناء
كافية الكرمي فيكون ذلك أولى (قوله يقوم الخ) هذا من شروط الخطبة وسما في بقية
واعماله القيام هنا شرط وفي الصلاة ركنا لان معنى الخطبة الاقوال فقط والقيام فعل فلا
يعدر ركائنها وأما بعد شرطاً ومسمى الصلاة أقوال واعمال وهو فعل منها فذلك عذر ركائنها
وقوله أي الخطيب أي القادر على القيام وأما العاجز عنه فيجلس فيها فان جهر من الجالوس
أيضا أصليح فان جهر عن الاصطباح استلقى كما في الصلاة ويسد ذكر بعض ذلك المشايخ بقوله
ولو جهر عن القيام الخ (قوله فيهما) أي في الخطبتين جميعا (قوله ويجلس بينهما) هذا من
شروط الخطبة كالتدبير وتقديمه أنه يسن أن يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة
الاخلاص وان يقرأها فيه أيضا (قوله قال المتولي بقدر الطمأنينة بين السجدين) انما
خص ذلك بالذكر لان ههنا جلوسا كالجلوس بين السجدين والافلا تقيده الطمأنينة بكونها

يقوم أي الخطيب (فيما
ويجلس بينهما) قال المتولي
بقدر الطمأنينة بين
السجدين

بين الصديقين وهذا أَوْضَحُ مما قاله المحقق (قوله ولو هُزِمَ من القيام الخ) أي ولو بحسب ما يظهر لنا كما يشير إليه الشارح بقوله ولو مع الجهل بماهية الخوفين أنه كان قادراً على القيام فان صلى من قيام أو طرأ له العجز في الصلاة حقيقة وصلى قاعدة أصحت الخطبة والسلامتوا به فكان من الأربعين أو زائداً عليهم عند الرمي واشترط الزيادة كيكون زائداً على الأربعين بخلاف الوصلين من قعودتين أنه كان قادراً على القيام في الصلاة قائماً لاتصع والقرق أن الخطبة وسيلة في الصلاة مقصود ويقترق في الوسائل ما لا يفتقر في المقاصد (قوله أو مضطجعا) أي مع العجز عن القعود وكان الأول للشارح أن يصح بذلك أو مضطجعا مستقيماً مع العجز عن الاضطجاع كافي الصلاة فاستطوا هنا الاستلقاء الطاهر مجتنبه هنا كما قاله الشرح المسمى (قوله صح) أي المذكور من الخطبة القهورة من الفعل وهو خطيب ونصم خطبة العاجز ولو مع وجوده القادر فكان الأول للعاجز أن يستحب القادر (قوله ويجاز الاقدامه) أي في الصلاة بأن صلى من قعوداً واضطجاعاً أو استلقاً فغيره الاقدام به مع ذلك كله (قوله ولو مع الجهل بماهية) أي سواء كان مع العلم بماهية أو مع الجهل به لكن قد عرفت التفصيل فيما لو تبين حاله فتنبه (قوله وجب خطب قاعدة) أي لصدر وكذا للخطب مضطجعا أو مستقيماً فيما يظهر في فصل في ذلك كاه بسكنة وجوباً (قوله لا باضطجاع) فلا يكتفي بما لا يشغل على سكتة والاكتفى (قوله وأركان الخطبتين خمسة) أي اجالا والافقي ثمانية تفصيلاً لتكرار الثلاثة الأول فيما لو ورد للخطيب الأركان أولاً ثم أعادها بسهولة كما عرفت الآن اعتدجا تأتيه أولاً وما تأتي به ثانياً بعدئذ كذا فلا يضر الفصل به وإن طال كما يجنبه ابن قاسم (قوله حمد الله تعالى) أي ولو في ضمن آية تجافى قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الليل والنور وحسب قصده فقط فان قصد قراءة الآية أو قصد هما معاً أو أطلق كفت عن قراءة الآية وانما لم تكف عنهما فجاء لقصدهما معاً لأن الشئ لا يورث به فرضان مقصودان ويجرى هذا التفصيل فيما لو أتى بآية تضمن الوصية بالقوى ولو أتى بآيتين تشتمل على الأركان ما عدا الصلاة لعدم آية تشتمل عليهما تكف لأنها لا تنهي خطبة (قوله ثم الصلاة الخ) قد يستند من علقه بالحرف المرتب هنا وفيما بعد دون الباقي وجوب الترتيب في الأركان الثلاثة التي هي الجدة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والوصية بالقوى بخلاف الركنين الباقيين وهو قول ضعيف والأصح أن الترتيب سنة وعبارة للخطيب وس ترتيب أركان الخطبتين بأن يبدأ بالحمد لله ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى عليه السلف والخلف وانما لا يجب حصول القصود بدوياً انتهت (قوله على رسول الله) وتنبه الصلاة على الآل والعصبة مع الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقد نقل عن القمولى أن خطبة صلى الله عليه وسلم المروية عنه ليس فيها صلاة عليه لكن في شرح الرمي ما يقتضي خلافه حيث قال في الاستدلال على نعت لفظ الجدة والصلاة للاتباع ثم قال وستر القبح الحاصل من هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه وقال نعم لكن هذا محتمل لأن يكون في غير الخطبة (قوله ولقوله ما شئنا) أي من حيث ما شئنا وما إن لم نكس مصداقاً تشتمل المشتقات فيكن في الجدة ما حمد الله وحمدت الله ويكتفي

ولو هُزِمَ من القيام وخطب
قاعدة أو مضطجعا صح ويجاز
الاقدماء به ولو مع الجهل
بماهية وجب خطب قاعدة
فصل بين الخطبتين بسكنة
لا باضطجاع وأركان
الخطبتين خمسة حمد الله
تعالى ثم الصلاة على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ولقوله ما شئنا

في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم أو اجبلى على رسول الله أو نحو ذلك ولقن الحلالة متعين ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي أجدوا النبي والمسيح والحاشر أو نحو ذلك ولا يكفي الصغير وإن تقدم له مرجع كصحة ما صرح به في الأثر أو خلافاً لمن وهم فيه وإنما تعين لفظ الحلالة دون لفظ محمد لأن لفظ الحلالة مخرجة على سائر أحوالها على الاختصاص به تعالى اختصاصاً تاماً ولهم جميع صفات الكمال عند ذكره كما نص عليه العلماء ولا كذلك لفظ محمد لأنه اسم (قوله) ثم الوصية بالتقوى ظاهرة أنه لا بد من الجمع بين الحث على الطاعة والزجر عن المعصية لأن التقوى امتثال الأوامر واجتناب النواهي وليس كذلك بل يكفي أحدهما على كلام ابن حجر واعتقاد الرمي أنه لا بد من الحث على الطاعة ولا يكفي الإقصار على الزجر عن المعصية هكذا نقل عنه لكن الشبهة المصحح حل كلامه في شرحه على ما يقتضيه كلام ابن حجر ولا يكفي مجرد التصريح من النبي أو غيره أو اتفاقاً (قوله ولا يتعين لفظها) أي من حيث المباداة فلا تعين بل يكفي ما هو مقامها نحووا طيعوا الله وراقبوه وأعمالهم يتعين لفظها لأن القرض منها الوعد والحث على الطاعة وهو حاصل بغير لفظها (قوله على الصغير) ومقابلته أنه يتعين لفظ الوصية قياماً على الحد والصلاة وهذا الخلاف في لفظ الوصية وأما لفظ التقوى فشكى بعضهم القطع بعدم تعيينه كما في شرح الرمي (قوله وقراءة آية) أي مقهمة معنى مقصوداً كالوعد والوعيد والوعظ ونحو ذلك لا كنم نظر وطاهر أنه لا يكفي بعض آية وإن طال والمعتقد أنه يكفي كما بحث الإمام ويؤيد قول البريطي ويقرأ شيأ من القرآن ويسن أن يقرأ سورة في كل جمعة تليها مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة في كل جمعة على المنبر ويكفي في أصل السنة قراءة بعضها ولو لم يحضر شيأ من القرآن أو في سيد الأئمة من ذكر أو دعاء فان عجز وقت بقدرها والكلام حيث لا يوجد من يحسنها غيره (قوله في أحداهما) فتسكت في الأولى أو في الثانية والأولى أولى لتسكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثانية فيحصل التعادل بينهما فإنه حينئذ يكون في كل منهما أربعة أركان (قوله والدعاء للمؤمنين والمؤمنات) هذا هو الأكمل لما فيه من التعميم والأفولخص الحاضرين كقوله الحاضرين رحمكم الله كفي بل يكفي تخصيص أربعين منهم بخلاف ما لو خص دون أربعين أو غير الحاضرين ولو لم يذكر المؤمنات دخل تعلباً ويتعين كونه بأخرى فلا يكفي الديوى ولو لم يعدم حفظ الأخرى كذا قال بعضهم لكن القياس كما قال الألفي أنه يكفي الديوى عند الجزع الأخرى ولا يسن الدعاء للسلطان بعينه كما في شرح المنهج بل مقتضى نص الشافعي كراهته لقوله ولا يدعوه في الخطبة لأحد بعينه فان فعل ذلك كرهته اهـ والمختار كما في المجموع أنه لا بأس به بقول المحدثي تعالى للفقير ويسن الدعاء للسلطان بعينه ضعيف ولا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة المشقة على المحاربة اللازمة كإقالة ابن عبد السلام ويسن الدعاء لأئمة المسلمين ولاة الأمور بالصالح والاعانة بالحق والقيام بالعدل ونحو ذلك (قوله في الخطبة الثانية) ملو أن في الخطبة الأولى لم يعتد به (قوله ويشترط الخ) جملة شروط الخطبتين اثنا عشر شرطاً الإجماع والسمع والمواظاة وسائر العورة وطهارة الحدث والخبث وكونهما بالعربية وكونهما يتطلب ذكرهما والقيام بهما القادر عليه والمجالوس بينهما وتقديهما على الصلاة ووقوعهما

ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصغير وقراءة آية في أحداهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط

في وقت اظهر وفي خطبة ائمة وغالب هذه الشروط يعلم من المتن والشرح ولا يشترط في سائر
 الخطب الا لاجماع والجماع وكون الخطيب ذكرا او كون الخطبة عربية او جعل اشتراط العربية
 ان كان في القوم عربي والا كفي كونها بالجمعة الا في الامة فلا بد فيها من العربية ويجب ان
 يعلم واحد من القوم العربية فان لم يتعم واحد منهم لم يصحوا كلهم ولا تصح جمعتهم مع القدرة
 على التعلم (قوله ان يسمع الخطيب الخ) أي بالقول بان يرفع صوته بحيث يسمعه ولو اصعوا
 اليه وان لم يسمعوا بالقول له ارض لعط لان المقصود ويطعمهم وهو لا يحصل الا بذات فعله انه
 يشترط اجماع الخطيب بالفعل والمراد به رفع صوته ويشترط ايضا سماعهم ولو بالقوة فلا يكفي
 الاسرار ولا حضورهم بلا سماع لهم او بعد وفي اليوم خلاف يقتضي كلام الشراطين انه
 كالصوم وجهه الثاني في كالمقطع وسعه الحشى وضعفه فالحق انه يضركم كالمصم نعم لا يضركم
 صم الخطيب على العقد لانه يعلم ما يقول وان لم يسمعه (قوله اركان الخطبة) مقتضاء انه
 لا يضركم الاسرار بغیر الاركان وبشيء كما قاله الشراطين ان محله ان لم يطل الفصل به والا كان
 كالسكوت الذي يطول به الفصل فيضركم (قوله لاربعة) أي ولو بالخطيب لكن قد علم انه
 لو لم يسمع الخطيب لهم لم يصح على العقد ولذلك قال بعضهم ان يسمع تسعا وثلاثين من اهل
 الكمال لان الاصح ان الامام من الاربعة (قوله تنقلبهم الجمعة) فلا عسيرة بجماع من
 لا تتعقدهم الجمعة (قوله ويشترط الموالاة) والا بوجه صحتها بالعرف وضبطها الراجح بما
 في جمیع الصلاتين ولا يقطع الموالاة الوعظ وان طال وكذلك اقراعتان طالت حدثت فصحت
 وعظا خلافا لمن أطلق القطع بها فانه غفلة عن كونه على الله عليه وسلم كان يقرأ في خطبته في
 كاتقدم (قوله بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين) أي وبينهما وبين الصلاة ولو ذكرنا الشارح
 ذلك ايضا كان أولى لان المعتمد الموالاة في المواضع الثلاثة وهي بين كلمات الخطبة وبين
 الخطبتين وبينهما وبين الصلاة خلافا لما يوهمه كلام الشارح من الاقتصار على موضعين
 (قوله فلو قرئ الخ) فترجع على المفهوم وقوله بين كلماتها وكذا بين الخطبتين وكذلك ايضا
 بينهما وبين الصلاة كما علمت (قوله ولو بعدد) أي كنوم وانجاء (قوله ويشترط قياسه
 العورة) أي في حق الخطيب لا في حق سامعيه فلا يشترط سترهم وكذا طهرهم واغربهم من اشتراط
 ذلك كما قاله الاندلسي وانما اشترط ذلك في حق الخطيب لان الخطبتين بمنزلة تركعتين كما قبل وهو
 متابس فعلهما ما بخلاف السامعين والطاهر صحة خطبة لما جرح السيرة دون العاجز عن
 طهر الحدث وان ثبت (قوله وطهارة الحدث والنجس الخ) فلو بان حدث الخطيب بعد
 الخطبة لم يضركم وكذا لو بان ذات نجاسة خفية تحرر جماع على امام الصلاة في الجمعة وقضى ذلك
 التحريم اشتراط كونه رائدا على الاربعة وبه قال الزبائدي لكن نقل القايني عن الرمي
 خلافه وهو المتجه كما قال ابن قاسم لان صلاته باطلة فلا يصح عدم الاربعة بخلاف خطبته
 فانها صحيحة ولو احدث في الثناء وجب الاستئذان ولا يجزئه البناء بنفسه وان ظهر عن قرب
 لانها عبادة واحدة فلا تؤذي بطهارتين كالصلاة بخلاف ما لو احدث بينهما وبين الصلاة وتظهر
 عن قرب فانه لا يضركم ولو امتتاب حاله متى على فعله عن حضره لان الاستئذان ما تكرر
 كاهوطا (قوله في ثوب وبدن ومكان) وكذا ما اتصل بها كسيم وعكارتوسه المذلول كان

ان يسمع الخطيب اركان
 الخطبة لاربعة من جمعة
 الجمعة ويشترط الموالاة بين
 كلمات الخطبة وبين الخطبتين
 فلو قرئ بين كلماتها ولو بعدد
 بطلت ويشترط فيها ستر
 العورة وطهارة الحدث
 والنجس في ثوب وبدن
 ومكان

ففيه نجاة كالعلاج المأخوذ من عظم القمل كما يقع كثيرا فان كانت النجاسة في الموضع الذي
تحت يده أو رجليه ضرر مطلقا وإن كانت في غيره وقبض على محل طاهر منه فإن كان يغير بيوره
ضررا أيضا والأفلا (قوله) والثالث من فرائض الجمعة أن تصلي الخ) محل الشرطية قوله في جماعة
على ما صنفه الشارح وتقدم أن الشيخ الخطيب جعل قوله أن تصلي ركعتين شرطا وقوله في
جماعة شرطا آخر وفيه نظر حكاهم (قوله) بضم أوله أي وفتح ثالثة مشددا فيوبأ البناء
للمجهول (قوله في جماعة) أي ولو في الركعة الأولى فقط فالواجب جماعة في الركعة الأولى
ونوا المصارفة في الثانية وأما منقردين صحت الجمعة فالجماعة المحاشية شرط في أولها بخلاف
العقد فلا بد من دوامه إلى تمامها فلو بطلت صلاة أو أحدهم كان أحدث قبل سلامه بطلت
صلاة الجميع وإن كانوا قد سلطوا وذهبوا إلى يومهم وبهذا يلغى فيقال لنا شخص أحدث في
المسجد قبلت صلاته من البيت كما مر (قوله) ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين أي
لأنهما شرط وشأن الشرط التقدم على المشرط (قوله) بخلاف صلاة العبد فأنما قبل
الخطبتين قد تقدم أن كل الخطب بعد الصلاة الخطبة الجمعة وعرفه قائم ما قبلها وخطبة
الاستسقاء يجوز كونها قبلها وبعدها (قوله) وجهتها أي سننها المطالبة لها فالمراد بالهيئة
هنا السنة المطالبة بالجمعة لا السنة التي لا تجزى بسجود السهولان ما ذكره من الهيئات
هنا خارج عن الصلاة فلا يتوهم جبره بسجود السهول حتى يصح فيه (قوله) وسبق معنى الهيئة
أي وهو السنة التي لا تجزى بسجود السهول وكلام الشارح قديشعربان ما سبق مراد هنا
وليس كذلك فالحال فكان الأولى بل التعيين امقاط ذلك (قوله) أربع خصال أي بعد
الخطيب مع أخذ الظفر خصلة واحدة كما يقتضيه صنيع الشارح ويصنع عند غسل وتظيف
الحسد خصلة واحدة وهذا أظهر من صنيع الشارح والمراد أن المذكور منها هنا أربع
خصال فلا ينافي أن تأتى بدعيها فقرأه الكهف يومها وليلتا القوة صلى الله عليه وسلم من
قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أو أحدها من التوراة من الجمعة وروى البيهقي من قرأها ليلة
الجمعة أو أحدها من التوراة بينه وبين البيت العتيق ومنها كثرة الدعاء يومها وليلتا لأن في
يومها ساعة اجابة فبرح أن يصادفها ولقول الشافعي يلغى أن الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة
ومنها كثرة الصدقة وفعل الخير في يومها وليلتا وكثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
يومها وليلتا كثيرا وكثرة من الصلاة على يوم الجمعة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة على الله
عليه ما عثرا وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين
مرة غفرت له ذنوب ثمانين سنة ومنها التكبير اليها العارم ما نذر الشيعين من اغتسل يوم
الجمعة غسل الجنابة أي كغسلها ثم راح في الساعة الأولى فكانا قريب منه ومن راح في الساعة
الثانية فكانا غائرين بقره ومن راح في الساعة الثالثة فكانا غائرين (قوله) أي
الساعة الرابعة فكانا قريبين من الحاجة الحديث أما الامام فيسن له التأخير (قوله) أحدها أي
الانصال الأربع (قوله) أي الحديث إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وروى غسل الجمعة
واجب على كل محتمل أي منا كجديد خبر من وضأ يوم الجمعة فيها ونعمت أي غير رخصة أخذ
وقعت الحصة له الوضوء ومن اغتسل قال فعل أفضل أي ومن اغتسل مع الوضوء قال فعل معه

(و) الثالث من مراض
الجمعة (أن تصلي) بضم أوله
(ركعتين في جماعة) تتعدد
بهم الجمعة ويشترط وقوع
هذه الصلاة بعد الخطبتين
بخلاف صلاة العبد فأنما
قبل الخطبتين (وهيئتها)
وسبق معنى الهيئة (أربع
خصال) أحدها (الغسل).

أفضل من الاقتصار على الوضوء ولو تعارض الفصل والتبكير فقدم الفصل لانه قبل بوجوبه
وبه كذا فقد تقدم على التبكير فيما لو تعارض كما ارتضاء الشافعي ويذهب الوضوء فقلت
الفصل كذا الاغسال ولا يخل هذا الفصل حدث ولا جناحة لكن نسن اعادته كذا في
العباب وتعبه ابن جعفر شرحه بان عبارة المجموع مصر حذو عدم استعباب اعادته الحدث
بل محتمل لعدم استعباب اعادته الجنبات واعتده سم على التحفة (قوله لمن يريد حضورها) أى
بغلاف من لم يريد حضورها فلا ينس له وفارق غسل الجمعة غسل العبد حيث لم يخص عن يرب
حضوره بأن غسل الجمعة للتنظيف ودفع الأذى عن النفس وغسل العبد لازمة وظاهر
السرد (قوله من ذكر أو أتخا) بيان لمن يريد حضورها وعلم من ذلك أنه لا فرق بين من
تجب عليه ومن لا تجب عليه (قوله ووقت غسلها) أى ابتداءه وقوله من التجرى السالى أى
لانها مضافة الى اليوم (قوله وتقرى من ذهبه أفضل) أى لانه أقضى الى المقصود من
اتقاء الزامه الكريمة (قوله فان هجر من غسلها تيمم به الفصل لها) فيقول وقت التيمم
بدلان غسل الجمعة وانما تيمم بدلان لانه لا المقصود من الفصل النظافة والعبادة فاذا قامت
ثلاث بقيت هذه (قوله والثاني) أى من الأربع خصال (قوله تنظيف الجسد) أى تقيته من
الدنس ولومن داخله وكذلك ينس تنظيف الثياب وهذه الأمور لا تقتصر بالجمعة بل نسن لكل
من يريد حضور يوم من جماع الناس لكيما في الجمعة أشد استعبابا قال الامام الشافعي رضى
الله تعالى عنه من نظف ثوبه قبل هدمه ومن طاب ريحه زاد عقله (قوله بازالة الريح الكريه
منه) أى من الجسد (قوله كسنان) هو ريح كريه يكون تحت الإبط ودخل بالكاف بجر
ونحوه (قوله فيعطى ما يزيله) أى بان يبلغ موضعه بالترك الذهبي ونحوه في الحمام (قوله
من مرتك) بيان لما يزيله وقوله ونحوه أى كطين ولومن (قوله والثالث) أى من انحصال
الأربع (قوله ليس الثياب البيض) ومنها العمامة ويسن أن تكون جديدة فان لم تكن
جديدة نس أن تكون قديمة منها ويسن ان يزيدا امام في حسن الهيئة للاتباع ولانه منظور
اليه والا اكمل أن تكون ثيابه كلها يضاف أن لم تكن كلها أعلاها ويطلب ذلك حتى في غير يوم
الجمعة لا طلاق خبر السوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكضوا فيها ما تم كم الغسبر
في العيد الأعلى في الثمن لانه يوم تزيه حتى لو كان يوم الجمعة يوم عيدا روى يوم العيد في جميع
نهاره على المعتد (قوله فانها أفضل الثياب) ويلها ما أصبح قبل نصبه بخلاف ما أصبح بعده
فله خلاف الاوى على المعتد وقبل كراهته وعلا بالله صلى الله عليه وسلم بل عليه ورد
بأنهم ذكروا أنه صلى الله عليه وسلم كان يصنع ثيابه بالورس حتى عمامته (قوله والرابع)
أى من انحصال الأربع (قوله أخذ الطفران طال) أى لعير محرم لمزقة في حقته وغير
مريد نصبة في عشرين ليلة لكر اهتد ذلك في حقته ومثل يوم الجمعة في سن ذلك يوم الجبس
ويوم الاثنين دون بقية الأيام والى ذلك اشار بعضهم بقوله

لمن يريد حضورها من ذكر
أروا في حرأ وعبد شيم أو
مسافر ووقت غسلها من
التجرى الثاني وتقرى من
ذهاب أفضل فان هجر من
غسلها تيمم به الفصل لها
(و) الثاني (تنظيف الجسد)
بازالة الريح الكريه منه
كسنان فيعطى ما يزيله
من مرتك ونحوه (و) الثالث
(لبس الثياب البيض) فاما
أفضل الثياب (و) الرابع
(أخذ الطفران طال)

قص الطافر يوم السبت أكلة • تبدو وفيما يليه يذهب البوكة
وعالم فاضل يبدو يتاوهما • وإن يكن في التلاتا فاحذوا الهلكة
ويؤثر الصوفى الاخلاق رابعها • وفى الجبس العنى ياقى لمن سلكه

والعلم والحلم زينا في عروبتنا * عن النبي روينا فاقفوا نكسكم

هكذا اشتهرت هذه الايات لكن قال ابن حجر وقد اشتهر على السنة الناس اشعار منسوبة لبعض الاعشى في فعل ذلك وأيامه وكلها زور وكذب وما قاله في الايام من أنه يصعب قلم الاطفال في كل عشرة أيام جرى على العالين والعبرة بطولها عادة ويكره الاقتصار على تقليم يد واحدة أو رجل كذلك كمن يقول واحدة للغير عذر واختلف في كفة ذلك والمعتمد أنه يبدأ في تقليم اليدين بسبابة يمينه الى خنصرها ثم ايهامها ثم خنصر يسارها الى ايهامها وفي تقليم الرجلين يختصر البقي الى خنصر اليسرى على التوالي لكن ذهب الغزالي الى انه يبدأ بسبابة يمينه ثم الوسطى ثم الخنصر ثم الخنصر ثم اليسرى ثم اليسرى ثم الوسطى ثم السبابة ثم ايهامها ثم ايهام البقي ثم يختصر الرجل البقي الى خنصر الرجل اليسرى كما في المجموع عنه وقال انه حسن التأخير ايهام اليمنى فينبغي أن يقلها بعد خنصرها وبه جرم في شرح مسلم وهو المعتمد كما عرفت وقال ابن الرقعة الاولى بحالقتها تلعب من قص أطرافه بحالها ثم يرفى عينيه رمداً وفسره جماعة منهم أبو عبد الله بن بطه بأن يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم ايهامها ثم الخنصر ثم السبابة ثم ايهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم الخنصر والى هذا الترتيب أشار بعضهم بقوله

والشعر كذلك فينتفأ ببطه
ويقص شاربه ويحلق عاتيه
الطيب

في قص يمين رقت خوايس * وأوجب اليسرى وباعسان

والغير المذكور هو في كلام غيروا كذلك قال الحافظ السخاوي لم أجده بمكان ونقله الحافظ الدماطي عن بعض مشايخه وعلمني بث خبر فزقها فرق الله همومكم ويسن غسل رؤوس الأصابع بعد القص لما قبل ان الحلق بالاطفار قبل غسلها يضر بالجسد (قوله والشعر كذلك) أي ان طال (قوله فينتفأ ببطه) أي شعرابطه فهو على تقدير مضاف فالسنة فيه النصف لالحلق لكي ان يحجز من شفه حلقه وذلك حكى عن الامام الشافعي رضي الله عنه أنه كان يحلقه ويقول قد علمت أن السنة تنقل لكن لا أقوى على الوسع (قوله ويقص شاربه) أي حتى تسد وجرة الشفة وهو المراد بالاحفاء في شعر العصبين ويكره استئصاله وكذا حلقه ونوزع به بصعور ورده في الحشر ولهذا ذهب اليه الاثني الثلاثة على ما قبله وأوجب بان ذلك راقعة حال فعلية على أنه يمكن أنه صلى الله عليه وسلم كان يقص منه ما يمكن قصه ويحلق منه ما لا يمكن قصه وبذلك يجمع بين الخبرين وقد جرى عليه بعض المتأخرين وكره الحبيب الطبري شق شعر الاذن بل يقصه لحديث فيه بل في حديث ان في بقائه أماناً من الجذام وينبغي أن يحلق ما لم يحصل منه تشويه والاذن بقصه كما قاله الشبراخيتي (قوله ويحلق عاتيه) ويقوم مقامه قصها أو تنقلها لكن السنة في حق الرجل حلقها وأما المرأة فيسن لها سنها بالمحلق ان الحلق يقوى الشهوة فالرجل به أولى لان شهوته ضعيفة والنصف يضعفها فالمرأة أولى لان شهوتها قوية ويتعين عليها الرأفة بعد أمر الروح لها بها وساقاها في الاواس انه يستحب حلقها كل اربعين يوماً جرى على العالين والعبرة بطولها عادة ويختلف ذلك باختلاف الانثى من والاحوال ويسن دفن ما ينشأ من ظفر وشعر ودم (قوله والتطيب) أي استعمال الطيب وفي بعض النسخ والطيب وهو الذي عليه شرح الخطيب وأشار لتقدير المضاف بقوله أي استعماله لكه

لا يناسب قول شارحنا يا أحسن ما وجدته والمناسب في النسخة الأولى (قوله يا أحسن ما وجدته) واولاه المسك (قوله ويستحب الانصات الخ) أي لسمع الخطبتين قال تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم تتقون في التفسير انهم اتركت في الخطبة وسبقت قرأنا لاشتغالها به وصرفه عن الوجوب خبر انه صلى الله عليه وسلم قال لمن قال متى الساعة ماذا عدت لها قال حب الله ورسوله قال اتلعم من أحببت ولم شكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت قال امر في الآية لتدبجها بين المبلين فلا يحرم الكلام عندنا في الزاج أما من لم يسمع الخطبتين فيستغل بالقرآن أو الذكرك وهو أولى من السكوت ويحرم على من تلزمه الجمعة الاشتغال بنحو اليمين من العقود والصنائع بما يشغل عن السبي إلى الجمعة الشرع في الأذان بين يدي الخطيب حال جلوسه على المنبر لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فإن باع حرم عليه مع الجمعة لأن المتع منه لم يفت خارج عنه ومعه ما ذكر في حق من جلس في غير الجامع أمان مع النداء فقام فاصد الجمعة فباع في طريقه أو قصد في الجامع وباع فيه فلا يحرم عليه لكن يكره في الثانية ولو تأبع اثنا أحدهما تلزمه الجمعة دون الآخر ثم كل من ساء ما الأول فظاهر وأما الثاني فلا علة على الحرام ويكره ما ذكر بعد الزوال وقبل الأذان المذكور ولم يدخل وقت الوجوب (قوله وهو) أي الانصات وقوة السكوت مع الاصغاء أي القاء السمع إلى الخطيب فإذا انقضى السكوت عن الاصغاء فلا يسمى انصاتا (قوله في وقت الخطبة) أي في وقت قراءة الخطبة الأولى والثانية وما ذكر من سن الانصات في وقت الخطبة هو الجديدا وأما القديم فهو واجب وعليه فيجزم الكلام في وقت الخطبة أي حال ذكر أركانها فلا يحرم في غيرها قطعا ولو حال الدعاء للملوك (قوله ويستحب من الانصات أمور الخ) منها ما ذكره * ومنها إذا السلام على من سلم عليه وإن كان ابتداء مكرها * ومنها تجنب العاطس * ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند جماع ذكره ويستحب دفع الصوت بها وإن اقتضى كلام الروضة وأصلها ما حقه وصرح القاضي أبو الطيب بكرهه وتقدم أن المعقودا قضاء كلام الروضة وأصلها (قوله منها) أراعي الخ) يجب وكذا ما بعده وقوله ومن دبا أي مشى وقوله مثلا أي أو كذب مقود (قوله ومن دخل المسجد الخ) خرج بالمسجد غيره فإن من دخله إذا أقبلت فيه الجمعة يجلس بلا صلاة لأنه إنما اعتقر في دخل المسجد في حال الخطبة أن يصلي ركعتين تحية المسجد ومعلوم أن غير المسجد لا تحية له ويكره لمن دخل حيث تخطى الرقاب لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يخطى رقاب الناس فقال له جلس فقد آذيت وأنت أي تأتيت وتأخرت الامام أو رجل صالح فلا يكره لهما التخطي لأنهما يشر لهما ولا ينادي الناس بتخطيها وألق بعضهم بالرجل الصالح الرجل العظيم ولوق الدنيا لأن الناس يتسامحون بتخطيه ولا ينادون به ومن وجد فرجة لا يصلها الا تخطى واحدا واثنين أو أكثر لم يجر حدها لا يكرهه التخطي ليدل الناس على وجود غيرها لتقصير التورم باخلائها لكن يسن في الأكثر إذا وجد غيرها أن لا يخطى فإن وجدها كان يتقدم أحد منهم إليها إذا أقبلت الصلاة كرهه التخطي لكثرة الأذى ورجاه سدها وقديح التخطي كما إذا سبق الصبيان أو الصبيد وغير المستوطنين

يا أحسن ما وجدته
(ويستحب الانصات) وهو
السكوت مع الاصغاء (في
وقت الخطبة) ويستحب من
الانصات أمور مذكورة في
الطولات منها أثارا عي
أن يقع في يمين من دبا إليه
عقب مثلا (ومن دخل
المسجد

ثم حضروا الكمالون ولم يسمعوا الخطبة مع البعد فيجب عليهم الخطبة لجماع الخطبة (قوله
والامام يضبط) أي والحال ان الامام يضبط ويحكم بعد جلوسه على المنبر وقبل شروعه
في الخطبة والفرق بين الكلام حينئذ والصلاة فان الكلام لا بأس به وان بعد الخطبة المنبر
ما لم يبتدئ في الخطبة ان قطع الكلام حينئذ بخلاف الصلاة ويستثنى من دخول آخر الخطبة فان
غلب على ظنه انه ان صلاهما فاته تكبيرة الاحرام مع الامام تركهما ولا يعقد بل يسفر قائما
لئلا يكون جالساً في المسجد قبل التحية فلو صلى في هذه الحالة استحب للامام ان يزدني كلام
الخطبة بقدر ما يكملهما كما قال ابن الرقعة ونص عليه في الام وهو المعقد (قوله صلى ركعتين)
أي بنية تحية المسجد ان كان صلى في البيت سنة الجمعة والا توأها وحصلت التحية ولا يزدي
ركعتين بكل حال والاصل في ذلك خبر مسلم جاسمك الغطافي في يوم الجمعة والتي صلى الله
عليه وسلم يضبط مجلس فقال له جاسمك قم فاركع ركعتين ويجوز فيهما ثم قال اذنيه احدكم يوم
الجمعة والامام يضبط فليركع ركعتين وليتجزئ فيهما (قوله خفيقتين) أي بان يترك التطويل
فيهما عرفاً وقيل بان يقتصر فيهما على ما لا يمتنع من الواجبات كما قاله الركني لان بسرع
فيهما قال ويدل به ما ذكر من انه لو ضاق الوقت فأراد الوضوء اقتصر على الواجبات وفيه
تقريران الفرق بينه وبين ما استدلل به واضح فالوجه الاول فان طولها ما يطاعونه ما لو جلس
الخطيب للخطبة بعد احرامه بما فاته يتحققها (قوله ثم يجلس) أي فلا يصلي غير الركعتين لانه
لا يزدي على الركعتين كما امر (قوله وتعبير المصنف) مبتدأ وقولهم فيهم الخ خبر (قوله
ان الحاضر لا يفتي بمسألة ركعتين) أي سواء كانتا قرضاً أو فلا وتعبير به بارككتين جرى على
الغالب فصرح الصلاة مطلقاً حينئذ وان لم يسمع الخطبة بالكلية لاستغفاله بصورة عبادته حتى
لو تذاكر فرضاً فلا يصلي في هذا الوقت وان كان قضاءً وعلى الفور وتعبير بعضهم بالثالثة جرى
على الغالب ويطبق باله صلاة صلاة التلاوة والشكر وحيث حرمت الصلاة ونحوها فلا تنعقد
(قوله سواء صلى سنة الجمعة) أي قبل الخطبة وقوله أو لا أي ولم يكن صلاها فلا يصلي ما حينئذ
(قوله ولا يظهر من هذا المفهوم الخ) يعني ان كلام المصنف اعماهم انه لا يصلي حينئذ ولم يظهر
انه يحرم عليه الصلاة وتكرره (قوله لكن التوى الخ) هو المعقد (قوله ونقل الاجماع عليها)
أي على الحرمة (قائلة) عن سيدي عبد الوهاب الشعراني فنعنا الله به ان من وطأ على
فراقهذين البيتين في كل يوم جمعة فوفاه الله على الاسلام من غير شك وهما

(والامام يضبط صلى ركعتين)
خفيقتين ثم يجلس) وتعبير
المصنف بدخول فيهم
أن الحاضر لا يفتي بمسألة
ركعتين سواء صلى سنة
الجمعة أو لا ولا يظهر من هذا
المفهوم ان فعلهما محرم
أو مكرره لكن التوى في
شرح المذهب صرح بالحرمة
ونقل الاجماع عليها من
الماوردي

• (صل) •

الهي لست للقرودس أهلاً • ولا أقوى على نار الجحيم
فبلى قوية واغترذوني • قائم غافر الذنب العظيم

ونقل عن بعضهم انهم اقرأ خمس مرات بعد الجمعة (فصل في بيان أحكام صلاة العبدین
وما يطلب فيهما) • لما فرغ من الكلام على القرائن مقدما الصلوات الخمس لوجوبها في كل
يوم وليله شرع في الكلام على التوافل مقدما ما العبدین لانهم أعمرو قوعا من غيرهما وهما
من خصوصيات هذه الامة ومثلها الاستسقاء والكسوفان كما قاله الجلال السيوطي وأقول
عبد صلا النبي صلى الله عليه وسلم عبد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وكذلك عبد الاضحية
شرع في السنة المذكورة والاصل في صلاته قوله تعالى فصل لربك وانحر أي صل صلاة

الاضحى واشهر الاضحية والعيد ما نحو ثمن العود لتكروه كل عام أو لعود الله فيه على عباده
بالتخير والسرور وخصوصا بغفران الذنوب ولذلك قيل ليس العيدان ليس البعيد إنما العيدان
طمانته تزيد وليس العيدان يجعل باللباس والمركوب إنما العيدان غفرته الذنوب وأصله
عودا قديما وأو بالوقوف عها ساجدة أكثر كسرة كما في ميزان ومبقات وجعله أعياد وأنما جمع بالياء
مع أن الجمع يراد الأشياء إلى أصولها والزمها في أو احد وقيل للفرق بينه وبين أعياد الخشب
وجعل الله للمؤمنين في الدنيا عديدين في السنة وكل منهما بعدا كمال العبادة فعيد الاضحية بعد
اكمال الحج وبعد الفطر بعدا كمال الصوم رمضان وأما يوم الجمعة فعيد في كل اسبوع ويعيدهم
في الجنة وقت اجتماعهم بهم فليس عندهم شيء الا ثمن ذلك كما قيل

وعندي عيسى كل يوم أرى به • جال يحياها بعين قريرة

وتنس التمسك بالبعد ونحوه من العاصم والشهر على المتقدم مع المصاحفة أن اقتدا بالجنس فلا
يصالحه الرجل المرأة ولا عكسه ومثلها الأمر بالجميل وليس اجابته انصوت قبل الله منكم
أحباكم الله لأمثاله كل عام وأنتم تحبون (قوله وصلاة العيدين سنة) أي لفعله صلى الله عليه وسلم
وكذلك عند الامام مالك في سنة عنده أيضا وقال أبو حنيفة هي واجبة علينا وقال الامام احمد
هي واجبة كقائه ويدل لنا خبره على غير ما قال لا الآن تطوع وأما قول الامام الشافعي
من وجبت عليه الجمعة وجب عليه العيد فيحمل على التام كيد وفعله بالاجبة أفضل لشرقه
الا بعد تركه في فكره وإذا خرج أصغر المسير استغفرت بدين يصلها بالضعف ولا يختص
الخطبة لهم الاذنه ويسن أن يذهب للصلاة في طريق طويل ماشيا يستكنه ويرجع في آخر
قصر كالجمعة وإن أبى كل قبله في عيد الفطر ولو بالطريق والاولى أن أبى كل تغرأ وأن يكون وترًا
وأن يسلم في عيد الاضحية حتى يصل للاتباع فيها وليتخير يوم عيد الفطر عما قبله قال الكلبي
كأمر ما ولد علم نسخ حرم الفطر قبل مسلاته الذي كان في صدر الاسلام والشرب كالا كل
ويكرهه ترك ذلك كما في المجموع فتلاص النص (قوله أي الفطر) أي عيد الفطر من الصوم
وقوله والاضحية أي عيد الاضحية الذي يطلب فيه الاضحية وهو أفضل من الاول للنص عليه
في قوله تعالى فصل اربك وانحر (قوله مؤكدة) أي لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها فيكره
تركها ولا يراد أنه صلى الله عليه وسلم ترك صلاة عبد العز في حق لانه لعارض وهو ما عيسى من
الاستعمال فلا تنافي المواظبة مع أنه لا دليل على أنه تركها الاحتمال أنه صلاها فرادى (قوله
وتشرع جماعة) فالجماعة مطلوبة فيها الاتساع وإن لم يكن بمعنى على المتقدم فتنس لفرادى الاستعانة
باجمال الحج ويكره كمال الانوار تعدد اجتماعها بالاجبة ولا امام المنع منه ككل مكروه (قوله
وليفرد) فلا تشرط لها الجماعة كما هو ظاهر ولا تنس الخطبة للمفرد وتنس أيضا للصبي المميز
فيطلب من وليه أمره بم فعلها فينتاب عليه (قوله ومسافر وحرد وختي وامرأة) علم من
ذلك أنها لا تشرط على شرط الجماعة (قوله لاجبة) أي وإن لم تكن ذات هيئة وقوله ولا ذات
هيئة أي وإن لم تكن جملة وهذا الاستثناء غير ظاهر لانه يقتضي أنه لا ينس لها صلاة العيدين
وليس كذلك بل ينس لها لكن لا بحضوران حتى الاستثناء أن يكون من المحض ولا من النسبة
وأجاب بعضه بأنه استثناء من مقدار والتقدير فيحضر من ذكر صلاة العيدين لاجبة ولا ذات

(وصلاة العيدين) أي الفطر
والاضحية (سنة مؤكدة)
وتشرع جماعة وليفرد
ومسافر وحرد وختي
وامرأة لاجبة ولا ذات
هيئة -

هشة أى فلا يحضران ويدل على ذلك التقدير قوله أما الجوز فقصير الخ (قوله أما الجوز الخ)
مقابل الجملة وقوله فقصير أى ما ذن زوجه ما فسد شرط أول وقوله فى شباب بيتها أى الشباب
التي تلبسها فى بيتها المعهنة والخدمة لأثياب الزينة وهذا شرط ثان وقوله بلا طيب شرط ثالث
فالشرط ثلاثة أدخل الشارح بالأول وذكر الآخرين ولذلك قال فى الجملة

قلت وتقصير الجوز • باذن زوجها يجوز

ان لم يكن لباسها مشهورا • أو أصبحت طيبا فلا حضورا

(قوله وهو وقت صلاة العبد ما بين طلوع الشمس وزيوالها) أى الزمن الذى بين ذلك ويكنى طلوع
جوز من الشمس لكن يجب تأخيرها للارتفاع كرح كما فعلها النبي صلى الله عليه وسلم وللخروج
من خلاف من قال لا يدخل وقتها إلا بالارتفاع وهى مستتمة من سن فعل العبادة فى أول وقتها
ولو فعلها قبل الارتفاع كان خلاف الأولى على المعتدوا قال شيخ الإسلام بأنه مكروه ويسن

البكور لغير الامام لا يأخذ بحمله ويتنظر الصلاة أو ما الامام فقصير وقت الصلاة ويسن أن يهمل
الحضور فى الأضحية وقت الضحية ويؤخره قليلا فى القطر ليتسع وقت صدقة القطر قبل
الصلاة ولو ارتفعت الشمس لم يكره الغل قبلها لغير الامام وأما بعد هاتين لم يسع الخطبة
فكذلك والاكسره لانه يكون معرضا عن الخطيب بالكلية وأما الامام فكرهه النقل قبلها

وبعد هاتين فله فعله صلى الله عليه وسلم ولا اشتغاله بغير الأهم ويسن قضاءها ان قامت لانه يسن
قضاء النقل الوقت ان خرج وقتها ثم ان شهدوا بعد الغروب وعدوا بعد مبروءة بالاسال
فى البسة الماضية صلبت من الغذاء أو تصغيرهم فى تأخير الشاة أو التعديل (قوله وهى)

الضحية راجع الى صلاة العبد ين قول الشارح أى صلاة العبد الذى فيه الجنس فيصدق بالعبد ين
والعبد عدول الشارح الى قوله أى صلاة العبد دون أن يقول أى صلاة العبد ين وان كان هو
الظاهر من كلام المصنف لاجل قوله ركعتان فان صلاة العبد ين مع أربع ركعات كل واحدة
على دهر ركعتان (قوله ركعتان) أى بالاجماع وهى كسائر الصلوات فى الأركان والشروط

والسنة فان اراد الاقل اقتصر على ما يس فى غيرها أو أقلها ركعتان كسنة الوضوء وان اراد
الاكمل أى بالتكبير الاثنى (قوله بهم) أى بالركعتين وقوله بنية عيد القطر أى كان
يقول نيت أملى ركعتين سنة عيد القطر أهـ كبر وقوله أو الأضحية أى كان يقول نيت أملى

ركعتين سنة عيد الأضحية أهـ كبر فلا يعنى التكبير كما تقدم (قوله وباقى دعاء الافتتاح) أى
نحو وسجعت وجهى للذى فطر السموات والأرض الخ ولا يغتفر بالتكبير ويثبت بالتعوذ (قوله)

ويكفى فى الركعة الأولى الخ) أى ان اراد الاكل والأفقالها ركعتان كسنة الوضوء كما مر ومجمل بعد
دعاء الافتتاح وقبل التعوذ كما يعلم من كلام الشارح ويجوز والتكبير وان كان مأموما ولو فى قضائها
لان القضاء يصحكى الاداء ورفع يديه حذو منكبيه فى كل تكبيرة كتكبيره التحريم ولو والى الرفع مع
موالاته التكبير بطل صلاته وان لم منه الأعمال الكثيرة لان هذا مطلوب فلا بد من لواقتدى
محنى ووالى الرفع مع التكبير تبعاً لأمامه الخفى بطلت صلاته على المعقد لانه عمل كثير غير مجمله
عندنا لان التكبير عندهم بعد القراءة فى الركعة الثانية وأما فى الأولى فقبل القراءة كما هو عندنا
وقبل الامتطال لانه مطلوب فى الجمله فاعتقر ولو فى غير عمله وهذا التكبير من الهيات فلو تركه

قوله قلت وتقصير الخ هكذا
هو يحمله وهو غير موافق
للبيت الذى بعده كما لا يخفى
فليراجع اهـ محتمه

أما الجوز فقصير العبد فى
شباب بيتها بلا طيب ووقت
صلاة العبد ما بين طلوع
الشمس وزيوالها (وهى) أى
صلاة العبد (ركعتان) يصرف
بهما بنية عيد القطر أو
الأضحية وباقى دعاء الافتتاح
(ويكفى) الركعة الأولى

لم يجد له هواناً كان تركه مكروهاً ولو تركه الامام ولو عدلنا في هذه المأموم بخلاف ما لو اتقوى
 مصلى الصلوة على الصبح حيث يأتي به والفرق بينهما ان اتقان المأموم به دون الاحكام مع اتحاد
 الصلاة بعد فشا واقتضاؤاً ولا كذلك مع اختلافها وبخلاف ما لو ترك الامام تكبير الافتتاحات
 فيما يأتي به المأموم لانه لا يجد في ذلك كمالاً ولو تركه جالس الاستراحة (قوله سبعاً) أي عندنا
 لما رواه الترمذي وحسنه أنه صلى الله عليه وسلم كبر في الصلوة في الأولى سبعاً قبل القراءة في
 الثانية خمساً قبل القراءة ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالاقبل كالأول شك في عدد الركعات
 ويقع امامه فيما أتى به وان قص أو زاد وقيل لا نأبى في الزيادة توسع جمل كل تكبيرة
 في نفس ووضع يده على يسر امحت صدره بعد كل تكبيرة ولو أرسلها فإلا بأس والتوصل بين كل
 تكبيرة بنفسه لا يتصل في كل واحد ويكبر ويحسب يحسن في ذلك سبحانه الله والحمد لله ولا اله
 الا الله والله أكبر لانه الاتي بالخالف وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجاءه في ذلك
 هي أعمال النبي التي يتيقن قوامها ولو زاد على ذلك جاز كما قاله في البولي وفي الفصل بتسبيل ذلك
 ويكره تركه هذا الذي كروا يأتي به قبل التكبير ولا بعد لان المقصود به الفصل بين كل تكبيرة
 (قوله سوى تكبيرة الاحرام) أي سوى تكبيرة الركوع فمعها تصير تسماً وعلم من عبادة
 المصنف أن تكبيرة الاحرام ليست من السبعة وجعلها الامام مالك والمزني وأبو ثور منها
 ولو كبر وشك في أي احرام بها جعلها الأخيرة وأعاد التكبيراً سبباً بخلاف ما لو شك في احرام
 بواحدة منها ولا فاقه يستأنف الصلاة اذا الاصل عدم الاحرام (قوله ثم يعوذ) عطف بهم ليشير
 الى أن الترتيب مطلوب ولو تعوذ تسبيله ولو عاد اكبر لانه لا يثبت بالتعوذ بخلاف ما لو تعوذ
 قبل الافتتاح لانه بعد التعوذ لا يكون مقتضاه ولو ترك التكبير ولو سها وفرأ ولم يتم فاحسنه
 فانه التكبير فلا تسد او كذا في الأولى ولا في الثانية وكذا يقال فيما لو ترك التكبير الخلية حتى
 شرع في أدائها (قوله ويقرا الفاتحة) كان الأولى أن يقول ثم يقرأ الفاتحة ليشير الى الترتيب بين
 التعوذ وقراءة الفاتحة كسابقه ولا حقه (قوله سورة ق) وفي نسخة قبل سورة ق وهو بالسكون
 على الحكاية التي في القرآن أو بالفتح مع منع الصرف للعلية والتأنيث فان يقرأها فاصبح زاد
 القليوبي على ما في الرمي وابن جرير وغيرهما فسورة الكافرون واقراء الحنفي وقرأ ذلك وان
 أم بغير محصورين وقيل جمل محيط بالنبي صلى الله عليه وسلم كماله الواحد عن أكثر المفسرين
 أو فاتحة السورة كما قاله مجاهد (قوله جهراً) راجع لجميع ما قبلها بعد التعوذ ودعاء الافتتاح
 حتى التكبير فيصير به كما هو سواء كانت اداء أو تضاملاً أو نهراً (قوله ويكبر في الثانية خمساً)
 يجزى هذا جميع ما تقدمت قريبات الى الركعة الأولى (قوله سوى تكبيرة القام) أي سوى تكبيرة
 الركوع فمعها تصير سبعاً (قوله وسورة اقترت) أي قرئت الساعة جداً فان يقرأها فانه
 انما زاد القليوبي على الرمي وابن جرير وغيرهما فسورة الاخلاص وتبعه الحنفي (قوله
 جهراً) راجع لجميع ما قبله كما في قوله (قوله ويخطب) أي من يصلي جماعة من الذكور ولو
 مسافرين فلا خطبة لشرف ولا لجماعة النساء الا أن يخطب لهن ذكر فلو طفت واحدة منهن
 ووعظهن فلا بأس وسبب الخطيب ان يجلس قبل الخطبة للاستراحة لا لادان لانه لا اذان لها
 ويستحب ان يعلمهم أحكام القنطرة في عبد القنطرة واحكام الاضحية في الاضحية ومن دخل

سبعاً سوى تكبيرة الاحرام
 ثم يعوذ ويقرا الفاتحة ثم
 يقرأ بعد سورة ق جهراً
 (ويكبر في الركعة
 الثانية خمساً سوى تكبيرة
 القام) ثم يعوذ ثم يقرأ
 الفاتحة وسورة اقترت
 جهراً ويخطب فيها

والامام يخطب فان كانوا بالصبر اجلس لستمح ما يفيض من روي وقت العبد والاصلا وان
كانوا بالجد صلا مع التهمة كما قاله الزياي (قوله بعدهما) فلو خطب قبلهما بطلت الخطبة
كل اربعة بعد الفريضة اذا قدمت فبعدها ولو بعد خروج الوقت (قوله خطبتين) اي
كطريق الجمع في الاركان لاقى الشرط فانه لا تستقر هنا بل تستحب الا لسمعاع والسمعاع
وكون الخطبة عربية وكون الخطيب ذكرا ولا بد ان يقصد الخب القرائة في الآية لعندهما كذا
وان حرم عليه (قوله يكبر في ابتداء الاولى الخ) لو قال ويقتض الاول بالتكبير الخ لكان اولي
لان عبارته توهم ان التكبير من الخطبة وليس كذلك بل هو مقدمة لها خارج عنها ولا ينافي
ذلك اقتضاها لان النبي قد يقتض عابسي منه ويقوت التكبير بالشروع في اركان الخطبة
كما قرره الشيخ الطوسي (قوله نعم) فهي مشبهة بالركعة الاولى فانه يكبر فيها سبع مع تكبيرة
الاحرام والركوع جعلتها تسع كما مر (قوله ولا) اي واقرأ اذا قالوا سنة في هذه التكبيرات
فلا طيل الفصل بين كل تكبيرتين وكذا الافراد فلا يقرن بين اثنين او اكثر بل يكبر واحدة
واحدة فلا يتخلل ذكربين كل تكبيرتين او قرن بينهما جاز كما قاله الرمي (قوله ويكبر في ابتداء
الثانية الخ) كان الاولى ان يقول ويقتض الثانية بالتكبير الخ كما مر (قوله سبع) فهي مشبهة
بالركعة الثانية فانه يكبر فيها تسع مع تكبيرة القيام والركوع جعلتها سبع كما مر (قوله
ولا) اي واقرأ اذا كان نظيره (قوله ولو فصل بينهما الخ) كان عليه ان يقدم هذه العبارة قبل
قوله ويخطب لان هذا التمام هو في تكبير الصلاة كما مر لافي تكبيرة الخطبة الا ان يجاب على بعد
بان المراد بالحسن هنا الجواز كما سبق عن الرمي والمقصود في الضرر بالفصل (قوله والتكبير)
اي الخارج عن الصلاة والخطبة وقوله على تعيين اي مشغل على تعيين ولو حذف على لكان
أخصر (قوله مرسل) اي مطلق عن التقيد بكونه عقب الصلوات وهو في عبد القطر افضل
منه في عبد الاضحية للنص عليه في قوله تعالى ولتذكروا الله على ما هدانا لكم والمقدد افضل من
المرسل لانه تابع للصلوات والتابع يشرف بشرف المتبوع (قوله وهو لا يكون عقب صلاة)
اي لا يتقدم بكونه عقب صلاة فلا ينافي ان التكبير الواقع ليل عبد القطر عقب الصلاة
مرسل وان الواقع ليل عبد الاضحية عقب الصلاة مرسل ومقيد باعتبارين فباختار كونه في
ليلة العبد مرسل وباعتبار كونه عقب الصلاة مقيد وهذا الفعل ان قول الشارح الاتي ولا يس
التكبير ليل عبد القطر عقب الصلوات معناه انه لا يس من حيث كونه تابعا للصلوات فلا ينافي
انه يس من حيث كونه في ليلة العبد وليس معناه انه لا يس التكبير ليل عبد القطر عقب
الصلاة أصلا كما تزعمه بعض شعبة الطلبة وهو توهم فاسد (قوله ومقيد) اي بكونه عقب
الصلاة (قوله وبدأ) اصنفنا الاول اي الذي هو المرسل وقول فقال عطف على بدأ (قوله ويكبر
الخ) ويسن رفع الصوت بالتكبير لان رفع الصوت اظهر شعار العبد لكن المرأة لا ترفع صوتها
بحضرة الرجال الاجاب ومثلها الختني (قوله ندبا) اي تكبير امتدوا (قوله كل من ذكر) رواه
وحاضر ومسافر اي وسروعه ويستثنى من ذلك الحاج فانه يلبى الى ان يتحلل لانها شعاره مادام
حرماته يكبر بعد تحلله فلا يكبر في ليلة عبد الاضحية وكذا في ليلة عبد القطر ان حرم فمع بالجم
واقصا رهم على ليلة عبد الاضحية للعالمين من عدم احرامه بالجم ليل عبد القطر (قوله من

(بعدهما) أي الزكعتين
(خطبتين يكبر في ابتداء
الاولى قسما) ولا (و) يكبر
(في ابتداء) (الثانية سبعاً)
ولا (ولو فصل بينهما يصيد
وتلبل وتشاء كان حسناً
والتكبير على قسمين مرسل
وهو لا يكون عقب صلاة
ومقيد وهو ما يكون عقبها
وبدأ المصنف الاول فقال
(ويكبر) فلما كل من ذكر
واتي وحاضر ومسافر في
المنار والطرق والمساجد
والاسواق من

غروب الشمس) أي مبتدئا التكبير من وقت غروب الشمس وقوله من ليلة العبد أي الغروب
 الكائن في ليلة العبد فليس فيه تعلق حرفي بمعنى واحد وعامل واحد وليس أحيا يطلق العبد
 عليه من أحيا الباقي العبد أحيا الله قلبه يوم توفى القلوب والمراد أحياؤها بالصلاة فيها وأقله
 بمصلاة العشاء في جماعة والعزم على صلاة الصبح في جماعة والمراد أحياها قلبه أن لا يشغله شيء
 الدنيا فاردت القلوب اشتغالها بغير الدنيا (قوله أي عبد القطر) أي عبد الاضحية
 قال في العبد الذي في كلام المصنف ليس الصادق بعد القطر والاضحية لأن التكبير المرسل
 مشتمل بنحو ما اقتضاه الشارح على عبد القطر ليس في محله وأجاب بعضهم بأنه إنما اقتصر على
 عبد القطر لأنه المتصور عليه وغير بطريق القياس عليه (قوله ويسمى الخ) أشار بقدير
 ذلك إلى أن قوله إلى أن يدخل الخ متعلق بمحذوف كانه ظاهر (قوله إلى أن يدخل الامام الخ)
 أي ولو تأخر إلى آخر الوقت هذا في حق من صلى جماعة وأما من صلى منفردا فالدعوة تأخره
 فإن لم يصل أصلا فيسقط في حقه إلى الولا لأنه يسبيل من إيقاعه الصلاة في ذلك الوقت وهذا هو
 المعتقد وإن كتب القلوبي أن المراد إلى أول وقت يطالب من الامام الدخول في الصلاة وإن صلى
 هو منفردا أو لم يصل أصلا وصريحه أنه أول وقت لا يسبيل التكبير وليس كذلك بل
 يكبر إلى أحرام الامام إن صلى جماعة وأحرام نفسه إن صلى فرادى أو إلى الزوال إن لم يصل أصلا
 إذ الكلام مباح إليه فالتكبير أولى ما يستعمل به لأنه ذكر الله تعالى وشماو اليوم حتى أنه أولى
 من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة سورة الكهف إذا وافقت ليلة العبد ليلة الجمعة
 خلافا لما ذهب إليه من يجمع بين ذلك (قوله لعبد) متعلق بالصلاة (قوله ولا يسبيل التكبير ليلة
 عبد القطر عقب الصلوات) أي لا يسبيل من حيث كونه مقبدا للصلاة إذا عطفه على ما يتألف
 أنه ليس من حيث كونه مرصفا ليلة العبد كما هو (قوله ولكن التووي اختار الخ) ضعيف
 إن جاز على أن المراد أنه سنة من حيث كونه مقبدا للصلاة فإن جاز على أنه سنة من حيث
 كونه مرصفا ليلة العبد فلا يكون ضعيفا بل يرجع لما قلناه ولا خلاف حيث نذكر (قوله ثم
 شرع الخ) عطف على بدأ وقوله فقال عطف على شرع (قوله ويكبر في عبد الاضحية الخ) أي
 يرجع صوته لأنه شعار تلك الاوقات (قوله خلف الصلوات) يؤخذ من نصير مختلف الصلوات
 دون عقباته لا يفوت التأخير حتى لو تركه ولو عدا في به وإن طال الفصل على المعتقد لأنه شعار
 الوقت لا سيما الصلاة بخلاف مسجد السهو إذا تركه هذا وكذا سهوا وطال الفصل لا تأتي به
 لقوات محله ونسج الصلوات مسجد التلاوة والشكر فلا يكبر عقبهما (قوله المقرضات ليس
 يشهد كما أشار إليه الشارح بقوله وكذا خلف صلاة الخ) (قوله من مؤدا وقفاة) سواء كانت
 فائتة من تلك الأيام أو من غيرها أو ما لو فاتت صلاة من تلك الأيام وقفاة في غيرها فلا يكبر
 في المجموع لأن التكبير شعار الوقت وقد فات (قوله وكذا خلف صلاة تامة ونقل مطلق) أي وصحة
 مسجد وسنة وضوء (قوله وصلاته خاتمة) أي فيكبر خلفه أيضا (قوله من مسجد يوم عرفة)
 أي من وقت مسجد يوم عرفة ولو قل صلاة حتى لو صلى فاتة وأغترها قبلها كبره هذا أولى من
 قول المحشي فيما للقلوبي في أي عقب صلاة لأنه ليس بقيد وذلك قال وإن لم يصل الصبح فكان
 الاوقاف يفتية كلامه ما قلناه وهذا في غير الحاج أما هو فلا يكبر الا إذا احتل قبل الزوال أو بعده كما

غروب الشمس من ليلة
 العبد أي عبد القطر
 ويسمى هذا التكبير إلى
 أن يدخل الامام في الصلاة
 للعبد ولا يسبيل التكبير ليلة
 عبد القطر عقب الصلوات
 ولكن للتووي في الأذكار
 اختار السنة ثم شرع في
 التكبير المقيد فقال (و) يكبر
 (في) عبد (الاضحية) خلف
 الصلوات المقرضات من
 مؤدا وقفاة وكذا خلف
 راتبة ونقل مطلق وصلاة
 جنازة (من مسجد يوم عرفة)

قاله القليل من تعالين قاسم على ابن حجر (قوله بالنصر) أى الى آخر وقته ولو بعد صلاته
حتى لو صلى فائتأ وغيره ما قبل الغروب كبر خطا بالنسب الكبير فيه خمسة ايام وانما خرج فيها
لله العيد فبسن الكبير فيها عقب الصلوات ويرقى من جهة كونه تابعاً للصلوات وان
كان يسمى أيضاً من جهة كونه واقعاً للمعبد فله اعتباران كما تقدم خلافاً لمن وهم
فيه (قوله ايام التشريق) سميت بذلك لتشريقها أى تقديمه فى معنى التشريق التى هى
الشمس وقبل غير ذلك (قوله وصيغة التكبير) أى المحبوبة التى تدأولت عليها الاعصار
فى القرى والامصار ويسن ان يزيد بعد ما ذكره لارواح لاله الا الله ولا تعبد الاياه مخلصين
له الدين ولو ذكره الكافرون ويسن الصلاة والسلام ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى
آله واصحابه وأئصاله وازواجه وذريته (قوله أ كبر) أى الله أعظم من غيره وكرره
للتأكيد (قوله كبراً) أى حال كونه كبراً أو كبراً أو كبراً أو كبراً (قوله كبراً) أى كبراً
كبراً (قوله بكرة وأصلها) البكرة أول النهار والصلب آخره والمراد تعميم الازمنة لا التقييد
بهذين الوقتين فقط (قوله صدق وعده) أى لربه عليه صلى الله عليه وسلم (قوله واعزضه) قيل انها ترد
الاعداء وقوله ونصر عبده أى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله واعزضه) قيل انها ترد
هذه الكلمة فى شئ من الروايات لكنها زيادة لا يلزمها لكن صرح العلقي على الجمع
الصغير بما وردت (قوله وهزم الاحزاب) أى القوم يفتنوا على النبي صلى الله عليه وسلم
وهزم قريش وغطفان وقرظفة والنضير وسكنة القراني مشركاً فأسلم الله عليهم الرياح
والملائكة فنهزمهم قال الله تعالى فأتى سلعاً عليهم بها وجنود المزمها (فصل فى صلاة
الكسوف وما يطلب فعلها) • والاصل فيها قولنا لا تسجد والشمس ولا القمر وامجدوا
الله الذى خلقهن ان كنتم اياه تعبدون وخبر ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان
لموت احد ولا لحياة فاذا رأى يتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما يكم أى ان الشمس والقمر
علامتان من العلامات الدالة على وجوده تعالى لا ينكسفان لموت أحد فانه لما مات وولد ابراهيم
انكسفت الشمس فظن الناس انها انكسفت لوفى بذلك عليهم ولا لحياة فانها انكسفت
فى حياة الحاج فظن الناس انها انكسفت لحياة فلما برهان انكسفاها حينئذ ليس لحياة وان
كان ذلك قبل وقوعه فهو من الاخبار بالقبول للحكمة فى الكسوف تنبيه عباد الشمس
والقمر على انها مسخران مدللان ولو كانا الهما لكانا النقص عن انفسهما ولما يحيى نورهما
وشرعت صلاة كسوف الشمس فى السنة الثمان الهجرة وصلاة خسوف القمر فى السنة
الخامسة من الهجرة فى جادى الا تحترق على الارض والنصف القمر فى السنة المذكورة صارت
اليوم ودمونه بالسهم ويضربون بالهطاس ويقولون يا القمر صلى الله عليه وسلم صلاة
الكسوف منكسر على من ضرب على الطاس وهو من خسوف القمر لان فيه تشبهاً باليوم
وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن التشبه به (قوله صلاة الكسوف) لما كان الكسوف خاصاً
بكسوف الشمس على المشهور وحله الشارح على ذلك قال وصلاة الكسوف للشمس وجعل
فى كلامه المنفك انكفاً محبت قال وصلاة الخسوف لله وخذ ذلك من قول الصنف ويصلى
بكسوف الشمس وخسوف القمر ولا قدر الشارح انك احتاج لتقديم قوله لكل منهما الصبح

الى العصر من آخر ايام
التشريق (وصيغة التكبير
الله أكبر الله أكبر الله أكبر
لا اله الا الله والله أكبر الله
أكبر والله الحمد الله أكبر
كبراً والحمد لله كثيراً وسبحان
الله بكرة وأصلها لا اله الا
الله وحده صدق وعده
ونصر عبده وأعز جنده
وهزم الاحزاب وحده
• (فصل) •
(وصلاة الكسوف) للشمس
وصلاة الخسوف للقمر

الاخبار فانه لا يصح الاخبار بقول المصنف سنة عن المتنا لانه صار على تقدير الشارح شئين
 ويصح أن المصنف أراد بالكسوف ما يشعل كسوف الشمس وكسوف القمر على خلاف
 المشهور وإذا قال في المنهج وصلاة الكسوفين والاشجار حجت بقول المصنف سنة صحيح من
 غير احتياج الى تقديره والحاصل أن الكسوف مأخوذ من الكسف وهو الاستتار وهو
 بالشمس أليق لأن نورها من ذاتها وانما يستتر عنها بحجابة ترم القمر منها ويدها عند اجتماعهما
 وذلك لا يوجد إلا عند انقضاء الشهر وغالباً والكسوف مأخوذ من الكسف وهو المحو وهو بالقمر
 أليق لأن جوها سود صفيق كالرأفة يضيء بمجاها بتمنور الشمس فإذا حل جرم الأرض بينهما
 عند التقابل منع من وصول نورها اليه فيظلم وذلك لا يوجد إلا عند انقضاء الشهر وغالباً
 قال الكسوف للشمس والكسوف للقمر وفي كلام الشارح إشارة الى هذا ويحوز اطلاق
 الكسوف والكسوف على كل منهما وقيل الكسوف في أوله والكسوف في آخره وقيل غير
 ذلك (قوله كل منهما) أي من صلاة كسوف الشمس وصلاة كسوف القمر (قوله سنة) أي
 لكل أحد من ذكر وأنثى ومسافر ومقيم وحرم وعبد فرادى وجماعة حتى أنه يسن لولي المير
 أمرهما وقوله مؤكدة أي مطلوبة طلباً كبدافكرته كما هو مراد الشافعي رضي الله عنه
 بقوله لا يجوز تركها إذا المكروه يوصف بعدم الجواز لكون المراد به استواء الطرفين ولا يتم
 يتبين الكسوف فلو شك فيه لا يصلي لأن الأصل عدمه ويسن الفصل لصلاة الكسوف وأما
 التظيف فيقول الشرح والظفر فلا يسن لها لأنه يضيء الوقت ويخرج في ثياب بذلة لانه اللان
 بالحال (قوله فان فاتت هذه الصلاة الخ) وسيأتي ما يقتضيه في قول الشارح وتقوم
 صلاة كسوف الشمس المأخوذة من الأولى للشارح أن يقدمه هنا ويؤخذ من قبيحه
 القراءات بالصلاة أن الخطيئة لا تقوت وهو كذلك لأن المقصود منها الوعظ لكن بالنسبة لمن
 صلى دون غيره خلافاً لما قال أنه يخطب مطلقاً (قوله لم تقص) أي لأنها ذات سبب قد قوت
 بقواته فان قيل لم تقص صلاة الاستسقاء بالسقباء ان سقوا قبلها اجفوا الشكر ودعاء
 وصلوا أجب بأن الحاجة للسقيا أشد مع أن المقصود بها الشكر على السقيا وطلب
 المزيد (قوله أي لم يشرع قضاؤها) والمعل إذا لم يشرع لا يصح فلا يصح قضاؤها ولو أحرمت
 بها كسنة الطهارة بقاء الوقت وتبين خلافه وقعت نقلاً مطلقاً بخلاف ما لو أحرمتها
 ركوعين وقيامين ظاهراً بقاء الوقت فتبين خلافه فانه يتبين بطلانها ولا تصح نقلاً مطلقاً إذ ليس
 لتأثله مطلقاً على حيثما قصد ركوع فيه (قوله ويصلي) بالنسبة للقاعل الذي هو الله عز وجل
 العائد على الشخص لا بالإنسان المقتول لأنه يمتنع قول المصنف تركتني بالنسبة (قوله لكسوف
 الشمس وكسوف القمر) فيبين تعيين الصلاة بكونها لكسوف الشمس أو كسوف
 القمر لأنها من التفرقة في السبب فيبين فيها التعيين مع قصد الفعل ولا يتبين العلة
 (قوله ركعتين) فيها ثلاث كيفية أقلها ركعتان كسنة الطهارة وأدنى الكمال أن يصليهما
 بر كوعين وقيامين في كل ركعة من غير أن يطل القراءتين فيهما وأعلى الكمال أن يصليهما
 بر كوعين وقيامين ويطل القراءتين فيهما وكلام المصنف طاهر فيه لأنه قال يطل القراءتين
 فيهما وهذا في قول الشارح وهذا معنى قوله الخ فإذا أحرمتها وأطلق تخيير بين

كل منهما (سنة مؤكدة
 فان فاتت) هذه الصلاة
 (لم تقص) أي لم يشرع
 قضاؤها (ويصلي لكسوف
 الشمس وكسوف القمر
 ركعتين)

الكيفية الثلاث بخلاف ما لو نوى الوتر واطلق فانه يعمل على أدنى الكمال والفرق ان ما هنا
اختلاف في الصفة قد وقع فيه وما في الوتر اختلاف في الذات فلم يتسامح فيه ومتى شرع في
كيفية من تلك الكيفيات تعينت فلا يجوز الزيادة على ما لو لم لا نقص عنه للاختلاف وعنده
فيمتنع زيادته وكوع لعدم الاشغاله وكذا تكرارها نعم بسن اعادتها مع جماعة سواء املاها أو لا
وسد لها أو مع جماعة على المقتد (قوله يحرر بنية صلاة الكسوف) أي أو وانسوف كما هو المناسب
للمصنف الشارح فيما سبق وهو كذلك في بعض النسخ وقد علمت أنه لا بد من التحين في النية
(قوله ثم بعد الاقتراح) أي دعاء الاقتراح وقوله يقرأ الفاتحة أي ثم يقرأ سورة ثم ان كانت
قصيرة كان ذلك من أدنى الكمال وان كانت طويلة كان من أعلى الكمال وهذا هو المناسب
لقول المصنف يطيل القراءة فيها فليعمل عليه كلام الشارح وان كان خلاف التبادر منه ليصح
قوله وهذا معنى قوله الخ (قوله ثم يعتدل) أي أو لامن الركوع الاول وفي نية اعتدال
تسبح لانه قيام ثان يهوى منه الى الركوع الثاني فتسبحه اعتدال المشاكلة (قوله ثم يقرأ
الفاتحة ثانيا) أي ثم يقرأ سورة قصيرة وطويلة كما هو (قوله ثم ركع ثانيا أخفض من الذي قبله)
أي لانه يسبح في الاول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين منها (قوله ثم يعتدل
ثانيا) أي من الركوع الثاني وتسبحة هذا اعتدال الظاهر لانه يهوى عنه للسجود (قوله
ثم يسجد السجدة) فلا زيادة فيها (قوله بطمأنينة في الكل) أي مع طمأنينة في كل ما ذكر
من الركوعين والسجدة والاعتدال الثاني وأما القيامان فقرأ فيها الفاتحة ولا بد ثم سورة
ثم باقي الضرورة فيها الطمأنينة فلا حاجة لترجيح ذلك اليها (قوله بقيامين وقراءتين) أي
مع التمسك دون الاقتراح كما هو معلوم (قوله واعتدالين) بنية تعذيب لأن الاول لا يسمى
اعتدالا بل يسمى قياما ثانيا وله ذلك قال بقيامين (قوله ومحبوبين) هو مستدرك هنا وفيما قبله
اذ لا زيادة فيها الا الآن يجاب بأنه ذكرهما لرفع وهم الزيادة فيها كالركوع (قوله وهذا معنى
قوله الخ) فبه نظر لان التبادر من كلامه أدنى الكمال والذي في كلام المصنف أعلى الكمال
الآن يجاب بما أشربا بالسياق من جعل كلام الشارح على انه يقرأ سورة طويلة في كل قيام
كاسأني تفصيله (قوله في كل ركعة منها) أي من الركعتين (قوله قيامان يطيل القراءة
فيهما) فيقرأ في الاول منها سورة البقرة وفي الثاني آل عمران وفي الثالث التوبة وفي الرابع
المائدة ان أحسن ذلك والافضل لكل منهما من بقية القرآن وفي نص آخر انه يقرأ في الاول
البقرة وفي الثاني كما تاتي آية منها معتدلة وفي الثالث كما في وجنسين منها وفي الرابع
كما تقيها ويستفاد من مجموع النصين تحييره بين تطويل الثالث على الثاني كما هو مقتضى
النص الاول وانقصه عنه كما هو مقتضى النص الثاني سواء رضى المأمومون بالتطويل أو لا
(قوله كاسأني) الاولى اسقاطه لانه لم يأت في كلامه (قوله وفي كل ركعة ركعتين) وعان يطيل
التمسك فيها) فيسبح في الركوع الاول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين منها
وفي الثالث بقدر سبعين منها وفي الرابع بقدر خمسين تقريرا في الجميع (قوله دون السجود
فلا بطوله) ضعيف وقوله لكن الصحيح انه بطوله معتدلة وقوله ثم الركوع الذي قبله أي قدره
لاق النوى يأتي بمعنى التدرج في السجود الاول بقدر مائة كالركوع الاول وفي السجود

يحرر بنية صلاة الكسوف
ثم بعد الاقتراح والتعوذ
يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع
رأسه من الركوع ثم يعتدل
ثم يقرأ الفاتحة ثانيا ثم ركع
ثانيا أخفض من الذي قبله ثم
يعتدل ثانيا ثم يسجد
السجدة بتمام نية في
الكل ثم يصلي ركعة ثانية
بقيامين وقراءتين وركعتين
واعند البين ويصلي بهذا
معنى قوله في كل ركعة
منها قيامان يطيل القراءة
فيهما كاسأني (و) في كل
ركعة (ركوعان يطيل
التمسك فيهما دون السجود)
فلا بطوله وهذا أحد وجهين
لكن الصحيح انه بطوله فهو
الركوع الذي قبله

الثاني بقدر غائبين كالركوع الثاني وهكذا وذلك قال في المنهج ويسمى في ركوع ومجود
 في أول كائنه من البقرة وفي ثمان كشافين الخ ثم لا يطيل الاعتدال ولا الخلل بين السجدتين
 (قوله ويخطب الامام) اي وأما به يقتصر الخطبة بمن يصلي جماعة ممن الذي كوفوا خطبة
 للمعتمد ولا لجماعة النساء فلو طاعت واحدة منهن ووعظت فلابأس به كاهن في خطبة
 العيد (قوله بعدهما) بضمير التثنية الراجع لصلاة الكسوف وصلاة الخسوف وفي بعض
 النسخ بعدهما بضمير الافراد الراجع لصلاة الشاملة لكل منهما وعليها شرح العلامة الخطيب
 وهي أنسب لان الأولى توهم أنها بعدهما معا والمراد أنها بعد كل منهما لكن هذا الاجماع بعيد
 كالايتني (قوله كخطبتى الجمعة الخ) لوقال كخطبتى العيدين الخ لكان أولى وأنسب ثم لا يسر
 التكبير هنا لعدم وروده ووجه ذلك أن قوله في الاركان والشروط غير ظاهر بالنسبة للشروط
 اذ لا يشترط هنا شروط خطبتي الجمعة ثم يشترط الاحماع والسماع وكون الخطبة عريضة تكون
 الخطيب ذكرها اللهم الا ان يقال مراده بالشروط الشروط العامة في الجمعة وغيرها لا الخاصة
 بهم الانهاس هنا (قوله ويحث الناس) اي يأمرهم أمر امرؤ فكذلك لان الخط هو الامر
 المؤكد (قوله على التوبة من الذنوب) وهي وان كانت واجبة قبل أمره لكنها تأكد به
 كما أفاده القليوبي وقد تكون سنة قبل أمره وتجب به فيما اذا لم يكن عليه ذنوب كالكاثر اذا
 أسلم والصبي اذا بلغ ومن تاب من ذنوبه قبل أمر الامام فان التوبة في حق هؤلاء مسنة لعدم
 ذنبهم ويجب بأمر الامام كتابته عليه المداينة (قوله من صدقة) اي صدقة التطوع وتخص
 بأقل مقول ما لم يبين قدرا من ذلك ولا تعين على من قدر عليه وضابط من يجب عليه صدقة
 من يفضل عندهم مما يحتاجه في القطرة ما يتصدق به (قوله وعنتي) ويجب عنه ما يجزئ
 في الكفارة لكن نقل عن خط المداينة أنه قال لا يشترط هنا ما يجزئ في الكفارة وضابط من
 يجب عليه العنتي من يجب عليه العنتي في الكفارة (قوله ويخوذك) اي كالصوم والواجب
 منه يوم وكالصلاة والواجب منها ركعتان ثم ان عين قدرا من ذلك تعين على من قدر عليه
 (قوله ويسر بالقراءة في كسوف الشمس) اي ان لم تغرب الشمس وهو فيها والاجهر ولو حصل
 في أيام النجاء كسوف الشمس في الوقت المحكوم عليه بأنه ليل صلي للكسوف وجهر وبذلك
 يلغزو يقال لنسالة كسوف بالليل جهرا (قوله ويجهر بالقراءة في خسوف القمر)
 أي ان لم تطلع الشمس وهو فيها والا أسر ولو حصل في ليلة طلوع الشمس من مغربها خسوف
 للقمر في الوقت المحكوم عليه بأنه نهار صلي للكسوف وأسرو بذلك يلغزو يقال لنسالة خسوف
 بالنيهار سرا (قوله وتقوت صلاة كسوف الشمس الخ) قد عرفت أنه كان الأولى أن يقدم هذه
 العبارة عند قول المصنف ولو طاعتتم تقض (قوله بالانجلاء) اي لجمع قرصها بقينا فالواضح
 بعضها وبقي بعض الاخر لم تفت فصلي كالوكشف ذلك البعض ابتداء وكذا الوشك في الانجلاء
 لحالة انصافها بينا وبينها انصاف ايضا لان الاصل عدم الانجلاء ولو حصل الانجلاء في أثناء
 الصلاة أتمها (قوله ويعروها كاسفة) فلا يشترع فيها بعده وأما لو حصل غروبها كاسفة
 في أثناء الصلاة أتمها (قوله بالانجلاء) اي لجمعها بقينا كما تقدم قريبا (قوله وطولوع
 الشمس) اي ولو بعسا (قوله لا بطولوع القمر) اي لا تقوت بطولوع القمر لان ما بعد القمر ملحق

(ويخطب) الامام (بعدهما)
 اي صلاة الكسوف
 والخسوف (خطبتين)
 كخطبتى الجمعة في الاركان
 والشروط ويحث الناس
 في الخطبتين على التوبة
 من الذنوب وعلى فعل الخير
 من صدقة وعنتي ويخوذك
 (ويسر) بالقراءة (في
 كسوف الشمس ويجهر)
 بالقراءة في خسوف القمر
 وتقوت صلاة كسوف
 الشمس بالانجلاء للمكسفة
 وغروبها كاسفة وتقوت
 صلاة خسوف القمر
 بالانجلاء وطولوع الشمس
 لا بطولوع القمر

بالليل لبقاء سلطان القمر والاشفاق به فيه بل هو ليل حقيقة عند علماء الهيئة لان الليل عندهم
من غروب الشمس الى طلوعها والتهار من طلوع الشمس الى غروبها (قوله ولا يفرجه خاسفا)
اي في الليل كالواستر بضمها مثلا ولوعاب خاسفا واستقر كذلك حتى طلع القمر صلى على
الجديد وهو منجبه (تمة) فواجب عليه كسوف وجنزة قدمت وكذا الواجب اجتماع علمه عبود جنزة
أو كسوف وفرض قدم القرض ان ضاق وقته والقدم الكسوف ويقدم الكسوف على
الوتر لان الكسوف اكمل وجنزة وفرض قدمت الجنزة ان اتسع وقت القرض وأخشي تغير
الميت فيصرم فأخبرها عند خشية التقير وكان التأخير لا لكثرة المصلين عليه فان كان التأخير
يسير الكثرة المصلين عليه لم يصرم لان فيه مصلحة الميت (فصل في أحكام صلاة الاستسقاء
وما يتعلق بها) والاصل فيها الاتباع واستأنسوا بها بقوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه
وانما كان هذا استئناسا لاستدلال الان لا شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرر
على الراجح من مذهبا وشرعت صلاته في السنة السادسة من الهجرة وأقله بطلق الدعاء
وأكل منه بالدعاء خلف الصلاة ونحوها كخطبة الدروس وأكل منه بالكيفية الاتية
(قوله اي طلب السقيام الله) هذا تفسير لعناه الشرعي لكنه حذف منه شيئا فانه شرعا
طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليه وأما معناه اللغوي فهو طلب السقيام مطلقا
من الله ومن غيره ولو احتاجت اليه طائفة من المسلمين لغيرهم أن يستسقوا وهم ويسألوا
الزيادة لانفسهم للاتباع ولان المؤمنين كالأعضاء الواحد اذا اشتكى بعضه اشتكى كله الا أن
تكون تلك الطائفة فاسقة أو مبتدعة على ما جهته الاذرى ثلاثتهم الناس حسن طريقهم
(قوله وصلاة الاستسقاء مسنونة) اي مؤكدة وانما لم يقل الشارح مؤكدة لعدم ذلك من
طلب الجماعة وفي بعض النسخ مؤكدة ومحل كونها سنة مؤكدة ما لم يأمر بها الامام
والاجب فيجزم بها بنية صلاة الاستسقاء ويدخل وقت المنقر ديارا فعملها والجماعة باجماع
غالهم (قوله لمقيم ومسافر) اي وسرورقين وبالغ وغيره وذكرنا في وجاعة
وفرادى (قوله عند الحاجة) خرج بذلك ما لو لم تكن حاجة فلا تقبوز صلاة الاستسقاء بل ولا تصح
بما تقرر له ما وى (قوله من انقطاع) اي من اجل انقطاع عن تعليلية للحاجة وليست بيانية
لان الحاجة ليست هي الانقطاع وقوله غيب اي مطروقه أو عين ما عطف على غيب فانه انقطاع
مسلط عليه وقوله ونحو ذلك اي كالحاجة ما بعد دعوه به وقتله بعد كفره ووقف النيل في أيام
زيادته (قائدة) أول ما خلق الله المياه كانت كلها حارة وكان الشجر لا شوك فيه وكانت الوحوش
تضجع بالانسان وتأنس به فلما قتل قابيل هابيل ملحت المياه الا ما قل وتبت الشوك وهربت
الوحوش من الانسان وقالت الهى يقتل اخاه لا يؤمن (قوله وتعاد) اي تكرر اى بالكيفية
الآتية من الصور وغيرها ان لم تستند الحاجة اليها والا عادت الصلاة وحدها فان سقوا قبلها
اجتمعوا الشكر ودعاء وصلاوا وطلب لهم الامام شكر الله تعالى وطلبوا للمز يدال تعالى ان
شكرتم لازديتكم وان سقوا فيها أغوها (قوله فيأمرهم الخ) اي اذا اردت بيان كيفية
ذلك ما قولك يا أمرهم الخ (قوله ونحوه) اي كالقاضي الصام الولاية وذى التوكة المطاع
في البلاد التي لا امام فيها فلذلك قال ونحوه ولم يقل ونابيه وبهذا يجاب عن قول بعضهم لو قال

ولا يفرجه خاسفا فلا تقوت
الصلاة

• (فصل) •

في أحكام صلاة الاستسقاء

اي طلب السقيام من الله
تعالى (وصلاة الاستسقاء
مسنونة) المقيم ومسافر عند
الحاجة من انقطاع غيب
أو عين ماء ونحو ذلك وتعاد
صلاة الاستسقاء ثلثين
وأكثر من ذلك ان لم يقبوا
حتى يسقيهم الله (فيأمرهم)
ندبا (الامام) ونحوه

نايه لكان أولى وأظهر (قوله بالتوبة) هي لغة الرجوع من تاب أو انزع وشربها الاقلاع
 من الذنب والندم عليه والعزم على أن لا يعود اليه فأركانها ثلاثة فان كان الذنب متعلقا بحق
 آدمي فلا بد من المرافعة به بإدعاء أو يشترط أن لا يفرغ وأن لا تطلع الشمس من مغربها
 (قوله ويأثمهم امتثال أمره) فيجب عليهم طاعته فيما ليس بخرام ولا مكروه ومن مسنون
 وكذا ما باح أن كان فيه مصلحة عامة والواجب يتأكد وجوبه بأمر به ومن غلبه ما لم يضر
 نادى بعدم شرب البتان المعروف الآن وجب عليهم طاعته وقد وقع سابقا من نائب السلطان
 أنه نادى في حصر على عدم شربه في الطرق والقهاوى فخالف الناس أمره فهم عصاة الى الآن
 الامن شربه في البيت فليس بعاص لأنه لم يناد على عدم شربه في البيت ايضا ولو رجع الامام
 عما امر لم يسقط الوجوب ولا يجب على الامام بأمره شي بعد أن يوجب الشخص على نفسه
 شيئا (قوله كأنتي به النورى) ظاهرا أنه متعلق بقاء النورى ولو لم يستل امره مطلقا
 والنزى أخاه ابن قاسم العبادى أن متعلقه صيرورة الصوم واجبا وقصه يصير الصوم بأمره
 واجبا على من عداه اه فعل الشارح نظرا الى عموم الحكم وعزاه الى افتاء النورى على سبيل
 القياس (قوله والتوبة من الذنب واجبة) أمر الامام بها أولا (اي فأمر الامام بها) تأكد
 لأن الواجب يتأكد بأمره وتقدم أنها تكون سنة في صورتيه فبأمره فيها (قوله والصدقة)
 فوجب الصدقة وهوها كالعتق بأمره ونبيي أن لا يكون ما نطق عليه الاسم من ذلك
 بشرط أن يكون فاضلا عما يعتد في القطر وهذا ان لم يعز الامام قدرا فان عنده لم بشرط أن
 يفضل ذلك عن كفاية العمر الغالب هذا هو المعتقد ويحتمل أن يقال أن كل المعين يقارب
 الواجب في زكاة القطر قدر بها أو في أحد خصال الكفارة قدر بها وان زاد على ذلك لم يجب
 وبصيرة العتق بالمع والكتارة ثبت لزمه بعهق أحد عسائر ما اعتاده (قوله والخروج من
 القظام) عطف على التوبة من عطف الجزع على الكل لأنه من جملة أركان التوبة تذكر ذكره
 بخصوصه اهتماما به (قوله ومصالحة الأعداء) أي في عداوتهم وإقراضهم الله تعالى اما العداوتة
 تعالى فلا بأس بها لأن هجر القاصق مطلوب ومصالحة الأعداء من جملة الخروج من القظام
 نص عليه اهتماما به (قوله وصيام ثلاثة أيام) أي متواليه كما فيه ابن الرفعة ولو صلحها
 عن نذر أو نضاء أو فارة كفي لحصول المقصود بذلك ويجب التمسك فان تركه أثم ولا يلزمه
 الاساتة لأنه من خصائص رمضان ولا يجب قضاءه لانه ليس بواجب ولو نوى منها واقع فلا
 مطلقا لو أمر الامام أو لواء الصبيان المذهب للصوم أن يأمرهم به فالتجبه الوجوب ولا يجوز
 القطر فيه للمساقر عند العلة الرعلى الأذات تضره لانه لا يقضى وتالف ابن حجر في القول
 أمرهم الامام بالصوم فسواء قبله أو في أثناء ملزمهم الشرع فيه في الاولى وانما منه في الثانية
 لأنه ربما كان سيال لمزيد (قوله ثم يخرج بهم) أي معهم فإذا خرجوا في اليوم الرابع
 صهم الامام أو نايه في الخروج الى الصرام حيث لا عذر (قوله غير متطينين ولا متبرئين)
 فلا يسن تطيب ولا تبرئ بل يكون أشعث أغبر لانه اقرب للاجاية (قوله بل يخرجون في
 ثياب بنية) أي ثياب مبتذلة فهم من إضافة الموصوف الى الصفة وحكمة ذلك أنها تشهر
 بالمسكة والفاقة والطالب والاستطاف وذلك اقرب الى الاجابة ويذهبون من طريق ويرجعون

(بالتوبة) ويأثمهم امتثال
 أمره كما أنتي به
 النورى والتوبة من الذنب
 واجبة أمر الامام بها أولا
 (والصدقة والخروج من
 القظام) للعباد ومصالحة
 الأعداء وصيام ثلاثة أيام
 قبل ميعاد الخروج فيكون
 به أربعة (ثم يخرج بهم في
 اليوم الرابع) صيا ما غير
 متطينين ولا متبرئين بل
 يخرجون في ثياب بنية
 بموجلة مكسوة وذال
 مبعثرة كما ما ليس

من طريق آخر مشاة في نهايم ان لم يشرق عليهم لاحفائهم ولا مكشوفين الرؤس فان ذلك مكروه
 كما يؤخذ من شرح الرمي خلافا لذي وافي وجوههم فالشيء مثل الركب (قوله
 من ثياب المهنة) اي الثياب المتهنة وان كانت طبقة والمهنة يفتح الميم وحكي كسرهما الخدعة
 (قوله واستكانة) عطف على ثياب بذلة وكذلك قوله وتضرع (قوله ويخرجون معهم
 الصبيان لانهم لا ذنب عليهم ذكورا كانوا أو اناثا ولو غير عيزين واجرة خروجهم في مالهم عند
 العلامة الرمي وفي مال من عليه تقفتم عند العلامة ابن حجر وقال ابن قاسم ان كان الاستسقاء
 لهم فهي من مالهم وان كان لغيرهم فهي على أوليائهم ويصح أن يكون هذا جاعلين القولين
 وقوله والشيوخ والجهاتري لان دعاءهم اقرب الى الاجابة فانهم ارقن للوابين غيرهم وقوله
 واليهاترج جمع جبهة من الهم وهو عدم النطق ويترقون فيها وبين أولادها ليكثر الصباح
 والضجيج وفي الحديث ولولا ياتم وتبع وشيوخ ركع وأطفال وضع أصب عليكم العذاب صبا وقد
 أنظم بعضهم معنى الحديث فقال

لولا شيخ لآله ركع • وصية من البناي رضع
 ومهمات في القلادة رقع • صب عليكم العذاب الاوجع

والمراد بالركع الغنم التي تحت ظهورهم من الكرو وقيل من العبادة وقال صلى الله عليه وسلم وهل
 ترزقون وتضرعون الا بضعفائكم ولا يأمر أهل الذمة بالخروج لانهم ربما كانوا اسبابا للقطا
 ولا ينفعهم منه لانهم مسترزقون وقيل الله واسع فاذا خرجوا لا يجتطلون بئام من حين الخروج
 الى العود بل يضاربون عنا كالبهايم فان اختلطوا بنا كره وهذا صريح في أنهم يخرجون في يومنا
 لا في غيره لان الله قد يجيهم استسقاء فاجتهدت العلامة حسن طريقتهم والذي في شرح الرمي
 أنهم لا يخرجون معنا لما فيه من المساواة والمضاهاة بل يخرجون في يوم آخر لا يقال في خروجهم
 وحدهم مظنة مفسدة وهي مصادفة الاجابة فيلحق ضعفاء المسلمين بهم خبر الا بالقول في خروجهم
 معا مفسدة محققة وفي خروجهم في يوم آخر مفسدة متوهمة قال ابن قاضي شبهة وقبسه نقل
 وحكي أن قياما من الاتيان يخرج يستقي لقومه فاذا هو بمنزلة نفقت بعض قوائمها الى السقاء
 فقال لهم ارجعوا فقد استحب لكم من شأن هذه النخلة وفي البيان أن هذا النقي هو سيدنا
 سليمان عليه السلام وأن هذه النخلة وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت اللهم أنت خلقتنا
 فأرزقنا وألأفنا هلكا وروى ايضا أنها قالت اللهم انا خلق من خلقك لا شئ لنا من رزقك فلا
 تهلكنا فذهب في آدم (قوله ويصلي بهم الامام أو نائبه) ومثله ذل الشوك المطاع في البلاد التي
 لا امام بها (قوله ركعتين) اي بقية صلاة الاستسقاء ولا يجوز ان يادة عليهم اخلافا لابن حجر
 وما نقل عن الرمي من أن له ايادة عليهم اضرب عليه كما قال بعضهم فالعقد المعقول أنه لا يجوز
 الزيادة عليهم وان وقع في ذلك ارتباك (قوله صلاة العبدتين) اي الافي النية والوقت فبنوى
 بهما صلاة الاستسقاء كما هو ولا تنقيد بوقت لانها ذات سبب فدارت مع سببها وقوله في كيفيها
 نعل جبع ما يتحجب في صلاة العبدتين كون كل تكبيرة في نفس وقصه بين كل تكبيرة ينقد
 آتبعه منه ومن الذي كرسهما وأولاد الباقيات الصالحات وكون القراءة جهر أو كونه يقرأ
 في الاولى أو وسج وفي الثانية اقرب أو هل أمك حديث الغاشية قياسا لاصالة الحديث

من ثياب المهنة وقت العمل
 (واستكانة) اي خضوع
 (وتضرع) اي خضوع
 وتذلل ويخرجون معهم
 الصبيان والشيوخ
 واليهاترج واليهام (ويصلي
 بهم) الامام أو نائبه
 (ركعتين كصلاة العبدتين)
 في كيفيها

الوارد بذلك ضعف فاقصروا اشارح في سانه غير مناسب (قوله من الافتتاح والتعوذ والتكبير) بيان الكيفية ولا يخفى أن التكبير قبل التعوذ وان قدمه الشارح عليه لكن الواو لا تقتضي ترتيبا ولا غيره وقد علمت ما في هذا البيان من القصور (قوله سبعاً في الركعة الاولى) اي سوى تكبيرة الاحرام وقوله وخسافاً الركعة الثانية اي سوى تكبيرة القيام (قوله يرفع يديه) اي مع رفع يديه حذو منكبيه كما هو (قوله ثم يخطب فيها الخ) في تعبيره يتم اشارة الى تأخير الخطيب عن الصلاة وسيصرح بذلك ما كيد القول به بعد ما ويجوز هنا تقديمهما على الصلاة (قوله خطبتين) فلا يكتفي خطبة واحدة كما في العبد وقوله يخطب العبد في الاركان وغيرها الى الا في جواز تقديمهما هنا على الصلاة بخلاف يخطب العبد (قوله لكن يستغفر الله الخ) استدراك على قوله يخطب العبد ويسن أن يكبر من دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم وهو في الحقيقة شئ واحد اسمي دعاء لانه مقدمة للدعاء الذي بعده اولاه بعضه الدعاء (قوله في الخطبتين) بخلاف التكبير في الصلاة فلا يستغفر به بل يأتي به اتباعا لوارد (قوله فيفتح الخطبة الاولى بالاستمعة ارسعا) اي كما أنه يفتح الخطبة الاولى في العبد بالتكبير تسعا وقوله والخطبة الثانية سبعاً اي كما أنه يفتح الخطبة الثانية في العبد بالتكبير سبعاً (قوله وصيغة الاستغفار) اي السكاملة ولو اقتصر على استغفاره كفي وانما اختار الشارح هذه الصيغة لما وردت من قالها عشرة وان كان قد قرئ من الزحف ٨١ مبدأ (قوله استغفاره) اي اطلب منه المعفرة فالسين والياء للطلب وقوله العظيم صفة أولى للفظ الشريف وقوله الذي صفة ثانية وقوله لا اله الا هو صفة ثالثة وقوله الحى اي ذا الحياة القدسية صفة رابعة (قوله واوتوب اليه) اي ارجع الى طاعته عن معصيته ويسن أن يقول توبه بعد خاتم نفسه لا يفتل ضر ولا تفعا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا (قوله وتكون الخطبتان بعدهما) تصرح بما علم من التعبير يتم من تأخير الخطبتين على الصلاة وقد علمت أنه يجوز هنا تقديمهما على الصلاة وان كان خلاف الافضل (قوله اي الركعتين) تفسير للضمير (قوله ويحول الخ) اي بدلتا فلا يتحول الحال من الشدة الى الرخاء فقد كان صلى الله عليه وسلم يحب القول الحسن واراد بالتحويل ما يشغل التنكيس بدليل تفسيره المذكور فقوله فيجعل يمينه يساره اي وبالله عكس تفسير التحويل وقوله واعلامه امله اي وبالعكس تفسير للتنكيس ويحتمل ان معانيف واحد بان يملك يمينه اليمين طرف رداءه الاسفل من جهة يساره ويجعله على عاتقه اليمين وبالعكس ويحول التحويل بعد استقباله القبلة فانه يسن له أن يستقبل القبلة بعد مضى ثلث الخطبة الثانية ويكره ترك التحويل (قوله ويحول الناس) اي وقت تحويل الخطيب وقد عرفت أن المراد بالتحويل ما يشغل التنكيس والمراد بالناس المذكور الواضون فلا يتحول النساء ولا الخنثاء ثلثا تنكشف عوراتهم ويحولون وهم جلوس (قوله مثل تحويل الخطيب) اي فيجعلون يمين أرديهم يسارها وبالعكس واعلامه استعملها وبالعكس (قوله ويكثر من الدعاء) وليكن من دعائه اللهم أنت أمر تتابع عاتك ووعدتنا بأجالتك وقد وعدناك كما أمرتنا فاجبنا كما وعدتنا وان نفيتم يديه ويجعل ظهورهما الى

من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبعاً في الركعة الاولى وخسافاً الركعة الثانية برفع يديه (ثم يخطب) فيها خطبتين يخطب العبد في الاركان وغيرها لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل التكبير اولهما في يخطب العبد فيفتح الخطبة الاولى بالاستغفار ارسعا والخطبة الثانية سبعاً وصيغة الاستغفار استغفرك الله العظيم الذي لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه وتكون الخطبتان بعدهما اي الركعتين (ويحول) الخطيب (رداءه) فيجعل يمينه يساره واعلامه اسفله ويحول الناس أرديهم مثل تحويل الخطيب (ويكثر من الدعاء) سر اجهر

السما ولو عند انقضاء الفصل على المتحد كما قاله الحنفى تبعاً للعالمى والشراعى لان المقصد
رفع البلائ لا قاله الظوى ونبهه الحنفى من أنه يحصل بطونها الى السماء عند انقضاء
الفصل ونظروهما عند انقضاء الدخ كما فى سائر الادعية ولو فى غير الصلاة وقد عرفت أن محل
هذا التفصيل اذا لم يكن المقصد رفع البلائ والارفع الظهور ومطلقاً نظر المقصد ونظر المقتضى
والحكمة فى ذلك أن المقصد دفع شئ يدفعه بظهوره ويدفعه بخلاف المقاصد حصول شئ فانه يحصله
بطونها (قوله غيث اسر الخطيب اسر القوم بالدعاء) اى فى الوقت الذى يسر الخطيب
فيه بالدعاء يسر القوم به ايضا وقوله وحيت جهر أتموا على دعائه اى فى الوقت الذى يجهر فيه
بالدعاء يمتنون عليه (قوله ويكفر الخطيب من الاستغفار) اى لانه سبب فى كثرة الرزق كما تدل
عليه الآية التى ذكرها الشارح وفى بعض النسخ وقد تمت صغته اى فى قوله أستغفر الله
الظيم الخ (قوله ويقرأ قوله تعالى استغفر واربكم الخ) اى خالهم على الاستغفار لما سببه
للعالم (قوله انه كان غفارا) اى لم يزل كذلك لان كان المستند الى الله تعالى المقصود منها
الاستمرار وبخلاف المستند الى غيره فان المقصود منها الغنى كما افادنا التعليق فى تفسير قوله تعالى
ان الله كان على كل شئ حسيباً (قوله يرسل السماء) اى السحاب وقوله مدرار اى كثيرا المدر
منوايا وقوله الآية اى اقرأ بقية الآية وهى ويعدكم يا موالدين ويحبب لكم جنات
ويجعل لكم أنهارا (قوله وفى بعض نسخ المتن زيادة) وهى مناسبة للمقام لما فيها من الدعاء
المناسب للعالم (قوله ويدعو) اى فى الخطبة الاولى (قوله يدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم)
اى بدعائه الذى دعاه فى خطبته كما أسنده امامنا الشافعى رضى الله عنه فى المختصر وغيره
(قوله اللهم) اى بأنا قد غفقت ياء الدوام وعوض عنها الميم فصار اللهم (قوله سقيا رحمة) اى
اسقنا سقيا يترتب عليها الرحمة وهى وصول الخير لنا ولما يتعلق بنا من الدواب وغيرها (قوله
ولاسقيا عذاب) اى ولا تسقنا سقيا يترتب عليها العذاب وهو وصول الشر لنا ولما يتعلق بنا
من الدواب وغيرها (قوله ولا تحق) اى اهلاك وازهاك بركة وقوله ولا يبع الباء بالمدى
اختياراً وتعب ومشقة وقوله ولا هدم يسكون الدال اى وقوع الآية بخلاف الهدم بضمها
فانه الآية المنهكة وقوله لا تحرق اى هلاك الباء (قوله اللهم على التراب) اى اجعل المطر
نازلاً على التراب باقائه المشافة اى التلال الصعيرة وهى جمع تلرب بفتح الظاء وكسر الراء وفى
بعض النسخ والاكام وهى بالجمع اكم بصفتين جمع اكام وزن كاك جمع اكم فمقتضى جمع
أكم وهى التل المرتفع الذى لا يبلغ أن يكون حلالاً كاملاً على هذا معنى التلال الصعيرة
فيكون مراداً التراب وقيل معناه مطلق التلال فيكون أهم منها (قوله ومابت الشجر) اى
مواضع نبات الشجر وقوله ويطون الاودية اى ما يسيل فيه الماء من الحفر (قوله اللهم
حوالينا) اى اتزل المطر حوالينا اى فى الجهات التى تحيط بنا وحوالى جمع حول وان كان
ظاهراً التقية وقوله ولا علينا اى ولا تترفع علينا وتلا يكون علينا فتكون الواو للتعليل (قوله
اللهم اسقنا) بقطع الهمزة وصلها لان الماضى ورد ثلاثا واربعا قال تعالى وسقاهم ربيهم
شرايطه وادخال جل من قائل اسقناهم ماء غدا (قوله غيثا) اى مطرا يقال غاث الغيث
الارض اى اسبابها واثاق الله البلاد بغيثها غيثا اى اتزل بها الغيث وقوله غيثا اى منقذا من

غيث اسر الخطيب اسر
القوم بالدعاء وحيت جهر
أتموا على دعائه (و) يكثر
الخطيب من (الاستغفار)
ويقرأ قوله تعالى استغفر
ربكم انه كان غفارا
يرسل السماء عليكم مدرارا
الآية وفى بعض نسخ المتن
زيادة وهى (ويدعو يدعو
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اللهم اجعلها سقيا
رحمة ولا مسقا عذاب ولا
يحرق ولا يبع ولا يهدم ولا
تحرق اللهم على التراب
ومابت الشجر ويطون
الاودية اللهم حوالينا
ولا علينا اللهم اسقنا غيثا
غيثا

الشدة يقال أعاثه إذا أضعف من الشدة وقوله هنا بالموهمز أي سهل لطيفا لا يخصص شي
 بحيث لا يشترط فيه شأبه وقوله من يتأ بالموهمز أيضا فهو وزن هنا أي محمود والعاقبة بحيث
 لا يقترب عليه مفص في الماثلين لشاربه وقوله من يعاقبهم الميم وكسر الراء أي يذاريه أربع وخمسة
 ويصغر قرأته من يعاقبهم الميم وسكون الراء وكسر المثناة القوية أي يحصل الرفع بقا للرفع
 المشبهة أكلت ما شئت ومن يعاقبها بالياء الموحدة أي يحصل الرفع بأربع الميم إذا أكل
 الريع (قوله صحا) يفتح السين وتشديد الحاء المهملة أي شيئا لو وقع على الأرض ليقوس
 فتح يقال سمح الماء يسبح صحا إذا وقع منه من فوق إلى أسفل وقال ساح يسبح إذا سال على وجه
 الأرض وقوله صحا أي شامل للأرض كلها فلا يتجاوز منه موضع وقوله عند ما يفتح الفين والذال
 أي عند ما قد سل كثير الماء والتخبر وقيل كبير القطر وقوله طية أي يطبق على جميع الأرض
 فيه برعلها كالطريق لها وقوله مجلدا أي يكسو الأرض حتى يصير عليها كحل القرس وقوله داغا
 أي يوم الدين أي مستمر في وقت الحاجة إلى يوم الجزاء الذي هو يوم القيامة وانما قلنا في وقت
 الحاجة لأنه لو كان المراد هو المالحق لم يصح لأنه يؤدي إلى الهلاك بالفرق ونحوه (قوله
 اللهم اسقنا الغيث) انما قاله مع تقديمه نو كيدا وقوله ولا تجعلنا من القانطين أي الذين
 رجا الله بسبب تأخير الغيث والقنوط من الصكبان (قوله اللهم ان بالعباد) أي ما عدا
 الملائكة وان كان لفظ العباد يشملهم بشرية قوله وببلادنا من عطف المثل على الحال
 فيكون فيه احتراز عن نحو أهل السما لا يفتح ان قوله بالعباد والبلاد خبران مقدم وقوله
 ما لا تشكو الا اليك اسمها موخر وقوله من الجهد الخ بيان لما قدم عليها والجهد بفتح الجيم قبل
 وضعها المشقة وقوله والجوع أي خلوا معدن الغذاء وقوله الضنك أي الضيق وفي بعض
 النسخ والاداء بفتح اللام المشددة وسكون الهزنة والمشددة الجوع وقوله ما لا تشكو بالون
 أي نفس أو البلاء الضيقة أي العبد وقوله الا اليك أي لا يزيل شكواها الا أنت (قوله
 اللهم أنبت لنا الزرع) أي أخرج لنا الزرع من الأرض بسبب المطر وقوله وأدر لنا الضرع
 أي أكرمنا نادره وهو اللبن والضرع محل اللبن البهيمة ويمجرب لادوار اللبن كما قاله الخنسي
 أن يؤخذ الشعر الأخضر ويدق ويستخرج ماؤه ويضاف اليه قدر من العسل التل ويسقى لمن
 قل لبنها من أدى وغيره ثلاثة أيام فتوراء في الريق فانه يتكثر لبنها (قوله وأزل علينا من
 بركات السماء) أي خيراتها والمزادها المطر وقوله أنبت لنا من بركات الأرض أي خيراتها
 والمزادها النبات والثمار وذلك لان السماء تغري مجرى الاب والأرض تغري مجرى الأم
 ومنه ما يحصل جميع الثمرات بمقتضى الله وتديره (قوله واكشف الخ) في الحديث قبل ذلك
 اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والمري وقوله من البلاء أي الحالة الشاقة وهو بيان مقدم لقوله
 ما لا يشقه فترك (قوله اللهم انا نستغفرك) أي نطلب منك المغفرة وقوله انك الخ لتعليل
 لما قبله وقوله كنت غدا أي لم تزل كذلك كما تقدم وقوله فأرسل السماء السحاب وقوله
 مدوارا أي كثر امتوا باليا كما مر (قوله ويعتدل) أي بنية الفيل ان صادف وقت غسل
 معطوب ويتوضأ أيضا بنية الوضوء ان صادف وقت وضوء مطلوب والا فلا يتعطل فيه ما كان
 معه من شئ الاسلام بما لا يدرى لان الحكمة فيه ان يتأهلها بالمطرو وبركتها كما قاله في حكمته

هشام بن ابي ربيعة
 غدا طاب ما يجيئنا من
 يوم الدين اللهم اسقنا
 الغيث ولا تجعلنا من
 القانطين اللهم ان بالعباد
 والبلاد من الجهد والجوع
 والضنك ما لا تشكو الا
 اليك اللهم أنبت لنا الزرع
 وأدر لنا الضرع وأزل
 علينا من بركات السماء
 وأنبت لنا من بركات الأرض
 واكشف عمن البلاء ما
 لا يشقه فترك اللهم انا
 نستغفرك انك كنت غفارا
 فأرسل السماء علينا
 مدوارا ويعتل

كشف البدين لينا المظرو بركنه فانه ين أن يعز لا ول مطر السنة ويكشف ما عدا مورة
لصبيه من شئ والا فضل أن يجمع بين القسل والوضوء فان لم يجمع فالقسل فالوضوء ومن
أن يدعو عند المطر بماء لما ورد ان الدعاء مستجاب في أربعة مواطن عند التقاء المشرق
ونزل القبت واخلة الصلاة وربة الكعبة خصوصا وقد ورد من لم يسأل الله يغضب عليه
بخلاف ابن آدم فانه يغضب عند سؤاله وأشد بغضهم

لأنسان بقى آدم حاجة • وسئل الذي أبواه لا تحب

الله يغضب ان تركت سؤاله • وبقي آدم حين يسأل يغضب

ويس أن يقول انظر المطر طرنا بفضل الله ورحمته ويكره أن يقول طرنا بشوء كذا على عادة
العرب في إضافة الأفعال إلى الأفعال الكوا كبوا غما كره لا يهامه أن التور هو فاعل المطر
حقيقة فان اعتقد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى (قوله في الوادي) أي الحفرة وقيل الماء
والأول هو المنصور وعليه فقوله إذا سال معناه سال مأثمة فهو على تقدير ضاف بخلافه على
الثاني ومثل سيلان الوادي زيادة النيل في أيام زياته (قوله ويسبح كردد والبرق) أي بأن

يقول عند سماع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من شيدته وعند رؤية البرق
سبحان من يركم البرق خوفا وطمعا ومن أن لا يسبح البرق بصره لأنه يضعفه كما ورد ونقل
الشافعي في الام عن الثقة عن مجاهد أن الرعد لله والبرق جنته التي يسوق بها السحاب
وعلى هذا فالمسروع مونه أوصوت سرقته على اختلاف فيه وإطلاق الرعد على الموت
المسجوع مجاز • وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فطقت أحسن النطق
وضعت أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها أي لما ان التور من فيها عند ضحكها
وعلى هذا فالسجوع نفس الرعد وتقال السوطي في الاتقان أخر ابن أبي حاتم عن محمد بن مسلم
قال بلغنا أن الرعد ملك له أربعة وجوه انسان وجهه نور وجهه نسر وجهه اسد فاذا

صاح بنبه فذلك البرق والله أعلم بحقيقه الاشياء • (فصل في كيفية صلاة الخوف) • أي في
بيان صفة الصلاة الواقعة في الخوف الذي هو ضد الأمن فالكيفية بمعنى الصفة والأضافة على
معنى في على حدم كرا الليل أو المعنى صلاة الشخص الخائف فالخوف مصدر بمعنى اسم الفاعل
وإنما أخرها لقلتها وهي من خصائص هذه الامة وشريعت في السنة السادسة من الهجرة
والاصل فيها قوله تعالى وإذا كتب فيهم فأتهم الصلاة الآتية والاحاديث الآتية مع خبر صلاوا
كأنما يخوفون أصلي ويجوز في الحضرة كالمسافر خلا لا لام ما لك رضى الله عنه (قوله وإنما أفردوها
المستف الخ) جواب عما يقال لم أفرد المستف صلاة الخوف عن غيرها من الصلوات بترجمة مع
أنها كغيرها في الأركان والشروط وغيرها وحاصل الجواب أنه إنما أفردوها عن غيرها بترجمة
من حيث أنه يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها لا لأنه صلاة مستقلة (قوله بترجمة) هي الفصل
المدكور (قوله لأنه) أي الحال والشأن وله يحتمل أي يقتضيه وقوله في إقامة القرض أي
وكذا النقل غير النقل المطلق فلهل تقيد بالقرض لأن في مفهومه تعصلا بين النقل المطلق
وغيره وقوله لا يحتمل في غيره أي لا يقتضيه في غيره كقيام القرعة الثانية لركعة الثانية والأمام
جالس ينتظرها (قوله وصلاة الخوف) أي الصلاة الخوف أو صلاة الخائف كما مر (قوله

في الوادي إذا سال ويسبح
لرعد والبرق) أتممت
الزيادة وهي لطوئها
لانتساب حال المتن من
الاختصار والله أعلم

• (فصل) •

في كيفية صلاة الخوف
وإنما أفردوها المستف عن
غيرها من الصلوات بترجمة
لأنه يحتمل في إقامة القرض
في الخوف ما لا يحتمل في غيره
(وصلاة الخوف)

انواع كثيرة هي ستة عشر نوعا اختار الامام الشافعي رضي الله عنه منها اربعة واسقط المصنف منها ثمانية وخمسة عشر نوعا صلى الله عليه وسلم يطن فخل كما استمره (قوله تبلغ ستة أضرب) بل ستة عشر ضربا كما عرفت (قوله اقتصر المصنف منها على ثلاثة أضرب) مقتضاه أن الثالث في كلامه وهو الرابع في كلام غيرهما من السنة مع أنه ورد به القرآن قال تعالى فان خفتهم فريلا أو ربك انقلبهم نجودا كذا قبل وهو مبنى على أن هذا النوع لم ترد به السنة وليس كذلك كما تصرح به عبارة الرمي وابن حجر وقصا وقد بان في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعي رضي الله عنه منها الا انواع الاربعة الائمة انتهت فقد ورد به القرآن والسنة معا والمراد أنه ورد القرآن به صرحا فلا ينافي أن غيره ورد به القرآن لكن احقة الا لان قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأنتهم هم الملاءة الا أنه محتمل لصلوات ذات الرضاع وصلوة عصفان وصلوة يطن فخل (قوله أسدها) أي أحد الثلاثة أضرب وقوله أن يكون العدو في غير جهة القبلة أي أوفيا وهم أتراك أخذوا من كلام الشارح في ما يأتي (قوله وهو) أي العدو وقوله قليل أي بحيث لا يزيدون على المسلمين وقوله وفي المسلمين كثرة أي بحيث يكون المسلمون مثل الكفار في العدد فان كان الكفار مائتين كان المسلمون كذلك فإذا صلى الامام بالطائفة الاولى وهي مائة تبقى الطائفة الثانية في وجه العدو وهي مائة في مقابلة مائتين لان كل واحد يقاوم اثنين وهكذا إذا جاءت الطائفة الثانية وقتت الاولى في وجه العدو كما أشار إليه الشارح بقوله بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو وهذا لما مر أتت الكثرة وهذا شرط لجواز هذا النوع ولجواز صلاة عصفان ويطن فخل أيضا هكذا قال الحنفى والمعتدل أن هذا شرط للحصة في صلاة عصفان وشرط للسنة في صلاة ذات الرضاع ويطن فخل ولا يجوز صلاة نوع في غير محلها فإذا كان العدو في غير جهة القبلة أوفيا ثم سارت هذه المحل صلاة ذات الرضاع فلا يجوز فيه صلاة عصفان والعكس بالعكس (قوله فيفرقهم الامام فرقتين) أي كأن يجعل كل فرقة مائة كما تفهم في المثال السابق (قوله فرقة تقف في وجه العدو) أي في مواجهته ومقابله وقوله تحرسه أي تحرس العدو ويقتعه من أن يأتي بالامام ومن معه (قوله وفرقة تقف خلفه) أي بعد أن يخاصمهم في مكان لا يلطمهم فيه سهام العدو (قوله فيصلى بالفرقة التي خلفه ركعة الخ) فان صلى بها صلاة تامة وذهبت الى وجه العدو وحيات الاخرى صلى بها صلاة تامة ايضا فهي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يطن فخل ولا خلاف في اقتداء المقتضى بالتقليد هنا وان كان فيه خلاف في الامن وهذه احوال النوع التي اسقطها المصنف من الاربعة التي اختارها الشافعي رضي الله عنه كما هو وهو يجرى في الصلاة الثانية وغيرها فان صلى مغرا على كسبة ذات الرضاع بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسه البلى أيضا وقطر يحيى الثانية في قيام الثالثة وهو افضل من انتظاره في جلوس تشهدا وصلى رباعية في كل فرقة ركعتين ولو قرأهم اربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة بارأيا لكن يسجد للسهم لا انتظاره في غير محل الانتظار وسهوا كل فرقة محمول على الامام في اولاهم لاقتدائهم فيها وكذا الثانية لاقتدائهم فيها سكاك الثانية الاولى لافرادها فيها وسهوا الامام في الاولى يطق الجميع وفي الثانية لا يطق الاولى لمقارعتهم لتقبل السهم (قوله ثم يسجد قيامه للركعة الثانية) فتسوى المقارعة منه بعد

انواع كثيرة تبلغ ستة
أضرب كما في صحيح مسلم
اقتصر المصنف منها على
ثلاثة أضرب أحدها أن
يكون العدو في غير جهة
القبلة وهو قليل وفي
المسلمين كثرة بحيث تقاوم
كل فرقة منهم العدو
فبفرقتهم الامام فرقتين
فرقة تقف في وجه العدو
فحرسه (وفرقة) تقف
خلفه) أي الامام (فيصلى
بالفرقة التي خلفه ركعة
ثم بعد قيامه للركعة الثانية

القيام لها وعندئذ انما يجوز ان لا يركع عند ركوعها وجوباً ولكن يقترب على ذلك الوجوب الاثم
 لو لم تتراخا فركعة عند الركوع لا البطلان اذا لم يركع صلاتها الا بالهوى السعوى ليس معهم حينئذ
 الامام بركعتين نعم ان قدمت السجدة بركعتين فما كثر بطلت صلاتهم باهوى للركوع لانهم قد صلو
 البطل وشروا فيه (قوله تمت لنفسها) اى بعدنية المارقة كما علمت وقوله بقية صلاتها اى
 التى هى الركعة الثانية ويسئلهم بحقيقتها لئلا يطول الاستطوار ويسئل الامام ان يصف
 الاولى لا شغال فلو لم يعلم فيه ويسئلها تطول بقيامه للركعة الثانية فيقرأ الفاتحة وسورة
 طوبى في ذين استطال للركعة الثانية ويتشهد في بوايه لا استطارها فى التشهد الاخر ويسئلهم
 التضعيف في ثانیهم والامام منتظر لهم فيه (قوله وثائق الطاقة الاخرى) اى والامام منتظر
 لها فى قيام الثانية فيطاول القراءة حتى تدرك الفاتحة وتسلم معه فتكون فضيلة الحصل
 مع الامام كما كانت الاولى فضيلة التصرع معه (قوله تناوذة) اى تقوم للابتن بتمام صلاتها
 من غيرنية مقارنة وليس المراد انها تناوذة باينية كاتفهم بعضهم لنا فاته لقوله ثم ينظرها
 الامام ويسلم بها (قوله وهذه) اى هذه الكيفية المتقدمة وقوله بذات الرقاع هو اسم موضع
 من نجد بارض غطفان وكذا بطن نخل فهو اسم موضع من نجد بارض غطفان وصلاة ذات
 الرقاع افضل من صلاة بطن نخل وكل منهما افضل من صلاة عمدة فان هكذا اعتقده الرملى
 وأتباعه ونزل ابن عبد الحق والعاقبي صلاة عمدة ثمان على صلاة بطن نخل واعتقده البشيشي
 لكن لم يعرف أن الذى اعتقده الرملى ومن تبعه الاثر (قوله وقيل غير ذلك) قيل سميت
 بذلك لان الصحابة رضى الله عنهم لقوا بأربابهم الرقاع اى انصرف لما تفرقت اى تفرقت وقيل
 باسم جبل هناك فيه يارض وجره وسواد يقال له الرقاع وقيل باسم شجرة هناك وقيل لارتفاع
 صلاتهم فيها جماعة وفرادى وقيل غير ذلك (قوله والثاني) اى من الثلاثة أضرب وكان
 الاثني بقوله أحدها ان يقول وثانيها (قوله أن يكون فى جهة القبلة) اى أن يكون العدو
 فى جهة القبلة وهذا مقابل لقوله فى النوع الاول أن يكون العدو فى غير جهة القبلة وقوله
 فى مكان لا يسترهم عن أعين المسلمين شئ هذا مقابل لقولنا فيما تقدم أن فيها ونم ساق (قوله
 وفى المسلمين كثرة) تقدم أن كثرة المسلمين شرط لعصاة صلاة عمدة فان واسنة غيرها على المعتد
 وقوله فتتمل تفرقهم اى جعلهم صفين مثلاً كان يكون الكفار ماثنين والمسلمون كذلك
 فيصنعهم الامام صفين كل صف مائة وهى تقاوم المائتين (قوله فيصنعهم الامام صفين)
 اى يجعلهم صفين وقوله مثلاً اى أو أكثر كأربعة صفوف (قوله ويجرحهم جميعاً) اى
 ويضربهم جميعاً ويركع بهم كذلك ويعتدل بهم كذلك ولما كان الرابح يمكنه المشاهدة
 دون الساجد لم يطلب الدراسة لرا كعين بل للساجدين (قوله فاذا اجبدا الامام فى الركعة
 الاولى يصعد معه احد الصغرى الخ) هذه العبارة صادقة بأن يصعد معه الصف الاول ويجرح
 الثانى فى الاولى ثم يصعد معه الثانى ويجرح الاول فى الثانية مع بقا كل يمكنه او يتحول كل
 مكان الا تخرباً بان آخر الاول ويتقدم الثانى ويتقدم كل واحد من اثنين من غير افعال
 صباطه وصادقة بأن يصعد معه الصف الثانى ويجرح الاول فى الاولى ثم يصعد معه الاول
 ويجرح الثانى فى الثانية مع بقا كل يمكنه او يتحول كل مام ولكن الانضل ان يصعد معه

(تم لنفسها) بقية صلاتها
 (ورضى) بعد فراغ صلاتها
 (الوجه العدو) خصه
 (وثائق الطاقة الاخرى)
 التى كانت حاضرة فى الركعة
 الاولى (فيعلى) الامام
 (بها ركعة) فاذا جلس
 الامام لتشهد فتناوذة
 (ونتم لنفسها) ثم ينظرها
 الامام (ويسلم بها) وهذه
 صلاة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بذات الرقاع
 سميت بذلك لانهم رعدوا
 فيها اياتهم وقيل غير ذلك
 والثاني أن يكون فى جهة
 القبلة فى مكان لا يسترهم
 عن أعين المسلمين شئ وفى
 المسلمين كثرة فتتمل تفرقهم
 (فصنعهم الامام صفين)
 مثلاً (ويجرحهم جميعاً)
 فاذا اجبدا الامام فى
 الركعة الاولى (يصعد معه
 احد الصغرى) يصعد

الاول ويحرس الثاني في الاولى ثم يسجد معه الثاني ويحرس الاول في الثانية مع التحول
 المتقدم لانه الثالث في جميع مساجد فيكون الساجد مع الامام في كل ركعة كعهده الذي يليه
 والحارس كذلك هو المؤخر ويحرس فرقتان من صف او فرقة واحدة في الركعتين معا بل
 بشرط المقاومة حتى لو حرس واحد فقط جاز بشرط مقاومة العدو بان لا ينقطع الشجع
 لحول الغرض بكل ذلك مع قيام العدو (قوله ووقف الصف الاخر يحرسهم) اي استقر
 واقفا يحرسهم في الاعتدال وان طال ويغفرتلو بل للضرورة وان اختلف الاعتدال بالحراسة
 دون الركوع مثلا لانه وتوفى يمكن فيه القتال (قوله فاذا رفع الامام رأسه) اي ومن معه
 وقوله يسجد واي الصف الحارس واتي بغير الجلع لاجمع معنى وان كان مفردا للفظ وقوله
 ولحقه وما في قيام الركعة الثانية ويندب له تقطع به بتقدير اقرأتهم القضاة وان طال فيه قيام
 الثانية على قيام الاولى وهم فيها كالمسبوق فان اذكروه في القيام قروا معه ما امكنهم او اذكروه
 في الركوع فكونوا معه ومقطعت عنهم القضاة كلا او بعضا فكريع بالجمع ويسجد بالجمع
 كالركعة الاولى فاذا سجد يسجد معه من كان ساريا في الاولى وحرس من سجد فيها مع بقائه
 مكانه او مع تقدمه وتاخره كما مر (قوله وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان) وهي
 تجري في الصلاة الثانية والثالثة والرابعة ودخل في الثانية هنا وفيما تقدم الجمعة فصلى
 الخوف حدث وقعت بأية كصلاة بعسفان وذات الرضاع لا كما لا يعل فحل اذ لا تقام الجمعة
 بعد اخرى فان صليت كصلاة بعسفان كل جماع الاربعين الخطبة وان صليت كصلاة ذات
 الرضاع اشترط جماع ثمانين الخطبة ليكون في كل فرقة اربعون ويضرب النقص في الفرقة الاولى
 عن اربعين في ركعتيها ولا يضرب في الفرقة الثانية ولو حال النقص كما قاله الرمي بل ولو في الخطبة
 على العقد فمات تقدم من اشترط الاربعين حال الخطبة في الفرقة الثانية ضعيف وان قاله الحنشي
 تبعه القليوبي وكذلك قول بعضهم لا يضرب النقص في الفرقة الثانية في ركعتيها بعد النحر
 ويضرب حال النحر ليكون لجماع الاربعين من الفرقة الثانية فائدة وتجهير الطائفة الاولى
 في ثابتهما لا تنفردا ولا تنجز الثانية في ثابتهما لا تقتدا بها ويا في ذلك في كل صلاة جمهرية (قوله
 لعسف السبيل فيها) اي تراكمها واجتمعها فيها وتسلطها عليها حتى آخرتها واذا جهبا (قوله
 والثالث) اي من الثلاثة اضرب وكان الانسب بما تقدم ان يقول وثالثها ويجوز هذا الضرب
 في كل قتال وضرب مباح كقتال عادل لبائع وصاحب مال ان قصد اخذه ظلما او في ذلك
 ماله - طاف نعله انه ان يسي - فله وهو يسل حتى اذا القاها تلطاف اتم صلاته في عمله او هرب
 دابته وخاف ضاعها وكهرب من حريق او سيل او وسع لا يعدل عنه او من غريم عند اعساره
 او خروج من ارض مفسوعة ثابا ومضى زال خوفه اتم صلاته كما في الامس ولا قضا عليه وليس له
 فله الخوف فوت عرفة بل يترك الصلاة ولو ابا ما يدرك عرفة لا تقضا - الجع معب يحلف قضاء
 الصلاة ويخرج بالجمعة العمرة الا يترك الصلاة لانها لا تقوت مالم يندرها في وقت معبر ولا كانت
 كالجمعة فيترك الصلاة اعمد - وف فوترها كما اقر به والده الرمي وارحاضه ابن حجر (قوله
 ان يكون في شدة الخوف) اي ان يكون فعلهم الصلاة في شدة الخوف بحيث لا يأمنون هجوم
 العدو عليهم ولو اوعاه او اتهموا وقوله التحام الحرب ليس بقيد لان المدار على كونهم

(ووقف الصف الاخر
 يحرسهم فاذا رفع الامام رأسه
 يسجدوا ولحقوه) ويشهد
 الامام بالصقين ويسلم بهم
 وهذه صلاة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعسفان
 وهي قرية في طريق الحجاج
 المصري بينها وبين مكة
 مائة حلتان سميت بذلك
 لعسف السبيل فيها
 (والثالث ان يكون في
 شدة الخوف والتحام الحرب)

لا يأمنون هجوم العدو عليهم لو ولوا عنه أو أقسحوا أو الظاهر وان لم يحصل حروب فضلا عن
 التمام (قوله هو كناية عن شدة الاختلاط) أي لانه يلزم من تمام الحرب شدة الاختلاط
 بين القوم فأطلق اللفظ وأريد لازم معناه كما هو ضابط الكتابة (قوله بحيث يلتصق بهم بعضهم
 بعض) تصوير لشدة الاختلاط بين القوم فشدته الاختلاط بينهم مصورة بمقتضى تلك الحالة هي
 التصاق بعضهم ببعض بحيث يلتصق بهم بعضهم بالأسفل ولجهة الثوب بفخ الدم وضعها الفقه عكس
 لجهة الثوب السدي بفخ السين وبالقصر كافي المصباح (قوله صلى كل من القوم الخ) لكن
 لا يصلي كذلك لا بشرط ضيق الوقت بحيث لا يرق منه إلا ما يسع الصلاة هكذا شرط ابن الرفعة
 وهو متجه مادام يرجو الأمن والأجازت الصلاة كذلك ولو في أول الوقت فمادام يرجو الأمن
 لا يصلي كذلك إلا إذا ضاق الوقت وان لم يرجو الأمن صلى كذلك ولو في أول الوقت قياسا على
 فأخذ الظهورين وهذا ظاهر في الضرب الثالث وأما بقية الأضرب فالتظاهر فيها عدم اشتراط
 ذلك كما قاله الرادى وإن قال الهنئى وهذا جار في الأضرب الثلاثة التي ذكرها المصنف بل
 وفي صلاة بيان فخل أيضا ولو صلوا كذلك لسواد ظنوه عدوا فبيان خلافه أو بان أنه عدو لكن
 كان بينهم حائل كشدق ويجب عليهم القضاء بخلاف ما لو بان أنه عدو ولكن بينهم الصلح أو التجارة
 مثلا فلا يجب عليهم القضاء لعدم تقديرهم إذا اطلع لهم على بينهم (قوله كيف أمكنه) أي على
 أي حال أمكنه الصلاة عليه فان عجز عن الركوع والسجود أو ما بها للضرورة وجعل السجود
 أخفض من الركوع ليحصل التغير بينهم ويجوز اقتداء بعضهم ببعض وإن اختلفت الجهة
 وتقدموا على الإمام والجماعة أفضل من الاقتصار ما لم يكن الحزم والرأى فيه والأفوه أفضل
 (قوله وأجلا) أي كاتبا على وجهه ذكرًا كان أو أنثى بخلاف الرجل فإنه خاص بالذكور
 وقع في عرف العامة إطلاق الأجل على ما قابل المرأة وقوله أو را كعاطف على قوله راجلا قال
 نصارى فإن ختمت رجلا أو ركبانا (قوله مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) أي عند العجز عن
 الاستقبال بسبب العدو قال ابن عمر في مقام تفسير الآية مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال
 الشافعي رضي الله عنه إن ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لما انفرد في صلاة
 بمسجد الأديبة مثلا قال طال الرمان بطلت صلاته ولا فلاح (قوله ويعذرون في الأعمال الكثيرة
 في الصلاة) أي المحتاج إليها القتال ولا يعذرون في السلام والصباح لأن السكوت أهيب حتى
 لو احتاج إلى السلام لانداد مسلم من كافر أراد قتله ولم يعلم به وجب عليه إنداره وبطلت صلاته
 (قوله كضربان متولية) أي وطعنات كذلك قياسا على المشى وترك الاستقبال الواردين
 بالنص ويجب عليه أن يلقي السلاح ويحوجه إذا اقتضى بما لا يعنى عنه إلا إذا خاف من القائه ضررا
 فيجب حمله مع القضا على المقتل لدرء عذره خلافا لما في المحتاج كافي المجموع عن الأصحاب
 (مـ) في بيان تحريم ليس الحريروا التضم بالذهب على الرجال وحل ذلك للنساء
 وما يتبع ذلك واتخاذ كراهة المصنف عقاب صلاة الخوف لانه يجوز له أن يجأ بجوب أي يقتله ولم
 يجذبه وبم مقامه (قوله في اللباس) أي في بيان تحريمه ووجهه وما يتبع ذلك كما علمت ولما كان
 المقصود بالذات اللباس خسه الشارب بالترجمة دون التضم بالذهب أو يقال الكلام فيه حذف
 الواو مع ما عطف والتقدير في اللباس والتضم بالذهب على حفسر ايل تقيكم الخوازي والمبرد

هو كناية عن شدة الاختلاط
 بين القوم بحيث يلتصق بهم
 بعضهم بعض فلا يشكون
 من ترك القتال ولا يعذرون
 على النزول إن كانوا ركبانا
 ولا على الانصراف إن كانوا
 مشاة (فيعلى) كل من
 القوم (ككيفية) أمكنه
 راجلا أي ماشيا (أو ركبانا
 مستقبل القبلة وغير
 مستقبل لها) ويعذرون
 في الأعمال الكثيرة في
 الصلاة كضربان متولية
 * (فصل) في اللباس *

والمبادر أن المراد باللباس الملبوس فيكون مصدر بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية المراد
 به اللابس بمعنى الخاطا سواء كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل وهذا التسميم
 أخذ من قول الشاعر وكذا يحرم استعماله ذكر على يهنة الاقتراض وغير ذلك المعلوم قلناه
 أو فرق بظاهر القول لأنه اقتصر على اللبس وإن كان ليس قيداً لأن قولنا اللبس مطلق الاستعمال كان
 ما قاله الشيخ موافقاً للكلام المصنف أيضاً وبهذا يظهر قوله لا ترجمه مساوية لما رجعت به هذا
 التأويل فتأمل (قوله ويحرم الخ) أي نقول سده فتنها فالرسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس
 الحرير والديباغ وأن يجلس عليه دواء البضاري والديباغ هو ما غلظ من ثياب الحرير بخلاف
 السنديس فإنه مارق منها وقد عمل الإمام والفقيه في الحرمة بأن في الحرير خنثوية أي نعومة
 وليونة لتلائق بشهامة الرجال أي يهتوم وهذه الحرمة من الكبر كما نص عليه الشيخ عطية
 ونقل عن الشيرازي (قوله على الرجال) أي ولو أدها لاقتد خلت الخلفاء فيحرم عليهم لبس
 الحرير والغني بالذهب احتياطاً خلافاً للفقهاء (قوله لبس الخ) اللبس ليس قيداً وإنما اقتصر
 عليه المصنف لأنه أغلب وأوجه الاستعمال كما أشار إليه الشارح وفسر ما نحس بالاستعمال على
 وجه يعذر استعماله فاعلم عليه فالمراد به ما يشغل أو وجه الاستعمال كاللباس عليه والاعتقاد
 البهمن غير جائز فيهما بخلاف ما لو كانا بائناً أو لم يكن غير خباطة أو ما لبس مظهره وبطائه
 غير حرير وفي وسطه حرير كالقاروق فلا يجوز إلا أن خيطاً عليه وكذلك التغطى بمظهره
 وبطائه غير حرير وفي وسطه حرير كالسيف فلا يجوز إلا أن خيطاً عليه لأن اللبس والتغطى
 أشد لباية البدن من اللبوس عليه والاعتقاد به وانما جاز ذلك مع الخباطة لأن الحرير صار
 كالخشب وحشو الحرير جائز وكذلك ثوبه أي التدقيق إلا أن خيطاً عليه ظهره وبطائه من غير
 الحرير كالعنق واللباس تحت كلبوس تحت حجاب أو خيصة أو ناموسية من حرير ويحرم على
 الرجل النوم في ناموسية الحرير ولومع المرأة كذلك دخولها في الثوب الحرير الذي تلبسه
 بخلاف ما إذا عللها من غير دخول فلا يحرم وكذا الرجل عليه ولو لصداق امرأته ورسم عليه
 أي نقص عليه ومسترجداً به كما يقع في أيام الزينة والفرح نعم أن أكرهم الخاتم على الزينة
 فلا حرمه عليهم أعذرهم ويحرم التفرج عليها ثم يجوزستر الكعبة وقبور الأئمة به إن خلا عن
 النقد وبعضهم استثنى قبور الأولياء أيضاً لكن في الخنثي خلافه ومثل ستر الجدران به لباسه
 للدواب لأنه نحس الزينة بخلاف لباس العبي والمجنون فإنه لغرض الاستغفار ويستثنى من
 تحريم الحرير أمور منها كبس المصنف بخلاف كبس القوام فإنه يحرم على المخموم ومما علاقة
 المصنف وعلاقة العبي والسيف وعلاقة الحياصة وخط الميزان والمقاييس واللبسة
 وفي شراؤها تارة فقبل فعله مطلقاً وقبل يحرم مطلقاً والمقصد التوصل فإن كان من أجل
 خبثها جازت والأدلة منها إعطاء القليل والباريق والكبريت من الحرير فيقبض ذلك وما غطاء
 العمامة فإن كان لرجل حرمان كان لاهراً فلا يحرم وكذلك من بدل القماش فيجوز حيث
 استعملته المرأه ولو في مسخ فرج الرجل ويحرم حيث استعمله الرجل ولو في مسخ فرج المرأه ومنها
 أدها الدواء وجهه ورق كآلة لأنه استعمال حقيقة أخرى وبهذا غارق الكتاب على رقة حرير
 فإنها تحرم كما تقدم ومنها نكة اللباس وقال بعضهم يجوز زوال الطربوش وبعضهم يحرمه وقد

(ويحرم على الرجال لبس)

الحري والتضم بالذهب
والقر

غلب اتخاذ في هذا الزمان فينبغي تقليد القول بالحر والفرج من الاتم واتخاذ الحر بل ليس
كاستعماله في الحرمة على ما أنقذ به ابن عبد السلام قال وانما دون اثم القيس قال الرمي
وما ذكره هو قياس ائمة التقديين لكن ظاهر كلامهم أنه يفرق بينهما من وجوده متعددة وهو
الوجه ثم ان حل ما قاله ابن عبد السلام على ما اذا اتخذ البسمة بخلاف ما اذا اتخذ غير
الفتية لم يجد (قوله الحرير) هو معروف وهو اعم من القز لانه ما قطعته الدودة وتخرجت منه
حية وأما الابريس فهو ما مات فيه وهو كذا اللون وهو المسمى بالحرير المكي والحرير يجمعها
خلافا لما وقع في بعض العبارات من أنه اسم لما مات فيه الدودة وحل عنها بعد الموت وعليه
فهو مبين لقوله اعم منه ونخرج بالحرير غبير كالقطن والصوف والشعر فلا يحرم وان غلا
فيه ثم يحرم الشعر وهو المصبوغ بالزعفران كله وكذا بعضه لكن بقيد هصة اطلاق المزعفر
عليه عرفا بخلاف ما فيه نقط من الزعفران فلا يحرم ويكره المصفر كله وكذا بعضه لكن
بالقيد المذكور بخلاف ما فيه نقط من العصرة فلا يكره وأما ما اثر المصوغات فلا تفرق ولا تكره
سواء الاحمر والاصفر والاحضر والاسود والمخطوط ويحرم ليس نجس أو متنجس بقدر عقوبته
في عبادة تبطل به كسلاة أو لم عليه التضم بالنجاسة والا فلا فيجوز لبسه في غير المسجد أما
فيه فلا يجوز لانه لا يجوز ادخال النجاسة فيه لغير حاجة فتزجها له اما الحاجة كافي النمل والياوج
التي به نجاسة فيجوز لم يحرم ليس بجلد مطلق لغير ضرورة والافتراء والتدثر كاللبس والاولى
ثلاثة اثنان ومقتضى المالكة لانه يذهب قوتها فان كان ذلك بمن يربد البسح كان من العن
المحرم فيجب اعلام المشتري به وينبغي على الثياب وذو كرام الله تعالى عليها الماروي الطبراني
اذا طويتم ثيابكم فاذا كروا اسم الله تعالى عليها الثلاثا بلبس الخن بالليل وأنتم بالثان فتنبلي سريعا
ويحرم تقيس بذه لغير غرض لاجله من التضم بالنجاسة فان كان لغرض جاز كلبس سرجين
واصلاح فمثلة يصبغة فيما اذا استصبح بهن نجس أو متنجس لانه يحل الاستصباح بكل منهما
غير المسجد ولا يحرم تقيس ما كرهه ووجدناه ولو لغير غرض فاما يلزم عليه ضياع المال ولا
تقيس ملك غيره أو موقوف على غرض به عادة كقسيه الدجاج والاوز ونحوهما بخلاف ما لم
تجز به العادة فانه يحرم ان لوث ويحرم في المسجد وان لم يلوث (قوله والتضم بالذهب) هو ساقط
من بعض التضم ونخرج بالتضم اتخاذ أو أكلة أو سن من ذهب فانه لا يحرم على مقطوعها
وان أمكن اتخاذها من فضة ونخرج بالذهب الفضة فانه يجوز التضم به الرجل بل يسن ما لم يفسد
فيه عرفا مع اعتبار عادة أمثاله وزنا وعدا وحسب لا فاذا زاد على عادة أمثاله حرم خلافا لقول
بعضهم في بلغ الخاتم مثقالا كرهه فان زاد عليه قيل يحرم وقيل لا والفضل جعله في البدن
وابسه في الخضر ويس أن يكون قصه من داخل كفه ولا يكره لبس خاتم الرصاص والفضة
والحديد على الاصغر وما تقدم في الخاتم وأما التضم فيحرم ولو من الفضة ويجوز تحلة المصنف
بالفضة لكل من الرجل والمرأة وبالذهب للمرأة فقط بخلاف الفضة فلا يجوز والتحلية وضع
قطع رقيقة من النقد والفضة على الخن بالتضم بعد اذ ابته ويجوز كتابة المصنف بالذهب للرجل
والمرأة من غير فرق بينهما على المعتد خلافا لما يرويه كلام القليوبي من تخصص جوازها للمرأة
(قوله والقر) قد عرفت أنه من عطف الخاص على العام وكان الاولى للشارح أن يقدمه على

قوله والتضم بالذهب قال الحسن قلنا من ضمته وفي كلامه العطف على معمولين لعاملين مختلفين
 اه ووجهه ان التضم معطوف على ليس والعامل فيه يصرحوا التزم معطوف على المجرى بما عامل
 فيه ليس وفيه نظر لان محل منع العطف على معمولين لعاملين مختلفين اذا كان العاطف
 واحدا كقولنا في الدار زيد واخوته حر وبخلاف ما هنا فان العاطف تعدد في الحقيقة هما
 عطفان لا عطف واحد الذي هو محل المنع (قوله في حالة الاختيار) أي في سائر أحوال الاختيار
 وهو قيد لا بد منه سببه كراي الشارح محترز به قوله ويحل للرجل لبسه في حال الضرورة ولا يفتي
 أن غير اللبس من سائر أوجه الاستعمال مثله في الحل للضرورة ان لا يختص الضرورة باللبس فلو
 أنكر الشارح هذا القيد قوله وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة الاقتراض الخ لكان
 أولى واحسن وحيث كان الأول ترك القيد في التميز باللبس لكنه امتنع على كونه علم من
 كلامه ان غير اللبس من سائر الاستعمالات كاللبس (قوله وكذا يحرم استعمال الخ) اشار الى
 ان اللبس في كلام المصنف ليس بقيد وانما اقتصر عليه المصنف لانه الاغلب في الاستعمال
 كما تقدم وقوله ما ذكر اى الحرير والفتور وقوله على جهة الاقتراض أي جهة هي الاقتراض لكن
 من غير حائل وان لم يحط بكماله (قوله وغير ذلك من وجوه الاستعمالات) أي حتى التردد عليه
 وغير ذلك مما هو بخلاف مجرد اللبس عليه فلا يحرم لانه يفارق محالا (قوله ويحل للرجل لبسه)
 قد عرفت ان اللبس ليس بقيد فلو ترك القيد سببه لكان أولى لكنه امتنع على علم ذلك من
 كلامه السابق (قوله للضرورة) أي او الحاجة فالضرورة ليست بقيد لان المدعى وجود
 الضرورة والحاجة فيجوز استعماله للضرورة كقضاء حوائجها اذا لم يجد غيره مما يقوم مقامه
 والحاجة كدفع حرج ودفع قتل وسرقة وفي الصلاة وعن أعين الناس وفي الخلوة اذا لم يجد غيره
 على المحذور قول الشوري وان وجد غيره من لباس او دواء ضعيف صرح الرمي في شرحه
 بخلافه في وجد غيره من استعماله كالتدبير بالضم كما قاله الشيخ الحنفى (قوله مهلكين)
 انما قيد بذلك نظر الى كون التمثيل للضرورة والافتكاك كونهما مهلكين ليس بقيد بل مثله كونهما
 مضرين ويحل المحشى المراد بالهالك في كلامه ما لا يحل غالباً وبني ذلك على تفسير الضرورة
 بالحاجة وهو صحيح وان كان خلاف المتبادر من كلام الشارح (قوله ويحل للنساء) أي لانه
 صلى الله عليه وسلم أخذ في يمنة قطعة حور وفي شماله قامة ذهب وقال هذا ان أى استعملهما
 سوام على ذكر كوراً حتى حل لانهن وألحق بالذكر كوراً لما في احتياطاً (قوله ليس الحرير) أي
 والتضم بالذهب ولو ذكر لكان أولى لذكر المصنف له سابقاً ليكون الضمير في قوله ويحل للنساء
 عائداً للمذكور ومن لبس الحرير والتضم بالذهب نعم هو ساقط من بعض الترخيص كما هو مثل التضم
 بالذهب غيره من أنواع اللبس ما لم تسرف فيه وان لم تسالغ في السرف كحلل وزنه ما تماثل قال
 والقصة في ذلك كالذهب بالاولى فلن لبس حليهما وما منعه بهما (قوله واقتراشه) أي وسائر
 أوجه الاستعمال كالتدبير به والجلوس تحته ونحو ذلك فلو قال وغيره ما لكان أولى ويحل حل
 اقتراشه في ما لم يكن من ركش بالذهب او فضة (قوله ويحل للوالباس الصبي الخ) وألحق
 به الغزالي المنجوب واعتمد الرمي ان ما يجوز للزمر أن يتجوز بالصبي والمجنون فهو زاسل كل
 منهم ما نال من ذهب حيث لا يعرف عادة وقوله قبل سبع سنين وبعد هذا أي الى اللوغ وفيه

في حالة الاختيار وكذا يحرم
 استعمال ما ذكر على جهة
 الاقتراض وغير ذلك من
 وجوه الاستعمالات ويحل
 للرجل لبسه للضرورة كحز
 وبردهم يمكن (ويحل
 للنساء) لبس الحرير واقتراشه
 ويحل للوالباس الصبي
 الحرير قبل سبع سنين وبعد هذا

تعرض بالرد على الرافعي في البعدي والخلاف في غير يوم العيد (قوله وقيل الذهب وكثير الخ) هذا تعميم بعد تخصيص فان قوله وانتم بالذهب خاص وهذا عام وقوله اي استعمالهما احتياج لتقدير ذلك لان التعريم لا يتعلق بالذوات وانما يتعلق بالافعال وقوله في التعريم سواء اي مستويا في التعريم على الرجال الاثنا والعشرة وسواء كما هو ومجمله في الاثني مالم تكن الخلة اجهام وتخرج بالاثني الاثنتان من اصبع واحدة بخلاف الاثني الواحدة ولومن الاصابع الاربعة من كل يد وعلى النساء الاحصاء على العادة والقصة كذهب الاثنا ولول رجل على العادة بخلاف النتم كما هو (قوله واذا كان بعض الثوب الخ) لما ذكر حكم الثوب الحرير انما هو كحكم ما اذا كان بعض منه وبعض من غيره والكلام في المنسوج منهما واما المطرز بالارة والموقع فكالمسوح لكنه يتقيد كل منهما بكونه اربع اصابع عرضا وان زاد طولا وعقد البشيش في كل الموقع ان لا يزيد طولا لا يضاعف على اربعة اصابع ويتقيد كل منهما ايضا بكونه لا يزيد في الوزن ثم لا يصرمان في حالة الشك في كثرتهم لان الاصل المثلثا واما التطوي فهو اتخاذ الصف ولولا بالارة فالعبرة فيه بعد امثاله وان زاد وزنه فان خالف عادة امثاله وجب قطع الرائد ولو اتخذ بجافا بعد عادة امثاله ثم اتقل من هوليس كعادة امثاله جاز ابقاؤه لانه وضع بحق ويحقر في الدوام فلا يعتقر في الابتداء بخلاف عكسه وهو ما لو اتخذ بجافا زاد على قدر عادة امثاله ثم اتقل منه لمن هو بعد عادة امثاله فانه يحرم ابقاؤه لانه وضع بغير حق قياسا على ما لو اشترى المسلم دار الكافر وكانت عابقة على بناء المسلم (قوله ابريسما) هو فارسى معرب بكسر الهمزة والراء ويقع الهمزة وكسر هاء فتح الراء فقه ثلاث لغات وقد عرفت ان الابريسم هو ما مات فيه الدودة والقز ما قطعته الدودة وخرجت منه حبة والحرير بهما ما تقول الشارح اي الحرير فيه تسمية الاخضر بالاحمر فلهذا اشار الى ان المراد هنا الاحمر لا خصوص الابريسم (قوله او كانا) بفتح الكاف وكسر هاء ويقال كفن وقوله منسلاى اوصفا وغيره (قوله جاز للرجل) اي وكذا لغيره وانما اقتصر عليه لانه هو الذي يتوهم فيه الحرمة (قوله ما يمكن الابريسم غالبا على غيره) اي فانه يحرم وكذا ان شك في كثرة الحرير على غيره يحرم على الاصح عبد الرمي خلافا لابن حجر كالبكري وصح بالحرمة في الانوار وقوله فان كان غير الابريسم غالبا على العبرة بالوزن لا بالقلة وروى في غير موضع ليس الاطالة المشهورة وان كان طاهرها ان الحرير فيها التكد (قوله وكذا ان استوى في الاصح) فيصل على الاصح وفارق التفسير حيث يحرم منه على المحدث عند الاستواء تعظيما للقرآن

(فصل في الجنائز) بفتح الجيم لا غير جمع جنازة فيقتضها وكسر هاء لقن مشهوران قال بعضهم والكسر اضعف وهو باقيا اسم الميت في النعش وقيل بالفتح اسم الميت في النعش وبالكسر اسم النعش وعليه الميت وقيل بالعكس فعلى القول الاول يصح ان يقول نوبت اصلى على هذه الجنائز بالفتح والكسر وعلى القول الثاني لا يصح ان يقول على هذه الجنائز بالكسر الا ان اراد به الميت مجازا فان اراد به النعش ولو مع الميت او اطلق لم يصح وعلى القول الثالث بالعكس ولا يقال نعش الا اذا كان الميت عليه فان لم يكن عليه قيل سريوه وهو يقول كل يوم انظر الى نعشك * انما الهياكل

(وقيل الذهب وكثيره) اي استعمالهما (في التعريم سواء واذا كان بعض الثوب ابريسما) اي حريرا (وبعضه) الاخر (قطنيا او كانا) مثلا (جاز) للرجل (لانه) عام يمكن الابريسم (غالبا) على غيره فان كان غير الابريسم غالبا على غيره (وكذا ان استوى في الاصح) (فصل)

قوله اي الحرير الاولى اي حريرا لانه الذي في النعش تسمية القول المتعارف ابريسما

قوله ان استوى هكذا بفتح والذى في الشرح استويا ولعله الاوفق تأمل اه معصه

اناسر رانسا * كم سار مثلي يثلق

وانعذ كالمصنف الجنازي في كتاب الصلاة دون القران مع مناسبتها لها لتعلق كل يابلوت
لاشغالها على الصلاة التي هي اهمها ولم يذبحها عن عمد ذكرها في الجاهل مع قروض
الكفاية مع انها منها واعلم ان الموت اعظم الاصايب والغلة عنه اعظم فبسن كعز ذكره في
أكثر وامر ذكرها في المذات الموت وتسا كعبادة المريض لان العبد لم ينزل في مخرفة الجنة
حتى يرجع وتقيم الميت سنة ثلاثا يقع منظره لان البصر يتبع الروح فينظر ارباب نذهب
وأرواح المؤمنين تكون في عليين ونور هامة بل بالمسد كما ان أرواح الكفار في محبين ولها
اقصال بل بالمسد فانه يم والعداب الروح والجسد معا على التحقيق (قوله فيما يتعلق بالميت) قد
بينه الشارح بأربعة أشياء يبقى خمس وهو الجبل وانما تركه لانه وسيلة للدفن فالدفن يستأنه
غابا ومن غير الغالب بالدفن في موضع موته من غير حمل وانما تركه التعزلة اقصد اواعلى الاعم
فان التعزلة سنة كما هو معلوم (قوله من قبله وتكفنه الخ) بيان لما يتعلق بالميت كما تقدمت
الاشارة اليه (قوله ويلزم على طريق فرض الكفاية) أى على طريق فرض الكفاية وهو
الذي يحاط به المكلفون فان فعله البعض سقط الطلب عن الباقي والمخاطب بهذه الامور كل
من علم بموته او ظنه او قصر لكونه بقر به ولم يعث عنه وكان بحيث يفسد في عدم البعث عنه
الى تقصير والالزام لهؤلاء انما هو الانفعال كما يقتضيه كلام المصنف وامامون الصهير كمن
الماء وأجرة الغسل وغن الكفن وأجرة الجمل والحقرفه في تركه تخرج منها قبل وفاء الدين
واخراج الوصايا والارث لكن بعد الحق المتعلق بين التركة كل من الزكاة المتعاقبة بعين
النصاب فان امتنع الوارث من اخراجها أخذها الحيا كم قهر عليه فان فقد الحيا كم أخذها
الاحاد وكذا الوخيف انما هو الميت او وقع اليه نعم الزوجة غير الناشرة ولو غيبة وخادها تلم
موتها زواجها وسرا ولو جارية منها فان لم يكن مومرا فاني تركتها كغيرها فان لم يكن تركه فاني
من تلزمه نفقته ثم من موقوف على تجهيز الموتى ثم من يت المالم ثم على اغنياء المسلمين ولو كان
الميت ذميا وفاؤه بتمته ولاية ابيه على اغنياء القميين (قوله في الميت) أى بسببه في سببه
ويحل ذلك اذا ثبت من موفقه وشمى من اماراته كاستنائه قدم وميل انفو والمخاض صمد
فان شك في موته وجب التأخير الى اليقين بغير الرأفة او غيره ولو مان موتا حقيقة ما جهز
أحب حياة حقيقية ثم مات قالوا جبه الذي لا شك فيه أنه يجب تجهيزه ثانيا ولتحوال الميت
كصدائه تقبل وجهه ولا بأس بالاعلام بموته بل يندب للصلاة عليه بخلاف نفي الجاهلية وهو
النداء بموت الشخص وذكر ما تراه ومخافه وأصل ميت ميت اجتمعت الواو والباء وسقت
احداهما بالسكون قلبت الواو ياءوا دغمت الباء في الياو يمتوى فيه المذ كروا الموتى (قوله
المسلم غير المحرم والشهيد) اتقايد الشارح بهذه الثلاثة لاجتماع الاربعة كلها وكان عليه ان
يقول وغيره سقط في بعض احواله كما يعلم مما يأتي فخرج بالمسلم الكافر فيصور غسله مطنة وتخبر
الصلاة عليه مطلقا ويجب تكفينه ودفنه ان كان ذميا او موقنا او معاهدا بخلاف الحربي
والمرتد وتخرج بغير المحرم المحرم فحبب فيه الاربعة لكن الميت كمله لا لاستراش المحرم ولا
وجه المحرمه وتخرج بغير الشهيد الشهيد فيجب فيه امران فقط وهما التكفين والدفن وبحرم

فما يتعلق بالميت من غسله
وتكفينه والصلاة عليه
ودفنه (ويلزم) على طريق
فرض الكفاية (في الميت)
المسلم غير المحرم والشهيد

فيه النفل والصلاة ونحوه بغير السقط الذي زدناه السقط فله أحوال فتارة تعلم حياته فيجب فيه الأربعة وتارة يظهر خالفه فيجب فيه ثلاثة أشياء وهي ما عدا الصلاة وتارة لا يظهر خلقه فلا يجب فيه شيء لكن بسن ستره بخبره ودقته فالاصل أن التقيد بالقيود السابقة لاجتماع الأمور الأربعة كلها والحرم وان وجبت فيه الأربعة لكنها ليست كلها وفي المحض عبارة مشبهة على علاقة وعقادة لكن وضع المقام ما علمت (قوله أربعة أشياء) قد عرفت حكمه اسقاط الجمل والأهمل الخامس (قوله غلله) أي أو بدله وهو التيمم كالسجود بالبار وكان بحيث لو غسل ثم روى وكالولي وجد الأجنبي في المرأة أو أجنبية في الويل فيميت الميت فيها بماتل نعم الصغر الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير (قوله وتكفئنه) أي بعد غسله أو بدله كما تقدم (قوله والصلاة عليه) أي بعد الغسل أو بدله وجوبه بالانه المتقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا تؤخذ ركعة أو وقع في حفرة وتؤخذ آخره وطهره لم يصل عليه وبعد التكفين يدبائل تكو الصلاة عليه قبل تكفئنه لانه يشعر بالازدراء الميت ونص القضاة في المالكي على أن الصلاة على الميت من خصائص هذه الأمة واستشكل بصلاة الملائكة على آدم عليه السلام وقولهم هذه سنة بني آدم بعده وأوجب بانهم من خصائصنا على هذه الكيفية التي من جملتها قراءة الفاتحة وآله لانه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قوله ودقته) أي في قبره (قوله وان لم يعلم بالميت الواحد الخ) أي يحل كون ما ذكر على طريق فرض الكفاية ان علم به أكثر من واحد وان لم يعلم به الا الواحد الخ لكن تعينه حيث لا عارض لا يجرجه عن كونه فرض كفاية في ذاته وقوله تسين عليه ما ذكر من العدل والتكفين والصلاة عليه والدفن (قوله واما الميت السكار الخ) هذا محتمر المسلم فيحاصر (قوله فالصلاة عليه سرام) أي وبالطهارة لكن لو اخطأ مسلم بكافر صلى على الجميع ويقول سمعنا الله وأطعنا اغفر الله لهما جميعا وعلى واحد فواحد ويقول حينئذ اللهم اغفر له ان كان مسلما ويعتقر الرد في التوبة للضرورة والاول أفضل (قوله سراما كان أو ذميا) تعميم في تعزيم الصلاة عليه فحرم الصلاة عليه مطلقا ولو صغرا غير محرم ولومع الاشتباه كان اشتبه علمنا حاله فلم نعلم أنه مسلم أو كافر فالرقب الصغرى التي لم يعلم اسلامه لعدم العلم بالاسلام ما به لا تقصر الصلاة عليه (قوله ويجوز غسله في الخالي) أي في حال كونه سراما أو ذميا كونه ذميا فيجوز غسله مطلقا (قوله ويجب تكفين الذي ودقته) أي وقادعته ومثله الموتى والمعاهد كما مر (قوله دون الحربي والمرند) أي فلا يجب تكفينهما ولا دفنهما بل يجوز كل منهما كالغسل ويجوز اغراء الكلاب على جيفة ما لعدم احترامها ثم ان نصرة الناس برأيتهمما وجدت مواراتهما (قوله واما الحرم الخ) هذا محتمر بغير الحرم فيما مر (قوله اذا كنن فلا يستر الخ) أي ولا يلبس مخيط ولا يمس بطيب واقتضى كلامه انه يجب فيه الأربعة لكن ليست كاملة لعدم تعرضا للحرم ووجه الحرمة لكن عدم ستر الجزء المذكور لا يقتضي جعله قسما مستقلا فذكر الأثر في عدم البقيدهما ثم يعزى الحرم ثم يستدرك عليه كائن بقوله نعم لا يستر الحرم ولا وجه الحرمة ومثله الخنثى (قوله ولا يستر رأسه ولا وجهه الحرم) أي لا لا الأحكام لا يستر بالثوب فانه يستر برم التيامة مليا كما ورد في حديث الذي وقعه دابته (قوله واما الشهيد الخ) هذا محتمر بغير الشهيد فيحاصر وكان المناسب ان يضم

(أربعة أشياء يغسله وتكفئنه والصلاة عليه ودقته) وان لم يعلم بالميت الا واحد تعين عليه ما ذكر واما الميت الكافر فالصلاة عليه سراما سراما كان أو ذميا ويجوز غسله في الخالي ويجب تكفين الذي ودقته دون الحربي والمرند واما الحرم اذا كفر فلا يستر رأسه ولا وجهه الحرم واما الشهيد

اليه السقط في بعض أحواله كما مر التنبيه عليه ولو فعل ذلك لكان انسابه المقتول على كلام
المصنف فانه قال واثنان لا يغسلان ولا يصلي عليهما الشهيد في معركة المشرق كذا السقط الذي
لم يستعمل ما ساق (قوله فلا يصلي عليه) أي ولا يغسل وكان الأولى أن يذكر ما مات تكفنه
ودفنه فواجبنا والأولى تكفنه في شباه الملقطة بالدم فان لم تكفنه وجب تيممه بما يسترجع
بذنه ويجوز غيرهما يحمل ذلك في الشباب التي يستدل بمساق في غير الحرب تأليها ما لم يصادف له
الأفي الحرب كدود وخف وفرة فليدب نزعا منه كسائر الموق (قوله كما ذكره بقوله) أي
كالحكم الذي ذكره المصنف بقوله وقد عرفت أن الذي ذكره المصنف عدم الغسل والصلاة
في مكان الأولى لما شرح أن يذكر في الدخول كما مر (قوله واثنان) الخ اتجاها لهما اتفاقهما في
عدم الغسل والصلاة وهو في الشهيد ظاهر وأما في السقط فهو في بعض أحواله وهو ما إذا لم تقم
حباته ولم يظهر خلقه فانه لا يجب غسله ولا الصلاة عليه بل لا يجب فيه شيء لكن يسترجع بجرقة
ودفته كما مر (قوله لا يغسلان) أي لا يجب غسلهما بل يحرم في الشهيد ويجوز في السقط فلا
يحرم بالنسبة له كما نص عليه الشيخ عطية واقتضاه كلام الهنسي أو خلافا لقوله بعد ذلك عند
قول المصنف لم يستعمل فيجوز غسله وأما حرم بالنسبة للشهيد بقاء لأثر الشهادة وهو الدم لم يورد
أن راحته يوم القيامة تكون كراحمته المسك وهذا جرى على الغالب والافتد بكون لادم فيه
فيجوز وإن لم يكن عليه أثر الدم ولو سائضا وتقصاه وجبنا لكن لو أصابه نجس آخر وجبت إزالته
وإن أدى إلى إزالته الدم الشهادة (قوله ولا يصلي عليهما) أي لا تجب الصلاة عليهما بل يحرم ولا
تصح والحكمة في ذلك الترغيب في تحصيل الشهادة وهذا ما قرأت النبوة فانه لا تكسب كما قال
القاضي ولم تكن يؤتمكسبه • ولورق في النجس على عقبه

فلا يرد ما يقال النبي أفضل من الشهيد فكيف يحتص المفضل بترتبة عن القاضل على أن
المرتبة لا تقتضي الأفضلية وهذا بالنسبة للشهيد وأما بالنسبة للسقط فله عدم ورودها فيه وعدم
احتياجه لها وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم خرج فضلى على قتلى أحد صلاه على الميت فالمراد
أنه دعا لهم كدعائه للميت جمعا منه وبين خبر البخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر
في قتلى أحد يدفونهم بما تم ولم يغسلوا ولا يصلي عليهم (قوله أحدهما) أي أحد الاثنين اللذين
لا يغسلان ولا يصلي عليهما (قوله الشهيد) الخ معنى بذلك أن الله ورسله شهداء بالنبوة
وعليه فهو شهيد بمعنى مشهود له وقيل لأن روحه تشهد بالجنة قبل غيره وعليه فهو شهيد بمعنى
شاهد وقيل غير ذلك والمراد شهيد الدنيا والآخرة وهو من قاتل لأعلاء كلمة الله تعالى أو شهيد
الدنيا فقط وهو من قاتل العنيفة مثلا فهذا لا يغسلان ولا يصلي عليهما وما شهد الآخرة فقط
فهو كغير الشهيد في غسل ويكفن ويصلي عليه ويدفن وقد اختلفت عنه المصنف بقوله في معركة
المشرق وأقسامه كثيرة فمنها الميتة طلقا ولو كانت حيا من زنا والميت غريبا أو عصى
برص كوب البصر والميت هديا أو حييا أو غريبا أو عصى العربية والمقتول ظاهرا أو هديا
كان استحق شخص حرقته فقد نصقن والميت بالبر أو في زمن الطاعون ولو تغير ولكن
كان مارقا محتملا أو بعده وكان في زمنه كذلك والميت في طلب الله لم ولو على فراشه والميت
عسقا ولو لم يبع وطؤه كما مر دبشرط العفة حتى عن النظر بحيث لو اختلى بمصويه لم يتجاوز

فلا يصلي عليه كما ذكره
بقوله (واثنان لا يغسلان
ولا يصلي عليهما) أحدهما
الشهيد

الشرع وبشرط الكتمان حتى عن معشوقه واما خبر اذا احب احدكم اماءه فليضرب بجمول
على غير العنق وما أحسن قول بعضهم

كنى المحبين في الغيا مذهبهم * ناله لا عذبهم بعد حاسق
بل حنة الخلد ما واهم من خرقه * ينعمون بها حقاً بما صبروا
فكيف لا واهم حبوا وقد كفروا * مع العفاف بهذا يشهد الخبر
باووا قصورا وما وقوا منازلهم * حتى ير والقه في ذلنا ما لا اثر

(قوله في معركة المشركين) أي قتالهم (قوله وهو) أي الشهيد وقول من مات في قتال الكفار
أي في حال قتالهم حتى لو استعان الكفار علينا بجمول يقتول المستعان به شهيد لان هذا قتال
كفار ولا تفر إلى خصوص القاتل (قوله بسببه) أي ولو احتمل اندخل ما لو انكشف الحرب
عنه ولم يعمل هل مات بسببه أولا (قوله سواء قتله كافر مطلقا) أي عدا او خطأ وقوله او مسلم
خطا أي او قتله مسلم خطأ بخلاف ما لو قتله عدا الا ان استعان به الكفار كقوله (قوله او مشر
ذلك) أي كان تردى في بئر او رسته دابته (قوله فان مات بعد انقضاء القتال الخ) هذا محترز
قوله في قتال الخ ومحمل ذلك ان كان فيه حياة مستقرة فان كان فيه حركة مذبح فهو شهيد
(قوله يقطع جوفه منها) عبارة الخطيب وان قطع جوفه منها وله اقتصاوا الشارح على ما ذكره
لاننا عمل اختلاف كما اشار اليه بقوله في الاظهر (قوله وكذا الوما في قتال البغاة) هذا محترز
قوله قتال الكفار أي فليس يشهد لكن لو استعان البغاة علينا بكفار يقتول الكفار
المستعان بهم شهيد دون مقتول البغاة كذا حال المشي لكن مقتضى كونه لا تفر لخصوص
القاتل خلافة لان هذا قتال بغاة وتقول عن ابن قاسم ما يؤخذ منه الجواب بان الاصل في قتال
الكفار ان يكون مقتضى الشهادة فليقتل البغاة بمقتضى قتال البغاة بخلاف قتل المسلم المستعان به
في قتال الكفار فانه يقتل تبعيته لقتالهم المقتضى للشهادة فتأمل (قوله او مات في القتال
د بسبب القتال) هذا محترز قوله بسببه أي او مات في قتال الكفار ولا بسببه كان مات بمرض
او غارة أي بعنة (قوله والثاني) هذا المعنى اسب لو قال الاول (قوله السقط) هو معنى الساقط
بخلاف الكامل حتى قال الرمي انه متى بلغ ستة أشهر وجب فيه ما في الكبير مطلقا وان نزع
فيه (قوله الخ لم يستل الخ) أي الذي لم تعلم حياته باستئلال او غيره كأخذ لاج أو تمس
او تحركه فلا تستل ليس يشهد وانما اقتصر عليه لانه الغالب ولا يقمن التقييد بكونه لم يظهر
خلقه فثبت لا يجب فيه شيء بل تحرم الصلاة عليه وبسن ستره بخرقه ودفعه ويجوز اعطائه لقطعة
ويجوزها اما اذا علمت حياته بالاستئلال او غيره فكذلك الكبير في غسل ويكفن ويصل عليه ويدفن
لتيقن حياته وموته بعدها وان ظهر خلقة فقط وجب غسله وتكفينه ودفعه بلا صلاة عليه
وفارقت الصلاة غيرها بانها اضيق بآبائه بدليل ان الذي تمتنع الصلاة عليه دون غيرها فالخاص
ان السقط له ثلاثة احوال كما قال سيدي محمد الحنفى

في معركة المشركين) وهو
من مات في قتال الكفار
بسببه سواء قتله كافر مطلقا
او مسلم خطأ او مصادرا
الله او سقط من دابته
او نحو ذلك فان مات بعد
انقضاء القتال بجوارحة
فيه يقطع جوفه منها فغير
شهيد في الاظهر وهو كذا
لومات في قتال البغاة
او مات في القتال لا بسبب
القتال (و) الثاني السقط
الذي لم يستل

والسقط كالصغير في الوفاة * ان ظهرت أمانة الحياة
أو خفيت وخلقه قد ظهروا * فامنع صلاة وسواها اعتبر
او اختفى ايضا فيه لم يجب * شيء وسترتم دفن قد تدب

(قوله اى لم يرفع صوته) قال استعمل رفع الصوت الذى هو الصياح عند الولادة كما قاله اهل
 اللغة قوله صاونا كما كيد (قوله فان استعمل الخ) مقابل لقوله لم يستعمل الخ لكن قد علمت ان
 المداد على العلم بجسمنا ما امره مطلقا وثالث زاد الشارح قوله او بكنى لكن كان عليه ان يقول او
 يجوز ذلك ولعله أراد امتلا وقوله فكلمه كالكبير اى فجب فيه الاربعة كما مر وسكت عما اظهر
 خلافه وكان عليه ان يمه عليه (قوله والسقط بثلاث السين الخ) هذا قصر يف للسقط في كلام
 المصنف (قوله الولد النازل قبل غلمه) اى قبل تمام اشهره كما صرح به الخطيب وهو اظهر
 الاحتالات التى ذكرها المصنف واما النازل بعد تمام اشهره فكذلك كما مر (قوله ما يؤمن
 السقوط) اى النزول (قوله ويقبل الميت) ويسن ان يوضأ قبله كالحي ولا يتعمن كون غلمه
 بقلنا كما يؤخذ من قول المصنف ويقبل الميت فلا يكتفى بغيره ولا يغسل الملائكة فلا تشهدنا
 الملائكة فتسجد لم يقط علينا بخلاف قلنا من الكفن لان المقصود من غسل الميت بعد غسله
 والمقصود من التسكين الترويض صل ومثله الجمل والمغن لحصول المقصود ولو غسل نفسه
 كرامة كنى كما وقع لسيدي احمد الدوى اذ دعا الله من مدده لا يقال الخاطب بثلاث غيره
 فكيف يكتفى بقوله لا فاقول انما هو طاب به غيره المعزى مقت قد وعلمه كنى به ومثله ما لو غلبه
 ميت آخر كرامة فانه بكنى ولا يكره التوضيغ غلبه ولا تجب فيه الغسل لان المقصود به النفاقة
 وهي لا تقوم على نية لكن تسن خروجه من الخلاف فيقول العاقل فوبت اداء الغسل عن هذا
 الميت واستباحة الصلاة عليه بخلافه الوضوء فاتها واجبة ولذلك يلغى ويقال لثاني
 واجب وثبته سنة وثبته وثبته واجبة تغسل الميت واجب وثبته سنة ووضوء سنة وثبته
 واجبة ومن تعذر غسله لفقدها ما وغيره كما لو احترق ولو غسل التمرى يعم والاولى بالرجل
 في غسله الرجل والاولى بالمرأة في غسلها المرأة وغسل حلقته من زوجة غير زوجة وامة
 ولو كاية ما لم تكن من زوجة او مودة او مستعارة ولو زوجة غير زوجة غسل زوجها ولو نكحت
 غيره بان تضع حملها عقب موته ثم تتروح فلها ان تغسله وثبته من زوجها الباقى الزوجية
 بلباس منها ولا منته لها الثلاثة قض وضوء الماس فيها وليس لامة ان تغسل سيد هالاتها
 عن ملكة للوارث بالموت او صبر ورتها حرة فيها اذا كانت مدبرة او ام ولد ولو لمات مسلم وعالم
 كافرا وامر امة مسلمة غلبه الكافر وصلت عليه المسئلة فان لم يحضر الا اجنبى في المنة
 او اجنبية في الميت يعمها الاجنبى في الاولى ويعمته الاجنبية في الثانية من ورا محائل بخلاف
 ما لو كان على جن احدهما نجاسة فالوجه انه يزولها الاجنبى والاجنبية لان ازالة النجاسة
 لا بد لها بخلاف غسله والاولى بالرجل في غسله الاولى بالصلاة عليه درجة وهو رجال العصبية
 من النسب ثم الولد ثم الامام او نائبه ثم ذو الارحام فان اتحدوا في الدرجة قدم هالاته
 في الغسل بخلافه في الصلاة على الميت فيقدم بالاسنية والاقربية فالاقبة في باب الغسل او في
 هاسم الاسن والاقرب عكس ما في الصلاة والاولى بالمرأة في غسلها قريباتها ولا هرات
 محرمية وبعد القريبات ذات ولاد فاجنبية فزوح رجال محارم فان تنازع مستويان اقرب
 بينهما والصغير الذى لم يبلغ حد الشهرة تبعه الرجال والتسام ومثله الخلق الكبر عند فقد المحرم
 هكذا قال شيخ الاسلام في المنهج وغيره ونقل عن الركنى في الخادم ان المسئلة في اختلاف وان

اى لم يرفع صوته (صاونا)
 فان استعمل صاونا او بكنى
 فكلمه كالكبير والسقط
 بثلاث السين الولد النازل
 قبل تمام ما يؤمن
 السقوط (و يغسل الميت

المذهب أنهم يعم وهو الذي ارتضا بعض الاشياخ ويفعل من فوق ثوب ويحيط الفاسل في
 غرض البصر والمس ويسن أن يكون الفاسل أمنا فان رأى خيرا كاستقاء أو وجه وطيب
 رائحة من ذلك ما وضعه كسواد وتغير رائحته أو انقلاب صورة من ذلك كراهة المصلحة فيه ما في
 صحيح مسلم من ست مسلمات ما في الدنيا لا تنزع وفي سنن أبي داود والترمذي أن ذكر رجلا من
 موتا كمنفوا عن مساوهم وفي المستدرك من غسل ميتا وكنتم عليه فخر الله له أو بعين مرة
 فان كان لمصلحة في الاولى كان رأى من الميت المبتدع اما في غير فلا يسن ذكره بل يكتمه ثلاثا
 يتبع الناس بدعته او في الثانية كان رأى من الميت المبتدع اما في غير فلا يسن ذكره بل يكتمه ثلاثا
 عنها والاحاديث السابقة من حيث يخرج الغالب (قوله وترا) أي تفصيلا وترا فهو منه وب على
 انصافه لا يدرى محذوف مفعول مطلق والمراد وترا انما هو طاهر (قوله ثلاثا) والسنة
 ان تكون الاولى بنحو سدر والثانية من يله والثالثة بما اقراخ فيها قبل من كانوا وويل
 الاكتفاء بها حيث حصل الاتقاء والاوجب الاتقاء ويسن الابتاء ان لم يحصل الاتقاء وترا
 وقوله وخسائله ان تكون الاولى بنحو سدر والثانية من يله والثالثة الباكية بما اقراخ
 فيه قليل من كانوا والثالثة بنحو سدر كالأولى والرابعة من يله والخامسة بما اقراخ فيه ما ذكر
 وقوله او اكثر من ذلك أي المذكور من الناس والاكتفاء بذلك اما سبع فالاولى بنحو سدر
 والثانية من يله والثالثة بنحو سدر والرابعة من يله والثالثة الباكية بما اقراخ او الثالثة بما
 وسد بما اقراخ بان تكون الاولى بنحو سدر والثانية من يله والثالثة بنحو سدر والرابعة
 من يله والخامسة بنحو سدر والسادسة من يله والسادسة بما اقراخ والاولى بنحو سدر
 والثانية من يله والثالثة بما اقراخ والرابعة بنحو سدر والسادسة من يله والسادسة بما اقراخ
 والسادسة بنحو سدر والثامنة من يله والسادسة بما اقراخ فالأما القراخ مؤخر عن كل من يله ويصح
 أن يكون مؤخر عن الجميع والهاء سل أن ادنى الكمال ثلاث وأكله تسع وأوسطه خمس أو
 سبع خلا فالقول الحمى وأكله سبعة وما زاد امراف (قوله ويكون في أول غسله) وكذا في
 غير أوله بحسب الحاجة وقوله سدر أو أرفعوه كصابون واشتان وفخوهما والسدر كافي الصالح
 شجر البق يكسر الباء الموحدة الواحدة سدر والجسع سدرات يكسر فسكون أو بكسر تيم
 أو بكسر ففتح وسدر بكسر ففتح (قوله أي يسن الخ) اشار بذلك إلى أن قول المصنف ويكوز في
 أول غسله سدر معناه على وجه السنة وقوله ان يستعين العامل الخ أي على تنظيف الميت واراها
 أو سادح وقوله في الغسل الأولى أي وكذا في غيرها بحسب الحاجة كما مر ويجعل كلامه مثل
 كلام المصنف على ما لو اقتصر على ثلاث غسلات بقوله من غسلات الميت أي الثلاث على
 هذا أو الاكثر على ما قبله وقوله بسدر متعلق يستعين وقوله أو خطمي بكسر الخاء الموحدة أو فحقها
 وسكون الطاء الموحدة وهو ورق يشبه ورق الخيزري ومثل السدر والحطمي بنحوهما كصابون
 واشتان وفخوذ ذلك كما مر (قوله ويكون في آخره الخ) أي ويسن أن يكون في آخره الخ وكذا
 في غير آخره من الغسلات التي بالماء القراخ أو يجعل على ما لو اقتصر على ثلاث غسلات كما به لم
 مما تقدم (قوله غير المحرم) اما المحرم فلا يقرب طيبا بل يجب تركه الطيب في غسله ويجعل ذلك

وترا ثلاثا أو خصالا أو أكثر
 من ذلك (ويكون في أول
 غسله سدر) أي يسن أن
 يستعين العامل في الغسل
 الأولى من غسلات الميت
 بسدر أو خطمي (و) يكون
 في آخره أي آخر غسل
 الميت غير المحرم

اذا مات قبل التصل الاول فان مات بعده كان كغيره في طلب الطيب (قوله شئ) تنويه
 للتقليل كما اشار اليه الشارح بقوله قليل ونحوه الكثير فيضرب لانه يغير الماء ويغير
 الكافور الصلب الذي هو الخالص وهو المعنى بالطار وأما الكافور الصلب فلا يضرب كثيره
 كتقليبه ولو غير الماء لانه مجاور (قوله من كثور) هو نوع معروف من الطيب (قوله بحيث
 لا يغير الماء) تصوير وضابط للقليل فالقليل هو الذي لا يغير الماء بصل من ذلك ان الكثير هو
 الذي يغير الماء (قوله واعلم ان أقل غسل الميت الخ) ظاهر منيغ الشارح أن هذا الأقل لا يغيره
 كلام المصنف وهو كذلك لقوله ويكون في أقل غسله الخ فافهم الاكمل وقوله نعمه يمينه
 بالماء أي حتى ما يظهر من فرج الميت عند جلوسها على قديمها القضا حاجتها وضاحت قلقة
 الاقلق فلا يمين فمضمار غسل ماتحتها ان تيسر والا فان كان ماتحتها طاهر اجمع عنه وان كان
 نجسا فلا يمين بل يدفن بلا صلاة كما قد اظهره دين علي ما قاله الرمي لان شرط التيمم ازالة
 النجاسة وقال ابن حجر يمين الضرور وهو في قتيبه لان في دفنه بلا صلاة عدم استتمام البيت
 كما قاله صفنا وعلى كل ميمر قطع قلقة وان عصي تأخيره وعلم من تعبته بالتعميم أنه لا يقص
 فعلا فلا يكفي شعور غرقا تاما مرون بفسله فلا يسقط الفرض الا بقلها وعلم منه أيضا أنه
 لا يجب فيه تيمم لان المقصود جعل الميت النظيفا وهي لا تنوقف على نية لكنها تدب كآثر (قوله
 وأما أقله فذكر في المسبوبات) أي كالمسح فانه اطال الكلام فيه وحاصله ان اكمله ان
 يغسل في خلوة لا يدخلها الا الغاسل ومن يمينه ويحي الميت وهو اقرب الوضوء وان يكون في قصر
 بال او مضيق لانه استمره على امر قطع كلوح وهو المعنى بالده كالتلاصيه الرشاش بما ملح لان
 الماء العذب يسرع اليه البلا ما ردا لانه يشد البدن الحاجة كبره ويمنع بعض قلبه وان
 يحمله الغاسل على المرتفع رفقا مائلا قليلا الى وراه ويضع عينه على كتفه وابهامه في قرة
 قتاه ثلاثا قبل راسه ويسد ظهره بركبة اليمن ويحزم يده اليسرى على بطنه بضام لا يسرع
 التكرار ليخرج ما فيه من الفضلة ثم يضعه على قتاه ويغسل بخرقة مقلوفة على يديه سوايه
 ثم يلقها ويلف خرقة اخرى على يده بعد غسلها بجماء ونحو اشنان ويخط اسنانه ومغزيه ثم
 يوصنه كالحني بنية ثم يغسل راسه فليسته بوضوء وسرر شعرهما ان تلبس بغط واسع
 الانسان برفق ويرد المنتقم من شعرهما اليه تدفيا الكفن او القبر واما دفنه ولو في غير القبر
 فواجب كالساكن من الحي اذا مات عقبه ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يحفره الى شقه
 الايسر فيعمل شقه الايمن بما يلي قتاه ثم يحفره الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك مستعينا في
 ذلك بوضوء سرر ثم يربطه بجماس فرقة بفتح القاف وسكون الراء وهو كافر في القاموس الطريق
 في شعر الراس والمراد بذلك الطريق المحل الايض في وسط الراس المنحدر عنه الشعر في كل من
 الجانبين ويصنع قرانه من فوقه بضم واو الى قدمه ثم يجمه كذلك بجماس قران اي حاصص لكن فيه
 قليل كافور فلهذه العسلات الثلاث غسل واحد لان العبرة بانماهي بالي بالماء القراح ويس
 ثانية وثالثة كذلك فالجموع تسع فافهم من شرب ثلاث في ثلاث لان العسلات الثلاث مشتقة
 على ثلاث لكن العبرة بالثلاث التي بالماء القراح ويندب ان لا ينظر الغاسل من غير عورة الا قدر
 الحاجة بما عورده فيصير النظر اليها ويندب ان يعانى رجعه بخرقة ولو خرج بعد الغسل فحس

(شئ) قليل (من كافور)
 بحيث لا يغير الماء واعلم ان
 أقل غسل الميت نعمه يمين
 منه بالماء مرة واحدة وأما
 أقله فذكر في المسبوبات

الطاهر وان جاز الشخص لبسه حيا في غير الصلاة فان لم يوجد الطاهر صلى عليه بعد ما ظهر ثم
يكفى بالتخصيص (قوله ما يليه) يفتح اليامضار ع ليس يكسرها قال تعالى يلبسون ثيابا
خضرا وأما ليس يفتح الياء ليس يكسرها فمعناه خلط يخلط قال تعالى واليساعلمهم ما يلبسون
وليس مرادنا (قوله ويكبر) ظاهر كلام الشارح انه يفتح الياء مبنيا للجهول لا دليل على عدم
ذكر فاعله محققه وتقدير الشرط بعده وهو اذا صلى عليه فانه مبنيا للجهول أيضا وعليه فاربعة
بالرفع نائب فاعل والمناسبات تتصير محبة بالفاعل في الافعال بعده ان يقرأ يكبر يكسر الياء مبنيا
للفاعل وهو ضريحه عائد على المولى المعالم من المقام وعليه فاربعة بالنصب مقبول مطلق وهذا
شروع في الصلاة على الميت وشرعت بالمدينة الشريفة فن مات بمكة قبل الهجرة كدحية دفن
بلا صلاة لعدم مشروعيتهما اذا التوصل صلى الله عليه وسلم ثلاثون انقاس الأثر وتكون
انقاس الملائكة وصلاوا عليه فرادى لعدم الخلقة حيث ذوار كأنها سبعة أحدها النية ويجب
فيها القصد والتعيين كصلاة الجنائز ونية القرصية وان لم يتعرض للكفاية وغيرها ولا يشترط
تعيين الميت الحاضر بل يكفي تمييزه نوع تمييزه قول نوبت الصلاة على هذا الميت اوعلى من صلى
عليه الامام اوعلى من حضر من اموات المسلمين فرضا او فرض كفاية فان عينه كذا او رجل
ولم يشر اليه واخطأ في تعيينه كأنه بان عمر او امرأه لم تصح صلاته فان اشترأه كان قال
نوبت الصلاة على زيد هذا فبان عمر اجتمعت صلاته تغليبا للإشارة ويلحق تعيينه وتخرج بالخاضع
العائب فان نوى على الموم كان قال نوبت الصلاة على من تصح الصلاة عليه من اموات
المسلمين لم يشترط التعيين والاقلية منه وثانها القيام للقادر عليه وثالثها الاربع تكبيرات
بتكبيره الاحرام قال كل ركن واحد كما عليه الجمهور وخلافه عقد تكبيره الاحرام ركنا
والثالث الباقي ركنا آخر ورابعها قراءة الفاتحة او بدلها عند الجهر عنها وخامسها الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم وسادسها الدعاء للميت بخصوصه او في عموم غيره بمقدمه تليها في
داود وابن حبان اذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء ويكتفي في الطهليل الدعاء والحمد لله
اللهم اجعله لوالديه فرطا وذخرا لخير ثبوت ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم والقطيع يصل عليه
ويدعى لوالديه بالعاقبة والرجة ولو دعاه بخصوصه كفي فلا يعموم الحديث الاول وسابعها
التسليمة الاولى وقد نظمها الشيخ عبد الله الانصاري فقال

اذا مرت اركان الصلاة • فسبعة تأتى في النظام بلا امترا
فنتبه ثم القيام لتقدير • واربع تكبيرات فاسمع وقزرا
وقاتحة ثم الصلاة على النبي • كذا الدعاء لصحت حقاً كما ترى
وسابعها التسليم يا خير سامع • وذاتكم عبد الله يا عالم الورى
هو ابن التاوى وهو يحل لاجد • هير جو الدعاء من ذلك قد قرا

ويشترط لصحة الصلاة على الميت تقديم عليه او يعمه عند الجهر عن الفصل فلو وجد الماء بعد
التيمم لتقدمه فان كان في محل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فقد وعده ولا إعادة وان كان في
محل يغلب فيه وجود الماء وجبت الإعادة ان وجد قبل الدفن فان وجد بعده فلا يتبس وان
لم يتغير خلافا لابن حجر وتصح الصلاة عليه قبل تكفينه مع الكراهة وليس ان تكون الصلاة

ما يليه الشخص في حياته
(ويكبر عليه)

عليه بسجود وثلاثة صفوف فأكثر غير ما من عبد مسلم يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف الاغفر
له ويحيط القرض صلاة النبي الميز ولومع وجود الرجال لانه من جسد مع كون المقصود
منها الدعاء وهو اقرب الى الاجابة وهذا قارق عدم سقوطه في رد السلام فان المقصود منه
الامان لكل من المسلم والمجيب وان كلامه ما سلم من الاخر وأمان النبي لا يصح ولا يقطر
القرض بصلاة السامع وجود ذكر ولو صلا لانه كل منهن فان لم يصل أمره فيها فان امتنع بعد
ذلك توجه القرض اليه (قوله أي الميت) فلو صلى على حي وميت صح صلاته ان جهل الحال
والاملا ولو احرم بالصلاة على جنازة ثم حضرت أخرى تركت حتى يفرغ من الصلاة ثم يصلي عليها
لا تلهي نوحها ولا (قوله اذا صلى عليه) أشار بذلك الى انه قد لا يصلي عليه كما اذا كان فاقد
الطهورين أو تهرى بده أو وقع في حفرة وتعدر اخر ارجحه منها وطهره او تنفس منجاسة تعدر
زواله ولو ماتت القلقة فاذا تعدر فضها وكان ماتحتها نجسا غسل باقي بده وكفن ودفن بلا
صلاة فلا يجوز زطعها من نفسه من هناك حومة الميت ولا يصح التيمم عما احتجنا على معتد الرمي
لو جرد النجاسة المنفعة من جهة التيمم وقال ابن حجر يصح عنه التيمم للضرورة وكان شيخنا يقول
يفي في قلبه في ذلك ستر الميت كما مر فان كان ماتحتها ظاهرا وتعدر فضها صح التيمم عنه
لعدم النجاسة (قوله أربع تكبيرات) ويجب قرن النية بالتكبير الاولى التي هي التكبير
الاحرام ولا يجب على الامامية الاقامة فان نواها لمصل النوايا والا فلا ولا بمنية
الاقتداء ان كان معتد بالولوى الامام متناحضر أو غائبا ولوى المأموم متنا آخر كذلك يجوز
لان اختلاف يتمم الايض ولو تخلف المأموم عن امامه تكبيرة بلا عذر حتى شرع في أخرى
بطلت صلاته اذا اقتداء انما يظهر هنا في التكبيرات فان تلفت بتكبيرة تخلف فاحس يشبه
التخلف بر كعة وأنهم قولهم حتى شرع في أخرى أنه لو لم يشرع في الاخرى لم تبطل وهو كذا ان
حتى لو لم يكبر المأموم الرابعة حتى سلم الامام لم تبطل فيأتي به بعد السلام وأيده في المهمات
فان كان بعد ركبة قراءة ونسيان او عدم صاع تكبيرا أو جهل لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره
بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم وهذا محمول على ما اذا نسي القراءة ومثله بطرأ أو ما اذا
نسى الصلاة فالمعتد أنها لا تبطل ولو بالتلف بجميع التكبيرات والتقدم كالتلف بل أولى
لانه أخفى من التلف ويكبر السبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرهما فلا راي نظم
صلاة الامام والمراد به يقرأ الفاتحة بعد الاولى ان شاء لانها لا تسعين بعد الاولى وقال الشيخ
عوض تسعين بعد الاولى في حق المسبوق دون الموافق ولو كبر امامه أخرى قبل قرائته الفاتحة
ولو قبل الشروع فيها كبر معه وسقطت عنه الفاتحة واذا سلم الامام تدارك المسبوق باقي الصلاة
وجوز باقي الواجب ونبدأ بالمتدوب باقي الصلاة ويسن ان لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق
صلاة فان وقعت قبله لم يضر وان تحوّل عن القبلة هذا اذا احرم عليها وهي قارة فان احرم
عليها وهي سائرة اشترط ان تكون جهة القبلة عند التعزم فقط ويسن ان لا يريد ما بين ما على
نلتما قد راع الى تمام الصلاة هكذا قال الحنفي والمعتد وجوب ذلك ولا يضر الخاطئ هنا وقال
بعضهم يشترط أن لا يكون هالك سائل عند التعزم ولا تشترط الهكزة على المعتد وقال ابن قاسم
بإشراط المحاذاة (قوله بتكبير الاحرام) فهي احدى التكبيرات الاربع وليست زائدة

أي الميت اذا صلى عليه
(اربع تكبيرات)
بتكبير الاحرام

عليها (قوله ولو كبر جسام تبطل) أي ولو عدل الله انما زاد كراما لم يعتد البطلان بذلك
 لجهله والابطل لا يفعل مطلقا في اعتقاده وانما اقتصر على الجنس مع أن الاكثر كذلك قالو
 قال ولو زاد على الأربع اشمل ذلك لأن أقل الزيادة يتحقق به أو يمكن أن يكون أو ابدل مطلق
 الزيادة من اطلاق الخاص واردة العامة ومن المعلوم أن سجود السهو لا يدخل صلاة الجساسة
 فلا يقال بسجود السهو وجبا للتل ولو نقص عن الأربع فإن أحرم بها ابتداء النقص لم تنعقد وان
 أحرم بها الابنية النقص ثم نقص بعد ذلك بطلت (قوله لا تكن لو خسن الخ) استدلاله على
 قوله لم تبطل لأنه وبما هوهم أنه لو خسن امامه تابعه ولو مذهب أو سبع وهكذا فكذلك لكنه
 اقتصر على أقل الزيادة وأمراده مطلق الزيادة كما مر (قوله لم يتابعه) أي لم تنس متابعتي في
 الزائد فلا يتابعه فيه لم تبطل صلاته كما أقي ذلك الرمي وقوله لم يسل أي بعدئذ المفارقة وقوله
 أو يتظره ليس معه وهو أفضل كافي بعض النسخ (قوله ويقرأ المصلي الفاتحة) أي سر أو ان
 صلى ليلا لأنها وردت كذلك ويسن التوضؤ قبلها والتأمين بعدها ولا يسند دعاء الافتتاح ولا
 السورة لأن صلاة الجساسة مبنية على الضعيف وان صلى على قبرا دعا ثاب على المعقود ولو عجز عن
 الفاتحة أتى بدلها كغيرها من الصلوات (قوله بعد التكبيرة الاولى) أي على سبيل الأفضل
 كما يؤخذ من قول الشارح ويجوز قرأتم بعد غير الاولى فلا تسعين به الاولى ويجوز خلوها
 عنها وبضمها للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والدعاء للميت بعد الثالثة وأما في
 بعد الرابعة والفرق بين الفاتحة - مثل تسعين بعد الاولى وغيره - حدثت تغير في محله فتعين
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والدعاء للميت بعد الثالثة وأما الرابعة فلا يجب
 بعدها شيء إن قصد بالصلاة على الميت الشفاعة وهي حاصله بالدعاء له والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم وسيلة لقبوله فتعين محلهما لو ارد ان فدمه عن السهو وانما اشعار بذلك
 بخلاف الفاتحة فلم تسعين في محلهما اشعارا بان القراءة دخلت في هذه الصلاة ومن لم تسعين فيها
 السورة وعلى كل حال فلا بد منها بعد الاولى وبعد غيرها لأنها وكن وناقش ابن قاسم في هذا
 الفرقان القراءة فمن اعظم الوسائل وعدم من السورة تحصيل لأن يطلب الامراع بالجساسة
 ولذلك قال في المجموع وليس اقتصاص ذلك على الاجمرد الاتباع وقال بعضهم الحكمه ان
 القرآن أفضل الاذ كما توسع فيه ما لم توسع في غيره (قوله ويصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم) ويس الصلاة على الأئمة بعد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولا يس هذا السلام
 ويس الحمد قبلها (قوله بعد التكبيرة الثانية) أي وجوبا لا تجزئ بعده غير هذا الاتباع
 وهكذا يقال في كون الدعاء للميت بعد الثالثة وقد علت الفرق بينهما وبين الفاتحة (قوله
 واقل الصلاة الخ) واكملها ما بعد التشهد الأخير وهو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين ائتكم جميعا بحمد (قوله
 ويلغو للميت) أي يخصوصه في عموم غيره بقصد فلا يكتفي الدعاء له ومسب والمؤمنات
 من غير قصد نعم حكى في الصغیر ان يقول اللهم اجعله لوالديه فرطاً وذخراً وعظماً
 واعتباراً واسئله واشفيعاً وتقبل به موافقاً فيها وأفرغ الصبر على قلوبهم وما ولا تشبهه بعده

ولو كبر جسام تبطل لكن
 لو خسن امامه لم يتابعه بل
 يسلم أو يتظره ليس لمعه
 وهو أفضل (ويقرأ) المصلي
 (الفاتحة بعد) التكبيرة
 (الاولى) ويجوز قرأتم
 بعد غير الاولى (ويصلي على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد) التكبيرة (الثانية)
 وأقل الصلاة عليه اللهم
 صل على محمد وبلغو للميت

ولا تحرمهما الجرم وفي الصغيرة يقول اللهم اجعلها والديه الخ ومحل ذلك في الوالدين الحيين
 المسلمين فان كانتا متين او كافرين او كان احدهما كذلك لم يدع يترك بل ياتي بما يقتضيه الحال
 على الاوجه خلافا لمن قال سواهما قالوا مات في حبهما أم بينهما أم بعدهما لان العظة بمعنى
 الواعظ وهو من الوعظ بمعنى تذكرة العواقب وهذا لا يظهر بعد الموت الا ان اريد به غائبة وهو
 الغفيرة بالمطلوب ومعنى القرط السابق المهيئ لهما في الآخرة والآخر بالذال المعجمة الثاني
 التفتيش المتفرق فبسمه الصغير لكونه متفرقا امامهما الوقت حاجتهما ففتح لهما كما صح
 في الحديث والعظة بمعنى الواعظ كما علمت فهي اسم مصدر بمعنى اسم الفاعل واعتبارا أي
 مدبب اعتبار لهما وسلفا أي سابقا فهو كيدلعي فرطوا شيئا أي لهما يوم القيامة كما ورد
 انه يشفع في والديه فدخلهما الجنة وثقل به موازينهما أي ثواب الصبر على فقدهما والرضا به
 ولا يقتضيه ما بعده أي بالكفر او بالمعاصي ولا تحرمهما الجرم أي اجر مصيبتهم وسن ان يقول
 في كل من الصغير والكبير قل الدعاء له اللهم اغفر لحينا وميتنا وهذا ما عايناه صغيرا وكبيراً
 وذ كرنا واثنا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فوفقه على الايمان
 وطلب المغفرة لصغيرنا لئلا يزيدنا الدرجات ولا يشكل بانه لا ذنب عليه فقد كان صلى الله عليه
 وسلم يستغفر في اليوم واليلة مائة مرة لئلا يذنب بذلك أعلى درجات القرب فلا حاجة لقول بعضهم
 وصغيرنا ذابغ واقرب الذنب او المراد الصغير في الصفات لافي العمر ولا يعني مناسبة الاسلام
 للحياة ومناسبة الايمان للوفاة لان الاسلام كناية عن الاعمال والاقتصاد وعلى كل فهو في
 الحياة والمراد الاسلام الكافي والايمان هو التصديق القلبي النافع عند الله لا يكون كذلك
 الا ان وجد عند الوفاة (قوله بعد الثالثة) أي وجوبه لا يجزئ بعد غيرها كما علم مما مر ولا يجب
 بعد الرابعة شيء (قوله وأقل الدعاء للميت) وسيد كراهه وقوله اللهم اغفر له أي مثلاً فكيف
 اللهم ارحمه ونحوه كاللهم الطغيه ويكني غفر الله له وأرحه الله وألطف الله ولا بد ان يكون
 بأخر وي فلا يكتفي بدنيوي الا ان آل الى آخر وي فهو اللهم اقض عنه دينه ويقول اللهم
 اغفر له ونحوه ولو في صغير أو نبي لم علمت من ان المغفرة لا تقتضي سبق الذنب (قوله وأقل كراهه)
 أي الدعاء للميت وقوله مذ كوفي قول المصنف في بعض النسخ أي جعل على سقته وان كان
 طوله لا يليق بهذا المختصر فلذلك ترك في بعض النسخ الآخر (قوله اللهم) أي ايا الله فحذفت
 يا الله وعوض عنها الميم كما هو مشهور (قوله هذا عبدك) أي هذا الميت الحاضر المتدلل
 والخاضع لك قال تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبداً وقوله وابن
 عبدك المراد ميتاً أو الميت وانه اللذان هما عبدان لله تعالى بمعنى انهما امتدلان وخاضعان له
 كما علمت من سابقه هذا ان كان له اب فان لم يكن له اب كسيدنا عيسى وابن الزنا قال فيه
 وابن امتك وهذا في الذكر واما الاتي فيقول فيها هذه امتك وبنت عبدك ان كان لها اب فان
 لم يكن لها اب كبنت الزنا فالقياس ان يقول وبنت امتك وفي الختني يقول هذا عملي كان وولد
 عبدك هذا ان كان له اب فان لم يكن له اب قال وولداً امتك ويجوز التذكرة مطلقا على ارادة
 الشخص والتأنيث مطلقا على ارادة السمعة فان كان اثير مذكرين اومه كراومه وشاة قال
 هذا عبد الوابيعينه او مؤثر قال هاناً المثلث شاعيدلثون كما واجعا مذ كرا

بعد الثالثة) وأقل الدعاء
 للميت اللهم اغفر له وأقل
 مذ كوفي قول المصنف
 في بعض نسخ المتن وهو
 (اللهم ان هذا عبدك وابن
 عبدك

أومذ كراوه وبقا قال هو لا عبيدك وبقا عبيدك أومذ بقا قال هو لا أملك وبقا عبيدك
 ويراي جميع ذلك فيما بعد الأفي قوله وأنت خير مني وفيه فيجب عند كبر هذا الضمير وأفراد
 وإن كان الميت أقر أو اثنين أو جمالا ليس عائد على الميت بل على الموصوف المذوق والتقدير
 وأنت خير كريم مني وله فعل المحدث بقوله لأنه عائد على الله فيه نظر وإن اشتهر فإن اشتهر على
 معنى وأنت خير أقر حتى تقول لها كثر لاستلزام ذلك تأخر الله تعالى أو على معنى وأنت خير ذات
 مني وله يلم بكفر وكذا إن جمعه على معنى وأنت خير كريم مني وله (قوله خرج) أي هذا
 الميت وقوله من روح الدنيا ينفع الرأى فيسم ويحبها ويصبر فيها ويكون في الكلام استعارة
 بالكناية حيث شبهت الدنيا بشخص له روح وطوى لفظ المشبه وروى اليه بشي من لوانه على
 طريق الاستعارة بالكناية وذكر الرأى فيفضل لأنها من خواص المشبه به أذهى جسم لطيف له
 سرعان في البدن كسر بيان الماء في العود لا تخضر (قوله وسعها) أي اتسع الدنيا وهي تنفع
 السنين وسكن العلامة في نوشرى كسر هاء من الصافي (قوله ويحبوه) بالرفع مبتدأ ونوله
 وأحبوه بالرفع أيضا عطف عليه وقوله فيها متعلق بمحذوف والوالو للعال والمعنى والحال أن
 محبوبه وأحباه كاتون في الدنيا وأحبهم سمع على أنهم صامعون على ما قيل وقوله فيها
 متعلق بمحذوف حال والوالو للعطف والمعنى وخرج من محبوه ومن أحباه أي خرج من عندهم
 وفارقهم حال كونهم كاتين في الدنيا ورسم أحبوا بالوالو وفي بعض النسخ يؤيد الأول ورسمه بالياء
 في بعضها يساعدا الثاني والمراد بمحبوه من محبيه الميت وأحباه من يحب الميت والضمير في
 محبوبه وأحبوه بالتذكير كافي بعض المتصور هو راجع للميت وبالتالي تأخر كافي بعضها الآخر
 وهو راجع إلى الدنيا وهو الذي في الروضة وأصلها (قوله إلى طلة القبر) متعلق بخرج والتعبير
 بالقبر مجرى على القالب والافتد لا يقبر (قوله وما هو لاقية) أي والى الذي هو لاقية من
 الأحوال وغيره ما فالأولى كقصة القبر حتى قيل إن الشيطان يقعد في جانب القبر عند قول
 المكسب من ربك فيشعر إليه بأن أفاقه المتأفق ليعذب دون من يشبه الله بالقول الثابت
 والثانية كالجماع على العمل أن خبر القبر وأن شر أفسر فاللفظ يتناول ما يلقاه القبر وما بعده
 (قوله) كان يشهد أن لا إله إلا أنت الخ أي في الظاهر وقوله وأنت أعلم به ما أي في الباطن
 والمقصود به تقويض الأمر إليه تعالى خوفا من كذب الشهاداة في الواقع (قوله اللهم أنه
 نزل بك) أي يالله أن الميت صار صيفا عندك ما كرمه فالقصد بذلك التمهيد للشفاعة ليحصل
 الفرق والرحمة منه سبحانه وتعالى بالشفاعة فيشام من ذلك قول الشفاعة فاندفع بذلك ما قال
 ما فائدة ذلك مع أن الله تعالى يعلم ذلك كله (قوله وأنت خير مني وله) أي والحال أنك
 اعظم كريم مني وله عندك فالوالو للعال وخبر أفضل تفصيل وأصله خير حذفت همزة لمكة
 الاستعمال وقد تم أنه يجب عند كبر هذا الضمير وأفراده مطلقا لأنه ليس عائد على الميت بل على
 الموصوف المذوق خلافا لقول المحدث بأنه عائد على الله (قوله وأصبح فقيرا الخ) أي وصار
 فقيرا الخ والمراد أنه صار فقيرا إلى رحمتك شدة الافتقار فلا ينافي أنه كان فقيرا إلى رحمة تعالى
 قبل الموت أيضا وقوله وأنت غنى عن عذابه أي لا يعود عليه تعالى من عذابه تقع كالإيود عليه
 تعالى منه ضرر (قوله وقد جئتكم) أي قصدناك وقوله راغبير اليك أي حال كوننا متوجهين

نخرج من روح الدنيا وسعها
 ويحبوه وأحبوه فيها إلى
 طلة القبر وما هو لاقية كان
 يشهد أن لا إله إلا أنت
 وحسبك لا شريك لك وإن
 محمد عبدك ورسولك وأنت
 أعلم به منا اللهم أنه نزل بك
 وأنت خير مني وله وأصبح
 فقيرا إلى رحمتك وأنت غنى
 عن عذابه وقد جئتكم
 وأقرب إليك شفاعا

اليك من يدرك لاحسانك وقوله شقعا له اي حال كونه شقعا لهذا الميت وثمة ما جمع شفع
من الشفاعة وهي التوجه الى الشفوع عندهم وطلب الخير للمشفوع له (قوله اللهم ان كان
محسنا) اي يعمل الطاعات والاحمال الصالحة وقوله فزدني احسانه اي في جزاء حسنه وثوابه
وقوله وان كان مسينا اي يعمل المعاصي وقوله فحذروني عن سيئاته كافي بعض النسخ
وهذا في غير الالتباس اقامهم في ابي بلقيس بهم وقال بعضهم ياتي بذلك ولو في الالتباس اقاموا
ويجمل على القرض فالحق وان كان مسينا فزنا وعلى انه من باب حسنات الابواب حسنات
المقرين فالمراد بالسيئات الامور التي لا تعلق بمرتبهم وان كانت حسنات لكون غيرها على منها
تعد بالنسبة لقيامهم بها (قوله ولنه برحمتك رضاك) اي واظه واعطه بسبب رحمتك
عليه رضاك عنه ويجوز في لغة تنكيرها هو كسر هاء اشباع ودونه هي ضمير عائذ على الميت
مفعول اول ورضاك مفعول ثان (قوله وقفه قننة القبر) اي واحتفظه من التلجج في جواب
سؤال المالكين قسمه من الوفاة وهي الحفظ وفي الهاء التنكير والكسر مع الاشباع ودونه
مثل ما تقدم فيما قبله وهي ضمير عائذ على الميت مفعول اول وقننة القبر مفعول ثان وهي التلجج
في الجواب فالمراد من ذلك توقيفه للجواب والافالسؤال عام لكل احد وان لم يقصر كالفرق
والحرق وان حق وذري في الهواء او اكله السباع فالتقسيد بالتقسيم جرى على العالب
وبسبب تنقي من عمومه الانبياء وشهداء المعركة وكذا الاطفال فلا يثنون على المعقد لعدم
تكميلهم وما ودم ان من واظب على قراءة تبارك الملك كل ليلة لا يستل ونحوه يعمل على
انه يصف عنه في السؤال بحيث لا يفتن في الجواب ولا يستل الا في القبر الذي يستعنه من كان
يقبل بعد دفنه لا يستل حتى يتقل ويقال للملكين منكر يفتح الكاف وتكبر لانهما يتيان
الميت بهن من منكر تسوا المؤمن والكافر على المعذ خلانا لما جرى عليه الهنسي تبع القلوب
من ان منكر او تكبر الكافر ومبشر او مبشر المؤمن ومع أحدهما من ربه لواجب جمع عليهما اهل
مق ما قالوا هي اي رفعوها قال صلى الله عليه وسلم وهي في يده كهذه العصا في يدي والسؤال قبل
ضمة القبر ويسأل ان كل احد بقلعه على الضمير وقيل بالسرياني ولذلك قال السيوطي

ومن عجب ما ترى العنان • ان سؤال القبر بالسرياني

افق بهذا الشيعة بالمقيس • ولم اراه لغيره يعين

والسؤال اذ دح كلمات على القول بانه بالسرياني وهي اقراء طرح كلاما لم يخفى في الاولى قسم
يا عبد الله ومعنى الثانية من كنت ومعنى الثالثة من ربك وما يدريك ومعنى الرابعة ما تقول في
هذا الرجل الذي بعث فيكم وفي الخلق اجمعين وقد ورد ان حفظ هذه الكلمات الاربع دليل
على حسن الخاتمة كما يحفظ المسداني (قوله وعذابه) من عطف العام على الخاص لان قننة
القبر من عذابه (قوله وافصح له في قرء) اي وسع له فيه بقدر مد البصر ان لم يكن غيرا والاني
محل دفنه الى وطنه والقبر امارضة من رياض الجنة او حفرة من حفرة الدار (قوله وجاف
الارض الخ) اي واعد الارض الخ والمراد منه تحقير ضمة القبر عليه والافلا معي للماعدة
الارض عنه حقيقة بحيث يصير من فواعها وقوله عن جنه اي الجن واليسار وفي رواية عن
جنه بالافراد اي الذي هو عليه والذي في بعض نسخ الام العجيبة عن جنه بضم الجيم وقع

الهم ان كان محسنا فزدني
احسانه وان كان مسينا
فحذروني عنه ولنه برحمتك
رضاك وقفه قننة القبر
وعذابه وافصح له في قبره
وجاف الارض من جنه

الثلاثة المشددة قال في المهمات وهو حسن لشؤل الجنين وغيرهما كالنهر والبطر (قوله
 ولقنه برجك الامن) فيما تقدم في ولقنه برجك رضا وقوله من عذابك اى الشامل لما
 في القبر لما في يوم القيامة واعيد باطلا فبعد تصد فيما تقدم بالقبر احماله لانه المتخصص
 هذه الشقاعة (قوله حتى تبعه) اى الى ان تبعته وقوله آمن بالله الى من الاله وال وقوله
 الى جنتك متعلق بشت (قوله ويقول في الرابعة) اى بعده انه لما تقدم من انه لا يجب بعد
 الرابعة شئ فلو لم عقبه ليزوبس نظريها بقدر الثلاثة قبلها وقتل عن بعضهم انه يقرأ فيها
 قوة تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله الى قوة العظم حتى قال الشيخ الباقى فلم وردت
 هذه في بعض الاحاديث لكن لو خشي تغير الميت او تعجزه لوان بالسنة فالتعاضد كما قاله
 الادري في الاقتصاد على الاركان وترك السنة (قوله اللهم لا تعجزنا) بفتح التاء موضعهما من
 حرمة واحرمه والاولى افصح وقوله اجراء اجر الصلاة عليه او اجر المسبية به فان المسلمين
 كالضوا واحدان اشكى بعضه اشكى كله وقوله ولا تشنأ بعده اى بالابتلاء بالمعاصي
 وقوله واغفر لنا وله ولا بأس بزيادة والمسلم (قوله والسلام هنا) اى صلاة الجنائزة
 وقوله في كيفه اى كالتفاته في التسليحة لاولى على عينه وفي الثانية على يديه وقوله
 وبعده اى كونه تسليمين لكن الاولى واجبة والثانية مندوبة كافي صلاة غير الجنائزة
 (قوله لكن يستحب زيادة ورحمة الله وبركاته) استند الى على الكيفية وطاهر ان قوله
 ورحمة الله لا يسب في غير صلاة الجنائزة وليس كذلك بل يسب فيها وفي غيرها وما افاد من سب
 وبركاته هنا صغيف والمقدّمات الا تسبها كالاتن في سائر الصلوات نعم تسب في رد السلام
 فالخاصل ان ورحمة الله مندوبة هنا وفي سائر الصلوات وان وبركاته لا تسب هنا ولا في سائر
 الصلوات فلو حذف هذا الاستدراك لكان الاولى (قوله ويدفن الميت) اى وجوبه بالولا يكون
 في الدفن وضع الميت على وجه الارض والبناء عليه حيث لم يتعذر الحفر والا كفى قلوبنا
 في حفيظة استظر وصولها الى الساحل ليدفن في البر ان قرب والا فاشهر وكانص عليه الامام
 الشافعي ان يشد بين لوحين ثلاثين ويعلق في البحر ليصل الى الساحل وان كان اهل كفارا
 فقد يجيدهم سلم فيدفنه الى القبلة فان القوه فيه يدون لوحين وثقلوه بنحو حجر لم يأتوا والواجب
 من القوم منع الرافعة والسبح فيمنع ظهور رافعة الميت فتؤدى الاحبة وجميع نبي السبع
 له قبا كله وهما متلازمان فذكرهما السان فائدة الدفن وان تلازما هكذا قبل والحق انه لا تلازم
 بينهما الا ترى ان الساق المعروفة الان تقع السبح ولا تقع الرافعة فالن في احرام وكذلك
 الله والى يطوئها بالتراب من غير حجارة كما في بلاد الاريا فافها لا تمنع السبح وان منعت
 الرافعة وقد لا تمنعها ما فالدفن فيها حرام ايضا ويسن ان يستر القبر عند الدفن بثوب وقهوه
 رجلا كان الميت او امرأته بها أكد والسنة الدفن في غير الليل ووقت كراهة الصلاة
 وبازيلا كراهة دفنه ليلا مطلقا ووقت كراهة الصلاة اذا لم يتعزوا الا لا يجوز وقيل يكره
 والدفن في المقبرة افضل منه في غيرها لئلا يبال الميت دعا المارين ويسن ان يعض بجذعه الى
 الارض ويكره ان يجعل له فرش ومخدة وصندوق لم يجز السبه لان ذلك اشاعه على الفرض اما
 ان اشيع اليه لئلا دأوا الارض ونحوها فلا يكره ولا تنفذ وصيته به الاجتهاد والتزامه على

واقفه برجك الامن من
 عذابك حتى تبعه آتيا الى
 جنتك برجك يا ارحم
 الراحمين ويقول في الرابعة
 اللهم لا تعجزنا اجرو ولا
 تقنأ بعده واغفر لنا وله
 (ويسلم المولى بعد التكبير)
 الرابعة والسلام هنا
 كالسلام في صلاة غير الجنائزة
 في كيفه وبعده لكن
 يستحب زيادة ورحمة الله
 وبركاته (ويدفن الميت)

(في الحد)

النعش بدعة مكروهة وكان الحسن البصري يقول إذا رأيتهم يزجون أخوان الشياطين
 وسئل أبو علي النعمان عن وقوف الجنائز ورجوعها فقال حتى رأيت الملائكة بين يديها
 رجعت وحق كثر خلقها أسرع ويحتمل أن النفس تلوم على الجسد ويوم الجسد على
 النفس فيختلف حالها فتارة تقدم وتارة تؤخر ويحتمل أن يكون بقاءها في حال رجوعها اليه
 أجل بقائها في الدنيا وسئل عن خفة الجنائز وثقلها فقال إذا خفت فصاحبها شهيد لأن الشهيد
 حي والحي أخف من الميت ويسن أن يقف جماعة بعد دفنه يسألون له التثبيت لأنه صلى الله
 عليه وسلم كان إذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا لأخيكم واسألوا له
 التثبيت فإنه الآن يسأل ويسن تلقينه أيضاً ويقف عنه الدعاء بالتثبيت ولا يلحق الطفل ويحور
 عن لم يتقدمه تكليف لأنه لا يقف في قبره وكذلك النبي وشهيد المعركة فلا يلتفتان لأنهما
 لا يستلذان وتندب زيارة القبور للرجال لتذكر الآخرة وتكره من النساء لمزعهن وقلة
 صبرهن ومحل السكرامة فقط إن لم يشغل اجتماعهن على محرم والاحرم ويستثنى من ذلك قبر
 نبينا صلى الله عليه وسلم فتندب لهن زيارته وينبغي كما قال ابن الرفعة أن قبور سائر الأنبياء
 والأولياء كذلك وينبغي أن يقول الزائر السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم
 لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم
 وأن يقر أماتيسر من القرآن كسورة يس ويدعولهم ويهدي قوابلهم وأن يصدق عليهم
 ويشفعهم ذلك فيصلى ثوابه لهم ويسن أن يقرب من المزود كقربه منه حيوان يسلم عليه من
 قبل رأسه ويكره تقبيل القبور واستلامه ومنها التابوت الذي يجعل فوقه وكذلك تقبيل الأعتاب
 عند الدخول لزيارة الأولياء إلا أن قصده التبرك بهم فلا يكره وإذا عجز عن ذلك لآذله لم يقوه
 كاختلاط الرجال بالنساء كما يقع في زيارة سيدى أحمد البدوي ووقف في مكان يمكن فيه من
 الوقوف بلا مشقة وقر أماتيسر وأشار بسده وأخوها ثم قبل ذلك فقد صرحوا به إذا عجز عن
 استلام الحجر الأسود يس له أن يشير بيده أو عصا ثم يقبلها أو يدب وضع نحو الجريدة الأخضر
 والريحان على القبر كاجرت به العادة لأنه يستغفر للميت مادام وطبا ونسجها أكمل من تسبيح
 اليابس لما فيه من نوع حياة ولا يجوز لعير واضعه أخذه قبل يسه لأن صاحبه لا يعرض عنه
 إلا بعد يسه لزوال نفقه الذي كان فيه وقت الرطوبة وهو الاستغفار لميت أما واضعه فيجوز
 له أخذه ولو قبل يسه هكذا أطلق بعضهم وفصل ابن قاسم بين أن يكون قليلاً كنوصة
 أو خوصتين فلا يجوز له أخذه وهو أخضر لتعلق حق الميت به وإن يكون كثيراً فيجوز له
 الأخذه من وضع على قبره خصوصاً كثيراً إذا لم يأخذ منه ويضع على قبره آخراً وهكذا (قوله
 في الحد) أي إذا بقا الدفن فيه أفضل منه في الشق إن صلبت الأرض كما سيذكره الشارح فإن كانت
 الأرض رطوة فالدفن في الشق أفضل منه في اللحد ويسن أن يسند وجه الميت ورجلاه إلى
 جداء القبر وظهره نحو لينة وحجر تلال يشكب على وجهه أو يستلق على ظهره ولو كان بارض
 اللحد والشق فحاسة بهل يجوز وضع الميت عليها ملقاً أو يفصل بين أن تكون من صديد
 الموق في القبر المنوشة فيجوز وضعه عليها ومن غيره كدول أو غافق فلا يجوز كل محتمل
 قال الشوري والوجه هو الأول ثم قال ويطهر صفة الصلاة عليه في هذه الحالة اهـ والذي يظهر

في اختيار الثاني (قوله مستقبل القبلة) أي نحو ما تقر بلا الميت مغزلة المصلي ويؤخذ من ذلك عدم وجوب الاستقبال في الكافر فيصير واستقباله واستدباؤه نعم الكافرة التي في بطنها جنين مسلم قمت فيه الروح ولم ترج حياته يجب استدباؤها للقبلة لتكون الجنين مستقبل القبلة لأن وجه الجنين إلى ظهر أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار لتلايد من المسلم في مقابر الكفار وبعبارة أخرى فان لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار في أمه لانه لا يجب استقباله حينئذ فتم استقباله أولى فان رجيت حياته لم يجر دفنه معها بل يجب شق جوفها واخراج منه ولو مسألة ومن الغلط أن يقال وضع جوفها على بطنها الموت فادفنها في القبلة (قوله والحد يفتح اللام الخ) وأصل الحد الذي يقال لحد أي مال وأحد لفظة قبله ومنه الأسناد في الحرم وفي دين الله تعالى والحد كل ما قل من الاستواء (قوله ما يحضر في أسفل جانب القبر) أي بعد أن يعق قامة وبسطة كاسياقي فيحضر القبر أو لا يحضر قامة وبسطة ثم يحضر في أسفل جانبه بدور ماسح الميت فيوضع فيه على جنبه الأيمن مستقبل القبلة وبسطة طهره ولبنة أو نحوها ثم يفتح القبر فيقولون ثم يمال عليه التراب إلى أن يعلو القامة والبسطة واللبن يفتح اللام وكسر الباء يجمع لبنة وهو الطوب غير المحرق وشدب كون اللبنة قد ملأ القبر في شرح مسلم من أن اللبنة التي وضعت في قبر موسى الله عليه وسلم كانت تسعا (قوله من القبلة) أي من جهتها وهو ليس بقيد لأن مثلها الجهة المقابلة لها (قوله والدفن في البعد أفضل من الدفن في الشق) وذلك كان قول المصنف في الحد وهو لا يعلو النصب وقوله ان صليت الأرض بضم اللام أي يست من الصلاة وهي اليوسفة والشددة فان كانت الأرض رخوة فالدفن في الشق أفضل من الدفن في البعد كما مر ثلاثا تها وتقطع على الميت لودن في البعد (قوله والشق أن يحضر في وسط القبر كالنهر) أي الذي هو مجرى الماء كالنفاذ فجميع القبر قد روي في الكثرة وقبر في القبلة وأول من سن القبر العرب لما قبل قاييل هابيل كما قال تعالى فبعث الله غرابا يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوء أخيه وقيل بنو اسرائيل وليس بشيء وفي التنزيل ثم أماته فاقبره أي جعل له قبرا أو أوى فيه أكرامه ولم يجعله مما يلي على وجه الأرض فتأكله الطيور والوحوش (قوله ويبنى جانباه) ظاهره أنه يجمع بين الحفر والنمار وليس متعينا بل يمكن الاختصار على أحدهما فيجعل الواو بمعنى أو ثم يجعل أو ما فاعله مخلوق أو الجمع فصور الشق ثلاث فتارة يقتصر على الحفر وتارة يقتصر على البناء وتارة يجمع بينهما (قوله وبسطة عليه) بضم الباء وسكون السين من استبط كما ضبطه الشوري ويرفع السقف من الميت قليلا وقوله بلبن يفتح اللام وكسر الباء كما مر وحكي أن بعض الجهلة توهم أنه يفتح الباء معناه يمس سد القبر باللبن المعروف فعوذاه من سوء الفهم وقوله ونحوه أي نحو الذين يحملون نعش النازح كالخمس (قوله ويوضع الميت عند موخر القبر) أي يوضع وهو في النعش قبل أنزاله القبر من فوق أعناق الرجال الحاملين له عند طريقه المير الذي يكون عند درج الميت بعد أنزاله فيه لأن ذلك أمهل لادلائه فيه (قوله وفي بعض النسخ الخ) يقب مسقوط تلك الزيادة في بعض النسخ لكن المحفوظ الأول وهو أولى وقوله زيادة يقصر بلا توين لضافته للجهة ما بعده هذا على النسخة التي ليس فيها وهي وأما على ما في بعض النسخ من زيادة وهي فيقرأ بالتوين (قوله ويسل) بضم الباء وفتح السين من السل وهو الاخراج

مستقبل القبلة) والحد
يفتح اللام وضعها وسكون
الحاء ما يحضر في أسفل
جانب القبر من القبلة
قد ماسح الميت ويسفره
والدفن في البعد أفضل من
الدفن في الشق ان صليت
الأرض والشق أن يحضر
في وسط القبر كالنهر ويبنى
جانباه ويوضع الميت بينهما
وبسطة عليه بلبن ونحوه
ويوضع الميت عند موخر
القبر وفي بعض النسخ بعد
مستقبل القبلة زيادة وهي
ويسل

أى يخرج من النعش لئلا يدخله القبر ولا يدخله ولو أوشى الارسال ويدخله الاحق بالصلاة
 عليه ووجهه لكن الاحق في الاتي الزوج وان لم يكن له حق في الصلاة ثم المهرم ثم عبد الله
 المنسوح ثم المجرى ثم المخلص ثم الابن الصالح وانما لم يدخلها القضاة لضعفها غالباً ثم يسكن
 أن يلبس حل المرأة من محل موتها الى مقبلة لها ومن مقبلة الى النعش وتسلطها اليه من في القبر
 وحل ثيابها فيه (قوله من قبل رأسه) بكسر القاف وفتح الياء أى من جهة رأسه لأن ذلك أسهل
 في اخراجه من النعش وقوله أى سلا برفق أشار الشاعر بذلك الى أن الحمار والمجرى ووصفة
 له صدر مخدوف (قوله ويقول الخ) أى يخافه وروى أنه اذا قيل ذلك دفع العذاب عن الميت
 أربعين سنة ونقل الثوروى عن الحسن أنه يتدبأ بقول بعد ذلك اللهم صل على الميت للاختصاص
 أهله وله وقرباؤه وأخوانه وفارق من يحب قبره ويخرج من روح النساء وسعتها الى غلة القبر
 وصفه ونزل بك وأنت خير منقول به (قوله الذى يطمعه) أى يطمعه العبد والمراد به ما يشمل
 الشئ (قوله بسم الله وعلى مله رسول الله) أى ليكون اسم الله وماله رسول الله كالأداة
 والعلة التي ينتج بها الثمن والاهوال والبها متعلقة بمخدوف تقديره المخلص أو أضمة
 وعلى متعلقة بمخدوف أيضاً تقديره متبجح نادى الخطاب وظاهره الاقتصار على بسم الله والاكل
 زيادة الرحمن الرحيم لماسبة ذكر الرحمة في ذلك المقام كما قاله المتأوى (قوله ويضجع) أى
 يوضع على جنبه وهو بالافضل كونه على الجانب الايمن كافي الاضطجاع عند النوم فان كان
 على اليسر كرهه ولا يئس وينبأ أن يقضى بجده الى الارض كما مر إشارة المشددة النزل
 والافتقار لله تعالى وقوله في القبر أى في البعد والشئ ولا يكتفى وضعه في القبر كما هو المجهود
 الا أن فالناس آمنون بتلك الدفن في البعد والشئ (قوله بعد أن يعصق) بالعين أو بالحقن
 أى يراذى فيه بلهبة الاسفل وقوله فامة وبسطة أى قدر فامة رجل مقبلة وبسطة يديه الى
 الاعلى وذلك تصور أربعة أذرع ونصف كما صوبه الثوروى والمراد بذراع الاذى وهو شبران
 تقريباً فلا ينافى قول بعضهم انها ثلاثة أذرع ونصف لأن مرادهم ذراع العمل وقد عرفت أنه
 لا يضمن من البعد والشئ في ذلك القبر ويعد وضع الميت في واحد منهما حال القرب الى أن يغلق
 القضاة والبسطة (قوله ويكون الاضطجاع مستقبل القبلة) هذا علم من قول المصنف
 مستقبل القبلة فهو مستقبل لكن ذكره توطئة لما بعده (قوله فلودفن مستدبر القبلة) أى
 أو خضر فاعتها وقوله أو مستلقياً أى أو مضجكاً على وجهه وقوله نفس أى وجوه بأقوله لما يتغير
 المراد بالغير التثنية كما قاله الماوردى وهو الحق دخل فالحال المراد به الانقباض (قوله ويسطح
 القبر) أى يجعل سطحاً مستويا به سطح وقوله ولا يسم أى لا يجعل مسطحاً كالحلوان على هيئة
 سنام البعير كما يشاهد في بعض القصور فالافضل جعله سطحاً مستويا (قوله ولا يطين عليه)
 فيكره البناء عليه ان كان و غير نحو المقبرة المسبلة للدفن فيها والاحرم سواء كان فوق الارض
 أو في باطنها فيجب على الحاكم عدم جيع الابنية التي في القرافة المسبلة للدفن فيها وهي التي
 يترت عادة أهل البلد بالدفن فيها لانه يضيق على الناس ولا فرق بين ان يكون البناء متباعدة
 أو مسجداً وغير ذلك ومنه الامحار المعروفة بالتركية ثم استنداه بعضهم لانيانها والشهادة
 والصالحين ونحوهم ومن المسبلة قرافة مصر قال ابن عبد الحكم ذكر في تاريخه خضران عروبن
 العاص أعطاه المقوقس فيها مالا بجزيل لا وذكرا به وحيد في الكتاب الاول بعض التوراة انها

من قبل رأسه أى سلا
 برفق لا يصفق ويقول الذى
 يطمعه بسم الله وعلى مله
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم (ويضجع في القبر
 بعد أن يعصق فامة وبسطة)
 ويكون الاضطجاع
 مستقبل القبلة فلودفن
 مستدبر القبلة أو مستلقياً
 نفس ووجهه للقبلة ما لم يتغير
 (ويسطح القبر) ولا يسم
 (ولا يطين عليه)

تربة الخسف فكاتب عمر بن الخطاب في ذلك فكتب اليه اني لا أعرف تربة الخسف الا لاجساد
المؤمنين فاجابوا له انكم ولو وجدتم في ارض حمله ولم يعلم اصله تركه لاجل احتمال ان يكون
وضع حتى قبل تسيله اقباسا على ما تروى في الكتابس ويكره ان يجعل على القبر عظمه لان عمر
رضي الله عنه رأى قبة فصاعها وقال دعوه فقله عليه ويسن ان يضع عند رأسه حجرا او خشبة
او نحوهما لانه صلى الله عليه وسلم وضع عند رأس عثمان بن مظعون حجره وقال انظروا قبري انا
واذن اليه من مات من اهل اى اخيمس الرضاة لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن له اخ من
النسب ويندب جميع اطارب الميت في موضع واحد من المقبرة لانه سهل على الزائر ولا يجلس
على القبر ولا يتكأ عليه ولا يداس عليه ولا يكتب عليه ولو في لوح عند رأسه ولكن قال في شرح
الهبية وفي كراهة كتابة اسم الميت عليه نظروا في قال الركني لوجه لكرهه كتابة اسمه
وتاريخ وفاته خصوصا اذا كان من العلماء ونحوهم كاجرت ذلك عادة الناس (قوله)
ولا يجيئهم يخرج بمقصده طينته فانه لا بأس به ويندب ان يرش القبر بما هو الاول ان يكون
ظاهر ابارد لانه صلى الله عليه وسلم قطع قبر والده ابراهيم وخرج بالماء الموردي فكره الرش به
لانما ضاع عمل القبر حصول راحته فلا ينافي ان اضاعة المال حرام وقال السبكي لا بأس
بالسبر منه ان قصد به حضور الملائكة فانما تصيب الرائحة الطيبة اه بل لو قيل بسنه حيث دلم
يعد (قوله اى بكر مقصده بالبحس) اى تيسر بالبحس فتح الجيم وكسرهما وقوله
وهو البقرة المسحة بالبحس وقيل هو الجلس والمراد هناهما اوا حدهما (قوله ولا بأس بالبكاء على
الميت) فهو مباح والكلام في البكاء القصير وهو زول الدعوى من غير رفع صوت فقول المصنف
من غير نوع صفة كاشفة ولا فرق في ابائهم ان يكون معه من اولاء وامال البكاء المدفوع
ما كان برفع صوت وهو مكروه عند الرضى نعم شديدا لقصودنا عالم او صالح ويكره موت نفوس
يحسن اليه لضعفه عدم الثقة بالله تعالى ويباح الحصة والرقق والسبأ اجل ويحرم مع عدم
الرضا بالقدر وقد جمع بعضهم بين المقصور والممدود في قوله

بكت عيني وحن لها بكاءها ه وما يغني البكاء ولا العويل

(قوله اى يجوز) اى جواز استوى الطرفين لما حلت من انه مباح وقوله قبل الموت وبعده
لكن الاولى عدمه عند المحتضر وهو بعد الموت خلاف الاولى لانه حيث يدرك الموت وبعده
ما فات تقبل المجموع عن الجمهور (قوله وتركة اولى) فيكون فعله خلاف الاولى واعده راجع
لقوله وبعده فلا ينافي مباح قبل الموت ويؤيد ذلك عبارة المجموع السابقة (قوله ويكون
البكاء عليه من غير نوح) اى ويكون البكاء الحائر من غير نوح وهو بيان للواقع لما تقدم من ان
البكاء القصير ما كان من غير رفع صوت (قوله اى دفع صوت بالتدب) اى مع التدب فالبكاء
مع وهو عند محاسن الميت مع البكاء كان يقولوا كهفاه واجبلاده واستدعاء وهو حرام من
الكبار نعليه النائفة اذ الميت تقام يوم القيامة وعليها سبال من فطران ودورع من جوب
والسبال التقيص والدورع قيص فكونه لا بسنة قمصا فوق قمص فالتدب حرام كس
شدي رفع الصوت والتدب فان قدأ أحدهما الا حرمه فاشبع الا من ان بعض الناس
يقول كان عالما او كان كريما لآخر مقفيه بل يسن تدب اذكر والمحاسن موتا او كم من ذلك المروية

ولا يجيئهم اى يكره
تجسسه بالبحس وهو
النورة المسحة بالبحس (ولا
باس بالبكاء على الميت) اى
يجوز البكاء عليه قبل الموت
وبعده وتركة اولى يكون
البكاء عليه (من غير نوح)
اى رفع صوت بالتدب

التي فعل في العلم (قوله ولا شق قوب) فهو حرام وليس ردة الا ان استعمله ومثله لعلم الله و
وضرب الله - وورد في الطلاق نشر الشر وتوبيد الوجب والاثاب بقوله وتقوم ذلك من كل
ما ينافي الرضا القضا والقدر ويدل على الجزع والسخط ولذلك قال صلى الله عليه وسلم ليس
مناس ضرب الله وودشق الجيوب ونعايد عوى الجاهلية اى ليس على طريقتنا الكاملة
ولا يفتنى كثر من فعل ذلك ولا يعذب الميت بشئ من هذا الا ان اوصى به كقول القائل
اذا مت فانصبي بما انا اهل له • وشق على الجيب يا بنت عبد

وعليه حمل الجهور والاخبار الواردة بتعذيب الميت قال تعالى ولا تزوروا زواجرنا اخرى وبكره
تقى الموت لضرب زلجه في يده اوضح في دنياه ويسن للقتلة دين كافى الجسموع امامته لغرض
اخرى فهو محبوب كفى الشهادة في سئل الله تعالى وسن ان يكفر من ذكر الموت نكرا اكثروا
من ذكر هادم الاقلام ما يدرك في كسرة الاقله ولا قتل الا كفرة اى لا يدرك في كثير من الدنيا
الاقله ولا قتل من العمل الا كفرة ويجب ان يستعد للموت بشئ يمان ياد واليا العاصي لا
يفعل الموت المقوت لها ويحرم نقل الميت قتل دفنه من محل موته الى محل ابعده من مقبرة محل
موته ليدفن فيه الا ان يكون بقرية مكة والمدينة او بيت المقدس او يقرب قبر صالح كالامام
الشافعي وغيره (قوله ويعزى اهل) اى يذبلهم ما من مسلم يعزى اخاه من مصيبة الا كساه الله
من حلال الكرامة وذلك ارسل الامام الشافعي رضى الله عنه الى بعض اصحابه يعزى به ابى له
قد مات بقوله

الى معزيك لا انى على ثقة • من الخلود ولكن سنة الدين

فما المعزى بيا بعد معته • ولا المعزى ولو عاش الى حين

وشدب البداية بعضهم عن حمل المصيبة ومثل الاهل غيرهم عن حمل له عليه حزن حتى
الزوجة والهدى وصرح ابن خيران انه يستحب التعزى بما ملوك قصبهم بالاهل جرى على
الغالب ويسل لاهل الميت تعزى بعضهم بعضا كالجانب الى الرلى فيسن للآخر ان يعزى اخاه لان
كلامهم موصاب وبالجملة فالتعزى سنة لكل من اصيب بمن يشق عليه ولو هرة ويسن كما
استظهره ابن حجر اجابة التعزى بقتل جواز الله خبرا وقيل الله منك ومنه قولهم الا ان ما احد
عشى لثى سوء (قوله اى اهل الميت) غرضه تفسيم الضيق لكن اعاد مع المضاف وقوله
صغيرهم وكبيرهم الخ تعميم في الاهل وقد عرفت ان حمل الاهل كل من حمل عليه حزن
(قوله الا النساء) استقناص الاثني وقوله ولا يعزى الا الاحرارها اى وزوجها واماتها
الاجانب لاهلها كزوجة وكذا زوجه عليها وتعزى بها الاجانب حرام وكذا تعدد اهلهم كما قيل
في السلام ابتداء وردا فاه بكره والا حصى السلام عليها ابتداء وردا ويحرم منها عليه ابتداء
ورد (قوله والتعزى سنة قبل الدفن وبعده) لكن ما بعده اولى منها قبله لاستغفارهم قبله بغيره
الا ان افراط حزنهم فتكون قبله اولى لصبرهم (قوله الى ثلاثة ايام) اى وتستر التعزى الى آخر
الثلاثة ايام تقرى ما فلا يضر زيادة بعض يوم وتكره بعد هذا العرض منها كقيل قلب الحاسب
والغالب سكونه فيها فلا يضر زيادة بعض يوم وتكره بعد هذا العرض منها كقيل قلب الحاسب
بعد دفنه) هذا ضعيف والمقدار ابتداء من الموت وان لم يدفن فلفظي بعد الموت وقيل

(ولا شق قوب) وفي بعض
النسخ جيب بدل قوب
والجيب طوق القصب
(يعزى اهل) اى اهل
الميت صغيرهم وكبيرهم
ذكرهم وانما هم الا نساء
فلا يعزى بها الا محارمها
والتعزى سنة قبل الدفن
وبعد (الى ثلاثة ايام من)
بعد دفنه ان كان المعزى
والمعزى حاضرين

الدفن محسوبين الثلاث وان كان العمل الآن بخلافه فان التماس لا يحسبون يوم الموت
من الثلاث جري على كلام المصنف (قوله فان كان أحدهما غائب الخ) ظاهره ولو كان الغائب
هو المعزى بالكسر لكن قسده الشيخ عوض في تقريره على الخطيب بما إذا كان الغائب هو
المعزى بالفتح أما إذا كان الغائب المعزى بكسر الزاي فلا تنديب له التميز به بعد القدوم ومنه
الغائب المريض والمحبوس (قوله امتثلت التعزاة الى حضوره) أي وتستر أيضا الى ثلاثة أيام
من حضوره ومنه شفائه المريض وخلوص المحبوس فتستقر بعد كل منهما الى ثلاثة أيام (قوله
والتعزاة لعمدة التسليمة لمن أصيب) أي تصبره يقال عزته أي صبرته وقوله بمن يعز عليه
أي بمن يشق عليه ولو هرة كما مر (قوله وشرعا الخ) عطف على لغة واعتبر بهما كره شرعا أربعة
أشياء الأول الأمر بالصبر والثاني الخت عليه بعد الأجر والثالث الدعاء للميت بالمغفرة
والرابع الدعاء للمصاب بصبر المصيبة وهي لا تظهر إلا في تعز به المسلم بالمسلم فيقال فيها أعظم الله
أجره وأحسن عزاءه وغفر لبيك وجبر مصيبتك وأخلف عليك أو فهو ذلك ويقال للمسلم
في الكافر أعظم الله أجره وصبرك وأخلف عليك أو جبر مصيبتك أو فهو ذلك ولا يقال وغفر
لميتك لأن الله لا يغفر للكافر قال تعالى إن الله لا يصفران لا يشرك به ويقال في تعز به الكافر
بالمسلم غفر الله لبيك وأحسن عزاءه ويقال في تعز به الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا تنقص
عدلك وتعز به الكافر غير مندوبه كما اقتضاء كلام الشارع والروضة بل هي جائزة ومحملة أن لم
يرج إسلامه والاستصباح واستشكل في المجموع تعز به الكافر بالكافر بأنها دعا به يوم الكفر
ما لم تتركه وأنجب ابن النقيب المقصود الدعاء بكثرة عددهم بقطع الطر عن بقائهم على
الكفر قصد في قولهم إسلامهم فان فرض بقاؤهم على الكفر تقعوا في الدنيا بكثرة الجزية
وفي الآخرة بالقدامس النار (قوله الأمر بالصبر) أي على المصيبة كان يقول له اصبر إن

فان كان أحدهما قائما
امتثلت التعزاة الى حضوره
والتعزاة لغة التسليمة لمن
أصيب بمن يعز عليه وشرعا
الأمر بالصبر والخت عليه
بعد الأجر والدعاء للميت
بالمغفرة والمصاب بصبر
المصيبة (ولا يدفن اثنا

أجمع الصابرين وما أحسن قول الشاعر

وإن لمصيار على ما بنو بني • وحسبك أن الله اتقى على الصبر

ولست يظن أني جانب العني • إذا كانت العليا في جانب الفقر

وقوله والخت عليه بعد الأجر أي الخل عليه بعد التوايب عليه إذا كان المعزى يشق الزاي
مسما وقوله الدعاء للميت بالمغفرة أي إذا كان الميت مسلما وقوله والمصاب بصبر المصيبة أي
سواء كان مسلما أو كافرا ويسن للصوم خير إن أهل الميت كآثار به البعدي ولو كانوا يملكون
بأخرى تهيئة طعام يشبعهم به ما وليه لشغلهم بالحزن عنه وإن بلغ عليهم في الأكل ثلاثين نفقا
يتركه أما أهل الميت ذلك وجع الناس عليه فبدعة غير مستحبة بل تحرم الوحشة المعروفة
وأخراج الكفارة وصنع الجمع والسعي إن كان في الورثة تحميد عليه إلا إذا أوصى الميت بذلك
وخرجت من التثنية (قوله ولا يدفن اثنا الخ) أي يحرم ذلك ابتداء عند السرخسي وهو
المعتمد ونقله النووي في مجموع مقتصر عليه وإن أخرج السرخسي في القهر به خلافا لما ورد
الفاصل بكرة ذلك ولا فرق في ذلك بين أن يتحد الجفن كرجلين أو امرأتين أو يختلف كرجل
وأمرأة قال ابن الصلاح ومحملة إذا لم يكن بينهما محرمة أو زوجة أو أباها لم يجز قال الاسنوي
وهو متجه والمعتمد ما في المجموع أنه لا فرق فهو حرام حتى في الأم وولدها لأن العلة في منع الجمع

استأذى لا الشهوة فانها قد انقطعت بالموت وأما دفن ميت على ميت آخر كما يقع الآن
 في الصفاق المعروفة لغرام لان نيشه بعد دفنه وقبل البلى عند أهل النجوة تلك الأرض ولو ان قبر
 الدفن عليه كان يكون لنقله حرام لان فيه حنكاً لحرسه بالضرورة كما تدفن بلا غسل ولا تيمم
 وهو من عيب طهر فيجب نبشه ان لم يتغير أو دفن في ثوب أو أرض مخصوصين وطالبهما
 مالكهما ما فيجب نبشه ولو تغير ويسن لصاحبهما الترتيب وينبغي أن يقطع في السكن الحرير بعد
 التبريد خلافاً لمن جعله كالغصوب لانه حق الله تعالى وهو مني على المساحة ويجب التبريد
 أيضاً وان تغير الميت اذا وقع في القبر مال وان قل كتاباً لان تركه فيه اضراراً مال وقبده
 في المذهب بطلب مالكه وهو المحقق في السكينة وكذلك يجب التبريد فيما اذا بلغ بالغيره
 وطلبه صاحب بعد دفنه فانه يمشي ويطبق جوفه ويخرج منه ويرد صاحبه اما اذا ابتلع مال
 نفسه فانه لا يمشي ولا يمشي لاستهلاكه في حال حياته ولو دفن لقبر القبلة وجب نبشه أيضاً
 وتوجه القبلة ما لم يتغير بخلاف ما اذا دفن بلا تسكين لان العرض من التسكين المستوفى قد
 حصل بالتراب (قوله في قبر واحد) أي في شق واحد أو ولد كذلك بل يفرد كل ميت شقاً أو ولد
 ولو في قبر واحد فالمراد بالقبر هنا البدن والشق لا القبر المعروف (قوله الحاجة) أي ضرورة
 كما في كلام الشيخ فالمراد بالحاجة الضرورة وقوله كضيق الأرض وكثرة الموقوف أي مع كثرة
 الموقوف بحيث يعسر افراد كل ميت بقبره وحينئذ فيجمع بين الاثنين والثلاثة والاكثر في قبر
 واحد بحسب الضرورة كما يجمعون عند ضيق السكينة في ثوب واحد لا يتابع في قتلى أحد كما
 رواه البخاري يقدم حينئذ الافضل على غيره الى جهة القبلة ثم يقدم اصل على فرعه وسيد
 على عبده وكذا على أي يقدم الاب على الابن وان كان أفضل منه وكذا الجد والجدلة ولومن
 قبل الام وتقدم الام على البنت وان كانت أفضل منها أما الابن فتقدم على الام لفصلية المذكورة
 ويقدم الرجل على الصبي وهو على الثنتي وهو على المأثور ويجوز بين الميتين تقارب حيث جمع
 بينهما فابا كجوز به ابن المقرئ في شرح او شاده ولو اتحد بالحق ويحرم جمع عظام الموقوف لمن
 غيره وكذا وضع الميت فوقها واعلم أن ضعة القبر خاصة لكل ميت وان لم يكن مكلها ولم يسلم منه
 إلا التماساً وفاطمة بنت أسد لان النبي صلى الله عليه وسلم غرس في قبرها ومن غرق في مرضه
 الذي يموت فيه قل هو الله أحد والله أعلم

• (كتاب أحكام الركة) •

أي بيان أحكامها من الوجوب المتعدد بتعدد المصاف السمو هو الركة فانها تكبر في كل صلاة
 ركعة ركز ركز ركز كانه ركز كانه ركز كانه ركز فكأنه قال كتاب ركز ركز ركز ركز ركز ركز
 وركز ركز ركز ركز كانه ركز كانه ركز كانه ركز كانه ركز كانه ركز كانه ركز كانه ركز كانه ركز
 الوجوب فلم يحسمه الشارح والاصل في وجوبه اقل الاجماع قوة تعالى شئ من أموالهم
 صدقة تطهرهم وتزكهم ما وقوله تعالى وآتوا الزكاة وكل منهما من الحمل المبيد بالسنة على
 الصحيح لا لم يدين القدر المحرغ ولا المحرغ منه ولا المحرغ به لكما يثبت بالسنة وقوله صلى الله
 عليه وسلم بئى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وقيام الصلاة واتباع
 الزكاة الخ وهي أحد ركائز الاسلام وهذا الخبر يكرر جاهدوا وان أي ما الكس في الزكاة

في قبر واحد (الحاجة)
 كضيق الأرض وكثرة الموقوف
 • (كتاب أحكام الركة) •

الجميع عليها بخلاف المختلف فيها كزكاة كزوز كاه التصارة وزكاة مال الصبي وأما زكاة القطر فليست من المختلف فيها لأن خلاف ابن القبان فيها ضعيف جدا فلا عبرة به كما قبل وليس كل خلاف باسما متبعا * الاختلاف في حط من النظر

ويقابل الممتنع من أدائها عليها كما فعل الصدوق رضي الله عنه ويقابل الممتنع من أخذها عليها أيضا وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة القطر والمشهور وعند المحدثين أنها فرضت في شوال السنة المذكورة وقال بعضهم فرضت في شعبان مع زكاة الطار من السنة المذكورة وهي من الشرائع القديمة دليل قول عيسى عليه السلام وأوصاني بالصلاة والزكاة هكذا قيل وقد دفع بيان المراد بها غير زكاة المعروفة كما أن المراد بالصلاة غير الصلاة المعروفة ويؤيد ذلك ما نقله السيوطي في النخائص عن ابن عطاء الله السكندري أن الاتيان لا يجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملاك لهم مع الله كما كانوا يهدون أن مافي أيديهم من ودايع الله تعالى عندهم ولأن الزكاة طهرة عما عساه أن يقع عن وجبت عليه والاتيان مبرور من الذنوس لكن قال المتأوي وهذا يجازي به ابن عطاء الله على مذهبه امامه مالا ترضى الله عنه من أن الاتيان لا يمكنه ومذهب امامنا الشافعي رضي الله عنه أنهم يمكنون وذلك نقل عن الشهاب الرمي أنه أفتى بوجوبها عليهم وعلى هذا فليست من خصوصيات الاعتبار الكيفية المشقة على الشروط الآتية وانما قلدها المصنف على الصوم والجمع مع أنها افضل منها نظرا للحدث المتقدم والكمية في تقديمها فيه ان النفوس تشع بالكونها طبعها على حب المال (قوله) وهي لغة الغناء بالمداي الزيادة يقال زكا الزرع اذا غنى واما التي بالقصر فهو الخلل الصغير وليس مراد انا وتطلق ايضا على البركة يقال زكا النفقة اذا بورك فيها وعلى كثرة الخيرة يقال فلان زكا أي كثيرا الحسب وعلى التطهير قال تعالى قد افلح من زكاها أي طهرها من الانسان وعلى المدح قال تعالى فلان زكا أي اتقاكم اي اتقوا الله وحوا (قوله) وشرا اسم الخ) وهي بالان المال نحو بركة اخر اجها ودعا الاستخذالها ويارك فيه بسبب ذلك ويصعدوا لغيره ولأنه يطهر بخبره من الاثم وعده حتى يشهد بصحة الايمان فالناسبة بين المعنى الشرعي والقوى موجود على كل المعاني القوية (قوله) مال مخصوص اي الذي هو القدر الخارج من ربيع العشر في الذهب والفضة ومن العشر اوتة في الزروع وهكذا وقوله يؤخذ من مال مخصوص اي الذي هو الخارج منه كعشرين مثقالا من الذهب وما في درهم من الفضة وخمسة اوسق في الزروع وهكذا ولو قال اوعين لشل التعريف زكاة القطر وقوله على وجه مخصوص اي من الكيفية المشقة على الشروط الآتية وقوله يصرف لطائفة مخصوصة اي وهم مستحقوها المذكورة في قوله تعالى انما السدقات للفقراء والمساكين الآية (قوله) تجب الزكاة في خمسة اشياء اي اجمالا والافهي ثمانية تفصيلا الايل والبرق والعم والذهب والفضة والزروع والخل والعتب واما عروض التصارة فهي ترجع للذهب والفضة لان الزكاة انما تجب في قيمها وهي انما تكون من الذهب والفضة وكما وجبت في غايته اصناف من اجناس المال وجبت لثمانية اصناف من طبقات الناس فهذا يقتطع قولهم تجب في ثمانية وتصرف في ثمانية (قوله) اي الخمسة المذكورة (قوله) الواشي جمع ما شيه وهي تطلق على كل

وهي لغة الغناء وشرا اسم
مال مخصوص يؤخذ من
مال مخصوص على وجه
مخصوص يصرف لطائفة
مخصوصة (تجب الزكاة في
خمس اشياء وهي الواشي)

دابة سميت بدلتسبها (قوله ولو عبر بالشم لكان أولى) ليس كذلك بل الأولى ما سلمه المصنف لقوله بعد ذلك فاما المواشي فخص الزكاة في ثلاثة أجناس منها وقوله لأنها أنخص من المواشي أي لان الشم هي الابل والبقر والغنم سميت بذلك لكثرة نعم الله تعالى فيها على عباده والمواشي تشمل كل دابة كاملة عامرة وقوله والكلام هنا في الأخص أي الذي هو النعم وهذا ممنوع بل الكلام هنا في الأعم بدليل قول المصنف بعد ذلك فاما المواشي فخص الزكاة في ثلاثة أجناس منها كما تقدم (قوله والاعنان) جمع غن وهو كل ما قوبل به المسيح من نقد وغيره من سائر البهائم والخر والخروص لكن هذا ليس مراداً كما صرح به الشارح في قوله وأريد بها الذهب والفضة وبدل له قول المصنف فيما سبقت وأما الاعنان فشيان الذهب والفضة أي بخلاف ما هو غن من غيرها (قوله وأريد بها الأقوات) كان الأولى حذفه لئلا يلزم استدلال شرط كونه قوتاً إلا في قول المصنف وأن يكون قوتاً مدحوا فلما نسب لذلك التعميم ما وقوله والتمار أي مطلقاً كما هو المناسب لقول المصنف فيما سبقت وأما التمار فخص الزكاة في شيئين منها وقدم سبق ذلك فقوله الآن يقال ان كلام الشارح باعتبار ما يؤول إليه الأمر بعد الشرح إلا في قوله وعروض التجارة أي ما قابل النقود (قوله وسأني كل من الخمسة مفعلاً) أي وأما الكلام عليها هنا فهو على سبيل الاجال كما هو ظاهر (قوله فاما المواشي) أي التي هي الأولى من الجنس السابقة وقوله في ثلاثة أجناس قال بعضهم الأولى أنواع وأوجب بان المراد بالاجناس في كلامه الاجناس القوية وهي الامور الكلية فهي بمعنى الأنواع وليس المراد بها الاجناس المنطقية كالحيوان وقوله منها أي من المواشي (قوله وهي) أي الثلاثة أجناس وقول الابل بكسر اللام وتسكن للخصيف اسم جمع لا واحد لمن لفظه ويجمع على آبل كحمل وأحبال وقوله والبقر هو اسم جنس جمع واحد بقرة وبقره قلذ وكروا لا حيواناته الوحيدة لثلاثتها سمى بذلك لأنه يقرر الارض أي يشقها بالحرارة ومنه معنى سدى محمد الباقر لأنه يقرر العلم أي يظهره ويوضحه وقوله والغنم هو اسم جنس افرادي يصدق على القليل والكثير وعلى الذكور والإناث وقيل اسم جمع لا واحد لمن لفظه سمى بذلك لأنه غنمة كما في الحديث الغنم غنمة وانما تقدم الابل لأنها أشرف أموال العرب وعقبها بالبقر لان البقرة تنوب عن البدنة في نحو الاضحية وتصفى الغنم للتأخير (قوله فلا تجب الخ) تفرع على مفهوم قوله في ثلاثة أجناس الخ وحمل عدم وجوبها في ذلك اذ لم يكن للتجارة بل للقتلة والارحبت فيه زكاة التجارة (قوله في الخيل) اسم جمع لا واحد لمن لفظه سميت بذلك لاختيائها في المشي وأوجها أبو حنيفة في الاثان من الخيل وحدها أو مع الذكور وقوله والرقين اسم جنس افرادي يطلق على الواحد والمتعدد (قوله والمتولد الخ) أي ولا تجب في المتولد يرز كوي وغيره لأنه يشع الاخف وأما المتولد يرز كويين كالتوليد يعني ابل وبقر أو بين أحدهما وغمم فخص فيه الزكاة كما هو قضية كلامهم قال الولي العراقي بنعي القطع به قال والمظاهر أنه يزكرك زكاة كغيرها عدداً فلا تجب الزكاة في المتولدين الابل والبقر والغنم الا ان بلغ ثلاثين في الأول أو أربعين فيما لم يكن يعتبر الا كرسا كالتولدين من ومنه يصحرج من الأربعين منه واحد وستان (قوله مثلاً) حقه التأخير عن قوله بين غنم وظاه أي أربعين وبقر وظاه أي بين ابل وظاه والطاه هي شياه البقر واحدة طيبة وهي الغزالة (قوله وشراطة

ولو عبر بالشم لكان أولى لأنها
أنخص من المواشي والكلام
هنا في الأخص (والاعنان)
وأريد بها الذهب والفضة
(والزروع) وأريد بها الأقوات
(والتمار وعروض التجارة)
وسأني كل من الخمسة مفعلاً
(فاما المواشي فخص الزكاة
في ثلاثة أجناس منها وهي
الابل والبقر والغنم) فلا
تجب في الخيل والرقين
والمتولد مثلاً بين غنم وظاه
(وشراطة)

وجوبها) أي زكاة الاحناس الثلاثة التي هي الايل والمقر والغنم وقوله ستة اشياء أي ستة شروط وقوله وفي بعض نسخ المتن ست خصال عطف على مقدراى هكذا في بعض النسخ (قوله الاسلام) أي لقول الصديق رضي الله تعالى عنه هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين فقتضاه اشتراط الاسلام (قوله فلا تجب على كافر أصلي) تقرير على مفهوم الشرط الذي هو الاسلام والمراد أنها لا تجب عليه وجوب مطالبة بمناقب الدنيا فلا ينافي أنها تجب عليه وجوب عقاب على تركها في الحد الأدنى لا تخوة عقابا زائدا على عقاب الكفار إذ الإسلام كبقية أركان الاسلام لانه مكلف بفروع الشريعة فان اسلم لم يكف باخراجها كالصلاة والصوم (قوله وأما المرتد) مقابل للأصلي وقوله فالصحيح ان ما له موقف أي فوجوب الزكاة عليه موقوف كاهو قضية المقابلة كما اشار إليه الشارح بقوله فان عاد إلى الاسلام وجبت عليه أي تبين انها وجبت عليه لبقا ملكه ولو اخرجها حال الردة أجزأه وقوله والا فلا يوان لم يعد إلى الاسلام فلا تجب عليه لانه تبين جوعته على الردة ان المال خرج عن ملكه من حين الردة وصار قبا وهذا في غير الزكاة التي زمته قبل الردة ما هي فيجب اخراجها من ماله مطلقا اسلم لا لانها وجبت عليه في حال الاسلام (قوله والحرية) أي كالأبواب بعضها كما اشار إليه الشارح بقوله وأما البعض المخ لا يقال الملك التام بنفسه عن الحرية فكل الكون الملك التام يستلزمه الا نقول هي وقعت في مركزها فلا يعترض عليها باغناء الملك التام عنها فان الفائدة انه لا يعترض بالتأخر على المتقدم (قوله فلا زكاة على رقيق) تقرير على مفهوم الشرط الذي هو الحرية والمراد الرقيق سائر انواعه فدخل المصكاتب والحقاق عتقه بصفة وغيرهما فضعف ملك الكاتب فلا زكاة عليه ولا على سيده فان فسخت الكتابة استأنف السيد الحلول من حبسه وادعم ملك غيره ولو بقليل سيده فلو ملكه مالا فهو باق على ملك السيد فتلزمه زكاته (قوله وأما البعض) مقابل للرقيق لان المراد منه الرقيق كله كاهو المتبذره وقوله وهو ملكه يعضه الحر أي تمام ملكه ومن ثم كقر المومر (قوله والملك التام) أي ولو تجبر عليه كالسبي والخنون والمخاطب بان اخرجها وليه ان كان يرى وجوبها في ماله بان كان شافيا فان كان لا يراه فكيفي فلا وجوب عليه والاحتياط له ان يحسب الزكاة حتى يكمل المحجور عليه فيضرب ذلك ولا يخرجها بنفسه ولا يمنع دين وجوبها ولو تجبره فلو اجتمعت الزكاة كالتوهمين على حي فان تعلقت الزكاة بالعين قدمت مطلقا سواء كان محجورا عليه ام لا وان لم يتعلق بالعين فان كان محجورا عليه قدم حق الادى وان لم يكن محجورا عليه قدمت الزكاة ولو اجتمعت مع دين أدى في تركه وضاق عنها قدمت عليه تقديم الدين الله وفي خبر الصديقين دين الله تعالى احق بال قضاء وخرج به دين الادى دين الله تعالى كجمع مع زكاة قاله كماله السبكي ان يقال ان كان النصاب موجودا قدمت الزكاة او لا فيستويان وتجب في معصوب ومجود وضال وغائب وان قصدا اخذ وفي دين لازم من تصد وعرض تجارة لانها عاوة ملكا كاملا وعموم الادلة ولكن لا يجب الاخراج من ذلك بالفعل الا عند التمكن من اخذها فيضربها عن الأحوال الماضية بعد اخذها ولو تفقد التمكن سقطت كما في شرح الروض ولا يجب في مال وقبطين اذ لا فوق بوجوده ولا حياته أي شأنه ذلك حتى لو اخبر به معصوم فالحكم كذلك

وجوبها ستة اشياء وفي بعض نسخ المتن ست خصال الاسلام فلا تجب على كافر أصلي وأما المرتد فالصحيح أن ماله موقوف فان عاد إلى الاسلام وجبت عليه والأفلا (والحرية) فلا زكاة على رقيق وأما البعض فيجب عليه الزكاة فيما ملكه يعضه الحر والملك التام

فلازكاة عليه اذا انفصل حيا ولا على الورثة اذا انفصل ميتا لعدم تيقن ملكهم (قوله فالملك
الضعيف الخ) فربح على مفهوم التام ونزع بالملك المباح والموقوف على غيره من فلا يجب
الزكاة فيها اما الموقوف على معين فجب فيه الزكاة (قوله كالشترى قبل قبضه) أى كالشترى
المشترى بفتح الراء قبل قبضه وهذا المثال ضعيف كما أشار إليه الشارح فكان الاول أن يجعل له
ملك المكتتب فانه عليه ملكا ضعيفا ولا يجب عليه الزكاة فيه اتفاقا (قوله تبعا للقول القديم)
وهو ما قاله الامام الشافعي قبل دخوله مصر والجديد ما له بدخوله فيها (قوله لكن الجديد
الوجوب) هو المعذور لذلك قالوا بعد قولهم وتجب مقصوب ومحجود وضال وغائب وعمولك
بعد قبض قبضه لانها ملكك ملكا تاما (قوله والنصاب) وهو يكسر النون قدر معلوم عما
يجب نفسه الزكاة كما قاله السوي في تحريره وهو يختلف في الثلاثة فأول نصاب الابل
خمس وأول نصاب البقر ثلاثون وأول نصاب الغنم أربعون كما ساقى (قوله والحول) وهو كما
في الحكم سنة كاملة وانما اشترط ثلثين لازكاة في حال حتى يحصل عليه الحول وهو وان كان
ضعيفا يجبر وبما كان حصصه عن الخلفاء الاربعة وغيرهم ولكن لتناج نصاب ملكه بسبب ملك
النصاب حول النصاب وان ماتت الائمة لان المعنى في اشتراط الحول أن يحصل النماء
والنتائج عنه عظيم فينفع الاصول في الحول ولقول عمر رضى الله عنه اعتد عليهم بالصحة
ولو ادعى المالك التناج بعد الحول صدق لان الاصل عدم وجوده قبله فان اتهمه بالساقس
تحليفه وهكذا أيمان الزكاة كلها مسنونة (قوله فلو نقص كل منهما) أى من النصاب والحول
والمراد كل منهما ولو منقرا من الاختلاف فوقع بل بعضهم كان الاول أن يقول ولو نقص
احدهما أى لا يماه ان المراد نقصهما معا وليس كذلك اذ لو نقص النصاب وحده فلازكاة
وكذا لو نقص الحول وحده ولو لحظ (قوله والسوم) لو قال والاسامة لكان أولى اذا اعتبر
اسامة المالك ولو يتابع لها مع علمه بملكها فلو ساءت بنفسها أو اسامها غير المالك كفاص
أوردها ولم يعلم بها فلازكاة في المقعد اسامة المالك المذكورة واختصت السائمة بالزكاة
دون الماعوزة لفرق مؤنتها بالرى في كلامنا وأعماله قيمته بسيرة لا بعملها كقفة في مقابلة
نماها والكلام في غير العوامل أما هي فلازكاة فيها لانها ليست معدة لتجارة بل للعمل (قوله
وهو الرعى في كلامنا) أى أو عملك قيمته بسيرة كما هو والكلالة بالهمزة الحشر مطلقا
رطباً وبأسا والهشيم هو اليابس والعشب والخلابة القصر هو الرطب ونزع بالمباح المملوك
ولو مقصوب ولو جمع الكلالة فلازكاة وظاهر سكوتهم عن الشرب كما قاله ابن خاسم
أن استقاء الماء وسقيه الياه لا يضر في وجوب الزكاة وبوجهه بأن الغالب أنه لا كقفة في الماء
ولو فرض فيه كقفة فهي بسيرة بخلاف العاصف لو كان فيه كقفة شديدة تمنع وجوب الزكاة
كالهلف المملوك الذي قيمته غير بسيرة (قوله فان علفت المشاة) هذا مقابل السوم وقوله
معظم الحول أى أو كاله الاول وقوله فلازكاة فيها سواء علفها ما علفها أو علفت بنفسها
وقوله وان علفت نصفه فأثقل الخ قد وقع الشارح اختلاف في هذه العبارة والصواب أو علف
نصفه فأقل قد را لا تعيش بدونه أو تعيش بدونه لكن بضررين أو بلا ضررين اسكن فصدقه قطع
السوم فلا تجب زكاتها أو علفها ما علفها قد را تعيش بدونه بلا ضررين ولم يقصد به قطع

أى فالملك الضعيف لازكاة
فيه كالشترى قبل قبضه
تجب فيه الزكاة كما يقتضيه
كلام المصنف تبعا للقول
القديم لكن الجديد الوجوب
(والنصاب والحول) فلو
نقص كل منهما فلازكاة
(والسوم) وهو الرعى في
كلامنا فان علفت
الماشية معظم الحول فلا
زكاة فيها وان علفت نصفه
فأقل قد را تعيش بدونه بلا
ضررين ويجب زكاتها
والا فلا

السوم وجبت ركتها كما في شرح المطيب وغيره فقول الشارح وان علفت نفسه فأقل قدر
 تعيش بدونه بالضررين وجبت ركتها غير صحيح في النصف لان الحكم فيه عدم وجوب
 الزكاة صحيح في القدر الذي تعيش بدونه بالضررين لكن بزيادة قيد وهو ولم يقصد به قطع السوم
 ومثل النصف القدر الذي لا تعيش بدونه أو تعيش بدونه بضررين أو بالضرر لكن يقصد به
 قطع السوم فلا يجب الزكاة فيها كما اشار اليه بقوله والا فلا على ما في عبارته من الخلل ولو قال
 وان علفت قدر تعيش بدونه بالضررين ولم يقصد به قطع السوم وجبت ركتها والا فلا
 لاستقامت عبارته والمشية تصبر عن العلف وما أورد من ثلاثه (قوله وأما الايمان)
 أي التي هي النسيئة من الجسر المتقدمة والايمان جمع عن تكمل وأجل وقوله فنيشيان
 أي فنيشيان وقوله الذهب والفضة بدل من قوله شيان والاصل في وجوب الزكاة فيها
 قبل الاجماع قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة الآية فان الكنز هو الذي لم تؤد
 زكاته ولو كان فوق الارض وما ادعى كانه لا يسمى كنزاً ولو كان تحت الارض (قوله
 مضررين كما رأوا) اشبه ذلك إلى أن المصنف أراد بالايمان مطلق الذهب والفضة وان لم يكن
 مضررين وهو حسن شرعاً وان كان غير مطابق لتفسير الايمان لغة فانهما الذي نادى بالادراهم
 خاصة كما قاله النووي في تحريره فلا تطلق لغة الاعلى المضروب منها (قوله وسياً في نصابها)
 أي نصاب الذهب والفضة في قوله ونصاب الذهب عشرون مثقالاً مع قوله ونصاب الورق مائة
 درهم فالضرب راجع للذهب والفضة كما هو الظاهر من كلامه ويكون الشارح ما كما
 عن التبيين على ان بيان نصاب المثلثة انكالا على العلم بما في ويعد وجوبه للمناسبة
 والايمان وان كان أميد (قوله وشرايط وجوب الزكاة فيها) الضمير عائدي على الايمان ولذلك
 قال الشارح أي الايمان ولو قال فمما يضمن التثنية ليعود على الذهب والفضة لكن الأولى
 هكذا قال المحض تبعاً للشيخ المطيب ليكون وجوبه للايمان بما هو اختصاصه بالضررين
 من الذهب والفضة بما نظر لفته وفيه بعد بعد تفسيرها شرعاً بما يشعل المضروب وغيره الا ان
 يقال ان ذلك اصرح في المقصود والأولى في توجيهه ان يقال لكون الضمير راجعاً لاقرب
 مذكرو (قوله خمسة أشياء) هي الشروط السابقة لكن بإسقاط السوم وقوله الاسلام الخ
 مختاراً من معلومة مما تقدم (قوله والحول) فالزكاة ملكة في أشياء الحول عن النصاب وبعضه
 يبيع او غيره أقطع الحول فلو عاين شراء أو غيره استأنف الحول لا تقطعه بمرأى ملكه معدود
 ملك جدي فلا يلحق - ولوس ذلك ما لو باع هذا يتقدم بشرطه كما يفعل الصيارفة استأنف
 الحول كما جادل ولقد قال ابن سريج بشر الصيارفة بان لازك عليهم لكن اذا فعل ذلك يقصد
 القراوس الزكاة فقط كره لانه فرار من قرية يحصل ما اذا أطلق أو كان لحاجة فقط وأولها
 والقراون لا يكره فان قيل يشكل على ما اذا كان الحاجة ولقراون ما اذا اتخذ صيداً صغيراً
 وحاجة فانه يكره أجيب بان الصبي فيها اتخذ فقوى المنع بخلاف ازالة الملك فانها تزل
 اتخذ ويستثنى من اشتراط الحول الحسن والركاز فيجب الزكاة فيها في الحال كما سيأتي
 (قوله وسياً في بيان ذلك) أي المذكو ومن النصاب والحول ولم يذكر ذلك في المشية انكالا
 على علمه مما سيأتي فقبه الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وان كان العايب الحذف من الثاني

(وأما الايمان فنيشيان
 الذهب والفضة) مضررين
 كما رأوا وسياً في نصابها
 (وشرايط وجوب الزكاة
 فيها) أي الايمان (خمس
 أشياء الاسلام والحرية
 والملك التمس والنصاب
 والحول) وسياً في بيان ذلك

لذاته الاول عليه لـكن معنى القول لم يأت في كلامه الا ان يقال ما في الجملة في عروض
التجارة (قوله وأما الزروع) أي التي هي الثالثة من الخمسة المتقدمة (قوله وأراد المصنف
بها الخ) كان الاولى حذفه ثلاثين شراط الاقيان الا في الآن يقال انه باعتبار المسائل
بعد الاشتراط كما هو وقوله المختات بصيغة الأفراد كما في بعض النسخ وفي بعضها المختات بصيغة
الجمع المؤنث والصفة الناسبة أولى لكون المختات ملاحظة للزروع في الجملة وان أوجب
عن الاولى بأن اللفظ المختص في التعدد يكون في قوة الجمع فيطبق في المعنى (قوله من
حطة الخ) بيان للمختات والمختات والخطة هي البر وهو القمح ونزلت حبة من الجنة
وهي قديمة النعمة ألين من الزبد والطيب ويحامين المسك ثم صغرت في زمن فرعون صارت
مكيضة الدماجة ثم صغرت لما ذبح يحيى فصارت كهيئة الجملة ثم صغرت في زمن صارت
كالبنديقة ثم كالحبة ثم صارت على القدر التي هي عليه اليوم فقال الله أن لا تنقص عنه
(قوله وشعر) بفتح الشين وحكى كسر هاء قوله وعدس بفتح الدال وما اشهر من أنه أكل على
سماء سيدنا ابراهيم لم يضع وكل ماروى فيه فهو باطل وكذلك ماروى في اللوز والبازنجان
والهريسة كما قال الاجهوزي

أخبار رزق ثم بذهبان • عدس هريسة ووبلان

كحدث لو كان اللوز جلال كان حليما وكحدث عليكم بالعدس فإنه قدس على لسان سبعين
نيا ويحكى ان خضاد كز ذلك عند الامام الميث هو صلى على السلم قال والله ما قدس ولا على
لسان بني انه لباداه لمؤذاته لكذ الله لكذا (قوله وأورد) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد
زاي وهو أشهر لغاه والسامع على الالفة وزبلا همزة وتس الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم عند آكله لانه خلق من نوره فان قيل ان الاشياء كلها خلقت من نوره أوجب بالله خلق من
نوره بلا واسطة وكل الاشياء التي تبت من الارض فيها دواء والارزغان فيه دوا وما لاداه
فيه (قوله وكذا ما يقتات اختيارا) كان الاولى حذفه لانه يؤهم أن قيد الاختيار ليس معتبرا
فما قبله وليس كذلك لكن اتكل على شهر ذلك وانما قصد الشارح اغادة التعجب ثلاثتهم
التخصيص مما قبله ولو قال أولا وأراد المصنف في المختات اختيارا كحطة وشعر الخ لكان
أحسن (قوله كذرة) بضم الذال المجهمة بخلاف ما اشهر على الالفة من جعله بالذال المهمل
وفتح الراء الخفيفة بجميع أنواعها والدخ نوع منها وقوله وحصى بكسر الحاء مع تشديد
الميم مفتوحة ومكسورة فما اشهر على الالفة من ضم الحاء وتشديد الميم المضمومة فليس
لعموم مثله بالاقلا هو بالتشديد مع القصا وبالتخفيف مع المد القول والروية والجلبان
والماش وهو نوع من الجلبان فقب الزكاة في جميع ذلك لو روي بعضها في الاختار والحق به
الباقي وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا ي موسى الا شعري ومعدن جبل حين يهتدي الى البين
لا تأخذ الصدقة الا من هذه الاربعة الشعر والخطة والقروا زيبط فالحرف فيه اصافى أي
بالسبة الى ما كان موجودا عندهم ولو أخذ الامام بالاجتهاد الخراج لامن الزكاة كان
كأخذ القيمة في الزكاة لاجتهاد فيسقط به القرض وانقص عن الواجب ثم (قوله ثلاثة
شراط) أي زيادة على ما سبق من الشروط غير الحول والسوم والتصاب من الاسلام والحرية

(وأما الزروع) وأراد
المصنف فيها المختات من
خطة وشعر وعدس وأورد
وكذا ما يقتات اختيارا
كحطة وحصى (فقب الزكاة
فيها ثلاثة شراط

والملك التام اما الحول والسوم فلا يشترطان هنا كما هو ظاهر وأما النصاب فقد ذكره فيما
 سبأ وقد كرم الشروط اشتداد الجميع انه شرط لتعلق الزكوة ان كان وجوب الاخراج
 بعد التصفية من الدين ونحوه لان الكلام في جنس ما يقبض فيه الزكوة من غير نظر الى وقت
 نعلق واخراج (قوله ان يكون) أي الزرع المقهور من الزرع وقوله ما يزرعه الخ أي ما
 يتولى اسبائه وهذا هو المراد من قول الشاعر أي يستقبضه فالخ يؤول اسباب قبضه والمراد
 ما شاءه ذلك وان ثبت بنفسه أو يحصل ماء أو هو ما يقبض فيه الزكوة وما قوله فان ثبت بنفسه
 أو يحصل ماء أو هو فلاز كذا في نفسه فهو محمول على ما شاءه أن يثبت كذلك من الاشياء التي
 تغلب بنفسها في البوادي وعلى ما جعله ماء أو هو من دار الحرب فثبت بارض مباحة فلاز كذا
 في ذلك كالتخل بالمباح بالصهر او كذا غنار البستان وغلة القرية الموقوفة على المساجد والربط
 والقناطر والقفراء والمساكن فلاز كذا فيها على الصحيح اذ ليس لها مالك معين فلو كان لها
 مالك معين بان ثبت ذلك المالك في ارض شخص معين فملكه وتجب عليه زكاته وكذا الواساخر
 الارض الموقوفة شخص وزرعها يد من عنده فيقول زرعها وتجب عليه زكاته فالمسائل
 السابقة خارجة في الحقيقة بالمالك فتعبر بعضهم بالاستفتاء فيها كالشيخ الخطيب حيث قال
 فتعبر به حتى من اطلاق المصنف ما وجعل السبل حيا الخ صوري أو بالظواهر كلام
 المصنف حيث لم يصرح هنا بشروط الملك مع انه في الحقيقة لم يبنه عليه انتكالا على علمه عاصم
 (قوله وان يكون قوتا) أي مقتنا وهو ما يتقوت به وتقوم البنية بتعاطيه وقوله مدخر أي
 صالحا للاخراج بحيث لا ادخل للاقتيات لم يفد المراد بذلك ما يقتات اختارا (قوله وسبق
 قريبا بان المقتات) أي في قوله من حنطة وشعير الخ (قوله ونحو بالقوت ما لا يقتات) أي
 ما لا يصلح للاقتيات وللاذخار اختارا وقوله من الابزار وكذا من الثمار كنحو خر والمان
 والسين والوز والجنون والفتح والتفاح والشمس وكذا ما يقتات اضطرارا كحب الحنظل والعاصول
 وهو الانسان وقوله نحو الكمون ونحو الحبة السوداء والشمر والفلل وزر الكتان والقرطم
 وغير ذلك (قوله وان يكون نصبا) أي من جنس واحد فلا يضم جنس للجنس آخر كقمح مع
 شعير بخلاف الانواع فيضم بعضها لبعض كبر لعلس يفتح العين واللام لانه نوع منه ويخرج
 من كل نوع بقطعه فان عسر اخراج قسط كل نوع لكثرة الانواع وقلة مقدار كل نوع اخرج
 الوسط فلا يكف اعلا ولا يكتفي ادناها رعاية للجانين ولو تكاف واخرج القسط من كل نوع
 جابر لولا الفضل والست بضم السين وسكون اللام جنس متقل لانه يشبه الحنطة في اللون
 والملاسة والشعير في بودة الطبع فاكتسب من الشبهين طبعاً تفرد به وصار اصلا برأسه فلا
 يضم الى الحنطة ولا الى الشعير (قوله وهو خمسة أو سق) أي اقله ذلك وما زاد فمسا به فلا
 وقص فيها المراد ام الاتحب فيمدون خمسة أو سق لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون
 خمسة أو سق مدقة رواء الشحان والاوزق جمع وسق والوسق بالفتح على الاظهر مدقة رواء
 الخ جمع قال تعالى واليسل وما وسق أي جمع وهو ستون صاعا سمى بذلك لجمعه الصعان فاذا ضربت
 الخمسة أو سق في الستين صاعا كانت الجملة ثلثمائة صاع والصاع اربعة امداد فاذا ضربت
 الاربعة امداد في الثلثمائة صاع صارت الجملة الفا ومائتي مد والمد رطل وثلث بالفتح ادى

ان يكون مما يزرعه) أي
 يستنبه (الأميون)
 فان ثبت بنفسه يحصل ماء
 أو هو فلاز كذا في نفسه (وان
 يكون قوتا مدخرًا)
 وسبق قريبا بيان المقتات
 ونحو بالقوت ما لا يقتات
 من الابزار ونحو الكمون
 (وان يكون نصبا وهو خمسة
 أو سق لا قسرا علما)

قصير الجمل بالارطال ألفا وستة عشر مطلق البغدادى كما ساقى في كلامه وضبطها القسم على
 بالكيل المصرى ستة أرباب وربع ارباب وهذا بحسب زمانه وأما الـ^{١٠} فنحن زوها بأربعة
 أرباب ووسية لأن الكيل قد كبر عما كان عليه وأشار بقوله لا تنس على الاعتبار كونها
 مصقاة من تصويتين وتواب وغير ذلك وهذا فيما لا يدخر في قشره فان كان عليه خرق قشره
 كالنفس وشعر الارز اعتبر أن يكون خالصه قدوا لئلا يصاب المذكور وهذا أولى من قول بعضهم
 فصا به عشرة أوسق غالباً لأن هذا أقرب كما أشار إلى ذلك بقوله غالباً (قوله وفي بعض النسخ
 أن يكون خمسة أوسق بإحاطة نصاب) والنسخة الاولى أقعد لأن المقصود بذلك بيان النصاب
 (قوله وأما الثمار) أى القى إلى الرابعة من الخمسة السابقة وقوله فحبب الركة في شيتين منها
 أى من الثمر وقوله ثمرة النخل المذبل من شيتين وهما أفضل الثمار ويلج ما الرمان وبعد ذلك
 بقية الثمار على حد سواء والراجح أن النخل أفضل من العنب لأن النخل مقدم على العنب في
 جميع القرآن ولأنه صلى الله عليه وسلم شبه الخفة بالمؤمن اكونها تشرب برأسها واذا انقطعت
 ماتت ويتفقع بجميع اجزائها وهي الشجرة الطيبة المدكورة في القرآن وليس في الثمر
 ما يحتاج به الاثنى الى الذكروا وشبهه صلى الله عليه وسلم عن الدجال القى يصيرها وأما
 الاخرى فموسوعة بحصة العنب الخارجة عن اخواتها التي تكون في آخر العقد فحسبه
 خارجة منها ولأن حبة العنب أصل الثمرة وهي أم النبات وقد اشتهر أن كرموا عاتكم النخل
 المطعم مات في المحل لكن نفس بعضهم على انه موضوع وبماتت عات لانها خلقت من فضة
 طينة آدم والمحل الحطب (قوله وثمر الكرم) يسكون الرأى العنب ولو صير به لكان أولى
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحموا العنب كما تحموا الكرم المثل والرجل المثل واما ما
 العنب كرماله فيخذ منه الثمرة وهي تجعل على الكرم بفتح الراء الماخوذ منه الكرم يسكونها
 فكره صلى الله عليه وسلم أن يسقى العنب بذلك وجعل الرجل الملاحق به بان يقال رجل كرم
 أى كرم (قوله والمراد الخ) كان الاولى حذف هذا المراد لانه لا يناسب ان يتعلق الركة لاها
 تتعلق بذلك عند بدو اصلاح وانما ينادى وجوب الاخراج وليس الكلام فيه بل الكلام
 في جنس ما يتحبب فيه الركة من غير بطر الى وقت تعلق واخراج كما تقدم واجب بانه أشار بذلك
 الى ان المعترف يكون نصابها خمسة أوسق كونها غاروز بياضى فيمكن تحقيقه والا قدر
 ذلك كما قال في المهج ويعتبر بانها تخبث غير ردى والا فربطها لكن بقدر الخفاف فلو كان
 عنده ستة اوسق مما لا يخبث قد رابها فافها فان كانت يخبث ولو تحففت كانت خمسة أوسق
 وجبت زكاتها اقل منها فلا (قوله من الثمرين) كان الاولى ما بين الثمرتين كما هو
 كذلك في بعض النسخ لانه الانسب بقول الثمرة النخل وثمر الكرم حيث عبر بالثمرة المؤتمنة
 (قوله وشرايط وجود الركة فيها) الصبر عائد على الثمار لذلك قال الشاعر أى الثمر ولو
 قال فيها صبرا لثنية ليعود على ثمرة النخل وثمر الكرم لكان أولى ان يكون الصبر واجبا
 الى اقرب مذكور حيث (قوله اربع خصال) وفي بعض النسخ اربعة أشياء وراى بعضهم
 خامسا هو بدو اصلاح وانما لا يذكره هاهنا علمت من ان الكلام في جنس ما يتحبب فيه الركة
 من غير نظر الى وقت تعلق واخراج والمراد بدو اصلاح بالوجه صفة يطلب فيها انما فعل لانه

وفي بعض النسخ ان يكون
 خمسة أوسق بإحاطة نصاب
 (واما اثمار فحبب الركة في
 شيتين من ثمر النخل وثمر
 الكرم) والمراد به ثمرين
 الثمرين الثمر والزبيب
 (وشرايط وجوب الركة
 فيها) أى الثمار (اربع
 خصال الاسلام والحريه
 والملك التام

والملك التام اما الحول والسوم فلا يشترطان كما هو ظاهر وأما الصاب فمذكور فيما
 ساقى وليد كمن الشروط اشتداد الحلب مع انه شرط لتعلق الزكاة وان كان وجوب الاخراج
 بعد التصفية من التين ونحوه لان الكلام في جنس ما يجب فيه الزكاة من غير نظر الى وقت
 نطق أو اخراج (قوله أن يكون) أي الزرع المفهوم من الزرع وقوله ما يزرعه الخ أي ما
 يتولى أسبابه وهذا هو المراد من قول الشاعر أي يستنبه فالحق يتولى أسباب نباته والمراد
 ما شأنه ذلك وان ثبت نفسه أو يحمل ماء أو هو ان يجب فيه الزكاة ما قوله فان ثبت نفسه
 أو يحمل ماء أو هو فلا زكاة فيه فهو محمول على ما شأنه أن يثبت كذلك من الاشياء التي
 تطلع نفسها في البرادى وعلى ما جعل ماء أو هو من داء الحرب ثبت بارض صاحبه فلا زكاة
 في ذلك كالنخل المباح بالعصر امر كذا غار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد والربط
 والقطار والقنطرة والمساكن فلا زكاة فيها على الصحيح ادليس لها مالك معين فلو كان لها
 مالك معين بان ثبت ذلك الحطب في ارض شخص معين فله زكاة ويجب عليه زكاة وكذا الواستاجر
 الارض الموقوفة لشخص وزرعها يدين عنده فيلزم زرعها ويجب عليه زكاة كما قاله ائمة
 السابقة خارجة في الحقيقة فالحق في تغيير بعضهم بالاستثناء فيها كالشيخ الخطيب حيث قال
 فقيمة يستحق من اطلاق المصنف ما لو جعل السيل حيا الخ صوري أو بالنظر لظاهر كلام
 المصنف حيث لم يصح هنا اشتراط الملك مع انه في الحقيقة لم يثبت عليه ان الملك لا على علمه مما سبق
 (قوله وان يكون قوتا) أي مقتنا وهو ما يتقوت به وتقوم البنية يتعاطيه وقوله مدخرا أي
 صالحا للاذخار بحيث لو ادخر للاقتيات لم يفسد والمراد بذلك ما يقتات اختارا (قوله وسبق
 قريبا بيان المقتات) أي في قوله من حنطة وشعر الخ (قوله وخروج بالقوت ما لا يقتات) أي
 ما لا يصلح للاقتيات ولا للاذخار اختارا وقوله من الاثرار وكذا من الثمر كالنخوخ والرمان
 والتين والوزر والجوز والتفاح والشمس وكذا ما يقتات اصطارا كحب الحنظل والعسل
 وهو الاثنان وقوله نحو الكمون ونحو الحبة السوداء والشمر والفلفل وزبد السكان والقروطم
 وغير ذلك (قوله وان يكون نصبا) أي من جنس واحد فلا يضم جنس جنس آخر كقمح مع
 شعير بخلاف الانواع فيضم بعضها البعض كبراعس يفتح العين واللام لانه نوع منه ويخرج
 من كل نوع بقسعه فان عسر اخراج قسط كل نوع لكثرة الانواع وقلة مقدار كل نوع اخراج
 الوسط فلا يكلف اعلاها ولا يكتفى ادناها رعاية للثابتين ولو تكلف واخرج القسط من كل نوع
 جازل هو الافضل والست بضم السين وسكون اللام جنس مستقل لانه يشبه الحنطة في اللون
 واللاسفة والشعير في برودة الطبع ما اكتسب من الشبه طبعه انقروبه وصار املا برأسه فلا
 يضم الى الحنطة ولا الى الشعير (قوله وهو خمسة أوسق) أي أقله ذلك وما زاد فصاحبه فلا
 وقص فيها اربعة اوسق من خمسة اوسق لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون
 خمسة اوسق صدقة وهو الشبان والاوزق جمع وسق والوسق بالفتح على الالف مصدر بمعنى
 لجمع قاله تعالى والميسل وما ونق أي جمع وهو سون صاعا على ثلث الجملة الصيعان فاذا ضربت
 الحبة اوسق في الستين صاعا كانت الجملة ثلثة صاع والعصا اربعة امداد فاذا ضربت
 الاربعة امداد في الثلثة صاع صارت الجملة ثلثة اوسق والمد والمد والثلثة امداد

ان يكون مما يزرعه (أي
 يستنبه) (الادميون)
 فان ثبت نفسه يحمل ماء
 أو هو فلا زكاة فيه (وان
 يكون قوتا مدخرا)
 وسبق قريبا بيان المقتات
 وخروج بالقوت ما لا يقتات
 من الاثرار وهو الكمون
 (وان يكون نصبا وهو خمسة
 اوسق لا تسر عليها)

فصبر الجمل بالارطال ألفا وستة فاعترض بالبعد ادى كما يأتى فى كلامه وضبطها القسم على
بالكيل المعرى ستة ارباب وربيع ارباب وهذا يحسب زمانه وأما الا^٣ فنزوها بأربعة
أرباب وروية لأن الكيل قد كبر عما كان عليه وأشار بقوله لا تشتر عليها الى اعتبار كونها
مصفاة من حقوتين وثواب وغير ذلك وهذا فيما يدخر فى قشره فان كان يمدخرفى قشره
كالعسل وشعر الارز اعتبر أن يكون خالصا مقدورا لئلا يصاب المذكور وهذا الأولى من قول بعضهم
فصابه عشرة أوسق غالبا لأن هذا أقرب كما أشار الى ذلك بقوله غالبا (قوله وفى بعض النسخ
أن يكون خمسة أوسق بأقط نصاب) والنسخة الأولى أقعد لأن المقصود بذلك بيان النصاب
(قوله وأما الثمار) أى التى هى الرابعة من الخمسة السابقة وقوله فحبب الركة فى شيتين منها
أى من الثمار وقوله غرة الخل المبدل من شيتين وهما أفضل الثمار ويلعبهما الرمان وبعد ذلك
بقية الثمار على حد سواء الرابع أن الخل أفضل من العنب لأن الخل مقدم على العنب فى
جميع القرآن ولأنه صلى الله عليه وسلم شبه العجوة بالزبيب كما أنها أشرب برأسها وإذا قطعت
ماتت وبتقاع بجميع اجزائها وهى الشجرة الطيبة المذكوكة وفى القرآن وليس فى النخيل
ما يحتاج منه الاثني الى الف كرسوا موسى عليه وسلم عين الدجال التى يصبرها وأما
الأخرى فموضوعة بحسبة العنب الخارجة عن اخواتها التى تكون فى آخر العصور فحسبه
خارجة منها ولا نجة العنب أصل الخرو وهى أم الخبثات وقد اشترأ كرموا عاتكم الفحل
المطعم مات فى الحبل لكن فيه بعضهم على انه موضوع وسميت عات لانها خلقت من فضلة
طينة آدم والحبل الجذب (قوله وغرة الكرم) يسكون الرأى العنب ولوعيره لكان أولى
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا العنب كرمنا الله لكم الرجل المسلم ورواه مسلم وأما
العنب كرمنا الله فيخذه منه الغرة وهى تحمل على الكرم بفتح الراء المأخوذه منه الكرم يسكونها
فكره صلى الله عليه وسلم أن يسبى العنب بذلك وجعل الرجل المسلم احق به بأن يسأل رجل كرم
أى كرم (قوله والمراد الخ) كان الأولى حذف هذا المراد لأنه لا يناسب حالة تعلق الركة لأنها
تعلق بذلك عند بدو الصلاح وانما يصاب وجوب الاتراح وليس الكلام فيه بل الكلام
فى جديس ما يتحبب فيه الركة من غير بطر الى وقت تعلق واتراح كما تقدم واجيب بأنه أشار بذلك
الى ان المعترض فى كون نصابها خمسة أوسق كونها غرة او ربيبا يعنى فيما يمكن تحقيقه والاقدر
ذلك كما قال فى المسح و يعتبرها فان تحفف غرودى والافراط لى كن يتدبر بالحق فلو كان
عنده ستة أوسق مما لا يصفق قدرا - فافهم ان كانت حبست لوتحققت كانت خمسة أوسق
وجتدز كانت اواقل منها فلا (قوله سيدى الثمرين) كان الأولى بها تبيين الثمرين كما هو
كذلك فى بعض النسخ لأنه الانسب بقوله الثمر غرة الخل وغرة الكرم حيث عبر بالغرة المؤنثة
وقوله وشرايط وجوب الركة فيها) الصبر عائد على الثمار ولذا قال الشارح أى الثمار ولو
قال فيها الصبر لثبته ليعود على غرة الخل وغرة الكرم لكان أولى ان يكون الصبر واجعا
الى اقرب مذكور وسنشد (قوله اربع خصال) وفى بعض النسخ اربعة أشياء واد بعضهم
خامسا وهو بدو الصلاح وانما لا يدكره هاهنا لعل من ان الكلام فى جديس ما يتحبب فيه الركة
من غير نظر الى وقت تعلق واتراح والمراد بدو الصلاح بلوغه صفة يطلب فيها غالبا تعالاه

وفى بعض النسخ ان يكون
خمس أوسق بأقط نصاب
(وأما لثمار فحبب الركة فى
شيتين منها غرة الخل وغرة
الكرم) والمراد من
الثمرين القصر والزبيب
(وشرايط وجوب الركة
فيها) أى الثمار (اربعة
خصال الاسلام والحرية
والملك التام

في القرمال كقول المتون أخذ في حرة أو راداً ومصرفه وفي غير المتلون كالغلب لا يضر ليه
 وتقوم وهو وصف أو جريان المصنفه (قوله والتصاب) وهو كصاب الزرع كما سيأتي في
 قوله وتصاب الزرع والتمسوخة أو سن (قوله مفتي) تنسب شرط من ذلك أي من المذكور
 من الشروط الأربعة وقوله فلا وجوب أي للزكاة فيما فقد فيه شرط من تلك الشروط
 (قوله وأما عرض العبد) أي التي هي الخامسة من الخمسة المتقدمة والعروض جمع عرض
 بفتح العين وسكون الراء وهو ما قابل النقود يطلق أيضاً على ما قابل الطول وأما العرض بضم
 العين فهو ما قابل النصل في السهام يطلق على الجائب والعرض بكسر العين محل المدح
 والتم من الإنسان والعرض بفتح العين والراء معاً ما قابل الجوهر (قوله فقب الر كذا فيها)
 أي في عروض التباين لتسليم المالك باستناد صحيح على شرط الشيعين في الإبل صدقتها وفي النعم
 صدقتها وفي البز مدقة وهذا هو محل الشاهد وهو بقية لا تمتع الزاوية لا ح وليس فيه
 زكاة عين فتنه زكاة التجارة (قوله بالنسبة المذكورة ما بقية في الأمان) أي الخمسة
 المتقدمة مما ذكر في كلام المصنف وفي الإسلام والحريه والملك التام والصاب والحول لكن
 التصاب إنما يفتى في عروض التجارة ترا حول وان كان معتبر في الأمان جميع الحول
 فلا يضر الاختلاف في هذه الحثية والحول يشهد أنهما من وقتية التجارة وتولداً مساو
 أن تلك العروض بعامة ككسرها أو جعلها مرساة في السكاح وعوضاً في الحادع وفي
 الصلح عن دم فلا زكاة له لا يفرع معاوضة كعبه بلا ثواب وارث ووصية لانتفاء المعاوضة
 وتولداً بعبارة يصاها هو أن ينوي التجارة عند كل تصرف ولو في مجلس العقد إلى أن يفرغ رأس
 المال لتبعض القنية وهي بكسر القاف وضه الأسماء لا لتنازع وبعد فراق رأس المال
 لا تجب فيه التجارة عند التصرف لشرط أن لا ينوي القنية فإن نواها انقطع الحول فإن
 أراد التجارة احتج إلى تصديدها لمقر وثبة بتصرف كببيع وشراء (قوله هي التقلب في
 المال الخ) أي ألعنة وأما شرعاً فهي التقلب في المال المملوكة معاوضة لعرض الربح مع ثباتها
 عند كل تصرف ابتداء كما يعلم بحسب قوله لعرض الربح أي لعرض هو الربح فلا صفة
 للبيان (فصل في مقداره تباب الإبل وما يجب أنواجهه) * فالعرض من
 هذا الفصل وما بعده من الأصول الآتية بيان مقدار التباب الذي هو أحد الشروط
 السابقة (قوله وتصاب الإبل خمس) أي ليس مما دونها زكاة لحد يثبني فمادون
 خمس فدون الإبل صدقة والدود ما بين الثلاثة والأربعة ول من الثلاثة إلى التسعة (قوله
 وفيها شاة) أي خمس شاة وهي تطابق على المذكور الآتي فالتام فيها ليست التآني بل
 للوحدة وأما وجبت الشاة من أن الظاهر وجوب شيء من الإبل لأن إيجاب بعير يضر بالمالك
 وإيجاب جرم من بعير وهو النخس يضر به وبالقر والعرض المتأخر في وجوب الشاة فترق
 بالقر يقين ويميز بعير الزكاة عدون خمس وعشرين عوضاً عن الشاة الواحدة والشاة
 المتعددة وان لم يداوية الشاة لا يجرى عن خمس وعشرين فاقفوها كما سيأتي فمادون
 نولي ويثاب عليه كله ثواب الواجب لانه لا ينجز وأما إذا أصافه بعير إلى الزكاة اعتبار كونه أنثى
 إن كانت إبله أنثى وفيها أنثى والآني شتخص فاقفوها كما في المجموع (قوله أي جذعة

والتصاب أي التي اتفق شرط
 من ذلك فلا وجوب (وأما
 عروض التجارة فقب الزكاة
 فيها الشروط المذكورة)
 سابقاً في الأمان والتجارة
 هي التقلب في المال لعرض
 الربح

(نزل)
 وأول تباب الإبل خمس
 وفيها شاة أي جذعة

شأن لها سنة) أى تعددية كما أشار إليه الشارح بقوله ودخلت في الثانية فكى لو أجدعت
 مقدم أسنانها أى أسقطت بعد سنة أشهر أو برأت كما قاله الراغبى في الأضحية فالاول منزل منزلة
 البلوغ بالسنة والثاني منزلة البلوغ بالاستلام وقوله أو تلبس معز أى فهو مخير بين البلوغ بمعة الثنية
 وقوله لها سنة أى تحديدا كما أشار إليه الشارح بقوله ودخلت في الثالثة ويجزئ البلوغ من
 الصان والثنى من الموزان كئت الابل انما فالمدق اسم الساقية عليه فانهما تطلق على الذكر
 والانثى كما تقدم (قوله وقوله) مبتدأ وظاهره غنى عن الشرح خبر (قوله وفي عشر شاتان)
 أى جذعتان من الضأن أو تيسان من المعز وقوله وفي خمسة عشر ثلاث شياء أى ثلاث جذعات
 من الضأن أو ثلاث ثنيات من المعز وقوله وفي عشر من أربع شياء أى أربع جذعات من الضأن
 أو أربع ثنيات من المعز ويعتبر في الخرج عن الابل من الشياه كونه سليما وان كانت ابله معيبة
 بخلاف الخرج عن حمله فلا يعتبر كونه سليما الا ان كان الخرج عنه سليما (قوله وفي خمس
 وعشرين بنت محاض) أى بنت نافعة محاض بحيث يترك لها بعد سنة أن لامها ان تكون
 محاضا أى حاملان عدم بنت محاض فابن لبون وحق وان كان اقل قيمة منها وبنت المحاض
 المعيبة او المعصوبة العاجز عن تحصيلها والمرهونة يؤجل أو حال مع انجز عنه كعدمه
 ولا يكلف أن يخرج بنت محاض كريمة الا ان كانت ابله كلها كرائم فيكلف حينئذ أن يخرج بنت
 محاض كريمة لكن تنعم الكريمة عنده ابن لبون وصغار لبون بنت محاض بمنزلة في حاله (قوله
 وفي ست وثلاثين بنت لبون) أى بنت نافعة لبون بحيث يترك لانه أن لامها أن تصير لبون أى ذات
 ابن بسبب ولادتها فليأولها يؤخذ ابن لبون ولاحق عن بنت اللبون عند فقد ها والفرق بين بنت
 اللبون وبنت المحاض أن كلامهم ما بين يدل بنت المحاض بقوته على ورودها ما بين الصغير
 وامتناعه من صفاء السباع بنفسه ولم يرد بذلك على بنت اللبون لوجود تلك القوة فيها أيضا فلم
 يجزئ عنها (قوله وفي ست واربعين حقة) بكسر الحاء سميت بذلك لانها استحققت أن يطرقها
 الصبل وان يركب عليها ويحمل على ظهرها ولو اخرج بدلها بنتى لبون اجزاء كافى الواو (قوله
 وفي احدى وستين جذعة) بالذال المجبهة وهى التى لها اربع سنين وطعنت في الخامسة سميت
 بذلك لانها أجدعت أى أسقطت مقدم أسنانها وقبل لتكامل أسنانها ولو اخرج بدلها بنتى لبون
 او حقتين اجزاء على الاصح لانها يجزئان عما زاد فعمادوه اولى والجذعة آخر أسنان الزكاة
 بخلاف الثنية وهى التى لها خمس سنين وطعنت في السادسة فليست من أسنان الزكاة
 وان كانت من أسنان الأضحية ولم يعدم واجسام الابل ولو جذعة في ماله ان يصعد درجة
 ولولثنية أو يأخذ جيرا ابشرط ان تكون ابله سليمة أو ينزل درجة ويعطى الجيران وهو شاتان
 بالصفة السابقة او عشر ودرهم اقترأى فضة متخالصة بخيرها فادفع ساعيا كالأيمالك
 بخلاف النسيئة في الصعودوا لزول فانه المالك لا للساعي ولا يعض الجيران فلا يجزئ شاة
 وعشرة دراهم يجيران واحد الامالك لا رضى بذلك لان الجيران حقه فله اسقاطه فاذا كان عند
 ست وثلاثون ولم يجد بنت اللبون في ماله فان يصعد للثنية أو يأخذ جيرا انا وان ينزل ليست
 المحاض ويعطيه لصعد درجتين فأكثر ونزول درجتين فأكثر مع تعدد الجيران بحسب
 الدرجات عند عدم القرين في جهة الخرجة فلو كان عند عشر وعشرون وعدم بنت المحاض

شأن لها سنة ودخلت في
 الثانية أو تلبس معز لها سنة
 ودخلت في الثالثة وقوله
 (وفي عشر شاتان وفي خمسة
 عشر ثلاث شياء وفي
 عشر من أربع شياء وفي
 خمس وعشرين بنت محاض
 من الابل وفي ست وثلاثين
 بنت لبون وفي ست واربعين
 حقة وفي احدى وستين
 جذعة

فانه ان يصعد الى الحقة و يأخذ جبرائيل عندهم بمثل البون كما انه ان يصعد الى الجذعة و يأخذ
ثلاث جبرائيل و الى التذة و يأخذ أربعة جبرائيل ولو كان عندهما حتى و ستم و عدم
الجذعة فله ان يقل الى بنت البون و يعطى جبرائيل عندهم الحقة كما انه ان يقل الى بنت
الخص و يعطى ثلاث جبرائيل فان وجدت القربي في جهة الخارجة فليس له ان يصعد او يقل
عنها الى ما فوقها أو تحتها اما ان وجدت في جهة الخارجة فلا تمنع كان يكون عندهم
و ثلاثون و عدم بنت البون و عندهم بنت الخاص فله ان يصعد الى الجذعة عندهم الحقة لان
وجود القربي في غير جهة الخارجة لا يضر و يجوز لبعض الجبرائيل ان يأخذ أكثر فيزيئ شتان
و عشرين درهم الجبرائيل كالقاريين و لا جبرائيل في غير الابل من بقرو غنم لهم و روده
الافى الابل (قوله وفي ست وسبعين بمثل البون) أي تعدد الابل بالحساب و لا تقتضي الحساب
أن يجب في اثنين وسبعين بمثل البون لان بنت البون و بنت في ست و ثلاثين كما تقدم فلو اعتبر
الحساب لوجب في اثنين وسبعين بمثل البون (قوله وفي احدى وتسعين حقان) أي تعدد
لا بالحساب كما بقه و الا لوجب في اثنين و تسعين حقان لان الحقة تضرب في ست و اربعين كما
تقدم فلو اعتبر الحساب لوجب الحقان في اثنين و تسعين (قوله وفي مائة و احدى و عشرين
ثلاث بمثل البون) أي بالتعدد لا بالحساب كما في الذي قبله لانه لو اعتبر الحساب لوجب الثلاث
بممثل البون في مائة و غلبة فهذا كما بالنص و لا تدخل الحساب (قوله طاهر غنى عن
الشرح) هو كذلك لكونه بالنص فلا خلاف فيه لكن لا بأس بالتحكم عليه كما تقدمنا و ما بين
النصب يسمي و قاضي عفر فلا يعلق به الواجب على الاصح فلو كان له تسع من الابل و تلف
منها اربع و جبت شاة كاملة لعدم تعلق الواجب بالذئلي المصاب (قوله و بنت الخاص لها
سنة) أي تحديدا كما اشار اليه بقوله و دخلت في الثانية (قوله وقوله ثم في كل الخ) مبتدا
خبره يؤخذ من قوله أي ثم بعد زيادة التسع الخ لانه في قوة ان يقال معناه كذا و كذا و غير
الشرح هذا الصلاح المقتضى لان طاهر يقتضي انه متى زاد على مائة و احدى و عشرين ولو واحدة
يتبع الواجب و يستقيم الحساب وليس كذلك بل انما يتغير الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة عشر
عشر و عبارة المصنف و تسع ثم كل عشر يتغير الواجب في كل اربعين بنت بون وفي كل خمس
حقا ثم في مائة و ثلاثين حققة و مثالبون و يستقيم الحساب بزيادة عشر عشر (قوله
يستقيم الحساب) هو العامل في الطرف المتقدم ثم داخله عليه و التقدير يستقيم الحساب
بعد زيادة التسع الخ (قوله في مائة و اربعين حقان و بنت لبون) أي لان فيها خمسين و خمسين
و اربعين فحب الحقان في الخمسين و الخمسين و بنت البون في الاربعين (قوله وفي مائة و خمسين
ثلاث حقاق) أي لان فيه ثلاث خمسينات في كل خمس حققة فالجمله ثلاث حقاق (قوله
وهكذا) أي في مائة و ستين اربع بمثل لبون لاسيما اربع اربعينات و مائة و سبعين ثلاث بمثل
لبون و حققة لانه ثلاث اربعينات و خمسون و مائة و تسعين ثلاث حقاق و بنت لبون لانه ثلاث خمسينات
و خمسون و اربعون و اربعون و مائة و تسعين ثلاث حقاق و بنت لبون لانه ثلاث خمسينات
و اربعون و مائة و تسعين ثلاث حقاق فانه ان كان فيه اربع خمسينات يجب اربع حقاق و باعتبار
كونهم ما خمس اربعينات يجب خمس مثالبون فأى السخرو و جد في مائة اخذوا و جد في

و ست و سبعين بمثل البون
و في احدى و تسعين حقان
و في مائة و احدى و عشرين
ثلاث بمثل البون الى آخره
طاهر غنى عن الشرح
و بنت الخاص لها سنة
و دخلت في الثانية و بنت
البون لها ستان و دخلت
في الثالثة و الحقة لها ثلاث
سنتين و دخلت في الرابعة
و الجذعة لها اربع سنين
و دخلت في الخامسة و قوله
(ثم في كل) أي ثم بعد زيادة
التسع على مائة و احدى
عشرين و زيادة عشر بعد
زيادة التسع و جمله بنت مائة
و اربعون يستقيم الحساب
على ان في كل (اربعين) بنت
لبون و في كل خمسين حققة
في مائة و اربعين حقان
و مثالبون و مائة و خمسين
ثلاث حقاق وهكذا

من الاخر لان الناقص كالمسود وان وجد امة بصفة الاجزاء موجب الاغبط اى الاتفع
 للمستحقين لان كلا منهما فرضها فاذا اجتماعا روى ما فيه حظ المستحقين اذ لا مشقة في تخصيصه
 فان اخذ غير الاغبط فان كان يتدليس من المالك كان اخي الاغبط واظهر غيره وابتصر من
 الساعي بان لم يجهد وان ظن انه الاغبط بلا استناد فلا يجوز والاجر له للعذر وجب التماوت
 لتقص حق المستحقين بقدر البلد او يجوز من الاغبط لا يجوز من غير الاغبط فلو كانت قيمة
 الاربع حقا أو بعمامة كل حقه بما تفرقة الخمس يات لكون اربعة مائة وخمسين كل غنما وبن
 بتسعين وقد اخذت الحقا فيصير التفاوت اما خمسة من نقد البلد وخمسة اثناسع غنم
 لكون فان نسبة الخمسين الى التسعين خمسة اثناسع ولا يجوز نصف حصة ولو كانت قيمته بقدر
 قيمته اثناسع غنم **• (فصل في بيان مقدار نصاب البقر وما يجب اخراجه عنه) •**
 والبقر يشمل العرب والحواميس **• (قوله وأول نصاب البقر ثلاثون) •** فلا شيء مما يخص عن
 ذلك **• (قوله فيجب فيها) •** وفي بعض النسخ ففيها وفي بعض النسخ وفي بعض النسخ وفي بعض
 فيها وعلى كل هذه النسخ فالصغير الثلاثين وأما على المسحة التي تسميها الشارح بقوله وفيه
 فالنهر عائد على النصاب كما قال هو أي النصاب وقوله تبع أي ذكر وهو الجمل وقوله لمن سته
 أي تحديدا كما أشار اليه بقوله ودخل في الثانية **• (قوله سمي بذلك لتبعه امة في المرعى) •** أي
 أولان قرنه يتبع اذته حين طلوعه **• (قوله ولو أخرج تبعه) •** أي أتى وهي الجملة وقوله أخرجت
 بطريق الاولى أي لانها اتفقت من الذكر لما فيها من الذكر والقتل **• (قوله ويجب في أربعين)**
 مسنة هو الاصل في ذلك وقوله ما رواه الترمذي وغيره عن معاذ قال بعني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الى اليمن بأمرني ان أخدس كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعا **• (قوله)**
 لهاستان أي تحديدا كما أشار اليه بقوله ودخلت في الثالثة وقوله سميت بذلك أي سميت البقرة
 بلقط مسنة **• (قوله أخرج على الصحيح) •** ومقابل لا يجوز لقوات الاونة ولهذا أخرج تبعين
 أخرج أقطعا كما لو أخرج بدل التبع تبعه **• (قوله وعلى هذا) •** أي على هذا الحكم الذي هو
 وجوب تبعين في ثلاثين ومسنة في أربعين والجار والمجرور متعلق بقوله نقص والقارئة
 أو متعلق بمعدوف والتقدير أخرج على هذا وقوله إذا ظرف لقوله نقص في ستين تبعان فلا يتبع
 القرض بعد الاربعين الا زيادة عشرين ثم يتبع بزيادة كل عشرة ففي سبعين تبع ومسنة وفي
 ثمانين مستتان وفي تسعين ثلاثة تبعه وفي مائة مسنة وتبعان وفي مائة وعشرين تبعا وتسبع
 وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو اربعة تبعة فخذ كره الشارح بقوله وفي مائة وعشرين الخ
 مندرج في القمار فكان حقه القريب وانما خصها الشارح بالذكرة لان اتفاق القرضين فيها
 فأجمعا وجدي ماله أخذوا ووجد امة لعين الاغبط للمستحقين كما مر نظره في الال
• (فصل في بيان مقدار نصاب العنق وما يجب اخراجه عنه) • والغنم تشمل النان
 والمعز **• (قوله وأول نصاب العنق أربعون) •** فلا ذكر كافيه أقل منه أو يصدق بغير جهات عدده
 ان كان ناقة والأعدت والأهمل عددها عند مضيق قربه واحدة واحطو به لكل من المالك
 والساعي وأما ما قسب بغيره ان الى كل واحدة أو بصبيان به ظهرها لأن ذلك تبعه
 العلف فان اختلف بعد العد أعيان كان الواجب يختلف به وتوحد كذا الشارح عد روده

• (فصل) •

• (قوله وأول نصاب البقر ثلاثون)
فيجب فيها) • وفي بعض النسخ
وفيما هي النصاب (تبع)
اين سنة ودخل في الثانية
سمي بذلك لتبعه امة في
المرعى ولو أخرج تبعة
أجرات بطريق الاولى
(و) يجب (في أربعين مسنة)
لهاستان ودخلت في الثالثة
سميت بذلك لتكامل استانها
ولو أخرج عن أربعين
تبعين آخر على الصحيح
(وعلى هذا إذا نقص) • وفي
 مائة وعشرين ثلاث مسنات
 أو اربعة تبعة
• (فصل) •

• (قوله وأول نصاب العنق أربعون)

ما لانهم أقرب الى التبسيط حيثئذ فلا يكلفهم الساعي ردها الى البلد كما لا يزعم أن يبيع
 الراعي فان لم ترد الماشية ان اكتفت بالكلا وقت الرعي فعند موت أهلها وأغنيهم ويحزى
 في اخراج الزكاة نوع عن نوع آخر كصان عن معز وعكسه من العثم وارحسية عن مهريه
 وعكسه من الابل وعراب عن جواميس وعكسه من البقر رعاية القيمة في ثلاثين عنزاً وعشر
 نعجات عنزاً ونعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز أو ربع نعجة وفي عكس ذلك عكسه فلو كانت قيمة كل
 نعجة دينارين وقيمة كل عنزة اربعين في المثال الاول عنزاً ونعجة تساوي ديناراً واربعا وفي
 مثال العكس عنزاً ونعجة تساوي دينارين الاربعاء ولا يؤخذ ناقص الا من مثله وأسباب النقص
 خمسة العيب والمرض والصغر والذكورة ووراء النوع وهذا في غير ما من من جوارأخذ من
 البون والحق والذك كرمي الشياه في الابل أو التيسع في البقر فان اختلفت ماله بقيما ولا لا والتحد
 نوعا جرح كعسلا برعاية القيمة فان لم يوفى نعم ناقص ولا يؤخذ خذار كحامل الارصا المالك الم
 ان كانت كلها اشارة أخذت منها خادروا لوقفة ماشيته في البلاد فكانت في بلد واحدة حتى
 لو كانت اربعين شاة في بلد من بلد من الزكوة ولو كانت ثمانين في بلد من في كل بلد اربعون لا يلزمه الا
 زكاة واحدة وان بعدت المسافة بينهما فاب اجتمع المستحقون في البلدين أعطاهما النسبة
 في هاتين المدة وفي الاصلها الامام وهو يعطى الماشية شاة واحدة نقل الزكاة (قوله وفيها) اى
 الاربعين وقوله جدد عثم الصان يدل من شاة وقوله أو نقص المزعطف على جدد عثم
 الصان وقوله ويبقى ان المدة والنسبة أى في نصاب الابل وبعبارة هناك اى جدد عثم لها
 ستة وطعنت في الثانية أو ثمانية مراهساقتان وطعنت في الثالثة (قوله وقوله) يستظهر
 عنى من الشرح خبره والاولى حذف قوله الخ كائى بعض النسخ لانه لا معنى له بعد ذكر عبارة
 المصنف بكالها (قوله وفي مائة واحد وعشرين شاتان) اى تعبد بالصلح لا بالحساب لان
 مقتضى الحساب ان يجب في ثمانين شاتان وكذلك قوله وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وما بعده
 وهو قوله وفي اربع مائة أربع شياه ثم يستقيم الحساب برأيه مائة مائة وذلك قال ثم في كل مائة
 شاة ونقل الامام الشاهي ان اهل العلم لا يختلفون في ذلك الحديث انهم به رواد البخاري وما
 يبر النصب ونص أى عقولاً لا يذهبنى الى الواجب ولا ينقص بثلثه شىء منه كما تقدم في الابل
 (وصل في ذكر كذا الحظلة) وهى قسمان خلطة جوارى وهى المرادة للمصنف لانها هى
 التى تحتاج للشرط الاتية وخطبة شيوخ وهى مؤثرة مثل خلطة الجوارى بل اولى وهى
 بقسميه مؤثرة في التقدير والزرع والثمار ولو كان لكل من المالكين كبرى فيه تغدق عند ذوق
 واحد او ذوق او فضل مجاور لزرع الآخر أو ضلها أو كان لكل منهم ماعر وض تجارة في مخزن
 واحد أو ملكا شياه ذلك معا شرا مثلاً ولو بلغ المجموع فصا واجبت الزكاة كائى الماشية
 بشرط ان لا يتجرى النقد وغرض التجارة كان الحظ كبراءة والده كان والحارس والوزان
 والميران والنقد وهو الصيرى والمادى وهو الدلال وان لا يتجرى في الرزق والحل الماطور وهو
 بالمهمة أشهر من المجتهه حائط الزرع والشجر والبحرين وهو يفتح الجليم موضع بفتح الجيم
 واليد وهو يفتح الموحدة ويصكون الحنية وفتح الدال المهملة موضع نصفه الحنط
 ولا تؤثر الاى من مسمى الحنفى لا محتله كبر وغنى ولا بد ان يكون كل من الخليلين من أهل

وفي اشارة جدد عثم من الصار
 او ثمانية مائة وسيق يار
 الجدد عثم والنسبة وقوله (وفي
 مائة واحد وعشرين
 شاتان وفي مائتين وواحدة
 ثلاث شياه وفي اربع مائة
 اربع شياه ثم في كل مائة شاة)
 الخ طهر عثم عن الشرح
 * (وصل) *

الزكاة قالو كان الخلو ط بين مسلم وكافر او مسر ومكان لم يتر هذه الخلطة شيئا بل يعتمد نصيبهم
 هو من اهل الزكاة فان بلغ نصيبا كله كالمشرد والافلا ولا تشتريه الخلطة في الاصح لان العلة
 في تأخيرها خفة المزية على الحسن بالزكاة وهي لا تختلف بالنسبة وعدمها ولو تفرقت ما جئتهما
 في انشاء الحول فان قصر زمن تفرقها ولم يعلمها لم يضر وان طال عرفا ولو بلا قصد ضرر أو علم به
 واقتراره أو قصد ذلك أو علمه أحد هما واقتره شر (قوله والخليطان) تنسبة خليط بمعنى خاط
 فهو فعل بمعنى فاعل والمعنى على هذا الشخصان الخليطان ما لهما من كان بكسر الكاف
 زكاة الشخص الواحد وعلى هذا يرى الشارح ويحتمل أن خليط بمعنى مخلوط فهو فعل بمعنى
 مضعول والمعنى على هذا والمالان الخليطان من كان يفتح الكاف زكاة المال الواحد وكل
 من المصنفين صحيح وان كان المعنى الأول هو المتبادر (قوله بكسر الكاف) أي يشاعل أن
 الخليطين بمعنى الخليطين وقد علمت أنه يصح فتح الكاف بناء على أن الخليط بمعنى الخليطين
 وقوله زكاة الشخص الواحد بناء على أن الخليط بمعنى الخليطين مع كسر الكاف وأما على
 أن الخليطين بمعنى الخليطين مع فتح الكاف فقال زكاة المال الواحد (قوله والخلطة
 قد تفيد الخ) حاصله أن الأحوال أربعة كما هو مقتضى القسمة العقلية وقد استوفيناها
 الشارح (قوله تحقفا) أي عليها وقوله بأن يملك الخ أي وذلك معصوب بأن يملك الخ وقوله
 فليزنها ما شاة أي كالمشرد فإنه لو كان له ما عاون له لم يشاة فقد أفاضتها تحقفا لأنه لو لا الخلطة
 لزم كلامهم ما شاة (قوله تنقيلا) أي عليها وقوله بأن يملك الخ أي وذلك معصوب بأن
 يملك الخ وقوله فليزنها ما شاة أي كالمشرد لأنه لو كان له ما عاون له لم يشاة فقد أفاضتها تنقيلا
 لأنه لو لا الخلطة لزم ما شاة (قوله لاحداهما شاة أي شر من فعله ثبات الشاة
 مع له لو لا الخلطة لم يشره شي قد أفاضته التنقيب وقوله ولا شر ثلثاها أي اربعون فعليه ثلثا
 الشاة مع له لو لا الخلطة لم يشاة كذا فقد أفاضته التنقيب (قوله كان يملك كما تاتي شاة
 بالسوية) أي قسمها شاة على كل واحد شاة كما كانت قبل الخلطة فلم تعد لا تنقيلا ولا تحقفا
 (قوله واعين كان الخ) إشارة الى أن قوله يسبح شرائط متعلق بقول المتو والخلطان من كان
 زكاة الواحد وانما احتاج الشارح لذلك لطول العبارة التي أتى بها (قوله يسبح شرائط) ويريد
 ثلثين وهو أن تكون الماشيتان فصا أو دوية ولا حد هما صاب فلو أنكر كافي فلا يشاة ولا شيء
 عليها ما لم يكن لاحدهما اربعون وقد خلط منها خمسة عشر مع خمسة عشر لا خرفا لخلوط
 دون نصيب لكن لاحداهما صاب وزيد ابصا ناع وهو معنى الحول من وقت الخلطة اذا كان
 المال حوليا فلو ملك كل منهما اربعين شاة أو أول الحرم وخطا من أول صفر فلا خلطة في الحول
 الأول فاذا جاء الحرم وجب على كل منهما شاة ثم كان زكاة الخلطة في الأحوال المستقلة
 وعاشروها أن يكون نصيب اهل الزكاة كأميرت الإشارة اليه فحله الشر وط عشرة (قوله مأي
 الماشية ليل) فهو اسم لوضع ميت الماشية وهو المسمى بالزربية (قوله والمرسح) يفتح الميم
 وسكون السين وقوله الموضع الذي تشرح اليه الماشية أي الموضع الذي تساق اليه الماشية
 من المأوى لتجتمع فيه ثم تساق الى المرحى وهو المسمى عند العوام بالمراح وعبارة الشيخ الحليط
 اسم الموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق الى المرحى وهي اولى من عبارة الشارح لأنه يشرع عليها

(والخليطان من كان) بكسر
 الكاف (زكاة الشخص
 الواحد) والخلطة قد تفيد
 الشر يعني تحقفا بأن يملك
 غائبين شاة بالسوية بينهما
 فليزنها شاة وقد تفيد
 تنقيلا بأن يملك اربعين
 شاة بالسوية بينهما فليزنها
 شاة وقد تفيد تحقفا على
 أحدهما وقد تفيد الخ
 الآخر كأن يملك اثنين
 لاحدهما ثلثها والآخر
 ثلثها لولا لا تفيد تحقفا
 وثالثه قلا كأن يملك كما تاتي
 شاة بالسوية بينهما واما
 من كان زكاة الواحد يسبح
 شرائط اذا كان وفي بعض
 النسخ ان كان (المسرح
 واحدا) وهو يضم الميم
 مأوى الماشية (بالا والمرسح
 واحدا) والمراد بالمسرح
 الموضع الذي تشرح اليه
 الماشية

اتحادهم مع المرعى إلا في لانه يصدق عليه الموضع الذي تسرح اليه الماشية فالمسرح يطلق على كل منهما لانها مسرحة اليها اللهم الا ان يجعل الى بمعنى من فيكون المراد الموضع الذي تسرح منه الماشية الى المرعى (قوله والمرعى) يفتح الميم هو اسم للموضع الذي ترمى فيه الماشية وقوله والراعى زاده الشارح على كلام المصنف والمراد بوجده ان لا يختص ماشية كل واحد بمراع وان تعددا اتخذ اسميا في الفعل وهو الحافظ للحيوان واصله الحافظ لغريم مطلقا ومنه قبل للراعى راع والعامية رعية كما في الحديث كل راع مسؤول عن رعيته (قوله والفعل) اى الذى ذكر الذى يضرب الماشية وقوله واحد المراد بكونه واحدا ان لا يختص ماشية أحدهما بفعل وتختص ماشية الآخر بفعل وان تعددوا ذكر بحيث يكون مرسلان على كل من الماشيتين سواء كان ملكا لأحدهما أو معاراة أو لهما وقوله أى ان اتحد نوع الماشية فتتبدل اشتراط كونه واحدا بالمعنى المذكور وقوله فان اختلف نوعها كضأن ومعز مقابل لقوله ان اتحد نوع الماشية وقوله فيجوز الخ اى فلا يشترط كونه واحدا بالمعنى السابق ولا يضرب اختلافه للضرورة حيث لا يشترط بطرق يضم الراس باب دخول كما في المختار (قوله والمشرى) يفتح الميم وبالباقى آخره ويقال المشرى بالعين بدل الياء وقوله اى الذى تشرى منه الماشية وهو موضع شريم او قوله أو غيرهما أى كترعة وقوله واحد أى بالمعنى السابق وهو عدم التميز بحيث لا يختص ماشية كل منهما بمشرى فلا يضرب تعدد من غير تميز (قوله وقوله والخالب الخ) مبتدأ خبر بوجه قوله هو احد الوجهين وهو وضع فبذلك قال والاصح عدم الاتحاد في الخالب اى الاصح عدم اشتراط الاتحاد في الخالب ويدل بما زاد الراعى الذى زاده الشارح فيما تقدم فانه شرط على الاصح فالعدد في الشرط لم يتصل بل هو باق بجاه وقوله وكذا الخالب أى فقيه الوجهان والاصح عدم اشتراط مثل الخالب والخالب جاز العزم والى الخالب فقيهما أيضا الوجهان والاصح عدم اشتراط اتحادهما (قوله وهو موضع الخالب) اى المكان الذى يقبل فيه الماشية وقوله يفتح اللام أى على الاصح فالخالب كالطالب يقال حلب حلب حلبا كطالب يطلب طلبا وقوله واحد اى بمعنى عدم الاختصاص والتفريع كما سبق في نظيره وقوله وحكى النووى اسكان اللام اى فقيه لغتان فتح اللام واسكانها سواء كان اسم للجنس الخلوب أو بمعنى المصدر وكما هو المتبادر من الشارح خلافا لما قاله المحشى من التوزيع لعله يفتح اللام بمعنى الخلوب وبكونها بمعنى المصدر وجعل قوله وهو اسم للجنس راجعا للمعقول وقوله ويطلق على المصدر راجعا لاسم كى فيكون على اللقب والشرا المرتفع مع انه على صفة لا يصح ضبط ما فى المصنف بالفتح لانه لا يصح ايراد الخلوب لا يشترط اتحاد موضعه فلا يضر كون كل واحد يأخذ من ماشيته بعد حمله الى بيته مثلا ولذلك قال الشارح بهد قوله ويطلق على المصدر وقال بعضهم وهو المراد هنا الذى يشترط اتحاد موضعه انما هو المصدر بمعنى فعل الخالب دون موضع اللبن الخلوب قد در (فصل فى بيان مقدار انصباب الذهب والفضة وما يجب اخراجه عنه) والمعنى فى وجوب الزكاة فيها انهم اعدوا ان القامبالاخذوا الاعطاء فاشيا الماشية الائمة وتجب جعل اقمهم اقوام الدنيا ونظام اهلها فان حاجات الناس كثيرة وكلها تقتضى بهما من كثرهما فقد ابطال الحكمة التى خلقها لاجتماع غيرهما من سائر الجواهر فلا زكاة فيها لعدم

(والمرعى) والراعى (واحد) والفعل واحد) أى ان اتحد نوع الماشية فان اختلف نوعها كضأن ومعز فيجوز ان يكون لكل منهما محل بطرق ماشيته (والمشرى) أى الذى تشرى منه الماشية كعين أو غيرهما (واحد) وقوله (والخالب واحد) هو أحد الوجهين فى المسئلة والاصح عدم الاتحاد فى الخالب وكذا الخالب بكسر الميم وهو الابه الذى يجلب فيه (وموضع الخالب) يفتح اللام (واحد) وحكى النووى اسكان اللام وهو اسم للجنس الخلوب ويطلق على المصدر وقال بعضهم هو المراد هنا (فصل)

ورود هاتين وسعى الذهب بذلك لانه يذهب وسيمت القصة بذلك لانها تنقص والدينار آخره فلور
والدرهم آخرهم كاقيل

النار آخر دينار فقتبه • والهم آخر هذا الدرهم الجاوى

والمرتينهما علم يكن وربما • معذب القلب بين الهم والنار

فالمرتان أحدهما قايمة معذب بين الهم في الدنيا والدار في الآخرة بسبب كتابهما من حرام
أو عدم أداء كلتهما (قوله ونصاب الخ) انما يقبل وأول نصاب الخ كاقيل في المواشي
لان كلا من الذهب والفضة ليس له انصبة متعددة وفيهما وقص بخلاف المواشي وقوله الذهب
أى ولو غير مضروب (قوله عشرون مثقالا) أى دينار القوله صلى الله عليه وسلم ليس فى أقل
من عشرون دينار شي وفى عشرون نصف دينار وقد نصاب الذهب بالبدى سعة وعشرون
الارها ومثله الفضة قلى وبالمجرب ثلاثة وأربعون وقيراط وسع فيواط كاقدره مشايخنا
وأقاربنا بعضهم بعد قسمة يرمز لذلك ان هذا المقياس الاصطلاحي وهو غير معقول عليه وأما ما يقال
الشري المعول عليه فنصاب البدق الكامل به عشرون لانه حرز فوجد مثقالا احكاما ملا
ولا غش فيه ومثله انجر الكامل لكنه فيه غش عقد او شعرة فالنصاب به عشرون وثلاث (قوله
تجديدا) فلو نقص ولو يسيرا فلاز كان لا بد أن يكون شيئا فلو تم في ميزان وتخص في آخر فلاز كان
يشك في النصاب (قوله بوزن مكة) أى لقوله صلى الله عليه وسلم المكيال المكيال المدينة والوزن
وزن مكة (قوله والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم) فهو اثنتان وسبعون حبة شعيرة معتدلة
غير مقشورة وقطع منها مائة وطال لآن الدرهم خمسون حبة وخمسان وثلاثة اسباعا واحدة
وعشرون وثلاثة اجناس فاذا ضمت الخمسين وخمسين كان الجميع اثنتين وسبعين حبة وهو
المثقال ولذلك يقولون متى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعا كان مثقالا ومضى نقص من المثقال
ثلاثة اعشاره كان درهما لان المثقال اثنتان وسبعون حبة كما علمت وثلاثة اعشاره احدى
وعشرون وثلاثة اجناس فاذا نقصت من اثنتين وسبعين حبة احدى وعشرون وثلاثة
اجناس كان الباقي خمسين حبة وخمسين وهو الدرهم والمثقال لا يختلف جاهلية ولا اسلاما
وأما الدرهم فاختلف في الجاهلية فكان نوعين احدهما غايمة دوائق والاخر اربعة نخلط
وقسمه لسنتين في زمن عمر بن الخطاب وقيل في زمن عبد الملك بن مروان فصارت دوسنة
دوائق وأجمع عليه المسلمون والدائقي ثمان حبات وخمسة حبة (قوله وفيه) الضمير ارجع لنصاب
الذهب ولذلك قال الشارح أى نصاب الذهب وقوله ربع العشر أى كل حول بخلاف الجرب
لا يجب فيه الازكاة واحدة ولو بقيت سنين لاهامه رضة للفساد ولا كذلك النقد (قوله وهو
نصف مثقال) أى لان عشر العشر من مثقالا اثنتان وربع عشر هاتين مثقال فان وجد عنده
نصف مثقال سلمه للمعتق وان لم يوجد سلم اليهم مثقالا كاملا لنقصه عن الزكاة ونصفه أمانة
عندهم ثم تقاسل معهم بان يدفعوا له جني وتيقا سوا ثمانية أو ستة ورواهه نصفه أو ستة
نصفهم لكن مع الكراهة لانه يكره للانسان شراء صدقة من تصدق عليه سواء كانت زكاة
أو صدقة نفقة (قوله ويجازى اذ يحسب) أى يقبض فبما اذ باعتبار حسابه وفي بعض النسخ وما
زاد فحسابه فبما زاد مبتدأ وحسابه خبر وزيدت فيه النافعال المبتدأ يشبه الشرط في العموم

(ونصاب الذهب عشرون
مثقالا) تجديدا بوزن مكة
والمثقال درهم وثلاثة
اسباع درهم (ونصفه) أى
نصاب الذهب (ربع العشر
وهو نصف مثقال وفيه
زاد) على عشر من مثقالا
(بصحا)

فإذا كان عنده خمسة وعشرون مثقالا في العشر من نصف مثقال وفي الخمسة ثمن مثقال فالجمله
 خمسة اثنان مثقال (قوله وان قل الزائد) فلا نقص هنا والفرق بين التقود والمواشي ضرر
 المشاركة في المواشي ولا كذلك التقود (قوله ونصاب الورق الخ) ولا يكمل أحد التقدين
 إلا آخر في النصاب لاختلاف الجنس كما في الحبوب ويكمل نوع باخر من جنس واحد ويؤخذ
 من كل نوع ما ينقص ان سهل بأذ قلت الأنواع وان شق بأن كثرت أخذ من الوسط كما في
 العشرات ولا يجوز ردى عن جيد ولا مكسر عن صحيح كالأخر حميرضة عن مصاحح ويجزئ
 عكسه بل هو أفضل لانه زاد شرا والمراد بالحدوة النعموة ونحوها كاللبن والرداءة الخشونة
 ونحوها كالبيسومة (قوله يكسر الراء) أي ونقصهما فتح الواو فيهما ويجوز اسكان الراء مع
 ثلث الواو فقه خمس لغات ويقال رقعة أيضا وقوله وهو القصة أي ولو غير ضرورية (قوله
 ما تادهم) لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون خمس أواق من الورق صدقة ولا اوقية
 اربعون درهما بالنصوص المشهورة وقد نصاب القصة بالريال أي طاقة غالية وعشرون ريالا
 ونصف مع زيادة نصف درهم بناء على ان الريال فيه درهمان من النحاس وخمسة وعشرون ريالا
 بناء على أن الريال فيه درهم من النحاس كذا اقرز من شايخنا وأما بعضهم يعدتوره أن هذا
 بالدرهم الاصطلاحى وأما الدرهم الشرعى وهو المعلوم عليه فنصاب الريال أي طاقة وأبى مدفع
 عشرون ريالا لانه حر الأول فوجد أحد عشر درهما وثلاثة أسباع والثاني أحد عشر درهما
 وثلثي سدس درهم وخالص كل منهما عشرة دراهم وقد ربه بعضهم في الانصاف المبررة بقصة
 نصف وستة وستين وثلثي نصف لان كل عشرة أنصاف ثلاثة دراهم فكل مائة لاقون درهما
 فالسبعمائة مائة وعشرون درهما والستون وثلثان بعشرين درهما فالجمله مائتان
 درهم ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن السابق من الانصاف الكبيرة الخالصة من النقش وأما
 في زماننا فقد صرحت ودخلها النقش فقول بعضهم سبعمائة وستة وعشرون وثلثان نصف فصرف من
 التساخ والصواب سبعمائة وستة وستون وثلثان نصف كما ذكرنا (قوله وفيه) أي في نصاب الورق
 وقوله وبيع العشر أي كل تحول كما مر في الذهب وقوله وهو خمسة دراهم أي لان عشر المائتين
 عشرون درهما خمسة (قوله وفيما زاد الخ) فإذا كان عنده ثلثمائة درهم في المائتين خمسة
 دراهم وفي المائة درهما ونصف فالجمله سبعة دراهم ونصف وقوله وان قل الزائد فلا نقص
 كما مر (قوله ولا شيء في المشوش) أي المخلوط بما هو ادون منه كذهب بقصة وقصة بنحاس
 وقوله حتى يبلغ خالصه نصابا فإذا بلغ خالصه نصابا أخرج الواجب خالصا او معشوشا خالصه قدر
 الواجب ويكون معشوشا بالجنس ان كان ينصرف عن نفسه والاثني الاول ويكنى التمييز بالماء
 فإذا كان عنده ثلثا من درهم معشوشة ولم يعلم هل خالصه مائتان وغشها مائة أو بالعكس وضع
 ما في اناء ثم يبيع فيه ثلثا من درهم فضة خالصة ويعلم على قدر ما وصل اليه الماء ثم يبيع فيه ثلثا من
 درهم بنحاس ويعلم على قدر ما وصل اليه الماء ايضا ثم يبيع الثلثا من المعشوشة فإذا قرب الماء
 بسببه الى الاول علم ان خالصها مائتان وغشها مائة وإذا قرب الى الثاني فبالعكس ويجزئ مثل
 ذلك في المخلوط من الذهب والقصة ويكره للامام ضرب المشوش نظير المصعصع من غشها بالنحاس
 وما يجرى على غير الامام ضرب المشوش ويكره له ضرب النخالص لانه في اقتباسه على الامام

وان قل الزائد (ونصاب
 الورق) بكسر الراء وهو
 القصة (ما تادهم وفيه
 وبيع العشر وهو خمسة
 دراهم وفيما زاد) على
 المائتين (بصاحب) وان
 قل الزائد ولا شيء في المشوش
 من ذهب أو فضة حتى يبلغ
 خالصه نصابا

فان ذلك من شأن الامام ومهمه ان يعلم ان قول الشيخ الطيب ويكره لغير الامام ضرب الدراهم
والدنانير ولو خالفه فمعتد بالنسبة لما انطوى تحت الغاية وهو المنشؤة (قوله ولا يجب في
الحلي المباح زكاة) لانه معتد لاستعمال مباح فاشبه العوامل من النعم ان وزنه ولم يعلمه حتى
مضى الحول وجب زكاته وكذا لو اتكسر وقصد كثره أو انكسر كسر ايحوج الى صياغة تعجب
ر كانه لانه لم يقصد امساك لاستعمال مباح بخلاف ما لو قصد اصلاحه وأمكن بلا صوغ فلا
زكاة وان دام احوال الاموال صورة الحلي مع قصد اصلاحه ولم يرأتليس أفرغ حتى الذهب
والفضة كالسوار والخلخال والخناتم ولومن الذهب وكذا اللبس ما ينسجهم سمان السلب مالم
تسرف وقيل مالم يتألف في سرف كخلخال وزنه ما ثابته قال ويحل للرجل الخاتم من الفضة لانه
الذهب بحسب عادة أمثاله قد رواه عددا ويحل لبل لبيسه سنة لانه على الله عليه وسلم اتخذ خاتما من
فضة وجهه في البين أفضل والسنة ان يجعل الفص عما يلي كفه ولو اتخذ الرجل خواتم كثيرة
لبس الواحد بعد الواحد حجاز فان بهام عاجاز مالم يكن فيه اسراف ولو تقصم الرجل في غير
الخنصر يان مع الكراهة ويحل للرجل تحلية آلات الحرب من الفضة كالسيف والرمح والمنطقة
لأما لا يلبسه كل سرج واللباس يتحلف المرأة فليس لها تحلية آلات الحرب لا يذهب ولا يفضة
ويحرم على الرجل الاسراف في تحلية آلات الحرب ويجوز تحلية المحصف والقيام بفضة للرجل
والمرأة ويجوز لها فمعتد بذهب قال الفزائلي ومن كتب المحصف بذهب فقدأ حسن (قوله أما
المحرم الخ) مقابل المباح ومثل المحرم المكروه كضبة كبيرة للحاجة او صعيقة لزينة ومن المحرم
المرو وفيحرم على المرأة وغيرها فم لو اتخذته شخص من ذهب وفضة بل لا يعبه فهو مباح
للضرورة ويجب كسره بعد ذوالها لان ما أبيع للضرورة يذوقه قدرها وكذلك لو قطع أنفه سار له
اتخاذ زين من الذهب لان بعض العصابة وهو عرجة بن سعد قطع اذنه في غزو ويوم الكلاب
بضم الكاف فاعتاد أنفها من فضة فأتق عليه فأمره على الله عليه وسلم أن يتخذ من ذهب ولو
قطعت أنفه جاز اتخاذها من الذهب ولو لعل اصبع ماعد الأبهام ولو قلعته سمع جاز اتخاذها
من الذهب وان تعدت قياسا على الاتق ويحرم من الخاتم من الذهب على الرجل وهي الشعبة
التي يستسكنها الفص ومن المحرم الحلي الذي أسرفت المرأة فيه أو بالفضة سرفه تعجب زكاة
جميعه ومثل الحلي المحرم الاواني المحترمة كظروف الضاجين وغيرها تعجب زكاتها وكذا ما علق
من البدين على النساء والصغار في القلائد والبراقع تعجب فيها الزكاة على المعقدها لم يجعل لها
عري من غير جنسها بحيث تطل بها المعاملة والاعلاحة كالحلق المعروف (قوله كسوار)
بضم السين وقوله (١) واخلخال بضم الخاء الاولى وقوله للرجل أي متخذين للرجل بأن يقصده
بالإتحاد قالوا اتخذ الرجل سوارا مثالا لاقصده للابس ولا غيره أو قصد اجازة لم يلبسه بلا
كرامة ولا زكاة فيه لا تنفاه القصد المحرم والمكروه (قوله وخنف) فهو كالرجل في حلي النساء
كالخلخال والسوار والكرامة في حلي الرجال كتحلية آلات الحرب كسيف ورمح كاهو قاعدة
الاحتياط في حقه أشك في حله (قوله تعجب الزكاة فيه) وحيث أوجبال الزكاة في الحلي
واختلف وزنه وقيمه فالصبرة بقيته لا وزنه فقط بخلاف المحرم لعينه كالاولى فالصبرة وزنه
لا بقيته فالو كان له حلي وزنه ما ثابدهم بقيته ثلثمائة اعتبر بقيته فيخرج ارباع عشر مشاعا

(ولا يجب في الحلي المباح
زكاة) أما المحرم كسوار
وخلخال للرجل وخنف
تعجب الزكاة فيه

(١) قوله واخلخال بضم الخاء
الحلي القاموس بفتح أوله
كبلال اه معجبه

ويبيعه الساعي كذلك ويشرفه على المتعدين واما خمسة مصوغة قيمتها سبعة ونصف ولا يجوز
كسره على منه خمسة مكسورة لان فيه ضرر عليه وعلى المستحق ولو كان له اناء كذلك
اعتبرونه فيخرج خمسة من غير ما يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشره ما شاء (فصل
في بيان مقدار نصاب الزرع والثمار وما يجب اخراجه منه) • وجميع ما معا الاتحادها نصيبا
وواجبا ويجب الزكاة فيأخذ كراشا تدب لانه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ويسد صلاح
غرائفه عند قرة كاملة وهو قبل ذلك بقل وحصره وبد صلاح بعضه وان قل كبذل صلاح كله
ويجب الاخراج بالقل بعد التصفية ومن خرص شكله فربما فيه زكاة اذا بدا صلاحه
فيطوف الخادص بكل شجرة ويقدر غرتها اربعا يساوية وغرة كل نوع كذلك ثم يقول للمالك
ضعتك حتى لمستحقين كذا ثم اوزن بيا مقبل بشرط أن يكون الخادص عالم بالذلك أهلا
لشهادات كلها وأن يكون التعيين من الامام أو نائبه فلذلك حينئذ تصرف في الجميع فان
أدعى حيف الخادص ده بانصره لم يصدق الايسة أو أدعى غلظه فيما بعد الغلظه ككلا ثم
وسا فانه بعد الغلظه فيها فكذلك لكن يحط في الثانية القصد والحق أو أدعى غلظه بالحق
كوسق أو وسقين صدق بمجهه ثبانا انهم والاملايين وان أدعى طلب المحروص فكونه دبيع
لكن البون هنا سنة ولا يضم غرام الى غرام آخر في كمال النصاب ولا زرع عام الى زرع عام
آخر كذلك ويضم غرام بعض بعض وكذلك زرع العام بعضه لبعض وان اختلف ادراكه
لاختلاف انواعه وبلاد مساراته وبرودة والمراد بالعام هما اثنا عشر شهرا ربع ثم لو اقر فحق
في عام مرتين فلا يضم بل هما كقصة عامين الحاقا لاندرا بالاعم والغلط وكالتحل كل ماشائه أن
لا يثر في العام الامرة واحدة (قوله ونصاب الزرع والثمار خمسة أوسق) أي غلب ليس فيما
دون خمسة أوسق صدقة والنصاب المذكور بتحديد كافي نصاب الذهب والقضة والعبرة فيه
بالكيل على الصبح والعبرة في الكيل بكيال المذبذبة الشريعة وانما قدره بالوزن استعمله ارا
والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فانه يشغل على الخفيف والوزن وتقدم تقديره بالارادب
المصرية (قوله من الوسق) أي مشتق من الوسق وقوله مصداق لوسق بمعنى جمع قال تعالى
والبل وما وسق أي جمع وقوله بمعنى الجميع أي المتبسة بمعنى هو الجميع وقوله لان الوسق يجمع
الصبيان على اشتقاق الاوسق من الوسق فكذلك قال وانما اشتق الاوسق من الوسق بمعنى الجميع
لان الوسق يجمع الصبيان فانه ستون صاعا وقد تقدم أن الصاع أربعة أمداد والدرمل وثلاث
بالبغدادى فاذا ضربت الخمسة أوسق في الستين صاعا كانت الجلة ثلثمائة صاع فاذا ضربتها
في الاربعة امداد صارت الجلة الفا ومائتي مدي بالفسقانة وطل بالبغدادى كمال المصنف
وهي الف وسقانة وطل بالعراق وفي بعض النسخ بالبغدادى وقد وثق به لانه الرطل النري
(قوله وما زاد فصا به) أي فلا وقص فيما (قوله وطل بعد امداد عند الدوى مائة وثمانية
وعشرون درهما واربعة أسباع درهم) وأما عند الرازي فهو مائة وثلاثون درهما (قوله
وبها) الضمير اجمع للزرع والثمار ولذلك قال الشافعي أي الزرع والثمار وقوله ان نسبت
بها السماء أي الماء النازل من السماء وقوله كالتلج مثال النجوم ودخل تحت الكاف البدو
وقوله أو السج يفتح السين المهله وسكون المثناة التحتية وهو كل ما يسبح على وجه الارض

«فصل»

ونصاب الزرع والثمار
خمس أوسق من الوسق
مصدور بمعنى الجميع لان
الوسق يجمع الصبيان
(وهي) أي الخمسة أوسق
الف وسقانة وطل
بالعراق وفي بعض النسخ
بالبغدادى (وما زاد
فصا به) وطل بعد امداد
عند النوى مائة وثمانية
وعشرون درهما واربعة
امباع درهم (وبها) أي
الزرع والثمار ان نسبت
بها السماء وهو المطر
ونحوه كالتلج (أو السج)
وهو الماء الجارى على الارض

كانليل والسبيل وما انصب من جبل أو نهر أو عين فقول الشارح بسبب سقنهر الخ ليس بقيد
فكان الأولى حذفه ومثل ذلك ما سقى بالقنوات المحصورة من الأنهار كالساقى المعروفة لأنها
تصرف لأحياء الارض فإذا تهيأت وصل الماء الى الزرع بطبعه مرة بعد أخرى وكذلك ما سقى
بمر وقه لقر به من الماء وهو العسلى وقوله العشر أى كمالا لثقة المؤنة في ذلك (قوله وان
سقيت بدولاب) مقابل لقوله ان سقيت بعاء السماء الخ وقوله يضيء الدال وقصها أى والضم
افصح وهو الساقية المعروفة وقوله ما يديره الحيوان أى الادميون وكذلك ما يديره الماء
بنفسه وهو الباعورة المعروفة في بلاد الشام والدالية وهى البكرة التى يعلل عليها من شحوا النار
(قوله أو سقيت بنضح) أى تنقل الماء من محله الى الزرع وقوله يجهون أى وغيره كالنطالة
والشادوف ويعتري صورة الحيوان أن تكون بعير إدارة كان يحمل الماء في راوية على نحو
جبل ويؤق به الى الزرع فيسقى به ويسمى المذكور فاضحا الاتى فاضحة ومثله ما سقى بعاء شتره
أو تهيء لعظم المنه أو غصبه لوجوب ضحاها (قوله نصف العشر) أى لكثرة المؤنة بخلافها
فما تقدم ولذلك قال صلى الله عليه وسلم فيما سقى السماء والميون وكان عثريا العشر وفيما
سقى بالنضح نصف العشر وانعقد الاجماع على ذلك كما قاله البيهقي وغيره والعثري يفتح العين
المهمله والمثلثة ما سقى بعاء السبل الجارى الى فى الحفرة المسماة عا نور العثري المثلث اذا لم
يعلموا ولو اختلف المالك والساعى في اى سقى عا اذا صدق المالك لان الاصل عدم وجوب الزيادة
عليه فان اتهمه الساعى حقه منها (قوله مثلا) راجع لكل من ماء لحياء والدولاب مثل
الاقول السج ومثل الثاني النضح كما علم بعمار وقوله سواء أى حال كونهما سواء بمعنى مستويين
باعتبار مدة عيش الزرع والثر وغانما لايها كثرهما ولا بعد السقيات فانه قبل بقدر الاكثر
منها ما يلحق الاخر وقبل بقدر عدد السقيات والمعقد ان العيرة عدة عيش الزرع والثر وغانما
فلا كانت المدد غالية أشهر واحتاج في اربعة منها الى سقية فسقى بالمطر او نحوه كالنيل وفى
الاربعة الاخرى الى سقيتين فسقى بالنضح او نحوه كالدولاب وجب ثلاثة ارباع العشر كما قال
الشارح فلاجل ~~كون~~ نصف المدد بنحو المطر وجب نصف العشر لانه نصف واجبه عند
انقراضه ولاجل كون نصفها بنحو النضح وجب ربع العشر أيضا لانه نصف واجبه عند انقراضه
وكذلك لو جهلنا مقدار رفع كل منهما أو احدا بالاستواء لانه انما ظهر واحتاج في ستة منها الى
سقيتين فسقى بنحو المطر كالنيل وفى شهر من الثلاث سقيات فسقى بنحو النضح كالدولاب
وجب سبعة اثمان العشر فلاجل ~~كون~~ ثلاثة ارباع المدد بنحو المطر وجب ثلاثة ارباع
العشر ولاجل كون ربعها بنحو النضح وجب ربع العشر والجمع العشر والجمع عشر الاثما

• (فصل في بيان ذكر كنعروض التجارة والمعدن والركاز وما يجب اخراجه من كل) • وانما
ذكر المعدن والركاز ههنا مع ان محلها فصل ذكر كفة التقدير لما يستعمله عروض التجارة من حيث
قيمتها فانها تقوم بالذهب او الفضة وكل من المعدن والركاز من الذهب أو الفضة (قوله وتقوم
عروض التجارة) اى يعرف هل تبلغ قيمتها بأولافان لم تبلغ فضاها فلا ذكره وان بلغت فضاها
ركاه من القيمة لان عروض المراد بها ما قبل التقود والتجارة بكسر التاء مصدر
تجرب بجر فهو تاجر والجمع تجار وقوله عند آخر الحول أى مع آخر الحول لانه

بسبب سقنهر فيصعد الماء
على وجه الارض فيسقى بها
(العشر وان سقيت بدولاب
بضم الدال وفيها ما يديره
الحيوان (أو) سقيت
(بنضح) من نهر أو بئر
بجهون كبعير أو بكرة
(نصف العشر) وفيما سقى
بعاء السماء والدولاب مثلا
سواء ثلاثة ارباع العشر
• (فصل) •

(وتقوم عروض التجارة
عند آخر الحول

وقت الوجوب فالعبرة به لا بطريقه ولا بجميعة لأن شأنه أن لا يقطع بانها دون النصاب لأن
 معقد ذلك التقويم وهو لا يقيد القطع واليقين ويحل اعتباره آخر الحول إن لم ترد عروض التجارة
 في أثناء الحول إلى نقد تقوم به بان بقيت عندها أو بيعت بعروض أخرى أو بيعت بقصد لا تقوم
 به فان وقت في أثناءه إلى النقد المذكور فإن كان نصبا دام الحول وان نقص عن النصاب
 انقطع الحول لتحقق نقص النصاب حينئذ فلا يشتري به عرض آخر به وذلك ابتدئ حول
 جديد من حين شرائه كما تصرح به عبارة المنهج وبها يتضح كلام المفتي (قوله بما اشتريت
 به) أي بالنقد الذي اشترت به فان كان قد اشترى به ذهب قومها به أو بقضة قومها بها
 أو بهما قوم ما قابل الذهب وما قابل القضة بها ولا يضم أحدهما للآخر وإنما قومت بما
 اشترت به لأنه أصل ما يدهم وأقرب اليهم من نقد البلد فلو لم تبلغ بما اشترت به نصبا فلازكاه
 وإن بلغت بغيره هذا إذا ملكك بقصد ولو في ذمته أو غير نقد البلد فان ملكك بغير نقد كعرض
 ويضع في خلع أو نكاح أو صلح عن دم قومت بغير نقد البلد فان لم يكن بها نقد فبغير نقد
 أقرب البلاد إليه فان غلب نقدان على القساوي فخير منهما ما ان بلغت نصبا بكل منهما على
 المعقد كما يحسم في أصل الروضة وإن صح في المنهاج كالمسألة أنه يتعين الانفع للمصلحة وإن
 بلغت نصبا بأحد هادون الآخر قومت به لتحقق تمام النصاب وبهذا فارق ما لو تم النصاب
 في ميزان دون آخر وان ملكك بقصد وغيره قوم ما قابل النقد به وما قابل غيره بغير نقد البلد
 ويعرف ما قابل غير النقد بقومه ومعرفة نسبتة للقد حال المعاوضة ويضم ربع حاصل في
 أثناء الحول لأصل في الحول أن لم يرض بما يقوم به بان لم يرض أصلاً ونقص بغير ما يقوم به بان
 اشترى عرضاً قيمته ما قدره فصار قيمته آخر الحول ثانياً فزكاه أماً انما يرض بما يقوم به فلا
 يضم إلى الأصل بل يركب الأصل عند حوله والربع عند حوله فيقر ببحول واحد ومعنى نقص
 صار ناقضاً درهم وذنائب (قوله سواء كان غن مال التجارة نصبا أم لا) أي لأن العبرة بقيته
 آخر الحول فلا فرق بين أن يكون رأس مال التجارة الذي اشترى به نصبا وإن لم يكن نصبا
 فخرج الزكاة إذا بلغت قيمته نصبا وإن كان رأس المال دون نصاب (قوله فان بلغت الخ) هذا
 بيان لقاعدة التقويم آخر الحول كما مررت الإشارة إليه وقوله زكاه أي قيمة العروض فيخرج
 من قيمته الأمن عين العروض كما مر (قوله ولاهلا) أي وإن لم تبلغ قيمتها نصبا آخر الحول
 فلازكاه فيها (قوله ويخرج من ذلك) أي من قيمة ذلك أي المذكور من العروض فالكلام
 على تقدير مضاف وكذلك قوله منه فهو على تقدير مضاف أيضاً والتقدير من قيمته ما تقدم
 من أنه لا يجوز إخراجها من عين العروض وقوله ربع العشر أي اعتباراً بالنقد الذي تقوم به
 عروض التجارة تنقصا على الذهب والفضة لأنهم اتفقوا على ما ويجب زكاة قطر رقيق تجارة
 معز كلهم الاختلاف مبيع ما وهما البدن والمال فالأول سبب زكاة القطر والثاني سبب
 زكاة التجارة ولو كان مال التجارة مما يجب الزكاة في عيشه كساعة وغيره فلا يجتمع الزكاة
 فيه بل خلاف كما في المجموع بل إن كل نصاب أحدهما الزكاة دون نصاب الأخرى كما مر
 شاة تنقصها التجارة لا يمكن لم تبلغ قيمتها نصبا آخر الحول وكسح وتلاين فأقل بلغت قيمتها
 نصبا آخر الحول وحيث زكاهما كل نصابه وإن كل نصاب كل منهما كاربين شاة قصد

بما اشترت به (سواء كان
 غن مال التجارة نصبا أم لا
 فان بلغت قيمة العروض
 آخر الحول نصبا زكاهما
 والا فلا (ويخرج من ذلك)
 يعد باو غ قيمة مال التجارة
 نصبا (ربع العشر) منه

بها الصداقة بلغت قيمتها آخر الحول نصبا بالقدستر كافة العين على زكاة العبد قسم تجب زكاة
 العبد أيضا في شئ وصرفها والبانها مع اخراج زكاة العين عن الساعة وكذلك تجب زكاة
 العبدية عن الشجر وتقوم من اللب والكرواف وغيرهما عند علم الحول مع اخراج زكاة
 العين عن الثمر (قوله وما استخرج) اي والى استخراج ولو في مرات متعديتة فبضم بعض
 المخرج الى بعض ان تعدل من وقائع عمل ولا يضرب قطع العمل لعذر كإصلاح آلة ومريض
 وان طال الزمن عرفا فان اختلف المعدن أو قطع العمل بالاعذر فلا ضم وان لم يطل الزمن
 لأمره أو غيره والمراد أنه لا ضم في كمال النصب وإخراج الزكاة عن الكل فلا ينافي أن الثاني
 بضم للأول في كمال النصب وإخراج الزكاة عن الثاني فقط كما يضم الى ملكه بعير المعدن
 في ذلك ما إذا استخرج من المعدن بالعمل الأول خمسين درهما وبالثاني مائة وخمسين ضم
 المائة والجمعين للمعين الأولى لأخراج الزكاة عن المائة والخمسين فقط دون الخمسين الأولى
 كالأول كان ملكا لخمسين من غير المعدن (قوله من معدن الذهب والفضة) متعلق بالقتل وهو
 استخراج والمتبادر أن المراد بالمعدن الأماكن التي فيها الذهب والفضة فإضافة معدن الى
 الذهب والفضة حقيقة على معنى الأماكن المسبوبة للذهب والفضة ويحتمل أن
 يكون المراد بالمعدن الذهب والفضة اللذين يكونان في تلك الأماكن فتكون الإضافة يسمية
 ويكون قوله من معدن الخ يا مالها والهل محذوف على هذا فكأنه قال وما استخرج الذي
 هو معدن هي الذهب والفضة من الأرض ويؤيد الأول أن الشارح اقتصر في تفسير المعدن
 بعد ذلك على المكان وان كان يطلق على كل من المكان والمستخرج (قوله يخرج منه) أي
 بعد التخلص والتفقيه من فهو التراب وان كان وقت وجوب الزكاة فيه وقت حصوله وبه
 كان وقت الوجوب في الزرع وقت اشتداد الحب ووقت الانحواج بعد التقية والتفقيه من
 نحو التبن (قوله ان بلغ نصبا) فيشترط فيه النصاب وهو عشر ومنه ما لا من الذهب وما تسا
 درهم من الفضة وما زاد ففصاه لانه لا وقص في غير الماشية (قوله ربع العشر) أي لمعوم
 الأدلة السابقة كتعبير في الرقة وربع العشر وخبر ليس في آخر من عشرين ديناراش وفي
 عشرين نصف دينار (قوله في الحال) أي فلا يشترط فيه الحول لانه انما يشترط لتكامل
 النصاب والمستخرج من المعدن عما في نفسه فاشبه الزرع والقلاد (قوله ان كان المستخرج)
 بكسر الراء لانه اسم فاعل وقوله من اهل وجوب الزكاة أي بان كان مسلما ثم انخرج الكافر
 ما أشده عليه ولا زكاة عليه لكن يمنعه الحائز من اخذ المعدن والركاز الذين في دار الاسلام
 كما يمنعون الاشياع بها لان الدار للمسلم وهو دخيل فيها وخرج أيضا المكاتب فما أخذ
 عليه ولا زكاة عليه فيه لانه ملكه وأما ما يأخذ الرقيق غير المكاتب فهو لسيده فلا زكاة
 زكاة (قوله جمع معدن) اما من المعدن بمعنى السكن أو من المعدن وهو الإقامة يقال
 عدن بالمكان إذا أقام به ومنه جنات عدن أي إقامة لان أهلها يتجمعون فيها فلا تنقطع
 وقوله بفخذ الله كسرهما ظاهره بل صريحه أنه بالتفخ والكسر اسم المكان وكذلك يطلق على
 المستخرج بالفتن والمشهور أنه بالتفخ اسم المكان وبالكسر اسم المستخرج (قوله اسم
 المكان الخ) ويطابق أيضا على المستخرج كما عرفت وقوله خلق الله فيه ذلك أي المذكور من

(وما استخرج من معدن)
 الذهب والفضة يصح
 منه ان يبلغ نصبا (ربع
 العشر في الحال) ان كان
 المستخرج من اهل وجوب
 الزكاة والمعادن جمع معدن
 يفتح داله وكسرها اسم
 المكان خلق الله تعالى فيه
 ذلك

الذهب والفضة وقوله من موات أو أخرج بذلك نحو المسجد فقبية تفسر قال وجده بعد
الوقفة فهو للمعبد يصرف في مصالحه وإن كان موجوداً حال الوقفة فهو من أجزاء
المعبد فلا يجوز التصرف فيه ولا يملكه المستخرج في الحالتين ويقال في الوقفة غير المسجد
كان وقفاً على زعيم مثلاً أن وجده بعد الوقفة فهو من بيع الوقف يملكه الموقوف عليه
وإن كان موجوداً عند الوقفة فهو من أجزاء الوقف ويعرف ذلك بقول أهل النخبة (قوله
وما يوجد) أي والذي يوجد بالجم والحدال الممسلة أو بالغام والحدال المجتبين واقتصر الخطيب
على الثاني ولعل احتيازه دون الأول لأنه لا يلزم من الوجود الاختصاص أنه لا بد منه (قوله
من الر كاز) بيان لما هو يكسر الراء بمعنى المركز ككتاب بمعنى مكتوب مأخوذ من الر كز
وهو الخفاء ومنه قوله تعالى أو تسمع لهم زكراً أي صوتاً خفياً وانما يملكه الواجد إذا وجده
في موات أو ملكاً أحياناً وجده بمسجد أو شارع فاقطعة وإن وجده في ملك شخص أو موقوف
عليه فهو له إن ادعى أو الأبن نساء أو سكت فلن قبله وهذا كذا في الحقي فهو له وإن لم يدعه بل
وإن نساء كما قاله ابن حجر ومثله الر بادى فخلاص الدار أي لأنه ملكه بالاشياء بالبيع لم يزل ملكه
عنه لأنه مدفون متقول لا يدخل في البيع لكن قال ابن قاسم والوجه خلافه فيستتر أن
لا ينفية ونقله عن الرمي ولذلك قال فالشرط في بيع الحقي أن يبيع وفي الحقي أن لا يبيع
ولو وجد مال مدفون في ملك وداره بائع ومشتراً ومكر ومكتر ومصرف ومستهتر بان قال كل
مهما ما أتى دفنته صدقة والسد بينه كالأمتعة الدار (قوله دفين) بمعنى
مدفون فإن لم يكن مدفوناً بل كان ظاهراً فإن علم أن نحو سبيل أو طاهر فهو كالأمتعة دفين
بحسب ما كان ولا فهو لقطعة وكذا إن شك ونخرج بالإضافة إلى الجاهلية دفين الإسلام كان
يكون عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام فإن علم مالكة وجب رده عليه لأنه
مال مسلم وما لم يملك بالاسيلاء عليه وإن لم يعلم مالكة فلقطة وكذا إن لم يعلم هل هو جاهلي
أو إسلامي فإن كان جاهلياً لم يملكه كالتبر فإن علم أن مالكة بلغته الدعوة وعادته فهو في حكمه
في المجموع عن جماعة وأقره (قوله وهي الحالة الناح) والمشهور أنها اسم للناس الذين كانوا قبل
الإسلام أي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به الشيخ أبو علي فهو بذلك للكتبة
جهلاً لا هم وعلى الأول فلا بد من تقدير مضاف أي دفين أهل الجاهلية بخلافه على المشهور
وقوله من الجهل بالله الخ بيان للحالة المذكورة (قوله فقبية النجس) أي أن يطلع نصاباً فيستتر
فيه النجاس ولا يشترط فيه الحول كالمعدن وانما خالف المعدن في قدر الواجب خلفه مؤتمته
غالباً ككفره الواجب كالعشرات إذا حقت مؤتمته بأن سقطت عما اطرا والسبل فأنما يكثر
فيها الواجب وهو النجس وما إذا كثرت مؤتمته بأن سقطت بالنقض فأنما ينجس فيها الواجب
وهو نصف العشر (قوله وبصرف) أي النجس الواجب في الر كاز ومثله الواجب في المعدن
ويحتمل على بعد أن الصبر راجع لكل منهما وقوله مصرف الر كاة بكسر الراء أي مكان صرف
الز كاه وهو المستحقون لها إلا في ما ينهمر وقوله على المشهور وهو المقصد وقوله ومقابلته أنه
بصرف الخ ضعيف وقوله في آية الز كاه أي التي هي قوله تعالى ما آفأ الله على رسوله من أهل
القرى الآية (فصل في زكاة القنطري) وهي من خصائص هذه الأمة والمشهور أنها شرعت

من موات أو ملك (وما
يوجد من الر كاز) وهو
دفين الجاهلية وهي الحالة
التي كانت عليها العرب قبل
الإسلام من الجهل بالله
ورسوله وشرائع الإسلام
(قبية) أي الر كاة
(النجس) وبصرف مصرف
الز كاة على المشهور
ومقابلته أنه يصرف إلى أهل
النجس المذكورين في آية
التي

﴿فصل﴾

في السنة الثانية من الهجرة قبل عيد القطر يومين وهي تعبيرا لظلال الواقع في الصوم كما كان
مجرد السهو يجبر الظلال الواقع في الصلاة فلهذا وكسيع من الجراح وهو الذي اراده الامام
الشافعي بقوله

شكوت الى وكسيع سو مخفلى • فارشدني الى ترك المعاصي

وأخبرني بأن العلم نور • ونور الله لا يهدى لعاصي

والاصل في وجوبها قبل الاجماع خبرا من عمر بن موسى عن ابيه صلى الله عليه وسلم كانه
القطر من رمضان على الناس صلحا من غير اوصافا من شهر على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى
من المسلمين وقوله على الناس بيان للحر جرح وقوله على كل حر أو عبد بيان للحر جرح عنه يجعل
على فيه معنى عن ذلك شرط فيه أن يكون من المسلمين لانه يشترط في المخرج عنه الاسلام
بخلاف المخرج فانه لا يشترط فيه الاسلام لانه يجب على الكافر كانه رقيقه وقريه المسلمين
كما ساقى (قوله وتجب زكاة القطر) اي ان كذا التي يتفق وجوبها بالقطر اي بادراك حر
من نفسه وان كان لا يقين ادراكه من رمضان وجوب من شوال فسيم امر كب من حر أو
وأضيفت الى احد جزأى سبها لأن به يتفق الوجوب كما علمت (قوله ويقال لها زكاة
القطرة) ويقال لها ايضا زكاة الصوم وزكاة البدن ومدة القطر والقطرة بكسر الفاء
وبالتاء في آخرها انظر مولد اعني ولا معرب بل من تصرفات الفقهاء واستمعنا لاهم وأما
القطرة بضم الفاء فغير معروف في كلام العوام فنقول ان الرقعة انها بضم الفاء اسم للقطر
المخرج مردود وقوله اي الخلقة ومنه قوله تعالى خلقة الله التي فطر الناس عليها اي خلقته التي
خلق الناس عليها وهي قبولهم الحق وتمكنهم من ادراكه وقيل هي الاسلام وقيل غير ذلك ففي
زكاة القطر زكاة الخلقة أي تركتها لها وتطهر وتتمتع لعملها (قوله بثلاثة أشياء) بل بأربعة

(وتجب زكاة القطر)
ويقال لها زكاة القطرة اي
الخلقة (ثلاثة أشياء الاسلام)
فلاقطرة على كافر أصلي الا
في رقيقه وقريه المسلمين
(ويتركب الشمس من
آخر يوم من شهر رمضان)
وحجته

فالارباع المزرية كلاً أو بعضها فلاقطرة على رقيق لاعتنائه نفسه ولا عن غيره لعدم ملك غير المكاتب
كاتبه صحبة وضعف ملك المكاتب المذكور وقطرة غير المكاتب المذكور على سببه فتجب عليه
قطرة المكاتب كآفة فاسدقوان لتجب عليه فقته وأما المكاتب كآبة صحبة فلا زكاة على سيده
لاستقلاله كآلا زكاة عليه لضعف ملكه وتجب على البعض عن غيره قطرة كآله على المعتد
وعن نفسه بقدر ما فيه من المزرية وباقيها على مالك باقيه هذا حيث لم يكن هنالك ماله باء
أو كانت وقعت وقت الوجوب في نوبته ما بان وقع الجزاء الاول في نوبته أحدهما والجزء الثاني
في نوبته الآخر وان وقع وقت الوجوب في نوبته أحدهما فقط اختص الوجوب به ومنه في ذلك
الرقم المشترك (قوله الاسلام) اي قوله في الحديث السابق من المسلمين (قوله فلاقطرة على
كافر أصلي) تبريع على مفهوم الاسلام والمراد أنه لاقطرة عليه بحيث يطالب بها في الدنيا فلا
يتأني أنه يعاقب عليها في الآخرة كغيرها من الواجبات وانما يطالب بها لانها ظاهرة وليس
هو من أهلها وأما المرتبة فموقوفه فان عادى الاسلام وجبت عليه والا فلا وكذا القطرة
من عليه مؤتمه (قوله الا في رقيقه وقريه المسلمين) بصيغة التثنية اي قد لزمه فطرهما كما لزمه
نقمتما وكذلك زوجته اذا أملت وأسلم بعدها في الحديث وتجب عليه التنية لانها التمييز (قوله
ويصرب الشمس الخ) لواء سقط الباء لكان أولى وكآته أي بها تنوهم أي بها يما قبله وهو

الاسلام على أن يكون الجوار والجور بدلا من الجوار والجور قبله والمراد بدلا وقت غلام
 القروب مع ادراك الجور من رمضان أيضا لأنه لا يقمن ادراك الجور من رمضان وجور من شوال
 كأمير وهذا وقت الوجوب ويجوز أخرجهما في أول رمضان ويستحب أن يخرج قبل صلاة العيد
 للاتباع ان فعلت الصلاة أول النهار فان أخرت استحسب الاداء أول النهار وبكره تأخيرها في
 آخر يوم العيد ويجزم تأخيرها عنه بلا عذر كضيقة ماله والمستحقين لا كانتظاره وقرب كبار
 وصالح فلا يجوز تأخيرها عنه لذلك بخلاف زكاة المال فانه يجوز تأخيرها له ان لم يستدضر
 الحاضرين (قوله فخرج زكاة الفطر عن مات بعد القروب) أي أو معه لادراك الجزأين
 بخلاف من مات قبله وقوله وثمن ولقبه أي أو معه لعدم ادراك الجزأين بخلاف من ولد
 قبله ولو قال العيد مات حرم مع آخر جزء من رمضان وجبت على المبعول لادراك الجزأين وهو حرم
 بخلاف ما لو قال أنت حرم أول جزء من ليلة شوال فلا تجب على احد ولو كان هنا للمهاجرة
 اثنين في وقت ليلة يوم أو نفقة قريب يستحق كذلك وجبت عليه ما مناصفة لوقوع أحد
 الجزأين في نوبة أحدهما والجزء الثاني في نوبة الآخر فان وقع وقت الوجوب في نوبة أحدهما
 فقط اختص الوجوب به كأمير (قوله ووجد الفضل) أي التفاضل وقوله وهو يسار الشخص
 تفسير لوجود الفضل باللازم لأنه يلزم من وجود الفضل يسار الشخص فلا فطره على من أعسر
 بذلك وقت الوجوب وان أيسر بعده ولو كان الزوج معسرا فلا فطره عليه ولا على الزوجة
 ولو موسرة وفصل تجب عليهما تم تجب على مسيها ان كانت أمة والفرق كمال تسليم الحرية
 نفسها بخلاف الأمة وقوله عن قوته وقت الخ لوعبر بالموثقة حال كان أولى وأهم
 لأن مثل القوت غير من الكسوة يشترط كونه فاضلا عن دستوب يلق به وعمومه
 ومن المسكن والمخادم فيشترط كونه فاضلا عن مسكن وخادم لا تقين به محتاجهما المسكاه
 أو سكنى بموته ونخلته أو خدمة بموته بخلاف حاجته له في أرضه أو ماشيته فلا أثرها في
 لو ثبتت الفطرة في ذمة انسان ليس له فيما مضى يسع فيها مسكنه وخادمه لأنها حينئذ
 انقضت باليدين وخروج اللاتقين مالو كانا تقين فيلزمه ابداهما بالاتقين ان أمكن واخراج
 التفاوت ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولو لا دعي كإرجاعه في المجموع خلاف لما جرى
 عليه في المنهج من اشتراط كونه فاضلا عنه ولو لموجلا وان رضى صاحبه بالتأخير (قوله
 عاله) أي الذين تلزمه نفقتهم كالزوجة والمملوك والقريب وقوله في ذلك اليوم أي الملهود
 نجا أشار إليه الشارح بقوله أي يوم العيد وقوله وكذا البتة أي ومثل يوم العيد للبتة وقوله
 ايضا نا كيدنا المستفيد من التشبه لأن معنى ايضا مثل يوم العيد وهو مستأد من التشبه
 ولا يلزم بيع ما هياه العيد من كملك وملك ونقل كالزوجة وزوج وبقر وغير ذلك (قوله
 وزن كى الشخص عن نفسه وعن تلزمه نفقته) بخلاف من لا تلزمه نفقته إلا أن كى عنه نفقته
 لاصل أن يخرج من ماله كاتمه عليه العتي لأنه يتقبل بقلبك بخلاف غير مولى كقوله الرشيد
 وكلاجنبي فلا يجوز أخرجهما عنه إلا بأذنه وقوله من المسلمين هو شرط في الخروج عنهم فلا بد
 أن يكونوا مسلمين ولو كان الكافر كانا لما تقدم من أنها تجب على الكافر عن رقيقه وقريبه
 المسلمين وأشار بذلك الى ضابط من تلزم فطرته وهو أن يقال كل من لم تلزمه نفقته لم تلزمه فطرته من

فخرج زكاة الفطر عن مات
 بعد القروب دون من ولد
 بعده (ووجد الفضل) وهو
 يسار الشخص بما يقبل
 (عن قوته وقوت عاله في
 ذلك اليوم) أي يوم العيد
 وكذا البتة ايضا (وزن كى)
 الشخص (عن نفسه وعن
 تلزمه نفقته من المسلمين)

المسلمين لكن استثنى من هذا الضابط ما تامل منها العبد لا يلزمه فطرة زوجته حرة كانت
أو أمة وإن وجبت عليه نفقتها في كسبه ونحوه لأنه ليس أهلا لفطرة نفسه فلا يكون أهلا لفطرة
غيره ومنها الابن لا يلزمه فطرة زوجته أمة أو مستولدة وإن وجبت نفقتها على الابن لا عسار
الابن لأن النفقة لازمة للأب مع عساره فيحملها عنه ابنه بخلاف الفطرة فليست لازمة لجميع
عساره فلا يلزمه عنه ابنه ومنها عبد المسجد المأول لها والموقوف عليه فلا تجب فطرته
على الناظر وإن وجبت نفقته عليه وكذلك العبد الموقوف على جهة أو معن كمدبرة ورباط
وزيد وعمر ومنها المؤجر بالنفقة فلا تجب فطرته على المستاجر وإن وجبت عليه نفقته لكن
يجب على نفس الاجيران كان حراً أو سراً وعلى سيده إن كان رقيقاً ثم المستاجر نفقة المرأة
بالنفقة حكمه انجب فطرته مثلها ومنها الفقير العاجز عسى الكسب تلزم المسلمين نفقته
ولا يلزمهم فطرته ومنها غير ذلك وكل هذا استثنى من المتطوق ويستثنى من المفهوم المكاتب
ككتابة فاسدة فلا يلزم السيد نفقته وتلزمه فطرته والامة والزوجة المسلمة زوجها الملائمة وأما
كونه عبداً أو معسراً فلا يلزم سيدها نفقتها ولا يلزمه فطرتها (قوله فلا يلزم المسلم الخ) ترويع
على مفهوم قوله من المسلمين وقوله كذا مرة للثلاثة قبله (قوله وإذا وجبت الفطرة على
الشخص) أي عن نفسه أو غيره ممن تلزمه نفقته وقوله يفرض أي عن كل واحد ممن يجب
الاخراج عنه ويجب عليه عند يساره بعض الصبيان دون بعض تقديم نفسه فزوجته فإدماها
بالنفقة إن كان فولده الصغير فأباه فأنه الكبر المحتاج فوقعه وقبيل بتقديم رقيقه على
ولده الصغير وإنما قدم الأب على الأم هنا عكس ما في التفسيرات لأن النفقات العاجزة والام
أحوج والفطرة للشرف والأب أشرف لأنه منسوب إليه ويشرف بشرفه فإن استوى جماعة
في درجة كرويات وثيق فخير يفرض عن شاعتهم (قوله صاعاً) وهو أربع حفنات بكفي رجل
معتدل لها وهو الكيل المصري قدحان ويطبق أن ين يدس أسير الاحتمال اشتباها على
طين أو تين أو نحو ذلك لكن هذا بحسب الزمن القديم وأما الآن فيقوم مقام ذلك كبر الكيل
ومن ثم كان فاضى القضاة عماد الدين السكوي رحمه الله يقول حين يخطب بمصر خطبة عبد
القطر والصاع قدحان بكل بلد ثم قدمه من الطين والعب والغلث وقد ذكر القفال الشافعي
في محاسن الشريعة معنى لطيفاً في إيجاب الصاع وهو أن النامس تنفع فالنامس الكسب
في العبد وثلاثة أيام بعد ولا يجزئ الفقير من يستعمله فيها لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم
والذي يحصل من الصاع عند جعله خبزاً ثمانية أو طالع من الخبز فانه خمسة أو طالع وثلاث كما ساقى
ويضاف إليه نحو الثلث من المضاف في المجموع القضي في الأربعة أيام كل يوم رطلان وفي هذه
الحكمة نظراً لأن الصاع لا يقتصر به شخص واحد بل يجب دفعه للأصناف الثمانية اللهم إلا
أن يقال أنه نظر أقول من يجوز دفعه الواحد ولو كان مائة كرمه كونه يضاف إليه نحو الثلث من
المال لا يظهر في نحو القرم واللب اللهم إلا أن يجاب بأن ذلك بالطر للعالم (قوله من قوت بلده)
أي بلد الخرج إن أخرج عن نفسه فإن أخرج عن غيره فإن كان الخرج عنه في بلد الخرج
فالامر طاهر وإن كان في بلد آخر فالمتبر بلد الخرج عنه بناء على الأصح من أن الفطرة تجب
أولاً على الخرج عنه ثم يتحملها عنه الخرج هذا إن عرف بلد الخرج لم يعرف كعبدين في بيت

فلا يلزم المسلم فطرة عبده
وقريب وزوجه كذا وإن
وجبت نفقتهم وإذا وجبت
الفطرة على الشخص فيخرج
(صاعاً من قوت بلده) إن
كان بلداً

كذلك اقال الجماعة استئناهم من اعتبار قوت بلد الخرج عنه فيعتبر فيه قوت بلد الخرج
ويحتمل أن يقال يخرج من قوت آخر محل عهد وصوله اليه لان الأصل انه فيه ولا يدفعها
لغيره بل يدفعها لساكن لان نقل الزكاة ويجزئ القوت الاعلى عن القوت الادنى لانه
زاد خيرا ولا يعكس لنقصه عن الحق والاعتبار في الاعلى والادنى بزيادة الاقيات ونقصه لانه
المقصود لزيادة القيمة ونقصها فالاعلى البرزخ السات ثم الشعير ثم القدر ثم الزرع ثم الحبوب ثم الماش
ثم العسل ثم القوت ثم القرم ثم الزبيب ثم الاقط ثم اللين ثم الجبن غير متزوج الزبد ثم اجزاء كل من
هذه على هو قوته وقدر من بعضهم فذلك بقوله

باقه صل شيخ ذي رضى حكى مثلا • من فور ترك زكاة القطر لوجه
حرف اوله لحيات مرتبة • أسماء قوت زكاة القطر لوجه

وله أن يخرج عن تقسيم القوت الواجب وعن تكملة نفقته أو من تبرع عنه باذنه أعلى منه
أو بالعكس ولا يعض الصاع عن شخص ~~كان~~ ملك شخص نصي عبدين أو مبشرين يلدن بمخلفين في
القوت فانه يخرج صاعا من جنس قوت يلد بهما وبخلاف بعضهم من نوعين فانه يجوز
ولو كانوا يقاتون البر الخلوط بالشعر ولا يجوز أن يخرج صاعا من مملو زكاة لا يعض الصاع
عن واحد من جنسين بل أن كان الخلوط على حد سواء تصير بينهما فأما أن يخرج صاعا
من خاص البر ارض خالص الشعير وأن كان احدهما أكثر وجب منه فان لم يجد الاضغاس
ذا وضعا من ذافرجهان وجههما أنه يخرج النصف من الواجب الذي هو الاكثر ويبقى
النصف الباقي في نفسه الى أن يجده (قوله فان كان في البلاد اقوات الخ) مقابل لمحذوف
والمقتدر بهذا ان كان في البلد قوت واحد فان كان في البلد اقوات الخ وقوله غلب بعضها اي
بان كان يتعاطا غالب اهل البلد في غالب السنة فالمعتبر في غالب قوت البلد غالب قوت السنة
لا غالب قوت وقت الاخراج خلافا للعزيزي في وسطه فان لم يعلب بعضهم بان كان في البلد
اقوات ولا غالب تصير بين الافضل اعلاها لقوله تعالى ان تناووا البر حتى تشفقوا مما تحبون
(قوله ولو كان الشخص في ياديه) اي او بلدة وقوله لا قوت فيها ايها وكان فيها قوت لا يجوز
في النطرة كاللحم والسمن والكسكس بفتح الكاف والنخض والمطعم من الاقط الذي أفسده
المخ بخلاف الذي لم يفسده المخ فيجزي لكن لا يحسب المخ فيخرج قدر ما يكون خالص الاقط
منه صاعا وقوله اخرج من قوت اقرب البلاد اليه فان كان بقربه محلان متساويان قربا
اليه تصير بينهما (قوله زكاه ذلك البعض) اي محافظة على الواجب بقدر الاسكان لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا مرتك بأمر فأتوا منه ما استطعتم (قوله وقدره الخ) والأصل فيه الكيل
واعا فقرا بالوزن استقلها را وقوله خمسة أوطال وثلاث اي لان الصاع اربعة أمداو المدرطل
وثلاث فاذا جعت بلغت ما ذكر (قوله وسق يان الخ) وبعبارة هناك وطل بعدد عند
التروى مائة وخمسة وعشرون درهما واربعة أسباع درهم وتقدم أنه عند الرافعي مائة
وثلاثون درهما • (صل في قسم الزكاة على مستحقها) • وهذا هو المراد من قول
بعضهم في قسم الصدقات على مستحقها مراده الصدقات الواجبة وان كانت الصدقات تشمل

فان كان في البلد اقوات
غلب بعضها وجب الاخراج
منه ولو كان الشخص في ياديه
لا قوت فيها اخرج من قوت
اقرب البلاد اليه ومن لم
يسر بصاع بل ببعض زكاه
فذلك البعض (وقدره) اي
الصاع خمسة اوطال وثلاث
بالرافعي) وسق يان الرطل
الرافعي في ثواب الزرع
• (صل) •

المندوبة ايضا فان صدقة التطوع سنن لا ورود فيها من الكتاب والسنة قال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وقال صلى الله عليه وسلم اتقوا النار ولو بشق تمرة ويسن أن يستقبحا بحبه قال تعالى لن تتألفوا البر حتى تحفقوا بالمعصية ويصرم المني ما يطبل به وأنها ويسن أن يكثر من الصدقة في رمضان وأمام الحاجات وفي أزمته وأمكنة فاضلة وأن يخص بها أهل الخير والمحتاجين ودفعها سرا أفضل الا اذا كانت من يفتدي به وذكر المصنف لهذا الفصل هنا تبعا للمال الشافعي في الامم أنسب من ذكر المحتاج له تبعا للمزني بعد قسم التي هو الغنية (قوله وتدفع) أي فورا اذا تمكن من الاداء بحضور مال واختلف كل موطوع مالك من مهم ديني او دنيوي لان حاجة المستحقين اليها تارة فتم له التأخير لا تتأخر قريب او جارا او أخرج أو أفضل ان لم يشتد ضرر الحاضرين ويسن للمزني أن يدفعها عن طيب نفس والذي يدفعها المالك ولو بوكيله او لامام ولو نائبه فله بقية نفسه او بوكيله دفعها المستحقين الا ان طلبها امام ولو سار عن مال ظاهر وهو ماشية وزرع وغيره معدن فيجب أدؤها وليس له طلبها عن المالك وهو متدبر من ورثه واخفوا ابن كاه الباطن في كاه النضر فان علم أن المالك لا يزكي فعله أن يقول له ادعها ولا ادفعها الي وأدائها افضل ان كان عادلا لا يعرف بالمتخفين فان كان جائرا فترقي المالك ولو بوكيله افضل من الاداء وترقي بقية نفسه افضل من ترقي بقية بوكيله ولا يقمن بقية المالك بنفسه او ما ذنبه ولو عذر زلها عن المال كمنز كافي او فرض صدقة مالي وتزك الوث من موليه ولا تنكيتي امام بلاذن من المالك الا عن متع من اداءه فتنكيت منه بل تازمه خاصة لها مقام بقية المالك ولو كان عليه دين فقال صاحب مبيعات ما علمت من زكافي لم يجوز علي الصحيح وقبل يجوز به كالأول كان ودفعه فلو فضله فترقه اليه عن الزكافي كالأول فلو علم الا ان قال المدين لصاحب الدين ادفع لي من زكافي بشرط الدافع ان يقضه بذلك عن دينه فلا يجوز له ولا يصح فضاؤها ولو دفع المكس مثلا فبقي الزكافي كاه اجزاء على المتعدد حدث كاه الا تخلفها مسلما ففسد او فهو من المستحقين خلافا لما في به الكال الرد في شرح الارشاد من أنه لا يجوز له ذلك أبدا (قوله الزكافي) أي المعهودة فيما تقدم فال فيها المعهود الذي كرى او الذي والمراد بما ينزل زكافي النضر فمقتضى ذلك أنه يجب دفعها للاصناف الثمانية وفيه عسر وان كان هو ظاهر المذهب واختار بعضهم جواز صرفها الى واحد ولا بأس بتقليده في زمانها هذا قال بعضهم ولو كان الشافعي حيا لافق به (قوله الى الاصناف الثمانية) أي الى جميعهم عند وجودهم في محل المال وقد نظمهم بعضهم في قوله

صرف زكاه الحسن لم يلدأبني • قال لها المحتاج لو كنت تصرف

فقير ومساكين وغنا وعامل • ورق سبيل خادم وموكل

فيجب تعميم الاصناف والتسوية بينهم الا العامل فانه يعطى قدر أجره على سوا قسم الامام او المالك ثم ان قسم المالك سقط العامل ويجب على الامام تعميم الاحاد والتسوية بينهم ان تساوت الحاجات وكذا المالك ان المصعروا بالبلد وفيهم المال فان لم ينصروا اولم يوفهم المال لم يجب عليه تعميم الاحاد ولا التسوية بينهم لكن لا يجوز له الاقتصار على أقل من ثلاثة من كل صنف غير العامل كما سبق في ويصلي فقير ومساكين كفاية عموما فيشتران

(وتدفع الزكاه الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى)

بما يعطيه عاقد استقلانه والامام أن يشتري له ما ذلك كما في الفارزي وهذا من لا يحسن
 الكسب ما من يحسنه صرفة يعطى ما يشتري به ألتها ومن يحسنه بغير يعطى ما يشتري به
 ما يحسن التيمارة فيه بقدر ما يني ربحه بكفايته غالباً ويعطى العامل اجرة مثل عمله ويعطى
 المؤلف ما يراد الامام او المالك ويعطى المكاتب والفارم لغيره اصلاح ذات الدين ما يجره عنه
 مما يوفي دينه ما أما الفارم لاصلاح ذات الدين فيعطى ما يوفي دينه ولو غنيت رغبيا في هذه
 المكرمة ويعطى ابن السبيل ما يوصله مقصده ان لم يكن له مال في طريقه والا فيعطى ما يوصله
 الى حاله فخطو يعطى غازي حاجته وحاجة عياله ذهابا وايابا واخاصة وبيها له من كواب طال سفره
 او لم يطق المشى وما يجعل زاده ومتاعه ان لم يشده مثله جملها ما كان السبيل فانه بيها ايضا
 ما يركب وما يجعل زاده ومتاعه ويجزم على المالك نفس الزكاه من محل وجوبه بلع وجود
 المستحقين فيه فان عده واكليم وفضل عنهم شيء وجب نقله الى الاولى والفاضل في الثانية الى
 مثلهم بأقرب بلد اليه وان عدم بعضهم او نضل عن مشى رذائصه في الاولى والفاضل في الثانية
 على الباقي ان قصرت نصيبهم عن كفايتهم أما الامام فلا يجوز عليه نقل الزكاه ولو لمع وجود
 المستحقين في محل وجوبها ولو امتنع المستحقون من اخذها قوتوا (قوله في كفاية الزين)
 أى الغالب بحيث لا يقدر احد على معارضته والامان ببلده وقوله في قوله تعالى الخ يبدل من قوله
 في كفاية الزين يبدل بعض من كل (قوله انما الخ) من المعلوم أن انما العصر فالعنى ما الصدقات
 الالهوية لا الانصاف فلا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وانما اختلف في استدعائهم فعندنا
 يجب وعند غيره لا لا يجب خوفا بعضهم دفعها الى ثلاثة فقر او مائة كين وعن اختياره السبكي
 وغيره وقوله الصدقات أى الزكوات سميت بذلك لاشعارها بصدقها بذاتها في الايمان (قوله
 لشقراء الخ) انما اضيفت في الآية الكريمة للاربعة الاولى بلام الملك والى الاربعة الاخيرة
 بقى القولية للاشارة الى اطلاق الملك في الاربعة الاولى بالباخذونه وتعيينه في الاربعة
 الاخيرة بصرف ما اخذوه فيما اخذوه فان لم يصرفوه فيه او فضل من شيء استردتهم وانما
 أعاد في ثانيا في سبيل الله وابن السبيل اشارة الى أن الاولين من الاربعة الاخيرة يأخذون
 لغيرهم والآخرين منها يأخذون لانفسهم ومن علم ذلك فانه من استحقاق وعندهم هل يعلم
 ومن لم يعلم حاله فان ادعى فقرا او سكتة صدق بلا عين او ادعى ضعف اسلام فكذلك لان ادعى
 عبلا او ثقب مال عرف انه فقير فكيف يشك عدلين او عدلا او امرأتين في خبر ذلك لسوئها عليه
 وكذلك لو ادعى أنه عامل ومكاتب وفارم او مؤلف من بقية اقسام المؤلفة فيبقى عن الدين
 استغناء بين الناس وتصديق داخلى في الفارم وسيد في المكاتب وبصدق غاز وابن سبيل
 بلايين (قوله هو ظاهر غنى عن الشرح) وفي بعض النسخ ظاهر غنى عن الشرح بما فاقط
 وهو المراد انه ظاهر غنى عن الشرح من حيث العدم لاس حيث معرفة حقيقة الاصناف
 ولذلك قال الشارح الامعرفة الاصناف (قوله فالفقير الخ) أى اذا رقت معرفة الاصناف
 فاقول لك الفقير الخ فالقاء واقعة في جواب شرطه مقدار وصل الفقير من كسر فقرا نظيره
 مأخوذ من فقر بالفتح او المكسر كضرب وجمع ثم نقل لمن لا مال له ولا كسب يقع وقعاس
 كفايته وهو عندنا أسوأ حال من المسكين واماعند الامام مالك فالمسكين أسوأ حال من الفقير

في كفاية العريز في قوله تعالى
 انما الصدقات للفقراء
 والمساكين والعاملين عليها
 والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب
 والفارمين وفي سبيل الله
 وابن السبيل الى آخره
 ظاهر غنى عن الشرح الا
 معرفة الاصناف فالفقير

ويمنع فقرا الشخص وممكنه كفايته بشفقة قريب أو زوج أو سيد لانه غير محتاج ككسب كل يوم قدر كفايته واستعماله بنوافل مانعة من الكسب بخلاف اشتغاله بعمل شرعي يأتي منه تحصيله وهو ينعم من الكسب لانه فرض كفايه فلا يمنعهم سائر ما قد لا يمنعهما ابتداء كسبه وخادمه وبنائه ولو التجهل وكسب يحتاجها ومال غائب جرح حسن فاكثرا وموئل فعطى ان لم يجد من يقرضه ما يكتبه الى أن يصل ماله أو يحمل الأجل لانه الآن فقير أو مسكين (قوله في الزكاة) قد بذلك يضريح الفقير في غيرها كالفقير في العرايا وهو الذي اقصر عليه الشارع بعد وكالفقير في العاقلة وساق في كتاب البنائيات (قوله هو الذي لا مال له ولا كسب الخ) بأن لم يكن له مال أصلا ولا كسب كذلك أوله مال فقط لا يقع وقعا من كفايته العمر الغالب عند نوز به عليه ان لم يضر فيه أو الا فاعبره بكل يوم ومعنى كونه لا يقع موقعان كفايته أنه لا يبدئ صدأ بحيث لا يبلغ النصف كأن يحتاج الى عشرة ولو وزع المال الذي عنده على العمر الغالب ناض كل يوم أربعة وأقل ولو كان ما يملكه ناضا فاكثروا يعطى زكاته مع كونه يأخذ زكاة غيره وأوله كسب فقط لا يقع موقعان كفايته بل يوم كن يحتاج الى عشرة ويكسب كل يوم أربعة فان لم يأخذ كل منه ما لا يقع مجموعهم موقعان كفايته كذلك ولا بد في المال والكسب أن يكونا ثلاثين فلا عبرة بالخرا من كالمكس وغير من أنواع الخلق ويعتبر في الكسب أن يكون لا تقا به فلا عبرة بغيره الا في ذلك أتى الغزالي بأن أرباب البيوت الذين لم يخرجوا عنهم بالكسب يجوز انهم أخذوا زكاة (قوله يقع موقعان حاجته) أي مطعها ولباسها ومسكاؤها غيرها مما لا بد منها على ما يليق بحاله وسال عمره العمر الغالب لكن يبقى النظر فيما لو كان عنده صغار وعيال وكسب وحيوانات فهل تعتبرهم بعمره الغالب لان الأصل بقاؤهم ولو يوجد أمثالهم أو تعتبر أصغار سائرهم والمعايل بأعمارهم العالية وكذلك الحيوانات وكلامهم يوجب الى الأول والثاني أقوى مدر كالكن الأول هو الظاهر (قوله أما فقير العرايا الخ) مقابل للفقير في الزكاة والعرايا عيب أو عيب على شجر خر صابرا أو عيب على أرض كلاب فبادون خمسة أو سق كما ساق في كتاب البيوع وقوله فهو من لا تشد يده أي وان كان غنيا بغيره القدر من العروض فلا يعطى يستثنى الزكاة (قوله والمسكين من قدر الخ) هذا مع ما مر على أن الفقير أسوأ حاله من كانه فقير وقوله على مال أو كسب أي أو عليها معاها ومالقة خلو تجوزا بجمع فقره يقع كل منهما أي جعها أو مجموعها ومعنى كونه يقع موقعان كفايته أنه يستعدأ بحيث يبلغ التلف فاكثروا قوله ولا يكتبه خرجه من قدر على مال أو كسب يكتبه كل منهما فانه فحق لا يجوز له الاخذ من الزكاة (قوله كن يحتاج الى عشرة قراهم وعنده سبعة) أي أو يكتبه كل يوم سبعة أو يكون مجموع المال والكسب كذلك ومثل السبعة الستة والخمسة والثمانية والسبعة (قوله والعامل من استعمله الامام الخ) أي كساع بحسبها و كاتب يكتب ما أعطاه أرباب الاموال وقام يرضعها على المستحقين وشارعهم لا يفض ووال فلاح لهما في الزكاة بل حقه ما في خمس الخمس المرصد للمصالح (قوله والمؤلفة) جمع مؤلف من التأليف وهو الجمع وقوله وهم أربعة أقسام مسلون أمام مؤلفة الكفار وهم من يرجى اسلامهم أو يضاف شرهم فلا يبطون من زكاة ولا غيرها لان الله تعالى أعز الاسلام وأحل

في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعان حاجته أما فقير العرايا فهو من لا تشد يده والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعان كفايته ولا يكتبه كن يحتاج الى عشرة قراهم وعنده سبعة والعامل من استعمله الامام على أخذ الصدقات ودفنها لمستحقها والمؤلفة قلوبهم وهم أربعة أقسام

وأخى عن التأليف (قوله) أحدهم مؤلفه المسلمين) قد عرفت أن الكل مسلمون خلافا لما يرويه
صنيع الشارح من أن تأليفه الأقسام مؤلفه الكفار وليس كذلك (قوله) وهو من أسلم ونيته
ضعيفة) أى والحال أن نيته ضعيفة في الإيمان فيعطى له قوى إيمانه بعد أن كان ضعيفا
وأن كان محصلا أنه يزيد ونقص بالنسبة لنا وأما بالنسبة للملائكة فلا يزيد ولا ينقص والائتيا
يزيد ولا ينقص والتحقق أن المراد بذلك أن اتلافه بالمسلمين ضعيف لفرقة منهم وعدم توفده
اليهم كما يشير إليه قول الشارح في تأليف بدفع الزكاة (قوله) وبقيت الأقسام في المبسوطات
أى الثلاثة أقسام الباقية من الأربعة المذكورة في المطولات وهم من أسلم ونيته قوية ولكن له
شرف في قومه يوقع باعطائها سلام غرهم من الكفار ومن يكفينا شر من يلبيح من الكفار ومن
يكفينا شر من أي الزكاة لكن القسمان الآخرين انما يعطيان عند احتياجنا اليهم ما يجب
يكون إعطاؤهما أهون علينا من تجهير جيش بعنه ~~للكفار~~ وإماني الزكاة أما القسمان
الأولان فلا يشرط في إعطائهما ذلك وهو لثكون المرأى من المؤلفة وجهان أحدهما من حال
الحشى فلا عن الزكاة ولو ترقى المالك سقط سهم المؤلفة لأن الامام هو الذى يعطيه م إذا
دعت الحاجة لذلك وأداءه اجتهاده اليه انتهى واصله محمول على القسمين الآخرين فلا ينافي
ما تقدم أن المؤلفة يعطيه الامام أو المالك ما يراه (قوله وفي الرقاب) لهذه كرى ثلث الرقاب
الاية والأفكان الظاهر أن بقول الرقاب الخ وعبرة الشيخ الخطيب والغلام الرقاب الخ
ومن المسلم أن الرقاب جمع رقبة والمراد بها الذوات كالمائة ومن الحلاق الجزوار ادة لكل
(قوله) وهم المكاتبون كناية صحيحة) أى لغير المزركى ولو تصور كافر وها شئى ومطابق فيعطون
ما يهيم على العتق لم يكن معهم ما يوفى بحقوقهم ولو يفراذن ساداتهم أو قبل حلول النجوم
أما المكاتبون للمزكى فلا يعطون من زكاته لعود القائمة اليه مع كونه المعطى ملكة فلا يريد
ما إذا أعطى المزكى مدته شيئا من زكاته فرقة عن دينه فانه يصع ما لم يشرط عليه فده اليه كما مر
لأن المدين ليس ملكا (قوله) أما المكاتب كناية قاسمة) مقابل للمكاتبين كناية صحيحة وقوله
فلا يعطى من سهم المكاتبين لانه اقتصر عليه لانه المتروك ولا يعطى من الزكاة شيئا لأن سهم
المكاتبين ولا من سهم غيرهم (قوله) والغارم) أى جنس الغارم قال فيه ليس وفي بعض النسخ
والغارمون بصيغة الجمع وهي ظاهرة وهو من القوم وهو الزوم لأن الدائن يلزم المدين حق
بقضه دينه ومن ثم يطلق الغريم على كل من الدائن والمدين وقوله على ثلاثة أقسام أى كائن على
ثلاثة أقسام من كثرة المقسم على أقسامه (قوله) أحدها) أى الأقسام الثلاثة وقوله من
استدان أى ثاير ويحمل دينه وقوله ~~للمدين~~ تنسب بين طائفتين هذا هو معنى قول بعضهم
لا صلاح ذات البين أى الحال الواقعة بين القوم وقوله في قيل أى بسبب قيل ولو شرأ دعى بل
ولو كلما وقوله لم يطهر قاتله ليس بقيد وقوله فقصم دينا بسبب ذلك أى بسبب تسكين القسمة
المذكورة ولو حذف هذا لم يضر لانه تصريح بما علم من سابقه وقوله فقصم دينه أى فيعطى
ما يقضى به دينه وقوله غنيا كان أو فقرا أى ترغيا في هذه المكرمة إذا لو اشترط الفقر لقلت
الرغبة في هذه المكرمة (قوله) وانما يعطى الغارم عند قضاء الدين) فيعطى ما لم يسقط عنه الدين
بوطء أو غيره وقوله فان أدام ماله أى بعد أن كدائه أولا وقوله أو دفعه ابتداء أى من غير

أحدهم مؤلفه المسلمين وهو
من أسلم ونيته ضعيفة في تأليف
بدفع الزكاة وبقيت الأقسام
في المبسوطات وفي الرقاب
وهم المكاتبون كناية صحيحة
أما المكاتب كناية قاسمة ولا
يعطى من سهم المكاتبين
والغارم على ثلاثة أقسام
أحدها من استدان دينا
لتسكين قسمة بين طائفتين في
قبل لم يظهر قاتله فقصم
دينه بسبب ذلك فيقصم دينه
من سهم الغارمين غنيا كان
أو فقرا وانما يعطى الغارم
عند قضاء الدين عليه فان
أدام ماله أو دفعه ابتداء

وانحصروا وفيهم المال فانه يجب حثثا تعميم كإمر (قوله من الاصناف الثمانية) أى
 لكزهم فى الآية تصح فإلج فيما عد اميل الله وابن السيل حيث قال تعالى انما الصدقات
 للفقراء والمساكين الآية فالج هو المراد بسيل الله لانه اسم للمرأة كإمر وهو المراد أيضا بان
 السيل لانه الجنس المتحقق فى الجمع بقريته التعبير بالجمع فى صدر الآية ومن المعاصم أى أفل
 الجع ثلاثة (قوله الا العامل فانه يجوز الخ) هذا لا يظهر الا اذا قسم الامام مع ان فرض
 الكلام فيما اذا قسم المالك فلا استثناء منقطع ويحتمل أن المعنى الا العامل فانه يسقط فكون
 مناصبا للفرض وعليه شرح الشيخ الخطيب فانه قال الا العامل فانه يسقط اذا قسم المالك
 لكن شارحنا يرى على الاول (قوله ان حصلت به الكفاية) فان لم تحصل به الكفاية زيد عليه
 ما متصل به الكفاية ولا يسطى ولو تعدد الاقدار جرحه مثله فهو مستثنى من وجوب التسوية
 بين الاصناف كإمر التسه عليه (قوله غرم الثالث أقل مقول) هو المحدث وقوله وقيل يغرم له
 الثلث ضعيف وجهه أنه ضيع عليه الثلث باعطاء الثلثين وهو ظاهر فيها اذا وجبت
 التسوية لكن القول الاول وجهه بان الكلام مفروض فيما اذا التجب التسوية وعلى هذا
 فلا خلاف بين القولين (قوله وخصة لا يجوز الخ) غرضه ذلك الإشارة الى شرط من تدفع اليه
 الزكاة (قوله الغنى بمال أو كسب) أى بكل منهما أو بهما معا فاما لغة فمخول يجوز الجمع وهذا
 قسم واحد على النسخة التى فيها والكافر أو ما على النسخة التى فيها ولا تصح للكافر فبجعل الغنى
 بمال فساو الغنى بكسب فساو ان قوله على هذه النسخة ولا تصح للكافر جعله مستأنفا فلا تتم
 الخمسة الا بذكره (قائدة) اختلف هل الفضل الغنى الشاكر أو الفقير الصابر والمحدث أن
 الغنى الشاكر أفضل خلافا للباقيين ولا يشانه ما ورد من دخول الفقراء الجنة قبل الأغنياء
 ينصف من يوم أيام الآخرة لانه قد ورد فى المقصود ما لا بد فى القاضل (قوله والعبد) أى
 غير المكاتب لغير المالك بقريته ما مر فلا حق فى الزكاة لمن به ردف غير المكاتب السابق (قوله
 وشواهتم وشو المطلب) المراد بالبين ما يشتمل البنات فقه تغليب فلا يجوز دفع الزكاة لهم لقوله
 صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هى أو صاخ الناس وانما الأفضل لمحمد ولأل محمد
 ولقوله لأهل لكم اهل البيت من الصدقات شيئا ان لكم فى خمس النجس ما يكفكمكم ويغنيكم
 أى بل يغنيكم (قوله سوا سمعوا الخ) ونقل عن الاصطيرى القول بجواز صرف الزكاة اليهم
 عند منهم من خمس النجس أخذ من قوله فى الحديث ان لكم فى خمس النجس ما يكفكمكم
 أو يغنيكم فانه يؤخذ منه أن يحمل عدم اعطائهم من الزكاة عند أخذهم حقهم من خمس النجس
 لكن الجمهور يدروا القول بالتصريم ولا بأس بتقليد الاصطيرى فى قوله الا أن احتياجهم
 وكان شيئا سواه الله يعيل الى ذلك بحجة فهم فقهاء الله بهم (قوله وكذا عقاقهم) أى غلبه مولى
 القوم منهم وقوله لا يجوز الخ كالتفسير للمراد من التشبيه فالمعنى أن عقاقهم مثلهم فى عدم
 جواز دفع الزكاة اليهم والعنى يتبع العبد وسكون التامع عشق كرضى جمع مردض أو ضم
 العين وفتح التامع عشق أيضا ككر ما جمع كرم (قوله ويجوز لكل منهم) أى من فى هاشم
 وبني المطلب وكذا اعتقادهم وقوله اخذ صدقة التطوع أى الصدقة المتطوع بها فالتامع عليهم انما
 هو أخذ الصدقة الواجبة دون المندوبة وأما النبي صلى الله عليه وسلم فيمنع عليه كل من الصدقة

من الاصناف الثمانية) الا
 العامل) فانه يجوز أن يكون
 واحدا ان حصلت به الكفاية
 واذا صرف لاشين من كل
 صنف غرم الثالث أقل
 مقول وقيل يغرم له الثلث
 (وخصة لا يجوز دفعها)
 أى الزكاة (اليهم الغنى)
 بمال أو كسب والعبد وشو
 هاشم وبني المطلب) سوا
 منعوا حقهم من خمس
 النجس أم لا وكذا اعتقادهم
 لا يجوز دفع الزكاة اليهم
 ويجوز لكل منهم اخذ
 صدقة التطوع

الواجبة والندوبة لانها لا تليق بجماعه الشريف وقوله على المشهور وهو الحق ولعل عقابه
 ياخذ بصوم الحدين السابقين وعلى الاول فيها مجولان على الواجبة (قوله والكافر) اى
 لقوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترقى على فقرائهم اى السبلين فلاحق للكافر
 فيها ثم الكيال وبالجمال والمخاض ونحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجرين من مهم العامل
 لان ذلك أجرة لا زكاة (قوله وفى بعض النسخ ولا تصح الكافر) على هذه النسخة تكون الجملة
 مستأنفة وتكون الخمسة قد كتبت بعد الفنى بجمال واحد والفنى بكسب واحدا وعلى
 النسخة الاولى بعد الفنى مطلقا قسما واحدا وتم الخمسة بالكافر فيكون هو الخمس كما مر
 (قوله ومن تلام الخ) من مبتدأ وقوله لا يذفعها اليهم الخ خبر والجملة مستأنفة وجعلته الشيخ
 الخطيب قسما من الخمسة لكونه جعل فى هاشم وفى المطلب قسما واحدا وقوله المزكى ليس
 بضد لان المكفى بتفقه غيره لا يجوز دفع الزكاة اليه سواء كانت تفقته لازمة للمزكى أو لغيره
 ولما قلنا قسما تقدم ويتبع فقر الشخص ومكسبه كفايته بتفقه قريب أو زوج أو سدد لانه
 غير محتاج كتكسب كل يوم قدر كفايته فلو حذف المزكى لكان أخصر وأشمل وقوله وتفقهه
 أفرد الضمير هنا نظرا لقط من وجعه فى اليهم نظرا لمعناها (قوله لا يجوز دفعها (٣) اليهم) اى
 ولا يجوز أيضا والظاهر عود الضمير فى اليهم الى من تلام المزكى تفقته وانما جمعه نظرا لمعناها
 كما علمت آتفا ويحصل على بعد عوده على الخمسة المقدمة فيحصل من تلام المزكى تفقته واحدا
 منها كجابر عليه الشيخ الخطيب وقوله باسم الفقراء والمساكين أى باعتبار كونهم يسمون
 باسم الفقراء والمساكين لعدم تحميمهم باسم الفقراء والمساكين لقضائهم بتفقه عليهم وهذا قيد
 خرج به دفعها اليهم باسم غير الفقراء والمساكين من جهة الامتياز اذا كانوا منهم كأشأوا اليه
 الشارح بقوله ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة أو غارمين مشيلا أى أو عاملين أو موفلين أو
 مسافرين نعم المرأة لا تكون عاملة ولا غزاة كجاء فى الروضة

(كتاب بيان احكام الصيام)

قدّمه المصنف على الحج لانه أفضل منه ولهذا قدم عليه فى الحديث الا فى قول الحج أفضل منه
 لانه ونظيفة العمر ولانه يكفر الكبائر والصغار وعلى هذا تقدم الصوم عليه لكثرة أفراد من
 يجب عليه الصوم بالنسبة لأفراد من يجب عليه الحج وأصل الصوم من الشرائع القديمة وأما
 بهذه الكيفية فنخصصنا هذه الأمانة وفرض فى شعبان السنة الثانية من الهجرة فقام
 صلى الله عليه وسلم تسع رمضان واحدا كاملا وقاية فواقص ولعل الحكمة فى ذلك قطعي
 نفوس من يصومها ناقصا من أمته والتقسيم على مساواة الناقص الكامل من حيث الثواب
 المقرب على أصل صوم رمضان لأن من حيث ما زاد به الكامل على الناقص من صوم اليوم الزائد
 وفطره وصحوره فان ذلك أمر يفوق به الكامل على الناقص والاصل فيه قبل الاجماع قوله
 تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام أى فرض وقوله صلى الله عليه وسلم فى الاسلام
 على خمس الى أن قال وصوم رمضان وهو معلوم من الدين بالضرورة فيكفر جاحده الا ان كان
 قريب عهد بالاسلام أو ناسبا بعدا من العلماء ومن تركه غير جاحد لوجوبه من غير عذر جسي
 ومنع من الطعام والشراب نهانا ان يحصل للصوم والصوره وجب عليه ذلك على أن يؤتى فيه فصل له

على المشهور (والكافر)
 وفى بعض النسخ ولا تصح
 للكافر (ومن تلام المزكى
 تفقته لا يذفعها) اى
 الزكاه اليهم باسم الفقراء
 والمساكين ويجوز
 دفعها اليهم باسم كونهم
 غزاة أو غارمين مثلا
 * (كتاب احكام الصيام) *

(٣) قوله لا يجوز دفعها اليهم
 لعل ذلك نسخة شريفا
 المؤلف والا فلاذى فى نسخ
 الشارح التى يذى لا يذفعها
 اى الزكاة اليهم والمآل
 واحد اه معصيه

سنداً حقيقته ويجب صوم رمضان على سبيل العموم أي هجوم الناس باستكمال شعبان ثلاثين يوماً أو شوت رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان عندكم كما قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكثروا عدة شعبان ثلاثين يوماً وتثبت رؤيته بشهادة عدل في الشهادة إذا حكم بها كما ويكتفي فيها أشهاد أديت الهلال وإن لم يزل وأن غدا من رمضان لقول ابن عمر أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه والمراد أخبرته بلفظ الشهادة كما يدل له ما رواه الترمذي أن أعراساً شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم برؤيته فأمر الناس بصيامه وانما ثبت بالواحد احتياطاً ويجب على سبيل الخصوص أيضاً على من رآه أو أخبره بالرؤية فهو قوبه أو من اعتقد صدقه ولو امر أنه أوصياً أو فاسقاً بل أو كافراً وعلى ثبوته يعدل واحقق الصوم وقوابحه كصلاة التراويح لافي حلول دين موجب له ووقوع طلاقاً وعق معلقين به ما لم يتعلق ذلك بالشاهد نفسه والابنت لا تراه فيه والأمانة الله على دخول رمضان كابتداء القناديل المعلقة بالناظر وضرب المدافع ونحو ذلك مما جرت به العادة في حكم الرؤية وإكمال العدة في وجوب الصوم ولو طفتت القناديل لتوشك في الرؤية ثم رقدت لجزم بها واجب تجديد النية على من علم بطمادون من لم يعلم به ومثل ذلك أيضاً من دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه فلو اشتبه عليه رمضان بغيره لخص به اجتهاد فان دخوله بالاجتهاد صام فان وقع فيه فأداءه والأمان كان بعده قضاءه وإن كان قبله وقع له قتلاً وصامه في وقته إن أدركه والإقضاء ولا يجب الصوم بقول المجتهد وهو من يرى أن أول الشهر طلوع الفجر الثاني لكن قبل طمادون يعمل بقوله وكذلك من صدقه ومثل المجتهد الحاسب وهو من يعتقد منازل القمر في تقدير سيره ولا عبرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في الصوم بأن الليلة أقول رمضان فقد ضبط الرأي لاشتراك الرؤية (قوله وهو) أي الصيام وقوله والصوم عطف عليه وقوله مصدران أي لصام يقال صام يصوم صوماً وصياماً (قوله لغة الامساك) أي ولوعن نحو الكلام ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم التي نذرت لفرجن صوماً أي امساكاً عن الكلام ومنه أيضاً قول الشاعر

خل صام ونخل غير صائمة * تحت الهجاء وأخرى تعلك الجبما

ف قوله لصام أي محكة عن الكثرة والقز وقوله غير صائمة أي غير محكة عن الكثرة والقز بل تكثر وتفرقت الهجاء أي العبار الذي يعتقد فوق المتأملين من آثار الحرب وقوله وأخرى تعلك الجبما أي مهية للقتال عليها عند الاحتياج إليها (قوله وشرعاً امساكاً الخ) جمع المصنف في هذا التعريف الأركان والشروط والأولى عدم التعرض للشروط تفصيلاً لأن المقصود بالاعتريف بيان الحقيقة وحقائق الامساك من القطر فية ثم قد يشربون بالشروط أجمالاً كما في قول الشيخ الخطيب وشرعاً امساكاً عن القطر على وجه مخصوص مع السنة وقوله عن مظهر أي عن جنس القطر كوصول العين جوفه والجماع ومعنى الامساك عنه تركه والكشف عنه وقوله بنية مخصوصة أي كأنه ينوي الصوم عن رمضان أو عن الكفاة أو عن التذد وقوله جميع نهاراً أي من طلوع الفجر إلى غروب الشمس فلا يصح صوم الليل ولا صوم بعض النهار دون بعض حتى إذا نوى في غير القرض قبيل الزوال انعطفت فية على ما مضى من النهار وقوله

وهو والصوم مصدران
معناها لغة الامساك
وشرعاً امساك عن مظهر
بنية مخصوصة جميع نهار

قابل الصوم صفة تهاز ونحوه يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة ويوم الشك بلا سبب وقوله
من مسلم الخ متعلق باسمه وهو بيان للشروط المعتبرة في الصائم لصحة الصوم وهي الإسلام
والعقل والنفاذ عن الخبث والنفاس وقد تضمن شرط رابع متعلق بالقرض وهو قبول الوقت
للصوم فشرط الصحة أربعة وأما الأركان الثلاثة وهي الإسلام والنية والصائم (قوله)
وشرائط وجوب الصيام (الخ) سكت المحقق عن شروط الصحة وقد علمنا وبعض هذه الشروط
مشتركة بين الصحة والوجوب وبعضها مختص بالوجوب فالإسلام والعقل شرطان للصحة كإحدهما
شرطان للوجوب لكن المراد بالإسلام الذي هو شرط للوجوب الإسلام ولو فيه ما مضى بدليل أنه يجب
لا يصح من المرتد والمراد بالإسلام الذي هو شرط للصحة الإسلام ولو فيه ما مضى بدليل أنه يجب
على المرتد فالاشتراك في الإسلام انما هو بحسب الظاهر ولا اشتراك في الحقيقة والبلوغ شرط
للوجوب وليس شرطاً للصحة بدليل أنه يصح من غير البالغ أن كان عيلاً ويؤمر به لسمع أن
أطاعه ويضرب عليه بشر كافي الصلاة وكذلك القدر على الصوم شرط للوجوب وليست
شرطاً للصحة لأنه لو تكلف وصام مع المشقة مع صومه (قوله ثلاثة أشياء) أي على الصحة
التي سقط منها والقدر على الصوم وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب وإذا زاد الرابع من عنده
مع أنه في بعض نسخ المصنف ككاتبه عليه السلام قوله وفي بعض النسخ أربعة أشياء
(قوله الإسلام) أي ولو فيما مضى كما علمت فيجب على المرتد وجوب عطاية به بأن يقال له أسلم
وصم فلا يصح منه حال الردة فيه بعد العود إلى الإسلام بخلاف الكافر الأصلي فلا يجب
عليه وجوب مطالبته وإن وجب عليه وجوب عقاب كفو من الواجبات (قوله والبالغ) فلا
يجب على الصبي ثم إن كان عيلاً أصح منه والأقل (قوله والعقل) أي التمييز ولو عيّر به لكان أولى
فالمراد به ذلك ليخرج به المجنون والمعنى عليه والسكران فلا يجب عليهم الأداء مطلقاً سواء
تعدوا أو لا وأما وجوب القضاء فمقتضى تفصيل فالجنون إن تعدى وجب عليه القضاء والأقل
وكذا السكران على المعتد وقيل يجب القضاء عليهم مطلقاً والمعنى عليه يجب عليه القضاء مطلقاً
وإن لم يتعد بخلاف الصلاة فيقتل فيها بين المعتدى وغيره وانما وجب الصوم على النائم لكونه
أهلاً للعبادة في ذاته فانه أقرب للتبعية غيره لأنه يتنبه بمجرد الإيقاظ ومضى عن الصائم ولو لحظت
من النهار بطل صومه وإذا أغشى عليه أو سكر فلا يضر إلا إذا استغرق جميع النهار فإن
أفاق ولو لحظت من النهار صوم صومه ولا يضر النوم ولو استغرق جميع النهار حيث قوى قبل
النوم (قوله والقدر على الصوم) أي أطاعته وسائر ما لا يطبقه شرعاً الحائض والنفساء (قوله)
حسباً وشرعاً فإن لا يطبقه حسباً المرض ونحوه ومن لا يطبقه شرعاً الحائض والنفساء (قوله)
وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة فهو ثابت على نسخة الأربعة ساقط على نسخة الثلاثة
وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب كما مر (قوله فلا يجب الصوم (الخ) قترع على مفاهيم
الشروط إجمالاً وقد علمت تفصيلاً وقوله على أضداد ذلك هكذا في النسخ التي كانت يابدين
وفيها سمع والمعنى على المتف بآضداد ذلك وهو الذي كتب عليه المحقق فلهذا مصرح به
في بعض النسخ واسم الإشارة راجع للمذكور من الشروط الأربعة (قوله وفرائض الصوم
أربعة أشياء) أي أركانها أربعة أشياء لأن النية والإسلام عن المفطر ركنان كما مر وقد اختلف

قابل للصوم من مسلم عاقل
ظاهر من حبس ونفاذ
(وشرائط وجوب الصيام
ثلاثة أشياء) وفي بعض
النسخ أربعة أشياء (الإسلام
والبلوغ والعقل والقدر
على الصوم) وهذا هو
الساقط على نسخة الثلاثة
فلا يجب الصوم على أضداد
ذلك (فرائض الصوم
أربعة أشياء)

الامساك بقوله عن الاكل والشرب فاحتج به كالثالث وهو الجماع أى الامساك عنه ولذا كرر
 الرابع وهو تعدد النية أى الامساك عنه وكان عليه أن يذكر الاستثناء أى الامساك عنه أيضا
 ولعله قيد كراهة في معنى الجماع ولو أطلق الامساك لاستغنى عن ذلك لأنه يعوم به يشمل
 الامساك عن الجماع وعن تعدد النية وعن الاستثناء وهذا كله على النسخة التي شرح عليها
 الشارح وقد شرح الشيخ الخطيب على غير تلك النسخة مما تصه وفرائض الصوم اربعة أشياء
 النية وتعيين النية والامساك عن الاكل والشرب والجماع وتعدد النية ومعركة طرفي النهار
 فجعل الاول النية كاهنا وجعل الثاني تعيين النية والثالث الامساك عن الاكل والشرب
 والجماع وتعدد النية ويجوز الجماع وتعدد النية لعلطفهما على الاكل والشرب وهو أظهر من
 صنع شارحنا على النسخة التي وقعته والرابع معرفة طرفي النهار أى بان يعرف أن قوله
 وقت طلوع الفجر وأتم وقت غروب الشمس ليتحقق امساك جميع النهار والمأهر أنه لو وافق
 امساك جميع النهار بطريقه وان لم يعرف اسميهما صح صومه ولذلك تعقبه الشيخ الخطيب بأنه
 اقترحه في الرابع وكأني أخش من قوله لو نوى بعد الفجر لم يصح صومه ولو اكل مقتدا
 الغروب فبان خلافا لزمه القضاء والمراد بالقراءة على هذا النسخة ما لا يمنعه لصحة الصوم
 يشمل الشرط لخصوص الاركان وأما على النسخة الاولى فالمراد بالقراءة الاركان غاية
 الامر أن المصنف سكت عن الصائم العلم به عن الامساك لأنه يستلزم للمساك وقيد الامساك
 بقوله عن الاكل والشرب لكثرة ما غلبت ما قلنا في الامساك احتياج ذلك كالجماع وتعدد
 النية متجاوزا في ذلك مع كون المراد الامساك عن الجماع والامساك عن تعدد النية قد سدر
 (قوله النية) أى لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولا بد من النية لكل يوم لان
 صوم كل يوم عبادة مستقلة لفضل ما ينال من الصوم بين اليومين كالمصليين يتفاهل ما السلام
 وعند الامام ما لا شك أنه يكفي نية صوم جميع الشهر في قول الله منه ولنا في تقليده في ذلك لثلاث
 ينسب النية لله فيحتاج للقضاء ولو اكل أو شرب خوفا من الجوع أو العطش نهارا أو امتنع
 من الاكل والشرب أو الجماع خوفا من طلع الفجر فان خطر يباله الصوم بالصفات التي يشترط
 التعرض لها كفي ذلك في النية لتضعه قصد الصوم وهو حقيقة النية والا فلا وهذا التفصيل
 هو المعتقد (قوله بالقلب) فهو محلها المعتبر شرعا ولا بد أن يستفهم حقيقة الصوم التي هي
 الامساك عن القطر جميع المأزج ما يجب فيه من كونه عن رمضان مثلاً ثم يقصد ايضاً هذا
 المستحضر ولا تنكح النية باللسان دون القلب ولا يشترط النطق بها قطعاً كما قال في الروضة
 لكنه ينبغي ليساعد اللسان القلب (قوله فان كان الصوم فرضاً إلخ) وأما ان كان فصلاً فلا
 يشترط فيه التثبيت بل تصح نيته قبل الزوال ان لم يسبقها منافع للصوم على المعتقد وقيل تكفي
 بعد الزوال وقيل تكفي وان سبقها منافع واعلم أن الفرض يحرم قطعه صوماً كان أو غيره
 والنقل لا يحرم قطعه صوماً كان أو غيره الا للحج والعمرة وكذلك فرض الكفاية فيصير قطعه
 الا ان عين أو كان حجاً أو عمرة ومن أفطر في الفرض متعمداً وجب عليه القضاء فوراً ويجب
 عليه ايضاً الامساك في رمضان دون غيره لأنه من خصوصيات رمضان لحرمه الوقت (قوله
 كرمضان) أى كصوم رمضان ومعنى ذلك أنه يرمض الذنوب أى يحرقها ولو يذبحها أو لمصادفة

أحدها (النية) بالقلب فان
 كان الصوم فرضاً كرمضان

مشروعيته وقت الرضا اى شدة الحر واعلم ان رمضان افضل الشهور ثم شهر الله المحرم
 ثم ربيع ثم ذو الحجة ثم ذو القعدة ثم شعبان ثم بقاى الشهور ومقتضى ذلك ان العشر الاخير من
 رمضان افضل من عشر ذي الحجة **للعكبر** بشكل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من ايام
 العمل فيها احب الى الله تعالى من عشر ذي الحجة **واجيب** بان افضلية عشر ذي الحجة من جهة
 مخصوصة وهى اشتماله على يوم عرفة ويوم النحر الذى هو اعظم الايام ضد الله حرمه فلا شفى
 افضلية العشر الاخير من رمضان لاشتماله على ليلة القدر التى هى خير من ألف شهر وقوله وقدوا
 اى او كفارتم وقضاء كما اشار الى ذلك بالكاف وكذلك ما رجب باحر الامام فى الاستسقاء ولا بد
 من التثبت فى ذلك وان كان الصائم مباحا فطر الذات الصوم وان كان صومه نفلا فلا يصح
 صومه الا بالتبني وبس لنا صوم فطر بشرط فيه التثبت الا هذا **(قوله فلا بد من ايقاع النية**
للا) اى لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية قبل الفجر فلا صيام له والتبني ايقاع
 النية ليلا فى اى جزء منه من غروب الشمس الى طلوع الفجر فلا يشترط فيه النصف الاخير
 من الليل **وعلم** من ذلك انه لو فارت النية القبر لم يصح صومه لعدم التثبت ولا يصح الاكل
 والشرب والجماع بعدها وكذلك الجنون والسكر والاعمال والنوم فلا يجب تجديدها اذا نام
 بعدها ثم تنبه ليلا ويصبر فرض النية ليلا ولا يصبر نهارا **واما** الردة فنصرك ليلا ونهارا اعادها الله
 عنها ولولا نية الليلة الثلاثين من شعبان صوم غنم رمضان ان كان منه لم يقع عنه الا ان اعتقد
 كونه منه بقوله من صدقه من عبدا واحدا او فاسقا او مراهقا فيقع عنه ان تمين انه منه فان
 تمين انه من شعبان لم يصح حتى يشك فيه لعدم ثبته والقرض انه علق النية فان حرم بهام اعتقاد
 كونه منه بقوله من ذكر صوم الاول اى ان بان من رمضان ولولا نية صوم غنم فلان كان من شعبان
 والا فغنم رمضان فان بان من شعبان صح صومه نفلا لان الاصل بقاؤه وان بان من رمضان
 لم يصح فرضا ولا نفلا وان نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غنم رمضان ان كان منه اجزاء
 لان الاصل بقاؤه **(قوله ويجب التعيين فى صوم القرض)** اى من حيث الجنس كال كفارة
 وان لم يعين نوعها ككفارة ظهرا وعين وكصوم السدرة وان لم يعين نوعه كسدرة تبرا وبساج
 وكالقضاء عن رمضان وان لم يعين رمضان سنة بخصوصها وانما يجب التعيين فيه لانه عادة
 مضافة الى وقت كالصلاوات الخمس وخروج بالقرض التفل فلا يجب التعيين فيه بل يصح فيه
 مطلقة بان يقول نويت صوم غنم الله تعالى هكذا اطلقت الاصحاب قال فى المجموع وينبغي اشتراط
 التعيين فى صوم الراتب كعرفة وعاشوراء وستة من شوال كراتب الصلاوات **واجيب** بان
 الصوم فى الايام المذكورة مصرف اليها وان لم ينوها بل وان نوى غيرها كقضاء وكفارة كنية
 المسجد لان المقصود وجود الصوم فيها وبهذا فارت رواتب الصلاوات **(قوله كرمضان)**
 قضيتها لا يشترط التعرض للقرضيه وهو كذلك كما صرحه فى المجموع تبعا لا كثرين وان اقتضى
 كلام المباح الاشتراط والقرض بين صوم رمضان وبين صلاة القرض كالظهر ان صوم رمضان
 من البالغ لا يقع الا فرضا اذا بعدا **واما** الظاهر مثلا فقد تكون منه نفلا كالعادة ويستور
 ذلك فى الجملة بان يصليها بمكان ثم يذكرها فى مكان آخر فيصلحها فيه فتقع له نافلة **(قوله ولا ككل**
نية صومه ان يقول الشخص الح) واقلها ان يقول نويت صوم رمضان او نويت الصوم عن

انذروا فلا بد من ايقاع النية
 للواجب التعيين فى صوم
 القرض كرمضان واكل
 نية صومه ان يقول الشخص
 نويت

رمضان فلا تجب نية الغد ولا الاداء ولا الاضافة الى الله تعالى ولا تعين السنة فان عينها
واخطا فان كان عامدا على لم يصح لتلاعبه وان كان ناسيا او جاهلا صح (قوله صوم غد) اشهر
لفظ الغد في تفسيره التعيين وهو في الحقيقة ليس منه وانما وقع ذلك من نظره الى التبيين
(قوله رمضان هذه السنة) باضافة رمضان الى اسم الاشارة لتكون الاضافة معنية لكونه
رمضان هذه السنة وايضا على عدم الاضافة تكون هذه السنة ظرفا لقوله نيت وهو فاسد
لان ظرف النية المظنة التي وقعت فيها من الليل لا السنة (قوله لله تعالى) ويسن أن يقول
ايما واو احتسابا لوجه الله الكريم (قوله الامساك عن الاكل) يضم الهمزة يعني المأ كقول
لانه المراد هنا ما يقصها فهو الفعل الذي هو غير يك القم وليس مراد هنا وكذلك الشرب
بضم الشين يعني المشروب فالمراد منهما المأ كقول والمشراب كما يشير اليه قول الشارح وان
قل المأ كقول والمشراب ولو طلع القبر وفيه طعام لم يبلغ منه شيئا صح صومه وما طرحه
او امسكه بضمه وان سبقه شيء الى خوفه لم يضر في مسئلة الطرح لعذره ويضر في مسئلة
الامساك لتقصيره بامساكه (قوله وان قل المأ كقول والمشراب) اي كسمسة ونقطه ماء
(قوله عند التعبد) اي فهو قيد في هذا وما بعده وان اوهم كلام المصنف خلافة حيث لم يقيد
بالتعبد الا في التي فلو قيد به في الجميع لكان أولى ولا بد من العلم اخذا بما بعده والاختيار
ايضا فلو اكل او شرب مكره هالم يضر لان حكم اختياره ساقي (قوله فان اكل ناسيا) اي
او شرب كذلك وقوله لم يضر اي وان كثر نذر الصائمين من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم
صومه فاعلموا طعمه الله وسقاه (قوله واجهالاخ) هذا يدل على ما قدمناه من اشتراط العلم
لكن في مفهومه تفصيل كما اشار اليه بقوله ان كان قريب عهد بالاسلام الى الخ فان كان جاهلا
معدورا لم يضر وان كان غير معدور انظر فالحال غير المذكور كالتعبد (قوله والا) اي
وان لم يكن قريب عهد بالاسلام ولم يكن نشأ بعيدا عن العلماء (قوله الجماع) اي من حيث
الامساك عنه بقية ان الكلام في القرائن ومعلوم ان الجماع ليس منها ومنه الاستقاء
فلو ذكره لكان أولى كما مر لكنه لم يذكر لكونه في معنى الجماع وقوله عامدا اي عالما بالحرمة
مختارا فلا يضر الجماع جاهلا معدورا او مكرها وقوله اما الجماع ناسيا مقابل الجماع عامدا
وقوله فكلا كل ناسيا اي في أنه لا يضر كاعلم مما تقدم ولو كان مجامعا عند طوع القبر فترفع
حالا صح صومه وان اقول تولد من المباشرة المباشرة لم يرفع حالا لم يصح صومه وان لم يعلم
بطواع القبر الا بعد المحسك ولو نزع حبر علم ولو لم يق من الليل الامساك الا بالاج لا الترفع
امتنع الا بالاج وقيل يجوز ويجب عليه الترفع حالا (قوله تعمدنا في) اي من حيث الامساك
عنه كما تقدم في سابقه فان تعمد بطلان صومه وان تيسر له لم يرجع منه شيء الى خوفه كان تقيا
منكسا ولا بد ان يكون عالما بالحرمة مختارا وخرج بالتعبد ما لو كان ناسيا فلا يضر وكذا
لو كان جاهلا معدورا بان كان قريب عهد بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء فان كان غير معدور
افطر ولو كان مكرها لم يضر وهو الذي يظهر تقريره الشارح عليه بقوله فلو غلبه التي لم يبطل
صومه لان ذلك كالكراهة وحمل عدم بطلان صومه ما بعد شيء من التي الى خوفه باختباره فانه
يبطل حينئذ والاصل في ذلك خبر ابن حبان وغيره من ذرعه التي الى غلبه وهو صائم فليس عليه

صوم غد من اداء فرض
رمضان هذه السنة لله
تعالى (و) الثالث الامساك
عن الاكل والشرب (و) ان
قل المأ كقول والمشراب
عند التعبد فان اكل ناسيا
او جاهلا لم يضر ان كان
قريب عهد بالاسلام او نشأ
بعيدا عن العلماء والا فطر
(و) الثالث الجماع عامدا
واما الجماع ناسيا فكلا كل
ناسيا (و) الرابع تعمد
التي فلو غلبه التي لم يبطل
صومه

قضاه من استقامه فليقتض وكالتي العيشي فان قصده ونحو شيء من معدته الى هذا الظاهر
 انظر وان غلبه فلا (قوله والذي يخطر به الصائم) وفي بعض النسخ والذي يخطر به الصائم وعلى
 كل فهو نصير مع فهمه ما تقدم في كلامه كالاسالك عن الاكل والشرب والجماع الى آخره
 زيادة الايضاح للمستدعي الذي هو المقصود بهذا التقدير في غير تقصير الحيض المصحوب بالطمع
 والاختيار فلا يطل بذلك صوم الناس والجاهل المعذور والمكره وأما الجاهل غير المعذور فهو
 كالعالم كما مر (قوله عشرة أشياء) جعل الشارح ما وصل عدا الى الجوف والراس اثنين
 لاجل ظهور كون الماذ كوفي كلام المصنف عشرة أشياء مختلفة حال أحدها وثانيها ما وصل
 الخ والظاهر ان ذلك الشيء واحد وهو ما وصل الى الجوف ولكنه نوعان متفنع أصالة وغير متفنع
 أصالة بل عرضا واسطة جرح فاشأرا الى الأول بقوله الى الجوف اي المتفنع أصالة والى الثاني
 بقوله والراس يعني غير المتفنع أصالة بل عرضا واسطة جرح فالراس من جهة الجوف
 الا انه يوقف عن متفنع أصالة بل عرضا واسطة جرح كما مومة وعلى هذا جرى الشئ
 ان طلب حيث قال الأول ما وصل الخ ثم قال بعد ذلك كلام المتن وسكت المصنف عن بيان العاشر
 والظاهر انه الولاد قائم بمطله الصوم على الاصح في التصديق وهو المعقد خلافا لما في المجموع
 من الحاقها بالاحتمال لوضوح الفرق بينهما ولعل المصنف ترك هذا الخلاف ولتساوي
 أو سهو (قوله احدها وثانيها) اي أحد العشرة وثاني العشرة فجعل ما وصل الى الجوف المتفنع
 أصالة أحدها وهو الأول وما جعل ثلثها ما وصل الى غير المتفنع أصالة بل عرضا واسطة جرح
 كما مومة وقد علمت ان الظاهر جعلها شيئا واحدا كما صنع الشيخ ان طلب (قوله ما وصل)
 اي وصول ما وصل من عين كما يؤخذ من قول الشارح والمراد امساك الصائم عن وصول عين
 والمراد عين من أعين الدنيا بخلاف عين من أعين الجنة فلا يخطر به الصائم ومن العين الجنان
 المشهور وهو المستحي بالتقوسه التثاقل فيخطر به الصائم لانه أترى يصح كباشاهد في باطن
 العود ونحو العين الریح والطعم فلا أثر ليلجدهما الشخص في طعم من ريح الطيب وطعم الحلاوة
 مثلا ولا يضر وصول الریق الخالص الطاهر من معدته خوفا بخلاف غير الخالص وغير الطاهر
 نعم يعني عنه في حق من ابتلى بدم لثته وبخلاف من غير معدته كان جمعه على نحو شقه ثم بلعه فم
 لا يضر ثم روجه على طرف لسانه فلا يخرج به على طرف لسانه ثم بلعه لم يضر أيضا وصول
 ذباب أو بوعض أو غبار طريق أو غيره دقن جوفه لعسر التفرز عنها بحسب الشأن حتى لو فزع
 فاه لاجل وصوله لم يضر وكذا لو خرجت معه الميسرة فاعادها فلا يضر لعذره في ذلك ولو نقي
 طعام بين أسنانه فخرى به ريقه حتى دخل جوفه من غير قصد لم يضر ان يهز عن تمييزه ويجه لانه
 معذور وكذا لو سبغ ما المضغمة أو الاستنشاق من غير مبالغة فيما اوماه غسل مطلوب ولو
 مندوبا كغسل جمعة الى جوفه فلا يضر لتولده من مأموره بغير اختياره بخلاف ما اذا كان
 مع المبالغة فيها انتهى عنها في الصوم اما المبالغة في غسل التمام فلا يضر معها سبق الماء
 لوجوب الزلها وبخلاف ما غسل غير مطلوب كغسل يرد فانه يصير سبقة الى الجوف لانه لو لم
 من غير مأموره وكذا اما الفضلة الرابعة وان لم يبلغ وانما الماء الذي وضعه في فمه لتعدا ودفع
 علس فلا يضر سبقة لثته الحاصلة اليه (قوله عدا) اي مع العلم والاختيار فلا يضر به

(والذي يخطر به الصائم)
 عشرة أشياء) احدها
 وثانيها (ما وصل عدا

الاذا كان عامدا عالما مختارا كما مر ولو أصبح صائغا وفيه طرف خطا قدما بتلعه ليللا كالكلافة
المعروفة فان تلح باقية افطر لوصول عين جوفه وان نزع افطر لانه تصمد التي موان تركه
بطلت صلاته لا تصالها بالصاسة التي في جوفه فكيف الطريق في حصة صومعه وصلاته وطريقه
في ذلك ان يترفعه شخص آخر منه وهو غافل فلا يضرب ذلك حثيثا لانه لا اختيار له فيه فان لم يكن
غافلا وعكس من دفع النازع لمضرتة الترفع عند علمه وتكتمه من الترفع له تكون الترفع
مواضا للعرض النفس وبهذا فانها ما لو طعنه غيره مع علمه وتكتمه من دفعه فانه لا يضرب فان لم يطع
عليه عارف بهذا الطريق ويؤديها انخلاص من ذلك رفع امره الى الحالك ليصير على نزع ولا
يقطر حيث لا علم اختياره عند فطر الحالك (قوله الى الجوف المنفتح) اى اصابة انفتحا
ظاهرا محسوسا فلا يضرب لوصول الكمل من العين او الدهن او الماء الاشتغال وان وجدته انما
ياطنه بقترب المسام وهي ثقب الجسد جمع سم تثليث السجى والفتح اصعب لان ذلك ليس من
منفذ مفتوح انفتحا ظاهرا محسوسا لان انفتاح المسام لا يحس وقوة او غير المنفتح اى اصابة
فلا ياتي انه منفتح عرضا واسطة جرح ولذلك جعلوا المنفتح بعد الجرح ما وصل من المسام
ويدل على كون المراد ذلك قوله كالوصول من مأمومة الى الرأس فان المأمومة بالمعز جرح
بصل الى خويطة الدماغ فقد صدق على ذلك انه منفتح عرضا ولو قال الشارح منفتح اصابة
او عرضا لكان اوضح (قوله والمراد امسالك الصائم الخ) اى المراد من قوله ما وصل الى الجوف
او الرأس على طريق الزوم فان جعل ذلك مفطر الصائم يقتضى وجوب امسالك الصائم الخ وقوله
عن وصول عين الخ منها فقامه بالمم او فحاة العين وصلت لحد الظاهر وهو مخرج الحاء المهملة
على المعقد وقبل مخرج الحاء المهملة وقد رد على مجها وتر كها حتى وصلت الى الجوف في فطر حيث
تتمصده وكذلك لو ادخل المراد اصبعها في فرجها عند الاستبراء كما فعله بعض النساء بطهنة
ومثل ذلك ما لو خرج بعض الفضل العليقة ثم عاد لاستعمال الطبيعة فيصير فليقتله (قوله
الى ما يسمى جوقا) اى وان لم يكن فيه قوة حالة الغذاء والدواء كالحق ودماغ وباطن اذن وبطن
واحليل ومثانة بمثابة وهي مجمع البول اكن لا بد ان يكون شأنه ان يجعل ذلك او طريقا للذي
يصل به بخلاف نحو دخا ولذا (قوله والحقيقة) من ذكر الخاص بعد العام لان ما وصل
الى الجوف يشمله وهي بضم المهملة الدواء الذي يحقن به المريض في الفم برقطة واملى القليل
فلا يسمى حقنة وانما يسمى ادخال ذلك فيه تقطرا وهو مفطر ايضا كالقطر في باطن الاذن
او السدى في جعله منها نحو زغال بعضهم ولو قال الاحتقان لكان اولى لانه الفعل واما
الحقيقة فهي اسم للدواء المعروف ~~لكن~~ عبارة الشيخ الطيب وهي بضم المهملة ادخال
دواء الخ فقد فسرها بالتعل الذي هو الاحتقان (قوله في احد السيلين) اى الطريقين
القبل والوبر على ما فيه من التجوز بالنسبة لقبيل (قوله وهي) اى الحقيقة وفي بعض النسخ
وهو وعليه خالفه كبر باعتبار الخبر ويصور في مثل ذلك التاثير باعتبار الموضع والتدبير
باعتبار الخبر وقوله دواء بفتح الحاء والمذكور حكمة حافظة رديئة وقوله يحقن به المريض
اى يدخله فيه لتدواى من مرضه ومثل دخول ذلك الدواء دخول عودا واصبع في الفم
ونحوه وقوله في دل او دبر قد عرفت ما فيه من التجوز بالنسبة لقبيل ولعل الشارح صنع ذلك

الى الجوف المنفتح (أو)
غير المنفتح كالوصول من
مأمومة الى الرأس والمراد
امسالك الصائم من وصول
عين الى ما يسمى جوقا
(و) الثالث الحقيقة في احد
السيلين وهي دواء يحقن
به المريض في دل او دبر المعبر
عنهما في المتن بالسيلين

مسيرة المصنف كما يدل على ذلك قوله المعبر عنهم في المتن بالسيلين أي ظاهرا ديهما القبل
والدبر على سبيل التجوز (قوله والي معدا) أي مع العلم والاختيار كما مر فيقصر به السام ولو
يتقن العلم يرجع منتهى إلى الجوف فهو مقطر لعينه لا لعدو شي منه نعم لا يتصور إخراج الغمامة
من الباطن سواء كانت من دماغه أم من صدره لأن الحاجة إلى ذلك تسكر زوروا احتاج إلى
التي - لقد أورد بإخبار طبيب على سبيل سائده التقاطيل لكنه يقصر به لأنه نادى (قوله فان يتعدى)
أي بأن نسي أو غلبه التي - وكذا الجاهل المعذور والمكره كما تقدم وقوله لم يطل صومه أي
لعذره وقوله كما سبق أي في كلامه عند قول المصنف وتعمد التي (قوله والوطء عدا) أي مع
العلم والاختيار كما سبق فلا يقصر به مع الجهل بالنسبة للجاهل المعذور بخلاف غير المعذور
ولا يقصر به أيضا مع الإكراه ان قلنا يتصور الإكراه على الوطء وهو الأصح وقيل لا يتأتى الإكراه
عليه لأنه إذا لم يكن ميل واختيار لا يحصل له اختيار ولا يقصر بالإدخال كل الحشفة أو قدورها
من فاقدها فلا يقصر بإدخال بعضها بالنسبة للواطى وما هو الموطوء فيقصر بإدخال البعض لأنه قد
وصلت عين جوفه فهو من هذا القبيل لا من قيل الوطء (قوله في الفرج) أي ولو دبرا من
أدنى أو غيره كبهمة وإن لم ينزل (قوله فلا يقصر بالعام بالجماع) أي وإن كان كثيرا وهذا أقرب
على معقوله عدا ومثل التامس الجاهل المعذور والمكره ان قلنا يتصور الإكراه عليه
كما تقدم (قوله كما سبق) أي في كلامه عند قول المصنف والجماع (قوله والانزال) المراد به
التنزل كما يشير إليه قول الشارح وهو خروج المني والألفاظ المناسبة للانزال أن يقول وهو إخراج
المني والحاصل أن الاستقاء وهو طلب خروج المني مع نزوله مقطر مطلقا ولو يحصل فلا يظهر
التقييد بقوله عن مباشرة بالنسبة وانما يظهر بالنسبة لغيره كقبلة وليس ما يقتضيه
كالأجنبية فان تنزل المني بذلك معطران كان ناشئا عن مباشرة فان كان جهائلا فلا فطر وكذا
ليس ما لا يقتضيه كالحرم فلا فطر به وإن أنزل حيث فعل ذلك لصحة فطره وإن كان جاهلا
لشروطه فطر لكن هذا إذا كان محلا للشبهة كالحرم بخلاف الأمر دماغه ليس محلا للشبهة فلا
فطر فيه مطلقا وإن اقتضى لكلام المصنف أنه كالحرم (قوله وهو خروج المني) خرج به
خروج المني ولو عن مباشرة فلا فطر به كالبول (قوله عن مباشرة) أي من البشرية بغير
حائل بخلاف ما لو كان ذلك جهائلا وسر فهو ليس كقبلة ان سئل شبه وتلوف الانزال والافتكره
أولى أذ ينسب للسامية ترك الشهوات وانما يصح نصف احتمال أداته إلى الانزال وقوله بلا جماع
قبليه مثلا يتكرر مع الوطء السابق والألفاظ مع جماع أولى ولو حشد كره لعراض فانزل
لم يقصر على الأصح لأنه متولد عن مباشرة فصباحة ولو قبلها وفارقها ساعة ثم أنزل فان كانت
الشبهة باقية والاد كقائما حتى أنزل ففطر والألفاظ كقائه في البصر (قوله محرما كان الجم) هذا
التعميم بالنسبة للاستقاء واختلف فيه فقيل كبيرة وقيل صغيرة وقيل مكروه وقوله أو غير محرر
أي يقطع النظر عن الصوم والأفوه بالنسبة للصوم حرام مطلقا (قوله بالاحتلام) وكذا
بالنظر والفكر ان لم يجرع أدنه بالانزال بهما والألفاظ على العقد (قوله إلى آخر العشرة) أي
وانتهى إلى آخر العشرة والعادية داخله في الغيبة شريطة خارجية وهي النظر للواقع (قوله
الحيض) أي يتبين بخلاف التصيرة في نفس التصير لعدم يتقن الحيض فلا يصح الصوم من

(و) الرابع (التي معدا)
فان لم يتعمد لم يطل صومه
كاسبق (و) النظام (الوطء)
عدا في الفرج فلا يقصر
السامي بالجماع فاسيا كما سبق
(و) السادس (الانزال)
وهو خروج المني (عن
مباشرة) بلا جماع محترما
كان إخراجا بيده أو غير
محترما كإخراجه بغيره
أو جارية واحدة مباشرة
عن خروج المني بالاحتلام
فلا إفتاء به جزئا (و) السابع
إلى آخر العشرة (الحيض)

الحائز ويحرم عليها بالإجماع ويحرم صومها أمر لا بد له معناه كما قاله الامام لان الطهارة
ليست شرطاً في الصوم وكل وجب عليها ثم سقط أول يجب أصلاً وجهان أحدهما الثاني وإنما
وجب عليها القضاء بأمر جديد حال في البسيط وليس لهذا الخلاف فائدة فقهية ولكن تظهر
فائدته في الايمان والتعاليق فإذا ظاهراً قلنا يجب على فلاة الصوم اومتي وجب عليك صوم
فأنت طالق حنت وطلقت على الأول دون الثاني (قوله والنقاس) ولو عقب علة أو مضافة
لأنه دم حيض يجمع وقوله والجنون أي لما فاته العبادة وقوله والارتقاء لما فاته العبادة أيضاً
(قوله فحق طرائق منها) أي من الأدب وهو الحيض والنقاس والجنون والرتة وقوله في أثناء
الصوم أي ولو لحظة بخلاف السكر والاعمال فلا يطل كل منهما الصوم إلا ان استغرق جميع
النهار فان أفاق ولو لحظة لم يضر وأما النوم فلا يضر وان استغرق كما مر وقوله أبطله أي الصوم
(قوله ويستحب في الصوم) أي بسببه ولا حله في السببية والعلية ولا فرق في الصوم بين
القرض والنفل وقوله ثلاثة أشياء أي يجب المذ كورنها والافسح في الصوم أمور كثيرة
كذلك المشهورة التي لا تطل الصوم كشم الربا حين والنظر إليها لان ذلك ترفه وهو لا يناسب
الحكمة المراد من الصوم وتزله بهم كفضلان ذلك يضعفه غرباً أحوج به إلى الإفطار
هذا في المجهوم وأما الحاجم فربما أفطر بوصول شيء إلى جوفه بواسطة مخرج الحمية وهذا هو
المراد من حديث أفطر الحاجم والمجهوم أي أنه مضى للإفطار وليس المراد أفطر بالفعل وقوله
ذوق طعام أو غير خوف وصوله إلى حلقه الحاجم وتزله عن بفتح العين أي مضغ وأما العلك
بكسرهما فلهذا كلبان لأنه يصحح الريق فان بلعه أفطر في وجهه ضعيف وان كان المقدار
لا يفطر وان القاء عطشه وكأغصاه عن حديث أكبر ليل ليكون على طهارة من أول صومه
وقوله عقب فطره اللهم لك صحت وعلى رزقك أفطرت وبك أمنت ولك أسلمت وعلمت فقلت
ذهب الطعام وانتقلت العروق ونبت الأجران شاء الله وأوسع الفضل اعرفني الحمد لله الذي أعانني
فصمت وورزقي فأفطرت اللهم وفقنا للصيام وبلغنا فيه القيام وأمننا عليه والناس ينام وادخلنا
الجنة بسلام وكنّا هم من تلاوة القرآن ومدارسته بأن يقرأ على غيره ويعيد الغير ما قرأه
الأول لأن يجرب بل كان يلقي التي صلى الله عليه وسلم في رمضان فبداهه القرآن حتى ينسخ
ولا يرد على قراءته جبر بل أن الملائكة لم تعط فضله حفظ القرآن لأنه كان ينظر إلى الوح
المحفوظ فيقرأه واعتكفه في رمضان سبعين في العشر الأخيرة للتتابع ولربما يصادف
له التندر فأنها مقصورة فيه عند ما صادفته لا كثار الصدقة لأنه صلى الله عليه وسلم كان
أجود ما يكون في رمضان والجملة في كثره من أعمال الخير لأن العمل يضاعف فيه من العمل
في غير من بقية الشهرود (قوله فيجمل القطر) أي نجير الصبيح لا تزال امتي بخير ما جلاوا
القطر زاد الامام احمد واخره والحدود والحد من مخالطة اليهود والنصارى فيكره له
التأخير ان قصده ورأى ان فيه فصيلاً والاملا بما به نقله الجمهور عن نص الام وما اصل
القطر فواجب لأنه يحرم الوصال وهو ان يستند بهم جميع اوصاف الصائمين بيومين فأكثر
وقيل هو ان لا يتناول بالليل مطعوماً في الأول يبقى الوصال بما تاتي الصوم ولو بالجماع أو بين
ادن بخلافه على الثاني والمعدة الأول (قوله ان تحقق غروب الشمس) أي كان يعاين

والنقاس والجنون والرتة
فحق طرائق منها في أثناء
الصوم أبطله (ويستحب
في الصوم ثلاثة أشياء)
أحدها (فيجمل القطر) ان
تحقق غروب الشمس

الغروب وكذا ان ظنه بالاجتهاد كابرشد اليه مقابلته بالشك فقط يجعل له الاطوار والاجتهاد
 بورود ضوؤه كافي اوقات الصلوات لا يغير اجتهاده فلا يصلح له الاطوار ولو حصل له ظن بغير اجتهاد
 فقول المحشي وكذا ان ظن ولو بالاجتهاد فيه قلنا ان فيقول الواو للعالم ان علمت من انه لا يصلح
 له الاطوار بغير الاجتهاد ولو حصل له ظن بغير اجتهاد فلا اطوار بالاجتهاد ثم بان غلبه على صومه
 اذ لا عبرة بالظن البين خطؤه بخلافه ما اذ بان الصواب ولم يبين الحال او لا اجتهاد ثم بان غلبه
 او لم يبين الحال لم يصح لان الاصل بقاء التهاوقان بان الصواب صحيح وان اثنى من حيث الاقدام
 عليه من غير اجتهاد (قوله فان شك فلا يجمل) أي فان شك في غروب الشمس فلا يجوز له
 التجهيل فضلا عن الاستحياب ولذلك لم يقل المشرح فلا يستحب التجهيل مع أنه مقتضى المقابلة
 ومثل الشك في ذلك الظن من غير اجتهاد (قوله ويسن أن يطر على قر) ويقدم عليه الرطب
 وفي معناه الجبوة ثم البسر وقوله الا ان شاء أي وان لم يطر على قر فيسن ان يطر على ماء وكونه من
 ما من مزج أولى فهو مقدم على غيره وبعد الماء الحلو وهو ما لم يفسد النار كالزبيب والبن والعسل
 والاقين أفضل من العسل والشم أفضل منها ثم الحلاوى وهي الخلاوة المعروفة وهي المعمونة
 بالنار ولذلك قال بعضهم

من رطب فالبسر فالقر ثم مزج • فاما خلوهما حلوى لك القطر

فان لم يجد الا الجائع أطر عليه وقول بعضهم لا يستحب القطر عليه محمول على ما اذا وجد غيره
 ويحصل أصل الاستحباب من المهر وقهره وكذلك بائني وأما كماله فيحصل بالثلاث فالتحريم
 من الاوتار وقد كان على الله عليه وسلم يطر قبل أن يصل على رطبات فان لم يكن فعلى عرفان لم
 يكن حساسوات من ماء كبروا والتمسقى (قوله وتأخير السحور) وكذلك أصل السحور
 وصكان الاولى للمستنف الصبر به فانه يجمع على استحبابه لغير الصبيحين تسهروا فان
 في السحور تركه وتغلب الحالك في مصعبه استعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبقوله النهار
 على قيام الليل ويدخل وقته بنصف الليل قال لا كل قبله ليس بسحور فلا تحصل به السنة فالخامس
 أن السحور سنة وتؤاخره سنة أخرى ويسن تقريبه من القبر بقدر ما يسبح قر امتحنته آية
 وتأخير السحور من خصائص هذه الامة دليل أن الامم السابقة كانوا إما كلون قبل ان يناموا
 وكان يحرم عليهم الاكل والشرب من وقت الصشاء او بالتورم ولو قبل وقت الصاء لم يكن
 كذلك في صدر الاسلام (قوله ما لم يقع في شك فلا يؤخر) أي ما لم يترقب على التأخير وقوعه
 في الشك بان يتدقق بقاء الليل وعدمه فلا يستحب التأخير حقيقته بل الافضل تركه لغير الصبيحين
 دع ما يرى لك المال ليسك ويجعل التسهر ولو مع الشك في بقاء الليل لان الاصل بقاءه فيصعب
 صومه ان لم يبين غلطه بان بان الصواب أو لم يبين شي فان بان غلطه لم يصح لانه لا عبرة بالظن البير
 خطؤه (قوله ويحصل السحور) أي التسهر فهو يضم السين لانه يضمها الفعل واما بقضها
 فهو ما يتسهر به وقوله يقلل الاكل والشرب أي الماء كونه والمشرب في جميع ابن حبان
 تسهروا ولو جبره عما ويسن كونه مما يندب القطر عليه (قوله وترك الهجر) يضم الهاء
 كإيدل عليه تفسير المشرح له بالتمسك فانه بالضم اسم مصدر لا هجر بمعنى أخش فالتمسك يس
 ترك الفاحش من الكلام والحكم عليه باليسمين حيث الصوم فلا ينافي ان ترك التمسك

فان شك فلا يجمل القطر
 ويسن أن يطر على قر
 والاقين (و) النافى (تأخير
 السحور) ما لم يقع في شك
 فلا يؤخر ويحصل السحور
 يقلل الاكل والشرب
 (و) الثالث (ترك الهجر)
 أي التمسك (من الكلام)
 الفاحش

من الكلام كالكذب والغيبة والتمعة وغيرها واجب في ذاته فقد انضم الى وجوبه في ذاته
 سببه من حيث الصوم ولذا قال في المنهاج في المندوبات وليس لسانه عن الكذب والغيبة
 فاعترض عليه بأن موطن اللسان عن ذلك واجب وأجيب بأن المراد أنه يسن من حيث الصوم
 ولذلك لم يطل بارتكاب ذلك وأما حديثه فيمن يظنون الصائم الغيبة والتمعة الخ فضعف
 وعلى فرض صحته فالمراد أنهم يظنون الثواب لا الصوم وهو على ظاهره وعند عائشة رضي الله
 عنها وكذا عند الامام أحمد والجمهور وعلى تأويله يطلان الثواب فإنه اذا لم يكف جوارحه عن
 الاثم لم يحصل له من صومه الاجزاع والعطش هذا وضبطه الشيخ الخطيب بفتح الهاء
 وعليه فهو مصدر جبر كضرب بمعنى ترك قاله الجبر بالفتح معناه الترك قاله في بسن ترك الترك
 للكلام لانه يكره صحت اليوم كله الى الليل من غير حاجة كما جزم به صاحب التبيين فلا مانع
 قال بأنه قربة فقد رآى صلى الله عليه وسلم رجلا قائما فقال له فقال هذا أو اسرايل نذر
 أن يقوم ولا يقعد ولا يستقل ولا يسكن وصوم فقال صلى الله عليه وسلم مروا أن يسكن
 ولا يستقل وليقعد وليصومه رواء البضاري ثم قال وأما الجبر نعم الهاء وهو الاسم من
 الاجبار وهو الاغش في النطق فليس مراد المصنف اذا كلفه فيه وسنة وترك الغش من
 الكلام واجب اه وقد علم جوابه قال في الاورار يكره أن يقول وحق الخاتم الذي على فم
 العباد (قوله فيصون الصائم لسانه الخ) أي ينال من حيث الصوم وان كان وجبا في ذاته
 كما تر وقوله من الكذب أي الاشبار بما يصح الفواق وقوله والغيبة التي هي ذكر ما حالك
 بما يكره ولو علمه ولو يحصره وهي من الكبار في حق أهل العلم ووجه القرآن ومن الصغائر
 في حق غيرهم وعند المالكية من الكبار مطلقا ولم يكن في خفاها الا قوله تعالى أحبب أحدكم
 أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهوه لكني * وقد ورد أن لا يواب السجدة بآداب دون افعال اهل
 الكبر والحسد والغيبة وقوله ونحو ذلك أي المذكور من الكذب والغيبة وقوله كالشتم أي
 كالتمعة وهي السبي بين الناس على وجه الانساد وهي من الكبار (قوله وان شتمه أحد)
 أي سب الصائم أحد من الناس الحق وقوله قليل من أي نبال وقوله من ثين أو ثلاثا أي بل ثلاثا
 وهو افضل وقوله اني صائم والفرض من ذلك جزؤه عن المشاققة فانه لم يمتنع ترك لها
 عند شتم الغير وفيه ايضا زجر الغير عن الشتم لكن هذا خاص بالقول للساقى دون القابي
 وقوله أما لسانه أي أن لا يحق اليه قوله أو يقلبه أي ان خافه ويس عند عدم خوف الرياء
 الجمع بينهما قال الحنفي نعم في كونه بقلبه قولنا نظر اه ويجاب عنه بأنه قول نفسي قائم
 بطولون على ذلك قولنا كما قال الاخطل

ان الكلام في القوادح * جعل اللسان على القوادح دليلا

(قوله ويحرم صيام خمسة أيام) أي ولا يصح فليس المراد انه يحرم مع العصة ولا يجب تعاطي
 مظهر لكن يستحب فلا تلزم قال بوجوبه فالمراد انهم الامساك بنية الصوم واما اذا اتفق
 أنه لا يتعاطى مظهرا من غيرية الصوم فلا يحرم (قوله العبدان) فيصوم صومهما بالاجماع
 المستند الى نهيه صلى الله عليه وسلم في خبر العيصين (قوله واليام الشريفين) سميت بذلك
 لتقديدهم العلم فيها بالشرقة التي هي الشمس فيصوم صومها انتهى عنه كما رواه ابو داود وفي

فصون الصائم لسانه عن
 الكذب والغيبة ونحو
 ذلك كالشتم وان شتمه
 احد فقل من ثين أو ثلاثا
 اني صائم اما لسانه كاطال
 التورى في الاذكار
 أو بقلبه كما نقله الرازي عن
 الاثمة واقصر عليه (ويحرم
 صيام خمسة ايام العبدان)
 أي صوم يوم عيسى ناقطر
 وعيسى الاصحى (وأيام
 الشريفين)

صحيح مسلم أيام منى أيام كل وشرب وكراهة تعالى وقوله هي الثلاثة التي يحد يوم النحر
 وذهبت الأئمة الثلاثة إلى أنها اثنان بصوم يوم النحر (قوله ويكره الخ) حمله الشارع على
 كراهة النحر حيث قال نحر بما لانه هو الراجح لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد صام
 أيام القاسم صلى الله عليه وسلم وحله الشيخ الخطيب وأولاه على كراهة التنزيل لانه المتبادر من
 منيع المصنف حيث فصله عن الأيام التي يحرم صومها ولو كان مراده النحر لمصلحةها ثم ذكر
 أنه يمكن حل كلامه على كراهة النحر من فوائده المعتقد في المذهب فإن قيل هلا استحب صوم يوم
 الشك إذا أطبق الغيم خروجه من خلاف الامام أحمد فإنه قال بوجوب صومه حيثما احتياطا
 لعبادة أحبب بأن يحمل مرادنا خلاف إذا لم يصالحه من غير صوم وهذا قد خلف سنة صريحة
 وهي خير فإن غم عليكم فما كملوا عذبة شعبان ثلاثين (قوله نحر ما) أي كراهة نحر يوم (قوله
 بلا سب يقتضي صومه) كل الأولى حذف هذا التقييد لانه يصير الاستثناء الواقع في كلام
 المصنف منقطعاً لعدم دخوله في المستثنى من منع التقييد فلذلك قال المحقق نقله عن نسخة فيه
 اعلام بأن الاستثناء ليس من معار العموم أي لكونه منقطعاً وما إذا كان مستلزماً فلا يصح
 الا إذا كان من العام فلذلك اشترى ان الاستثناء بمعار العموم (قوله وأشار المصنف لبعض
 صور هذا السبب) وإنما اقتصر عليه لانه هو الورد في خبر لا تقتضوا رمضان بصوم يوم أو يومين
 الراجح كان يصوم يوماً فليصمه ونفس بالوارد الباقي في جامع السبب فلو صامه بلا سبب لم يصح
 كالمعين وأيام التشرية ومثل يوم الشك في صومته صومه بلا سبب النصف الثاني من شعبان
 لخبر إذا احتف شعبان فلا تصوموا رؤا أو دود وغيره هذا ان لم يصح بما قبله ولو يوم ويستمر
 على الصوم إلى آخره فلا وصله بما قبله ثم أقر فيه حرم عليه الصوم ثانياً بلا سبب (قوله الآن
 يوافق عادة) أي ولو مترد لان العادة تثبت بمرّة ولو طال الزمن جدد ما وفي بعض نسخ المصنف
 بعد قوله الآن يوافق عادة لا وصله بما قبله وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب وطاهر انه
 يمكن في جواز صوم يوم الشك وصله بما قبله النصف الثاني وهو مبني على جواز صوم
 النصف الثاني من شعبان وهو وجه ضعيف والاصح في المجموع نحره بلا سبب ان لم يصله بما
 قبله من المصنف الا قول فعل هذا لا يمكن في جواز صوم يوم الشك وصله بما قبله الا اذا وصله بما
 قبل النصف الثاني واستمر على ذلك (قوله كراهة صوم يوم الخ) أي وكمن كان يسرد الصوم
 أو كان يصوم الاثنين والخميس وقوله فوافق صومه يوم الشك أي فوافق يوم صومه حسب عادته
 يوم الشك (قوله وله صيام يوم الشك الخ) هذا الإشارة لبعض صور السبب ايضاً وهو تكلم
 لمتن فإنه اقتصر على صورة العادة لكونها الواردة في الخبر السابق كامل وقوله ايضاً أي كراهة
 صيامه لموافقة العادة وكلمة ايضاً مقتضى تأخير والاصل وله صيام يوم الشك عن قضاء غيره
 ايضاً وله صيامه ايضاً كقارءة يوم الامام في الاستفتاء (قوله عن قضاء) أي ولو لم يندوب
 كان قاته يوم عرفه او يوم عاشوراء فإنه يندب قضاء ولو في يوم الشك ويحمل صحة صومه عن
 القضاء اذا لم يفتقر ايضاً فيه فلا اخر قضاء اليوم الذي عليه بوقوعه يوم الشك لا يصح كما يقتضيه
 القياس على نظيره من الصلاة في الاوقات المكروهة وقوله وتدرأى كان يندب صوم يوم فله ان
 يصوم يوم الشك عنه وليس المراد انه يندب صوم يوم الشك لانه لا ينبغي تدرأى لكونه ليس قربة

وهي الثلاثة التي يحد
 يوم النحر (ويكره) نحر ما
 (صوم يوم الشك) بلا سبب
 يقتضي صومه وأشار
 المصنف لبعض صور هذا
 السبب بقوله (الا ان يوافق
 عادته) في تطويعه كمن عادته
 صيام يوم وافتار يوم فوافق
 صومه يوم الشك وله صيام
 يوم الشك ايضاً عن قضاء
 ونحو

(قوله ويوم الشك هو الخ) هذا أمر يف ليوم الشك وقوله يوم الثلاثين من شعبان ومثله فاسم
 ذى الطيلة اذا شك فيه بأن لم ير الهلال في أول ليلة الخميس مثلا مع الغصو وتحدث الناس برويته
 ولم يعلم عدل رأه أو شهد برويته بعدد عن تركتها ذمهم كسيان أو نساء أو عبيد أو فسقة فيشكل
 في يوم السبت الجمعة القليلة هل هو عاشر نظر الاحتمال أن يكون أول الشهر الخميس أو ناسع قلنا
 لاحتمال أن يكون أول الجمعة فهو يوم شك فلا ينقد صومه ويحرم وان وافق عادة أو واصله
 بمثلها أو مامه عن قضاء أو قدراً وغير ذلك وهذا فارق يوم الشك المعروف وهذا هو المختار
 عند الشيخ الرمي ومتابعيه وكان الشيخ الجوهري يعتقد جواز صومه حتى ألغى في ذلك رسالة
 (قوله اذا لم ير الهلال ليلتها) أي ليلة الثلاثين وأما إذا رأى الهلال ليلتها فليس اليوم يوم شك
 بل هو من رمضان جزأ كما هو ظاهر وقوله مع الصوائع مع صوا الساعات لعدم الغم فيها واما مع
 الغم فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان وقوله وتحدث الناس برويته هكذا في غالب النسخ
 بالواو وفي بعضها بأو وهي بمعنى الواو لأنه اذا لم ير الهلال ليلة الثلاثين ولم يتحدث الناس
 برويته فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان قطعا فلا يكون يوم شك الا مع تحدث الناس برويته
 بأن شاع بينهم أنه رأى الهلال من غير تعيين لاحد رأه والمراد بالناس عمومهم لا خصوص من
 تركتها ذمهم فقول المحقق والمراد بالناس من لم يثبت رمضان برويته ثم عاده سانه غير ظاهر
 بل معاده بصورة أخرى كما ساقى وقوله ولم يعلم عدل رأه أي والحال أنه لم يعلم عدل رأه فان علم
 عدل رأه فليس اليوم يوم شك بل هو من رمضان (قوله أو شهد برويته صبيان أو عبيد أو فسقة)
 أي أو نساء والمعنى أو شهد عدد من تركتها ذمهم اثنان فأكثر فالحاصل أن ليوم الشك
 صورتين الأولى أن يتحدث الناس بطلقاً برويته من غير تعيين لاحد رأه والثانية أن يشهده
 عدد من تركتها ذمهم فان قيل كيف يحرم صومه حينئذ مع أنهم نصوا على أن من اعتقد
 صدق من قال رأيته عمى ذكر يجب عليه الصوم كالتقدم أول الكتاب ومن ظن بصورته الصوم
 أحجب بان حرمه صومه اذا شك في صدق من ذكر فلا ينافي الوجوب عند اعتقاد صدقه والجواز
 عند ظن صدقه فلا تنافي بين المواضع الثلاثة خلافاً لقول الاسنوي أن كلام الشيخين متناقض
 في ثلاثة مواضع فانهم قالوا في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يحرم ووجه عدم التنافي
 بينهم أن موضع الوجوب محمول على من اعتقد صدق من ذكر وموضع الجواز محمول على من
 ظن صدقه وبقع الصوم فيهما عن رمضان اذا تبين كونه منه وموضع الحرمه محمول على من شك
 في صدقه (قوله ومن وطئ الخ) هذا شروع في حجب عليه الكفارة بسبب الاغتطار بقطر من
 القطرات السابقة لجميع القطرات لا كفاية فيها الا الوطئ بالشرط التي ذكرها فحجب فيه
 الكفارة لتلجب المحصن عن أي هريرة جابر بل وهو صغر بن سلة البياض إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال هل كنت قال وما اهلك قال واقعت امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق
 رقة قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستم
 مسكنا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم برفقه ثم وهو بفتح العين والراء مكمل
 فيهم من خر من النخل وكان فيه خمسة عشر صاعا وكل صاع أربعة امداد فالجمله ستون مدا
 فقال تصدق به اذا فقال على انقرضنا يا رسول الله فوالله ما بين لا ينشأ أي جيلي المدينة اهل بيت

ويوم الشك هو يوم الثلاثين
 من شعبان اذا لم ير الهلال
 ليلتها مع الغصو وتحدث
 الناس برويته ولم يعلم عدل
 رأه أو شهد برويته صبيان
 أو عبيد أو فسقة (ومن
 وطئ

أخرج إليه منافقهم على الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك ثم يحتل
أن يكون المراد فأطعمه أهلك على وجه الصدقة منى عليك مع بقائه الكفار في ذمتك وعلى هذا
فلا إشكال ويحتمل أن يكون المراد فأطعمه أهلك على وجه الكفارة مع حصول أهله ستين
سكينا وعلى هذا يشكك بما تصورنا عليهم من أنه لا يبيز إعطاء الكفارة بل تلزم المكفر نفقته
وأوجب بأن يحمل عدم الاجزاء إذا أعطاهم من عنده بخلاف ما إذا أخرجها غيره عنه كما هنا
فيجزي وأما ذلك خصوصية كاسياني ولو وطئ في يومين لزمه كفارتان بل لو وطئ في جميع أيام
رمضان لزمه كفارات بعددها لأن صوم كل يوم عبادة مستقلة فلا تدخل كفاراتها سواء
كفر عن الوطء الأول قبل الثاني أم لا لا يكثر الوطء في يوم واحد ولو بأربع زوجات ولا
يسقط واحد وث سفر ولو طئ لا أمرض بعد الوطء وانما يسهطه الجنون ولوث ما لم يقرب
فيما والتم تسقط (قوله وطئ) أي غيب جميع الحشفة وقد رها من فاقدها وان لم يغزل بخلاف
تقييد بعض ذلك فلا كفارة فيه لعدم فطره وخرج بالوطء سائر المنطرات كالاكل والشرب وان
وطئ بعده او معه وهذه حجة في إسقاط الكفارة دون الاثم ولو علمت عليه ولم ينزل ذكره فلا
كفارة عليه لعدم الفعل منه ولو أكل ناسيا قلن انه أخطر فوطئ عامدا فلا كفارة عليه للشبهة
لانه يعتقد انه غير صائم وان كان الاصح بطلان صومه بهذا الوطء لانه وان قلن انه أخطر لا كل
ناسيا كان عليه الامساك كالوجامع على قلن بقاء الليل فبان خلافه (قوله في شهر رمضان)
أي يقينا فخرج بالنهار الليل فلا كفارة بالوطء فيه كما هو ظاهر وبرهان غيره كدوم قدر
او كفارة او قضاء ولو عن رمضان فلا كفارة بالوطء فيه لانها من خصوصيات رمضان واليقين
ما لو كان الاجتهاد (قوله حال كونه الخ) أشار الشارح بذلك الى ان قوله عامدا حال من فاعل
وطئ ولا بد أن يثبت ان يكون عالما بالتصريم بخلافه فلا كفارة على من وطئ ناسيا للصوم او جاهلا
بالتصريم معذور القرب عهد بالاسلام او كونه ثائبا كان يبيد على العلم بخلاف غير المعذور
وعليه الكفارة لانه كالمعالم كما تروى ولو علم التصريم وجهل وجوب الكفارة وجبت عليه اذ كان
من حقه أن يتسمع ووقع في كلام المحنسي أنه لا كفارة عليه وهو خلاف الظاهر ولا كفارة ايضا
على من وطئ مكرها وانما لم تجب في كل من الناسي والجاهل بقية المذكور والمكره لان صومه
لم يفسد بذلك الوطء (قوله في الفرج) سواء كان قسلا أو راسا ذكر أو أنثى أو بهيمة من حي أو
ميت فالمراد بالوطء فيما تقدم ما يشمل اللواط وان كان البهية وخرج بالوطء في الفرج الوطء
في غيره كان ووطئها في غيرها وانما فلا كفارة فيه وانزل (قوله وهو مكلف بالصوم) أي
والحال انه مكلف بالصوم أي ملزم به وخرج به الصبي فلا كفارة عليه لعدم وجوب الصوم عليه
(قوله ونوى من الليل) أي نوى الصوم في الليل يعني انه يتنقذ في سبيله لولا اصرح بمسكا
وقته ثم وطئ فلا كفارة عليه لعدم صومه حقيقة (قوله وهو آثم بهذا الوطء) أي أو الحال
انه آثم بالذات أي عاص بهذا الوطء وخرج بذلك المريض والمسافر اذ وطئ كل منهما زوجته
أو أمته غيبة الترخص فلا كفارة عليه لانه غير آثم بهذا الوطء وكذلك لو طئ وقت الجماع فقام
الليل أو شقبه أو طئ دخوله باجتهاد فبان جماعه نهارا فلا تلزمه الكفارة لانتفاء الاثم وقوله
لا يسيل الصوم خرج به المريض والمسافر اذ انى كل منهما ما لو لمع عدمية الترخص أو وطئ

في شهر رمضان حال كونه
(عامدا في الفرج) وهو
مكلف بالصوم ونوى من
الليل وهو آثم بهذا الوطء
لاجل الصوم

زويته أو أمته بغيرية الترخص فلا كفارة عليه لأنه وإن أمهم هذا الوط يمكن للأجل الصوم
 بل لأجل الزنا وحده ومع عدمية الترخص في الأولى ولعدمية الترخص في الثانية وإنما لم
 يكن أمه لأجل الصوم لأن القطر جازية بنية الترخص (قوله فعليه الخ) أي قورا أخذ من
 التعبير بالفاء التي للتصديق والضمير يرجع لمن وطئ فلو وطئ عليه القضاء والكفارة التعزير
 كما نص عليه الإمام الشافعي وهو المعتمد وأما الموطوء ولو ذكر عليه القضاء والتعزير دون
 الكفارة لأن إفساد صومه في الحقيقة بغير الوط فإنه يفسد صومه بدخول شيء من المشقة
 فرجه قبل تحقق الوط بدخول جميعها فيه وقوله القضاء أي اليوم الذي أفسده بالوط وقوله
 والكفارة أي العظمى لأنها المرادة عند الإطلاق وأما الصغرى فقال لها فدية وقد يطلق عليها
 كفارة كافي قول المستف الإتيان خاتما على أولاده انظرنا وعليهما القضاء والكفارة
 (قوله وهي) أي الكفارة وخصالها ثلاث كما يلم من كلام المستف العتق ثم الصوم ثم الإطعام
 ففي مرتبة ابتداء وائتمام ومثل كفارة الوط في شهر رمضان كفارة الظلم أو القتل في الخصال
 والرتب الأخرى لأن الإطعام فيه فليس لكفارته الاختصاص العتق ثم الصوم وما وقع في
 الشارح من ذكر الإطعام في سابق ثم وليس قولنا ضعيفا كما سبق وأما كفارة اليمين فخصاها
 أربع عتق أو الصق والإطعام والكسوة ثم الصوم ففي مختار ابتداء بين الثلاثة مرتبة انتهاء (قوله
 عتق رقبة) أي اعتاقه بغير قيد أو مائة فالمراد بالرقبة الرقيق فهو من إطلاق الجزء على الكل
 لأن الرق كالرق في الرقة وقوله مؤمنة فلا تجزئ الكفارة (قوله وفي بعض النسخ سليمة من
 العيوب الخ) فلا تجزئ العيبة كما سأل أن شاء الله تعالى في الطهارة (قوله فإن لم يجدها) أي
 لم يجد الرقبة حاصي مائة الفضة أو شعرا كأن لم يقدر على عنها زائدا على ما بقي بموته بقية
 العمر الغالب ولولو وجد الرقبة بعد مشروعه في الصوم فذهب له أن يرجع للعتق ويقع له ما صامه
 فلا كذلك لو قدر على الصوم بعد مشروعه في الإطعام (قوله نصا شهرين) أي هلالين أن
 انطبق أول صيامه على أولهما والاكل الأول من الثالث والثاني مع اعتبار الوط بالهلال
 ومصلوم أن الشهرين غير اليوم الذي يقضيه عن اليوم الذي أفسده وقوله متتابعين أي
 متواليين فلا فطر يوما ولو بعد كسروا من قطع التتابع ووجب الاستئناف فبعد
 الصوم من أوله ولو بافطار اليوم الأخير (قوله فإن لم يستطع صومهما) أي متتابعين بأن لم
 يستطع صومهما أصلا أو استطاع صومهما متفرقين ومعنى عدم استطاعته عدم قدرته
 للحصول مشقة لا لتحمل عادة ولو أشد الغلة بضم الغين المجهمة وسكون اللام أي شدة
 الحاجة للجماع (قوله فاطعام ستين الخ) أي غنم ستين الخ وليس المراد أن يجعل
 ذلك طعاما بل يعطهم ما ينفقونه أو عشاها لم يكف ولا يجوز إطعام كفارته لصلاته
 كان كوان وسائر الكفارات وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق أن أطعمه أهلك فقد
 تقدم الجواب عنه بأنه يحتمل أن المراد أطعمه أهلك على وجه أنه صدق منه صلى الله
 عليه وسلم لكونه أخبره بقرعة بقاء الكفارة في ذمته ويحتمل أن المراد أطعمه أهلك
 على وجه الكفارة ويحتمل امتناع الإطعام كفارته لصلاته إذا كان هو المكفر من عنده
 بخلاف ما إذا كان المكفر غيره عنه كما هنا وبعضهم أجاب بأنه خصوصية ففي هذا الحديث

(عليه القضاء والكفارة)
 وهي عتق رقبة مؤمنة وفي
 بعض النسخ سليمة من العيوب
 المضرة بالعمل والكسب
 (فإن لم يجدها فصيام
 شهرين متتابعين) فإن لم
 يستطع صومهما أو فاطعام
 ستين

ثلاثة أجوبة (قوله مسكينا) فيه حذف أو جمع ما حفظت كما أشار إليه الشارح قوله أو فقيرا
ويحتمل أن المراد بالمسكين ما يشبه الفقير لأنهما ان اجتماعا فقرهما وان افتقرا اجتماعا أى ان اجتماعا
في العبادة افتقرا في المعنى وان افتقرا في العبادة اجتماعا في المعنى (قوله لكل مسكين) أى أو فقير
كما هو مقتضى منعه قبل ذلك وقوله مذو هو رطل وثلاث بالبعدادى وهو بالكيل نصف قدح
مصرى كما سذكره الشارح فيما يأتي فحمله الكفارة ثلاثون قدحا مصرى بنحو خمس عشرة تملوء
مصرية تسعة أباريع ونصف ربع (قوله أى مما يجزئ في صدقة القطر) أى القى هو غالب
قوت بلد من الأقوات السابقة في زكاة القطر (قوله فادعجز عن الجميع) أى جميع الخصال
الثلاث المذكورة وقوله استقرت له كفارة في ذمته أى لأن حقوق الله تعالى المالية إذا جهر
الشخص عنها فإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته ككفارة الظهار والجناح والقتل واليهين
وان لم تكن بسبب منه لم تستقر كزكاة القطر فان قيل لو استقرت الكفارة في ذمته لأمر النبي
صلى الله عليه وسلم الرجل في الحديث السابق بأجرها عند التقرب إلى الله على أن يعطاه صلى الله
عليه وسلم للقرطى وجه الصدقة مع بقاء الكفارة في ذمته كما هو أحد الاحتمالين السابقين أعجب
بأن تأخير البيان لوقت الحاجة يوجب كماله في ذمته لوقت الحاجة وهو وقت القدرة فان قدر على
خصلته فعلها كالمال كان قادرا عليها ابتداء وان قدر على أكثر خصلته وتب لأنها استقرت
في ذمته صرية (قوله ومن مات الخ) أى وهو مسلم كما جرت به في القوت وهو كالمال الذي
والنقيض لبيان محل الخلاف بين القديم والجديد في عين الطعام وجواز الصوم عنه وأما
المرتبة فيعين فيه الطعام لقطع الآن الصوم بآية عنه وهو لا يصح منه ولا يجزئ أن الكلام
في البالغ أخذ من قوله عليه صيام لأن المراد عليه صيام واجب وغير البالغ ليس عليه صيام
واجب ودخل في عمومه الذكروا لا أتى (قوله وعليه صيام فانت) أى والحال أن عليه صياما
فانت قالوا وللحال والحاصل أن الضرر أربعة لأنه إما أن يقوته الصيام بعد أو بغير عذر وعلى
كل إمام أن يتمكن من القضاء ولا يفيض التدارك في ثلاث منها وهي ما إذا فاته بعد عذر سواء
تمسك من القضاء أم لا وما إذا فاته بعد عذر من القضاء ولا يجب التدارك في صورة واحدة
وهي ما إذا فاته بعد عذر ولم يتمكن من القضاء وكلام المصنف شمل الثلاثة الأولى دون الصورة
الرابعة والشارح أدخلها في كلام المصنف وجعل حكمها من عنده ثم دخل على بقية كلام
المصنف بما فيه قصوره لأنه لا يشمل كل الثلاثة التي يجب فيها التدارك فحصل المنع عن التطبيق
مع ما في منعيه من القصور فكان الأولى أن يجعل كلام المصنف شاملا للثلاثة المذكورة
ويجعل الصورة الرابعة من مفهومه لأنه لا يتحملها اقتسام (قوله من رمضان) ليس بقيد بل
المداد على كونه واجباً سواء كان من رمضان أو نذراً وكفارة وبعبارة الشيخ الخطيب وعليه صيام
من رمضان أو نذراً وكفارة وبعبارة المنهج من فاته صوم واجب ولو نذراً وكفارة الخ (قوله
بعد) متعلق بفات أى فانت بسبب عذر كرض وقوله كى أفطر الخ مثال لمن مات وعليه صيام
فانت من رمضان بعد مرض قال مثال للعدو قد تسع ولو قال كرض لكأن أوضح ويكون
حينئذ مثالا له ذو قوة فيه أى في رمضان وقوله ولم يتمكن من قضاؤه قد عرفت أن هذه الصورة

مسكينا) أو فقيرا
(لكل مسكين) أى مما
يجزئ في صدقة القطر
يجزئ الجميع استقرت
الكفارة في ذمته فاذا قدر
بعد ذلك على خصلته من
خصل الكفارة فعلها
(ومن مات وعليه صيام)
فانت (من رمضان) بعد
كن أفطر فيه لرض ولم يتمكن
من قضاؤه

لا يحتملها المتن فكان الاولى تأخيرها عن حل كلام المتن وقوله كان استمر مره حتى مات اى
 أو مات في رمضان بعد زوال المرض لانه لا يمكن من التضاميه ولذلك قال الخطيب وسوا
 استمر الى الموت أم حصل الموت في رمضان ولو بعد زوال العذر (قوله فلا ثم عليه في هذا
 القائل) أى فلا حسيه عليه بسبب قوائمه هذا القائل وقوله لا تدرى القائل أى ولا القضاء
 أيضا وانما اقتصر على القدي لان المصنف اقتصر عليها قياسا بقى (قوله وان قلت بغير عذر)
 اى وكذا ان فات بعد عذر وتمكن من القضاء وهو يحتوز قوه فيما تقدم ولم يتمكن من قضائه فان
 تمكن من قضاء البعض دون البعض وجب تعذر البعض الذي تمكن من قضاءه دون البعض
 الذي لم يتمكن من قضائه لان الفرض أنه فاته بعد ولم يتمكن من قضائه وقوله ومات قبل
 التمكن من قضائه أى أو بعد التمكن من قضائه بالاولى فيجب التساوي فيما فات بشيء عذر
 مطلقا سواء مات قبل التمكن من قضائه او بعد التمكن منه فكان الاولى أن يقول ولو قبل
 التمكن من قضائه فتصل ثلاث صور يجب فيها التساوي كما مر (قوله أطعم عنه) بالبناء للمجهول
 ونائب الفاعل المبانيون فهو مر فوع في كلام المصنف والشارح ذكر القائل في الحل
 فختصاه أنه يقرأ بالبناء للفاعل وأخرج مذاعن التسويين بالإضافة حيث قال من طعام وعص
 الرفع الى التصب على أنه مقول وهو من المعيب عندهم ولكن مهل ذلك كون قصده حل المعنى
 مع مزج كلام المتن بكلام الشارح (قوله أى أخرج الولي عن الميت من تركه) اى ان كان له
 تركه والاجاز للولي بل وللإختي ولوس غير اذن الاطعام من ماله عن الميت لانه من قبل وفاته
 دين القبر عنه وهو صحيح والرفق اذ مات وعليه صيام فليدفعه غيره القدر عنه من ماله الا لا تركه
 للرفق وقوله لكل يوم فاته أى لاجل كل يوم فاته صومه وقوله مذهب طعام أى من غالب قوت بلده
 (قوله وهو) أى المذوق وقوله بالبعدادى أى وزناو الاصل فيه الصكيل وانما تقدر
 بالوزن استظهرها كما مر (قوله وما ذكره المصنف) أى من انه يطعم عنه لكل يوم مذهب من غير
 تجوز الصوم عنه كما هو المتبادر من اقتضائه على الاطعام ولذلك قال الشارح هو القول الجديد
 أى الذى هو تعين الاطعام ولا يجوز الصوم عنه لانه عبادة بدنيه وهى لا تمدخلها النيابة في الحياه
 كذلك بعد الموت قياسا على الصلاة والاعتكاف فان من مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم
 يفعل ذلك عنه بل ولا فدية له على المعتمد عند الدم وروده او قيل يصلى عنه وقيل يفدى عنه
 لكل صلاة مذهب اعتكاف كل يوم وليله مدولا بأس بتقليد ذلك فانه يحكى ان السبكي قوله
 في امه فار قلنا الخفيه في اسقاط الصلاة المشهور كان حسنا وعلى المعتمد ان يستثنى ركنها
 الطواف فانها تجوز ان تعالج وما لو ذرأ أن يعتكف صائما او يصوم معتكفا فانه يجوز
 أن يعتكف عنه بتمام الصوم ان قلنا يصوم الولي وهو المعتمد الا فى فان البسديد المانع للصوم
 صعب ويمكن خبرا المصنف على القديم المحوز للصوم لان عبارته ليس فيها دلالة على تغير
 الاطعام وانما اقتصر عليه لكونه مفعول فاق بين الجديد والقديم واما الصوم فبقية الخلاف بينهما
 والاولى حل كلام المصنف على هذا المسئلة من المسائل المعقدة في القديم وانما كان القديم معتقدا هنا ولورود
 هو المعقد فهذه المسئلة من المسائل المعقدة في القديم وانما كان القديم معتقدا هنا ولورود
 الاخبار الصحيحة الدالة على جوار الصوم كبير الصعيين من مات وعليه صيام صام عنه وياه

كان استمر مره حتى مات
 فلا ثم عليه في هذا القائل
 ولا تدرى القائل أى ولا
 فان بغير عذر ومات قبل
 التمكن من قضائه (أطعم
 عنه) أى أخرج الولي عن
 الميت من تركه (لكل يوم)
 فان (مذهب طعام وهو طول
 وثالث بالبعدادى وهو
 بالكيل نصف قبح مصرى
 وما ذكره المصنف هو القول
 الجديد والقديم لا يتعين
 الاطعام

وحكمه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لأمر أفاضلته أن أي ماتت وعليه صوم متروا صوم عنها
 صومى عن أمك (قوله بل يجوز لولي) بل ولا جنى ياذن من الميت بأن أوصى به أو ياذن الولي
 بأمره أو دونها بخلافه بلائق ومذهب الحسن البصري رضي الله عنه أنه لو صام عنه ثلاثون
 رجلا يوم واحد أو بالاذن ياتروا الله مذهب الشافعي على المحدثين ما على ما لو كان عليه حجة
 الاسلام وحجة التذويحة القضاء فاستأجر عنه ثلاثة كل واحد لواحدة في عام واحد والمراد
 بالولي هنا كل قريب لميت وإن لم يكن حاصلا ولا وارثا لولي مال على المحدثين قد قيل بكل
 منها فإن قوله صلى الله عليه وسلم في خيرة مسلم السابق الساعة له صومى عن أمك يطل القول بأن
 المراد لولي المال والقول بأن المراد ولي العصوبة ويشترط فيه أن يكون بالغ عاقل ولو
 رقبه لأنه من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي والمجنون وإنما اشتطت سيرة في الحج لان
 الرقيق ليس من أهل حجة الاسلام فهو كالصبي ثم هنا (قوله أيضا) أي كما يجوز له أن يعلم عنه
 قالا طعام لا يتنع عند القائل بالصوم بخلاف الصوم فإنه يتنع عند القائل بالأطعام لأنه يمينه
 وقوله أن يصوم عنه ويصل فإيه لا يمتنع كالحب الطوى أنه يصل لميت فإيه كل عبادة
 تفعل عنه وأجبت كانت أو مندوب (قوله بل يسن له ذلك) أي بل يسن لولي الصوم عنه
 والمقصود بهذا الاضراب الترفي عما قبله فإنه انما فادجوا الصوم والاضراب أعاد السنة
 فهو الأفضل (قوله وصوب في الروضة الجزم بالقديم) أي جعل الجزم فيه صوابا فهو والمحدث كما
 مر (قوله والشيوخ الخ) هذا بيان حكمهم بمفهوم ما سبق في شروط الوصوب من القدر على الصوم
 والشيوخ من ياوزن الأربعين والجمهور الذي بلغ أقصى التكبر ويقال له الهرم وهو اخص من
 الشيخ فمطعم عليه من عطف الخاص على العام وقوله والمرضى الذي لا يرجى برونه أي يقول
 أهل النظر وأما المرضى الذي يرجى برونه فسيأتي في قوله والمرضى والمسافر الخ فإن المراد به
 هذا الذي يرجى برونه (قوله ان يهر كل منهم عن الصوم) أي أصبحت بلغمه مشقة شديدة
 لا تقتضى علاج عند الزيادة وتبع التبع عند الرمي (قوله يضر) ولو تكلف المشقة وصام
 وقع صومه الموضع وان كان الواجب في حقه القديرة وهل هي واجبة في ستمه ابتداء أو بدلا عن
 الصوم وجهان أحدهما الأول فالوقدر على الصوم بعد فوائدهم يلزمه القضاء لأنه بخلافه كانت قدرته
 بعد اخراج القديرة أو قبله لأنه مخاطب بالقديرة ابتداء كما قاله الشيخ عطية وهو مقتضى إطلاق
 المحس أو لا فإنه قال فالوقدر بعد ذلك على صوم لم يلزمه القضاء لأنه مخاطب بالقديرة ابتداء كما
 صرح به العلامة الرملي كابن حجر وأثره شيخ شيوخنا وهو المعتمد للاقبال بعض جهلة الفقهاء اه
 فتصله بعد ذلك بين أن تكون قدرته بعد اخراج القديرة فكيفه أو قبلها فإلزمه الصوم انما
 يتنحى على القول بأن القديرة واجبة فلا تكونه يعنى في ذلك بقوله وان قلنا أن القديرة واجبة
 فمن ذكر كذا من غير ظاهر (قوله ويضع عن كل يوم مدام) يجب عليه القديرة ولو قفيرا وفائدة
 الوجوب في القديرة انما تستقر في ذمة كما قضاء كلام الروضة وأصلها وهو الأصح خلافا لما قال
 يعنى أن يكون الأصح هنا انما لا تستقر لانه غير حال التكليف المدة لما تقدم من أن حقوق
 الله تعالى المالية اذا تجز عنها الشخص وقت الوجوب وكانت بسبب منه تثبت في ذمته وان لم
 يمكن بسببه لم تثبت في ذمته وما هنا بسببه وهو النظر وهذا في الجزم وأما الرقيق فلا قديرة عليه

بل يجوز لولي أيضا أن
 يصوم عنه بل يسن له ذلك
 كما في شرح المهذب وصوب
 في الروضة الجزم بالقديم
 (والشيخ) والجمهور المرضى
 الذي لا يرجى برونه (ان يهر)
 كل منهم عن الصوم (يضر)
 ويضع عن كل يوم مدام

إذا أفطر لكبراً ومرض ومات وقتاً ويجوز لسببه أن يقضى عنه ولقرينه أن يقضى أو يصوم عنه وليس لسببه أن يصوم عنه إلا بآذن لاهل اجتهاد والدليل على وجوب القدي بقوله في ذكر آية وعلى الذين يطبقونه فدية يتأصل أن كلمة لا مقصورة أي لا يطبقونه أو أن المراد بيطبقونه حال الشباب والعصاة ثم يجوزون عنه بعد الكبر والمرض الذي لا يرجى برؤه وكان ابن عباس وعائشة يقرآن وعلى الذين يطبقونه أي يكفونهم فلا يطبقونه وقيل الآية على ظاهرها من أن الذين يطبقونه يخرجون فدية أن لم يصوموا فكانوا يخرجون في حد بالاسلام بين الصوم وأخراج الفدية ثم نسخ ذلك بقوله تعالى في شهدة منكم الشهر فليصمه فعلى الأول تكون الآية محكمة أي غير منسوخة وعلى الثاني تكون منسوخة وهو قول أكثر العلماء والقدي هي الأصل الصوم وفي الحامل والمرضع تشرفت فضله الوت وثابة تكون للتأخير وذلك فيما إذا أخر قضاء رمضان مع امكانه حتى دخل رمضان آخر فانه يلزمه مع القضاء لكل يوم مائة تسعين الفدية قالوا بذلك ولا يخالف لهم في خلافه مع عدم امكانه ولو أخر مع عدم امكانه لا سترأه حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه لهذا التأخير وتكرر فدية التأخير بكرر السنين لأن الحقوق المالية لا تبدأ حتى دخل رمضان آخر ثم مات أخرج من تركه لكل يوم مائة من أصل الصوم الذي فاته ومدل للتأخير وليس للولي أن يصوم على القول الجديد وأما على القول القديم وهو المعتمد كما مر أنه أن يصوم فإذا أصام حصل بذلك أصل الصوم ووجب فدية التأخير فقط (قوله ولا يجوز تفجيل المد قبل رمضان) بل لا يجوز تفجيل فدية يوم قبل دخول ليلة وقوله ويجوز تفجيله بغير كل يوم أي وبعد غروب الشمس في ليلة كل يوم فقهه بعد بغير كل يوم ليس بقيد لأنه يجوز تفجيل فدية كل يوم فيه أو في ليلة ولو قبل غروبه كما يترتب من الخطيب وصرح به الشيخ عطية فقوله المحض لو قال ولا يجوز أخرجه فدية يوم قبل غروبه لكان أولى فيه نظر لكنه نظر لظاهر عبارة الشارح (قوله والحامل) أي ولو لم نرنا أو شبهة ولو بغير آدمي وقوله والمرضع أي ولو مستأجرة أو متبرعة ولو بغير آدمي ويطبق بالحامل والمرضع في التفصيل من أفطر لا تقاد حيوان محقر آدمي وغيره أشرف على هلاكه بغيره أو غيره فان شاف على نفسه ولو مع المشرف عليه القضاء فقط وإن شاف على المشرف فقط وجب عليه القضاء والقدي به لأنه فطر لا يتفق به شخصان وأما من أفطر لا تقاد فهو مال غير حيوان فعليه القضاء فقط طلاقاً لا يبرر تنقيبه الشخص واحد (قوله إن خاف على نفسه أو غيره) أي ولو مع الحمل في الأولى والولد في الثانية فان قيل إنه حيثئذ فطر ارتفق به شخصان فكان الظاهر وجوب القدي في هذه الحالة أوجب بأن اتفقوا على إضماره مانع من وجوب القدي والخوف على الحمل والولد مقتض لرفع الأول لأن القاعدة أنه إذا جتمع مانع ومقتض غلب المانع على مقتضى وقوله ضرراً يلحقهما بالصوم كضرر المريض أي وهو الذي لا يحتمل عادة أو الذي يبيع التمسك على الخلاف السابق (قوله أفطرنا) أي وجوباً وقوله وجب عليه القضاء أي بلا فدية كالريض الذي يرجى برؤه يجتمع الخوف على النفس في كل ولم يجب تعالى على المريض إلا القضاء كما هو الظاهر من قوله ومن كان مريضاً إلا يتأخر المتبادر من اقتضائه عدم وجوب القدي لكونه عنها (قوله وإن خاف على ولادهما) أي فقط دون أنفسهما وقسمية الحمل ولذا من باب التعليب

ولا يجوز تفجيل المد قبل رمضان ويجوز تفجيله بغير كل يوم (والحامل والمرضع إن خافا على أنفسهما) ضرراً يلحقهما بالصوم كضرر المريض (أفطرنا) وجب (عليهما) القضاء وإن خافا على ولادهما

أو حجاز الأول ولا يلزم في الموضع أن يكون الولد ولدها فلا إضافة إليها حتى لا يستتبعه وإن لم يكن ولدها وقوله أي اسقاط الولد في الحمل أي بالنسبة للعامل وفي تسمية الحمل ولدها حجاز الأول وانما يصح به الشارح مناسبة المتى وقوله وفيه العين في الموضع فتضرب الولد أو يهلك وقوله افطرنا أي وجوباً وقوله وجوب عليها القضاء لا فطرنا أي لكونها افطرنا وقوله والكفارة أي القدية ولو عبر بها كان أولى لأن الغالب أن الكفارة تنصرف للعقلى عند الإطلاق فهذا من غير الغالب كاتقدم التيسير عليه وقوله أيضاً أي كما وجب عليها القضاء ولا فرق في ذلك بين المريضين والمسافرين وغيرهما ثم إن افطرنا لأجل المرض أو السفر فلا قدية عليها وما وكذا أن أطلقنا في الأصح والكلام في غير المصيرة أما هي فلا قدية عليها للشك إذا افطرت سبعة عشر يوماً أقل لأنها كقمارا يحتمل فسادها بالحيض فان افطرت أكثر منها وجبت القدية لما زاد حتى لو افطرت رمضان كله لم يساهم القضاء فيه أربعة عشر يوماً ولا تعدد القدية بتعدد الأول ولا لأنها وجبت لأجل فوات قضيتها وقت الصوم كما مر فلا فرق بين انعقاد الولد وتعدد (قوله) والكفارة أن يخرج عن كل يوم (مد) أي من جنس القطرة ونوعها وصفها ويعتبر فيه أن يكون فاضلاً عن قوته وقوت عماله وعما يحتاج إليه من سكن وخادم كما في زكاة الفطر وتنصرف الكفارة للفقراء والمساكين دون بقية الأصناف الثمانية ولا يجب الجمع بينهما بل صرف أعدادها منها إلى شخص واحد لأن كل يوم عبادة مستقلة فالأعداد بمنزلة الكمالات ولا يجوز له صرف المال في شخصين لأنه تعالى قد أوجب صرف القدية إلى الواحد حدث قال قدية طعام مسكين والمقدية فلا يتقص عنه (قوله وهو كما سبق) أي في كلامه وقوله رطل وثلاثون نصف قدح مصري كاتقدم وقوله ويعبر عنه بالغدادي أي والمصري واحداً لأن بغداد من العراق قال بغدادي عراقى (قوله والمريض) أي الذي يرجى برؤه فإنه المراد هنا كاتقدم لأن المريض الذي لا يرجى برؤه قد سبق أنه يجب عليه القدية بقوله قضاء عليه لعدم محاطبته بالصوم ولن قلب عليه الجوع أو العطش حكم المريض ولا بد في جواز فطره من مشقة شديدة لا تقتصر عادة أو تنجيم التيمم على الخلاف السابق فإن قلب على غلته الهلاك أو ذهب منفعته عضو وجب عليه الفطر فإذا تركه واستغنى عما احتجى مات كاتجمع من المتعمدين في الدين مات عاصياً قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وقال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ويحذر الفطر بالمرض وإن طرأ على الصوم بخلاف السفر فلا بد أن يكون سابقاً على الصوم بأن سافر قبل الفطر بخلاف ما إذا طرأ بعد الصوم بأن صام ثم سافر في أثناء النهار لا يجوز له الفطر في هذا النهار (قوله والمسافر) لكن الصوم أفضل له إن لم يتضرر به لما فيه من تعجيل برائة الذمة وعدم إخلال الوقت عن العبادة أما إذا تضرر به فالفطر أفضل لما في التعجيل أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً وجلاً صاماً في السفر قد نال عليه فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر بل إن غلب على طنه ذلك نفس أو عضو أو منفعته بسبب الصوم حرم عليه كما قاله الفراء في المستصحب ولم يتضرر في الحال بالصوم لكن يخشى منه الضرر في المستقبل فافطر أفضل كما نقله الرازي عن الثوري (قوله مسافراً طويلاً) أي بأن يكون مرحلتين فأكثر يخرج بذلك السفر القصير وقوله بما أسأى أي غير محترم يخرج به الحرم وبالجملة فلا بد أن يكون سقراً (قوله أن تضر بالصوم) فيه أن المسافر

أي اسقاط الولد في الحمل
وقوله العين في الموضع (افطرنا
(و) وجب (عليها) القضاء
للا فطر (والكفارة) أيضاً
والكفارة أن يخرج (عن
كل يوم مد) وهو كما سبق وطل
وثالث بالعراق ويعبر عنه
بالغدادي (والمريض
والمسافر سقراً طويلاً)
مباحات تضر بالصوم

(يفطران ويضحيان)
والمرضى ان كان مرضه
مطبقا ترك النية من الليل
وان لم يكن مطبقا كالمريض
يجم وتصادون وقت وكان
وقت الشروع في الصوم
هو ما نهى ترك النية ولا فعله
النية ليلان عادت الحى
واحتاج الفطر افطر وسكت
المصنف من صوم التطوع
وهو مذكور في المطولات
ومنه صوم يوم عرفة

يجوز له الفطر وان لم يتضر به فقبحا التضرر مسلم في المريض دون المسافر ثم هو قسدى اولو به
الفطر كما يطمع عامر (قوله يفطران) أى نية الترخص كالخصر اذا انحلت فلا بد من نية التخلل
كما قاله البغوى وغيره وقوله يتضحان أى لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر أرى
فأفطر فعلمت أيام آخر (قوله والمريض) أى ويجوز للمريض وقوله ان كان مرضه مطبقا
أى اذا غلبت البلل ونهيا وقوله ترك النية من الليل أى لقسم العترة دائما فلا فرض زوالها اذا
مع عدم نية ليل ليل يجب عليه الامساك لكن ليس وكذلك المسافر اذا أقام في أثناء النهار
والحامل والمرضع اذا زال خوفهما كذلك والعبي اذا بلغ والمجنون اذا أفاق والكافر الأصلي
اذا أسلم والحائض والنفساء اذا طهرت فانهم لا يسن لهم الامساك وأما الذين يجب عليهم
الامساك فالفطر والمريض اذا أسلم ومن نسي النية ليل ومن أصبح يوم السبت ففطر اثم ثبت أنه
من رمضان (قوله وان لم يكن مطبقا) أى بل كان متطعا وقوله كالمريض يجم وتصادون وقت
وللعبي فوافقه ان يكتب في ثلاث ورقات في الاولى انا اعطيتك الكسوة وفى الثانية فصل
لربك وفى الحروف الثلاثة ان شئتك هو الا بقر ثم يضر بالورقة الاولى مع حب كزبرة مخضبة وقطعة
لبان ذرعى نار طاهرة عند مجيئها فان عادت به نية الثانية كذلك ثم بالثالثة كذلك أيضا
فيثنى باذن الله فتقرب بذلك (قوله وكان وقت الشروع) أى قبل النحر الذى هو وقت النية
غايبا وقوله ترك النية أى لقسم العترة وقت الشروع الذى هو وقت النية (قوله والى أى
وان لم يكن وقت الشروع في الصوم محوما وقوله فعليه النية ليل أى ليلتنا السدور وقت
الشروع الحى هو وقت النية ومثله الحصادون والزراعون والداسون ونحوهم فتجب عليهم
النية ليلان احتاجوا الفطر أفطروا والا فلا ويجوز لهم ترك النية من أصلها كما يفعله بعض
الجهلة (قوله فان عادت الحى واحتاج الفطر أطر) أى والا فلا وكذلك من غلب عليه الجوع
أو العطش فيجب عليه نية النية ثم احتاج الى الفطر أفطر والا فلا فتشبع بالمريض فيما
تقدم ليس من كل وجه بل في هذا القسم فقط (قوله وسكت المصنف عن صوم التطوع) أى
التنقل وهو التقرب الى الله تعالى بعبادة ليست فرضا ويحرم على المرأة صوم التطوع وزوجها
حاضر الا باذنه غير المحصنين لا يصل لامرأة ان تصوم وزوجها شاهدا الا باذنه ويكره افراد يوم
الجمعة الصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يومها قبله أو يومها بعده
والعنى في ذلك أنه يضعفه عن العمل المطلوب في يوم الجمعة وكذا افراد يوم السبت والأحد لم
لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم ولأن العيد وتطعم يوم السبت والنصارى يوم
الاثنين فمفرد ذلك بل وصله بما قبله أو بما بعده فلا كراهة وأما صوم بقية الايام فمستحب
فيستحب صوم يوم الاثنين والجميس بل كذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان يصوم يومها
وقال انها ما من تعرض فيها الاعمال فاحب أن تعرض على وأما ما أخرجه يستحب صوم يوم
الاربعاء فشكر الله تعالى على عدم هلاك هذه الامة فيه كما هلك فيمن قبلها ويستحب صوم يوم
المؤخر من يوم لا يجده فيه الشخص ما ياكله ويكره صوم المؤخر غير العيسدين وأيام التشريق ان
خاف به ضررا أو خوف حق أو مفسدا أو يستحب لعينه لا طلاقا لادله (قوله ومنه صوم يوم
عرفة) وهو تاسع ذى الحجة وصومه يكثر ذنوب سنة قبله وستة بعده كما في خبره مسلم صوم يوم عرفة

يكفر السنة التي قبله والتي بعده والاحوط صوم الثامن معه بل يندب صوم ما قبله من العشر
 وحمل ندب صومه لغیر الحاج أما هو فان عرف أنه يصل عرفه ليلان لصومه والسن فطره
 (قوله وعاشوراء) بالتدوير بحكم بعضهم القصر وهو عاشر المحرم وصومه يكفر السنة التي قبله وقوله
 صلى الله عليه وسلم وصوم عاشوراء أحق بحب على الله أن يكفر السنة التي قبله والاحوط صوم
 يوم قبله ويوم بعده (قوله وناسوا) هم مولد كاحكامه الصائغ وهو تاسع المحرم طال صلى الله
 عليه وسلم لم يقبض الى قابل لا صوم التاسع فثابت قبله (قوله وأيام البيض) أي أيام الليالي
 البيض وهي الثالث عشر والرابع والاحوط صوم الثاني عشر معها والبيض مسقة الليالي
 في الحقيقة كما علم من التقدير السابق وصفت بذلك لأنها يفيض بالقصر من أولها الى آخرها
 وكذلك ينص يوم أيام الليالي السود وهي الثامن والعشرون وتاليه والاحوط صوم السابع
 والعشر ينص معها على قياس ما مر في أيام البيض ووصفت بذلك لسواد جميع الليل فيها لعدم
 القمر (قوله وستة من شوال) أي ثلثين صام رمضان ثم أحبطه ستا من شوال كان كصيام
 الدهر فان صام رمضان بعشرة أشهر وصيام السنة من شوال شهرين فذلك كصيام السنة
 والمراد أنه كصيامها فترضا والافلاخ وصية لذلك لان الحسنة بعشر أمثالها والافضل
 صومها متصله يوم العيد متتابعة وان حلت السنة بصومها غير متصله به وغير متتابعة بل
 متفرقة في جميع الشهور وان لم يصم رمضان كما ينص عليه بعض المتأخرين والمظاهر كما قاله بعضهم
 حصول السنة بصومها عن قضاء أو قدر (فصل في بيان أحكام الاعتكاف) كان الأولى
 الترجمة فيه بكتاب كإفعل في المصحح حدث قال كلب الاعتكاف لاستقلاله وان أحبب عنه بأنه
 كالتابع للصوم من حيث أنه يسن له أن يعتكف صائما ولذلك ذكره عقبه وأحكامه أربعة
 فانه قد يكون مندوبا وهو الأصل فيه وواجبا بالنذر وسر اما كما اذا اعتكفت المرأة فبإذن
 زوجها ومكرها كما اذا اعتكفت ذوات الهما تباذن أزواجهن ولا يكون مباحا لان
 القاعدة ان ما أصله الندب لا تعتبره الاباحة والاعتكاف مصدر اعتكف ويكون لازما فقط
 وأما عكف فيستعمل لازما ومتعديا يقال عكف يعكف بصم الكاف وكسر هاء باب نصر
 وضرب عكفا وعكفا ويقال عكفته أعكفته عكفا فهو كرجع ورجعته ونقص ونقصته ويسمى
 الاعتكاف جوارا ومنه ما في حديث عائشة وهو محاور في المسجد أي معتكف فيه والأصل
 فيه قبل الإجماع قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وغير الصحيحة أنه صلى
 الله عليه وسلم اعتكف العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الاواخر ولازمه حتى وفاته
 الله تعالى واعتكف العشر الاول ايضا وورد أنه اعتكف العشر الاول من شوال ومعلوم
 ان منه يوم عيد الفطر وهو لا يجوز صومه فعلم منه أنه لا يشترط له الصوم خلافا لما ذهب الى
 اشتراطه من الأئمة وقد اعتكفت أزواجه من بعده وروى من اعتكف فوافقه فكاكنا
 أعتق نسمة وفواقي الامة بضم الفامابين الحليتين فانما الخطب أولا ثم تترك سوية بغير عرضها
 الفصل تدرج ثم خطب ثانيا والامة بضم الفامابين الحليتين فانما الخطب أولا ثم تترك سوية بغير عرضها
 قال تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهراتك للطاقين والها كفن وأما بالكيفية
 الآتية فهو من خصوصيات هذه الامة (قوله وهو لعة الإقامة على الشيء) أي المداومة

وعاشوراء وناسوا وأيام
 البيض وستة من شوال
 (فصل في أحكام الاعتكاف)
 وهو لفة لأقامة على الشيء
 من غير أوشر

والاستمرار عليه سواء كان سجداً أو لا بصفة مخصوصة أو لا فالعقوبة الغوى أعظم من المعنى
 الشرعي كما هو الغالب بقوله من خبراً أو شراً بيان للشيء فمن الخبر قولك اعتكفت على عبادة الله
 تعالى أى أفت عليها ومن الشر ما فى قوله تعالى لن ترح عليه ما كفى حتى يرجع الينا موسى
 أى لن يزال على عبادة العجل مقيماً حتى يرجع الينا موسى وكذلك ما فى قوله تعالى به يكون على
 أصنامهم (قوله وشرعاً إقامة بصفة مخصوصة) أشبه هذا التعريف على أركان
 الاعتكاف الاربعة وهى اللب والمجدد المعتكف فيه والشخص المعتكف والنية
 لكن بعضها بطريق التصريح وهو اللب والمجدد فان الإقامة هى اللب وبه يصح الباطن
 التصريح وهو الشخص فان الإقامة تستلزم المقام والنية التى أشار اليها بقوله بصفة مخصوصة
 كما أشار به الى شروط الشخص المعتبر فى المعتكف الآتية ولوفال كما قال غيره من شخص
 مخصوص نية لكان أوضع (قوله والاعتكاف سنة) أى طريقتة وقوله مستحبة أى مطلوبة
 فاندفع ما يقال ليعنى لوصف السنة بالمستحبة لان السنة والمستحبة بمعنى واحد ولكل
 السنة على معناها المشهور وهو ما شاب على فعله ولا يعاقب على تركه ويكون قوله مستحبة
 للتأكيد والاول أولى لان قوله مستحبة يكون تأسيساً والتأسيس خبر من التوكيد وقد عرفت
 أنه يجب التدرج ويحرم كما إذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها ويكره كما إذا اعتكفت ذوات
 الهيات فاذن أنواجبهن (قوله فى كل وقت) أى ليلاً كان أو نهاراً فى رمضان وغيره حتى أوقات
 الكراهة وان تحراها وذلك لاطلاق الأدلة وقد ورد أن عمر رضى الله عنه قال يا رسول الله
 انى نذرت أن اعتكف لى فى الجاهلية قال أوف بنذرك فاعتكف لىله وهذه الجملة على
 أنه لا يشترط الصوم فى الاعتكاف (قوله وهو فى العشر الاواخر من رمضان أفضل منه
 فى غيره) أى ان الاعتكاف حال كونه فى العشر الاواخر أفضل من نفسه حال كونه فى غير
 العشر الاواخر الصادق بكل من العشر الاوسط والاول من رمضان وبغير رمضان بالكلية
 والاواخر بصيغة الجمع كفى بعض النسخ نظراً للمعنى العشر وفى بعض النسخ العشر الاخير
 بالافراد نظراً للقطعة (قوله لاجل طلب ليله القدر) أى لاجل طلب الاطراخ عليها فبصحبها
 لما فى العصيين من قام ليله القدر اذ اناوا احتساباً تغرلها ما تقدم من ذنبه وأعلى مراتب احياها
 أن يحيى كل الليل بأنواع العبادة كالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء المشغل على قوله اللهم
 انك عفو كرم تحب العفو فاعف عني وأوسطها أن يحيى معظم الليل بما ذكره وأدناها
 أن يصلى العشاء فى جماعة ويعزم على صلاة الصبح فى جماعة ولا يختص فضلهما بن اطلاع عليهما بل
 يحصل لى أحباها وان لم يطع عليهما خلافه لا يقول النووي فى شرح مسلم ولا يبال فضلهما
 الا من أطلعه الله عليهما ثم حال من اطاع عليهما أكمل اذا قام بوطاقتها وندب احتضاؤها
 لمن رآها لانها فضيلة والتضيلة يغنى كتمانها وهى أفضل لىالى السنة فى حقتا لكن بعد ليلة
 الموعد الشريف ويلى ليله القدر ليلة الاسراء ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة التصف من
 شعبان وأما بقية الباقى فهى مستوية والليل أفضل من النهار وأما فى حقه صلى الله عليه
 وسلم فالأفضل ليله الاسراء والمعراج لانه رأى ربه فيها وانما كانت أفضل لىالى فى حقتا
 لان العمل فيها اخير من العمل فى آت شهر كما قال تعالى ليله القدر خير من ألف شهر

وشرعاً إقامة بصفة مخصوصة (والاعتكاف سنة مستحبة) فى كل وقت وهو فى العشر الاواخر من رمضان أفضل منه فى غيره لاجل طلب ليله القدر

اي العمل فيها خبر من العمل في القسمة ليس فيها ليل القسمة وسبب ذلك لانها ذات قدر
وشرفا ولتقدير الاشياء فيها قال تعالى فيها يفرق كل امر حكيم فالخير واضح الى ليل القدر
عند الجاهل ومن القسرين وبعضهم رجعه الله النصف من شعبان فتقدر الاشياء وتثبت
في النصف فيما وتسلم لاربابها من الملائكة في ليل القدر وهي من خصوصيات هذه الامة وهي
ما قبله الى يوم القيامة وما ورد من دفعها قضاء ورفع تعينها وعلمها بخصوصها لانها نزلت من
أصنافها ومن علامتها أنها تكون لاسرة ولا باردة وأن تطلع الشمس صبيحتها يضلها ليس فيها
كثير شعاع ويندب أن يجتهد الشخص في يومها كما يجتهد في ليلتها (قوله وهي عند الشافعي
رضي الله عنه مفصلة في العشر الاخير) اي أقاربه وأزواجه فلا فرق بينهما في احتمال كل
لها وان كانت الاوتار أربابا كما سيذكره الشارح وقوله فكل ليل منه محقة لها ما تريع على
ما قبله وذلك قال المتولي يستحب التعبد في كل ليل الى العشر حتى يحوز الفضيلة على القين
وعند غير الشافعي أمهات التراتف في السنة فبعض أن يجتهد في كل ليلها ساطلها (قوله لكن
ليالي الوتر أوجها) استدراك على قوله مفصلة في العشر الاخير قوله فكل ليل منه محقة
لها لا تظاهره ان جميع لياليه مستوية فدفع ذلك بالاستدراك والراجح أنها تترجم ليلها بعينها فلا
تقتل عنها وقيل انها منقولة فتارة تكون ليل حادي وعشرين وتارة تكون ليل خمس
وعشرين وهكذا عليه جرى الصوفية وذكروا ذلك ضابطا وقد نظم بعضهم بقوله

وانا جميعا ان نصم يوم جمعة • في تاسع العشر من خذل ليل القدر
وان كان يوم السبت أول صومنا • لحادي وعشرين اعتد به بلا عذر
وان هل يوم الصوم في أحد في • صابع العشر من ما رمت فاستقر
وان هل بالاثنتين فاعلم بأنه • بواحد قبل الوصل في تاسع العشري
ويوم الثلاثاء بد الشهر فاعتد • على خامس العشر من تحطى ما قادر
وفي الاربعا ان هل يامن برودها • فدونك فاطلب وصلها سابع العشري
ويوم الخميس ان بد الشهر فاجتهد • وافيك بعد العشر في ليل الوتر

واختار في المجموع والقارى القول بأنها منقولة وكلام الشافعي رضي الله عنه في الجمع بين
الاحاديث يقتضيه وذلك قال في الروضة وهو قوي (قوله وأرجى ليالي الوتر ليل الحادي
أو الثالث والعشرين) اي كما يدل للدلالة خبر الشيخين ولثاني خبر مسلم وعين عباس أنها
ليله سبع وعشرين أخذ من قوله تعالى اننا أنزلناه في ليل القدر الى سلام هي فان كلمة هي
السابعة والعشر ومن كلمات الوردية وهي كناية عن ليل القدر وعليه العمل في الاعصار
والامصار وهو مذموم أكثر أهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولا (قوله وله) اي لصحته وتحققه
وقوله شرطان اي وكان فزاده بالشرط هاما لا بقمنه فيصدق حاله كي وبني ركان لان زكاه
أربعة كما مر ذكرها النية واللبث وترك المسجد يعني أنه لم يتركه على وجه العذر استقلالا
وان ذكره على وجه أنه من جهة الثاني حيث قال واللبث في المسجد وترك ايضا العكس لكونه
يعلم من كلامه التزاما فان اللبث يستلزم اللبث وهو العكس وقد صرح به الشارح حيث
قال وشرط العكس الخ (قوله النية) اي بالقلب كغيره من العبادات خلافا لما لا بد

وهي عند الشافعي رضى
الله عنه مفصلة في العشر
الاخير من رمضان فكل
ليل منه محقة لها لكن
ليالي الوتر أربابا وأرجى
ليالي الوتر ليل الحادي
أو الثالث والعشرين (وله)
اي للاعتكاف (شرطان)
أحدهما (النية)

قوله سابع العشر من لا يفتي
ما في وزنه على من له المام
بمن العروض وقوله في
تاسع العشري وكذلك قوله
سابع العشري وتوافيك
بعلم العشر كل ذلك ينكر
العين اي العشرين اه

وينبى في الاعتكاف
المتدور القرصية (و) الثاني
(اللبث في المسجد)

ان تكون بالناس وتمكبه فته وان طال مكثه ثم ان اطلق الاعتكاف بان لم يقدر له مقعد سواء
كان متدورا أو مندوبا كأن قال في الاول لله على أن اعتكف نويت الاعتكاف المتدور
وفي الثاني نويت الاعتكاف وأطلق فيهما ثم خرج من المسجد بلا عزم عودا انقطع اعتكافه سواء
أخرج لتبرؤا لم يغيره فان عاد جسد النية وان خرج من المسجد مع العزم على العود كان هذا
العزم قائما لمقام النية فلا يحتاج لصديدها عند العود وان قد عزم متدورا كان أو مندوبا
كأن قال في الاول لله على أن اعتكف شهر نويت الاعتكاف المتدور وفي الثاني نويت
الاعتكاف شهر اثم خرج من المسجد لصبره في كل اكل ونحوه وانقطع اعتكافه فان عاد جدد
النية ما لم يعزم على العود عند خروجه والا فام هذا العزم مقام النية كما في سابقه وان خرج
لتبرؤ لم ينقطع فلا يجب تجديد هاعند عود لانه لا يضمنه فهو كالمستقني عند النية وان شرط
التتابع في مدته متدورا كان أو مندوبا كأن قال في الاول لله على أن اعتكف شهر امتابعا
نويت الاعتكاف المتدور وفي الثاني نويت الاعتكاف شهر امتابعا ثم خرج من المسجد لعذر
لا قطع التتابع تبرؤا كان أو غيره كسبان الاعتكاف وان طال زمنه وحضيض لاحتلاله عنه
غالبًا ومضى لا يمكن المقام معه في المسجد كاسيأتي لم ينقطع اعتكافه فلا يلزمه تجديد النية
عند العود لكن يجب قضاء زمن خروجه الارض فهو تبرؤ بما لم يطل زمنه عادة كالاكل ولا
يجب قضاء لانه لا يضمنه فكانه مستقني بخلاف ما يطول زمنه كالارض والحضيض وان خرج
لعذر قطع التتابع كعبادة مريض وزيارة قائم وضومع امكانه في المسجد انقطع اعتكافه
ويجب الاستئناف المتدور ولا يجب في المندوب وهل الافضل للمتدور بالاعتكاف
الخروج لعبادة المريض أو ادامة الاعتكاف قال الاصحاب هما سواء لكن محل التسوية
في عبادة الاجانب أما عبادة الاطراب ونحوهم كالاصدقاء والجران فهي افضل لاسباب ان علم
انه يشق عليهم عدم عبادتهم وعبادة القاضي مصرحة بذلك وهو الطاهر خلاف القول ابن
الصلاح ان الخروج لها خلاف السنة لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يخرج لها (قوله وينبى
في الاعتكاف المتدور الخ) أما الاعتكاف المندوب فيمكن فيه أن يقول نويت الاعتكاف
أو سنة الاعتكاف وقوله القرصية أي فيقول نويت الاعتكاف المفروض أو فرض
الاعتكاف ويقوم مقام ذلك أن يقول نويت الاعتكاف المتدور قال بعضهم ويقع جميعه
فرضا وان طال مكثه ونوزع فيه بأن ما يمكن تجزؤه يقع أقل ما ينطلق عليه الاسم فرضا والباقي
فلا كالركوع ومسح الرأس فقتضاه أن يكون لها كذلك ووجهه بهصم بأن قولنا انه لا يقع
جميعه فرضا لاحتياج الرائد إلى نية ولم يقلوا به بخلاف الركوع ومسح الرأس مثلا (قوله
اللبث أي المكث حقيقة أو كماله شغل التردد في جهات المسجد أو المأوى وهو أن يدرك
من باب ويخرج من آخر فلا يحصل الاعتكاف به على المعتقد وقبل يحصل به لكن بشرط وقوع
النية حال السكون بخلاف اللبث الشامل للتردد فلا يشترط فيه وقوع النية حال السكون
على المعتقد بل يكفي وقوعها في أول دخوله (قوله في المسجد) أي النخالص المسجدية فلا يصح
الاعتكاف في غير المسجد كالدارس والربط ومصلى العمد وقبيل اذا أعدت المرأة لصلاتها
محلا من بيتها يكون كالمسجد فلها الاعتكاف به ولا في المسجد المتأخر بخلاف النية فانها

تصح فيه ويكفي في المسجد اقلن بالاجتهاد ومنه وجبته القديمة وهي ما عدل حفظه بخلاف
الحادثة كرحبة باب المزين فلا يصح الاعتكاف فيها ومنه ايضاً وشبهه الاتصال به وكذلك هو اثره
فيصح الاعتكاف على سطح المسجد وعلى غصن شجرة في هوائه سواء كان أصلها فيه أم لا وكان
خارجاً عنه وكذلك إذا كان أصلها في المسجد وغصنها خارجاً كالروشن ولا يجب الجامع خلافاً
لأن واجب فيه هو أولي خروجاً من الخلاف ولكثرة الجماعة فيه نعم لو نذر مدقة متابعه فيها يوم جمعة
وهو بمن نازله الجمعة ولم يشترط الخروج لها وجب الجامع لأن الخروج لها حادثة يطل متابعه
ولو عين في نذر مسجد المربعين فيكفيه غيره الأصح من مكانة أو المدينة أو الأوصى فلا يقوم غيرها
مما هما الزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا
والمسجد الحرام والمسجد الأقصى وهذا لا يدل على أنه لا تشد زيارة الاولياء لأن المقصود زيارة
المكسب وهو الولي لا المكان كما هو المراد من الحديث ويقوم مسجدك مقام الاخيرين لو زيد
فضله عليهما ويقوم مسجد المدينة مقام المسجد الأقصى لمزيد فضله عليه ولو وقف انسان نحو
فروة كسجادة مسجد اقل لم يثبت حال الوقفية فهو نسيم يصح وان أثبت حال الوقفية ثبت ذلك
صح وان أثبت بعد ذلك لأن الوقفية اذا ثبت لا تزل وبهذا يلغز فيقال لتأخض يحمل
مسجده على طهره يصح اعتكافه عليه حينئذ (قوله ولا يكتفي في البيت بقدر الطمأنينة) وهو
قد رسيحان الله وقوله بل الزيادة عليه أي بل يكتفي الزيادة على قدر الطمأنينة وقوله بحيث الخ
تصور الزيادة المذكورة وقوله عكفاً تقدم أنه مصدر عكف يعكف يضم الكاف وكسر هـ من
باب دخل وجلس (قوله وشرط المعتكف الخ) أي شرطه لا مذكور شرطاً لأنه فهو مفرد
مضاف إليه وهذا هو الركن الرابع كما تقدم التنبيه عليه (قوله اسلام) أي ابتداء ودواماً وقوله
وعقل أي تمييز ولا يشترط فيه بلوغ فيصح اعتكاف الصبي المبر وقوله ونقاس من حصص ونقاس
وجباية أي خلوص وطهرتها وعبارة المنهج وخلافه عن حدث أكبر وهي أخصر وقوله فلا يصح
الخ تفريق على ما هي الشروط وقوله كما رأى لعدم صحة نيته للعبادة وقوله ويجنون أي لعدم
صحة نيته ايضاً وقوله وحائض ونفساء وجنب أي طهارة مكث كل منهم بالمسجد (قوله ولو اراد
المعتكف أو سكر بطل اعتكافه) أي اذا كان السكران متعدياً بالسكر بخلاف ما إذا لم يكن
متعدياً به فلا يطل به الجنون والاعما والعذرة وكما يطل بالزفة والسكر مع التعدي به يطل
بجيبض ونقاس فتأخرون ما المدة غالباً بأن تكون خمسة عشر يوماً فأقل في الجيبض وتسعة أشهر
فأقل في النقاس بخلاف حصص ونقاس لا تخلف عن المدة غالباً بأن تكون أكثر من خمسة
عشر يوماً في الجيبض وأكثر من تسعة أشهر في النقاس وبأن يخرج من المسجد بغير عذر
أو لاطامة نحو حديث باقراره لا يبيته أو لاسية فامتنع تعدي بالطل فيه على ما سأل في قوله
ولا يخرج من الاعتكاف الخ والجناية المقطرة كما سأل في قوله ويطل الاعتكاف بالوطء
الخ بخلاف الجناية غير المقطرة كالوطء ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً معدوياً أو كانت باحلام
ونحوه وان يادر بطهره فأن لم يادر به بطل اعتكافه كما يؤخذ من المذهب وشرحه (قوله ولا يخرج
المعتكف من الاعتكاف المندور) أي ولا يخرج المعتكف من المسجد في الاعتكاف المندور
والكلام مقروض في المندور والمبطل بالمدّة المتابعة لأنه هو الذي لا يجوز للمعتكف الخروج

ولا يكفي في البيت بقدر
الطمأنينة بل الزيادة عليه
بحيث يسهى ذلك البيت
عكفاً وشرط المعتكف
اسلام وعقل ونقاس من
حصص ونقاس وجنابة فلا
يصح اعتكاف كافراً
ومجنون وحائض ونفساء
وجنب ولو اراد المعتكف
أو سكر بطل اعتكافه (ولا
يخرج) المعتكف (من)
الاعتكاف المندور

من المسجد فيه الا لمسئد كره من الاعذار بخلاف المطلق والمقيّد بمقتضى غير متتابع فانه يجوز الخروج منه فيما ولو لغرضه ذلك منقطع اعتكافه ويجدد النية عند عودته الا اذا عزم على العود فيها أو كان خروجه لتبرّك في الثاني كما مرّ ولذلك نظروا في قول الشيخ الخطيب بعد قول المصنف ولا يخرج من الاعتكاف المندور ولو غير مقيّد بعدد ولا متتابع فهذه النية فيها نظر وكان الاولى أن يقول ولا يخرج من الاعتكاف المندور المقيّد بالمدة والمتابع وأجيب بأنه فهم أن المراد لا يخرج من الاعتكاف مع بقائه على الاعتكاف لانه ينقطع بخروجه على التفصيل المذكور الا لا اعتذارا لآنية والاقتداء الاول (قوله الحاجة الانسان) أي يخرج المعتكف لها ولا يكف في خروجه لها الامراع بل يعنى على محبته وطبيعته وله في خروجه لقضاء حاجته عبادة مريض وزيارة قادم وصلاة جنازة وإن تعدّد كل منها ما لم يعدل عن طريقه في السكّ ولم يطل وقوفه في الاولين ولم يقطرها في الاخيرة فان عدل عن طريقه في السكّ أو طال وقوفه في الاولين أو استظرها في الاخيرة ضرر وإذا فرغ من قضاء حاجته فله أن يوضأ خارج المسجد وان كان لا يجوز الخروج له استقلا لا مع امكانه في المسجد لانه يقع هناك ولا يجب قضاها حتى يغير دأره كضأة المسجد وادامه صدقه المجاورة له ان كان يحتشم ذلك المشقة في الاولى والثنية في الثانية بل يذهب الى داره التي لم يفتش بعدها عن المسجد الذي يمكن له دار اخرى أقرب منها فان كان له دار اخرى أقرب منها الى ذلك الدار أو غنما بها الاقرب منها أما التي فتش بعدها فليس له الذهاب اليها الا اذا يجد بطريقه مكانا لا تقاها لاحل أن يأتيه البول في رجليه فذهب وهو كذلك في طول يومه في الذهاب والرجوع وضبط البعوى التحش بأن يذهب أكثر الوقت في الذهاب الى الدار كأن يكون وقت الاعتكاف يوما فذهب ثلثاه وبقية ثلثه (قوله من بول وغائط وما في معناه) بيان الحاجة الانسان وقوله كسمل جنبه أي وكأجر يجف فاه يكره اخراج الرميح في المسجد وكالاكل لان من شأنه أن يستحميا معه وان جرت العادة بالاكل فيه والمراد الجنبه غير المفطرة كالجنبه من نحو احتلام لان الجنبه المفطرة يطله كما مرّ وسيأتي (قوله أو عذر) هو عطف على حاجة الانسان ولا يمتنع العذر بما ذكره المصنف بل منه نسيان الاعتكاف وان طال زمنه والخوف من لص أو حريق والاذان من مؤذن راتب الى منارة تصفله عن المسجد فريية منه وقد عتاد الراتب صعودها وألف الناس صوته ومثل الاذان التسبيح آخر الليل المسبح بالاولى والثانية والابد وما يفعل قبل اذان الجمعة من قراءة الاية والسلام بطرمان العادة بذلك لاجل التهيؤ لصلاة الصبح وصلاة الجمعة وولظهر لشعاب الاذان على السطح امتنع الخروج الى المنارة كما يحبه الاذاعي لعدم الحاجة اليه ولشرط الخروج لعارض مباحة موصولة غير مناهة للاعتكاف كما ناسطمان أوجاج صبح الشرط لان الاعتكاف اعماليزم بالاتزام فيجب بحسب ما التزمه بخلاف ما لو شرط الخروج لعرض عارض كأن قال الا ان يذو لي ولعارض محترم كسرة أو غير مقصود كتره أو مناهة للاعتكاف كجماع فلا يصح الشرط في ذلك كله بل لا ينعقد ندره (قوله من حبس أو نقاس) بيان للعدد ومحل ذلك اذا كانت مدة الاعتكاف لا تتجاوزها غالبا بان كانت تزيد على خمسة عشر يوما في الحبس وعلى تسعة أشهر في النقاس لاحتمال طروقه في هذه المدة بخلاف ما اذا

الحاجة الانسان من بول
وغائط وما في معناه
كفصل جنبه (أو عذر من
حبس أو نقاس

كانت المدة تتجاوز عنهما ما بالبا أن كانت خمسة عشر يوما فأقل في الحيف وتسعة أشهر فأقل
 في النفاس كما تفسر هاتان هاتين من أن تعسك عقب طهرها (قوله) فتخرج المرأة من
 المسجد لاجلها (أي وجوب التصريح المكت في عليها حالة الحيف أو النفاس ومنتهى الجناية
 من نحو الاحتلام فيجب الخروج على الجنين من المسجد لعل منها فورا فإن لم يداير ضرر كما هو
 (قوله) وأذعن من مرض (أي ولو خزن أو أغمى فلا يبطل الاعتكاف بالخروج لهما
 ولو بقي في المسجد مع الأغمى حسب زمنه من مدة الاعتكاف بخلاف ما لوي مع الجنون فلا
 يحسب زمنه لأن الجنون ليس أهلا للعبادة وقوله لا يمكن المقام معه بضم الميم أي يشق
 الإقامة مع ذلك المرض في المسجد فالمراد بعدم الامكان المشقة لا التعذر ولا التعسر
 كما يؤخذ من قول الشارح بأن كان يحتاج لقرض الخ لأن قرضه بقصور وعدم الامكان
 فلا يوصل المشقة ولم يخرج من المسجد مع المرض حسب زمنه من مدة الاعتكاف (قوله)
 كسهال) وما جرى له حب الرشاد وبرز القلوب فامؤخذ من ما جرى آن ويحتمل ويدان معا
 ويسف منها على الرق كل يوم نحو ثلاثة دراهم وقوله وأدا ربول أي تابعه ومما جرى له
 الحص مع الخلل اليك فينتفع الحص في الخلل ثلاثة أيام ثم يأكل الحص ويشرب عليه الخلل
 (قوله) وخروج بقول المصنف لا يمكن الخ (أي لانه قد يجرى جوارا لخروج لعذر المرض وقوله
 المرض الخفيف أي الذي يمكن المقام معه في المسجد بمعنى أنه لا يشق معه ذلك وقوله كمي
 خفيفة أي وكما دأب خفيف وقوله فلا يجوز الخروج الخ أي يصح في الاعتكاف المنذور
 المقيد بالمدد والتتابع كما هو فرض الكلام فهذا يؤيد ما سبق من أن قول المصنف ولا يخرج من
 الاعتكاف الخ منقوض في الاعتكاف المنذور المقيد بالمدد والتتابع لأن الاعتكاف المطلق
 والمقيد بالمدد من غير تابع يجوز الخروج من المسجد فيهما وإن كان يقطع به الاعتكاف على
 ما مر وقوله يسبها أي بسبب الحمى الخفيفة ولو قال يسببه ويكون الضمير راجعا للمرض الخفيف
 لكان أقعد (قوله) وبطل الاعتكاف أي المنذور وغيره سواء المطلق والمقيد بالمدد المتتابعة
 أو غير المتتابعة كما هو قضية إطلاقه (قوله) بالوط (أي ثباته الصادة البدنية ولا فرق بين
 أن يكون الوط في المسجد أو خارجه عند خروجه اقتضاء حاجة أو نحوها ولا يباح الفذل قوله
 تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد لأن قوله في المساجد متعلق بقوله عاكفون
 لا تباشروهن فالتام ولا تباشروهن ولو في غير المساجد عند الخروج لقضاء حاجة أو نحوها
 والحال أنكم عاكفون في المساجد (قوله) مختارا إذا كرا الاعتكاف عالم بالتصريح أحوال
 ثلاثة من فاعل الصدر المقدر وخروج بذلك ما لوطي مكرها وأما الاعتكاف وأجلا
 بالتصريح به دورا وأما الجاهل غير العذر فهو كالعالم بالتصريح به كما تقدم في الصوم (قوله)
 وأما مباشرة المعتكف الخ (أي كس وقوله وهذا مقابل للوط ومثل المباشرة الاستثناء وروح
 ما لمباشرة ما انظر أو تفكر فانزل فيه ما فلا يبطل اعتكافه بذلك ما لم يكن عادة الانزال إذا انظر
 أو تفكر وقوله بشهوة يخرج بها إذا قبل بقصد الإكرام أو الشفقة أو بلا قصد فلا يبطل
 اعتكافه بذلك وإن أنزل مثل ما في الصوم والقاعدة أن ما يطر في الصوم يبطل الاعتكاف
 وما لا (قوله) والأفلا (أي وإن يبر ولا يبطل اعتكافه ولا يضرب في الاعتكاف الطبيب

فتخرج المرأة من المسجد
 لاجلها (أو) عذر من
 (مرض لا يمكن المقام معه)
 في المسجد بأن كان يحتاج
 لقرش وخدام وطبيب أو
 يحتاج ثلوث المسجد
 كسهال وأدا ربول ويخرج
 بقول المصنف لا يمكن الخ
 المرض الخفيف كمي
 خفيفة فلا يجوز الخروج
 من المسجد سبها (وبطل)
 الاعتكاف (بالوط) مختارا
 ذكر الاعتكاف عالم
 بالتصريح وأما مباشرة
 المعتكف بشهوة فتبطل
 اعتكافه إن أنزل والأفلا

والذين باعتمال وقص شارب وليس ثياب حسنة ونحو ذلك لأنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم ترك ذلك ولا أمر بتركه **ولعمري** قد أن يأكل ويشرب ويفعل يده في المسجد والاولى أن يأكل على سفرة أو نحوها وأن يفعل يده في طشت أو نحوها ليكون أنظف للمسجد ويجوز رش الماء المستعمل فيه خلافاً لما يرى عليه البخاري من التبريم ويجوز الاحتياط والقصد فيه في انما مع الكراهة اذا من التلوين وأما البول فيه في ما يحرم والفرق بين البول والاحتياط والقصدان الماء أخف منه بدليل العقوبة في محلها وإن كثرت اذ لم تكن بفعله فان كانت به لم ينف الا عن القليل وله أن يتقح ويترجح بخلاف المحرم ولا يكره له فعل الصنائع في المسجد كالتسليط والكثابة ونحوه الخوص ما لم **يكثر** منها والاكره لأن فيه انتهاك الحرمه المسجد الا كتابة العلم فلا يكره الا كثارها كعلم العلم وقراءة القرآن لأن ذلك طاعة في طاعة

• (كتاب بيان أحكام الحج) •

• (كتاب أحكام الحج) •

أي والعمره فقهه اكتفاء على حدس رايه تفكيك الحزاي والبريد دليل ذكر أركان العمره أو أنه ترجمه لشيء وزاد عليه والحج بفتح الحاء وكسر ها كما قرئ به في السمع وأحكامه أنه يكون فرض عين كعبه الاسلام وفرض كفاية كاحياء **الكعبة** كل سنة ومندوبا كحج الصبيان والعبيد وحراما اذا تحقق الضرر منه أو غلته ومكرها اذا خافه أو شاك فيه والصلاة أفضل منه خلافاً للقاضي حين وإن كان **يكثر** الكبار والصغار حتى التبعات وهي حقوق الأديين ان مات في حجه أو بعده وقبل تمكنه من أدائها مع عزيمه عليه وكذلك الفرق في البحر اذا كان في الجهاد فانه يكفر الكبار والصغار حتى التبعات وهو من الشرائع القديمة خلافاً لمن ادعى أنه لا يجب الاعلى هذه الامة قال صاحب التمهيد ان أول من حج البيت آدم عليه السلام وأنه حج أربعين حجته من الهند ماشيا وقيل مامس نبي الامم حتى نوح وصالح خلافاً لمن استثناهما وروى أنه لما حج آدم قال له جبريل ان الملائكة كانوا يطوفون قبلك بهذه البيت سبعه آلاف سنة والمنتهى وأنه فرض في السنة السادسة من الهجرة وقبل في الخامسة وقبل قبل الهجرة ولا يجب بأصل الشرع الامرة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد فرض الحج الامرة واحدة وهي حجة الوداع ولقوله صلى الله عليه وسلم من حج حجة فقد أدى فرضه ومن حج ثلثة فقد أدى دينه ومن حج ثلاث حجج حرم الله شعره ونشره على النار وهو معلوم من الدين بالضرورة فكيف جاحده الان كان قريب عهد بالاسلام وأنشأ ياديه بعيدة عن العلماء والعمره فرض في الاظهر وأما خبر الترمذي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن العمره أو واجبة هي قال لا وإن تعذر خير فقد اتفق الحفاظ على ضعفه ولا يجب في العمره بأصل الشرع الامرة كالحج وقد يجبان أكثر من مرة لعارض فداء قضاء عند افساد التطوع ووجوبه مع الحجة التراخي عندنا وأما عند الامام مالك والامام أحمد على القور وليس لابي حنيفة نص في السئلة وقد اختلف صاحباه فقال محمد على التراخي وقال أبو يوسف على القور ولو تعارض الحج والتكاح فالأفضل لمن يجب الغت تقديم الحج ونحوها الغت تقديم التكاح بل يجب عليه ذلك ان تحقق أو غلب على طنه الوقوع في الزنا ولومات قبل الحج في هذه الحالة لم يكن

عاصيا . (قوله وهو لغة القصد) أى سواء كان الميت الحرام للنسك أو أبصره كالقطب والأكمل
والشرب فالمعنى المعزى أعظم من الشرعى كما هو الثالب وظاهره بأنه لغة مطلق القصد وقيل
القصد المعظم والعمر لغة الزمان وشراذمه الميت الحرام للنسك والفرق بينهما وبين الخمج
أن النسك فيه مشغل على الوقوف بعرفة بخلافه فيها فلا وقوف فيها (قوله وشراذمه الميت
الحرام للنسك) أى قصد الميت المحترم المعظم لأجل الأيمان بالنسك مع الأيمان به بالفعل فلا يقال
أن التعريف يشمل قصد الميت الحرام للنسك ولو كان بالساقى فيه وفى الحقيقة الخمج شرعا
هو النسك الذى هو النية والطواف والسعى والوقوف بعرفة والخلق وترتيب المعظم فهو نفس
هذه الاعمال كان الصلاة نفس الاعمال المعروفة فلا يخرج هذا التعريف من مساهمة وإن كان
هو الموافق للقاصدين أن المعنى الشرعى يكون أنخص من المعنى المعزى لكنهما قاعدة أغلبية
كما تقدم التنبيه عليه (قوله وشراذمه وجوب الخمج) أى والعمر قضيه اكتفاء كما تقدم فى الترجمة
لأن الشروط التى ذكرها كإحدى شروط الوجوب الخمج شروط الوجوب العمرة وقد اقتصر المصنف
على مرتبة الوجوب وهى خامسة المراتب والأولى هى العصة المطلقة أى غير القيد قبل مباشرة
ولا غيرها وشرطها الاسلام فقط فالوفاة للمال دون غيره كالإخاء والمعم عن الصغر ولو عجزا
وعن الجنون قياسا على الصغير بخلاف المعنى عليه بأن يرى جعله محرما وإن لم يؤذ نفسه فليس
من أحرم عنه محرما بذلك ولا يشترط حضوره وأما وجهه لئلا يضمن أحضاره المواقف
فيطوف بجمع طهارتها وما يصلح عنه ركعتي الطواف ويسعى به ويناوله الاجبار لعمري أن قدر
والأمرى عنه من الأمرى عليه وهذا فى غير المميز وأما المميز فيطوف ويصلى ركعتي الطواف ويسعى
ويرى الاجبار بنفسه ويكتب له ثواب ذلك فإن الصبي يكتب له ثواب ما عمله أوعله عنه وليه من
الطاعات ولا يكتب عليه معصية أباها والثانية صحة المباشرة وشرطها مع الاسلام التميز كما
فى سائر العبادات فالتميز ولو صغيرا أو رجلا أن يحرم باذن وليه من أب ثم جدهم وصى ثم حاكم
أو قيم ويماثل الأعمال بنفسه والثالثة صحة التذرع وشرطها مع الاسلام والتميز البالغ وإن لم يكن
حرا فيصنع تذرع الرقيق الخج والرابعة الوقوع عن فرض الاسلام وشرطها مع الاسلام التميز
والبالغ الخج به وإن لم يكن مستطيعا فيقع حج الفقير من جهة الاسلام وإن حرم عليه السفر له إذا
حصل له منه ضرر لئلا يسهل له من صغير وريق أن كلاله تلحقه بآبائهم حتى يبلغ فعلية حجة
أخرى وأما ما عدع ثم عتق فعلية حجة أخرى فإن كلاله الوقوف وفى أثناءه أجزأها وأعاد
السعى إن كماله بعد طواف القدوم والخامسة مرتبة الوجوب وقد تكلم عليها المصنف
(قوله سبعة أشياء) وفى بعض النسخ سبع خصال (فإن قيل كيف هذا مع أن المذ كورفى كلامه
غاية على بعض النسخ الذى فيه اثبات وإمكان المسير واجب بعد وجود الزاد والراحلة واحدة
على بعض النسخ المذ كورفان قيل المقتضى أن شروط الوجوب خمسة الاسلام والبالغ والعقل
والخج به أو الاستطاعة أو ما يوجد الزاد والراحلة وتحليلة الطريق وإمكان المسير فهى شروط
لا استطاعة فكيف يجعلها المستفسر وطا لوجوب واجب بأه تسمى يجعل شرط الشرط
شرطا فالشرط هو الاستطاعة وهذه شروط لها فيلزم أن تكون شروطا لوجوب لا أن شرط
الشرط شرط وأعلم أن الاستطاعة نوعان استطاعة بالنفس وشرطها سبعة الأربعة التى ذكرها

وهو لغة القصد وشرطا
قصد الميت الحرام للنسك
(وشراذمه وجوب الخمج
سبعة أشياء) وفى بعض
النسخ سبع خصال

المستف والمخمس أن يخرج مع المرأة زوجها والمحرمها وان لم يكن كل منهما ثاقبة وانما الشرط
أن يكون له غيرة عليها او يدها الثقة او نسوة ثقات ثنائان فاكتر ثامن على نفسها ويكفي
في الخوازة فرضها امرأ أو واحدة وسفرها وسبها ان أمنت بخلاف النقل فلا يجوز لها الخروج
لمع النسوة ولو كثرن والامر بالجبل كالأمر لكن لا يخرج مع مثله وان كثر ولو لم يخرج من
ذكر الأباير تزمتها ان قدمت عليها لانها من أهبة سفرها كقائد الاعبي فانه يشترط نحو وصحبه
ولو باجرة قدر عليها والسادس ثبوته على المركوب بلا ضرر شديد ان يثبت عليه اصلا او ثبت
بضرر شديد ليس بمستطيع نفسه ولا تضر مشقة تتحمل عادة والسابع وجود الزاد والماء
وعلى الهابة بالمال التي يستاد عليها منها بعض المثل وهو القدر اللائق بذلك زمانا ومكانا وقيل
بغير وجود علف الهابة كل مرحلة واستطاعة بالغير فحبس اناية عن مبت غير مرت عليه نكسك
من تركته كما ينفي منها دونه فلو لم يكن له تركته من لوارثه أن يفعله عنه فلو فعله عنه اجنبى جاز
ولو بلاذن كقتاد دينه بلاذن او عن معضوب بغير مهلة وضاد مهلة او لمدمهلة باجرة
فاضله عما يلقى غير مؤنة عياله سفر اجتلاف مؤنتهم يوم الاستنجار ويتطوع بالسك عنه بشرط
أن يكون مؤنوقا به اقضى فرضه غير معضوب وكون التطوع ان كان اصله او فرعه غير ماض ولا
معوق على السؤال او الكسب الا ان يكتب في يوم كفاية ايام هو فردون مرتد ملتين حتى
اذا توسم فيه الطاعة وجب والله لا يتطوع بالاجرة فلا يجب قبول ذلك اعظم المنفعة في بذل
المال بخلاف المنفعة في بذل الطاعة بالنكسك بدليل أن الانسان ينكسك عن الاستعانة بحال
شبهه ولا يستكف عن الاستعانة يدينه في الاشغال (قوله الاسلام) فلا يجب على الكافر
الاصلي وجوب مطالبة به في الدنيا فلا ينافي أنه يجب عليه وجوب عقاب عليه في الدار الآخرة
عقابا زائدا على عقاب الكافر كافي فيه من الواجبات ولا اثر لاستطاعته في الكفر حتى لو أسلم
وهو معسر بعد استطاعته فيه اعتبر استطاعته جديدا فما المرتد فيجب عليه وجوب مطالبة
بان يقال له أسلم ووج ان استطاع قبل ردة أو فيها فان أسلم معسر استقر في منته بثلث
الاستطاعة وان مات بعد احلامه ولم يجمع خمس تركته وان مات مرتد لم يجمع عنه وان كان
يعاقب عليه عقابا زائدا على عقاب الردة ولو ارتد في اثنتي عشرة بطل بالردة فلا يرضى فيه ولو أسلم
لبطلان احرامه (قوله والبلوغ) فلا يجب على الصبي لعدم تكليفه ويناب على حجه ثواب النقل
لوقوعه نقلا وقوله والعقل فلا يجب على الجنون لعدم تكليفه كالصبي وقوله والحرية اى
الكامله فلا يجب على من فيه رذ ولو لمعضا لان منافعه مستحقة له وفيه في اجاب الحج عليه
احراما وبسببه فلس مستطاعا (قوله فلا يجب الحج) اى ولا العمرة ايضا وهو يقترب على معاهيم
الشروط المتقدمة اجمالا وقد علمت تفصيلا وقوله على المصنف بذلك اى المذكور ومن
الاسلام وضده الكفر والبلوغ وضده الصبا والعقل وضده الجنون والحرية وضده الرق
(قوله وجود الزاد) اى ما يتروقه قدر ما يكفيه لكلفه ذهابه لمكة ورجوعه الى وطنه وان لم
يكن فيه اهل وعشيرة فلو لم يجد الزاد وجب معزلا على السؤال كره ذلك قال تعالى وتزودوا
فان خبر الزاد التقوى اى ما يتقى به ذل السؤال وقد تقدم ان هذا وما بعده من شروط الاستطاعة
التي هي الشرط الخامس لا وجوب فقد تسمي المصنف يجعل شرط الشرط شرط (قوله واوصيته)

(الاسلام والبلوغ والعقل
والحرية) فلا يجب الحج على
المصنف بعد ذلك (ومعزود
الزاد) واوصيته

اى كالتفرقة وغيرها حتى السفر وقوله ان احتاج اليها اى الى الاوعية وذلك بان حمل الزاد معه
 من بلده فيحتاج لا وعيته حينئذ وقوله وقد لا يحتاج اليها اى الى الاوعية وذلك بان لا يحمل
 الزاد معه بل كان يكسب في سفره ما يفي بزياده وما في مؤنه لكن ان طال سفره بان كان من حلتين
 فاكتمل يكلف التسلك ولو كان يكسب في يوم تكفاية أيام لانه قد ينقطع عن الكسب لصلوات
 كرض ويستقدر عدم الانقطاع فالجمع بين تعب السفر والكسب في مشقة عظيمة وان قصر
 سفره بان كان اقل من مرحلتين وكان يكسب في يوم تكفاية أيام الحج وزمن الحجرة كلها التسلك
 لقلة المشقة حينئذ وقد روي في المجموع أيام الحج عشرين زوال سابع ذى الحجة وزوال ثالث عشره
 وهو في حق من لم يشغل السفر الاول واما في حق من نزل السفر الاول فهي ما بين زوال سابع ذى
 الحجة وزوال ثاني عشره وقد روي من العسرة نحو نصف يوم (قوله كتنصص قريب من مكة)
 اى بان كان ينشئ وينهادون من مرحلتين فهذا هو ضابط القرب كما علم عامر (قوله ويستقرط
 أيضا) اى كما اشترط وجود الزاد وابعثه وقوله وجود الماء اى وكذلك عطف العادة كما تقدم
 وقوله يقن المشل اى وهو التقدير الاتي به في ذلك الزمان والمكان ولا بد ان يكون غنسه قاضيا
 عما يأتى من دينه ومؤنه من علمه مؤنه فلو لم يجد الماء أصلا أو وجد ما كثر من غن المثل أو يقن
 المثل لكسب يفضل عن ذلك لا يجب عليه الحج (قوله ووجود الراحة) اى فى حق المرأة
 وانقضت مطلقا فى حق الرجل ان طال سفره ولو قدر على المشى وقصر سفره ونجز عن المشى
 بحيث يلحقه بسببه ضرر ظاهر فيشترط في حقه وجود الراحة كالبعضين مكة فان لحقه
 بالراحة مشقة شديدة اشترط على من مضى الم الم الاولى وكسر الثانية وقيل بالعكس وهو ان غلب
 الذى ركب عليه مع عدل يجلس معه في الحمل حيث لا تعب به محالته وقد روي مؤنه أو أجرته
 ان كان لا يصحج الابهة تعذر ركوبه حتى يحمل لانه ادله حتى قالوا لا يجد له يزمه التسلك وان وجد
 مؤنه الحمل بقامها الا ان تكون العادة تجرية في مثله بالمعادية بالانقال واستطاع ذلك فلا يعد
 لزومه كما قاله جماعة خلافا لقول الخطيب بعدم لزوم ولوجرت العادة في مثله بالمعادية بالانقال
 كما هو ظاهر كلام الاصحاح ولولحقة مشقة شديدة بالحمل أيضا اعتبر في حقه الكيسه وهي
 أحواده من تقع من جواب الحمل يوضع علمه استر يدفع الحر والبرد ويستبر ذلك في حق المرأة
 والتدنى وان لم تضربا لانه أستر وأحوط لهما والراحه الى الاصل النسقة التي يرحل عليها
 والمراد بها ما هو أعم منها ولو بفسلا وجلا بل ولو آدميا حيث لا يقدر ركوبه (قوله التي
 تصلح له) ظاهره أنه يشترط فيها ان تليق به وبه قيل لكن المعتد عدم الاشتراط هنا بخلاف تقديره
 في الجملة فانه يشترط هناك في العادة التي يركبها ان تليق به والفرق ان الجملة بدلا وهو الظاهر
 وليس للتسلك بدل وقوله بشر استعمل في وجود والمراد بشرا يقن المشل وقوله واستخار اى
 باجرة المثل (قوله هذا) اى اشتراط وجود الراحة وقوله اذا كان الشخص لو قال الرجل
 ليكن اولى لما علمت من ان المرأة وانقضت تعتبر الراحة في حقه ما مطلقا لان شأنه ما الضعف
 وقوله سواء قد روي على المشى ام لا لكن نذب الحج لقادر على المشى خروجا من خلاف من
 اوجبه والركوب افضل من المشى على الرابع وقوله وهو قوى على المشى اى وعلى حمل زاده
 وابعثه او وجود ما يحمله عليه فان ضعف عنه بحيث يلحقه به ضرر ظاهر اشترط في حقه

ان احتاج اليها وقد لا يحتاج
 اليها كتنصص قريب من
 مكة ويستقرط أيضا وجود
 الماء في الموضع المعتاد
 حمل الماء منها يقن المشل
 (و) وجود الراحة التي
 تصلح له بشرط واستخار هذا
 اذا كان الشخص ينشئ ويقن
 مكة من حلتان فأكثر سواء
 قدر على المشى أم لا فان كان
 ينشئ ويقن، كما دون من حلتين
 وهو قوى على المشى لزمه
 الحج بلا راحة

الراحلة كالبعيد عن مكة كما ذكر (قوله ويشترط كون ما ذكر) أي من الزاد وأدعيته والماله
 يقتضيه والراحلة ومثلها ما يتعلق بها من المحمل والعديل والكنيسة وقوله فاضلاً الخ ذكرنا
 يكون فاضلاً عن أربعة أشياء ولا بد أن يكون فاضلاً أيضاً عن كتب الفقيه إلا أن يكون له
 تصنيف واحد فمقتضى ما يبيع أحداهما وعن خليل الهندى وسلاحه المحتاج إليها وأما
 محترف وبها من زراع وهو ذلك لأن مال تجارته ومضيقه بالساد المجتهدة وهي العقارات التي
 يستغلها بل يزيده صرف مال التجارة وعن النسيعة وإن بطلت تجارته ومستغلاته كما يلزم
 صرفهما في دينه وفارفاً المسكن والخدم بأنه يحتاج إليها في الحال وما نحن فيه بفخذ خير
 للمستقبل (قوله عن دينه) أي ولو سبجلاً ووقعه تعالى وقوله وعن مؤتمن عليه مؤتمن
 أي كرويته وفرعه وأصله وجع الضمير في مؤتمن نظر المعنى وقوله مدته ذهابه وأما أي مدته
 ذهابه إلى مكة وهو مفتح الذال قال تعالى وإن طغى ذهابه لقادرون وجوبه إلى وطنه ومدته
 أقامته في مكة أيضاً وقوله فاضلاً أيضاً أي كآبش شرط كونه فاضلاً عن دينه ومؤتمن عليه
 مؤتمن وقوله عن مسكنه إلا أن يهوى ما يبتغي عنه يسكن الربط ونحوها والايح مسكن
 وصرف عنه في ذلك وقوله وعن عبده يلبق به أي ويحتاج إليه في خدمته لزمانته ومنصب
 (قوله وقضيلة الطريق) أي كونه خالداً من نفوس سبع وعقدو المراد لازم ذلك وهو أمان
 كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد بالصلية هنا أي الطريق الخ ويجب ركوب البصران تعين
 طريقاً وغلبت السلامة في ركوبه كسكونه طريق البر عند عليه السلامة فان غلب الهلاك
 أو استوى الأمر أن لا يجب بل يحرم لما فيه من الخطر ولا بد من خروج الرفقة معه في الوقت
 الذي جرت عادة أهل بلد بالخروج فيه أن احتج عليهم لمقع الخوف فان أمان الطريق بدونه
 بحيث لا يحتاج الواحد فيها فلا حاجة لرفقة ولا نظر للوحش هنا بخلافها في التيمم لأنه لا بد
 لها من اختلافها هناك (قوله فلنا) أي أو قبينا بالطريق الأولى عبارة المنهج ولولنا وقوله
 بحسب ما يلبق بكل مكان أي فلا يشترط الأمان التام كما يكون في بيته (قوله فلنا) أي
 الشخص الخ) تفرع على مفهوم الشرط وقوله على نفسه أي وانقص محترمة معه من أهله
 وأولاده والعضو كالنفس ومنفعة كذلك وقوله وأما أي المال الذي معه ولولته والمراد
 ماله الذي يحتاجه لتفقه ونحوه لا مال تجارته مثلاً فلا يشترط الأمان عليه حيث كان بأمن
 عليه لو ابتعد في بلد ولا انقلاب من الأمان عليه وقوله أو بضمه أي أو بضع غيره مكرمه وقوله
 لم يجب عليه الحج أي ولا العزوة ومجمله كاهو ظاهر حيث لا طريق له غير ذلك الطريق ويكره بئس مال
 للمصدين وهم الذين يرتعدون من جريمهم لياخذوا منه شيئاً لأن ذلك يحرمهم على التعرض
 للناس سواء كانوا مسلمين أو كافراً الك إذا قومهم الخالقون في الثاني من لهم أن يفرجوا
 للنكاح والقتال ليصحبوا بين ثواب النكاح والجهاد في سبيل الله تعالى (قوله وقوله) مبتداً خبره
 ثابت في بعض النسخ وقد علمت أنه على ذلك البعض بعد وجود الزاد والراحلة واحداً البصيح
 بفتح الشرائط سبعة والأكثر ثمانية وعلى بعض النسخ الساقط منها ذلك يكون جعلها سبعة
 طاهر يجعل وجود الزاد والراحلة شئيين (قوله وأما مكان المسير) وفي بعض النسخ وأما مكان
 المسير وهو معنى المسير لأنه مصدر ميمي بمعنى المسير وهذا الشرط لاصل الوجوب كما يقتضيه

ويشترط مسكون ما ذكر
 فاضلاً عن دينه وعن مؤتمن
 من ماله مؤتمن مدته ذهابه
 ولزايه وفاضلاً أيضاً عن
 مسكنه إلا أن يهوى وعن عبده
 يلبق به (وقضيلة الطريق)
 والمراد بالصلية هنا أمان
 الطريق فلنا بحسب ما يلبق
 بكل مكان فلنا لم يأمن
 الشخص على نفسه أو ماله
 أو بضمه لم يجب عليه الحج
 وقوله (وأما مكان المسير)
 ثابت في بعض النسخ

خفيف المستنف وهو المحقق كائنه الرافعي "عني الأئمة وإن اعترضه ابن الصلاح وقال أنه شرط
لاستقراره للأصل الوجوب فيجب عليه التسليم مطلقا ولا يستقر عليه الوجوب إلا بالامكان
فلو لم يمكنه سقط الوجوب فقد صوب الترويض ما طاله الرافعي" وقال السبكي إن نص الشافعي
يشهد به (قوله والمراد بهذا الامكان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحه الخ) أشار
بذلك إلى أن الامكان انما يعتبر من حين الاستطاعة ولا بد من دوام الاستطاعة من وقت
خروج أهل بلد منها كما هل مصر فإن غادتهم لتخرج منها يوم السابع والعشرين من شوال
وعودهم إليها في آخر صفر فلخرج عن الاستطاعة في يوم من ذلك لم يجب عليه التسليم وقوله
السبكي المعهود فلو كان وليا لله تعالى وأمكنه ان يكون في مكة بخطوة واحدة مثالا لم يلزمه التسليم
لأن الشارع اعم يقول على الأمور الظاهر ما لم يقتل بالقتل ويكون هناك فانه يلزمه (قوله
فإن أمكن) أي السبعين حيث هو لا يفيد المعهود والام بطهر قوله إلا أنه يحتاج الخ مثال ذلك
إذا خرج أهل مصر يوم السابع والعشرين من شوال وهو لم يجد الزاد والراحه وما يتعلق بهما
الابعد ذلك يوم أو أكثر فلا يلزمه التسليم حيث شؤن أمكنه ان يلحقهم قطع من حديق في يوم
أو يومين مثالا وقوله لم يلزمه الحج للضرر أي بل يحرم عليه ان تحقق أو غلب على غلته الضرر
(قوله وأركان الحج) أي اجزأؤه لا إضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل أو من إضافة المفصل
للمجمل وإنما قدم الشروط عليها لأنها خارجة عن الماهية سابقة عليها وأفضل أركان الحج
الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق أو التقصير بناء على الراجح من عدم ركها وأما النية فهي
وسيلة للعبادة وإن كانت ركها كان ترتيب المعظم مقفله لها ولا دخل لليعبر في الأركان (قوله
أربعة) أي بناء على جعل الحلق أو التقصير واجبا لا ركها ولذلك عد الحلق من الواجبات الأربعة
وبناء على ما في المجموع من عدم ترتيب المعظم شرطا والمحقق ان أركان الحج ستة فيزد على
الأربعة التي ذكرها المصنف الحلق أو التقصير وهو الخمس بناء على جعله تسكيا كما سيذكره
الشارح لأنه يتوقف عليه الصلح مع علم جبري بدم كالطواف ورتيب المعظم أي ترتيب معظم
الأركان بأن يقدم الأحرار على الجميع ويقدم الوقوف على طواف الركن وعلى الحلق أو
التقصير ويقدم الطواف على السعي أي لم يفعل بعد طواف القدوم وهذا هو السادس بناء على
ما في الرضة كما صله من عدم ركها كما عدها والترتيب في الصلاة ركها (قوله أحدها) أي
الأركان وقوله الأحرار مع النية أي التمتع الأحرار بمعنى الدخول في التسليم في العبادة
قلب أو أن مع زائدة فكأنه قال الأحرار النية على ان الأحرار بمعنى النية فتكون النية بدلا
أو عطف بيان فلا حرام استعماله الأول أن يستعمل بمعنى الدخول في التسليم وهو بهذا
المعنى لا يعتد ركها بل يجعل موردا للعبادة والفساد بحيث يقال مع الأحرار أو فسد الأحرار الثاني
أن يستعمل بمعنى النية وهو بهذا المعنى يعتد ركها وقول الشارح أي نية الدخول في الحج
يشير إلى هذا القلب المتقدم مع جعله مع زائدة والأصل نية لأحرار أي نية الدخول في الحج
وبالجملة قال ركن هو التمتع بتمام الأعمال بالنيات ويسمى الفصل للأحرار فإن جهز عن الفصل
تيمم ويسمى أن يطيب بدنه للأحرار ولا بأس باستدائه بعد الأحرار ويسمى للأحرار خضبي يدي
أمرأة إلى الكوعين بالخفاء ومسح وجهها بشئ منه وأن يصلي في غير وقتها كراهة كعتين

والمراد بهذا الامكان أن
يبقى من الزمان بعد وجود
الزاد والراحه ما يمكن فيه
السبكي المعهود إلى الحج فإن
أمكن إلا أنه يحتاج لقطع
من حديق في بعض الأيام لم
يلزمه الحج للضرر (وأركان
الحج أربعة) أحدها
(الأحرار مع النية)

للأحرام والأفضل أن يحرم إذا أوجبه لغيره وإن عيّن في أحرامه الذي يصح منه من حج أو عمرة أو كلهما فإن أطلق بأن قال فويت الأحرام ولم يعيّن فإن كان في أشهر الحج صرفه لما شاع من السكين أو كلهما إن لم يفت وقت الحج فإن فات صرفه للعمرة وإن كان في غير أشهره انعقد عمرة على الأصح لأن الوقت لا يقبل غير العمرة فلا يصرفه إلى الحج في أشهره وله أن يحرم كأحرام زيد مثلاً فإن لم يكن زيد محرماً أو كان محرماً أحرماً فإسقاطه انعقد أحرام هذا مطلقاً وإن علم عدم أحرامه أو فساده وإن كان محرماً أحرماً فإسقاطه انعقد أحرامه كأحرامه بمعنىاً أو مطلقاً ويتخير في المطلق كما يتخير زيد ولا يلزم صرفه إلى ما يصرفه إليه زيد فإن تعدد معرفة أحرامه بموت وغيره جعله قرناً في عمله لتعقّب الخروج على شرع فيه ومع ذلك لا يبرأ من العمرة لاحتمال أن يكون أحرامه بالحج ويمنع ادخلها عليه ويسن له النطق بالنية مع التلبية فيقول بقلبه ولسانه نويت كذا البيت اللهم ليكن الحج والأفضل له دخول مكة قبل الوقوف بعرفة وإذا دخلها وبدأى الكعبة قال هذا اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتغليفاً وتكريراً ومهابةً وزد من شرفه وكرمه بحججه وأعمقته تشريقاً وتكريراً وتغليفاً وبراً اللهم أنت السلام ومنك السلام فحفظنا ربنا بالسلام ويدخل المسجد من باب في شعبة ويسعى إلى باب السلام ويبدأ بطواف القدوم الألف مرة قائماً بجملة ويسن الأحرام بالنسك لمن دخل الحرم لتجوز زيارة لأنه تحية الحرم كنية المسجد داخله قال في المجموع ويكره تركه (قوله أي نية الدخول في الحج) قد علم أنها أشار بذلك إلى أن الأحرام هاجم في الدخول في الحج والركن أو نحو ذلك المصاحبة للدخول في الحج لا كونه كاتبة عبادة المصنف فالعبارة مقابلة مكانه قال النية مع الأحرام أي النية المصاحبة للدخول في الحج (قوله والثاني) أي من الأركان ولو قال وثاني المكان النسب بسابقه وقوله الوقوف بعرفة أي بغير الحج عرفة أي معظم الحج وقوف عرفة فهو على تقدير مضايقة المعنى معظم أركان الحج الوقوف بعرفة أي يميز من ذلك المكان أي أي جزء كان لم يبرأ من عرفة كلها موقف ومثل الجزء من هذا المكان المتصل به كدابة وغصن شجرة فيه أصله وفروعها بخلاف ما لو كان الأصل فيها والفرع خارجها وبالعكس فليس لهواً أحكامها ولهذا الوطاري هو أنهم يكفون وقوفاً في غير عرفة غلطاً يكفون سواها ولا تندوة العطف فيه وسعى هذا المكان عرفة لأنه نعت إبراهيم عليه الصلاة والسلام فلما رآه عرفة ولان جبريل كان يدور في المشاعر فلما رآه قال قد عرفت أولاً أن آدم وحواء عليهما السلام تعارفا فيه وأولاً الناس يتعارفون فيه (قوله والمراد حضور المحرم الحج) أي وجوده هناك ولو لمّا إلى طلب آية أو هادياً ونحو ذلك وإن لم يعرف كونه عرفة وليس المراد خصوص الوقوف المعروف بل مطلق الحضور وقوله سبعة بعد زوال الشمس الخ ويسن أن يقف إلى الغروب ولو أقرها قبله ولم يعد إليها سبعة دم فوات الجمع بين الليل والنهار مع أنه يسن غروباً من خلافه من أوجبه فإن عاد ولو ليلاً يسن له الدم لأنه أي يجمع بين الليل والنهار في الموقف ويسن له أن يكثر إذا كرر والدعاء للمروءة الذي أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أو ألتبس من قبلي لآله الأئمة وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير زاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً اللهم أشرك في عهدي ويسر لي أمري (قوله وهو اليوم التاسع

أي نية الدخول في الحج
(و) الثاني الوقوف بعرفة
المراد حضور المحرم بالحج
لمنطقة بعد زوال الشمس يوم
عرفة وهو اليوم التاسع

من ذي الحجة) ولو وقفوا اليوم العاشر منه غلطا فاتهم انه التاسع بان غم عليهم حلال ذي الحجة
 فما كانوا ذا القعدة ثلاثين ثم بان ان ليلة الثلاثين من ذي الحجة أجزأهم بخلاف ما اذا وقع ذلك
 لهم بسبب حساب كاذ كره الرافعي وخرج باليوم العاشر ما لو وقفوا الشمس أو الحادي عشر
 غلطا فلا يميز ثم لندرة الغلط فيها هذا اذا لم يقلوا على خلاف العادة في الطلوع والاميز بينهم
 (قوله بشرط كون الوقت أهلا للعبادة) ولا يضر النوم وقوله لا معنى عليه أي ولا يجزئنا
 ولا سكران أو أثل العقل فلا يميزهم وقوفهم لأنهم ليسوا أهلا للعبادة وليس لغيره أن يبقى على
 فعله فان لم يقف للمعنى عليه فيه حتى فات وقت الوقوف فانه الحج فلا يصح حجه لأقربا ولا تنفلا
 خلافا لما يرى عليه في المنهج من وقوعه تنفلا وأما المجنون فيقع حجه تنفلا كحج الصبي غير المميز
 والسكران ان زال عقله فهو كالمجنون فيقع حجه تنفلا وان لم يزل عقله وقع حجه فرضا (قوله
 ويستمر وقت الوقوف الى غير يوم النحر) أي بقوله صلى الله عليه وسلم من جال عليه جمع قبل
 طلوع النحر فقد أدرك الحج وادأوداود وغيره ولبه جمع هي ليله المزدلفة (قوله وهو) أي
 يوم النحر وقوله العاشر من ذي الحجة قد عرفت أنهم لو وقفوا العاشر غلطا لم يقلوا أجزأهم فلا
 قضاء عليهم لأنهم لا يأمنون ان يقع لهم مثل ذلك في القضاء ولأن فيه شبهة عامة بخلاف ما اذا
 قلوا كاجر (قوله والثالث) أي من الأركان ولو قال ونأثها لكان أنسب بقوله أحدها
 لكنه مناسب لقوله والثاني وقوله الطواف بالبيت أي لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق
 وواجبات الطواف ثمانية أحدها كونه سبعا كما ذكره الشارح بقوله سبع طوافات فلو ترك
 من السبع شيئا من قل لم يميزه ثلثها جهة البيت عن يساره ما تلقا وجهه كما ذكره الشارح
 بقوله ليعا على طوافه البيت عن يساره فلو استقبله واستديره أو جعله عن يمينه لم يصح وكذا
 لو جعله عن يساره لكن رجع القهقري جهة الركن اليماني فلا بد أن يكون ما تلقا وجهه
 ونأثها بدو ما يجزئ الأسود محاذيا له أو يفرقه بجميع ذنبه من جهة شقه الأيسر كما ذكره الشارح
 بقوله مبتدئ بالجر الأسود محاذيا له في يمينه بجميع ذنبه فلو بدأ بغيره لم يحسب ما طافه قوله
 كأن بدأ بالباب فاذا انتهى اليه ابتدأ منه ووابعها كونه في المسجد وان وسع ما لم يخرج عن
 الحرم ولو في هوائه أو على سلمه ولو مر تفعا عن البيت أو حال بين الطائف والبيت سائل
 وخامسها انتهى ان لم يشهه نسك كسائر العبادات بخلاف ما شهه نسك لتعتمده في النية
 وسادسها عدم صرفه لغيره كطلب غريم فان صرفه أقطع وابعها سائر العورة وثمنها الطاهر
 عن حدث أصغروا كبر عن قميص كافي الصلاة وثمنها الطواف بالبيت صلاة فلو زال السترا
 الطاهر جدد بني على طوافه وان تعدل ذلك وان طال الفصل بخلاف الصلاة التي يحتمل فيه ما لا
 يحتمل فيها ككثير الكلام لكن بسن الاستئناف خروج من خلاف من أوجبه وغلبة
 التماس في المطاف عما يمت به السباوي فبعض مما يشق الاحتراز عنه وبينه كثيرة منها أن
 يتوجه الى البيت أو لوطافه ويوقف على جانب الجرف الذي هو جهة الركن اليماني ثم يمر
 متوجها له فاذا أفاض انقل وجعل البيت عن يساره وان عشي فيه ولو امرأه لا تعدو كرض
 لانه أشبه بالناضع والادب وان يستلم الجرف الأسود أو لوطافه وان يقبله ويصعد عليه
 ويحفظ القبلة بحيث لا يظهر لها صورت وان يقول عند استلامه في كل طوفه أو لوطافه أو أكد

من ذي الحجة بشرط كون
 الوقت أهلا للعبادة لا
 معنى عليه وبسقوط
 الوقوف الى غير يوم النحر
 وهو العاشر من ذي الحجة
 (و) الثالث (الطواف
 بالبيت)

وقوله السبي بين الصفا والمروة تأييداً لروى الحدائق وغيره بإسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم
استقبل القبلة في المسعى وقال يا أيها الناس اسعوا فإن السعي قد كتب عليكم أي غرض وأصل
السعي الاسراع والمراد به هنا مطلق المشي ويسن أن تعشى على هيئة أول السعي وآخره ويعد
الذي كراي يسبي سعيًا شديدًا في الوسط فمضى على هيئة حتى يبقى بينه وبين المبل الأخضر الملقب
بركن المسجد على يساره قد رسمت أذرع قيعد حتى يتوسط بين المبلين الأخضرين الملقب
أحد هما في ركن المسجد والأخر بدار العباس فمضى حتى ينتهي إلى المروة وإذا دخلها إلى
الصفا فمضى في محل مشيه وسعى في محل سعيه وأما الثاني والثلث فلا يعد وان ويسن أن يقول
كل منتم في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عاتل اظن أن العز الأكرم اللهم اجعله بجاهم ويرا
أو عمر قمرورة وثبات مقهورا ومعام شكورا وبمجارة لن تيور يا عزز يا غفور والله أكبر ثلاثا وقه
الحمد لله أكبر على ما هذا بنا الحمد لله على ما أولانا الله الإله وحده لا شريك له الحمد لله الحمد
وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده صدق وعده وفهر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب
وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو بمشاهدنا وذا
ويتلى الذكر والدعاء وأن يسبي ما شيا ويجوز أن يكيا وأن يوالى دين مرات السبي وأنه
وبين الطواف ويكره الساعي أن يقف في أثناء سعيه لحديث وغيره ويسن للذكر أن يرفق على كل
من الصفا والمروة قدر فامة لانه صلى الله عليه وسلم رفق على كل منهما حتى رأى البيت وأما الثاني
والثاني فلا يسن لهما الرقي إلا أن خلا المخل عن الرجال الأجانب ويجب على من لم يرق أن يعلن
عقبه بأصل ما يذهب منه وروى أصابع وجلبه بما يذهب إليه من الصفا والمروة وهذا
يجب الأصل وأما الآن فلا يجب إلا الساق لانه دفين من الصفا ثلاث درجات ومن المروة درجة
واحدة ولا يسن لمن سبي بعد طواف القدوم أن يعيد بعد طواف الأفاضة ولا يشترط له طهر
ولا شرط ولا غيره (قوله سبع مرات) فلو ترك من السبع شأ لم يصح وان قل وقوله وشرطه
أي شرط صحته وقوله أن يبدأ في أول مرة بالصفا ويحتم بالمروة أي أقوله صلى الله عليه وسلم لما
قالوا له أتبدأ بالصفا بالمروة أبدأ أم تبدأ أقبه فلو عكس لم تحسب المرة الأولى وفي بعض النسخ
أن يبدأ في كل مرة بالصفا الخ وهو مشكل لانه لا يبدأ في كل مرة بالصفا بل يبدأ بها في الأولى فقط
واجب أن المراد كل مرة مخلصها أو كل مرتين السعي الكامل بمعنى كلما أراد السعي بدأ
بالصفا في هذا السعي كله ~~وكذا~~ وجهه على هذا وان كان بعيدا وأولى من جعله خطأ وشرطه
أيضا أن يكون بعد طواف ركن أو قدوم بشرط أن لا يفتل بين طواف القدوم وبينه والوقوف
بمرفة فان تحلل بينهما الوقوف امتنع السعي إلا بعد طواف الأفاضة فالجواب أن واجباً
السعي ثلاثة الأول كونه سبع مرات والثاني أن يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة والثالث أن يكون بعد
طواف ركن أو قدوم بالشرط السابق (قوله ويجب ذهابه من الصفا إلى المروة مرة) وجهه
مرات ذهابه من الصفا إلى المروة أربع وهي الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة
وقوله وعوده منها إليه مرة أخرى أي وعوده من المروة إلى الصفا مرة أخرى وجهه مرات غود
منها إليه ثلاث وهي الإشباع الثانية والرابعة والسادسة (قوله والصفا قصر المالح) وأصله
إخباره للسبي والواحدة صفاة كحصى وحساة وقوله طرف بفتح الراء وأما الطرف فسكونها وهو

(السبي بين الصفا والمروة)
سبع مرات وشرطه أن
يبدأ في أول مرة بالصفا
ويحتم بالمروة ويحسب ذهابه
من الصفا إلى المروة مرة
وعوده منها إليه مرة أخرى
والصفا قصر طرف

العين قال الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها • إشارة محزون ولم تسكلم

فأبقت ان الطرف قد قال مرحبا • وأهلا وسهلا بالضيف المقيم

وقوله جبل أبي قيس مبي ذلك لان سيدنا آدم عليه السلام اقتبس منه النواقي في أيدي الناس (قوله والمروة يفتح الميم) وهي افضل من المصاعلي الرابع لانها المقصود وقوله علم على الموضوع المعروف بمكة وهو طرف جبل قنقاع وسقذار ما بين الصفا والمروة سبع مائة وسبعون ذراعا يداع اليد (قوله وبق من أركان الحج الحلق) والتقصير أي بناء على قدم من الأركان وهو الرابع وان جرى المصنف على قدم من الواجبات كما تقدم وقوله ان جعلنا كلامهم مانسكا أي عبادة وكان الأولى أن يقول ان جعلناه منسكالان الركن أحدهما كما يدل عليه التعبير بأو ويكنى هنا الشعر الخارج عن حد الرأس كما صرح به الرمي بخلافه في الموضوع وقوله وهو المشهور وهو المعتقد وقوله فان قلنا ان كلامهم أي من الحلق أو التقصير وقوله استباحة محظور أي ممنوع بمعنى حرم عليه قبل ذلك من الحظر وهو المنع بمعنى الصرم وقوله فليس من الأركان ضعيف ورتب على جعل كل منهما منسكا أنه يناب عليه وعلى جعله استباحة محظورا لأنه لا يناب عليه (قوله ويجب تفرقه بين الأحرام) أي وتقديم الوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير وتقديم الطواف على السعي ان لم يفعل بعد طواف القدوم فهذا الشارح للترتيب وهو واجب على منظم الأركان لان الكل لان الحلق والطواف لارتب بينهما في تقديم الحلق على الطواف وتقديم الطواف على الحلق ويجوز تقديم السعي على ما بعد طواف القدوم (قوله على كل الأركان السابقة) أي التي هي الوقوف بعرفة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة والحلق أو التقصير (قوله وأركان العمرة) أي أبرزها فالأضافة من إضافة الإجراء إلى الكل أو من إضافة المفصل للجمل كما تقدم في نظيره وقوله ثلاثة كما في بعض النسخ أي بناء على جعل الحلق أو التقصير واجبا لأركان وقوله وفي بعضها أربعة أشياء أي بناء على ذلك ركنان داخلان وهو ترتيب كل الأركان بأن يحرم ثم يطوف ثم يسعي ثم يحلق أو يقصر (قوله الأحرام) أي النية لان الركن انما هو الأحرام بمعنى النية لا بمعنى المشغول في النفس ولم يقل هنا الأحرام مع النية كما سبق تنبيهنا على ان المراد بالأحرام النية وقوله والطواف أي بالبيت وتقدمت واجباته وسقته وقوله والسعي أي بين الصفا والمروة وتقدمت أيضا واجباته وسقته وقوله والحلق أو التقصير جرى المصنف هنا على قدم ركن بخلاف ما تقدم تنبيهنا على حمة كل من القولين وقوله في أحد القولين أي على القول القائل بأنه نسك لا على القول القائل بأنه استباحة محظور وقوله وهو الرابع هو كذلك وقوله كما سبق قريبا في كلامه حيث قال وبق من أركان الحج الحلق أو التقصير بجعلنا كلامهم مانسكا وهو المشهور وقوله لا فلا يكون الحج أي وان لم يجر على القول القائل بأنه نسك بل يجرى على القول القائل بأنه استباحة محظور ولا يكون من أركان العمرة وهو ضعيف كما مر (قوله وواجبات الحج) واما واجبات العمرة فثنتان الأحرام من المقات واجتنب محرمات الأحرام وقوله غير الأركان أي سأل كونها غير الأركان والفرق بين الأركان والواجبات ان الأركان يتوقف وجود النسك عليها ولا تجزئ بد

جبل أبي قيس والمروة
يفتح الميم علم على الموضوع
المعروف بمكة وبق من أركان
الحج الحلق أو التقصير ان
جعلنا كلامهم مانسكا وهو
المشهور فان قلنا ان كلامهم
استباحة محظور فليس من
الأركان ويجب تقديم
الأحرام على كل الأركان
السابقة (وأركان العمرة
ثلاثة) كما في بعض النسخ
وفي بعضها أربعة أشياء
(الأحرام والطواف والسعي
والحلق أو التقصير في أحد
القولين وهو الرابع كما سبق
قريبا والاقلا يكون من
أركان العمرة (وواجبات
الحج غير الأركان ثلاثة
أشياء)

والواجبات لا يتوقف عليها وجوده وتجب بدم وهذا الفرق خاص بهذا الكتاب لأن الواجبات
في غير قتهتمل الاركان والشروط فكل ركن واجب ولا عكس فينبغي العموم والخصوص
الطلق وان وقع في بعض العبارات انه عام ثم ادقنا وقوله ثلاثة اشياء بل خصة الاحرام من
المقات والرى والخلق أو التفسير على الضعيف واما على الرابع فينبغي بالميت بزدلفة ليلنا
بمعنى المحصول فيها المخلقة من نصف الليل الثاني فانه واجب ولو تركه بدم وانما اكنى هنا بملقطة
من النصف الثاني لانهم لا يسيرون الا بعد تفرغ ربيع الليل مع حرم المدفع منها بعد نصفه وبقية
الناسك كثرة شاقة تخفف فيه لاجلها والميت يعني لما في أيام التشريق الثلاثة معظم الليل ان
لم يمترا انظر الأول والاسقط عنه ميت الليلة الثالثة ورمى يومها فان تركه بدم نعم تعذر الرعاة
وأصحاب السقاية في ترك الميت لا الرى بشرط ان لا يمكث الرعاة الى الغروب والارمهم الميت
لان عذرهم بالنهاية بخلاف أهل السقاية فان عذرهم بالليل ايضا والعذر عن محرمان الاحرام
واما طواف الوداع فهو واجب مستقل ليس من الناسك على المعقد فيصعب على من فارقه مكة
ولو تكيا وغرب طريح ومقر غير حاضر وقتها ويحرم تركه فان عاد بعد فراقه قبل مسافة قصر
وطاف سقط عنه الدم وان مكث بعد الطواف أعاده الا اذا مكث لصلاة أقيمت أو شغل سفر
كثرا ثم اذ لم يطل زمنه وشد حوله لم يطل زمنه وشرو ما غفر من واستطار رفقته وانما واكرام
وان طال زمنها ولا وداع على من خرج لغرفة بقصد الرجوع وكان سفره قصيرا ولا على محرم
خرج الى المعنى اما الحائض والنفساء فلا وداع عليهما لكن ان طهرتا قبل مفارقة مكة (مهما
الطواف (قوله أحدها) اى واجبات الحج الثلاثة على كلامه وقوله الاحرام من المقات أى
كون الاحرام من المقات اى فيه من معنى في معنى مستعملة في معنى الظرفية وجعلها بعضهم
بمعنى الابتداء والظرفية معا وأما اصل الاحرام فركن كما هو فلو جاوز المقات بالاحرام وهو
مر بدلتسك لزمه العود قبل تلبسه بنفسك ولو بعد احواله فان لم يعد أو عاد بعد تلبسه بنفسك
لزمه دم ولو ناسيا أو جاهلا ولا اثم على الناسي والجاهل والافضل ان يحرم من اقل المقات
ليقطع باقيه محرما لا في ذى الحليفة فالافضل فيه ان يحرم من المسجد الى أحرم منه النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله الصادق) بالبرصة للمقات وقوله بالزمانى والمكافى فهو شامل
لهما شرعا وان كان المقات في الاصل مأخوذا من الوقت وعادة ان يحرق تعريف المقات
وشرعاهما من العبادة مكنتها ومثله غيره فادفع قول بعضهم ادخال الزمانى في المقات
لا يستقيم لان المقات لغة حد الشيء وجمعا تدفعه انه لا مانع من اطلاقه على ما شرعا وبعضهم
خصه بالزمانى انظر الاخذ من الوقت والاشهر انه شامل للزمانى والمكافى (قوله بالزمانى
بالنسبة للجب) أى للاحرام به وقوله شوال أى من اقله ولو احرم به في بلدوى فيه هلال شوال لم
أنقل الى بلد برفسه ومطلعه محال لم يقبل حجرة على الوجه الوحيد وقوله وذو القعدة يقع
القاف على الاصح سعى بذلك لتعذرهم عن القتال فيه وقوله وعشر ليل من دى اطبة بكسر الحاء
على الاصح سعى بذلك لتوقوع الحجة فيه فهو من أول شوال الى بفرم التعريف احرام بالحج
في ذلك انعقد بها وان لم يكن الاثبات فيه لكن ان فاته الوقوف بعرفة فحل بعمل عرفة وحده
اذا تمكن من ايقاع بعضه في الوقت والا كان احرام بالحج ليله التبر وهو بصرا فعد حجرة كما

أحدها (الاحرام من
المقات) الصادق بالزمانى
والمكافى فالزمانى بالنسبة
للحج شوال وذو القعدة
وعشر ليل من دى اطبة

وأحرّم به في غير أشهره فانه يتعدهم لانه الاحرام شديد التعلق والمزوم فاذا لم يقبل الوقت
 ما أحرم به انصرف الى سابقه ولا فرق بين الجاهل بالحلال والعالم به (قوله) وأما بالنسبة للعمرة
 مقابل لقوله بالنسبة للحج وقوله فجمع السنة وقت لآحرامها أي العمرة لكن قد يتبع الاحرام
 به العارض ككونه محرماً بالحج لامتصاص ادخال العمرة على الحج ان كان قبل تحطؤوا للحجزة عن
 التشاغل بعملها ان كان بعده وقبل التفرغ منى وككونه محرماً بالعمرة لان العمرة لا تمتدخل
 على العمرة (قوله) والميقات المكاني للحج الى آخره) وأما الميقات المكاني للعمرة فهو في حق
 من هو خارج عن الحرم ميقات الحج الا في الشرح وفي حق من هو في الحرم الحسل فيلزمه
 الخروج الى أدنى الحل ولو بأقل من خطوة ليحصل فيها الجمع بين الحرم والحل كما في الحج فان
 فيه الجمع بين الحرم والحل بعرفة فلو لم يخرج اليل من دم الان خرج بعد ارامه اليه وأفضل
 بقاع الحسل الجعنة بكسر الجيم وسكون اليم وتضيف الراء على الأصح وهي قرية في طريق
 الطائف على ستة فراسخ من مكة سميت باسم امرأة كانت ساكنة بها ثم التميم وهو المكان
 المعروف بمساجد عائشة مهي ذلك لان عن يمينه واديا يقال له ناعم وعن يساره واديا يقال له
 نعيم وهو في واد يقال له نعمان ينمو بين مكة وفرض ثم الحطمية بتضخيم الياء على الأصح وهي
 بئر بين طريق جحفة والمدينة على ستة فراسخ من مكة سميت بذلك لان عند شاطئ جحدها كانت
 سبعة الرضوان عند هاهو من سلك طريقا لا يذهب الى ميقات أحرم من محاذاته في براو بحر فان
 حاذي ميقاتين أحرم من محاذاة أقربهما اليه فان استويا في القرب السه أحرم من محاذاة
 أبعدهما من مكة وان لم يحاذي ميقاتا أحرم على من حلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات
 فيقانه مسكنه ومن جاوز ميقاتا وهو غير مريد للتسليم أراد فبقائه موضع والاصل في غالب
 المواقف خبر العمدة انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة الحليفة ولاهل الشام
 ومصر الحقة ولاهل بني قريظة قريظة ولاهل اليمن يلم والحل من اليمن ولي أي علم من غير أهلين
 ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث انشأ حتى أهل مكة من مكة وكان وقتها
 صلى الله عليه وسلم للمواقف في جهة الوداع كما اجاب به الامام احمد بن حنبل من سألته في أي
 سنة أقيمت النبي صلى الله عليه وسلم موافق الاحرام (قوله) نفس مكة) وكومن من المسجد بعد
 الفسل وصادرة كعتين فيه أو لى ومن يته بعد ذلك أفضل وقوله مكة كى أي من أهل مكة وقوله
 أو أفاقيا بالمأدى من غير أهل مكة من الأفاق أي التواحي (قوله) وأما غير المتيمة (مكة) مقابل
 لقوله في حق المتيمة مكة وقوله في حق المتيمة المتوجه الى ويستوى في ذلك الحاج والمعتمر كما يعلم
 وقوله من المدينة الشريفة على مشرفها افضل الصلاة والسلام وقوله ذوالحليفة مكان على نحو
 مشرف من احل من مكة وستة اميال من المدينة فهو بعد المواقف وهو المعرف بقباء على لزعم
 العامة ان عليا رضى الله عنه قاتل الجن فيها والحليفة بضم الحاء وقع اللام تصغيرا للحقيقة بفتح
 أوله واحدة الحلقا وهي التبت المعروف وانما قيل لها ذوالحليفة لوجود الحلقة المعروفة
 فيه (قوله) والمتوجه من الشام الى أي ميقات التوجه من الشام الى هذا بحسب الرمز
 السابق فانه كان المتوجه من الشام في الرمن الماضي يمر على الحقة الاكمة واما لا فيقانه
 ذوالحقيقة المتقدمة لان المتوجه من الشام صار لا يمر عليها والشام بالهمزة وتركه وأوله

وأما بالنسبة للعمرة فجمع
 السنة وقت لآحرامها
 والميقات المكاني للحج
 حق المتيمة مكة
 كان أو أفاقيا أو ما غير المتيمة
 مكة الميقات المتوجه من
 المدينة الشريفة ذوالحقيقة
 والمتوجه من الشام

نابلس وآخره العريش حتى بذلك لان أرضه ذات شلالات ينض وجرو سود وقيل حتى بلس
 شام بن نوح فانه بالشيخ المجعة في اللغة السريانية وان عربته العرب وقالوا سام بالشيخ المجعة
 وقيل غير ذلك (قوله ومصر) أي والتوجه من مصر وحدها طولاً من برقة التي في جنوب
 البحر الرومي الى ايلة التي على ساحل بحر القلزم ومسافة ذلك قرية من نخوار عين يوم ما يعرفها
 من مدينة اموان وما سامت من الصعيد الاعلى الى مدينة رشيد وما هذا من مسافة النيل
 الصعيد في البحر الرومي ومسافة ذلك قرية من نخو ثلاثين ما سميت بذلك لقصرها وقيل حيث
 باسم أول من سكنها وهو مصر بن يصر بن سام بن نوح (قوله والمغرب) أي والتوجه من
 المغرب حتى بذلك لغروب الشمس وجهه وقوله الخفة يضم الجيم وسكون الحاء المسهلة وهي
 قرية كبيرة بين مكة والمدينة على تحسين فرسخاً كما قاله الرازي وهو المعروف المشاهد خلافاً
 لما في المجموع من انها على ثلاث مراحل بأربعة وعشرين فرسخاً وهي أوسط المواقف سميت
 بذلك لان السجل أبغضها أي ازالها فهي الآن خراب ولقد تبدلوا الآن برابغ فانها قبلها
 يسير (قوله والتوجه من تهامة العين) أي من الارض المنخفضة من أرض العين بالتهامة
 اسم للارض المنخفضة وقيل بالهاتمة لثقلان معناه الارض المرتفعة والعين الذي هو اقليم معروف
 مشغل على حدود تهامة وفي الجواز مثله ما هو المراد ان عند الاطلاق وقوله بل هو يقال المير
 وهو اسم جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (قوله والتوجه من نجد الجواز ونجد
 العين) أي من الارض المرتفعة من الجواز بكسر الحاء وهو اقليم معروف ومن الارض المرتفعة
 من العين فان معنى الصديق النون الارض المرتفعة كما هو وقوله قرن بنضج الناصف وسكون
 الراء وهو جبل على مرحلتين من مكة ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب واما قرن بنضج الراء
 فهو اسم قبيلة ينسب اليها أويس القرني (قوله والتوجه من المشرق) أي الاقليم الذي تشرق
 الشمس من جهته وهو شامل للعراق وغيره وقوله ذات عرق بكسر العين المسهلة وسكون الراء
 المهذبة أيضاً وهي اسم قرية على مرحلتين من مكة مشرفة على وادي العقيق (قوله والثاني
 من واجبات الحج) انما صرح بذلك لطول العهد وكان الانصب يسابقه ان يقول وثانيها
 (قوله وري الجواز الثلاث) لو قال المصنف الرى لذكر آخره وأحسن اما الاول فظاهر واما
 الثاني فلانه يعمل رى مرة العقبة يوم النحر فانه يجب أن يرميها فقط يوم النحر بسبع حصيات
 ويدخل وقت نصف ليل النحر وقت فضله ما بين ارتفاع الشمس وزوالها ويبقى وقت
 اختياره الى آخر يومه ووقت جوازه الى آخر أيام التشريق الثلاثة ويجب عليه أيضاً ان يرى
 الجواز الثلاث في أيام التشريق الثلاثة بسبع حصيات لكل واحدة في كل يوم منها ان لم ينفر
 النفر الاول بان لم يفرغ من شغل سفره قبل غروب خمس اليوم الثاني والاسقط عنه رى اليوم
 الثالث وان لم يفرغ من شغل الا بعد الغروب وان عاد شغل خفيف قال تعالى فن تعجل في يومين
 فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه فحمله الحنفى ان لم ينفر النفر الاول سبعون حصية بسبع
 منه الرى جرة العقبة يوم النحر والباقي وهو ثلاث وستون لرى الجواز الثلاث في أيام التشريق
 الثلاثة لكل يوم احدى وعشرون لكل جرم سبع ولو ترك وصلى من رى أيام النحر وأيام
 التشريق تداركه في باقي أيام التشريق أداء لانه يدخل رى كل يوم من أيام التشريق بمزوال

ومصر والمغرب بالخفض
 والتوجه من تهامة العين
 بل والتوجه من نجد الجواز
 ونجد العين قرن والتوجه
 من المشرق ذات عرق
 (و) الثاني من واجبات الحج
 رى الجواز الثلاث

شمسه ويبي وقت اختياره الى آخر ذلك اليوم ويبي وقت جوازها الى آخر أيام التشريق ويجوز
 ربي ما قامه ليلاً أو نهاراً ولا يصح المري بعد أيام التشريق أصلاً بل يلزمه دم ترك ثلاث مرعات
 فأكثر ومن ههنا عن الرى أن ابن من يرى عنه ولا يصح ربه عنه إلا بعد ربه من نفسه والأوقع
 عنها ويسن أن يرى بقدر صا الشد ف يهتيم وهو دون الأثمة بقدر الباق لا يكره الحسا
 الكبار ويندب غلها ان شك في طهارتها ويسن أخذ الحسا الذي ربه يوم النحر من المزدلفة
 فالأخوة منها سبع لأسبعون وان قبل به وهو الذي جرى عليه الخطيب وأما الباقي فيؤخذ من
 وادى محسور بكره أخذ من المري لأنه لا يبي فيه إلا المردوفة وقد ورد أن ما قبل منه رفع الى
 السماء والألسع من الشمس ويسن أن يقول مع كل حصة عند الرى بسم الله والله أكبر صدق
 الله وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له
 الدين ولو كره الكافرون قال الطبري وليس للمري حدم معلوم غير أن كل جرعة عليها طهر وهو عود
 معقى هناك فربى تحتة وحوله ولا يبعد عنه احتياط واحدة بعض المتأخرين بثلاثة أذرع من
 سائر الجوانب الا في جرة العقبة فليس لها الا وجه واحد لانها يجنب جبل (قوله يبدأ الخ)
 أشار بذلك الى الترتيب فيها وهو شرط لصحة الرى فلو بى واحدة من جرعاته لم يصح ما بعدها وقوله
 بالكبرى وهي التي تلي مسجد الخيف وقوله ثم جرة العقبة وهي التي تلي مكة ولا يفتى أن هذا في
 رى أيام التشريق الثلاثة وأما يوم النحر فلا يرى فيه إلا الجرة العقبه فقط كما مر (قوله ويرى
 كل جرة) أى تحت الصمد والمعروف هناك وحوله ولا يفتى رى العمود الا اذا وقع في المري
 ولا يصح فى أيضا وصح الحصة فى المري لأنه لا يسمى رميا ولا يقيم قصد المري واصابته بالجر
 يقينا فالورى فى الواعظ يحسب وكذا لو شك فى اصابته وقوله بسمع حصيات أى فى كل يوم من
 أيام التشريق فالورى بكل جرة فى الأيام الثلاثة إحدى وعشرون حصاة وبجملتها ثلاث وستون
 فإذا ضمت للسبع المربة يوم النحر لجرة العقبة كان الجميع سبعين وقوله واحدة بعد واحدة
 أى حال كونها واحدة بعد واحدة أى متتابعة فلا يصح اقتراحها ولا تفرع عليه قوله فالورى
 حصاتين دفعة واحدة حببت واحدة وكذا لورى أكثر من حصاتين دفعة حتى لورى سبع
 حصيات دفعة حببت واحدة لأن العبرة بالمري لا بالمري ولذلك قال ولورى حصاة واحدة
 سبع مرات كفى اعتبارا بتعدد الرى وان كان المري حصاة واحدة لكنه خلاف الأفضل
 (قوله ويشترط كون المري به حجرا) فيكفى بجميع أنواعه ومنها الباقون والعقن والبالور
 وبجاء الذهب والفضة قبل تحليصها فيجوز الرى بذلك وان حرم اذا لم عليه كسره
 واصاغته عليه ويشترط أيضا كونه بيده لأنه الوارد فلا يفتى بغيرها كرجله ان يجرع الرى
 بها وقدر على الرى بقوس فيها وشم ورجل تعلى الادل أو قدر على الآخر فقط فالأقرب أنه
 يرى بالرجل لان الرى بها معهود فى الحرب ولان فيها زيادة تحقير للشيطان فان المقصود من
 الرى تحقيره والحاصل انه يشترط للمري ترتيب الجراف وكونه سبع مرات وقصد المري بالرى
 وتحقق اصابته وكونه بالجر وكونه باليد (قوله فلا يفتى الخ) تنويع على مفهوم الشرط وقوله
 غيره أى غير الحجر وقوله كل لوز حص وهو حجر الكدان يفتح الكاف وتشديد الدال المجهمة وهو
 الحجر الزخري وهذا بحدسه وما قبل حرفه فيكى الرى به (قوله والثالث) أى من الواجبات

يبدأ بالأكبرى ثم الوسطى
 ثم جرة العقبة ويرى كل
 جرة بسبع حصيات واحدة
 بعد واحدة فالورى حصاتين
 دفعة واحدة حببت
 واحدة ولورى حصاة
 واحدة سبع مرات كفى
 ويشترط كون المري به حجرا
 فلا يفتى غيره كل لوز حص
 (و) الثالث

كما تقدم مما سبق وقد علمت غير مرة فان عد الحلق أو التقصير من الواجبات ضعيف والمعتقد أنه من الادراك بل نقل الامام الاتفاق على ركنيته وله لم يستدل بخلاف (قوله الحلق) هو استحصال الشعر بالموسى وقوله أو التقصير هو قطع الشعر من غير استحصال وأشار الشارح بقدر ذلك الى أن في كلام المصنف حذفاً أو مع ما عطف قال تعالى محلقين رؤوسكم ومقصرين (قوله) والافضل للرجل الحلق) فان تردد وجب ولذلك قال صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم المحلقين ثم قال في الراجعة والمقصرين ويلى على أفضليته تقديم الآية للمحلقين على المقصرين لان العرب تبدأ بالاهم والافضل ويستثنى من أفضلية الحلق ما لو اعتقر قبل الحلق في وقت لو حلق فيه لم يسود وأسه من الشعر في يوم الشعر فالتقصير حينئذ افضل (قوله والمرأة التقصير) أى لما روى أبو داود بإسناد حسن ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير وإذا تدرته وجب وفي المجموع عن جماعة أنه يكره للمرأة الحلق ومنها الخنثى (قوله وأقل الحلق) صوابه وأقل الواجب الذى هو إزالة الشعر ليصح تعميم به عند ذلك بقوله حلقاً أو تقصيراً الخ وقد يقال أنه أراد بالهلق في هذه العبارة مطلق إزالة الشعر بقرينة التعميم المذكور وقوله إزالة ثلاث شعرات ولو مستوسله عن الرأس أو مشرقفة اكتفاء بمعنى الجميع المأخوذ من قوله تعالى محلقين رؤوسكم أى شعرها وقوله من الرأس أى من شعر الرأس وقوله حلقاً أو تقصيراً الخ تعميم في الإزالة فالمدار على مطلق إزالة الشعر الصادقة بكل ذلك (قوله ومن الشعر برأسه يسى) أى تشبهاً بالخالقين والموسى آله معروفه من شديد وهو اسم جنس لأعلم وهو مأخوذ من قولك أوسيت رأسه إذا حلقته وما أحسن قول القائل

فجرت للحماء عن قشر لؤلؤ • وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لثوبين دأسي • فقلت لقد أويت سؤلك يا موسى

ولا يثنى ان فيه اقتباساً من قوله تعالى قال قد أويت سؤلك يا موسى (قوله ولا يقوم شعر غير الرأس الخ) أى للتقيد بالرأس فيما تقدم اخذاً من قوله تعالى محلقين رؤوسكم أى شعرها وقوله من اللحية وغيرها يان شعر غير الرأس (قوله ومثني الحج) أى والعمره تقصيرها كقضاء كاهن في أول الكتاب ولوقال وسقن السك أو التسكر لكان أولى وقوله سبع بتقدم السين على الباء ومضى المصنف في بعضها على ضعيف كما ستعرفه وكونها سبعاً بحسب ما ذكره المصنف والأفهي كثيرة وليس شرب ماء حرم ولولوعيراج ومعفر أو التخلع منه واستقبال القبلة عند شربه وإن يقول اللهم أنه يلقي عن نيك صلى الله عليه وسلم أن ما زعم من المشرب له وإن شربه لكذا وكذا وزيادة قوله صلى الله عليه وسلم ولولوعيراج ومعفر كالأذى وليس له قصد المديسة الشريفة لزيارته صلى الله عليه وسلم أن يكون من الصلاة والسلام عليه في طريقه ويريد ذلك إداراء حرم المدينة واستحارها ويسأل القدان يتعهم بهذه الزيارة فيقبلها منه ويغتسل قبل دخوله وليس انطاف ثيابه فإذا دخل المسجد قصد الروضة الشريفة وهي ما بين قمره ومنبره وصلى تحية المسجد يجانب المنبر والاولى أن تكون في الحلق الذى كان يصلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم وإذا فرغ من الصلاة شكر الله على هذه النعمة ثم يقف مستقبلاً لرأس القبر

(الحلق) أو التقصير والافضل
للرجل الحلق والمرأة
التقصير وأقل الحلق إزالة
ثلاث شعرات من الرأس
حلقاً أو تقصيراً أو شقاً أو
إحراقاً أو قصاصاً من الشعر
برأسه يسى لها صرار الموسى
عليه ولا يقوم شعر غير
الرأس من اللحية وغيرها
مقام شعر الرأس (ومثني
الحج سبع)

الشرف بعيدا عنه فتوا أربعة أذرع قبالة الكوكب الذي على الرحمة البيضاء المعلق عليها
 القنديل فأرغ القلب من علق الدنيا تذايلتوا ضحا وسلم عليه صلى الله عليه وسلم بلا رفع
 صوت قائلا السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله أشهد
 أنك رسول الله سبحانه بلقت الرسالة وأديت الأمانة ونصبت الأمة وكشفت الغمة وجلوت الغلظة
 وفطقت بالحكمة وبجاهد في سبيل الله حتى جهادته جرت الله عنا أفضل الجزاء ثم تأخر صوب
 عينه قد ذراع قد سلم على أي بكر رضى الله عنه فيقول السلام عليك يا أي بكر يا خليفة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جرت الله عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم خيرا ثم تأخر أيضا قد ذراع قد سلم
 على عمر رضى الله عنه فيقول مثل ما تقدم ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه صلى الله عليه
 وسلم ويثوبس إلى الوديه وإذا أراد السجود مع المسجد **كعتين** وأنى القبر الشريف وأعاد
 ما تقدم من السلام وغيره **(قوله أحدها)** أي سن الحج السبع وقوله الأفراد وهو أفضل من
 التمتع وهو أفضل من القران فإن الحج والعمرة يؤديان على ثلاثة أوجه الأول الأفراد وهو أن
 يقدم الحج على العمرة كما قاله المصنف وسعى بذلك لأفراد كل منهما بأحرام وعمل والثاني التمتع
 وهو أن يقدم العمرة على الحج كما أشار إليه الشارح بقوله ولو عكس لم يكن مفردا وسعى بذلك
 لفته بمخطورات الأحرام بين النسيك والثالث القران وهو أن يحرم بهما معا أو بالعمرة ثم
 يدخل عليها الحج قبل شروعه في أعمالها ثم يعمل على الحج في صورتين فصلا لأن وسعى بذلك
 لقرنه بينهما ومنع أن يحرم بالحج ثم يدخل عليه العمرة لأنه لا يستعقب دخول العمرة على الحج
 شيئا خلافا لعكسه فإنه يستعقبه الوقوف بعرفة والرمي والمبيت وعلى كل من التمتع والقارن
 دم إن لم يكونا من حاضري الحرم وهما من مساهمة دون مرحطين منه فإن كانا منهم فلا دم
 عليهما **(قوله وهو)** أي الأفراد وقوله تقديم الحج على العمرة أي تقديم الأحرام بالحج والقران
 من أعمالها على الأحرام بالعمرة والاتبان بأعمالها كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله بأن يحرم
 أولا بالحج الخ فإنه تصور بتقديم الحج على العمرة لكن أراد ألا يكتسبه بقوله من ميقانه
 ويقول ثم يحرم من مككة إلى أدنى الحل فإن الأفراد لا يتوقف على ذلك ليكون مساهمة تقديم
 الحج على العمرة فقط وقوله ويشترغ منه أي من أعماله وقوله إلى أدنى الحل أي أقربه فيخرج
 إلى الحل ولو يخطو قوافل بقاعه الجعراة ثم التمتع ثم الحديبية كما مر **(قوله ولو عكس لم يكن مفردا)**
 لوقال ولو لم يقدم الحج على العمرة لم يكن مفردا لكان أولى لأنه يشتمل على عكس
 بأن أحرم بالعمرة وأنى بأعمالها ثم أحرم بالحج وأنى بأعماله وهذا هو التمتع وهو الذي أقصر
 عليه الشارح وما لو أحرم بهما معا أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الشروع في أعمالها
 وهذا هو القران صورتين كما تقدم **(قوله والثاني)** أي من سنن الحج السبع وقوله التلبية
 وتأتا كد عند تعبير الأحوال كركوب وصعود وهبوط واختلاط رقة وأقبل ليل ونهار
 وأولاهما كان عند الأحرام ويسمى فيها ما أحرم به وتمكره في المواضع الحسة وبالقلم
 العيش كغيرها من الأدكار وإذا أتى ما ينجبه أو يكرهه فنب أن يقول ليك أن العيش عيش
 الآخرة أن كان محرمًا ما كان حلالا قال اللهم ان العيش عيش الآخرة من غير لفظ ليك أي
 أن الحياة الهيئة الدائمة حياة الله الآخرة بخلاف حياة الدواب والحيوانات المكدرة ومنقطعاه

أحدها (الأفراد وهو)
 تقديم الحج على العمرة
 بأن يحرم أولا بالحج من
 ميقانه ويشرغ منه ثم يخرج
 من مكة إلى أدنى الحل فيحرم
 بالعمرة وبأن يعملها ولو
 عكس لم يكن مفردا
 (و) الثاني (التلبية)

وما أحسن قول بعضهم في هذا المعنى

لا تر كُنْ إلى الثياب القباخو • واذا كر عظامك حين تمسى ناخو

واذا رأيت زخارف الدنيا قل • ليك ان العيش عيش الآخر

(قوله ويسن الاكثر ومنها في دوام الاحرام) اكن لاتسن في العلوف ولا في السبي لان فيها
أذكارا خاصة ولا تسن أيضا عند الرى بل يكبر عنده كما مر (قوله ويرفع الرجل صوته بها) اى
ان لم يؤذ غيره ولا يجهده نفسه والمراد بالرجل الذي كروا لوصيا وخرج به المرأة والحق في لا يرفعان
صوتها بها بحضرة الاجانب بل يسمعان انفسهما فقط واما بقبر حضرة الاجانب فيرفعان
صوتهما فالقهرم فيه تفصيل (قوله ولفظها الخ) ومن لا يجهدها العربة يأتيها غيرها
وتجاوز الترجمة عنها بغير العر بفتح القدره عليها على الوجه (قوله ليك) اصله ليك وهو
معمول لعل محذوف والتقدير اى ليك لك تحذف القمل وهو اى وجوب اوقام المصد مقامه
ثم حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف فصار ليك وهو مأخوذ من لب المكان يقال لب
بالمكان لبوا اليه بالاباء اذا اعلم به والمقصود التذكير وان كان اللفظ متنى على حذوفه تعالى
فارجع البصر كرتين في ان المقصود منه التذكير لا خصوص المرتين بدليل يتقلب اليك البصر
خاستا وهو حسبر فان البصر لا يتقلب خاستا وهو حسبر الامن الكثرة لامن مرتين فقط والمعنى
انما قم على اجابتك حيث دعوتنا للجمع اجابة بعد اجابة واظمة بعد اظمة وقوله اللهم اى يا الله
فاصله كذلك حذفت الاء الداء عوض عنها الميم وشدا الجمع بينهما كما قال ابن مالك
والاكثر اللهم بالتعويض • وشذا اللهم في قريض

أى شعير يند قول الشاعر

اى اذا ما حدث ألما • اقول يا اللهم يا اللهم

وقوله ليك تا كيد الاول وقوله ان الحمد بكسر الهمزة على الاستئناف الذى في قوة التعليل لما
قبلها ويقصها على تقدير اللام للتعليل اى لان الحمد والكسر اجود عند الجمهور لان الكسر
يفيد ان الاجابة ليست محتمة بهذا السبب بحسب ظاهر اللفظ وان كان القصد التعليل في المعنى
والفتح يفيد ان الاجابة محتمة بهذا السبب لان معناه ليك لهذا السبب بخصوصه وقوله
والنعمه المشهورة فيه النصب عطفا على الحمد ويجوز فيه الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا
والتقدير وانعمه كذلك وقوله بالخبر ان وقوله والمثل المشهور فيه النصب ايضا ويجوز فيه
الرفع على ما تقدم فيما قبله ويسن الوقف على المثل وقفة يسيرة ثلاثا وهم اتصاله بالتي الذى
بعد ما قال قلت لم جمع بين الحمد والنعمة ثم افرد المثل اجيب بانه جمع بين الحمد والنعمة لانها
متعلقة فانه يقال الحمد للنعمة على نعمته واما المثل فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لبيان سبب كون
الحمد والنعمة له تعالى فكأنه قيل ان الحمد والنعمة لك لان المثل فانعمه كاله تعالى لانه
صاحب المثل وقوله لا شريك لك اى لا لك لا شريك لك فهو كالتعليل ايضا لما قبله ويجوز بعد
ذلك في بعض النسخ ليك وهو محذوف من غالبا قال بعضهم في حسن ان لا يزد على هذه
الكلمات شيئا ولا ينقص عنها واستحب في الام ان يبدل ليك اله الحق بعد لا شريك لك لانها صحت
عن النبي كذلك (قوله واذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) ظاهره كل

ويسن الاكثر ومنها في دوام
الاحرام ويرفع الرجل صوته
بها ولفظها ليك اللهم ليك
ليك لا شريك لك ليك ان
الحمد والنعمة لك والمثل
لا شريك لك واذا فرغ من
التلبية صلى على النبي صلى
الله عليه وسلم

مرتولا مانع منه لكن جلوه على ان المراد اذا فرغ من دور التلبية وهو ثلاث مرات صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات بأى صيغة كانت لكن الابراهيمية أفضل ويسن أن يكون صوته بالسلاطة على النبي صلى الله عليه وسلم وبعدها خفض من صوته بالتلبية وقوله وسأل الله الجنة الخ أى كأن يقول اللهم انى أسألك رضاك والجنة واعوذ بك من مضطك والدار ويسن ان يدعو بمشاهد دنياه ويسن أن يقول اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووثقوا بعهدك ووقوا بعهدك واتبعوا أمرك اللهم اجعلنى من وفلك الذين رضيتم وارضيت اللهم يسر لى اذا ما نويت وتقبل منى يا كريم (قوله والثالث) أى من سقى الحج السبع وقوله طواف القدوم أى الطواف الذى سبه القدوم فهو من إضافة المسبب للسبب ويقال أيضا طواف القادم وطواف الورد وطواف الوارد وغير ذلك (قوله) ويتخص بجاء دخل مكة قبل الوقوف بصرفة والمعقر اذا طاف للعمرة أجزاء من طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بزدلفة) وعدم من السنن هو ما يقتضيه كلام الراغبى لكن الذى فى زيادة لروضة وشرح المهذب أن المبيت بزدلفة واجب (و) الخامس (ركعتا الطواف) بعده الفراغ منه

مرتولا مانع منه لكن جلوه على ان المراد اذا فرغ من دور التلبية وهو ثلاث مرات صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات بأى صيغة كانت لكن الابراهيمية أفضل ويسن أن يكون صوته بالسلاطة على النبي صلى الله عليه وسلم وبعدها خفض من صوته بالتلبية وقوله وسأل الله الجنة الخ أى كأن يقول اللهم انى أسألك رضاك والجنة واعوذ بك من مضطك والدار ويسن ان يدعو بمشاهد دنياه ويسن أن يقول اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووثقوا بعهدك ووقوا بعهدك واتبعوا أمرك اللهم اجعلنى من وفلك الذين رضيتم وارضيت اللهم يسر لى اذا ما نويت وتقبل منى يا كريم (قوله والثالث) أى من سقى الحج السبع وقوله طواف القدوم أى الطواف الذى سبه القدوم فهو من إضافة المسبب للسبب ويقال أيضا طواف القادم وطواف الورد وطواف الوارد وغير ذلك (قوله) ويتخص بجاء دخل مكة قبل الوقوف بصرفة والمعقر اذا طاف للعمرة أجزاء من طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بزدلفة) وعدم من السنن هو ما يقتضيه كلام الراغبى لكن الذى فى زيادة لروضة وشرح المهذب أن المبيت بزدلفة واجب (و) الخامس (ركعتا الطواف) بعده الفراغ منه

مرتولا مانع منه لكن جلوه على ان المراد اذا فرغ من دور التلبية وهو ثلاث مرات صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات بأى صيغة كانت لكن الابراهيمية أفضل ويسن أن يكون صوته بالسلاطة على النبي صلى الله عليه وسلم وبعدها خفض من صوته بالتلبية وقوله وسأل الله الجنة الخ أى كأن يقول اللهم انى أسألك رضاك والجنة واعوذ بك من مضطك والدار ويسن ان يدعو بمشاهد دنياه ويسن أن يقول اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووثقوا بعهدك ووقوا بعهدك واتبعوا أمرك اللهم اجعلنى من وفلك الذين رضيتم وارضيت اللهم يسر لى اذا ما نويت وتقبل منى يا كريم (قوله والثالث) أى من سقى الحج السبع وقوله طواف القدوم أى الطواف الذى سبه القدوم فهو من إضافة المسبب للسبب ويقال أيضا طواف القادم وطواف الورد وطواف الوارد وغير ذلك (قوله) ويتخص بجاء دخل مكة قبل الوقوف بصرفة والمعقر اذا طاف للعمرة أجزاء من طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بزدلفة) وعدم من السنن هو ما يقتضيه كلام الراغبى لكن الذى فى زيادة لروضة وشرح المهذب أن المبيت بزدلفة واجب (و) الخامس (ركعتا الطواف) بعده الفراغ منه

بعدمها بعد آدم عليه السلام وهو الهم انك تعلم مري وعلائي فاقبل معذرتي وتعلم حاجتي
 فأعطني موثلي وتعلم ما في نفسي فأعقرني فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت اللهم اني اسألك ما جازى
 قلبى وبقينا صادف حتى اعلم انه لا يصيبني الا ما قدرته لى ورضيت قصصك وقد ردتك (قوله)
 ويصلحها خلف مقام ابراهيم المراد بمقام ابراهيم الجبر الذي كان يقوم عليه عندنا المكعبة
 المحرقة عليه هناك لا الموضع الذي دفن فيه كما ذهبوا به فانه دفن في الشام (قوله) ويسر بالقراءة
 فيها أي في الركنين وقوله تنهار أي الاما بعد التجبر الى طالع الشمس فانه ملحق بالليل فتقوله
 ويجري بها الليل أي يجبر بالقراءة تنفيها بالسلامة والخلق به عما بعد طالع القمر الى طالع الشمس
 (قوله) واذا وصلها خلف المقام في الجبر يكسر الحاء وسكون الجيم أي حجر اسمعيل وهو
 المحرق بقدر نصف دائرة ويقال له العظيم لانه يتصل فيه الذنوب وقوله والافق المسجد أي وان لم
 يصلحها في الجبر فيصلحها في بقية المسجد وقوله والافق أي موضع شاة من الحرم وغيره أي
 وان لم يصلحها في المسجد فيصلحها في أي موضع شاة من الحرم وغيره لكنه يقدم الحرم على
 غيره وفي كلام الشارح بعض اجمال والحاصل أن الافضل أن يصلحها خلف المقام والافق
 المكعبة والافق الميراب والافق بقية الجبر المسمى بالعظيم والافق البعدين والافق بقية
 المسجد والافق دار خديجة والافق منزله صلى الله عليه وسلم والافق دار الخيزران والافق بقية
 مكة والافق بقية الحرم والافق الحظ في أي موضع شاة من الحرم (قوله والسادس) أي من
 سقن الحج وقوله الميت بنى بكسر الميم والتصريف والصرف ويجوز أن يصرفه بحيث يترك للميت بنى
 أي يرافقه من النساء والمراميت ليل أيام القسرين الثلاثة معظم الليل كما هو المتبادر من
 كلام المصنف ولذلك قال الشارح هذا ما صحه الرافعي أي كون الميت بنى مسنونا هو ما صحه
 الرافعي وهو ضعيف وقوله لكن صحح النووي في زيادة الروضة الوجوب أي وجوب الميت بنى
 ليل أيام القسرين الثلاثة أن لم يفر الغفرا أول والاسقط عنه جميع ليلة الثالثة كما يفتى
 غيره من يومها وهذا هو المعتقد وبعضهم كالشيخ الخطيب جعل كلام المصنف على الميت بنى ليلة
 عرفه لانه سنة وان تركها الناس الا أن هاتين صاويتا بينهما الا أن يعرفه والجل على ذلك وان
 كان بعيدا أولى من تضعيفه لا يقال يؤيد بجهله ضعف ما سكونه عن عمد في الواجبات كما تقول
 وجوبه معلوم وان لم يثبت عليه المصنف هناك (قوله والسادس) أي من سقن الحج على كلام
 المصنف مع أن في عمده من سقن الحج تسجيلا لانه يسكن على القول بسقن لكل من فارق مكة
 حاجا كان أولا كما قال الشارح فهو ليس من سقن الحج حتى في حق الحاج لا تضعفه لانه وقوله
 عدا رادة الخروج من مكة لسفر أي الا اذا كان لغيره بقصد الرجوع وكان السفر قصيرا
 وصح ذلك اذا خرج الحرم من مكة لئلا يكافئ بقصد الرجوع (قوله وما ذكره المصنف من سنته قول
 من جرح) هو ذلك فتقوله لكن الاظهر وجوبه هو المعتقد لكن على وجه أنه واجب مستقل
 لا على وجه أنه من واجبات الحج لانه لا يختص بالحج فليس من واجبات الحج ولا من سنته بل هو
 واجب مستقل على المعتقد لغيره مسلم لا يفتقر أحدكم حتى يكون آخر عهد ما لبث أي الطواف
 به كما رواه أبو داود (قوله ويتجزد الرجل) أي الذكروا ولو صليا يتجزد ولو صلا في محل خلاف المرأة
 والحنفية فاهم ما لا يتجزدان في غير الوجه والكفين وقوله حتما أي وجوبا وهذا هو المعتقد وقيل

ويصلحها خلف مقام ابراهيم
 عليه الصلاة والسلام ويسر
 بالقراءة فيها ما رواه ويجهز
 بها ليل واذا وصلها خلف
 المقام في الجبر والافق
 المسجد والافق أي موضع
 شاة من الحرم وغيره
 (و) السادس (الميت بنى)
 هذا ما صحه الرافعي لكن
 صحح النووي في زيادة الروضة
 الوجوب (و) السابع
 (طواف الدواع) عند
 اعادة الخروج من مكة لسفر
 حاجا كان أولا طويلا كان
 السقرا أو قصيرا وما ذكره
 المصنف من سنته قول
 من جرح لكن الاظهر
 وجوبه (ويتجزد الرجل)
 حتما كما في شرح المذهب

استحبوا عليه يرى القوي في مناسكه الكبرى وهو ضعيف وجمع بعضهم بين ما بأن القول
 بالوجوب محمول على أنه بعد الاحرام أو معه والقول بالنسب محمول على ما قبل الاحرام وروى
 هذا الجمع بأن الخلاف مقروض فيما عند ارادة الاحرام فالتحالف حقيق بلا جمع وبوجه القول
 بالوجوب كما هو المحقق أن التجسد حالة الاحرام واجب ولا يتم ذلك إلا بالتجسد وقبله وما لا يتم
 الواجب الا به فهو واجب وبوجه القول بالسنية أن الاحرام الذي هو سبب الوجوب التجسد
 لم يوجد بالفعل غاية الامر أنه اراده فيكون التجسد حادثة فقط فيقول المصنف عند الاحرام
 أي عند اوداء الاحرام فهذا هو القرض كما علت (قوله عن الخيط) بفتح الميم وباءه المجهة
 هذا هو الذي عبر به المستفاد ولو عبر بالخيط بضم الميم وباءه المهملة لكان أولى لا فائدة منع
 نحو التسويج والمعهود والخيط ولو تضمن أعضاء البدن وجواز الراد أو الأثر المرقعين
 واقتصر عبارة المصنف زاد التشرح قوله وعن منسوجها أي كالدرع وقوله ومعهودها أي
 كالطربوش وقوله وعن غير الثياب من خف وفعل أي اذا كان يستراصباح الرجلين كالصرمة
 والبايج بخلاف ما لا يسترد ذلك فله ليس فعلى لا يسترد ذلك كعمل الدكارة (قوله وليس)
 بفتح الباء لانه يقال ليس بكسر الباء وليس بفتحها اذا ليس الثوب قال تعالى وليسون ثيابا
 خضر او يقال ليس بفتح الباء وليس بكسر الباء اذا خلط قال تعالى وليسوا ايمنهم فظلم وقوله
 ازاد اوداء أي وجوبه وقوله أي حسن أي بداف ذلك قال المحقق أي وجوبا من حيث الذات
 وبها من حيث الوصف لكن ضعفه الشيخ حطية واعتمد السنية ويدل له قول المنهجي ومن لبسه
 ازاد اوداء أي حسن وانك قال الشيخ الخطيب وليس ثيابا ازاد اوداء أي حسن والاراد ما يستر
 ما بين الصرث والركبة كقوطة الحمام ومشله المتر والردا ما يرتدى به مما يستر على البدن وهو
 مذكرو لا يجوز زانته ويكره المصوغ كله أو بعضه ولو قيل التسخ على الوجه وقوله جسددين
 والافتظيين أي كالمغسولين ويكره المتجنس الخاف • (فصل في بيان أحكام محرمات الاحرام)
 وثقل الأحكام هي التعريم المتعبد بتعدد المضائق اليه كحريم لبس الخيط وتحريم تقطيس
 الرأس من الرجل وتحريم تقطية الوجه من المرأة وهكذا قال بهضهم كان الأولى حذف افتظ
 أحكام لان الكلام انما هو في عدم الحرمان لا أحكامها ولذلك اسقطه الشيخ الخطيب حيث قال
 فصل في محرمات الاحرام وقد يقال المقصود الاحكام بدليل قول المصنف ويحرم على المحرم الخ
 وفي الترجمة فهو ولان المصنف ذكر حكم القوات وحكم ترك الركن وحكم ترك الواجب وحكم
 ترك السنة الا ان يقال ان في ترجمته حذف الواضع ما عطف فهو من قبيل الاكتفاء أو يقال
 ترجم شي وزاد عليه وهو غير معيب وازاد محرمات الى الاحرام من اضافة السبب الى
 السبب أي محرمات سبب تعريمها الاحرام كما أشار اليه الشارح قوله وهي ما يحرم بسبب
 الاحرام ويشترط في تعريمها العمد والعلم بالتحريم والاختيار مع التكليف فان اتفق شيء من
 ذلك فلا تعريم واما القديمة فتفصيل فان كانت من باب الاتلاف المحض كقتل الصيد وقطع
 الشجر فلا يشترط في وجوبها عمد ولا علم وان كانت من قبيل الترفه المحض كالنكاح واللبس
 والذهي اشترط في وجوبها ذلك وان كان فيها ثابته من الاتلاف وثابته من الترفه فان كان
 الغلب فيها ثابته الاتلاف كالسلق والقلم لا يشترط في وجوبها ما ذكر وان كان الغلب فيها شائبة

(عند الاحرام عن القبط) من
 الشلب وعن منسوجها
 ومعهودها وعن غير الثياب
 من خف وتعل (وليس
 ازاد اوداء أي حسن)
 جسددين والافتظيين
 • (فصل)
 في أحكام محرمات الإحرام

الترفة كالإجماع اشتراط في وجوبها ذلك ولا يفتى على غير ما حكم مطلقا (قوله وهي) أي محرمات
 الاحرام وقوله ما يحرم بسبب الاحرام أي ما هو محرم بسبب هو الاحرام فأضاف سبب للاحرام
 للبيان ويصح أن يراد بالاحرام هنا التمتع المدخول في القسوة أو المدخول في التمتع القسوة
 فإن له إطلاقين كما مر (قوله ويجرم الخ) وكل هذه المحرمات من الصغار لا تقلل المسح والوطء
 وعقد النكاح نهى من البكارة وقوله على الحرم أي يجم أو عسرة أو يسما أو مطلقا سواء كان
 احرامه مخصصا أو قاسدا أو سواء كان ذكرا أو أنثى أو غنقى خصوصا وهو ما كان هذا المحرمات
 منها ما ينقض الرجل كلبس الخيط وتغطية الرأس ومنها ما ينقض المرأة أو الخنثى كتغطية الوجه
 ومنها ما يمس السكك كخلق الشعر وتقليم الأظفار والطيب إلى آخرها وقوله عشرة أشياء هي بسبب
 ما ذكره ها والانهى أكثر من ذلك وذلك قال الشيخ الطيبي بعد قول المصنف ويجرم على
 الحرم أمور كثيرة المذكور منها عشرة أشياء (قوله أحدها) أي المحرمات العشرة وقوله
 لبس الخيط هو وما بعده خاصان بالرجل بقول المصنف من الرجل راجع لكل منهما ولو بعدهما
 خاص بالمرأة أو الخنثى وبالباقى عام في السكك كما مر فلهذا أو الخنثى لبس الخيط وتغطية الرأس
 وللرجل تغطية وجهه بغير الخيط والمراد بلبسه على الهيئة المعتادة فبغيره بغير الخيط أو بالانكسار
 بالقميص أو القباء أو الثوب أو بالسر أو بل والغنى بغيره المصنف الخيط بفتح الخيم وبالله المحقولا
 يخفى ما فيها من القصور لأنها لا تشتمل المسح والمقود فلذلك زاد الشارح على كلام المصنف
 وليس المسح كدفع أو المقود كلبس ولا يضمن تقييد الخيط بكونه محظا ليضرب الأزار
 والرداء الخيطان كالملازمة فلو عبر الخيط بضم الخيم وبالله المسموعة لكان أولى والأصل في ذلك
 خبر المصنفين عن ابن هجران رجل سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يليس المحرم من الثياب
 فقال لا يليس التمسح ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد
 تحليل فليس الخفين ولا يقطعهما أسفل من الكعبين ولا يليس من الثياب شيئا من زعفران
 أو ورين زاد البخاري ولا يفتقب المرأة ولا يليس القزازين فإن قيل السؤال عما يليس المحرم
 فلم أجيب بما يليس مع عدم مطابقة الجواب للسؤال أجيب بأنه يجب بما يليس شيئا على
 أنه كان يخفى السؤال عما يليس لأنه محصور بخلاف ما يليس إذا أصل الإباحة فهو من قبيل
 ثلثي الخاطب بغير ما يترقب وبأنه إذا بين ما لا يليس فتدبر ما يليس بالمقهور فتدبر ما يليس الجواب
 السؤال بالماقهورم وإن لم يتطابقه صريحا (قوله قمص) هو ما لا يكون مقنونا من قدام وقوله
 وقباء بفتح القاف وهو ما يكون مقنونا من قدام كالكساء والقفطان والقرسية وقوله يرفق
 أي يوزن ويل وهو الباجوج وزمونة وهي السرموجة وقباء ستر سيرة أعلى قدامه بخلاف
 ما لا يستر سيرة أعلى قدامه، وبخلاف العمل المعروف والتاسومة وهي الصرمة التي تلبسها
 الأروام لها حاجر يسير (قوله وليس التسوج) أي لانه على هيئة الخيط فهو ملحق به لا محظ
 على هيئته وقوله كدفع أي زينة وهي التي تلبس في الحرب وقوله المقود أي يوزن بالوزن
 بذلك مثله قوله كد بكرة اللام كالبدة المعروفة (قوله في جميع ذنه) متعلق بلمن أي في
 كل جزء من أجزاء جميع ذنه ولو وحده كبريطه للصبي وقفا ليد وهو شيء يمسح به ليد
 ويرفعه ما يزاره خوفا من البرد وإن لم يكن محشوا يظن عند التقهه وإن كان في الأصل

وهي ما يحرم بسبب الاحرام
 (ويجزم على الحرم عشرة
 أشياء) أحدها (لبس الخيط)
 ثانيا (لبس الخيط)
 وليس التسوج كدفع
 أو المقود كلبس جميع ذنه

مختصاً بالجنس وهو فليس المراد التقيد بلبسه في جملة البدن لأن ذلك ليس بقيد (قوله والثاني)
 أي من الحرمات العشرة وقوله تقطية الرأس أي تخير العيصين أنه صلى الله عليه وسلم قال في
 الحرم الذي سقط عن بعض ميت لا تحصر ورأسه فإنه يثبت يوم القيامة طلياً وقوله أو بعضها
 أي الرأس وفيه تأييد خاصة الرأس والصواب عند كبره لأن القاعدة أن ما كان منفرداً من
 أعضاء البدن يذكر كما كان متعدداً يؤتى فكأن عليه أن يقول أو بعضها ولو الباض الذي
 وراء الأذن لا فرق في ذلك بين شعره وبشرته نعم لا يحرم ستر الشعر والخارج عن حد الرأس (قوله
 من الرجل) قد عرفت أنه واجب للآيتين قبله وهما لبس الخيط وتغطية الرأس فإن لبسه أو غطى
 رأسه بغير عذر حرم عليه ولزمه التقية فإن كان عذر من حر أو برد أو مداواة كان جرح رأسه
 فسد عليه خرقه جاز لكن تلبسه التقية لباساً على الخلق بسبب الأذى والمراد بالرجل الذكر
 يقتضيه تدخل السبي وخرج الآتي وانقضى فلمها لبس الخيط وكذلك التسويج والمقود
 لاحتمال كونه رجلاً فم يحرم عليها لبس القفازين في الدين لا شذو خرقه عليها وتغطية
 الوجه لقوله في الحديث المتقدم ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين (قوله بما يعسا ترا) أي
 بشئ يعق العرف سا ترا وان لم يكن محيطاً كاللباسان وهو الشال فالمدار على ما يعسا ترا في
 العرف وان لم يمنع ادراك لون البشرة كالألحاح ومهلل الشعر وقوله كعمامة أي وعرقه
 وطربوش وقوله وما ين أي تخنأ وحناه كذلك وقوله فإن لم يعسا ترا أي في العرف وهو مقابل
 لقوله بما يعسا ترا أي في العرف كاهن وقوله لم يضرا أي لم يحرم وقوله كوضع يده على بعض
 رأسه أي ما لم يقصد بها الستر والاحرام ولا فدية عند الرمي لأمه لا يقصد بها الستر والاحرام ويجب
 الفدية بسبب ذلك عند ابن حجر وقال بعضهم لا يحرم وإن قصد الستر على المعتقد وكذا جعل حقوقة
 على رأسه لم تهمه أو غلبه ما لم يقصد بها الستر والاحرام ووجب التقية لأن نحو التقية يقصد بها
 الستر عادة بخلاف اليد وقوله واستطلاه بمحمل يفتح الميم الأولى وكسر الثانية أو بالهكسر
 وأما فتحهما معاً فنحن العوام ومثله الشك في وقوله وإن مس رأسه أي وإن مس المحمل
 رأسه وهذه غاية في عدم الضرر (قوله وتغطية الوجه أو بعضه) أي الخلافة فيبصر مع التقية
 وجعل الشارح هذا من تمام الثاني فلم يجعله ثالثاً بخلاف ما صنعه الشيخ الخطيب فإنه جعله
 ثالثاً وقوله من المرأة أي ولو أمة كما في الجموع وقوله بما يعسا ترا أي في العرف كما مر في نظيره
 بخلاف ما لا يعسا ترا في العرف فلا يحرم وضع يدها على بعض وجهها (قوله ويجب عليها
 أن تستتر من وجهها الخ) أي عما ظلة على ستر الرأس لأنه عورة في الصلاة ولا يمكن ستر جميعه
 إلا بستر قد يرسمون الوجه فالاحتفاظ على ستره بكماله يستلزم ذلك الجزأ أولى من المحافظة على
 كشف جميع الوجه بكتشف ذلك الجزأ ويؤخذ من التعليق أن الأمانة لا يجب عليها ذلك لأن
 رأسها ليس بعورة في الصلاة (قوله ولها الخ) أي ويجوز لها الخوان ولم يكن حاجة تكرور
 وقوله إن تسبل هكذا في بعض النسخ بالباء في بعض النسخ تسدل بالذال الصعومة يقال سدل
 الثوب بسدله أراحه من باب نصر ونصر وقوله محتبا ياعنه أي متباعد عنه أي بحيث لا يقع
 على البشرة فإن وقع عليها بعد إختبارها ورفضه حالاً فدية عليها ولا وجبت وقوله بخشبة
 ونحوها أي كحجر (قوله والثاني الخ) حاصله أنه يعامل معاملة المرأة فيجب عليه ستر رأسه

(و) الثاني (تغطية الرأس)
 أو بعضها (من الرجل)
 بما يعسا ترا كعمامة
 وطريقاً لم يعسا ترا لم
 يضركم كوضع يده على
 بعض رأسه وكالتصاميم في
 الجوارح استطلاه بمحمل وإن مس
 رأسه (و) تغطية الوجه
 أو بعضه (من المرأة) بما يعسا
 ترا أو يجب عليها أن تستتر من
 وجهها ما لا يتأني ستر جميع
 الرأس إلا به ولها أن تسبل
 على وجهها أو بما يجافا عنه
 بخشبة ونحوها والخشبي كما
 قاله القاضي أبو الطيب

وكشف وجهه وقوله يومر بالسترأى سترأى وقوله وليس الخيط ظاهر عبارة أن المعنى ويؤمر
 ليس الخيط وليس كذلك بل المعنى أنه يساح له ليس الخيط بل تقطع أنه ليس لأنه لا يليس الخيط
 لاحتمال أن يكون رجلا (قوله واما القدية الخ) مقابل لقوله يومر بالستر وليس الخيط وقوله
 فالتى عليه الجهور انه ان ستر وجهه اى وكشف رأسه وقوله وراسه اى وستر رأسه وكشف
 وجهه وقوله لم تجب القدية أى فيها وكذا لو كشفها ما عاقلة قدية في هذه الصور الثلاثة لكن
 يحرم عليه في الصورة الاولى وحى ما لستر وجهه وكشف رأسه وكذا الاخرى وحى ما لو كشفها
 معافى صرم عليه ان كان في صلاة او يحضرة الاجانب فالحرمة ليست من حيث الاحرام واما
 الصورة الثانية وحى ما لستر رأسه وكشف وجهه ففى الواجبة لانه كلما رآه وقوله للشك أى فى
 كونه رجلا او امرأه وقوله وان سترها وجبت اى وحرم عليه أيضا فالاصل ان الصور اربعة
 تكلم الشارح على ثلاث منها وترك واحدة (قوله والثالث) أى من الحرمات العشرة وقوله
 ترجيل الخ صعب كما أشار إليه الشارح بقوله كذا عده المصنف من الحرمات والعقد الكراهه
 كما ذكره بقوله لكن الذى فى شرح المذهب انه مكروه وهذا إما على تفسير الترجيل بالنسج
 من غير دهن كما ستره الشارح وبهم صرح على مذهبنا لادن ولو غير مطيب كرت وضع مذهب
 وعليه فلا ضعف فى كلام المصنف والجل عليه وان كان بعيدا أو لم يكن التضعيف ويؤيده انه
 لم يبعد الدهن من الحرمات مع انه منها فيصير دهن شعره اى نفسه الصادق بالكثير والليل ولو
 واحدة كما هو ظاهر كلامهم ولو كان مخلوقا لانه ثبت بعد ذلك من اختلاف رأس الافرع
 والاصلح ونفى الامر الذى لم يبلغ وان اثبات طيبته واما الذى بلغ ذلك فيصير عليه كلما رآه
 والمراد خصوصا من شعر الرأس والجمجمة والحق الحب الطبعي بشعر العينة بقية شعور الوجه
 كحاجب وشارب وعنفقة وهذا هو العقد خلاف القول الذى فى العراق التصرم طاهر فيما اتصل
 كالشارب والعنفقة والعدار واما الحاجب والهدب وما على الجبهة فبقية بعد فهو ضعيف
 وان قال الشيخ الخطيب وهذا هو الطاهر بخلاف بقية شعور البدن ولهدن بدنه طاهر او باطنا
 وجهه فى شدة اى جرح ولو برأسه ولا يكره غسل بدنه ورأسه بطنمي وسدر من غير تنف شعر
 لان ذلك ليس للترين بل لازالة الوسخ لكن الاولى تركه والعصرم الاحتياط والقصد ما لم يقطع مما
 شعرا والاولى تركه الا كمال الذى لا طيب فيه واما ما فيه طيب فهو حرام (قوله وكذا حاك
 الشعر بالظفر) اى فهو مكروه ومثله حاك شعرا وبجل على قتب ابر ذعة (قوله والرابع)
 اى من الحرمات العشرة وقوله حلقة اى من سائر جسده ولو من شجوة او ابط او اوتف
 بخلاف الدهن فانه يخص بشعر الرأس والوجه دون شعر باقي البدن كما هو وقوله أى الشعر اى
 جسده ولو شعر توأمة واحدة وبعضها وقوله او تنقه او احرقه اى وقصه او غير ذلك من سائر وجوه
 الازالة ولعل قال والمراد ازالته أى طريق كان ثم لو كشط جلد من بدنه كراسه وعليه شعر
 لم يحرم ولا قدية في ذلك لان الشعر ناسخ فى الازالة (قوله ولوناسيا) اى اوجها لا هذه العاية
 انما تناسب القدية لا الحرمة لانه يشترط لها العمدة والعلم والاختيار فكان الاولى اسقاطها لان
 الكلام فى الحرمة لافى القدية (قوله والتامس) اى من الحرمات العشرة وقوله تغليم الاظفار
 اى جندبها الصادق بظفر واحد او بعضه وقوله اى ازالها تغليم تغليم فالمراد منه مطلق

يومر بالستر وليس الخيط واما
 القدية فالتى عليه الجهور
 انه ان ستر وجهه ورأسه
 لم تجب القدية للشك وان
 سترها وجبت (و) الثالث
 ترجيل (و) أى تسريح
 (الشعر) كذا عده المصنف
 من الحرمات لكن الذى فى
 شرح المذهب انه مكروه
 وكذا حاك الشعر بالظفر
 (و) الرابع (حلقة) أى
 الشعر او تنقه او احرقه
 والمراد ازالته أى طريقا
 كان ولوناسيا (و) التامس
 تغليم الاظفار (و) اى ازالها

الذي انفقهم من اطلاق الخاص وادادة العام وذلك عمن انما بقوله يتقليم او غيره ثم لو قطع
اصبعاً بغيره لم يحرم ولا فدية في ذلك لان الظفر تابع وقوله من يد او رجل فلا فرق بين اظفار
اليدين واطراف الرجلين (قوله الا اذا انكسر بعض ظفر الحرم الخ) وكذلك اذا طلع الشعر في
العين وتأذى به فله ازالته وقوله ازالة المنكسر قطعاً اي دون غيره فليس لاهزاله باقي الظفر ولا
فدية عليه في ذلك (قوله والسادس) اي من المحرمات العشرة وقوله الطبيب ان كان المراهبه
العين كان على تقدير مضاف وعلى هذا جرى الشارح حيث قال اي استعماله وان كان المراد به
التطبيق على انه اسم مصدر لتطبيق فان مصدره التطبيب واسم المصدر والطبيب لم يكن على تقدير
مضاف (قوله اي استعماله) اي الطبيب وقوله قصد اي استعماله المقصود مع العلم
والاختيار وبما في ما خرج من ذلك في قوله وخرج بقصد اما لو اقلت عليه الرمي طبيباً الخ وقوله عما
يقصد منه راحة الطبيب اي حال كونه عما يقصد منه راحة الطبيب وخرج بذلك عما يقصد منه
الاكل ولو لتداوى وان كان له راحة طبية كالفتح والمصطكي والقرنفل والسنبل والخزامه
وسائر الايات الطبية فلا يحرم استعمال شيء من ذلك ولا فدية فيه لانه لا يقصد منه راحة الطبيب
واعتقاداً كله ولو لتداوى (قوله فهو مسكوك وكنوز) اي وعدودوس وهو أشهر طبيب ببلاد
العين وزعفران وان كان يطلب للصبغ والتداوى وقام ومشو وورجس وقاغية وفل ويقصم
وبامين والمسك فليس محرم أصلاً مسكاً يضم اليه وبالشين الجملة فغير يكسر محرمه واهمال
شيئه (قوله في توبه) متعلق باستعمال وكذا قوله وفي بدنه فتبايه كبندته في تحريم استعمال
الطبيب فيه لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المار واليا ليس من الشيا مباهه ورس أو
زعفران (قوله بان يلصقه به) بضم اليا وكسر الصاد مضاف الى الصقه لانه متعد وأما يلصق في
قوله لم ولورمى لا يلصق بغيره فهو يتنفع باليوم والصاد مضاف الى الصق لانه لازم وظاهره قوله بان
يلصقه به الحصر وليس كذلك بل مثله ما لو ربطه بنحو جبيه او جعل فيه شعراً رتسك مفتوحة
وقوله على الوجه المعتاد في استعماله مخرج به حمله في نحو كبس لبيعه مثلاً (قوله أو في بدنه)
عطف على قوله في توبه وقوله ظاهره يدل من بدنه كأن الصقه به أو احتوى على نحو بجرأ ورش
ما ورد عليه وقوله او باطنه عطف على ظاهره وقوله كأنه الطبيب أي واستعماله واحتقانه
ولا فرق بين أن يكون الطبيب وحده أو مع غيره وان كان المعز غالباً الا ان استعمال الطبيب بان لم
يق له طم ولا رمي وما المألون فلا يضر بقاؤه وحده على المحدث كأن استعماله في دواء فلا يحرم
حينئذ (قوله وخرج بقصد) اي مع العلم والاختيار بقرينة ما بعده وقوله ما لو اقلت عليه
الرمي طبيباً اي وأزالته فوراً عند القدوة على ازالته والاحرم ووجبت القسدية وقوله أو أكره
على استعماله أي وأزالته فوراً بعد زوال الاكرام والاحرم ووجبت القسدية وقوله أو جعل تحريمه
أو نسي انه يحرم اي وأزالته فوراً بعد علم تحريمه أو نكره انه يحرم والاحرم ووجبت القسدية
وبه تسرع العلم بالتحريم والاحرام العلم بان المحسوس طبيب يعلق (قوله فان علم تحريمه
وجاهل القسدية وجبت) اي لانه كان من حقه ان يرتدع وينزجر لعله بالتحريم فلذلك
غلط عليه بوجوب القسدية (قوله والسابع) اي من محرمات الاحرام العشرة وقوله قتل
الصبي اي المسيد والقتل ليس قيدا بل مثله غيره من سائر التعرضات كما اشار اليه الشارح

من يد أو رجل يتقليم او غيره
الا اذا انكسر بعض ظفر
الحرم وتأذى به فله ازالة
المنكسر قطعاً (و) السادس
(الطبيب) اي استعماله
قصد ايجاً يقصد منه راحة
الطبيب فهو مسكوك وكنوز
في توبه بان يلصقه به على
الوجه المعتاد في استعماله
أو في بدنه ظاهره أو باطنه
كأنه الطبيب ولا فرق في
استعمال الطبيب بين كونه
رجلاً أو امرأة أو خنثى كان
أو لا وخرج بقصد اما لو اقلت
عليه الرمي طبيباً أو أكره
على استعماله أو جهل
تحريمه أو نسي انه محرم فانه
لا فدية عليه فان علم تحريمه
وجاهل القسدية وجبت
(و) السابع (قتل الصبي)

بقوله ويحرم أيضا صيد الخ فيصدم مطلق التعرض له حتى تنفجر وانما يحرم من مكانه
وكذلك التعرض لشجر الحرم قطعاً وقطعاً ويحرم على الحلال أيضاً التعرض لعند الحرم البري
الوحشي المأ كول أو ماني أصله ذلك وشجر الحرم إذا كان الحلال في الحرم لا جاع وقوله
صل الله عليه وسلم يوم فتح مكة أن هذا البلد امرأ محرمه الله لا يصد شجره ولا يقر صيده
وغير التنقيح أطول وقيل يحرم باقي الحرم (قوله البري المأ كول) ذكر قديمن قولنا وهو
الوحشي فلا بد أن يكون بر أو حشماً كولا وان فانس كلاً وزفانه وحشي بحسب الأصل
لصكن فانس وخرج البري وهو ما يعيش في البروان كان يعيش في البحر أيضاً البري وهو
مالا يعيش الا في البحر فيصدمه وان كان البري في الحرم على العقول بالمأ كول غير كاذب
وبالوحشي الانسي كالنعم والجبال وان فوحش (قوله أو ماني أصله مأ كول) أي برى وحشي
فيصدم أيضاً المتولين المأ كول البري الوحشي وغيره كالتولين جار وحشي وجماراً على
بخلاف المتولين غير المأ كول الوحشي المأ كول الانسي كالتولين ذئب وشاة والمتولين
بين غيراً كولي أحدهما وحشي والاخر انسي كالتولين ذئب وجماراً هلى والمتولين
أهلين أحدهما مأ كول والاخر غيراً مأ كول كالبغل فلا يصدم التعرض لشي منها (قوله من
وحش) أي كقبر الوحش وجماره وقوله وطير أي كالبجج الروي والاوز (قوله ويحرم أيضاً) أي
كما يحرم قتله وأشار الشارح بذلك الى أن القتل ليس بقوله صيده وكذلك الاغاة عليه
كدفع الصيد اصاذه والدالة على موضعه وقوله ووضع اليد عليه أي بحيث يكون في تصرفه
ولو بشره أو هبة أو اجارة أو اعادة فيجب على المالك ارساله إذا احرم لزوال ملكه عنه بالاحرام
ولا يبعد له الخلل من القسب الا بقتل جليد ومن اخذ بهداً ملكه وقوله والتعرض بلزته
أي كيد ورجله وقوله وشعره وريشه ووبره وريشه وفرخه (قوله والناثم) أي من الحرمات
العشرة وقوله عقد النكاح أي إيماناً أو قبلاً لا تخبر لا ينكح الحرم ولا ينكح وخرج به الرجعة فلا
تحرم على الصحيح لأنها استدامة نكاح والنكاح عقد عليه وزفاني الحرم الحلال وعكسه وقوله
فيصدم على الحرم أن يقد النكاح أي ولا يصح أيضاً وقوله بوكالة أو لا يراجع لقوله أو غيره
فاذا كان الحرم وكلا عن الزوج أو وليه فلا يصح عقده النكاح له ولو كان الزوج حلالاً
(قوله والناثم) أي من الحرمات العشرة وقوله الوطء أي لقوله تعالى فلا وقت ولا فسوق
ولا جدال في الجمع أي فلا ترفقوا ولا تقسقوا ولا تتجادلوا في الجمع فهو خير معنى النبي والرفق
مفسر بالوطء ويحرم على الحلال من الزوجين عكس الحرم من الوطء لانه اعادة على معصية
وقوله من عاقل عالم بالتحريم بخلاف ما إذا كان من المجنون والجاهل بالتحريم وقوله سواء جامع
في جموع أو زوجة ما وفي الاحرام المطلق وقوله في قبل أو دري متصل ومتفصل ولو جماع
وقوله من ذكر أو أنثى زوجة ما وعكسه أو اجنبية أي ومنها أو مثلها البهية (قوله والعاشر) أي
من الحرمات العشرة المباشرة الخ ومثلها الاستناب بعضه كدفع فيجرم لكن لا تجب القدية
الا ان ازل والمطر شهوة فيصدم لكن لا يجب القدية وان ازل وكذا اللبس شهوة مع الحائل
والحاصل ان المباشرة شهوة حرام وتجب فيها القدية وان لم يزل والاستناب حرام ولا تجب فيه
القدية الا ان ازل والنظر شهوة واللبس شهوة مع الحائل كل منه حرام ولا تجب فيه

البري المأ كول أو ماني
أصله مأ كول من وحش
وطير ويحرم أيضاً صيده
ووضع اليد عليه والتعرض
بلزته وشعره وريشه
(و) الثامن (عقد النكاح)
فيصدم على الحرم أن يعقد
النكاح لنفسه أو غيره
بوكالة أو ولاية (و) التاسع
(الوطء) من عاقل عالم
بالحرم سواء جامع في جم
أو عورت في قبل أو دري من ذكر
أو أنثى زوجة أو عكسه
أو اجنبية (و) العاشر
(المباشرة) فمبادون القرح
كل من قبله (بشهوة) أما
بغير شهوة فلا يحرم

القديسة وانزل ولو جامع بعد المباشرة أو الاستقاء دخلت فديتهما في فديقة الجاع وان لم يكن
 الجاع ناشئا عن ذلك وان طال الزمن بينهما لا تدخل القوي على الضعيف فخصم مع (قوله
 وفي جميع ذلك) اى في كل واحد من جميع المذكور ومن المحرمات تعبيره بذلك لتأويل
 المحرمات بالمدكور وفي بعض النسخ تك وهو أولى وانسب بتفسير الشارح وقوله القديسة
 مبدا مؤخر وقوله وفي جميع ذلك خير مقدم وقوله وسأقي بيانه اى القديسة في الفصل الذى
 بعدهذا الفصل (قوله والجاع المذكور) كان الاولى تأخير هذه العبارة بعد قوله ولا يفسده
 الا الوط في القرع وقوله تفسد به العمرة المقردة اى عن الحج حتى وقع قبل الفراغ من أعمالها
 قدس وقوله اما التي في ضج مع ما قبل قوله المقردة وقوله في قران اى بسبب قران وهو ان يحرم
 بهما معا أو يحرم بالعمره ثم يدخل عليها الحج قبل الشروع في أعمالها كما مر وقوله فهي تابعة
 صحة وفساد اقصوره تبعها في الصحة ان يطأ بعد روى جرة العقيقة يوم النحر وطواف الافاضة
 والسعي وقل الحلق مثلا فيصح به لوقوع الوط بعد التحلل الاول ونصح العمرة أيضا تبعه
 ولو انقردت لفسدت لوقوع الوط قبل الفراغ من أعمالها البقاء الحلق الذى هو من أركانها
 وصورة تبعها في الفساد أن يطأ بعد طواف القدوم والسعي والحلق وقل طواف الافاضة
 ورى جرة العقيقة يوم النحر ففسد به لوقوع الوط قبل التحلل الاول وتفسد العمرة أيضا
 تبعه ولو انقردت لم تفسد لوقوع الوط بعد الفراغ من أعمالها وهذا لا يدل على أن طواف
 العمرة يسدح عند القران في طواف القدوم لاقى طواف الافاضة مع أن ظاهر كلامهم
 العكس وبه جزم اللبني لانه على تقدير انقراض العمرة لا يطلب منه طواف قدوم حتى أقي بهذه
 الاعمال على هذا التقدير ثم وطئ صدق عليه أن الوط بعد الفراغ من أعمالها لان الطواف
 الواقع منه على تقدير الانفراد طواف عمرة وان كان في صورة القران كما هو القرع طواف
 قدوم وبهذا التحقيق يتدفع ما قاله المحقق عن ابن التقي من قوله وهذا يدل على أن طواف
 العمرة يتدرج في طواف القدوم لاقى طواف الافاضة الخ (قوله واما الجاع الخ) لا يخفى ما في
 هذه العبارة من التهاوت لان الكلام السابق في الجاع فكيف نصح المقابلة بقوله واما الجاع
 الخ الا ان يقال محط المقابلة في قوله فيفسد الحج الخ وكان الاطوار في المقابلة ان يقول واما الحج
 فيفسد الجاع الخ لان الكلام السابق في حكم العمرة وهذا في حكم الحج وقوله فيفسد
 الحج قبل التحلل الاول اى بأن كان قبل فعل اثنين من الثلاثة التى هو روى جرة العقيقة وطواف
 الافاضة المتبوع بالسعي ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم وازالة الشعر بخلق او غيره فانه
 بفعل اثنين من هذه الثلاثة يحصل التحلل الاول لانه يحصل له حجة طاعة ما يتعلق بالنساء
 كلبس الخيط وسعة الرأس من الرجل والوجه من المرأة والحلق والقلم والطيب والحسد واذا
 فعل الثالث حصل التحلل الثانى وحل به باقى المحرمات لكن يجب عليه الايمان بما يقضى من
 أعمال الحج كركب الجار الثلاث والمبيت ببنى لى الى أيام التشريق الثلاثة مع انه يخرج من
 الاجرام كان الحلى يطلب منه الايمان بالتسليمة الثانية مع انه يخرج من الصلاة بالتسليمة
 الاولى وان كان المطلوب هنا واجبا وهالك مندوبا ويدخل وقت الثلاثة بنصف ليلة العيد بعد

(وفي جميع ذلك) اى
 المحرمات السابقة (القديسة)
 وسأقي بيانه والجاع
 المذكور تفسد به العمرة
 المقردة اما التي في ضج
 في قران فهي تابعة صحة
 وفساد واما الجاع فيفسد
 الحج قبل التحلل الاول

الوقوف ويخرج وقت الرمي بفرأى أيام التشريق ولا آخر وقت الاخير من فحيم فخلان وأما
العمره فليس لها الاخل واحده وهو يحصل بالقرع من أعمالها كلها والحكمة في ذلك ان
الحج يطول زمنه وتكثر أعماله فجعل له فخلان ليصل بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت
آخر بخلاف العمرة يتم مرة القنات التي يخل بها من فاته الوقوف له لخلان فالاول يحصل
بالطواف المتبوع بالنسي ان لم يكن معي أو بإزالة الشعر بطن أو غيره والثاني يحصل بالآخر
فقولهم العمره لخل واحده في غير مرة القنات وقوله بعد الوقوف اي لانه وطه مضاف
اسما مضميا اليحصل منه الخل الاول فيفسد خلافا لابي حنيفة وقوله أو قبله اي قبل
الوقوف فيفسد حتى تنجس جاع وقوله أما بعد الخل الاول فلا يفسد اي وان كان حراما لانه
لا يصل قبل الخل الثاني ما يتعلق بالنساء كما مر (قوله الاعتدالكاح) اي فاته لأدنيه فيه
وعلى ذلك بقوله فاته لا يتعدى فوجوده كعدم (قوله ولا يفسد الا الوطه) اي لا يفسد
التسك شي من المحرمات المذكورة الا الوطه ولو يفسد انزال من غير علم دعالم مختار اذا وقع في
العمره قبل القرع من أعمالها وفي الحج قبل الخل الاول وهو الذي أرادته المحشى بشرطه
السابق فلا يفسد الوطه من غير محرم من صبي أو مجنون وكذا من التامى والجاهل والمكروم وشمل
ذلك ما لو كان الواطى رقيقا أو صديعا أو زافسدا فكسهما وعليهما القضاء وان كان فقلا ويقع
القضاء نقلا ولا بعد الصق والباوغ لكن يقدم حيث شدة حجة الاسلام على حجة القضاء حتى لو نوى
القضاء أولا وقع عن حجة الاسلام تبقى حجة القضاء عليه ولو أحرم بحمله علم يعتقد احرامه
أصلا على الأصح خلافا لمن قال بنقض فاسدا وعلى الأصح فليس لنا ضرورة تعتد فيها فاسدا
الايمان والاحرام بالعمره وأفسدها بالوطه ثم أدخل عليها الحج فانه يعتقد فيها فاسدا قال في الجواهر
وإذا شئت من احرام يعتقد فاسدا فلهذا صورته ولا أعلم لها أخرى (قوله بخلاف المباشرة
في غير القرع فانه لا يفسد) وكذا بقية المحرمات غير الوطه فلا يفسد شي منها واما اقتصر
الشارح على المباشرة لانه قد تبوهم انها مثل الوطه (قوله ولا يخرج الحرم منه بالفساد)
اي لان الاحرام شديد التعلق فلا يتأثر بالفساد بخلاف غيره من العبادات كالصلاة والصوم
والضحية فيمنه للنسك كما يعلم من كلام الشارح وخروج بالفساد البطلان فاذا ارتدوا للعبادة بانه
تعالي بطل نسكه وخروج منه بالبطلان فلا يجب عليه المضى فسه وقوله بل يجب عليه المضى
في فاسده اي اطلاق قوله تعالي وأتموا الحج والعمرة لله فانه لم يفصل بين الصعيق والفساد
وقوله ويسقط في بعض التسخ قوله في فاسده اي التسك فالضريح راجع لتسك كما تقدم وقوله
بأن ياتي بيقينه أعماله اي التسك الفاسدا فالضريح لفساده وفي بعض النسخ بأن ياتي بأعمالهما
بضمير التثنية اراجع للحج والعمرة وعلى كل فهو تصوير للمضى في فاسده ومع ذلك عليه
الاعادة فوراً وان كان محلا كما مر لان النقل من ذلك يصير بالشروع فيه فرضا اي واجب
الانجام كالفرض ويتأذى بالاعادة ما كان يتأذى بالاول لولا الفساد وبزمنه ان يحرم
في الاعادة بما أحرم منه في الاول من المقات أو قبله ولا يلزمه ان يحرم في الاعادة في مثل الزمن
الذي أحرم فيه في الاول (قوله ومن الحج) من اسم موصول فهو يعنى الذي هو موصوف لموصوف
محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله اي والحج الذي والقرية على تقدير الحاج قوله

بعد الوقوف أو قبله أما بعد
الخل الاول فلا يفسد (الا
عقد الكاح فانه لا يفسد
ولا يفسد الا الوطه في القرع)
بخلاف المباشرة في غير القرع
فانه لا يفسد (ولا يخرج
الحرم منه بالفساد) بل
يجب عليه المضى (في فاسده)
ويسقط في بعض التسخ قوله
في فاسده اي التسك من حج
او عمره بأن ياتي بيقينه أعماله
(ومن)

الوقوف فان العمرة ليس فيها وقوف وقوله فانه الوقوف أى بطول أى بطول يوم النحر قبل حضوره
 يعرفه بقوته الحج وقوله يعرفه قيد لادعته بخلاف الوقوف بالشعر الحرام (قوله
 تحلل الخ) أى أى بأعمال العمرة فبعض التحلل فبعضه التحلل عليه عند كل عمل من عمل العمرة
 ولا تجب بنية العمرة على المعتد وقوله حقاً أى وجوباً لا لا يصير محرماً بالحج في غير أشهره فيحرم
 عليه مصابرة الاحرام حتى لو صابره ووجهه من قابل لم يجز بخلافه ما اذا وقف فانه يجوز له مصابرة
 الاسرام لطواف والخلق والسعي ان لم يكن سعي لبقاء وقت ما ذكر مع تبعيته للوقوف
 فانه الركن الاعظم وقوله بعمل عمرة أى بما يقى من أعمالها ولا يشترط في تلك الاعمال ترتيب
 ولا تيجزئه هذه العمرة من عمرة الاسلام وقوله فيأتى بطواف الخ أى وبازالة شعره صلى أو غيره
 وان لم يذكره الشارح وقوله وسعى ان لم يكن سعي بعد طواف التقديم فان كان سعي بعد طواف
 التقديم لم يعد بعد طواف عمرة التحلل كما في المجموع عن الاصحاب (قوله وعليه) أى على من
 فاته الوقوف كما أشار إليه الشارح بقوله أى الذى فاته الوقوف وقوله القضاء أى الحج الذى
 فاته يشوات الوقوف والمراد بالقضاء القضاء للقوى لا الشرعى اذ لا أثر لوقت الحج والقضاء
 الشرعى فعل العبادت خارج الوقت والحج انما يفعل في الوقت وقبل ان يمسأه به تنسيق وقته
 فاذا فاته فقد خرج وقته واذا كان قارناً وجب عليه قضاء عمرة الاسلام مع الحج كما قاله في
 الروضة وقوله فوراً أى من قابل وان فاته بعد وغير الاحصاء لانه لا يتناول من تقصير وقوله فرضاً
 كان نسكاً أو غلأى كالحق الافساد (قوله وانما يجب القضاء الخ) غرضه بذلك تنقيح كلام
 المصنف وقوله لم يشأه حصر أى منع وقوله فان أحصر شخص الخ بيان لمفهوماً للقيده بقوله
 (قوله وكان له طريق الخ) فان لم يكن له طريق أخرى لتحلل بالخلق والتجسس كما ساقى في
 الاحصار وقوله لزمه سألوها فان سلكها فاته الحج وتحلل بعمل عمرة فلا قصاص عليه لانه بذل
 ما فى وسعه وكان الاولى للشارح أن يأتى بذلك لانه هو مقتضى المقابلة (قوله فان مات) أى
 من أحصر وفاته الحج وقوله لم يقض عنه فى الاصح هو المعتد (قوله وعليه) أى على من فاته
 الوقوف بعرفة وتحلل بعمل عمرته وقوله الهدى بسكون الدال وتخفيف الباء وبكسر الدال
 وتشديد الباء هو دم الجبران وساقى بيانه (قوله ومن ترك ركاً) أى غير الوقوف لان ترك
 الوقوف قد علم حكمه من كلامه سابقاً وقوله مما يتوقف عليه الحج أى والعمره بما يقتضيه
 اطلاق كلام المصنف وقوله لم يصل بفتح المنة التسمية وكسر الماء المسئلة أى لم يخرج وقوله
 من احرامه أى جهده وعمرته وقوله حتى يأتى به أى بالركن المتروك فيستريح ما ولو سئل ان السعى
 والطواف والخلق لا آثار لوقتها ولا فرق بين من تركه مع امكان فعله عدداً وسهواً او جهلاً
 ومن تركه بعد ذلك فليس قبل طواف الافاضة ثم ان كانت من أهل مكة وقريسة منها لزمها
 مصابرة الاحرام حتى تاتى بالطواف ولو طال الزمان ويحرم عليها محرمان الاحرام وان كانت من
 بلد تبعد قد خافت على نفسها وتحلفت فتخرج مع القافلة حتى تصل الى محل لا يمكنها الرجوع
 منه الى محكمه تحلل كالخضر ويستقر في ذمتها الطواف ولا تحصر عليها محرمان الاحرام
 حينئذ ثم تعود ويحرم لاجل الطواف وتأتى به (قوله ولا يجزئ ذلك الركن بدم) أى لا يجزئ
 ذلك الركن المتروك بدم بل لا بد من الاتيان به كما تقدم (قوله ومن ترك واجباً) أى سواه تركه

أى والحج الذى فاته
 الوقوف بعرفة) بعد
 أو غيره (تحلل) حقاً) بعمل
 عمرة) فيأتى بطواف وسعى
 ان لم يكن سعي بعد طواف
 التقديم (عليه) أى الذى
 فاته الوقوف (القضاء) فوراً
 فرضاً كان نسكاً أو
 تحلاً وانما يجب القضاء
 في فوات لم ينشأ عن حصر
 فان أحصر شخص وكان له
 طريق غير الذى وقع الحصر
 فيها لزمه سألوها وان علم
 القنات فان مات لم يقض
 عنه فى الاصح (و) عليه مع
 القضاء (الهدى) ويوجد
 فى بعض النسخ زيادة وسعى
 (ومن ترك ركاً) مما يتوقف
 عليه الحج (لم يصل من
 احرامه حتى يأتى به) ولا يجزئ
 ذلك الركن بدم (ومن ترك
 واجباً)

عند أومسوا أو جهلا ومنه من ترك واجبا من فعل محرما من محرمات الاحرام كما يعلم من الفصل الآتي وقوله من واجبات الحج اى أو العمرة كما يقتضيه اطلاق كلام المصنف عليه ما من (قوله لزمه الدم) فيجوز تركه بدم ولا يتوقف الحج أو العمرة على الاتيان به لقوانه يقوت وقته (قوله وسأقرب بان الدم) اى قربا في الفصل الآتي (قوله ومن ترك سنن من الحج) اى أو العمرة كما يقتضيه اطلاق كلام المصنف وقوله لم يلزمه بتركها شئ اى لادم ولا غيره وعلم منه الاول انه لا يتوقف بحجه أو عمره عليها وقد يندب تركها دم كسنة الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة فانه اذا تركها سبب له دم (قوله وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة) اى وهو ان الركن ما يتوقف عليه الحج أو العمرة ولا يجزى تركه بدم والواجب ما يجزى تركه بدم والسنة ما لا يجزى تركه بشئ * (فصل في بيان أنواع الدماء الواجبة) * وأحكامها من كونها على الترتيب والتقدير وغير ذلك مما سأقرب لانه ذكر الارواح وأحكامها المذكورة وانما ذكر هذا الفصل بعد ما تقدم لان وجوب الدم اما بفعل محرم من المحرمات السابقة في الفصل المأز وما يترك واجبا من الواجبات السابقة في الباب قبله والمتبادر من كلامهم أن المراد بالدم الحيوان وما يقوم مقامه من طعام وصيام وعلى هذا فلا حاجة لزيادة بعضهم في الترجمة وما يقوم مقامها وان أرده بدمه خصوصا الحيوان احتجج الى ثقل الزيادة وعلى هذا جرى الشيخ الخطيب وتبعه الحنفى فراد ذلك (قوله الواجبة في الاحرام) اى في حال الاحرام وقوله بترك واجبا وفعل حرام اى بسبب ترك واجبا وفعل حرام فسبب وجوب الدماء أحد هذين الامرين (قوله والدماء الواجبة في الاحرام) اى في حال الاحرام كما علمت وقوله خمسة أشياء اى بطريق الاختصار وبطريق البسط تسعة أنواع عدم القتع ودم القران ودم القوات ودم ترك مأثور به ودم الحلق والقلم ودم الاحصار ودم قتل السيد ودم الجماع ودم الاستمتاع وكلها معلومة من كلامه خلافا لقول الخطيب بأنه أدخل دم القران فالاربعة الاولى داخله في الاولى في كلامه وهو الدم الواجب بتركه نسأل لان دم القتع انما واجب بتركه الاحرام بالحج من ميقات بالدم فان القتع محرم بالحج من مكة ولو أنكر دلا حرم بالحج من ميقات بلده ودم القران انما واجب بتركه الاحرام بالعمره من ميقاتها أو فرد فان القارن يحرم بالحج والعمره معا من ميقات واحد ودم القوات واجب بتركه الوقوف بعرفة والرابع طاهر ودم الاستمتاع داخل في دم القران والباقي ظاهر وأبسط من هذا جعلها عشرين أو واحد وعشرين ونحوه باعتبار أحكامها اربعة قسم الاول دم ترتب تقدير والثاني دم ترتب تعديل والثالث دم تخيير وتعديل والرابع دم تخيير وتقدير وقطعها ما بين المقررى بقوله

أربعة دماء محصر * أولها المترك المقدر
تتمتع فوت وجب قرنا * وتركه دمي والميت بجنى
وتركه الميت والمزلقه * أوله بدع أو كشى انطقه
فأذره يصوم ان دعا فقد * ثلاثة فيه وسعا في البلد
والثان ترتب وتعديل ورد * في محصر ووطح ان فسد
ان لم يجد قومه ثم اشتري * به طعاما طمعة لقصرا

من واجبات الحج (لزمه
الدم) وصياتي بان الدم
(ومن ترك سنة) من سنن
الحج (لم يلزمه بتركها شئ)
ونظهر من كلام المتن الفرق
بين الركن والواجب
والسنة

(فصل)

في أنواع الدماء الواجبة في
الاحرام بترك واجبا أو
فعل حرام (والدماء الواجبة
في الاحرام خمسة أشياء)

ثم لعجز عدل ذلك عسوما * أعنى به عن كل مقدوما
والثالث التصير والتعديل في * صيد وانحمار بلا تكلف
ان شئت فاذبح او قتل مثل ما * عدلت في قيمة ما تقدمما
وغيره وقد درن في الرابع * ان شئت فاذبح او قتل با صغ
لشخص نصف او قسم ثلاثا * بحيث ما يجتنبه اجتنانا
في الملق والقسم وليس دهن * طيب وتقسيل ووطه في
او بين تحلى ذوى احرام * هنى دماء الحج بالقلم
والجدقة وصلى ربنا * على خيار خلقه نينا

قوله او بين تحلى الخ هكذا
يضط شيئا المؤلف ولعله او
بين تحلى الخ ليستقيم الوزن
تأمل اه معجبه

أحدها (الدم الواجب بترك
نكس) أى ترك ما مود به
مكسرك الاحرام من
المقات وهو أى هذا الدم
(على الترتيب) فيجب أولا
ترك المأمور به (شاة) تجزئ
في الانصبة (فان لم يجدها)
أصلا أو وجدها بن يادة على
عن مثلها (فصيام عشرة
أيام

وهو ظم حسن ينفي لكل طالب علم ان يحفظه (قوله أحدها) أى الخمسة أشياء وقوله الدم
الواجب بترك نكس أى بسبب ترك عادة فالتكس معناه العبادة مطلقا لكن صار متعارفا في
خصوص المأمور به في الاحرام كما أشار اليه الشارح بقوله أى ترك ما مود به (قوله ترك
الاحرام من المقات) أى وكرتك الميت بمزدقة ومنى وترك الرى الى آخر أفراده التسعة
المتقدمة في كلام ابن المقرئ حيث قال

تسع فوت وج قرنا * وترك رى والميت يعنى

وترك المقات والمزدقة * اوله يودع واكتفى أخقه

فأذره

بالأول في كلام المصنف هو الأول في فطم ابن المقرئ بشرط وجوب الدم على كل من المتنع
والقادر ان لا يكون اس حاضرى المسجد الحرام وبشرطه ايضا المتنع ان يحرم بالعمرة في اشهر
الحج من ميقات بلده وان يهجم في عامه وان لا يعود الى الميقات الذى احرم منه بالعمرة ليحرم
منه بالحج ان لم يكن احرم به او محرمان كان احرم به (قوله وهو أى هذا الدم) يعنى الدم
الواجب بترك نكس بأفراده السابقة وقوله على الترتيب والتقدير ومعنى الترتيب انه لا ينتقل
الى خصه الا اذا اجتز عن التى قبلها ومعنى التقدير ان الشارع قدره بالانيزد ولا ينقص
(قوله فيجب اولا الحج) فترى على قوله وهو على الترتيب وقوله شاة أى اوسبع بدنة اوسبع
بقرة تجزئ البدنة او البقرة عن سبعة دما وان اختلفت اسبابها فلوزيها عن دم واحد
فالواجب سبعة اولا ككل الباقي ووقت وجوب الدم على المتنع وقت اسرامه بالحج لانه
حينئذ ينصرف متعابا بالعمرة الى الحج ويجوز دبحه اذا فرغ من العمرة ولكن الافضل دبحه يوم
الحر (قوله تجزئ في الانصبة) أى بان تكون جذعة صان لها ساة واسقطت مقدم اسبابها
بعد ستة اشهر او ثمة معز لها سنان بشرط عدم العيب فيها وحيث اطلق الدم في المتناسك
فالمراد به ما يجزئ في الانصبة الا فى جراء الصيد المتلى فلا يشترط فيه ذلك بل المدا على المائلة
فيجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي العيب عيب بل لا تجزئ البدنة عن شاة (قوله
ان لم يجدها) أى حسا وشرعا كما أشار اليه الشارح بقوله أصلا ووجدها بن يادة على عن
مثلها ومثل عدم وجودها عدم وجود غنمها واحتياجه البعوضة ماله ونحو ذلك والعبرة بعدم
وجود ذل في الحرم ولو قدر عليه يلزم بخلاف حكمه لانه لا بد من دم يخصص ذبحه بالحرم
والكفارة لا تخص بوضع (قوله فصيام عشرة ايام) أى بدل الشاة لقوله تعالى من لم يجد

فصام الحج ولو لم صلى الله عليه وسلم لم يجد حياء فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع
إلى أهله وإما الشيخان (قوله ثلاثة في الحج) أي في حال الأحرار الحج فلا يجوز تقديمه عليه
بخلاف الهم لأن الصوم عبادة دينية وشوا العبادة البدنية لا يجوز تقديمها على احديهما بل لا بد
من تأخيرها عن سببها ما تقدم العمر فتسبب اول الأحرار الحج سبب نان والدم عبادة مالية
والعبادة المالية يجوز تقديمها على احديهما متى أحرم بالحج وجب عليه صومهما قبل يوم
التقري فان أخرها عنه عصى ووجب عليه قضاءها فوراً بعد يوم التقري وإيام التقري ولا يجوز
صومها في أيام التقري في الحظ ولا يجب تقديم الأحرار من تمكن من صومها فيه قبل يوم
التقري لأن تصميل سبب الوجوب لا يجب ويندب اتباع الثلاثة أداءه كانت أو قضاء لأن فيه
مباداة لقضاء الواجب وخروج من خلاف من أوجب ثم إن أحرار بالحج في سادس ذي الحجة
لزمته المتابع لضيق الوقت لأن ذات المتابع وليس السرعة عذر فيها لأن صومها يتعين ابتاعه في
الحج بالنهي بخلاف رمضان فان السرعة رخصة (قوله تسن قبل يوم عرفة) أي لأنه يسن الحاج
فطره ويسن له أن يحرم بالحج قبل يوم عرفة بمنزعهما بأن يحرم قبل السادس ويصومه وتاليه
كما ذكره الشارح بقوله فيصوم الحج (قوله وتاليه) ويسمى يوم القربى لأنهم يترقون فيه الماء
ويسمى أيضاً يوم النقلة لأنهم فيهم مكة إلى حنى (قوله وسبعة أيام) ويندب فيها المتابع كما
يندب في الثلاثة وقوله أذرجع إلى أهله أي أن أراد الرجوع إليهم فقول الشارح فان أراد
الإقامة الحج مقابل لهذا المتأخر وقوله وأهله أي محل استبطائه وهو من عطف المحل على الحال
فيه وليس من عطف التفسير خلافاً للعصبي (قوله ولا يجوز صومها في أثناء الطريق) فلو
صامها فيه لم يعد بها القول تعالى وسبعة إذا رجعتم (قوله فان أراد الإقامة الحج) قد عرفت أنه
مقابل للمقدار الذي سبق والمراد بالإقامة الاستيطان (قوله ولو لم يصم الثلاثة في الحج) أي بعدد
أوغبره وقوله صوم العشرة أما الثلاثة فقضاء وأما السبعة فاداء (قوله وفرق بين الثلاثة
والسبعة) أي كافي الأداة وقوله باربعة أيام أي تطير يوم التصروا أيام التقري وقوله وسبعة
امكان السير إلى الوطن أي على العادة الغالبة فلو لم يفرق وصام عشرة ولا حصلت الثلاثة
ولم يعتد بالسبعة لعدم التقري (قوله وما ذكره المصنف) مبتدأ خبره قوله موافق الحج وقوله من
كون الدم المذكور دم ترتب أي وتقدير كأمرو قوله موافق لمافي الروضة الخ وهو المقعد وقوله
التي في المنهج الحج ضعف وقوله دم ترتب وتعديل قد عرفت فحقن التقريب واما
التعديل فهو أن يعدل الدم بالقيح ويخرج بها طعماً (قوله والتالي الدم الواجب الحج)
وأقراده فليقدم الملق ودم الفم ودم اللبس ودم الدهن ودم التطيب ودم الجاع الثاني ودم
الجامع بين التحلين ودم المباشر تتم لو جامع بعد المباشرة دخلت فديتها في فدية الجاع كما مر وهذا
هو الرابع في كلام ابن المقرئ حيث قال في النظم السابق

وشيرن وقد رن في الرابع • ان شئت فاذبح أو جنباً صم
للشخص نصفاً أو قسم ثلاثاً • تجتث ما اجتثته اجتثاً
في الملق والقلم وليس دهن • طيب وتقبيل ووطء في
• أو بين تحلي ذوى أحرار •

ثلاثة في الحج) تسن قبل
يوم عرفة فيصوم سادس ذي
الحجة وسابعه وتاليه (و)
صيام (سبعة) أذرجع إلى
أهله ووطئه ولا يجوز صومها
في أثناء الطريق فان أراد
الإقامة بمكة صلحها كافي
المحرر ولو لم يصم الثلاثة في
الحج ورجع لزمته صوم
العشرة وفرق بين الثلاثة
والسبعة باربعة أيام ومدة
امكان السير إلى الوطن وما
ذكره المصنف من كون
الدم المذكور دم ترتب
موافق لمافي الروضة
وأصلها وشرح المصنف
لكن الذي في المنهج تبعاً
للصرواته دم ترتب وتعديل
فصيب أولاً فان هجر عنها
اشتري بغيرها طعماً أو تصدق
به فان هجر صام عن كل دم
وما (و) التالى (الدم الواجب

(قوله بالخلق) أي بسببه والمراية إزالة الشعر مطلقا ولو شق أو غيره ثم لو أنزل ذلك بقطع
جلداً ومضموناً لم يجب شيء لأن ما أنزل تابع غير مقصود بالازالة وتجب القدية فذلك ولو ناسيا
للأحرام أو جاحلا لم يرمه منم لأخذه على بختون ومعنى عليه وصي غير مجزئ وأنهم والفرق بين
الناسي والجاهل وبين هؤلاء أنهم ما يقتلون قطعاً ما فتمسكوا إلى تقصير بخلاف هؤلاء على أن
الجارى على قاعدة التلافي وجوبها عليهم أيضاً ولو تأذى بقل أو شقوه كوسخ فلهذا ينقطع
ويبقى وكذا التزامه القدية في كل محرم أبيع الساجدة إلا ما استثنى كلبس السراويل لمن لم يصعد
الازار والخفين المقطوعين لمن لم يصب الثعلين لأن ستر العورة وقاية الرجل عن التباسه أمور
يهما تخفف فيهما وإزالة ما ثبت من الشعر في العيب ونأذى به وما يغطيها من شعر الرأس
والخارجين إذا طال بحيث يمنع بصره وقطع المؤذى من ظفراته كسر وتأذى به (قوله والتزفة)
أي التتم وعطفه على الخلق من عطف العام على الخاص وقوله كالطيب أي الطيب الطيب
ودخل بالكافي بقية الأفراد كعلم الألفاظ من البدأ والرجل وقوله والدهن أي دهن شعر
الرأس والتسوية لمخولتين وألحق الحب الطير بذلك الحاجب والعداز والشاب والعتقة
(قوله والخلق أما جميع الرأس أو ثلاث شعرات) فلا يعتبر جميعه بالاجماع وبأنه في الشعرة
الواحدة أو بعضها مد أو بعضهما مدان وبكسر القدية في ثلاث شعرات
أو بعض كل منها وهكذا يقال في الألفاظ ومحل لزوم الدم في الثلاث أن اتحد الزمان والمكان
عرفوا لا في كل شعرة أو ظفر أو بعض أحد همامد ولو أزال شعرة واحدة في ثلاث دفعات
فان اتحد الزمان والمكان عرفا وجب مد واحد وان اختلف أحد همامد ثلاثة أمداد (قوله)
وهو أي هذا الدم يعني الدم الواجب بالخلق والتزفة بأفراذه النهاية وقوله على التضيير أي
والتقدير (قوله فيجب الخ) تفرغ على قوله وهو على التضيير وقوله ما شاة أي أو ما يقوم
مقامها من سبعة مد أو تسع بقرة وقوله أو صوم ثلاثة أيام أي حيث شاء ولو متفرقة وقوله أو
الصدقة بثلاثة أصع هذا الهزمة وضم المهلة جمع صاع وأصله أصوح بالواو وأبدلت همزة فقبل
أصوح بالهمزة نقلت شدة الهزمة للصاد فقبل أصوح ثم قطعت الهزمة على الصاد فقبل الأصع
ثم قلبت الهزمة الفاء فقبل الأصع فيه أربعة أعمال (قوله على ستعسا كب) أراد بهم ما يشاء
الفرار على القاعدة المشهورة من أن الفقير والمساكين إذا اجتمعا افتراقوا وإذا افرقتا اجتمعا
وحديثاً فلا حاجة لقول الشارح أو فقراء بل هو مستدل ولعله أتى به ثلاثين وهم أن المراد
خصوص المساكين فخرج الفقراء (قوله لكل منهم نصف صاع) فلا يجوز نقص المسكين عنه
وليس في الكفارات ما زاد المسكين فيه على هذا لأنه وقول من طعام يجزى في القطرة
فالمراد بالطعام في هذا الباب ما يجزى في القطرة (قوله والثالث الدم الواجب الخ) سكت
المصنف عن حكمه وهو دم ترتيب وتعديل كدما لجام القسدا لا في ذلك قال ابن المقرئ
في النظم السابق

بالخلق والتزفة) كالطيب
والدهن والخلق أما جميع
الرأس أو ثلاث شعرات
(وهو) أي هذا الدم على
التضيير فيجب إما (شاة)
يجزى في الأضحية (أو صوم)
ثلاثة أيام أو الصدقة بثلاثة
أصع على ستة مساكين أو
فقرا لكل منهم نصف صاع
من طعام يجزى في القطرة
(و) الثالث الدم الواجب

والثاني ترتيب وتعديل ورد • في محصور وطء حج إن قصد
أن لم يجد قومه ثم اشتري • به طعاما طعامة للفقرا
ثم لجوز عدل ذلك صوما • أعنى به عن كل مد يوما

فالتامع الخاف في كلام المستم هو الثاني في كلام ابن القري فيجب على المحرم ولا شاة
 فان لم يجد بها أخرج بفتحها طعنا ما فان يجوز عنه صام عن كل مدوم ما وجبت انقل الى الصوم
 فلا يتوقف تحمله على فراغه ولا يتعبد بعمل الاحصاء بل لأن الصوم حيث شاء ولا يسقط عنه
 الدم اذا شرط عند الاحرام أنه اذا أحصر تحلل بخلاف ما اذا شرط أنه اذا مر من تحلل سواء
 حال بلاهدي أو أطلق فإنه لا يلزمه الدم لأن حصر المدق لا يقتضي شرطاً فاشترط فيه لا غ ولو
 شرط التحلل بالهدي اذا مر من زمة لانه شرطه على نفسه (قوله بالاحصاء) أي المنع من جميع
 الطرق عن اتمام النسك سجاً أو عمرة أو قراناً وأسباب الحصر ستة أحدها منع المدق من الوصول
 الى مكة منع من الرجوع أيضاً ولا وثاها الحبس علماً كأن حبس بدين وهو مصر أو له وكل
 في قضائه فإنه يجوز له أن يتحلل كما في الحصر العام وثالثها الرقيل احرم بغير اذن سيده فله أن
 يتحلل بالحق مع التوبة وإن لم يأمر به فله سيده فإن أمر به زمة فله أن امره بغير اذن سيده
 صحيح وإن حرم عليه لانه يعطل عليه منفعه التي يستغنيها عنه فله قدر ينفعه ما لا يساع للمعمر
 كالاصطفاة فان لم يتحلل فله استغناء منفعته منه والام عليه ورابعها الزوجة فزوج ولو همرا
 تحلل زوجه ولو من فرض الاسلام لان حقه على القور والنسك على التراخي ويجب عليها
 التحلل بأمره وله وطؤها وان لم يتحلل والام عليها فان قبل ليس لهنه ما من فرض الصلاة
 والصوم فلهما كذا في الجيب بأمره مدة لتلك تطول فيلزم الزوج كثير ضرر بخلاف
 فرض الصلاة والصوم فلهما لا تطول فلا يلزمه كثير ضرر وعامسا الاصابة تولد احرام بغير اذن
 أصلاً وان علقه فله من التحلل بخلاف الفرض كالصوم والصلاة فيشارقا لهما بدانه فرض
 عين عليه ولا كذا في الجهاد وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد وقضية كلامهم أن الابوين
 منع البنت ولو اذن لها الزوج إلا أن يسافر معها ويسر للولد استئذان أصله المسلمين في النسك
 فرصاً أو تطوعاً وسادسا الدين فلصاحب الدين التحلل منع غيره المومر من الخروج ليوفيه
 حقه وليس له تحمله اذا لزمه عليه في امره بخلاف الدين الموجب للتحلل وهو مصر فليس
 له منعه اذا لزمه اذاؤه حينئذ فان كان الدين يصل في غيبته استحبه أن يترك كل من يقضيه عند
 حلوله (قوله فيتحلل المحرم) أي جواز الاجبوا ما لم يلزم عليه مصابة الاحرام في غيروه والا
 وجب والاولى للمعسر المعتز الصبر عن التحلل بل ان يتقن زواله عن قرب بحيث يزول في ثلاثة
 أيام امتنع تحله والاولى للجاج أيضاً الصبر عن التحلل اذ اتسع الوقت والا فالاولى التجهيل
 لخوف العوات ثم ان يتقن زوال الحصر في مدة يمكن ادراك الحج بعد ما امتنع تحله ولا قضاء
 على الحصر المتطوع لعدم وجوده فان لم يمكن متطوعاً فان كان نكاحاً فرضاً مستقراً كجبة
 الاسلام فمابعد السنة الاولى من سنن الامكان أو كان قضاء أو تدرا في ذمته وان كان غير
 مستقر كجبة الاسلام في السنة الاولى من سنن الامكان اعتبرت استطاعة جديده بعد زوال
 الاحصاء (قوله في تحلل) ولا ينس مقارنتها للذبح لانه قد يكون التحلل وقد يكون لغيره
 فلا بد من صراحة وكذا لا ينس مقارنتها للعلق ان جعلناه نكاحاً وهو المشهور وقوله بأن يقصد
 الخروج الى تصوير لثمة التحلل (قوله شاة) أي أو ما يقوم مقامها من سبع دنة أو سبع بقرة
 كما مر (قوله حيث أحصر) أي في المكان الذي أحصر فيه من حل أو حرم ولا يكتفي بالذبح

بالاحصاء فيتحلل المحرم
 نسبة التحلل بأن يقصد
 الخروج من نكاحه بالاحصاء
 (ويجوز أي يذبح شاة)
 حيث أحصر

موضع من الحبل غيره وضع الاحصار ولا يجوز نقل لحم الشاة لغير اهلها الا لغيره ان تبسر وكذلك
لا يجوز نقل الطعام عند الغز من الشاة لغير اهل محل الاحصار الا الى الحرم وأما الصوم فلا
يتقدم بكان (قوله ويخلق رأسه بصد الذبح) فيستتر تأخره عن الذبح لقوله تعالى ولا تقتلوا
روثكم حتى يبلغ الهدي محله (قوله والرابع الدم الواجب الخ) ومثله الدم الواجب بقطع
شجر الحرم المكي فيقتصر فيه بين أن يخرج في الشجر الكبيرة بقرة وفي الصغيرة التي قاربت مسح
الكبيرة وشاة كاسياقي وأن يخرج بقيتها ماها ما وأن يصوم عن كل مذبذو ما وذلك قال ابن القري
في النظم السابق

والثالث التخيير والتعديل في • صيد واشتجار بالاحتكاف

ان شئت فاذبح أو فتهل بمثل ما • عدلت في قيمة ما تصدما

(قوله يقتل الصيد أي المأكول البري الوحشي أو ما أحداً أصله ذلك كقولهم بن جار وحشي
وجار أهل مال فيه له عهد واعلم أن الصيد سرعان • الضرب الاقل بالممثل من الدم في
الصورة والخلقة تقرى ساومه ما فيه يقتل عن الحي صلى الله عليه وسلم وعن السلف فيشيع ومنه
ما لا يقتل فيه فيحكم مثله عدلان قطعان فطمان لانهما أعرف بالشبه المعسور شرعا فالنقطة شرط
وما في المجموع من أنه مستحب محمول على زيادته ولو حكم عدلان بمثل وعدلان بمثل آخر تخيير
بينهما على الأصح ولو حكم عدلان بأن لممثلا وآخر بأن لممثلا فهو مثلي كاجزء به في
الروضة فتدعي الاواب لانهما أدر كل من الشبه ما خفي على الآخر من • والضرب الثاني ما لا مثله
ومنه ما منه يقتل كالحمام ونحوه كاليام والقمرى والقواخت وكل ما وق في الواحدة
منه شاة لحكم الصابة رضى الله عنهم ما فيه أو في مستندهم وجهاً أن يصح ما وق قب بعلم فيه
والثاني ما منه من الشبه في أن • كلابا فالبسوت وهذا انما يأتي في بعض أنواع الحمام
اذ لا يأتي في القواخت ونحوها مما لا يأتى البسوت والأصح الاقل ومنه ما لا يقتل فيه كالجراد
وبقية الطيور سواء كان أ كبر حنتم من الحمام أم لا وظاهراً أن ما منه يقتل مما لا مثله لحكم حكم
ما لمثل فيقتصر فيه بين الثلاثة أموراً لا تامة في كلام المصنف (قوله وهو أي هذا الدم) يعني
الدم الواجب يقتل الصيد وقد عرفت أن مثله الدم الواجب بقطع الشجر وقوله على التخيير أي
والتعديل وقوله بين ثلاثة أموراً التي هي اخراج المثل والتصدق بقيته طعاماً والصوم عن
كل مذبذو ما (قوله ان كان الصيد مما لمثل أي • وكان مما لا مثله لكن فيه يقتل كما عرفت (قوله
والمراد بمثل الصيد ما يقاربه في الصورة) فالعبرة بالمعائنه في الخلقة والصورة تقرى بالاختصاص
والأغلب التعاد من البهنة لزم في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الذر كرو في الاى أتى
وفي الحامل حاصل مثله وفي الصحيح صحيح وفي المعيب معيب ان اتحد جنس العيب وفي السمين
سمين وفي الهزيل هزيل ولو قدى المر بضع الصحيح والمعيب بالسليم أو الهزيل بالسمين فهو افضل
(قوله أخرح المثل من الثم) ولو كان الصيد مملوكاً لمع جرائه قيمته بالملك وقد أقر ابن
الوثرى في ذلك حيث قال

عندى سؤال الحسن مستطرف • فرع على اصلين قد تفرعا

قايض شئ برضا مالكه • ويضمن القيمة والمثل معا

ومراده بالاصلين أن المثل يضمن عنده والمتقوم بغيره وقد أجاب بعضهم بقوله
جواب هذا أن تضاعفهما • أعاده الحلال صيدا فاقفعا
أقضه أباه ثم بعد ذا • قد أنقذ الحرم هذا فاقفعا
فيضمن القيمة حة الذي • أعاده والمثمل لله معا

(قوله أي يذبح المثل) فلا يكتفى بأخراجه حيا وقوله ويصدق به الخ فلا يكتفى تركه بعد نسيجه وان
كان يعلم أن الفقراء تأخذ به بعد ذلك كما يقع من الجهلة كثيرا (قوله فيصيب في قتل النعامة الخ)
تفريع على قوله أخرج المثل من النعم والمقصود بذلك التفريع تفصيل هذا الجمل لكن بعض
التفصيل وقوله بغيره أي البعيرين الأبل ذكر! كأن أو اتى كأن النعامة تشبه الدكر والأتى
فالتأنيص هو اللوحدة ولم يقل هما مجزئ في الأضحية لقول ابن قاضي يهاون أن دعاه الخ يعتبر فيها
الأجزاء الأضحية الأجزاء الصبيد فلا يعتبر فيه ذلك ولا يجوز بدل البدنة بقره ولا سبع شيء
أو كثر ولا اعتبار بالمائة في حراء الصبيد (قوله وفي بقر الوحش) أي في الواحد من بقر
الوحش وقوله وسجده أي سجد الوحش وقوله بقره ولا يجوز عنها سبع شيء ولا أكثر كما تقدم
فطيره (قوله وفي الغزال) وهو ولد الظبية إلى أن يطلع قرنائه وفيه حيدة معز صغير في الذكر
جسدي وفي الأتق عناق فان طلع قرنائه سمى الذكر غلبا والأتق طليعة في الذكر تيس وفي الأتق
عنز وهي أتم المزا التي تم لها سنة هكذا في شرح الخطيب مع بعض تفسيره فواد الشارح بالغز
العز الصغير مجازا بالنسبة للأتل والغز الكبير حقيقة في الثاني (قوله وفي بقره صور النسيج) مثل
من النعم مذ كورة في الطولان) عبارة شرح الخطيب وفي الأرب عناق وهي أتم المعز إذا
قويت عامت بلغت سنة وفي البر بوع بقره وهي أتم المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفي الضع كبش
وفي الثلب شافا فأنهت (قوله أو توته) والمعنة يتقوم هدلين من أهل الحرم وقوله بغيره
يوم الأضاح في المثل تعبر قيمة المثل في المكان بمكة والمراد بها جميع الحرم لأنه محل ذبحه
لأجل الاتفاق على المذهب وفي الزمان بوقت الأضاح على الأصح وفي غير المثل تعبر بغيره
في المكان بمثل الاتفاق لا بالحرم على المذهب وفي الزمان بوقت الاتفاق لا بالأضاح على الأصح
كأبي الخطيب (قوله واشترى) ليس بقيد أو قال وأخو ح بدل اشترى لكان أولى ليشل
ما لو أخرج مما عنده من الطعام المجزئ في القطر وبالجمله قال الشراء ليس متعينا ولا محل قصير
المصنف به لكونه الأغلب وقوله بغيره أي بقدرها وقوله وتصدق به أي بالطعام ولا يجوز له
التصدق بالدرهم وقوله على مسا كبري الحرم وقفرائه أي على المساكين والفقراء والمجوسين
أي القاطنين وغيرهم بل إذا علم أن غير القاطنين أحوج كان أعطوا وهم أفضل فان عدت
المساكين والفقراء من الحرم لم ينقله إلى غير الحرم بل يؤخره حتى يوجدوا فيه كمن شرا التصدق
على مساكين بلده فليجدهم (قوله أو أصام) أي في أي مكان كان وقوله عن كل مد يوم ما أي بدل
كل مد من الطعام ولو أن أداخرا المثل عن الثلث والأطعام عن الثلث والصوم عن الثلث
فهل يجوزته ذلك أو لا فيه وجهان أحدهما لا يجوز (قوله وإن بقي أقل من مدصام عنه يوما)
أي تكملها للفسكسر لأن الصوم لا يضيع (قوله وإن كان الصبيد عملا مثل الخ) وهذا يجب
لأنه لا يقل قيمته من ذلك كالجرد والعصافير ويحرم ما أمال الذي فيه قتل وهو الجاهم فيختار فيه بين

ثلاثة أمور كاذبة لمثل قائل أن يذبح الشاة وتصدق بلمها أو يفروها ويخرج بغيرها طعاما
أو يصوم عن كل مديونما كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله أخرجه بغيره) أي الصبد الذي لا مثل
له وقد عرفت أنه تعتبر قيمته في المكان يجعل الائتلاف لا يلزم على المذهب وفي الزمان بوقت
الائتلاف لا الأخرى على الأصح وقوله وأما عن كل مديونما أي في موضع مكان قايما
على المثل (قوله وإن في أقل من مديونما) أي تكمله لا المنكسر لأن الصوم
لا يقبض كإحرام (قوله والخاص) أي من الخمسة أنشأه وقوله الدم الواجب بالوطء أي المقدس
التي لا يختلف غير المقدس كالوطء بين الصالحين والوطء الثاني بعد الجماع المقدس ولو قبل الصالحين
فاغتسلوا في الصور ثمانية وأغمايب الدم على الرجل بجلد المرأة وإن شغلها عبوة المصنف
فلا دم عليها على الصحيح سواء كان الوطء زواجا أو غيره محرما أو حلالا (قوله من عاقل عامد
عالم بالصريم) أي مختار لا ندبة على الجنون والتامس والجاهل بالصريم والمكره (قوله في قبر
أودبر) أي من ذكر أو أمة سواء كانت زوجة أو علة أو أجنبية (قوله كاجسني) أي في كلامه
حيث قال في هذا الحرمات والتاسع الوطء من عاقل عالم بالصريم سواء جامع في ج أو مرة في قبل
أو بر الخ (قوله وهو أي هذا الدم) يعني الدم الواجب بالوطء وتقدم أن مثله الدم الواجب
بالاحصاء وقوله على الترتيب أي والتعديل على المذهب (قوله فيصيبه أولا الخ) تقرير على
الترتيب وقوله بدنة أي بصفة الاضحية وقوله وتعلق على الذكروا التي من الابل أي فالمراد بها
البدنة ذكر أو أنثى فالتامس فيها للوحدة كإحرام (قوله فان لم يجدوها) أي البدنة وقوله ببقرة
أي تجزى في الاضحية وهي تعلق على الذكر والأنثى من العرب أو الجواميس فالتامس فيها
للوحدانية أيضا وقوله فان لم يجدوها أي البقرة وقوله ففسيح من الغنم أي من الضأن والمغاز ومثما
معا (قوله فان لم يجدوها) أي السبع من الغنم وقوله قوم البدنة أي لانها الأصل وما ذكر بعدها
بدل عنها فنفذ التتويج يرجع إليها وقوله بدراهم بسعة وقت الوجوب أي كما قاله السبكي
وغيره وإن لم تكن المسئلة مد كورة في الشرع والروضة (قوله واشترى) قد تقدم أنه ليس بشيء
فخلفه ما أخرجه معاصده فلو قال وأخرج بدل اشترى لكان أولى وقوله بغيره أي بقدر قيمة البدنة
وقوله طعاما أي تجزى في الضمارة وقوله وتصدق به أي بالطعام وقد أخذ الشارع بحتم ذلك بقوله
ولو تصدق بالدراهم لم يجزئته وقوله على مسكين الحرم وقترأه أي ولو غرباه (قوله ولا تقدر
والذي يدفع الخ) أي فلا تقدر بمذلا أكثر (قوله فان لم يجد طعاما الخ) ولو قدر على بعض الطعام
ويجزى عنه ما أخرجه ما قدر عليه وصام عما يجزئ عنه وقوله صام أي عن كل مديونما ولو انكسر
مديونما عنه يوم ما تكسب لا المنكسر كإحرام (قوله واعلم أن الهدى الخ) غرضه بهذا الإشارة
إلى أن كلام المصنف مخصوص بغير الهدى الواجب بالاحصاء وفي هذا نصير من أن دم الجبران
يسمي هداه وهو كذلك كما ذكره الرازي وإن كان ينصرف عند الإطلاق إلى ما يسوقه الحرم
فقرأنا طوعا أو وجوبا بالذبح كما يؤخذ من كلام التورى فلا منافاة بين كلامه وكلام الرازي وذبح
دم الجبران لا يجزئ بوقت الاضحية بخلاف ما يسوقه الحرم فقرأنا فان ذبحه يجزئ بوقت
الاضحية على الصحيح (قوله وهذا لا يجب بعنه إلى الحرم) يستفاد منه أنه يجوز ذبحه إلى الحرم
وهو كذلك كما تقدم التنبيه عليه فقوله بل يذبح في موضع الاحصاء أي أن لم يبعثه إلى الحرم

(أخرج بغيره طعاما) وتصدق
به (أو صام عن كل مديونما)
وإن بقي أقل من مديونما
عنه يوم (والخاص الدم
الواجب بالوطء) من عاقل
عامد عالم بالصريم (سواء جامع
في قبل أو دبر كاجسني وهو)
أي هذا الدم الواجب (على
الترتيب) فيصيب به أولا
(بدنة) وتعلق على الذكروا
والأنثى من الابل (فان لم
يجدوها ببقرة) فان لم يجدوها
فسبح من الغنم فان لم يجدوها
قوم البدنة (بدراهم بسعة
مكة وقت الوجوب
واشترى بغيرها طعاما
وتصدق به) على مسكين
الحرم وقترأه ولا تقدر في
الذي يدفع الخ (فان لم
تصدق بالدراهم لم يجزئته) فان
لم يجد طعاما (صام عن كل
مديونما) واعلم أن الهدى على
قسمين أحدهما ما كان عن
احصاء وهذا لا يجب بعنه
إلى الحرم بل يذبح في موضع
الاحصاء والثاني الهدى
الواجب بسبب ترك واجب
أو فعل حرام

(قوله ويحتمل ذبحه بالحرم) وكذلك يقتضيه تفرقه له وجب أجزاؤه بالحرم فلا يجوز نقله الى غيره وان لم يصد فيه مسكينة ولا فقير أو أفضل يقتضيه الحرم فيجهدى المعقر المروءة لانها موضع تحله ولا يجهدى بالحرم حتى لانها موضع تحله لافرق في ذلك بين هدى الجبران وهدى التندر أو النفل فاساقه بالحرم من هدى التندر أو النفل يقتضيه بالذبح بالحرم والأفضل ذبحه بالمروءة في المعقر ويبنى في المباح فهو مثله اختصا صا أو افضلية وان خالفه في وقت الاضحية قدم الجبران لا يتحصن بوقت الاضحية ويحتمل به هدى الذر والنفل (قوله ولا يميزه الهدى) أى ذبحه وتفرقه له وجب اجزاؤه قوله ولا الاطعام أى التصديق بالطعام وتغليكه للمساكين والفقراء وقوله لا بالحرم أى فيه وقوله وأقل ما يميز أن يدفع الهدى أى يصد ذبحه فلا يكتفى بدفعه لهم حيا وقوله الى ثلاثة مساكين أو فقراء فلا يميز دفعه الى اقل من ثلاثة مساكين أو الفقراء ومنهما قال الثلاثة هي الأقل ولا حصر لآثاره وقد تقدم أن المراد المساكين أو الفقراء الكاثبون في الحرم ولو غر بافقول الحنفى لاهل يسقيد الآن يراد بأهله الكاثبون فيه وقت الاخراج ولا يميزه اكل شئ منه (قوله ويجوز أن يصوم) أى ما وجب عليه عند التبرير أو العجز وقوله حيث شاء أى في أى محل شاء وقد جئنا الشارح بقوله من حرم أو غيره اذ لا منفعة لاهل الحرم في صيامه ويجب فيه تثبيت التنية ولا يجب فيه تعيين جهة من شئ أو قرآن أو نحو ذلك خلافا لما قلناه في الخطيب عن القموني (قوله ولا يجوز) أى حرم ولا لحدلال كما سجد كره بقوله والهل والحرم في ذلك سواء لا يقال ذكر التبريم مستدرك بالنسبة للحرم لانه لا يقول الذى تقدم التبريم من حيث الاحرام ولو في غير الحرم والذى هنا التبريم من حيث الحرم ولو للعلل سواء كان مسلما أو ذميا ملتزما بالاحكام (قوله قتل صيد الحرم) ومثل القتل غيره من سائر أنواع التعرض ولو تفرقه وارجع من مكانه وشمل الحرم في كلام المصنف حرم مكة وحرم المدينة فلهما سواء في التبريم لكن لاضعان في حرم المدينة في الجدي لا نه ليس محلا للترك بخلاف حرم مكة فاضعان محض به لانه محل للنسك والتبريم غير محض به اشمونه في الحرم من الشربين بل مثلها فيه وجع الطائفة أى واديه الذى بصراة ولا ضمان فيه قطعوا واعلم ان الصيد المذبوح في كل من الحرمين ميتة وأنه يحرم قتل ترابهما ولو جرح فأكسك الا وانى الى غيرهما فيجب رده اليهما أو ما قتل تراب الحبل اليهما بخلاف الاولى بخلاف ما مر من فانه يجوز نقله بل يسحب للبلية به ولا أصل لما قيل من انه يعرف الطريق ويحرم أيضا أخذ طبيب الكعبة فمن اراد التبرك بفعل مصحها بطيب نفسه ثم أخذه وأما تبرئها فان كانت من بيت المال فلا مانع ان يصرفها له ارفيت المال سعا واعطاء أو نحو ذلك لثلاث تنلف بالبلية وان كانت موقوفة تعين بيعها وصرفها في مصالح الكعبة وان كانت ملكا للكعبة بان ملكها ما كملها الكعبة فلقها ما براء وان وقف لها شئ على أن تخدم من ربه فان شرط الواقف فيها شيئا من بيع أو اعطاء أو نحو ذلك التبع وان لم يشرط فيها شيئا فلتأخر بيعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى فان شرط الواقف تجديدها كل عام ولم يشرط فيها شيئا اتعت العادة الجارية في زمن الواقف العالم بها كما هو الواقع الآن بمصر فان الواقف لها وهو ثمرة الدرعى ما قيل لم يشرط فيها شيئا وشرط تجديدها كل عام مع علمه بان في شئته يأخذونها فلهم أخذها على الراجح

ويحتمل ذبحه بالحرم وذكر
المصنف هذا في قوله
(ولا يميزه الهدى ولا
الاطعام الا بالحرم) وأقل
ما يميز أن يدفع الهدى
الى ثلاثة مساكين أو فقراء
(ويجوز أن يصوم حيث شاء)
من حرم أو غيره (ولا يجوز
قتل صيد الحرم)

ويجوز ذلن أخذها إليه ولو جنباً وحاضاً ولا يحرم تحميمها (قوله ولو كان مكرهاً على القتل) أى من حيث أنه طريق فى الضمان لأن حيث الحرمه لانه لا حرمه على المكره بالفتح وانما الحرمه وقرا الضمان على المكره الكسر وأنت خير بأن كلام المصنف فى الحرمه دون الضمان فكان الاول حذف هذه الغايه (قوله ولو أحرمت من جن فقتل صيداً لم يضمنه فى الاظهر) هو المعقد وكذلك المسمى عليه والناسم والصبي غير المميز فلا ضمان على هؤلاء لانهم لا يعقلون فعلهم وإن كان الجارى على قاعدة الاتفاق وحسب علمهم بخلاف الجاهل والناسم فاحتمل بضمنان لانهما يعقلان فعلهما فينسبان الى قصدهم لا حرمه علمهما فهى مختصة بالعامد العالم أو أما الضمان فلا يختص بهما (قوله ولا يجوز قطع شجرة) أى ولا قطعها بالاولى وانما تركه لانه يعلم من قصده بالقطع تحريم القطع من باب أولى والشجر ماله ساق والنبات ماله ساق وهو يسمى نجماً قال تعالى والنجيم والشجر يسجدان ولا فرق فى الشجر بين ما ثبت بنفسه وما استنبته الناس بخلاف النبات فانه لا يجوز منه إلا ما لا يستنبته الناس كما ساقى وبحمل الحرمه فى الشجر الرطب غير المؤذى أما اليابس والمؤذى كالشوك والعويج وهو نوع من الشوك فلا يحرم قطعه ولا قطع ان كان اليابس لا يختص والمراد بشجر الحرم ما كان أصلها فيه وان كانت أغصانه فى هواه الحل بخلاف عكسه ولو كان بعض أصلها فى الحرم وبعضه الباقى فى الحل حرم تغليب الحرم ولو نقلت شجرة حرمية الى الحل بقيت على الحرمه بخلاف عكسه نظر الامل فيه ما ويجوز أخذ أوراق الشجر ولا خيط ثلاثه شجرة بخلافه بالخط لان خطه حرام كافى للجموع نقله عن الاصحاب ونقل اتفاقهم على أنه يجوز أخذ ثمره ويحرم عود السواله لغير البيع أو ماله البيع فلا يجوز كما يؤخذ مما ساقى ولا ضمان فى العصى اللطيف كالسواله ان اختلف مثله فى سفته فان لم يخطف أو اختلف لاحتلافه ومثله لافى سفته فعليه الضمان بقيقته (قوله أى الحرم) تفسيره ليعظم فى كلام المصنف وهو شامل لحرم مكة وحرم المدينة لان كلامه فى عدم الجواز وهما متساويان فيه بل مثلها فافهمه وج الطاق وأما الضمان فهو مختص بحرم مكة لانه محل الشك فعلم من ذلك أن قول الشارح وتضمن الشجرة المختص بالحرم المكى فرعاً وهو مختص بكلام المصنف به أيضاً وليس كذلك كما عات (قوله وتضمن الشجرة الكبيرة) أى بأن نسمى كبيرة عرفاً ونسمى سواء اختلف أم لا بخلاف العصى اللطيف ففيه التفصيل المار وقوله بيقرة قوى معناها بدنة وسبع شاة وقوله والصبرة أى التى تقارب سبع الكبيرة بخلاف الصغرى بعد اقامتها ضمن بالقيمة وقوله بشاة وما يقيم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة قال الركنى وسكت الرافعى عملياً وسبع الكبيرة ولم يفته الى حد الكبر عرفاً وبقي ان تجب فيه شاة أعظم من الواجبة فى التى قاربت سبع الصغيرة اه وأقر العلامة الرملى ومثاله العلامة ابن حجر حيث قال لا تجب الاشادة تساوى سبعاً مطلقاً وكلام الشارح ربما يفهم منه موافقة الشيخ ابن حجر حيث أطلق وقوله كل منهما أى البقرة والشاة (قوله ولا يجوز أيضاً قطع ولا قلع نبات الحرم) أى حرم مكة وحرم المدينة ومثلها وج الطاق لكن الضمان مختص بحرم مكة وصحها بالقيمة لانه القياس ولم يردص بدفعه فميجوز أخذها لعقب البهايم بكون اللام وللدواء كما الحظنل والسما المكى ولتفسد كل جله واليقبل الحاجة اليه فيقتصر على قدر الحاجة ولا يأخذ

ولو كان مكرهاً على القتل ولو أحرمت من جن فقتل صيداً لم يضمنه فى الاظهر (ولا) يجوز قطع شجرة (أى) الحرم وتضمن الشجرة الكبيرة بيقرة والصغيرة بشاة كل منهما بصفة الاضحية ولا يجوز أيضاً قطع ولا قلع نبات الحرم

الابتدؤها ولا يجوز أكله للبيع ولو لم يفسد البهائم أو غيره لم يسبق لانه كالطعام الذي ايجزأ كانه
ما يجوز للمباح له كالهائه فكذلك هذا الحيا عليه وموخذته انه حيث ساراً أخذ السوال
لا يجوز بيعه ويجوز بيعه حيث الحرم بل وشجره كائن عليه في الامم البهائم ويجوز أخذ
الاذخر بالذال المجتمعة وللبيع وهو حلفاً مكمل لانه ورد استناؤه في الحديث بإشارة العباس
فانه قال يا رسول الله الا لأذخر فانه اقسمهم وليسوهم فقال صلى الله عليه وسلم الا لأذخر والذين
الحداد (قوله الذي لا يستتبه الناس بل يفت بنفسه) خرج بذلك ما يستتبه الناس كالنقطة
والشعر فيجوز أخذه مطلقاً ولو ثبت بنفسه نظر الكون الاصل فيه ان يستتبه الناس (قوله
اما الحشيش اليابس الخ) مقابل لقوله نبات الحرم فان المتبادر منه الرطب ولقطة اليابس صفة
كاشفة وقوله لا قلعه أي ان كان يحلب بأن كان أصله حيا فان مات جاز قلعه أيضاً (قوله والحمل
الخ) غرضه بذلك الإشارة الى التعميم في تحريم صيد الحرم وشجره لانه من حيث الحرم فلا فرق
بين الحرم والحلال وقد عرفت قبيل سيق انه لا استدراك ولا تكرار في ذكر الحرم في الصيد خلافاً
لماذكره الله تعالى لأن ذكره فباسم من حيث الاحرام هو انما من حيث الحرم (قوله بضم الميم) أي
لا يقتضيه الله من احل الربا أي صار حلالاً وقوله والمحرّم بضم الميم أيضاً لانه من احرم أي
صار محرماً (قوله في ذلك الحكم السابق) أي الذي هو تحريم صيد الحرم وشجره وقوله سواء
أي مساوياً وبه يتعلق الماروا بالجرور عليه (خاتمة) وسأل الله سبحانه يسألني لى قصد مكة
المشرقة يجمع أوجهه وأبوابه ما ان يمدى اليها شيا من العلم فانه صلى الله عليه وسلم أهدى الى حجة
الوداع ما تبتدئ فان نزل ذلك وجب ويسر ان يظل البدنة او البقرة فتلين من التعال التي تلبس
في الاحرام ثم تصدق بعد الذبح بها وان يجرح صفحة سنامها التي يجرع بعد تسبيلها بها
القله ويلطخها بالدم تعرف القم لا تجزى بل تقلد عرى القرب وتشتق آذانها ولا يلزها بذلك
ذبحها وقد وقع السؤال عن وقفة يوم الجمعة هل لها سارية على غيرها فأجيب بأن لها سارية لأن
الاعمال كشرف بشرف الرمان كما تشرف بشرف المسكان ويوم الجمعة افضل أيام الاصوع
فيكون العمل فيه افضل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الايام يوم عرفة
فان وافق يوم الجمعة فهو افضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة وروى عنه ايضا انه قال اذا كان
يوم عرفة يوم الجمعة فمعاذ الله لجمع اهل الموقف وقد كانت وقفته صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع يوم الجمعة لان اقامته اختياره الافضل (قائمة) حدود الحرم معروفة تقلم بعضها
مستأنفاً بالاميال في قوله

والحرم المحدث من ارض طيبة • ثلاثة اميال اذا رمت اقامته

وسبعة اميال عراق وطائف • وحدة عشر ثم تسع جعراثة

ومن بين مسح بتقدم سبته • وقد كتبت فاشكر لربك احبته

وحدة بكسر الحاء المهملة وهي غير جدة المعروفة بكسر الميم (قوله ولم تفرغ المصنف من
معاملة الخلق) هذا دخول على كلام المصنف والمعاملة الاولى بمعنى اصل العمل لان
العادة جعل العبد لله فليست القاطعة من الجانبين بل من جانب واحد الا ان نظر لكون المولى
يعامل عبداً لا لثابة كان العبد يعامل به بالعبادة فتكون من الجانبين واما المعاملة الثانية

الذي لا يستتبه الناس بل
يقتضيه الله ما الحشيش
اليابس فيجوز قطعه لا قلعه
(والحمل) بضم الميم أي
الحلال (والحرم في ذلك)
الحكم السابق (سواء) ولما
فرغ المصنف من معاملة
الخلق وهي العبادات

قوله بكسر الحاء المهملة

صوابه يقتضيه كما في

القاموس وقوله بكسر الميم

الذي في القاموس ضمها

اه مصححه

فهو من الجائز فالحاقه فيها على بابها لان فيها ايجابا من أحد الجانبين وقبولاً من الآخر
والتقدم المستحق كغيره العبادات على المعاملات اهتماماً بالشرعيات فانها متعلقة بالخلق
والمعلق يشرف بشرف المتعلق والاحتياج اليها كقرآن كل أحد محتاج الى العبادات ولا
كذلك البيوع ونحوها (قوله أخذ) جواب لما وقوله في معاملة الخلاق أي وهي المعاملات
والخلاق جمع خلقية بمعنى مخلوقة فهي بمعنى المخلوقات وقوله فقال عطف على أخذ

(كتاب أحكام البيوع)

أي هذا كتاب بيان أحكام البيوع ومراعاة الأحكام الجواز وعدم الجواز والاول املح الزوم
او عدم الزوم كما يعلم ذلك من كلامه وانما قد اشرح أحكام اشارة الى ان كلام المصنف على
تقدير مضاف لانه انما تكلم على أحكام البيوع لا على حقيقة الفعة ولا شرعاً ولا غير البيوع دون
البيع مع انه مصدر والاصل فيه الاقرار وذلك عبر في المنهج بقوله كتاب البيع نظر الى تنوعه
وتقسيم أحكامه والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى واحل الله البيع واحل الله البيع
صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض وخبر سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم اي الكسب
اطيب قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور أي لا ينش فيه ولا خيانة وأما كونه ثلاثة اقساماً
تفصيلاً اعاد باع وشتر ومعتود عليه غش ومشى وصيغة ايجاب وقبول وشرط في المعاد باعاً

أخذ في معاملة الخلاق فقال
(كتاب) أحكام (البيوع)
وقد راعى من المعاملات
كقرآن وشركة

او مشترى بالاطلاق تصرف فلا يصح عقد صبي ومجنون ومجهول عليه بفسه وعسدم كراهة
حتى فلا يصح مقدم مكره في ماله بغير حق فان كان بحق صحيح كان فوجه عليه بيع ماله لوقاؤه
ما كرهه الحاكم عليه ويصح عقد المكره في مال غيره ما كرهه لانه لا يطلع في الاذن واسلام من
يشترى له معصية ونحوه ككتب - حديثاً أو علم ديناً أو نكاحاً أو مسلم أو مشرك أو معتد عليه
الكافر المصنف وهو ملحق به من الاهانة ولا للمسلم ملحق به من الاذلال وقد قال تعالى ولينصلي
الله لكافرين على المؤمنين سبيلاً وليفك الله الاسلام في المرتد وشرط في المعقود عليه ثمننا
او صحتنا كونه طاهر ائتمناه للعاقدة عليه ولاية والقدرة على تسلمه وكونه معلوماً للعاقدين عينا
وقد اوضحه وسيد كراهة المصنف بعض هذه الشروط وشرط في الصيغة ايجاباً وقبولاً لأن لا يتخلل
بينهما كلام اجنبى ولا سكوت طويل وهو ما يشعر بالاعراض عن القبول وان يتوافق الايجاب
والقبول ولو معنى وعدم التعليق وعدم التأقيت (قوله وغيرهما من المعاملات) أي وأحكام
غيرها من المعاملات واعلم انه يحتمل ان المراد من التصرفات المالية الواقعة بين اثنين ما كثر
كالشركة والقراض والايارة وعلى هذا فخصوا الاقرار والغصب بزيادة على ما في الرجة وهي غير
معينة ويحتمل ان المراد من التصرفات المتعلقة بالمال مطلقاً وعلى هذا فزيادة لك في الاطلاق
المعاملة على نحو الاقرار والغصب بعد لا يتخير (قوله كقرآن وشركة) أي وكونه واجبة كما
اشار الى دخول ذلك وغيره بالكاف وادخل الاجارة في الغير اولى من ادخاله في البيوع لانه
التبادر من صنيع الشارع حيث أخرجهما من قهر يقب البيوع الا في خلاف المصنعة الخشعي
من ادخاله في البيوع نظر الى كونها بيع منافع في المعنى وعليه جرى الشيخ الخطيب حيث
جعل انواع البيوع اربعة وزاد على الثلاثة التي ذكرها المصنف وابعا قال وهو بيع المنافع
وهو الاجارة ولكن يؤيد ما قلنا انها لا تسمى بيعاً عراضاً لانه لا يوفى بكلام المصنف والشارح

ثم رأيت بعضهم نظري كلام المحنى قائل (قوله والبيع جمع بيع) قد تقدم بيان فكتبه
فتنبه (قوله والبيع لغة مقابلة شيء بشيء) أي على وجه المعاوضة ليخرج نحو ابتداء السلام
ولده وعبادة المريض فلا تسمى مقابلة ابتداء السلام برده ومقابلة عبادة مريض بعبادة
مريض آخر مخالفة وقال بعضهم الأولى إجماع المعنى القوي على إطلاقه لأن التقهنا لا تدخل
لهم في تقييد كلام القويين وهو ظاهر إطلاق الشارح ومنه ما لعن القوي قول الشاعر

ما بعثكم مهجتي إلا بوصلكم • ولا أسلمها إلا يد •

فان وقستم بما قلتم وفيت أنا • وان غدرتم فان الرهن تحت يدي

فالبيع هو المبيعة وهي الروح والنفس هو الوصل (قوله قد دخل ما ليس بحال) تفرع على عموم
شيء في الجائز أو في أحدهما وقوله كخبر أي وكسر عين وجلد مية إلى غير ذلك (قوله
وأما شرعاً الخ) مقابل لقوله لغة وهذا التعريف للبيع الذي هو قسم الشراء أو عليه فيعرف
الشراء بأنه ثقل عين الخ ولا يعني أن التملك المأخوذ في تعريف البيع يحصل بالإيجاب
من جانب البائع والثقل المأخوذ في تعريف الشراء يحصل بالقبول من جانب المشتري وقد
يعرف البيع بالمعنى الشامل للطرفين كما قال الشيخ الخطيب وشرعاً مقابلة مال بحال على وجه
مخصوص أي عقد ومقابلة الخ وذلك العقد شمل للإيجاب والقبول وقد يطلق البيع على
الشراء ومنه قوة في الحديث كل الناس يقدون قياتع نفسه فعتقها أو موطئها فإنه قبل المعنى
كل الناس يذهب ويسعى في مصالحه فهو مشتري نفسه فإن اشتراها بهذا النسيان واشتقها
في الطاعات فهو معتق نفسه من عذاب الله وإن اشتراها بالآخرين ترك أعمال الآخرة
وأغفل في الدنيا فهو موقن نفسه أي هلكها كما قد يطلق الشراء بمعنى البيع قال تعالى
وشره وإن يفتن أعمى أعور (قوله فاحسن ما قبل في تعريفه أنه ثقل الخ) وجه الاحتمال أنه
يشمل بيع المنفعة على التأيد كحق الممرور على الطريق المأخوذ في قول غيره مقابلة مال بحال
على وجه مخصوص فإن فيه مساحمة يجعله البيع هو المقابلة مع أنه العقد وإن أوجب نفسه
بأن التقدير عقد ومقابلة كما تقدم مع أنه لا يشمل بيع المنفعة على التأيد إلا أن يراد بالمال
ما يشمل المنفعة المذكورة وأعرض القليوبي شيخ المحنى ما قاله الشارح لما قبله من إيهام
أنه تعريفان ولأن التملك داخل في المعاوضة ولأن الرهن لا تملك فيه وكذا المنفعة غير المباحة
وغير التملك تأمله ولاجل ذلك قال لا يعني ما في ذلك من عدم الحسن ولو قال ثقل عين مالبة
أو منفعة كذلك على التأيد يفتن مالى لكان أولى واحسن (قوله عين مالبة) بخلاف غير
المالبة كالعين النجسة ولا بد أن تكون متولة بخلاف غير المتولة كنجس بر (قوله
بمعاوضة) أي تتلبس بمعاوضة قاله الملا بسطة لا تعرض لعدم استقامته ويعمم جعلها
للتصور وقوله باذن شرعى أي معصوماً باذن شرعى قاله ابننا المماحبة فهي بمعنى مع (قوله
أو ثقل منفعة) أو فيه تنويع ففكاه قال البيع نوعان ثقل العين المذكوكة وثقل
المنفعة المنصبة بمأذ كره وقوله بمباحة هو قبل لا بد منه فيضرحه غير المباحة كمنفعة آلة
اللاهي وقوله على التأيد أي ثابتة دائماً وأبداً ولا بد من قيد آخر وهو أن لا يكون ذلك
على وجه القربة ليخرج ما كان على وجه القربة كالوقف فإن فيه ثقل منفعة بمباحة على

والبيع جمع بيع والبيع
لغة مقابلة شيء بشيء قد دخل
ما ليس بحال كخبر وأما شرعاً
فاحسن ما قبل في تعريفه
أنه ثقل عين مالبة بمعاوضة
باذن شرعى أو ثقل منفعة
بمباحة على التأيد

التأيد للموقوف عليه لكن على وجه القربة وقد يقال بغيره قوله بمن لأنه يخرج ما كان على وجه القربة كالوصف (قوله بمن مالى) راجع للشقين وخروج بالمالى غيره كالتبر (قوله يخرج بجماعة القرض) فيه أن القرض معاوضة لأن المقترض يقبل الشيء الذى اقتضته فكان عليه أن يسيله بنحو الهبة إلا أن الشارع نظر لكون المقترض لا يردده فى الحال وقوله وبإذن شرعى الرى أى ويخرج بإذن شرعى الرى وقد عرفت أنه لا تملك نفسه بخروج وجه بالنظر للصورة الظاهرية وكذا يقال فى المنفعة غير المباحة (قوله ودخل فى منفعة الخ) إنما قال ودخل الخ لأن المنفعة تشمل حق الممر ووضع الأخشاب على الحدود فادفع قول المحشى لو قال والمراد بالمنفعة الخ لكان أولى وأظهر ولا يمن تقدير مضاف فى كلامه بأن يقال ودخل فى تملك منفعة لتناسب قوله تملك حق الباء وصورة ذلك أن يقول له تملك حتى البناء على هذا السطح مثلاً وكذلك والمراد بالحق الاستصاق (قوله ويخرج بمن الاجرة الخ) كان الاظهر ويخرج بمن الاجرة لأن الخروج منه البيع لكنه نظر لكون الخروج به التمسك واحتراض بانها خارجة بقوله على التأيد ذلك جعل الشراء على قوله بمن لسان الواقع قال المحشى وإنما اختار الخارج لأنه مناسب للاجرة الخارجة به وهي ثمينة فخرقوه وتيمكن أن يجعل الخارج به مالوا وصى بمنفعة على التأيد وكذلك الوقف وهو الأولى (قوله فأنما الاتسمى غنا) أى بل اجرة رقيقه دنا بالتمسك فيخرج مالا يسمى غنا (قوله البيوع) إنما أظهر مع أن المقام للاضمار لتقدم المرجع لأنه لو أضمر توهم عود الضمير للمعاملات فأنما اقرب مذكور وقوله ثلاثة أشياء أى أنواع وذلك باعتبار المبيع فانه تارة يكون عيناً مشاهدة وتارة يكون عيناً موصوفة فى الذمة وتارة يكون عيناً غائبة وإن كان الحكم فى النوعين الأولين واحداً فإن كلامهم ما جاز كما ذكره المصنف فادفع اعتراض المحشى عليه بأنه لا معنى لهما من حيث الجواز وعدمه إلا أن ومن حيث أنواعها أكثر ومن حيث اعتبار الأحكام كذلك فانه يترجمها بالإباحة والوجوب والتدب والحرم والكره كاساقى فال بعضهم وترك رابعاً وهو بيع المنفعة لكن ينبغي حمله على المشقة المؤبدة بحق الممر ونحوه فإن ذلك قسم من البيع كما علم من التعريف السابق فقول الشيخ الخطيب وهو الاجارة فيه نظر كما علم مما مر ولعل المصنف ترك ذلك لدوره (قوله بيع عين مشاهدة) أى للمتعاقدين عند العقد وقبله إذا كانت العين لا تتغير غالباً الى وقت البيع كما سيذكره الشارح ومشاهدة كل عين على ما يلقى بها ويكنى رؤية بعض المبيع أن دل على باقيه كما ظهر صبر من فتح ويحرموا الاقلوا كتفى المصنف للمشاهدة عن اشتراط علم العين فى المعبر وبالوصف عن اشتراط علم القدر والصفة فى الموصوف فى المنفعة فلا يصح بيع المجهول ومنه بيع العين المشوب بالمخمر باطل ولو بالدرهم للجهل بالمقصود منه فال بعضهم وكذلك بيع المصنوع عظمه والخمينة والقشطة ونحو ذلك فهو باطل ولو بالدرهم قياساً على بيع اللبن المشوب بالماء واعتماداً على المشاعلى الصحة فى ذلك وحينئذ يفرق بين هذه المذكورات وبين اللبن المشوب بالماء فإن الماهل ليس من ضروريات اللبن المذكور وبخلاف العظم فانه من ضروريات اللحم والشرح من ضروريات الطعينة واللبن من ضروريات القشطة (قوله أى حاضرة) لو فسرها المشاهدة بالرؤية كما صنع غيره لكان أولى لأن الحضور من غير رؤية لا يكتفى

بمن مالى يخرج بجماعة
القرض وبإذن شرعى الرى
ودخل فى منفعة تملك حق
النساء ويخرج بمن الاجرة
فى الاجارة فأنما الاتسمى غنا
(البيوع ثلاثة اشياء)
احدها (بيع عين مشاهدة)
أى حاضرة

اذ البيع حيث من بيع الغائب اللهم الا ان يقال مراده بالحاضرة الموثقة (قوله بخازن)
 أي بغيره لان الشارح حمل الجواز فيما يأتي على الصحة فقط وحيث قد يشمل الحرام الصحيح
 كالبيع وقصدناه لجمعنا بيع الغائب بغيره نظرنا أنه يصير مخرجا والمكروه الصحيح كبيع
 الكفان الموقويع الغائب لمن يتوهم فيه ما ذكره والواجب كبيع الطعام لمنظر اليه
 والمستحب كبيع ما يحتاجه الناس والمباح وهو كثير فعلم من هذا ان البيع بغيره الاحكام
 الخمسة (قوله اذا وجدت الشروط) أي اذا تحققت الشروط عند العقد فهو بمعنى قول
 بعضهم حيث توفرت الشروط مراده بوجود الشروط بتحققها بدليل بغيره ما اذا فاهم تستعمل
 غالباً في التحقيق وجوده فانه دفع الاعتراض عليه بأنه لو قال حيث توفرت الشروط لكان أولى
 واحسن ثم يرد عليه الاعتراض بأن الشروط لا تقتض ببيع المعين بل لا بد منها في بيع
 الموصوف في الثمة ايضا ويمكن ان يجاب بأن الشارح اشكل هناك على علمه بما هنا بالمقابسة
 (قوله من كون المبيع) ومثله الثمن فلو عير بالمعقود عليه لكان اعم لشعوره بالمبيع والحق وقد
 يجاب بأنه او ادعى المبيع المعقود عليه فيشمل الامر بن قوله طاهر الخ قال بعضهم هذا وما بعده
 سيأتي في كلام المصنف فهو مكرر ودفع بان مراد الشارح هناك كرجله الشروط المذكورة في
 كلام المصنف وغيره فلا بد من تكرار على أن فيه تفصيلا للقائمة والمراد كونه طاهرا اذا توافقت
 فلا يصح بيع نفس العين ولا متعدي لا يمكن تطهيره بالفصل استقلالاً بخلافه تعاقباً يصح بيع
 دار بمبينة باجر محتاط بغيره بين اوطان كذلك وارضى بمسجلة بذلك ونقل عن الصلاحية الرمي
 صحة بيع دار بمبينة بغيره حين فقط وعلم من ذلك صحة بيع الخنزير المخلوط بالارماذ النجس كالانوار
 والقفل والمواجر وظاهر ذلك ان النجس مبيع بغيره الطاهر والذي حقه ان ناسم أن المبيع
 هو الطاهر فقط والنجس ما خوذ بحكم نقل اليد عن الاختصاص فهو غير مبيع وان فاه به من
 من الثمن ويصح بيع النجس الذي يمكن تطهيره بالفصل اذا لم تستد النجاسة فرجه بخلاف
 ما لا يمكن تطهيره وما يمكن تطهيره بغيره العسل كالباء القليل النجس فانه يمكن تطهيره
 بالمكثرة وما يمكن تطهيره بالعسل لكن عدت النجاسة فريسته حيث نذرت النجاسة (قوله
 منه فاه) أي انتفاعه بصودا من الوجه الذي ناسم به من وجوه الانتفاع ولو في المالك
 كالخمس الصعير اذا لم يرتب عليه فريق محرم بان استعنى عن امه او ماتت (قوله مقدورا
 على تسليمه) كان الاولى ان يقول مقدورا على تسليمه لان الامرة بقدره المشتري على التسليم
 لا بقدره البائع على التسليم فلا يصح بيع فهو معصوب لغير قادر على انتزاعه بلا مشقة بخلاف
 بيعه لقادر على ذلك نعم ان احتاج الى مونة في انتزاعه في المطلب فينبى المنع ولا يصح بيع جزء
 معين من شئ بنفس يتقصد قيمته او قيمة الباقي بقطعه كجزء من نفس يتقصد بقطعه ما ذكره
 عن تسلمه شرعاً لانه لا يمكن الا بالقطع وفيه تقصيص مال بخلاف ما لا يتقصد بقطعه ذلك
 لا انتفاع المهدور فيه صبح جزء مخلوط كراش كاتل وتلخيص فعمل من ذلك ان الاعتبار القديم على
 التسليم حسا وشرعا (قوله الله اقله عليه ولاية) أي بحيث يستحق عليه ولاية التصرف بالخازن
 شرعاً لانه ولاية او كالة ولو في الواقع فالبيع مال مورثه فلما احياه فبان متناصفاً لتبين انه
 مالكه وخرج بذلك القضي وهو من ليس بمالك ولا ولي ولا وكيل فلا يصح عقده وان اجاز

(بخازن) اذا وجدت
 الشروط من كون البيع
 طاهراً مستقفاً مقدوراً
 على تسليمه للعائد عليه ولاية

المالك له دم ولا يشه على المعقود عليه (قوله ولا بد في البيع الخ) أي لأن البيع منوط بالرضا وهو امر خفي فاعتبر ما يدل عليه من قفط وشهود كالكتابة وإشارة الأخرس فلا يصح البيع بالعاطاة ويرد كل ما أخذ ان يني وبه ان تلف ولا مطالبة به في الاخره فليطلب النفس به واختار النوروى وجاعة صحة البيع بما في كل ما يصحده الناس بما لان المداد فيه على رضا المتعاقدين ولم يثبت اشتراط قفط فوجع فيه الى العرف وخصص بعضهم بجوازها بالعقوبات كغيب عيش وشهوده ينبغي فليطلبه القائل بالخوارق وخرج من الام فانه مما يشي به كثيرا ولا سؤل ولا قوة الا بالقصص اذا اراد من وقفه الله تعالى ايقاع صبيغة اتخذها الناس مخزوة (قوله من ييجاب وقبول) اي متصلين غير فاعلمتقن معنى غير معلقين ولا مؤقتين وغيره لثمن الشروط (قوله فالاول) اي الذي هو الايجاب وقوله كقول البائع او القاتم مقامه أي فهو الخاكم عند الحاجة اليه كان توجه عليه بيع ما في خصامدين عليه فاشترى فمقوم الخاكم مقامه في البيع وقوله بعثك وملكتك اي كذا بكذا ومنه اشترى مني وجعلته لك بكذا واي ايا البيع في الاخره وعلم من ذلك انه لا بد من اشقائه على الخطاب او ما يقوم مقامه كالم اشاره ولو قال بعث بك مثلا صحت قصد بها الجله وقيل يصح معطلقا وقيل لا يصح مطلقا (قوله والثاني) اي الذي هو القبول ويصح تقديمه على الايجاب كالقول بعني بكذا فان بدأ بقبول لم يصح الا لا ينظم الابتداء به وبه صرح الامام والوجه الصحة كما جزم به الشيخان في نظيره في النكاح وقوله كقول المشتري او القاتم مقامه اي كالوصي وقوله اشترى وعطيتك ظاهره وان لم يذكر البيع ولا الثمن لا بالاسم الظاهر ولا بالضمير وقوله وبخوهم اي كبدلت ولا بضر اختلاف اللفظ من الجانبين كالقول البائع بعثك فقال المشتري تخلكت أو قال البائع ملكتك فقال المشتري اشتريت فاحول المقصود بذلك (قوله والثاني من الاشياء) او قال واناها المكان انفس بقوله احدها (قوله بيع شيء) أي عين وكانه عينا بشي وفيما سقى وفيما ساقى بعين للثمن وقوله موصوف أي بما عين قدره وصفه وصورة ذلك ان يقول بعثك فواقدرة كذا وحسنه كذا وصفته كذا ولو كان التوب الموصوف بهذه الصفات حاضر احسنه فانه لا يضر لانه انما اعتمد على الصفات المترمة في القيمة بخلاف ما لو قال بعثك التوب الذي صفته كذا وكذا فانه لا يصح لان المعين لا يتقدم في القيمة فهو من قبيل بيع العائب (قوله في النعمة) متعلق ببيع فان البيع في النعمة باعتبار كون المبيع ملزما فانيا أو متعلق بمحذوف صفة لشيء والتقدير ملزمت في النعمة ولا معنى لتعلقه بموصوف والنعمة لغة العهد والامان وشرعاً معنى قائم بالذات قابل للالزام والالتزام أي للالزام من جهة الشارع والالتزام من جهة المكلف وهذا يقتضي ان الميت ذمة لانه ملزم بالدين وملزومه لكن بالنسبة للمعاشي فلا ينافي في قوله ذمة الميت خربت لانه بالنسبة للمستقبلات (قوله ويسمى هذا بالسلم) هذا مبني على القول بان البيع في النعمة سلم ولو بلفظ البيع وهو ضعيف والمعقد انه لا يكون سلم الا اذا كان بلفظ السلم او السلم وما اذا كان بلفظ البيع فهو بيع لا سلم فلا يخبر فيه احكام السلم من اشتراط قبض رأس المال في الجاهل وعدم صحة الخوالة فيه وعليه ونحو ذلك (قوله فائتر) أي صحيح كما يعلم من كلام الشارع الاتي (قوله اذا وجدت فيه الصفة الخ) اعترضه القليوبي شيخ الهنسي بانه لا ينبغي

ولا بد في البيع من ايجاب وقبول فالاولى كقول البائع او القاتم مقامه بعثك وملكتك بكذا والثاني كقول المشتري او القاتم مقامه اشترى وعطيتك ونحوهما (و) الثاني من الاشياء بيع شيء موصوف في النعمة) ويسمى هذا بالسلم (فائتر) اذا وجدت فيه الصفة على ما وصف به

ان الكلام هنا في صحة العقد والمعتبر فيه ان كالمصقات الاتية في المسلم لا وجود له الا ما يصح
عند القبض وسينفذ فيه بانه غير مستقيمة واجيب بان قوله اذا وجد الخ منقطع بمذوق
والقد يروى بزمه قبوله اذا وجد الخ لا يقول المستنفذ فاقترع هذا القريب من الجواب بان
المراد بوجوه العقد كراهواضية او ما في العقد بحيث لو اعمل شي منهن لم يصح العقد وسعد
ذلك قوله على ما وصفه الان يراد به على الوجه الذي وصفه الاثمة واعتبر فيه وهو
خلاف المتبادر منه وهو ان المعنى على الوجه الذي وصفه في العقد وهذا هو المناسب
الجواب الاول (قوله من صفات السلم الاسبغة في فعل السلم) سياتي في كلام المستفان
يصغه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف فيها الثمن وبينها الشارح حكاك (قوله
والثالث) اي من الاشياء ايضا وانما حقه للغير من سابقه (قوله بيع عن غائبة) اي عن
روية المتعاقدين فالمعنى انها غير نسيئة ولو كانت بالمجلس وليس المراد انها غائبة عن المجلس
لانها لا تنحل الحاضرة فيه من غير رؤية مع انها من الغائبة كالمزور وحينئذ فتقوله لم تشهد
كما تفسر المراد من قوله غائبة (قوله لم تشهد المتعاقدين) بان لم تشهد لها معا
او لاحدهما مع كونها شاهدا فلا خوف انما شاهدتها المتعاقدين بصدق صورتين وعلم
من ذلك امتناع بيع الاخي وشراؤه للمسلمين كسائر تصرفاته في ذلك حتى في القبض
والا قباض بخلاف ما في الغنة وان يشترى نفسه ويؤجر حاله لا يجبر عليها وان يكتب ماله
تعليلها للعتق ولو اشترى البصر شيئا معي قبل قبضه لم ينفسخ البيع كاحصه النووي (قوله
فلا يجوز) اي فلا يصح كاجل من كلام الشارح بعد (قوله والمراد بالجواز في هذه الثلاثة
الصحة) اي وجودها في القسمين الاولين وعدمها في الاخير فادفع قول المحشي بعبارة القليوبي لو قال
او علمها في الجواز او علمها في الجواز على الصحة مع ان حقيقة الاباحة والصحة لازمة لهما
اذ تضاعفت العقود الفاسدة حرام ليدخل الحرام الصحيح والمكروه وكذلك الواجب
والمستحب كالمزور (قوله وقد يشترط قوله لم تشهد بانها ان شهدت الخ) وجه الاستعانة
بالتأخر من قوله لم تشهد اتفاقا المشاهدة مطلقا لاجل العقد فقط وقوله انه يجوز أي يباح
لكن يشترط ذكر اوصافها حال العقد والابصم (قوله لا تشترط غائبة في المدة الخ) اي لا يلزم
تغيرها في تلك المدة فيشمل ما اذا غلب عدم تغيرها واستوى تغيرها وعدمه بخلاف ما اذا غلب
تغيرها ولو كانت مما لا يلزم تغيرها لكن وجدت متغيرة على خلاف الغالب خبر ما لم يتغير في
كامل والا فلا يتبعه التخيير ووقع في عبارة المحشي لم يصح ولعل المراد منه لم يصح على وجه الزوم
فلا ينافي ما ذكر (قوله ويصح بيع كل الخ) هذا شروع في شروط العقود عليه وهي خمسة كما
يعلم مما تقدم ذكر المصنف منها ثلاثة وهي كونه طاهرا منتفعا به مملوكا للعاقد وسكت عن اثنين
وهما القدرة على تسلمه وكونه معلوما عينيا وقد اوصفه (قوله طاهر) اي ولو بالقوة فيشمل
المحبس الذي يمكن تطهيره بالفصل ولم تعد التماسه فوجه ايراد قوله في مفهومه تفصيل
كما تقدمت الاشارة اليه وهو الذي يرشد اليه كلام الشارح في تقرير المفهوم الا في (قوله
منتفع به) اي اتفعا بمصلحة موصوفاً بغير ذلك ما منعت به محرمة فلا يصح بيع آله الله
الحرمية كالزمراد والعتبور والرباب ولا يصح كذب البكر والتيمم والفسقة وما منعت به غير

من صفات السلم الاتية في
فصل السلم (و) الثالث
(بيع عن غائبة لم تشهد)
المتعاقدين (فلا يجوز)
بها والمراد بالجواز في هذه
الثلاثة الصحة وقد يشترط
قوله لم تشهد بانها ان
شهدت ثم غابت عند
القدرة يجوز ولكن محل
هذا في عين لا تشترط غائبة في
المدة المتخللة بين الرؤية
والشراء (ويصح بيع كل
طاهر منتفع به

مقصود كمنفعة اقتناء الملوك لبعض السباع الهبسة والسباعية ومنفعة حبسها البرية بهما
 لا مثلهما أو وضعهما في فخ فلا تفلت (قوله عاقل) أي من حيث الولاية عليه وإن لم يكن
 مالكه عينه كالوكيل والولي يخرج بذلك القضي وهو من ليس مالكاً ولا وكيل ولا ولي فلا
 يصح بيعه وإن أجازه المالك كما (قوله وصرح المصنف بجهوم هذه الأشياء) أي الشرط
 ولو بيعه المالك أو وليه لكن فيه أنه لم يصرح بجهوم الملك لأن يقال أنه استثنى بالعين النجسة
 عنه لا بتغير ملكه كمنه مفهوم الطهارة والملك معانم الاظهر أن يذكر في مفهوم الملك ما ليس
 ملكاً كالله ولو طاهر (قوله ولا يصح بيع عين نجسة) أي سواء أمكن تطهيرها بالامتناع كالحر
 وجماد المنهية لا كالسرجين والكباب ولو علموا بجهوم نقص البعد عن النفس بالدرهم كما
 في النزول من الوظائف وطريقه أن يقول المستحق ما سقط حق من هذا بكذا فيقول الآخر
 قبل وقوله ولا متنجسة أي لا يمكن تطهيرها أخذاً بما بدو قوله كنه رأي ولو محترمة وهذا مثال
 للعين النجسة وقوله ودن متنجس أي كالزيت والشرج وقوله وشوه أي كليل والبن والعسل
 وهذا مثال له متنجسة فقيمه مع ما قبله لقب ونشر مرتب (قوله عاقل) أي لا يمكن تطهيره أي من
 المائعات فإن القاعدة أنه إذا تنجس مائع تعذر تطهيره فالزيت المتنجس لا يمكن تطهيره في الأصح
 خلافاً قال بأنه يمكن تطهيره فإنه لو أمكن لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بأفاده السهم فيما
 رواه ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم قال في القارفتوت في السهم فإن كان جامداً فألقوها
 وما حولها وإن كان مائعاً فأرسله وأما ما يمكن تطهيره فقيمه فصيل فإن أمكن تطهيره بالفصل
 ولم تنثر النجاسة برأ منه صح بيعه وإن أمكن تطهيره بغير الفصل كالكمثرى في الماء القليل لا يصح
 (قوله ولا يصح ما لا متنجسة فيه) قيل منه الدخان المعروف لأنه لا متنجسة فيه بل يحرم استعماله
 لأنه ضرر أكبر وهذا ضعيف وكذا القول بأنه مباح والمعتداه مكروه بل قد يعتريه
 الوجوب كما إذا كان يعلم الضرر بتركه وحسن تدبيره صحيح وقد يعتريه الحرمة كما إذا كان يشترطه
 بما يحتاجه لشق عياله أو يشتر ضرره (قوله كعقرب) يشمل الذكر والأنثى ويقال لذلك
 عقربان والأنثى عقربة وما ينفع للدغها شرب ماء الرحلة وكذا ورقها تلبيخ إذا دق وتلبيخ
 ومسح به اللدغة أبرأها وكذلك وضع زيل حام طرى على محلها (قوله وغل) أي ودود بني وغل
 وبرغوث وخنافس ويقال خنفسة ومنه الحسلان المعروف بالزعفة وهو يحيا بالريح
 الخبيثة ويعت بالريح الطيب (قوله وسبح لا يتبع) أي كاسد وذب وغراما الذي يتبع
 كالهذيل سيدو القبل للقتال والهرة لقارضة القرد لمراساة فيصحبه وكذلك الطاووس
 لأنس يأنه وتعمل الحسل والدود لا متصاص الدم وألقز

ملوك) وصرح المصنف
 بجهوم هذه الأشياء قوله
 (ولا يصح بيع عين نجسة)
 ولا متنجسة كمنه ودن
 متنجس وشوه لا يمكن
 تطهيره (ولا يصح ما لا
 متنجسة فيه) كعقرب وغل
 وسبح لا يتبع
 (فصل في الربي) *

وشاهد به بصيغة التثنية ويمكن ترجيع الاول اليه مجعلا مفردا معا فاقم الشاهد ين بل
والا كثروا ربعة اقسام ربي الفضل وهو بيع الربوي يمينه مع زيادته في احد العوضين
وروي اليه وهو بيع الربويين ولو محتلفي الجنس مع تأخير القبض لهما لاحدهما على الجمل
ونسب الى البدل ان القبض يكون بها اصالته وربي النساء يفتح النون والمدة وهو بيع الربويين
ولو محتلفي الجنس مع ابل ولو لحظة وربي القبض وهو كل قرض بقرعة المقرض غير مشهور
لكن لا يصح عندنا الا اذا شرط في عقدته ولا يختص بالربوي يات بل يجري في غيرها كالعروض
والحيوانات ومنه الفاروق المعروفة فهي حرام الا اذا احاطه منفعة الارض خارج العقد
(قوله بالقبض مقصور) أي مع كسر الرأوا ملحق قصها فهو باق بعد دونه يقال فيه ما بالم
بدل الساو هو حينئذ بكسر الرأوا مقصها مع القوا انصرف معا ويكتب بالالف والواو معا في
المصنف العثماني نظر للاصل والبدل معا فان روي بجرى الواو واخرج ما قبلها فقلت الفسا
وبالياء وحدها في غير خط المصنف نظر الامانة عن بعض القراء ان كان واويا (قوله لفظة
الزيادة) قال تعالى اهتبرت عوبت أي زادت ونمت فيقال ربي الشيء اذا زاد اسواء كانت الزيادة
بعقد ولا وسواء كانت في العوضين او في احدهما (قوله وشرا) عطف على قوله لفظة (قوله
مقابلة الخ) اي عقد ومقابلة الخ فاذا لم يكن هناك عقد كالوابع معا طرأ فهو الواقع في الياسا
غالب ما يمكن ربي وان كان حراما لكن اقل من حرمة الربوي وقوله عوض اي مخصوص وهو
الربوي الذي هو التقدر والمعلوم فلا ربي في غيرها كحاش وقاش وقوله مجهول القائل عبارة
غيره غير معلوم القائل فيصدق بمعلوم التفاضل ومجهول القائل والتفاضل وقوله في معيار
الشرع متعلق بالقائل ومعيار الشرع هو الكيل في المكيل والوزن في الموزون والصدق
المعنى ودور الزرع في المذروع ودخل بذلك ما لو كان معلوم القائل لكن في غير معيار الشرع
كوزن المكيل وكل الموزون فانه يصدق عليه انه مجهول القائل في معيار الشرع وقوله
حالة العقد ظرف لقوله مجهول القائل وهو قيد لا بد منه ودخل به ما لو كان معلوم القائل في
معيار الشرع لاحالة العقد بان يتابعه جزافا كصبره فصح بصرفه ثم خرجا فانه يصدق عليه
انه مجهول القائل في معيار الشرع حالة العقد وأل في القائل للعهد الشرعي وهو لا ينعى شرعا
الافى متعدي الجنس فقوله مجهول القائل اي في متعدي الجنس فانه دفع ما يقال ان الشئ الاول
يصدق به غير متعدي الجنس فيقتضى ان البيع فيه ربي ولو وجد الحالو والتقاضى وليس كذلك
وقوله اومع تأخير في العوضين او احدهما اي ومقابلة عوض يا حرم تأخير في العوضين
او احدهما سواء كانا متعدي الجنس او مختلفيه لكن مع الاتحاد في علم الربوي التي هي التندية
في التقدر والمطوية في الطعوم فيخرج بذلك ما لو باع رابراهم مع التأخير المذكور وليس
ذلك ربي لاختلاف علم الربوي ولم اذ بالتأخير ما يشمل تأخير القبض والاستحقاق فيصدق
بربي التماسا والمحصل ان الشئ الاول خاص بمتعدي الجنس والتأني عام بمتعدي الجنس
ومختلفيه سواء كان التأخير للقبض والاستحقاق يوم زانعلم ان التوزيع وهي لا تمنع في
الرسوم (قوله والربوي حرام) قال المحشي اي اذا انتفى الشروط المتقدمة للمعصية وظاهره
انه اذا وجدت الشروط يكون ربي لكي لا يكون حراما وليس كذلك بل لا يكون ربي الا اذا

بالف مقصورة لفظة الزيادة
وشرا مقابل عوض يا حرم
مجهول القائل في معيار
الشرع حالة العقد اومع
تأخير في العوضين او
احدهما (والربوي حرام)

اشترك الشرط فان وجدت فلا يكون ربي وقهره تعبدى لا يستعمل معناه لكن بالنسبة
 للاجناس الكلية فلا يقاس على جنس النقص المطعوم جنس ثلث واما بالنسبة ليهض
 الاخر اذ فقد يعقل الثبوت الرب فيه معنى فقياس عليه غيره مما شاركه في هذا المعنى وذلك بقولون
 فالحق بما في معناه وهذا يسقط ما قال ان القياس لا يدخل الامور التعبدية (قوله وانما
 يكون) اى يوجد ويحقق الربى الشرعى وقوله في الذهب والقضاضى ولو غير مضروب بين كل
 وغير وقوله وفي المطعومات ومنها الماء العذب عرفاهم روى لاه مطعوم قال تعالى ومن لم
 يطعمه فانه منى ومنها ايضا التمرى لانه يؤكل بعد تقطعه في الماء قال ابن قاسم واغلبه يد اوى به
 ومنها ايضا البن فانه يد اوى به وانما عاذا في اشارة الى ان الربى لا يكون فيها مع الذهب والقضاضة
 لعدم اتحاد هذه الربى كامر (قوله وهي ما يقصد الخ) اى ما يقصد الله تعالى ويعلم ذلك بخلق علم
 ضرورى في بعض الاشخاص كالانبياء عليهم الصلاة والسلام او ما يقصد الناس بشخصه
 بزعم او شر اما وغيرهما ويعلم ذلك بالنقل عن الصحابة فمن بعدهم وقوله للطم اى لطم الاذنين
 ولومع البهائم ثم ما قاسوا فيه وضعا وغلب تناول البهائم له واختصت به ليس رويها كالأول وضع
 لطم البهائم وحاصل ما في ذلك كآقره البشيشى ان الشئ ان وضع للأذنين فمهور روى بمطقتنا
 وان وضع للبهائم فغير روى مطلقا وان وضع لهما فمهور روى الا ان يغلب تناول البهائم له او يخص
 به وقرر بعضهم انها خمسة اجمالاً وترجع بالتفصيل الى خمسة وعشرين وبيان ذلك ان الشئ اما
 ان يخص به الاذنين او تناولها او يغلب فيهم بان يكونوا اظهر مقاصده او يخص به البهائم
 وضعا او يغلب فيها بان تكون اظهر مقاصده او يستويان فله خمسة في الوضع ومثلهما في
 تناول لانه اما ان يخص بتناوله الاذنين او يغلب فيها او يخص بتناوله البهائم او يغلب
 فيها او يستويان فله خمسة في خمسة وعشرين فله مقاصد لطم الاذنين وضاربى بصورة
 الخمس في تناول وكذا ما غلب فيهم وضعا بصورة الخمس في تناول فهذه عشر صور روى به واما
 ما قصد للبهائم او غلب فيها واستويان فيه مع الاذنين وضعا في الثلاثة فان اخص بتناوله
 الاذنين او غلب فيهم واستويان فيه فهو روى فهذه تسع صور تضم للعشر المتقدمة فتكون
 الجملة تسع عشر صورة روى به وان اخصت بتناوله البهائم او غلب فيها فليس روى فهذه ست
 صور ليست روى به ولا يحتج ما بين التمريرين من التفاضل ومن ذلك تعلم ان القول روى على
 المعتمد خلافا لبعضهم ولا يمنع من ذلك غلبة تناول البهائم له لان الغلبة ليست عامة بل في بعض
 البلاد وتعلم ايضا ان الحلية الخضراء ليست روى به لعلية تناول البهائم لها واما الباسية فهي روى به
 كما اثر الا بابر لا يتهدا اوى جم (قوله اقتبانا اوتفكها اوتدوا) منصوبة على التمييز المحلول
 عن نائب الفاعل والاصل ما يقصد اقتبانه اوتفكها وتداويه او منصوبة على المفعول من
 أجه فالاول كالبرو الشعر والنفث ونحوها والثاني كالتمر والزبيب والتس ونحوها والثالث كالحلج
 والمسطكى والزفصيل ونحوها ولا فرق بين ما يصلح البدن و يصلح القداء فان الاغذية تحفظ
 الحصة والادوية ترذ الحصة ولا بد في حب الكان ودهنه ودهن السمك لانها لا تقصد للطم
 (قوله ولا يجزى الربى غير ذلك) اى ما يقصد به البهائم كالبن ومثله ما يقصد به الجن كالعظم
 او يقصد اصلا كالحراف قضبان العنب ولا روى في الحيوان لانه لا يعد دلالا كل على هيئته

وانما يكون (في الذهب
 والقضاضة وفي المطعومات)
 وهي ثمانية صغاليا للطم
 اقتبانا اوتفكها اوتدوا
 لا يجزى الربى في غير ذلك

(قوله ولا يجوز بيع الذهب بالذهب الخ) المراد بالذهب الخ المزدب أو الفضة كما يشير إليه الشارع بقوله فلا يصح بيع شيء الخ فالخ لا يصح بيع الذهب بالذهب الخ فهو باطل وحرام أيضا لكل عالم به أو جاهل مقصر والحيلة في ذلك أن يبيعه التقديرا العرض ثم يبيعه العرض بما كثر من التقديرا الأول كان يبيعه مشروطين التقدير عرض ثم يبيعه العرض بخمسة عشر وهي مغلط من الزا (قوله) مضروبين (كما) أي كالدراهم والدنانير وقوله أو غيره مضروبين أي كاللبي والتبر (قوله) لا مثلا (قوله) أي متساويا بقينا وزنا لأن العبر في الذهب والفضة بالوزن لا بالكيل (قوله) أي مثلا (قوله) أي مثلا مقابلا بمثل في التقدير من غير زيادة ولا نقصان (قوله) فلا يصح بيع شيء من ذلك) أي من الذهب أو الفضة يمينه وهذا تفرع على المفهوم (قوله) نقدا أي متقودا أي مقبوضا ولا يضمن ذلك غالبا أن يكون حالا قل ذلك قال الشارع أي حالا لا يدفعا لحاصل أن الشروط ثلاثة عند اتحاد الجنس المثال والحلل والتقابض (قوله) أي مقابضا قبضا سبقا قبلا قبل التفرق أو التصار فلا تكن الحواشي ونحوها كالإبراء فان قبض البعض دون البعض صح فيما قبض دون ما لم يقبض على الأصح من قولنا تفرق الصفقة كسابق (قوله) فلو بيع شيء من ذلك موحدا أي أو حالا مع عدم القبض قبل التفرق أو التصار ومحل البطالان في التفرق إذا كان بالاختيار والافلاطان لأنه كالعدم حيث (قوله) ولا يصح الخ كان الأولى تأخير هذه الجملة وما بعدها به ما يتعلق بالربا ولم من عدم الفضة وعدم الجواز بخلاف العكس إذ يقصر البيع ويصح كالبيع وقتئذ الجملة (قوله) بيع الخ ومثله الإجارة والكفاية والرهن والهبة وغيرهما من التصرفات الشرعية ويستثنى منها العتق عن نفسه ولو عن كفارة فيصح لتصرف الشارع إلى العتق ما لم يكن به المشتري فابض البيع بخلاف عتقه عن غيره ولو بلا عوض ومثل العتق الاستيلاء والوقف والتزويج كما خصه في المجموع وبصرف فابض الاستيلاء والوقف دون التزويج فلا يحصل القبض فيه إلا قبض العاقد أو إرثه ومثل التزويج الوصية والتدبير وقصة غير الرد وإباحة الطعام الفقراء ويحصل القبض فيه باخذا الفقراء (قوله) ما ابتاعه الشخص أي ما اشتراه وهو المبيع ومثله الثمن المأمين وكذلك المهر وحاصل ما يقال في هذا المقام أن مال الشخص الذي تحت يد غيره ثلاثة أقسام لأنه إما مضمون ضمان عقد كالبيع والثمن والمهر وإما مضمون ضمان يد كالمقبوض والمعار واما غير مضمون أصلا فلا ولا يجوز التصرف فيه قبل القبض إلا ما استثنى والثاني يجوز التصرف فيه قبل القبض وأما الثالث فإن لم يتعلق به حق ولا عمل جازا التصرف فيه قبل القبض كالمال تحت يد الشريك أو الوكيل والرهن بعد انقضاءه وان تعلق به حق كالرهن قبل انقضاءه أو عمل كالسائر عليه من نحو خياط أو صباغ فليس له تصرف قبل العمل وكذا بعده إن لم يكن سلم الأجرة وإن كان بعد العمل وتسليم الأجرة تجاز له التصرف (قوله) حتى يقضه منقولاً كان أو غير منقول وقبض المنقول كالحوان والسفينة الصغيرة التي تبيع بجره ينقله إلى حبر ليس للبايع فيه تصرف كشراعه ومالك غيره والافلاطان أنه مع قترخ السفينة المشحونة بالامتعة ويكتفى قبض الثوب ونحوه بما يقاوم بالسد تناوله بها وإن لم يقضه وقبض غير المنقول كالأرض والشجر والسفينة الكبيرة التي تبيع بجره ينقله وهي تمكن المشتري

(ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك) أي بالفضة مضروبين كما أو غيره مضروبين (الا مثلا) أي مثلا بمثل فلا يصح بيع شيء من ذلك متفاضلا وقوله (نقدا) أي حالا لا يدفعا فلا يصح من ذلك موحدا لا يصح (ولا) يصح (بيع ما ابتاعه) الشخص (حتى يقضه)

منه وتسليمه المقتاح ويشرى بغير من امتعة تحت يد البائع وان كانت المشتري واشترى اهامنه
وبعض زمن يسع التفرق بغير من امتعة تحت يد المشتري هذا ان كان حاضر اذ كان غائبا فلا بد
من مضي زمن يسع الوصول اليه والتقل في المنقول والتخلف في غير المنقول مع التفرق بالفضل
ان كان يد غير المشتري ومضي زمن يسع ذلك ان كان يد المشتري وبشرط فيما يسع مقدرا
تقدر به يتحوكل او وزن والمشتري الاستقلال بغير المبيع ان كان الثمن مؤجلا وان حل
لان البائع رضى ببقائه في ذمته او كان حالا سلمه والا فالبائع حق الجبس حتى يسلم الثمن (قوله
سواء ببيع البائع او بغيره) تعميم في عدم العصة ثم ان باعه للبائع بعين الثمن المعين ان كان باقيا
او بعينه ان كان ناقشا وفي الذمة صرح وكان اقالة بلفظ السع (قوله ولا يجوز) اي ولا يصح وكان
الاولى ان يعبر بذلك لما علمت من لزوم عدم الجوار لعدم العصة دون العكس (قوله يسع اللحم
بالحيوان) وكذا ما في معنى اللحم من الشحم والكبد والقلب والالته والطحال والكلى والمعدة
قل دهنه بجلده بغيره وكذا اذا خشن وغلط قبل الدبغ فانه لا يتوكل حينئذ ومن الحيوان
المسلك قبل موته وان كان فيه حركة مذبح ومثل ذلك يسع الدقيق بالخطة والسهم بالكب
او بالدهن لان ذلك من قبيل يسع الشيء بما يتخلفه (قوله سواء كان من جنسه الخ) تعميم في
عدم الجوار وقوله من ما كولا ليس بقيد فعبر لما كولا كذلك كبيع لحم شاة بجمار كايستفاد
من شرح الطيب وغيره (قوله ويجوز يسع الذهب بالفضة) وكذا عكسه وقوله متفاضلا اي
رايدا احدهما على الاخر وقوله لكن تقسدا اي لكن بشرط ان يكون كل منهما مقسدا اي
منقودا اي مقبوضا ويلزم من ذلك غالبا ان يكون حالا فلذلك قال الشارح اي حالا مقبوضا
قل التفرق فيجب حينئذ شرطين ومثل التفرق اختيارا للزوم كما مر وهكذا يقال فيما يأتي
(قوله وكذلك المطعوت) اي المتقدمة وهي التي قصد لطم الاذمير غالبا اقبيا تاؤه فكمها
او تدرايا وقوله لا يجوز يسع الجبس منها بعينه سواء اتفق نوعه واختلف (قوله الامتثال)
اي يقبض والمائة تقبض في الكيل ولا وان تفاوت في الوزن وفي الموزون وزنا وان تفاوت
في الكيل والعبرة بعبادة الخازن في زمنه صلى الله عليه وسلم والافادة اهل المدينة ياهو
كالتمرقاقل والايان كان كبرج ما من التفرق لعبرة فيه بالوزن ولا تقبض المائة الاحال الكمال
فتعبر في التنازل والحبوب بعد الخفاف والتقنية فلا يباع برطب منها برطب من بخره ولا يجاف
منه الا في مسئلة العربا وستاق ولا تقبض مائة الدقيق واللوبق والخبز وكذا ما اشرت
فيه النار والطبخ والفتل والشيء بخلاف تأثير التميز كاللصع والسمن واعتبر في الحبوب
حبابو السهم حبا ودهنا وفي العنب والرطب زينا وتمر او عصيرا او خلا (قوله نقدا)
يستفاد منه شرطان على ما مر به من الشرط السابق فالشرط ثلاثة كما في يسع البقد بعينه
(قوله ويجوز يسع الجبس منها بغيره) اي كالخطة بالشعر وقوله متفاضلا اي رايدا احدهما
على الاخر وقوله لكن نقدا يقيد الشرطين كما اشار اليه الشارح بقوله اي حالا مقبوضا
قل التفرق اي وقيل اختيارا للزوم كما مر (قوله فلو تفرق المتبايعان الخ) تفرق يسع على مفهوم
القبض قبل التفرق ولم يشرع على مفهوم الحلول فلهذا (قوله فقيهه فولا تفرق بالصقعة)
اي العقد والمعتد منها العصة فيما اقتض دون غيره وقيل سطل في الجميع (قوله ولا يجوز)

سواء ببيع البائع او بغيره
(ولا يجوز يسع اللحم
بالحيوان) سواء كان من
جنسه كبيع لحم شاة
بشاة او من غير جنسه لكن
من ما كولا كبيع لحم
بقرة بشاة (و يجوز يسع
الذهب بالفضة متفاضلا)
لكن (نقدا) اي حالا
مقبوضا قبل التفرق
(وكذلك المطعوتات
لا يجوز يسع الجبس منها بعينه
الامتثال نقدا) اي حالا
مقبوضا قبل التفرق (و يجوز
يسع الجبس منها بغيره
متفاضلا) لكن (نقدا)
اي حالا مقبوضا قبل التفرق
فلو تفرق المتبايعان قبل
قبض كله بطل او بعد قبض
بعضه فقيهه فولا تفرق
الصقعة

أى ولا يصح وقوله بيع الغرر وهو ما انطوت عن عاقبته وما ترددين امرين اغلها ما اخوفهما
ومنه المجهول والمهم وما لم يقبل العقد من هذا اقل من ان يبيع الصل والجزر والعجل والقلقاس
وقبر هاس كل مستور بالارض لا يصح ثم يبيع النخل والكرب لان ما في الارض منها
غير مقصود لانه يقطع ويرى (قوله كبيع عبد من عبدي) مثال لبيع الغرر فلا يصح الجهل
به وقوله وطير في الهواء يستثنى منه النحل فيصح بيعه في الهواء بشرط ان تكون امه وحي
الصوب في الصك وادعى يقال لها الخلية فيصح انهاء المجهول لان العالب عوده اليها حيث
(فصل في بيان احكام الخيار) ولقد فصل ساقط من غالب النسخ واعلم ان الاصل في البيع
الزوم لان القصد منه المثل والتصرف وكلاهما فرع الزوم لان الشارع اثبت فيه الخيار
دفعاً للمتاقدين وهو ثلاثة انواع خيار مجلس وخيار شرط وخيار عيب وبثت خيار المجلس
فهما عن المتعاقدين حتى لو شرط ان يبيع بثلث السبع وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب (قوله
والمتيابعان الخ) الواو هنا الاستئناف كما مر في نظائره والتمبايعان على وزن متفاعلان من
التبايع والمراد بهما البائع والمشتري وقوله بالخيار أى متبايعان بالخيار بمعنى خيار المجلس
وهو يثبت في كل معاوضة محضة واقعة على عين لازمة من الجانبين ليس فيها غلظ فخرى
ولا جبر مجرى الرخص ولو في ربوي او سلم او اسعة عقب عتاق ثبت للبائع والمشتري في بيع
الاصل والفرع والبايع فقط في بيع من اقر المشتري بخرته او شهد به لانه من جهته يبيع
ولا يثبت المشتري لانه من جهته اقتداء ولا يثبت في شراء العلف نفسه من سبعة ولا في بيع ضئى
كان يقول شخص لا شرعتى عبدك على بكذا فيقول اعفته عنك لان مقصوده ههنا العتق
خروج بالمعاوضة الهبة بلا ثواب وشعورها اما الهبة بثواب فهي بيع فثبت فيها الخيار على
المعقد خلافاً للمبايعى عليه في المنابج وبالحضة وهي التي تقصد بقساد المقابل غير المحضة وهي
التي لا تقصد بقساد المقابل كالنكاح وشعورها بالواقعة على عين الواقعة على منفعة كالاجارة
وشعورها باللازم من الجانبين الجائزتين كالو كالة وشعورها او من احدهما كالكتابة
وشعورها بقولنا ليس فيما قلنا تهرى الشفعة وبقولنا ولا جبر مجرى الرخص الحوالة فلا
خيار في شيء مما ذكر (قوله بين امضاء البيع وفسخه) طرف الخيار فكل منهما ساهج بين
الزام البيع وفسخه فلو اختار احدهما لزم البيع والآخر فسخه قدم الفسخ وان تأخر عن
الاجابة لان المقصود من اثبات الخيار انما هو التمكن من الفسخ دون الزوم لاصلته كما مر
(قوله اى يثبت له ما خيار المجلس) تفسير لما حصل المعنى وقوله كالمسلم اى يبيع الربوي
والتمولية والاشر الذ كان يقول له وليك العقد بما قام على او اشركك فيه بكذا فيقبل منهما
(قوله ما لم يقرقا) اى وما يختار الزوم العقد كما يشير اليه الشارع فلو قاما وتعاشيا منازل
او طال مكنتهما ادما خيارهما وان اعراضا عتق بالعقد قوله اى مدة عدم تفرقهما اشار
بذلك الى ان ما مصدرية ظرفية فعلى كونها ظرفية انها تقصر بعة ومعنى كونها مصدرية انها
آلة في سبيل ما بهد هاهنا مصدرية لذلك قال اى مدة عدم تفرقهما ولو زادت المدة على ثلاثة ايام
(قوله عرفا) فإداه في العرف تفرقا فيقطع به الخيار وانما يرجع فيه الى العرف لان ما ليس
له في العدة ولا في الشرع يرجع فيه الى العرف فلو كان دار كبيرة فالشرع فيها يحصل

ولا يجوز بيع العدم كبيع
عبد من عبدي وطير في
الهواء (فصل)
في احكام الخيار (والمتيابعان
في الخيار) بين امضاء البيع
وفسخه اى يثبت له ما
خيار المجلس في انواع
البيع كالمسلم (ما لم يقرقا)
اى مدة عدم تفرقهما عرفا
اى يقطع خيار المجلس

بالخروج من البيت الى الصحن او بالعكس او صغيرة فبفروج احدهما ميتها ومثلها السقينة
وان كانا في سوق او محرابان يولى احدهما ظهره وعيشى قلبه لا كلاك خطوات ولتواتيا
بالبيع من بعد ثبت خيارهما ما لم يتفقا احدهما مكانه فان مشى كل منهما ولو الى صاحب
انقطع خيارهما (قوله اما بتفريق المتبايعين) أى ولو سهوا او جهلا لكن بشرط ان يكون طوعا
فلوا كرم احدهما عليه لم يقطع خياره دون خيار الآخر لثبوتكته من القيام معه فلم يمنع من
الخروج معه لم يقطع خياره ايضا فاذا ازال الاكراما غير محل زواله ولو هرب احدهما ولم يتبعه
الآخر بطل خيارهما الا ان كان غير الهارب ناقضا لا فلا يطل خياره لعدم ثبوتكته من التبعية
او القسح (قوله لم يمتعهما) بخلاف تفرقهما بروحهما او عقولهما فلو مات احدهما انقل الخيار
لواثره ولو عام او المبرق في حقه بجلس العلم ولو تعدل الوارث لم يطل خيار احدهما من الافتراق
اجمعهم بجلس العلم ولو ربح احدهما انقل الخيار لولييه ومثله الانحاء كما في شرح الخطيب وشرح
الرملي وقيل بعضهم حيث قال ان ربحى افاقتهما انظر والا فاما الولي مقامه وان لم يرضى كالانحاء
اذ لم تفهم لها شارة ولو لا كتابة كما قاله بعضهم والذي في شرح الرملي انه يجب الحياكم خمسة نائبا
حينئذ ولو كان الخيار لولى محجور عليه فكمثل قبل التفرق لم يمتنع البيع على الاصح (قوله او بان
يختار الخ) كأن يقول اختر ما لزوم العقد او الزمناه او امضينا او ما شبه ذلك (قوله فلا اختيار
احدهما لزوم العقد) أى صرحا كأن يقول اخترت لزوم العقد او ضمنا كأن يقول احدهما
للاخر اختر لتضمنه الرضا بالزوم وقوله فهو ليس بقصد فكان الاولى حذفه وقوله وبقي الحق
للاخر لم لو كان مشترى وكان المبيع عن يعق عليه بطل خياره ايضا لعمكم يعق المبيع عليه
حينئذ (قوله وله ما الخ) هذا شرع في خيار الشرط ويسمى خيار الترتوى أى انقضى
والارادة وهو يثبت في كل ما يثبت فيه خيار المجلس الا ما شرط فيه القبض في المجلس كالربوي
والسلم (قوله أى المتبايعين) أى بان بصرح كل منهما بشرط الخيار وقوله وكذا لاحدهما
اذا وافقه الاخر أى بان بصرح بالشرط احدهما ووافقه الآخر عليه وجعله على ذلك أى بما
قاله من انه لا يكون الا منهما بان يتلفظه المبتدى ووافقه الآخر عليه وحينئذ نقوله وكذا
لاحدهما غير مستقيم وقد علمت تصويره (قوله ان يشترط الخيار) أى لهما او لاحدهما الذى
هو البائع او المشتري او الاجبى واحدا او اثنين مثلا ولا يجب على الاجنبى مراعاة المعصية
لشارطه من صمغ او اجازة بل هما ان يفسخ او ييجز وان كرهه وليس لشارطه له عزله ولا لعزل
نفسه لانه تعليق على الاصح لا توكيل وادامات الاجبى انقل الخيار للشارط ويجوز شرطه
لغيره في صيدو لكافر في عبد مسلم وان قلنا انه تعليق على المعقد وليس لو كيل احدهما شرطه
للاخر ولا لاجنبى بعد اذ نكله وله شرطه لنفسه ولو كاه ولا يصح شرطه للبايع وحده في
المضاربة ولا لشرطه للمشتري وحده من يعق عليه متى شرط الخيار لاحد تبعه ايقاع الاثر من
صمغ او اجازة فلا يجوز شرطه الخيار لنفسه بشرط ايقاع الاثر لغيره لانه لا معنى لشرط الخيار
الا ايقاع الاثر ولا فائدة له وهذا هو المعقد خلافا لما جرى عليه شيخ الاسلام ولم يسمه
الى احد لكن تبعه الشيخ الخطيب وغيره من جواز ذلك حيث قالوا واسوا بشرط ايقاع اثره
منهما او من احدهما ومن اجنبى كالعبد المبيع فلهذه طريقة ضعيفة (قوله في انواع البيع)

اما بتفريق المتبايعين بينهما
عن مجلس العقد او بان
يختار المتبايعان لزوم العقد
فلوا اختار احدهما لزوم
العقد ولم يختار الآخر فورا
سقط حقه من الخيار وبقي
الحق للاخر (ولهما) أى
المتبايعين وكذا لاحدهما
اذا وافقه الآخر (ان
يشترط الخيار) فأنواع
البيع

اي الامايد تحوط فيه القبض في المجلس كالمسح الربوي كما مر (قوله الى ثلاثة ايام) ويدخل
 الى ما لم يكن المصلحة المتأخرة لا يدخل على ما قال الرافعي خلافا لابن حجر ومحل جواز شرط
 الثلاثة ايام ونحوها فحالا لا يفسد في المدة المشروطة اخذنا ما حكيه كره الشارع والحاصل ان
 الشروط خمسة ذكر الثلاثة وكونها متصلة بالشرط متواليات مفعولة ثلاثة ايام فاقول بخلاف ما لو
 اطلق كان قال بشرط الخيار وسكت او بشرط الخيار من العدم مثلا او يوم ما يستديم او مدة
 مجهولة كقوله حتى اشاؤوا وازادت على ثلاثة ايام كقوله ثم ثلاثة ايام وثلاث ولو شرط لاحدهما
 الخيار وما اويومين ولا نحو ثلاثة ايام جاز والمثل في المبيع مدة الخيار بل انقضى من باع او مشتري
 فان كان لهما فاقول فان تم البيع بان انه المشتري من حين العقد والافلا تانع وحيث حكم
 على المبيع لاحدهما حكم على الثاني لا نحو وحيث وقف والزوائد المؤنة تابعة للملك
 فيما ذكره اذا اتفق احدهما وتم البيع لعينه جع عليه بما اتفق (قوله ويخصص من العقد) اي
 اذا وقع الشرط فيه فان وقع بعده حسبت من الشرط فكان الاول ان يقول ويخصص من
 الترتيب ليشمل الصورتين وقوله لا من التفرق حتى لو مضى في المجلس قبل التفرق اعتبر وكذا
 لو مضى بعضها (قوله فاذا اذلت على الثلاثة الخ) تفرع على مفهوم الشرط المأخوذ من
 كلامه وهو ان يكون الخيار ثلاثة ايام فاقول وقد علمت مفاهيم باقي القيود (قوله ولو كان المبيع
 مما يفسد في المدة الخ) كان باعه طعنا يفسد في ثلاثة ايام او يومين وشرط الخيار تلك المدة
 في بطل البيع بخلاف ما لو شرط الخيار يوما مثلا وهو لا يفسد فيه فانه لا يطل (قوله واذا وجد
 بالمبيع عيب) وفي بعض النسخ واذا خرج المبيع معيبا وهذا شروع في خيار العيب ويسمى
 خيار العيب وهو ما يتعلق بشوائب امر مقصود مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرط
 او تعبر فعلى اقصاه عرفي فالقول كان شرط في المبيع شيئا ككون العبد كاتباً او ادا بتمامه
 او اذا لن فاقطع والثاني كالتصريح وهي ان يترك البائع طلب الدابة قبيل بيعه اليه هوهم
 المشتري كقرة العين فيبت للمشتري الحاله بها الخيار على الفور ويرومها صاع تحربل العين
 المحلوبة وان قل سواء انطفأ العين ام لان لم يتفقا على ودغير الصاع من العين وغيره وكانت ما كولة
 بخلاف ما اذا لم يحل او اتفقا على ودغير الصاع او كانت غير ما كولة بالخيار به والا فان ولا يرد
 معهم ما شئ لان ابن الجارية لا يمتنع عنه غالباً وليس الا ان ينجس لا عوض له ولا تحميمه الخ
 وتسويد الشعر وتجبده لا تلحق بوب الرقيق بعد اخصيصه لكانت له اماكن امتحانه فليس فيه كثير
 غرر والثالث كطهور العيب الذي تنقص العين او القيمة تنقصت به غرض صحيح وهو الهوى
 اقتصر عليه المستنف ومثل المبيع الثمن العين فاذا وجد به عيب فليانع رده (قوله موجود
 قبل القبض) اي قبل تمامه سواء كان العقد او حدث بعده وقبل القبض لان المبيع حينئذ من
 ضمان البائع ومثل ذلك ما اذا حدث بعد القبض وكان الخيار للبائع وحده او وحده بعد
 القبض واستند الباع بمقتضى القبض كقطع يد الرقيق المبيع بخلافه سابقة على البيع
 جهلها المشتري لانه لا تقدم عليه كالتقدم فان علمها فلا خيار له ولا أرض ولا بد ان يكون العيب
 باقيا حين الرد فلو زال قبله لا رد ولو حدث عند المشتري عيب آخر سقط الرد القهري ثم انرضى
 البائع بالعيب الحادث رده عليه المشتري بلا أرض له او وقع به بلا أرض للقديم وان لم يرض به

(الى ثلاثة ايام) ويخص
 من العقد لان التفرق
 فلوزاد الخيار على الثلاثة
 بطل العقد ولو كان المبيع
 مما يفسد في المدة المشروطة
 بطل العقد (واذا وجد
 بالمبيع عيب) موجود
 قبل القبض

البائع فان اتفق على فسخ مع أرض الحادث أو اجازة مع أرض القديم فذلك ظاهر وإن اختلفا
 بأن طلب أحدهما الفسخ والآخر الاجازة اجيب طالب الاجازة لما فيه من تقرير العقد وهذا
 في غير الروي أما فيه فيستعين بالتمسك مع أرض الحادث لئلا يلزم الراتب أن كان الحادث لا يعرف
 القديم بدونه فكسرى بعض نعم وتقدير بطرح مدو بعضه وبالعيب القديم ولا أرض عليه
 الحادث لأنه معدوقية ولا يرد قهر العيب بعض ما يبيع صفة لما فيه من تقرير الصفة على
 البائع فاما ان يرد الجميع أو يرضى بالجميع وله أرض نقص العيب ولو اختلفا في قدم عيب
 وحدوثه صدق البائع حينئذ ولو افترقا فلا صل من استقرار العقد هذا إذا مكن حدوثه وقدمه
 فان لم يمكن الاحدونه كالأمر كان الجرح طريا والبيع والقبض من سنة صدق البائع بلا عين
 وإن لم يمكن الاقدمه كالوكان الجرح مندمل والبيع والقبض من سنة صدق المشتري بلا عين
 والعين ليس عيبا وإن فسخ فلا يثبت به الرد لكن اشترى زاجرة نظننا جوهرة لتقصيره بعدم
 البحث عنها (قوله تنقص به القيمة والعين تنقص بفوت به غرض صحيح) خرج بذلك ما لا ينقص
 شيئا كقطع اصبع زائدة وفلقة يسيرة من نخلة أو ساق لا يورث شيئا ولا يفوت غرضا واعلم ان
 العيوب سنة الأولى عيب المسموع وهو ما ذكر الثاني عيب الاضطربة والهدى والعقبة وهو
 ما ينقص العلم الثالث عيب الاجابة وهو ما ترقى المنفعة تأثرا يظهر به تفاوت في الاجرة الرابع
 عيب التسكاح وهو ما يتقرر عن الوطو يكسر الشهوة الخافس عيب الصداق وهو ما يفوت به
 غرض صحيح سوا غلب في جنسه عدمه أم لا السادس عيب الكفارة وهو ما اضرب بالفسل
 اضراوا (قوله وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب) خرج بذلك ما لا يغاب
 فيه عدمه كقطع سن في الكبير وثوبه في وانها في الامة وهو ان تبلغ الامة سبع سنين ونحو
 ضرارة في كورة كقتلها ونحوها وترك الصلاة في رقيق وخصاء الثيران بخلاف غيرها فثبت به
 الرد لان العمل يصلح له الاصلح له التحصن ولا يجوز انحصار العبدان المأ كقول الصغير في الزمن
 المعتدل المطلب به بخلاف غير المأ كقول كالعبد والجهر والكبير وما لو كان في الزمن غير المعتدل
 كشدة الحر والبرد وما لو كان لغير طيب العلم فلا يجوز في جميع ذلك (قوله كزنا رقيق وسرقته
 واباقه) أي ويختار العمد والواط واتبان المهائم وتكفي من نفسه وورثته فهذه الثمانية يرد بها
 العبد وان تاب وثلث قال بعضهم

تنقص به القيمة والعين
 تنقصا يفوت به غرض صحيح
 وكان الغالب في جنس
 ذلك المبيع عدم ذلك العيب
 كزنا رقيق وسرقته واباقه
 (قوله لا يشتري رده) أي المبيع

غاية يعتادها العبد لو يتيب • بواحد عشر مائة
 زنا واباق سرقته ولو اطاعه • وتكفيه من نفسه الأعضاء
 وورثته اثني عشر لهيئة • جانيته عدا غائب لها وحي

وبكم أحده وعضه ورجمه وبجره وهو الناشئ من تغير المدة وصنائه أن كان مستحقا بخلاف
 العارض من عرق واجتماع ومنع أو نحو ذلك ويول بالقراش ان خالف العادة بان كان ابن سبع
 سنين فما أكثر بخلاف ما دونها فلا يرد به ولو كان بسبيل وله وهو ما ثبت الرد لانه يدل على
 ضعف المائة ومثله ودور المعروف وترك الشارح أمثلة تنقص الدين لوضوحها وذلك
 كقطع يد أو رجل وخصاء غير الثيران كما هو التنبيه عليه (قوله فلا يشتري رده) أي بنفسه
 أو بوكيله أو موكله أو وليه أو واثقه أو وصيه وكل من هو لا يرد على البائع أو وكيله أو موكله

او وليه او وارثه او وصيه او الخا كم وهو آ كلفى الرد على حاضر بالبلد لا رعا احوجه الى الرف
 اليه وواجب في غائب عن البلد على المشتري اشهاد بشخص في طريقه الى المردود عليه والحاكم
 احوال تو كيه او عذر ان تبصر فان عجز عن الاشهاد بان لم يقم من يشهد لم يلزمه تلفظ بالبيع
 وعليه ترك استعمال قواوا استخدم الرقيق او ترك على الدابة السرج والا كاف فلا رد لا شمار
 ذلك بالرضا بالعيب نعم له ركوب ما عسر سوقه وقوده والرضا بالعيب على الفور فيسقط بالتأخير بلا
 عذر فلا يبشر بقصودا وكل وقفا ما حابة وتكسبل لذلك وكذلك البيل عذر ان لم تبصر السبر
 فيه والا فلا يكون عذرا كالبلى في رمضان ويعتبر القور على العادة فلا يكلف الاسراع على خلاف
 العادة (قوله ولا يجوز بيع الفترة الخ) اى ولا يصح ايضا لانه على اقله عليه ولم ينس عن بيع
 الاقر قبل بدو صلاحها لانها لا يؤمن عليها من العاهات غالباً وقوله المنفردة عن الشجرة بخلاف
 بيعها مع الشجرة فانه يجوز بغير شرط القطع لان الفترة تابعة للاصل وهو غير مستعرض للعاهة
 ولا يجوز بشرط القطع لان فيه جعرا على المشتري في ملكه وخرج بالبيع الرهن ونحوه فانه جائز
 (قوله مطلقا) مقتضى تقييد المصنف بالاطلاق انه يجوز بيع الفترة قبل بدو صلاح بشرط
 الابقاء وليس كذلك بل لا يجوز حيثما لا بشرط القطع فلذلك صرحه الشارح عن ظاهره بقوله
 اى عن شرط القطع فيصدق بصورتين وهما البيع مطلقا والبيع بشرط الابقاء لان كل من
 هاتين الصورتين بيع مطلق عن شرط القطع ويخرج بذلك صورة واحدة وهى البيع بشرط
 القطع فالجواب ان الصور ثلاثة صور بان باطلان وصورة محبوسة قال الحنفى ولو فرس
 الاطلاق بالاحوال الثلاثة لكان اولى وانسب اه وفيه نظر لانه يقتضى على هذا عدم جواز
 البيع قبل بدو صلاح ولو بشرط القطع وليس كذلك الا ان يحصل على انه لا يجوز على
 الاطلاق بل فيه تفصيل والطريق الذى سلكه الشارح سهل لطيف (قوله لا بعد بدو) انضم
 اليه الموحدة والى الممهلة وكسر الواو والشد وقومه ناء الظهور كما قال الشارح اى ظهور
 وهذا استغن من اعم الاحوال فكذلك لا يجوز بيع الفترة فى كل حال لا بعد بدو صلاحها
 فيجوز بشرط القطع وبشرط الابقاء مطلقا فان شرط القطع لزم الوفاء به ان لم يسمع السائع
 بتركها الى وان الجذاذ فان لم يقطع حتى مضت مدة ثلثها اجرت له ان طالبه السائع
 بالقطع والا فلا وشرط الابقاء لم الوفاء به ايضا كما هو ظاهر وفي صورة الاطلاق
 يجوز باقواها الى وان جذاذها المعتاد بدو صلاح البعض كبدو صلاح الكل واعلم ان بيعها
 بعد بدو صلاحها فى الاحوال الثلاثة من العاهة عليها غالباً تلفتها او كبرواها (قوله وهو)
 اى بدو صلاحها وضابطه وصولها الى حالة تطلب فيها غالباً الكل وامادو صلاح الشيء مطلقا
 غيرا كان او غيره فهو بلوغه حالة تطلب فيها غالباً الاستتاع به فى الثمر ما ذكره الشارح ونحو
 القتا ان يتجنى غالباً للكل وفى الزرع اشتداده وفى الورد اقتناحه فاذكره الشارح بيان
 لعدم ذلك (قوله فيما لا يتلون) اى لا ينتقل من لون الى لون آخر الا يشفى ان له لونا وقت ذلك
 مثاوم العنب الا يصح فعلامة بدو صلاحه لونه وجران الماء فيه (قوله وهو ضرعتان)
 اى فى الخمس منه واما الخاف منه فتعتبر حلاوته (قوله وفيما يتلون) اى فتسقط من
 لون الى آخر وقوله بان ياخذ الخ اى يحصل ياخذ الخ وقوله كالغائب داحج لعمرة وقوله

(ولا يجوز بيع الفترة)
 المنفردة عن الشجرة
 (مطلقا) اى عن شرط
 القطع (لا بعد بدو) اى
 ظهور (صلاحها) وهو
 فيما لا يتلون انتهاء حالها
 الى ما يقصد منها غالباً
 كالأوقاف ووجود زمان
 ولين وحين وفيما يتلون بان
 ياخذ فى حرة او سواد او
 صفة كالغائب

والاجاص وارجع للسواد وقوله والبلح راجع للبقرة باعتبار بعض انواعه والافصح رجوعه
 للكل لان منه الاحمر والاسود والاصفر وغيرها (قوله اما قبل بدو الصلاح الخ) اهل الشارح
 ذكر ذلك وطنة للتعميمات التي ذكرها بعد والاذلا حاجة اليه لانه مذكور في المتن قبل الاقوله
 فلا يصح معها مطلقا الى جميع الحالات فالمراد بالاطلاق هنا جميع الاحوال ليصح استثناء
 الشارح منه بقوله الا بشرط القطع فعدم الصفة في صورة الاطلاق وصورة شرط البقاء واما
 صورة شرط القطع فهي صفة كاعلم عامر (قوله لامن صاحب الشجرة ولا من غيره) أي
 لا صاحب الشجرة ولا غيره فمن معنى اللام لكن في صورة يبيعها صاحب الشجرة لا يبيعه الوفاة
 بالشرط اذ لا معنى لتكليفه قطع ثمره عن شجره وقائدة الشرط ههنا البيع فقط (قوله الا بشرط
 القطع) أي ان يبيع منفردة عن الشجرة كإقيد الشارح بذلك في أول المسئلة وبشرط في
 هذه الحالة ان يكون المقطوع منفصلا والافلا يصح البيع كما هو ظاهر فان يبيع مع اصلها
 جاز البيع بالشرط القطع كما هو ولا يصح بيع البلح والباذنجان وغيرها اقل بدو الصلاح
 الا بشرط القطع وان يبيع من مال الأصل ولو يبيع ذلك مع اصوله فكبيع الثمرة مع الشجرة
 على الملة قد ولو كانت الثمرة تغلب تلاحقها واختلاط حادها لم يوجد كالتب لم يبيع معها ولو
 بعد بدو صلاحها الا بشرط القطع واذا وقع اختلاط فيعبر بقرينة القطع قبل التحلية فبيع
 المشتري ما لم يسمع له البائع فان بادروا ببيع سقط خياره واما بعد التحلية فلا خيار للمشتري ثم
 ان توافقا على قدر ذلك والاصدق المشتري يبيعه في قدر حق الآخر ان الميلة (قوله سواء
 جرت العادة بقطع الثمرة لا) أي فلا يكتفى في جريان العادة بقطعها عن شرط القطع بل لابد منه
 لصفة البيع (قوله ولو قطعت شجرة الخ) غرض الشارح بذلك تقييد كلام المستنف بما اذا
 كانت الشجرة قائمة غير مقطوعة وقوله جاز يبيعها بالشرط قطعها وكذلك لو قطعت او جفت
 لان الثمرة لاتسحق عليها ان تزل ذلك ثم لا بشرط القطع فلو غرسها البائع فنبتت قبل ان تقطع الثمرة
 فهل يكافى المشتري القطع لان شرط القطع موجود حكما ولا يكافى لعدم القصير بغير بشرط
 القطع والاقرب الاول كما قاله الشارح على مثله ما لو كانت يابسة فاخضرت (قوله ولا يجوز
 بيع الزرع الاخضر) أي ولا يصح ايضا ويجوز في بيع الزرع المدكور ما في بيع الثمرة والارض
 كالشجر فاذا يبيع قبل بدو صلاحه منفردا عن الارض فلا يصح الا بشرط القطع او القطع سواء
 بيع للمالك الارض او لغيره فان يبيع مع الارض صح بالشرط قطع او قطع واذا يبيع بعد بدو
 صلاحه صح بالشرط قطع ان كان المقصود منه غير مستتر بخلاف ما اذا كان المقصود منه
 مستترا فلا يصح بيع فهو يخل في ارضه ولا يجوز الحطة والعقد من كل ما المقصود منه غير
 مرفق في قول الشارح ومنعوا عنها بعد اشتداد الحب الخ يحتاج الى هذا التقييد اعني كون
 المقصود منه غير مستتر كالشجر والذرة الصفي بخلاف المشتري سببه فلا يصح بيعه وان
 اشتد حبه لكون المقصود منه غير مرفق وما عتيد في ديار مصر من بيع البرسيم الاخضر بعد
 تهيئه للري صح بالشرط القطع ولا يدخل في البيع الا البقرة الطاهرة حيث كان يجوز مرة بعد
 أخرى (قوله ومن باع غرا او رعا لم يبد صلاحه الخ) هذا امشك لانه لا يصح بيع ما ذكر الا
 بشرط القمع او القلع ومع ذلك لا يلزم البائع الصفي فالمراب ان يشول ومن باع غرا او رعا

والاجاص والبلح اما قبل
 بدو الصلاح فلا يصح بيعها
 مطلقا لامن صاحب الشجرة
 ولا من غيره الا بشرط القطع
 سواء جرت العادة بقطع
 الثمرة ام لا ولو قطعت شجرة
 عليها ثم جاز يبيعها بالشرط
 قطعها ولا يجوز بيع الزرع
 الاخضر في الارض الا
 بشرط قطعه او قلعه فان
 يبيع الزرع مع الارض او
 منفردا عنها بعد اشتداد
 الحب جاز بالشرط ومن
 باع غرا او رعا لم يبد صلاحه

بداصلاحه والخ وعبارة الشيخ الطيب على بائع ما بدأ صلاحه من الثمر وغيره سبقه الخ ويمكن ان
يسور كلام الشارع بما اذا باع ما لم يبدأ صلاحه بشرط القطع او القلم وكان لا يتأقطع له او قلعه
الا في مدة تطويه يحتاج فيها للسقي فانه يلزم البائع حينئذ سقيه (قوله لزمنه سقيه) اي لاهل من
تمة القليم الواجب فلو شرطه على المشتري بطل البيع لانه يخالف مقتضى العقد ويحل لزوم
سقيه البائع ان كان مال الكالا صله وعملها ايضا فيحتاج للسقي بخلاف البعيل وهو الذي يشر ب
بعوره لقدره من الماء فانه لا يصلح للسقي فلا يلزم البائع سقيه كما هو ظاهر (قوله قد رما تنمو
به الثمرة وتسلم عن التلف) فان تلف بترك السقي ولو بعد التغطية انفسح البيع او تعيب بثبت
النيار (قوله سوا على البائع بين المشتري والمبيع او لم يخل) فيلزمه السقي في الحالتين
ويصرف فيه المشتري ويدخل في ضمانه بعد التغطية (قوله ولا يجوز بيع ما فيه الربا الخ)
هذه المسئلة من مسائل الربا فكان الاولى ذكرها فيما تقدم وقد حثت الاشارة اليه اللهم الا ان
يقال ذكرها هنا مناسب ذكر الثمرة قبلها ومعاملاته لا يصح ايضا كما اشار اليه الشارع بالتفريع
وقوله ليجنبه بخلاف ما اذا كان بغير جنسه يجوز ويصح لعدم اشتراط المماثلة عند اختلاف
الجنس وقوله وطبا في الجائيس كالرطب والرطب والعنب بالعنب والكم بالكم من جنسه
أوفي أحدهما كالرطب بالتمر والعنب بالزبيب الا في مسئلة العرايا وهي بيع الرطب على التخل
بقر وبيع العنب على الشجر يزيب خصاصي الرطب والعنب ويصعب في التمر والزبيب فيما
دون خمسة أوسق لانه صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا ولا يخص بيع العرايا بالثمن
لاطلاق أحاديث الرخصة ولو زاد على ما دون خمسة أوسق لم يصح الا في مسقتين فيصح اذا كان
كل عقد في ما دون خمسة أوسق (قوله يسكون الطاء) اي مع فتح الراء بخلاف الرطب يضم
الراء وفتح الطاء فهو فرد من أفراد الرطب فيفتح الراء يسكون الطاء (قوله وأشار بذلك) اي
يقوله ولا يصح ما فيه الربا بنفسه رطبا وقوله الى انه يعتري في بيع الربا أي التي هي التفود
والطعومات حيث يفت يجنسها كما هو ظاهر وقوله مسئلة الكمال اي لاشتراط المماثلة عند
اتحاد الجنس وهي لا تعتبر الا في ثلث الحالات (قوله فلا يصح مثلا بيع الخ) بقر بيع على كلام
المصنف واظهاره أن مثلا مقدمة من تأخير والاصل فلا يصح بيع عنب بعنب مثلا اي ولا
رطب برطب ولا بيع عنب بزبيب ولا رطب بقر (قوله الا للين) اي وما شابهه من سائر
المانعات كالادهان ان لم يختلف أصلها ولا نهى أجناس كاصولاه كدهن ووردوهن بنفسه
وان كان أصلها الشيرج على الوجه الوجه وكذا الخلوف فينظم منها عشر مسائل خمسة
صحيحة وخمس باطلة فالاولى خل عنب بخل عنب خل رطب بخل رطب خل عنب بخل رطب بخل
عنب بخل تمر خل رطب بخل زبيب فهذه الخمسة الصحيحة لان الثلاثة الاولى لانه في المصنف
الجنس أو اختلف والتنين الا في اثنين في أحدهما ما اختلف الجنس والثانية خل زبيب بخل
زبيب خل تمر بخل زبيب بخل تمر خل عنب بخل زبيب خل رطب بخل تمر فهذه الخمسة
الباطلة لان الثلاثة الاولى هي ما لم اختلف الجنس أو اختلف يتأعلى أن الماء العذب يورى وهو
الا حرم والتقين الاخيرتين في أحدهما ماء ولا يحتاج لجنس وقد نظم الشيخ ابن عبدالحق قاعدة
الحال فقال

لزمه سقيه قدر ما تنمو به
الثرثرة وتسلم عن التلف سواء
خلى البائع بين المشتري
والمبيع او لم يخل (ولا يجوز
بيع ما فيه الربا يجنسه
رطبا) يسكون الطاء المهمة
وأشار بذلك الى أنه يعتري في
بيع الربا بأن حالة الكمال
فلا يصح مثلا بيع عنب
بعنب ثم استثنى المصنف
عما سبق قوله (الا للين)

قاعدة يجوز بيع الخلف * بالمثل أي ما لم يكن في كل
من دين أو فاء واحد لم يتخذ * بخسبهما ما ولا تفقد

(قوله فاه يجوز بيع بعضه بعض) أي بشرط المماثلة والخلول والتفاضل ان اتفقت المثلين
كأن البقر الشامل للقراب والحواميس بمشده وبشرط المساوول والتفاضل فقط ان اختلف
الجنس كأن الأبل بلبن الغنم الشامل للضأن والمعز (قوله قبل تبينه) أي بعده جينا ولا يجوز
بيع اللبن والاعط والمصل باللبن ولا يبيى بما يتخلفه لأنها لا تتناول عن مخالفة شيء إذا لم يكن مخالطه
الأنفحة بكسر الهمزة وتفتح الفاء والاعط بمخالطه الملح والمصل بمخالطه الدهن ولا يباع الزبد بالزبد
ولا بالسمن ولا باللبن لأن الزبد لا يخالط عن قليل بخفض (قوله فشمل الحليب) أي بعدد سكون

دغونه وبحل ذلك ما لم يقل بالنار والافلا يجوز بيعه بغيره بخلاف المحض بها بلا غلظان كما قاله
الروائي وقوله والخبض أي الخالص من الماء ونحوه (قوله والمساوول في اللبن الكيل) أي
لا الوزن وقوله حتى يصح بيع الرائب بالحليب كيلا وان تفاوتنا وزنا فزنا ببيع على قوله والمساوول
في اللبن الكيل ومثل اللبن الزتون صحيح بيع بعضه بعض مما تلا والمساوول في الكيل
(قائده) * اللبن أفضل من اللحم كأجابه الشهاب الرمي للمسئل عن ذلك لأنه أصله وان ورد
سيد آدم الدنيا والآخرة اللحم * (فمسئل في أحكام السلم) ما صار غ المصنف

من بيع الأعيان شرع في بيع الذم فهذا هو القسم الثاني المتقدم في قوله وبيع شيء موصوف
في الذمة ولهذا قال الشارح هناك ويسمى هذا بالسلم وتقدم أنه متى على أن البيع في الذمة سلم
ولو بلفظ البيع وهو وصف والمعتد أنه لا يكون سلا إذا كان بلفظ السلم والسلف ومع ذلك
فهو نوع من البيع الحسن باقظ مخصوص وانما اعتدله المصنف فصلا لطول الكلام عليه
ولا اعتبار الشرط الزائد نفسه المذكور في كلامه ويؤخذ من كونه يباع أنه لا يصح أن يسلم
الساكن في الرقيق المسلم أو المردود هو الرابع كما في المجموع والمراد بالاحكام هنا الصحة والفساد
الماخوذان من كلام المصنف وانما قلدها الشارح لأن المصنف لم يبين حقيقة السلم والأصل فيه قبل

الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تمدا بتهديد إلى أجل مسمى فأكبوا وقال ابن عباس
رضي الله عنه نزلت في السلم وخبر الصديقين من أسلف في شيء فليسلف في كبل معلوم ووزن
معلوم إلى أجل معلوم وأدركه خمسة مسلم ومسلم إليه ومسلم فيه ورأس مال وصيغة أشار إليها
الشارح بقوله ولا يصح إلا بإيجاب وقبول ويعتبر برفقه ما يعتبر في البيع الآلوقية (قوله وهو
السلف) يقال أسلم وسلم وأسلف وسلف والسلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق وانما
سمى المعنى الشرعي سلما تسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتسلفه نفسه وحكي الراجح في
شرح مسند الشافعي عن ابن عمر أنه كره السلم هنا وله وجهه كما قاله الشيرازي أن السلم
أغنى الاستسلام والاقتصاد فكان ينبغي لفقهاء التصير بالسلف لكنهم عبروا بالسلم لأنه الأشهر
ولأنه لغة أهل الحجاز ولأن السلف أشهر عندهم في القرض وقوله يعني واحد أي متلبسان
بمعنى واحد وهو الاستسجال والتقديم كآدم السيوطي في حاشيته على الجملة على المنهاج
وان قال بعضهم لم يذكره أحد من الشافعية ولا غيرهم إلا ملاسكين في شرح الكتل لعدم
إطلاعه على كلام السيوطي (قوله بيع شيء موصوف في الذمة) أي بلفظ السلم والسلف

أي فاه يجوز بيع بعضه
بعض قبل تبينه واطلاق
المصنف في فشم الحليب
والرائب والخبض والخاص
والمساوول في اللبن الكيل
حتى يصح بيع الرائب
بالحليب كيلا وان تفاوتنا
وزنا

(فصل في أحكام السلم) *
وهو والسلف لغة بمعنى
واحد وشرعا بيع شيء
موصوف في الذمة

والافهم من المسيح على العقد وقتئذ قال الماوردي ليس لنا عقد يتوقف على لفظ مخصوص
 الاثلاثة السلم والكفاية والشكاح لكن الشارح ترك ذلك لكونه جاريا على الضعيف القائل بأنه
 يكون سلبا وان كان بلفظ البسيع كما هو (قوله ولا يصح) اى السلم وقوله الا بايجاب وقبول اى
 بشروطه حال التقدم في البيع كتوفه أسلمت الكذا في كذا فقول قلت (قوله ولا يصح
 السلم حالا) اى بان مخرج بالحلول وقوله وهو مخرج اى بان مخرج بالتأجيل بالنسبة للمسلم فيه
 أما من المال فلا يصح فيه الاجل ويجب قبضه حقيقة في المجلس كما ساقى اما المؤجل في قاتلص
 والاجماع واما الحال في الاول لبعده عن القرض فان قيل الكفاية تصح بالتأجيل ولا تصح بالحال
 اجيب بان الاجل انما يجب فيها لعدم قوة الرقيق على شحوم الكفاية والحلول يقتضى وجوبها
 حالا وعند الاثمة الثلاثة لا يصح السلم حالا بل لا بد ان يكون مؤجلا نظرا لثبوتها والحديث
 السابقين (قوله فان أطلق السلم الخ) هذا مقابل لحدوث والتقدير هذا ان مخرج فيه بالحلول
 أو التأجيل فان أطلق السلم الخ وقوله انفسد حالا في الاصح اى كما أنه اذا أطلق البيع انفسد
 حالا وقابل الاصح بطلانه حيث ذوات الحقايق اجلاق المجلس لم يأت أو ذكر اجلا ثم انقطاعه
 في المجلس سقط (قوله وانما يصح السلم) قدره الشارح ايضا حوالا لاقول المصنف فيما يتعلق
 بقوله ويصح السلم وفي عبارة الشارح المحصر مخرج بقوله فيما لى في شئ هو المسلم فيه وقوله
 تكاملت فيه اى اجتمعت فيه وقوله نفس شرائط هذه الشروط معتبر في المسلم فيه في الواقع
 والشروط الاسمية تعتبر في العقد فذلك ليمجمعهما المصنف في عبارة واحدة (قوله احدها)
 اى احد الشرائط الخمسة وقوله ان يكون المسلم فيه مضبوطة بالصفة اى أن يكون له صفات
 تضبطه وتعينه ويعرف بها كما اشار اليه الشارح بقوله بحيث يتفق بالصفة الجوهرية فيه وقوله
 التي يختلف بها العرض اى المقصود بصفات التي لا يختلف بها العرض كالكمال يقتضين
 والسجن بكسر الفتح في الرقيق (قوله بحيث يتفق بالصفة الجوهرية فيه) تصور لكونه مضبوطة
 بالصفة وقوله ولا يكون ذكر الاوصاف الخ عطف على يتفق فهو من مدخول حيث فكاكانه
 قال ويجب لا يكون ذكر الاوصاف الخ قال القليوبي صوابه اسقاط لفظ ذكر لان الكلام
 في كون المسلم فيه له صفات يضبط بها يصح السلم فيه فان كان له صفات يعز وجودها لم يصح اه
 لكن ذكره الشارح لان انشاء الجاهلية بالصفة انما يحصل بذكرها في العقد فذلك جعله معطوفا
 عليه فهو من مدخول الحقيقة كما جلت (قوله كلواو كجار) حتى ما قصد لثبوتها بصفات
 الصغار وهي التي قصد لثبوتها بصفات النقب وكذلك ما مر الجواهر الا في العقب
 لاختلاف أعمارهم وقوله وجارية واختها وولدها وكذا في دجاجة او ورة وفرفخها فلا يصح السلم
 فيها وان كانت عند المسلم اليه على العقد وهذا اقتبل للمتن وهو كون ذكر الاوصاف يؤتى
 لمرزة الوجود في المسلم فيه ودخل تحت الكفاية الجلود فلا يصح السلم فيها لاختلاف أجزائها
 بالرقعة والقطعة ثم يصح في قطع جلود صغيرة مدبوغة وزا ولا يصح في الاواني المسبوكة ولومن فهو
 خمس مالم تصب في قالب يفتح اللام لانتسابها لانتساب قولها باتم يصح في بقول الاسطال
 المربعة كالاسطال المدورة (قوله والثاني) كان الانسب بقوله احدها أن يقول وثانها
 (قوله أن يكون جنسها لم يحتل به غيره) اى جنس غيره وفي بعض النسخ لم يحتل به غيره اى

ولا يصح الا بايجاب وقبول
 (ويصح السلم حالا ومؤجلا)
 فان أطلق السلم انفسد حالا
 في الاصح وانما يصح السلم
 (فيما) اى في شئ (تكاملت
 فيه خمس شرائط) احدها
 (أن يكون) المسلم فيه
 (مضبوطة) بالصفة التي
 يختلف بها العرض في
 السلبية بحيث يتفق بالصفة
 الجوهرية فيه ولا يكون ذكر
 الاوصاف على وجه يؤدى
 لمرزة الوجود في المسلم فيه
 كلواو كجار وجارية واختها
 أو ولدها (و) الثاني (أن)
 يكون جنسها لم يحتل به
 غيره

بغير غيره والمعنى واحد لان الاختلاط من الجانبين وهذا ما تقتضيه صراحة المصنف لكن
 اختلاف الجنس ليس بقيد فيدخل نحو اختلاف المركبة لاشتغالها في ظاهرة وباطنة
 والاعتدال لاختلاف وجهها وحشوها فلا يصح السلم فيها لاختلاف الخفاف المقدرة فيصعب السلم
 فيها ان كانت جديدة وانضغت من غير جلد كوخ ولا امتنع ولا يصح في الرؤس والا كادع
 وان كان بعد التفتيح من الشعر لاشتغالها على ما لا يضبط كالمشافر والمخاروخ وغيرهما ولا يصح
 في الحلقى والصكوك قطع الكاف وكسر هاو الخنطة والخلوطة والنعرة لان يكون حبات
 يسيرة لا تظهر في الكيل ولا يصح في القول المدشوش والقمع المدشوش أو المومس ولا يصح
 في النيلة بالالام الخلوطة بالطين بخلاف الخالصه فيصعب فيها واما التندبة فبالهال فنقل القليوبى
 عن الرملى انه يصح السلم فيها وقال الحلبي لا يصح فيها لعدم انضاطها وأول من صنع التندبة
 مريم عليها السلام بالها من الله تعالى لولاها عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله فلا يصح
 السلم في المختلط) فترجع على مفهوم الشرط المذكور وقوله المقصود الاجزاء التي لا تنضبط
 يشهد بذلك ان كلام المصنف يحتاج الى تفصيل ذلك فلا يضر الاختلاط مطلقا ويمكن أن
 يقال أشار بذلك الى أن المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به وفي قوله التي لا تنضبط إشارة الى أن
 هذا الشرط مستغنى عنه بما قبله لأن عدم الصحة فيه له عدم انضباطه (قوله كهريسة) أى
 مهروسة فتعبد به بمعنى مفعولة وهى مركبة من فخ وطم وما ومثلها انظر في رفع انتهاء الجملة
 وكسر الزاى وبعد الياء راء مهملة وهى ما ينضم من الدقيق على هيئة العسيدة فكيف أرق من
 وقيل يؤخذ سلم ويقطع قطعا صغارا ويصب عليه ماء كثيرا فإذا انضج ذكر عليه الدقيق فان لم يكن
 فيه سلم فهى العسيدة ومثلها الخمر في عملات وهى دقيق بطيب بلبن ومثلها الخيس وهو غير مختلط
 بمن واطق (قوله ومجهون) كالهالة المركبة من شحومك ومنعرودهن وقدر اذ فيها عود
 وكافور وكثيرا ياق بالناء والبال والطامع المركبات الثلاث ويقال فيه طرقا بضم الطاء
 وكسر هاو وراق بضم الهمزة وكسر هاو هو المركب بخلاف المقصر بان كان نباتا أو جوارحا
 يجوز السلم فيه ومثل المعاجين الادهان الطبية بنحو ينفسج او ورد بان خالطها شئ من ذلك
 بخلاف ما اذا رويح بمصا بالطيب المذكور واعتصر فانه يصح السلم فيها (قوله فان انضبطت
 أجزاؤه صح السلم فيه) مفهوم قوله التي لا تنضبط وقوله تجن بضم الجيم وكسر هاء مع سكون
 الهمزة بضم الجيم وضم الباء مع تشديد النون وتخصيفه اقصد أربع لغات والمراد جين غير عتيق
 أما هو فلا يصح السلم فيه ان قد وضبطه ويشترط الجين ذكر حيوانه وبلده ونوعه ويصح السلم
 في السمن والردج حيث ذكر حيوانه وما كونه بين جديد السمن من عتيقه وطراوة الزبد وضدها
 وفي القشطة ولا يضر فيها الخ لأنه من مصالحها ووافق عدم صحة بيع بعض شعور الريد والقشطة
 بعض لفتيق باب الرابح ان القليل يالجين المنضبط الاجزاء غير ظاهرة لان الاقضية فيه ليست جراً
 مقصودا والخم كذا وانما صح السلم فيه لان الاقضية والخم من مصالحها فالظاهر جعله مثالا
 لفهوم المقصود الاجزاء ومثيل المنضبط الاجزاء الخمر وهو المركب من حرموصوفه مضبوطين
 والعنابي وهو المركب من حرم وقطن كذا قالوا قال الشاعر فان لم تقصد أجزاؤه لم يكن
 أو انضبطت كخز وعنابي لكان ظاهرا وأجاب بعضهم بان المراد بانضبط ما انضبط مقصوده

فلا يصح السلم في المختلط
 المقصود الاجزاء التي لا تنضبط كهريسة ومجهون
 فان انضبطت أجزاؤه صح
 السلم فيه بغير

اخلفا بمقصود آخر أم لا كما قاله ابن حجر (قوله والشرط الثالث الخ) انما مصرح بذلك دفع
 اتهام ابن حجر من الشرط قبله وقيل به الشيخ الخطيب من جهة الشرط المذكور انتهى هو الثاني
 ويجعل الشرط الثالث أن لا يكون معينا والرابع أن لا يكون من معين وانما مسمى ان يكون
 المسلم فيه ما يصح بيعه فيخرج بذلك ما لا يصح بيعه كأم الولد والمكاتب والمبيع قبل قبضه
 وهذا في بعض النسخ وهو مستدرج لان ذلك معلوم من كون المسلم نوعا من البيع وقوله لمذكور
 في قوله اي بقوله فني بمعنى الباء فاندفع قول بعضهم لا يبقى ماني فهو هذه الظرفية من التسامع
 (قوله ولم تدخله النار) بخلاف ما دخلته الشمس فيصح المسلم فيه وقوة لاحتاله اي ضوئه
 ونقله من حالة الى حالة اخرى وقوله بان دخلته الخ تصور للمتن وهو ان تدخله النار لاحتاله
 وقوله لطبخ أو شوي أي أوقى أو شوي فلا يصح المسلم فيه بل يطبخ كالجمأ ويشوي كالبيض أو يقلى
 كالزلاية أو يحضر كالحبيرة والمراد به كل يحضو كالكفاة والقطايف بخلاف القرض فيجوز
 قرض الخبز وزنا لا عدا لعموم الحاجة اليه وفي الكافي أنه يجوز عدا عليه على التام الا ان
 انكر العقد الاول وكذلك يجوز قرض الخبز لعموم الحاجة اليها ولا يصح المسلم فيها الاختلاف
 جوهرتها (قوله فان دخلته النار اقتير) مفهوم قوله لاحتاله وقوله كالجمأ اي التخل لانه
 المنصرف اليه اللفظ عند الاطلاق فيصح المسلم فيه لان ناره اقتير من شحمه ومنه السكر
 والفايد وهو وصل القصب والديس والصابون والبأواقشاشا والسويق والفهم وانظر في لان
 ناره العيشة وقوله والسن اي لان ناره اقتير من لته (قوله والرابع ان لا يكون المسلم فيه
 معينا بل دينيا) اي بل يشترط ان يكون دينيا لان المسلم موضوع لبيع شيء موقوف في القيمة
 ككافة تقدم (قوله فلو كان معينا الخ) تقرير على المفهوم وقوله كاسات اليك هذا
 الثوب مثلا اي او هذا الدينار وهذا هو راس المال فلا يضر تعيينه وانما يضر تعيين
 المسلم فيه فالضرر انما جاء من قوله في هذا العبد وقوله فليس بسل قطعا اي جزا لا اقتضاء المسلم
 الدينية وقوله ولا يعتقد ايضا يعافى الاظهر اي لا اختلاف اللفظ لما فانا اوله لا آخره فان اوله
 يقتضي الدينية وآخره يقتضي العينية ومقابل الاظهر أنه يعتقد يعافى وهو ضعيف (قوله
 والخامس ان لا يكون من معين) مثله المارح بالمسلم في خصوصه من هذه الصفة وهو ظاهر
 كلام المصنف ووجه الشيخ الخطيب في موضع المسلم فيه حيث قال أن لا يكون المسلم فيه من
 موضع معين ومنها السلم في غرقه في صغيرة أو بستان أو ضيقة لانه قد يقطع بجامعة ويخوضها
 بخلاف السلم في غرقه في كبيرة أو ناحية أي في قدر معلوم منه فانه يصح لانه لا يقطع غالبا
 لاقبضه فلا يصح لزوم أن يتلف منه شيء ولا بد واعتبار القرية الصغيرة والكبيرة جرى على
 الغالب والافاضل خبر كثره القرو وقته وكلا المسلمين صحيح (قوله ثم احصه الخ) ثم للترتيب
 في الذكر والاشبار فكانه قال بعد ان اخبرنا بشرط المسلم فيه أخيرا بشرط صحة العقد
 فالشرط السابقة معتبرة في ذات المسلم فيه في الواقع وهذه الشروط معتبرة وجودها في العقد
 الاتية ايضا في حريمه (قوله المسلم فيه) كذا في بعض النسخ وفيه نظر لان المعية
 لاتصاف الاعيان وانما انصاف العقود والعبادات ويجب بانه عن تقدير مضاف اشارة
 الشيخ الخطيب بقوله ثم احصه عقدا المسلم فيه وفي بعض النسخ ثم احصه المسلم فيه وعليها كتب

والشرط الثالث المذكور
 في قوله ولم تدخله النار
 لاحتاله بان دخلته لطبخ
 أو شوي فان دخلته النار
 اقتير كالجمأ والسن صح
 السلم فيه (و) الرابع (أن
 لا يكون المسلم فيه معينا)
 بل دينيا فلو كان معينا
 كاسات اليك هذا الثوب
 مثلا في هذا العبد فليس
 بسل قطعا ولا يعتقد ايضا
 يعافى الاظهر (و) الخامس
 أن (لا) يكون (من معين)
 كاسات اليك هذا الدرهم
 في ماع من هذه الصفة (ثم
 احصه المسلم فيه غايه فيشرائط)

الحشي حيث قال قوله ثم لصحة السلم فيه أي الشيء الذي ذكرته الشرط والخمسة السابقة
 (قوله وفي بعض النسخ ويصح السلم الخ) وهذه الصفة أظهر وإن كانت الأولى أشهر (قوله
 الأول مذكور في قول المصنف الخ) هذا تصرف من الشارح في المتن والاقول المصنف وهو
 أن يصفه الخ معناه أن مجموع الثانية شرائط هو هذا المذكورات فالضيق واسع للصبيوع فلا
 حاجة إلى على خصوص الشرط الأول والأخبار به عن قوله الأول والمصنف الشارح ذلك
 احتاج إلى أن يقول مذكور في قوله ولأما في المتن على حاله لكان أظهر (قوله أن يصفه) أي
 أن يذكّر في العدة صفاته بصفة يعرفها العبدان وعدلان وقوله يصدق كرجسه ونوعه أي مع
 ذكر جسه ونوعه باللغة المذكورة فبعبارة مع لانه لا فرق بين ذكر الجنس والنوع أو لا وأخرا
 فالجنس كالقروا والبر والرقين والنوع كالبرقي من القروا والحشي من الرقين والمراد بالجنس هنا
 ما كثر أفرادده واختفت صفاته لا الجنس المنطقي كما يشهد بذلك كلامهم (قوله بالصفات
 التي يختلف بها المتن) وفي بعض النسخ العرض أي يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا أو باطنا
 به المسلم فيه وليس الأصل عدمه ما خرج بالاختلاف بها الغرض اختلافا ظاهرا كالكيل
 وهو أسود داخفون العيون من غير اكتمال والمعجم وهو أسود داخف مع السعة واللاحة وهي
 تناسب الأضراس والسن وتكلمت الوحى أي استدانة ونقل الأدواف ورقة الخصر وما لا ينضب
 به من الصفات كما في مختلط الأجزاء المقصودة التي لا تنضب والصفات التي الأصل عدمها
 ككون الرقيق قويا على العمل وكونه قارئا وصدق ذلك لأن الأصل عدمه فإن شرط شي من ذلك
 اعتبر وجوده ويكتفي في القراءة المطلقة عادة أمثاله في بطله وكذا في الكتابة ونحوها (قوله
 فيذكر في السلم الخ) تفصيل لما أجله المصنف في قوله أن يصفه بالصفات التي يختلف بها العرض
 وقدم الرقيق لأنه آدمي وهو أشرف أنواع الحيوان وهو أشرف من الجناد ولذلك تقدم عليه
 (قوله في رقيقين) هذا هو الجنس وقوله مثلا الأولى حذفه لأن ذكر ما بعده يعني عنه وصار
 وقد قال ويقاس به هذه الصور غيرها وحاصل ما ذكره في الرقيق خمس صفات وقوله نوعه ويذكر
 أيضا المصنف أن اختلاف النوع كروعي وخطابي وقوله ويذكر كونه أو ثوبته يذكرا أيضا
 الثوبية أو البكارية أو ما انفرد في فلا يصح السلم فيه ولو اضمحلت رتبة وجوده كما قاله الرمي وقوله
 وسنه أي عمره كونه ابن سبع سنين ويعتمد قول الرقيق في الاحتلام لانه لا يعلم إلا منه وكذا
 في السن إن كان بالغًا قاعلا مسلما والاقول سيده البالغ العاقل المسلم إن ولد الرقيق في الإسلام
 والاقول الخاصين أي الدالين بظنهم وفي حواشي المتن أن ولادته في الإسلام ليست شرطا
 وإن اشتهر ذلك بل الشرط أن يعرف سنه ولعل التقييد بالمعالم (قوله تقريرا) راجع
 للسن ولو اخرجوهما بعد مكان أولى لأن التقريب يعتبر في السن والقدر وصف اللون بل هو شرط
 كونه ابن سبع سنين لا يثبت لا يزد ولا ينقص بطل السلم لديه (قوله أربعة) بفتح الراء أي
 بين الطويل والقصر (قوله ويصف يصفه الخ) أي لأن البياض يختلف فأن لم يختلف اللون
 ولا يصفه كالكزنجي فانه أسود ولا يختلف (قوله ويذكر في الأبل الخ) يصح السلم في جميع
 الحيوانات لكن في غير الحوامل منها (قوله الذكور والأنثى) أي والأنثى فالواحد مع
 أو فهماء في معنى صفة واحدة فيكون حاصل ما ذكره في هذه الحيوانات أربعه وإن ظهرت الظاهر

وفي بعض النسخ ويصح
 السلم بشائتي شرائط الأول
 مذكور في قول المصنف
 (وهو أن يصفه بعد ذكر
 جنسه ونوعه بالصفات التي
 يختلف بها المتن) فيذكر في
 السلم في رقيقين مثلا نوعه
 كثرى أو هندي وفي كونه
 أراؤثته وسنه تقريرا
 وقده طولا أو قصرا أو أربعة
 ولونه كأي يصف ويصف
 بياضه بسجرة أو سفرة ويذكر
 في الأبل والبقر والغنم
 والنسل والبغال والحمار
 الذكور والأنثى والسن
 واللون والنوع

من جعل الذكورة والانوثة صفتين فالحاصل خمسة وقوله والوزن ولا يجب ذكر وصفه ولا ذكر
 القدر لانهما في غير الرقيق لا يتعلق بهما كغير فرض بخلافهما فيه واعتقد الرمي وجوب ذلك
 وهو محمول على ما اذا اختلف به الفرض ولا يصح السلم في الاطلاق لندوه فان كثر صمم السلم فيه
 وقوله والنوع اى ككون الابل يفتاق او مهربة وكون النخيل عربية او زكية او خيل في فلان
 وكون البقال والجهنمية او مصرية او مغربية (قوله ويذكر في الطير) وكذلك في السمك
 ونحوهما مثل ما يصح السلم في السمك والبحر احسين هذا ويستين وزن او اما الفصل فلا يصح السلم
 فيه وان جوزنا يصح لانه لا يمكن - صره يكسل ولا وزن ولا عدد ولا ذرع (قوله النوع الخ)
 حاصل ما ذكر في الطير اربع صفات لان الصغرى والكبرى في معنى صفة واحدة وكذلك الذكورة
 والانوثة (قوله والسن ان عرف) فان لم يعرف فلا بأس بالسكوت عنه وهذا القيد في الطير
 فقط اما في غيره من الحيوانات فلا بد من ذكره (قوله ويذكر في الثوب) اى ولو لم يوصف
 قبل التسليم وكذا البصده ان لم يحدد الصنف فوجهه كالثوب وقوله الجنس الخ حاصل ما ذكره
 في الثوب تسع صفات لان النعومة والخشونة في معنى صفة واحدة قالوا واذ ذلك بمعنى او وان
 اعتبر متشبه ذلك فيما بعد كانت اقل وقوله والنوع وكذا بلده ان اختلف به فرض وقد
 يغنى ذكر البلد عن ذكر النوع لانه لا يكون من نسج فلان مثلاً وقوله كقطن عراقى اى وهندى
 اورشائى او مصرى (قوله والغلظ والدفق) بالادل المهملة وهما وصفان للغزل وقوله والصفاقة
 والرفقة بالراء المهملة وهما وصفان للقيح والاول ضم النحوص بعضها الى بعض ويعبرون عن
 ذلك بالميلان والثاني عدمه ويعبرون عن ذلك بالفارغ (قوله ويقاس بهذه الصور غيرها)
 فيذكر في سلم غير الطير والسمك النوع ككلمه شان خصى معارف رضيع جده او وصفها من نخد
 او غيره لان اجزاء الحيوان تختلف بقدرها لطبيعتهم مؤخره لانه يلحق المرمى قبل نفسه بخلاف
 فهو البطيخ مؤخره لطبيعتهم مقدمه لان الماء يصل اليه بعد ان يروق ويقبل منظم معتاد ويذكر
 في غريزيب وحسب كبر نوعه ولونه وباده وجرمه وعقيقه اى قدمه وحادته اى بدنه ونسجه
 ذكر كونه عتيق عام او عامين ومطلقة يعمل على ما ينسج عتيقاً وقالوا في فصل الثقل مكانه ككلى
 وزمانه كصنقى ولونه كاصيص ونحو ذلك (قوله ومطلق السلم في الثوب يعمل على انظام
 لا المقصور) ويجب قبول المقصور بدها لم يصفه الفرض وعلم من ذلك صحة السلم في المقصور
 من غير قيد ولا تاد ولا دوا او الاقلا يصح السلم فيه (قوله والثاني ان يذكر قدره) اى قدور السلم
 فيه بالكيل في الكيل والوزن في الموزن والعد في المعدود والذرع في المذروع كما سيذكره
 الشارح وقوله بما يتقبطها لانه اى جهالة المتعاقدين به (قوله اى ان يكون السلم فيه
 معلوم القدر) هذا تفسير بالازم لانه يلزم من ذكر قدره الضابطه ان يكون معلوم القدر وانما
 عدل اليه الشارح لانه هو المقصود من الذكر وقادته وهذا اولى مما خاله المحقق (قوله
 كيلاً) اى من جهة الكيل او بالكيل فهو منه ويجب على التميز او ينزع الخافض وهكذا ما بعد
 وقوله في مكبل اى فيما يكال عادة كالحبوب ونحوها ولا يجوز تعيين مكبال ككوز لا يعرف قدره
 فلو عينه فسد السلم ولو حال الامكان تلقه قبل القبض فان كان معتاداً بان عرف قدره لم يشد
 ويلغو تعيينه - سائر الشروط التى لا فرض فيها وهكذا يقال في تعيين الميزان والمذراع حتى

ويذكر في الطير النوع
 والصغرى والكبرى والذكورة
 والانوثة والسن ان عرف
 ويذكر في الثوب الجنس
 كقطن أو كان أو حبر
 والنوع كقطن عراقى
 والطول والعرض والغلظ
 والدفقة والصفاقة والرفقة
 والنسجومة والخشونة
 ويقاس بهذه الصور غيرها
 ومطلق السلم في الثوب
 يعمل على انظام لا المقصور
 (و) الثاني (ان يذكر قدره
 بما يتقبطها لانه اى
 ان يكون السلم فيه معلوم
 القدر كيلاً في مكبل

أو شرط الترفع ذراع هذه فسد السلم إلا أن كان معلوم القدر لانه قد يموت قبل القبض (قوله
 ووزن تافى موزون) أي فيها وزن عادة كلالا إلى الصغار والتقدير والمسلك وقهورة الشئ ويصح السلم
 في المكيل وزنا وفي الموزون كيلا أن عذفيه الكيل ضابطا كالمسحوب والجزء والوزن والقياس
 والبيع المعروف ويصح السلم في ذلك ككيلا ووزنا وانما تعين الوزن في الموزون والمكيل
 في المكيل في باب الزا بالانه أخفى من باب السلم والمقصود هنا معرفة القدر وهي حاصلة بذلك
 والمقصود هناك المانة بما هو في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم يعد فيه الكيل ضابطا
 كالبطيخ والتفاح ونحو ذلك مما هو أكبر جرم من القمح ونحو القول كالمواخعة والمأمة والرجلة
 والخشب والتبن والمدريس فحينئذ يصح ذلك الوزن لتجافيه في المكيل وكذا نحو قنات المسك
 يتعين فيه الوزن لانه في المكيل وثقل في الحمل فيحصل بذلك تفاوت كبير واستغنى الجرجاني
 وغيره التقدير أيضا فلا يصح السلم فهما إلا بالوزن والجمع بين الكيل والوزن مقسود وكذا الجمع
 بين العدد والوزن في نحو البطيخ كاسم اليك هذا الذي سار في مائة بطيخة كل واحدة طولان أو في
 بطيخة واحدة وزنها ثلاثة أربال لانه يحتاج معه إلى ذكر الجرم فيؤدي إلى مزية الوجود فإن
 أريد الوزن في ذلك التقريب صح نعم يصح ذلك فيما يمسح به كالبن يكسر الموحدة وتخشب
 كاسم اليك هذا الذي سار في القبطية وزنها كذا وفي عشر خشبات وزنها كذا (قوله وعدا
 في معدود) أي كالأجبار والبن يكسر الموحدة وقوله وذراعي مذدوع أي كالثياب والارض
 وانما يصح السلم عدوا وذراع ع أن الحديث السابق انما يخص على الكيل والوزن للقياس عليه
 بهما معرفة القدر في كل (قوله والثالث مذ كوفي قول المصنف الخ) انما احتاج الشارح
 لهذا التقدير لوجود أدلة الشرط المانعة من صحة الحمل ألا يصح أن يقال والثالث ان كان
 السلم الخ أولا فالتدان الشرط ذكر الحمل عند التأجيل لانفس التأجيل احصته حاله مؤجلا
 (قوله وان كان السلم مؤجلا الخ) وأما إذا كان حاله فلا يحتاج إلى ذكره لانه لم يزل (قوله
 ذكر) بصيغة القمل الماضي لانه جواب الشرط والفاعل ضمير يعود على العاقد كما بدره
 الشارح بقوله العاقد وقوله وقت محله يكسر الحاء أي حاله فهو مصدر محلي في الحال
 وذكر وقت حاله يتوصل به كالأجل أما إذا كان كقولهم مؤجل بشهر فيعلم وقت الحلول بقرائه
 وأما غاية كقولهم مؤجل إلى وقت كذا فيعلم وقت الحلول بوجود تلك الغاية وقول الشارح
 كشر كذا من القيل الأول كما هو ظاهر فيعلم بقرائه وقت الحلول ولا بد من ذكره لانه يعرفها
 العاقد أن وعدا كان كالعدد ويرجع ويجعل على ما يليه من العبد ويرجع ويجعل على ما يليه من العبد ويرجع
 لتحقيق الاسم به فلو قال بعدد القطر إلى العبد جعل على الأخص لانه هو الذي يلي العقد ويجعل
 بأقوة قال اليه أو إلى رأسه أو هلاله أو بآخره ان قال إلى فراغه أو سلته أو آخره قال أو
 شهر كذا أو في يوم كذا أو في سنة كذا لم يصح على الأصح للجهل بوقت الحمل لانه جعله كله ظرفا
 (قوله كشر كذا) أي كشر رمضان فإن أجل شهر من شهر والعرب أو لقرص أو لروم جاز
 لانها معلومة مضبوطة ويصح التأقيت بالتدوير وهو نزول الشمس في برج الميزان وبالمهرجان
 وهو نزول الشمس في برج الحمل وبأعياد الكفار ان عرفها المسلمون ولو عرفت منهم وان كانا
 المسادين بخلاف ما إذا اختص الكفار بعرفتها إذ لا يصح قولهم إلا إذا بلغوا عدد

وزنا في موزون وصادف
 معدود وزنا في مذروع
 والثالث مذ كوفي قول
 المصنف (وان كان) السلم
 (مؤجلا ذكر) العاقد
 (وقت محله) أي الاجل
 كشر كذا

قوله في برج الميزان صواب
 في برج الحمل وقوله في برج
 الحمل صواب في برج الميزان
 كما هو المعروف في كلام
 الفلكيين

التواتر لحصول العلم قولهم حيثئذ وان أطلق الشهر حل على الهلال لا تعرف الشرع كما
 أن السنة إذا أطلقت جلت على الهلالية لأنها عرف الشرع قال تعالى يسألونك عن الأهلة قل
 هي موافقت للناس والهج فإن انكسر الشهر بان وقع العقد في شأنه وكان التأجيل بالشهر
 حسب ما بعد الأول المنكسر بالأهلة وقم هو بمابعد ثلاثين يوما ولا يلغى المنكسر ثلاثين
 ابتداء الأجل عن العقد ثم ان وقع العقد في اليوم الأخير من الشهر اكتب بالشهر بعد الأهلة
 نائمة كانت أو ناقصة ولا يكمل بمابعد. وإن كانت تامة أو ناقصة بلى ان كانت ناقصة فلا تكمل
 أصلا وان كان الأخير منها كاملا كل المنكسر وهو اليوم الأقل من اليوم الأخير من الشهر
 الأخير وقد يقال يلزم على اعتبار الشهر بعد جمع عدم تكميله زيادة الأجل بانصاف ما بقي من
 اليوم الأول المأقود يجب بأنه اعتقر لقلته (قوله) فلأجل السلم بقدم زيد مثلا أي كان
 حال أملت السك كذا في هكذا إلى قدم زيد وأقدم الحاج أو إلى الحصاد أو إلى أن يذوق
 الكائف الصوان وقوله يصح أي الجهل بوقت الحمل (قوله) والرايح أن يكون المسلم فيه
 موجودا عند الاستحقاق في الغالب أي يغلب على الظن وجوده وقت استحقاق قبضه في محل
 الوجوب ولو بالقل اليه من بلد آخر ان اعتدلة منه إليه ليسع ونحوه من المعاملات غالباً
 وان بعدت المسافة للقدرة عليه والأفلا يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه ولو لم يقام
 وجوده فاقطع وقت الحلول لم ينفسخ بغير السلم بين القسح والصبر حتى يوجد فعلا ضرر
 ولعلم قبل الحمل انقطاعه عنه فلا خيار إلا لأنه لم يبدل وقت وجوب التسليم (قوله) أي
 استحقاق تسليم المسلم فيه أي تسليم المسلم إليه المسلم فيه المسلم وذلك عند وقت العقد في الحال
 ووقت الحلول في التوكل (قوله) فلأجل فيعلا يوجد عند الحمل أي في الغالب أخذ من كلام
 المتن فيصدق بأن لا يوجد أصلاً أو يوجد نادوا وقوله كرتب في التناهيصم أن يكون
 مثلاً لهما فلو ظن حصوله عند الوجوب بمشقة عظيمة فقد كثر من الباكورة وهي أول
 القاكهة لم يصح كاهو الاقرب إلى كلامهم وكذا الواسم مسلم إلى كافر في عهد مسلم وان كان
 قد يدخل العهد المسلم في ملك الكافر في صور لأن ذلك نادرة لا يصح وان كان عنده وكان السلم
 حالاً فالما فاه الخطيب (قوله) لم يصح أي لأن المجهوز عن تسليمه يتبعه بيعه فيقتض السلم فيه
 فان قيل هذا لا يختص بالسلم بل يعم كل بيع كما علمت فترجع أن كلامه في الشرط الخاصة
 بالسلم لا يجب بأن المقصود بيان محل القدرة فتارة تكون عند العقد لكونه حالاً وتارة تكون
 عند الحلول لكونه مؤجلاً بخلاف غيره من السور فانها لا تكون إلا مقترنة بالعقد (قوله)
 وانما من أن يذ كرموضع قبضه) كأن يقول تسلمني في بلد كذا الآن تكون كسرة كقصد
 والبصرة ويكنى احضاره في أولها ولا يكلف احضاره إلى منزله والفرق بين قوله في بلد كذا حيث
 يجوز وقوله في شهر كذا حيث لا يجوز اختلاف الفرض في الزمان دون المكان ووقال في أي
 البلاد شئت فسمها وفي أي مكان شئت من بلد كذا فان اتسع لم يميزوا الاجازة من مكانا بغرب
 وخروج عن صلاحية التسليم تعين أقرب موضع صالح لمحل الاقبس في الروضة (قوله) ان كان
 الموضع لا يصلح له) كأن عقد في وسط البعية أو في البادية سواء كان السلم حالاً أو مؤجلاً وعلى
 كل لهما مؤنة أم لا فهذه أربع صور وقوله أو صلح له ولكن لجهة إلى موضع التسليم مؤنة أي

فلو أجل السلم بقدم زيد
 مثلاً يصح (و) الرايح (أن
 يكون) المسلم فيه (موجوداً
 عند الاستحقاق في الغالب)
 أي استحقاق تسليم المسلم
 فيه فلو سلم فيها لا يوجد عند
 الحمل كرتب في التناهيصم
 يصح (و) الخامس (أن يذ كر
 موضع قبضه) أي محل
 التسليم أن كان الموضع
 لا يصلح له أو صلح له ولكن
 لجهة إلى موضع التسليم مؤنة

للمؤمن الموضع الذي يود فيه عادة إلى موضع التسليم مؤنة بشرط أن يكون المسلم وجلا
فهذه صورة تضم للاربع السابقة فالموضع عند شئيب فيها البيان فإن كان الموضع يصلح
للتسليم وليس له مؤنة سواء كان المسلم جلا أو مؤجلا أو يصلح له مؤنة في الحال لم يجب ذكر
الموضع بل يحمل على موضع العقد في هذه الثلاث للعرف والمراد به تلك الحالة لا شخص المحل
الذي وقع فيه العقد فلا يصح فيه تعيين والمواصلة أن المورث ثمانية خمسة يجب فيها البيان وهي
أن يكون الموضع لا يصلح للتسليم عالا كان المسلم أو مؤجلا وعلى كل منهما المأجلة مؤنة أولا
أو يصلح له مؤنة في المؤجل وثلاثة لا يجب فيها البيان وهي أن يكون الموضع يصلح للتسليم
وليس له مؤنة عالا كان المسلم أو مؤجلا أو له مؤنة في الحال ولو أحضر المسلم إليه المسلم فيه
في محل التسليم فامتنع المسلم من قبوله لم يجبر على القبول إن كان امتناعه لغرض صحيح بأن كان
المسلم مؤجلا وكان امتناعه لقبول الحلال وكان حينا أو احتياج لمؤنة لها وقع أو كان مما يحتاج
إلى مكانة أجرة كالخطة الكثيرة فإن لم يكن لغرض صحيح أجبر على القبول لأن عدم قبوله
تعمت فإن أصر على عدم القبول أخذت الحالك منه كماله كان غائبا وإن كان المسلم جلا أو كان
أحضاره بعد الحلول في محل التسليم فإن أحضره لغرض غير البرائة فكذلك ومن أوصاه أجبر
على القبول فقط ولغرضه أجبر على القبول أو الإبراء ولو ظهر المسلم إليه في غير محل
التسليم وبالبيه بالمسلم فيه وكان نقله من محل التسليم إلى مكان التفرقة مؤنة وسألها ارتفاع
السعر ولم يتصلها المسلم عن المسلم إليه لم يلزمه الاداء ولا يطالبه ببقية ولو أحضره المسلم إليه في
غير محل التسليم وامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح فإن كان له من مكان الاضمار إلى محل
التسليم مؤنة ولم يتصلها المسلم إليه لم يجبر على قبوله لتضرره بذلك وإن امتنع من قبوله لغرض
غرض صحيح أجبر على قبوله إن كان المؤنة لغرض صحيح كصير راحة النعمة (قوله)
والسادس أن يكون الثمن أي الذي هو رأس المال وإن كانوا لا يعبرون عنه بالثمن في الغالب
بل رأس المال وقوله معلوما بالتقدير أي والجنس والصفة فهما إذا كان في النعمة وقوله وبالروية
له أي فيما إذا كان معينا فهذا يخص تكرار مع ما تقدم في البيع اللهم إلا أن يقال ذكر
هنا ليقيد أن رأس المال يسمى غنا هو جواب وأموالوا تفرق أن رأس المال صابغة المسلم
فيه وجب قبوله كان أصله جارية صغيرة في جارية كبيرة فكبرت عنده وإن وطئها إذا لم
تصل منه (قوله والسابع أن يتقاضى) هذا شرط لدوام الصحة واعتراض بأن التعبد
بالتقاضي يقتضي أنه لا بد من قبض المسلم إليه رأس المال وقبض المسلم إليه في الحال
وليس كذلك وأجيب بأن التعبد بالتقاضي تسمح والمراد به اقتباس المسلم رأس المال
وقبض المسلم إليه في المجلس واعتبار الأقباض من المسلم جري على الغالب والاقبال المسلم إليه
الاستقلال بالتقاضي كإثبات البيع ولا يشترط تعيين رأس المال في العقد بل يجوز في الذمة
ثنتين ويقبض في المجلس لأن المجلس حرم العقد فحكمه ولا بد من حله كما في بيع الرعي
ويجوز جعل رأس المال منقطة كالأصله منقطة عبده أو داره أو دابة شهراني كذا وقبض
المنفعة قبض العين وإنما كفي قبض العين مع اشتراط قبض رأس المال في المجلس قيصا
حقيقيا لأن هذا هو الممكن (قوله أي المسلم والمسلم إليه) أما يتصور ما وثا بينهما (قوله)

(و) السادس أن يكون الثمن
معلوما بالتقدير أو بالروية
(و) السابع أن يتقاضى
أي المسلم والمسلم إليه

في مجلس العقد وانما اشترط القبض فيه لأن في السلم غروا فلا يضم اليه غروا غير رأس المال من المجلس ولانه اذا كان رأس المال في القصة كافي مع عدم قبضه في المجلس كان فيه معنى بيع الدين بالدين (قوله قبل التفرق) أي وقبل التفرق لأن اختيار الزم كالتفرق كما في خيار الممان ولو اختلفا فقال المسلم قبضته بعد التفرق وظل المسلم اليه قبضها والعكس ولا ينافي لكل صدق

مدى القصة (قوله فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد) وكذا لو اختلف الزم العقد قبل ذلك كما علم على ما مر (قوله أو بعد قبضه) كأن اسلم اليه دينارين في أدب ثم قبض

منه ديناراً ثم تفرقا وقوله فقبضه خلاف تفرق الصفقة تفصيل يطل في الكل والاصح أنه يصح فيما قبض وما فاقه من المسلم قبضه ويطل في الباقي وما فاقه فيصير في المثال المذكور في الدينار المقبوض وما فاقه وهو نصف الادب ويطل في الدينار الباقي وما فاقه وهو نصف الادب

الاخر (قوله والمعتبر القبض الحقيقي) وهو في المتقعة قبض محلها لانه يمكن كما مر وخرج القبض الحكمي كما في مسألة الحوالة (قوله فلو احوال المسلم برأس مال السلم الخ) فالحوالة من المسلم باطلة وكذا الحوالة عليهم المسلم يمكن ان اذن المسلم اليه للمسلم في الدفع الى

الاحتمال فذهب في المجلس مع إمكان الاحتمال وكلاهما في القبض (قوله وقبضه الخصال) سواء اذن في قبضه الجاهل اذا جاز بدأ ولا وقوله لم يكف أي لان الحوالة ليست قبضا حقيقيا فان احوال عليه يؤيده عن جهة نفسه لانه من جهة السلم ان قبضه المسلم من احوال عليه ومن

المسلم اليه بعد قبضه باذنه وسيله اليه في المجلس مع (قوله والثامن أن يكون عقد السلم ناجزا الخ) أي أن لا يشترط فيه خيار الشرط لهما او لاحدهما لانه لا يحتمل التاجيل فيما أس المال ولختيار ما عظم غرامته لانه مانع من المثل او من زومه فلو شرط فيه خيار الشرط بطل العقد

وقوله لا يذهب خيار الشرط تفسير لقوله ناجزا (قوله بخلاف خيار المجلس فانه يدخله) لعدم قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا والسلم بيع موقوف في القصة كما مر (فصل في احكام الرهن) انقلعوا باحكام لان المصنف لم يذكر حقيقة لانه لا يشترط ما عدا ذلك

احكام في قوله وكل ما جاز بيعه جاز رهنه وقوله والرهن الرجوع فيه وقوله ولا يضمنه المرمين الا بالمتسدى وقوله واذا قبض المرمين بعض الحق الخ ولتعددا حاجتها والاصل فيه قبل

الاجماع قوله تعالى فمن رهن مقبوضه قال القاضي معناه فانه رهن او قبضه لان مقبوضه مصدر جعل جر المشرط مقرونا بالقاء فجرى مجرى الامر كقوله تعالى قصر برقية مؤمنة أي غزوا ورقية مؤمنة وخبر الصبيح أن صلى الله عليه وسلم عن درعه عند يهودي يقال له أبو الشعم

على ثلاثين صاعا من شعير لاهل وقار صلى الله عليه وسلم النيا ولم يشك على الاصح كما في شرح الروض وانما افشكه سيدنا علي كرم الله وجهه خلا لما ذكره القليوبي على التلطيب وحديث

فمن المؤمنين من هون يدينه حتى يقتضى عنه أي محبوسه في القبر غير منبسطه مع الادواح محمول على غير الائمةاء تفرجهم الله على أه في حق من قصر بالاستدانة ولم يصفه واذا ما امن لم يقصر في الاستدانة أو خفف وقاد لا تحسن نفسه والحكمة في رهنه عند اليهودي دون واحد من المسلمين بيان جواز معاملة اهل الكتاب وما قيل من أنها عدم التضييق ذلك لاحكام اصحابه مردود بان النبي صلى الله عليه وسلم اولى بالمؤمنين من أنفسهم والمؤمن يرى أن لا مال

في مجلس العقد (قبل

التفرق) فلو تفرقا قبل قبض

رأس المال بطل العقد أو

بعد قبضه قبضه خلاف

تفريق الصفقة والمعتبر

القبض الحقيقي فلو احوال

المسلم برأس مال السلم

وقبضه الخصال وهو المسلم

اليمين احوال عليه في المجلس

ليكتف (و) الثامن أن

يكون عقد السلم ناجزا لا

يدخله خيار الشرط

بخلاف خيار المجلس فانه

يدخله

(فصل في احكام الرهن)

له مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأركانها أربعة أركانها خمسة تفصيلا مرهون ومرهون به
 وصيغة وعاقدها من مرهون فمن عدا العاقد واحد أجزاها أربعة ومن عدا اثنين جعلها خمسة
 فلا تنافي بين من جعلها أربعة كالشيخ الخطيب ومن جعلها خمسة كالشيخ (قوله وهو لغة
 الثبوت) ومنه الحالة الراهنة أي الثابتة يقال رهن المسمار في الخشب أي ثبت قاعقه بالعق
 الأقوى لازم بخلافه بالعق الشرعي فإنه متعد يقال رهنه العبد عند زيد على كذا (قوله
 وشرا) عطف على لغة وقوله جعل عين الخ هذا تعريف الرهن الجعلي وهو الذي يحتاج إلى
 الصيغة وأما الشرعي فهو يتعلق الدين بالقرعة ولا يحتاج إلى صيغة فمن مات وعليه دين وإن قل
 تلقى بتركته فليس لوارث التصرف في شيء منها حتى يوفى الدين فلا تصرف ولادين فطر أدب
 يجوز بيعه ببيع بصيب تلف نفسه ولم يسقط الدين باده أو إبراءه فحصة الحاكم لأنه كان سائعا في
 الظاهر ولا يتعلق الدين بواؤه التركة كحتاج وكسب لأنها حدثت في ملك الوارث وهذا
 التعريف يشق على الأركان ولو بطريق الاستلزام لأن الجعل لا يكون إلا من جاعل وهو
 الماقد الذي هو الرهن والمرتهن ولا يكون إلا بصيغة والعين المالية هي المرهون والدين هو
 المرهون به وإضافة جعل لعين من إضافة المصدر لقوله بعد حذف الفاعل والأصل جعل
 العاقد عيناً فهي المفعول الأول وثيقة مفعول ثان (قوله مالية) خرج به أغصان المالية
 كالجنس والمقتبس الذي لا يمكن تلهيه ولا بد أن تكون مقولة أيضاً أي تقابل بمال لتخرج
 المالية غير المتقولة كحكي ير (قوله وثيقة) أي متوثقا بها يقال وثق من باب طرف صار
 وثيقا ولو اتفق بالحق ثلاثة الرهن والحصان وهما مخلوق الأذلال والنهيادة وهي مخلوق
 الجند (قوله بدين) بخلاف العين فلا يصح الرهن عليها ولو مضونة كإساق (قوله يستوفى
 منها) هذه الجلة في محل جزئية بدين لأن الجبل بعد النكرات صفات ونائب القائل ضمير يعود
 على الدين فيباع الرهن عند المجل ليستوفى من ثمنه ومن لا تدينه فيئداً استيقاضاً منها وإن لم
 توف به فالورثه حجة البت على أئدينا وكان الرهن نفس الحجة لا البيت وليست للبيت بعض
 والا لاقتضى أنه لا بد أن تكون العين أكثر من الدين وهذا إذا زد على التعريف وانما أتى به
 لبيان مقصود الرهن وفائدة فليس ذلك بشرط بل لا فرق بين أن يستوفى منها أو من غيرها وقيل
 اتهم التعريف وهو قيد لأخراج نحو العين الموقوفة فإنها لا يستوفى منها لا امتناع بيعها فلا
 يصح رهنها وقوله عند تصدق الوفاء ليس بقيد فلا فرق بين تصدق الوفاء وإمكانه إلا أنه اعتبر نظرا
 للقال (قوله ولا يصح الرهن بالإيجاب وقول) وهما جزأ الصيغة وانما أتى به لبيان الشارح
 لأنها لا يلحظ من كلام المصنف وبشرط فيما أمارة في البيع فيشترط أن لا يخلل بين
 الإيجاب والقبول كلام اجنبي أو سكوت طويل وعدم التعليق وعدم التأخير وأن لا يشترط
 فيه ما يضر الرهن والمرتهن كأن يشترط أن تعدد زوائده مرهونة أو أن تستعقبه للمرتهن
 أو أن لا يباع عند المجل فإن شرط في الرهن مقتضاه كقتدم المرتهن بالرهن عند التزام
 الفراء أو شرط مصلحة كتهاديه أو ما لا عرض فيه كأن يأكل العبد المرهون كذا ما يضر
 ولغا الشرط الأخير (قوله مطلق التصرف) أي نافذ التصرف بأن يكون بالغا عاقلا لا
 مجبور عليه بالسقة وغير مكره فيخرج الصبي والجنون والمجور وعليه بالسقة والمكره وكان

وهو لغة الثبوت وشرا
 جعل عين مالية وثيقة بدين
 يستوفى منها عند تصدق
 الوفاء ولا يصح الرهن إلا
 بالإيجاب وقبول بشرط كل
 من الرهن والمرتهن أن
 يكون مطلق التصرف

الاولى أن يقول اهل تبرع بمختار الفرج الاولى في مال موليه فلا يجوز أن يرهنه او يرهنه
 الا لضرورة او غلبة ظاهرة والمساكم كغيره في ذلك على المعتقد كافي التمسح خلافا لما نقله
 القليوبي عن شيخه من أن المساكم يجوز له ذلك المصلحة وأقره المحشي مثال الرهن والارتبان
 للضرورة أن يرهن على ما يقتضيه ضرورة المونة ليقوم بها يتظر من جائكية او دين يحمل أو غن
 صناع كاسد روج وأن يرهن على ما يقرضه أو غن ما يبيعهم مؤجلا للضرورة وتبهم ومثال الغلبة
 أن يرهن الاولى ما يساوي مائة على غن ما اشتراه بما تقتضيه وهو يساوي مائتين وأن يرهن
 على غن ما يبيعه لتسقة لنبذة شرح الخطيب تصرف (قوله) وذكر المصنف ضابط المروهن
 أي والمروهن به كاهو في نسخة كذلك فقهه كتناء على النسخة الاولى لأن المصنف ذكر ضابط
 المروهن بقوله وكل ما جاز بيعه بآزره وضابط المروهن به بقوله في الدين فلو صرح بذلك
 الشارح لوفي بعد ذكر المصنف صرحوا بالضابط بمعنى القاعدة (قوله) وكل ما لا يخفى فصل ما من
 كل لأن كل مبتدأ وما موصولة او مكررة موصوفة بوجه جاز بيعه صالحة او مضمونة بآزره
 خبر ولا توصل بها الا ان كانت ظرفية كافي قوله تعالى كل ما مضى بآزره فلو صرحوا بما في كثير
 من النسخ خطأ من جهة الرسم وقد ذكر المصنف قاعدة في احدهما بالمتطوق وهي كل ما جاز
 بيعه بآزره والاخرى بالمفهوم وهي كل ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه ويستثنى من قاعدة
 المتطوق المنفعة يجوز بيعها كافي وضع الاخشاب على الجدار وبيع حق المزرع لا يجوز رهنها
 كأن يرهن سكنى داره سنة لان المنفعة تنقلب شيئا فبالحصول بها استيفاء وهذا في الرهن
 الجعلي بخلاف الشرعي فاذا مات الشخص وعليه دين صارت تركته ولو تنافع رهنها عليه
 والدين يجوز بيعه من هو عليه ولا يجوز رهنه ابتداء من اجلها ولو عسمن هو عليه كأن
 يكون له على زيد عشرة دراهم ويشتري منه شيئا بدراهم العشرة دراهم التي في ذمته
 على الدينار فلا يصح لان ما في ذمته غير مقدور على تسليبه وخرج بقولنا ابتداء الدوام كالمقتل
 العبد المروهن فتصير قيمته في ذمة القاتل قبل قبضه رهنه مكانه وخرج بالجعلي الشرعي فاذا
 مات الشخص وعليه دين صارت تركته ولو دون رهنها عليه والمدير يجوز بيعه ولا يجوز رهنه لما
 فيه من القبول لان السيد قد يموت فانه فيقوت مقصود الرهن والمعلق عتقه بصفة يمكن سبقتها
 حاول الدين ولم يشترط بيعه قلمها بصلاته اذا علم الحلول قلبها او مكان الدين حالا والارض
 المزروعة يجوز بيعها اذا مات المشتري من خلال الزرع ولا يجوز رهنها لانه وما جعلي الدين قبل
 تضييع الارض من الزرع فيحصل النزاع الى غاية هكذا وجه بعضهم وضعف بعضهم هذه
 المسئلة وسوى بين البيع والرهن فان رهن من خلال الزرع صريحها ورهنها وان لم تر من خلال
 الزرع لا يصح بيعها ورهنها وهذا هو المعتقد ويستثنى من قاعدة المفهوم الامنة التي لها ولعن
 غير السيد بأن كل من نكاح او من زنا وهو غير محرم فلا يجوز بيع احداهما لافيه من القرين
 المحرم ويجوز رهنه ويباعان معا عند الحصل ويقوم المروهن منهما واحد بوصف كونه حاضرا
 او محضوا ثمع الا تخوفا لاند على قيمته قيمة الاخر ووزع الثمن عليهما بنسبة قيمتهما فاذا
 كانت قيمة المروهن وحدها بوصف المذكور مائة فقيمتها مع الاخر مائة وخمسين فانسبة بينهما
 بالاثلاث فينتقل حق المرحمن بشئ الثمن فاذا بيع معا بنسبة ثلثان سنون وعكسه بعكسه

وذكر المصنف ضابط
 المروهن في قوله وكل ما جاز
 بيعه بآزره

وخرج بقوله ما يجوز بحسب الكتاب والموقوف وأتم الولد وقبضها وشمل كلامه المشاع فيصير
 رهنه من الشرع وغيره وقبض بتبليغ كله كافى البيع يحصل بالتخلية في غير المقبول وباتفاق
 في المقبول ولا يجوز قلة بقية ما أذن الشريك فان قلته من غير أنه كان ضامنا لحصة الشريك
 والراعي طريق في الضمان وقرا الضمان على من نقضت يده فان أي الأذن فان رضى المرحوم
 بكونه في يد الشريك جاز وبأنه عصف في القبض وان تنازل صاحب المال كعد لا يكون في يده لهما
 (قوله في الديون) أي علمنا في معنى على فشرط المرحون به كونه ديناً ولو منقعة ملتزمة في الذمة
 بخلاف العيز ومنقصة فلا يصح الرهن على العين ولا على المنفعة المتعلقة به لأنه تعالى ذكر
 الرهن في المادية فلا يثبت في غيرها ويشترط في الدين الذي رهن به ثلاثة شروط الأول كونه
 ثانياً ما موجوداً فلا يصح الرهن بغير الثابت كالدين الفنى سبقترضه ونفقة الزوجة التي سبب
 والثاني أن يكون معلوماً للعاقدين فلا يصح الرهن على غير المعلوم لهما أو لاحدهما أو الثالث
 كونه لازماً أو آيلاً إلى الزوم بنفسه كفن المبيع في زمن التليار المستقر فلا يصح الرهن على
 غير اللازم وغير الآيل إلى الزوم بنفسه كعجل البضاعة ونجوم الكتاب ولا يصح إضاعة فن
 المبيع في زمن التليار لهما والبايع لعدم الملك فبما (قوله إذا استقر ثبوتها في الذمة) ليس هذا
 قيداً فكان الأولى حذفه لأنه لا فرق بين المستقر كفن المبيع بعد قبضه وغير المستقر كالاجرة
 قبل استيفاء المنفعة في اجابة العين بخلافها في اجابة الذمة للزوم قبضها في المجلس كرامس
 حال السلم هذا ان اريد بالمستقر المأمون من سقوطه لاستيفاء مقابلة وهو احداً لا قبل المستقر
 وعلمه في الشارح كلامه وستعلم ما فيه فان اريد به اللازم والآيل إلى الزوم وهو الاطلاق
 الآخر للمستقر كان كلام المصنف طاهر احتجاً إليه لأنه يشترط في الديون أن تكون لازمة
 أو آيلة إلى الزوم كما مر (قوله واستقر بالمصنف بالديون عن الاعيان) لأن الديون قيداً لا بمنه
 ونفوه فلا يصح الرهن عليها أي على الاعيان ويؤخذ من ذلك منقطة كثيرة الوقوع وهي أن
 الواقف يقف كتاباً ويشترط أن لا يخرج منها كتاب من مكان يحبسها فيه إلا بره فان اراد الرهن
 الشرعي فالشرط باطل وان اراد القوي وهو مطلق التوثيق في عليه يساوى قيمته لو اريد
 بيعه ليكون ذلك حاملاً على رده فالشرط صحيح وكذا لو أطلق أو جهل مراده صواباً لكلامه عن
 الالمام وعلى العاد الشرط لا يجوز اخراجه برهن ولا بغيره فكأنه قال لا يصح مطلقاً فينتفع
 به في الحال التي يحبسها فيه فان تعدد الاتفاقيات عليه يساوى قيمته لو اريد
 حاجته فالتفصيل انما هو في الشرط وأما الوقت فهو صحيح مطلقاً على المعتدخ فلا يقول
 المحشي فان اراد الشرعي بطل الوقت فانه ضاعف (قوله كعين مقصوبة) كأن عصب معنا
 من زيد ورهنه عليها شيئاً حتى يردّها إليه فلا يصح لأنه يجبر ذهابها وقوله ومستعارة كأن
 يستعير من زيد كتاباً ويرهنه عليه شيئاً كما يقع ولا يصح لاند كرقته ونحوهما كالاستام كأن
 ياخذ شيئاً يتأمل فيه هل يهبه فيشترطه أو لا فيردّه ويرهن عليه شيئاً فلا يصح وقوله من الاعيان
 المضمونة لو حذفه لكان اخصراً وإلى أنه لا فرق بين المضمونة وغيرها كالوديعة ومال القراض
 فلا يصح الرهن عليها ايضاً اللهم الآن يقال انها تسلم بالطريق الأولى (قوله واحترز بالاستقر
 عن الديون قبل استقراها) قد عرفت أن الشارح في كلامه على أن المراد بالاستقر المأمون من

في الديون إذا استقر ثبوتها
 في الذمة واحترز المصنف
 بالديون عن الاعيان فلا
 يصح الرهن عليها كعين
 مقصوبة ومستعارة
 ونحوهما من الاعيان
 المضمونة واحترز بالاستقر عن
 الديون قبل استقراها
 أكد في السلم وعن القس مدة
 التليار

سقوطه بحيث لا يمرض له السقوط فلذلك جعل دين السلم وعن المبيع في زمن الخيار غير
مستقرين لأنهم لا يؤمن من سقوطهما بل يمرض لهما السقوط كما إذا لم يوجد السلم فيه عند
المحل فله فسخ السلم حيثما سقط منه وكان يفسخ المبيع في مدة الخيار فيسقط الفسخ فلا
يصح الرهن عليهم وظاهره ولو كان الخيار للمشتري في صورة الثمن وهذا ضعيف والعقد صفة
الرهن على دين السلم يعني السلم فيه بخلاف ما في مال السلم فلا يصح الرهن عليه لا بشرط قبضه
في المجلس والعقد أيضا صفة الرهن على ثمن المبيع في زمن الخيار للمشتري لأنه مثل المبيع
فمثل البائع عليه الثمن يصح الرهن عليه بخلاف ما إذا كان الخيار لهما والبايع فلا يصح
الرهن عليه لعدم الملك بآمر (قوله ولله الرهن الرجوع فيه) أي في الرهن والمراد الرجوع
فيه مضمونه أو في المهر ون والمراد الرجوع فيه أخذه بعد فسخ العقد وعلى هذا دارج الشطبي
وأشعري وهو الأقرب بالضمير الثاني فانه واجب للمرهون ويحصل الرجوع فيه بالقول كرجعت
فيه وفسخته وأبطلته وبصرفه في باقي الرهن كرهن ودية ولو غير مقبوضين على العقد وقصيد
الشئيين بالمقبوضين فبعد التصوير لا لا اعتراض بكتابة ولو فاسد أو تدبير وحوال واعتاق
ونحوها لا بالفعل كالوط من غير احوال وترويج بعد أو أمة ولا جوت عاقد وقوم وادته مقامه
في القبض والاقباض ولا يجنبونه ويقوم وليه مقامه في ذلك ولا نعامه بل تنتظر افاقتهم وان
طالت فان أبس منها فالكنايون والغرس بعد الاذن لا يسلطه وأما قبله فتعتبر اشارته ان كانت
والأبطل الرهن ولا يابا في رقيق ويحصر عصر لكن لا يمتد قبضه حال فخره بل يقبض بعد تحله
ولا يضر الموت بقبضه بعد القبض قطعاً لكن اذا فخر العصري حيثما ارتفع حكم الرهن حتى
ينخل فان تخلل عدا حكمه من غير صيغة جديدة (قوله مال يقبضه) يضم اليه من قبض وعلى
هذا قاله لعل ضمير يعود على الراهن لان الاقباض من يديه أو قبضه من قبض وعلى هذا
فالفاعل ضمير يعود على المرتهن وذلك الشارح الثاني حيث قال أي المرتهن ليس له قبض
المرتهن بل ان الراهن أو اقباضه ولا بد ان يكون من جهة الراهن فلو اختلفا في قبضه عنه وهو
يبدراهن أو مرتهن وقال الراهن غصبته أو قبضته لك من جهة أخرى كوديسة وعارية
صدق الراهن بينهما كمالاختلفا في أصله كان قال دعتني كذا فأفكر أو قد مرهون كان
قال دعتني عديت فقال بل عدا واحد أو في عينه كان قال دعتني هذا العدة قال بل هذا
الثوب أو قد مرهون به كان قال بالعين فقال بل بأقفه يصدق الراهن لان الأصل عدم
عابذعه المرتهن هذا في رهن التبرع وهو الذي لم يشترط في بيع فان اختلفا في شيء معاصر في
الرهن المشروط في البيع أو اختلفا في اشتراطهما قلنا كما في صور الاختلاف في البيع الاتي
صورة الاختلاف في أصل الرهن فانه يصدق الراهن ولو ادعى انهم ارضاه بعده حسب اعمامة
وصدقه أحدهما وكتبه الآخر فنصيب الأول رهن بضمين مؤاخفة باقراره وحلف الآخر
وقبيل شهادة الأول عليه لطلوع الثمة ولو كان عليه أثنان مثلاً أحدهما رهن فأدى
أثنا وقال آتية عن أثب الرهن صدق بيئته لانه اعلم بقصد وكيفية أدائه فان لم ينو شيئاً جعله
عباساً منهم سما ومن هذا يعلم انه لو اقترض شيئاً وتذلل لمقرض كذا لادام المال أو نفي منسه في
ذمته فدفع له شيئاً ولوس غير جنس الفين وقال قصدت به الأصل صدق فيسقط الأصل وما

(ولله الرهن الرجوع فيه مال
يقبضه) أي المرتهن

فإن قبض العين الموهنة
عن بيع اقتباضه لزم الرهن
وامتنع على الرهن الرجوع
ففيه والرهن وضعه على
الامانة

وبسبب التذديس آخر (قوله فإن قبض) أي المرتهن وهذا مضموم قول المتق مالم يقبضه ولا بد
من إذن الراهن أو اقتباضه ولكل من الراهن والمرتهن اناة غير في الاقتباس والقبض مالم
يلزم اتحاد القباض والقبض فيمنع على المرتهن اناة مضموم من رهن أو اناة كان يقول
المرتهن الراهن أو اناة أثبتت في القبض وقوله عن يبيع اقتباضه أي وهو البالغ العاقل
الرشد بخلاف السبي والمجنون والسفه وقوله لزم الرهن أي من جهة الراهن فقط فلا ينافي
أنه يأتى من جهة المرتهن مطلقا فلا يلزم في حق الراهن الا بالقبض (قوله وامتنع على الراهن
الرجوع فيه) عطف لازم على ملزوم لانه يلزم من لزومه امتناع الرجوع فيه فلا يصح منه
نصر قين ذيل الملك كالوقف أو ينقصه كالتزويج والاجارة والاعارة ان كان الرهن حالا أو
يحل قبل انقضاء مذهبها وليس رهن مقبض رهن الموهون لنفسه المرتهن ولا لمدين آخر لانه
مشغول والمشغول لا يشغل بخلاف الرهن فوق الرهن بالدين الواحدة لانه شغل فارغ ولذلك
قال ابن الوردي

والرهن فوق الرهن زدي بالدين • لا الدين فوق الدين بالدين

وليس له وطء خوف الحبل فمن يحبل وجسما للباب في غيرها ويمتنع عليه التقبيل ويحرم
ان يبر لوطه والا فلا وجه الاذرى أنه لو خاف الزنا لم يطأ جازة الوطء لاضطراره اليه ويمتنع
عليه الاعتاق ولا يفتدي من هذه التصرفات الاعتاق وسر ولا بد وتلزم القيمة وتكون
رهنها مكان الاصل ولو قبل قبضها من غير تجديد عقد لقيام مقامه والولد الحاصل من وطء
الراهن حريم ولا يفرم قبضه وأما المعسر فلا يفتد اعثاقه ولو اتفقت الرهن لانه قول فاذا
رد لها حالا وما لا ولا يفتد ببلاده حالا فان اتفقت الرهن بغير البيع أو بالبيع ثم عاقد ملك
الراهن فقد لانه فصل لا يمكن ردوه وانما منع من نفوذه مانع فاذا زال المانع ثبت حكمه وقدره
المالك انتفاع بالرهون لا ينقصه كركوب وسكنى لا بناء وغراس ثم ان امكن بلا استدراك كبطانة
وكناية لم يستردوا الاسترداد يسهل عليه في أقل استدراكه ان اتهمه ولو أخذ الراهن الموهون
للاستماع الجائر فتشك في يده من غير تقرير لم يضمنه وله اذن المرتهن ما منعه منه كوطء
وتصرف ولهرجوع من الاذن قبل التصرف كالموكل عزل الوكيل قبل التصرف
فان تصرف بعد وجوبه لما كتصرف وكيل عزل موكله ولا يمنع الراهن من مصلحة الموهون
كفصد وجعله مولى الراهن المالك مؤنة الموهون كنفقة رقيق وعلم دابة فان كان الراهن
غير مالك بان كان الموهون مستعارا للرهن فوضعه على مالكه لا على الراهن (قوله والرهن
وضعه على الامانة) اتفاد كالمشارح ذلك فوطئة لم يسهل وأشار بقوله وضعه على الامانة الى
أنه قد يخرج عن وضعه في مسائل وهي غانية الاولى مقصوب يتحول رهنها عند غائبه الثانية
مروهون يتحول غصبها عند مرتها الثالثة مروهون يتحول غاربه عند مرتها الرابعة غاربه
تتحول رهنها عند مستعيرها الخامسة مقبوض سوما يتحول رهنها عند سائمه السادسة مقبوض
بيعه فاسد يتحول رهنها عند فائضه السابعة أن يبيعه في بيع ثم يرهنه منه قبل قبضه الثامنة
ان يجهل على شيء ثم يرهنه منها قبل القبض وانما ضمن في هذه المسائل لوجود مقبضه والرهن
ابن مائع ولورهنه بشرط أن يضمنه فسد الرهن ولا ضمان اذا فسد ككل عقد كعصية

في الضمان وعلمه واليد على المهر من غالباً وقد تكون لغيره في مسائل كان شرطاً
وضعه عند ثالث أو كان بغيره قاسماً أو مصحفاً والمرتهن كافر أو سلباً والمرتهن حرة في موضع
عند عدل أو جارية تشبه والمرتهن أنبسي فتوضع عند امرأته (قوله ولو استند) أي حين
أخذ كان وضعه على الأمانة وقوله لا يضمنه المرتهن أي لا يملك ولا قيمة لا قبل البراءة من الدين ولا
بعدها إلا إذا امتنع من ردّه بعد البراءة من الدين وقوله لا ياتخذ في كوابل الدابة والحمل عليها
واستعمال الأمانات فهو ذلك فيمنعه من يتخذ تلوه وجهه عن الأمانة (قوله ولا يسقط بثلثه شيء من
الدين) بل يجب عليه دفع جميعه لصاحبه خلافاً للحنفية والمالكية حيث قالوا يسقط بثلثه قدره
من الدين يتأصل أي من ضمان المرتهن (قوله ولو أذى) أي المرتهن وقوله ثلثه أي المهر من
وقوله ولم يذ كرسياً أي لا ظاهره ولا خفيه وكذلك إذا ذ كرسياً خفياً كسرقة أو ذ كرسياً ظاهراً
عرف هو دون عومه أو عرف هو وعومه واتهم بأن احتل أنه ثلثه قبل التلّف فلم فإن لم يتم لم
يخرج إلى عين فإن ذ كرسياً ظاهراً لم يعرف هو ولا عومه احتاج إلى بينة على حصره وإلى عين على
ثلثه كما ذكر في مصدق الوديعة (قوله صدق بينه) أي ولا يضمن إلا بالاضمان كالغاصب
والمستعير به ذ بينة في دعوى التلّف لكن يضمن (قوله فإن ذ كرسياً ظاهراً) أي لم يعرف هو
ولا عومه وقوله لم يقبل الایبنة أي ويحكم كالمعلم (قوله ولو أذى المرتهن الخ) وكذا لو أذى
المستأجر رذاعين المؤجرة على المؤجر لم يقبل الایبنة وهذا مستند من تصديق الأمين في
دعواه الرذاعين من أخته ولذلك يقولون في هذا بذل كل أمين أذى الرذاعين من أخته صدق
بينه إلا المرتهن والمستأجر زاد بعضهم المقتط لأن كلاهما قبضه لغرض نفسه بخلاف
ما لو أذى الرذاعين غير من أخته كوارثه فلا يصدق الایبنة ونحوه بالأمين الضامن كالغاصب
والمستعير والمستأجر فلا يصدق في دعوى الرذاعين (قوله وإذا قبض الخ) هكذا في نسخة
وعلى ما حل الشارح وفي نسخة قضى وعليها حل الشيخ الخطيب وعلى هذه النسخة قضى قضى
أذى لأن القضاء يأتي في اللغة بمعنى الإداة مثل الراهن والمرتهن في ذلك ورتبهما ولو تم ادوا
فلومات الراهن عن ورتبة فوفى أحدهم نصيبه لم يتك شيء من الرهن كالمواري مورثه ولومات
المرتهن عن ورتبة فتبض أحدهم نصيبه لم يتك شيء من الرهن كالمواري مورثه وقوله بعض الحق
أي ولو كان الباقي قليلاً وقوله لم يخرج أي عن الرهن وقوله أي لم يتك تصدراً ودقوله شيء
من الرهن أي المهر من ولتعد ذلك ثلاثة أعبد رهنهم في صفقة واحدة على دين واحد لأن كلا
منهم مهر من جميعه بل ورهنه عبدين في صفقة واحدة على دين واحد ولم أحدهما كان
مهرهما بجميع الدين كالسلبهما وتلف أحدهما بعد التسليم (قوله حتى يقضى جميعه) أي
لتعق كل جزء من الدين بجميع المهر من رتبة المكاتب فانه من باقى عليه وهو مثل القضاء
في ذلك الإبرام والاعتباس والأرث وغير ذلك فلو تقابلاً وتلف العوض قبل قبضه في صورة
الاعتباس عاد الرهن وعمل ذلك أن التحدث الصفقة بأن اتحد الدين والراهن والمرتهن فلو رهن
نصف عبدين ونصفهما بآخر فبراهن أحدهما اتك نصفه ولو رهن عبدهما عند آخر دين له
عليهما فأدى أحدهما عليه اتك نصيبه ولو رهن عبده عند اثنين دين لهما عليه ففري من دين
أحدهما اتك تسطه (فصل في حجب السببه والمقتس) أي وغيرهما من باقي الستة المذكورة

(و) حثذ (لا يضمنه
المرتهن إلا بالتلف) فيه
ولا يسقط بثلثه شيء من
الدين ولو أذى نفسه ولم
يذ كرسياً لثقه صدق بينه
فإن ذ كرسياً ظاهراً لم يقبل
الایبنة ولو أذى المرتهن
رذاعين على الراهن لم
يقبل الایبنة (وإذا قبض)
المرتهن (بعض الحق) الذي
على الراهن (لم يخرج) أي
لم يتك شيء من الرهن حتى
يقضى جميعه أي الحق
الذي على الراهن
(فصل) في حجب السببه
والمقتس

وكالظهار والابلا والخلع ولو بدون مهر المثل وكالقرار عقيب عقد وقود وكالعبادة
 البنية مطا والمالية الواجبة بخلاف القدوية كمدة التطوع (قوله في سنة من السنة)
 ومثله الخافس والمرضى والعبد بخلاف الصبي والمجنون ففي التهورم تفصيل وإذا كان فيه
 تفصيل لا يترتب به وقول بعضهم وكذا من غيره فاقصاره عليه ليس التقيد فيه نظر لشمول
 الغير الصبي والمجنون اللهم إلا أن يراد بالغيبه وص الخافس والمرضى والعبد (قوله وجعل
 المصنف الجهر على سنة) فيه إشارة إلى أن كون الجهر على سنة انما هو يجعل المصنفه على سنة
 وقدم أنه انما اقصر على السنة لان المشهور خلافه إلى انم اتزيد على ذلك حتى انما اجابهم
 إلى نحو السمعين كما أشار إليه الشارح بقوله وسكت المصنف عن اشياء من الجراح وقد علمت
 أن الشارح تصرف في كلام المصنف على سبيل حل المعنى لاجل الاعراب وان لم منه تعير
 اعراب الجاز والجهر وان لم تكن مقتضى الالة تقديرى (قوله من الاشخاص) ذكرها كانوا
 أو انما (قوله الصبي) أي المغير ذكرها كان أو اتى فالمراد ما يشمل الصبية ويشب الجهر عليه
 بلا ضرب قاض ويشك يلوغه بلا فقه قاض لانه يجرى تحت بلا قاض فلا يترتب زواله على فقه
 قاض فان بلغ رشيد إلى مصلح الماله ودينه ابتداء بخلافه واما ما اعتبر فيه كونه مصلح الماله فقط
 فلا جهر أصلا وان بلغ غير رشيد دام الجهر عليه لانه وان زال جهر الصبا لكان خلقه جهر السنة غير
 عبر يلوغه ورشيدا اراد الاطلاق الكلى ومن عبر يلوغه فقط اراد الاطلاق من جهر الصبا وهو
 أوضح لان الصبا سبب مستقيل بالجهر وكذا التبذير وأحكامه امتناعا لا ترى انه يصح التدبير
 من السنة والتكاح منه باذن الولي ومطلقا فزوجته وصيته وغير ذلك ولا يصح شيء من تلك
 المذكورات من الصبي ويسمى هذا سببها مهمل كما أن من بلغ رشيدا لم يذروا جهر عليه
 القاضي يسمى سببها مهمل لكن تصرف هذا صحيح كالرشيد حتى يجبر عليه القاضي بخلاف
 الاول فلا يصح تصرفه فاذا صار رشيدا انقل عنه الجهر بلا فقه قاض بخلاف من جهر عليه
 القاضي فلا بد من فكه ويحصل البلوغ بكمال خمس عشرة سنة تحديدا أو بامتناء وقت اكماله
 تمام تسع سنين تحديدا أو بعض في حق الاثني عشر وقت امكانه تسع سنين تقريرة وأما جعلها
 فليس بلوغا بل علامة على بلوغها بالامتناء قبله وهذا ظاهر في الواضح وأما الخلق في حكمه انه ان
 أمي من ذكره وحاض من فرجه حكم يلوغه فان وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا
 يحكم يلوغه كما قاله الجهورى الشافعية وهو الحق خلافا للامام ومن تبعه ويحتمل ورثه الصبي
 في الدين بمشاهدة حاله في العبادة قيامه بالواجبات واجتنابه المحظورات وأما في المال فيختلف
 بمراتب الناس فيجب له التاجر بالمشاحة في المعاملة ويسلم له المال ليشاح به لا يعتقد ان
 أراد القصد عقد ولسه ويحتمل ولد الزنا بالنفقة على الرأفة بأن يتفق على التام بصالح
 الزرع ويحتمل الصبية بأمر فحوزل وصون نحو اطعمة عن فحوزة ولا ياب والجد استخدام
 محجور فيه لا يقابل بأجره وان كان له ولد وتلد منه من تعلم منه ما ينفعه وان قيل بل بأجرة وله
 اجارته بالنفقة ولو اتفق عليه بقصد الرجوع رجع عليه ولو استخدمه لمته الاجرة إلى بلوغه
 رشيدا (قوله والمجنون) ويشب الجهر عليه بلا ضرب قاض ويشك باقائه بلا فقه قاض لم يمتز
 في الصبي (قوله والسفيه) ويشب الجهر عليه بضرب القاضي ان بلغ رشيدا لم يذروا فقه قاض من جهر

في سنة من السنة ويجعل
 المصنف الجهر (على سنة)
 من الاشخاص (الصبي)
 والمجنون والسفيه

القاضي عليه فان لم يصبر عليه كان متبهما ملاما وتصر فاته نافذة وان بلغ غير رشده كان محجورا
 عليه شرعا من غير حجر فاضر ويسمى متبهما ملاما وتصر فاته غير نافذة فان صار رشدا ازال عنه
 الحجر من غير شك فاضر كاعلم عمارة (فائدة) سئل العلامة الرملي هل الاصل في الناس الرش
 أو السفه فأجاب بأنه ان علم الرش بعد البلوغ فالاصل الرش وان علم منه بعد البلوغ فالاصل
 السفه (قوله وقصر المصنف الخ) أشار بذلك الى أن قول المصنف المبذولة صفة كلفته
 فهي كالتفسير لقوله (قوله المبذولة) من التبذير وهو السرف ومقادير على صرف
 المال في غير مصارفه كما يفهمه كلام الغزالي ويوافقه قول غيره مالا يقتضي مجده عاجلا
 ولا اجرا آجلا ونفق المأوردى بين التبذير والسرف بأن الاول الجهل بمواقع الحقوق والثاني
 الجهل بمقاديرها ونافذ فيه ابر قاسم ثم ان كان التبذير من حين البلوغ لم يصح حجر القاضي
 وان كان بعد بلوغه رشدا احتج بحججه عليه كاعلم عمارة (قوله في غيره صار فيه) وهو كل
 مالا يعود منه السه لا عاجلا ولا آجلا فيشغل الوجوه المحترمة كأن يشرب به الخمر أو يرتديه
 أو يرميه في البصا أو في الطريق والمكرهه كأن يشرب به الخمر المعروف فان الاصل فيه
 الكراهة فصرف المال فيه من التبذير حيث لا تقع قيمه ويضيعه باحتمال غبن فاحش وهو
 لا يعلمه والا فهو من الهدية الخفية وهي مجودة لا صرفه في المطاعم والملاهي ووجوده الخبر لا
 نقل مصارفه ولا فرق في المطاعم والملاهي بين أن تلقى به وأن لا تلقى به ككثير ما كثره القمع
 وتحصيل أنواع الاطعمة اللذيذة لأن المال انما يتبدل لشمه (قوله والمفلس) مأخوذ من أفلس
 يقال أفلس الرجل اذا صار ماله فلوسا كما يفهمه قول الشارح وهو لغة من صار ماله فلوسا لكن
 صار لا فلاس كما بهى قله المال أو عدمه كما قال الشارح ثم كنى به عن قله المال أو عدمه
 وذلك قال الأزهري يقال أفلس الرجل اذا عدم وقد كرمهض أصحابنا أن يقال باب الافلاس
 بل يقال باب التفليس وهو لغة السوءاء على المفلس بصفة الافلاس لصدا الناس معاملته وشرعا
 الحجر على من عليه دين حال لا يفي به ماله والحجر عليه بطلب القرماء أو المفلس ان استقل أو على
 وله ان لم يستقل ويجب على الحاكم الحجر بالطلب من القرماء أو بغير طلب في المحجور عليهم أو
 الغائبين الذين لا وى لهم ويصدق المفلس حينه في عساره ان لم يعرف له مال والأهلا بذقنه من
 البيئة وجب من لم يثبت عساره وعليه أجر الحبس والسجان ثم لا يحبس الاصل للشرع ولو
 من قبل الام ومثله المرض والسبي والجنون وابن السبيل والمختدرة التي لم تعد الخروج
 لحاجتها ومثل كون الاجرة عليه ان كان له مال والا ففى بيت المال فان لم يكن فعلى ميسر المسكين
 والمفلس في الاخرة من تعطى حسنة تلصقاته كما يدل عليه ما ورد أن تدرون من المفلس قالوا
 الله ورسوله أعلم قال صلى الله عليه وسلم هو رجل باقى يوم القيامة له حج وصلاة وصيام وزكاة
 قتل هذا وشتم هذا وضرب هذا وأخذ مال هذا فخذ من حسنة حتى لا يبقى منها شئ فنرد
 سيأتى حولنا عليه ثم يطرح في النار ثم يلقى على الله عليه وسلم وقال هذا يوم لا درهم فيه ولا دينار
 وانما فيه أخذ حسنة وطرح سيأتى وقد كرا البيهق وغيره أن ظالم العباد انما يوقى من
 أصول الحسنات وأما الحاصل بالتهفيف فيدخر للبعث حتى يدخل الجنة فيعطى ثوابه وهي فائدة
 جليلة عند صاحب حديث صحيح (قوله وهو لغة من صار ماله فلوسا) اى جدد اجمع فليس اى

وقصر المصنف بقوة
 (المبذولة) اى بصرفه
 في غير مصارفه (والمفلس)
 وهو لغة من صار ماله فلوسا

جسد وهو قطع من النحاس كانت مرفوعة وقوله ثم كفى به عن قلبه المال أو عدمه أي جعل
 الإفلاس كناية عن قلبه المال أو عدمه فالضمير عائذ على الإفلاس المقهور من القفس والمراد أنه
 جعل كناية بيانية وهي لفظ أطلق وأريد لازم مع جواز إرادة المعنى الأصلي كقولك
 زيد كثير الرمد فإنه لفظ أطلق وأريد لازم معناه وهو كثرة الكرم ويجوز أن يراد منه كثرة
 الرمد حقيقة ويصح أن يجعل كفى في كلام الشارح بمعنى عبر به (قوله وشترها الشخص الذي
 ارتكبه الدين) أي جنسها الصادق بالوحد والمتعدد كما أشار إليه الشارح بقوله ولا يفي حاله
 بدنه أي أن كان واحداً أو دينه أي أن كان متعدداً ويعتبر كونها حالة لازمة لا دعوى زائدة
 على ما ذهب إليه بالوحد لأنه لا يطالب بها في الحال ولا يفرض اللازمة كتحريم الكتابة لتسكنه من
 أسقاطها ولا يدين الله تعالى وإن كان فوراً ~~بما~~ الزكاة والكفارة التي عصى بسببها كما قاله
 الاستسوى خلافاً لما في شرح المنهج ولا بالسواية لما له والناقصة عنه وإذا جبر بالحال فلا
 يصل المؤجل لأن الأجل مقصود فلا يفتقر عليه ولا يصل الأبلات أو الردة القصصة به
 أو استرقاق الحر في كنفه الرافعي عن النص ولو جنى المدين لم يصل دينه المؤجل وما وقع
 في أصل الروضة من نصيب المداول به نسب فيه إلى السهو فإن قيل حيث قدمت الرقة بالاتصال
 بالموت كان لا فائدة للرقة لأنه يصل بالموت كما علم أوجب بأن فائدة ما تهرقها إذا علق الطلاق
 على حلول الدين فبقين بانه إلهام بالموت طلاقاً وزوجته من دين الرقة ونقطه وأبصاً فماذا
 تصرف بعد الرقة ناد أماله بعض الغرماء فإذا امتنعت بطلان تصرفه لتبين حلول الدين ينقص
 الرقة ولا يصير المال مؤجلاً إلا في صورتين أحدهما أن يوصى بتأجيل دين حاله في غيره
 والثانية أن يذو نأجله ويبيع في الدين مسكنه ومركوبه وإن احتاج إليه المزمع أو منصفه
 لأن قصصه ما بالكراهة يمكن بل هو أسهل فإن تصرفه في بيت المال فإن لم يكن فعلى أغصان
 المسكين ويقدم بائع وجد عين متاعه أو بدنه ولم يقبض الثمن ويقدم القفس على الغرماء بموته
 ووفاء عباده وموثر بحجته ويجهزهم ويترك له ولهم دستوب يلحق به وهي بفتح الهمزة
 الثياب وهي المعصاة في عرف العامة بالدقة وهي قبض وسراويل ومنديل ومكعب بضم الميم
 وفتح الكاف وقشيد العين بكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين أي مداس بكسر الميم ويزاد
 في الستام نحو وفرة ولا يترك لفروش وبسط ولكن يشاع بالبسط والحصر القليل القيمة
 ويترك للعالم كتبه إن لم يكن عنها يكتب الخوف ويترك للعيندي سلاحه وشبهه المحتاح إليها
 أن لم يكن متلوهاً بالحداد أو الأفوق الذين له أفضل وكل ما يترك للقفس إن لم يوجد جدها اشترى له
 ولا يتركه أن يكتب بقية الدين بعد قسمته الإبدن عصى بسببه فيلزمه أن يكتب للقروض
 من العصمة (قوله ولا يفي حاله) أي العيني والديني اللذين تسرا لادامتها بأن تكون العين
 حاضرة لم تعلق بها حق والدين حال على موسومة أو بغيره وأجرة المتافع التي يملكها وما يحصل
 من مستعانه بخلاف المتافع التي لا يتصل منها أجر أو مالاً يتيسر لادامته كلعصم الذي
 لا يسهل انتزاعه والعائب وإن كان دون حر حلتين والمجود ولا ينفعه عليه وما على المعسر فلا
 اعتبار بفنائه كله من حيث المأبأة بالدين وإن كان يتعدى إلى غيرها حتى الغصب
 والغائب ونحوهما عاذ كرفال كلام في مقامين (قوله والمرضى) أي حقيقة أو حكماً بأن وصل

ثم كفى به من قلبه المال أو
 علمه وشترها الشخص
 (الذي ارتكبه الدين)
 ولا يفي حاله بدنه أو دينه
 (والمرضى)

الى حالة يقطع عنه قوما كالتقدم للقتل واضطراب الرعي في حق رأكب السنية والصلام
 القتال وأسرى من اعتاد من أسر قتل الاسير ووقوع الطاعون في أمته والطرح على المريض
 انما هو في التجزعات كسدة وجهه وصية وعق بخلاف وفاة الدين التي عليه ويصح ماله ولا
 يحتاج في الجرح عليه الى ضرب خاص لانه محجور عليه شرعا لا حسا ويرتفع الجرح عنه بالوصية
 وبغيره فانما قصر فيه (قوله الخوف عليه من مرضه) بان كان به مرض يخوف ولو لمات بغيره
 أو غير يخوف ومات به لتبين أنه يخوف ومن الخوف قولنج وذات الجنب ورعاف دائم واسهال
 متتابع وابتهاء فالج وحى مطبقة وطلق وبهامة شعبة (قوله والجرح عليه) اي على المريض وقوله
 فيما زاد على الثلث فلا جرح في الثلث فله ان يسير عنه ويتنفس وصيته بالثلث وان لم ترض الورثة
 ان لم تكن لوارث والا توقفت على اجابة باقي الورثة وان قلت فان اوصى برأى على الثلث توقفت
 الزيادة على الاجابة ولموصى له بالثلث ان يتركه وقوله وهو اي ما زاد على الثلث وقوله ثلثا التركة
 اشار به الى ان الاعتبار ما زاد على الثلث بعد الموت حيث أضاف الثلثين الى التركة لا عند الوصية
 وتخوها وقوله لاجل حق الورثة على الجرح عليه فيما زاد على الثلث ولذلك توقفت بغيره بالزائد
 على الثلث على اجازتهم كما مر (قوله هذا) مبتدأ وانصب محذوف اي الجرح عليه كائن فيما زاد
 على الثلث فقط دون الثلث ان لم يكن على المريض دين اي مستغرق أخذ المأجور بان لم يكن
 عليه دين أصلا وكان عليه دين غير مستغرق وقوله جرح عليه في الثلث وما زاد عليه لان الدين
 تقدم على غيره وهذا على طريقة ابن حجر وتبني عليه الشارح والطبيب والذي اعده الرمي
 لانه لا يجرح عليه في الثلث وان كان عليه دين مستغرق كما قاله الشيخان لاحتمال سقوطه ببراءة
 او قضا ولو لم يكن بغيره فان لم يسقط عنه بشئ تبين عدم صحة قصره (قوله والعبد الذي لم
 يؤذن له في التجارة) اي ولو مكلفا رشدا أما المكلف الرشيد فلا يصح قصره بغير اذن السيد
 مكتاسا كالأول وغيره بالنسبة للقبضات في المكاتب والجرح في المكاتب لائق الله والسيد معا وعلى
 غيره حق السيد فقط وأما غير الرشيد المكلف فلا يصح قصره في المأجور وان أذن له سيده ثم
 للسفيه بمجول نحو الهبة والوصية وانها سيده ويسلم له المال لا لارقيق ويدخل في ملكه قهر
 عنه (قوله فلا يصح قصره بغير اذن سيده) اي في المعاملات بخلاف العبادات فتصح ولو
 من غير اذن سيده بخلاف الولايات فلا تصح ولو باذن سيده فتصل أن تصرفاته ثلاثة أقسام
 قسم يصح باذن سيده وهو المعاملات وقسم يصح ولو بغير اذن سيده وهو العبادات وقسم
 لا يصح ولو باذن سيده وهو الولايات (قوله وسكت المصنف عن أشياء من الجرح) تقدم أن
 بعضهم أتمها الى نحو السبحين فراجعها ان شئت وقل من صارت عنه لذلك وقوله مذكورة
 في المطولات أي كلها مات فاه أو رد فيها ثلاثين نوعا وسبق الى بعضهم اشبهه السبكي (قوله
 منها الجراح) ومنها أيضا جرح على السيد في المكاتب والجرح على المأجور في البيع قبل قبضه
 والمعصوب والا تبين وغير ذلك (قوله على المرتدة) ويرتفع الجرح به بالسلامة وتبين نفوذ
 تعمره فان أحق الوقف أي التعاين كالعتق والتدبير والادوار باطل كالبيع والشراء (قوله
 لحق المسلمين) على الجرح على المرتدة وذلك لانه اذا مات مرتدا صار ماله للمسلمين (قوله على
 الرأهن) اي المقبض للرهن بخلافه قبل القبض ويرتفع الجرح عنه بوجوب جميع الدين وقوله لحق

الخوف عليه من مرضه
 واطرح عليه (فيما زاد على
 الثلث) وهو ثلثا التركة
 لاجل حق الورثة هذا ان لم
 يكن على المريض دين فان
 كان عليه دين يستغرق
 تركته جرح عليه في الثلث
 وما زاد عليه (والعبد الذي
 لم يؤذن له في التجارة) فلا
 يصح قصره بغير اذن سيده
 وسكت المصنف عن أشياء
 من الجرح مذكورة في
 المطولات منها الجرح على
 المرتد لحق المسلمين ومنها
 الجرح على الرأهن لحق

المرتهن علمه العبر على الراهن في المهرود فلا يصرف فيه الا باذن المرتهن (قوله وتصرف
 الصبي الخ) هذا تفصيل لاحكام المحجور عليهم بعد بيانهم أنفسهم وقوة غير جميع اى التصرف
 من كل منهم اما الصبي فلا منه سلب العباد والولاية فلا تصح عقوده ولا اسلامه ولو جازا لكن
 يجب اهل شفاة ان يقتنوا طمعا في شوته بعد بلوغه على الاسلام فان بلغ ولفظ بال كفر فقد
 فان اصررت الى اهل ولا يرد اسلامه فيكون رضى الله عنه لانه كان الحكم اذ ذلك سنوفا
 بالتغيير او انه خصوصية ولم يسهل منه قط ولذلك يقال فيه كرم الله وجهه ولا يكون قابضا ولا
 واليا ولا يلى نكاحا ولا غير ذلك نعم تصح عبادة المميز والاذن في دخول الدار وايصاله يد يضر
 ما من لم يجرب عليه الكذب وشملت الهدية نفسه كالوقالت جارية لشخص سبى اعدا في
 السك فيبوزلها التصرف فيها وطوها بعد استمرارها واما الجنون فسلوب العباد والولاية
 مطلقا لا فرق بين العباد وغيرهما وبين ولاية التسكح وغيره فانهم يصح ثقل كل من الصبي
 والجنون بالاستطاب والاحتشاش والاصطيد ويصحى كل منهما ما اناقه على غيره ومنه ان
 الجنون الاسد بلاد ويشت القس بزمانه ويرى ويشت التمريم بارضاع الجنونة صغيرة دون
 الحولين واما السفيه فسلوب العباد في التصرف المالى كبيع وشراء ولو باذن الولي الا عقد
 التسكح منه باذن وليه فيصح كاذكره الشارح ونصح عبادة بدنية كاتب او مالية واجبة سكن
 لا يدفع المال كالزكاة لا باذن من وليه ولا تعيين المدفوع اليه لانه تصرف مالى اما المالية
 المدبوبة كصدقة التطوع فلا تصح منه ولا يصح اقراره بوجوب عقوبة كحد وقود وقول
 الهشى واقرار كل بوجوب عقوبة سبق فلم يدم صحة اقراره كل من الصبي والجنون بذلك بل ذلك
 خاص بالسفيه ويصح طلاقه ورجعته وخلعها ولو بدون مهر المثل وظهاره ولاؤه ولما كان
 كان مطلعا فامري بجارية ان احتاج لوطمغان كرهها ابدت كافي شرح الروض (قوله فلا
 يصح الخ) فترجع على كلام المصنف وقوة منهم اى من الثلاثة التى هى الصبي والجنون والسفيه
 وقوله ولا غيرها اى كاشركة والقرص وشعورها (قوله واما السفيه الخ) كالاولى ان
 يقول لكن السفيه الخ فيكون استندوا على ما قبلها نسبة السفيه لان امالا يقد لها من
 مقابل ولا مقابل لها هنا الا ان بقدر كان يقال اما الصبي والجنون فلا يصح نكاحهما
 واما السفيه الخ وقوة فيصح نكاحه باذن وليه اما بعير اذن وليه فلا يصح (قوله وتصرف
 الفليس) اى المحجور عليه بالفليس بخلاف غير المحجور عليه فانه يصح تصرفه مطلقا وان زادت
 الدون على ماله مع الحلول والمطالبة والامتناع من الاداء مطلقا وهم فيه وقوة يصح في ذمت
 اى فيما يترمه في ذمته اذ لا ضرر على العرما في ذلك (قوله فلو باع الخ) فترجع على كلام المتن
 وقوله سليمان ليس بقيد فله مالو باع شيئا في ذمته لا يلفظ السلم فكان الاولى حذف قوله سليمان
 تقدم ان طريقة الشارح انه يكون سليمان لفظ البيع والراجح خلافه وصورة السلم ان يقول
 شخص الفليس اسلمت اليك كذا في ارب فم في ذمتك صدقة كذا وكذا فيقبل وهذا مثال
 لا طعام او يقول اسلمت اليك كذا في عبدا وشعوره صدقة كذا وكذا فيقبل وهذا مثال لغيره
 وقوله واشترى كلامهما اى من الطعام وغيره كان يقول اشتريت منك ارب درهم وعصدا
 بكذا في ذمتي وقوله صح وكذا الوقت قص او استاجر باجرة في ذمته صح ويشت المبيع والشئ

المرتهن (وتصرف الصبي
 والجنون والسفيه غير
 صحيح) فلا يصح منهم بيع
 ولا شراء ولا هبة ولا غيرها
 من التصرفات واما السفيه
 فيصح نكاحه باذن وليه
 (وتصرف الفليس يصح في
 ذمته) فلو باع سلما طعما
 او غيره واشترى كلامهما
 بمن في ذمته صح

(دون تصرفه في أعيان ماله)
فلا يصح وتصرفه في نكاح
مثلا وطلاقا وشلع
وأما المرأة المفسدة فإن
اختلفت على عين لم يصح أو
دين في ذمتها صح (وتصرف
المريض فيما زاد على الثلث
موقوف على إجازة الورثة)
فإن أجازوا الزائد على الثلث
صح والافسلا وإجازة الورثة
وردهم حال المرض لا يعتبران
وانما يعتبر ذلك

وبدل القرض والابرة في ذمته (قوله دون تصرفه في أعيان ماله فلا يصح) أي إن كان معقونا
لشيء من أعيان ماله في الحياة بالانشاء ما بينه أو كان باع عننا من أعيان ماله أو اشتري بها أو عتق
أو أجر أو وقف لتعلق في الغرماء بجميع أعيان ماله كالمروء ولأنه يجر عليه حكم الحاكم فلا
يصح تصرفه على مرأته أي بخلافه ومعاذ مقتصد الجرح كالسفيه وتخرج بقيد المقتوت إجازته
لفعل مورثه ويقولنا في الحياة ما يتعلق بما بعد الموت وهو التدبير الوصية فيصح منه ويقيد
الانشاء الأقرار فلا يؤيد من أودين ويجب قبل الجرح قبل في حق الغرماء وكذا إن قال عن سبناة
ولو بعد الجرح فإزاجهم المحمي عليه لعدم تصديره بخلاف دين المعاملة إن أسند وجوبه لما بعد
الجرح فلا يقبل في حقهم التصبر العمل له حيث ذكروا أن لم يقبده بجهله ولا غيرها تنزيلا له
على أقل الدرجات وهو دين المعاملة وشبهه ما لم يقبده بكونه قبل الجرح وبعده لأن الأصل
في كل حدث تصديره بأقرب زمن ويقيد ابتداء المبيع الذي اشترا قبل الجرح ثم اطع على
عيب فيه بعد الجرح وكانت العبطة في الرقوب تتحقق من تصرفه في أعيان ماله ما لو دفع له المال كم
مالا فغشقه وتفقده عاها فاشترى به شيئا من البقعة فإنه يصح بزمها فيما يظهر كما ظاهرا لا ذوى
(قوله وتصرفه في نكاح) بأن يتزوج بمهر في ذمته وقوله مثلا أي واستيفاءه النصاص
واسقاطه القود ولو لم يجانوا واستطاعه الديب ونفيه بالعلن وقوله وطلاقا وسوا تصدرك أم لا
لا سيما إن وجب عليه أو سن له وقوله أو خلعت أي ولو بدونه والمثل لأن له الطلاق مجازا فالأولى
أن يتخلع بدونه مهر المثل ~~كان~~ يتخلع زوجته على دينار سواء كان من مال زوجته الغير
المهور عليها أم من مال غيرها لأن العوض عائد إليه لكن تصدى الجرح إليه كسائر ما دخل
في ملكه بصرفه عن القود أو وصية أو غيرها وقوله صح أي لأنه لا يتعلق بشيء من أعيان ماله
(قوله وأما المرأة المفسدة الخ) مقابل المحذوف يعلم بمقابله والتقدير هذا إذا كان الرجل المختلص
هو المفسد وأما المرأة المفسدة الخ وقوله فإن اختلفت على عين أي من أعيان ماله وقوله لم يصح
أي بالعين لتعلق الغرماء بأعيان ماله فلا ينافي أنه يصح مهر المثل فراجع به عليه وقوله وأودين
في ذمتها صح ولا يضارب به مع الغرماء لدونه بعد الجرح (قوله وتصرف المريض) أي الذي
حصل له المرض الخوف أو ما ألحق به ~~كان~~ التقديم للقتل والمراد المريض الذي أقبل مرضه
بالموت ولو سقي ثبنت همة تصرفه والكلام في تصرفه بلا عوض يساويه كالإبراء أو الوقت
أو الهبة أو الصدقة أو العتق أو بيع المباح وقوله فيما زاد على الثلث أي بخلافه في الثلث
ومادونه فلا يتوقف على إجازة الورثة ما لم يكن تبرعه على وراثته والوقوف على إجازة باقي
الورثة وإن قل وقوله موقوف أي تقوده وقوله على إجازة الورثة أي جميع الورثة المطلقين
التصرف فإن لم يصبوا كذلك لم تصح إجازتهم ولا إجازة الولى ولا الحاكم بل يطل ذلك
التبرع كذا أفنى السبكي لكن يجب حمله على ما ادلت توقع أهليتهم والوقوف الأمر إليها
كما قاله ابن حاتم * (مسئلة كثيرة الوقوع) * وهي أنه متى كان في الورثة مجموع وعليه كان
فهم حاضر أو سفيه حرم التصرف في شيء من التركة كعهر السهم والجمع وغير ذلك إلا أن
أوصى به وعند المالكية تعتبر العادة فحرج به كان بمنزلة الموصى به (قوله فإن أجازوا الزائد
الخ) تنزيح على قوله موقوف على إجازة الورثة وقوله والافسلاى وإن لم يجزوه فلا يصح

فان أجاز البعض ولم يجز البعض الآخر فتنفذ حصة المبرورين غيره وقوله أجازة الورثة وورثهم
 حال المرض لا يعتبر أن أي لأنها إنما يخصص من الوارث ويحتمل أن يصير هذا أصغر وارث بعد
 الموت وقوله وأغنى يعتبر ذلك أي المذكور من الأجازة والرد وقوله من بعده لو سحفت لقطعة من
 لكان اختصر فالأجازة في حال المرض شي من المرض ثم رتب بعد الموت فالعبرة بالرد ولو رده فيه
 لكرهه المريض ثم أجاز بعد الموت فالعبرة بالأجازة (قوله أي من بعده موت المريض) أشار
 إلى أن المختصر راجع للمريض بقدر مضاف (قوله وإذا أجاز الوارث) أي الوصية مثلاً وقوله
 ثم قال إنما أجزت لظني أن المولى أي المولى به وقوله وقد بان خلافه أي ظهر أنه كثير وقوله
 صدق بيمينه أي وتلفه وأجازته فيما زاد على الثلث له ذره (قوله وتصرف العبد) أي الرقيق
 ولو اتى وقال ابن حزم لفظ العبد يشمل الأمة والمراد الرقيق الذي يصح تصرفه لنفسه لو كان
 حراً أن كان بالفاقة لا رد سيد أو أماً الذي لا يصح تصرفه لنفسه لو كان حراً أو اقتصر به باطل
 مطلقاً وقوله الذي لم يؤذن له في التجارة أي صريحاً فلا يصير أذنوا له يسكوت سيده ومن عرف
 رقيق شخص لم يجز له معاملة حتى يعلم أذن سيده له سنة أو يسامعه من سيده أو شيوخ بين الناس
 ولا يكتفى قول العبد أماً أو دلياً لأنه منهم بآيات التصرف له وقوله يكون في ذمته أي يكون
 بدل ما تصرف فيه بعد تلفه في ذمته فان كان باقياً استرد ما أكله من يد العبد أو يد سيده
 وإن تلف في يد السيد فله مال تغيب السيد لو وضع يده عليه ولمطالبة العبد أيضاً بعد العتق
 والدار ورجع ما يورثهم من كلام المصنف أن تصرف الرقيق بعد أذن سيده صحيح ويكون في
 ذمته وليس كذلك بل هو غير صحيح لأنه محجوب عليه لم يملك سيده وأما كان بدل ما تصرف
 فيه بقدر أذن سيده في ذمته إذا تلف لأن القاعدة أن ما تلف تحت يد الرقيق وكان برضا مستحقه
 ولم يأذن له السيد كافي بالمعاملات يتعلق بذمته فقط يتسببه بعد عتقه ويسان ولو رآه السيد
 في يده وإن ما أذن له فيه كصداف نكاح باذنه ودين معاملة باذنه يتعلق بذمته وكسبه ومال تجارته
 إن كان فان كان بعد برضا مستحقه كان أتلف شيئاً أو تلف بعد عتقه فعلق الصمان
 برقبته ولا يتعلق بذمته ولا يكتبه فالخامس أنما على ثلاثة أقسام ما يتعلق بذمته فقط وما يتعلق
 بذمته وكسبه ومال تجارته وما يتعلق برقبته وهذه الأقسام الثلاثة انما هي في التصرفات
 المالية بخلاف العادات فانها تصح منه ولو من غير أذن السيد والولايات فانها انما تصح منه
 ولو بأذن السيد كإمرو يصح إقراره وجوب عقوبة كسرقته فيقطع فيها ولا يلزمه المال وقوله
 يتسببه أي يطالب به وقوله بعد عتقه أي بعد إقراره وفي نسخة إذا عتق أي كاه خلا فالشيخ
 الاسلام بخلافه قبل العتق لا معسر (قوله وإن أذن له السيد في التجارة) صح تصرفه بحسب
 ذلك (الأذن) وكذلك الأذن له في بيع معين أو شراً مثلاً فيصرف بقدر أذن سيده وطبقه
 ولا يتجاوزها فلو أذن له في نوع لم يصر في غيره كالمكيل وليس له الأذن في التجارة الكاح
 والتبرع له ليس من أهل التبرع ولا يؤثر نفسه ولا يعامل سيده ولا يرق سيده المأذون له
 في التجارة لأن تصرفه للسيد فكيف يعامله ويدورق السيد كيد بخلاف المكاتب فله
 أن يعامل سيده لأنه أجنبي ولا يمكن من عزله نفسه وقبل إقراره مدير المعاملة ولا يملك العبد
 بتقليد سيده أو غيره لأنه ليس أهلاً للملك لشبهه بالملوكية فيباع ويستترى بالهبة

من بعده) أي من بعد موت
 المريض وإذا أجاز الوارث
 ثم قال إنما أجزت لظني أن
 المال قبل وقد بان خلافه
 صدق بيمينه (وتصرف
 العبد) الذي لم يؤذن له في
 التجارة (يكون في ذمته)
 ومعنى كونه في ذمته أنه
 يتسبب به بعد عتقه (إذا عتق)
 وإن أذن له السيد في التجارة
 صح تصرفه بحسب ذلك
 الأذن

«(فصل في أحكام الصلح)» من جهة مع الاقرار وعدم جواز فعله على شرط وجوبان حكم البيع عليه وما يبيع ذلك من جواز اشراع الروشن في الطريق التافذ وعدم جواز في الدرب المشترك الا باذن الشركا وجواز تقديم الباب وعدم جواز تأخيرها الا باذن الشركا فالنسخة التي فيها أحكام أولى من التي لا أحكام فيها لان المصنف لم يتكلم الا على الاحكام ويمكن تقدير مضاف في الثانية وهو سبب الاحكام لانه يجري في سائر الابواب كما يعلم بما يأتي وهو رخصته من المظهورات وقيل اصل مندوب اليه وقيل فرع عن غيره وهو انواع صلح بين المسلمين والكفار وعقد واه باب الهدنة والجزية والامان وصلح بين الامم والبغاة وعقد واه باب البغاة وصلح بين الزوجين عند الشقاق وعقد واه باب القسم والقشور وصلح في المعاملات وعقد واه هذا الباب والاصل فيه قوله تعالى والصلح خير لانه ان كان المراد مطلق الصلح كما يدل عليه الاتيان بالامم الطاهرون الضمير فالامر طهر وان كان المراد الصلح بين الزوجين كما يدل عليه السياق فغيره بالقياس عليه وقوله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا وانما خص المسلمين مع جوازهم بين الكفار أيضا لانتدابهم للاحكام غالبيا وشرطه سبق خصومة بين المتدعين قال صاحب في من داوله مثلا بكذا من غير سبق خصومة فاجابه فهو باطل على الاصح لان لمط الصلح يستدعي سبق الخصومة سواء كانت عند الحاكم أم لا وافظه يتعدى للمأخوذ بالياء وعلى والمتروك لبن او عن غالبيا وقد نظم بعضهم هذه القاعدة بقوله

«(فصل في الصلح)»
وهو لعة قطع المنازعة
وشرعا قد يحصل به قطعه
ويصح الصلح مع الاقرار

بالياء وعلى يمدى الصلح لما أخذته ففسخا نصح
ومن وعن أيضا لمقدر كما في أغلب الاحوال مذا قد سلمنا

فاذا قال صاحب لنسب الدار أو عنها بانف أو عليه فانه اذ متروكة لا دخول من اوسع علم والالف مأخوذ لا دخول الباء وعلى عليه وقد يعكس الامر في غير العال كالمباي في بعض الامثلة (قوله وهو لعة قطع المنازعة) أي سواء كان بعدد أو لا في مال أو غيره والمنازعة مصدر فارعه اذا خصمه ومنه النزاع ولذلك عبره الشيخ الخطيب فكل منهما مصدر لتنازع كما يقتضيه قول الخلاصة «فاعل الفاعل والمفاعله (قوله وشرعا) عطف على لعة وقوله عقد يحصل قطعه أي يحصل بسبب ذلك العقد قطع المنازعة فهو من تسعة السبب وهو العقد باسم المسبب وهو قطع المنازعة وهو ما قد علم ما في قول بعضهم فالعنى الشرعى أخص من المعنى اللغوى الآن يحصل العموم والخصوص على أنه باعتبار التحقق (قوله ويصح الصلح) وفي بعض النسخ ويجوز الصلح والمراد بالجواز المحض (قوله مع الاقرار) أي ولو أنكروه فاذ اقرتم انكر جاز الصلح بخلاف ما لو انكر فصول ثم اقر فان الصلح باطل كما قاله الماوردي فان صلح ثانيا بعد الاقرار كان صحيحا ومنزل الاقرار اقامة البيعة واليمين المردودة لا يلزم الحق بالبيعة كلزومه بالاقرار واليمين المردودة بمنزلة الاقرار أو البيعة وليس من الاقرار صلحى مما تدعيه بكذا لانه لا يشترط فيه قطع الخصومة وخرج به الصلح مع غير اقرار من اذكارا وسكوت فلا يصح عندنا الا في مسائل منها اصطلاح الورثة فيما وقف بينهم كما امرت الميت عن ابن وهب عن ثنيثلة المدكورة من اثنين ومثلثة الاوثة من ثلاثة والجامعة ستة فيعطى الاثنتلاثة والخمسة اثنين ويقف

واحد إلى الاضاح أو الصلح كأن يصطلحا على أن يكون لكل منهما نصف القيمة لو سلم
 الزوج على أكثر من أربع ومات قبل الاختيار فموت الميراث بينهما حتى يصطلحا وكذلك إذا
 طلق أحده زوجته ومات قبل اليان فيما إذا كانت مصيعة في بيته أو قبل التعيين فيما إذا
 كانت مبهمة عنده ومنها ما لو تداعيا وبيعة عند آخر فقال لأعلم لا يكاهي فيصلطحان على أنها
 بينهما على تقاضيل أو تساوي ولو اختلفا في أنها اصطحا على إقرار أو انكار فالقول قول مدعى
 الإنكار لأنه الأصل (قوله بالمدي) متعلق بالإقرار (قوله في الأموال) أي عتاقا في
 عن فالذي في كلامه هو المتروك بدليل قوله وما يقضى اليها فموتوك ولا بدوم راده بالأموال
 ما يشمل العيين والمدين بل والمتاع لشمول اسم الأموال له أقول المقتضى تعاليتج الخطيب
 أي الثابتة في القصة ليس بقيدة كان الأولى حذفه ومثل الأموال الاختصاصات كالكتاب
 وجلود الميتة فيصلطحان على إسقاط حقه منها على كذا (قوله وهو ظاهر) أي واضح لأن الأصل
 في الصلح أن يكون في الأموال بخلاف ما يقضى اليها فهو تابع ولذلك لا يصح فيه باقظ البيع
 سذكره الشارح وأما الأموال فيصح فيها باقظ البيع (قوله وكذا ما أتقى اليها) أي أدى إلى
 الأموال وأل اليها بخلاف ما لا يقضى اليها كالحذف ونحوه كما قاله الدعا على في شرحه ومثله
 ابن تميم فلو وقع في حاشية المدعي على الخطيب سبق قل (قوله كن ثبت له على شخص قصاص)
 أي في القصاص أو مبادونهم من الأطراف والمعاين وقوله فصالحه عليه أي عنه أو عنه فعلى بمعنى عن
 أو من لانه إذا خلت على المتروك على خلاف القاعدة وأما على في قوله على مال فهي على بابها لأنها
 داخله على المأخوذ وليس فيه تعلق حرفي بمعنى واحد بهما بل واحد وسواء كان المال المصالح
 عليه قدر الدية أو لا وقوله باقظ الصلح كأن يقول صالحتك من القصاص التي استحقه عليك
 بل كذا وقوله نأه يصح أي فذلك القصاص بذلك وبسقط عنه لانه متى ملكه من ثبت عليه سقط
 عنه (قوله أو باقظ البيع فلا) أي لا يصح لانه لا يدخل البيع فيه إذا المقصود إسقاطه عنه
 لا تخليكه (قوله وهو نوعان) أي قصصان لانه إما أن يكون عن عين وإما أن يكون عن دين وكل
 منهما إما أن يجري من المدي به على بعضه ويسمى صلح المخططة أو على غيره ويسمى صلح
 المعاوضة فالأقسام أربعة لكن المصنف اقتصر على الأول من نوعي الدين وهو الإبرام وترك
 الثاني اختصارا وذكر الثاني من نوعي العين وهو المعاوضة وترك الثالث اختصارا كما هو خد من
 كلام الشيخ الخطيب وأعلم أن الصلح يجري بين المدي وأجبي فان صالح عن عين للمدي عليه
 فان لم يكن وكبلا عنه لم يصح لانه فموتى وان كان وكبلا عنه فان صرح بالو كالبان قال وكلني
 في الصلح معك وهو مقر لك أو هو لي لصح ووقع الموكل فان لم يصرح بالوصف كالأه أو قال
 وهو مبطل في إنكاره أو لم يزد على قوله وكلني العربي في الصلح معك لم يصح وان صالح عنها لنفسه
 فان قال وهو مقر لك أو هو لي لصح وان قال وهو مبطل في إنكاره فشرام معصوب فان قدر على
 انتزاعه صح والأفلا وقال وهو محقق أولا أعلم ساه أو لم يزد على قوله صالحني بكذا العا الصلح
 وان صالح عن دين بغير دين فماتس قبل فان قال وهو مقر لك أو هو لي لمو وهو مبطل في إنكاره
 صح للمدي عليه وألفسه وانما صح هناعه قوله وهو مبطل في إنكاره لصحة قضاء الدين العبر
 بغيره (قوله إبرا ومعاوضة) بدل من قوله نوعان فالأول أن يقع من دين على بعضه ويسمى

بالمدي به (في الأموال) وهو
 ظاهر (و) كذا (ما أتقى
 اليها) أي الأموال كن
 ثبت له على شخص قصاص
 فصالحه عليه على مال باقظ
 الصلح فانه يصح أو باقظ
 البيع فلا (وهو) أي الصلح
 نوعان إبرا ومعاوضة

صلح حليطة وبصح بلفظ الابراهم والاسقاط ونحوها فان اقتصر على لفظ الابراهم فهو لم يشترط سبق خصومة ولا قبول وان اقتصر على لفظ الصلح اشترط سبق الخصومة والقبول لان لفظ الصلح يقتضي كلامهما وان جمع بينهما اشترط سبق الخصومة فنظر اللفظ الصلح ولا يشترط القبول فنظر اللفظ الابراهم الثاني شامل للصالح من عيين اودين على عيين اودين فان صالح عن بعض اموال الرباعي ما اذ اقع في العلة كان صالح عن ذهب بفضة او عن بر بشعر او اشتراط قبض العوض في المجلس وان لم يكن العوضان دويين فان كان العوض صنائع وان لم يقبض في المجلس وان كان دينانص وشرط تعينه في المجلس ولو ادعى عليه بعشرة دنانير وأقر له بها فصالحه على خمسة دنانير وما تقي نصف فضة صح ولا يقال هذا من قاعدة تمسكه وتودهم لانها مفروضة في بيع الاعيان (قوله فالابراهم الخ) أي اذا أردت بيان كل من الوعد عيين الابراهم والمعاوضة فأقول لك الابراهم الخ وقوله أي صلحه أشار بذلك الى أن كلام المتقري تقدير مضاف (قوله اقتصار من حقه الخ) كما وقع لكعب بن مالك فانه طلب من عبد الله بن أبي حذرد ديناراه عليه فارتفعت أصواتهم في المسجد حتى معهم ما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج اليهما وبأدى يا كعب فقال ليكن يا رسول الله فأشار اليه الله فصع الشطر فقال قد علمت فقال صلى الله عليه وسلم قم فاقضه كافي العصمين (قوله أي دينه) انما قصره الشارح على ذلك ثم اعان الحق يشعل العيين والدين لان كلامه في الابراهم هو ولا يكون الا في الدين فان الراء في الاعيان باطل وذكرنا الشارح مسئلة العيين في كلامه آخر (قوله على بعضه) أي العيين كما أشار اليه بالتقديم (قوله فاذا صالحه من الالف الخ) كأن قال صالحك من الالف التي لي عليك على خصمائه منه وفي هذا المثال يشترط القبول لا مجرد لفظ الصلح فقط ولا ينافيه قول الشارح مكانه قال الخ لانه لم يقل ذلك حقيقة بل قوة ومعنى فقوله بعضهم ولا يشترط في ذلك قبول عمله فيما اذا صرح بذلك كما يعلم مما قلناه (قوله على خصمائه) فهي مأخوذة والالف أي باقية متروكة فهو جار على القاعدة وان كانت أغلبية وقوله من الالف وانتهى باعتبار تأويله بالدرهم فلا ينافي انه مذ كر دليل قول الشارح الذي في ذمة شخص (قوله فسكانه قاله الخ) جواب اذا وقوله اعطى قطع الهمزة لان ماضيه أعطى يقال أعطى يعطى اعطاه فمضى كانت الهمزة في الماضي وكان داعيا كانت في الامر همزة قطع كافي اكرم واحسن (قوله ولا يجوز بمعنى لا يصح) أشار بذلك الى أن المراد بعدم الجواز عدم العصاة لا الاتم فقط قاته لا يلزم منه عدم العصاة فقد لا يجوز بيع العصاة مافي البيع وقتئذ الجعقة (قوله تعليقه) ومثله وقتئذ وقوله بمعنى الابراهم ليس بقيد وانما ذكره تحذيرا من كلام المصنف والا فلا يجوز تعليق أصله مطلقا لانه عقد والعقد لا تعلق (قوله كقوله اذا جاس من الشهر) أي قوله وكذلك اذا دخلت الدار أو ان ابرأنتي وهكذا كما يشير اليه كاف التثنية وقوله قد صالحك أي وأبرأتك مثلا (قوله والمعاوضة أي صلحه) أشار بذلك الى أن كلام المصنف على تقدير مضاف نظير ما سبق (قوله عدوله عن حقه الى غيره) هو شامل للصلح من غير على عين معنية كاذكره الشارح وأعيد معنية بل موصوفة في اللمعة فيجوز عليه أحكام البيع في اللمعة فان ذكر فيه لفظ السلم فهو سلم يجزى فيه أحكامه وان صالحه من على منفعة عبده فهو اياه اجابة

فالابراهم أي صلحه (اقتصار من حقه) أي دينه (على بعضه) فاذا صالحه من الالف الذي له في ذمة شخص على خصمائه منها فسكانه قاله اعطى خصمائه وابرأتك من خصمائه (ولا يجوز) بمعنى لا يصح (تعليقه) أي تعليق الصلح بمعنى الابراهم (على شرط) كقوله اذا جاس من الشهر فقد صالحك (والمعاوضة) أي صلحه (عدوله عن حقه الى غيره)

من المدي عليه للمدعي تغيرها بان صالحه من منفعتها اشهر ابعدها جارة من المدي
 للمدعي عليه لها بغيرها وان صالحه منها على رد ابق مثله فهو سعة تجري فيه أحكامها
 وان صالحه منها على منفعتها فهو عارية ثبت فيه أحكامها فان عين مدقة عارية موقفة والا
 فطلقة وان صالحه منها على بعضها فهو سعة تجري فيه أحكامها وان صالحه منها على أن يطلقها
 فخلع وان صالحه من كذا على اطلاق هذا الاسير فضاء وان صالحه من المسلم فيه على وأمر
 المال فقسم وهكذا فاهل من هذا ان أقسام الصلح كثيرة (قوله) كان ادعى عليه دأوا
 هي وثنية وتذكر على معنى الموضع وتجمع على دور وديار أو دور وقوله أو شقصا منها بكسر الشين
 وسكون القاف أي قطعة منها وقوله وأقر له بذلك أي باحد الامرين الدار أو الشقص منها
 وقوله وصالحه منها أي من الدار وصالحه عليه أن يقول أو منته أي من الشقص فالدار أو
 شقصها متروك لدخول من عليه كالمو القاعدة الاغلبية وقوله على معين هو المأخوذ لدخول
 على عليه بر يا على القاعدة المذكورة قوله كسب أي وعبد وغير ذلك (قوله) ويجري عليه
 كان الأولى أن يقول عليها أي المأخوذة لانها المذكورة في كلامه لكنه ذكر الضمير باعتبار أنها
 صلح أو نظر التقدير المضاف الذي اشار اليه الشارح وبعضهم رجعه الى السدول والامر سهل
 (قوله) حكم البيع أي لانه يسع العين المتخاص من المدي عليه بلفظ الصلح وهو مفرد
 مضاف فمع فكانه قال أحكام البيع كما اشار اليه الشارح حيث عبر بصيغة الجمع (قوله) براءة
 الدار أي أو الشقص وسكت عنه لعله محاسن (قوله) كالرد بالعيب فإذا وجد في الثوب
 مثلا عيبا رده بالعيب كما قال المصنف وإذا وجد بالبيع عيب فلم يشترى رده فثبت فيه خيار
 العيب وكذلك ثبت فيه خيار المجلس والشرط وقوله ومنع التصرف قبل القبض لانه لا يجوز
 بيع ما يتاعه الشخص حتى يقبضه فكأن عليه المصنف فيما سبق وكذلك ثبت فيه غير ذلك
 من أحكام البيع كالشفعة (قوله) ولو صالحه على بعض العين الخ) كان يقوله صالحه من
 الدار على نصفها أو ربعها أو نحو ذلك ويصح بلفظ الهبة مع لفظ الصلح فان جرى بلفظ الصلح فقط
 أو بلفظ الصلح والهبة اشترط سبق الخصومة فيهما وان جرى بلفظ الهبة فقط لم يشترط وأما
 القول فلا بد منه لأن كلامنا لفظ الهبة ولفظ الصلح يقتضيه وقول المحشي وفي القبول ما مر
 يقتضي أنه لا يحتاج في لفظ الهبة فقط أو مع الصلح الى القبول كانه قد دم في الاراء وليس كذلك
 لما علمت من أن لفظ الهبة يقتضي القبول ايضا كلفظ الصلح بخلاف لفظ الابرار (قوله) فهي سعة
 لانه تخليع بلاغ وقوله سعة أي من المدي (قوله) أحكامها أي ككونها بالغت الا بالقبض
 وعدم رجوع الواهب فيها بعد القبض الآن يكون والدا كما سألني (قوله) ويسمى هذا صلح
 الخطيئة لانه حط عنه بعض العين لكن هذا لا يختص بالعين بل يكون في الدين كما تقدم
 والمخالص ان صلح الخطيئة بعم العين والدين وصلح الابرار خاص بالدين وصلح الهبة خاص بالعين
 (قوله) ولا يصح بلفظ البيع أي لعدم الثمن لان الدار كلها للمدعي فكانه باع بعض ملكه
 ببعضه الا غير (قوله) ويجوز الخ) أي يحل الاشراع المذكور وان لم يأت في الامام خلافا
 للامام احدى قوله لانه لا يجوز الا بذاته وهذا شروع في الحقوق المشتركة والتراحم عليها وان لم
 يذكرها في الترجمة لانه جعله تابع الصلح كما مر التنبيه عليه وفي بعض النسخ فصل ويجوز الخ

كان ادعى عليه دأوا
 أو شقصا منها أو قدر لزيد
 وصالحه منها على معين
 كسب فانه يصح (ويجوز
 عليه) أي على هذا الصلح
 (حكم البيع) فكانه
 في المثال المذكور براءة
 الدار بالثوب وحيث
 ثبت في الصلح عليه
 أحكام البيع كالرد بالعيب
 ومنع التصرف قبل القبض
 ولو صالحه على بعض العين
 المدعاة فهي سعة لبعضها
 المتروكة منها فثبت في هذه
 الهبة أحكامها التي ذكر
 فيها ويسمى هذا صلح
 الخطيئة ولا يصح بلفظ
 البيع لبعض المتروكة كان
 يبيعه العين المدعاة ببعضها
 (ويجوز)

(قوله لا افسان) ما خوض الانس أو من القديمان كما قال القائل
وما مني الانسان الا لثبته * ولا القلب الا أنه يقلب

أومن ناس اذا تحركت وقوله المسلم تقيده لا انسان وسأني يحترزه (قوله أن يشرع الملع) ومثله
وضع الساباط وهو سقيفة على ساطين والطريق بينهما أو نصب الميزاب لأن صلى الله عليه وسلم
نصب يده الكريمة بما في داره العباس وكان في الشارع الذي كان طريقاً للمسجد
الشريف (قوله بضم قوله) أي مع سكوت ثابته وكسر ثابته يقال أشرع يشرع كما كرم يكوم
وقوله أي يصرح فالأشراع الأجرع إلى الشوارع (قوله روي شنا) كروا من مصر وغيره أو قد
علم أن مثل الرون الباطن والمبراد (قوله ويسمى أيضاً) أي كما يسمى بالروشن وقوله
بالجناح أي تشبه الجناح لطائر وأصله من جف يجف إذا مال (قوله وهو) أي أشرع الرون
بديل وله أخراج خدش إلى آخره فالصغير عائد على أشرع الروشن لا على الروشن الذي هو
الجناح والاقال وهو خشب محرج الخ وقوله في هوا الملع أي وان أخذوا كثر هواه لطريق
ومعلوم أن الهوا الملع وهو ما بين السما والارض ويتبع الأشرع في هوا المسجد وهو رابط
والمدسة والمقبرة التي يحرم البناء فيها بأن كانت موقوفة أو مسجلة للدين فيها وكذلك هوا
البر ولا يجوز لأحد فعل ذلك هذا هو المنصوص عليه في شرعي الرمي وإن جرح وغيرهما وبهذا
تعلم أن قول المصنف وهو المصعد والباطن المقبرة كالشارع مردوداً بحذره ولعل الفرق كما قاله
الشعر المسمى بين الشارع وغيره أن الشارع أوسع اتساعاً لأن الاتساع به لا يتحدد بنوع
مخصوص من الاتساعات بل لكل أحد أن يتفع به بسائر وجوه الاتساعات التي لا تضر
ولا كذلك المسجد فهو من الاتساع بالمسجد خاص بالصلاة وكذلك فهو فإن الاتساع به
مخصوص بنوع من الاتساع كما هو ظاهر (قوله طريق) هو ما جعل عند أحياء البلد أو قبله
طريقاً أو وقفه المالك كذلك وحيت وجدنا طريقاً معقداً فيه الظ هو لا يستلزم من مداه جعله
طريقاً أو غيره في تقديره إلى أي المالك الذي يسهله الطريقاً أو لا حصل توسعها فإن اختلها
عند الأحياء في تقديرها فذهب الشافعي كما قاله الزركشي اعتباراً بقدر الحاجة ولو زاد على
سبعة ذراع وهذا هو المعتمد خلافاً للنووي حيث قال جعل سبعة أذرع لتبر الصالحين قضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم عند الاختلاف في الطريق أن يجعل سبعة أذرع وهو محمول على
نما كانت قدر الحاجة ولا يجوز لأحد أن يستولي على شيء منه وإن قل ويحرم أن ينفق في
الطريق ذكاً أي سبطاً أو عامة لجداره أو يقرم شجرة ولو لم يعرف المسلمين وإن اتسع الطريق
ولم يضر بالمارة وإن فيه الامام لأنه قدر تزحم المارة فيه لا يكون بذلك لشغل المكان به ولأنه
إذا طالت المدة أشبه بوضعه المالك وانقطع عنه أثر استحقاق الطريق وبالألف الإضافة
وتحذفها وفاق غرض أشبه بالمسجد فإنه يصل مع الكراهة إذا لم تضيق على المصلين ولم تضيق
بالمسجد وكانت له موم المسلمين لا كما هم من شعارها وكانت لله مسجد أن يصرف ريعها للمسجد
والأحرار بأن وقع الضرر في الشارع أكثر ما تنفع طلقاً قال الرمي وهو الأقرب إلى كلامهم
لكن في كلام ابن حجر أنه ارتفع به على الذكاة للصلاة أي ما كانت كالسجد المحدث في الشارع
وهو جاز عند عدم الضرر وكذلك الذكاة المذكورة وفي كلامه أيضاً جواز جعل دعامة الجدار

للانسان المسلم (ابن شريح)
بضم اوله وكسر ما قبل آخره
أي يخرج (دوشنا) ويسمى
أيضاً بالجناح وهو أخواج
تجشب على مسجد أو (في)
هوا (طريق)

اضروته خذل فيه اذا لم يضرب المسألة وأما حفر البئر فيجوز ولو لمصلحة نفسه باذن الامام حيث
لا ضرر دخلا فالواقع في كلام الحنفى من منع حفر البئر في شرح الرملى تقيد الجواب بكونه
لعوم المسكين واذن الامام ولا يمنع مما يحتل عادة كخبز الطين اذا بقى مقدرا صرورا للناس
والقاء الحجارة فيه للعمارة اذا ترصعت بقدر ومصلحة فلهذا ربط الله واب فيه بقدر حاجة التزول
والركوب والرش الخفيف بخلاف ما يضرب عادة لكثرة كلفه والقاء القمامات
والتراب والنجاسة لغير ما ذكره والحفر الذى يوحىه الارسل والرش المقروط والقاء النجاسة وارسال
ماء الميازيب الى الطرق الضيقة وحيث فعل ما منع منه ازاله الحاكم دون الا حاد لحوق القسوة
(قوله نافذ) بالمعجزة والعمام يقولونه بالمصلحة (قوله ويسمى) اى الطريق النافذ وقوله ايضا
اى كما يسمى الطريق النافذ وقوله بالشارع فالطريق النافذ والشارع مترادفان وان كان
الطريق لا يقيد النافذ اعين من الشارع عمومهما لطلاق مادة الاجتماع الطريق النافذ وان لم يكن
في بيان وقيل ما لا اجتماع الطريق النافذ في البيان فان لم يكن في البيان أو لم يكن نافذا
فهو طريق فقط فعمل ان من طريق الطريق اعم من الشارع على القولين وان اوهام كلامهم خذلاه
(قوله بحيث لا يضرب المار به) اى تضرب رايها بما لا يوافق عادة هذه سميعة تقيدها ويشترط ايضا
أن لا يظلم الموضع اطلاقا لا يحتمل عادة (قوله بل يرفع الخ) كان الاظهر أن يقول بأن يرفع الخ
نه فهو بل عدم التضرب ولا معنى للاضراب هنا الآن يجعل اضرايا باقتضائها وقوله بحيث يمر
تحت المار اى من غير احتياج الى أن يباطى رأسه وقوله التام الطويل اى باعتبار غالب مر
يوجد في ذلك الزمان والافليس الطول حد يوقف عنده (قوله واعتبر المارودى) اى زيادة على
ما ذكره وقوله أن يكون على رأسه اى على رأس المار التام الطويل وقوله الجولة بفتح الجاء
المهمل وحكى ذهبوا وقوله العالمة بالعين المهمله والبالعين بالعين المهملة والقصة لا
لاضابط لها وبعضهم اختار ان لا فى العبر بالعين والوفاة به اوله من الاقل (قوله وان
كان الطريق النافذ الخ) مقابل لتدبر يعلم من الكلام السابق شكاً قال هذا لم يكن الطريق
النافذ يمر فرسان وقوافل وان كان الخ (قوله فرسان) بضم الفاء جمع فارس وهو راكب
العرس كرهان جمع راهب وقوله وقوافل جمع قافلة من القفول وهو الرجوع من السفر وقوله
فليرفع الروشن ومشله السباط كالماء لمر وقوله الحمل بفتح الميم الاول وكسر الثانية ومشله
الشعبد المعروف وقوله على العير بفتح العين وهو يشمل الجبل والقفو انما يسمى
بغير ادأ اجذع وقوله مع اخشاب المطلة بفتح الميم وكسر طاء المشالة وقيل بالعكس وهو
المعرفة سدهم بالمحارة والمخفة والجمل العطى ومثلها الموهبة والرامة والمر وقتان عدده
(قوله اما الذى) مختار المسلم المتقدم في كلامه وقوله فينع الخ ان في شوارع المسلمين لاه
كاعلامه بتام على بناء المسلم واما شوارعهم المختصة بهم ولو في دار الاسلام فلا ينعون من دلالتها
بالشرط الذى ذكره المصنف وهو أن يكون بحيث لا يضرب المار به بأن يرفع حتى يمر تحت المار
تام الطويل اى انما ساقى كعاجته اذ رعى وهو بحث حسن وقوله وان جاز له الخ اى
والحال أنه جاز له الخ قالوا والجمال (قوله ولا يجوز اشرع الخ) يحرم وينع منه ولا يصح الصلح
عليه عمال لان الهوا لا يقدرا العقد رجحاً ذاك في الدبر المشترك اذا اخلاص فهو مسجد كراء

نافذ) ويسمى ايضا بالشارع
(بحيث لا يضرب المار به)
اى الروشن بل يرفع بحيث
يمر تحت المار التام الطويل
منتصبا واعتبر المارودى
أن يكون على رأسه الجولة
القافية وان كان الطريق
النافذ يمر فرسان وقوافل
فليرفع الروشن بحيث يمر
تحت الحمل على البعير مع
أخشاب المطلة الكائنة
فوق الحمل اما الذى فينع
من اشرع الروشن
والسباط وان جاز له المرور
في الطريق النافذ (ولا
يجوز) اشرع الروشن

ويتموقوفين على جهة عامة أو نحو ذلك كدلالة الألف واللام كالشارع من أوله إلى ذلك الموقوف إذا
كان ذلك كدلالة على اختلاف الحادث بعد جملة دريا (قوله في الدرب المشترك) أصل الدرب في اللغة
الضيق في الجبل ثم توسع فيه واستعمل في الطريق غير النافذ وقال بعضهم هو فاقوس معترب
(قوله الأباذن الشر كاه) أي كلهم حتى المؤجر والمستاجر أن تضرروا المعبر والمستعبر ويعتبر رضا
غير الكامل بخصوص باب كاه هذا إذا كان الخرج من غير أهل الدرب فإن كان من أهل الدرب
أذن يقيم من باب كاه بعد عن رأس الدرب من محل الخرج أو مقابله فكذلك قال الشيخ الخطيب تعا
للمنهج والمحقق كاه الزيادة والشورى وقزوه الشيشي أن الأولى كالثانية فلا يعبر فيها أيضا
الأذن من باب كاه بعد عن رأس الدرب من محل الخرج أو مقابله دون من باب كاه إلى رأس
الدرب فلو أرادوا الرجوع بعد الأذن قال في المطلب فيشبع منع قلعه لأنه وضع بحيث إذا
كان الخرج من أهل الدرب كان من غيرهم جاز الرجوع ويعبرون أوش النقص ويجوز
لغير أهل الدرب أن يفتح بابا للمروءة ما دلت جميع أهل الدرب وله صالحهم عليه جمال ولهم الرجوع بعد
الأذن نصا إذا لم يكن بمال متشا ولا غرم عليهم لأن الباب شاه الضرر فيجعل رجوعهم على
العذر فلا يعبرون بخلاف الروشن فإن شاهه عدم الضرر فلا أدناه ولا طوره يعبرون عند
الرجوع ويجوز فتح الكوات بفتح الكاف أشهر من ضهاى الطاقات والشاسك للاستفاعة
في جدار نفسه وإن لم عليه الإطلاع على حرم جاره وذلك الجار أن يبنى جدارا مقابل لها يمنع
من رؤيته منها والحاصل أن كل واحد يتصرف في ملكه كما لا يضره لك الجار وإن أضر بالجار
كفتح الطاقات بخلاف ما يضر بفتح الجار نحو الحفر بجواره فيفتح منه إذا أضره ولو تشارعا
جدارا أو مقابله من ملكه ما فهو لمن علم أن يبنى مع شاهه كأن دخل نصف لبسات أحدهما في نصف
لبسات الآخر أو أقام مينة على ذلك وأحلف بين الرقواله ويومعلا باليد (قوله والمراد بهم)
أي بالشر كاه وقوله من تغذبا داره منهم أي من الشر كاه وقوله من لاصقه أي الدرب وقوله
لا تغزو باب إليه أي إلى الدرب (قوله وكل من الشر كاه يستحق الانتفاع الخ) هذا بيان قدر
استحقاق كل شر من منهم وقوله من باب داره إلى رأس الدرب أي المسمى بالبوابة لا ذلك محل
ترده فإذا فرضنا أن في الدرب ثلاث دور دار زيد وهي في آخر الدرب ودار عروهي في وسطه
ودار بكرهي عند رأسه فيكره هذا يستحق الانتفاع من باب داره إلى رأس الدرب ولا يستحق
الانتفاع بما دخل عنه إلى جهة عروهي وهذا يستحق الانتفاع من باب داره إلى رأس الدرب
ولا يستحق الانتفاع بما دخل عنه إلى جهة زيد وما زيد يستحق الانتفاع بجميع الدرب لأن ما
في آخر الدرب (قوله ويجوز تقديم الباب) أي إلى رأس الدرب الخ لأنه لا تترك بعض حقه هذا
إذا ساد الباب القديم والامشركاه منعه لأن انضمام الثاني إلى الأول يورث رتبة ووقواسم
الدواب وغيرها في الدرب فيستضرون به ولو كان آخر باب الدرب وأراد تقديمه وجعل ذلك دله
لداره جاز لأنه حقه (قوله ولا يجوز تأخيره) أي إلى جهة آخر الدرب لأنه لا حق له فيه سواء
الأول أم لا وقوله الأباذن الشر كاه أي الذين باب دورهم بعد عن رأس الدرب من الباب القديم
بخلاف من باب كاه من باب كاه في الروضة نقل عن الإمام لأنه لا حق لهم بما دخل عن بابهم
كاعلم عامر (قوله لخبث معول يجوز تأخيره) أي لأن الحق لهم ولم يأذوا فيه (قوله وحبست منع

في الدرب المشترك الأباذن
الشر كاه في الدرب والمراد
بهم من تغذبا داره منهم
إلى الدرب وليس المراد بهم
من لاصقه منهم جداره ولا
تغزو باب إليه وكل من
الشر كاه يستحق الانتفاع
من باب داره إلى رأس
الدرب دون ما يلي آخر
الدرب (ويجوز تقديم
الباب في الدرب المشترك
ولا يجوز تأخيره) أي الباب
(الأباذن الشر كاه) لخبث
منعوه لم يجوز تأخيره وحبست
منع

من التأخير فصالح شركة الدرب مجالس مع) أي لانه استخاف بالامتنان فقد رواسدة فهو
 اجابة والافهوسيع (فصل في الحوالة) أي في شرائطها وسين فانه من هو رخصة
 لانها يسع دينين يجوز للمحامي على الاصح وقيل انها استيفاء وأركانها استعجال وحتمال
 ومجال عليه ودينان دين المستأجل على المحيل ودين العصيل على المحال عليه وصيغة كفاي البيع
 وضوء ولا تبين لقتلها بل هو كالحق على فلان الدين الذي لك على قان اقتصر على أحلك
 على فلان بكذا اقتصيل كايه والمقعد ما صريح وحتم فلا كايه لها وما يردى معناه كتقلت
 حقك على فلان أو جعلت ما استعصه على فلان لك أو ما صحتك الدين الذي على عليه بصحتك
 ولا تدخلها الاغالة على المقعد وان كانت يعاظر القول بأنها استيفاء ولهذا لا تصح بلفظ
 البيع والاصل فيها قبل الاجماع خبر العيصين على العي ظلم وإذا اتبع احدكم على ملى
 فليتبسح بسكون التام في الموضع ويجوز التشديد في الثاني أي وإذا اجبل احدكم على ملى
 فليقتل كما رواه هكذا البيهقي والمراد من المطل اطالة المدافعة ثلاث مرات فأكثر في زاد على
 مرتين فهو كبير والاضخيرة وقرر بعضهم انه صغير مطلقا الا انه يكون في حكم الكبيرة عند
 الزيادة على المرتين ويسن قبولها على ملى مقربا بذل لاشبهه في ماله لهذا الحديث وصرفه عن
 الوجوب القياس على ما رآه المحامضات فان لم يكن بالذلا أبيع وان كان في ماله شبهه كربوان كان
 ماله حراما وموجب فيها اذا كان الدين لمجبر وعليه تعينت الحوالة نظر بقا الاستيفاء (قوله
 يشيخ الحاء وسكى كسرها) يؤخذ منه أن الفتح أفصح (قوله وهي) أي الحوالة وقوله انقول
 مصدر لقول وفي بعض النسخ التحويل بزيادة الياء والاول أنسب لان الذي يعنى الانتقال
 انما هو التحول لا التحويل الآن راديا التحويل التحول وذلك قال الشارح أي الانتقال بأي
 التفسيرية والحق في عبارة الشيخ الخطيب التحول والانتقال بالعطف وهو من قبيل عطف
 التفسيرية فراجع لعبارة الشارح وقيل انه من عطف الخاص على العام لانه يعتبر في الانتقال
 اختلاف المثل بخلاف التحول فانه قد يكون مع اتحاد المثل (قوله وشرا) عطف على لغة
 وقوله نقل الخ أي بصيغة وهي العقد المركب من الإيجاب والقبول في كلامه تقديره من عطف
 محذوف والقرينة عليه قوله وشرا الخ لان المعنى الشرعي هو العقد كما هو معلوم فكان الاولى
 أن يقول وشرا عقدي فتعنى نقل الخ لما عرفت من أن سماها شرعا هو العقد لا النقل وقوله
 الحق أي نظيره لا عنه لان المراد بالحق دين المحتال الذي على المحيل وهو يسقط بالحوالة وتبرأ
 به ائمة المحيل كإسائي وانما ثبت نظيره في ذمة المحال عليه للمحتال فلذلك تصح في تعبيرهم
 بنقل الحق (قوله وشراط الحوالة الخ) لا يخفى أن المصنف عتقها القبول مع أنه جرم من
 الصيغة التي هي ركن وكذلك ما المحيل ان كان بمعنى الإيجاب بأن راديا رضاميل عليه
 وهو اللفظ كإسائي فهو جرم من الصيغة أيضا في تعبير المصنف بالشرائط بخلافه بالنسبة ليه فيها
 بأن راديا بشرط ما لا يمنه في مثل الركن (قوله أربعة) بل خمسة والخامس العلم بما حال به
 وعليه قدر اوصفة فالوجه ذلك العاقدان وأحدهما فهم بالطله وزادوا شرط ما ساد وهو
 صحة الاعتراض عن الدين وخرج به دين السلم وأما ماله فلا تصح الحوالة فيها لعدم صحة
 الاعتراض عنهما وخرج به أيضا الزكاة فلا تصح الحوالة فيها من الساعي والمستحق ولا من

من التأخير فصالح شركة
 الدرب مجالس مع
 (فصل) في الحوالة
 بفتح الحاء وسكى كسرها
 وهي لغة القول أي
 الانتقال وشراط الحق
 من ذمة المحيل إلى ذمة
 المحال عليه (وشراط
 الحوالة أربعة)

المالك وان تلف النصاب بعد التمكن لعدم صحة الاعتياض عنها (قوله احدها) أي الشرائط
 الأربع وقوله رضا الجبل ان أريد به الرضا القلبي فهو معنى الإيجاب فيكون حينئذ جزم أن
 الصغور يكون عقد من الشرائط يجوز كإمروان أو يده مادل عليه الإيجاب وهو عدم
 الإكراه فهو شرط ولكن لا دلالة عليه بنفي الإيجاب وان أريد به الرضا القلبي فهو ليس بشرط
 لأنه حتى فاكنتي عنه بدلالة الإيجاب عليه وانما عبر بالرضا لكونه مدلولاً للإيجاب فهو وسيله
 وفيه إشارة إلى عدم وجوبها فلا يلزم إقهاره لأن له إبقاء الحق من حيث شاء فلا يلزم بجهة
 معينة (قوله وهو) أي الجبل وقوله من عليه الدين أي للمحتاج وهو من له الدين على الجبل كما
 سيذكره الشارح ولما اختلفوا فقال من عليه الدين لمن له الدين وكذلك تقضى إلى دين من فلان
 فقال أحسنت به أو قال الأول أردت بقولي أحسنتك الو كالتفقال الثاني أردت بذلك الحق التصديق
 منكروها في صورتين لأن الأصل بقاء الحقين وهو أدري بأمره في الثانية وبمحلها فإن أحق
 القلبي أو كالتفقال الثاني قال أحسنتك بالقدرة الذي لا على علي فلان فلا يصح في دعواه أنه أراد
 الو كالتفقال الثاني قال أحسنتك الو كالتفقال الثاني قال أحسنتك الو كالتفقال الثاني
 الدين وكنتي أو قال أردت بقولك أحسنتك الو كالتفقال الثاني قال أحسنتك الو كالتفقال الثاني
 إذا لم يحق القلبي أو كالتفقال الثاني قال أحسنتك الو كالتفقال الثاني قال أحسنتك الو كالتفقال الثاني
 ٢ المحال عليه على مدينه وهكذا (قوله لا المحال عليه) أي وهو من عليه دين الجبل وقوله فانه
 لا يشترط رضا أي لأنه محل الحق كالعقد المبيع وإضا صاحب الحق أن يسو به بنفيه
 كالموكل غيره في استيفائه ومنه يعلم صحة الحوائج على الميت لأن ثواب ذمته بالنسبة للمستقبل
 والأقدمته مرفوعة بذمته حتى يقضى عنه ولا يصح على التركة لعدم الشخص المحال عليه وقوله
 في الأصح هو المعتمد ومقابل به بشرط رضاه وبه فالتحفة (قوله ولا تصح الحوائج على من
 لادين عليه) أي ولا بمن لادين عليه لأنه لا عوض فيه ما كان رضى من لادين عليه بها وتطوع
 بأداء دين الجبل كان ذلك من قبيل قضاء دين غيره لا من قبيل الحوائج (قوله والثاني) أي والشرط
 الثاني وقوله قبول المحتال أي بعد إيجاب الجبل لأن القبول لا يتقدم الإيجاب فهو وسيله
 وبه تتم الصيغة (قوله والثالث) أي والشرط الثالث وقوله كون الحق أي الدين المصدق
 بالمحال به والمحال عليه فقول الشارح المحال به ليس بقيد فلو أطلقه أوجبه لكل من المحال به
 والمحال عليه لكان أولى سواء كان كل منهما مملوكاً أو مستقراً فالقول كالتفقد والحبوب والثاني
 كالتفقد والحبوب والثاني كالتفقد والحبوب والثاني كالتفقد والحبوب والثاني كالتفقد والحبوب
 أم اختلفا كان كان أحدهما غامضاً والاخر أجروا علم من تفسير الحق بالدين عدم صحة الحوائج
 بالدين أو علم المتقدم من ان الحوائج يسع دين دين يجوز للباحة (قوله مستقراً في الذمة)
 المشهور بأن المستقر في الذمة لا يتطرق السقوط اليه بأن أمن من حقوقه كالصداق بعد
 الدخول والابرة بعد امتقائه المنفعة وما ذكره الشارح من قوله والتفقد بالاستقرار الخ مبنى
 على أن المراد به هذا المعنى وهو عدم تطرق السقوط اليه في المستقبل كما مثلنا وأجيب عن
 المصنف بأن المراد بالاستقرار هنا اللازم الذي يؤل إلى لزوم وان لم يؤمن من سقوطه
 كالصداق قبل الدخول والابرة قبل استيفاء المنفعة والتمس قبل قبض المبيع وعلى هذا

أحدها (رضا الجبل) وهو
 من عليه الدين لا المحال عليه
 فانه لا يشترط رضا في
 الأصح ولا تصح الحوائج على
 من لادين عليه (و) الثاني
 (قبول المحتال وهو مستقر)
 الدين على الجبل (و) الثالث
 (كون الحق المحال
 به مستقراً في الذمة)

فلا اعتراض على المصنف ولا في تفسيره المحض أو لا يفرضه أي لازماً ولو ما لا يكافي أو بالخاص
أنه انفسر المستقر بالمعنى الأقل فهو ليس بشرط على المعتقد وانفسر بالمعنى الثاني فهو شرطاً
معتبر (قوله والتقييد بالاستقرار الخ) أي تقييد المصنف بالاستقرار حيث قال كون الحق
مستقراً في المقصود اتفاق لما قاله الرافعي من أنه يشترط في دين الحوالة أن يكون مستقراً وقوله
لكن النووي الخ استدلاله على قوله موافق لما قاله الرافعي فإن ظاهره يقتضي أنه مرضى
وليس كذلك وقوله استدلاله عليه في الروضة أي اعترض على الرافعي في هذا التقيد وقد
علمت أن هذا الاعتراض مبنى على أن المراد بالمستقر هنا المعنى الأول وليس كذلك بل المراد به
هذا المعنى الثاني فلا اعتراض (قوله وسبقنا لم يتبرأ الخ) أي وسبقنا إذا استدلاله عليه في
الروضة فالتبرأ الخ (قوله أن يكون لازماً) أي كالتبرأ بعدمه لأنه أروقه أو يؤول إلى التزوم
أي كالتبرأ في عدة الخيارات وسطل الخيار بالحوالة الثاني بأن يحصل المشتري بالتابع به على ثالث
لتراضي عاقديه بالتزوم فإنه مقتضاهما ولو بين الخيارات مقتضاهما وسطل ابتداء الحوالة عليه
بأن يحصل بالتابع على المشتري ثالثاً في حق التابع الرضا بها في حق المشتري أن لم يرض بها فإن
رضى بها يطل في حقه أيضاً في أحد وجهي زوجه ابن المقرى وهو المعتقد ونصح الحوالة يدين
السكابة بأن يحصل المكاتب سيده بالتزوم على ثالث لوجود التزوم من جهة السيد والمحال عليه
فيتم الفرض منها وإن كان لا يصح الاعتراض عنها فهي مستثناة عما لا يصح الاعتراض عنه
لكنه في الشارع المتفق بخلاف الحوالة عليه بأن يحصل السيد على المكاتب ثالثاً يدين السكابة فلا
نصح لأن السكابة تبارت من جهة المكاتب فلا يشكر المحال من الزامه به ويخرج يدين الكتابة
دين العامة فإذا أحاله به السيد على المكاتب تمت الحوالة لأن دين المعاملة لازم في الجملة
ويخرج بقوله أن يكون لازماً أو يؤول إلى التزوم بجل الجملة فلا تصح الحوالة ولا عليه قبل تعلق
العمل ولو بعد الشروع فيه لعدم لزومه حينئذ بخلافه بعد تمام العمل (قوله والرابع) أي
والشرط الرابع وقوله اتفاق بمعنى الموافقة والمساواة كما عبر بها في المنهج وبجمله ما ذكره
المصنف والشارح مما يشترط فيه الاتفاق سبعة أربعة في اتفاق الجنس والنوع والحلول
والتأجيل وثلاثة في الشرح وخبر بها كارهن والصمان والأشهاد فلا يعتبر الاتفاق
فيما يل ينقل بين الرهن ويرأبها الضامن لأنها كالقبض ولو شرط في عقد هاهنا أو كقبضه
نصح وكذا لو شرط فيها خيار مجلس أو شرط لانها معاوضة أرفاق جوزت على خلاف القياس
(قوله في الجنس) فلا تصح بالدراسم على الدائير ومكس وقوله لا تصح بخصته على
عشره ومكس بخلاف ما لو أقال بخصته عليه على خمسة من عشره أو عكسه وقوله والنوع
فلا تصح بنوع على نوع آخر وقوله والحلول والتأجيل فلا تصح بصل على موجب أو عكسه وإذا
اتفق في التأجيل فلا يثبت الاتفاق في قدو التأجيل وقوله والصحة والتكبير لا تصح بدراهم
صحبة على مكسرة وعكسه وانما اشترط الاتفاق فيما ذكر لأن الحوالة معاوضة أرفاق فاعتبر
فيها الاتفاق في ذلك كالتفرض والمخالفات الوصف يتفاوت القدر (قوله وتبرأ بها الخ)
هذا مشروع في فائدة الحوالة القريبة عليها وهي برائفة المكيل من دين المحال وبراءة
المحال عليه من دين المكيل وتحول حق المحال من ذمة المكيل إلى ذمة المحال عليه لأنها

والتقييد بالاستقرار موافق
لما قاله الرافعي لكن النووي
استدل عليه في الروضة
وسبقنا فالتبرأ يدين
الحوالة أن يكون لازماً أو
يؤول إلى التزوم (و) الرابع
(اتفاق ما) أي الدين الذي
(في ذمة المكيل والمحال عليه
في الجنس) والقدر (والنوع
والحلول والتأجيل) والصحة
والتكبير (وتبرأ بها)
أي الحوالة (ذمة المكيل)
أي عن دين المحال

كالتقيض كما مر (قوله ويبرأ أيضاً) أي كاتبرأها ذمة المحيل عن دين المحتال وهذا كلام مستأنف من الشارح وليس من كلام المصنف كما في النسخ التي بأيدينا وكانه وقع لهم فهم في بعض نسخ المتن بعد قوله وتبرأها ذمة المحيل أنه قال والمحال عليه فيكون تقديره على هذا وتبرأ أيضاً ذمة المحتال عليه بتأنيث الفعل وجرا المحتال عليه فلذلك قال قد تذكروا كبراً أقبل ورثع المحتال عليه وهو خلاف صحيح المتن اهـ وقد عرفت أن هذا ليس في كلام المصنف أصلاً على ما في أيدينا من النسخ فلا اعتراض عليه (قوله ويتحول حق المحتال) أي نظيره لا عينه لما علمت من براعة المحيل من دين المحتال وبرائة المحتال عليه من دين المحيل وانما يثبت نظيره من المحتال في ذمة المحتال عليه في التصير بالقول مسامحة كما مر (قوله حتى لو تعذر الأخذ) الخ) فترجع على ما قبله وقوله بقل أي طارئ بعد الحوالة أما إذا كان عند الحوالة فقد ذكره بقوله ولو كان المحتال عليه مفلساً عند الحوالة الخ وقوله أو جحد للدين أي إنكاره فلا أنكر المحتال عليه والدين وسبق فلا رجوع على المحيل لسمه أن يحلف أنه لا يعلم برأته فإن حلف فذاتاً والاحلف المحتال وتبين بطلان الحوالة وكذلك لو قامت يشبهه بأن المحتال عليه وفي المحيل وبمثل إنكاره للدين إنكاره للحوالة وقوله ونحوهما أي كونه وقوله لم يرجع على المحيل لأنه متى قبل الحوالة صار معترفاً بالدين فإن قوله منضم لا عطف لأنه باستجماع شرائط العصة ولو شرط فيها الرجوع عند التعذر بشئ عمداً كرم تصح الحوالة لأنه شرط خلاف مقتضاها (قوله ولو كان المحتال عليه مفلساً عند الحوالة الخ) كلامه أقلاً فيما إذا كان القلي طارئاً بعد الحوالة وكلامه ثانياً فيما إذا كان القلي عند الحوالة كما علمت وقوله فلا رجوع أي أيضاً على المحيل حتى لو شرط يسار المحتال عليه فحين أقلاه فلا يرجع على المحيل لكن اشترى شأوه مغبون فيه ولا عبرة بالشروط المذكورة لأنه مقصر بترك القصص (فصل في الضمان) أي في أحكام الضمان فكلام الشارح على تقدير مضاف لأن المصنف لا يذكر حقيقة وانما ذكر أحكامه والمراد بالضمان هنا المذهب في المقابل للكفالة لأنه مترجم لها على حديثها وهو ما خوف من الضمان لأن المال يصير في يدين ذمة الضامن لا من الضم لنفسه من ضم ذمة إلى أخرى لأنه يتضمن أن فوزه زائد على أصله والاصل فيه خبر الزعيم فأردم على الله عليه وسلم فعمل عن رجل عشر قد تأخر وأركه خمسة ضامن ومضون عنه ومضون له ومال مضون وصيغة وأركه شاملة ووسط ذممة وأخره غرامة قال بعضهم

هذا الضمان بصاد الصلح ملتصق • فإن ضمنت لخاصة الحبس في الوسط

ومن مستطلف كلامهم • ثلاثة أركان شائعة ضداً للضمان وطه الطلاق وواو الوديعة وقال بعضهم

عشر ذوى الفضل واحد عشرة الفضل • وعن عيوب حديثك كتب تغفل

ومن سألنا إذا ما كنت في محفل • ولا تشارك ولا تضن ولا تتكفل

ولعل هذا من لم يأمن غائلته غير القادر عليه ولا فهو سنة لأنه معروف ولأنه منعه الي على الله عليه وسلم كما تقدم في الحديث (قوله وهو) أي الضمان وقوله مصدقاً لضممت التي ضمها يقال ضمن ضمن ضمناً وأقوله إذا كفلته أي يقول ذلك إذا كفلته بضم التاء التي للغطاط

ويبرأ أيضاً المحتال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحتال عليه حتى لو تعذر أخذه من المحتال عليه بقل أو جحد للدين وتقوم عليهم يرجع على المحيل ولو كان المحتال عليه مفلساً عند الحوالة وجهه المحتال فلا رجوع فيه أيضاً على المحيل

• (فصل في الضمان)

وهو مصدر ضمنت الشيء ضمناً إذا كفلته

ولو قال إذا التزمته لكان أولى لأنه لفظة الالتزام وعبارتها شئ الخطيب وهو في لفظة الالتزام
 لكنه أشار بذلك إلى أن الضمان والكفالة مترادفان لفظة وإن اختلفا شرعا كما يشهد بذلك
 قولهم أنه يقال للضامن ضمان وصبر وقيل لكن العرف خص الضامن
 بقرع المال مطلقا ومنه الضمين والزم بقرع المال العظيم والكفيل بقرع البدن والجسد
 بتحمل الدين وعم الصبر والتحمل للجميع (قوله وشرا) يحذف على مقدور ما يؤخذ مما تقدم
 فسكانه قال فهو لفظة كذا وشرا الخ وقوله التزام الخ أي بسفقه ولو قال عقد يقتضي التزام الخ
 لكان أولى لأن الضمان اسم للعقد الذي يقتضي الالتزام لنفس الالتزام لكن كلام الشيخ
 الخطيب صريح في أنه يطلق على كل منهما فإنه قال وشرا يقال لا التزام حتى إلى أن قال ويقال
 للعقد الذي يحصل به ذلك وقوله ما في ذمة الغير أي شئ في ذمة الغير وبه يقول من المال وهذا
 حاصر على ضمان الدين وهو الذي اقتصر عليه المصنف هنا وسأفي الكفالة البدن في الفصل
 بعده وفاته التزام بذل العين المضمونة كأن كانت مغصوبة أو مستعارة فاته يصح التزام بذلها
 للمالكها فإن تلفت لم يلزم من ثاقوع الضمان الشامل للكفالة لأنه ولما عرفت قوله بأنه التزام
 حق ثابت في ذمة الغير وأحضر عين مضمونة أو دين من يتحقق حضوره (قوله وشرا الضامن
 الخ) صرح الشارع بشرط الضامن وأشار المصنف لشرط المال المضمون بقوله ويصح ضمان
 الدين الخ بشرط المضمون لأن يعرفه الضامن بعينه لا بغيره ونسبه لتفاوت الناس في استيفاء
 الدين تشديدا وتسهيلا وتكني معرفة وكيفية عن معرفته كما أتى به ابن الصلاح وهو المختار وإن
 أتى ابن عبد السلام بخلافه لأن الغالب أن الشخص لا يוכל الأمن هو أحد منتهى المطالبة
 ولا يشترط رضاه لأن الضامن يحض التزامه لموضع على قواعد المواقف ولا يشترط في المضمون
 عنه معرفته ولا رضاه على المذهب بل لو أتا التبرع بأداء الدين غيره بغير معرفته ورضاه وهذا
 في ضمان المال كما هو سابق الكلام أما في ضمان البدن وهو المسمى بالكفالة فيشترط أنه لأنه
 لا يلزمه الذهاب مع تسليم الاحتذاء بشرط الصفقة للضامن والكفالة إلا أنه لفظ يشعر
 بالتزام كتمتد يد سلك على فلان أو تكفلت يمينه بخلاف دين فلان إلى أو تؤدي المال أو
 أحضر الشخص إذا ضل عن التبعة فليس بضمان ولا كفالة بل وعد وعدم التعليق والتأجيل
 فلو قال إذا جاء الغد ضمنت أو كفلت أو أناضامن مالي فلان أو كفلت يمينه شهر لم يصح ولو كفل
 بدن غيره وأجل أحضاره بأجل معلوم صح كضمان الحال مؤجلا وبثبت الأجل في حق الضامن
 استقلال دون الأصل فلا يثبت في حقه الأجل فتقول المحدث في هذه الصورة ولا يثبت الأجل
 أي في حق الأصل فلا ينافي ثبوته في حق الضامن حتى لو مات الأصل لم يحصل على الضامن
 بخلاف عكسه وهو ضمان المؤجل حالا فلا يلزم الضامن تجيلا وإن التزمه حالا لأن الأجل يثبت
 في حقه بتعالاصيل فالإطبا بواحد منهم ما قبل حاول الأجل ولو مات الأصل حل عليه ما
 ولا يصح بشرط برائة الأصل لفظة مقتضاه (قوله أهلية التصرف) فيصح ضمان من يصح
 تبرعه ولو سكران وسقيم أمهلا ومقسا في ذمته لا في عين من أعيان ماله كثيرا وإن لم يطلب
 إلا بدفعه لا يجوز لأبي ويخون ويحمو وعليه ببقوه من مرض الموت عليه دين مستغرق
 وسكره ولو باكره سيده لأن السيد ليس له تسلط على ذمة عبده بل على رقبته ويصح ضمان الرقيق

وشرا التزام ما في ذمة الغير
 من المال بشرط الضامن
 أن يكون فيه أهلية
 التصرف

أجنبيا لا جنبي بأذن سيده ولو أتموا لا يضمن أذن جميع ساداته أن تعذروا ويصح أيضا ضمان
سيده لا جنبي ولا يضمن أذن سيده في هذه أيضا على المعتقد وقال العلامة الخطيب لا يحتاج إلى
أذنه لا ضمانه أجنبيا سيده ولو بأذنه ويعتبر في الرقيق الموقوف أذن الموقوف عليه لا أذن
الناظر وفي الموصى بخصته أذن الموصى في الأكتاب المعتادة والمال في النادرة ودخل
في الرقيق المكاتب لكن يصح أن يضمن أجنبيا سيده بأذنه ولو بغير نفسه بعد ذلك قبل بطل
الضمان لا معصرا لأن تناقلا يصح ضمانه ورد ما من هذا دام وبقتره ما لا يفتقر في الاستداء
وربما يقتضي بعد ذلك فيبقى الضمان وكثير في البعض أن لم تكن مهاباة أو كانت وضمن في فوبة
سيده فان كان في فوبة نفسه لم يحتج لأذن فان عين السيل لا داء مبهمة أتبع ما عساه من كسبه
أو غيره والأصابع يكتسبه بعد الأذن في الضمان وما يندم أذن في الجارية قوله ويصح ضمان
الدين (الخ) قد علمت أن المصنف أشار بهذا إلى شرط المال المضمون وخرج بالدين الأصان
فلا يصح ضمانها ولا الإبرام منها ثم يصح ضمان ردها إلى مستحقها عن هي تحت يده بأذنه أو
القدر على التزامها منه إذا كانت مضمونة عليه كخصومة ومستعاره ويرا الضامن بردها
للمضمون ولو تولقت لا يلزمه شيء كما لو مات المكفول سيده فانه لا يلزم الكفيل شيء (قوله
المستقرة في النعمة) قد تقدم أن المشهور أن المستقرة هي ما لا يتطرق السقوط إليها كالمصدق
بعد الدخول والآخر بعيد استيفاء المنفعة وما ذكره الشارح من الاعتراض بقوله والتقصيد
بالمستقرة الخ مسمى على هذا المعنى ويحاج بظهور ما مر من أن المراد بالمستقرة اللازمة ولو ما لا
وعلى هذا فلا اعتراض (قوله إذا علم) ضبطه المحشي بالبناء للمجهول وهو المحفوظ لكن يرد
عليه أنه يقتضي الاكتفاء بغير الضامن وصنيع الشيخ الخطيب يقتضي ضبطه بالبناء للفاعل
وهو ضمير الضامن المعلوم من السياق وعبارته إذا علم الضامن قدرها انتهت فعلى الضبط الأول
يكون قدرها بالرفع على أنه نائب فاعل وعلى الثاني يكون بالنصب على أنه مفعول كالأبضحي
(قوله قدرها) أي وجبها وصفتها فمثل القدر بالجنس والصفة كما أشار إليه الشيخ الخطيب
ثم يصح ضمان الدين بجمع الجهل بصفاتها لأنها يرجع فيها إلى حقيقة غالب أهل البلد مع كونها معلومة
السن والعدد ولهذا قال المحشي بخافه الشارح في كلام المصنف منطوقا ومفهوما لا يستقيم
أما الأول فلهذا لم يرد في منطوقه الجنس والصفة كما قرأنا أما الثاني فلهذا لم يستغن أهل الدين
من المفهوم كما قلنا ولا بد أن يكون الدين المضمون معينا لا مبهما فلا يصح ضمان غير المعين كاحد
الدين ونحوه قال ضمنت لثمما على زعيم درهم إلى عشرة صح وكان ضامنا لتسعة على المعتقد
إدخال للطرف الأول دون الطرف الثاني وقبل عشرة ادخالا للطرفين ولا ريد على الأول أن
النور يد مع الحق لو قال أنت طالق من واحد إلى ثلاثة وقوع الثلاث وقياسه ترجيح العشرة
هنا لأن الطلاق محصور في عدد ظاهر استيفاءه بخلاف الدين ولو ضمن ما بين درهم وعشرة
صح في ثمانية كإثبات الأقرار فانه يلزم غمابة (قوله والتقصيد بالمستقرة) أي تقصيد المصنف
بالمستقرة وقوله يشكك عليه أي على هذا التقصيد لكن قد علمت أن هذا الاشكال مسمى على أن
المراد بالمستقرة عملا لا يتطرق السقوط إليها وقد تقدم أن المراد بالمستقرة اللازمة ولو ما لا فلا إشكال
(قوله فانه) أي الصداق وقوله حيثما أي حين إذا كان قبل الدخول وقوله غير مستقر في النعمة

ويصح ضمان الدين
المستقرة في النعمة إذا علم
قدرها والتقصيد بالمستقرة
يشكك عليه صحة ضمان
الصداق قبل الدخول فانه
حيثما غير مستقر في النعمة

أى لا مكان تطرق السقوط اليه كأن تصح التكاليف عليه فانه يسقط الصداق حيثئذ لكان
 قد عرفت أن هذا معنى على أن المرافعة لا تستقرار عدم تطرق السقوط وليس كذلك (قوله
 ولهذا أى ليكون التقيد بالاستقرار بشكل عليه الحق وقوله الا كون الدين ثابتا يخرج به غير
 الثابت ويسد كراهية المنفرد بقوله ولا ضمان ما ليصحب وقوله لازما أى ولو ما لا كائن في مدة
 الخلاء فيصبح ضمانه وتخرج به حقوق الكفاية وجعل الجملة قبل الفراغ من العمل فلا يصح
 ضمانها (قوله وتخرج به قوله اذا علم قدورها الديون المجهولة) أى قدرا ومثلها المجهولة جنسا
 أو صفة وقوله فلا يصح ضمانها أى الديون المجهولة ثم يصح ضمان ابل الدية كما تقدم لما تقدم
 وكلا يصح ضمان المجهول لا يصح الا برامنه فالأمر من الدين المجهول جنسا وقدرا أو صفة
 باطل لانه يشترط اعلمه المبرى مطلقا وأما المدين فان كان الا برامنه معاوضة كما في مسئلة
 التلغم اشترط علمه أيضا والا فلا ولو أبرأ انسانا في الدنيا والاخرة وفى الدنيا فقط برئى في الدنيا
 والاخرة والا فلا يبرأ منه لاف الدنيا ولا فى الاخرة (قوله كما سأتى) أى فى قوله ولا يصح
 ضمان المجهول (قوله ولصاحب الحق) أى ولو وادنا ذلك عبر بقوله ولصاحب الحق ولم يقل
 وللصندوق وقوله أى الدين تفسير الحق وقوله لمطالبة من شاء فلا تسقط مطالبة المضمون عنه
 فما يقع من الضمان بشرط عدم مطالبته أو برأيه باطل لخالفه الشرط مقتضى الضمان (قوله
 من الضامن والمضمون عنه) بيان لمن شامول مطالبتهما جميعا أو اياهما معا بجميع الدين أو
 مطالبتهما أحدهما بمحضه والاخرة ياقبسه حتى لو تعدد الضامن فلمطالبة كل وكذا الضامن
 الضامن وهكذا ولا يخفى ان المضمون شئ واحد متعدد محله حتى يرى أحدهما برئى الاخر سواء
 كان بأداء أو بإبراء فلا يصل بخلافه براءة الضامن ولو مات أحدهما والدين مؤجل حل عليه
 لان ذمته خرجت بخلافه الحالى فلا يجعل عليه لانه يترقب بالاجل ثم لو مات الاصيل وهو مؤجل حل
 عليه فقط حل على الضامن ايضا لان الاجل ثبت في حقهما معا كما مر (قوله وهو من عليه الدين)
 تفسير للمضمون عنه (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله ساقط فى أكثر نسخ المتن وقوله على ما بينا
 أى من كون الدين لازما معلوما (قوله واذا غرم الضامن) أى من ما يوجب خلافه ما لو اخذ من
 سهم العادين بأن كان مع الاصيل معسر من او كان وحده معسرا وكان ضامنا يغير اذن فأدى
 مما اخذ له يرجع بشئ كما ذكره فى قسم الصدقات (قوله وجع على المضمون عنه) أى بما يخرم
 وحكمه حكم القرض فيرجع فى المتقوم بمثله صورة كما قاله القاضى حسين ولو صالح الضامن
 المضمون له عن الدين معادونه كان صالح عن مائة بعضها او شوب قيمته دونها لم يرجع الا بما غرم
 لانه الذى بذله ولا يرجع فيما لو ضمن ذى لى ديننا على مسلم ثم صالحا على ختمت لهما بمسلم
 ولا قيمة لغيره عنده ولا يبرأ المسلم لطلان الصلح عنده فالدين باق بصلحه ما يرجع اذا شهد
 بالاداء ولو لم يصلح معه لان ذلك حجة عندنا وأدى بحضرة مدين أو فى غيبته وصداقه الدائن
 لسقوط الطلب باقراره (قوله بالشرط المد كورفى قوله الخ) أى هو كون كل من الضمان
 والقضاء منه على ما سأتى (قوله اذا كان الضمان والقضاء) أى كل منهما باذنه وكذا
 لو كان الضمان باذنه فقط فى الاصل لانه اذن فى سبب الاداء وهو الضامن ولا يرجع اذا ضمن بغير
 الاذن ولو أدى بالاذن لان وجوب الاداء بسبب الضمان ولو لم يأت ذنبه ثم أن أدى بشرط

ولهذا لم يعتبر الرافى
 والدوى الا كون الدين
 ثابتا لازما وتخرج بقوله اذا
 علم قدرا الديون المجهولة
 فلا يصح ضمانها كما سأتى
 (ولصاحب الحق) أى
 الدين (مطالبة من شامول
 الضامن والمضمون عنه)
 وهو من عليه الدين وقوله
 اذا كان الضامن على
 ما بينا ساقط فى أكثر نسخ
 المتن (واذا غرم الضامن
 وجع على المضمون عنه)
 بالشرط المد كورفى قوله
 اذا كان الضامن
 والقضاء أى كل منهما
 باذنه

الرجوع يرجع ومن أذى دين غيره بغير ضمان لكن بالادن رجوع وان لم يشترط الرجوع بخلاف
 ما لو أذاه بلا دن لانه متبرع (قوله أى المضمون عنه) تفسير الضمير (قوله ثم صرح
 بجهوم قوله سابقا اذا علم قدرها) أى وكذا بجهوم قوله المستقر فى الذمة بقوله ولا مال
 يجب قسمه مع سابق له ونشر مشؤن (قوله كقولهم فلانا كذا وعلى ضمان الثمن) تمثيل
 لضمان المجهول من جهة الجهل بقدر الثمن لانه لا يعلم قدر ما يتفقان عليه والتقدير فلانا
 لضمان المجهول من جهة الجهة صحيح وان كان من ضمان المالم يجب من جهة كون الثمن لم يثبت
 فيه الجهتان فاندفع اعتراض الشيخ القليوبى بقوله تمثيل بهذا المجهول لا يستقيم لانه محال
 يجب اه (قوله ولا ضمان مالم يجب) أى مالم يثبت وقوله كضمان مائة تجب على زيدى
 المستقل وكضمان نفقة الزوجة المستقلة ولا يصح ضمان تسليم المهرين للمهرتين قبل قبضه
 لانه ضمان مالم يثبت (قوله الادراك) بفتح الدال والراء ويجوز كونها وهو على تقدير
 مضاف كما أشار اليه الشارح بقوله أى ضمان أدرك وقول المصنف المبيع أى أو الثمن أو أنه
 أراد بالمبيع المقود عليه مبيعا كان أو غنا كما أشار إليه الشارح حيث صور به وهو من
 إضافة الضمان للدرك لادنى ملازمة لان المضمون فى الصورة الاولى الثمن عند ادراك
 المستحق للمبيع وفى الصورة الثانية المبيع عند ادراك المستحق للثمن فظهر من هذا ان الدرك
 اسم مصدر بمعنى الادراك والتفسير لبعضهم بالعهد والتبعة فكأنه يضمن له عهد الثمن أو المبيع
 والتبعة أى المطالبة ولذلك يسمى ضمان العهدة أيضا ولا يصح ضمان الدرك لا بعد قبض
 المضمون لانه انما يضمن ما دخل فى ضمان البائع أو المشتري وانما يصح ضمان الدرك لانه ان
 خرج المقابل مستحقا تبين وجوب رد المضمون فاستثنوا محال يجب انما هو بالتفريق للظاهر قبل
 التبين والافقو بما وجب فى الواقع (قوله مستحقا) أى او مبيعا ورذا وناقصا نقص صفة
 شرطت او نقص منجبة وهى الاكلة التى يوزن بها واذ اصرح بضمانه عن شئ مما ذكر يضمنه عن
 الاخر واطلاقه ينصرف لنظر وجه مستحقاه (فصل فى الكفالة) بفتح الكاف
 وهى نوع من الضمان لكنها خاصة بالايديان كما صرح به قول الشارح فى ضمان غير المالم من
 الايدان ويستأنس لها بقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام لى ارسله معكم حتى توثق
 موقفكم الله لتأتمنن به الا ان يحاط بكم فان فيه التزام احضاره فى الجلفة وان لم يكن عليه حق
 (قوله ويسمى) أى ضمان غير المالم من الايدان وقوله كفالة الوجه أى الذات فهو من قبيل
 التعبير باسم البعض عن الكل فهو يرجع لكفالة البدن وقوله ايضا أى كما يسمى ضمان غير
 المالم من الايدان وقوله وكفالة البدن أى وضمان الاحضار (قوله والكفالة بالبدن) أى
 او يجزئها الساتع كثلثة او الثنى لا يعيى بدونه كراسه بخلاف الذى يعيى بدونه كبدنه
 ورجله ويعلم من كلامه ان الكفالة تتعدى بالبا وتعدى بنفسها وبين يقال كفه وكفل به
 وكفل عنه وكفل له (قوله جائزة) أى سلال محبة للعاجة اليها لكن بشرط اذن
 المكفول بقتسه ان كان ممن يعتبر اذنه ولو صفيا او بوليته ان كان ميما او مجنونا او وارثه
 وان تعذر ان كان ميما يشهد على صورته وكان الشاهد فصلل الشهادة عليه كذلك ولم
 يعرف اسمه ونسبه فان عرفه لم يحتج اليها لانه لا يحتاج الى حضوره لكونه يشهد بهما ومحل

أى المضمون منه ثم صرح
 بجهوم قوله سابقا اذا علم
 قدرها بقوله هنا (ولا يصح
 ضمان المجهول) كقولهم
 فلانا كذا وعلى ضمان
 الثمن (ولا) ضمان (مال)
 يجب كضمان مائة تجب
 على زيدى للمستقل (الادراك)
 المبيع أى ضمان أدرك
 المبيع بان يضمن للمشتري
 الثمن ان خرج المبيع
 مستحقا ويضمن للبائع
 المبيع ان خرج الثمن
 مستحقا

• (فصل) فى ضمان غير
 المالم من الايدان •
 ويسمى كفالة الوجه ايضا
 وكفالة البدن كما قال
 (والكفالة بالبدن جائزة)

ذلك قبل ادلائحه هو القبر وان لم يبل عليه القراب بل وان لم يصل الى أسفل القبر الا فلا تصح
 المكفالة لان في اخر اجمن القبر ازاويه وعلم عاتق ران من مات ولم ياذن في ~~كفالتة~~ ولا
 واثله لا تصح كفالتة (قوله اذا كان على المكفول به ~~الح~~) مقتضا عدم صحة كفالة بدن من
 عنده عين مطلقا به قيل وقال بعضهم تصح ان كانت مضمونة بل في شرح الصدقة صحت في غير
 المضمونة ايضا ونوزع فيه (قوله أي يئنه) اشار بذلك الى تقدير مضاف في قول المصنف به
 (قوله حق لا دى) ما لا كان او يحق به لكن لا يطالب ~~كفيل~~ عيال ولا عقوبة وان كانت
 التسليم للمكفول يئنه بموت وغيره لانه لم يلزمها فلو شرط ان يقرم المال لم تصح الكفالة لان
 ذلك خلاف مقتضاها (قوله كقصاص وحد قذف) تمثيل للعقوبة ومثلها المال كما عطلت ولا
 بشرط العلم بقدر المال ولا جنسه ولا غيرها لعدم لزومه للكفيل (قوله وخرج بحق الا دى
 حق الله تعالى) أي المحض كما اشار اليه الشارع بقوله كحسرة قاتل فانه انما مثل بالحدود
 بخلاف حق الله المشوب بحق الا دى كانه كالزنا والكفارة فتصح ~~كفالتة~~ بدن من عليه ذلك
 والحاصل ان الكفالة يئدن من عليه حق الا دى ~~محصنة~~ مطلقا وكذلك يئدن من عليه حق الله
 مالى بخلاف من عليه عقوبة لله لا فاما ما وردون بسترها والى سى اسقاطها اما امكن (قوله فلا
 تصح الكفالة يئدن من عليه حق الله تعالى) أي المحض كما عطلت (قوله كحسرة) وهو قطع
 البس الذي ثم الرجل اليسرى ثم البد اليسرى ثم الرجل اليمى وقوله وحد دى وحد دى وهو اربعون
 للبر وعشرون للريق وقوله وحد دى وهو مائة جلدة وتغريب عام للبر وخسون جلدة وتغريب
 نصف عام للريق وهذا في غير المحسن واما فيه فالرجم (قوله ويبرأ الكفيل) تسليم المكفول
 يئنه) أي بان يسلم الكفيل المكفول يئنه فهو من اضافة المصدر لقوله او بان يسلم المكفول
 نفسه عن جهة الكفيل فهو من اضافة المصدر لقوله فلو حضر المكفول بنفسه وقال سلمت
 نفسي عن جهة الكفيل برأ بخلاف ما لو وقع ساكنا وسلم على المكفول فانه لا يبرأ بذلك فان
 غالب لزومه احضاره ولو بعنت المسافة ان امكن بان عرف محله وامس الطريق ولا حائل ومجهل
 مدته ذهابه وايابه واخاسته ثلاثة ايام فان مضت المدة ولم يحضر مجبى الى تعذر حضوره او وفاة
 الدين فان وفاته ثم حضر المكفول فالتحتم ان له الاسترداد عن اخنمته لان المكفول (قوله
 في مكان التسليم) ويتعين محل المكفالة ان صلح للتسليم والا فلا بد من تعيين محله كالسلم وبشرط
 موافقة المكفول على المكان على العقد فان سلمه في غير مكان التسليم لم يلزم المكفول له القول
 ان كان لغرض في الامتناع والالزيمه فان امتنع وقعه الى الحيا كما قبل عنه فان فقد أشهد
 شاهدين انه سلمه وبرى (قوله بلا حائل يمنع المكفول له عنه) اما بقوة وغيرها كما لم يستل
 (قوله اما مع وجود الحائل) أي الذي يمنع المكفول له عنه وقوله فلا يبرأ الكفيل أي لانه
 كما لم يسلمه (فصل في بيان أحكام الشركة) يفتح الشين وكسر الراء كما هو المشهور ويجوز
 فيها شركون الرامع فتح الشين وكسر هاء فحقها ثلاث لغات والمراد الشركة الحصصية وهي شركة
 العنان بكسر العين على الأشهر اخذ من عنان الدابة المانع لها من الحركة لمنع ~~كل~~ من
 الشريكين من التصرف بغير مصلحة كحياى ويجوز قصها اخذ من عنان السماء وهو ما ظهر
 منها الظهور على غيرهما من بقية الانواع الساطلة وهي شركة الابدان وهي ان يشترك اشنان

اذا كان على المكفول به
 أي يئنه (حق لا دى)
~~كقصاص وحد قذف~~
 وخرج بحق الا دى حق
 الله تعالى فلا تصح الكفالة
 يئدن من عليه حق الله
 تعالى كحسرة وحد دى
 وحد دى وبرأ الكفيل
 بتسليم المكفول يئنه في
 مكان التسليم ولا حائل يمنع
 المكفول له عنه اما مع
 وجود الحائل فلا يبرأ
 الكفيل
 (فصل) في الشركة

بينهما ليكون بينهما كسبهما متساويا او متماثلتا مع اتفاق الحرفة كسباطين او اختلافها
 كسباط ودرهما وجوزها ابو حنيفة مطلقا والامام المجمع اتحاد الحرفتين على بطلانها كما هو
 مذهبان في انفراد بشي من الكسب فهو له وما اشتركا فيه وزرع بينهما على اجرة مثل علمهما فاذا
 كانت اجرة مثل على كل منهما قد اجرة مثل على الآخر فهو بينهما اثنين وشركة القاضية
 من تقاضا في الحديث شرعا فيه جميعا وهي ان يشتركا اثنان بينهما او مالهما ليكون بينهما
 كسبهما وعليهما ما يعرض من غرم بنصب او نحوه فان خلت عن ذلك فهي شركة ابدان في الشق
 الاول وشركة عنان في الشق الثاني وجوزها ابو حنيفة ايضا وعلى بطلانها كما هو مذهبه افي
 كشركة الابدان في الشق الاول فمن انفراد بشي من الكسب فهو له وما اشتركا فيه وزرع بينهما
 على نسبة اجر مثل علمهما او امان في الشق الثاني فان لم يخطا المالكين فلكل غنم المالك عليه غرمه
 وان خطاها فالمرح على قدر المالكين ويرجع كل على الاخر بقدر اجرة عمله في ماله وقد
 يتقاصان وشركة الوجوه من الوجاهة وهي العظمة والصدارة وهي ان يشتركا وجهان او وجه
 واحد لكون بينهما مرجع ما يشتر به كل منهما على انفراد او يشتر به الوجه ويبيع الخامل
 او بالعكس واقصر المصنف على العينة لان المرادة كما هو الاصل فيها قبل الاجماع بغية قول
 الله فان ائت الشريكين ما لبعض احدهما صاحبه فاذا خالفه خرجت من بينهما اى انا كالثالث
 للشريكين في اعانتها وحفظها وانزال البركة في اموالهما عدم اخطاها فاذا حصلت
 الخطا فترقت البركة والاعانة عنهما وهو معنى خرجت من بينهما وشريك السائب بن ابي السائب
 صفي بن عازلة الخزوي على الصواب لا السائب بن زيد وان ذكره شيخ الاسلام في شرح المنهاج
 وغيره وتبعه الشيخ الخطيب فقد وهمه الحافظ بن حجر انه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل المبعث في التجارة للملجاء اليه يوم الفتح قال صاحبنا وشريكي لا يداوى ولا يجارى فان
 كان النبي صلى الله عليه وسلم هو القاتل لما ذكر كما هو المتبادر فقيهه فقر برمه صلى الله عليه وسلم
 للشركة وتغظيم السائب المذكور خصوصا مع قرنه بالاخوة والترحيب لا افتخار منه صلى الله
 عليه وسلم بشركة السائب لان الاعلى لا يقصر بالادنى كما هو ظاهر وان توهمه بعض الطلبة وان
 كان السائب هو القاتل لما ذكر افتخاروا منه بشركة النبي صلى الله عليه وسلم فوجه الدلالة
 اقراره صلى الله عليه وسلم على ذكرها واركانها خمسة عاقدان ومالان وصيغة واما العمل فهو
 تابع وكذا المرجع ومن جعلهما ركبتين تكاف حيث جعل المعنى ذكر عمل وذكور مع وشروط
 في العاقدين اهلية التوكيل والتوكل لان كلاهما موكل بالاخر وكيل عنه هذا ان كان كل
 منهما متصرفا والاشتراط في المتصرف قسمتهما اهلية التوكل وفي الاستخرا اهلية التوكيل فقط
 حتى يجوز كونه اعمى كما قاله في المطلب وسيأتي شرط المالكين وشروط الصيغة ان تشعر بالاذن
 في التصرف لمن يتصرف قسمتهما ومن احدهما (قوله وهي لغة الاختلاط) سواء كان بعقد أم لا
 وسواء كان في الاموال وفي غيرها (قوله وشرا) عطف على لغة وقوله ثبوت الحق الخ الاولى ان
 يقول عقد يقتضي ثبوت الحق الخ لانه مقصود الباب الكلام على العقد المذکور لانه لا يقتضي ثبوت
 الحق وان لم يحصل عقد كما في المودون ونحوه وقوله على جهة الشروع أى على جهة هي الشروع
 فالاضافة للبيان (قوله وللشركة خمس شرائط) بذكر التاء لان المعدود ومثله اذا شرائط جمع

وهي لغة الاختلاط وشرا
 ثبوت الحق على جهة
 الشروع في شيء واحد
 لاثنين فأكثر (وللشركة
 خمس شرائط) الاول

شريطة والاقل منها على وجه ضعیف فترجع الشرط لاربعة فقط الا ان يحمل على ان المفهوم فيه تفصيل كما سيأتي (قوله ان تكون الشركة على ناض) اي منصوص اي ضروري وقوله اي نقد اي محقق وهو الدراهم والدنانير فقولهم الدراهم والدنانير بيان له (قوله وان كانا مفشوشين) غاية الرد فان في المفشوش وجهين احدهما كافي زوائد الرضه بجواز وقوله واستمرروا بهما في البلد اي واستمررتا قههما وعدم بوارهما في بلد البيع كما جرت به العادة في زماننا فان المعاملة فيه بالدراهم والدنانير المفشوشين (قوله ولا تصح في تبر) هو قطع الذهب والفضة قبل تخليصهما من تراب المعدن وعدم صحة الشركة فيه وان اطلقه الاكثرون مبني على انه متقوم وهي لا تصح في المتقوم والعقداه مثلي قصح الشركة فيه على المفشوش وقوله وسبائك فضة المحشى ويرجع الصفة فيما ياتي على انه ما من المثلي واعتقد بعضهم عدم الصحة في الحلي لان الصفة فيه متقومة (قوله وتكون الشركة ايضا على المثلي) أي كما تكون على الناس من الدراهم والدنانير فتصح على المثلي على الاظهر لانه اذا اختلط بينهما اتفق القير بينهما فاشبه القدين ووخفن كلام الشارع ان المفهوم فيه تفصيل لان مفهوم الناض يفضل فيه بين المثلي فتصح فيه الشركة ايضا وبين المتقوم فلا تصح فيه وعلى هذا ينقي التخصيف السابق وبالجمله فالاولى ابدال الناس بالمثلي كما قال في المنهج بشرط المعقود عليه كونه متليا (قوله لا المتقوم) اي فلا تصح الشركة فيه وقوله كالعرض جمع عرض وهو ما قابل النقد وقوله من الشيا وبخوها أي كالذواب وغيرها وعمل ذلك اذ لم تكن مشتركة بينهما بارت او بخو كشرائه يان كل منهما لا لا تحرف التجارة والاصح الشركة ومن الحيل في الشركة في المتقوم ان يبيع احدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر سواء اتفق الجزآن في القدر او لا كصف نصف فعلمكانه بالنوبة او ثلث بثلاث لتفاوت قيمتهما فليكن هذه النسبة ثم ياذن كل منهما للاخر بعد التقابض في التصرف لان المقصود بالتلط حاصل بل ذلك ابلغ لانه ما من جزءها الا وهو مشترك بينهما بخلافه في خلط المثليات فان مال ككل واحد منهما ممتاز عن الآخر في نفس الامر وان لم يفرق الظاهر (قوله ان يتقفا) اي المالا ن وقوله في الجنس والنوع أي دون القدر لا بشرط اتفاقهما فيه اذ لا يحذور في التفاوت فيه لان الربح والخسران على قدر المالبين كما سيأتي والمراد بالنوع ما يشمل الصفة كما اشار الى ذلك الشارع في التبريم (قوله فلا تصح الشركة الخ) تبريع على المفهوم وهو انهما اذ لم يتقفا في الجنس والنوع فلا تصح وفيه مع ما قبله لقب وتشر مرتب فالاول وهو قوله في الذهب والدراهم الاول وهو عدم الاتفاق في الجنس ومحل عدم الصحة في ذلك اذا كان الذهب لاحدهما والدراهم للآخر كما هو ظاهر والثاني وهو قوله ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة يضاف مخرجاء لثاني وهو عدم الاتفاق في النوع (قوله ان يخطا المالبين) الاول ان يقول اختلاط المالبين لان كلامه يوهم انه لا بد من اتفاقهما وليس كذلك بل المدعى اختلاطهما ولو بعرف فعلهما ولا بد من اختلاطهما ما قبل العقد فلو حصل الاختلاط بعد العقد ومعه لم يكف اذ لا اشتراك حال العقد فيما بعد العقد بعد ذلك ان اريدا لشركة الصيغة (قوله بحيث لا يتجزان) أي عند العاقدین على العقد خلافا لبعض المتأخرين ولو كان كل منهما يعرف ماله بعلامه لا يعرفه غيره ما هل تصح الشركة نظر الى حال

(ان تكون) الشركة (على ناض) اي نقد (من الدراهم والدنانير) وان كانا مفشوشين واستمرروا بهما في البلد ولا تصح في تبر وسبائك فضة المحشى ايضا على المثلي كالحنطة لا المتقوم كالعرض من الشيا وبخوها (و) الثاني (ان يتقفا في الجنس والنوع) فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة يضاف مخرجاء (و) الثالث (ان يخطا المالبين) بحيث لا يتجزان (و) الرابع

الناس أولا نظر الى حاله ما قال في البصر يحتل وجهين والاوجه عديم الصحة أشد من مجموع
كلام الاصحاب (قوله أن يأذن كل واحد منهما الخ) أي أن كان كل واحد منهما يتصرف
والا فبكتي إذن من من يتصرف بل يتصرف فان قال أحدهما لا تخروا تخروا أو تصرف يتصرف في
الجميع ولا يتصرف القائل الا في نصيبه ما لم يأذن له الا تخروا لا تصرف في الجميع أيضا فان شروا
ان لا يتصرف أحدهما في نصيب نفسه لم يصح لما فيه من الخسر على المالك في ملكه ولو اقتصر
على قوله ما اشتركا لم يكف لاحتمال كونه اخبارا عن شركة سابقة نعم ان يؤيد ذلك الاذن في
التصرف كفي ولا بد ان يكون الاذن في التصرف بعد الخلط فلا يكفي قبله كما علم (قوله
اصاحبه) أي أن كان اهلا للتصرف ولو ضمنا لكن مع الكراهة فبكر ومشاركة المعين كان كل
طعامهم وكذلك تمكر ومشاركة من لا يتخرون من الربا والمعاملات الفاسدة كما قاله المصنف
(قوله في التصرف) ولا يشترط تعميم ما يتصرف فيه ولا تعيين بل يجوز والاطلاق لكن لو عين
جنسا لم يتصرف في غيره ولا يكفي الاذن في البيع ولا في الشراء مثلا بل لا بد من الاذن في
التصرف للتجارة أو مطلقا واعلم ان يد الشريك يد أمانة فيقبل قوله في الربح والخسران والرد
وغير ذلك وفي دعواه التلقف تفصيل الوديعة ولو قال من في يده المال هرب وقال الا تخرو
مشتركا أو عكسه صدق صاحب اليد بينه بخلاف ما لو قال اقتبسنا وصار ما في يدي وفي قال
الا تخرب هو مشترك فانه يصدق المنكر بينه لان الاصل عدم القسمة ويصدق في قوله اشترت
هد الشراكة ولو كان خاسرا وفي قوله اشترت القسي ولو كان راجعا له ان يعرف بقصدته ويحمل كونه
يده أمانة ما يستعمل المال المشترك والافه هو مستعير ان كان يأذن الا تخروا لاقتصا وبذلك
أفتى ابن أبي شريف فيما اذا ماتت الدابة المشتركة بين اثنين تحت يد أحدهما بانها ان كانت تحت
يده يأذن شريكه في الاستعمال فنصيبه مضمون ضمان القواري وان كانت تحت يده بغير اذنه
فهو مضمون ضمان المصوب وان لم يستعملها وان كانت تحت يده بأذن شريكه ولم يأذن له في
الاستعمال ولم يستعملها فهو أمانة غير مضمونة الا اذا فرط ولو قال له اعطاني فطير ركوبها
ففي اجازة فاسدة فلا ضمان عليه الا بالتقصير ولو باع احدا الشريكين نصيبه وسلم الدابة للمشتري
من غير اذن شريكه صار اضمائنين وقرار الصالح على من تلقى تحت يده (قوله تصرف بلا
ضرر) لو قال تصرف بعصمتي كان اولى اذ لا يصح البيع بمن المشل وخرع باذنه مع انه
لا ضرر فيه لعدم الحيلة لكن الشارح لم ينظر لذلك لدوره (قوله فلا يبيع كل منهما الخ)
فقرع على مفهوم قوله تصرف بلا ضرر وقوله نسيئة أي لاجل وقوله ولا يبيع نقد البلد كان
يبيع بعرض وقوله ولا يبيع فاحش كان يبيع ما يداوى مائة نسيئة (قوله ولا يافر بالمال
المشترك) أي لما في السر من الخطر وقوله الا باذن راجع لجميع ما قبله وفي معنى الاذن في السر
ما لو ذكر به التصرف يتوقف الوصول اليها على السرقة السر واليه ولا يستقدير كروب البحر
عجز الاذن في السر قبل لا يقتضي التنصيص عليه كظن في القراض (قوله وفي نصيبه قولا
تفريق الصنفه) فقبل يطل فيه أيضا والاصح الصحة في نصيبه دون نصيب شريكه (قوله أن
يكون الربح والخسران الخ) لا يشترط التصريح بذلك بل الشرط أن لا يشرط خلاف ذلك
كما يترد من كلام الشارح بان بشرط ذلك أو يسكت عنه (قوله على قدر المالكين) أي باعتبار

(أن يأذن كل واحد منهما)
أي الشر يكتن (صاحبه)
في التصرف) فإذا اذن له
فيه تصرف بلا ضرر فلا
يبيع كل منهما نسيئة ولا يبيع
نقد البلد ولا يبيع فاحش
ولا يافر بالمال المشترك
الا باذن فان فعل احد
الشريكين ما نهى عنه
لم يصح في نصيب شريكه وفي
نصيبه قولا تفريق الصنفه
(و) ان الماس (ان يكون
الربح والخسران على قدر
المالكين)

القيمة ولو في المدين عند اختلاف القيمة فلا خلاف في بيعها بثمنين في البيع
 والتسليم بينهما ثلاثا قوله سواء تساوى الشر يمكن في العمل في المال المشترك أو تفاوتا
 فيه فلا شرط في دفع الربح فلا كراهة لهما جلا بطل العقد لتساوي الشر (قوله) فان شرط
 التساوي الى ربح مع تفاوت المالكين) كأن يكون لاحدهما مائة ولا ثماتان وشرطان
 الربح بينهما نصفين وقوله أو عكسه أي أو شرط عكسه وهو التفاوت في الربح مع تساوي المالكين
 كأن يكون لاحدهما مائة ولا ثماتان أيضا وشرطا أن يكون لاحدهما ثلثا الربح ولا بشرط
 ثلثه وكذلك لو شرط التفاوت في التسليم أو قوله لم يصح لكن يتخذ التصرف منهما لوجود
 الاذن والربح والتسليم على قدر المالكين كالصحة ويرجع كل منهما على الآخر بوجه عمله
 في مال الآخر كالقراض القاسم وقد يتقاضان ويرجع صاحب الفضله فإذا كان مال
 أحدهما ألفين ومال الآخر ألفا وجرى عمل كل منهما مائة فثلثا عمل الاول في ماله وثلثه في مال
 الثاني وعلى الثاني بالعكس فلا ربح على الثاني ثلث المائة وثلثا على الاول ثلثها فيقع
 التقاسم في ثلث ويرجع الثاني الى الاول ثلث (قوله) والشركة عقد بائز من الطرفين أي
 من الجانبين وقوله وجبت أي وجب إذا كانت الشركة عقدا بائزا من الجانبين وقوله فخصها
 متى شاء أي ولو بعد التصرف (قوله) ويخرجون عن التصرف بخصهما) فان قال أحدهما
 للآخر عز ثلثا ولا تصرف في نصيب لم يتصرف المزيل الا في نصيب نفسه وأما العازل فله
 أن يتصرف في نصيب المزيل لعدم انعز (قوله) أو أغنى عليه) وإن كان قليلا خلافا لما
 استثنى الانعفاء لخلف لان ظاهر كلام الاصحاب يخالفونه من الانعفاء الحاصل بالتقرب
 في الجاهل أو غيره فليسته وقوله بطلت تلك الشركة فان أراد ادومها فلا يمس تجديده العقد
 (فصل في أحكام الوكالة) هي مصدر وكل بالتحقيق واسم مصدر وكل بالتسديد ولو كل أيضا
 وانما زاد الشارح أحكام لان المصنف لم يذكر حقيقة اللفظة ولا شرعا وإنما ذكر أحكامها وهي
 مندوبة ان كان فيها اعادة على مندوب وقد تكرر ان كان فيها اعادة على مكره وموثر من كان فيها
 اعادة على حرام وتجب ان توقف عليها دفع ضرورة الموكل كموكل المظفر في شرائطه قد عجز
 عنه وقد تصور فيها الاباحة كما إذا لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل اياها من غير
 غرض والاصل فيها قبحه تعالى فاعتوا حكمين أحدهما حكمان أهلها وهما وكيلان لا حاكم على
 المعقد خبر النصيب أن صلى الله عليه وسلم بعث السعاة لاخذ الزكاة وأمر كأنه أربعة موكلي
 ووكيل وموكل فيه وصيعة يعني فيها القفا من احدهما وعدم الردن الآخر كقول الموكل
 وكنت في كذا وقوضته اليك ولو بكاتبة أو مراهة ولا يشترط القبول لفظا بل الشرط عدم
 الرتمه فلا ردها كان قال لا قبل أو لا فعل بطلت ولو قال الوكيل وكنتي في كذا فدفعه
 الموكل كني ولا يشترط القبول بل يكفي الفعل أو عدم الردع التراضي ويصح وقت الوكالة
 كركنتي في كذا شهر الا تعليقها بغيره إذا جاز رمضان فقد وكنت ومع ذلك يفتى تصرفه بعد
 وجود المعلق عليه لان نفسه نعم ان غرضها وعلى التصرف لم يضر نحو وكنتي في كذا وإذا جاء
 رمضان فيه واعلم أن أحكام العقد تتعلق بالوكيل كدعوة المسبح ومقارفة الجهر ونحو ذلك حتى
 ان له الفسخ بغير اذن أو أجاز الموكل وللبائع مطالبته بالوكيل بالفتح ان قبضه من الموكل وكذا

سواء تساوى الشر يمكن
 في العمل في المال المشترك
 أو تفاوتا فيه فان شرط
 التساوي في الربح مع
 تفاوت المالكين أو عكسه لم
 يصح والشركة عقد بائز
 من الطرفين (و) وجبت
 غير السهل واحدهما أي
 الشر يكون (فخصها متى
 شاء) ويخرجون عن التصرف
 بخصهما (وقتي) مان
 أحدهما (ارجن) أو أغنى
 عليه (بطلت) تلك الشركة
 (فصل في أحكام الوكالة)

ان لم يقبضه وكان في الغنمة فان كان معينا لم يطالب به ومن ادعى انه وكيل قبض ماعلى فلان لم
يجب دفعه الا ببينة بواكته لاحتمال انكار الموكل لها ولكن يجوز دفعه له ان صدقه لانه بحق
عنده بخلاف من ادعى انه مختال به او انه وارث له او وصى له به وصدقه فانه يجب الدفع اليه
لاعترافه باقتال المالك (قوله وهى) اى الوكالة وقوله يفتح الواو وكسر هاءى والفتح اقضع
ولذلك قدمه وقوله فى اللغة التفويض اى تفويض الشخص امره الى غيره ومنه نوكت على الله
اى قوضت امرى اليه (قوله وفى الشرع) يحلف على قوله فى اللغة وقوله تفويض اى بصيغة
وقوله شخص هو الموكل وقوله شيأ هو الموكل فيه ووجه له فعله صفة لشيأ وقوله بما يقبل النيابة
اى شرعا فانه قال بما ليس بعبادة فلا دور خلافا لمن يوجهه وقوله الى غيره هو الوكيل فالركان
الاربعة تؤخذ من تعريف الشارح (قوله ونخرج بهذا التبدل) وهو قوله ليه فعل حال حياته
وانما صرح الشارح بمفهوم هذا التبدل من غيره من بقية التبدل لان المصنف لم يذكر ما يخرج به
بخلاف التبدل السابقة فانه ذكر محترزاتهما فيما يأتى وقوله الايصاء وهو جعله تصرفا على
اولاده او فى قضاء دينه بعدموته (قوله وذكرا المصنف ضابطا الوكالة) اى قاعدة الوكالة
الشريعة التى هى تفويض شخص الى آخره وقوله فى قوله متعلق بذكر (قوله وكل) بالرفع
مبتدأ وقوله ما اى شئ فهمى نكرة موصوفة بجملة قوله بما لا يخفى وتكتب مفصلة عن كل هنا
لانهم ليست ظروفا بخلاف ما اذا كانت ظروفا فانهم ان كتب موصولة فصرح كلامه بزيادة كرهه وقوله
للاسان شامل للموكل بالنظر لقوله ان بول فيه غيره والوكيل بالبطر لقوله او يتوكل فيه عن
غيره فدخل تحت كلام المصنف ثلاثة اركان لان المعنى وكل شئ يصح للانسان ان يتصرف فيه
بنفسه صح لكان بول فيه غيره او يتوكل فيه عن غيره فالشئ المذكور هو الموكل فيه والانسان
شامل للموكل والوكيل بالنظر فى السابقين وفى قوله ان بول فيه غيره او يتوكل فيه عن غيره
اشارة للصيغة التى هى الركن الرابع وقوله جاز له الخ خبر المبتدأ وهو كل وقوله ان بول فيه غيره
يؤخذ منه ضابط الموكل منطوقا ومفهوما فالمنطوق هو كل ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه
جاز له ان بول فيه غيره والمفهوم هو كل ما لا يجوز للانسان التصرف فيه بنفسه لا يجوز له ان
يتوكل فيه غيره وهذا فى الغالب والاقتدا استق من المنطوق وهو المعنى بالطرد اى التلازم فى
الشئ الطافر فيجوز له كسر الباب وتقب الجدار ولا يجوز له ان بول فيه غيره والوكيل القادر
فلا يجوز له ان بول فيما قدر عليه وهو لا يثق به بخلاف ما جهر عنه اولاد بلق به والعبد المأذون له فى
التجارة وما سبقه المأذون له فى النكاح ومن المفهوم وهو المعنى بالعكس اى التلازم فى الاقتفاء
الاغنى فانه لا يجوز له التصرف فى الاعيان عما يتوقف على الرؤية ويجوز له ان بول فيه غيره
للضرورة وقوا المحرم بول الحلال فى عقد النكاح ليعقده بعد التحلل او يطلق ويعمل على ما بعد
التحلل ويصح ان بول حلال محرما للموكل حلالا فى التزويج لانه سحر محض ودخل فى المنطوق
الولى فى مال محجور ومن مبي ومجنون وسفيه فيجوز لولى ان بول فيه عن نفسه او عن مولاه
لصحة مباشرة له وقوله او يتوكل فيه عن غيره يؤخذ منه ضابطا لوكيل منطوقا ومفهوما وهذا
تقبيح فانه منطوق هو كل ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه جاز له ان يتوكل فيه عن غيره
والمفهوم هو كل ما لا يجوز للانسان التصرف فيه بنفسه لا يجوز له ان يتوكل فيه عن غيره وهذا

وهى يفتح الواو وكسر هاء
فى اللغة التفويض وفى
الشرع تفويض شخص
شيأ له فعل بما يقبل النيابة
الى غيره فعله حال حياته
ونخرج بهذا القيد الايصاء
وذكر المصنف ضابط الوكالة
فى قوله وكل لما جاز للانسان
التصرف فيه بنفسه جاز
له ان بول فيه غيره او
يتوكل فيه عن غيره

في الغالب فقد امتنع من هذا المذهب سائر علماء المالكية في طلاق غيرها والسبب والعبد
 يتوكلان في قبول النكاح بشرط أن الولي والسبب لا في إيجابه والصبي المأمون الذي لم يصرب
 عليه الكذب يتوكل في الأذن في دخول الدار أو يصال الهدية حتى لو كانت أمة وقالت سيدي
 أهداني البك وصدقها فله التصرف فيها ولو بالوطء لكن بعد الاستبراء ويصح أن يتوكل العصبى
 في ذلك إذا عجزه كغيره بشرط أيضا تعيين الوكيل فلا قال لاتبين وكنت أحد كافي بيع كذا لم
 يصح ثم لو قال وكنت في كذا واكل مسلم صبحا فله بيعه ببعض المتأخرين وعليه العمل (قوله)
 فلا يصح من صبي أو مجنون الخ) فتزويج على مفهومه من الموكل والوكيل وقد عرفت
 المستثنيات ومثل الصبي والمجنون المحمي عليه والسكران لا المتعلق بسكره والفاقد في
 تزويجه مولته لأن الفسق يسلب الولاية وما يقع من التوكيل في تزويج مولته مع انتصافه
 بالقسط باطل (قوله) وشرط الموكل فيه الخ) وشرطه أيضا أن يكون معلوما ولو بوجه كوكنت
 في بيع أمي أو عتيق أباي وإن تكن أمه أو أباي أو معلومة لقوله القدر لا شئ كل أموري
 ككل قليل وكثير وإن كان تابعا لعين والقرقي بينه وبين أمه وإن الإهمام ثم في الفاعل والإهمام
 هنا في الموكل فيه ويفتقر في الفاعل ما لا يفتقر في الموكل فيه ويجب في التوكيل في شراء عبد
 بيان نوعه كتركت وفي شراء دار بيان محلها وهي الحارة الكبيرة كحارة الأزهر وسكة وهي
 الزقاق ولا يجب بيان ثمن في المستثنى وعلى ذلك إذا لم يقصد التجار والأفلاحيج بيان ثمن
 ذلك (قوله) أن يكون قابلا للتباعد أي قيام شخص مقام آخر والذي يقبل النيابة كل عقد
 كبير وجبه وكل صبح كافاة وتجب قبض وإقباض وخصومتين دعوى وجواب وغنى
 مباح كاحياء واصطباو واستعاقبة (قوله) فلا يصح التوكيل في عبادتين هما
 أو تتعلق به كعصاة وإعانتها ويطعن بها نحو عيب وإيلاء وظهار وشهادته ونحو تدريس
 الأساتيل معينة (قوله) الحج أي والمعيرة وتجهير المست غير الصلاة عليه يندرج في الحج
 وأربعة كركعتي الطواف وقوله وتفرقة الزكاة شئ لا يوجب أخضية وعقبة وتفرقة كفاية
 ومنذو ولا يجوز له أخضتي منها إلا أن عينه الموكل قد رآها ومن هذا الفصل أن الاستئمان من
 مطلق عبادة لا يقيد كونها بدينه لأن تفرقة الزكاة ونحوها عبادة مالية أو يقال استئمانا منقطع
 والحاصل أن العبادة البدنية المحضة كالصلاة والصوم لا تصح فيها الوكالة والعبادة البدنية غير
 المحضة كالحج والمعرة تصح فيها الوكالة من المصوب وعن الميت وكذلك العبادات المالية
 المحضة (قوله) وأن يملكه الموكل أي أن يملك التصرف فيه سأل التوكيل وقوله فلا وكل
 شخصا الخ فتزويج على المذهب وقوله بطل أي الاسعا وإن لم يكن من الجنس كأن وكل
 في بيع هذا العبد ومن يملكه أو في طلاق هذه المرأة ومن يملكها أو في بيع هذا العبد
 وطلاق من يملكها وعكسه (قوله) ولو كالة عقد جائز من الطرفين أي ولو كانت كالة يجعل
 خلافا قالوا إذا كانت يجعل كانت لازمة لأنها حيث تذا جارة ورقبتها حيث تجمالة
 فان اجتمعت فيها شروط الجارة كانت بلفظ الجارة فلا شك في أنها لازمة (قوله) وحيث قد
 أي وسين إذا كانت عقد جائز من الطرفين وقوله لكل منهما وفي بعض النسخ فكل منهما
 وقوله في بعضها شأ أي ولو بعد التصرف في بعضها بالقول كأن يقول فسختها أو أبطلتها

فلا يصح من صبي أو مجنون
 أن يكون موكلا ولا وكلا
 وشرط الموكل فيه أن يكون
 قابلا للتباعد فلا يصح
 التوكيل في عبادة بدنية
 إلا الحج وتفرقة الزكاة
 مثلا وإن يملكه الموكل قال
 وكل شخص في بيع عبيد
 يملكه أو في طلاق امرأة
 يملكها بطل (والوكالة
 عقد جائز من الطرفين
 و) حيث قد (لكل منهما)
 أي الموكل والوكيل
 (ففسختها شأ)

وتنسخ الوكالة بموت
أحدهما أو جنونه أو
انجائه (والوكيل أمين)
وقوله (فيما يقبضه وفيما
يصرفه) ساقط في أكثر
البيع (ولا يضمن) الوكيل
(الالتصريف) فيما وكل
فيه ومن التصريف تسليحه
المبيع قبل قبضه (ولا
يجوز) الوكيل وكالة

أو يقول الموكل عزلتك أو يقول الوكيل عزلت نفسي أو يقول ذلك كرفعها وودتها ولا يتوقف
العزال الوكيل على عمله بعزل الموكل نعم إن لم على العزال الوكيل ضائع المال الموكل
فيه فليس له أن يعزل نفسه ولا يعزل كما قاله الأذري (قوله) وتنسخ الوكالة بموت
أحدهما أو جنونه أو انجائه) وكذا بطريق كان كان حيا فاسترق وجرحه وكذا جرحه فليس
فيما لا يفتنعه إن يترك إنسانا في شرا مني مال الوكيل ثم يجرح عليه بالنفس قبل الشراء
وكذا يفتن في نحو ذلك مما يشترط فيه العدة وزوال ملك الموكل عن محل التصرف يبيع
أو يوقف أو يمن منفعة بإيجار ما وكل في بيعه ومنه تزويجه ومنه مع قبض لأشياء ذلك بالنفيم
على التصرف بخلاف نحو العرض على البيع وتنسخ أيضا بعد انكارها بلا عرض فيه
بخلاف انكاره لها نسبانا أو لنفرض كخفا من ظالم (قوله) الوكيل أمين) أي ولو جعل
ولو بدعوا من صدقة فصدق في دعوى التلف والرد على الموكل وأما غير الموكل كرسوله ووارثه
فلا يضمن سنة عمال بالقاعدة المشهورة وهي كل أمين أدى الرذيل عن إنقته صدق بيمينه إلا
الرحمن والمستاجر بخلافه على غير من إنقته (قوله) وقوله) مبتدأ خبره ساقط وسقوطه أولى
لأنه ليس يصدق أن الوكيل أمين حتى في التلف والرد ونحوهما وقوله فيما يقبضه أي لو وكله وقوله
ويما يصرفه أي من مال موكله حيث أدى نذرا لا نقا (قوله) ولا يضمن الوكيل (الالتصريف)
أي وإن لم يتعد ذلك كأن يركب الدابة أو يلبس الثوب نسبانا فالالتصريف أهم من التمدى
فالتصريف أولى بخلافه في أدنى العكس ولا يضمن بالتصريف قبل قبضه بعد لبقاء الأذن
لأن الوكالة إذن في التصرف والأمانة حكم ترتب عليها ولا يلزم من ارتفاعه بطلان الأذن
بخلاف الوديعة فإنها محض اتقان (قوله) ومن التصريف (الح) ومن التصريف أيضا امتناعه
من الخلفه بين الموكل وبين ماله لغيره وقوله تسليحه المبيع قبل قبضه منه مالم يكن باذن الموكل
أو بأمره كإيراده أو إذا عاد إليه بسبب لم يبرأ من الضمان فإن تلف في يده ضمن ولا تعود الوكالة
فليس له أن يتصرف فيه إلا باذن جديده من الموكل ولو فسح العقد السابق فله بيعه بالأذن
السابق ويحرم من الضمان ومحل ذلك كله إذا كان الثمن حالا وأما إذا كان مؤجلا فله قبضه
تسليم المبيع قبل قبض الثمن وليس له قبضه إذا حل إلا باذن جديده (قوله) ولا يجوز للوكيل
(الح) أي ولا يصح أيضا نصير ومنه لو خالف وباع على خلاف هذه الأنواع وسلم المبيع
لمشتري لتدبه بتسليمه له يبيع فاسد فيستردان يني ويبيعه ثانيا إلا باذن السابق وإن تلف
غرم الموكل بطل من شامس الوكيل والمشتري والفراويله (قوله) وكالة مطلقة أي غير مقيدة
بشي ولا يحاول ولا يخل ولا ينقل البلد ويخرج بذلك المقيدة لينبع ما قبله فيها ولو قبضت بغير
تعيين ولو وكله لبيع مؤجلا صح ثم إن أطلق الأجل جعل على عرف في المبيع بين الناس فإن لم
يكن عرف راعى الاتصاف بالموكل في قدر الأجل ويشترط الشاهد في هذه الحالة وإن قدر الأجل
أصح الوكيل ما قدره الموكل فإن باع بمجال أو نقص عر الأجل الذي قدره كان باع إلى شهر
ما قال الموكل بعه الشهرين صح البيع إن لم يمه الموكل ولم يكن عليه فيه ضرر كقص من
أو موته حفظ ولم يعين المشتري والأفلا يصح تلوه وقصد الهابة ولو قال بيع مما شئت وأعتراه فله
بعه بغير نقد المد لا يضمن ولا بنفسه أو بكم شئت فله بيعه بغير فاحش ولو مع وجود راضيا أكثر

لا ينسبته ولا يقره البلد أو يبيع شئ فيه به بنسبته لا يقره ولا يقره البلد أو يبيع
وهان فيه به برض وعين لا ينسبته لأن ما للبئس فبشمل التقدر والعرض ولم يقره في الأشعر
بعره وان شمل عرفا القليل والكثير وكما للبئس فبشمل الحال
والموئل (قوله أن يبيع ويشترى الإبلان شرا) أي لا يبيع ويشترى كايبيع محمله ولو لاقط
(قوله أحدها) أي أحد الشرائط الثلاثة وقوله أن يبيع أي أو يشتري كايبيع محمله ولو لاقط
أن يقره لكان أحسن ولذلك عبر به الشيخ الخطيب وقوله بضم المثل أي فأكفر في مسئلة البيع
أو أقل في مسئلة الشراء وليس لو ككل بشر أمرا معيب لا قضاء الاطلاق عرفا السليم
وقوله لا بدونه أي لا بدون عن المثل في مسئلة البيع يعني أقل منه بما لا يحتمل غالبا أخذ من قوله
ولا يقره فاحش فانه عطف نفسه فعمل عدم الحصة إذا كان يقره فاحش بخلاف البسر وهو
ما يحتمل غالبا وأما بضم المثل وهنالك راغب بأن زيد ولو في زمن الخيل لا للشراء فهو كالو باع
بجوده في التصصيل فلا يبيع إذا كان يقره فاحش بخلاف البسر فيجب البيع في الأول فان لم
يفعل انفسح العقد الاول وان لم يعلم بعين الراغب (قوله وهو) أي الغني الفاحش وقوله
ما لا يحتمل في الغالب أي ما لا يقتضي في الغالب بخلاف البسر وهو ما يحتمل في الغالب فيجب
ما يساوي عشر من الدراهم تسعة منها يحتمل بخلافه من الدنانير وبشما غر محتمل والصواب
الرجوع في ذلك الى العرف (قوله والثاني) أي من الشرائط الثلاثة وقوله أن يكون عن المثل
نقد أي لا كما أشار إليه الشارع وقوله فلا يبيع الوكيل نسبه أي لاجل وهو يقره على
المقهور وقوله وان كان قد ربح من المثل بل أو أكره وهو غايه في عدم صحة بيع الوكيل نسبه
ومحله عند عدم إذن المولى كايبيع عامر (قوله والثالث) أي من الشرائط الثلاثة وقوله
بنقد البلد أي يملك البيع لا ببلاد التوكيل (قوله فلو كان في البلد نقد الخ) مقابل لنقد معام
من كلامه فكانه قال هذا ظاهر إذا كان في البلد نقد واحد فلو كان في البلد نقد الخ (قوله
فان استويا) أي في المعاملة ونفع المولى وقوله تختار أي بينهما فاذا باع به ما معا فالذهب الجواز
وان وقع فيه تركه فلا صاحب (قوله ولا يبيع بالقائوس) أي لانها من العروض وقوله وان ما جث
رواج النقود غايه في عدم البيع بها وهذا مبني على ان المراد بنقد البلد ما كان من الذهب
أو الفضة خاصة والوجه أن المراد به ما تعامل به فيها عادة ولومن العروض فيشمل حيث
القائوس إذا جرت العادة بالمعاملة بها وكذلك غيرها من العروض (قوله ولا يجوز أن يبيع
أيضا وقوله يعامل بالقائوس بنقد كلامه موهوم وقوله من نفسه أي لنفسه وقوله ولا من ولده
الصغير أي ولأولاده الصغرا والجنون والسفيه فالوعيه بجمليه كان أشمل ولوقوله
التم ونهله عن الرادة ليصح أن يبيعه لنفسه ولأولاده وان لم يكن هنالك تمسك لاتحاد القابل
والموجب ثم لو قدره المولى التمي وول المولى عن مولييه من قبله وصرح له المولى صم البيع
وقوله ولو صرح المولى للوكيل الخ غايه في عدم البيع من ولده الصغير وقوله كما قاله المتروكي
معقود وقوله خلا فالبعوى ضعيف (قوله ولا يصح أن يبيع لايه وان علا ولا ينسبه البالغ
وان سفل الخ) هذا مقابل لقوله من نفسه ولا من ولده الصغير وقوله لم يكن مقفيا ولا مجنونا
أي ان لم يكن ولده البالغ مقفيا أو مجنونا أو لا تخضعه حكم الصغير وقوله فان صرح المولى

(أن يبيع ويشترى الا
ثلاثة شرائط) أحدها
(أن يبيع بضم المثل)
لا بدونه ولا يقره فاحش
وهو ما لا يحتمل في الغالب
(و الثاني) (أن يكون) عن
المثل (نقد) فلا يبيع
الوكيل نسبه وان كان
قد ربح من المثل والثالث أن
يكون النقد (بنقد البلد)
فلو كان في البلد نقد الخ
بالاقلية من ما كان استويا
باع بالذهب الموكر قال
استويا نصير ولا يبيع
بالقائوس وان راجت
النقود ولا يجوز أن يبيع
الوكيل يعامل مطلقا
نفسه) ولا من ولده الصغير
ولو صرح المولى للوكيل
في البيع من الصغير كما
قاله المتروكي خلا فالبعوى
والاصح أنه يبيع لايه
وان علا ولا ينسبه البالغ وان
سفل ان لم يكن مقفيا ولا
مجنونا فان صرح المولى
بالبيع منها صح جزما

بالبيع منهم ما لى له ما لى لايه وانيه اليانف بالقد المذ كوروهذا مقابل المقدور كانه قال هذا
 ان لم يصح الموكل بالبيع منهم ما وهذا تنقيده لثلاث المشار اليه بقوله والاصح ولذلك قال هنا
 صح جزماى قطعاً (قوله ولا يقر الوكيل على موكله) أى في التصومة فصورة المسئلة أن الموكل
 وكل شخصه في خصومة عنه من دعوى وجواب كما اشار اليه الشارح بقوله فلو وكل شخصاً في
 خصومة الخ وهذا متعين لانه لا يصح التوكيل في الاقرار على الاصح كما سيذكره الشارح (قوله
 لم يملك الاقرار على الموكل) فليس له أن يقر عنه وقوله ولا الاقرار من دينه ولا الصلح عنه فليس له
 ان يبرئ منه ولا أن يصالح عنه (قوله وقوله) مبتدأ خبره ساقط في بعض النسخ وسقوطه أولى
 لان الاصح انه لا يصح أن يقر الوكيل على موكله مطلقاً أى سواء كان ياذنه أو لا وهذا بالنظر
 للاقرار وأما بالنظر لما ذكره الشارح من الاقرار من دينه والصلح عنه فقد صح لخصمه ما من
 الوكيل بالاذن (قوله والاصح أن التوكيل في الاقرار لا يصح) فقول المصنف بالاذن ضعيف
 فاذا قال لغيره وكنتك لتقر فلان بكذا فقال الوكيل أقروا عنه فلان بكذا لم يصح لانه اخذ
 عن حق فلا يقبل التوكيل كالتهمادة لكن الموكل يكون مقرراً قطعاً ان قال وكانتك لتقر
 عنى لفلان بأنف له على لانه جمع بين عنى وعلى ويكون مقراً على الاصح ان قال وكانتك لتقر عنى
 لفلان بأنف لانه ذكر لفظ عنى دون على ولا يكون مقراً قطعاً ان قال وكانتك لتقر فلان بكذا لانه
 لم يذكر عنى ولا على ولا يكون مقراً على الاصح ان قال وكانتك لتقر فلان بأنف له على لعدم ذكره
 عنى مع ذكره على والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(ولا يقر الوكيل على
 موكله) فلو وكل شخصاً في
 خصومة لم يملك الاقرار على
 الموكل ولا الاقرار من دينه
 ولا الصلح عنه وقوله (الا
 ياذنه) ساقط في بعض النسخ
 والاصح أن التوكيل في
 الاقرار لا يصح

ثم طبع الجزء الاول من حاشية شيخنا العالم العلامة
 الطبري العراف القهامة استاذنا الشيخ
 أبي بصير وجهه الله تعالى
 ويليه الجزء الثاني
 أقوله فصل
 الاقرار

